

# 03121123211

و ميون القيل الإداري ( مين السبب مين الإنمراث والأسلطة ). هو قبلا القيلون الإدارية وسيطني.

and the confidence of the conf

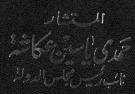
. (Lowell of the application of the state of

ع الطبيعة المنافية في المنافعة الله عن السفر والأاماة الأجالي

en ind patelliste put pain the early to provide passing

ally through the colors of Many also with the

القيفي مكرا في من المال استله من التجارية والاسوان والباهاة الوالذين وهمل السلاح عندمات الألواد والبينات







# الجزء الثاني

- عيوب القرار الإدارى (عيب السبب عيب الإنحراف بالسلطة).
  - 📰 نفاذ القرارات الإدارية وسريانها.
- السلطة التقديرية والسلطة المقيدة في إصدارالقرارات الإدارية.
  - نهاية القرارات الإدارية (السحب والإلغاء وآثارهما).
- تطبيقات قضائية في قرارات المنع من السفر وإقامة الأجانب وإبعادهم\_تصحيح الإمتحانات ومنح الدرجات العلمية\_قيد طلاب الشرطة وإستقالاتهم وقصلهم\_الوظيفة العامة\_إزالة التعدى\_تراخيص الحال الصناعية والتجارية والأسواق والباعة الجائلين وحمل السلاح\_منازعات الأفراد والهيئات).

المستشار **حَمدى إسبن عكاشهٔ** نا*ب رُسين مج*لس الدولهٔ

الجزء الثاني

## الفصل الرابع عيب السبب

ركن السبب هو الحالة القانونية أو الواقعية التى تتم بعيداً عن رجل الإدارة فتوحى إليه بإتخاذ قراره.

وقد جرى مجلس الدولة الفرنسى وتابعه فى ذلك مجلس الدولة المصرى على إلغاء القرارات الإدارية فى بعض الأحوال لفقدان السبب الأمر الذى دعا الفقه إلى التساؤل عما إذا كان فقدان السبب يعتبر وجها جديداً من أوجه الغاء القرارات الادارية.

وحقيقة الأمر أن عيب فقدان السبب ولو أنه يتعلق بركن أساسى من أركان القرار الإدارى، إلا أنه ليس عبباً قائماً بذاته وإنما يندرج فى العيوب الأربعة التي وردت فى جميع صباغات قانون مجلس الدولة، فالقرار الإدارى إما أن يكون المشرع قد ربطه بسبب قانونى معين لاتستطيع الإدارة أن تتصرف إلا إذا تحقق ذلك السبب وعندئذ يكون السبب ملازماً للسلطة المقيدة، وإما ألا يكون المشرع قد حدد سبباً معيناً للتصرف فتصبح الإدارة حرة في إصدار القرار بشرط قيام أى سبب يبرر تصرفها وفي كل الأحوال فإن ركن السبب يخضع لرقابة قضاء مجلس الدولة، سواء في إصدار القرار وفقاً للسلطة التقديرية أو للسلطة المقددية في إصدار القرارة في إصدار القرارات الإدارية.

المبادئ القانونية التى قررتها محكمتى القضاء الإدارى والإدارية العليا في «عيب السبب»:

وذلك من خلال عرض الموضوعات التالية:

المبحث الأول: تعريف السبب في القرار الإداري.

المبحث الثانى: شروط تحقق السبب في القرار الإداري.

المحث الثالث: شروط تسهيب القرار الإداري.

المحث الرابع: عب وإثبات تحقق عيب السبب.

المحث الخامس : حدود الرقابة القضائية على عيب السبب.

المحث السادس: التعريض عن تحقق عيب السبب.

المبحث السابع: تطبيقات تحتق ركن السبب في القرار الإداري.

المحث الثامن: تطبيقات تخلف ركن السبب في القرار الإداري.

## المبحث الأول تعريف السبب في القرار الإداري

السبب هو حالة مادية أو قانونية تظهر فتدفع الإدارة إلى إتخاذ قرار . وهو بذلك يختلف عن (التسهيب) كما يختلف عن (الغاية) من إصدار القرار :

۱ - فالتسبيب هو ذكر أسياب القرار عند إصداره. والأصل هو أن الإدارة لاتتازم بتسبيب قراراتها ما لم يلزمها بذلك نص أو مبدأ قانونى. فالقرار إذن حتى ولو كان غير مسبب يجب دائماً أن ينبنى على سبب.

٢ - كذلك يختلف السبب عن الغاية. فالسبب حالة توجد عند إصدار القرار فتدفع الإدارة إلى إصداره، أما الغاية فهى ما تسعى الإدارة إلى تحقيقه من إصدار القرار. فالمخالفة التى يرتكبها الموظف هى سبب قرار الجزاء الذى يوقع عليه، أما الغاية من إصدار هذا القرار فهى ردع المخالف وغيره ومنعهم من معاودة إرتكاب المخالفة مستقبلاً.

فالسبب هو الإجابة عن السؤال: ما الذي حدث فحمل الإدارة على إصدار القرار؟

أما الغاية فهى الإجابة عن السؤال: ما الذى تسعى الإدارة إلى تحقيقه بإصدار القرار ؟ أهم المبادئ التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا في وتعريف السبب في القرار الإداري »:

الميدأ (٩١٧) : « تعريف السبب في القرار الإداري ».

و السبب هو ... الحالة الواقعية أو القانونية التى تسوغ تدخل الإدارة لإصدار القرار لإحداث مركز قانونى معين يكون الباعث عليه إبتغاء مصلحة عامة. وللقضاء الإدارى أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى، إلا أن للإدارة حرية تقدير أهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها وتقدير الجزاء الذى تراه مناسباً فى حدود النصاب القانونى المقرر.

ورقابة القضاء الإدارى لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعى فى التحقق نما إذا كانت النتيجة التى إنتهى إليها القرار فى هذا الشأن مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً أو قانونياً. فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لاتنتجها أو كان تكبيف الوقائع على فرض وجودها مادياً لاينتج النتيجة التى يتطلبها القانون كان القرار فاقداً لركن من أركانه وهر ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون. أما إذا كانت النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً وقانونياً فقد قام على سبب وكان مطابقاً للقانون .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١/١٥٩ ق - ١٩٥٥/١١/١٥ - س ١ ص ٤٣ - وأيضا الطعن رقم ٢٥/٤١٣٩ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٢٧ ).

المهدأ (٩١٨): و تعريف السبب في القرار الإداري - السبب في الجزاء التأديبي - رقابة المحكمة رقابة قانونية وليست موضوعية ي.

و إن الجزاء التأديبي كأى قرار إدارى يجب أن يقوم على سبب يبرره
 والسبب بوجه عام هو الحالة الواقعية أو القانونية التى تسوغ تدخل رجل
 الإدارة بسلطته الملزمة فيتجه في قراره لإحداث مركز قانوني معين يكون

الباعث عليه إبتغاء مصلحة عامة، والسبب فى الجزاء التأديبى هو الجريمة التأديبية التى تلفع الرئيس الإدارى إلى التدخل بسلطته العامة ليحدث فى حق الموظف مركزاً قانونياً معيناً هو العقوبة التى يوقعها عليه إبتغاء مصلحة عامة هى حسن سير العمل وقد يكون مثار نزاع من هذه الناحية، ناحية السبب وهو التحقق من صحة قيام الأفعال المنسوبة إلى الموظف وهل هى مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها أو التكييف القانوني لهذه الأفعال على فرض حصولها وهل تكون الجريمة التأديبية طبقاً للقانون، وليس من شك في أن سلطة الإدارة من هذه الناحية أو تلك ليست سلطة تقديرية بل هى سلطة محددة بحدود القانون مقيدة بقيوده ومن ثم كانت رقابة المحكمة للقرار في هذه المدود وتلك القيود هى رقابة قانونية وليست رقابة موضوعية تتحرى بها مدى مطابقة القرار الإدارى للقانون أو عدم مطابقة القرار الإدارى للقانون أو عدم مطابقة القرار الإدارى للقانون أو عدم

(معكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ۱۹۸۷ ٥ ق - ۱۹۵۳/۱۲/۳ - م ۱۹۵۳ - س۸ ص ۱۹۵۲ - س۸ ص ۱۹۵۸ و المحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ۳۵/۲۷ ۵ ق - جلسة ۱۹۵۲/۱/۱۹۳۷).

المبدأ (٩١٩) : « القرارات الإدارية يجب أن تقوم على أسياب تبررها صدقاً وعدلاً ، ماهية السبب كركن من أركان القرار الإداري » .

و إن هذا القرار شأنه شأن سائر القرارات الإدارية بجب أن يقوم على أسباب تبرره صدقاً وحقاً في الواقع وفي القانون كركن من أركان إنعقاده بإعتباره تصرفاً قانونياً ولايقوم أي تصرف قانوني بغير سببه والسبب في القرار الإداري هو حالة واقعية أو قانونية تحمل الإدارة على التدخل بقصد إحداث أثر قانوني هو محل القرار إبتغاء وجه الصالح العام الذي هو غاية القرار وإذا ما ذكرت الإدارة لقرارها أسباياً فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتعقق من مدى مطابقتها للقانون أت عدم مطابقتها له، وأثر ذلك في النتيجة التي إنهها القرار ».

(معكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٣/٧٧٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٧٧ - والطعن رقم ١٩٩٣/٤/٤٥ - والطعن رقم وأيضا الطعن رقم ١٩٩٩/٤/١٥ - والطعن رقم (١٩٩٨/٤١٥ - جلسة ١٩٩٨/٤١٧) .

## المبحث الثانى شروط نتحقق السبب في القرار الإداري

حتى يكون القرار الإدارى صحيحاً فى سببه، يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:

١ - أن يكون قائماً عند إصدار القرار. وذلك تطبيقاً للمبدأ القائل بأنه للحكم على مشروعية القرار يتعين الرجوع دائماً إلى تاريخ صدوره. فإذا لم يتوافر السبب عند إصدار القرار فلا يرفع عنه عيب عدم المشروعية ظهور أسباب جديدة بعد صدوره، فقد يكون هذه الأسباب مبرراً لإصدار قرار جديد يترتب أثره من تاريخ صدوره ولكن لبس لها أن تنصرف بأثر رجعى إلى تاريخ لاحق على تحققها.

٢ - يجب أن يكون السبب مشروعاً إذ الأصل أن الإدارة حرة في إختيار أسباب قرارتها ولكنه إستثناء من ذلك قد يورد المشرع السبب أو الأسباب على سبيل الحصر فإذا صدر القرار مستندا إلى سبب أجنبي عنها كان قائماً على سبب غير مشروع.

٣ - يجب أن يكون السبب محدداً بوقائع ظاهرة يقوم عليها. فلا يكفى السبب العام المجهل وغير الواضع، لأن مثل هذا السبب لايكفى لكى يحدد صاحب الشأن موقفه من القرار بقبوله أو التظلم منه أو بالطعن فيه، ولايمكن القاضى من إعمال رقابته عليه فيعتبر والحالة هذه سبباً غير كاف لحمل القرار.

\* وفيما يلى أهم المبادئ التي قررتها محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في « شروط تحقق السبب في القرار الإداري »:

المبدأ (۹۲۰): «قرار إدارى-أسيابه-وجوب تحقق وجودها وقيامها وقت طلب إصداره».

« إن أسباب القرارات الإدارية يجب أن تكون محققة الوجود وقائمة من

وقت طلب إصدارها إلى وقت صدورها بحيث تصدر تلك القرارات قائمة عليها بإعتبارها أسساً صادقة ولها قوام في الواقع ».

(مبحكمة القطباء الإداري – البدميري رقم ٢/٧٩ تن – ١٩٤٩/٢/٢٤ – ٨/٨٠ / ٢/ ١٩٥٨).

المهدأ (۹۲۱) : «قرار إدارى – شرط صحته – قيمامه على وقبائع صحيحة ثابتة ي.

 و يجب قانوناً لصحة القرار الإدارى أن يقوم على وقائع صحيحة ثابتة والا إنعدم أساسه وكان مخالفاً للقانون ».

(محكمة القضاء الإداري – الدصوى رقم ۲۲۱ / ٥٥ ت – ٢٩٥٣/٣/٢١ – ١٩٥٣/٣/٢١ - ٢٠٠٠ ( د. ١٩٥٣ / ١٩٥٣ ) .

المهدأ (۹۲۲): «قرار إداري-رجوب قيامه على وقائع صحيحة مستفادة من أصول ثابتة في الأوراق».

و إنه وإن كانت جهة الإدارية تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها ولها مطلق الحرية في تقدير ظروف القرار الإداري ووزن الملابسات المحيطة به لتقرر ملاسة إصداره من عدمه إلا أنه يجب لصحة هذا القرار أن يقوم على وقائع صحيحة مستفادة من أصول ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي إنتهى إليها القرار وإلا إنطوى على مخالفة القانون لإنعدام الأساس القانون الذي يجب أن يقوم عليه ولوقوع الخطأ في تطبيق القانون بسبب الخطأ في فهم الواقع ».

(محکمةالقضاءالإداری-الدعویرقم ۱۳۹۱/۲ ق- ۱۹۵٤/۲/۱ – ۱۹۵٤/۲/۱ – ۱۲۱۲/۲۱۳/۸ (۲۲۱۲).

الميدأ (٩٢٣): «قرار إداري - أسهايه - عدم إستخلاصه الوقائع إستخلاصاً صحيحاً من الأوراق - إلغاؤه ».

« إذا لم يستخلص القرار الإدارى الوقائع إستخلاصاً صحيحاً من

الأوراق فإنه يكون معيباً بعيب مخالفة القانون عما يتعين إلغاؤه يه.

(محكمة القضاء الإداري – الدعـري رقم ١٩٩٧ ق – ٢٧ ه ١٩٥٧ – ١٩٥٧ . ٢ - ١٩٥٧ ) .

المبدأ (٩٧٣م): « إستقالة – القرار الصادر يقبولها – ركن السبب قيد هو الطلب المقدم بها – وجوب قيام الطلب مستوقياً شرائط صحته إلى وقت صدور القرار».

و إن طلب الإستقالة هو ركن السبب فى القرار الإدارى الصادر بقبولها ،
 فيلزم لصحة هذا القرار أن يكون الطلب قائماً حين صدور القرار ، مستوفياً شروط صحته شكلاً وموضوعاً ».

(المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ١١/٥٥ - ١٩٥٥/١١/٥ – س١ ص٣٣).

المبدأ (٩٢٤): وقيام القرار الإدارى على عدة أسباب - إستبعاد أى سبب من هذه الأسباب - لا يجعل القرار غير قائم على سببه طالما أن الأسباب الأخرى تؤدى إلى نفس التبجة و.

« إذا قام القرار الإدارى على عدة أسباب فإن إستبعاد أى سبب من هذه الأسباب لايبطل القرار ولايجعله غير قائم على سببه طالما أن الأسباب الأخرى تؤدى إلى نفس النتيجة ».

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٧٩١٤٩١ ق - ١٩٦٣/١٢/٢٨ - ١٩٦٣/٢٨/٩).

المهدأ (٩٢٥): « سهمها القرار الإدارى – ذكر الإدارة عدة أسهاب لإصدار القرار – تخلف بعضها لا يؤثر مادام الباقى يكفى لحمل القرار على وجد صحيح – مثال ».

لا محل لما ساقه الحكم المطعون فيه من أن الحكومة قد إتخذت فى
 بادئ الأمر سبباً للقرار المطعون فيه، وهو إشتراك المدعى فى عملية تهريب

سبائك ذهبية، وعندما تبين لها أن هذا القول غير صحيح، ساقت سبباً جديداً هو قرار وزير الاقتصاد، ولارجه للتحدى بذلك طالما أنه قد وضح أن السببين قائمان في ذات الوقت وأن أحدهما يكفى لحمل القرار على وجه صحيح وإذا تخلف السبب الخاص بأجهزة الأمن وظل السبب الخاص بالنقد قائماً فيكون قد توافر للقرار الطعون فيه سبب عما يجمل الحكم بإلغائه في غير محله، ذلك أنه إذا أمكن حمل القرار الإدارى على وقائع كشفت عنها أوراق الدعوى بالإضافة إلى تلك التي كانت من ضمن الأسباب التي على أساسها صدر القرار فإن ذلك يمكني لصحته وينبني عليه بالتبعية سقوط حجة المدعى في النعى عليه أو تعيينه بفقدان السبب.

(المعكمسة الإدان ــ قالى على ـــ الطيعين قرقم ١٩٧٤/١/٥٥ – ١٩٦٤/١/٥٥ – (أيضا الطعن رقم ١٩٦٤/١/٥٥ ) .

المبدأ (٩٧٦): « إشارة مصدر الفرار في ديباجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إغا إ تخذ منها أسباباً لقراره ».

و إن إشارة مصدر القرار فى ديباجته إلى إطلاعه على مذكرة النيابة الإدارية وملف تحقيقها وكتاب مكتب الأمن المرجه إلى مكتب الشكاوى يعنى أنه إتخذ منها أسباباً لقراره المطعون عليه ومن ثم يكون القول بعدم وجود أسباب لهذا القرار فى غير موضعه ويتعين إطراحه ».

(الطمن رقم ۱۹۸۱ لسنة ۷ ق - جلسة ۲۲/۱۹۹۵).

« المبدأ (٩٢٧) : « سبب القرار الإداري – وجوب إستخلاص النتيجة من وقائم صحيحة منتجة ي.

 « إنه ولئن كان الأصل أن تقدير توافر شرط حسن السيرة والسمعة أو عدم توافره فيمن يعهد إليهم بالقيام على شئون التربية والتعليم من الأمور التى تترخص الإدارة فيها إلا أنه يتعين أن تكون النتيجة التى تصل إليها مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من وقائع صحيحة منتجة فى الدلالة على هذا المعنى. وإلا كان قرارها فاقداً لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفاً

للقانون ..

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٧/٨٨٩ ق - ١٩٦٦/١١/١٢ - س ١٢ ص ٨٧).

### الميدأ (٩٢٨) : « قرار إداري ووجوب قيامه على سبب المبرر له ي.

« إن القرار الصادر من الوزير المختص أو من ينبيه عنه بالإكتفاء بمصادرة السلع المستوردة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ هو قرار إداري لاقضائي، وبهذه المثابة يلزم شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري آخر أن يقوم على سببه المبرر له فلا تتدخل الإدارة بإجراء المصادرة الإدارية إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها هي ثبوث وقوع المخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩، وللقضاء الإداري سلطة مراقبة صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكبيفها القانوني نزولاً على مبدأ المشروعية وسيادة القانون ».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٢/١٤٦٧ ق - ١٩٦٩/٥/٣ - س١٤ ص ١٦١).

المبدأ (٩٢٩): « قرار إزالة التعدى إدارياً يجب أن يكون قائماً على سبب يبرره ».

« إن القرار الصادر بإزالة التعدى إدارياً يجب أن يكون قائماً على سبب يبرره، وهو لايكون كذلك إلا إذا كان سند الجهة الإدارية في الإدعاء عليجتها للمال الذي تتدخل بإزالة التعدى الراقع عليه إدارياً، سند جدى له أصل ثابت في الأوراق. والقضاء الإداري في فحصه لمشروعية هذا السبب في الحدود المتقدمة لا يفصل في النزاع القائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين، ولا يتغلغل بالتالي في فحص المستندات المقدمة من كل منهما بقصد الترجيح فيما بينها، لأن ذلك كله من إختصاص القضاء المدني الذي يملك وحده الحكم في موضوع الملكية. وإغا يقف إختصاص القضاء الإداري عند حد التحقق من أن إدعاء الجهة الإدارية بالملكية إدعاء جدى له شواهده

المبررة لإصدار القرار بإزالة التعدى إدارياً ٧.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ۱۷/٤۲۳ ق- ۱۹۷۷/۲/۳۰ ق- ۱۹۷۷/۲/۳۰ ق- ۱۹۷۷/۲/۳۰ ق- ۱۹۷۷/۲۸ ق- ۱۹۷۷/۲۸ ق- ۱۹۵۸/۳۶ ق- ۱۹۵۸/۳/۲۸ ق- ۱۹۵۸/۲/۲۸ ق- ۱۹۸۸/۲/۲۸ ق- ۱۹۸۸/۲/۲۸ ق- ۱۹۸۸/۲/۲۸ ق- ۱۹۸۸/۲/۲۸ ق- التنسل).

المبدأ (٩٣٠): وشرط حسن السمعة وطيب السيرة - تقدير توافر هذا الشرط - من الأمور التي تترخص فيها الإدارة - وجوب أن تكون النتيجة التي تصل إليها مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من وقائع صحيحة منتجة في الدلالة على هذا المعنى ».

و إنه ولنن كان الأصل أن تقدير توافر شرط حسن السيرة والمسعة أو عدم توافره فيمن يعهد إليهم بالقيام على شئون التربية والتعليم من الأمور اسى تترخص الإدارة فيها إلا أنه يتعين أن تكون النتيجة التي تصل إليها مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من وقائع صحيحة منتجة في الدلالة على هذا المعنى. وإلا كان قرارها فاقداً لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون و.

(المحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ۷۸۸۹ ق- ۲۹۹۹/۱۹۱۳ -۱۲/ - ۸۷/۱ - وأيضا في مجال مدى إعتبار جريمة الشيك بدون رصيدها يققد حسن السيرة والسمعة الطعن رقم ۵۹۱ - ۲۷۵ ق - جلسة ۱۹۹۹/۹/۲۲ ) .

المبدأ (۹۳۱): والقرار التأديبي شأنه شأن أي قرار إداري يجب أن يقوم على سبب يبرره – سبهه يوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه و.

و إن القرار التأديبي شأنه شأن أي فرار إداري آخر يجب أن يقوم على
 سبب يبرره وسبب القرار التأديبي بوجه عام، هو إخلال الموظف بواجبات
 وظيفته أو إتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه، فكل موظف يخالف
 الواجبات التي تنص عليها القوانين أو اللوائع، ويخرج على مقتضى

الواجب فى أعمال وظيفته المنوط به تأديتها ، أو سلك سلوكاً ينطوى على إهمال أو تقصير فى القيام بواجباته أو خروج على مقتضيات الوظيفة أو إخلال بكرامتها ،إغا يرتكب ذنباً إدارياً يسوغ لجهة الإدارة المختصة تأديبه».

(المكمة الإدارية العليها - الطمن رقم ١٣/٧٧٥ ق- ١٩٦٩/٢/٢٧ - ١٩٦٩/٢/٢٠ - ١٩٦٩/٢/٢٠ - ١٩٦٩/٢/٢٧ .

المهدأ (٩٣٢): « إذا قام القرار الإدارى على أكثر من سبب واحد قإن إستبعاد أي سبب فيه لايبطل القرار ولا يجعله غير قائم على سببه طالما كان السبب الآخر يؤدى إلى النتيجة ذاتها فضلاً عن تناسب الجزاء مع الذنب الإدارى».

و وقد تبين أن القرار التأديبي المطعون فيه قد يني على سببين، فإنه وإن كان قد ثبت للمحكمة عدم صحة السبب الثاني الذي قام عليه الجزاء محل هذه المنازعة وهو الخاص بمخالفة المطعون ضده التعليمات المالية، إلا أن هذا القرار يظل على الرغم من ذلك محمولاً على سببه الأول الخاص بخروجه على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته، بتطاوله على رؤسائه بدون وجه حق، ويذلك تكون النتيجة التي إنتهي إليها القرار التأديبي في هذا الشق منه، مستخلصاً استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً وقانوناً، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح المبرر له، وصدر مطابقاً للقانون، ولايفير من هذه النتيجة كون القرار المذكور غير صحيح في الشق الآخر منه إذ جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا قام القرار الإداري على أكثر من سبب واحد، فإن إستبعاد أي سبب منه لا يبطل النتيجة ذاتها فضلاً عن تناسب الجزاء في الطعن الراهن مع الذنب الإداري الذي ثبت في المطعون عليه ».

(المحكمة الإدارية العلها - الطعن رقم ٢١ / ١٠ ت - ١٩٦٩ / ١٩٦٩ - -٧٢٢/٩٧/١٤ - والطمن رقم ( ١٨١ / ٤٠ ت - جلسة ١٩٩٦/٦/٩ ) .

المهدأ (٩٣٣) : و تخلُّف أحدالسببين اللَّذين قام عليهما القرار وهو السبب المهم – بطلان القرار – إدراج إسم أحد أعضا ءهيشة التدريس السابقين بكلية الطب في قائمة المترعين من السفر على أساس أنه تلاعب في درجات الطلبة – عدم إستخلاص هذا السهب من أصول تنتجه – بطلان».

و يبين من مذكرة إدارة المباحث العامة المؤرخة ١٠ من ديسمبر سنة المعلم السلف الإشارة إليها أن رفض جهة الإدارة الترخيص للمدعى بالسفر إلى الخارج إلى يقوم على سببين أولهما أن المدعى أعطى دروسا خصوصية لبعض طلبة الكلية بالمخالفة لقانون تنظيم الجامعات ولاتحته التنفيذية وثاينهما أن المدعى إتهم بالتلاعب في درجات هؤلاء الطلبة الإتصال بالمدعى لأخذ بالكنترول من واقع طلب أحد زملاته من هؤلاء الطلبة الإتصال بالمدعى لأخذ دروس خصوصية منه بوصفه عضواً في الكنترول وقد رددت هذه الأسباب مذكرة الجهة الإدارية المقدمة لهذه المحكمة بجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٢ وإذ كانت الواقعة محل السبب الأخير - وهو السبب الأهم - لم تثبت من التحقيق الذي أجرته الكلبة حسبما يبين من مذكرة السبد المحقق والتي لم يسند فيها هذه الواقعة إلى المدعى وإغا أسندت إلى زميله وحده فإن هذا السبب يكون قد إنتزع من غير أصول تنتجه وليس عليه دليل في الأوراق.

متى كان ذلك ما تقدم، وكان تقدير الجهة الإدارية فى عدم الترخيص للمدعى بالسفر إلى الخارج قد قام على السببين مجتمعين، فإن تخلف أحد السببين المذكورين - وهو الأهم - طبقاً لما سلف الإيضاح، يعيب القرار المطعون فيه ويتعين لذلك القضاء بإلفائه، ولا وجه لما أثرته الجهة الإدارية من أنه كان حتماً على المدعى أن يوجه طعنه إلى إلغاء القرار الصادر من المباحث العامة بإدراج إسمه فى قوائم الممنوعين من السفر بوصف أن قرار مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بعدم منحد جواز سفر وتأشيرة خروج قد تم على أساس القرار الأول، ذلك لأن وضع المدعى فى قوائم الممنوعين من السفر إنما جاء نتيجة لرفض طلبه التصريح له بالسفر وهو ما أفصحت عنه صواحة مذكرة المباحث المؤرخة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ ».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١١١٥٥٥ ق- ١٩٧٣/١٧/١٠ -

٨٠/٣٤/١٩ - والطعن رقم ١٨١٩/٠٤ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/٩١ ).

المبدأ (٩٣٤): وتقرع الإدارة في محضر جلسة مجلس الإدارة بأن النصل كان بنا على طلب الموظف – علم الموظف بذلك وتظلمه منه حتى قبل أن يخطر بالقرار على أساس أنه لم يقدم إستقالته – إبلاغ الموظف يقرار النصل بعد ذلك دون الإشارة إلى أنه كان بنا على طلبه – محاولة الإدارة إسناد هذا القرار إلى أسباب أخرى ثبت عدم صحتها – ذلك يدل على أن قرار الفصل قد صدر مفتقداً ركن السبب ».

وإذا تذرعت الإدارة بادئ الأمر في إنهاء خدمة المدعى بأن ذلك بناء على طلبه على نحر ما هو ثابت بحضر جلسة مجلس الإدارة. وما أن علم المدعى بهذا القرار حتى بادر قبل أن يبلغ إليه التظلم منه، وإذ أيقنت الإدارة أنه لن يسكت على حقه وإنه لابد لائذ بالقضاء لمخاصمتها لعدم تقديمه أية إستقالة عمدت في كتاب التبليغ المرجه إليه إلى إغفال الإشارة إلى أن ثمة طلباً منه بإعتزال الخدمة وضمنت هذا الكتاب أن مجلس الإدارة قرر الإستغناء عن خدماته، ولم تفصح في هذا الكتاب عن الأسباب التي استندت إليها في إصدار القرار فمسلك الإدارة على الرجه المتقدم إن دل على شئ فإغا يدل على أن قرارها المطعون فيه قد صدر مفتقداً ركن السبب وأن الإدارة كانت عليمة بذلك وأنها ذهبت بعد صدوره تتلمس الأسباب التي يمكن أن تتذرع بها لحمل القرار».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٧١٥١/٧ ق-٧/١٢/١٢ - ١٩٦٦/١٢/١٧ - ٢/١٠/١٠/١٠ - ٢/١٠/١٢/١٠ - ٢/١٠/١٠ الطعن رقم ٧١٥/١٨ المالية العليا - ١٩٦٦/١٢/١٧ المالية العليا - ١٩٦٦/١٢/١٧ المالية العليات ال

المبدأ (٩٣٥): وقرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط – من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسليه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التى كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العامله – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرور ته لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام ».

« لا مقنع في القول بأن قرار الإحالة إلى الإحتياط إجراء مؤقت شبيه بالوقف عن العمل أو عمل ولاتي ليس من شأنه أن يؤثر على صلاحية من إشتراك في إصداره لعضوية مجلس التأديب الذي يتولى محاكمة الضباط عن ذات المسلك الذي كان من بين أسباب إحالته إلى الإحتياط – ذلك أن قرار الإحالة إلى الإحتياط من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعايش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر هذا المجلس قبل نهايتها إعادته إلى المعلمة الماملة – والقرار الذي يؤدي إلى مثل هذه النتائج الخطيرة يتعين أن تثبت ضرورته لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام، وإذ قام قرار إحالة الطاعن إلى الإحتياط على الأسباب السابق الإشارة إليها، فإن ذلك ينظوى على إفصاح المجلس الأعلى للشرطة الذي عرض عليه الأمر عن إقتناعه بصحة تلك الأسباب وبثبوت ما نسب إلى الطاعن من مخالفات – وبأن في بصحة تلك الأسباب وبثبوت ما نسب إلى الطاعن من مخالفات – وبأن في

(المحكمة الإداريـة العلـها - الطعن رقم ١٩٦٨/١١/٣٣ - ١٩٦٨/١١/٣٣ -٤٧/٧/١٤).

المدأ (٩٣٦): وقى الحالات التى لا يشترط قبها القانون وجوب قبام سبب أو أسباب معينة لإصدار القرار يكون للإدارة الحرية في إختيار السبب الذى ترادصا لحال الهناء قرارها - عدم إعلان جهة الإدارة عن سبب إصدار قرار معين لعدم وجود نص يلزمها يذلك - إفتراض أن القرار قام على سببه الصحيح ما لم يثبت من ينعى العكس أنه مشوب يعيب إنحراف السلطة - الصحيح ما لم يثبت من ينعى العكس أنه مشوب يعيب إنحراف السلطة - إيضاح جهة الإدارة عن السبب في مرحلة لاحقة - رقابة المحكمة صحة قيام هذا السبب - أساس ذلك - تطبيق: صدور قرار يقصل العامل يغير الطريق التأديبي في طلس بان القراعد القانونية التي كانت قائمة عند صدوره يغير إلزام على جهة الإدارة إمام محكمة

القضاء الإدارى عن سبب إصدارها القرار - إفتراض أن القرار قد قام على سببه المبرر له ما لم يثبت من يدعى المكس الدليل على إنحراف جهة الإدارة يسلطتها - إفصاح جهة الإدارة يصلطتها - إفصاح جهة الإدارة يمدذ لك عن سبب إصدارها القرار فى عريضة الطمن - رقابة المحكمة صحة قيام هذا السبب ».

« ومن حيث إنه فى الحالات التى لايشترط فيها القانون وجوب قيام سبب أو أسباب معينة لإصدار قرار معين يكون للإدارة الحرية فى إختيار ما تشاء من الأسباب التى تراها صالحة لبناء قرارها فإن هى أفصحت عن سبب قرارها بإرادتها فإن المحكمة تراقب صحة قيام هذا السبب، فإن لم تعلن عن السبب ولم يكن هناك نص يلزمها بالإعلان عنه فإنه يفترض فى القرار أنه قام على سببه ما لم يثبت من يدعى العكس أنه مشوب بعيب الإنحراف بالسلطة.

ومن حيث إن الجهة الإدارية كانت غير ملزمة بتسبيب قراراتها بغصل الموظفين بغير الطريق التأديبي في ظل سريان القواعد القانونية التي كانت قائمة عند صدور القرار المطعون فيه وبالتالي فإن قراراتها في هذا الشأن يفترض فيها أنه قامت على سببها المبرر لها ما لم يقم المدعى الدليل على إنحراف جهة الإدارة بسلطتها – ولما كانت الجهة الإدارية لم تفصح أمام محكمة القضاء الإداري عن سبب فصل المدعية من الخدمة ولم تقم المدعية بإثبات إنحراف الإدارة بسلطتها فمن ثم فإنه لذلك ماكان يجوز للمحكمة أن تقضى بإعتبار هذا القرار باطلاً لفقدان سببه ويكون الحكم والأمر كذلك قد صدر مخالفاً للقانون ».

(الطعنرةم٢٣/٧٣٣ ق-جلسة ١٩٨٧/٢/١).

الميدأ (٩٣٧): وإذا ثبت عدم صحة أحدالأسباب التى ينى عليها القرار الإدارى وكانت الأسباب التى ثبت صحتها كافية لحمل القرار على نتيجته فلا يجوز إلغا «القرار الإدارى ويظل سليماً محمولاً على سببه الصحيح». و ومن حيث إن من المقرر قانوناً في فقه القانون الإداري وقضائه أنه يتعين أن يستوفى القرار الإداري أركانه حتى يكون بمناي عن السحب أو الإلغاء وفي خصوص ركن السبب فإنه حالة واقعية تسبق العمل الإداري وتبامه. وأنه إذا كانت الإدارة في الأصل غير ملزمة بأن تفصح عن السبب الذي أقامت عليه قرارها، فإنه ينبغي أن يقوم على سبب مشروع وفي حالة تعدد الأسباب، فإنه يكفي قيامه على سبب واحد يبرر إتخاذه، فإذا تبين أن أحد الأسباب كان غير صحيح، فإن القرار لايجوز إلغاؤه متى كانت الأسباب التي ثبت صحتها كافية لحمل القرار إلى نتيجته ».

(الفتري-ملف ۸۲۲/٤/۸۲-جلسة۷۹/۲/۹۷۹).

المبدأ (٩٣٨) : ﴿ إِذَا ذَكَرَتَجِهَةَ الإِدَارَةَعِدَةَ أَسِيابِ لِإِصِدَارِ قِرَارِهَا وتخلفت بعض هذه الأسباب قإن تخلقها هذا لا يؤثّر مادام أن الباقى من الأسباب يكفى خمل القرار على وجهه الصحيح ».

و ومن حيث إنه عن وجه النعى على الحكم المطعون فيه من أنه برأ الطاعن من تهمتين من التهم الست المنسوبة إليه وأن القرار المطعون فيه حينما أسند إلى الطاعن تهماً معينة فإنه راعى ذلك عند تقديره للجزاء ومن المنطقى فى حالة إنتفاء بعض الأخطاء التى أسندت إليه أن تنزل العقوبة بقدر الأخطاء التى ثبت عدم قيامها وإلا أصبع العقاب غير قائم على سبب يبرره وأن ما تبقى من تهم بعد ذلك لاتعدو أن تكون إختلاقاً فى تقدير الطروف الخاصة بكل حالة على حدة أى أنها داخلة فى السلطات التقديرية للطاعن كمدير منطقة ، فإن هذا النعى مردرد عليه بأنه قد رستقر الرأى على أنه إذا ذكرت جهة الإدارة عدة أسباب لإصدار قرارها وتخلفت بعض على أنه إذا ذكرت جهة الإدارة عدة أسباب لإصدار قرارها وتخلفت بعض هذه الأسباب فإن تخلفها لايؤثر مادام أن الباقى من الأسباب يكفى لحمل القرار على وجهه الصحيح، ولما كان الثابت من الأوراق أن المخلفات التى ثبتت فى حق الطاعن وسجلتها المحكمة فى أسباب حكمها المطعون فيه تكفى لحمل القرار المطعون فيه على كامل سببه، لما تنطوى عليه من إخلال جسيم بواجبات الوظيفة العامة وإنحراف ظاهر بالسلطة وإساءة إستعمالها،

ومن ثم يتعين طرح هذا الوجه من النعى على الحكم المطعون فيه ».

(الطعن رقم ۲۳/۵۶۱ ق-جلسة ۲۲/۱۱/۱۹۹۰).

المبدأ (٩٣٩): « يحمل القرار الإدارى على سببه الصحيح - ما لم يقم الدليل على عدم صحته - وأنه لا إلزام على جهة الإدارة يتسبيب قراراتها ما لم يلزمها القانون بذلك. إذا لم تفسح جهة الإدارة عن أسباب قرارها - يحمل على الصحة - وإذا قنمت السبب - فإن القضاء الإدارى يملك رقاية هذا السبب والحكم ببطلاته إذا كان غير مشروع وبالتالى إلغاء القرار - مركز العامل هو مركز قانونى عام يجوز تغييره في أى وقت وفق مقتضيات الصالح العام - ليس للعامل حق مكتسب في البقاء في وظيفة معينة أو عمل يؤديه في مكان محدد - وبالتالى لا معقب على قرارات القل أو الندب - التي تصدرها جهة الإدارة مادامت قد خلت من إساءة إستعمال السلطة أو الإنحراف بها».

« ومن حبث إنه بالنسبة لطلب الطاعن إلغاء القرار رقم ١٠٦ في المدر ومن حبث إنه ١٠٦ في المدرر ال

فإن المستقر عليه قضاء أن القرار الإدارى يحمل على سببه الصحيح ما لم يقم الدليل على عدم صحته وأنه لا إلزام على جهة الإدارة بتسبيب قراراتها ما لم يلزمها القانون بذلك، وأنه طالما أن جهة الإدارة لم تفصح عن أسباب قرارها فإنه يحمل على الصحة وإذا قدمت السبب فإن القضاء الإدارى يملك رقابة هذا السبب والحكم ببطلاته إذا كان غير مشروع وبالتالى إلغاء القرار وإن مركز العامل هو مركز قانونى عام يجوز تغييره في أى وقت وفق مقتضيات الصالح العام وليس للعامل حق مكتسب في التمسك بالبقاء في وظيفة معنية أو عمل يؤديه في مكان محدد وأنه بالتالى لا معقب على قرارات النقل – أو إستعمال السلطة أو الإنحراف بالتالى لا معقب على قرارات النقل – أو إستعمال السلطة أو الإنحراف

بها.

ومن حيث إن سوء إستعمال السلطة أو الإنحراف بها من العيوب القصدية التى تشوب القرار الإدارى ويقع عبء إثباتها على عاتق من يدعيها، والأصل قرار النقل – أو الندب أنه قائم على سببه طالما لم تبين جهة الإدارة هذا السبب وهو الأمر الذى توافر فى الحالة موضوع هذه المتزاعة إذا جاء بالقرار ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة والتى تقضى بأن يتم إلحاق أعضاء مجلس الدولة بأقسامه المختلفة وندبهم من قسم إلى آخر أو بين فروع القسم الواحد بقرار من رئيس مجلس الدولة.

ومع ذلك يجوز ندب المستشار بمحكمة القضاء الإدارى من دائرة إلى أخرى عند الضرورة بقرار من رئيس هذه المحكمة.

كما يجوز ندب رؤساء وأعضاء المحاكم الإدارية والتأديبية من محكمة إلى أُخرى عند الضروره بقرار من نائب رئيس المجلس للمحاكم الإدارية أو التأديبية.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مجلس الدولة إعمالاً لحكم المادة ٨٧ من قانون مجلس الدولة، وما أثاره الطاعن حول أسباب ودوافع إصدار هذا القرار وأنه كان نتيجة لإصداره قرار أثنا، رئاسته للمحكمة التأديبية لرئاسة الجمهورية وملحقاتها بصرف راتب أحد العاملين بمجلس الدولة كان قد تقرر وقفه عن العمل هو إدعاء لا دليل عليه في الأوراق وقد تضمنت مذكرة مجلس الدولة بالرد على نفي هذه الواقعة قاماً، وقد عجز الطاعن عن تقديم ما يدل على أن هذا الإجراء الذي المنافقة عن السبب في إصدار القرار المطعون فيه على النحو الذي صدر به ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر من يملك سلطة إصداره متفقاً وصحيح حكم القانون الأمر الذي ينتفي معه الخطأ في جانب الجهة الإدارية ومو الخطأ غير متوافر وبالتالي لا يكون هناك محل لطلب التعويض لإنتفاء ركن الخطأ في القرار ورفض طلب العاعرة هذه القرار ورفض طلب

التعويض عنه.

(الطمن رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٩ق-جلسة ٢٩٩٢/٢).

الميداً (٩٤٠) : « قرار إداري – ركن السبب - للقضاء الإداري إعمال رقابته على الحالة القانونية أو الواقعية التي تكون ركن السبب » .

« إن للقضاء الإدارى دور فى إعمال رقابته للتأكد من صحة الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب فى القرار فإذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول موجودة تنتجها كان القرار صحيحا أما إذا كانت مستخلصة من أصول موجودة لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع لا يتفق معها كان القرار فاقد لركن من أركانه وهو صحة السبب ووقع مخالفا للقانون » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٤٧ و ١٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٩٧/٤/٤)

الميداً (٩٤١) : « قرار إداري – ركن السبب – للقضاء الإداري إعمال رقابته على الحالة القانونية أو الواقعية التى تكون ركن السبب » .

« من المقرر أن القرار الإدارى هو بحسب الأصل قائم على قرينة الصحة وأن جهة الإدارة لا تلتزم بتسبيب قراراتها ما دام أن القانون لا يلزمها بهذا التسبيب إلا أنه من المسلم به أن جهة الإدارة متى أفصحت عن أسباب قرارها قان هذه الأسباب تخضع لرقابة القضاء الإدارى الذي عليه أن يمحصها والتأكد عا إذا كانت النتيجة التي إنتهى إليها القرار مستمدة من أصول موجودة أوغير موجودة وما إذا كانت مستخلصة استخلاصا سائفا من عدمه وما إذا كانت هذه الوقائع مادية أو قانونية تصلح سببا قانونيا لإصدار القرار ».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٤١ ق-جلسة ٢٩٩٩/١٢/٢١)

#### المبحث الثالث

#### شروط تسبيب القرار الإدارى

يجب التنبيه إلى الفرق بين وجوب تسبيب القرار الإدارى كإجراء شكلى قد يتطلبه القانون ، وبين وجوب قيامه على سبب يبرره صدقاً وحقاً، فلئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها إلا إذا أوجب القانون ذلك عليها، إلا أن القرار الإدارى سواء أكان لازماً تسبيبه كإجراء شكلى أم لم يكن هذا التسبيب لازماً، يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقاً وحقاً في الواقع وفي القانون ، وذلك كركن من أركان إنعقاده بإعتبار القرار تصرفاً قانونياً، ولا يقوم أي تغير سببه.

ولئن كنا قد عرضنا لتسبيب القرار الإدارى كإجراء شكلى عند بحث عيب الشكل كأحد أوجه إلغاء القرار الإدارى إلا أننا نعرض هنا لشروط تسبيب القرار الإدارى عندما تكشف جهة الإدارة عنه سواء أكان ذلك بجوجب نص القانون أم كان بمحض إرادتها دون إلزام فعندئذ يخضع التسبيب لرقابة القضاء من حيث مدى توافر شروط التسبيب وهل جاء كافياً ومنتجاً في فهم النتيجة أم جاء مشوياً بالقصور.

وقيما يلى أهم المهادئ التي قررتها محكمة القضاء الإداري.

والمحكمة الإدارية العلياني وشروط تسبيب القرار الإدارى»:

المهدأ (٩٤٢): «قرار إداري- إشتراط تسبيهه- وجوب أن يكون التسبيب كافياً ومنتجاً في فهم النتيجة».

وإذا إشترط القانون أن يكون القرار مسبباً فيجب أن يكون التسبيب
 كافياً ومنتجاص فى فهم النتيجة التى إنتهى إليها القرار وفى إنزال حكم
 القانون على مقتضى هذه النتيجة».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٦/١٧٣٦ ق – ١٩٥٤/٢/١٧ – س. ٥ ص ( ٧٢٧ ) . المهدأ (٩٤٣): «قرارإداري-إشتراط تسبيبه تسهيبا كافياً-تسبيبه يشريه القصور – مخالفته للقانون».

«إن المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تنص على ما يأتي:

وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط فى الطالب قيد إسمه فى السجل وإذا رأت اللجنة عدم توافر الشروط فى الطالب وجب عليها أن تؤجل الفصل فى طلبه وأنت تعلن الطالب بالحضور أمامها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله قبل الفصل فى الطلب، وبجب أن يكون كافياً منتجاً فى فهم الواقع فى شأن الطالب كما إنتهى إليه القرار فى إنزال حكم القانون على مقتضى هذا الفهم. ذلك أن القانون فصل الشروط التي يجب توافرها فى قرار اللجنة فقد يكون تخلف الشروط مؤقتاً يمكن الشروط وأثرها فى قرار اللجنة فقد يكون تخلف الشروط مؤقتاً يمكن الشرط مانعاً نهائياً. ومن هنا نتبين الحكمة التشريعية من تسبيب القرار سبيباً كافياً حتى يتبين كل طالب مركزه فيتدارك ما فاته إن كان إلى ذلك سبيل. ولما كان قرار اللجنة المطعون فيه قد إكتفى فى تسبيبه بمجرد القول بعدم توافر الشروط المطلوبة فى المادة ١١ من القانون وهو تسبيب يشوبه بعدم توافر الشروط المطلوبة فى المادة ١١ من القانون وهو تسبيب يشوبه القصور المخل الذى لا يمكن أن يتبين منه ما سلف إيضاحه – فمن ثمة يكون القرار قد خالف القانون خليقاً بالإلغاء».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ۱۹۸۲/۲۲ ق – ۱۹۵۳/۱۲/۳۰ – س۵ ص۳۵۳) .

المهدأ (٩٤٤) : وعدم إلزام الإدارة يتسبيب القرار لا يعنى إستقلالها يسلطة الفصل دون قيد أو شرط».

«إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس المقصود من تخويل الحكومة سلطة فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي دون أن تكون ملزمة

ببيان أسباب الفصل فى القرار أن تستقل هذه السلطة بدون قيد أو شرط فتفصل من تشاء حسيما تريد وتهوى وأن تتحلل من الضمانات المقررة للموظفين تطميناً لهم على مصائرهم حتى ينصرفوا إلى أداء أعمالهم بنفوس ثابتة هادئة بل إستعمال هذه الرخصة منوط بأن يقوم الفصل على سبب صحيح يبرره ».

(مىجىكىمىةالىقىضىا «الإدارى» البدعسوي رقسم 23 درقسم ، 60 / 60 - 1/4/2/ ١٩٥٣/٦/٢٤ - س ٧ ص ١٩٥٣/١/٢٤ .

المبدأ (٩٤٥): « قرار إدارى – عدم إشتراط تسبيبه – لا يعنى أن سلطة الإدارة تحكمية – سلطتها تقديرية حدها المسلحة العامة ».

و إنه وإن كانت القوانين واللوائح المعمول بها لم تضع قيوداً على الحكومة في فصل الموظفين قبل بلوغهم سن التقاعد عن الخدمة المقررة في القانون كما أنها لم توجب عليها ببان أسباب الفصل في قرارات الإحالة إلى المعاش إلا أن ذلك لايعنى أن سلطتها في ذلك تحكميه تصدر فيها عن الغرض والهوى وإنما هي سلطة تقديرية تجد حدها الطبيعي في العلة القانونية التي أملتها وهي المصلحة العامة فإذا إنحوفت الإدارة عن هذا الحد كان تصرفها مشوباً بإساحة إستعمال السلطة وحق عليه الإلغاء ».

محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣/٣١٣ ق - ١٩٤٩/٣/٢٨ - س٣ ص ١٩٥٧ - روقم ٣/٥٠٣ ق - ١١١/٩ - ١٩٥٠ - س ٥ ص ٧١).

الميدأ (٩٤٦) : وقرار إداري - عدم تسبيبه - لايميب القرار ».

و إن القاعدة في فقه القانون الإدارى، أن الجهات الإدارية غير ملزمة بتسبيب قراراتها، إلا حيث يكون ثمة نص يقضى بذلك، وقانون المطبوعات ليس فيه نص يوجب على الإدارة، أن تسبب القرار الذي تصدره بالمعارضة في إصدار جريدة، وإذا فلا يعيب هذا القرار ألا يكون مسبباً، وخصوصاً أن المحكمة في إقتضاء الشارع في المادة ١٧ من قانون المطبوعات أن تكون المعارضة في إصدار الجريدة، لهدم توافر أحد الشروط المشار إليها فيها، هي

ألا تكرن جهة الإدارة مطلقة الرأى فى المعارضة فى إصدار الجريدة لأى سبب تراه فهى على هذه الصورة تفرض على جهة الإدارة قيداً موضوعياً لا قيداً شكلناً ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٥/٥ ق – ١٩٤٧/٣/١٨ – س ١ ص ٤٤).

المبدأ (٩٤٧): «قرار إداري - عدم إلتزام الإدارة بهيان أسهابه - إذا ذكرت أسهاباً للقرار خضعت لرقابة المحكمة - يحق للمحكمة الحكم بإلفائه إن كانت الأسهاب غير صحيحة أو مخالفة للقانون ».

« إنه وإن كانت الإدارة غير ملزمة ببيان أسباب قراراتها إلا حيث يوجب القانون ذلك عليها إلا أنها إذا ذكرت أسباباً لقراراتها، سواء أوجب القانون ذلك عليها أو لم يوجبه، فإن هذه الأسباب تكون خاضعة لرقابة محكمة القضاء الإدارى لتعرف مدى صحتها من الوجهة المادية وهل تطابق القانون نصأ وروحاً فإذا إستبان لها أنها غير صحيحة مادياً أو أنها تنطوى على مخالفة للقانون أو على إساءة إستعمال السلطة كانت تلك القرارات باطلة، وحق لمحكمة القضاء الإدارى

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ١/١١٩ ق – ١٩٤٧/٦/١٧ – س ١ ص ١٩٧ – ررقـم ٤/١١٦ ق – ١٩٥٣/٣/٢٥ – س ٧ ص ٧٤٤ – وأيـضـا حـكـم المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٤٧ و (٤٤/١٩٣٠ ق – جلسة ١٩٩٩/٤/٤ ) – والطعن رقم ٤/٤١٦٩ ق – جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١ ).

المهدأ (۹٤۸): وقرار إداري-صدوره خلواً من ذكر الأسهاب-إفتراض إستناده إلى دواع إقتضت إصداره-مدى رقابة المحكمة في هذه الحالة و.

« إن المفروض في كل قرار إداري حتى ولو صدر خلوا من ذكر أسباب أن يكون مستندا في الواقع دواع قامت لدى الإدارة حين أصدرته وإلا كان القرار باطلاً لفقدانه ركناً أساسياً هو سبب وجوده ومبرر إصداره. فإذا تكشفت هذه الدواعى بعد ذلك على أنها كانت هى السبب الذى دعى الإدارة إلى إصداره كان للمحكمة بمقتضى رقابتها القضائية أن تتحرى مبلغها من الصحة فإن ظهر أنها غير صحيحة، ولو ظنت الإدارة يحسن نية أنها صحيحة، فقد القرار أساسه القانونى الذى يجب أن يقوم عليه وكان مشوياً بعيب مخالفة القانون. أما إذا كانت الوزارة قد أصدرت القرار وهى تعلم أن هذه الأسباب غير صحيحة وإنما إستهدفت غاية أخرى غير الصالح العام كان القرار مشوياً بالإنحراف وإساءة إستعمال السلطة إلى جانب مخالفة القانون و.

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٧٨٩/ ٥ ق – ١٩٥٣/٦/٢٤ – س ٧ ص٧٤٧٤).

الميدأ (٩٤٩) : « قرار إداري – نصالشارع على وجوب تسبيبه – وجوب ذكر الأسباب واضحة جلية – رقابة المحكمة ».

و كلما ألزم الشارع جهة الإدارة بتسبيب قراراتها وجب ذكر الأسباب واضحة جلية حتى إذا ما وجد فيها المرظف مقنعاً تقبلها وإتخذ منها العظة والعبرة وإلا فله أن يسلك أحد طريقين إما التظلم الإدارى للجهات الرئيسية وإما التظلم القضائى لهذه المحكمة حيث تكون لها الرقابة على مدى إستخلاص تلك الأسباب من الواقع ومدى مطابقتها للقانون وما إذا كانت الإدارة في مباشرتها قد إنحوقت فيها أم أنها سلكت بها طريق الجادة وقرار الوزير المطمون فيه، على ما به من تجهيل إذ كتم الأسباب إن وجدت ورستبقاها لنفسه مكتفياً بالقول بأن لديه مايمنع المدعى من الترقية وعلى الرغم مما شهد به ملف الخدمة وهو الوعاء الطبيعي لحياة الموظف وصحيفة أحواله من حسن الخلق والكفاية، هذا القرار يكون قد وقع مجافياً للقانون حقيقاً بالإلغاء ».

(محكمة القضاء الإداري- الدموي رقم ١٧٥/ ٥٥ - ١٩٥١/ ١٩٥٠ -

.(1.47/4.4/0

المدأ (٩٥٠): وقرار إداري - قرار لجنة القيد في جدول المحاسبين -وجوب تسبيبه تسبيبا كافياً و.

« إن المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ تنص في فقرتها الثالثة على وجوب أن يكون قرار لجنة القبد برفض الطلب مسببا ولهذا النص حكمة واضحة هي أن يكون سبب الرفض مبيناً على وجه التحديد، حتى يتعرف الطالب حقيقة الأمر، ويستبين الشرط الذي اعتبر غير متوافر فيد. وهل أخطأ اللجنة فيما إنتهت إليه في شأنه أم أصابت لكي يتخذ من الإجراءات في الوقت المناسب مايكفل المحافظة على حقه في الحالة الثانية. ويجب أن يكون التسبيب كافياً ومنتجأ في فهم النتيجة التي إنتهى إليها القرار، وفي إنزال حكم القانون على مقتضى هذه النتيجة، وقد أضافت المادة ١ منه على قرار اللجنة جملة شروط يجب توافرها في طلب القيد. كما رتبت المادة ١٨ منه على قرار اللجنة الصادر برفض طلب القيد آثاراً تختلف بإختلاف نوع الشرط الذي عد متخلفاً لدى الطالب، فقد يكون تخلف مؤقت يمكن إستدراكه فيما بعد ويجوز تجديد الطلب عند توافره، وقد يكون تخلف الشرط مانعاً نهائياً لا رجعة فيه، ومن ثم تتبين الحكمة التشريعية من وجوب تسبيب القرار الصادر يرفض الطلب دون القرار الصادر يقبوله، وذلك حتى يقف كل طالب على حقيقة مركزه فيستوفى مايمكن إستيفاؤه من شروط أو يتخذ ما يلزم للمحافظة على حقه أو يتظلم إن كان للتظلم وجد، أو يكف عن نشاطه في مزاولة المهنة حتى يتجنب نفسه التعرض للعقوبات الجنائية التي نصت عليها المادة ٢٦ من القانون».

(محكمة القضاء الإداري – الذعوى رقم ١٩٧١/٦ق – ٧١/١/١٥٤ – ١٩٥٤/٢/٨ ٨/٢٦٦/ ٥٧٠).

المهدأ (٩٥١): «قرار إداري تسهيه» - غير لازم - قرار في المعارضة بإصدار جريدة - لا يعيه أن يكون غير مسهب - المادة ١٧٥ من قانون المطبوعات - تفرض على الإدارة قيداً موضوعياً لا قيداً شكلياً ». « القاعدة في فقه القانون الإداري أن الجهات الإدارية غير ملزمة بتسبيب قراراتها إلا حيث يكون ثمة نص يقضى بذلك، وقانون المطبوعات ليس فيه نص يوجب على الإدارة أن تسبب القرار الذي تصدره بالمعارضة في إصدار جريدة، وإذن فلا يعيب هذا القرار ألا يكون مسبباً وخصوصاً أن الحكمة في إقتضاء الشارع في المادة ٧٧ من قانون المطبوعات أن تكون المعارضة في إصدار الجريدة عدم توافر الشروط المشار إليها فيها هي ألا تكون جهة الإدارة مطلقة الرأى في المعارضة في إصدار الجريدة لأي سبب تراه فهي على هذه الصورة تفرض على جهة الإدارة قيداً موضوعياً لا قيداً شكلياً ».

(منجنگ منتال قبطنا طلاو ازی -الندمنزی رقبم ۱/۵-۱۹۵۷/۳/۱۸-۱ ۱/۲/۱۵:۲).

المبدأ (٩٥٢): « تسهيب – صياغة أسباب القرار بإيجاز وإجمال ليس فيه إخلال – والأسهاب مستنتجة إستنتاجاً مقهولاً من أصول ثابتة في الأوراق – القرار الصادر على أساسها قرار مشروع ».

و إذا كان القرار المطعون فيه بنى على أسباب صيغت بإيجاز وإجمال ليس فيه إخلال، وهذه الأسباب إستنتجت إستنتاجاً مقبولاً من أصول ثابتة في الأوراق ومن أقوال المدعى نفسه بجلسات المحاكمة التأديبية دل عليها حكم مجلس التأديب وأشار إلى ما أتاها كما حدد موضوع التهمة وفصل عناصرها بإيجاز وكيفها تكييفاً سليماً ثم قدر عنها الجزاء المناسب في حدود سلطته القانونية ولم يحدث أى إخلال بحق المدعى في الدفاع عن نفسه فمن ثم فهو قرأر سليم ولا شائبة عليه قانوناً ».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعوى رقم ١١١٥ ٦ - ٢٩٠٤/٦/٤٥٠ - ١٩٥٤/٦/٨٥٠).

المبدأ (٩٥٣): وعدم التزام جهة الإدارة بتسبيب القرارات الإدارية لا يعنى الاعدم قبول الدفع قبل هذه القرارات بيطلانها شكلاً - ولكن -الإدارة ملتزمة ببيان أسباب القرار أمام المحكمة المختصة عند نظر الدعرى،

### وإمتناعها عن بيان الأسهاب يجعل القرار غير قائم على سبب يبرره ».

و الأصل أنه لايتعين على الجهة الإدارية أن تلتزم بتسبيب القرارات الإدارية إلا إذا وجد نص صريح بذلك. إلا أن تطبيق هذه القاعدة لايعنى إلا عدم قبول الدفع قبل هذه القرارات ببطلاتها شكلا لعدم تسبيبها ولاتعنى اعناء الجهة الإدارية من ضرورة بيان أسباب إصدار القرارات المطعون فيها أمام المحكمة المختصة بنظر دعوى الإلغاء وهذا الإلتزام ناتج من وجود حق الرقابة القضائية التي أضفاها المشرع على إختصاص مجلس الدولة وهو شرط لا غنى عنه لمارسة هذه الرقابة التي ترجد في الوقت الذي ينفتح فيه طريق الطعن في القرار الإداري والتي يمارسها القضاء في حدود التأكد من أن القرار الإداري صدر للصالح العام وأنه يستند إلى سبب سليم من الناحية أن القانونية وصحيح من الناحية أؤاقعية ».

(محکمة القضا -الإداري - الدعوي رقم ۲۹/۷۱۳ ق - ۲/۵/۳۷ - س ۲۷ ص ۲۶۱ - والدعوي رقم ۲۶۷/۹۲۷ ق - ۲۹/۳/۶۲۷ - س۲۷ ص ۲۷۷).

المبدأ (٩٥٤): «جهة الإدارة غير ملزمة بذكر أسباب لقرارها إن لم يلزمها القانون بذلك - خلو القرار الإدارى من أسبابه - حمله على القريئة العامة وإفتراض قيامه على سبب صحيح - على من يدعى العكس إثبات ذلك ».

 « إن الجهة الإدارية ليست ملزمة بذكر أسباب لقرارها إن لم يلزمها القانون بذكر هذه الأسباب وفى هذه الحالة تحمل قراراتها على القرينة العامة التى تقضى بإفتراض وجود الأسباب الصحيحة لهذه القرارات وعلى من يدعى العكس إثبات ذلك ».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٥٨٦ ٥/٧ ق - جلسة ٢٢/ ٥/ ٩٦٥).

المهدأ (ه ۹۵): « الأصل أنه لا إلزام على الإدارة بتسبيب القرار الإدارى - القرار غير المسبب يفترض قيامه على سببه الصحيح - عب، إثبات العكس يقع على مدعيه - تسبيب الإدارة لقرارها - خضوع الأسباب

#### لرقاية القضاء الإداري- حدود هذه الرقاية ي.

« إنه ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها، ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح وعلى من يدعى العكس أن يقيم الدليل على ذلك، إلا أنها ذكرت أسباباً له فإنها تكون خاضعة لرقابة العليا على ذلك، إلا أنها ذكرت أسباباً له فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإدارى للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون، وأثر ذلك على النتيجة التي إنتهى إليها القرار، وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقق عا إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سانفاً من أصول تنتجها مادياً وقانوناً، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لاتنتجها، أو كان تكييف الوقائع – على فرض وجودها مادياً – لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار فاقداً لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون أما إذا كانت النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سانفاً من أصول تنتجها مادياً وقانوناً فقد قام القرار على سببه، وكان مطابقاً للقانون ».

(المحكمة الإدارية العلما - الطعن رقم ٢/٣١ ق-٢/٣/١٧ - ١٩٥٦/٣/١٧ - ١٩٥٦/٣/١٧).

المهدأ (٩٥٦) : و الأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبيب القرار الإدارى - قيامها بتسبيبه - خضوع الأسباب لرقابة القضاء الإدارى a .

 و إنه وإن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها إلا أنها إذا ما ذكرت أسباباً فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإدارى للتحقق من مدى مطابقتها للقانون، وأثر ذلك في النتيجة التي إنتهي إليها القرار ».

(المحكمة الإدارية العليا – الطمن رقم ٢/١٥١٧ ق – ١٩٥٦/٢/١٥ – ١٩٥٦/٢/١٠ ٢١٥/٢٥/٢ - وحكمها في الطمن رقم ٤٤ و١٩٣ لسنة ٤٤ ق – جلسة ٤٤٤ .

المدأ (٩٥٧): وليس ثمة مايلزم جهة الإدارة بإبداء أسباب لقرارها -إقامة القرار الإداري على أسباب معينة - للقضاء في هذه الحالة تمحيص

### الأسباب وتبين مدى مواققتها للقانون g .

و من المسلمات أن الجهة الإدارية غير ملزمة بإبداء أسباب لقرارها ولكنها إن أقامت قرارها على أسباب معينة فإن للقضاء في سبيل رقابته على هذه القرارات أن يمعص هذه الأسباب لتبين ما إذا كانت تتفق وحكم القانون أم أنها تخالفه.

(المحكمة الإدارية المليا - الطمن رقم ١٧٩٠ ق - ٣/٣١ (١٩٦٥).

المبدأ (۹۰۸) : « قرار تأديبي – سببه بوجه عام – متى يجب تسبيبه - سلطة الإدارة التقديرية في هذا الشأن – حدودها ».

« سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتبانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان ذلك منوطأ به وأن يؤديها بدقة وأمانة إنما يرتكب ذنباً إدارياً يسوغ تأديبه فتتجه إرادة الإدارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة قانوناً وفي حدود النصاب المقرر.

والجزاء التأديبى قد يبلغ حد الإحالة إلى المعاش أو حد العزل مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة ويتخذ فى هذا أو ذاك شكل قرار من مجلس تأديب، وهنا يجب أن يكون مسبباً بعد تحقيق ومحاكمة تأديبية وفقاً للأوضاع المقررة فى الفصل السابع من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ولايكون الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة إلا بمثل هذا القرار طبقاً للمادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ الحاص بالمعاشات الملكية. وقد تتخذ الإحالة إلى المعاش أو العزل التأديبي شكل قرار يصدر من السلطة الرئاسية المختصة من غير محاكمة تأديبية وذلك بالتطبيق للفقرة الرابعة من المحادة ١٩٠٧ من القانون محاكمة تأديبية وذلك بالتطبيق للفقرة الرابعة من المحادة ١٩٠١ من القانون

الفصل السابع سالف الذكر كما لايجب أن يكون مسبباً.

وخدمة الموظف قد لاتنتهى بجزاء تأديبى صادر بقرار من مجلس تأديب أو بقرار تأديبى صادر من السلطة الرئاسية المختصة فى الصور الموضحة آنفا، وإنما قد تنتهى بالفصل بمرسوم أو أمر جمهورى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء وذلك بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون سالف الذكر، ومرد ذلك إلى أصل طبيعى هو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام – ولما كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلزم أن تكون للحكومة الحرية فى إختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الفرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك. وهذه من الملامات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها مادام خلا من عيب إساءة إستعمال السلطة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة».

(المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ١/١٥٩ ق – ١٩٥٥/١١/ ٥٠٥ – س ١ ص ٤١).

المِداً (٩٥٩) : ﴿ قرار تأديبي – مدى الإلزام بالتسبيب – الرقابة على القرار وحدودها ﴾.

و إنه ولنن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها بالإحالة إلى المعاش أو بالعزل بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من ذلك القانون أو بالفصل بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة إلا أنها إذا ما ذكرت أسباباً لقرارها فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإدارى للتحقق من مدى مطابقتها للقانون وأثر ذلك في النتيجة التي إنتهى إليها القرار.

ولما كان القرار المطعون فيه لم يصدر من مجلس تأديب فإنه لايلزم أن يسبقه تحقيق تسمع فيه أقرال المطعون عليه ويذلك تسقط حجته في هذا الشأن. كما أنه ولئن كان القرار لايلزم تسبيبه إلا إنه مادام قد بني على الأسباب التي ذكرتها المذكرة المقدمة من السيد وزير الأشغال فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة القضاء الإداري ..

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١/١٥٥ ق - ١٩٥٥/١٥ - س ١ ص ٤٣ - والطعن رقم ٣٨/٤٦٣ ق - جلسة ١٩٩٥/١٢/١).

المهدأ (۹۹۰): « وجوب التفرقة بين تسهيب القرار الإداري كإجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على سبب يبرره - التسهيب لا يكون لا أما ألاحيث يوجبه القانون - السبب يجب أن يكون قائماً وصحيحاً سواء كان التسهيب لا زماً أو غير لا زم ».

« يجب التفرقة بين وجوب تسبيب القرار الاداري كإجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على سبب يبرره صدقاً وحقاً كركن من أركان إنعقاده فلئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها إلا إذا أوجب القانون ذلك عليها وعندئذ يتعين عليها تسبيب قرارها والاكان معيبأ بعيب شكلي، أما إذا لم يوجب القانون تسبيب القرار فلا يلزمها ذلك كإجراء شكلي لصحته، بل ويحمل القرار على الصحة كما يفترض فيه إبتداء قيامه على سبب صحيح، وذلك كله حتى يثبت العكس - لنن كان ذلك كذلك، إلا أن القرار الإداري، سواء أكان لازما تسبيبه كإجراء شكلي أم لم يكن هذا التسببب لازماً، يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقاً وحمّاً ، أى في الواقع وفي القانون، وذلك كركن من أركان إنعقاده، بإعتبار القرار تصرفاً قانونياً، ولايقوم أي تصرف قانوني بغير سببه، والسبب في القرار الإدارى هو حالة واقعية أو قانونية تحمل الإدارة على التدخل بقصد إحداث أثر قانوني هو محل القرار ، إبتغاء وجه الصالح العام الذي هو غاية القرار والقرار المطعون فيه هو قرار فصل بغير الطريق التأديبي صدر بالإستناد إلى الفقرة ٦ من المادة ١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة، وهو قرار لاتلزم الإدارة بتسبيبه كإجراء شكلي، إلا أنه يجب أن يقوم على سبب يبرره، وإن كان يفترض فيه إبتداء قيامه على سبب صحيح حتى يثبت العكس ».

(المحكمة الإدارية الملها - الطمن رقم ٥٨٥/٧/١٧ - ١٩٥٨/٧/١٧

#### .(1744/1717)

المبدأ (٩٦١): وتسبيب القرار لا يكون لازما إلا إذا إستلزمه صريح نص القانون - يفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سبب صحيح وعلى من يدعى العكس أن يقيم الدليل عليه - إذا أفصحت جهة الإدارة عن سبب قرارها أو كان يلزمها بتسبيبه فإن ما تبديه يكون خاضعاً لرقابة القناء الإدارى - هذه الرقابة القانونية لركن السبب تجد حدها الطبيعى في التأكد مما إذا كانت هذا النتيجة مستخلصة إستخلاصاً ساتفاً من أصول التأكد مما إذا كانت هذا النتيجة منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها كان القرار فاقد الركن السبب ووقع مخالفاً للقانون فهو غير مشروع - للقضاء الإدارى في سبيل مباسرة ولايت في تسليط الرقابة القضائية على القرارات الإدارية لتمحيص مشروعيتها أن يكلف جهة الإدارة الإنساء عن سبب قرارها قرينة على عدم قيام القرار على صحيح سببه و.

و وغنى عن البيان أنه تجب التفرقة بين وجوب قيام القرار على سبب صحيح فى الواقع والقانون، وهو ما يشكل ركن السبب فى القرار الإدارى، وبين تسبيب القرار بذكر هذا السبب فيه، فيعتبر التسبيب شرطأ شكلياً لازماً لصحة القرار الإدارى، وأنه إذا كان يلزم دائماً لصحة القرار الإدارى قيامه على سبب صحيح فى الواقع والقانون، فإن تسبيبه لايكون لازماً إلا إنا إستلزمه صريح نص القانون، وإذ جاء نص المادة الثانية من اللاتحة خلواً من إلزام اللجنة بتسبيب قرارها، فإنه لاوجه للنعى ببطلائه لخلوه من بيان السبب الذى ركنت إليه اللجنة فى إستبعاد الطالب.

ومن حيث إنه ولنن كانت جهة الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها، ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سبب صحيح، وعلى من يدعى العكس أن يقيم الدليل عليه، إلا أنه إذا أقصحت جهة الإدارة عن سبب قرارها، أو كان القانون يلزمها بتسبيبه، فإن ما تبديه منه يكون خاضعاً لرقابة القضاء الإدارى ، وله فى سبيل إعمال رقابته أن يمحصه للتحقق من مدى مطابقته أو عدم مطابقته للقانون، وأثر ذلك فى النتيجة التى إنتهى إليها القرار. وهذه الرقابة القانونية لركن السبب تجد حدها الطبيعى فى التأكد عا إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سائغاً من أصول التنجها مادياً وقانونياً، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة، أو كانت مستخلصة من أصول لاتنتجها، أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادياء لاينتج النتيجة التى يتطلبها القانون، كان القرار فاقداً لركن السبب ووقع مخالفاً للقانون فهو غير مشروع. كما أن للقضاء الإدارى فى سبيل مشروعيتها أن يكلف جهة الإدارة الإفصاح عن سبب قرارها، وأن تطرح فى ماحته الأصول التى إستمدت منها هذا السبب، بحيث يعتبر إمتناع الإدارة عن الإفصاح عن سبب قرارها، وأن تطرح فى عن الإفصاح عن سبب قرارها أو حجب الأصول التى إستمدته منها، قرينة على عدم قيام القرار على صحيح سببه ».

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٦ ق-جلسة ١١/١١/١١).

المبدأ (٩٦٧): «يجب التفرقة بين وجوب تسبيب القرار الإدارى على سبب كإجرا - شكلى قد يتطلبه القانون وبين جوب قيام القرار الإدارى على سبب يبرره كركن من أركان وجوده و ترتيب آثاره - إذا أوجب القانون على الإدارة تسبيب قرارها فعند ثلا يتعين عليها تسبيب قرارها و إلاكان معيباً بعيب شكلى - إذا لم يوجب القانون تسبيب القرار فلا يلزم الإدارة ذلك - القرار الإدارى سواء أكان لازماً تسبيبه كإجرا - شكلى أم لم يكن هذا التسبيب لازماً يجب أن يقوم على سبب يبرره في الواقع والقانون - ذلك كركن من أركان وجوده ونفاذه - العبرة في تقدير مدى مشروعية السبب الذي بني عليه القرار يكون براها قالسب المقيقي الذي صدر إستناداً إليه القرار لا يحول دون قيام جهة الإدارة في ذكر سبب القرار لا يحول دون قيام جهة الإدارة بإعادة إعلان صاحب الشأن بالسبب المقيقي ورا - ذلك القرار – طالما إستطاعت جهة الإدارة أن تثبت أن هذا السبب كان قائماً في تاريخ إصدار

القرار وأنه كان بالفعل هو المهرر فى تقدير جهة الإدارة لإصداره – إذا كان هذا السبب الحقيقى ثابتاً ومبرراً قانوناً لصدور القرار الإدارى كان هذا القرار بريئاً من عيب عدم قيامه على سببه – يتعين رفض الطعن عليه بالإلغاء».

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة مستقر على أنه تجب التفرقة بين وجوب تسبب القرار الاداري كاجراد شكلي قد يتطلبه القانون، وبين وجوب قيامه لعم سبب يبرره صدقاً وحقاً كركن من أركان وجوده وترتيب آثاره على القانون فلئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها إلا إذا أوجب القانون ذلك عليها، وعندئذ يتعين عليها تسبيب قرارها والا كان معيباً بعيب شكلى. فإنه إذا لم يوجب القانون تسبيب القرار فلا يلزمها ذلك كإجراء شكلي لازم لصحة القرار، بل ويحمل القرار على قرينة الصحة أي يفترض فيه إبتداء قيامه على سبب صحيح، وذلك كله حتى يثبت العكس تأسيساً على أن الادارة العاملة في غالبية الأحوال إنما تخضع للشرعية وسيادة القانون في أداء وظيفتها التنفيذية بحكم إختصاصها وتوفر الإشراف الرئاسي على أدائها، وخضوعها في النهاية لعضو مختص من أعضاء الحكومة بالإشراف عليها يخضع بذاته للرقابة السياسية لمجلس الشعب. ومع ذلك فإن القرار الإداري سواء أكان لازماً تسبيبه كإجراء شكلى، أم لم يكن هذا التسبيب لازما، يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقاً وحقاً أي في الواقع وفي القانون، وذلك كركن من أركان وجوده ونفاذه. بإعتبار أن القرار تصرفا قانونيا ولا يقوم أي تصرف قانوني بغير سببه. والسبب في القرار الإداري هو الحالة الواقعية أو القانونية التي تحمل الإدارة على التدخيل منفردة بسلطتها الإدارية الآمرة بقصد إحداث أثر قانوني هو محل القرار إبتغاء وجه الصالح العام الذي هو غاية القرار.

ومن حيث إن العبرة في تقدير مدى مشروعية السبب الذي بني عليه القرار ، يكون براعاة السبب الحقيقي الذي صدر إستناداً إليه القرار المطعون فيه وينبنى على ذلك أن خطأ جهة الإدارة في ذكر سبب القرار المبلغ إلى صاحب الشأن، وإن كان يجعل من حق هذا الأخير الطعن على القرار على

أساس السبب الذى أبدته الجهة الإدارية، إلا أنه لا يحول دون قبام جهة الإدارة بإعادة إعلان صاحب الشأن بالسبب الحقيقى وراء ذلك القرار طالما إستطاعت أن تثبت أن هذا السبب كان قائماً فى تاريخ إصدار القرار وإنه كان بالفعل المبر فى تقدير جهة الإدارة لإصداره. وعندئذ يكون على صاحب الشأن أن يواجه القرار محمولاً على هذا السبب المبدى من جانب جهة الإدارة بالتنفيذ إن رأى لذلك محلاً – فإذا كان هذا السبب الحقيقى ثابتاً ومبرراً قانوناً لصدور القرار الإدارى كان هذا القرار بريئاً من عبب عدم قيامه على سببه وبالتالى يتعين رفض الطعن عليه بالإلغاء إستناداً إلى سبب لم يقم عليه صدور القرار بحسب حقيقة الواقع وصحيح نية الإدارة التى أصدرت القرار ».

(الطمن رقم ۳۲/۳٤۷۱ ق-جلسة ۲۲/۲۱/ ۱۹۹۰).

المبدأ (٩٦٣): « الإذن للعامل بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية أو إستمراره أو تجديده من ملاتمات جهة الإدارة التي تترخص فيها حسب طروف العمل وأوضاع المصلحة العامة بلا معقب عليها أساس ذلك – نص المادة ٧٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٧٩٨ - وجوب قيام القرار على سبب يبرره يحمل الإدارة على التدخل بقصد تحقيق الصالح العام - خضوع الإدارة لرقابة القضاء في إستخلاص الوقائع إستخلاصاً سائفاً من أصول بنتجها ».

« ومن حبث إن مقتضى هذا النص أن التصريح للعامل أو الإذن بالعمل فى أوقات العمل الرسمية أو إستمراره أو تجديده هو من الملائمات التى تترخص فيها الجهة الإدارية المختصة حسب مقتضيات ظروف العمل وأوضاع المصلحة العامة بلا معقب عليها فى هذا الشأن طالما خلا ترارها من إساءة إستعمال السلطة إلا أن هذا القرار شأنه شأن سائر القرارات الإدارية يجب أن يقوم على أساس تبرره صدقاً وحقاً فى الواقع وفى القانون كركن من أركان إنعقاده بإعتباره تصرفاً قانونياً ولايقوم أى تصرف قانوني بغير سببه والسبب فى القرار الإدارى هو حالة واقعية أو قانونية تحمل

الإدارة على التدخل بقصد إحداث أثر قانونى هو محل القرار إبتغاء وجه الصالح العام الذى هو غاية القرار وإذا ما ذكرت مطابقتها أسباباً فإنها تكون خاضعة لرقاية القضاء الإدارى للتحقق من مدى مطابقتها للقانون أو عدم مطابقتها لله، وأثر ذلك في النتيجة التي إنتهى إليها القرار وهذه الرقابة تجد حدها الطبيعى في التحقق مما إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً وقانوناً فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لاتنتجها كان القرار فاقداً لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون فإذا ترتب عليه ضرر وقامت علاقة السببية بين الحطأ والضرر تحققت مسئولية الإدارة عن تعويض المضرور عن الضرر الذي أصابه ».

(الطعنرقم ۳۳/۲۷۷ ق-جلسة ۱۹۹۳/۲/۲۷).

المبدأ (٩٩٤): و إلزام المشرع صراحة فى القوانين واللوائع جهة الإدارة بتسبيب قراراتها يوجب ذكر هذه الأسهاب التى بنى عليها القرار واضحة جلية حتى إذا ما وجد فيها صاحب الشأن مقنعاً تقبلها وإذا لم يتقبلها كان له أن يمارس حقه فى التقاضى ويسلك الطريق الذى رسمه له القانون – رقابة القضاء الإدارى ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية هى رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطمون فيها لتزنها بميزان القانون و والشرعية والمصلحة العامة فتلفيها أو توقف تنفيذها ع.

و ومن حيث إنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه فيما يتعلق بأسباب القرار الإدارى، أنه كلما ألزم المشرع صراحة فى القوانين واللوائح جهة الإدارة بتسبيب قراراتها، وجب ذكر هذه الأسباب التى بنى عليها القرار واضحة جلية حتى إذا ما وجد فيها صاحب الشأن مقنعاً تقبلها، وإلا كان له أن يمارس حقه فى التقاضى، وسلك الطريق الذى رسمه له القانون، كما فى الحالة المائلة عندما ذكرت الإدارة سبباً لقرارها بأنه حماية النظام والصحة العامة - واللجوء إلى السلطة القضائية للدفاع عن حقوقه وطلب إعادة الشرعية من قضائها حيث يكون لمحكمة الموضوع مباشرة رقابتها على

التصرفات أو القرارات الإدارية لتحقيق المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأسباب التي بني عليها القرار من حيث التكييف القانوني والصحة والواقعية، والرقابة على مدى إستخلاص تلك الأسباب من الواقع ومدى مطابقتها القانون وما إذا كانت الجهة الإدارية في مباشرتها لمهامها قد إنحرفت بها أم أنها سلكت، وصولاً إلى قرارها طريق الجادة. ورقابة محاكم مجلس الدولة - كما يجرى قضا ها على أن رقابة القضاء الإداري ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية، هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات الملاورية، هي رقابة مشروعية تسلطها على فتلغيها أو توقف تنفيذها، لو تبين صدورها مخالفة لأحكام القانون بصفة عامة. أو إنحرافها عن الغاية الوحيدة التي حددها الدستور والقانون لسلامة تصوفات الإدارة وهي تحقيق انصالح العام إلى تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة لجهة الإدارة أو لأي من العاملين فيها ».

(الطمن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩٧/٦/٢٧).

الميداً (٩٦٥): « إلزام المشرع صراحة في القوانين واللواتح جهة الإدارة يتسهيب قراراتها يوجب ذكر هذه الأسهاب التي بني عليها القرار واضحة جلية».

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه فيما يتعلق بأسباب القرار الإدارى أنه كلما ألزم المشرع صراحة في القوانين واللوائح جهة الإدارة بتسبيب قراراتها وجب ذكر هذه الأسباب التي بنى عليها القرار واضحة جلية، حتى إذا ما وجد صاحب الشأن مقنعاً تقبلها، وإلا كان له أن يمارس حقه في التقاضى ويسلك الطريق الذي رسمه القانون كما في الحالة الماثلة عندما ذكرت الإدارة سبباً وحيداً لقرارها وهو أنه لا يجوز إصدار تراخيص لفتح محال عامة من النوع الأول في شارع عباس العقاد تراخيص لفتح محال عامة من النوع الأول في شارع عباس العقاد اللجوء إلى السلطة القضائية للدفاع عن حقوقه وطلب إصدار الترخيص المطلوب لمارسة نشاطه، وحيث يكون لمحكمة الموضوع في مباشرتها رقابتها على تصرفات الإدارة لتحقيق المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة

الأسباب التى بنى عليها القرار، من حيث الصحة والواقعية والرقابة على مدى إستخلاص تلك الأسباب من الواقع ومدى مطابقتها للقانون وما إذا كانت الجهة الإدارية فى مباشرتها لمهمتها قد إنحرفت بها أم أنها سلكت وصولاً إلى قرارها، طريق الجادة.

ومن حيث إنه قد جرى قضاء هذه المحكمة من ناحية أخرى على أن رقابة القضاء الإداري ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فسها لتزنها عمزان القانون والشرعية والمصلحة العامة فتلغيها أو توقف تنفيذها لو تبين صدورها مخالفة لأحكام القانون بصفة عامة. أو إنحرافها عن الغاية الوحيدة التي حددها الدستور والقانون لسلامة التصرفات الإدارية وهي تحقيق الصالح العام إلى تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة لجهة الإدارة أو لأي من العاملين بها. وأن القضاء بالنسبة لوقف تنفيذ القرار الإداري يجب أن يستند القاضى فيما يقضى بوقف تنفيذه من قرارات وبحسب الظاهر من الأوراق - وفي الحدود التي يقتضيها القضاء بوقف التنفيذ على ما يبدو من عدم مشروعية القرار فضلاً عن توافر نتائج يتعذر تداركها على الإستمرار في التنفيذ ما لم يوقف أثر القرار غير المشروع على سبيل الإستعجال وهذه الرقابة التي تقوم عليها ولاية محاكم مجلس الدولة على الغرارات الإدارية وتفرض المحكمة الإدارية العليا بسط سلطاتها عليها لتزن هذه القرارات الإدارية بميزان القانون سواء من حيث الشكل أو الإجراءات أو سلامة مباشرتها لولاية رقابة الإلغاء أو وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ولا يحل القضاء الإداري على أي نحو في مباشرته لولاية رقابة الإلغاء أو وقف التنفيذ، محل الجهة الإدارية في مباشرة مسئولياتها القانونية حيث تظل هذه الأخيرة مسئولة عنها مدنيا وجنائيا وإداريا وسياسيا.

ومن حيث إن البادى من الأوراق وعلى ما سبق البيان أن المطعون ضده أورد قيام الجهة الإدارية بإصدار عدة تراخيص لمحلات من النوع الأول المشار إليه في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦. بل إن أحدها وهو محل (لورد) للحلوى يقع بنات العقار موضوع الطعن طلب الترخيص ولم تنكر الجهة الإدارية هذا الدفاع أو تفنده بل إكتفت بإيراد أنه وفقاً لأحكام القانون فإنه لا يجوز إصدار تراخيص من النوع الأول فى شارع عباس العقاد وهو الأمر الذى أثبت الواقع مخالفته بهذا الإدعاء. ومن ثم يكون القرار الطعين بحسب الظاهر من الأوراق - قد قام فاقداً السبب الصحيح لعدم إصداره عا يتوافر معد ركن الجدية للقضاء بوقف تنفيذه.

(الطعن رقم ۱۹۱۳ ۱ لسنة ۳۵ – جلسة ۱۹۹۳/۲/۲۷ – وأيضا الطعن رقم ۷۷ و ۱۹۳۷ لسنة 2۵ ق – جلسة ۱۹۹۹/٤/۶ – والطعن رقم ۲۱۹۹ لسنة ۵۱ ق – جلسة ۱۹۹۹/۱۲/۲۷).

## المبحث الرابع عدم إثبات تحقق عيب السبب

الأصل. وفقاً لقرينة الصحة في القرارات الإدارية - أن القرارات غير المسببة قد صدرت صحيحة وقائمة على سبب صحيح، وعلى من يدعى المكس إقامة الدليل على ذلك، وهذه القاعدة رددتها محكمة القضاء الإداري (١) كثيراً، كما أكدتها أحكام المحكمة الإدارية العلبا (٢).

وحقيقة الأمر أن تلك المسألة من أدق وأخطر المسائل التى تعرض لها القضاء الإدارى إذ الطاعن ينعى على الإدارة إنعدام السبب وعليه عب، الرثبات وهو عب، ثقيل فهو غريب عن الإدارة ولايستطيع أن يقدم بشكل معدد أدلة غالباً ماتحتفظ بها الإدارة ومن ثم فقد جاء القضاء الإدارى فى فرنسا ومصر لنجدة الأفراد وتخفيف هذا العب، عنهم وأكدت أحكام المحكمة الإدارية العليا أنه ولئن كان الأصل أن عب، الإثبات يقع على عاتق المدعى إلا أن الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه فى مجال المنازعات الإدارية لايستقيم مع واقع الحال بالنظر إلى إحتفاظ الإدارة فى غالب الأمر بالوثائق والملغات ذات الأثر الحاسم فى المنازعات، ودددت أن نكول الجهة الإدارية عن تقديم الأوراق المتعلقة بوضوع النزاع سلباً وإيجاباً يقيم قرينة لصالح الدعى تلقى بعب، الإثبات على عاتق الجدارية (٢).

# \* وفيما يلي أهم المهادئ التي قررتها محكمة القضاء الإداري والمحكمة

<sup>(</sup>١) أحكام مسكية القضاء الإداري - س ٩ ص ٧ - و س ١١ ص ٢٧٨ و ص ٢٧٣.

<sup>(</sup>٢) حكم المحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ٧/١٥٨٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢ - س١٠.

 <sup>(</sup>٣) في هذا المعنى: حكم المحكسة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٤/١٤٩ ق - جلسة
 (٩) ١٩٧٣/١٢/٣. - س ١٩ - ومشار إليه وإلى العديد من الأحكام المباثلة بكتابنا (إجراءات الدعرى الإدارية) ط ١٩٨٣ - الفصل الرابع - الإثبات في الدعوى ص ٣٢٧ وما بعدها -

وراجع أيضاً المزيد من تلك المبادئ في مؤلفنا : المرافعات الإدارية في قضاء مجلس الدولة -منشأة المارف بالإسكندرية - طبعة ١٩٩٧.

الإدارية العليا في و عبء إثبات تحقق عيب السبب ي :

المهدأ (٩٦٦): «قرار بالإحالة إلى المعاش - غير مسهب - إفتراض صدوره صحيحاً - يقم على الموظف عبه إثهات سوء إستعمال السلطة - وما لم يثبت ذلك يظمل القرار صحيحاً منتجاً لأثره - طلب التعويض - شروطه».

« إن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن المفروض في قرارات الإحالة إلى المعاش غير المسببة أنها صدرت صحيحة وفي حدودها العامة وأنه يقع على عاتق الموظف الذي يعني عليها أنها مشوبة بسوء إستعمال السلطة أن يقيم الدليل القاطع على ذلك سواء من الظروف التي لابستها أو من الحوادث التي أدت إليها ولازمتها أو إرتبطت بها - فإذا أخفق في ذلك ظلت تلك القرارات صحيحة منتجة لآثارها وإمتنع إجابته إلى طلب إلغائها ووجب على الموظف المفصول ترك الوظيفة نهائياً - أما حقه في إقتضاء التعويض عنها فيكفى لقبوله أن تكون تلك القرارات قد صدرت إما بغير مسوغ - أي دون أن يأت الموظف المفصلو مايستوجب إبعاده عن وظيفته التي يشغلها - أو في وقت غير لاتق. وعلة هذا الإختلاف ترجع إلى إعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ضمانا لحسن سير المرافق العامة بإنتظام ولكن قواعد العدالة توجب هي الأخرى تضمين الموظف المفصول في حالة ما إذا تعذر على الموظف إثبات التعسف في إصدار القرار عن الأضرار التي لحقته بسبب قرار الفصل أو الإحالة إلى المعاش إذا كان قد صدر بطريقة تعسفية وبغير مسوغ أو في وقت غير لائق. وليس ثمة تعارض بين الأخذ بأحكام هذه القواعد وبين صيانة المصلحة العامة التي تقف عند حدود الحيلولة دون إرجاع الموظف المفصول إلى عمله ».

(منحکیمیآالشنشاءالإداری-الندمیویرقیم۱۹۱/ه ق-۳۰۵/۳ ق- ۳/۵/۳ ق-۳/۱۱/۸ ق-۳۰۵/۳ ق-۳۰۵/۳ ق-۳۰۵/۳ ق-۳۰۵/۳ ق-۳۰۵/۳ ق-

المبدأ (٩٦٧): «قرار إدارى –غير مسيب – المفروض أندصدر صحيحاً وفي حدود الصلحة العامة – من يطلب إلفاؤ دلسر - إستعمال السلطة عليه إقامة الدليل - إذا أخفق يستمر القرار سليماً منتجاً لأثره ي.

و المفروض فى قرارات الإحالة إلى المعاش غير المسببة أنها صدرت صحيحة وفى حدود المصلحة العامة وعلى من يطلب إلغا ها بسبب إساءة إستعمال السلطة أن يقيم الدليل القاطع على ذلك سواء من الظروف التى لابستها أو من الحوادث التى أدت إليها أو لازمتها أو إرتبطت بها فإذا أخفق فى ذلك إستمرت هذه القرارات سليمة صحيحة منتجة لآثارها القانونية ووجب على الموظف المفصول ترك الوظيفة نهائياً ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ٢/٣١٧ ق – ١٩٤٩/٤/٢٨ – س٣. ص١٩٥٧).

الميداً (٩٦٨) : قرار إداري – عدم تسبيبه – المفروض أنه صدر وققاً للقانون – يقع على المدعى عبه إلهات عدم مشروعية أسبابه ».

و من المسادئ المقررة أن القرار الإدارى إذا لهم يشتمل على ذكر الأسباب التى إستند إليها يفترض فيه أنه صدر وفقاً للقانون وأنه يهدف لتحقيق المصلحة العامة وهذه القرينة التى تصحب كل قرار إدارى إذا لم تذكر أسبابه تبقى قائمة إلى أن يثبت المدعى أن الأسباب التى بنى عليها القرار المطعون فيه هى أسباب غير مشروعة ولا قت بصلة إلى المصلحة العامة وللمحكمة كامل السلطان فى تقدير الدليل الذى يقدمه المدعى فى هذا الصدد ولها إذا رأت وجها لذلك أن تطلب بيان المبررات التى بنى عليها القرار المطعون فيه، وهذا عن طريق إعتبار الدليل الذى قدمه المدعى كافياً على الأقل لزحزحة قرينة المشروعية التى بتمتع بها القرار الإدارى فينتقل عب، الإثبات عن عاتق المدعى إلى عاتق الحكومة».

(محکمةالقضاءالإداری-الدعری رقم ۱۳۷۰ ق-۱۹۶۹/۷۷ - س۳ ص ۲۹۲ - والدعری رقم ۲۵۴۵ ق - ۱۹۵۳/۷۷۱ - س ۷ ص ۱۹۵۷).

المهدأ (٩٦٩): « إفتراض صحة القرار ما لم يقم الدليل على العكس ». « إن القرار الإداري يفترض فيه أن يكون محمولاً على الصحة ما لم يقم الدليل على عكس ذلك، بفضل مايحاط به من ضمانات تعين على ذلك، كحسن إختيار الموظفين الذين يساهمون في إعداده وفي إصداره، وتسليط الرقابة الرياسية عليهم في ذلك، ولأن القرار الإداري قد يجتاز مراحل تمهيدية قبل أن يصبح نهائياً ».

(الطعن رقم ۱۷٦۸ لسنة ۲ ق- جلسة ۱۹۵۷/۱۲/۱٤).

المبدأ (٩٧٠) : « يفترض قيام القرار على أسهاب صحيحة – من يدعى العكس يقع عليه عب « الإثبات » .

« إن الجهة الإدارية ليست ملزمة بذكر أسباب لقرارها إن لم يلزمها القانون بذكر هذه الأسباب، وفي هذه الحالة تحمل قراراتها على القريئة العامة التى تقضى بإفتراض وجود أسباب صحيحة لهذه القرارات وعلى من يدعى العكس إثبات ذلك».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٧٨٥ ٥/١ ق - ٧٢/ ٥/ ١٩٦٥ ٥ س. ١).

المبدأ (۹۷۱): «إذا إتضع من الأوراق وجود إعتبارات تزحزح قرينة الصحة المفترضة في قيام الصادر بنقل سكرتير ثان بوزارة الخارجية إلى وظيفة بالدرجة الرابعة الإدارية بوزارة الخزانة – إنتقال عب ، الإثبات على جانب الحكومة ».

« إنه وقد إنكشف للمحكمة أن كفاية المدعى وفقاً لصحيفته قد أهلاه خلال عمله فى وزارة الخارجية للترشيع لعضوية العديد من المؤقرات الدولية السياسية والاقتصادية والعملية ولم تتوقف الإستعانة به فى مثل هذه المؤقرات بعد نقله إلى وزارة الخزانة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تقرر ندبه للعمل عكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون العلمية بالإضافة إلى عمله وهو ما لا يتم دون تحريات واسعة ودقيقة عن ماضى الموظف وحاضره والتأكد بصورة قاطعة من أنه ليس ثمة ما يثلم صلاحيته لهذه الأعمال التى تتطلب قدراً ملحوظاً من الكفاية والثقة الكاملة فى شخص من يقوم بها نظراً لصلتها الوثيقة بأمور لها حساسيتها وخطرها وهى فى هذا لاتقل شأناً

عما يتطلبه العمل في وزارة الخارجية من إعتبارات خاصة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أشار المدعى إلى أنه قد ترامى إليه أن إنتدابه للسغر من نيويورك إلى جنيف في الفترة من ١٩٦١ لحضور إلى جنيف في الفترة من ١٩٦١ لحضور إجتماعات اللجنة العلمية إغا جاء تحت ضغط وإصرار من جانب وزارة الخارجية وأثار حفيظتها البحث العلمي عما لم يلق ترحيباً من جانب وزارة الخارجية وأثار حفيظتها فجعلها تقدم على التخلص منه وحررت مذكرتها في هذا الشأن في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٧ وصدر بناء عليها القرار المطعون فيه دون بيان الأسباب. فإن من شأن هذه الإعتبارات أن تزحزح قرينة الصحة المفترضة في قيام القرار المطعون فيه على أسبابه وتنقل عبء الإثبات على جانب الحكومة ». (الطعورة فيه على أسبابه وتنقل عبء الإثبات على جانب الحكومة ».

المدأ (٩٧٢): « نكول الحكومة عن تقديم الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوح النزاع وسببه والمنتجة في إثباته إيجاباً ونفياً يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عب الإثبات على عاتق الحكومة ».

و الأصل أن عب الإثبات يقع على عاتق المدعى إلا أن الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لايستقيم مع واقع الحال الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لايستقيم مع واقع الحال بالنظر إلى إحتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعات، لذا فإن من المبادئ المستقرة في المجال الإداري أن الإدارة تلتزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في إثباته إيجاباً ونفياً متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضي الدولة أو من المحاكم، وقد رددت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة هذا المبدأ، فإذا نكلت الحكومة من تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الإثبات على عاتق الحكومة».

- المحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ١٤/١٤٠٠ ق - ١٩٧٣/١٢/٣٠ - مر١٩).

المبدأ (٩٧٣): وزعزعة قرينة الصحة المفترضة في القرار الإداري تنقل عبد الإثبات من المدعى إلى جهة الإدارة مصدرة القراري. و إتخاذ الوزارة معياراً للترقية هو سبق القيد على الدرجة، لايقوم هذا القيد على الدرجة في ذاته أساساً سليماً للمفاضلة عند إجراء الترقية استظهار المحكمة من أقدمية الطاعن في قرار الترقية مقرونة بالوظيفة التي يشغلها بالقياس إلى الوظائف التي كان يشغلها بعض المرقين مايشكل دليلاً على إفتقار قرار الترقية إلى أسباب يقوم عليها أو إلى قاعدة مجردة في وزن كفاية المرشحين يزعزع قرينة الصحة المفترضة في القرار المطعون فيه، وينقل عبء الإثبات على جانب الإدارة، عجز الإدارة عن تبرير تصرفها يجعل القرار المطعون فيه مفتقراً إلى سبب صحيح ومشوب بعيب إساءة إستعمال السلطة ».

(الطعنان رقما ۱۲،۱۲،۱ ق- و ۱۲/۲۹ ق- جلسة ۱۹۷۵/٤/۱).

المبدأ (٩٧٤): وقرار إدارى قرينة الصحة ولا تزعزع هذه القرينة إلا بإثبات ما ينقضها . لا يتحقق قرار النيابة العامة الصادر بالتمكين في منازعة الحيازة المدنية السبب المرجب لإلفائه مجرد إستناد الطاعن إلى عقد إيجار وإيصالات عداد إنارة خاصة بعين النزاع وترقيع حجز قضائي على العين من أجل دين لصالح آخرين لأن كل هذه الوقائع لا تفيد بذا تها حيازة الطاعن على سبيل القطع لعين النزاع - ولا يؤخذ منها الدليل على أنه واضع البدالظاهر الجدير بحماية القانون ».

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى – قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية – على أن قرارات النبابة العامة بالتمكين في منازعات الحيازة المدنية التى لايبلغ الأمر فيها إلى حد الجريمة الجنائية تعد قرارات إدارية لصدورها من النيابة العامة بوصفها سلطة إدارية، لما يترتب عليها من أثر ملزم يتعلق براكز ذوى الشأن بالنسبة إلى عين النزاع. وإذ تستهدف صيانة النظام العام وتحقيق إستقراره فتبقى على الحاة الظاهرة إلى أن يقضى النظام العام وتحقيق إستقراره فتبقى على الحاة الظاهرة إلى أن يقضى القضاء المختص في أصل الحق المتنازع عليه. وفي هذا النطاق تخضع هذه القرارات الإداري على القرارات الإدارية القرارات الإدارية

لإستظهار مدى مطابقتها لحكم القانون. وفي هذه المنازعة التي أقامها المدعى طعناً على قرار النيابة العامة بتمكين المدعى عليه الرابع من الشقة موضوع النزاع، لم يكن الأمر متعلقاً بمباشرة النبابة العامة لإختصاصها في مجال إرتكاب إحدى جرائم الحيازة، وإنما كان ما قررته في صدد عارستها لوظيفتها الإدارية وذلك بالإبقاء على الوضع الظاهر الجدير بحماية القانون إلى أن يتم الفصل في المنازعة المدنية من جهة القضاء المختص وبهذه المثابة يعد قرارها الصادر في هذه المنازعة من القرارات الإدارية التي يختص القضاء الإداري يبحث مدى مشروعيتها ومطابقتها لحكم القانون. وبالتالي فلا صحة للقول بأنه غصب لسلطة القضاء وإذ كانت الدعوى مثار الطعن تقوم على إدعاء المدعى بأنه واضع اليد على الشقة موضوع النزاع وقت أن قدمت ضده شكوى المدعى عليها الخامسة والمدعى عليه الرابع، فإن عبء إثبات ذلك يقع على عاتقه فقرار النيابة العامة المطعون فيه كأى قرار إدارى آخر تلازمه قرينة الصحة ولاتزعزع هذه القرينة إلا بإثبات ما ينقضها. وهو ما لم يفعله المدعى ولم يقدم أى دليل جدى يشكك في سلامته. أما إستناده إلى عقد الإيجار المؤرخ ١٠/١٠/١ وإيصالات عداد الإنارة الخاص بالشقة وتوقيع حجز قضائى عليها من أجل دين لصالح آخرين وقائع لاتفيد بذاتها حيازته على صبيل القطع لعين النزاع بالإضافة إلى أنها وقائع متنازع عليها من خصومه على ماجاء بعريضة الدعوى فلا يؤخذ منها الدليل على أنه واضع البد الظاهر على الشقة المذكورة الجدير بحماية القانون، وعلى هذا النحو لايكون قد تحقق بالقرار المطعون فيه السبب المرجب لإلفائه مما يتعين معه رفض الدعوى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فقضى بإلغاء هذا القرار فإنه يكون قد نأى عن الصواب في تطبيق صحيح حكم القانون مستوجباً الإلغاء والقضاء برفض الدعوى».

(الطمنان رقما ۲۲۵۳ و ۲۷۳۰ لسنة ۲۹ ب-جلسة ۲/۱۲/۱۲۸۷).

# المبحث الخامس حدود الرقابة القضائية على عيب السبب

### المطلب الأول

### ضوابط الرقابة على عيب السبب

المبدأ ( ٩٧٥): وخروج الإدارة على الأسس أو الضوابط المحددة للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالإختيار - مخالفة قرارها للقانون - سلطة القضاء في الرقابة على السبب الذي أدى إلى إصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون - تقدير أهمية السبب، وخطورته، من إطلاقات الإدارة».

« إذا رسم المشرع ضوابط محددة ووضع أسساً معلومة للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالإختيار فإن الإنحراف عن هذه الضوابط والأسس يصم القرار بعيب مخالفة القانون، ويسيغ للقضاء تسليط رقابته على السبب الذي أدى إلى إصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون، أما تقدير أهمية السبب وخطورته فمن إطلاقات الإدارة المتروكة لمحض تقديرها وإقتناعها حسبما تستقر عليه عقيدتها ».

(الطعنرةم۱۷۵۳ لسنة ۲ ق-جلسة ۱۹۵۲/۱۱/۱ - والطعنرة م ۲۱/۵۱۲۹ ق-جلسة ۲۱/۲۲۲۲).

المبدأ (٩٧٦): وصحة القرار الإدارى تتحدد بالأسباب التى قام عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة في الأوراق وقت صدور القرار ومدى مطابقتها للتتيجة التى إنتهت إليها - بحث ذلك من صميم إختصاص القضاء الإدارى ».

« إن صحة القرار الإدارى تتحدد بالأسباب التى قام عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة فى الأوراق وقت صدور القرار ومدى مطابقتها للنتيجة التى إنتهت إليها وبحث ذلك يدخل فى صميم إختصاص المحكمة للتحقق من مطابقة القرار للقانون والتأكد من مشروعيته ».

(الطمنان رقبا ٤٤٤ لسنة ٧ ق ، ٧٣٠ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٧/٣/٢٦).

المهدأ (۹۷۷): « رقابة القضاء الإدارى لركن السهب - حدودها -جُهة الإدارة حرية تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والتصرف الذي تتخذه حيالها ».

و إن رقابة القضاء الإدارى لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعى فى التحقق عما إذا كانت النتيجة التى إنتهى إليها القرار مستخلصة من أصول موجودة أو لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادياً لاتنتج النتيجة التى يتطلبها القانون كان القرار فاقداً لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون أما إذا كانت النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً وقانونياً فقد قام القرار على سببه وكان مطابقاً للقانون، وإذا كان للقضاء الإدارى أن يراقب صحة الوقائع التى تكون ركن السبب وصحة تكييفها القانونى إلا أن لجهة الإدارة حرية تقدير أهمية الحالة والخطورة تلابعة عنها والتصرف الذى تتخذه حيالها ».

(الطعن رقم ۲۵ السنة ۱۹۹۷/۲/۲۵ - والطعن رقم ۱۹۹۷/۲۲۳ ق - جلسة ۳۵/۲٤۹۳ ق - جلسة ۱۹۹۳/۱۱/۲۲ ق - جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۲

المبدأ (۹۷۸): «رقابة القضاء الإدارى على القرارات الإدارية – لا يسوغ أن يقوم القضاء الإدارى مقام الإدارة في إحلال سبب آخر محل السبب الذي قام عليه القراري.

و إن دور القضاء الإدارى يقتصر على مراقبة صحة السبب الذى
 تذرعت به جهة الإدارة فى إصدار قرارها . . ولايسوغ له أن يتعداه إلى
 ماوراء ذلك بإفتراض أسباب أخرى يحمل عليها القرار ع.

(الطمن رقم ۲۵ لسنة ۱۱ ق-جلسة ۲۱/ ۱۹۹۷ ).

المدأ (٩٧٩) : و قصل الموظف يغير الطريق التأديبي - سببه - رقابة القضاء الإداري له - حدودها ».

« إن رقابة القضاء الإدارى لقيام السبب فى القرار بالفصل بغير الطريق التأديبى لاتعنى أن يحل نفسه محل جهة الإدارة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وبيانات وقرائن أحوال إثباتا ونفيا فى خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية التى تكون ركن السبب أو يتدخل فى تقدير خطورة هذا السبب ومايمكن ترتيبه عليه من آثار وإنما الرقابة التى لهذا القضاء تجد حدها الطبيعى كرقابة قانونية فى التحقق عما إذا كانت النتيجة مستخلصة إستخلاصاً مانغاً من أصول تنتجها أم لا وما إذا كان تكييف الوقائع بفرض وجودها مادياً صحيحاً أو خاطئاً ».

(الطمن رتم ۲۰۷ لسنة ۱۱ ق – جلسة ۱۹۲۷/۱۲/۱۱ – والطمن رقم ۱۶۲۷ لسنة ۲۲ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱۴).

المبدأ ( ٩٨٠): وإخفاء الجهة الإدارية للسبب الحقيقي لقرارها ينقل الموظف وهو عدم صلاحيته لتولى وظائف السلك الديلوماسي وإعلائها سبباً وهمياً هو كونه زائداً عن حاجة العمل - جائز ما دامت تبتغي يذلك مصلحة مشروعة للموظف - رقابة المحكمة مناطها السبب الحقيقي ».

ولا جناح على الجهة الإدارية إن هى أعلنت سبباً وهمياً للقرار الإدارى الصادر بنقل المطعون ضده من السلك الدبلوماسى إلى هيئة البريد هو كونه زائداً عن حاجة العمل بالوزارة إخفاء للسبب الحقيقى وهو عدم صلاحيته لترلى وظائف السلك الدبلوماسى ما دامت تبتغى بذلك تحقيق مصلحة مشروعة للموظف المنقول تتمثل فى حرصها على سمعته الوظيفية فى الهيئة المنقول البها حتى يبدأ فيه صفحة جديدة منبتة الصلة بماضيه فى الوظيفة فى الهيئة المنقول منها وعلى المحكمة أن تسلط رقابتها على السبب فى واقع الأمر هو سبب واحد لم يتبدل هو عدم مكان آخر لأن السبب فى واقع الأمر هو سبب واحد لم يتبدل هو عدم

الصلاحية لتولى وظائف السلك الديلوماسى أما الآخر وهو كون المطعون ضده زائداً عن حاجة الوزارة فلايعدو أن يكون سبباً ظاهرياً أو صورياً للقرار الإدارى قصدت الوزارة بإبرازه رعاية مصلحة الموظف المنقول».

(الطمن رقم ۲۷۴ لسنة ۱۱ ت-جلسة ۲/۱۹۸۸۱).

المبدأ ( ۹۸۱) : ومراقبة أسباب القرارمتى أبدتها جهة الإدارة – مراقبة قياما لأسباب وتكبيفها ».

وإن قضاء هذه المحكمة إستقر على شأنه ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها ويغترض في القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح، وعلى من يدعى المكس أن يقيم اللليل على ذلك إلا أنه إذا ذكرت أسباباً من تلقاء نفسها، أو كان القانون يلزمها بتسبيب قرارها فإن ما تبديه من أسباب يكون خاضعاً لرقابة القضاء الإدارى وله في سبيل إعمال رقابته أن يمحص هذه الأسباب للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون، وأثر ذلك في النتيجة التي إنتهى إليها القرار، وهذه الرقابة القانونية تجد ها الطبيعي في التأكد عما إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة إستخلاصاً مائغاً من أصول تنتجها مادياً وقانوناً، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الرقائع على فرض وجودها مادياً – لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون، كان القرار فاقداً لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون أما إذا كانت النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سائغاً من أصول تنتجها مادياً وقانوناً فقد قام القرار على سببه، وكان مطابقاً للقانون».

(الطَّمَنَ رقم 370 لِسنة 10 ق-جلسة 472/2/27 - وأَيضاً: الطَّمنان رقماً 370 و 1774 لسنة 12ق-جلسة 1/2/2/27).

المبدأ (٩٨٧): وعند بحث مشروعية القرار الإدارى فإن دور القضاء يقتصر على مراقبة صحة السبب الذي أسندت إليه جهة الإدارة قرارها - لا يسرخ للقرار الإداري أن يتعداد إلى ما رواء ذلك بإفتراض أسباب أخرى يحمل عليها القرار - صحة القرار الإدارى تتحدد بالأسباب التى قام عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة بالأوراق وقت ظهور القرار ومدى مطابقتها للنتيجة التى إنتهى إليها - صدور القرار بإنها وخدمة العامل من التاريخ التالى لإنقطاعه عن العمل عقب إنتها و إجازته الخاصة بدون مرتب لمرافقة زوجته بالملكة السعودية تنفيذاً لحكم المادة ٩٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ٩٧٨ دواعتها ومقدماً إستقالته وفقالها - يتعين بحث مشروعية هذا القرار في ضوء ما سبق من مبادئ - إنذار العامل المنقطع عن العمل على النحو الذي أوجبته المادة ٩٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ٩٧٨ المشار المدور إجراء جوهرى بإعتباره عمل ضمانة أساسية قدرها المشرع للعامل المنقطع - إغفال هذا الإجراء قبل صدور قرار إنها ، خدمة العامل يترتب عليه إعتبار هذا القرار مخالفاً للقانون».

(الطعنزرقم ۷۳۹۱لسنة ۲۵ تا - ۱۹۹۰/۳/۲-والطعنزرقم ۱۹۸۱/۱۵۰۱ ق-جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۳۰).

المبدأ (٩٨٣): وتسبيب القرار لا يكون لازماً إلا إذا إستلزمه صريح نص القانون - يفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سبب صحيح وعلى من يدعى العكس أن يقيم الدليل عليه - إذا أفصحت جهة الإدارة عن سبب قرارها أو كان القانون يلزمها يتسبيه فإن ما تبديه يكون خاضعا لرقابة القضاء الإدارى - هذه الرقابة القانونية لركن السبب تجدحها الطبيعى في التأكد عا إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سائفا من أصول تنتجها مادياً أو قانونياً - إذا كانت هذه النتيجة منتزعة من غير أصول وتنجها كان القرار فاقدا لركن السبب ووقع مخالفاً للقانون فهر غير مشروع - للقضاء الإداري في سبيل مباشرة ولا يتمفى تسليط الرقابة القضائية على القرارات الإدارية لتمعيص مشروع يتها إن يكلف جهة الإدارة الإفساح عن سبب قرارها ومتناع الإدارة عن الإفساح عن سبب قرارها قرينة على عدم قيام القرار على صحيح سببه يه.

دوغنى عن البيان أنه تجب التفرقة بين وجوب قيام القرار على سبب صحيح فى الواقع والقانون، وهو ما يشكل ركن السبب فى القرار الإدارى، وبين تسببب القرار بذكر هذا السبب فيه، فيعتبر التسبيب شرطاً شكلياً لازماً لصحة القرار الإدارى، وأنه إذا كان يلزم دائماً لصحة القرار الإدارى، وأنه إذا كان يلزم دائماً لصحة القرار الإدارى قيامه على سبب صحيح فى الواقع والقانون، فإن تسبيبه لا يكون لازماً إلا إستلزمه صريح نص القانون، وإذ جاء نص المادة الثانية من اللاتحة خلواً من إلزام اللجنة بتسبيب قرارها، فإنه لا وجه للنعى ببطلاته لخلوه من بيان السبب الذي ركنت إليه اللجنة فى إستبعاد الطالب.

ومن حيث إنه ولئن كانت جهة الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها، ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سبب صحيح، وعلى من يدعى المكس أن يقيم الدليل عليه، إلا أنه إذا أفصحت جهة الإدارة عن سبب فرارها، أو كان القانون يلزمها بتسبيبه، فإن ما تبديه منه يكون خاضعاً لرقابة القضاء الإداري، وله في سبيل إعمال رقابته أن يمحصه للتحقق من مدى مطابقته أو عدم مطابقته للقانون، وأثر ذلك في النتيجة التي إنتهى اليها القرار. وهذه الرقابة القانونية لركن السبب تجد حدها الطبيعي في التأكد عا إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من أصول موجودة، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها مادياً وقانونياً، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها، أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادياً لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القاون، كان القرار فاقدا لركن السبب ووقع مخالفاً للقانون فهو غير مشرع. كما أن للقضاء الإداري في سبيل مباشرته ولايته في تسليط الرقابة القضائية على القرارات الإدارية لتمحيص مشروعيتها أن يكلف جهة الإدارة الإفصاح عن سبب قرارها أو حجب الأصول التي إستمدته منها، قرينة على عدم قيام القرار على صحيح سببه».

(الطمزرقم ۱۹۰۰لسنة ۳۵ ق-ماسنة ۱۹۰۰/۱۱/ ۱۹۹۰-والطمزرقم ۱۲۵۱/۱۵ ق-جلسة ۲۲/۲۱/۱۲/۱۲). المبدأ ( ۹۸٤): ويجبالتفرقةبين وجوب تسبيب القرار الإدارى على سبب كإجراء شكلى قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيام القرار الإدارى على سبب يبرره كركن من أركان وجوده وترتيب آثاره – إذا أوجب القانون على الإدارة تسبيب قرارها فعند ثلا يتعين عليها تسبيب قرارها و الاكان معيباً بعيب شكلى – إذا لم يوجب القانون تسبيب القرار فلا يلزم الإدارة ذلك – القرار الإدارى سواء أكان لازماً تسبيبه كإجراء شكلى أملم يكن هذا التسبيب لازماً يجب أن يقوم على سبب يبرره في الواقع والقانون – ذلك كركن من أركان وجوده ونفاذه – العبرة في تقدير مدى مشروعية السبب اللي الينال المالكي بني عليه القرار يكون براعاة السبب المقيقي وراء ذلك القرار – طالما الإدارة بإعادة إعلان صاحب الشأن بالسبب المقيقي وراء ذلك القرار – طالما القرار وأنه كان بالنعل هو المبرر في تقدير جهة الإدارة لإصداره – إذا كان القرار وأنه كان بالنعل هو المبرر في تقدير جهة الإدارة لإصداره – إذا كان القرار وأنه كان بالنعل هو المبرر ألصدور القرار الإدارة لإصداره – إذا كان من عيب عدم قيامه على سبه – يتعين رفض الطعن عليه بالإلفاء ».

ورمن حيث إن قضاء هذه المحكمة مستقر على أنه تجب التغرقة بين وجوب تسبيب القرار الإدارى كإجراء شكلى قد يتطلبه القانون، وبين وجوب آثاره على القانون فلئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها إلا إذا أوجب القانون ذلك عليها، وعندئذ يتعين عليها تسبيب قرارها وإلا كان معبباً بعيب شكلى، فإنه إذا لم يوجب القانون تسبيب القرار فلا يلزمها ذلك كإجراء شكلى لازم لصحة القرار، بل ويحمل القرار على قرينة الصحة أى يفترض فيه إبتداء قيامه على سبب صحيح، وذلك كله حتى يثبت العكس تأسيساً على أن الإدارة العاملة في غالبية الأحوال إنما تخضع للشرعية وسيادة القانون في أداء وظيفتها التنفيذية بحكم إختصاصها وتوفر الإشراف الرئاسي على أدائها، وخضوعها في النهاية لعضو مختص من أعضاء المحكومة بالإشراف عليها يخضع بذاته للرقابة السياسية لمجلس

الشعب. ومع ذلك فإن القرار الإدارى سواء أكان لازماً تسبيبه كإجراء شكلى، أم لم يكن هذا التسبيب لازماً، يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقاً وحقاً أى فى الواقع وفى القانون، وذلك كركن من أركان وجوده ونفاذه بإعتبار أن القرار تصرفاً قانونيا، ولايقوم أى تصرف قانوني بغير سببه. والسبب فى القرار الإدارى هو الحالة الواقعية أو القانونية التى تحمل الإدارة على التدخل منفردة بسلطتها الإدارية الآمرة بقصد إحداث أثر قانونى هو على القرار.

ومن حيث إن العبرة في تقدير مشروعية السبب الذي بنى عليه القرار، يكون براعاة السبب الحقيقي الذي صدر إستناداً إليه القرار المطعون فيه وينبنى على ذلك أن خطأ جهة الإدارة في ذكر سبب القرار المبلغ إلى صاحب الشأن، وإن كان يجعل من حق هذا الأخير الطعن على القرار على أساس الذي أبدته الجهة الإدارية، إلا أنه لايحول دون قيام جهة الإدارة بإعادة إعلان صاحب الشأن الحقيقي وراء ذلك القرار طالما إستطاعت أن تثبت أن هذا السبب كان قائماً في تاريخ إصدار القرار وأنه كان بالفعل المبرر في تقدير جهة الإدارة لإصداره وعندنذ يكون على صاحب الشأن أن يواجه القرار محمولاً على هذا السبب المبدى من جانب جهة الإدارة بالتنفيذ إن رأى لذلك محلاً – فإذا كان هذا السبب المقيقي ثابتاً ومبرراً قانوناً وبالتالي يتعين رفض الطعن عليه بالإلغاء إستناداً إلى سبب لم يقم عليه صدور القرار بحسب حقيقة الواقع وصحيح نية الإدارة التي أصدرت القرار.

(الطمن رقم ۳۶۷۱ لسنة ۳۲ ق – جلسة ۱۹۲/۱۹٬۷۷۸ وأيضاً : الطمن رقم ۳۳/۲۷۷ ق – جلسة ۱۹۹۳/۲/۲۷ - والطمن رقم ۷۷ و ۴۶/۱۹۳ ق – جلسة ۱۹۹۹/۶/۷) .

الميذاً (٩٨٥) : « رقايةالقضاء الإدارى ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية هي رقاية مشروعية تسلطها على القرارات المطمون فيها

## لتزنها بهزان القانون والشرعية والمصلحة العامة فتلغيها أوتوقف تنفيذها ج.

د ومن حيث إنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه فيما بتعلة، بأسباب القرار الإداري، أنه كلما ألزم الشارع صراحة في القوانين واللوائح جهة الإدارة بتسبيب قراراتها، وجب ذكر هذه الأسباب التي بني عليها القرار واضحة جلية حتى إذا ما وجد فيها صاحب الشأن مقنعاً تقبلها، والا كان له أن يمارس حقه في التقاضي، وسلك الطربق الذي رسمه له القانون، كما في الحالة الماثلة عندما ذكرت الادارة سبباً لقرارها بأنه حماية النظام والصحة العامة - واللجوء إلى السلطة القضائية للدفاع عن حقوقه وطلب إعادة الشرعية من قضائها حيث يكون لمحكمة الموضوع مباشرة رقابتها على التصرفات أو القرارات الادارية لتحقيق المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأسباب التي بني عليها القرار من حيث التكييف القانوني والصحة والواقعية، والرقابة على مدى إستخلاص تلك الأسباب من الواقع ومدى مطابقتها القانون وما إذا كانت الجهة الإدارية في مباشرتها لمهامها قد إنعرفت بها أم أنها سلكت، وصولاً إلى قرارها طريق الجادة. لرقابة محاكم مجلس الدولة - كما يجرى قضاحا على أن رقابة القضاء الإداري ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية، هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فيها لتزنها عيزان القانون والشرعمة والمصلحة العامة فتلفيها أو توقف تنفيذها، لو تبين صدورها مخالفة لأحكام القانون بصفة عامة. أو إنحرافها عن الغاية الوحيدة التي حددها الدستور والقانون لسلامة تصرفات الإدارة وهي تحقيق الصالع العام إلى تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة بجهة الإدارة أو لأى من العاملين فيها ».

### (الطمن رقم ۲۵۲ لسنة ۳۵ ق - جلسة ۲۷/۲/۹۲۳).

 وفى مجالً رقابة مجلس الدولة على ملاسمة الجزاءات التأديبية فى ضوء فكرة الغلو أرست المحكمة الإدارية العليا العديد من المبادئ الهامة، ومنها تلك التى عرضت فيها المحكمة لمسألة تقدير الملاسمة ووجوب قيامها

على أسباب مقبولة المبدأ التالى:

المبدأ (٩٨٦): وحرية الإدارة في تقدير مناسبة إصدار القرار وتقدير ملاسة أو عدم ملاسة إصداره يحدها فيها إلتزامها بأن تضع نفسها في أفضل الطروف وأنسب الحلول للقيام يهذا التقدير الذي يجب أن يقوم على أسباب مقبولة ع.

و دور القاضى الإدارى فى الرقابة على مبدأ الشرعبة يلزمه الإدارة عند إصدار القرار الإدارى بقواعد قانونية يجب مراعاتها، والقانون قد يفسح للإدارة قدراً من الحرية تستقل من خلاله بوزن مناسبات إصدار القرار وتقدير مناسبة أو عدم ملاسمة إصداره – إذا كانت الإدارة حرة فى تقدير مناسبة القرار الإدارى وملاسته فإن ثمة إلتزاماً عليها أن تضع نفسها فى أفضل الظروف وأنسب الحلول للقيام بهذا التقدير وأن تجريه يروح موضوعية بعيداً عن البواعث الشخصية وبشرط أن يكون لديها العناصر اللازمة لإجرائه مؤدى ذلك : أن تقدير الملاحة يجب أن يقوم على أسباب مقبولة – تخضع جهة الإدارة فى ذلك لرقابة القاضى الإدارى الذي لايتعرض لتقدير جهة الإدارة فى ذلك لرقابة القاضى الإدارى أن يتحرى براعث الرقار وملابساته للوقوف على الهدف الحقيقى الذى تنشده الإدارة من القرار وما إذا كان مصدره قد تغيا وجه المصلحة العامة أم تنكب السبيل وإنحرف عن غايته ».

(الطمن رقم ۱۹۹۵/۳/۱۷ق-جلسة ۱۹۹۵/۳/۱۷۹۰-والطمن رقم ۲۱/۵۱۹۹ ق-جلسة ۱۹۹۹/۱۲/۲۱۹۱).

# المطلب الثانى الرقابة على قرارات إزالة التعدى

المبدأ (۹۸۷): «مناطرقابة القضاء الإدارى على القرارات الإدارية بإزالة التعدى هو قيام القرار على الأسهاب المبردة له قانوناً وقت صدوره – ويجب أن تكون الأسهاب قائمة وسابقة على صدور القرار وإلا فقد مبرر إصداره ».

« لا يسوغ للإدارة بعد أن لجأت إلى القضاء لاستكناه وجه الحق في مدى ملكيتها للأرض محل النزاع أن تفرض وبالقوة - وجه نظرها في الدعوى وتنزع بنفسها ما تدعيه من حقوق طرحت أمام القضاء ليتناضل فيها الخصوم أمامه على قدام المساواة عا يجعل قرارها - والحالة هذه -قائماً على غير أساس سليم من القانون خليقاً بالإلغاء. وإذ إنتهجت المحكمة هذا النهج ، فإنها تكون قد أصابت الحق فيما إنتهت إليه من إلغاء القرار المطعون فيه، ولا وجه للنعى عليها بأن الجهة الإدارية قد نبهتها إلى قرب صدور حكم من المحكمة الإبتدائية في النزاع ذلك أنه فضلاً عن أن صدور الحكم من المحكمة الإبتدائية لابعد حكماً نهائياً بالفصل في الملكية وهو ما لم تقدمه الجهة الإدارية حتى الآن، فإن مناط رقابة القضاء على القرارات الإدارية بإزالة التعدى هو قيامه على الأسباب المبررة له قانوناً وقت صدوره وهي أسباب ينبغي أن تكون قائمة وسابقة قبل صدوره وإلا فقد القرار مبرر إصداره، بغض النظر عما قد يصدر فيما بعد من أحكام قضائية بالفصل في موضوع الملكية الذي لاتتطرق إليه محكمة القضاء الإداري وما ينبغى لها ذلك حينما تزن القرار المطعون فيه عيزان المشروعية الأمر الذى يجعل الطعن قائماً على غير أساس سليم من القانون خليقاً بالرفض ».

(الطعنرقم١٦٧٩ - والطعنرة م ١٩٩٣/١ - والطعنرة م ٢٤٣/٣٧٠ ق-جلسة ٢٠٠٠/٢/٠ ).

المهدأ (٩٨٨): «صدور قرار وزير الإسكان بإعتماد التخطيط

العمرانى ليس من شأنه أن ينزع ملكية العقارات اللازمة للتخطيط بل يلزم إتباع الإجراءات المقررة قانوناً لنزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة – أثر ذلك بطلان قرار الإزالة (تطبيق) ».

« ومن حبث إنه لا حجة لما أوردته هيئة قضايا الدولة في تقدير طعنها من أن الأرض محل النزاع أصبحت واقعة في نهر الشارع طبقاً للتخطيط المعراني المعتمد من وزير الإسكان ويسرى عليها ما يسرى على الأرض الواقعة في خطوط التنظيم ولا يجوز التعدى عليها ذلك أنه من ناحية فإن الجهة الإدارية لم تقلم القرار الذي صدر بإدخال قطعة الأرض محل النزاع في نهر الشارع رغم تأجيل الطعن أكثر من مرة لهذا السبب، ومن ناحية أخرى فإن صدور قرار وزير الإسكان بإعتماد التخطيط العمراني ليس من شأنه أن ينزع ملكية العقارات اللازمة للتخطيط بل يلزم – وعلى نحو ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ويحق – إتباع الإجراءات القانونية المقررة لنزع الملكية الماسنعة العامة ع.

(الطعنان رقما ٥٦٨ و ٦١٨ لسنة ٣٥ ق-جلسة ١٩٩٤/١٢/٤).

المبدأ (٩٨٩): والحيازة الصحيحة الهادئة المستقرة تنفى صفة الغصب أو الإعتداء على أملاك الدولة بما لا يسوخ معد لجهة الإدارة اللجرء إلى الطرق الإدارية في إزالة التعدى ».

و ومن حبث إنه يبين عا تقدم - دون الخوض فى أمر ملكية الطاعنين للأرض محل النزاع - أنهم يحوزون الأراضى محل القرار المطعون فيه والمبانى المقامة عليها بناء على سند صحيح حيازة هادئة مستقرة - دون أن تتعرض لهم الجهة الإدارية التى تدعى ملكية هذه الأراضى، بل إن مطالبة الهيئة الطاعنة لبعض الطاعنين بقيمة حق الإنتفاع تؤكد إعترافها بحيازتهم لهذه الأراضى، عا ينفى عن الطاعنين صفة الغصب أو الإعتداء على أملاك الدولة المسوغة لجهة الإدارة اللجوء إلى الطرق الإدارية فى إزالة التعدى التى تدعى وقوعه على أملاكها، وليس للإدارة أن تتستر وراء قرينة الصحة التى أضفاها القانون على قراراتها لإستعمال هذه الوسيلة الإستثنائية بغير

سند جدى من الواقع أو القانون، إذ يتعين عليها قبل ولوج هذه الوسيلة أن يكون يقينها بحقها في ملكية الأراضي محل قرار الإزالة مستمداً من أصول لاينال منها الشك أو يتنازعها خلاف جاد، وإلا وجب عليها اللجوء إلى القضاء لإستبداء حقها وتثبيت ملكيتها على الأرض المتنازع عليها، وإذ إنتهجت المحكمة غير هذا النهج، وآزرت الجهة الإدارية – على مسلكها – في إزالة التعدى بالطرق الإدارية على كل ما عساه – طبقاً لإدعائها أن يكون ملكاً لها، مستندة في ذلك إلى قرينة الصحة التي تلحق القرارات يكون ملكاً لها، مستندة في ذلك إلى قرينة الصحة التي تلحق القرارات الإدارية كافة – رغم ما هو ثابت من المستندات المقدمة من الجهة الإدارية ذاتها أن الأراضي محل النزاع مشتراه أصلاً من الخاضع لقانون الإصلاح الزراعي، وبذلك تخرج عن نطاق الإستيلاء. فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وأوردت حكمها موارد الطعن فيه بالإلغاء ».

(الطعن رقم ۲۹۹ لسنة ۳۳ ق-جلسة ۱۹۹۶/۲/۱۳ وأيضاً: الطعن رقم ۱۹۹۶/۳۷۲ ق-جلسة ۱۹۹۶/۵/۱ - والطعن رقم ۲۳/۳۷۲ ق-جلسة ۱۹۹۶/۵/۱ ق-جلسة ۲۰۰۰/۲/۲ ق

المهدأ (۹۹۰): «عدم جواز إصدار قرار إزالة التعدى أثناء سريان الترخيص الإداري».

« ومن حيث إنه - وكما قالت محكمة أول درجة بحق - وعلى مقتضى ماتقدم وإذ كان الثابت أن قرار إزالة التعدى المطعون فيه قد صدر من رئيس حى شرق الإسكندرية إبان فترة سريان الترخيص الممنوح من السيد / ..... من هيئة النقل العام ودون أن يثبت فى حقه أية مخالفات على النحو الذى قالت به الإدارة حيث أن ما قالت به فى هذا الخصوص قد جاء قولاً مرسلاً عارياً من كل دليل بل وقد صدر القرار الطعين دون توجيه أية إخطارات إلى المذكور قبل صدور القرار فى ١٩٨٧/٢/٢٤ إذ الثابت أن القرار قد صدر بالإزالة فى وقت لم تكن هيئة النقل العام قد إتخذت أى إجراء لإلغاء الترخيص الذى وقع فى وقت لاحق على صدور قرار الإزالة وبعد تنفيذه نعلاً، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون والحالة هذه قد صدر بالمخالفة فعلاً، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون والحالة هذه قد صدر بالمخالفة

لصحيح حكم القانون، إذ لايسوغ وصم يد المذكور على أرض النزاع بالتعدى وهو المرخص له بشغلها وإقامة الباني المحددة في العقد عليها، وغنيب عن البيان أنه لايغير مما تقدل به الإدارة من قيام حقها المطلق وفقاً لبنود العقد من إنهائه في أي وقت أو أن ذلك النوع من التراخيص بشغل الطريق العام بالمهمات أو الأكشاك هو شغل للإنتفاع غير العادى بالطريق العام أو هو يعد بذلك من قبيل الأعمال الإدارية المبنية على مجرد التسامح وأن الإدارة تتمتع بالنسبة لهذا النوع من الإنتفاع بسلطة تقديرية واسعة فبكون لها إلغاء الترخيص في أي وقت بحسب ما تراه متفقاً مع المصلحة العامة بإعتبار أن المال لم يخصص في الأصل لمثل هذا النوع من الإنتفاع، وأن الترخيص بإستعماله على خلاف هذا الأصل عارض ومؤقت بطبيعته، ومن ثم يكون قابلاً للتعديل أو الإلغاء في أي وقت لدواعي المصلحة العامة، فمثل هذا القول وإن كان صحيحاً من حيث المبدأ إلا أنه قد لاتكون الإدارة قد إلتزمته في كل الأحوال لأن إعمال هذه المبادئ يتعين دائما أن يتسم بترخى الصالح العام فعلاً وحقاً، وبما لايتعارض مع مبدأ حسن النبة في التنفيذ وحق الأفراد في أن يثقوا ثقة مشروعة في تصرفات الإدارة مادامت هذه التصرفات لم تقم على غش من جانبهم فلهم الحق في إطار الشرعية وسيادة القانون ووفقأ لأحوال الإدارة السليمة والمنظمة لأجهزة الدولة أن يعولوا ويرتبوا أحوالهم وأوضاعهم على ما تجريه الإدارة معهم من تعاقدات أو تصدره لهم من تراخيص أو تصرفات ولو كانت مؤقعة، إذ أنه عا يتعارض مع مبدأ حسن النبة أن تصدر هبئة النقل العام بالإسكندرية مثل هذا الترخيص ثم تسارع الجهة الإدارية القائمة على إشفال الطريق بعد أيام قلبلة بسحبه أو الغائد .... بحجة أنها قد اكتشفت فجأة أن الترخيص الصادر يتعارض مع مقتضيات التنظيم أوحسن التنسيق مع الإخلال بالجوانب الجمالية للطريق.

وعلى ذلك فيكون من غير المقبول أن تبادر الجهة الإدارية فجأة وبدون إخطار وفي إطار من التصارب بل والتناقض بين حي شرق الإسكندرية وهيئة نقل الركاب بالإسكندرية فى إصدار القرار المطعون فيه بإزالة التعدى حالة كون أن الثابت أن يد المرخص له على الأرض لم تكن يد معتد أو غصب وعلى ذلك فإن مثل هذا الإجراء المخالف للقانون يكون على ماسبق قوله مخالف مخالفة صارخة لمبدأ حسن النية الذى يجب أن تلتزم به الإدارة فى تماملها مع المواطنين وخاصة فى المجالات التى تتمتع فيها بسلطة تقديرية واسعة .

(الطمن رقم 2297 و 2003 لسنة 30 ق-جلسة 277/7/1991).

الميدأ (٩٩١) : « قرارات إزالة التعدى وماير تبط بإشفال الطريق العام مخوله للإدارة إذا تحقق لها سيب من الأسباب الحددة بالقانون ».

« ومن حبث إن مفاد هذه النصوص أن المسرع حظر إشغال الطريق العام بغير ترخيص من السلطة المختصة ومن بين الإشغالات التى عرضت لها المادة (٢) من القانون المذكور الأكشاك والتى يجب أن يكون الترخيص بها بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وأجاز المسرع للسلطة المختصة أن تلغى الترخى أو تنقص مدته أو المساحة المرخص فى إشغالها وفقاً لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو جمال تنسيق المدينة، ومؤدى ذلك أن الجهة الإدارية المختصة تتمتع بسلطة تقديرية واعسة إزاء ما تصدره من تراخيص بإشغال الطرق العامة حيث قلك إلغاء الترخيص أو إنقاص مدته أو المساحة المرخص فى إشغالها، إلا أن ذلك منوط بتحقيق موجب لذلك ومقتضى له المرخص فى إشغالها، إلا أن ذلك منوط بتحقيق موجب لذلك ومقتضى له المذكور، كما يجوز للسلطة المختصة إذا ما حدث إشغال للطريق العام بغير من الأسباب التى حددها المشرع والمنصوص عليها فى المادة (٩) من القانون ترخيص أن تقوم بإزالته بالطريق الإدارى على نفقة المخالف إذا كان هذا الإشغال فيه إخلال بمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة، فيتعين والحال كذلك أن المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة، فيتعين والحال كذلك أن

يقوم قرار الإزالة الذى تصدره السلطة الإدارية فى هذه الحالة على سبب من تلك الأسباب التى حددها القانون ».

(الطمن رقم ۱۸۰۳ لسنة ۳۵ ق - جلسة ۲۰/۱۰/۱۹۹۱).

الميداً (٩٩٢) : « حالات عدم تجديد الترخيص بإشغال الطريق العام أو إلغائه – أحرال إصدار قرارات إزالة التعدى على الطريق العام ».

« ومن حيث إن مفاد ما تقدم أن الترخيص في إشغال الطريق رخصة مؤقتة محددة المدة يجرى تحديدها وفقأ للضوابط وبالشروط التي حددها القانون وذلك بإعتبار أن الترخيص بشغل الطريق العام إغا هو إنتفاع غير عادى بالمال العام لأن هذا الإنتفاع لايتفق مع الفرض الأصلى الذي خصص له المال العام، وتتمتع الإدارة بالنسبة إلى هذا النوع من الإنتفاع بسلطة تقديرية واسعة فيكون لها إلغاء الترخيص في أي وقت بحسب ما تراه متفقاً مع المصلحة العامة بإعتبار أن المال العام لم يخصص في الأصل لمثل هذا النوع من الإنتفاع وأن الترخيص باستعماله على خلاف الأصل عارض ومؤقت بطبيعته ثم قابلاً للإلغاء أو التعديل في أي وقت لداعي المصلحة العامة إلا أن سلطة جهة الإدارة في إلغاء الترخيص أو في إنقاص مدته مشروطة بتوخى المصلحة العامة والمتمثلة في مقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة العامة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمالً تنسيق المدينة وفي إطار من التنظيم العام والقواعد العامة التي تستهدى بها الإدارة وهي بصدد إلغاء التراخيص كلها أو بعضها في منطقة ما أو تحديد مكان آخر لمباشرة ما ينتجه الترخيص، بل إن المادة (١٣) من القانون المذكور قد بينت أحكام الإشغال الذي يحدث دون ترخيص فلم ترخص للسلطة المختصة في إزالته إلا في أحوال محددة إذا كان هذا الإشغال مخلاً بمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسبق المدينة (المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور) ويخضع قرار الإدارة الصادر بإلغاء الترخيص أو بعدم تجديده أو بإنقاص مدته لرقابة القضاء الإدارى رقابة مشروعية تستهدف وزن القرارات الإدارية بمبزان

القانون فإذا ثبت صدور القرار الإدارى مخالفاً لحكم القانون أو منعرفاً عن تحقيق الصالح العام فإنه يقضى بإلغائه وإنه ولئن كان صحيحاً أنه لا محل لرقابة القضاء الإدارى على الملاتمات التقديرية التى تباشرها السلطة الإدارية المختصة عند إصدار قرارها إلا أن مناط ذلك هو أن يصدر القرار مستهدفاً للصالح العام ».

(الطمن رقم ۱۷۹۹ لسنة ۳۵ ق – جلسة ۲۸/۵/۵/۹۹۸).

\*وقى مجالحدود سلطة جهة الإدارة فى إزالة التعدى على أملاكها بالطريق الإدارى والمخولة لها مرجب المادة ( ٩٧٠ مدنى ) أرست المحكمة الإدارية العليا المادئ التالية:

المهدأ (٩٩٣) : « أملاك دولة خاصة - إزالة وضع اليد الذي لا يستند إلى ما يهرره - أحوال الغصب الموجب للإزالة » .

« المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المادة ٢٦ من قانون الإدارة المحلية رقم 47 لسنة ٩٩٠ عن القانون المحلقة الإدارة في إزالة التعديات التي تقع على أملاكها بالطريق الإدارى والمخولة لها بقتضى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى منوطة بتوافر أسبابها من إعتدا، ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبه ، ولا يتاتى ذلك إلا إذا تجرد واضع البد من أى سند قانونى لوضع يده وان على التعدى أو محاولة الغصب تنتفى إذا استند واضع البد إلى إدعاء بحق على المقار وكان له ما يبرره من مستندات تؤيده أما إذا استند واضع البد بحسب الظاهر من الأوراق والمستندات إلى مايفيد وجود حق له على هذا العقار أو أبدى ما يعد دفعا جديا بما يدعيه لنفسه من حق أو مركز قانونى بالنسبة للمقار فإنه تنتفى حالة الغصب والعدوان أو الاستيلاء غير المشروع على أموال الدولة بطريق التعدى المادى أو بطريق التحايل الموجب لأداء الإدارة لواجبها واستعمالها لسلطتها التي خولها لها القانون في إزالة هذا الغصب والتعدى غير المشروع بإرادتها المنفردة وبوسائلها المتوافرة لديها بالطريق الإدارى ، فالمقصود بالتعدى هو العدوان المادى على أموال الدولة بالطريق الإدارى ، فالمقصود بالتعدى هو العدوان المادى على أموال الدولة بالمورق الإدارى ، فالمقصود بالتعدى هو العدوان المادى على أموال الدولة بالمورق الإدارى ، فالمقصود بالتعدى هو العدوان المادى على أموال الدولة بالمورق الإدارى ، فالمقصود بالتعدى هو العدوان المادى على أموال الدولة

الذى يتجرد من أى أساس قانوني يستند إليه والذي يعد غصبا ماديا ومن ثم إذا كان متجردا من مثل هذا السند أو المركز القانونى على تلك الأموال فيعد غاصبا يمكن إزالة وضع يده بالطريق الإداري حتى ولو نازع في ملكية الدولة أو إدعى لنفسـه حق عـليـها ولو أقام بـهذا الإدعـا • دعوى أمـام القضا - ع .

(المكمة الإدارية المليا - الطمن رقم - ٣٧٧ لسنة ٣٤ ق بطسة - ٢٠٠٠ / ١ ا الميداً (٩٩٤): ومناط سلطة الإدارة في إزالة التعدي على أملاكها بالطريق الإداري وقفاً للمادة - ٧٧ من القانون المدنى توافر حالة الإعتداء الطاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبه – أحوال ذلك: و

و أملاك الدولة الخاصة وإزالة التعدى عليها بالطريق الإدارى ومناط هذه السلطة هر أن سلطة جهة الإدارة في إزالة التعدى على أملاكها بالطريق الإدارى والمخولة لها بمقتضى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى منوطة بتوافر أسبابها من إعتدا، ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبه - إستنادا أسبابها من إعتدا، ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبه - إستنادا ظاهرها ما يدعيه من حق أو كانت الحالة الظاهرة تدل على جدية ما ينسبه أو الإعتدا، والأثر المترتب على ذلك أنه لا يسوغ للدولة في مثل هذا الوضع أن تتدخل بسلطتها العامة لإزالة وضع اليد وأساس ذلك هو أن جهة الإدارة في هذه الحالة لا تكون في مناسبة رفع إعتدا، أو إزالة غصب وإنما تكون في معرض إنتزاع ما تدعيه هي من حق وهو أمر غير جائز بحسب الأصل الذي يجعل الفصل في حقوق الطرفين وحسم نزاعهما للسلطة القضائية المختصة بحكم ولايتها الدستورية أو القانونية».

(الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۲۸ ق - جلسة ۱۹۸۰ / - وفي ذات المني حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ۳۷۷ لسنة ۲۳ ق - جلسة ۲۷/۲۰ / ۲۰۰۰). الميداً (۹۹۵): ورضع اليد الذي يطاهره دلائل جادة ويؤيده مستندات

### تنفى شبهة التمدى لا تجيز إصدار قرار بإزالة التمدى».

«ومن حيث إن الثابت أن الأرض الزراعية المقام عليها مبنى الجمعية التعاونية علوكة للسيد/ ..... وأنه باع جزء منها لكل من المطعون ضدهما، الأمر الذي يبين منه أن وضع يد المطعون ضدهما على الأرض موضوع القرار المطعون فيه يظاهره دلائل جادة ويؤيده مستندات تنفى بحسب الظاهر شبهة التعدى على الأرض المشار إليها».

(الطمن رقم ٢٧٠٧٣ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩٥/٤/١٦).

المبدأ (٩٩٦): وقيام ملكية الأرض على أساس جدى ينفى عند شبهة التعدى ومن ثم يفقد قرار إزالة التعدى سببه المبرر له قاتوناً ي.

وومن حبث إنه إستناداً على ما تقدم فإن قرار الجهة الإدارية المطعون فيه رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ والذى تضمن إزالة التعدى الواقع من المواطن ..... على القطعة رقم ..... بناحية ..... ومساحتها ..... يكون قد صدر مشوباً بعيب مخالفة القانون بعد إذ صدر حكم قضائى بتثبيت ملكية المطعون ضده.... للقطعة المشار إليها بقرار الإزالة ولا يغير من ذلك كون أن الأوراق لم تفصح عما إذا كان الحكم المشار إليه أصبح نهائياً من عدمه لأنه فضلاً عن أن المطعون ضده قدم صورة ضوئية من الحكم المذكور فى مواجهة الحاضر عن الجهة الإدارية الذى لم يبد أى دفاع ولم يوضح ما إذا كان قد طعن فى الحكم أم لم يطعن، فإن صدر ذلك الحكم على النحو الذى صدر به يدل دلالة واضحة لامراء فيها على أن ملكية المطعون ضده للقطعة التى صدر بشأنها القرار المطعون فيه قائمة على أساس جدى عما ينفى عنه شبهة التعدى التى تبرر إصدار قرار بالإزالة».

(الطمن رقم ۱۷۱۷ لسنة ۳۹ هـ – جلسة ۲۸ / ۱۹۹۵ – رأيضاً: الطمن رقم ۲۹/۲۹ ق-چلسة ۷۸/۱۹۹۰).

المبدأ (۹۹۷): «المقصود بالتعدى الذى يخول السلطة المختصة إصدار قرارات إزالة التعدى – تطبيق». ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن المقصود بالتعدى الذى يخول السلطة المختصة إزالته إدارياً. هو العدوان المادى الذى يتجرد من أى أساس قانونى.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم لم يقدموا ما يدل على أن وضع يدهم على قطعة الأرض - والتى صدر القرار المطعون فيه بإزالة التعدى الواقع عليها - له سند من القانون، وأن ما جاء بصحيفة دعواهم ومذكرات دفاعهم لا يعدو أن يكون قولاً مرسلاً خلا من الدليل المادى على ملكيتهم للأرض المذكورة......

ومن حيث إن الجهة الإدارية قدمت رسوماً كروكية لموقع الأرض المعتدى عليه، ووصفاً تفصيلياً لها كما قدمت محاضر معاينة بموقع الأرض موضحة أنها من المنافع العامة، ومن ثم فإنه كان حقاً عليها أن تصدر القرار المطعون فيه».

(الطعن رقم ۹۰۸ لسنة ۳۱ ق-جلسة ۱۹۹۵/۸/۲ - وأيضا الطعن رقم ۲۲۷/۳۷۲ ق-جلسة ۲۰۰۰/۲/۲۰).

# المطلب الثالث رقابة شرط حسن السيرة والسمعة

نبين فيما يلى أهم المبادئ القانونية التى تعرضت لرقابة شرط حسن السيرة والسمعة.

شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية الجالس النيابية :

المِداً (٩٩٨): وحقوق سياسية – الترشيح لعضوية المجالس التيابية - شرط حسن السمعة – هو أمر يتبقى تواقره فى كل من يشقل عملا عاما شميا كان أو وظيفيا » .

« المادة ٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق

السياسية . إن حسن السمعة وطيب الخصال هما من الصفات الواجب تواقرها في كل موظف عام في ضوء ما تفرضه قواعد الدين والأخلاق والقانون ومن ثم فهي أوجب في كل من يمارس العمل العام أو يتقلد مركزا جماهيريا بين جموع الناس إذ بدونهما لا تتوافر الثقة والطمأنينة في شخصه مما يؤثر تأثيرا بالغا على المصلحة العامة وعلى الهيئة التي ينتمي إليها ونظرة التوقير والاحترام التي يوليها الناس لمن يقوم بأعبائها وهو إلتزام لا يقتصر على ما يصدر من الشخص أثناء عمله الوظيفي أو عمله العام بل يمتد ليشمل ما يصدر عنه خارج نطاق هذا العمل فيلتزم بمستوى من السلوك يليق بكرامة العمل أو الصفة النيابية وذلك بالابتعاد عن مواطن الريب والشبهات حيث لا يوجد عازل حقيقي بين الحياة الخاصة والعامة بل إن هناك حدود ينعكس بآثاره على كل منهما » .

(المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٢٩٣٤ لسنة ٣٤ ق. ع – جلسة (١٩٩٩/٣/٢١)

المهدأ (٩٩٩) : والتمييزيين الإهمال والتقصير وبين سرء السمعة».

وإن الإهمال مرده التراخى والتقصير فى القيام بالواجب على الوجه المطلوب أما سوء السمعة فمرجعه ضعف فى الخلق وإنحراف فى الطبع يدفعان بالرجل إلى طريق الرذيلة ويجنبانه سبل الفضيلة والنزاهة والشرف حتى تشيع عنه قاله السوء فليس من شأن الإهمال أن يؤدى إلى سوء السمعة».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٤٤٧ لسنة ٤٥ – جلسة ٢٤/٤/١٩٥١ مجموعة ١٩٥٠/٤/٢٥ مجموعة ١٩٥٠/

المهدأ (٠٠٠): وعلاقة سوء السمعة بصدور الأحكام الجناثية».

«يكفى لسوء سيرة المرء أن تقوم ضده الشبهات وتعلق بسمعته شوائب تلوكها الألسن دون أن يصل الأمر إلى إدانته في ذلك بأية أحكام جنائية أو

غيرهاي.

(الدعوى رقم ٧١٧ لسنة ١١ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٥ س١٥ ص٢٧٣٦).

المِدأ (١٠٠١): «الطرد من الحدمة المسكرية المقترن بالإختلاس ينقى حسن السيرة والسمعة».

«الطرد من الخدمة العسكرية لإختلاس أموال أميرية يخدش النزاهة وحسن السمعة ومانع من التعيين في الوظائف المدنية».

(الدعوى رقم ١٣٢٣ لسنة ٦٦ – جلسة ١٩٥٣/٤/١٤ س١٥ ص٢٧٣٦).

الميدأ (۱۰۰۲) : وجريمة التبديد من الحارس على أمو الدنيست مخلة بالشرف ».

وجريمة التبديد التى تقع من الحارس على أمواله المحجوز عليها لا تعتبر من الجرائم المخلة بالشرف ولا تنهض دليلاً على سوء السمعة».

(الدعرى رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٦ – جلسة ١٣٧١/١٢/١ الدوائر الإستئنافية س٣ ص ٧١ وعكس ذلك الدعوى رقم ٨٥٦ لسنة ٢٦ – جلسة ١٩٧١/١٢/١ ذات الدوائرس٣ ص ١٣٠).

الميدأ (١٠٠٣): وإشتراك الموظف فى جماعة الإخران المسلمين وهو صبى صغير قبل حلها لا يفقده شرط الصلاحية لتولى الوظائف المامة وهو شرط حسن السمعة والسيرة».

دومن حيث إن جماعة الإخوان المسلمين قد حلت فى وقت كان فيه عمر المدعى لا يجاوز إثنى عشر عاماً فهو من مواليد شهر سبتمبر سنة ١٩٤١، فإذا ما رمته المقادير للإشتراك للإشتراك فى شعبة من شعب تلك الجماعة وقت أن كانت قائمة كما هو ظاهر من الأوراق، ودون ما إدراك منه ولا إشتراك فيما فعلوا فلا يحق للجهة الإدارية أن تتخذ من إشتراكه وهو صبى صغير فى تلك الجماعة أداة لحرمانه من وظيفته طالما لم تتثبت أنه وقد أصبح رجلاً يسأل عما يفعل يعتنق المبادئ الهدامة التى تجعله غير محمود

المباحث العامة إذ أنها لم تستطع أن190ه ولا مأمون، وهذا ما لم تتثبت منه تزيد على أنه كان عضواً مشتركاً مقيداً في شعبة الجماعة بشبراخيت، وهو قول لا ترى المحكمة فيه ما يكفى لإعتبار المدعى فاقداً لشرط من شروط الصلاحية لتولى الوظائف العامة وهو شرط حسن السمعة والسيرة وبالتالى فإن ذلك لا يكفى لسحب قرار تعيينه».

#### (الدمويرةم ١٤٢٨ لسنة ٢١ق - جلسة ٢/٤/ ١٩٧١).

ومن الأحكام التى أرست مبادئ لا تزال محل إنتقاد من الفقه حكم محكمة القضاء الإدارى (الدائرة الإستئنافية) بجلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ والذى ذهبت فيه إلى أن «جريمة لعب القمار لا تعتبر مخلة بالشرف» ونعرض لهذا المبدأ فيما يلى:

المبدأ (۱۰۰۴): «وإنكان لعب التماريعتبر من كبائر الإثمالذي نهت الشريعة عن إقترافها ، ويشكل جريمة وضعية قرض فيها الشارع عقوبة جنائية ، إلا أنها مع ذلك لا تعتبر في نظر الشارع الوضعي بصفة عامة ومطلقة من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة بالمنى المقصود في قانون التوظف – أساس ذلك: »

وإن القانون لم يحدد ما يعتبر من الجرائم مخلاً بالشرف والأمانة قاصداً من ذلك أن يكون هناك مجال للتقدير وأن تكون النظرة إليها من المرونة بعيث تساير تطورات المجتمع على أنها كذلك وينظر إلى فاعلها بعين الإزدراء التى ينظر إليها المجتمع على أنها كذلك وينظر إلى فاعلها بعين الإزدراء والإحتقار ويعتبره ضعيف الخلق منحرف الطبع دنئ النفس ساقط المروءة فالشرف والأمانة ليس لهما مقياس ثابت محدد بل هما صفتان متلازمتان لمجموعة المبادئ السامية والمثل العليا التى تواضع الناس على إجلالها وإعزازها في ضوء ما تفرضه قواعد الدين ومبادئ الأخلاق والقانون السائدة في المجتمع، فهذه القواعد والمبادئ تتداخل جميعاً وتتألف كلها لينشأ من مجموعها المفهوم العام لمعني الشرف والأمانة في المجتمع وتتكون على

أساس ميزان إجتماعي يزن الحسن والقبيح ويميز بين الخير والشر ويفرق بين الفضيلة والرذيلة وهذا المفهوم لا يخضع لمعيار ذاتى يرجع فيه إلى كل شخص على حدة وتتغير بتقديره الذاتي بل هو مفهوم إجتماعي لما تواضع عليه الناس في مجتمع معين وهو لذلك يتبع المجتمع في تطوره ويختلف مدلوله بإختلاف الزمان والمكان تبعأ لإختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات والمبادئ المستمدة من قواعد الدين والقانون، فما قد يعتبر ماساً بالشرف والأمانة في مجتمع معين قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر أو في زمان مختلف، كل ذلك تبعاً لتطور الأفكار الاجتماعية ومدى إلتزام السلوك الاجتماعي بقواعد الدين والأخلاق السائدين في الصر وكلما إقترب الدين من الحضارة كلما إرتفع المعبار الخلقي وإرتقى السلوك في المجتمع، وعلى كل فإنه ملاحظة مدى التقارب أو التباعد بين الدين والقانون في هذا المجال ويراعاة أن القانون هو المصدر الأساسي والملزم لقواعد السلوك في المجتمع الأمر الذي يتعين معه أن تكون مبادئه وقواعده محل إعتبار كبير عند تحديد المفهوم الاجتماعي لأمر من الأمور فالخمر والميسر والربا كلها أمور تحرمها أحكام الدين وتحظرها قواعد الشرع الحنيف بينما قد تكون في القانون جائزة بقيود وشروط محظورة عند الإخلال بهذه القيود والروط حظرأ يبلغ القمع الجنائي في بعض الأحوال فقد أجاز القانون الإتجار في الخمر وتعاطيها بشروط وأباح تقاضى الفوائد على القروض فى حدود معينة وأجاز الرهان والسباق وأوراق اليانصيب بشروط مع أن هذه الأمور تشترك مع الميسر في الطبيعة إن لم تكن بعض مظاهره وأنواعه، ومن ثم فإنه وإن كاز لعب القمار يعتبر من كبائر الإثم التي نهت الشريعة عن إقترافها ويشكل أيضاً جريمة وضعية فرض فيها الشارع عقرية جنائية إلا أنها مع ذلك لا تعتبر في نظر الشارع الوضعي بصفة عامة ومطلقة من الجراثم المخلأ بالشرف أو الأمانة بالمعنى المقصود في قانون التوظف وآية ذلك أن هذ القانون قد حظر على العامل لعب القمار في الأندية أو المحال العامة وإعتبر هذا المعظور ذنباً تأديبياً يسوغ مؤاخلة العامل من الناحية الإدارية فلو أر

هذا الفعل يشكل جريمة جنائية ماسة بالشرف والأمانة وهى التى يترتب على إقترافها وإدانة فاعلها فصله من الخدمة بقرة القانون إعمالاً لنص الفقرة ٧ من المادة ٧٠ من قانون نظام الفقرة ٧ من المادة ٧٠ من قانون نظام الفقرة ٧ من المدنيين الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ – لو كان الأمر كذلك لما كان بالمشرع حاجة إلى النص على لعب القمار ضمن الذنوب التأديبية التى حظر على العامل إقترافها ولإكتفى بالحكم العام المقرر في شأن الجريمة المخلة بالشرف والأمانة شأنها في ذلك شأن باقى الجرائم الأخرى الماسة بالشرف والأمانة كالسرقة والنصب وخبانة الأمانة والجرائم الخلقية ... والتى لم ينص عليها قانون نظام العاملين إكتفاء بالأثر المترتب على إدانة فاعلها بحكم جنائي والذي يؤدى إلى إنهاء خدمة العامل بقوة القانون».

(الطعن رقم ۷۰۰ لسنة ۷ ت - جلسة ۱۹۷۱/۱۲/۲۷ دوائر إسعئنا فية سنة ۳ ص ۱۸۰).

ومن الفتاوى التى راعت بعض الإعتبارات الاجتماعية على حساب الإعتبارات القانونية - في رأينا - الفتوى التالية والتي إعتبرت جريمة التسول التي إرتكبها عامل يشغل أدنى الدرجات الوظيفية ليست جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ونعتقد أنها سيكون لها رأى آخر فيما لوكان الموظف شاغلاً لوظيفة أعلى في درجات السلم الوظيفي ، وإن كنا نرى أنها مخلة بالشرف أياكان مرتكبها من الموظفين وأياكات دوافعه ، وإلا لكانت درجة الوظيفة ميرواً لشاغلها بإرتكاب أنواع مختلفة من الجرائم التأديبية والجنائية ».

وقيما يلىتعرض لهذا المبدأة

المهدأ (١٠٠٥): وجريمة التسول التي يرتكيها العامل ليستمخلة بالشرف أو الأمانة - أساس ذلك: »

وجريمة التسول التي إرتكبها عامل يشغل أدنى المراكز الوظيفية

(ساعى) لا تعد جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة فى تطبيق حكم المادة · ٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة – يترتب على ذلك أنها لا تستوجب إنها ، خدمته بقوة القانون إلا أنها تكون ذنباً إدارياً يسوغ مؤاخذته عليه تأديبياً بالجزاءات المنصوص عليها فى القانون – أساس ذلك أن هذا العامل الذى يزاول أبسط الأعمال قد تدفعه ظروفه الاقتصادية أو الاجتماعية إلى إرتكاب الأفعال المكونة لجريمة التسول والتى عوقب من أجلها دون أن يتم ذلك عن ضعف فى الخلق أو إنحراف فى الطبع عما ينطبق عليه الوصف الذى يؤدى إلى القول بإعتبار جريمة التسول التى إرتكبها للذى يزاوله».

(فـتـوى|لـلـجـنـةالأولى|دارةالـفـتـوىلـوزارةالـفاخلـيـةفـتـوىرقـم٨٠٤١فـى ١٤٠٥ملفـرقم١٩٧٥٢/ ١٤٠٥م

وكانت المعكمة الإدارية العليا فى المقابل قد قضت بفقدان جندى الشرطة للثقة والإعتبار لتقاضيه مبالغ نظير عدم تحرير محاضر مخالفات، وقررت المبدأ التالى:

المبدأ (١٠٠٦): «تقاضى رجل شرطة (جندى معطوع) مبالغ من الصيادين نظير عدم تحرير محاضر مخالفات لهم يفقده الثقة والإعتبار».

(الطعن رقم ۱۰۷۳ لسنة ٦٦ – جلسة ۱۹٦٢/٥/۱۹ – مجموعة العشر سنوات - ص ۲۰۵۵).

المبدأ (۱۰۰۷): وطالب كلية الشرطة - الحكم على عمدوأبنا -عمومته في جناية مخدرات وإخفا - هذه المعلومات عند تحرير إستمارة القبول - أثره تخلف شرط المسلك الحميد وحسن السمعة عند الطالب ».

«ومن حيث إن المادة (١٠) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ في شأن الشرطة تنص على أنه ويشترط فيمن يقبل بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين: ١ - أن يكون مصرى الجنسية. ٢ - أن يكون محمود السيرة

حسن السمعة. ٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة. ويبين من هذا النص أن المشرع إشترط في طالب الإلتحاق من بين شروط أخرى شرطيين أساسيين لا يفنى قيام أحدهما عن قيام الآخر: فقد لا يكون الطالب قد سبق الحكم عليه يعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ومع ذلك لا يكون محمود السيرة حسن السمعة، وقد جاء هذا الشرط الأخير في نص عام دوغًا تحديد لأسباب فقدان هذه السمعة على سبيل الحصر أو المثال بأمور على قدر من الخطورة، وإذا كان صدور حكم قضائى بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة هو على وجه البقين عما يتنافى مع حسن السمعة فإن هذه الأسباب لا تعد وحدها سبباً لإنتفاء قيام حسن السمعة، إذ أطلق الشارع المجال هنا لأسباب أخرى تخضع لتقدير الإدارة في نطاق مستوليتها عن إعداد ضابط الشرطة الذي يتولى مهام الحفاظ على الأمن ومطاردة الخارجين عن القانون، وهو تقدير تجريه تحت رقابة القضاء الإداري ولا تثريب عليه طالما خلا تقديرها من إساءة إستعمال السلطة أو الإنحراف بها فسمعة الطالب المرشح يمكن أن تتأثر بمسلك شخصى أو خلقي أو بأوضاع تحيط به بمكن أن يكون لها تأثيرها على عمله مستقبلاً. ومستوى حسن السمعة لا شك يتفاوت تبعاً لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسئولياتها، فقد تتساهل فيه الإدارة بالنسبة لوظيفة معينة، وتشدد فيه بالنسبة لغيرها مثل وظائف القضاء أو الشرطة وغيرها من الوظائف التي تتطلب في شاغلها مستوى معين من حسن السمعة.

ومن حيث إن الثابت من ظاهر الأوراق أن ولدى الطاعنة أخفيا عند تحرير إستمارة القبول ما يتعلق بعم لهما سبق الحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة فى جناية مخدرات وظل تحت رقابة الشرطة لعدة سنوات مقيداً فى سجل الخطرين على الأمن العام فئة (ج). كما أفادت التحريات التى أجريت بعد تكشف واقعة الإخفاء أن لهم أبناء عمومة بعد الدرجة الرابعة مقيدون

بدورهم في سجل الخطرين على الأمن (مخدرات). فإن هذه الوقائع سواء ما تعلق منها بحالة العم وأبناء العمومة أو ما يتعلق منها بواقعة الاخفاء لتشكل سبباً بيرر القول بانتفاء شرط المسلك الحميد وحسن السمعة. فإذا ما اصدرت الجهة الإدارية بناء على ماتقدم القرار المطعون فيه بفصلهما من الكلية وكان اليادي من الأوراق أن هذا القرار خلا من الإنحراف بالسلطة أو إساءة إستعمالها، إذ بني على تقدير سليم وسبب صحيح يبرر إصداره ولايسوغ والحالة هذه والنعي عليه بمخالفة القانون أو صدوره فاقدأ لسبيه. وغنى عن البيان أنه لا يجدى في هذا المقام القول بأن ما ورد في اللاتحة التنفيذية للقانون من تطلب شرط صلاحية البيئة يعتبر مخالف للقانون وأنه كان يتعين إعمالاً لمبدأ تدرج القواعد القانونية أن تجئ اللاتحة متفقة مع حكم القانون الذي جاء خلواً من هذا الشرط، ذلك لأن شرط حسن السمعة ـ كما ورد في نص المادة العاشرة من القانون قد جاء عاماً مطلقاً مخولاً جهة الادارة سلطة التقدير دون ربط هذا الشرط بقيود معينة على النحو السابق ايضاحه. كما أنه يتعين الالتفات عما أثارته الطاعنة من أن قرار قبول ولديها قد تحصن عقضي مدة السحب، وذلك لما يجرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرار الذي يصدر بناء على غش أو تدليس ينحدر إلى مجرد الفعل المادي ولايرتب أثراً قانونياً، وبالتالي لاتلحقه حصانة ويجوز سحبه في كل وقت فور تكشف ما شابه من عيب و.

(الطمن رقم ۱۹۹۱ لسنة ۳۲ ق-جلسة ۱۲/۲۰/۱۹۸۱).

\* أثر جريمة إصدار الشيك يدون رصيد على شرط حسن السمعة ومدى إعتبارها من الجرائم المخة بالشرف (١٠) :

<sup>(</sup>١) قى ذلك: جريمة إختلاس وتزوير تعد مخلة بالشرف (فترى فى ١٩٧٣/٤/٥) - إصدار شيك يدون رصيد جريسة مخلة بالشرف - الإدارية العليبا جلسة ١٩٦٦/١٧٥ وجلسة ١٩٦٦/١٢/٥ - وجنعة إحراز معدرات بغير قصد الإنجار ليست مخلة بالشرف (فترى فى ١٩٦٨/٣/٣١) - وجنعة تبديد مندرات بغير قصد الإنجار ليست مخلة بالشرف (فترى فى ١٩٦٨/٣/٣١) - وجنعة تبديد منترلات الزوجية ليست جريمة مخلة بالشرف (عليا فى ١٩٧٢/١٢/٣١).

المبدأ (۱۰۰۸): «العبرة في إعتبار الشيك بدون رصيد من الجرائم المخلة يطروف وملابسات كل واقعة على حدة وما إذا كان من شأن الواقعة أن تؤكد ضعف في الحلق أو إنحراف في الطبع من عدمه لدى مرتكبها ».

و من حيث إن الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة لم تحدد فى قانون العقوبات أو أى قانون سواء تحديداً جامعاً مانعاً، كما أنه من المتعذر وضع معيار مانع فى هذا الشأن. على أنه يمكن تعريف هذه الجرائم – حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة – بأنها هى تلك التى ترجع إلى ضعف فى الحلق وإنحراف فى الطبع مع الأخذ فى الإعتبار نوع الجريمة والظروف التى تم إرتكابها فيها والأفعال المكونة لها ومدى كشفها عن التأثر بالشهوات والنزوات وسوء السيرة.

ومن حيث إن إعمال هذا التعريف على واقعات الجريمة التى أدين فيها المدعى الأول يخلص إلى عدم إعتبارها مخلة بالشرف أو الأمانة فى ضوء الظروف والملابسات التى أحاطت بها. ذلك أن البادى من الأوراق أن المدعى الأرل حرر لصالح السيدة ..... مالكة مبنى الفندق – أحد عشر شيكاً كلا منها بمبلغ ٠٠٠ جنيه كمقدم إيجار للفندق. غير أن البنك العقارى المصرى أوقع حجز ما للمدين لدى الغير تحت يده على مايكون مستحقاً لمالكة العقار لديه وطلب البنك من المدعى الأول المحجوز لديه – موافاته بقيمة الشيك رقم ٤٠٤ تنفيذاً للحجز مشيراً فى طلبه إلى نص المادة ٤٦ من قانون الحجز الإدارى التى تقضى بأن «لايمتد بالمبالغ المؤداة للمالك أو المائز في الأواضى الزراعية على إيجار سنة وفى العقارات على ثلاثة أشهر ... ».

وبناء على ذلك قام المدعى الأول بسداد قيمة الشيك - ٥٠٠ جنيه - إلى البنك الحاجز (العقارى المصرى) وأخطر البنك المسحوب عليه الشيك بالإمتناع عن صوف قيمته إلى المحرر لصالحها وعندما أبلغت المذكورة النياية العامة ضده وقدم إلى المعاكمة الجنائية يتهمة إصدار شيك بدون رصيد (إخطار البنك بعدم صوف القيمة) وصدر الحكم ضده بالحبس شهراً

قام بسداد قيمته ومن ثم أمرت المحكمة الإستئنافية بوقف تنفيذ العقوبة وواضح من ذلك أن المدعى الأول لم يصدر أمره إلى البنك المسحوب عليه بعدم صرف قيمة الشيك إلا تحت مظنة أن الحجز الموقع تحت يده من البنك العقارى المصرى يستوجب منه سداد القيمة إلى هذا البنك عما يعتبر في ذات الوقت وفاء منه بقيمة الشيك إلى المحرد لصالحها. وفي ظل هذه الظروف والملابسات لا وجه لإعتبار الجريمة التي أدين فيها مخلة بالشرف أو الأمانة.

(الطعنان رقعا ۱۹۸۵ ۷۸۲ لسنة ۲۹ ق-جلسة ۱۹۸۵ / ۱۹۸۵ س ۳۰ ص ۲۸۰).

\*وقد أرست المحكمة الإدارية العليا في قضاء حديث لها مهداً هاماً في مجال عدم إعتبار جريمة الشيك بدون رصيد في كل الأحوال من الجرائم المخلة بالشرف بعد أن ألفت حكم محكمة القضاء الإداري الذي إعتبرها جريمة مخلة بالشرف.

وكان النزاع المعروض على قضاء مجلس الدولة يتعلق بقرار مديرية الشباب والرياضة الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٤/٦ بإستبعاد رئيس نادى الشبب والرياضة النادى بعد إنتخابه رئيساً له ، ثم بقرار ذات المديرية الصادر في ١٩٩٦/٤/١ بيطلان ترشيحه وإنتخابه رئيساً لمجلس إدارة نادى الشمس تأسيساً على أن إرتكابه لجريمة إصدار شيك بدون رصيد من الجرائم المخلة بالشرف ومن ثم يسقط عنه شرط حسن السيرة والسمعة. وقد أصدت محكمة القضاء الإدارى حكمها في هذه الدعوى (رقم ١٩٩٦/٥٤) . ٥) بجلسة ١٩٩٦/٦/٣٠ برفض وقف تنفيذ القرار المطعون فيه.

وقد تم الطعن على هذا الحكم بالطعن رقم ٥٠٨٦ لسنة ٤٢ القضائية أمام المحكمة الإدارية العليا التي أصدرت حكمها بجلسة ١٩٩٦/٩/٢٢ بإلغاء الحكم المطعون فيه وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وأكدت على أن إصدار شيك بدون رصيد في هذه الحالة لم يكن من الجرائم المخلة بالشرف ومن ثم لايمنع من الترشيع لإنتخابات رئاسة النادى المذكور وإستمرار رئاسته له وقد جاء هذا الحكم مؤكلاً لبعض المبادئ التى كانت قد أرستها من قبل المحكمة الإدارية العليا وأرست بذلك المبدأ التالى :

المهدأ (٩٠٠٩): والجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة لم تحدد في قانون المقريات أو أي قانون المتعقد المقريات أو أي قانون المتعقد وضع معيار مانع في هذا الشأن، وإصدار شيك بدون رصيد في ضوء الطروف والملابسات التي أحاطت به لا يعتبر مخلاً بالشرف والأمانة – أساس ذلك:

و ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى وإضطرد على أن الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانية لم تحدد في قانون العقوبات أو أي قانون آخر سواه تحديداً جامعاً مانعاً. كما أنه من المتعذر وضع معيار مانع في هذا الشأن، على أنه يمكن تعريف هذه الجرائم بأنها هي تلك التي ترجع إلى ضعف في الخلق وإنحراف في الطبع مع الأخذ في الإعتبار نوع الجريمة والظروف التي إرتكبت فيها والأفعال المكونة لها ومدى كشفها عن التأثر بالشهوات والنزوات وسوء السيرة.

وحيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن وآخرين في ١٩٨٨/٤/١ بدائرة قسم النزهة أسندت إليهم النيابة العامة أنهم أعطوا شيكاً لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب وبجلسة ٢/١٩٢/٥ أصدرت محكمة جنح النزهة حكمها في القضية رقم ٢٩٣٩ لسنة ١٩٩٠ حضورياً بالنسبة للطاعن وغيابياً للثاني والثالث بحبس كل منهم ثلاث سنوات مع الشغل وإستؤنف الحكم أمام محكمة الجنع المستأنفة برقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٩٣ والتي قضت بجلسة ١٩٩٤/١/٢٩ بتعديل الحكم المستأنف وبالحبس سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وجاء بأسباب الحكم بأنه نظراً لظروف الدعوى وأخلاق المحكوم عليه وماضيه وتصالحه مع المجنى عليه عا يبعث على الإعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون فإن المحكمة تأمر بوقف تنفيذ العقوبة .... وأن السيد / ..... أقر بأنه أقام الدعوى بطريق الحظ لأنه كان قد تخالص على الشيك المذكور وتسلم قيمته دون علم محاميه الذي إتخذ الإجراءات القانونية دون الإتصال به وأن ذمة (الطاعن) قد أصبحت خالية.

ومن حيث إن إعمال التعريف المتقدم على واقعات الجريمة التى أدين فيها الطاعن يخلص إلى عدم إعتبارها مخلة بالشرف أو الأمانة فى ضوء الطروف والملابسات التى أحاطت بها على النحو المشار إليه، وأن الشيك محل الجنحة المشار إليها صدر ليس من شخص المتهم ولكن صدر بصفته رئيساً لمجلس إدارة شركة وموقع عليه من ثلاثة أشخاص أحدهم الطاعن، وأن المستفيد أقر فى محرر رسمى أنه تسلم قيمة الشيك وتخالص عنه قبل أن يتخذ محاميه الإجراءات القانونية، وفى ظل تلك الظروف والملابسات، فلا وجه لإعتبار هذه الجريمة التى أدين فيها الطاعن والتى كونت ركن السبب فى القرار المطعون فيه مخلة بالشرف أو الأمانة.

ومن حيث إنه لا وجه لم إستند إليه الحكم المطعون فيه فى قضائه برفض طلب وقف التنفيذ من أن الطاعن وقد حكم عليه فى جنعة إصدار شبك بدون رصيد كما يعنى أنه محكوم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة لأن ذلك يخالف ما هو مضطرد عليه فى قضاء وإفتاء مجلس الدولة من أن جنعة إعطاء شبك بدون رصيد لبست فى جميع الأحوال مما ينظر إلى مرتكبيها هذه النظرة، إذ تختلف النظرة إليها من هذه الوجهة بحسب الظروف التى تمت فيها وما ينكشف من وقائعها من أفعال تنم عن ضعف فى الخلق وما تنظرى عليه نفسية مرتكبها من دناءة فى النفس أو فساد فى الحليم، ومن ناحية أخرى فإن قضاء محكمة الجنع المستأنفة برقف تنفيذ العقوبة يدل على أن المحكمة رأت من أخلاق المحكوم عليه أن الظروف التى إرتكبت فيها الجريمة تبعث على الإعتقاد بأنه لن يعود مرة أخرى إلى مخالفة القانون وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه فى المادة (٥٥) من قانون مخالفة القانون وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه فى المادة (٥٥) من قانون عليها، وفى ضوء ما قضت به محكمة الجنع المستأنفة من وقف تنفيذ عليها، وفى ضوء ما قضت به محكمة الجنع المستأنفة من وقف تنفيذ

العقوبة المحكوم بها يكون لا وجه لإعتبار الجريمة التى أدين فيها الطاعن والتى على أساسها صدر القرار المطعون فيه من الجرائم الماسة بالشرف والأمانة.

لذلك حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المطعون فيه وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وألزمت الجهة الإدارية والمتدخل المصروفات ».

(حكم المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٨٦ - ٥ لسنة ٢٧ القضائية – جلسة ٢٧/٩/٢٢).

\*وفى مجالوجوب توافر شرط حسن السمعة فى الموظف العام وفى أعضا الهيئات القضائية يوجه خاص وكونه من شروط الصلاحية والإستمرار أرست المحكمة الإدارية العليا الميدأ التالى:

المبدأ ( ۱۰۱۰): «شرط حسن السمعة وطيب الخصال من الصفات الواجية في الموظف العام وخاصة عضو الهيئة القضائية ويشمل ما يصدر عنه من أفعال وتصرفات خارج نطاق وظيفته فيلتزم بستوى من السلوك يلتى بكرامة الوظيفة إذ لا يقوم بين الحياة العامة والخاصة عازل سميك يمتع كل تأثير متبادل بينهما ».

« ومن حيث إنه عن موضوع الطعن فإن من المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن حسن السمعة وطى الخصال هما من الصفات الواجب توافرها فى كل موظف عام، وهى أوجب فى عضو الهيئة القضائية إذ بدونهما لاتتوافر الثقة والطمأنينة فى شخص العضو عما يؤثر تأثيراً بالغاً على المصلحة العامة وعلى الهيئة التى ينتمى إليها لذا فيجب إذ يسلك الموظف العام ومن باب أولى عضو الهيئة القضائية فى سلوكه ما يليق بكرامة وظيفته ويتناسب مع قدرها وعلم شأنها وسمو رسالتها ونظرة التوقير والإحترام التى يوليها الناس لمن يقوم بأعبائها وهو إلتزام لايقتصر على ما يصدر عن العضو أثناء قيامه بأعباء وظيفته بل يمتد ويشمل مايصدر عنه من أفعال وتصوفات خارج نطاق وظيفته فيلتزم بهستوى من السلوك يليق بكرامة الوظيفة خارج نطاق وظيفته فيلتزم بهستوى من السلوك يليق بكرامة الوظيفة

بإبتعاده عن مواطن الريب والشبهات وعما لايليق بمثله من أفعال إذ لايقوم بين الحياة العامة والخاصة عازل سميك يمنع كل تأثير متبادل بينهما.

ومن حيث إن الثابت من التحقيقات التى أجريت مع الطاعنة وعا ورد عحاضر الشرطة والنيابة وعا سطرته فى خطاباتها أنها على حريتها وإرادتها ترددت على مسكن زميل لها فى العمل قبل أن بربط الزواج بينهما وإرتادته إرتباد أهله وذويه على مرأى من أهل الحى دون أن تتنبه إلى ما هذا السلوك من مجافاة للعرف ولما يتضمنه من إساءة بالغة بسمعتها ومساس شديد بكرامتها وكرامة الوظيفة التى تتلقدها كما أنها لم تسلك مع طلبقها فى حل خلاقاتهما بعد الزواج مسلكاً كما يجب أن تتعلى به كعضو فى هيئة قضائية لها شأنها وقدرها من ضبط للنفس والتزام الهدو، والروية والنبصر عا يحفظ له ولوظيفتها هببتها وكرامتها فقامت وطليقها بطرح خلاقاتهما علناً وأمام العامة عن لاتربطهم بهم رابطة سوى الجيرة وقامت نتبادلت مع طليقها وفى محاضر رسمية إتهامات هابطة غس السمعة فتبادلت مع طليقها وفى محاضر رسمية إنهامات هابطة غس السمعة والشرف ومن ثم فإن حكم مجلس الصلاحية إذ إنتهى إلى عدم صلاحية الطاعنة لشغل وظيفتها ونقلها إلى وظيفة غير قضائيةفإنه يكون قد صدر صحيحاً مطابقاً حكم القائرن ».

(الطعن رقم ٤٤٦٨ لسنة ٣٩ ق-جلسة ٢٩/١/١٩٩٤).

## إصدار شيك بدون رصيد لا يمنع من الترشيح لعضوية المجالس النيابية ،

أصدرت مؤخرا المحكمة الإدارية العلبا في الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٤ق عليا بجلسة ١٣٣٨ / ٢٠٠٠ حكما أكدت فيه أن جريمة إصدار الشبك بدون رصيد مع شمول الحكم فيها بوقف التنفيذ لا تؤدى إلى الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية ومنها حق الترشيح ، وإن ذهب الحكم إلى أنه مضطر إلى مسايرة حكم سابق للمحكمة الإدارية العليا يقتضى العدول

عنه ظرفا آخر غير ظرف الإستعجال لتحيله إلى دائرة توحيد البادئ عملا يحكم المادة (02 مكررا) من قانون مجلس الدولة ، وألمحت إلى أن ظروف الاستعجال قد حالت بينها أيضا وبين بحث شبهة عدم الدستورية التى تلحق المادة ٢/٥ من قانون مباشرة الحقوق السياسية التى أباحت لمرتكب جراثم الشيك بدون رصيد والسرقة وإخفاء أشياء مسروقة والغدر والرشوة وهتك العرض الترشيح لعضوية المجالس النيابية وعدم حرمانهم من حقوقهم السياسية متى كان الحكم فى هذه الجرائم قد أوقف تنفيذ العقوية المقضى بها فيه .

ونحن نرى من جانبنا أن خطورة هذا الإنجاء كان يمكن معه للمحكمة الموقرة متى رأت ذلك كله أن تخالف القضاء السابق بصرف النظر عن وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أو رفضه فقد كانت تملك إحالة الشق الموضوعى من الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا ، ومن ناحية أخرى فإن جريمة الشيك بدون رصيد يمكن النظر إليها من جانب آخر وهو إفتقاد مرتكبها لشرط حسن السيرة والسمعة كما هو ثابت في حكم شبيه لذات المحكمة ثم عرضه بالمبدأ السابق (١٠١٠) متى إرتبطت الجرية بالتكرار والإعتباد .

# المطلب الرابع

## رقابة قرارات المنع من السفر

ونعرض لموضوع الرقابة على قرارات المنع من السفر في فرعين :

# الفرع الأول

#### مبادئ محكمة القضاء الإداري

المبدأ ( ١٠١١): وحرية التنقل من الحريات التى كفلها الدستور للمواطنين كما أن تنفيذ الأحكام الجنائية هو مظهر من مظاهر سيادة الدولة، الإعتياد على إرتكاب نوع محدد من الجرائم مع المديونية لمصلحة الجمارك أسهاب تبرر المنع من السفر. ومن حيث إنه ولئن كانت حرية التنقل من الحريات التى كفلها الدستور للمواطنين إلا أن الدولة بحكم ما لها من سيادة على رعاياها قلك مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها. ولها أن تتخذ من الإجراءات ما يحمى حقوقها وحقوق مواطنيها، فضلاً عن أن تنفيذ الأحكام الجنائية هو مظهر من مظاهر سيادة الدولة، وتطبيقاً لمبدأ سيادة القانون وإحترام حجية الأحكام القضائية.

وحيث إنه وقد ثبت مما تقدم أن المدعى قد إعتاد مثل هذا النوع من الجرائم فضلاً عن التزامه بأداء مبلغ قدره ١٩٩٨ ٢٧٢٦١٦ كرسوم وتعويضات مستحقة لمصلحة الجمارك في القضيتين رقمي ١٢٨١ لسنة ١٩٩٠ ومن ثم فإن السماح له بالسغر إلى خارج البلاد من شأنه أن يؤدى إلى عدم قمكن الدولة والمواطنين من الحصول على مستحقاتهم قبله، كما أن مثل هذا السلوك الذي إعتاده المدعى من شأنه أن يسمعة البلاد في الخارج، ومن ثم يكون قرار إدراج إسمه على قائمة الممنوعين من السفر قد صدر متفقاً وصحيح حكم القانون وبالتالي ينتفى ركن الجدية في الطلب المستعجل مما يتعين معه الحكم برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه دون حاجة لبحث ركن الإستعجال لعدم جدواه».

(محكمة القضاء الإدارى – النصري رقم ١٨٧٦ لسنة ٤٦ ق – جلسة (١٩٩٢/١٧/).

الميدأ (١٠١٢) : « حدود حقوق الدولة في مراقبة سلوك رعاياها خارج البلاد ».

ومن حبث إنه فيما يتعلق بركن الجدية فإن قضاء هذه المحكمة جرى
على أنه وإن كانت حرية الإنتقال من مكان إلى آخر والسفر خارج البلاه
مبدأ أصيل للفرد وحق كفلته جميع الشرائع والدساتير ولايجوز المساس به
دون مسوغ أو الحد منه بغير مقتضى أو تقييده إلا بالقدر الضرورى لصالح

المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته فى الداخل والخارج فإن الدولة بحكم ما لها من سيادة على رعاياها - لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من إلتزامها بالقيم الحلقية وعدم تنكبهم الطريق السوى والتعرف على مدى إدراكهم للمسئولية الوطنية والنأى عن كل ما يسئ الوطن حتى تتمكن فى الوقت الملائم من إتخاذ الإجراءات والإحتياطات الكفيلة بنع أى إنحراف أو إعوجاج من شأنه أن يضر بمصلحة البلاد أو يسئ إلى سمعتها فى الخارج. ولاشك أن الدولة فى سبيل تحقيق تلك الغايات إتخاذ التدابير اللازمة. ومنها منع رعاياها الذين يرتكبون جرائم تنم عن إنحراف فى الطبع وإعوجاج فى السلوك من السفر خارج البلاد حتى لايكونوا مصدر إزدراء للدولة والنيل من سمعتها فى الخارج.

ومن حيث إنه ولئن كانت الإتهامات غير قاطعة الدلالة في إرتكاب المدعية الأفعال المنسوبة إليها بإعتبارها أنكرت ما نسب إليها في شكوى الملحق السيرلانكي ومازالت الدعوى الأخيرة منظورة أمام القضاء. إلا أن ذلك وغيره مما نسبته الإدارة إلى المدعية يفيد وجود قرائن مادية على أن سفر المدعية إلى خارج البلاد فيه مساس بسمعة الدولة ويخولها إتخاذ التدابير اللازمة لمنع ذلك حفاظاً على الدولة وتمكينها من مراقبتها ومساءلتها أمام القضاء في الدعوى المشار إليها. وبذلك يكون القرار المطعون فيه قائماً بحسب الظاهر من الأوراق على سببه الصحيح المبرر له قانوناً وينتفي ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ع.

(الدعوى رقم ٢٠١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٢).

المهدأ (۱۰۱۳): «التحريات غير الجادة لاتكفى سنداً لقرار المنع من السفر».

« ومن حيث إنه عن ركن الجدية فإنه ولئن كان لوزير الداخلية أسباب
 هامة يقدرها رفض منح أو تجديد جواز السفر لصاحب الشأن، إلا أن ذلك
 منوط بقيام الأسباب الهامة التى يقوم عليها هذا المنع، والتى يتعين وضعها
 تحت رقابة المحكمة لبيان ما إذا كان قرار المنع قد قام على أسبابه من

عدمه.

ومن حيث إنه فى الدعوى الماثلة، فإن كل ما أوردته وزارة الداخلية قد قشل فى القول بأن المدعى على صلة وثيقة بهربى ومنتجى المخدرات بالخارج دون أن تقدم دليلاً واحداً يؤيد هذه الأقوال، خصوصاً وأن حكم البراءة الصادر لصالحه بعد إتهامه مع آخرين فى تشكيل عصابى لجلب المخدرات تأسس على عدم صدق وجدية التحريات التى جاء الإتهام بناء عليها، بالإضافة إلى فقدان الدليل على أن المدعى قد إرتكب الجرم الذى نسب إليه في تلك الجناية.

ومن حيث إنه إزاء خلو الأوراق من الدليل القاطع على جدية أسباب منع المدعى من السفر وإدراجه على قوائم الممنوعين، لذا يكون القرار الطعين قد فقد سببه، عما يبرر إلغاء، ويتوافر به ركن الجدية اللازم لوقف تنفيذه ».

(الدعرى رقم ۷۷۷۸ لسنة ٤٦ ق – جلسة ٢٩/١/٢٩).

المهدأ (۱۰۱۶): والأقبوال المرسلية وعدم وجبود دليل على سابقة الإتهام يأى من جرائم المخدرات لا يجوز معم الإدراج على قوائم الممتوعين من السفر ».

ومن حيث إنه إستظهاراً لركن الجدية في الحالة الماثلة فقد تبدى من الأوراق أن القرار المطعون فيه يجد سببه فيما أفصحت عنه الإدارة العامة لمكافحة المخدرات - بمذكرتها المؤرخة ١٩٩٢/١٢/٣٣ من أن المدعى مسجل خطر تحت رقم ٩٩٤ فئة وجء مخدرات الشرقية ومازال له نشاط في مجال جلب وتهريب المواد المخدرة كما أنه على علاقة وطيدة بعصابات تهريب المواد المخدرة بالداخل والخارج وكذا منتجى تلك المواد بتركيا ولبنان وأنه كون ثروة طائلة من جراء نشاطه غير المشروع في مجال تجارة المخدرات وقد تم إدراجه على قوائم الممنوعين من السفر حيث وردت معلومات مؤكدة أنه ينوى السفر لعقد صفقات لجلب شحنات من المخدرات لداخل البلاد.

ومن حيث إن هذا الذي سيق سبباً للقرار المطعون فيه على أهميته

وخطورته إن صح فيه التحقق والثبوت لايعدو أن يكون أقوالاً مرسلة أطلقت على عواهنها دون ما دليل يدعمها أو قرينة تظاهرها. إذ لم تكشف الإدارة عن واقعات محددة تم ضبط المدعى فيها أو التحقيق معه فيها. فإذا ما أجدبت الأوراق من دليل على سابقة إتهامه أو إتخاذ أية إجراءات حياله من قبل سلطات الضبط والتحقيق المختصة على وجه يلقى بظلال من الشكوك والريب على مسلكه فإن القرار المطعون فيه يغدو بحسب الظاهر من الأوراق ودون مساس بأصل طلب الإلغاء بمنأى عن المشروعية لإفتقاره إلى سببه الصحيح الذى يتيمه واقعاً وقانوناً، الأمر الذى يتوافر به ركن الجدية اللازمة لإجابة طلب وقف تنفيذه ».

(الدعري رقم ٣٣٩ لسنة٤٧ ق-جلسة ١٩٩٣/٩/٢٨).

المبدأ (١٠١٥): «مجرد إتهام الشخص فى واقعة معينة لا يعنى إرتكايد لها واعتناق الشخص لفكر معين لا يصلح سبهاً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر فى صورة نشاط خارجى ملموس يهدد الأمن العام والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم لا يكفى للمنع من السفر ».

« ومن حيث إنه يتبين من مذكرة الجهة الإدارية المرفقة بحافظة مستنداتها المودعة بجلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ وكذا مذكرتها المقدمة بتاريخ مستنداتها المودعة بجلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ وكذا مذكرتها المقدمة بتاريخ فيها أسباب منع المدعى من السفر وهي أنه من العناصر القيادية والمتحركة بتنظيم الجهاد وقد شمله قرار الإحالة الأول في القضية رقم ٤٦٧ لسنة عاد عارد عليا تنظيم الجهاد وحكم براءته وأنه عقب الإفراج عنه عاود عمارسة نشاطه التنظيمي لصالح حركة التنظيم وشارك عناصره في مجال مختلف أوجه نشاطهم ولقاءتهم التنظيمية ويعد من أبرز العناصر في مجال نشر الفكر المتطرف يسوهاج وأنه يتاريخ ١٩٨٨/١/١٨ حاول وآخرون من تنظيم الجهاد السيطرة على مسجد القرآن الكريم بالبلينا وجعله مركزاً لمارسة نشاطهم المتطرف وتحرر عن الواقعة المحضر رقم ٤٦٥ إداري مركز البلينا لسنة ١٩٨٥ وأنه يتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٧ قام وآخرون من عناصر

تنظيم الجهاد بمحاولة السيطرة على مسجد النادى الرياضي بالبلينا ونشر الفكر المتطرف من خلاله وتحرر عن الواقعة المحضر رقم ١٦٧١ لسنة ١٩٨٥ إداري البلينا وأنه ما زال على فكره المتطرف ويحاول نشره بين الأوساط الجماهيرية.

ومن حيث إنه بالنسبة للسبب الأول لقرار منع المدعى من السفر إلى الخارج وهو إتهامه في القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا تنظيم الجهاد فقد حكم ببراءته في هذه القضية حسيما أوردته الجهة الإدارية في مذكرتي دفاعها سالفتي الذكر وبالتالي فلا يصلح إتهامه في هذه القضية سبباً للقرار المطعون عليه لأن حكم البراءة قد حسم الإتهام الذي أسند إليه وأفرغه من مضمونه ومحى كل أثر له وأما بالنسبة لما نسب إلى المدعى من أنه عاود ممارسة نشاطه التنظيمي وحاول الإشتراك مع آخرين في السيطرة على مسجدى القرآن الكريم والنادى الرياضي بالبلينا ولذلك صدر ضده المعضرين رقمي ٤٦٥ ، ١٩٨٥ إداري البلينا فإن المسلم به أن مجرد إتهام شخص في واقعة معينة لايعنى إرتكابه لهذه الواقعة لأن الأصل وفقأ لنص المادة ٦٧ من الدستور فإن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ولما كانت أوراق الدعوى قد خلت ما يفيد إتخاذ إجراء قضائي ضد المدعى في هذين المحضرين سالفي الذكر وصدور ضده حكم بالإدانة وبالتالى فإن مجرد إتهام المدعى في هذين المعضرين لايصلح سبباً لحرمان المدعى من حقد في السفر إلى الخارج وهو حق كفله له الدستور وحرص على حق الفرد في عمارسته وأما بالنسبة كذلك لما أوردته الجهة الإدارية من أن المدعى مازال على فكره المتطرف ويحاول نشره فإن المسلم به أن إعتناق شخص لفكر معين لايصلح سبباً لترقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في صورة نشاط خارجي ملموس يؤدي إلى إتخاذ إجراءات قانونية ضده لمساسه بالأمن العام والسكينة العامة وهو ما لايوجد في الأوراق من دليل يؤكده الأمر الذي لايصح معه هذا السبب كذلك لحرمانه من حقه الذي كفله له الدستور في السفر والإنتقال وبالتالي يضحي القرار المطعون عليه فاقداً لركن من أركانه وهو السبب الأمر الذي يجعله غير قائم على سند من الاتون خليقاً بالإلغاء».

(الدعرى رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق-جلسة ٢٧/١١/٩٩٣/١).

الميدأ (١٠١٦) : «الإتهام في قضايا عارسة وتسهيل الدعارة وقيام الأدلة على ذلك تسوخ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد في الحارج ».

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن السبب في إدراج إسم المدعية على قرائم الممنوعين من السفر هو سوء سلوكها واستمرار نشاطها المخالف للآداب العامة وذلك لإتهامها في عدة قضايا عمارسة للدعارة وتسهيل الدعارة – وعلاقتها بزوجها السابق السورى الجنسية، الذي يسهل لها دعارة النسوة في سوريا.

ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد إستهدف المصلحة العامة للبلاد وحماية سمعتها في الخارج وبالتالى يكون قد صدر قائماً على سببه المبرر له في الواقع والقانون عما يجعله مبرماً من الإلغاء مع إلزام المدعية بالمصروفات».

(الدعرى رقم ٣٨٧٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٧/ ١٩٩٣/١).

المبدأ (١٠١٧): وإنتقاءالدليل على قيام المدعى عزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً عِخالفة القانون».

« ومن حبث إنه يبين من أوراق الدعوى أن الجهة الإدارية المدعى عليها قد حددت سبب إدراج إسم المدعى على قوائم الممنوعين من السفر وسحب جواز سفره منه وهو أن مباحث أمن الدولة قد طلبت ذلك بزعم نشاطه فى تهريب المخدرات ببعض الدول الأوروبية وقد طلبت السلطات المجرية ترحيله منها لهذا السبب.

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أنها قد خلت من ثمة دليل

على قيام المدعى بزاولة تهريب المخدرات كما خلت أيضاً من دليل يفيد أن السلطات المجرية طلبت ترحيله خارج الأراضى المجرية وعلاوة على ذلك فقد إعترفت الجهة الإدارية ذاتها أنه لم يسبق إتهام المدعى في قضايا الإنجار في المخدرات أو تهريبها في داخل البلاد أو ضبطه في أي قضية من هذا القبيل ويذلك يغدو قرار منع المدعى من السفر وإدراجه على قوائم المنوعين من السفر مفتقداً أحد أركانه الرئيسية ألا وهو ركن السبب مما يجعله مشوياً بعيب مخالفة القانون خليقاً بالإلغاء ».

(الدعوى رقم ٤٩٣٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٢٧) <sup>(١)</sup>.

المهدأ (۱۰۱۸): «الإدراج على قوائم الممتوعين من السفر بمناسبة الإتهام في قضية إصدار شيك بدون رصيد من الملاسات التي تخضع لطالب الإدراج وهو النائب العام ».

ومن حيث إن تضاء هذه المحكمة قد إستقر واطرد على أنه طالما كان
 المنع من السفر بناء على طلب النيابة العامة فمن ثم يكون أمر تقدير الوقائع
 المنسوبة لمن شمله القرار موكولاً إليها.

وترتيباً على ذلك ولما كان الثابت من الأوراق أن النائب العام هو الذي طلب إدراج إسم المدعى على قوائم الممنوعين من السفر بمناسبة إتهامه في قضية إصدار شيك بدون رصيد ومن ثم فإن النيابة العامة تكون هي صاحبة الإختصاص الأصيل في تقدير مدى ملائمة إدراج إسم المدعى على قوائم الممنوعين من السفر من عدمه ولايغير من ذلك أو ينال منه ما أثاره المدعى من أن القضية المتهم فيها قد خرجت من حوزة النيابة العامة. وأصبحت منطورة أمام القضاء إذ أن ذلك لايؤثر بحال من الأحوال على السلطة المخولة للنائب العام بمقتضى قرار وزير الداخلية رقم ١٩٨٣/٩٧٥ المشار

 <sup>(</sup>١) راجع عكس ذلك عندما تترافر الدلائل الجدية على مباشرة المدعى لنشاط تجارة الخدرات حيث
 يكون قرار المنع من السفر عندئذ قائماً على صحيح سببه (حكم محكمة القضاء الإدارى –
 الدعوى رقم ٦٣٨ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٩٥/٣/٢٨).

إليها والتى تعطيه الحق فى طلب الإدراج على قوائم المنوعين من السفر للأسباب والوقائع التى يرى أنها تبرر هذا الإدراج - والتى يترك أمر تقديرها إليه حسيما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة على النحو السالف البيان ».

#### (الدمرى رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٧ ق-جلسة ٢٧ / ١٩٩٣/١).

\* ونرى أن تقدير النيابة العامة للوقائع والأسباب الداعية إلى طلبها المنع من السفر ليس تقديراً مطلقاً من كل قيد وإنما هو تقدير يخضع لرقابة القضاء في ضوء المبادئ المستقرة للرقابة على ركن السبب في القرار الإداري.

# المبدأ (1019): « صدور حكم البراسة في الإتهام الذي متع المدعى من السفر يسببه يوجب رفع الإدراج والمتع والسماح له بالسفر - أساس ذلك: »

و وحيث إنه ولئن كان إدراج أسماء المدعين بقوائم المنوعين من السغر قد تم بناء على طلب النائب العام بتاريخ ١٩٩٦ من نوفعبر ١٩٩١ استناداً إلى إتهام المدعين في جريمة رشوة وإضرار بالمال العام أي أن الإدراج كان له مايبرره عند صدوره إلا أنه وقد أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكمها بيراءة المتهمين فكان يتعين على الجهة الإدارية أن تتخذ إجراءات رفع أسماء المدعين من قوائم الممنوعين من السغر لأن المنع من السغر بإعتباره يشكل قيداً على حرية التنقل يكون مؤتناً بطبيعته ولا يجوز أن يكون مؤبداً ويتعين رفع هذا المنع بإنقضاء مبررات فرضه وطالما برأت ساحة المدعين من ويتعين رفع هذا المنع بإنقضاء مبررات فرضه وطالما برأت ساحة المدعين من المنفر إلى الخارج لعدم وجود ما يقتضى منعهم من السفر فلم المدعين من السفر فلم تصدر ضدهم أحكام جنائية يخشى هربهم من تنفيذها كما لايشكل سفرهم أو للهيئات أو الأفراد وتأسيساً على ماتقدم فإن الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا بجلسة ١ من يونية سنة ١٩٩٧ بيراء المتهم على قوائم أمن الدولة العليا بجلسة ١ من يونية سنة ١٩٩٧ بيراء أسمائهم على قوائم أمن الدولة العليا بجلسة ١ من يونية سنة ١٩٩٧ بيراء أسمائهم على قوائم أبيهم من الإتهامات التى كانت هي السبب في إدراج أسمائهم على قوائم إليهم من الإتهامات التي كانت هي السبب في إدراج أسمائهم على قوائم إليهم من الإتهامات التي كانت هي السبب في إدراج أسمائهم على قوائم إليهم من الإتهامات التي كانت هي السبب في إدراج أسمائهم على قوائم

الممنوعين من السفر يوجب على الجهة الإدارية المختصة إتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع أسمائهم من تلك القوائم فإن هى أمسكت عن ذلك فإن هذا التصرف يكون بحسب الطاهر فاقدا لسنده القانونى الصحيح وبهذه المثابة يتحقق ركن الجدية فى الطلب العاجل».

(الدعرى رقم ٧٩٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٩/٧/٢٦).

المهدأ (۱۰۲۰): «الإدراج على قوائم الممتوعين من السفر وترقب الوصول ليس إدراجاً أبدياً وإنما هو إدراج ينقضى أثره بإنقضا - ثلاث ستوات من تاريخ الإدراج ما لم تطلب الجهة المختصة الإدراج لمدة أخرى بنا - على أسباب سائفة أو تطلب رفع الإدراج قبل مضى مدته لزوال سببه ».

ومن حيث إن البادى من الأوراق أن الإدراج على قوائم ترقب الوصول
 يمثل الوجه الآخر للإدراج على قوائم المنع من السفر بالنسبة إلى الموجودين
 خارج البلاد. ويتعين أن يتم وفقاً للأرضاع والشروط المنظمة للإدراج على
 قوائم المنع من السفر. وعا يتفق وطبيعة قوائم ترقب الوصول.

ومن حيث إنه يتبين من إستقراء نصوص قرار وزير الداخلية رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان والذى تم إدراج إسم المدعى على قرائم المنرعين من السفر إستناداً إليه أنه لم يجعل الإدراج على قوائم ترقب الوصول أبدياً، وإنما حدده القرار بمدة ثلاث سنوات، ثم ترفع الأسماء المستوفاة للبيانات بعد إنقضاء هذه المدة إلا إذا طلبت الجهة المختصة الإدراج مدة أخرى عمائلة، أو طلبت رفعها قبل ذلك.

ومن حبث أن البادى أن المدعى أدرج على قوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول بناء على طلب النائب العام بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩ لإتهامه بإصدار شبك بدون رصيد فى القضية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٨٥ جنح الأزبكية ٥٢٦٥ ولسنة ١٩٨٥ ش شمال، والمحكوم فيها إبتدائياً بجلسة ١٩٨٢/١٢/ ١٩٨٥ بحبسه سنة مع الشغل واستمرار وضعه على هذه القوائم، ومضت مدة تزيد على الشلات سنوات من أول يناير التالى على الإدراج وخلت الأوراق من دليل على طلب النيابة العامة إدراجه لمدة أخرى عائلة.
ومن ثم يكون قرار الجهة الإدارية المدعى عليها بإستمرار إدراج المدعى على
قوائم ترقب الوصول صادراً بحسب الظاهر من الأوراق – بالمخالفة لأحكام
قرار وزير الداخلية رقم ٩٧٥ لسنة ٩٩٨ لإتقضاء مدة الثلاث سنوات
المنصوص عليها في المادة السادسة منه دون طلب من النيابة العامة إدراجه
لمدة عائلة، الأمر الذي يجعل القرار المطعون فيه مرجع الإلغاء عند الفصل
في الموضوع ، ويتحقق بذلك ركن الجدية ».

(الدعوى رقم ١٦١٥ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٩٤/٧/٢٦).

المبدأ ( ۲۰۱۱ ): « الإدراج على قرائم الممتوعين من السفر لا يكفى صدوره بنا ، على طلب إحدى الجهات المحددة بقرار وزير الداخلية وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك قيامه على سبب يبرره قانوناً ».

وحيث إن قرار الإدراج على قوائم المنوعين من السفر بإعتباره
يشكل قيداً على حريات الأفراد الشخصية فإنه لايكفى صدوره بناء على
طلب إحدى الجهات التى حددها قرار وزير الداخلية رقم ٢٢١٤ لسنة ١٩٩٤
المشار إليه وإغا يجب أن يستند إلى سبب يبرر هذا القيد وحتى تتمكن
المحكمة من الوقوف على ما إذا كان مثل هذا السبب يكفى لحمل القرار
المطعون فيه من عدمه لما ينطوى عليه من المساس بالحرية الشخصية
للمدعى.

وحيث إن أوراق الدعوى خلت من بيان سبب إدراج إسم المدعى على قوائم الممنوعين من السغر ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مجرداً من سببه وبهذه المثابة يكون - بحسب الظاهر من الأوراق - قد خالف أحكام القانون. وبالتالى تحقق ركن الجدية ».

(الدعرى رقم ۲۱ - ٥ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٩٤/٧/٢٦).

المهدأ (١٠٢٢): وتجاوز الإدراج على قوائم المستوعين من السفر المدة المقررة لدقانوناً دون طلب إستعرار الإدراج من الجهة المختصة يجعل الإدراج

## قائماً على غيرسبب ببرره قانونا ع.

و ومن حيث إنه وفقاً لذلك ولما كان الثابت من الإطلاع على أوراق الدعوى أن المدعى أردنى الجنسية ورئيساً لمجلس إدارة شركة ...... ونظراً لتدهور الموقف المالى لهذه الشركة وعدم قدرتها على سداد قروضها المتراكمة للبنوك والتى بلغت حوالى ٩ مليون جنيه وصدرت بعض الأحكام ببيع منشآت مصانعها فقد أدرج المدعى على قوائم المنوعين من السفر فى شهر نوفمبر سنة ١٩٨٣ وعند قيامه بالسفر فى ١٩٨٨/٨/٢٢ تم منعه من وفمبر الملاد واستمر المنع حتى الآن وفقاً لما هو مستفاد من أوراق الدعوى واستمرار الحاضر عن المدعى فى طلبه إلغاء القرار المطعون فيه حتى جلسة حجز المدعوى للحكم ولم يثبت من أوراق الدعوى أن أى من الجهات التى أناط بها القانون طلب الإدراج على قوائم المنوعين من السفر طلبت استمرار إدراج المدعى على قوائم المنوعين بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ الإدراج والتى جاوزت السبع سنوات ومن ثم فإنه يتعين رفع إسم المدعى من قوائم المنوعين من السفر لإنقضاء المدة المقررة للمنع دون طلب إستمرار إدراجه ويكون طلب إلغاء هذا القرار قائماً على سند صحيح من القانون متعيناً القضاء به ع.

(الدعوى رقم ٣٠٤/٧/٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٩٤/٧/٢٦).

المبدأ (١٠٢٣): «سبق إتهام المدعية وإدانتها في قضية تسهيل دعارة وتحريض على الفسق والتحريات الجادة تكفى لمنعها من السفر حفاظاً على سمعة ومصلحة الهلاد في الخارج ».

« ومن حبث إنه وفقاً لذلك ولما كان البادى من الإطلاع على أوراق الدعوى وخاصة مذكرة الجهة الإدارية المرفقة بحافظة المستندات بجلسة الاعوى وخاصة مذكرة الجهة الإدارية المرفقة بحافظة المستندات بجلسة القاهرة سنة ١٩٨٨ - تسهيل دعارة - بتهمة التحريض على الفسق وحكم فيها إبتدائياً بالحبس لمدة أسبوع وكفالة ١٠٠ جنيه وبتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٦ تأيد هذا الحكم إستئنافياً محت رقم ١٩٨٨/٤٥١٦ شمال القاهرة مع إيقاف

التنفيذ - حيث كانت بصحبة بعض الفتيات والقواد ..... يفندق هيلتون وقد إعتراض بأن المذكور يقوم بتسهيل واستغلال بغائهن لنزلاء الفندق في مقابل أجر وأنه إعترف عا هو منسوب إليه - كما أن هناك شبكات لتسهيل واستغلال دعارة بعض العاملات المصريات بفنادق وملاهى البحرين واللاتي يتم التعاقد معهن ويعملن ببعض فنادق البحرين. وقد كانت المتدخلة المذكورة ترغب في السفر إلى دولة البحرين للعمل بفندق تايلوس بالبحرين. فقررت الإدارة منعها من السفر إتقاءً لأى إنحراف أو إعرجاج من شأنه أن يضر بمصلحة البلاد، أو يؤذي سمعتها والنأى بها عن كل ما يسئ إليها -وإلى الوطن - ومن ثم فإن قرارها المطعون فيه يكون قائماً بحسب الظاهر من الأوراق على سنده الصحيح المبرر له قانونا وينتفى ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه وماذكرت المدعية من أنها راقصة فنون شعبية وعملها يقتضى أداء بالأماكن العامة والملامي الليلية داخل البلاد وخارجها لايبرر السماح لها بالسفر للخارج لأن ما نسب إليها أثناء وجودها بدولة البحرين يصم سلوكها ويباعد بينها وبين التحلى بالقيم والتقاليد ويضعها موطن الريبة ويسئ إلى الوطن مما يخول جهة الإدارة إصدار القرار المطعون فيه حماية للصالح العام. وإذا إنتفي ركن الجدية فلا محل لبحث ركن الإستعجال».

(الدعرى رقم ٤٨ ٥٥ لسنة ٤٧ ق- جلسة ١٩٩٤/١/١١).

المبدأ (۲۰۲۶) : ﴿ إِستَمِرَارِ التَّحَقِيقَاتَ فَى إِنْهَامَاتِ بِالإِسْتِيلَاءَ عَلَى الأَمْوَالُ القامَةُ تَهْرِدُ قَرَارِ المُنْعِمِنُ السَّفِرِ ﴾ .

« ومن حيث إنه وفقاً لذلك ولما كان البادى من الإطلاع على أوراق الدعوى وخاصة مذكرة نيابة الأموال العامة العليا المودعة ضمن حافظة المستندات المقدمة بجلسة ١٩٩٢/٦/٣٣ وكتاب نيابة قسم العجوزة والمحامى العام لنيابة شمال الجيزة المودعين ضمن حافظة مستندات الحكومة المقدمة بجلسة ١٩٩٣/١٢/١٤ أن المدعين إتهموا في القضية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٠ حصر وارد أموال عامة عليا المقيدة برقم ٢٨ لسنة ١٩٩٠ حصر تحقيق أموال عليا بالإضرار بمصالح شركة زيروكس والمعهود بها إلى

البنك التجارى الدولى قرع الجيزة والتربع وجريمتى النصب وإعطاء شيكات لا يقابلها رصيد قابل للسحب منه والإستبلاء على مبلغ خمسة ملايين وتسعمائة ألف جنيه – وبناء على التحقيقات التي أجرتها نيابة الأموال العامة وفقاً لما جاء بمذكرتها المشار إليها ولأسباب قدرتها جهة التحقيق والنائب العام من ملاحة بقاء المدعين داخل البلاد وعدم السماح لهم بالسفر إلى الخارج إلى أن يبت في تلك القضية طلب النائب العام من وزارة الداخلية إدراج المدعين على قوائم الممنوعين من السفر ومازالت القضية التي طلب بسببها إتخاذ هذا الإجراء وإصدار القرار المطعون فيه متداولة ومن ثم فإن القرار المطعون فيه والأسباب التي قام عليها متفقين بحسب الظاهر من الأوراق وصحيح أحكام القانون وينتفى ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ».

(الدعرى رقم ٧٨٠ لسنة ٤٦ ق-جلسة ١٩٩٤/١/١١).

المهدأ (١٠٢٥): «يرا - المدعى من الإنهام بالإنضمام إلى جماعة مناهضة لنظام الحكم يزيل سبب المنع من السفر ».

ومن حيث إنه متى كان الثابت من الأوراق أن المدعى إتهم وآخرين فى القضية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨٦ حصر أمن دولة ووجهت إليه تهمة الإنضام إلى جماعة الغرض منها مناهضة نظام الحكم. وبجلسة ١٩٩٢/٤/١ قضت محكمة أمن الدولة غيابياً ببراء المدعى وأرسل الحكم لمكتب أمن الدولة للتصديق.

ومن حيث إنه وقد زال سبب منع المدعى من السفر بحكم البراءة سالف البيان ولم تدع جهة الإدارة وجود أسباب أخرى تبرر منع المدعى من السفر رغم إتاحة الفرصة أمامها للتقدم بدفاعها في الدعوى ومن ثم يكون القرار المطعون فيه صادراً بحسب الظاهر من الأوراق مفتقراً لسبب الصحيح مما يجعله مرجع الإلفاء عند الفصل في الموضوع ويتحقق بذلك ركن الجدية ع. (الدعوى وقم ٢٥٨٨ لسنة ٤٧٥ - جلسة ٢٩٨٤/٦/٤٨).

المبدأ (٢٠٠٥م): «رابطة القرابة بين المنعيتين بإعتبارهما شقيقتا صاحب شركة الريان لتوظيف الأموال لاتكفى لتقييد حريتهما الشخصية ومتعهما من السفر طالما لم يثبت في حقهما ما يسئ إليهما أو يبرر هذا التقييد قالأصل أن للإنسان ما سعى وأن لا تزر وازرة وزر أخرى ».

« وحيث إنه في ضوء ذلك. ولما كان البادي من الأوراق أن الأسباب التي إستندت إليها الجهة الإدارية في إصدارها القرارين المطعون فيهما بسحب جوازي سفر المدعيتين وعدم تجديدهما وإدراجهما على قائمة المنع من السفر إلى خارج البلاد تتمثل في أن المدعبتين هما شقيقتا ....... صاحب شركة الريان لتوظيف الأموال، وأن القرارين صدرا إستنادا إلى توجيه عام صدر من وزير الداخلية بسحب جوازات السفر من جميع أصحاب شركات توظيف الأموال والمسئولين عنها. وقد صدر هذا التوجيه في تاريخ سابق أو متزامن على الأقل لتاريخ الكتاب الذي وجهه مدير المكتب الفني لوزير الداخلية في نوفمبر سنة ١٩٨٨ إلى مدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية، والذي يخطره فيه بتوجيه الوزير. ولما كانت رابطة القرابة بين المدعيتين وبين صاحب شركة الريان لتوظيف الأموال لاتكفي بذاتها لتقييد الحرية الشخصية للمدعيتين طالما لم يثبت في حقهما ما يسئ اليهما أو يبرر مثل هذا التقييد. فالأصل أن للإنسان ماسعى. وأن لاتزو وازرة وزر أخرى وقد خلت الأوراق حسيما يبين من ظاهرها - مما يفيد إشتراك المدعيتان مع شقيقهما في الإتهامات التي وجهت إليه بشأن توظيف الأموال فإن مجرد قيام رابطة الأخوة لاتبرر القرارين المطعون فيهما.

وحيث إنه لاينال من ذلك ما تضمنته المذكرة التى إحتوت عليها حافظة المستندات المقدمة من هيئة قضايا الدولة بجلسة ١٩٩٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ من أن تسليم المدعيتين جوازى سفرهما ورفعهما من القوائم يؤدى إلى وجود مبرر لباقى أصحاب شركات توظيف الأموال الذين يتتبعون أخبارهم إذ أن القرارين المطعون فيهما - يجب قيامهما على أسباب تبررهما بأن تكون ثمة وقائع أو تصرفات صدرت من المدعيتين من شأنها المساس

بالمسلحة العامة، وليس إرضاء للمودعين أو تجنباً لسخطهم أو لكى لايطلب بعض المواطنين إلفاء مثل هذه القرارات أسوة بالمدعيتين، وفضلاً عما تقدم فإنه من الديهى ألا تتقيد حرية المواطنين الشخصية بتوجيه عام يشمل من كان لتقييد حريته دون مبرر وسند من الواقع والقانون وغيره عن لايتقضى مسلكه ذلك. ولا يجوز أن يكون هذا القيد - حالة وجود ما يبرره - أبدياً. وقد ظهر من الأوراق أن توجيه وزير الداخلية المشار إليه إنقضى عليه مايزيد على الست سنوات.

وحيث إنه لايضعف من ذلك ما تضمنته ذات المذكرة من أن إصرار المدعيتان على السفر يثير الشكوك حول وجود دور لهما بالخارج حيال مستحقات قد تكون مهربة لشقيقهما هناك خاصة .... التى كان زوجها يعمل محاسباً بشركة الريان وبعلم الكثير عن أموالها بالداخل والخارج بحكم موقعه الوظيفي وذلك لأن القرارات الإدارية التي تتضمن تقييد للحرية الشخصية للمواطنين يجب أن تستند إلى دليل ثابت أما الإستناد إلى أمور ظنية أو إحتمالية فإنها لاتبرر للجهة الإدارية أن تصدر القرارين المطعون فيهما الأمر الذي يستتبع أن يكون هذان القراران غير قائمين بعسب الظاهر من الأوراق - على سبب يبررهما ومرجع الحكم بإلغائهما وبهذه المثابة يتحقق ركن الجدية في الطلب العاجل ».

(الدعرى رقم ٦٣٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢/١٢/١٤/١).

الميدأ (٢٠٢١): ومديونية الشخص لأى جهة عمل لا تصلح ميرراً لتقييد حريته في السفر لعدم وجود تناسب بين الإجراء المتخذ والحق المقصود حمايته بهذا الإجراء ».

« ومن حيث إنه رفقاً لما تقدم ولما كان البادى من الإطلاع على أوراق الدعوى أن المدعى مدين للهيئة العربية للتصنيع عبلغ أنفق على الدورة التدريبية التى حضرها وهو عامل بها وتركها قبل إسترداد الهيئة حقها قبله فمهما بلغ هذا الدين فقد رسم المشرع وسيلة قانونية لاقتضائه ليس من بينها المنع من السفر كما أن هذا الدين في حالة ثبوته لايمثل التراخى في سداده أضراراً جسيمة بإقتصاديات الدولة يخولها منع المدعى من عارسة حقه في التنقل لعدم وجود تناسب بين الإجراء المتخذ والحق الذي قصد حمايته بهذا الإجراء – ومن ثم فإن ركن الجدية يكون متوافراً في طلب وقف التنفيذ كما أن في حرمان المدعى من السفر وعارسة حقه الدستورى في حرية التنقل ما يجعل ركن الإستمجال متوافراً بدوره ».

(الدعرى رقم ۲۷۲۹ لستة ۶۸ ق – جلسة ۱۹۹۵/۱۲/۱ ومكس ذلك الدعوى رقم ۱۰۱۶ لسنة ۲۵ ق – جلسة ۱۹۹۵/۱۱/۱۲).

المهدأ (۲۰ ۲۹): « تقاضى أموالمن المواطنين لتوظيفها مقابل عائد شهرى والإمتناع عن ردها يبرر المنع من السفر حفاظاً على المصالح المالية والاقتصادية ومصالح المردعين ».

« ومن حيث إن الثابت بالأوراق (حافظة مستندات الحكومة المقدمة بجلسة ١٩٩٠/٢/١٣ أن المدعى وهو صاحب شركة الكرنك للمقالوات العمومية والتوريدات قد إتهم فى القضية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٩٠ حصر وارد مالية المقيدة برقم ٦ لسنة ١٩٩٠ حصر تحقيق مالية لتلقيه مبالغ مالية من بعض المواطنين لتوظيفها مقابل عائد شهرى وقد إمتنع عن رد هذه الأموال الأمر الذى يشكل إضراراً بالمصالح المالية والاقتصادية ومصالح المودعين لذلك طلب النائب العام من وزير الداخلية إدراج إسمه على قوائم الممنوعين من السغر وعليه صدر القرار المطعون فيه بإدراجه على هذه القوائم الأمر الذى يضحى معه هذا القرار صادراً وفقاً لأحكام القانون ».

(الدعرى رقم ۲۳۲۷ لسنة ££ ق-جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۹۹۲).

المبدأ (۱۰۲۷): «الإدراج على قوائم الوصول والتفتيش الجمركى وترقب سفر هو قرار صحيح إذا قام على تحريات جادة – تهريب المشفولات الذهبية والتهرب من الرسوم الجمركية وتهريب سياتك الذهب الخام وإن كانت لا تيرر الحد من حرية المدعى إلا أنها تبرر وضعه تحت الملاحظة والدقة في التفتيش تبرثة لساحته واطمئنانا النزاهته ».

و ومن حبث إن البادى من الأوراق أن الإدراج على قوائم ترقب سفر ووصول يمثل الرجه الآخر للإدراج على قوائم المنع من السفر – وكذا المنع من دخول البلاد. ويتعبن أن يتم وفقاً للشروط والأوضاع المنظمة لقوائم الممنوعين بالقرار المشار – والتى تتطلب أن يكون الإدراج بنا على طلب الجهات الواردة بالمادة الأولى من القرار المذكور وأن يكون القصد من الإدراج حماية الأمن العام أو الإقتصاد القومى – والحفاظ على سلامة الدولة فى حماية الأمن العام أو الإقتصاد القومى الصالح العام وأن يقوم الإدراج على سبيد المبرر له قانوناً.

ومن حيث إنه وفقاً لما سلف ولما كانت جهة الإدارة المدعى عليها أدرجت إسم المدعى على قوائم الوصول وتفتيش جمركى وترقب سفر إستنادأ إلى التحريات الواردة إليها من الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بشأن متابعة احدى التشكيلات العصابية التي تخصصت في تهريب المشغولات الذهبية من الخارج إلى داخل البلاد دون تسديد الرسوم الجمركية المستحقة عليه ا وكذا تهريب سبائك الذهب الخام والأحجار الكريمة خارج البلاد دون إذن من السلطات المختصة. وما توافر لديها من معلومات حول قيام المدعى بهذا النشاط فأصدرت كتابها رقم ۲۵۲۲ في ۱۹۹۵/٤/۲۱ بإستمرار إدراجه على قوائم الترقب وهذه التحريات وإن كانت لاتبرر بذاتها إتخاذ إجراء يحد من حرية المدعى إلا أنها تبرر وضعه تحت الملاحظة والدقة في التفتيش الذي يجب مباشرته مع كل مسافر لإزالة ما قد يساورها من شك في سلوكه لتبرئة ساحته واطمئنانها إلى نزاهته وذلك بالدقة في تطبيق الإجراءات المقررة عليه دون مساس بحريته الشخصية وعليه فإن ما قامت به الإدارة من وضع المدعى على قوائم سفر وصول موقتاً يضحى بحسب الظاهر من الأوراق متفقاً وصحيح حكم القانون وينتفى ركن الجدية في طلب **رقف تنفیذه ».** 

(الدعوى رقم ٢٠٩٩ ق – جلسة ١٩٩٤/١١).

المهدأ (١٠٢٨): والإدراج على قوائم المنوعيين من السفريسيب

إتخاذ العمل بالملاهى الليلية بإحدى الدول العربية ستار المارسة الدعارة. قرار صحيح طالما بنى على تحريات جادة ولم تعقب المدعية على ذلك رغم إتاحة الفرصة لها ع.

 ومن حيث إنه عن ركن الجدية فإن البادى من ظاهر الأوراق ودون مساس بأصل طلب الإلغاء أنه فى أعقاب لقاء السفير المصرى يسوريا مع وزير الداخلية السورى لبحث ظاهرة تزايد أعداد المصريات اللاثى يعملن فى الملاهى الليلية بسوريا.

تم إيفاد مأمورية من الإدارة العامة لحماية الآداب – قسم النشاط الحارجى – لفحص هذه الظاهرة وقد أسفرت المأمورية عن وجود أعداد كبيرة من النسوة المصريات المنحوفات يتخذن من العمل فى الملاهى الليلية ستاراً لممارسة الدعارة ومن بينهن المدعية التى ورد إسمها بكشف العاملات بالملاهى الليلية بمدينة حلب السورية الأمر الذى حدا بالإدارة العامة لحماية الآداب إلى طلب إدراج إسم المدعية على قوائم ترقب الوصول ومنع السفر فور وصولها للبلاد وبناء عليه وافق مدير مصلحة الأمن العام بكتابه رقم فور وصولها للبلاد وبناء عليه وافق مدير مصلحة الأمن العام بكتابه رقم الروح إسم المدعية على قوائم المؤرخ ١٩٩٤/٤/٦ على طلب الإدارة المذكورة وتم إدراج إسم المدعية على قوائم المنوعين من السفر.

ومن حيث إن المدعية لم تعقب على دفاع جهة الإدارة فى الدعوى ولا على المستندات التى أودعها ملف الدعوى رغم إتاحة المحكمة الفرصة لها لتقدم تعقيبها. ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على أسباب ودواعى وإعتبارات لها أصول ثابتة بالأوراق تبرر إصداره ».

(الدعرى رقم ٧٦٤١ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٩٠/١/١

المبدأ (٢٩ - ١) : « الإسامة إلى سمعة البلاد بالخارج ميرر للمنع من السفر».

« ومن حيث إنه لما كان ماتقدم وكان المدعى قد أدرج على قوائم المنوعين من السفر بناء على ماتجمع من وقائع نسبت إليه وتسئ إلى

سمعة البلاد بالخارج إذ سبق وصوله إلى البلاد مرحلاً من المملكة العربية السعودية بضبطه أثناء تسلله من الأراضى البمنية هرباً من تنفيذ عقوبة السجن لمدة ست سنوات بتهمة خيانة الأمانة وحيازة دولارات مزيفة كما سبق تسليمه من السلطات الليبية لدخوله إليها متسللاً كما سبق إصداره شبكات بدون رصيد للمصربين المقيمين بدولة الكويت فضلاً عما إشتهر عنه في أوساط المصربين العاملين بالخارج من الإنتهازية والنصب والإحتيال وهي وقائع تجعل قرار منع المدعى من السفر محمولاً بحسب الظاهر على الأسباب المبررة له وهي الحفاظ على سمعة البلاد في الخارج الأمر الذي لايرجح معه إلغاء القرار المطعون فيه عند الفصل في موضوع الدعوى ويتعين القضاء برفض طلب وقف تنفيذ هذا القرار ».

(الدعرى رقم ٨٤١٩ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٩٥/١/١٩٩٥).

المبدأ ( ۱۰۳۰) : و الإسامة إلى سمعة البلاديا تحارج بالإتصال ببعض البلاد وطلب معونات مالية يبرر قرار المنع من السفر».

و ومن حيث إن الثابت من الأوراق والمستندات أن وزارة الخارجية أخطرت وزارة الداخلية بالعديد من مكاتباتها بتصرفات المدعى التى تسئ إلى سمعة مصر ومعاودته الإتصال ببعض البلاد بطلب مده بمعونات مالية وبسؤاله تبين أن ليس له مورد رزق آخر سوى ذلك، وقد طلبت الحكومة الأسبانية إستعادته وإنتهت السفارة الخارجية إلى إدراج إسمه على قوائم المنوعين من السفر، كما أفاد سفير مصر بالبحرين بإعتباد المدعى على التردد على البحرين وإمارات الخليج بصفات مفايرة ومحاولته الحصول على تبرعات ومساعدات مالية وقد تم إدراج المدعى وآخرين بقوائم المنوعين من تبرعات ومساعدات مالية وقد تم إدراج المدعى وآخرين بقوائم المنوعين من العربية والإسلامية بعدم تقديم أى مساعدة للمدعى، بالإضافة لعدم قيام المدعى بسداد نفقات الإقامة بباكستان، كما رفضت السلطات الليبية إستضافته بعد علمها بالفرض من محاولته الحصول على دعوة من السلطات الليبية وهو ذات الغرض السابق وذلك على التفصيل السابق بيانه تفصيلاً.

وحيث إن القرارين المطعون فيهما قد صدرا إستناداً لما تقدم وبناء على طلب مباحث أمن الدولة لما يتصف به سلوكه من إساءة متعمدة لسمعة البلاد في الخارج، فمن ثم يكون القرارين قد صدرا سليمين عما يتعين معه الحكم برفض الطعن عليهما ».

(الدعرى رقم ٩٣ ه لسنة ٣٨ ق – جلسة ٢٠/٥/٩٩٥) (١).

المبدأ (٢٠٣١): وسقوط قرار الإدراج على قوائم المنوعين من السفر بإنقضاء ثلاث سنوات وققاً لقرار وزير الداخلية وعدم تجديد الإدراج يجعل قرار الإستمرار على قوائم الممنوعين فاقداً ركن السبب المقيم له ».

« ومن حيث إنه وإن كان البادي من الأوراق أن الجهة الإدارية قد إستندت في إدراج إسم المدعى على قوائم المنوعين من السفر بتاريخ ١٩٩١/٧/١ إلى طلب مدير مصلحة الأمن العام بعد أن تبين أن المذكور قد إتهم في القضية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٩١ جنع أداب القاهرة وذلك لسوء سلوكه وادارة مسكن للدعارة وتسهيلها عن طريق التليفون حيث قضت المحكمة بمجازاته بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ، وذلك على النحو الثابت تفصيلاً بالمذكرة المقدمة بجلسة ١٩٩٤/١٢/٦ من جهة الإدار ة -الإدارة العامة لحماية الآداب - لوزارة الداخلية ومن ثم إدراجه على قائمة المنوعين من السفر إعتباراً من ١٩٩١/٧/١ إلا أنه وقد مضى على هذا الإدراج أكثر من ثلاث سنوات تالية لتاريخ الإدراج ، ومن ثم يكون قرار إدراجه أي في يناير ١٩٩٥ وذلك إعمالاً لنص المادة السادسة من قرار وزير الداخلية رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه خاصة وأن أوراق الدعوى قد أجدبت مما يغيد تجديد هذا القرار الأمر الذي يضحى معه الإستمرار في وضع إسم المدعى على قائمة الممنوعين من السفر غير قائم - حسب الظاهر من الأوراق - على سند صحيح من القانون مرجع الإلغاء عند الفصل في الموضوع ش.

(الدعرى رقم ٨٦٤٦ لسنة ٤٦ ق- جلسة ١٩٩٥/١/١٩٥١).

<sup>(</sup>١) انظر عكس ذلك الحكم الصادر في ذات الدعرى المشار إليها في شقها العاجل.

المبدأ (۳۲): « سلامة قرار الإدراج على قرائم المنوعين من السفر الصادر حماية لاقتصاديات الهالادو حقوق المودعين يشركات توظيف الأموال».

و وحيث إنه من الثابت من مذكورة الجهة الإدارية أن سبب صدور القرار المطعون قيد أنه سبق ضبط المدعى وهو صاحب ومدير إحدى شركات توظيف الأموال بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٨ لمخالفته أحكام قانون النقد رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الحاص بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي والقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٧ الحاص بالبنوك والإنتمان وتحرر عن الواقعة المحضر رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٨٥ - حصر وارد مالية وأخطرت وزارة الاقتصاد ونيابة الشؤون المالية والتجارية بالواقعة ولم يتم التصرف فيها حتى تاريخه وأن الإدراج قد تم حماية لاقتصديات البلاد وأموال المودعيين بتلك الشركات بعد موافقة الجهات الاقتصادية في هذا الشأن الهيئة العامة لسوق المال ولحين إنتهاء اللجنة المشكلة بمجلس الوزارة برئاسة محافظ البنك المركزي من أعمالها وإتخاذ القرار في هذا الشأن في ضوء الدراسة التي تجرى بشأن شركات توظيف الأموال في ضوء التنسيق الكامل بين أجهزة الدولة.

وحيث إن القرار المطعون فيه قد صدر بناء على ماتقدم وطبقاً لقرار وزير الداخلية رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم قوائم الممنوعين من السفر، فمن ثم يكون القرار قد صدر مطابقاً للقانون، نما يتعين معه اخكم برفض طلب إلغاء القرار المطعون فيه مع إلزام المدعى المصروفات ».

(الدَّعري رقم ٩٣ ١٥ لسنة ١٤ ق – جلسة ٣/٢/ ١٩٩٥).

المبدأ (۱۰۳۳) : « ضرورات التحقيق في قضايا أمن الدولة التي لم يفصل فيها بعد تبرر قرار المنع من السفر وتقيمه على أسبابه المبررة له قانوناً ».

« ومن حيث إنه لما كان ما تقدم وكان البادى من أوراق الدعوى أن المدعى قد إتهم فى القضية رقم ٩٢/٧٨ حصر أمن دولة عليا ولم يتم الفصل فيها حتى الآن وكانت ضرورات التحيق فى هذه القضية تستلزم الإبقاء عليه داخل البلاد ومنعه من السفر للخارج وكان هذا القرار قائماً على مايبرره من أسباب ومن ثم يضحى بحسب الظاهر من الأوراق مشروعاً وينتفى بذلك ركن الجدية المتطلب لوقف تنفيذه ويتعين تبعاً لذلك القضاء برفض هذا الطلب دون حاجة لإستظهار ركن الإستعجال لعدم جدواه ».

(الدعوى رقم ٢٧٧٧ لسنة ٤٥٥ ق - جاسة ٢٣/٧ (١٩٩٥).

المبدأ (۲۰۰۴): وللدولة وبالقدر الضرورى اللازم للحفاظ على سمعة المبلاد ورعاية للصالح العام وصالح المجتمع حق تقدير منع رعاياها من السفر إلى الخارج، إنتماء المدعى لمناصر النشاط المتطرف وعزوف المدعى عن إنكار ذلك رغم منحد الأجل المناسب لذلك، قيام القرار على سببد المبرر لدقائرناً و.

و حرية التنقل هى فرع من الحرية الشخصية لا يجوز مصادرتها بغير حق ولا مناهضتها دون مسوغ أو تقييدها بلا مقتضى، إلا أنه رعاية للصالح العام وصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته، فإنه من المسلم به أن للدولة رقابة سلوك رعاياها داخل بلادها وخارجها لتتخذ فى الوقت المناسب الإجراءات والإحتياطات الكفيلة بمنع أى إنحراف فى سلوكهم يهدد كيانها وأمنها الداخلى أو الخارجى أو يمس بمصالحها السياسية أو الاقتصادية أو سمعتها الأدبية بين الدول والشعوب الأجنبية، ومن ثم للدولة فى ذلك وبالقدر الضرورى اللازم حق تقرير منع رعاياها من السفر إلى الخارج كلما قام لديها من الأسباب الجادة ما يبرر ذلك، وللقضاء الإدارى فى سبيل إعمال رقابته فى هذا الصدد أن يمحص هذه الأسباب للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون.

وحيث إن البادى من مطالعة أوراق الدعوى أن منع المدعى من السغر قام على سبب مفاده أن المدعى من بين عناصر النشاط المتطرف المنتمى لما يسمى بالجماعة الإسلامية التى دأبت على إرتكاب الأنشطة التخريبية الإرهابية داخل البلاد وخارجها وأنه على صلة بالعديد من المعتقلين والمتهمين في بعض القضايا الإرهابية ومن بينها القضية رقم 45/٢٣٥ مصر أمن دولة عليا ومن ثم تخضعه الجهة الإدارية لرقابتها داخل البلاد لما قد يسفر نشاطه أو نشاط تلك الجماعة من أخطار وقد عزف المدعى عن إنكار ذلك رغم منحه الأجل المناسب للإطلاع على تلك الأسباب والتعقيب عليها من ثم فإن قرار منعه من السفر – بحسب الظاهر من الأوراق ودون مساس بأصل طلب الإلغاء - يغدو قائماً على سبب يبرره بما يجعله غير مرجع الإلغاء الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض وقف تنفيذ القرار المطمون فيه لتخلف ركن الإستعجال».

(محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ) - الدعوى رقم ٤٩٧٥٧٣٢ ق- جلسة ٢٧/٢/٢٨).

المهدأ ( ٢٠٣٥): وصدور أحكام بالحيس للإتهام بالإختلاس والتبديد تبرر طلب الناتب العام إدراج المدعى على قوائم المتوعين من السفر وترقب الوصول حتى ولوكانت الأحكام غيابية، أساس ذلك:

« وحيث إن حرية المواطن في التنقل من مكان إلى آخر ومن جهة إلى أخرى كحق دستورى لا يجوز المساس به ولا الإنتقاص منه بغير مقتضى ولا تقييده إلا للصالح العام في حدود التشريعات المنظمة لهذا الحق، وأنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها مراقبة سلوكهم سوا - داخل البلاد أو خارجها للتثبت من إلتزامهم الطريق السوى في مسلكهم وللتعرف على مدى إدراكهم لمسئولياتهم الوطنية وما تفرضه عليهم من الأخذ بأسباب النهج القويم في تحركاتهم وتصرفاتهم وتجنب كل ما من شأنه أن يسئ إلى سمعة الوطن أو كرامته أو يؤثر بأى وجه من علاقته بالدول الأخرى، وذلك كله حتى تتمكن سلطات الإختصاص في الوقت الملام من إتخاذ الإجراءات والإحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع أي إنحراف قد يهدد كيان البلاد وأمنها المناخلي أو الخارجي أو يضر بصالحها السياسية والاقتصادية أو يمس سمعتها بين مختلف الدول والشعوب أو غير ذلك من الأسباب المتعلقة برعاية الصالح العام.

وحيث إن قرار النائب العام بإدراج إسم المدعى على قوائم المعنوعين من السفر وترقب الوصول قد قام على أسباب حاصلها صدور حكمين من محكمة مدينة نصر الجزئية أولهما فى القضية رقم ..... غيابياً بحبسه ثلاث سنوات مع الشغل لإتهامه بإختلاس مبلغ مائتى ألف جنيه كان المدعى بالحق المدنى قد سلمها له على سبيل الأمانة إلا أنه قام بتبديدها، وثانيهما غيابياً بحبسه سنة مع الشغل لإتهامه بحصوله على مبلغ خمسة عشر ألف جنيه من المدعى بالحق المدنى بطرق إحتالية، وأنه بذلك صار مطلوباً لتنفيذ هذين المحكمين، ولا يغير من ذلك أن تكون تلك الأحكام غيابية فهى صحيحة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية طالما لم يبادر المدعى مع علمه بها إلى بإتخاذ إجراءات المعارضة فيها لإعادة محاكمته من جديد، وليس للمدعى أن يتعلل بالفش أو التزوير أو إصطناع تلك الأحكام من قبل آخرين فهذه دفوع لاتغير من سلامة الأحكام الصادر إستناداً إليها القرار وليسه للمعون فيه والأجدى به أن يبادر إلى إبدائها ضمن معارضته فى تلك الأحكام ليبرئ ساحته منها. ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح المبرر له قانوناً ».

(محكمة القضا - الإداري - دائرة منازعات الأقراد والهيئات (أ) - الدعوى رقم ١ - ٤٩/٩٨ ق - جلسة ٢٩/٢/١٣) .

المهدأ (١٠٣٦): « إدراج الأشخاص على قوائم الممتوعين من السفر وقوائم ترقب الوصول التى هى الوجه الآخر للمنع من السفر يستمر لمدة ثلاث سنوات ما لم يرفع قبل ذلك أو يجدد وإلا وجب رفعه تلقائياً – أساس ذلك وتطبيق».

« وحيث إنه عن موضوع الدعوى فإن المادة (٥٢) من الدستور تنص على أن « للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومفادرة البلاد » كما أن حرية التنقل من مكان إلى آخر ومن جهة إلى أخرى والسفر إلى خارج البلاد هو حستورى لا يجوز المساس به أو تققيبده إلا لصالح المجتمع وحمايته

والحفاظ على سمعته وكرامته بالقدر الضرورى واللازم لذلك فبحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها حق مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكبهم الطريق السوى فى سلوكهم شريطة أن يقوم قرارها فى هذا الشأن على أسباب جدية تبرره وتنفيذاً لأحكام القانون رقم لا لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٢١٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن تنظيم قوائم الممنوعين من السفر ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون الإدراج على قوائم الممنوعين بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين بنا على طلب الجهات الآتية دون غيرها :

المحاكم في أحكامها وأوامرها واجبة النفاذ - المدعى العام الإشتراكي
 النائب العام .....

ونصت المادة السادسة من ذات القرار على أن « تظل الأسماء المستوقية للبيانات مدرجة من تاريخ الإدراج، ويرفع الإدراج تلقائياً بعد إنقضاء ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير التالى لتاريخ الإدراج إذا لم يرفع قبل إنقضائها بناء على طلب الجهة الطالبة، ويستمر الإدراج بعد إنقضائها إذا طلبت ذلك».

وحيث إن المستفاد عا تقدم أن إدراج الأشخاص على قوائم الممنوعين من السفر وقوائم ترقب الوصول التي هي الوجه الآخر للمنع من السفر يستمر لمدة ثلاث سنوات ما لم يرفع قبل ذلك، فرذا إنقضت هذه المدة دون أن تطلب الجهة طالبة الإدراج تجديده رفع الإدراج تلقائباً من هذه القوائم، ويبدأ حساب الثلاث سنوات من أول يناير التالي لتاريخ الإدراج وأساس ذلك أن الأمر يتعلق بأحد الحريات التي كفلها الدستور للمواطن ومن ثم تطلب المشرع أن يكون الحد أو القيد منها لضرورة تقدر بقدرها فإستوجب أن يكون المسلارة وألا تركن طلب الإدراج واضحاً صريحاً في معناه ومغزاه وجهة إصداره وألا تركن الإدارة إلى مجرد الطلب، وإنها ألزمها بإتباع إجراءات إيجابية وصريحة تتفق مع طبيعة تلك الحرية وذلك الحق وبأن تطلب الإدارة صراحة رفع الإدراج متى إنتهي موجه، أو أن تطلب مجديده بعد السنوات الثلاث صراحة

متى كان سبب الإدراج قائماً، ويتعين عليها أن يكون طلبها صريحاً لا ضمنياً تعبر فيه عن إرادتها بما لها من سلطة، وبما للطلب من مبررات وأسباب، فإذا إنتفى طلب إستمرار الإدراج بعد ثلاث سنوات من بدء سقط الإدراج ورفع أثره نهائياً.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المدعى تم إدراج إسمه على قوائم الممنوعين من السفر بتاريخ ١٩٩١/٧/٢ بناء على طلب المستشار النائب الممنوعين من السفر بتاريخ ١٩٩١/٧/٢ بناء على طلب المستشار النائب المام وإستناداً إلى مذكرة نبابة مكافحة التهرب من الضرائب وقد رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ حصر وارد نبابة مكافحة التهرب من الضرائب وقد إنقضى على هذا الإدراج أكثر من ثلاث سنوات محسوبة من أول يناير التالى لصدور قرار الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر ولم تطلب جهة الإدارة تجديده أو إستمراره ومن ثم فإن إسم المدعى يرفع تلقائياً من قوائم المنع من السفر ويكون قرار الجهة الإدارية بإستمرار إدراج إسمه على قوائم المنوعين من السفر غير قائم على سند صحيح من القانون جديراً بالإلغاء.

المبدأ (۱۰۳۷): «سابقة إتهام المدعى فى عدة قضايا جنابات مخدرات يتوافر بهجدية التحريات المبررة لقرار إستمرار إدراج المدعى على قوائم المنوعين من السفر ».

« وحيث إن الدولة بحكم ما لها من سيادة على رعاياها تملك مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكبهم الطريق السوى فى سلوكهم، ومن ثم فإنه وفى ضوء ما كفله الدستور للأفراد من حرية الإقامة والتنقل والهجرة ومغادرة البلاد للخارج فإنه لايجوز المساس بهذه الحريات إلا إذا إستلزمت الضرورة ذلك وبالقدر اللازم لصيانة وحماية المجتمع وفى نطاق الحدود والسلطات المقررة قانوناً.

وحيث أن البادي من ظاهر الأوراق - وبالقدر اللازم للفصل في الشق

العاجل من الدعوى - إن السبب الذي أقامت عليه جهة الإدارة إدراج المدعى على قوائم المنوعين يعود إلى كونه مسجل خطر ومخدرات، برقم ٢٢٠٨ فئة (أ) الإسماعيلية، وسبق إتهامه في القضية رقم ٢١/ ١٩٨٠ جنايات مخدرات قسم المطرية. والقضية رقم ٨٢/٤١٢ جنابات مخدرات مركز القنطرة غرب ، كما سبق إعتقاله بقرار وزير الداخلية برقم ١٩٨٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٠ فضلاً عن أن تحريات الإدارة العامة لمكافعة المخدرات قد أوردت إستمراره في مزاولة نشاط جلب وتهريب المواد المخدرة وإستمرار الإدراج وفقا لما ورد بمذكرة الإدارة المشار إليها المؤرخة ١٩٩٥/٤/٣ بنصدور قبرار إستنميرار الإدراج رقبم ١١٢ ج بستاريسخ ١٩٩٥/٣/١ ومن ثم فإن تعدد إتهام المدعى في عدة قضايا جنايات مخدرات واستمرار ورود التقاير المؤيدة لنشاط المدعى وعلاقاته وصلاته بتجار المواد المخدرة يؤكد جدية الأسباب التي قام عليها قرار إستمرار إدراج المدعى على قوائم المنوعين من السفر بما يجعل القرار الطعين - بحسب الظاهر من الأوراق - قائماً على سند صحيح من القانون غير مرجح الإلغاء عند نظر موضوع الدعوى، ومن ثم يكون طلب وقف التنفيذ قد إفتقر إلى ركن الجدية اللازم له بما يتعين معه الحكم برفض وقف تنفيذ القرار المطعون فيه دون حاجة إلى بحث ركن الإستعجال لعدم جدواه ».

(منجنگسمةالنقيضا «الإداري-الندعسويرقم ٣٦٣٧/ • ٥ ق-جنلسمة ١٩٩٦/١٢/١٧).

#الحروج على القواعد المنظمة للسفر إلى إسرائيل والعمالة والجاسوسية لصالح مكتب التحقيقات الفيدر الية الأمريكية والتجسس على منظمة التحرير الفلسطينية يتضمن مساساً بسمعة البلاد وإضراراً بصالحها وسياستها الخارجية يبيح للإدارة المنع من السفر:

لقد أرست محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢١٠ لسنة ٥١ القضائية في حكمها الصادر بجلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٩٧ - دائرة منازعات الأفراد والهيئات (الأولى - أ) مبدأ هاماً في مجال الرقابة على

قرارات المنع من السفر حين منعت الإدارة أحد المواطنين من السفر وأدرجته بقوائم الممنوعين من السفر لأسباب حاصلها أنه خلال عام ١٩٨٠ تقدم بطلب للسفر إلى إسرائيل بغرض التجارة ولم تتم الموافقة له على طلبه، وأن القنصلية الأمريكية بالأسكندرية حذرت سفارتها بالبلاد من التعامل مع المذكور وأصدرت تعليمات بمنعه من دخول القنصلية والسفارة، وإثر معاودة طلب السماح له بالسفر إلى إسرائيل ورفض طلبه من جديد غادر البلاد وطلب اللجوء السياسي إلى إسرائيل حيث رفضت وزارة الداخلية الإسرائيلية طلبه وكان قد حصل على تأشيرة دخول إلى إسرائيل من القنصلية الإسرائيلية بالأسكندرية، ولدى نظر الدعوى أضاف المدعى بذكراته ومستنداته تبريرا لحقه في السفر أنه كان عميلاً أو جاسوساً لصالح مكتب التحقيقات الفيدرالية (إف. بي. أي) وأنه كان ضمن برنامج شهود الأمن منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد إنتهت محكمة القضاء الإدارى إلى رفض طلب وقف تنفيذ قرار منعه من السفر بعد أن أرست المبدأ الهام التالي :

المبدأ (۱۰۳۸): وللدولة بالها من سيادة على رعاياها حق مراقبة سلوكهم سرا - داخل البلاد أو خارجها للتثبت من التزامهم الطريق السوى في مسلكهم والتعرف على مدى إدراكهم لستوليا تهم الوطنية وما تفرضه عليهم من الأخذ بأسباب النهج القريم في تحركا تهم وتجنب ما من شأنه الإساءة إلى سمعة الوطن أو كرامته أو يؤثر بأى وجه على علاقته بالدول الأخرى - خروج المدعى على القواعد المقررة للإتصال بالجهات الأجنبية والقواعد المنظمة للسفر إلى إسرائيل من شأنه الإساءة إلى سمعة الوطن وكرامته ولا يغير من ذلك ما أورده يحافظة مستنداته من عمالته أو تجسسه لصالح مكتب التحقيقات الفيد رالية الأمريكية أو مساهمته لجمع أدلة ضد منظمة التحرير الفلسطينية إذ أن في ذلك ما يؤكد تورطه في أمور من شأنها العائير على علاقات الهلاد بالدول الأجنبية والإساءة إلى سمعة البلاد

### وكرامتها في الحارج - قرار منعه من السفر صحيح وقائم على سببه المبرد له قانوناً ».

و إن حرية التنقل من مكان إلى آخر ومن جهة إلى أخرى والسفر خارج البلاد مبدأ أصيل للمواطن وحق دستورى مقرر لد، لايجوز المساس به دون مسوغ ولا الإنقاص منه يغير مقتضى ولا تقييده إلا لصالح المجتمع وحمايته وفى حدود التشريعات المنظمة لهذا الحق ومن الأمور المسلمة أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها مراقبة سلوكهم سواء داخل البلاد أو خارجها للتثبت من التزامهم الطريق السوى فى مسلكهم وللتعرف على مدى إدراكهم لمسئولياتهم الوطنية وما تفرضه عليهم من الأخذ بأسباب النهج المويم فى تحركاتهم وتجنب كل ما من شأنه أن يسئ إلى سمعة الوطن أو كرامته أو يؤثر بأى وجه فى علاقته بالدول الأخرى ، وذلك كله حتى تتمكن المطات الإختصاص فى الوقت الملائم من إتخاذ الإجراءات والإحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع أى إنحراف قد يهدد كيان البلاد وأمنها الداخلى والخارجي أو يضر بمصالحها السياسية والاقتصادية أو يمس سمعتها بين مختلف الدول والشعوب أو غير ذلك من الأسباب المتصلة برعاية الصالح

وحيث إن البادى عما تقدم أن المدعى قد تعامل مع سفارة وقنصلية الولايات المتحدة الأمريكية وكذا وزارة الخارجية الإسرائيلية بإسرائيل على نعو يسئ إلى سمعة البلاد فيضر بمصالحها وسياستها الخارجية بخروجه على القواعد المقررة للإتصال بتلك الجهات والقواعد المنظمة للسغر إلى إسرائيل ومن ثم فإن المدعى لم يلتزم في مسلكه في التعامل مع هذه الجهات الأجنبية النهج القويم وتجنب مامن شأنه الإساء إلى سمعة الوطن وكرامته ولايغير من ذلك ما أورده المدعى في حافظة مستنداته المودعة ملف الدعوى بتاريخ الم أورده على لسانه بالتحقيقات الصحيفة والمستندات المقدمة منه من أنه وما أورده على لسانه بالتحقيقات الصحيفة والمستندات المقدمة منه من أنه كان عميلاً أو جاسوساً لصالح مكتب التحقيقات الفيدرالية (إف.بي.آي).

وأنه كان ضمن برنامج شهود الأمن بإدارة مارشال بالولايات المتحدة الأمريكية أو أنه ساهم في جمع الأدلة ضد منظمة التحرير الفلسطينية أو غيره من الأمور التي ملأ بها حافظة مستنداته إذ أن جميع ما أورده المدعى لاينغي إتصالاته بتلك الجهات الأجنبية في الخارج بالمخالفة للضوابط الدبلوماسية والسياسية المقررة لذلك بل يؤكد تورطه في أمور من شأنها أن تؤثر على علاقات البلاد بالدولة الأجنبية الصديقة وغيرها بما يحق معه للجهة الإدارية أن تحول بينه وبين الإساءة إلى سمعة البلاد وكرامتها في الخارج، ومن ثم فإنها إذ أدرجته ضمن قوائم الممنوعين من السفر فإنها تكون بحسب الظاهر من الأوراق قد أعملت صحيح حكم القانون وكان قرارها والحالة هذه غير مرجح الإلغاء عند نظر الموضوع بما ينفى عن طلب وقف التنفيذ ركن الجدية اللازم له الأمر الذي تقضى معه المحكمة برفضه دون حاجة لبحث ركن الإستعجال لعدم جدواه ».

(حكم محكمة القضاء الإداري - دائر آمنازها تالأقراد والهيئات - الدائرة الأرلى - (أ) - في الدعوى رقم ٢١٠ لمنة ١٥ القضائية - جلسة ٢٩٩٧/٤/٢٩).

المبدأ (٢٠٣٩): «التحريات الجادة عن إستمرار مزاولة نشاط تجارة المخدرات والاعتقال عدة مرات لذات السبب تسوغ للإدارة الإدراج على قوائم المنع من السفر حماية لأمن المجتمع وسلامته ».

و إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كانت حرية التنقل من مكان إلى آخر ومن جهة إلى أخرى والسفر خارج البلاد هو مبدأ أصيل لا غنى عنه وحق دستورى لا تجاوز عنه ، ولا يقيده إلا صالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضرورى لذلك إلا أنه أيضا من الأصول المقررة أن الإدارة تمتع بسلطة تقديرية فى استعمال المنع من السفر بقيام الأسباب والدلائل الجدية المبررة لذلك ، ولا يشترط فى هذا المقام صدور أحكام قضائية وإنما يكفى توافر الدلائل الجادة على قيام الحالة الواقعية أوالقانونية المبررة لاصدار قرار المنع وأن تستقى من أصول تنتجها وتؤدى إليها .

وحيث ان القرار المطعون فيه قدقام على ما تقدم من أسباب وكانت تحريات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات قد إنتهت إلى استمرار مزاولة المدعى للنشاط المؤثم وسابقة إتهامه في العديد من قضايا الإنجار بالمخدرات واعتقاله أكثر من مرة للحد من خطورته في ذات المجال ومن ثم فإن القرار الطعين يكون قد إستند على دلائل جدية تسوغ للإدارة إدراج المدعى على قوائم المنع من السفر حماية لأمن المجتمع وسلامته وسمعته الأمر الذي يضحى معه القرار المطعون فيه قائما على صحيح سببه المبرر له قانوناً ويكون طلب الحكم بإلغائه فاقدا أساسه من صحيح حكم القانون خليقاً بالرفض».

(منحنگستالالقناشنا «الإداری» الندهنوی رقام ۱٬۳۵۷ کان جیلسته ۱۹۹۸/۱/۳۰)

## مدى إختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظرالطعون على قرارات النائب العام بالمنع من السفر:

على الرغم من إستقرار المبادئ القانونية السالف بيانها على إختصاص مجلس الدولة بقرارات النائب العام الصادرة بالمنع من السفر إلا أن حكماً هاماً قد صدر حديثاً إنتهى على غير ذلك نعرض له فيما يلى :

المبدأ ( ۱۰ ٤ ٠ ) : « القرارالصادر من التائب العام عنص خصص من السفر - باعتباره عملاً من أعمال التحقيق معه بشأن إتهام منسوب إليه - يعد عملاً قضائها ألقائية التى خوله إياها القائون ، كا ينحسر عنه إختصاص محكمة القضاء الإدارى ، واستناداً إلى السلطة المخولة للنائب العام عرجب المادة ( ٤ ١ ) من الدستور ، والتى تجيز للنياية العامة المنع من التنقل إذا استلزمت ضرورات التحقيق ذلك ، وعليه فإن ما يصدره وزير الداخلية بعد ذلك من الإدراج على قوائم المنوعين من السفر ، ما هو إلا قرار تنفيذى لقرار النائب العام ، وذلك بحسبان وزارة الداخلية على التي تتولى تنفيذ قرار الإدراج المشار إليه عن طريق إداراتها المختلفة هي التي تتولى تنفيذ قرار الإدراج المشار إليه عن طريق إداراتها المختلفة هي التي تتولى تنفيذ قرار الإدراج المشار إليه عن طريق إداراتها المختلفة

## (مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ومصلحة أمن المواني).

ومن حيث إنه ولئن كان صحيحاً أن حرية التنقل والسفر داخل البلاد أو خارجها مبدأ أصيل للفرد وحق دستورى مقرر له بجوجب نصوص المواد ( . ٥ و ٥ ٧ ) من دستور جمهورية مصر العربية ، ولا يجوز المساس به دون مسوغ ولا الإنتقاص منه بغير مقتضى . فإن المستور ناط بالسلطة التشريعية تنظيم ذلك الحق بما يحقق المحافظة على سلامة الدولة وأمنها في الداخل والخارج ، وعدم تعطيل سير العدالة، وذلك دون أن يخل التنظيم بالحق الدستورى في التنقل والسفر ودون المساس بجوهره ومضمونه. بل إن بالمسرع الدستورى ذاته منع المواطن من التنقل إذا ما إستلزمت ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ذلك على أن يصدر الأمر بالمنع من القضاء المختص أو النبابة العامة وفقاً لأحكام القانون .

ومن حيث إنه ولنن كانت النيابة العامة شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية ، إلا أنها تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الإدارية إذ خصتها القوائين بصفتها أمينة على الدعوى العمومية بأعمال الإدارية إذ خصتها القوائين بصفتها أمينة على الدعوى العمومية بأعمال من صميم الأعمال القضائية وهي تلك التي تتصل بإجراءات التحقيق والاتهام كالقبض على المتهمين وجبسهم وتفتيشهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها إلى غير ذلك من الإجراءات التصرفات تعد من الأعمال القضائية التي تخرج من دائرة رقابة المشروعية التي يختص مجلس الدولة بمباشرتها على القرارات الإدارية ، أما التصرفات تصدر من النيابة العامة بصفتها سلطة إدارية ، وتخضع تصرفاتها في هذه الأخرى التي تباشرها النيابة العامة بصفتها سلطة إدارية ، وتخضع تصرفاتها في هذه الحالة لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري على القرارات الإدارية متى توافرت لها مقومات القرار الإداري بعناه الإصطلاحي المقرر قانوناً وترتببا على نظاق الإختصاص القضائي الذي خولهم القانون إياه وأضغى عليهم فيه في نظاق الإختصاص القضائي الذي خولهم القانون إياه وأصفى عليهم فيه

تلك الولاية القضائية هي وحدها التي تعتبر أوامر وقرارات قضائية ، وهي بهذه المثابة تخرج عن رقابة القضاء الإداري ، وأما الأوامر والقرارات التي تصدرعنهم خارج نطاق ذلك الاختصاص القضائي المخول لهم في القانون فإنها لا تعد أوامر أو قرارات قضائية وإنها تعتبر من قبيل القرارات الإدارية وتخضع لرقابة القضاء الإداري متى توافرت فيها شرائط القرارات الإدارية النهائية ( حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ١٩٧٨ لسنة ٣ ق بجلسة ١٩٥٨/٣/٩ و ١٩٧٨ لسنة ٣ ق بجلسة ١٩٧٨/٣/١ و ١٩٨٨ لسنة ٣٠ ق بجلسة ١٩٥٨/٣/٩ ) .

ومن حيث إن النيابة العامة دون غيرها هي الجهة التي ناط بهاالمشرع رفع الدعوى الجنائبة ومباشرتها ولها في سبيل ذلك مارسة الاختصاصات المخولة لها قانوناً ، كما خولها الدستور في المادة (٤١) منه سلطة الأمر بالمنع من التنقل إذا ما استلزمت ضرورة التحقيق ذلك ، ولما كان النائب العام هو الذي يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة أمام المحاكم ويقوم بمباشرة الدعوى الجنائية أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة . وإذ صدر القرار المطعون فيه من النائب العام بإدراج المدعى ضمن قوائم الممنوعين من السغر لاتهامه بتبديد مبلغ ( مليون وخمسمائة وتسعة وخمسون ألف وثماغائة وتسعة وثلاثون جنيها وعشرون قرشا ) مملوكة لشركة مصر للبترول ، وباشرت نيابة دشنا التحقيق معه في المعضر رقم ٢٧٧٩ لسنة ١٩٨٨ إداري دشنا ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر من النائب العام بصدد عمل من الأعمال القضائية المتصلة بالتحقيق مع المدعى بشأن إتهام منسوب إليه، وهو بهذه المثابة لا يعد قراراً إدارياً عما يَختص بالنظر فيه مجلس الدولة بل يعتبر قراراً إتخذه النائب العام نزولاً على حكم القانون أداء لوظيفته القضائية التي خوله إياها القانون وهو ما يخرج عن دائرة رقابة المشروعية التي يختص بمباشرتها مجلس الدولة على القرارات الإدارية، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم إختصاص هذه المحكمة ولاثيا

بنظر الدعوي .

حيث إنه لا ينال من ذلك ما أثاره المدعى بمذكرة دفاعه المودعة بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٨ أثناء فترة حجز الدعوى للحكم من أن قرار إدراج المدعى ضمن قوائم المنوعين من السفر هو قرار إداري منسوب لوزارة الداخلية وتختص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى بطلب وقف تنفيذه والغائد بحسبان أنه طبقاً لقرار وزيرالداخلية رقم ٢٢١٩ لسنة ١٩٩٤ بشأن تنظيم قوائم الممنوعين من السفر يكون المنع من السفر بقرار من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بناء على طلب من إحدى الجهات المشار إليها بالمادة الأولى من القرار المشار إليه وأن المنع لا يتم بقرار من هذه الجهات ، وأن الدعوى تنصب في الواقع على قرار إدراج اسم المدعى على قوائم الممنوعين من السفر وليس على قرار النائب العام إذ أن ذلك مردود بأنَّ المادة الأولى من قرار وزيرالداخلية رقم ٢٢١٤ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه قد حددت على سبيل الحصر الجهات التي لها الحق في طلب الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر ومن بينها النائب العام ، ولما كانت هذه الجهات تمارس ذلك عالها من سلطة مخولة لها عقتضى القوانين وأن النائب العام يمارس سلطته في الإدراج على قوائم الممنوعين من السفرتحقيقاً لحسن سير العدالة وعدم تعطيلها وإستناداً للسلطة المخولة له بموجب المادة (٤١) من الدستور والتى تجيز للنيابة العامة المنع من التنقل إذا إستلزمت ضرورة التحقيق ذلك وترتيباً على ذلك فإن قرار النائب العام هو في حقيقة الأمر القرار الذي يتعين إختصامه بحسبانه القرار الذي قيد حرية المدعى في التنقل ومنعه من السفر وإن ما يصدره وزير الداخلية بعد ذلك من الإدراج على قوائم المنوعين من السفر ما هو إلا قرار تنفيذي لقرار النائب العام ، وذلك بحسبان وزارة الداخلية هي التي تتولى تنفيذ قرار الإدارج على قوائم الممنوعيين من السفر عن طريق إداراتها المختلفة كمصلحة وثائق السفروالهجرة والجنسية ومصلحة أمن المواني .

ومن حيث إنه لا يغير عا تقدم ما أثاره المدعى بمذكرة دفاعه المشار إليها

وهو في معرض رده على الدفع بعدم إختصاص المحكمة ولاتباً بنظر الدعوى من أن المحكمة الدستورية العليا تقضى بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٢٠٨) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية بحكمها الصادر في الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٣ ق دستورية بجلسة ٥/ ١٩٩٦/١ والتي كانت تخول للنيابة العامة المنع من لسفر . فذلك مردود بأن الفقرة الأولى من المادة (٢٠٨) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ والتي حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريتها في الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٢ ق دستورية بجلسة ٥/ ١٩٩٦/١ تنص على أن " يجوز للنائب العام إذا قامت من التحقيق دلاتل كافية على جدية الإتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأمول المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وأن بأمر ضماناً لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشباء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ، بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية " ، فلم يتناول ذلك النص المقضى بعدم دستوريته سلطة النائب العام في المنع من السغر والإدارج على قوائم الممنوعين من السفر بل تناول سلطته في منع المتهمين في بعض الجرائم من التصرف في أموالهم أو إدارتها ».

(مبحسکنمیةالـقبضا «الإداری-البدعبویرقیم۱۹۱۹۹۶ ق-جیلیمیة ۱۹/۰/۱۹۹۷).

### ♦ حالة منع الزوجة من السفر بناء على طلب الزوج ،

لقد أثارت هذه الحالة الكثير من الجدل حول مدى حق الزوج وحدوده فى سحب موافقته على إستخراج جواز سفر لها يكون صالحاً للسفر طيلة مدة صلاحيته وفقاً لقرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ الذى نصت مادته الثالثة على أن :

د يكون منح الزوجة جواز سفر أو تجديده بعد تقديم موافقة زوجها على سفرها إلى الخارج، كما يجب تقديم موافقة المشاركامل الأهلية على الأهلية على الأهلية على إستخراج جواز السفر أو تجديده وفى الحالت تعتبر الموافقة على إستخراج جواز السفر أو تجديده تصريحاً بالسفر طوال مدة صلاحية الجواز.

ولا يكون إلغاء الموافقة إلا بإقرار من الزوج أو الممثل القانوني بعد التحقق من شخصيته وصحة صدور القرار منه أمام المرقف المختص بمسلحة وثائق السفر والجنسية وفروعها أو أمام القنصليات المصرية بالخارج، ويجب وصول هذا الإقرار إلى المصلحة المذكورة أو فروعها قبل السفر بوقت مناسب».

وهذه الحالة من سحب الجواز والمنع من السفر والإدراج على قوائم ترقب الوصول لسحب الجواز وما فيها من مساس بحرية التنقل التي قررها الدستور تثير الجدل في ضوء ما يستند إليه قرار وزير الداخلية من إعتبار أن طلب الزوج سحب موافقته على إستخراج السفر ومنع زوجته من السفر من المسائل التي تندرج في علاقته بزوجته فضلاً عما للزوج من حقوق حيال زوجته وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، إلا أن الأمريدق في ضوء حالات التعسف في إستعمال الحق من جانب الزوج وحالات الكيد والإضرار بالزوجة خاصة حينما يكون الزوج بالخارج ويعمد إلى منع زوجته من السفر من مصر إلى حيث إقامته حارماً إياها من السكن إليه ومن العمل بتلك البلاد ومن حقها في جمع شمل الأسرة، أو غيرها من حالات التعسف في إستعمال الحق وهي كثيرة ولذا فإن أحكام قضاء مجلس الدولة جاس في البداية مغلفة بكثير من التحفظ والإبتعاد عن الدخول في مجال العلاقة بين الزوجين وبحث أسباب طلب الزوج منع زوجته من السفر تارة لكون ذلك من مسائل الأحرال الشخصية رغم كونها من المسائل الأولية التي يحق للقاضي الإداري التصدي لها لبحث مدى مشروعية القرار المطعون فيه، وتارة أخرى لأن الزوجة لها في مقابل تعسف الزوج حقوق عديدة منها حق طلب الطلاق فإن شاءت إستعملته، إلا أن بعض الأحكام وقفت كثيراً أمام تعسف الزوج حيال زوجته وحرمانها من السغر فأوقفت تنفيذ أحد قرارات منع الزوجة من السفر حين تيقنت المحكمة أن السفر فضلاً عن كونه من الحريات المقررة السفر وضلاً عن كونه من الحريات المقررة وهلاج الزوجة من مرض خطير يتطلب السفر للمتابعة العلاجية، كما أوقفت المحكمة قرارات منع الزوجات من السفر أو سحب الموافقة على منحهن جوازات السفر بناء على طلب الزوج إذا كانت الجهة التى ترغب الزوجة السفر إليها هى الجهة التى يقيم فيها الزوج، ولا زال الباب مفتوحاً أمام إجتهادات القضاء ليجد حلولاً متوازنة يحفظ بها للزوج حقوقه الشرعية حيال زوجته ويحفظ للزوجة حقها وحرياتها العامة المقررة خاصة في حالات الكيد والإضرار التى يعمد إليها الزوج سيما وأن ذلك خاصة في حالات الكيد والإضرار التى يعمد إليها الزوج سيما وأن ذلك يمس حقاً آخر للزوجة هو حق العمل خاصة إذا كانت من العاملات عند الزواج وما إذا كان ذلك من شروط الزواج المعلومة للزوج سلفاً وما يبرره ذلك من مدى حق الزوج في حرمانها من العمل بالخارج أو من السفر إذا تطلبته شئون وظيفتها.

وقد ظل هذا الأمر هكذا حتى أثارت معكمة القضاء الإدارى فى حكم تاريخى لها صادر فى الدعوى رقم ١٠٤٣١ لسنة ٥٣ ق بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٩ مسألة عدم دستورية قرارات وزير الداخلية بمنع الزوجة من السفر بناء على طلب الزوج وذلك لعدم دستورية كل من المادتين (٨) و (١١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر اللتين تستند إليهما المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المشار إليه وأحالت الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية هذين النصين .

وقد توجت المحكمة الدستورية هذا التوجه من قضاء مجلس الدولة بحكم تاريخي هام أيضا صدر في ٤ من نوفمبر سنة ٢٠٠٠ قضت فيه " بعدم دستورية نص المادتين (٨) و(١١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بجوازات السفر والتي كانت تنص على تخويل وزير الداخلية سلطة تحديد شروط منح جواز السفر وسلطة رفض منح الجواز أو تجديده لأسباب يقدرها وقضت بسقوط نص المادة (٣) من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ الذي كان يشترط لمنح جواز السفر للزوجة موافقة زوجها على سفرها للخارج .

وسوف نعرض فيما يتقدم من المبادئ لهذا التطور ونختمه بعضمون كل من حكمى القضاء الإدارى بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا وحكم المحكمة الدستورية العليا المشار إليه

وفيسا يلى نعرض لأهم المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى فى مجال مدى حق الزوج فى منع زوجته من السفر وما لحق هذه المبادئ من تدرج:

المبدأ (۱۰٤۱): «قرار إدراج إسم الزوجة على قرائم المنوعين من السفريتحقق ركن السهب فيه بطلب الزوج، ويتعين على الجهة الإدارية الإستجابة له وسلطتها في إصدار هذا القرار ليست سلطة تقديرية وإنما هي سلطة مقيدة فلا قلك أدنى تقدير في الإمتناع عن إصدار القرار متى طلب ذلك الزوج، علاقة الزوجية لها من الخصوصية ما ينأى بالجهة الإدارية عن التدخل فيها، وليس للمحكمة وهي تراقب مشروعية ذلك القرار أن تستطيل رقابتها إلى قرار الزوج ذاته بمنأى زوجته من السفر ومدى تعسفه في ذلك الحق، فذلك يدخل في نطاق علاقة الأحوال الشخصية والتي تخرج عن ولاية القضاء الإداري – أساس ذلك : »

« ومن حيث إن حكمة النصوص المتقدمة ظاهرة جلية فى ولاية الزوج على زوجته فهو وليها والقيم عليها عملاً بقول الله تعالى: « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » (الآية ٣٤ من سورة النساء)، وقوله سبحانه وتعالى « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم » (الآية ٢٢٨ من سورة البقرة).

ومن مقتضيات تلك الولاية طاعة الزوجة لزوجها في غير معصية الله، فلا تخرج من بيته بغير إذنه، وتسافر معه إذا شاء ذلك ما لم تكن قد إشترطت عليه في عقد نكاحها عدم السفر بها ويراجع كتاب منهاج المسلم طبعة أول يوليو ١٩٦٤ ص ٣٧٦.

ومن حيث إن سنة الحياة وضرورتها إقتضت قيام الزوج بالسعى على الرزق، وهو مايستلزمه الواجب المفروض عليه من الإنفاق على الزوجة المرزق، وهو مايستلزمه الواجب المفروض عليه من الإنفاق على الزوجة وكسوتها وسكناها هي وأولادها منه ولو كانت موسرة، بما قد يقتضيه السفر الى الخارج ضرباً في الأرض وسعياً على الرزق فإن له مطلق الحرية في تقدير مصلحته ومصلحة زوجته وأولاده في سفر الزوجة معه زو تكرها في ببت الزوجية بمصر، ولا تعقيب عليه في هذا. وللزوجة في مقابل ذلك الحق في طلب التطليق منه إذا إستطالت غيبته لأكثر من سنة وعلى القاضى إن كان للزوج الفائب عنوان معلوم أن يضرب له أجلاً ويعذره بأنه سوف يطلب زوجته عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها وذلك طبقاً لنص المادتين ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٩.

ومن حيث إنه أياً ما كان الأمر في حق الزوج على زوجته، فإن القرار الإدارى بإدراج إسم الزوجة في قوائم الممنوعين من السفر يتحقق ركن السبب فيه بطلب الزوج، إذ بمجرد تقدمه بالطلب طبقاً للإجراءات المقررة بالمادة الرابعة عن قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه. يتعين على الجهة الإدارية الإستجابة له. وسلطتها في إصدار هذا القرار ليست سلطة تقديرية وإغا هي سلطة مقيدة، حيث لاتملك أدنى تقدير في إصدار القرار أو الإمتناع عن إصداره إذا طلب الزوج ذلك. ولا يجوز للجهة الإدارية أن تتقصى أسباب طلب الزوج إلغاء موافقته على إستخراج جواز سفر لزوجته أو أن تراجعه في هذا. وإلا كان ذلك إقحاماً منها في علاقته بزوجته، وعلاقة الزوجية لها من الخصوصية والإستمرار ما ينأى بالجهة الإدارية عن التدخل فيها.

ولبس لمحكمة القضاء الإدارى وهى تراقب مشروعية ذلك القرار أن تستطيل رقابتها إلى قرار الزوج بمنع زوجته من السفر ومدى تعسفه فى ذلك الحق، لأن ذلك القرار يدخل فى نطاق علاقة الأحوال الشخصية والتى تخرج عن ولاية القضاء الإدارى.

ومن حيث إنه بإنزال تلك المبادئ على واقعة النزاع فالثابت من الأوراق أن علاقة الزوجية ما إنفكت قائمة بين المدعية وزوجها ........ وأنه تقدم بطلب بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٩ إلى مصلحة وثائق السفر والهجرة طالباً إتخاذ الملازم نحو إلغاء موافقته على إستخراج جواز سفر زوجته «المدعية» فأصدرت الجهة الإدارية القرار المطعون فيه، فإنه يكون قد صدر عن يملك إصداره قائماً على سببه وبعد إتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً عالى بجعله قراراً صحيحاً عناى عن السحب أو الإلغاء، ويتعين بناء على ذلك رفض طلب الغائه ».

# (مسحكممة السقسط عالإداري - السندعسوي وقسم ۲۵۳ - ۹/۱ وق- جسسة السقسط عالإداري - السندعسوي وقسم ۲۵۳ - ۹/۱ وقت جسست

\* وقد أخرج هذا القضاء رقابة المشروعية للقرار المطعون فيه من نطاق رقابته حين عزف عن رقابة أسباب طلب الزوج ومنع الجهة الإدارية أيضاً من مناقشتها، وإذ كان طلب الإدراج هو سبب القرار فقد جاء ذلك الطلب أو السبب دون رقيب عليه لا من قضاء الأحوال الشخصية لأن النزاع غير معروض عليه وليس من إختصاصه لتعلقه يقرار إداري لايجوز له تأويله، ولا من قضاء مجلس الدولة بالركون إلى أن الطلب يرتبط بخصوصيات الحياة الزوجية وهذا النظر يجعل نوعية معينة من المنازعات محكوم عليها بالرفض مسبقاً إذا كان سبب القرار هو طلب الزوج وهو أمر نرى أنه لايزال معلى إجتهاد قضاء مجلس الدولة قرباً وإبتعاداً عن أصول رقابة المشروعية وليس من شك أن رقابة السبب وخاصة فيما يتعلق بصحة الوقائع التي يقوم عليها ومدى الخطورة الناجمة عنها هي من الأمور التي لا جدال في حق مجلس الدولة في وقيا للأصول المتعارف عليها في هذا الشأن.

وخلالمدة قصيرة من هذا القضاء تطورت المبادئ المتصلة يحق الزوجة في السفر وهو ما ستتيينه من إستعراض ما سيرد من مبادئ.

الميداً (٢٠٤٢): وحق الزوجة في إستخراج جواز سفر وإضافة أولادها إليه مجوافقة الزوج، عدم جواز سعب الجواز والمنع من السفر طالما لم يسحب الزوج موافقت ما لإدعا مبتزوير الزوج بهانات إسمه لا يجيز المساس يمحق الزوجة في السفر طالما لم يثبت إشتراكها في التزوير المدعى به، وطالما لم تتم محاكمة الزوج عن ذلك ولم تثبت إدانته فيه ».

وحيث إنه عن ركن الجدية فإن حق الأفراد فى السفر إلى الخارج وحرية التنقل من مكان إلى آخر هو مبدأ أصبل للفرد وحق دستورى مقرر له، لايجوز المساس به دون مسوغ ولا الحد منه بغير مقتضى، ولاتقبيده إلا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضرورى لذلك.

وحيث إن البادى من الأوراق أن كافة المستندات الرسمية التى تحوز المجية طالما لم يثبت بحكم قضائى تزويرها، تقطع بأن المدعية زوجة لشخص يدعى ...... وفقاً لوثيقة زواجها وجواز سفرها وأن أولادها ينتسبون إلى أبيهم ...... وأن الجهة الإدارية كانت قد أقامت القضية رقم ..... ضد الزوج ولم يصدر فيها أى حكم بالتزوير وإنحا صدر القرار بعنظها إداريا ، كما أن المدعية قد حصلت على حكم ببرا ،تها مما أسند إليها من إتهام بتقديم أوراق غير صحيحة وأورد المكم في أسبابه أنها نوجة بالفعل لله خص يدعى ..... (الزوج) وأنها لم تستخدم أية أوراق غير صحيحة في إستخراج جواز السفر، وإذ كانت الجهة الإدارية لم تقدم أي دليل رسمي يجعد حجية الأوراق الرسمية التي تغيد زواج المدعية من المدعو ..... ونسب أولاده المشار إليهم إلى أبيهم ومن ثم تظل الأوراق الرسمية حجة بما أثبت فيها لا يناقضها بأي حال إلا حكم قضائي يثبوت التزوير وهو مجة بما أثبت فيها لا يناقضها بأي حال إلا حكم قضائي يثبوت التزوير وهو منه الم يثبت قضاءً، ومتى كان ما تقدم قانه لايجوز لجهة الإدارة سحب جواز سفر المدعية ولايجوز حرمانها أو منعها من السفر هي وأولادها المشار إليهم المن السفر هي وأولادها المشار المنها أن المنه المناء ا

جميعاً، وإذ كانت الجهة الإدارية قد أعادت إلى المدعية جواز سفرها عقب الحكم ببراءتها من الإتهام المسند إليها إلا أنها ظلت على إدراجها لإسم المدعية وأولادها على قوائم الممنوعين من السفر فإنها تكون قد أهدرت حرية التنقل وخالفت حكم الدستور والقانون بما يجعل قرارها الطعين مرجع الإلفاء عند نظر الموضوع بما يوفر لطلب وقف التنفيذ ركنه الأول وهو ركن الجدية، فإذا كان من شأن ذلك القرار حرمان المدعية وأولادها من أحد حقوقها الدستورية وهو حق التنقل فضلاً عن مساسه بمستقبل أولادها الدراسى فإن ركن الإستعجال بدوره يكون متوافراً بما يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار وتنفيذ الحكم بوجب مسودته وبغير إعلان عملاً بحكم المادة (٢٨٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية و.

(محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد والهيئات أ - الدعوى رقم (محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد والهيئات أ

المبدأ (۱۰۶۳): و إلغاء منع جواز السفر وإلغاء التصريح بالسفر سببه مجرد طلب الزوج وسلطة الإدارة فى الإستجابة إليه سلطة مقيدة ولا يجوز لها تقصى أسباب الطلب لما فى ذلك من إقحام لها فى علاقة الزوجية التى لها من الخصوصية ما ينأى بالجهة الإدارية عن التدخل فيها – أساس ذلك: »

و وحبث إن مفاد ما تقدم أنه لا يجوز منح الزوجة جواز سفر أو تجديده إلا بموافقة الزوج، وتظل تلك الموافقة سارية متضمنة تصريحاً بالسفر طوال مدة صلاحية الجواز ولا تلغى الموافقة إلا بإقرار من الزوج يقدم إلى مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وفقاً للأسلوب المحدد بالمادة المشار إليها ومتى تقدم الزوج بإقراره بإلغاء موافقته على منح الزوجة جواز السفر تعين على الجهة الإدارية إتخاذ إجراءات إلغاء جواز السغر وما يترتب عليه من أثر يتحصل فى عدم إستطاعتها السفر بدون جواز. ولم يدع القرار المشار

إليه لوزارة الداخلية في هذا الشأن ثمة سلطة تقديرية في بحث أسباب عدم موافقة الزوج على إستمرار سريان جواز سفر الزوجة. وإغا جعلها سلطة مقيدة يتحقق مناطها المتمثل في إلغاء منح جواز السفر وإلغاء تصريح السفر المقرر بحدة صلاحية الجواز بجرد تقدم الزوج بطلب إلغاء الموافقة حيث يتحقق ركن السبب في ذلك بالطلب المقدم من الزوج وليس للجهة الإدارية أن تتقصى أسباب طلب الزوج إلغاء الموافقة على إستخراج جواز سفر زوجته لما في ذلك من إقحام لها في علاقة الزوجية التي لها من الخصوصية ما يتأى بالجهة الإدارية عن التدخل فيها، وليس لهذه المحكمة بما لها من ولاية حددها القانون أن تراقب مشروعية طلب الزوج وأسبابه ومدى تعسفه في استعمال حقد فذلك مما يندرج ضمن مسائل الأحوال الشخصية التي تخرج عن ولاية القضاء الإداري والتي تمنح عن ولاية القضاء الإداري والتي تمنح الزوجة حال تعسف زوجها في إستعمال حقد المقافى التطابق بإتخاذ ما أوجبه القانون لذلك من إجراءات.

وحيث إنه متى كان ما تقدم فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر على سببه المبرر له قانوناً بما يجعل طلب وقف التنفيذ مفتقراً إلى ركن الجدية اللازم له الأمر الذى يتعين معه الحكم برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه دون حاجة لبحث ركن الإستعجال ».

(محکمنالقنا الإداری-النفرورقم۱۹۹۷ ، • ق-جملمنة ۱۹۹۷ ، • • محکمنالقنا الإداری النفرورقم۱۹۹۷ ، • • محکمنا

الميداً (۱۰۶۶): « إستخراج الزوجة جواز سفرها حال كونها مطلقة، ثم زواجها علم الزوج بحملها جواز سفر وإستمرار سفرها به ينطوى على مواققة منه وإقرار لها ولجهة الإدارة على منحها جواز السفر وتصريحاً منه لها بالسفر طوالمدة صلاحية الجواز، تقدمه بطلب لسحب المواققة، وإجابته لطلبه تجمل قرار الإدارة صحيحاً قائماً على سبه المبرد له قانوناً ».

« وحيث إن البادي من الأوراق أن زوج المدعية « المدعى عليه الثالث »

قد تقدم إلى مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بتاريخ ٢٩٩٦/٥/٢٩ بطلب لسحب موافقته على إستخراج جواز سفر لزوجته المدعبة، وكانت الزوجة لا تمنح جواز سفرها ولا يجدد لها إلا عوافقة الزوج الذي له إلغاء تلك الموافقة بإقرار منه أمام الجهات المختصة بمصلحة وثائق السفر والهجرة الجنسية وفروعها وأمام القنصليات المصرية بالخارج. ومن ثم فإن حصول الزوجة على جواز سفرها رقم ٣٤٤٧٩٢ جوازات مصر الجديدة حال كونها في تاريخ حصولها عليه في ١٩٩١/٣/١٢ مطلقة ولم تتزوج منذ طلاقها وإستمرار سريان صلاحية هذا الجواز وإستمرار سفرها به ينطوى على موافقة وإقرار لها ولجهة الإدارة على منحها جواز السفر وتصريحاً من الزوج لها بالسفر طوال مدة صلاحية الجواز فإذا تقدم بطلبه في ٢٩/٥/٢٩ بسحب هذه الموافقة وذلك التصريح وأجابته جهة الإدارة إلى طلبه فإنها تكون -بحسب الظاهر من الأوراق - قد نفدت مقتضى حكم المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية سالف البيان. ومن ثم كان قرارها قائماً على سنده الصحيح من حكم القانون غير مرجح الإلغاء بما يجعل طلب وقف تنفيذه مفتقرأ إلى ركن الجدية اللازم له فيكون طلب وقف التنفيذ جديراً بالرفض دون حاجة لبحث ركن الإستعجال ».

(مىحىكىمىئالىقىنسا ئالإدارى-الىدىمويرقىم ۸۰ ۸۰ ، ەق-جىلىمىة (۲/۱۷/۷۱).

## إتجاهات مبشرة بحماية حقوق الزوجة في التنقل بمراعاة حقوق الزوجية :

ورغم إتجاه قضاء مجلس الدولة السالف ببانه فى شأن حق المرأة فى السفر وحدود حق الزوج فى منعها والذى أضفى على حق الزوج حصانة تكاد تعصمه من المناقشة للأسباب سالفة البيان فقد كان لمجلس الدولة إفتاء وقضاء على إتجاها مبشرا نحو حماية حقوق الزوجة فى السفر والتنقل ومواجهة تعسف الزوج فى إستعمال حق سحب موافقته على سفر زوجته، ومن ذلك

فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة بجلسة ١٩٩٥/٧/١٨ والتى إنتهت إلى و عدم سريان قرار وزهر الداخلية يتطلب موافقة الزوج على منح زوجته جواز سفر على جوازات السفر الديلوماسية أو الجوازات الصادرة لمهمة ». وكذلك حكم محكمة القضاء الإدارى دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ) بجلسة ١٩٩٧/١/٢٨ والذى أوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية يسحب جواز سفر زوجة بناء على طلب زوجها بعد أن تبين للمحكمة أن فى ذلك القرار تعريض الزوجة للخطر نتيجة إصابتها بمرض عضال ثم إتجاه المحكمة إلى وقف تنفيذ قرارات منع الزوجات من السفر إذا كانت وجهتهن السفر حيث يقيم أزواجهن، وكان لهذا الإتجاه الأثر المحمود فى التبشير برقابة صارمة على إساءة إستعمال الزوج لسطته فى منع الزوجة من السفر.

وفيما يلى نعرض لهذه الإنجاهات فنعرض أولاً للمبدأ الذى أرسته فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المشار إليها ثم للمبادئ التى أرستها محكمة القضاء الإدارى مؤخراً نحو حماية حق الزوجة فى السفر عراعاة حقوق الزوج:

المبدأ (١٠٤٥): « عدم جواز منح الزوجة جواز سفر إلا بموافقة كتابية من الزوج يقتصر فحسب على جوازات السفر العادية دون غيرها من البوازات الأخرى سوا حقى ذلك الجوازات الديلوما سيتوا كاصتولهمة، وليس في ذلك إخلاب المقوق المترتبة على الزوجية ولا ينتقص منها ومن يبنها حق الزوج في الإمتناع عن نفقة زوجته إذا ما تبين له أن إستعمالها لحن الخروج للعمل اللي أجازه لها المشرح الحاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية مشوب بإساءة إستعمال الحق أو منا للصلحة الأسرة وذلك يتحريك ولا يقالقاضى المختص بهسائل الأحوال الشخصية وبحسبان ما لكل من علاقة العمل وعلاقة الزوجية من أحكام ».

و إستظهار الجمعية العمومية من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩
 في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ أن المشرع حظر

كأصل عام على المصريين مفادرة أراضي الجمهورية أو العودة إليها إلا إذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقأ للقانون وبين المشرع أنواع هذه الجوازات وحصرها في أربعة هي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والعادية ولمهمة وناط بوزير الداخلية عوافقة وزير الخارجية أن يعين بقرار منه شكل جواز السفر وإجراءات منحه ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وقيمة الرسوم التي تحصل عنه وحالات الإعفاء من الرسوم - تبين للجمعية العمومية أنه صدر نفاذاً لذلك قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه وتضمن هذا القرار نوعين من الأحكام الأول خاص بجوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وذلك في المواد من ٢ حتى ١١ منه التي تضمنت حالات منح كل نوع منها ومدة صلاحيته وإجراءات تجديده كما حرص القرار على النص على منحها وتجديدها لمستحقيها مجانأ أما النوع الثانى من الأحكام التي تضمنها قرار وزير الداخلية المشار إليه فيتعلق بجوازات السفر العادية وذلك في المواد من ١٢ إلى ٣١ منه ومن ثم فإن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢١ من أنه « لا يجوز منح الزوجة جواز سفر أو إضافتها على جواز سفر الزوج إلا بمرافقة كتابية منه ﴿ إِنَّا يَقْتَصُرُ فحسب على جوازات السفر العادية دون غيرها من الجوازات الأخرى سواء في ذلك الجوازات الدبلوماسية والخاصة ولمهمة إذ لو أراد مصدر القرار إشتراطها بالنسبة لها لما أعوزه النص على ذلك ومن ثم يغدو متعيناً القول بعدم سريان حكم المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية المشار إليها على جوازات السفر الدبلوماسية - والجمعية العمومية ترى أن ذلك لايخل بالحقوق المترتبة على الزوجية بموجب أحكام عقد الزواج ولاينتقص منها ومن بينها حق الزوج في الإمتناع عن نفقة زوجته إذا ما تبين له أن إستعمالها لحق الخروج للَّعمل الذي أُجَّازه لها المشرع بمرجب نص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية مشوب بإساء إستعمال الحق أو

مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الإمتناع عنه إلا أن القول الفصل في تحقق ذلك من عدمه معقود للقاضى المختص بمسائل الأحوال الشخصية لدى تحريك ولايته وإستنهاض إختصاصه دون جهة عمل الزوجة وبحسبان أن لكل من علاقة العمل وعلاقة الزوجةي أحكامه ومجاله - مؤدى ذلك: عدم سريان حكم المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ على جوازات السفر الدبلوماسية والجوازات الخاصة والجوازات الصادرة لمهمة ».

### (فتویرتم۲۲ه پتاریخ۷/۱۸۸ ۱۹۹۸ ملفرتم۲۸۸۸۸۸۲).

\* ولقد جا، هذا الإنتاء مقيداً لسلطة الإدارة والزوج في تقييد حق الزوجة في الحصول على جواز سفر والتصريح لها بالسفر قاصراً تلك السلطة والتقييد على جوازات السفر العادية فقط دون غيرها من جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة، ورغم ما لهذا الإفتاء من قيمة عليا في فهم أحكام القانون والدستور ومراعاة أحكم الشريعة الإسلامية، إلا أننا نرى أن ذات الحكمة التي رأت الجمعية من أجلها أن منح الزوجة جواز سفر دبلوماسي أو خاص أو لمهمة لايخل أو ينتقص من حقوق الزوج المقررة له شرعاً وقانونا نرى أنها صالحة لعدم تقييد منحها جواز سفر عادى في ضوء ذات الحكمة ويراعاة عدم تعسف أى من الزوجين في إستعمال حقوقه وتعود تلك الحكمة إلى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠ المعدلة الأحوال الشخصية والتي نظمت أمر وجوب نفقة الزوجة على زوجها ونصت الفقرة الرابعة منها على أنه:

 و لا تجب النفقة للزرجة إذا إرتدت أو إمتنمت مختارة عن تسليم نفسها
 دون حق أو إضطرت إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزرج، أو خرجت دون إذن زرجها ».

إذ أن هذا النص بعد أن أورد حالات عدم وجوب النفقة ومنها الخروج دون إذن الزوج وهو ما يشير إلى حق الزوجة في السفر وحق الزوج في عدم وجوب النفقة، فقد جاحت الفقرة الخامسة من ذات المادة وإستثنت سقوط نفقة الزوجة إذا خرجت من مسكن الزوجية دون إذن زوجها في الأحوال التي يباح لها فيها ذلك بحكم الشرع عما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة، وكذلك خروجها للعمل المشروع بشرط عدم إساءتها لإستعمال حقها في العمل بما ينافي مصلحة الأسرة فنصت تلك الفقرة على أن:

« لا يعتبر سبباً لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية دون إذن زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك يحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن إستعمالها لهذا الحق المشروط مشوب بإسامة إستعمال الحق، أو مناف لمسلحة الأسرة وطلب منها الزوج الإمتناع عنه ».

ومفاد ذلك أن المشرع قد أباح للزوجة حق الخروج دون إذن أو موافقة الزوج مع ترتبب سقوط حق النفقة الواجبة على الزوج وإستثنى من سقوط النفقة حالات الخروج دون إذن لأمر مباح شرعاً أو لأمر ورد به نص (ومنه حق العمل وحق التنقل وقد نص عليها الدستور) أو جرى به عرف أو قضيت به ضرورة، وخص المشرع وحق العمل و أباح لها الخروج إليه ولم يرتب على ذلك الخروج إلا سقوط النفقة وبشروط أولها أن يطلب الزوج منها الإمتناع عن العمل لمنافاة ذلك لمصلحة الأسرة وأن تسئ الزوجة إستعمال هذا الحق، وألقى بعب الإثبات على الزوج ذاته، ومن ثم لاترى مع صراحة هذا النص أن لأى جهة إدارية أن تعين الزوج على منع الزوجة من السفر إذا هي خرجت للعمل دون إذنه وإنما له إن شاء وفقاً لأحكام القانون المشار إليه أن يسقط عنها نفقتها أو أن يتخذ ما يشاء من حقوق كفلها له المشرع والدستور حبال ذلك دون تقبيد الحق الدستورى في التنقل وفي العمل.

### حق الزوجة الريضة في السفر رغم معارضة زوجها:

أما عن المبدأ الذي أرسته محكمة القضاء الإداري بعدم حق الزوج في منع الزوجة من السفر إذا إستوجبته ضرورة كحق العلاج من مرض عضال وتتحصل وقائع الدعوى التى أقامتها إحدى الزوجات فى أنها أصببت بمرض السرطان وأجرت عملية إستئصال الورم السرطانى بمستشفى السلام الدولى وبدأت العلاج بالإشعاع الذرى لتجهيز نفسها للسفر لأحد المراكز الطبية المتقدمة فى علاج السرطان بالولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا التى كانت تتابع حالتها قبل إجراء العمليات خشية رجوع الورم من جديد ومعالجة لأعراضه وأعدت نفسها للسفر إلا أنها فوجئت لخلاقات مالية بينها وبين زوجها يسحب جواز سفرها ومنعها من السفر بناء على طلب الزوج؛

و إن الدستور لم يبح حرية التنقل إلا لأمر تستازمه ضرورة التحقيق أو حماية لأمن المجتمع وليس من أسباب تقييد التنقل الإستجابة لرغبة الزوج خاصة وأنها من ربيبات الأعمال وأنه مع الإفتراض بحق الزوج في منع خاصة وأنها من ربيبات الأعمال وأنه مع الإفتراض بحق الزوج في منع إضراراً أو كيداً بها وإلا كان إستعمالاً غير مشروع للحق وفقاً لحكم المادة الخامسة من القانون المدنى وأن المدعى عليه الثانى لم يقصد كزوج لها بطلبه سوى إلحاق الضرر بها بأن يترك مرض السرطان يستشرى في جسدها ويحول بينها وبين عرض نفسها على المراكز المتخصصة لعلاج المرض في مصر أو فرنسا أو سويسرا كما إعتادت وهو ضرر تتضا لم يجواره أي مصلحة يرمى إلى تتنفى مشروعية أي مصلحة بجواز سعيه إلى إزهاق روحها للتنازل عن الدعاوى التى أقامتها ضده لإغتياله أموالها في مصر والخارج بوجب التوكيل الصادر منها له وإضافتها لحسابه.

وقد أرست محكمة القضاء الإداري في تلك الدعري المبدأ التالي:

المهدأ (١٠٤٦): والزوج في إستعماله لحقوقه الزوجية مسئول عن الرعاية الاجتماعية والصحية لزوجته فإذا تعرضت حياة الزوجة للخطر نتيجة مرض عضال فإن الضرورات تهيع المحطورات، ومن ثم لا يجوز الحيلولة دون زوجته والحياة التي صارت قرين السفر للخارج للعلاج، قرار وزير الداخلية بالإستجابة لطلب الزوج بتع زوجته من السفر مخالف للقانون وغير قائم على سبب يبرره قانونا ويتعين وقف تنفيذه ورقع إسم الزوجة من قوائم الوثائق والمنع من السفر وعدم سحب جواز سفرها والسماح لها بالسفر ع.

وحيث إنه عن ركن الجدية فإن المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ تنص على أن و يكون منح الزوجة جواز سفر أو تجديده بعد تقديم موافقة زوجها على سفرها إلى الخارج كما يجب تقديم موافقة المشل القانوني لغير كامل الأهلية على إستخراج جواز السفر أو تجديده وفي الحالتين تعتبر الموافقة على إستخراج جواز السفر أو تجديده تصريحاً بالسفر طوال مدة صلاحية الجواز.

ولا يكون إلغاء الموافقة إلا بإقرار من الزوج أو الممثل القانوني بعد التحقق من شخصيته وصحة صدور الإقرار منه أمام الموظف المختص بحصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وفروعها أو أمام القنصليات المصرية بالخارج ويجب وصول هذا الإقرار إلى المصلحة المذكورة أو فروعها قبل السفر بوقت مناسب ».

وحيث إن البادى من الأوراق ومن التقرير الطبى المحرر من مستشفى السلام الدولى المؤرخ ١٩٩٦/٩/٢٨ أن المدعية تعانى من سرطان بالثدى الأيمن منذ نوفمبر سنة ١٩٩٤ وقد تم إستئصال الورم جراحياً بواسطة الدكتور / ...... وأعقب ذلك علاجها بالإشعاع الذرى بمستشفى السلام الدولى تحت إشراف الدكتور / ...... لمدة خمسة أسابيع مع العلاج بالإشعاع لمنطقة الحوض لإيقاف عمل المبيضين إبتداء من ١٩٤/١٢/٢٤ متى ٤/٢/١/٢٤ وأنها لاتزال تحت المتابعة المستمرة لحالة سرطان الثدى ولبعض التغيرات الهرمونية نتيجة توقف المبيضين وأن المستشفى المعالج يوصى بعرضها الدورى على أحد المراكز المتقدمة فى الولايات المتحدة أو فرنسا لتقييم الحالة الصحية خاصة فيما يتعلق برجوع الورم موضعياً داخل فرنسا لتقييم الحالة الصحية خاصة فيما يتعلق برجوع الورم موضعياً داخل الشدى وكذلك فيما يتعلق بالأعراض التى تعانى منها نتيجة إنخقاض مستوى هرمون الإستروجين فى الدم. ومن ثم فإن المدعية تعانى من حالة

مرضية تتصل بأحد الأمراض الخطيرة وقد أقرت بذلك الجهات الطبية المتخصصة وقررت حاجتها للسفر للخارج للمتاعبة الدورية لدى المراكز المتخصصة وليس من شك أن صحة الإنسان والحفاظ على حياته هى من المسورات التى تبيع المعظورات فإذا ما كان الأمر متعلقاً بحياة الإنسان وصحته وعدم إزهاق النفس التى حرم الله إلا بالحق تعين أن يكون إستعمال الحق طوعاً لهذه الضرورات حيث لا ضرر ولا ضرار وإذا كان حق الإنسان فى حماية كيانه الشخصى والصخى من الحقوق الشخصية اللصيقة به ويؤثم فعله الضار بصحته وحياته وكان الزوج فى إستعماله لحقوق الزوجية مسئول عن الرعاية الإجتماعية والصحية لزوجته فإذا ما تعرضت حياة الزوجة للخطر نتيجة مرض عضال إرتأت الجهات الطبية المختصة ضرورة السفر للخارج للملاج للخارج المبلولة دون زوجته والحياة التى صارت قرين السفر للخارج للعلاج ومن ثم كان القرار المطعون فيه – بحسب الظاهر من الأوراق مخالفاً صحيح حكم القانون مرجع الإلغاء عند نظر الموضوع بما يوفر لطلب وقف التنفيذ ركن الجدية اللازم له.

وحيث إن ركن الإستعجال متوافر بدوره لخطورة المرض الذى تعانى منه المدعية ولتعذر النتائج التى تترتب على إستمرار تنفيذ القرار المطعون فيه والتى من شأنها تعريض حياتها للخطر.

وحيث إنه متى كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ومايترتب على ذلك من آثار أخصها رفع إسمها من قوائم الوثائق وعدم سحب جواز سفرها والسماح لها بالسفر.

وحيث إن هذا الحكم يصدر في الشق العاجل من الدعوى ومن شأنه تنفيذه بالطرق المعتادة إلحاق الضرر بصحة المدعية ومن ثم تأمر المحكمة بتنفيذ الحكم بمرجب مسودته وبغير إعلائه عملاً بحكم المادة (٢٨٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ».

(محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأقراد والهيئات (أ) - الدعوى رقم ١٩٩٧ / / ٥٠ ق- جلسة ٢٨/ / ١٩٩٧).

#### ♦ حق الزوجة في السفر إلى حيث يقيم زوجها رغم معارضته :

\* وتأكيداً لإنجاء محكمة القضاء الإدارى نحو حماية حق الزوجة فى السغر والتنقل بمراعاة حقوق الزوجية وعدم إساءة إستعمال الحق، وتحديد دور الجهة الإدارية فى التأثير على أسس العلاقة الزوجية فقد أصدرت المحكمة عدداً من الأحكام الهامة التى أوقفت فيها تنفيذ قرارات منع الزوجات من السفر بناء على طلب الزوج متى تبين للمحكمة أن وجهة سفر الزوجات هى إلى حيث يقيم الأزواج تحقيقاً للإلتزام بالمساكنة ورداً للكيد وإساءة إستعمال السلطة.

ومن بين هذه الأحكام التى أفردت العديد من الأسس التى يقوم عليها ذلك الإتجاه المحمود نعرض لأحد هذه الأحكام والتى تضمنت غالبية تلك الأسس وما أرسته من مبدأ هام:

المبدأ (۷۵۰۱): و يتعين النظر إلى القيود المفروضة على الزوجة في السفر إلى الخارج في إطار الحقوق والإلتزامات التي يفرضها عقد الزوجية السفر إلى الخارج في إطار الحقوق والإلتزامات التي يفرضها عقد الزوجية شنونهم وحفاها على كيان الأسرة من التفرق والتشتت، وهي غايات يتحقق بها صالح المجتمع وتقوى من أساسه و تدعم بنيانه شريطة ألا تتخذ أداة عسف في يد الزوج وطريق عنت وإرهاق - الزوجة التي تبغى السفر إلى عين يقيم زوجها بالخارج إقامة مستقر قلدة طويلة لا يرفض طلبها، ولا ينبغي منعها ولو بناه على طلب زوجها، إذ ليس لهذا الطلب من سبب طاهر سوى عنت الزوج وهسفه، ولا يبتغي من ورائد إلا الكيد للزوجة والإضرار بها - سلطات الدولة لم تقرر لكي تعين الزوج على تحقيق مآربه والإضرار بها - سلطات الدولة لم المحلل من الزوج على تحقيق مآربه والتحلل من الزوجية وما دامت الملاقة الزوجية قائم تفالإلتزام للميلولة دون إعمال إلتزام المساكنة - الإقامة مع الزوج حق أصيل للزوجة لا يعتوقف على إذن من الزوج ».

ر وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يتعين النظر إلى القيود المفروضة على الزوجة في السفر للخارج في إطار الحقوق والإلتزامات التي يفرضها عقد الزوجية، وذلك أن حربة التنقل من الحربات الشخصية التي لاتخلقها الشرائع بل تنظمها، ولاتوحدها القوانين بل توفق بين شتى مناحيها تحقيقاً للخير المشترك للجماعة ورعاية للصالح العام، فهي لاتقبل من القيود إلا ما كان هادفا إلى هذه الغاية مستوجباً لتلك الأغراض، وعلى ذلك فإذا كان المشرع في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه قد أعطى لوزير الداخلية لأسباب يقدرها حق رفض منح جواز السفر أو تجديده، كما أجاز له سحب الجواز بعد منحه وجعل له أن يصدر القرارات التنفيذية للقانون المذكور، فارتأى وزير الداخلية أن يصدر قراراً عنع الزوجة من إستخراج جواز السفر إلا بعد موافقة زوجها الذي يحق له أن يعود في هذه الرافقة، هذه القيود جميعها إنما تستهدف منع الزوجة من السغر إلى الخارج وترك منزل الزوجية دون رضاء زوجها نزولا على أحكام عقد الزواج الذي يفرض على الزوجة أن تبقى إلى جوار زوجها وأولادها لرعاية شنونهم وحفاظاً على كيان الأسرة من التفرق والتشتت، وهي غايات يتحقق بها صالح المجتمع وتقوى من أساسه وتدعم بنبانه، فلا تثريب على تقرير مثل هذه القيود على ألا تستعمل إلا في الغايات المحددة لها فلا تتعداها إلى غيرها حتى لاتتخذ أداة عسف في يد الزوج وطريق عنت وإرهاق.

وحيث إنه متى كان ما تقدم فإن الزوجة التى تبغى السفر إلى حيث يقيم زوجها بالخارج إقامة مستقرة لمدة طويلة لايرفض طلبها، ولاينبغى منعها من هذا النق ولو بناء على طلب زوجها، إذ ليس لهذا الطلب من سبب ظاهر سوى عنت الزوج وعسفه، ولايبتغى من ورائه إلا الكيد للزوجة والإضرار بها، وما شرعت القيود على الحريات الشخصية لتحقيق هذه المقاصد وتلك الغايات وما قررت سلطات الدولة لكى تعين الزوج على تحقيق مآربه والتحلل من التزامات الزوجية فتبعد الزوجة عن زوجها بعد أن جمعهما الله وقرب بينهما، ولا وجه للقول بأن حق الزوج في إبقاء زوجته

لتقيم معه في الخارج هو حق مطلق به، وقد يكون لديه من الأسباب ما لا يمكنه الإفصاح عنها تدفعه إلى النأى بزوجته عن البلد الذي يقيم فيه، إذ مادامت العلاقة الزوجية قائمة فالإلتزام بالمساكنة هو أثر من آثارها لايمكن للزوج أن يتحلل منه، كما لايحق له أن يستنهض سلطات الدولة للحيلولة دون إعمال هذا الأثر، ولا محل للتحدى بمصلحة الأسرة التي قد تدفع الزوج إلى إتخاذ مثل هذا القرار، ذلك أنه إذا كان الزوج لايقوى على إلزام الزوجة بطاعته وهي إلى جواره فلن يجديه نفعاً إبعادها عنه بقرار يفجر في القلب جرحاً يتعذر شفاؤه.

وحيث إنه نما يؤيد ذلك أن المادة (١٢) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بتقرير بعض أحكام الأحوال الشخصية تنص على أنه ﴿ إذَا غَابِ الرَّاحِ سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضى تطليقها بائنا إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه » .

وتنص المادة (١٣) من القانون ذاته على أنه ﴿ إِنْ أَمَكُنَ وَصُولُ الرَّسَائُلُ إلى الغائب ضرب له القاضى أجلاً وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها. فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضى بينهما بطلقة بائنة ...... ».

وحيث إنه ترتيباً على ماتقدم فإنه ولئن كان للزوج كأصل عام ولاية على زوجته وما يستتبع ذلك من عدم منحها جواز سفر للخارج إلا بجرافقة منه، إلا أن ذلك الحق فضلاً عن أنه يفترض أنهما يقيمان معاً فى محل إقامة واحد، فإنه لايناهض ولاينتقص منه سفر الزوجة بغية اللحاق بزوجها للإقامة معه، فهى لا تستأذن الزوج فى الإقامة معه، بل الإقامة معه حق أصبل لها لايتوقف على إذن منه، بل هو مفروض عليه رتبه وإنشأه عقد الزواج وأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، ومن ثم فإن منح الزوجة تأشيرة سفر إلى البلد الذى يقيم فيه الزوج ليس بحاجة إلى موافقة الزوج، بل يتعين منحها تلك التأشيرة وأن تكون مقصورة على البلد الأجنبى الذى يقيم فيه الزوج.

وحيث إن الثابت من الشهادتين رقم ١٩٠٥/ ب لسنة ١٩٩٧ ورقم ٢٠٣٠ ب لسنة ١٩٩٧ الصادرتين من مصلحة وثائق السفر والهجرة والمنسية أن زوج المدعية السيد / ...... قد غادر البلاد بتاريخ والمنسية أن زوج المدعية السيد / ...... قد غادر البلاد بتاريخ تبين من أوراق الدعوى ووثيقة زواج المدعية أن زوجها يقيم بدولة الكويت منذ زواجهما في ١٩٩٧/٤/١، عما يستفاد منه إقامته المعتادة بدولة الكويت ومن ثم فإنه لايجوز منع زوجته (المدعية) من السفر إليه حيث يقيم بدولة الكويت ومن ثم فإن قرار سحب جواز سفرها ومنعها من السفر إلى دولة الكويت يضحى – بحسب الظاهر من الأوراق – ولا سند له من القانون مرجع الإلفاء يضحى – بحسب الظاهر من الأوراق – ولا سند له من القانون مرجع الإلفاء بين المدعية وحقها المشروع في الإقامة مع زوجها فإنه يتوافر لها أيضاً ركن المستعجال بما يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ومايترتب على ذلك من آثار.

وحيث إن هذا الحكم صادر في أحد المسائل العاجلة التي تؤثر على الحقوق والحريات ومن ثم فإن المحكمة تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير إعلان عملاً بحكم المادة (٢٨٦) من قانون المرافعات».

(حكممحكمةالقضاءالإداري-دائرةمتازهاتالأقرادوالهيئات-الدائرة الأولى-الدعري(قم ١٩٦٣/ ١٥ القضائية-جلسة ٢٨٨ / ١٩٩٧ - وأيضاً الحكم في الدعري رقم ٢٨٨٨ لسنة ١٥ القضائية -جلسة ٢٨ / ١٩٩٧ / ) .

 عدم جوازمنع الزوجة من السفر بعد طلاقها بحكم إستئنافي ولو طعن عليه بالنقض ،

وقد أرست محكمة القضاء الإدارى مبدأ هاماً آخر يتصل بحق الزوجة في التنقل والسفر متى إنفصمت عرى العلاقة الزوجية بطلاقها من زوجها يحكم تأيد إستثنافياً حتى ولو ثم الطعن عليه بطريق النقض.

وفيما يلى نعرض لهذا المبدأ:

المهدأ (٤٨٠): « إنقصام عرى العلاقة الزوجية يحكم تأيد إستئنافياً يخلع عن المدعى رصف الزوج فلا يكون له حق إستعمال الحقوق الزوجية يمد أن صارت من كانت زوجة له غريبة عنه بما لا يحق له منعها من السفر أو من إستخراج جواز سفر ».

وحيث إن الثابت من الأوراق أن المدعى كان زوجاً للمدعى عليها بموجب وثيقة الزواج المؤرخة ٨ من يوليو سنة ١٩٩١ وأن المدعى عليها الثالثة قد حصلت على حكم بتطليقها منه في الدعرى المقامة أمام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية برقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٩٤ وتأيد الحكم إستئنافياً بالحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة في الإستئناف رقم ٨٧٧ لسنة ١١٢ القضائية ومن ثم إنفصمت عرى العلاقة الزوجية بينهما بوجب تلك الأحكام التي حازت قوة الشئ المقضى فلم يعد المدعى زوجاً للمدعى عليها الثالثة ولم يعد له عليها من حقوق كان يقرها له عقد الزوجية فصار غريباً عنها وليس له إستعمال حقوق الزوجية حيالها ومنها حق الموافقة على إستخراج جواز سفر لها بعد أن سقطت عنه بالنسبة لها وصف الزوج وبعد أن لازم المدعى عليها وصف المطلقة بذلك الحكم ولا يضفى عليه وصف الزوج طعنه بطريق النقض المقيد برقم ١٧ لسنة ٦٦ القضائية إذ أنه بحكم المادة (٢٥١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية والايترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم ، وإن كل مايبغيه الزوج أن يقضى لمصلحته فيه، ومن ثم لاتكون له في هذه الدعوى صفة أومصلحة في مخاطبة جهة الإدارة لمنح الزوجة جواز سفر، أو مخاطبتها لسحب جواز السفر وليس له كذلك حق إقامة الدعوى في شأن حقوق الزوج على زوجته بما فيها منح جواز السفر أو سحبه، فإذا إنتفت عنه تلك الصفة لم يكن له كذلك مصلحة حاله ومباشره في منعها من السفر، دون أن يغير من ذلك ما يسعى إليه بطريق النقض في إضفاء تلك الصفة والمصلحة عليه بما عساه أن يقضى له فيها من حكم وهو لن يكون له أي من الصفة أو المصلحة إلا بصدور ذلك الحكم أما - والحالة

هذه - فإنه لا يكون له في رفع هذه الدعوى صفة أو مصلحة الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها ».

(منجنگیمناالنقیطنا «لإداری-الندهنریرقیم» ۱/۳۷ (قاچیلیمنیة ۱۹/۵/۱۳) .

### عدم جواز إستخراج جواز سفر للقاصر إلا بموافقة المثل القانوني وعدم جواز التبني ،

أكدت محكمة القضاء الإدارى عدم جواز التبنى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وأرست مبدأ هاماً في هذا الصدد بعدم جواز إستخراج جواز السفر للطفل القاصر إلا بموافقة عمله القانوني، وأنه لايشفع لطالب الجواز أن يكون قد تبنى الطفل إذ أن الشريعة الإسلامية وأحكام القانون لاتعرف نظام التبنى بمفهوم نسبة الشخص إلى غير أبيه وأنه طالما أن والد الطفل على قيد الحياة فإنه يظل الممثل القانوني والولى الطبيعي للطفل.

وفيما يلى نعرض لذلك المبدأ:

المبدأ (٢٠٤٩): «إستخراج جوازات السفر وتجديدها لايتم بالنسبة لغير كاملى الأهلية إلا بمواققة عملهم القانوني – طالما لم تثبت تنحية الوالد عن الولاية بإذن المحكمة قتظل ولاية الطفل لأبيه – التبني نظام باطل حرمه الشرح والقانون».

وحبث إن المستفاد من النصوص المتقدمة أن إستخراج جوازات السفر وتجديدها لايتم بالنسبة لغير كامل الأهلية إلا بموافقة ممثله القانونى، وهو الربى وفقاً لأحكام القانون المدنى وقانون الولاية على المال وتكون الولاية للأب ثم للجد الصحيح إذا لم يختر الأب وصياً ولا يجوز فى جميع الأحوال للولى التنحى عن الولاية إلا بإذن المحكمة التى تثبت الوصى المختار من الأب لولده القاصر أو الحمل المستكن، والتى تعين وصياً له إذا لم يكن له وصياً.

وحيث إن البادي من الأوراق أن مطرانية نفاده وقوص للأقباط

وحيث إنه لا محاجة لما استندت إليه المدعية من أنها تبنت الطفلة المذكورة من ملجأ المطرانية المشار إليها، ذلك أن التبنى بمفهوم أن ينسب الشخص إلى نفسه طفلاً – وهو يعرف أنه ولد غيره وليس ولداً له – نسبة الإبن الصحيح ويثبت له أحكام البنوة من إستحقاق للإرث وغيره هو تبنى باطل حرمه الشرع والقانون، فقد جاء الإسلام مسقطاً لما درجت عليه الجاهلية ومهدراً آثاره مرشداً نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى فى سورة الأحزاب و وما جعل أدعيا ،كم أبنا ،كم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدى السبيل. إدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبا ،هم فإخوانكم فى الدين ومواليكم ».

وجاء ذلك صوناً للإنسان وحفظاً لحقوق الأسرة، وقد صح وجاز شرعاً وقانوناً كفالة الشخص للطفل إجتماعياً بالإنفاق عليه وتربيته وتعليمه والعطف عليه تقرباً إلى الله دون إهدار لاسمه أو نسبه أو حقوقه لدى أسرته وولايتهم عليه، وجاء القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل لتنص مادته الرابعة على أنه و لايجوز أن ينسب الطفل إلى غير والديه ، ويحظر التبنى ، ونظم الأسر البديلة الهادفة لتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين جاوزت سنهم سنتين وحالت ظروفهن دون أن ينشأوا في أسرهم الطبيعية وفقاً للمادة (٤٦) منه، وعلى ذلك فإن أحكام الشريعة الإسلامية وأحكام التشريعات الوضعية للأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين تحرم التبنى بالمفهوم السالف بيانه فإذا كان والد الطفلة لم يزل وليها الطبيعى وعملها القانوني ولم يعرف للطفلة غيره وصياً أو عملاً من المحكمة المختصة فإنه لايجدى المدعية التعلل عا أسمته تبنياً للطفلة بلوغاً لحلولها محل وليها الشرعى والقانوني في أسمته تبنياً للطفلة بلوغاً لحلولها محل وليها الشرعى والقانوني في صلاحية موافقته لإستخراج جواز سفر للطفلة المذكورة.

وحيث إنه متى كان ما تقدم جميعه فإن الجهة الإدارية إذ امتنعت عن استخراج جواز سفر للطفلة المذكورة إلا بموافقة عملها القانونى فإنها تكون - بحسب الظاهر من الأوراق - قد أعملت صحيح حكم القانون بما يجعل قرارها الطعين غير مرجع الإلغاء فيتخلف عن طلب وقف التنفيذ ركن الجدية اللازم له بما يتعين معه الحكم برفض وقف تنفيذ القرار المطعون فيه دون حاجة لبحث ركن الإستعجال ».

(محكمةالقضا «الإداري—الدعرى رقم ٢٤٥٤ لسنة ١ « القضائية – جلسة ١٩٩٧/٤/٨ ) .

المبدأ ( ٠ ٠ ٠ ١ ) : و الممثل القانوني للقاصر - حق الأم في إضافة إبنها إلى جواز سفرها متى ثبت توقيع الحجر على والده للجنون وتعيينها وصية عليه بلا أجر » .

و حيث أن المثل القانونى للقاصر يكون بعسب الأصل لوليه الطبيعى عثلا فى الأب ثم الجد الصحيح إذا لم يكن الأب قد إختار وصيا ويتعين لمباشرة الولاية أن يكون الولى قد توافرت له أهلية مباشرتها وللمحكمة أن تسلب الولى ولايته أو توقفها أو تحد منها فى الأحوال التى بينها القانون .

الوصى هو الممثل القانونى للقاصر حتى تنتهى مهمته ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة أو بعودة الولاية للولى أو بعزل الوصى أو قبول استقالته أو فقده أهليته أو غيبته أوموته أو موت القاصر.

ومتى كان الثابت أن الولى الطبيعى للقاصر - نجل المدعية - قد حكم عليه بتوقيع الحجر عليه للجنون ، وأودع داراً للإستشفاء والصحة النفسية لإصابته بمرض عقلى ، وأوقفت ولايته كولى طبيعى على نجله بقرار محكمة القاهرة الكلية للأحوال الشخصية للولاية على المال ، وعينت والدته المدعية وصية عليه بلا أجر ، ومن ثم صارت هى ممثله القانونى ، بما لا يجوز معه للجهة الإدارية الإمتناع عن إضافة إسم نجلها إلى جواز سفرها بما يتعين معه وقف تنفيذ القرار المطعون فيه.

(محكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ٥١/٩٨٥ ق - جلسة ١٩٩٨/١) المحكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ٥١/٩٨٥ ق - جلسة ١٩٩٨/١) و مقالت قاضي المحلول المحلول المحلول المحلول المحلول المحلول المحلول عنه المحلول المحلول المحلول عنه المحلول عنه المحلول المحل

« ومن حيث إن موضوع الدعوى ، على نحو ما تكشف عنه الطلبات فيها ، إغا يدور حول مدى مشروعية قرار إتخذته الجهة الإدارية برفض تجديد جواز سفر المدعية الأولى ، أيا ما يكون السند الذى تدور حوله المشروعية والسبب الذى يقوم أساساً لتقديرها ، معياراً لوزنها فى ميزان القانون ، وعلى ذلك فإن تقدير وجه المصلحة فى حق رافع الدعوى وإنزال كلمة القانون الصحيح على أحكام قبولها إغا تتحدد بحسبانها من دعاوى الإلغاء، وهى بهذه المثابة من الدعارى العينية التى تنعقد الخصومة فيها فى مواجهة قرار إدارى ويكفى لقبولها أن تتحقق فى رافعها المصلحة المعتبرة قانوناً ، بأن يكون القرار المطعون فيه عا يمس هذه المصلحة أو ينتقص منها؛ فإذا كان ذلك وكان الأمر يتعلق بحق من الحقوق التى كفلها الدستور للمواطن المصرى ، وهو حق التنقل والسفر إلى الخارج ، الذى لا يتأتى

مباشرته إلا بالحصول على الصك الذي يتيع عارسة هذا الحق ، وهو جواز السفر على نحو ما تنظمه أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ، فإنه بالترتيب على ذلك ، ولما كان من الثابت أن المدعية الثانية والثالثة هما ، بلا منازعة ، أم وجدة المدعية الأولى وكن جميعاً يطلبن طلباً واحداً هو وقف تنفيذ وإلغاء القرار بعدم منع المدعية الأولى جواز سفر ، فضلاً عن أن طلب المواطن المصرى ، متى كان قد يلغ سن التمهيز ، سفر ، فضلاً عن أن طلب المواطن المصرى ، متى كان قد يلغ سن التمهيز ، يحق من حقوقه المستورية أمام قاضى المشروعية ، يكون متعين القهول ، يحق من حقوقه المدعية الأولى ، ولإنعدام مصلحة المدعيتين الأخريين ، وكون فاقدة الأساس متعينة الرفض ».

(محکمقالقیضا «لاداری-البدعبویرقیم۳/۱۱۳۹۹ق-جیلیسة ۱۹۹۹/۱۷/۷).

مدى دستورية قرارات وزير الداخلية بمنع الزوجة من السفر
 بناء على طلب الزوج :

المبدأ (۱۰۵۲): د - مدى دستورية كل من المادتين ۸، ۱۱ من القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن جوازات السفر اللتين تستند إليهما المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية رقم ۳۹۳۷ نسنة ۱۹۹۳ الذي ترتكن إليه المهدة الإدارية في منع الزوجة من السفر و حظر منحها جواز سفر أو تجديده إلا بموافقة الزوج - القرار المطعون فيه يستند إلى تص تحيط به طلال كثيفة من عدم الدستورية - أساس ذلك - وقف تنفيذ قرار منع الزوجة من السفر حيث لا تعارض بين القضاء بوقف التنفيذ ووقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية المفصل في مدى دستورية التصوص أوراقها إلى المحكمة الدستورية المطعون فيه ».

ومن حبث إنه عن ركن الجدية ، فإنه باستعراض أحكام الدستور يبين أن المشرع الدستورى جعل من الحرية الشخصية حقاً طبيعياً يصونه بنصوصه ويحميه بمبادئه ، فنص فى المادة (٤١) منه على أن : " الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا قس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا يأمر تستازمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون ... " . ونص فى المادة (٥٠) على أنه " لا يجوز أن يحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون " . ونص فى المادة (٥١) على أنه " لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منع عن العودة إليها " . كما نص فى المادة (٥١) على أن " للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد" .

وحيث إن مفاد ما تقدم أن الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٧١ ، خلاقاً للدساتير السابقة ، يكون قد إرتقى بالحرية فى التنقل والسفر فى مدارج المسروعية ، ورفعها إلى مصاف الحريات والحقوق الدستورية ، مع ما يتبعه ذلك من حقيق الضرب فى واسع أرض الله والسعى فى عريض مناكبها ، سواء فى ذلك أن يكون الحق فى السفر إلى الخارج مما تخاطبه، بياناً وتنظيماً ، أحكام المادة (٤١) على ما ذهبت إليه أحكام محكمة النقض المصرية ( الحكم الصادر فى الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٥ القضائية بجلسة ١٩٥١/١/١٥ ) ، أو كان السفر إلى الخارج عما ينصرف إليه خطاب المادة (٢٥) على نحو ما ذهبت إليه المحكمة الإدارية عليا ( الحكم الصادر فى الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٣ القضائية بجلسة ١٩٨٠/١/١٨ ) . بحسبان أن اللمة رقم ٢٣١ لسنة ٣٣ القضائية بجلسة ١٩٨٠/١/١٨ ) . بحسبان أن النصوص إقليمية الدستور المصرى ؛ فإنه وأياً ما يكون الأمر بشأن السند الدستورى لمرية السفر إلى الخارج ، فإنه فى جميع الأحوال ، وبحسبان أن النصوص لمرية السفر إلى الخارج ، فإنه فى جميع الأحوال ، وبحسبان أن النصوص الدستورية تتكامل فيما بينها فى إطار واحد ، يتعين أن يكون المنع من السفر بأمر قضائى تستدعيه ضرورة التحقيق وأمن المجتمع وفقاً للقانون السفر بأمر قضائى تستدعيه ضرورة التحقيق وأمن المجتمع وفقاً للقانون

على نحو ما جرى به نص المادة (٤١) ، أو يكون تنظيم هذا الأمر بقانون على نحو ما جرى به نص المادة (٤١) ، فأياً ما يكون الأمر لا يجوز دستورياً أن يعهد القانون ، الذي يصدر في هذا الشأن ، بتنظيم الحق لغيره من السلطات أو الجهات لما ينطوى عليه ذلك من إخلال بالإلتزام الدستورى بأن يكون هذا التنظيم بقانون وليس بأداة أدنى .

وحيث إن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ينص في المادة (١) منه على أنه " لا يجوز لمن يتمتعون بجنسية جمهورية مصر العربية مغادرة أراضي الجمهورية أو العودة إليها ، إلا إذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقاً لهذا القانون " . كما تنص المادة (٧) منه على أن "تصرف جوازات السفر لمن يطلبها من الأشخاص الذين يتمتعون بجنسية جمهورية مصر العربية الثابتة جنسيتهم أصلاً أو بشهادة جنسية من وزارة الداخلية " . بينما تنص المادة (٨) من ذات القانون على أن " يعين يقرار من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحبته وطريقة تجديده وشروط وإجراءات منحه ..... " . وتنص المادة (١١) منه على أنه " يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جراز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه". وبهذا النص الأخير ، وما ورد بالمادة (٨) من هذا القانون من تفويض وزير الداخلية في وضع شروط منح جواز السفر ، يكون المشرع قد تخلى عن إختصاصه وسلطاته بوضع تنظيم للحق ، يتعين ممارسته في إطار من المشروعية وبما لا ينطوى على أحتمال مصادرة الأصله وعصف بمضمونه . فإذا كان المشرع الدستوري قد أكد على حرية التنقل ، بل قرر حق المواطنين في الهجرة الدائمة أو الموقوتة ، وعهد إلى قانون تصدر طبقاً له الأوامر القضائية بالمنع من التنقل أو السفر على نحو ما ورد بالمادة (٤١) أو بقانون ينظم الحق في الهجرة ومغادرة البلاد على ما جاء بالمادة (٥٢) ، فإنه مما يشتبه في تصادمه مع هذه النصوص ، ويمثل خروجاً على مقتضاها ما ورد بالمادتين (٨) و (١١) من قانون جوازات السفر التي تعطى للإدارة تفريضاً تشريعياً

وإختصاصاً تقديرياً لا أساس له من الدستور ، بينما لا يتأتى لغير المشرع أن ينظم الحرية أو الحق الدستورى . وفي هذا الشأن يكون حتماً مقضياً على المشرع ألا يتخذ من هذا التنظيم سبيلاً للعصف بالحق أو الانتقاص منه أوّ التغول عليه . وعلى ذلك يكون الإطلاق الذي تضمنته المادتين (٨) و (١١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وإن كان يخضع حقاً لرقابة المشروعية التي يجريها القاضي الإداري ، إلا أن من شأنه الانتقاص من الحق الدستوري ، فلا يعرف المواطن مسبقاً وعلى وجه اليقين موقفه إزاء ما قرره الدستور من حق في هذا الشأن ، بل يبقى رهين مشيئة الإدارة ، إن شاحت منحته جواز السفر ، وهو الصك الذي بمقتضاه يكون عارسة الحق وبدونه يزول الحق ويصبح هباءً منثوراً ، وإن شاحت حجبته عنه أو نزعته منه، وفي أي وقت تراه ، فكل ذلك من شأنه - دون إفتئات من المحكمة على إختصاص محجوز ومقرر للمحكمة الدستورية العليا بالفصل فيما عساه أن يعبب التشريعات من عوار دستوري - أن يصم المادة (١١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر وما ورد بالمادة (٨) من ذات القانون من تفويض وزير الداخلية في وضع شروط منح جواز السفر بشيهة مخالفة الدستوري

وحيث إنه ولما كان ذلك ، وكان نص المادة (٣) من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ الصادر في شأن تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٦ المسار إليه ، والذي تركن إليه جهة الإدارة في منع المدعية من السفر ، قد حظر منح أو تجديد جواز سفر الزوجة – وما يتفرع عن ذلك من السماح لها بالسفر إلى الخارج من عدمه بوضع اسمها على قوائم الممنوعين من السفر أو رفع الاسم من تلك القوائم – إلا بموافقة الزوج ، وأوجب سحب جواز السفر بعد منحه بناء على طلب الزوج أيضاً ودوغا ترخص من جهة الإدارة في هذا الشأن ، ومن ثم يكون هذا القرار قد قام على أساس ما تقرر من حكم بالمادتين (٨) و (١١) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . وعلى ذلك ، فلا يكون للمادة (٣) من قرار وذير

الداخلية المشار إليه قيام ، أيا ما يكون من صحة حكمها بذاتها موضوعاً ، إلا بافتراض دستورية المادتين (٨) و (١١) من القانون المشار إليه واللتين تقومان سنداً لمنح الاختصاص لوزير الداخلية فى شأن منح جواز السفر أو منعه أو سحبه ، وما يتفرع عن ذلك من السماح بالسفر أو المنع منه .

ومن حيث إن القرار المطعون فيه استند فى قيامه إلى نص تحيط به ظلال كثيفة من عدم الدستورية ، حسيما سلف البيان ، مما يرجح معه فى تقدير هذه المحكمة القضاء بعدم دستوريته ، فإن ركن الجدية بكون قد توافر صدقاً وحقاً فى طلب وقف تنفيذ هذا القرار .

ومن حيث إنه عن ركن الاستعجال ، فإنه متوافر في الدعوى الماثلة ، بحسبان أن الأمر يتعلق بحق التنقل والسفر ، وهو حق كفله الدستور ، على ما سلف البيان ، وأكدته المواثيق الدولية التي انضمت إليها مصر على نحو ما ورد بالمادة (١٩٣) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ، والمادة (١٣) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بحرجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨٨ المنشور بالجريدة الرسمية في ١٥ من إبريل سنة ١٩٨٧ ، فضلاً عن أن الأوراق قد أجدبت عن توافر اعتبارات حالة تستدعيها مصلحة عامة تتعلق بكيان وأمن الدولة أو المجتمع يتعين مراعاتها دوماً ، نزولاً على القاعدة الأصولية التي تقضى بترتيب المصالح في ضوء مدارجها .

ومن حيث إنه وقد توافر لطلب وقف التنفيذ ركناه ، فإنه يتعين القضاء به ، مع وقف الدعوى وإحالة أوراقها بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين (٨) و (١١) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه والمواد المرتبطة بهما من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه ، وذلك تطبيقاً لنص المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، والتي تنص على أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين والمائح على الوجه التالى (أ) إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات

الاختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لاتحة لازم للفصل فى النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم للفصل فى المسألة الدستورية (ب) ............... " .

وحيث إنه لا تعارض بين القضاء بوقف تنفيذ القرار المطمون فيه ووقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية النصوص القانونية التي يستند إليها القرار المطعون فيه ، إذ أن لكل من القضائين ، وعلى ما ذهبت إليه المحكمة الإدارية العليا ، مجاله الذي لا يختلط فيه بالآخر ( الحكم الصادر بجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٤ في الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ القضائية » .

(محكمة القضاء لإداري – الدعري رقم ٢٦١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة (محكمة القضاء لإداري – الدعري رقم ١٩٩١/١/٢٣)

ولقد قضت المحكمة في الدعوى المشار إليها بالقضاء التالي :

أولا: بقبول الدعوى شكلاً، وفي الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، وألزمت الجهة الإدارية مصروفات هذا الطلب.

ثانياً: بوقف الدعوى وإحالة أواقها بدون رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادتين (٨) و (١١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥١ المشار إليه والنصوص الأخرى المرتبطة بهما ، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالأسباب .

\* ولقد أكدت محكمة القضاء الإدارى هذا القضاء من جديد فى عدد من أحكامها قبل أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى المحالة إليها ومن ذلك القضاء المبدأ التالى:

المهدأ (۱۰۵۳): « - حق الزوجة في السفر - حق القاصر في السفر وأحراله - شبهات مخالفة الدستور تحيط يكل من المادتين ۱۱۰۸ من القانون وقم ۷۷ لسنة ۱۹۰۹ يشأن جوازات السفر - رقابة مجلس الدولة على تصرف وزير الداخلية عند محارسة الإختصاص في منح أو منع أو سحب

جواز السفر قتد إلى قحص ركن السبب الذي يقوم عليه القرار بوزنه بميزان ترتيب المصالح ودفع الضرر وحماية الأسرة والتوفيق بين مختلف حقوقها التى هى فى النستور نقطة التوازن بين حقوق وواجبات الولاية والحضانة ضماناً وصوناً لمصلحة المحضون - تطبيق على حالة القاصر المقيدة بالدراسة خارج مصر » .

و ومن حيث إن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر ، الذى ينظم الحق فى لسفر والتنقل المنصوص عليه بالدستور ، يسبغ لوزير الداخلية فى المادتين (٨) و (١١) وضع شروط منح جواز السفر ، كما يعطى لوزير الدخلية الاختصاص بمنح أو منم أو سحب جواز السفر بعد منحه لأسباب هامة يقدرها على نحو ما ورد بنص المادة (١١) من القانون المشار إليه التى تجرى عبارتها بأنه " يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه » .

ومن حيث إنه ولئن كان نص المادتين (٨) و (١١) المشار إليهما تحوط بهما شبهات من مخالفة الدستور على نحو ما قررت معه هذه المحكمة في حكمها الصادر بجلسة ٢٣ من نوفمبر ١٩٩٩ في الدعوى رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٥ القضائية إحالة أمر النظر في مدى إتفاقها مع الدستور على المحكمة الدستورية العليا إعمالاً لحكم المادة (٢٩١/أ) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، إلا أنه يبقى أن وزير الداخلية عندما يعمل الإختصاص المقرر له إعمالاً لحكم المادة (٢١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المشار إليه ، إنما يتعين عليه ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وما استقر عليه مذهب المحكمة الإدارية العليا ، أن ينزل على ما يعرض عليه من طلب الحصول على جواز سفر أو منع من السفر القرار الذي يعرض عليه من طلب الحصول على جواز سفر أو منع من السفر القرار الذي التحتضيه الحالة الواقعة القائمة بمراعاة تدرج المصالح مع تغليب وجه المصلحة التي تقتضيها الحالة الواقعة وتجعل منها المصلحة الأولى بالاعتبار ، الأمر الذي استنبع ، بحكم اللزوم القانوني ، إعمال رقابة المشروعية على ما الذي استنبع ، بحكم اللزوم القانوني ، إعمال رقابة المشروعية على ما

يصدره وزير الداخلية من قرار في هذا الشأن . وكل ذلك يؤكد أن ما ورد من عموم الإلتزام المسبق بموافقة من جرى تحديده في القرارات التي أصدرها وزير الداخلية تنفيذاً لقانون جوازات السفر المشار إليه ومنها القرار رقم ورير الداخلية تنفيذاً لقانون جوازات السفر المشار إليه ومنها القرار رقم الممروعية التي ينزلها قاضيها الطبيعي وهو مجلس الدولة بهيئة قضاء المروعية التي ينزلها قاضيها الطبيعي وهو مجلس الدولة بهيئة قضاء أواري ، وعلى ذلك كان قاضى المشروعية ، على ما استقر عليه قضاؤه ، وقبياً على تصرف وزير الداخلية عند عارسة الاختصاص في منح أو منم أو سعب جواز السفر ، وامتدت هذه الرقابة إلى فحص ركن السبب الذي يقوم عليه القرار بوزنه بميزان ترتيب المصالح ودفع الضرر وحماية الأسرة والتوفيق بين مختلف حقوقها التي هي في الدستور والقانون نقطة التوازن بين حقوق وواجبات الولاية والحضانة ضماناً وصوناً لمصلحة المحضون . ولا ينأى كل ولا أو أي شئ منه عن رقابة المشروعية التي ينزلها قاضيها ، بل هي مسائل أولية يلزم الغصل فيها ظالما كانت أساساً وأسباباً تقوم عليها القرارات الإدارية التي ينزل عليها قاضي المشروعية رقابته .

ومن حيث إنه بالترتيب على ما سبق ، ولما كانت أوراق الدعوى الماثلة، وبالقدر اللازم للفصل في الطلب المستعجل ودون تغول على موضوع طلب الإلغاء تكشف عن أن المدعية الأولى استمرت ، مع والدتها ثم جدتها منذ انفصام علاقة الزوجية بين الأم والأب عام ١٩٨٥ ، وأنها إلتحقت ، وما زالت ، بالمدارس الثانوية للملكة العربية السعودية ووصلت إلى السنة النهائية هذا العام ، فإن منعها من السفر الذي تطلبه تمكيناً لها من أداء الامتحان النهائي إلها يترتب عليه بحسب الظاهر ، إضراراً بها بنقلها في منتصف العام الدراسي من الوسط الذي ألفته واطمأنت إليه ، في ناحية من دار الإسلام ، بلا مسوغ حال أو مبرر مقبول الأمر الذي يضحى معه القرار المطعون فيه والمطلوب وقف تنفيذه مرجع الإلغاء الأمر الذي يتحقق معه ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ .

ومن حيث أن ركن الاستعجال متوافر أيضاً ، إذ أن الإستقرار النفسى

للإبنة هو الذى يتحقق به وحده توافر أنسب الظروف والأوضاع لتحصيل العلم خاصة فى السنة النهائية من المرحلة الثانوية التى يترتب عليها ليس مجرد النجاح وحسب وإغا أيضاً تحديد الكلبات التى يمكن الإلتحاق بها ، الأمر الذى يلزم معه الفصل فى الطلب العاجل تفادياً للآثار التى يتعذر تداركها إذا إستمر تنفيذ القرار المطعون فيه بمنع المدعية الأولى من السفر برفض منحها جواز سفر ، وهو على ما سبق البيان الوثيقة التى تتبح للمواطن عارسة حقه فى السفر والتنقل » .

( معكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ٣/١١٣٦٩ ق – جلسة ( ١٩٩٩/١٢/٧ ) .

#### حكم الحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية منع الزوجة من السفر:

تتويجا لجهود قضاء مجلس الدولة الساعية إلى حماية الحقوق والحريات، ومنها حق السفر والتنقل ، بناء على ما إنتهت إليه محكمة والحريات، ومنها حق السفر والتنقل ، بناء على ما إنتهت إليه محكمة القضاء الإدارى بجلستها المنعقدة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٩ في الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادتين (٨) و (١١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ والنصوص الأخرى المرتبطة بهما ، فقد من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ والنصوص الأخرى المرتبطة بهما ، فقد

« يعدم دستورية نص المادتين (٨) و (١١) من قرار رئيس الجمهورية يالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص يجوازات السفر ، ويسقوط نص المادة (٣) من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ » .

وقد كانت كل من المادتين (A) ، (۱۱) من القانون المشار إليه تخولان وزير الداخلية سلطة تحديد شروط منح جواز السفر وتجيز بقرار منه رفض منح جواز السفر أو تجديده لأسباب يقدرها ، كما كانتا تجيز له سحب الجواز بعد إعطائه . أما المادة (٣) من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ والصادرة إستنادا إلى النصين المشار إليهما فقد كانت تشترط لمنع الزوجة جواز سفر أو تجديد الجواز وجوب موافقة الزوج على السفر للخارج.

# وقد أسست المحكمة الدستورية العليا حكمها على الأسس والمبادئ الآتية:

- (١) أن حق المواطن في استخراج وحمل جواز السفر هو رافد من روافد المريات الشخصية التي يكفلها ويصونها الدستور ، وأن حرية الانتقال من الحريات العامة فلا يجوز تقييدها دون مقتضى مشروع ، وقد عهد الدستور بذلك إلى السلطة التشريعية دون غيرها عما يتعين معه أن يكون تحديد شروط إصدار وثيقة السفر بيد هذه السلطة والأصل فيها هو المنح إعمالا لحرية الانتقال ... والاستثناء فيها هو المنع .
- (٢) أن الدستور في المادة ٥٠ قد حظر إلزام المواطن بالإقامة في مكان معين أو منعه من الاقامة في جهة معينة إلا في الأحوال التي يبينها القانون، كما أن المادة ٥١ من الدستور قد نصت على منع إبعاد المواطن عن البلاد أو حرمانه من العودة إليها ، وجاءت المادة ٥٢ منه لتؤكد حق المواطن في الهجرة الدائمة أو المؤتتة على أن يقوم القانون بتنظيم إجراءات وشروط الهجرة .
- (٣) أن الدستور لم يعقد للسلطة التنفيذية إختصاصا ما يتنظيم شىء على يقيد الحقوق التى كفلها الدستور من الهجرة وحرية التنقل وأن نص المادتين ٨ ، ١١ المطعون عليهما يترتب عليهما تنصل المشرع من وضع الأسس العامة التى تنظم موضوع جوازات السفر بأكملها على الرغم من كونها الوسيلة الوحيدة لتمكين المواطن من مغادرة بلده والرجوع إليها .
- (٤) إن عدم دستورية هذين النصين وسقوط المادة رقم ٣ من قرار وزير الداخلية المرتبط بها لا يحول دون أن يتولى المشرع بتشريع أصلى تنظيم منح وتجديد جواز السفر للزوجة وسحبه منها موازنا في ذلك ببن حرية

التنقل بما تتضمنه من الحق في مغادرة الوطن والعودة إليه ، وبين ما تنص عليه المادة (١٩) من الدستور من كفالة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية وما تقضى به كذلك المادة الثانية من الدستور من أن مبادئ الشريعة الإسلامية القاطعة الثبوت والدلالة هي المصدر الرئيسي للتشريع .

وهكذا صار على المشرع أن يبادر إلى تنظيم منح وتجديد جواز السفر دون ترك الأمر لوزير الداخلية ، ولعله من نافلة القول أن المشرع مطالب يتحرى واجب التنظيم دون أن ينحى إلى التقييد أو الحظر وأن يراعى المبادئ الأساسية التى أشار إليها حكم المحكمة الدستورية العلبا ، ولعلنا نرى فى عرض ما تقدم من المبادئ الجهود التى يبذلها القضاء الإدارى والدستورى لحماية الحقوق والحريات العامة على الدوام .

## الفرع الثانى مبادئ المحكمة الإدارية العليا

ومن مبادئ المحكمة الإدارية العليا التي أرستها في شأن رقابة سبب قرارات المنع من السفر نعرض للمبادئ التالية :

المبدأ (۱۰۵۲): «حقوق وحريات - حرية التنقل - الترخيص للمواطن للسفر إلى الخارج - سلطة تقديرية لجهة الإدارة في الترخيص من عدمه - للإدارة تقدير الصالح العام وصالح المجتمع وهي تخضع في ذلك لرقابة القضاء الإداري لوزنه بيزان المشروعية ».

« إنه ولئن كانت حرية التنقل من مكان إلى آخر ، ومن جهة إلى أخرى، والسفر خارج البلاد مبدأ أصبلا وحقا دستوريا مقررا للمواطن لا يجوز المساس به أو تقييده إلا لصالح المجتمع وبالقدر الضرورى لذلك وأنه من الأصول المقررة أيضا أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكبهم الطريق السوى فى سلوكهم وعلى ذلك فان الترخيص أو عدم الترخيص للسفر إلى الخارج من الأمور المتروكة لجهة الإدارة حسيما تراه محققا للصالح العام فلها أن ترفض إذا ما قامت لديها أسباب تبرر ذلك كما لو كان فى سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد أو يؤذى سمعتها فى الخارج أو لغير ذلك من الأسباب المتعلقة بالمصلحة العامة وليس من شك فى إن الإدارة وهى تعمل سلطتها التقديرية خاضعة لرقابة الغضاء الإدارى الذى يزن بميزان المشروعية ما تصدره من قرارات فى هذا الصدد » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٥٢٦ لسنة ٤١ ق. ع-جلسة (١٩٩٩/٣/٢١)

وقى مجالحق الزوجة فى السفر قبل صدور حكم المحكمة الدستورية
 العليا فى ٤ من توقمهر سنة ٢٠٠٠ قررت المحكمة الإدارية العليا المبدأ
 الهام التالى:

المهدأ (١٠٥٥): وجوز سفر - موافقة الزوج - استخراج جواز سفر للزوجة أو سحمه أو إدراجها على قوائم الممتوعين من السفر يتعين أن يكون في إطار ما تضمته الدستور والقانون من مهادئ وما تقرره الشريعة الإسلامية من أحكام » .

و المادة ۲ ، ۹ ، ۱۱، ۱۳ من النستور والمادة ۱۱، ۱۱ من القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۵۹ ، والمادة ۱ من قرار وزير الداخلية رقم ۹۷ لسنة ۱۹۵۹ ، والمادة ۱ من قرار وزير الداخلية رقم ۱۹۹۹ سنة ۱۹۹۹ تؤكد أن النستور هر القانون الأعلى المهيمن على كافة أنشطة سلطات الدولة ومؤسساتها ، والمبين للمقومات الأساسية للمجتمع والحريات والحقوق والواجبات العامة وهو الإطار العام بما يحويه من مبادئ يتعين التزامها من السلطات والمواطنين وقد أقصح هذا النستور أن الإسلام دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع كما بين أن الأسرة هي أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية وأبرز وأعلى قيمة العمل

في المجتمع ووصفه بأنه واجب وحق وشرف وأوكل إلى الدولة التوفيق بين وأجبات المرأة نحو أسرتها باعتبارها زوجة وأم وبين عملها في المجتمع من ناحية أخرى بما يكفل مساواتها بالرجل على أن يكون ذلك كله في نطاق أحكام الشريعة وما تحمله من مبادئ وثوابت وعليه فان تفسير قرارات وزير الداخلية السالف الإشارة إليها وإعمال ما تضمنته من أحكام في شأن استخراج جواز سفر للزوجة أو سحبه أو إدراجها على قوائم المنوعين من السفر يتعين أن يكون في إطار ما تضمنه الدستور والقانون من مبادئ وما تقرره أحكام الشريعة الإسلامية من أحكام ، وقد تناولت الشريعة الإسلامية بالتفصيل حقوق كل من الزوج والزوجة تجاه الآخر فأوجبت على الزوج الإنفاق على زوجته مقابل حقه عليها في الاحتباس بأن تلتزم ببيته وأن تبقى إلى جوار أولاده وأن تتفرغ لاسرتها ورعاية شئونها إلا أن الشريعة الإسلامية لم تحرم عمل المرأة في ذاته مادام العمل مشروعا لا يمس عفاف المرأة ولا يتعارض مع طبيعتها وقيامها بواجباتها تجاه أسرتها وأجازت للزوج صراحة أو ضمنا قبوله صورة من الاحتباس يرتضيها وإن لم يكن كاملا ما دام قد إرتأى في ذلك ما يحقق مقاصد النكاح فإذا ما رخص لها بالعمل أو الاحتراف وكان عملها مشروعا فان مضيها في هذا العمل يكون حقا مكفولا لها لا يجوز للزوج الرجوع فيه أو العدول عنه طالما أن مباشرة الزوجة للعمل لم تتسم بالاساء في استعمال حقها أو تنطوى على انحراف منها عن الأغراض التي تبتغي منه أو كان منافيا لمصلحة الأسرة وهو ما قرره المشرع في القانون رقم١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي نص على أن يستبدل ينص المادة ١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية النص الآتي " ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية دون إذن زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع ما لم يظهر أن إستعمالها لهذا الحق المشروط مشوب بإساءة إستعمال الحقّ أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع " .

وإذا كانت موافقة الزوج ورضائه بعمل زوجته وقبوله بالاحتباس غير

الكامل هو أمر مرده إلى إتفاق الزوجين وقبولهما له ولا يجوز للزوج التحلل من قبوله هذا الصريح أو الضمنى أو معاودة الاعتراض على عمل زوجته مادام أن العمل مشروع ولا يتعارض مع مصلحة الأسرة وكيانها ولا فرق فى ذلك بين ما يستلزمه عمل من واجبات وبين عمل آخر يستلزم فى أدائه واجبات أخرى فقد يستلزم العمل المشروع القيام به نهارا كعاملة فى مصنع أو فى مدرسة ، وقد يستلزم القيام به ليلا فى بعض الأحيان كطبيبة أو عرضة وقد يكون العمل المشروع فى ذات الحى أو المدينة التى بها منزل الزوجية وقد يستلزم السفر خارج البلاد أو داخلها فى بعض الأحيان ومادام أن الزوج قد قبل ولم يعترض على عمل زوجته صراحة أو ضمنا وعلم بمتنصبات العمل وطبيعته ومستلزماته فلا يجوز له التحلل من هذا القبول فقد روى عن رسول الله صى الله عليه وسلم قوله " المسلمون عند شروطهم الا شرط أحل حراما أو حرم حلالا " كما ورد فى الحديث الشريف " مقاطع الحقوق عند الشروط وأحق الشرط أن يوفى به ما إستحللتم به الفروج " » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٤٤ ق. ع-جلسة ١٩٩٩/٤/٤)

المبدأ (١٠٥٦): وحرية التنقل من مكان إلى آخر والسفر خارج البلاد حق دستورى لا يجوز المساس به دون مسوخ ولا الإنتقاص منه بفير مقتضى ولا تقييده إلا لصالح المجتمع وحمايته وقى حدود التشريعات المنظمة لهذا الحق، قرار الإدارة بسحب جواز سفر مواطن وعدم تجديده بسبب وجوده ببيروت دون أن تتوافر لديه نفقات العودة إلى أرض الوطن و تردده بين سوريا ولبنان أثناء الحرب الأهلية لا تعتبر أسباباً تصلح للمنع من السفر أساس ذلك: و

و من حيث إنه يتعين بادئ ذى بدء الإشارة إلى أن حرية التنقل من مكان إلى آخر ومن جهة لأخرى والسفر خارج البلاد، مبدأ أصيل للمواطن. وحق دستورى مقرر له، لايجوز المساس به دون مسوغ ولا الإنتقاص منه بغير مقتضى ولا تقيده إلا لصالح المجتمع وحمايته وفى حدود التشريعات

المنظمة لهذا الحق ومن الأمور المسلمة أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها مراقبة سلوكهم سواء داخل البلاد أو خارجها للتثبت من التزامهم الطريق السوى في مسلكهم وللتعرف على مدى إدراكهم لمسئولياتهم الوطنية وما تفرضه عليهم من الأخذ بأسباب النهج القويم في تحركاتهم وتجنب كل ما من شأنه أن يسئ إلى سمعة الوطن أو كرامته أو يؤثر بأى وجه في علاقته بالدول الأخرى، وذلك كله حتى تتمكن سلطات الإختصاص في الوقت الملائم من إتخاذ الإجراءات والإحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع أى إنحراف قد يهدد كيان البلاد وأمنها الداخلي أو الخارجي أو يضر بمصالحها السياسية والاقتصادية أو يمس سمعتها بين مختلف الدول والشعوب أو غير ذلك من الأسباب المتصلة برعاية الصالح العام. ومن ثم نصت المادة ١١ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر على أنه يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده. كمنا يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه ». ومؤدى هذا النص أن يكون قرار رفض منح جواز السفر أو تجديده أو سحبه من صاحبه قائماً على أسباب هامة يتولى وزير الداخلية سلطة تقديرها. وليس من شك في أن هذه السلطة لبست مطلقة بل تخضع لرقابة القضاء للتثبت من أن استخدامها اغا قصد به تحقيق وجه المصلحة العامة. وأن الأسباب المبورة للقرار لا تنأى عن هذه الرقابة للتحقق من مدى مطابقتها للقانون وأثرها في النتيجة التي إنتهي إليها القرار وما إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائغاً من أصول تنتجها مادياً وقانونياً.

ومن حيث إنه فى ضوء ذلك، فلما كان الثابت من الأوراق أن الأسباب التى إستندت إليها الإدارة فى إصدار قرارها بسحب جواز سفر المطعون ضده وعدم تجديده وبالتالى الحيلولة بينه وبين السفر خارج البلاد، تتمثل فى وجوده ببيروت دون أن تتوافر لديه نفقات العودة إلى أرض الوطن مع الإكثار من التنقل بين دولتى سوريا ولبنان إبان إشتعال الحرب الأهلية بلبنان. ولما كانت واقعة تواجد المطعون ضده بالخارج دون أن يكون معه

مصاريف العودة لاتحمل بذاتها معنى الإساء إلى الوطن أو الإضرار بسمعة البلاد اللهم إلا إذا كان مردها إلى إنحراف في المسلك أو تنكب للنهج القويم أو ما إلى ذلك وهو ما خلت الأوراق من بيانه، هذا بالإضافة إلى أن المطعون ضده قام بأداء نفقات عودته إلى الدولة. ثم أن واقعة تردده ما بين سوريا ولبنان أثناء إندلاع الحرب الأهلية بلبنان لاتعتبر بذاتها شيئاً منكراً، وأنه أيا ما كان الأمر في تكييف هذه الواقعة وأيا ما كان ما تثيره من ربب وظنون في إعتبار الإدارة فإنه ما دام لم يثبت أن للمطعون ضده أدنى صلة بأى من الفريقين المتقاتلين أو أنه ناصر فريقاً على حساب الآخر أو غير ذلك عما قد يصمه بسوء القصد أو يؤثر من قريب أو بعيد في موقف الحيدة ذلك عما قد يصمه بسوء القصد أو يؤثر من قريب أو بعيد في موقف الحيدة الذي التزمته جمهورية مصر العربية حيال مايجري من مشاحنات بين الثمة اعلى قما كان هناك موجب لتقييد الحرية الشخصية للمطعون ضده بإصدار قرار بسحب جواز سفره وعدم تسليمه له. الأمر الذي يستتبع أن يكون هذا القرار غير قائم على سبب يبرره. وبالتالي يقع مخالفاً للقانون خليقاً بالإلغاء ».

(الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ۲۱ ق – جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۷ س ۲۷ ص ۳۹۰).

المبدأ (۱۰۵۷): «سابقة إتهام الشخص فى جرائم تتعلق بنشاط تهريب المخدرات وثبوت ذلك بالتحريات الجادة والأدلة المؤكدة له أسباب سائغة لقرار الإدراج على قوائم المنوعين من السفر».

« ومن حبث إن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢ تم تحرير غوذج إدراج أرسل برقم ٢٨٣٧ من مدير مصلحة الأمن العام إلى مدير مصلحة وثائق السغر والهجرة والجنسية (قسم القوائم) وذلك لإتخاذ اللازم نحو إدراج ..... على قائمة المنوعين من السغر بناء على طلب إدارة مكافحة المخدرات بكتابها رقم ١٩٣١ المؤرخ في ١٩٧٥/٦/٧ وتستند الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في ذلك إلى أن المذكور مسجل بقسم مكافحة المخدرات بالإسكندرية تحت رقم ١٤٧٣ معلومات لنشاطه في تهريب المخدرات ولإشتراكه في عصابة المهرب الخطير ..... وشهرته

...... السابق اعتقاله لنشاطه في المخدرات كما أن المطعون ضده سبق ضبطه بميناء الإسكندرية مع سيدة تدعى ..... وفي حيازتهما كمية من المخدرات في القضية رقم ٢٥٥١ لسنة ١٩٦٩ ميناء الإسكندرية، وبالإطلاع على صورة الحكم الصادر في القضية المذكورة بجلسة ١٩٧٠/٦/١٠ تبين أن المتهمة في هذه القضية هي ..... وأن الحكم قد صدر ببراءتها عا أسند إليها وعصادرة الجوهر المخدر المضبوط بلا مصروفات جنائية وحاصل إتهام النيابة العامة لها أنها في يوم ١٩٦٩/٥/٩ بدائرة قسم الميناء محافظة الإسكندرية قد جلبت إلى الأراضي المصرية جوهرا مخدراً (حشيشاً) بدون ترخيص كتابي من الجهة المختصة وقد إستعرضت المحكمة وقائع الدعوى وجاء في أسباب حكمها و أن الثابت من التحقيقات أن المتهمة فور الضبط قد أرشدت عمن يدعى ..... مقررة أنه مالك المخدر المضبوط معها وقد كلفها بحمله قبيل مغادرتها للسفينة بغية تهريبه وقد قام الدليل على صحة هذا القول من أقوال المتهمة وإنكار هذا الذي أرشدت عنه صلته بها ومرافقته لها ثم عدوله عن هذا الإنكار وإعترافه علازمته للمتهمة طوال مدة إقامتها في بيروت وتواجدهما على السفينة وقد سارت النيابة العامة في تحقيقها للجرمية على أنه شريك للمتهمة فإذا أضيف إلى ذلك ماذكره شاهد الإثبات بتحقيقات الجلسة من أه يعتقد زن المخدرات المضبوطة علوكة لمن أرشدت عنه المتهمة ..... بانيا هذا الإعتقاد بتقدم هذا الأخير إليه في اليوم التالي طالباً لجميع الأشياء التي كانت تحملها المتهمة باعتبار أنها علوكة له وجميع هذه الأدلة ترجح صحة ما أكدته المتهمة من ملكية المخدر لهذا الشخص و ...... ، ورتبت المحكمة على إبلاغ المتهمة عن شريكها المذكور الحكم ببرائتها مما نسب إليهما إستنادا إلَى نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، وبتضح من ذلك أن تقارير جهات الأمن عن نشاط المطعون ضده في تهريب المخدرات، تجد لها سندأ قوياً من أسباب الحكم سالف الذكر.

ومن حيث إنه ترتيباً على ماتقدم يكون إدراج إسم املطعون ضده في

وقائم الممنوعين من السفر قد جاء مطابقاً لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن جوازات السفر ولأحكام قرار وزير الداخلية رقم ٨١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن قوائم الممنوعين وإستند في ذلك إلى أسباب صحيحة مستمدة ومستخلصة من أصول تنتجها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب ويتعين القضاء بإلغائه ورفض الدعوى وإلزام المدعى المصروفات و.

(الطمن رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٦ ق-جلسة ١٩٨٣/١١/١٢ سنة ٢٩ ص ٤٠).

المبدأ (۱۰۵۸): «سو «السلوك والسمعة في الخارج من الأسباب المهروة لسحب جواز السفر وعدم تجديد» وإذا كان من اللازم ثبوت وقائع معينة لوصم الشخص بسر «السلوك أو الإنحراف، فإن هذا القول الايستقيم على إطلاقه عندما يتعلق الأمر يسمعة وسلوك المصرى في الخارج ، إذ لكل دولة نظامها القانوني والأمني والاجتماعي و تقاليدها الأخلاقية التي قد تتسامح في بعض هذه التصرفات أو لاتحفل بلاحقتها و تأثيمها بما يتعذر ضبط وقائع معينة يمكن نسبتها للشخص للتدليل على سو «سمعته وإنحراف بها التحريات الجادة كافية لقرار سحب جواز السفر وعدم تجديد ».

 ومن حيث إن المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه ».

ومفاد ذلك أن ثمة قدراً من السلطة التقديرية خولها القانون لوزير الداخلية في رفض منح جواز السفر لبعض الأفراد أو تجديده أو سحبه بعد إعطائه إذا ما قامت لديه أسباب هامة تبرر هذا القرار. وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٤ يفوض مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في إختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه في المادة ١٩٥١ المشار إليه.

ومن حيث إنه ولتن كانت حربة التنقل من مكان إلى آخر ومن جهة إلى أخرى والسفر إلى خارج البلاد هو ميداً أصيل للفرد، وحق دستورى مقرر لايجوز المساس به دون مسوغ ولا الحد منه بغير مقتضى ولا تقييده إلا لايجوز المساس به دون مسوغ ولا الحد منه بغير مقتضى ولا تقييده إلا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضرورى لذلك – إلا أنه من الأصول المقررة أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من إلتزامهم بالقيم الخلقية وعدم تنكبهم الطريق السوى في مسلكهم وللتعرف على مبلغ إدراكهم للمسئولية الوطنية وما تقتضيه من الأخذ بأسباب الإستقامة والكرامة في تحركاتهم. والتأكد من إتسام تصرفاتهم بالتقاليد والأصول المرعبة والنأى عن كل ما يسئ إلى الوطن وذلك كله حتى تتمكن في الوقت الملاتم من إتخاذ الإجراءات والإحتياطات الوقائية الكفيلة لمنع أي إنحراف أو إعرجاج من شأنه أن يضر بمصلحة البلاد أو يؤذي سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من أسباب تتعلق بالأمن أو الصالح العام. ولا شك أن الدولة تملك في هذا المقام قدراً واسعاً من التقدير في منع رعاياها من السفر إلى الخارج في هذا المقام قدراً واسعاً من التقدير في منع رعاياها من السفر إلى الخارج كما قام لديها من الأسباب الهامة ما يبرر ذلك.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١ وردت إلى وزارة الداخلية برقية من سفارة مصر بدار السلام تغيد أن السيدة / سيدار الداخلية برقية من سفارة مصر بدار السلام تغيد أن السيدة / سيد مالمة حواز السفر رقم ...... الصادر بتاريخ ...... تم طلاقها من زوجها الألماني وتطلب السفارة إخطار الجوازات لإتخاذ اللازم لشطب البيان الخاص بزواجها من المذكور من جواز سفرها، ولمنعها من العودة إلى دار السلام - مقر عمل زوجها - لسوء سيرها وسلوكها، علما بأنها وصلت إلى القاهرة على الطائرة المصرية فجر يوم الإثنين بأنها وصلت إلى القاهرة على الطائرة المصرية فجر يوم الإثنين الدارامانية القادمة.

ويتاريخ ١٩٧٥/٦/١٥ ورد كتاب سفير مصر في دار السلام رقم ٢٣ ملف ١٣/١ إلحاقاً لبرقية السفارة المشار إليها يطلب إتخاذ اللازم نحر منع المذكورة من السفر للخارج مرة أخرى حفاظاً على سمعة مصر حيث إنها كانت تزاول مهنة الدعارة فى دار السلام بالرغم من كونها متزوجة من أستاذ جامعى ألمانى مما دعى الأخير إلى تطليقها بالسفارة لهذه الأسباب يوم جامعى ألمانى مما دعى الأخير إلى تطليقها بالسفارة لهذه الأسباب يوم مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية كتابها برقم ١٢٧٠ قنصلى مرفقاً به كتاب القنصل العام لمصر فى دار السلام رقم ١٢٧ (ملف ١٩٣١)، وجاء فى هذا الكتاب أنه فى يوم ٣٣ مايو سنة ١٩٧٥ تم فى مقر سفارة وجاء فى هذا الكتاب أنه فى يوم ٣٣ مايو سنة ١٩٧٥ تم فى مقر سفارة السيد / ..... الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة دار السلام. والسيدة/..... وقد تم الطلاق بناء على طلب الزوج الذى أفاد السفارة بانه يرغب فى الإنفصال عنها لسوء سلوكها وسمعتها بدار السلام دون مراعاة لحرمة الدين أو الزواج.

وأضاف كتاب القنصل أن السفارة لاحظت في عدة مناسبات أن المذكورة تأتى بأفعال مخلة بالآداب والأخلاق في المحلات العامة، وإشتكى كثير من الصمريين والعرب من إستائتها لسمعة المصريين والعرب بمزاولتها الدعارة وترى السفارة إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع المذكورة من السفر للخارج مرة أخرى حفاظاً على سمعة الوطن.

ومن حيث إن سوء السمعة وهى حالة تلحق بالشخص وتحيط به
لاتتطلب بحكم اللزوم توافر أدلة قاطعة تقيم إدانته فى وقائع معينة أو
أحكام جنائية وإنما يكفى فى ذلك قيام دلاتل جدية وشبهات قوية لها أصول
ثابتة بالأوراق والبيانات الرسمية المدونة ملف المطعون ضدها تبرر إصدار
القرار المطعون فيه. ولاشك أن سفارات مصر بالخارج هى أقرب وأقدر
الجهات الرسمية على مراقبة سلوك المصريين وتصرفاتهم بالخارج، والتعرف
على أحوالهم فإذا ما توافر لديها من المعلومات والشواهد مايريب سمعة
وسلوك أحد المصريين بالخارج، فإن مايرد منها فى هذا الشأن، يتعين أخذه
فى الإعتبار عندما تكون جهة الإدارة بصدد تقدير مدى ملاتمة إتخاذ قرار

إدارى كالقرار المطعون فيـه – لمواجهة هذه الحالات حفاظاً على سمعة الوطن وكرامته.

وإذا ساغ القول فى بعض الحالات أنه يلزم توافر وقائع معينة لإمكان وصم شخص ما بسوء السمعة أو السلوك أو الإنحراف - فإن هذا القول لايستقيم على إطلاقه إذا ما كان الأمر يتعلق بسمعة وسلوك مصرى خارج مصر. ذلك أن لكل دولة نظامها القانونى والأمنى والاجتماعى وتقاليدها الأخلاقية التى قد تتسامع فى بعض هذه التصرفات أو لاتحفل بملاحقتها وتأثيمها، ومن ثم فإنه فى مثل هذه الحالات يتعذر ضبط وقائع معينة ونسبتها إلى الشخص للتدليل على سوء سمعته أو إنحراف سلوكه فى

ومن حيث إنه لما تقدم يبين أن القرار المطعون فيه بسحب جواز سفر المطعون ضدها وعدم منحها أو تجديد وثائق سفر لها، قد قام على مبررات وأسباب كافية لحمله محمل الصحة، ولها أصول ثابتة بالأوراق والملفات. وإذ قضى الحكم المطعون فيه بخلاف ذلك فقد جانبه الصواب وتعين إلفاؤه والقضاء برفض الدعوى مع إلزام المطعون ضدها بالمصاريف عملاً بحكم المادة ١٨٤ مرافعات و.

(الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤ سنة ٢٩ ص٩٩٣).

المبدأ (۱۰۰۹): « لا يتحتم لصحة القرار الصادر يسحب جواز السفر والإدراج على قوائم المنزعين من السفر ترافر الأدلة القاطعة ضد من صدر في شأنه القرار ، وإقايكفي لقيام القرار على سببه المشروع إستناده إلى دلائل جدية أو قرائن ما دية من شأنها أن تؤدي إلى قيام الحالة الواقعية الناعية إلى إصداره – القيام بدور العمالة لدى أجهزة الأمن في يلد عربي في أوساط الجالية المصريين وتقديمهن لرجال الأمن في تلك الدولة تأكيداً لولائه لها تعدد لائل جدية تقيم القرار على سببه المشروع».

« ومن حيث إن الظاهر من أوراق الطعن أن ركن الأسباب الجدية غير متحقق في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لما نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن جوازات السفر من أنه ﴿ يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه ، فبناء على أحكام هذه المادة لابتحتم لصحة القرار الذي يصدر بسحب جواز السفر - ومن ثم الإدراج بقوائم المنوعين من السفر - توافر الأدلة القاطعة ضد من صدر في شأنه القرار وإنما يكفى لقيام القرار على سببه المشروع أن يكون مستندأ إلى دلائل جدية أو قرائن مادية من شأنها أن تؤدى إلى قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي دعت الإدارة إلى إتخاذه. الأمر الذي يبدو متحققاً في هذه المنازعة إذ تغيد الأوراق أن قسم رعاية المصالح المصرية بصنعاء نسب إلى المدعى إرتكابه أموراً معينة تنبئ عن إنحراف في المسلك وشذوذ في الطبع مما يؤثر تأثيراً سيئاً على سمعة الدولة ويلحق الضرر بأبنائها في الخارج. ومن ذلك قيامه بدور العميل لدى أجهزة الأمن اليمنية في أوساط الجالية المصرية بصنعاء وتلقيه الرشاوي وإستغلال هفوذه للضغط على المصريين لإبتزاز أموالهم والإيقاع ببعض المصريات وتقديمهن لرجال الأمن اليمنيين تأكيدأ لولائه. وكل ذلك تظاهره الشكاوي المقدمة ضده من مصادر مختلفة فضلاً عن التحقيقات الإدارية التي تمت معه بمعرفة القسم القنصلي بالسفارة المصرية بصنعاء والتي يظهر منها رغم أنها لم تتناول أقوال جميع الشاكين أن المدعى لم يكن فوق مستوى الشبهات للشائعات التي ثارت حوله عن عارسة دور الوساطة في الإيقاع ببعض المواطنات المصريات وتقديمهن لرجال الأمن اليمنيين ولما قرره أحد الشهود في التحقيق من أنه دفع للمدعى مبلغاً من النقود نظير التوسط له في إتمام دراسته الثانوية. وعلى هذا النحو يغدو القرار المطعون فيه في الظاهر متفقاً مع أحكام القانون وبالتالي يكون طلب وقف تنفيذه غير قائم على أسباب جدية حقيقاً بالرفض ».

(الطعن رقم ۲۷۳۹ لسنة ۲۹ ق-جلسة ۱۹۸٤/٤/۲۱ سنة ۲۹ ص۱۰۵۸).

### المبدأ ( ١٠٦٠) : و السلوك الشائن بالخارج بما يسئ إلى كرامة الوطن وسمعته يفدو سبها مبرراً للمنع من السفر – تطبيق » .

و ومن حيث إنه ولتن كانت حرية الإنتقال من مكان إلى آخر ومن جهة إلى أخرى والسغر خارج البلاد وهو مبدأ أصيل للفرد، وحق دستورى مقرر له، ولا يجوز المساس به دون مسوغ، ولا الحد منه بغير مقتضى، ولا تقييده إلا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضرورى لذلك – إلا أنه من الأصول المقررة أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم ببلغ إدراكهم للمسئولية الوطنية وماتقتضيه من الأخذ بأسباب الإستقامة والكرامة في تحركاتهم والتأكد من إتسام تصرفاتهم بالتقاليد والأصول المرعبة والنأى عن كل ما يسئ إلى الوطن، وذلك كله حتى تتمكن في الوقت الملاتم من إتخاذ الإجراءات والإحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع أي إنحراف أو إعوجاج من شأنه أن يضر بمصلحة البلاد أو يؤذي سمعتها في الخارج أو غير ذلك من الأسباب المتعلقة بالأمن أو الصالح العام. ولاشك أن الدولة تملك في هذا المقام قدراً من التعدير في منع رعاياها من السفر إلى الوارك كله.

ومن حيث إنه في ضوء ما تقدم فلما كان الثابت من الأوراق أنه ترامى لسلطات الأمن مع إتساع ظاهرة سفر المصريات إلى لبنان. أن بعضهم سلكن في الخارج سلوكا يسئ إلى سمعة الوطن ويخل بكرامته نتيجة إنحرافهن وعدم التزامهن بانقيم الخلقية والتقاليد المرعية. فكنفت بعض ضباط إدارة مكافحة جرائم الاداب العامة (قسم المكافحة الدولية) بالسفر إلى لبنان للمراسة هذه الظاهرة. وقد أسفر البحث عن تقديم تقرير بأسماء بعض المصريات اللالي يعملن بالملاهى الليلية ببيروت. كذلك فقد أسفرت التحريات التي أجرتها السلطات المختصة عن المطعون ضدها بمعرفة آداب القاهرة أنه سبق ضبطها في القضية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٧ جنع آداب

عابدين لمجالسة رواد ملهى وجرانادا » وإزاء ذلك كله أرسلت مصلحة الأمن العامة كتابها السرى رقم ٣٦ فى ٥ أبريل سنة ١٩٧٣ إلى مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بإدراج إسم المطعون ضدها بقوائم المنوعين من السفر لإنحرافها وإساءتها لسمعة الوطن فى الخارج وتلبية لذلك فإنه لدى عودة المذكورة إلى الوطن يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٧٤ تقرر سحب جواز السفر منها للأسباب المتقدمة.

ومن حيث إنه يستفاد عا سبق أن قرار سحب جواز سفر المطعون ضدها وإدراج إسمها بقوائم الممنوعين من السفر قد إتخذته الجهة الإدارية المختصة قانوناً في ضوء ما قام لديها من أسباب ودواعي وإعتبارات لها أصول ثابتة بالأوراق والبيانات الرسمية المودعة ملف المطعون ضدها، تبرر إصدار هذا القرار. وقد تبين من الأوراق أن هذا الإجراء لم يقتصر على المطعون ضدها وحدها وإنا شملت قوائم المنع من السفر عدداً من المصريات اللاتي يعملن بلبنان ويسلكن سلوكاً يسئ إلى كرامة الوطن وسمعته، ومن ثم يغدو من الواضح أن تقدير الإدارة لإعتبارات ودواعي منع المطعون ضدها وأمثالها من السفر، قد برأ من إساء إستعمال السلطة.

ومن حيث إنه لا وجه لما ذهبت إليه المطعون ضدها - وسايرها في هذا الإتجاه الحكم المطعون فيه - من أن سوء سمعة الملهى الذي كانت تعمل فيه ببيروت لايقوم دليلاً على سوء سمعتها. ذلك أن سوء السمعة وهى حالة تلحق بالشخص وتحيط به لا تتطلب بحكم اللزوم توافر أدلة قاطعة تقيم إدانته، أو أحكاماً جنائية توصمه، وإنما يكفى لذلك قيام دلاتل جدية لها أصول ثابتة على الإنزلاق إلى مسالك مشبوهة والتردى في مجالات السوء، فإذا ما تعزز ذلك بما كشفت عنه التحريات من سبق ضبط المطعون ضدها في القضية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٢ جنح آداب عابدين لمجالستها رواد أحد الملاهى، وما أسفرت عنه تحريات لجنة ضباط مكافحة الآداب التي سافرت إلى لبنان، وورود إسم المطعون ضدها بكشف الأمن العام اللبناني سالف الذكر - لإستبان من ذلك كله أن ثمة دلاتل جدية وقرائن مادية تكفي لوصم

المطعون ضدها بسوء السمعة، وهى فى حد ذاتها سبباً يكفى لحمل القرار المطعون فيه على محمل الصحة.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بإتهام المطعون ضدها بإدارة سكنها - الكائن بحى جاردن سيتى بالقاهرة - للدعارة فى القضية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٧٦ جنع آداب القاهرة، فإنه ولئن كانت هذه الواقعة لاحقة على صدور القرار المطعون فيه ببراء المطعون ضدها، إلا أنه بمطالعة الحكم الصادر بالبراءة يبين أنه قد قام على الشك فى أدلة الإتهام النافى للبقين ، فضلاً عن عدم ثبوت إعتياد عمارسة الدعارة - وهذا هو شأن الأحكام الجنائية دائماً ألا تحكم بالإدانة إلا عن يقين لايساوره شك لأن الشك يفسر دائماً لمسلحة تحكم بالإدانة إلا عن يقين لايساوره شك لأن الشك يفسر دائماً لمسلحة المتها. وبناء عليه فإن هذه الواقعة في حد ذاتها وما لابسها من ظروف واعتبارات لتتضافر مع الدلائل السابقة لإرساء الشبهات ومظان سوء السمعة التى نسبتها جهة الإدارة إلى المطعون ضدها وحملتها على إتخاذ القرار المطعون فيه.

ومن حيث إنه لا أساس لما يقول به الدفاع عن المطعون ضدها من أن قسم الاداب قد وافق على طلبها في ١٩٨١/٣/١٠ بإضافة دول أفريقيا إلى جواز سفرها بما يفيد أنه لا إعتراض للقسم على سمعة المطعون ضدها ذلك لأن الراجح أن ذلك قد تم تسليماً من السلطات المختصة لمقتضى نفاذ حكم القضاء المطعون فيه بإلغاء قرار سحب جواز سفر المطعون ضدها ومنعها من السفر. وعلى أى حالة فإن هذه الواقعة تأتى في ظروف وتوقيت متباعد عن الظروف والملابسات التي قامت في تاريخ رصدار القرار المطعون فيه ».

(الطمن رقم ۲۷۹ لسنة ۲۷ ق- جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۷ سنة ۲۸ ص ۱۸۸).

المبدأ (١٠٦١): «الإدراج على قوائم المعترعين من السفر بسبب التحريات الجادة عمارسة نشاط تهريب المغدرات صحيح - سماح الجهة الإدارية للشخص بالسفر أكثر من مرة ثم رفض التصريح له بالسفر يجمل قرارها على غير أساس من القانون ».

و وحيث إنه إعمالاً لذلك صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ مبيناً كيفية وإجراءات سفر المواطنين إلى الخارج ونصت المادة ١٦ منه على أن لوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، وتنفيذاً لهذا النص أصدر وزير الداخلية القرار رقم ٩٦٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن قواتم المنوعين الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٨ – قبل صدور قرار وزير الداخلية الأخير رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٨٩ سالك الذكر على أنه و لايدرج الأولى من القرار رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٦٩ سالك الذكر على أنه و لايدرج على القرام إلا الأشخاص الطبيعيون في الحالات الآتية:

أ - الأسباب السياسية ..... يتم الإدراج بناء على طلب جهات الأمن.

ب - النشاط الجنائى .... يتم إدراج المتهمين فى قضايا الجنايات بناء على طلب النيابة العامة المختصة ويتم إدراج المتهمين فى قضايا الجنح الهامة بناء على طلب النيابة العامة المختصة. ويتم إدراج الخطرين على الأمن بناء على طلب مصلحة الأمن العام.

- ج النشاط الوظيفي ....
- د عدم أداء الضرائب ...
- هـ عند مغادرة اليهود للبلاد ...

و - يكون إدراج الزوجات أو الأبناء القصر لمنعهم من السفر بناء على
 حكم نهائي.

ز - عند صدور قرار بالإبعاد يدرج إسم الأجنبى على قائمة منع المخول. وتنص المادة ٥ من القرار المذكور على أن تظل الأسماء المستوفاة للبيانات مدرجة على القوائم مدة ثلاث سنوات تبدأ في يناير التالى لتاريخ الإدارج ثم ترفع تلقائياً بعد إنقضاء هذه المدة إلا إذا طلبت الجهة المختصة الإدراج مدة أخرى عائلة أو طلبت رفعها قبل ذلك، ويتضح من نصوص هذا

القرار أنه حدد حالات الإدراج على قوائم المعنوعين على سبيل الحصر. كما حدد الجهات التى يتم الإدراج بناء على طلبها. ولم يجعل الإدراج أبدياً وإغا حدده القرار بحدة ثلاث سنوات ثم ترفع الأسماء المستوفاة للبيانات بعد إنقضاء هذه المدة إلا إذا طلبت الجهة المختصة الإدراج مدة أخرى عمائلة أو طلبت رفعها قبل ذلك.

ومن حيث إن الثابت من كتاب الإدارة العامة لمكافحة المخدرات المؤرخ ١٩٨٦/٢/١٠ أن المطعون ضده مسجل شقى خطر تحت رقم ١٠٩١٠ مخدرات القاهرة ومدرج على قوائم منع السفر في ١٩٧٠/٥/٣١ وسبق أن رفضت الإدارة رفع إسم المذكور بتاريخ ١٩٧٥٢/٢ وأنه مازال يمارس نشاطه غير المشروع في الإنجار باملواد المخدرة، وأن الإدارة ترى عدم الموافقة على رفع رسم المذكور من قوائم منع السفر، ولئن كان إدراج المطعون ضده على قوائم منع السفر قد صدر في ظل العمل بأحكام القرار رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر بإعتباره من الخطرين على الأمن العام إلا إن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية قد سمحت للمطعون ضده بالسفر إلى دار السلام بتاريخ ١٩٨٥/٥/١١ ثم رفضعت التصريح له بالسفر للخارج بعد أن حصل على تأشيرة دخول إلى تنزانيا بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٧ الأمر الذي يتنافى مع الإدراج على قوائم الممنوعين حيث تسمح له بالسفر وبعد حوال يشهرين قنعه من السفر، دون أن تكون ثمة أسباب جديدة تدعو إلى هذا المنع بعد أن صدقت له بالسفر ومن ثم يكون قرار منع المطعون ضده من السفر قد بني - بحسب الظاهر من الأوراق - على غير أساس من القانون الأمر الذي يتحقق معه ركن الجدية فضلاً عن توافر الإستعجال بما يمثله من إعتداء على حرية المطعون ضده وحقه الذي كفله الدستور والقانون ٥.

(الطعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٣ س ٣٥ ص ١٩٥).

الميداً (٢٠٦٢): و سلامة قرار الإدراج على قوائم المتوعين من السفر إذا صدر بقصد حماية أموال المودعين وحماية لموارد البلاد من التقد الأجنيى - أساس ذلك: » و ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الجهات المختصة قد وافقت على تأسيس شركة ...... للإستثمار في ١٩٨٦/٧/٢ وتم قيد الشركة في السجل التجارى بمكتب الجيزة في ١٩٨٦/٧/٣٠ تحت رقم ٢٠٠٢ ثم قامت الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة بإدراج السيد / ...... عضو مجلس إدارة الشركة المشار إليها، السيد / ..... نائب وئيس مجلس الإدارة على قوائم ترقب الوصول والتفتيش بعد موافقة الوزير - لقيامهما بعقد إجتماعات مع العاملين المصريين بول الخليج وحثهم على تحويل مدخراتهم إلى شركة ...... للإستثمار ولما وصل المذكوران إلى البلاد في ١٩٨٧/٦/٢٥ ظهر أن نتيجة تفتيشهما كانت سلبية، وقد قامت الإدارة المختصة بتعديل إدراجهما من قوائم الترقب إلى إدراجهما على قوائم الترقب الى وموارد البلاد من النقد الأجنبي.

ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن القرار الصادر بإدراج الطاعنين على قوائم الممنوعين من السفر صدر بقصد حماية أموال المودعين التي كانت تتلقاها شركة ........ للإستثمار التي يشغلان فيها منصبي نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة وحماية لموارد البلاد من النقد الأجنبي وهي الفاية التي تغياها القرار المطعون فيه، وليس من شك في أن الدولة بصفتها هي المسئولة عن مراعاة صالح المجتمع والحفاظ على أمنه الاجتماعي والاقتصادي في حدود أحكام الدستور والقانون قد قدرت أن الأمر يقتضي تواجد أصحاب شركات تلقى الأموال والذين يتولون الأعمال النفيذية والرئيسية بتلك الشركات داخل البلاد، وعدم مغادرتها إلى الخارج القانون رقم 121 لسنة المسئوم من القانون رقم 121 لسنة المهما عيناه المشركة الشعار إلى توفيق أوضاعها بالقدر الذي يحف حقوق شركة ....... للإستثمار إلى توفيق أوضاعها بالقدر الذي يحف حقوق الشركات المشار إليها قود المحاب المراكات المضار إليها ومعان المركات المضار إليها ومعان الشركات المشار إليها قود لهم حيازة المشار إليها قود لهم حيازة المشار إليها قود لهم حيازة المشار الهما القدر المهمة الإدارية المخارة المهم حيازة المشار الهما المهم المهمة الإدارية المخارة المهم حيازة المهم حيازة المهم حيازة المهم ا

أموال المودعين كلهم أو بعضهم أو تتوفر لديهم البيانات الخاصة بجنيها وإدارتها أو التصرف فيها داخل أراضي الجمهورية ومنعهم من السفر كإجراء إحتياطي - وهو ما عبر عنه القرار المطعون فيه لحماية أموال المودعين وموارد البلاد من النقد الأجنبي ولتيسير سبل الفحص والتحقيق ومعرفة المعلومات بمعرفة السلطات المختصة عن هذه الأموال وأوجه التصرف بشأنها فلا معقب على سلطتها التقديرية مادامت تستهدف الصالح العام وتخلو من الإتحراف أو إساءة إستعمال السلطة، وحيث أن البين الجلي من الأوراق في خصوص الدعوى الماثلة أن شركة ..... للإستثمار التي ينتمي إليها الطاعنون قد عجزت فعلاً عن توفيق أوضاعها - وعن رد أموال المودعين ما حدا بالمدعى العام الإشتراكي إلى أن يستصدر أمرا من محكمة القيم يمنع أصحاب الشركة - ومن بينهم الطاعن الأول - من السفر خارج البلاد كما بادر المدعى الإشتراكي أيضاً بدور؛ إلى طلب فرض الحراسة على أموال الشركة كشخص معنوى وعلى أموال بعض الأشخاص الطبيعيين من مؤسسي الشركة، وقد صدر حكم محكمة القيم في مارس سنة ١٩٩٢ بفرض هذه الحراسة فعلاً، الأمر الذي يبين منه أن القرار الصادر بإدراج الطاعنين على قوائم المنوعين من السفر قد صدر صحيحاً وقائماً على سببه المبرر له ومطابقاً للقانون، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب وقف تتفيذه فإنه يكون قد أصاب الحق ع.

(الطمن رقم ۱۸۹۸ لسنة ۳۵ ق- جلسة ۱۹۹۲/۱۱/۲۲).

المهدأ (٢٠٦٣): وكفاية الدلائل الجدينة لتبرير طلب الإدراج على قوائم المتوعين من السفري.

و طلب الإدراج على قواتم الممنوعين من السفر، والمنع من السفر إجراء وقائل لضمان الأمن التام وتأمين المصالح القومية والاقتصادية للبلاد والمنع من السفر ليس عقوبة جنائية ومن ثم فإنه لايشترط فى المنع من السفر تحقق الإتهام بوقائع محددة وثبوتها يقيناً وإنما يتعين لإتخاذ قيام دلاتل جدية

على وجود أسباب تدعو إليه ع.

(الطعن رقم ۱۳۵ لسنة ۳۵ ت – جلسة ۱۹۹۳/۲/۲۷ – وفي ذات المعنى – الطعن رقم ۵۰ /۳۲ ت – جلسة ۲۱/۲۱/۱۱ .

المبدأ (١٠٦٤): «كفاية الدلائل الجادة على النشاط المؤثم في مجال تجارة المخدرات ولا يشعرط الإدانة الجنائية لصدور قرار المنع من السفر – أساس ذلك – تطبيق p.

« ومن حيث إنه بتطبيق المبادئ المتقدمة يبين ظاهر الأوراق دون المساس بأصل طلب الإلغاء أن القرار الطعين عنع المطعون ضده من السفر صدر إستناداً إلى أنه مسجل شقى خطر مخدرات رقم ٨٦٠ فئة (أ) وسبق إعتقاله عسكرياً عام ١٩٥٥ وأفرج عنه عام ١٩٦١ ثم صدر قرار بإعتقاله في ١٩٧٤/٧/١٧ ووضعت أمواله تحت الحراسة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٨ لسنة ١٩٦٦، وأنه من أخطر مهربي المخدرات ويعد أسطورة ف يترتيب عمليات جلب المخدرات من سيناء إلى وادى النيل حيث كانت تربطه صلات قوية بكبار منتجى المخدرات ببيروت ومهربيها في الأردن أمثال .... ، وإستمر نشاطه بصورة مكثفة خلال الخمسينات والستينات حيث كان يتربع على عرش التهريب بسيناء إضافة إلى أنه من أخطر المهربين في عمليات تهريب المخدرات التي تتم عبر خليج السويس وأنه إتهم في القضية الجنائية العليا رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ نشاط مخدرات وحكم عليه فيها بالسجن ١٥ سنة هارب وأنه عاود نشاطه في تجارة المخدرات علاوة على تعاونه مع العدو الإسرائيلي (آنذاك) وإشترك في عملية التخطيط لتهريب كمية كبيرة من المخدرات قدرت كميتها بحوالي خمسة أطنان وقد تم تهريبها من منطقة رأس لاجيه - رأس مسلات جنوب سيناء بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٨ وتؤكد التحريات أنه كان الرأس المدبر لتهريب شحنة كبيرة من المخدرات زنتها ٩٧٨٠ كيلو جرام بالإشتراك مع كل من . من أهالي سيناء تمكنت قوات حرس الحدود من ضبطها بتاريخ ١٩٨٤/١/٦ داخل ٢٤٥ طرد

في القضية رقم ١٠٤ جنايات السويس وقد تابعت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات نشاطه وأفراد عصابته إلى أن تأكد من تحرباتها السربة ومعلومات مصادرها في الخارج أنهم أعدوا شحنة كبيرة منها في لبنان لتهريبها إلى داخل البلاد عبر ساحل سيناء الجنوبية منطقة أبو رديس عبر قناة السويس الا أنه بسبب خلاقات بين أفراد العصابة وقبطان الباخرة المكلف ينقل الشحنة ويسبب الاجراءات الأمنية التي كانت تتخذها السلطات المصرية تجاه المارة بقناة السويس بسبب ما أثير عن وجود متفجرات بالبحر الأحمر فقد غير أفراد العصابة مخططهم وإتفقوا مع أحد اللبنانيين ويدعى ..... صاحب شركة ..... لتصنيع الأدرية في ببروت على اعداد الشحنة واخفائها داخل صناديق أجهزة صواعق الناموس التي تنتجها شركته وتهربينا الى داخل البلاد عن طريق ميناء الإسكندرية حيث تكنت إدارة مكافحة المخدرات من ضبطها وضبط جميع أفراد العصابة من المصريين بناء على إذن صادر من النائب العام بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٤ وتحررت عن ذلك القضية رقم ١٦ جنايات مخدرات مينا، الإسكندرية « حافظة مستندات الجهة الإدارية المقدمة إلى محكمة القضاء الإدارى بجلسة ٥/ ١٩٨٦/١ - مذكرة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات - إدارة العمليات والكتب والخطابات المشار إليها في المذكرة ، ومن ثم يغدو تقدير الجهة الإدارية لإعتبارات ودواعى منع المطعون ضده من السفر قد إستهدف المصلحة العامة للبلاد وحماية سمعتها في الخارج ومن ثم يكون القرار الطعين بمنعه من السفر قد قام على أسباب تسيغه ونتتجه قانونا ويكون الطعن عليه على غير سند من القانون ويتعين تبعاً لذلك الحكم برفض طلب وقف التنفيذ.

ونضلاً عما سبق فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لايتحتم لصحة القرار الصادر بسحب جواز السفر ومن ثم الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر توافر الأدلة القاطعة ضد من صدر فى شأنه القرار وإنما يكفى لقيام القرار على سببه المشروع أن يكون مستنداً إلى دلائل جدية أو قرائن مادية من شأنها أن تؤدى إلى قيام الحالة الواقعية أو القانونية التى دعت الإدارة إلى إتخاذه وهو الأمر الذى يبدو متحققاً فى الطعن الماثل إذ يبين من ظاهر الأوراق توافر الدلائل الجدية على أن المطعونضده من الأشخاص الخطرين فى مجال نشاط الإتجار فى المخدرات وله وسائله الخاصة التى تمكنه من جلبها من الخارج دون أن يكون له ظهوراً واضحاً على مسرح الجريمة، كل ذلك من شأنه أن يزعزع الثقة فيه والإطمئنان إليه ويلقى عليه ظلالاً كثيفة من الشك فى نشاطه المؤثم فى مجال تجارة المخدرات وهو ما يبرر تدخل السلطة المختصة وإتخاذ إجراءات الحيطة والحذر ولا تثريب عليها فى إصدار القرار القرار جنائياً وما يقتضيه ذلك من بحث وتمحيص الأدلة القاطعة - للحكم عليه بالإدانة وإنما يتعلق باصدار قرار من الجهة المختصة فى حدود سلطتها التقديرية لأسباب تقدر أنها كفيلة بإصداره ولها أصل ثابت فى الأوراق ».

(الطعن رقم ۲۵۳۳ لسنة ۳۲ ق-جلسة ۱۹۹۶/۶/۳ والطعن رقم ۸۷۳ لسنة ۳۳ ق-جلسة ۱۹۹۶/۲/۲۰).

المبدأ (١٠٦٥): وللدولة بما لها من سيادة على رعايها الحق قى مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم بالقيم الأخلاقية، وحرية التتقل تجد حدها الطبيعى فى ألا تؤدى عمارستها إلى الإساءة إلى سمعة المجتمع المصرى، إستفلال الطاعنة وظيفتها بالخارج لإغراء السيدات المصيرات للتفرخ لأعمال قس السمعة والشرف وتتسم بالفساد والإنحراف وتكفى سببا لإدراجها على قوائم المنوعين من السفر».

« ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الشكاوى قد تعددت فى حق الطاعنة من العاملين المصريين بإمارة دبى وغيرهم من ذوى المناصب الهامة من الجنسيات الأخرى ومنهم مدير البلدية السابق والمستشار القانونى لها وتضافرت جميعها على التأكيد على أن الطاعنة تستغل وظيفتها كسكرتيرة خاصة لنائب مدير البلدية فى الضغط على السيدات المصريات الملاتي يعملن بإمارة دبى وتسهيل مهمة إنهاء عقود أزواجهن مع الإبقاء

عليهن بعقود جديدة للتفرغ للقيام بأعمال قس السمعة والشرف وتغريهن على الفساد والاتحاف وقد تأيد ذلك بشكاوي بعض رجال الدين المصريين الذين يعملون بالإمارة ومن بينهم شكوى الشيخ ...... إمام وخطيب المسجد الرفاعي بدبي الذي أكد في شكواه المرفقة بالمستندات أن الطاعنة تسلك سلوكأ معيبأ للغاية وبشكل فاضح يضر بسمعة مصر والمصريين وطالب بإجراء تحقيق سريع لإعادتها إلى مصر وقد أجرت القنصلية المصرية بدبى تحقيقاً في الشكاوي المقدمة إليها رفضت فيه الطاعنة إبداء أقوالها أو الرد على ماورد بالشكاوى من وقائع تسئ إلى سمعتها إستهتاراً بمصر والمصريين - في الوقت الذي أقسم فيه الجميع أمامها بصحة ما ورد بشكراهم من وقائع لم تزدها إلا إستهتارا واستهانة بما تتخذه القنصلية حيالها من إجراءات، وبناء على ذلك طلبت القنصلية من مصلحة الأمن العام إدراجها على قوائم الممنوعين من السفر وقصر صلاحية جواز سفرها على العودة إلى البلاد فقط ومنعها من السفر مستقبلاً لاساءتها لسمعة مصر والمصريين بالخارج، إلا أن الطاعنة تمكنت من العودة إلى دبى مرة أخرى أثناء إجراءات منعها من السفر وعارسة ذات الأعمال التي تسئ إلى سمعة بلادها وتمكنت من إنهاء عقد أحد المواطنين لعدم إمتثال زوجته للإنحراف معها في طريق الرذيلة، عا حدا بالقنصل العام إلى إرسال تقرير يبدى فيه تأذيه وتضرر المصربين من عودتها إلى إمارة دبى وطلب الإسراع في إتخاذ إجراءات إدراج إسمها على قوائم المنوعين من السفر فتم إدراج إسمها إعتباراً من ١٩٨٥/٩/٩.

وكل أولئك أية على أن القرار المطعون فيه والصادر بإدراج إسمها على قوائم الممنوعين من السفر قد قام على السبب المسوغ له قانوناً ذلك أن الدولة بما لها من سيادة على رعاياها الحق في مراقبة سلوكها، داخل البلاد وخارجها للتثبت من إلتزامهم بالقيم الأخلاقية وعدم تنكبهم السبل السوية في مسلكهم، حتى تتمكن من إتخاذ الإجراءات التي تحول دون إنحرافهم أو الإساءة إلى سمعة بلادهم، وإذا كانت حرية التنقل داخل البلاد وخارجها

أمراً مسلماً به للطاعنة وغيرها من المواطنين فينبغى التسليم بأن هذه الحرية تجد حدها الطبيعى، في ألا تؤدى محارستها على غير وجهها الصحيح إلى الإساءة إلى سمعة المجتمع المصرى بأسره، وإلا تعين تقييدها مما يتفق وصالح البلاد، فإذا ما رأت السلطة المختصة أنه لاسبيل إلى تقويم سلوك الطاعنة والحد من تصرفاتها المشيئة خارج البلاد إلا يمنعها من السفر إلى الحارج حماية لسمعة مصر والمصريين وكان تقديرها في هذا الشأن قائماً على أسباب تبرره، وأصول تنتجه مادياً وقانوناً من وقائع ثابتة في عيون الأوراق، فلا تثريب عليها إن هي أصدرت قرارها المطعون فيه بمنعها من السفر إلى الخارج، وإذا إنتهجت المحكمة المطعون في حكمها هذا النهج وإنتهت إلى رفض دعوى الطاعنة تأييداً للقرار المطعون فيه فإنها تكون قد أصابت الحق فيما إنتهت إليه.

ولا ينال من سلامة هذه النتيجة ما قدمت الطاعنة من مستندات تفيد أن إدارة خدمة المواطنين قد أفادتها بأنه بناء على الشكوى المقدمة من شقيقها إلى السيد وزير الخارجية فقد قرر وزير الخارجية الإتصال بوزارة الداخلية لرفع إسمها من قوائم الممنوعين من السفر، ذلك أنه بفرض صحة هذا المستند فإنه لايفيد في مضمونه سوى الإستجابة إلى الإلتماس المقدم من شقيق الطاعنة بطلب العفو عن سلوكها ورفع إسمها من قوائم الممنوعين من السفر دون أن ينال من سلامة القرار المطعون فيه ».

(الطمن رقم ۳۸۲۷ لسنة ۳۳ ق - جلسة ۱۹۹۶/۳/۲۷ - وأيضا الطمن رقم ۳۵۲۱ لسنة ٤١ ق - والطمن رقم ۲۷۳۵ لسنة ٤٤ ق - جلسة ۱۹۹۹/٤/۶ ).

### حالة إدراج الزوج بقوائم المنع من السفر بسبب عدم مباشرته قوامته على زوجته ،

\* ومن المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا فى شأن قرارات الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر المبدأ التالى وهو وإن تعلق بتقدير المحكمة للدلائل الجدية التى ساقتها الإدارة تبريراً لقرار إدراجها للطاعنة على قوائم الممنوعين من السفر، إلا أن الأمر شمل زوجها بتبرير قرار إدراجه أيضاً على قوائم الممنوعين من السفر بسبب قوامته على زوجته وعدم مباشرته واجب تقويمها أو قصم عرى علاقته الزوجية بها إن لم يستطع، وهو – فى رأينا – أمر لم يشهده قضاء من قبل إذ أنه لا شرعاً ولا قانوناً يمكن مساطة الشخص بذنب غيره حتى ولو كانت زوجته إذ لا تزر وازرة وزر أخرى وليس من المعقول أن يعد الزوج مرتكباً لخطأ ذاتي يقيد حريته الدستورية لمجرد تحريات أو أدلة جادة على محارسة الزوجة نشاط معه فيما عسى أن ينسب إليه هو ، وقبل إدانتها وفي أمر لا يجوز للزوج التدخل فيه بحسبان ما لكل منهما – الزوج والزوجة – من حريات قررها لهما المشرع والدستور والقانون (١٠) ، ونرى أن هذا القضاء أهدر الكثير من الحقوق والحريات وجاء خارجاً عن المألوف فيما يجعلنا نعتقد أنه كما أنه غير مسبوق فإنه كذلك لن يكون ملحوقاً بشيله.

## وسنعرض لهذا المبدأ تفصيلاً فيما يلى :

المهدأ (٢٠٦٦): وحرية التنقل وأحكامها في النستور والإعلان المالى غقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سبباً للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكرته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو قصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجمله مرتكباً خطأ ذاتياً غير المنسوب للزوجة يشكل في حقدما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويجرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر و.

ومن حيث إنه عن ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطمون
 فيه، فإنه من المستقر في أحكام القضاء الإداري وعلى قمته قضاء هذه

<sup>(</sup>١) رابع في إنتقاد منع الزرج من السفر يسبب أفعال منسية إلى زوجته : الدكتور / محمد ماهر أبر العينين – دعوى الإلقاء أمام القضاء الإداري – طيمة ١٩٩٦ – ص ١٩٥١ الكتاب الثاني.

المحكمة أن كل قرار إدارى يجب أن يقوم على سبب يبرر إصداره، وهو قيام حالة واقعية أو قانونية تدعو الإدارة إلى التدخل، وغنى عن البيان أن ضرورة توافر ركن السبب فى القرار الإدارى أكثر لزوماً فى القرارات التى تمس وتقيد من الحريات الشخصية للمواطنين بإعتبارها قمثل الإستثناء المضيق على الأصل العام الذى يجب أن يسود طبقاً لأحكام الدستور والقانون.

ومن حيث إن محل الحكم المطعون فيه هو قرار وزير الداخلية بعدم منح جواز سفر لكل من الدكتورة / .......

ومن حيث إن وزير الداخلية يستند في قراره إلى القانون رقم 47 لسنة ١٩٥٩ - في شأن جوازات السفر - والذي يقضى في المادة (١١١) منه على أنه يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده، كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه.

ومن حيث إن هذا النص إغا يضع ضابطاً على حق من حقوق الإنسان فى التنقل. ذلك الحق الذى كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأعلنته ودعت الدول الأعضاء إلى العمل بمقتضاه والذى يقضى فى المادة الثالثة عشرة منه على:

١ - لكل فرد حرية التنقل وإختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

٢ - يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له
 العودة إليه.

كذلك أكدت ذلك الحق الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ووقعت عليها جمهورية مصر العربية في الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٧ وصدر بالموافقة عليها قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١، وواتى نصت المادة (١٩٨١) منها على ما يأتى :

- اكل فرد مقيم بصفة قانونية ضمن إقليم دولة الحق ف يحرية الإنتقال وفي أن يختار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم.
  - ٢ لكل فرد حرية مفادرة أى قطر عا في ذلك بلاده.
- ٣ لاتخضع الحقوق المشار إليها أعلاه لأية قيود عدا تلك المنصوص عليها في القانون والتي تعتبر ضرورية لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين والتي تتمشى كذلك مع الحقوق الأخرى المقررة في هذه الإتفاقية.
  - ٤ لايجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق الدخول إلى بلاده.

وإذا كان مقتضى ما تقدم أن حرية التنقل بين بلدان العالم هى فى الأصل من الحقوق المدنية والسياسية الأصل من الحقوق المدنية والسياسية الأصل من الحقوز أن يقيدها القانون إلا فى الحدود الضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعي، فإن دستور جمهورية مصر العربية قد أورد تلك القاعدة إبتدا، فى وثيقة إعلان الستور.

ولقد نص الدستور في الباب الثاني الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع، وفي المادة (A) بهذا الباب على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ونص في الباب الثالث الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة، وفي المادة (٥٠) بهذا الباب على أنه لايجوز أن تحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون ، ونص في المادة (٥١) على أنه لايجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها، ونص في المادة (٥٢) على أن للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد.

ولقد أقرت صراحة وبحسم تلك الأحكام في دستور مصر ما إنتهت إليه دول العالم المتحضر في دساتيرها وما فرضته الأمم المتحدة مـن حقوق للإنسان، وهى جميعاً تتفق على أن من حق الإنسان مغادرة بلده أينما شاء، وإلى حيثما شاء، وإلى حيثما شاء، وإلى حيثما شاء، وأن يقيم داخل بلده أينما شاء، لايقيد هذا الحق الإنساني الجوهري إلا الضابط الذي يفرضه القانون الوطني في الحقوق الضرورية لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعي.

ومقتضى هذه النصوص أن الدستور يكفل للمصريبن جميعاً الحرية الشخصية، وحرية الرأى وحرية التعبير وحرية الفكر وحرية تكوين الجمعيات. وذلك إنطلاقاً من أن الديمقراطية التى نصت المادة الأولى من الدستور على إعتبارها الوصف الأول لنظام الدولة، إغا هى ديمقراطية جميع أفراد الشعب، المؤيد منها للحكومة القائمة والمعارض لها سواء بسواء ذلك أن المعارضين للحكومة من الوطنيين لايقلون إخلاصاً للوطن عن المؤيدين، يل إن من حق المعارضة المشروع أن تسعى إلى أن تحل محل الحكومة في يل إن من حق المعارضة المشروع أن تسعى إلى أن تحل محل الحكومة تولى مقاليد الحكم ويناء على ذلك فإن مجرد إبداء رأى معارض للحكومة والتعبير عن هذا الرأى ونشره والترويج له واللدعوى إليه من خلال إقتناع والتعبير عن هذا الرأى ونشره والترويج له واللدعوى إليه من خلال أنه لم يتعد بنشاطه حدود المشروعية الدستورية والقانونية ويصل إلى حد المساس بالأمن الوطنى أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعي من خلال إرتكاب جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات، مجرد إبداء هذا الرأى لايعد مخالفة للقانون والدستور.

 ولما كانت المحكمة العليا للقيم قد إنتهت في حكمها الصادر بجلسة العاشر من إبريل سنة ١٩٨٢ إلى تأييد الحكم المتقدم في شأن الدكتورة / ............ إستناداً لذات الأسباب ولما كان الشابت من الأوراق أن المستشار المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا قد أرسل الكتاب رقم ٢٩٨ بتاريخ الشالث من مارس سنة ١٩٩٠ إلى اللواء مساعد أول وزير الداخلية لشنون مباحث أمن الدولة يغيد أن القضية رقم ٣١٩ حصر أمن الدولة العليا الجبهة الوطنية بالخارج وموضوعها بلاغ مباحث أمن الدولة ضد الفريق متقاعد ...... وآخرين من ضمنهم المتهمة ..... ومنسوب إليهم مباشرتهم نشاطاً يضر بأمن البلاد بجهة الخارج والتخابر مع دولة أجنبية للإضرار بمصلحة البلاد، وقد تم سؤال بعض المتهمين في القضية ولم يتم سؤال الآخرين ومن ضمنهم المذكورة لوجودها بالخارج.

ولما كان المستشار المحامى العام الأول رئيس المكتب الفنى للنائب العام قد أرسل الكتاب رقم ٣٣٥٣ بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ إلى اللواء مساعد وزير الداخلية المدير العام لمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وقد جاء به أنه بشأن الإفادة عما إذا كان يستمر إدراج المدعوة ...... على قوائم ترقب الوصول لإتهامها في القضية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨١ أمن الدولة العليا، نرجو إستمرار الإحاطة أنه بإستطلاع رأى

النيابة المختصة أفادتنا بأن المذكورة لم يتم سؤالها بعد. كما نرى إستمرار إدراجها على القوائم لحين إقام التصرف بشأنها في القضية وسؤالها.

ومن حيث إن مقتضى ما تقدم أنه وإن لم يصدر حكم جنائى ضد الدكتورة/........ بإدانتها فى الإتهام الجنائى الجسيم المنسوب إليها، إلا أن الحالة المستفادة من الوثائق الثابتة المشار إليها تفيد وجود دلائل قوية على أن المواطنة المذكورة محل إتهام جدى فى جريمة جنائية خطيرة تمس أمن الدولة، وهو ما يستخلص مما وقر فى يقين محكمة القيم، وأيدته المحكمة العلبا للقيم من أنها قد شاركت فى العمل على قلب نظام الحكم فى مصر بكافة الوسائل غير المشروعة مما أدى إلى مطالبة النيابة العامة بإستمرار إدراجها على قوائم ترقب الوصول نظراً لإتهامها بنشاط يضر بأمن الدولة بجهة الخارج والتخاير مع دولة أجنبية للإضارار بصلحة البلاد.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن وزير الداخلية لا يمانع فى إعطاء الدكتورة ......... الوثيقة التى قمكنها من دخول البلاد حتى تتمكن من إباء دفاعها أمام جهات التحقيق والذى قد تتمكن بمقتضاه من إثبات براءتها أمام قضاء مصر - القوام على حماية حقوق المواطنين العامة والخاصة وكفالة إحترام سيادة القانون وما قرره نص الدستور فى المادة (٦٩) من أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول.

ومن حيث إن وزير الداخلية قد رفض بقراره الصادر بوقف تنفيذه الحكم المطعون فيه منح جواز سفر أو تجديده للدكتورة ....... إستناداً لما قدر أنه يمثل على ضوء ما تقدم أسباً هامة تبرر ذلك.

ومن حيث إنه يبين من ظاهر الأوراق أن هذا التقرير الذى بنى عليه الوزير قراره يستند إلى أصول ثابتة بالأوراق وأنه يهدف ضمن ما يهدف إليه من أغراض ما تستهدفه النيابة العامة من ترقب عودة المطعون ضدها لسؤالها فى الإتهام المنسوب إليها ومن ثم فإنه يهدف إلى كفالة إقامة العدالة فيما يتعلق بما هو منسوب إلى المطعون ضدها من الإتهامات ومن ثم فإن ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ هذا القرار يكون منتفياً، ويكون هذا

الطلب واجب الرفض.

ومن حيث إن القرار الصادر من وزير الداخلية برفض منح جواز سفر أو تجديده للأستاذ / ....... إنما يستند حسيما جاء بمذكرات جهة الإدارة وبتقرير الطعن إلى إعتبارين، أحدهما أن المذكور يتبع الدكتورة ........ في أسفارها وتنقلاتها وتحركاتها وثانيهما أنه كزوج لها قيم عليها وكان عليه أن يقوم سلوكها إن لم يكن راضياً عن تصرفاتها.

ومن حيث إن دستور جمهورية مصر العربية ينص فى المادة (١١) على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن حيث إن مقتضى هذا النص أن الأصل فى العلاقة بين الرجل والمرأة هى المساواة فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وذلك فى المساواة فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وذلك فى مبادئها السمحة فى تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بما تستقيم معه أحوال الأسرة الإسلامية، ومؤدى ذلك أن الزوج لايسال عن أى خطأ يقع من الزوجة ما لم يثبت أنه قد أسهم فى وقوعه أو إستمراره أو قد إتخذ موقف إيجابى أو سلبى يمكن أن يشكل بذاته فى حقه ما يستوجب المساءلة.

ومن حيث إن الشريعة الإسلامية التى هى المصرد الأول للتشريع تجعل للرجل القوامة على المرأة بل وتوجب عليه مباشرة هذه القوامة، بما يقتضيه ذلك من وجوب التدخل الإيجابي من الزوج لمنع الزوجة من التردى في الإنسياق وراء تصرفات أو أفعال أو سلوك أو الدعوة والعمل من أجل فكر خاطئ، إذا كان يضر المصلحة الفردية لشخصها أو لأسرتها ويتعارض مع المبادئ والأسس العامة للشريعة الإسلامية بل إن من واجب الزوج من باب أولى منع زوجته من الإنزلاق إلى أفعال وسلوك يؤدى بها إلى التردى في طريق إرتكاب جرائم جنائية. فإذا ما ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة وسكت عن مباشرة واجب التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية

إن لم يستطع وبقى مصاحباً لها سلبياً دون مباشرته قوامته وأداء مسئوليته شرعاً عليها كان بذلك مرتكباً تخطأ ذاتى غير المنسوب للزوجة يشكل فى حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم.

ومن حيث إن الثابت فى حق السيد الأستاذ ............. أنه كان يتحرك مع زوجته فى كل تنقلاتها ويتابع كل ماتقوم به من نشاط دون إعتراض منه أو توجيه أو نقد أو رفض ظاهر وثابت لما تقوم به من نشاط تتحرك بسببه مسئوليتها الجنائية على النحو الذى قررته محكمة القيم فى أحكامها كما سلف بيانه ومن ثم فإنه يكون بذلك إرتكب مايبرر القرار المطعون فيه ويقيمه على صحيح سببه ».

(الطمن رقم ۱۵۵۰ لسنة ۳۳ ق-جلسة ۱۹۲۰/۱۱/۲۶-وراجع كذلك-الطمن رقم ۳۵۲۱ لسنة ۲۱ ق-والط من رقم ۱۷۳۶ لنة ۲۵ ق-جلسة ۱۹۹۹/۶/۲).

## إشكالات التنفيذ في أحكام إلفاء قرارات المنع من السفر:

ولم يقف قضاء مجلس الدولة المناصر لحرية التنقل وحرية السفر عند حد وقف تنفيذ وإلغاء قرارات المنع من السفر المخالفة للقانون والتى لايقيمها سبب يبررها بل واجهت محاولات تعويق حجية الأمر المقضى بلجوء الإدارة فى كثير من الأحبان لطريق الإشكال فى تنفيذ الحكم القاضى بالسماح للمواطن بالسفر وذلك أمام القضاء المستعجل، وهو قضاء غير مختص، وهو ليس كذلك بعلم الكافة فقط وإنما بعلم الجهة الإدارية المستشكلة وهى الأخبر بحدود ولاية القضاء وإختصاصاته ولذلك فقد أرست محكمة القضاء الإدارى العديد من المبادئ القانونية التى قررت عدم مشروعية الإشكال فى تنفيذ الأحكام القضائية الواجبة النفاذ إذا إستهدفت تعطيل نفأذ الحكم ومن هذه المبادئ مايلى:

الميدأ (٢٠٦٧) : « إمتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائى واجب النفاذ مخالفة قانونية صارخة، ولايليق يحكومة في بلدمتحضر الإمتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية بغير وجدح قلما يترتب على ذلك من إشاعة للفرضى وفقدان للفقة في سهادة القانون وإنكار لمبدأ الفصل بين السلطات الايسرخ للإدارة وهي الأخبر بحدود الإختصاص بمنازعات الإشكالات في التنفيذ أن تعمد إلى تعطيل حجية الحكم القاضى بوقف تنفيذ قرار المنع من السفر ذلك أن أمر الإخلال بمقتصيات الإحتياطات الأمنية كسبب لمنع المستشكل ضده من السفركان سبباً سابقاً على صدور الحكم فلا يجوز معاودة إثار تدمن جديد كسبب للإشكال - أساس ذلك (تطبيق) ».

« وحيث إنه من المظاهر الأساسية للمدنيات الحديثة إخضاع الدولة في تصرفاتها لحكم القانون، فالدول تتباهى فيما بينها بحدى تعلقها بأهداب القانون ورضوخها لمبادئه وأحكامه، فسيادة القانون أساس الحكم في الدولة وفقاً لما قررته المادة (٦٤) من الدستور. وكما بينت وثبقة إصدار الدستور فإن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحيرات الأفراد فحسب لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت، فكرامة الفرد إنعكاس طبيعى لكرامة الوطن، فالفرد هو حجر الأساس في بناء الوطن. وبقيمة الفرد وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته. ومن هنا كان إلتزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية عنونا للدولة المتمدينة والدولة القانونية، وكان إمتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ طبقاً لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة. إذ لايليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه حق قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة للفوضى وفقدان للثقة في سيادة القانون. ذلك أن المسلك الإداري الجانح إلى إهدار حجية الأمر المقضى فضلاً عما فيه من إساءة إلى النظام القانوني للدولة في مجمله والقائم على مبدأي سيادة القانون والفصل بين السلطات، فإن السماح للإدارة بتعطيل تنفيذ الأحكام بإنتهاج أسلوب الإلتفاف على موجبات حيازة الأحكام لقوة الشئ المقضى به من شأنه أن يقلب مبدأ تدرج القواعد القانونية رأساً على عقب، وأن ينكر مبدأ الفصل بين السلطات، فإلتزام الإدارة بتنفيذ أحكام القضاء هو من

نفس طبيعة التزامها بتنفيذ القانون وإحترام النستور. وهى لاتملك فى كليهما من أمرها شيئاً، وخرق الشئ المقضى به ليس إلا شكلاً من أشكال مخالفة الحدود الدستورية والقانونية.

وحيث إن الشابت من الأوراق أن جهة الإدارة كانت قد أدرجت إسم المستشكل ضده الأول على قائمة الممترعين من السفر ومنعته فعلاً من السفر يوم ١٩٩٣/ لمنة على المنوي السفر يوم ١٩٩٣/ لمنة - ٥ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى التى قضت بجلسة ١٩٩٦/١/٢٢ بقبول الدعوى شكلاً، وفي الطلب العاجل بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار فاستشكلت الجهة الإدارية في تنفيذ الحكم أمام محكمة غير مختصة بغية تعطيل تنفيذ الحكم بمبررات حاصلها أن من شأن تنفيذه الإخلال بمقتضيات الإحتياطات الأمنية وأن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وأنها طعنت عليه أمام المحكمة الإدارية العليا.

وحيث إن ما ساقته الجهة الإدارية من أسباب لإستشكالها لاتنهض سنداً لتعطيل حكم حاز حجية الأمر المقضى حيث لم يؤسس أى منها على وقائع لاحقة لصدور الحكم المستشكل فى تنفيذه فأمر الإخلال بمقتضيات الإحتياطات الأمنية كسبب لنع المستشكل ضده من السفر كان سبباً سابقاً على صدور الحكم وناقشه الحكم المستشكل فى تنفيذه ضمن أسبابه فلا يجوز إعادة إثارته من جديد كسبب للإستشكال فى تنفيذه الحكم كما أن يجوز إعادة إثارته من جديد كسبب للإستشكال فى تنفيذه الحكم كما أن الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا لايعطى الجهة الإدارية أى سند لإهدار حجية الحكم القضائي بالإمتناع عن تنفيذه وإهدار حجيته وتفيفه من محتواه بتعمد تعطيل تنفيذه بإقامة الإشكال أمام محكمة غير مختصة إذ لايسوغ للإدارة ذلك وهي الأخبر بحدود الإختصاص بمنازعات الإشكالات في التنفيذ وليس من مقتضيات شرف الخصومة الإدارية التي تتمتع بها الإدارة أن تعمد إلى إهدار مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وخرق قوة الشر؛ المقضى به.

وحيث إنه متى كان ما تقدم جميعه فإن الإشكال الماثل يضحى فاقدأ

سنده من صحيح حكم القانون خليقاً بالرفض مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات وتغريمها مبلغ مائتى جنيه عملاً بحكم المادة ١٨٤٠ والمادة ٣١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ع.

(محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ) - الدعوى وقم ٧٩٩٠ لسنة ٥٠ لسنة ٥٠ لسنة ٥٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠٣٠ (١) .

# المطلب الخامس رقابة القرارات المتصلة بحقوق المسجونين والمتقلين

وتبدو رقابة القضاء الإدارى فى هذا المجال أكثر ما تبدو فى شأن حق المسجونين فى و التعليم وأداء الإمتحان ، وفى و الزيارة ، ومن أبرز المبادئ التالية والتى نعرض لها المبادئ التالية والتى نعرض لها فى فرعين مستقلين:

# الضرع الأول حق المسجون في التعليم وأداء الإمتحانات

من المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى فى مجال حق المسجون في التعليم وأداء الإمتحانات المبادئ التالية :

المهدأ (١٠٦٨): «الإعتقال من قبيل القوة القاهرة والعذر القهرى، وهو عثر المتقل التكليف بحضور النسبة المقررة للدروس بالمدرسة

 <sup>(</sup>١) رابع فى إنتفاء الأثر الواقف للإشكال فى التنفيذ متى أقيم أمام محكمة غير مختصة وفى
 ذات المسنى حكم محكمية القضاء الإدارى فى الدعرى رقم ٥١/٧١٥٥ ق - جلسة
 ١٩٩٧/٧/٢

### ولايجوز منع المعتقل من دخول الإمتحان المقرر يسبب عدم حضور النسبة المقررة في الدروس ».

 ومن حيث أنه عن ركن الجدية ، فالثابت من ظاهر الأوراق أن جهة الإدارة أقامت قرارها المطعون فيه على سبب عدم حضور نجلى المدعيين بالنسبة المقررة لحضور الدروس بإعتباره شرطاً لازماً لدخول الإمتحان.

ومن حيث إنه أيا كان الهدف التربوى من هذا الشرط فإنه إذا ما قام بالطالب عذر قهرى يمنعه من حضور النسب المقررة إرتفع عنه التكليف ومايترتب على ذلك من آثار.

ومن حيث إن الظاهر من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٩٤/٢/٥ تم إعتقال غيلا المدعيين وتم إيداعهما سجن أبى زعبل الصناعى، وقامت مصلحة السجون بمخاطبة مدير مدرسة جلال فهمى وطلبت موافاتها برقم جلوس إبن المدعى الأول حتى يمكنها إتخاذ اللازم كما طلبت من مدير المدرسة المذكورة إتخاذ اللازم نحو حفظ غياب نجل المدعى الثانى نظراً لإعتقاله مع السماح لوالده بتحرير إستمارة التقدم لإمتحان الدبلوم – إن كان من حقد دخول الإمتحان بيد أن مدير المدرسة رفض دخولهما الإمتحان رغم أن إعتقالهما وما ترتب عليه من إستحالة حضورهما النسبة المقررة لحضور الدروس بالمدرسة يعد من قبيل القوة القاهرة والعذر القبرى يرفع عنهم هذا التكليف وما يترتب على ذلك من آثار أخصها أحقبتهما في دخول الإمتحان المقرر عقده في أغسطس ١٩٩٤ ومن ثم يكون القرار المطعون فيه – بحسب الظاهر من الأوراق – قد صدر مخالفاً للقانون مرجع الإلغاء ويتحقق بذلك ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعوى رقم ٥٩ و السنة ٤٥ ق-جلسة ١٩٩٤/٨/١٦ – رقى حق المتقلقى التعليم رحقه مناقشة رسالة الدكترراه راجع حكم محكمة القضاء الإدارى في الدعوى رقم ٥٣٩ و ١٠ لسنة ٥٥ ق – جلسة ٢٠٠٠/٣/٢١ ، وسنعرض لدقى نهاية هذا الغرج). المبدأ (٢٠٦٩): «التعليم حق لكل مواطن تكفله الدولة، والحفاظ على كرامة وآدمية الإتسان المحبوس ولوكان الحبس تنفيذاً لعقوية جنائية واجب، وحبس المواطن على ذمة إحدى القضايا أو إعتقاله لا يسقط حقد في التعليم بالا يتعارض مع موجبات الحبس وضوا بطه، جواز أداء المسجون الإمتحان في مقار اللجان، وإمتناع الجهة الإدارية عن قكين المحبوس من أداء الإمتحان بمقر الكلية ينظري على مخالفة للقانون ».

وحيث إن المستفاد من النصوص المتقدمة أن المشرع حرص على أمرين الأول أن التعليم حق لكل مواطن تكفله الدولة. والثانى الحفاظ على كرامة وآدمية الإنسان المحبوس حتى ولو كان هذا الحبس تنفيذاً لعقوبة جنائية محكوم بها عليه لارتكابه جريمة جنائية. ولاشك أن حبس المواطن إحتياطياً على ذمة إحدى القضايا أو إعتقاله لايسقط حقه فى التعليم وذلك بما لايتعارض مع موجبات هذا الحبس وضوابطه وما يقتضيه من قبود. ولقد تطورت نظرة المشرع تجاه التعليم ومعاملة المسجون فبعد أن كان محظوراً على المسجون الخروج من سجنه بأية حال من الأحوال لتأدية الإمتحانات وأنه لايسمح له بأداء الإمتحانات حال دخوله السجن، فإنه أجاز لإدارة السجن أن تسمح للمسجون بتأدية إمتحانات في مقار اللجان.

وحيث إن ما أفادت به هيئة قضايا الدولة في مذكرة دفاعها من أن وزير الداخلية وافق على عقد إمتحانات الطلبة المسجونين داخل السجون للمودعين بها، فإن هذا القرار يتعارض صراحة مع نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩٥٦ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٩٧٣ – الذي قرر هذا الحق للمسجونين والمعتقلين والمحبوسين إمتحان عام وأولى – خاصة وأن العمل قد جرى على عدم جواز عقد لجان إمتحان خاصة داخل السجون بعد تعديل المادة رقم ٣١ بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٩٧٣. وغنى عن البيان أن الإعتبارات الأمنية كانت تحت نظر المشرع عندما قرر للمحبوس هذا الحق، وأن تقدير الخطورة ودواعي الأمن وإن كانت تبرر للجهة الإدارية إتخاذ التدابير الأمنية والإحتياطات الكافية لمنع

هروب المحبوس أو المعتقل إلا أنها لاتسمع لتلك الجهة أن تمنعه حق مقرر له شرعاً، بحجة أن ترحيله إلى مقر لجنة الإمتحان تكتنفه محاذير أمنية ويشكل خطورة شديدة. فإن هى إتخذت مشل هذا القرار فإنها تكون قد تنكبت وجه الصواب وخالفت حكم القانون.

وحيث إن إمتناع الجهة الإدارية عن تمكين كل من المدعيين من أداء إمتحان الفصل الدراسي الأول بقر الكلية والمعهد التابع له كل منهما، ينطوى على مخالفة لحكم المادة رقم ٣٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ حسيما يبين من ظاهر الأوراق فمن ثم يتحقق ركن الجدية في الطلب العاجل».

(محكمة القضاء الإدارى – الذعرى رقم ٢٣٦٧ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١/١/١/١).

المبدأ (۱۰۷۰) : « يطلان قرار الإمتناع عن تحكين الطالب المحبوس من أدا -الإمتحانات بقر لجان الإمتحانات يكليته، عدم حضور الإمتحان لهذا السبب عذر قهرى لايترتب عليه إعتبار الطالب مستنفذاً مرات الرسوب ي.

« ومن حيث إنه عن ركن الجدية، فالمستفاد من الإطلاع على نصوص

الدستور وعلى قانون تنظيم السجون الصادر بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن المسرع حرص على أمرين : ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٣ أن المسرع حرص على أمرين : الأول، أن التعليم حق لكل مواطن تكفله الدولة، والثانى الحفاظ على كرامة و آدمية الإنسان المحبوس سواء كان هذا الحبس إحتياطياً أو تنفيذاً لحكم، ولاشك أن حبس المواطن إحتياطياً على ذمة إحدى القضايا أو إعتقاله لايسقط حقه في التعليم وذلك بما لايتعارض مع موجبات هذا الحبس وضوابطه. وقد تطورت نظرة المشرع تجاه التعليم ومعاملة المسجون، فبعد أن كان محظوراً على المسجون الخروج من سجنه بأية حال من الأحوال لتأدية الإمتحانات أجاز المشرع لإدارة السجن أن تسمح للمسجون بتأدية إمتحاناته في مقار اللجان.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن جامعة الأزهر قامت بإخطار مصلحة السجون بمواعيد ومكان إمتحانات الدور الثانى فى العام الدراسى السجون بمواعيد ومكان إمتحانات الدور الثانى فى العام الدراسى مصلحة السجون لم تحضر المدعى لأداء الإمتحان فى المكان والميعاد المحددين، الأمر الذى حدا بالجامعة إلى فصل المدعى لإستفاده فرص البقاء بالفرقة الثانية، ومن ثم يكون قرار منح المدعى للإنتقال إلى مقر لجنة الإمتحان واستمرار هذا المنع حتى الآن قد جاء مخالفاً للقانون ومن ثم يتحقق ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ هذا القرار وماترتب عليه من آثار أهمها إعتبار المدعى غير مستنفد فرص البقاء بالفرقة الثانية إذ أن عدم حضوره للإمتحانات كان بسبب قهرى خارج عن إرادته كما يتواقر أيضاً ركن الإستعجال لما يترتب على الإستمرار فى تنفيذ القرار الطعين من عدم ويتعين والحال هذه القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وما ترتب عليه من آثار مع الزام جهة الإدارة مصروفات هذا الطلب عملاً بحكم المادة من آثار م قانون المرافعات.

#### (محكمة القضاء الإداري - الدموي رقم ١٨٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة

۱۹۹۵/۳/۲۸ - رأيت أحكمها في الدعوى رقم ۱۹۹۵/۸۷۵ ق-جلسة ۱۹۵۶/۱۸۷ - رمز قرأحكمها في الدعوى رقم ۱۹۸۷/۱۸ ق-جلسة 1۹۹۷/۶/۸).

المبدأ (۱۰۷۱): وحق المسجون في معاملته عا يحفظ عليه كرامة الإنسان ، وحق أهله و قريه في زيارته ، وحدود المنع - والتعليم حق لكل مواطن تكفله الدولة وهو لا يسقط بالحكم على الشخص بعقوبة مقيدة للحرية - يطلان قرار إدارة السجن عنع دخول كتب دراسية للسجيين للإستذكار ع .

« حيث إن اللاتحة الداخلية للسجون قد نظمت زيارة المحكوم عليهم ولم تتطلب حصول ذويهم على تصريح لاجراء الزيارات العادية وفق ما نظمته اللاتحة في المادتين ٢٠ و ٦٤ وكانت إدارة السجن قد امتنعت عن تمكين المدعين من إجراء هذه الزيارات العادية الأمر الذي يكون معه الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء القرار الإدارى غير مستند إلى أساس لوجود قرار إدارى بعدم تمكين المدعين من إجراء الزيارة العادية لأبنائهم .

وحيث إن المسجون أيا كانت الجرائم التى إرتكبها يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ويكون لأهله وذويه أو يزوره ولا ينبغى حرمانهم من هذا الحق إلا لفترة مؤقتة لأسباب صحية أو أمنية فالمنع يرد على الرقت أى أنه محدد بزمن معين ولا يجوز أن يمتد هذا الوقت أجلا طويلاً بما مصادرة لحق لزيارة وعلى ذلك فإن تذرع جهة الإدارة بسلطتها المنصوص عليها فى المادة ٤٢ لمنع الزيارة عن أبناء المدعين مدة إستطالت طويلاً بما ينطوى عليه ذلك من مصادرة حق الزيارة يبعمل القرار المطعون عليه بحسب الطاهر من الأوراق مشوبا بعيب مخالفة القانون .

وحيث إن التعليم حق لكل مواطن تكفله الدولة والحكم على الشخص بعقوبة مقيدة للحرية لإرتكابه جريمة لا يسقط حقه فى التعليم ولذا فقد ألزم المشرع إدارة السجن بأن تيسر للمسجون فرص الاستذكار وأداء الامتحانات عما يكفل له مواصلة تعليمه ، وعلى ذلك فإذا كانت جهة الإدارة قد حالت دون دخول الكتب الدراسية لأبناء المدعين كما أن رد قطاع السجون على موضوع الدعوى يكشف عن عدم تمكين أبناء المدعين من أداء الامتحانات إذ ورد بهذا الرد أنه سوف تعقد لجنة للإمتحان بليمان طره وهو غير السجن الذى يتواجد فيه أبناء المدعين ولا وجه للتفرقة بين المسجونين في إتاحة الفرص المتكافئة في الاستذكار وأداء الامتحانات الأمر الذى يكون معه القرارين المطعون فيهما في هذا الصدد بحسب الظاهر غير مشروعين.

(منحکسمةالـقنضا «البرداری-البدمبریرقـم۲/۱۹۲۳هـ چــلسبـة ۱۹۹۸/۵/۱۲) .

وقد راعى قضاء مجلس الدولة أن الاستجابة لطلبات السجين بتمكينه من أداء الامتحانات يتعين أن تكون خلال المواعيد المقررة لهذه الامتحانات فأرست المبدأ التالى:

المبدأ (١٠٧٢): وعلى إدارة السجن السماح للمسجر نين يتأدية الامتحانات الخاصة يهم بقار اللجان شريطة أن تتم فى المواعيد المقررة لهذه الامتحانات ع .

و حيث إن الثابت من رد جامعة الأزهر على الدعوى أن إمتحانات الدور الثانى مقصورة على المواد الإسلامية دون العلمية ، وذلك ثابت من جدول امتحان الدور الثانى الذى سينعقد بأغسطس ١٩٩٨ حيث لم يرد به إمتحانات لأى مادة علمية ، ولما كانت المواد التي يريد المدعى أداء امتحاناتها هي مواد علمية ( الصيدلانيات - الانجليزية - ميكروبيولوچي - كيميا ، تحليلية ) وهي مواد الفصل الدراسي بالفرقة الثانية بكلية الصيدلة بجامعة الأزهر المقيد بها الطالب ، وحيث لا يجوز أداء الامتحانات في غير مواعيدها المقررة أيا كان العذر المانع من تأديتها ، حيث يقتصر العذر على عدم إعتبار الطالب راسبا في تلك المواد التي منع من أداء إمتحاناتها بعذر قهري كما هو الشأن في المالة المورضة ، ولا يجوز بحال إمتحان خاص بالطالب وحده في المواد المشار إليها وذلك بدور

أغسطس عام ١٩٩٨، حيث إن ميعاد أدائها في نهاية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٩٩/٩٨ شأنه في ذلك شأن كافة زملاته الذين تخلفوا عن أداء امتحان تلك المواد بالفصل الدراسي الأول للعام الدراسي الحالي ١٩٩٨/٩٧ مع حقه في الاحتفاظ بالتقدير بحسبان غيابه بعذر قهرى وهو الاعتقال، ومن ثم فإن قرار إمتناع الجامعة المدعى عليها عن السماح للمدعى بأداء امتحان دور أغسطس ١٩٩٨ يتفق بحسب الظاهر من الأرواق وصحيح أحكام القانون » .

(حكم محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٥٢/٨١٥ ق – جلسة (١٩٩٨/٧/٢٨)

المهدأ (۱۰۷۳): « الحقاقى الشعليم – حق المسجون فى مواصلة الدراسة وتأدية الامتحانات » .

وحبث إن مفاد ما تقدم أن الشرع أوجب على إدارة السجن تشجيع المسجونين على الإطلاع والتعليم ، وأن تيسر لهم الاستذكار وتسمح لهم بتأدية الامتحانات ، ولم يفرض المشرع ذلك عبثا ، وإغا أراد به المصلحة العامة للمجتمع ، بمحاولة تأهيل هؤلاء المسجونين وتهذيبهم من خلال النهوض بمستواهم الثقافي والتعليمي ، حتى يتولوا حولا عن الجريمة وشرورها فلا يعودون إلى الإثم ، وإغا يستنفدون جهدهم وطاقتهم في السعى إلى ما يعود عليهم بالنفع وعلى مجتمعهم بالخير ، ومن هنا كان رسالتها – حسبما تتجه إليه السياسات الحديثة في مكافحة الجريمة وسالاح المسجون وتهذيبه قبل عقابه وإيلامه وعلى إدارة السجن ألا تتراخي يكون له ما يبرره ، يمثل قرارا سليبا بالامتناع عن القيام بما أوجبه المشرع ، يكون له ما يبرره ، يمثل قرارا سليبا بالامتناع عن القيام بما أوجبه المشرع ، على يحق لهذه المحكمة بسط رقابتها عليه ، وبالابتناء على ما تقدم يكون قرار وزير الداخلية بالامتناع عن تمكين نجل المدعى الطالب بكلية الهندسة أميوط – من أداء الامتحان في المواد اللازم إمتحانه فيها للحصول جامعة أسيوط – من أداء الامتحان في المواد اللازم إمتحانه فيها للحصول

على بكالوريوس الهندسة على ما تقضى به القواعد المعمول بها فى كلية الهندسة بجامعة أسيوط يكون هذا القرار – بحسب الظاهر من الأوراق – قرارا غير مشروع ، عما يتحقق به ركن الجدية اللازم للحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وحيث إنه عن ركن الاستعجال ومبرر طلب المدعى بصفته تنفيذ الحكم بسودته ودون إعلان ، فإنه متحقق أيضا ، بالنظر لتعلق الأمر بالمستقبل العلمى لنجل المدعى المذكور ، وأن الجهة الإدارية لم تنكر عليه ما ذكره من أن إمتحانات النصف الأول من العام الحالى تجرى فى غضون شهر ديسمبر الحالى » .

(محكمة القضاء الإداري-الدعوي رقم ١٣٥٣ لسنة ٥٤ ق-جلسة ١/١٢/١٤).

المهدأ (۱۰۷۶): «حق المسجون فى التعليم- وحقه فى تأدية الامتحانات فى مقار اللجان وحقه فى إجراء الأبحاث العملية بالكلية المقيد بها » .

و ومن حبث إنه عن ركن الجدية ، فإن قضا ، هذه المحكمة قد استقر على أن حق التعليم للمسجونين ، أو المعتقلين من باب أولى ، من الحقوق التى كفلتها التشريعات المنظمة للسجون وهو ما حرصت على إيراده ، على سبيل المثال ، المادة (٣١) من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون بعد تعديلها بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ وإنه وفقا لأحكام المادة المشار إليها يتعين أن تكون تأدية الامتحانات فى مقار اللجان وليس بالسجن ويتعين إعمال حكم هذه المادة فى ضوء ما تنص عليه تشريعات الجامعات أو ما تستئزمه بحكم الضرورة الدراسات التى يلتحق بها المسجون والتى تتفق مع تخصصه العلمى ، وبهذا وحده يكون تأهيل المسجون لحياة تتبع له الاندماج فى مجتمعه وأهله وعشيرته ، والقول بغير ذلك فيه إهدار صريح للغاية التى يتغياها المشرع وحرص على إيرادها من النص على صريح للغاية التى يتغياها المشرع وحرص على إيرادها من النص على وجرب تشجيع المسجونين بالاستزادة من التعليم والاهتمام به الأمر الذى ورجت وزارة الداخلية نفسها عليه حرصا منها على رعاية المسجونين والأخذ

بيدهم وتهيئة المناخ الذى يتيح لهم الانخراط ثانية بين أهليهم مواطنين صالحين . كل ذلك مع إعادة التأكيد على أن الخروج لتأدية الامتحان أو لتابعة الدراسة العملية متى اقتضت الضرورات الفعلية ذلك إغا يقدر بقدره، ولا يكون إلا متى إستحال فعلا قام شىء من ذلك بالسجن كل ذلك إلتزاما بصريح أحكام القانون وباعتبار أن الضرورات تقدر بقدرها وأن تغليب المصالح لا يكون إلا بالقدر الذى يحقق المصلحة بدفع الضرر ودون توسع تأباه صراحة النصوص ، بل يتنافى مع أصل فكرة العقاب .

ومن العلم العام أن المجتمع الدولي عن طريق مؤقر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المسجونين الذي اعتمد قواعد أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه المؤرخين في يولية ١٩٥٧ ومايو ١٩٧٧ ، قد حرص على أن يضمن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء بالمادة (٧٧) ما مفاده أن تتخذ الإجراءات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه فإذا كان ذلك فإنه لا يكون مقبولًا تراخى الجامعة في قبول قيد المدعى بالدراسات العليا ، كما لا يكون في موقف وزارة الداخلية ، بحسب الظاهر ، ما يمكن أن يقوم سندا صحيحا لرفضها لما يطلبه المدعى من الاستزادة في العلم بالالتحاق بالدراسات العليا بكلية دار العلوم ، ولا يغير من هذا النظر ما يقال ، ويافتراض صحته ، من أن الدراسة قد تقتضى إجرء بعض الأبحاث العملية التي تتطلب الوجود بالكلية ، فإن السماح للمدعى بذلك ، تحت رقابة جهاز الشرطة نما يمكن تحققه خاصة لما هو مستقر في ضمير هذه المحكمة من أن جهاز الأمن ، هو قادر دائما على توفير كافة المتطلبات التي يقتضيها تمكين المدعى من أداء الأبحاث العملية ، إن كان لها لزوم بما لا يتعارض مع إعتبارات الأمن ، فجهاز الشرطة هو مبعث الطمأنينة ومصدر الأمان الذي يشعر به كل مواطن على أرض مصر ، الأمر الذي يجيز صدقا وحقا لهذه المحكمة أن ترتب عليه الآثار القانونية التي تتفق واقعا وتتحقق قانونا مع هذا الاعتبار .

ومن حيث إن مفاد ما تقدم جميعا أنه لا أساس ، بحسب الظاهر ،

لرفض الجامعة أو وزارة الداخلية لما يطلبه المدعى من قيده بالدراسات العليا بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ؛ فإنه يكون حقا للمدعى أن تقضى به هذه المحكمة بوقف تنفيذ هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها أحقيته فى القيد بالدرسات العليا التى يطلب الإلتحاق بها متى تحققت فى شأنه سائر الشروط والأوضاع التى تستلزمها تشريعات الجامعة ولوائح الكلية ولا يغير من هذا النظر ما أبدى من أن ميعاد قبول القيد قد إنقضى أو أن بعضا من السنة الجامعية قد انصرم فإن كل ذلك إنا كان مرده إلى مسلك الجهة الإدارية فلا يكون لهذا المسلك من أثر على المركز القانونى الذي تحقق للمدعى » .

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ١١١٦٧ لسنة ٥٢ ق – جلسة ٢٠/٢/٧٢)

وفى حق المعتقل فى التعليم أقرت محكمة القضاء الإدارى ذات المبدأ وأكدت على أن فهم عبارة " أداء الامتحان " تشمل " مناقشة رسالة الدكتوراه " ونعرض فيما يلى لهذا البدأ :

المبدأ (١٠٧٥): «حق المعتقل في التعليم وحقه في مناقشة رسالة الدكتوراه - المناقشة لا تعدو في حقيقتها أن تكون في صحيح الواقع والقانون أداء الإختبار لازم للحصول على الدرجة العلمية »

« ومن حبث إنه عن ركن الجدية ، فإن قضاء هذه المحكمة مستقر على أن المستفاد من الإطلاع على نصوص الدستور وعلى قانون تنظيم السجوز الصادر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٣ أن المشرع حرص على أمرين ، الأول : أن التعليم حق تكفله الدولة لكل مواطن ، والثانى : الحفاظ على كرامة وآدمية الإنسان المحبوس سوا كان هذا الحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى أو لقرار اعتقال ، ولاشك أر حبس المواطن للأسباب المتقدمة لا يسقط حقه فى التعليم وذلك بما لا يتعارض مع موجبات هذا الحبس وضوابطه ، وقد تطورت نظرة المشرع تجا

التعليم ومعاملة المسجون فبعد أن كان محظورا على المسجون الخروج من سجنه بأية حال من الأحوال لتأدية الامتحانات ، أوجب المشرع – بعد تعديل المادة ٣١ من قانون السجون المشار إليه بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٣ – على إدارة السجن أن تمكن المسجون من تأدية إمتحاناته في مقار اللجان .

ومن حيث إن الاعتقال هو إجراء إحترازى أو تحفظى ، ولا يبلغ حد الإدانة ، ومن ثم فإنه لا يمكن أن تكون الأحكام التي تطبق على المعتقل أشد من تلك المطبقة على المسجون المدان الذي يقضى مدة عقوبة ، فإذا كان المشرع قد حرص على تعديل قانون السجون بما يلزم الجهة الإدارية بتمكين المسجون من أداء الامتحان تمكينا له من استكمال دراسته وقهيدا لتأهليه للاندماج في مجتمعه ووسطه أهله وبيئته ، لذا فإنه يكون لزاما فهم عبارة أداء الامتحان بما تشمل مناقشة رسالة الدكتوراه ، بحسبان أن تلك المناقشة لا تعدو في حقيقتها أن تكون في صحيح الواقع والقانون أداء لاختبار لازم للحصول على الدرجة العلمية ( الدكتوراه ) .

ومن حيث إن البادى من ظاهر الأوراق أن سجن المنيا أرسل خطابا برقم ٨٩٧ بتايخ ١٩٩٧/٥/٢٨ لكلية الدراسات العربية بجامعة المنيا لموافاة السجن بموعد المناقشة ، ورد عميد الكلية بالموافقة " على قيد البحث وفي إنتظار رد الجهات الأمنية بالكلية الذي لم يرد حتى الآن " ، الأمر الذي يكشف عن أن الجهة الإدارية تقاعست عن إتمام الإجراءات اللازمة لمناقشة رسالة الدكتوراه المقدمة من المدعى ، دون سند أو مسوغ من قانون يجيز لها ذلك ، وهذه المناقشة لا ريب من الأمور الواجب عليها تمكين المدعى من أدانها ، امتثالا لأحكام قانون السجون سالفة الذكر وبالتالي فإنه يجب عليها إتمام الإجراءات اللازمة لتمكينه من مناقشة رسالة الدكتوراه إعمالا للأصل العام المقرر من أن مالا يتحقق الواجب إلا به فهو واجب ، ومن ثم يكون ركن الجدية متحققا في خصوص طلب وقف التنفيذ ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال بحسبان أن الأمر يتعلق بالمستقبل العلمي للمدعى ويمس حقا دستوريا له هو الحق في التعليم ، سيما وأن الرسالة أعدت عام ١٩٩٥

، الأمر الذي يتعين معه القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار » .

(محكمةالقضا «الإداري–الدعري رقم ٥٣٩ - ١ لسنة ٣٥ ق–جلسة (٢٠٠٠/٣/٢١)

## الفرع الثاني حق السجون في الزيارة

ومن المبادئ القانونية التي تقررت في حق المسجون في زيارة ذويه له المبادئ التالية :

المبدأ (١٠٧٦): وحق المسجون في التراسل وزيارة ذويه له حق كفله القانون، بطلان حظر زيارة المسجون لوروده مطلقاً وغير محدد بمدة زمنية معينة ».

و وحيث إن هذا القرار المطعون فيه قد منع الزيارة عن جميع المسجونين المودعين بالسجن شديد الحراسة رقم (٢) بطره ومن بينهم المتهم المدوعين بالسجن شديد الحراسة رقم (٢) بطره ومن بينهم المتهم وغير محدد بمدة زمنية معينة. فضلاً عن خلو الأرراق - حسيما يبين من ظاهرها - من أى دليل يبرر هذا الحظر المطلق بالإضافة إلى ما قررته الجهة الإدارية في مذكرة دفاعها من أنه تم تمكين ذوى المتهمين المذكورين من زيارتهما أثناء إيداعهما ليمان طره، فإن هذا التصرف من جانب جهة الإدارة - على فرض حدوثه - يدل على إنتفاء أية دواعى أمنية من شأنها أن تحول دون التصريح بزيارتهما وطالما الأمر كذلك ولم تقدم الجهة الإدارية ما يدل على حدوث حالات أو إجراءات أو تصرفات لاحقة تبرر تصرف الجهة الإدارية وإصدارها القرار المطعون فيه، بل إن الظاهر من الأوراق، وحسيما باء بحافظة المستندات المقدمة من المدعيين بجلسة ٢٩ من مارس ١٩٩٤ أنها قد اشتملت على تصريحين صادرين بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٤ من إدارة المتهمين إدارة المدعى العام العسكرى بوزارة الدفاع يسمحان بزيارة المتهمين

المذكورين المودعين بالسجن شديد الحراسة. وهذا من شأنه أن يكشف عن تضارب مسلك الجهة الإدارية تجاه المدعيين عنع زيارة المتهمين المذكورين من جهة والتصريح للمدعين بزيارتها من جهة أخرى فضلاً عن إنتفاء أية إعتبارات تبرر مسلك الجهة الإدارية ».

(محكمةالقضاءالإدارى-الدهريرقم٢٤٦ لسنة٤٨ ق-جلسة ١٩٩٤/٤/).

المهدأ (۱۰۷۷): ولمواجهة العمليات الإرهابية أساليب وإجراءات أمنية لاتقتضى منع زيارة المسجون أو المعقل بصفة مطلقة إحتراماً للدستور والقانون والإعتبارات الإنسانية وبإعتبار الزيارة أيضاً حق من حقوق ذويه لا يجوز حرمانهم منه دون مقتضى ».

 ومن حيث إن الجهة الإدارية أقامت قرارها الطعين على مقتضيات الأمن وإحتمال إتصال قيادات التطرف من محبسهم وبعناصرها بالخارج لإرتكاب عمليات إرهابية.

ومن حيث إن الذى ذهبت إليه الجهة الإدارية لايستقيم سبباً صحيحاً لترارها الطعين. ذلك أن لمواجهة العمليات الإرهابية أساليب وإجراءات أمنية لاتقتضى منع زيارة المسجون أو المعتقل بصفة مطلقة إحتراماً للاستور وللقانون وللإعتبارات الإنسانية أيضاً وذلك بالنظر لطبيعة قرار منع الزيارة عن المسجون لأنه ينطوى فى ذات الوقت على حرمان لذويه من حق الزيارة الذى كفله لهم القانون، ومن ثم يضحى القرار المطعون فيه حقيقاً بالإلغاء».

(محكمةالقضاءالإداري-النعريرقم١٣٧٥لسنة٤٨ق-جلسة ١٩٩٤/٥/١٧).

المهدأ (٧٨): « حق زيارة المسجون مقرر للويه ومحاميه، ضوابط تنظيم الزيارة ، المنعمن الزيارة لا يكون مطلقاً أو غير محدد بعدة معينة، مفهرم المنع المؤقت والمنع المطلق ».

« ومن حيث إن مفاد النصوص المتقدمة أن المشرع جعل للمحبوس

إحتياطياً الحق في أن يزوره أهله وذويه، وكذلك محاميه، وفرق بين زيارة الأهل والأقارب، وبين زيارة محامي المحبوس إحتياطياً، فأجاز للجهة الإدارية أن تفرض قيوداً على زيارة الأهل والأقارب والمعارف تتمثل في حضور أحد العاملين بالسجن للزيارة، ويجوز للنيابة العامة ولقاضي التحقيق منع زيارتهم. كما يجوز للجهة الإدارية لأسباب صحية وأمنية أن قنع زيارة المعبوس إحتياطياً في سجنه. إلا أن هذا المنع لايكون مطلقاً أو غير محدد المدة، وإغا هو منع عن الزيارة في أوقات معينة سواء مطلقاً أو مقيداً ، فالمنع يرد على الوقت أي محدد بزمن معين، فيكون منعاً مطلقاً أو إذا تقرر منع الزيارة لمدة أسبوع منعاً مطلقاً ، وقد يسمح بالزيارة بقيود معينة أو غير ذلك من الصور التي من شأنها أن تجعل من الزيارة وصاحاً أو مساءً أو غير ذلك من الصور التي من شأنها أن تجعل من الزيارة مقيدة بقيد محدد، أما بالنسبة إلى زيارة المعامي لموكله في السجن والمعبوس حبساً إحتياطياً فالأصل أنه لايرد عليها أي قيد ».

(محكمةالقضا «الإداري-الدعوي رقم ٥٨٧٧ لسنة ٤٨ ق-جلسة (١٩٩٤/٦/٢١).

المبدأ (۱۰۷۹): وحق المحكوم عليه بمقوية في الزيارة هر حق مزدوج مقرر للمحكوم عليه وللويه، طبيعة الإذن بالزيارة الخاصة، جواز المنع من الزيارة المساب صحية أو أمنية هو إستثناء لا يجوز إطلاقه أو عدم تحديده عدة زمنية، حرمان الإنسان الذي تسلب حريته من زيارة أهله وذويه في حسه بمثل إهدار ألاّ دميته، وإيدًا - معنوياً له وحرمانه من حق طبيعي مقرر له ولذويه ي.

 وتقضى المادة ٣٨ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون بأنه يكون لكل محكوم عليه الحق في التراسل ولذويه أن يزوروه وذلك طبقاً لما تبينه اللاتحة الداخلية. وللمحبوسين إحتياطياً هذا الحق دون إخلال بما يقضى به قانون الإجراءات الجنائية بشأنهم في هذا الصدد.

وأجازت المادة ٤٠ من ذات القانون للناتب العام أو المحامى العام ولمدير عام السجون أو من ينيبه أن يأذنوا لذور المسجون بزيارة في غير مواعيد الزيارة العادية إذا دعت لذلك الضرورة.

وتنص المادة ٤٢ على أنه لايجوز أن تمنع الزيارة منعاً مطلقاً أو مقيداً بالنسبة إلى المسجون إلا في ظروف معينة وذلك لأسباب صحية أو متعلقة بالأمن.

كما تنص المادة ٢٠ من قرار وزدير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٠ باللاتحة الداخلية للسجون على أن للمحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوسين إحتياطياً الحق في التراسل في أي وقت ولذويهم أن يزوروهم مرة واحدة كل أسبوع في أي يوم من أيام الأسبوع عدا أيام الجمعة والعطلات الرسمية طبقاً للمادة ١٤١ من قانون الإجراءات الجنائية.

وتقضى المادة ٦٢ من ذات اللائحة بأنه لايسقط ورود خطاب للمسجون والرد عليه حقه في الزيارة العادية المستحقة له ......

وحيث إن المستفاد من النصوص المشار إليها أن المشرع حرص على تأكيد إحترام آدمية الإنسان وكرامته وعدم المساس بها ماديا أو معنويا فجعل للمحكوم عليه بأية عقوبة الحق في الزيارة وهو حق مزدوج مقرر للمحكوم عليه ولذويه ولأى منهم أن يطلب هذه الزيارة وفقاً للصوابط التي رسمها القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه واللائحة الداخلية للسجون الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ بالإضافة إلى الحق في الزيارة العادية للمسجون فإن للنائب العام أو المحامي العام ولمدير عام السجون أو من ينيبه أن يأذن لذوى المسجون بزيارته زيارة خاصة إذا

دعت الضرورة لذلك. وهذا الحق مقرر لجميع المسجونين مهما كانت جرائمهم التي إقترفوها. والأصل أن المعتقل شأنه شأن المحبوس إحتياطياً لأإنه لم يصدر في شأنه أي حكم قضائي قضى بإدانته. ولذلك فقد قضت المادة ٢٠ مكرراً من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه، والمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٨ بأن يعامل كل من تسلب حريته بغير حكم قضائي، المعاملة المقررة للمحبوسين إحتياطياً في هذا القانون ويلفي ما يخالف ذلك من أحكام.

وجبث إنه إستثناء من الأصل السالف بيانه فإنه يجوز للجهة الإدارية أن تمنع زيارة المسجون لأسباب صحية أو أمنية. إلا أن هذا المنع الإستثنائي لايكون مطلقاً أو غير محدد بمدة معينة. وإنما هو منع من الزيارة في أوقات معينة. وأن منع الزيارة في هذه الأوقات المحددة قد يكون مطلقاً كما لو تقرر منع زيارة المسجون لمدة أسبوع مطلقاً وقد يكون منع الزيارة في تلك الأوقات المحددة مقيداً بقيود معينة كحضور مندوب عن السجن أو غير ذلك من القيود التي يسمع بها القانون واللاتحة الداخلية للسجون. ولايجوز أن تمنع الزيارة عن المسجون منعاً مطلقاً من أي قيد. وذلك بعد تحديد مدة هذا المنع سلفاً، وأن تكون الأسباب التي دعت إلى المنع من الزيارة تبرر هذا المنع، ولاتتجاوز حدوده وقدره لأن حرمان الإنسان الذي تسلب حريته من زيارة أهله وذويه في حبسه، يشكل إهداراً لأدميته وإيذاء معنوياً له وحرمانه من حق طبيعي مقرر له ولذويه. ولايمكن أن يكون ذلك هو هدف المشرع من حق طبيعي مقرر له ولذويه. ولايمكن أن يكون ذلك هو هدف المشرع من نص المادة ٢٤ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥١ المشار إليه والتي جامت أستثناء من الأصل العام.

وحيث إن البادى من الأوراق المقدمة من الجهة الإدارية، أن هذه الجهة سبق لها إصدار القرار رقم ٣٩٩ في السابع من سبتمبر ١٩٩٤ بمنع الزيارة لمدة شهرين عن المعتقلين بالعنبرين شديدى الحراسة بسجن الإستقبال لدواعى أمن السجن. ورغم أن هذا الحظر تنتهى مدته في السادس من نوفمبر 1٩٩٤ بمنع الزيارة عن المحكوم عليهم والمتهمين في قضايا أمن الدولة

العليا والمعتقلين المودعين يسجن الإستقبال ومن بينهم المدعى بإعتباره من المعتقين، ويذلك أضحى المنع من زيارته فى محبسه مطلقاً وأبدياً وهو أمر ظاهر المخالفة لأحكام القانون.

وحيث إنه لايقدح فى ذلك ما أشارت إليه هيئة قضايا الدولة فى مذكرة دفاعها من أنه سبق لأهل المدعى وذويه أن زاروه فى سجنه عشر مرات، ذلك أن الأصل فى زيارة المسجون أنها دورية ومتجددة ولا تنقطع طالما بقى فى محبسه، بل إن المحكمة تستشف من هذه الزيارات التى سمحت بها جهات الإختصاص لزيارة المدعى دليلاً على أنه لم يكن هناك مايبرر مطلقاً منع زيارته، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه - بحسب الظاهر - قد خالف صحيح حكم القانون، وبالتالى يتحقق ركن الجدية فى الطلب العاجل » .

(محكمة القضاء الإدارى – الدعوى رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٩ق – جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧).

المبدأ (۱۰۸۰): «حق المسجون أو المعتقل في زيارة محاميد لد في السجن لا يرد عليه قيد، وذلك يدون حضور أحد أو على إنفراد، ولا يتحقق ذلك إلا بتواجدهما في مكان واحد لا يفصل بينهما عائق يحول دون تبادل الحديث بينهما، ومن ثم قإن زيارة المسجون أو المعتقل لا تؤتى أكلها إذا ما وجدمانع أو عازل يحول دون لقائهما، لا يجوز أن يفصل بين المحامى وجدمانع أو عازل يحول دون لقائهما، لا يجوز أن يفصل بين المحامى والمسجون قاصل من السلك ».

« وحيث إن المستفاد من النصوص المتقدمة أن المشرع جعل للمسجون والمعتقل – والمحبوس إحتياطياً الحق في أن يزوره أهله وذويه وكذلك محاميه. وفرق بين زيارة الأهل والأقارب وبين زيارة محامى المسجون والمعتقل والمعبوس إحتياطياً، فأجاز للجهة الإدارية أن تفرض قيوداً على زيارة الأهل والأقارب والمعارف تتمثل في حضور أحد العاملين بالسجن للزيارة، ويجوز للنيابة العامة ولقاضى التحقيق منع زيارتهم، كما يجوز للجهة الإدارية لأسباب صحية أو أمنية أن تمنع زيارة المسجون أو المعتقل المحبوس إحتياطياً في سجنه، إلا أن هذا المنع قد يكون مطلقاً أو غير محدد

بدة معينة، وإغا هو منع من الزيارة في أوقات معينة سواء مطلقاً أو مقيداً، فالمنع يرد على الوقت المحدد بزمن معين فيكون منعاً مطلقاً إذا تقرر منع الزيارة لمدة أسبوع منعاً مطلقاً، وقد يسمع بالزيارة بقيود معينة كأن تكون الزيارة في حضور مندوب عن السجن أو في أوقات معينة صباحاً أو مساءً أو غير ذلك من الصور التي من شأنها أن تجعل منع الزيارة مقيداً بقيد محدد. أما بالنسبة إلى زيارة المحامي لموكله في السجن سواء كان مسجوناً أو معتقلاً أو محبوساً إحتياطياً فالأصل أنه لايرد عليها قيد وقد نصت المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية على حق المتهم في الإتصال دائماً بالمدافع عنه بدون حضور أحد رغم أن صدر المادة أجاز للنيابة العامة ولقاضي التحقيق أن يأمر بعدم إتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين ويزلا يزوره أحد. وهو ما رددته أيضاً المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ويزلا يزوره أحد. وهو ما رددته أيضاً المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة إنفراد بشرط الحصول على إذن كتابي من النبابة العامة ومن قاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها سواء كانت المقابلة بدعوة من المسجون أم ياء على طلب المحامي.

وحيث إن إتصال المسجون أو المعتقل أو المعبوس إحتباطياً بمحاميه أو المدافع عنه، بدون حضور أحد أو على إنفراد لايتحقق إلا بتواجدهما في مكان واحد لايفصل بينهما عائق يحول دون تبادل الحديث بينهما ولبتمكن المحامى أو المدافع من إطلاع المسجون على ما قد يحمله من مستندات ومن ثم فإن زيارة المسجون أو المعتقل لاتؤتى أكلها إذا وجد مانع أو عازل يحول دون لقائهما، والنقابل معاً في مجلس واحد، ويعتبر من قبيل المانع أو دالمائق الذي يحول دون إقام هذه الزيارة وفقاً لقانون وجود سلك أو زجاج أو التباعد بينهما على نحو لايمكن معه للطرفين التحدث فيها بحديث هامس التباعد بينهما على نحو لايمكن معه للطرفين التحدث فيها بحديث هامس يمنع حضور زيارة المحامى أو المدافع أحد من إدارة السجن. لأن الإنفراد أو يمنع حضور أحد لايتحقق إلا إذا كانت زيارة المحامى أو المدافع للمسجون

وحده، ولايوجد معهما إنسان آخر أياً ماكانت صفته.

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ١٩٩٦ السنة ٤٥٥ – جلسة ١٩٩٤/٣/٢٦ – وأيضاً حكم محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ٢٤١٤ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٩٥/٢/١٤ – وحكمها في الدعوى رقم ٣٣٨٨ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٩٥/٣/٢٧).

هومن قضاء المحكمة الإدارية العليا الذى أرسى مبدأ حماية حق المسجرن أو المتقل في الزيارة البدأ التالي :

المهدأ (۱۰ ۱): وأحكام الزيار توالمراسلة لمحكوم عليهم والمعوسين إحتياطياً والمعتقلين وللقضاء الإدارى تكليف الإدار تبالإ فصاح عن سبب قرارها وبأن تطرح في ساحته الأصول التي إستمدت منها هذا السبب، بحيث يعتبر إمتناعها عن الإقصاح عن سبب قرارها أو حجب الأصول التي إستمدت منها قرينة على عدم قيام القرار على صحيح سببه، الإكتفاء بصدور القرار لأسهاب متعلقة بالأمن هو قول مرسل يتعين الإلتفات عنه ويقيم قرينة على قيام قرار منع الزيارة على غير سندمن

#### القانون رعلى غير سبب صحيح ».

 ومن حيث إن المشرع نظم فى الفصل الثامن من القانون رقم ٣٩٦
 لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون أحكام الزيارة والمراسلة للمحكوم عليهم حيث تضمن المواد التالية :

مادة ٣٨ - يكون لكل محكوم عليه الحق في التراسل ولذويه أن يزوره وذلك طبقاً لما تبينه اللاتحة الداخلية وللمحبوسين إحتياطياً هذا الحق دون إخلال بما يقضى به قانون الإجراءات الجنائية بشأنهم في هذا الصدد.

مادة ٤٠ - للنائب العام أو المعامى العام ولمدير عام السجون أو من ينبيه أن يأذنوا لذوى المسجون بزيارته فى غير مواعد الزيارة العادية إذا دعت لذلك ضرورة.

مادة ٤٢ - يجوز أن قنع الزيارة منعاً مطلقاً أو مقيداً بالنسبة إلى الظروف في أوقات معينة وذلك لأسباب صحية أو متعلقة بالأمن.

وتنص المادة ٤٣ الواردة بالفصل الخاص بتأديب المسجونين على أن الجزاءات التي يجوز توقيعها على المسجونين هي : ......

 ٦ - وضع المحكوم عليه بغرفة التأديب المخصوصة التى تعينها اللاتحة الداخلية لمدة لاتزيد على ستة أشهر.

ويترتب على ذلك الحرمان من الزيارة والتراسل خلال المدة التي تقضى بهذه الغرفة.

وقد صدرت اللاتحة الداخلية للسجون بقرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٠ المعدل بالقرارين رقمى ٩٨٩ لسنة ١٩٩٠ و ١٨٨٠ لسنة ١٩٩٠ متضمنة النصوص التالية :

مادة ٦٤ - يكون للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس مع الشغل الحق في التراسل ولذويهم أن يزوروهم بعد مضى شهرين من تاريخ تنفيذ العقوبة ثم تكون زياراتهم وتراسلهم مادام سلوكهم حسناً

#### على الوجه الآتي:

 أ - تكون الزيارة مرة واحدة شهرياً للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المنفذ عليهم بالليمانات.

مادة ٧١ - مندة الزيارة العادية ربع ساعة، أما الزيارة الخاصة التى يصرح بها بالتطبيق للمادة ٤٠ من القانون فيجوز أن تزيد على هذه المدة على ألا تتجاوز نصف ساعة، ويجوز لمدير السجن أو المأمور إطالة المدة إذا دعت لذلك ضرورة.

ومن حيث إن مغاد النصوص المتقدمة أن المشرع حرص على أن يهئ للمسجون وسائل الإتصال بالعالم الخارجي رفعاً لروحه المعنوية وتبسيراً لميشته داخل السجن وتأكيداً للصلة التي تربطه بذويه وأصدقائه، ومن ثم فقد نظمت نصوص الفصل الثامن من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون أحكام الزيارة والمراسلة. فأعطت لكل محكوم عليه الحق في التراسل، وأعطت لذويه الحق في زيارته زيارة عادية بعد شهرين من تاريخ تنفيذ العقوية وذلك لمرة واحدة شهرياً بالنسبة للمحكوم عليهم بالليمانات مع تحديد مدة الزيارة بربع ساعة، كما أعطت لذويه في أحوال الضرورة الحق في زيارة خاصة في غير مواعيد الزيارة العادية بناء على إذن من النائب العام أو المحامي العام أو مدير عام السجون أو من ينبيه ولمدة لاتزيد على نصف ساعة مع جواز إطالة هذه المدة الدعت إلى ذلك ضرورة وهوافقة مدير السجن أو من ينبيه.

وكأثر للعقاب التأديبى رتب المشرع على مجازاة المحكوم عليه بعقوبة المجز بغرفة التأديب المخصوصة حرمانه من الزيارة والتراسل خلال المدة التى تقضى بهذه الغرفة والتى لاتزيد على ستة أشهر، أما عن المنع من الزيارة فقد أجاز المشرع منعها مطلقاً أو مقيداً - بحسب الظروف - فى أوقات معينة إما لأسباب صحية أو لأسباب متعلقة بالأمن. وأجازت اللاتحة التصريح بالزيارة أثناء وقفها لأسباب صحية بوافقة مدير عام السجون مع

إتخاذ الإجراءات الصحية المناسبة قبل الزائرين.

ومن حيث إنه ولتن كانت جهة الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها، إلا أنه إذا أفصحت جهة الإدارة عن سبب قرارها أو كان القانون يلزمها بتسبيبه فإن ما تبديه منه يكون خاضعاً لرقابة القضاء الإدارى وله في سببل إعمال رقابته أن يمحصه للتحقق من مدى مطابقته أو عدم مطابقته للقانون وأثر رقابته أن يمحصه للتحقق من مدى مطابقته أو عدم مطابقته للقانون وأثر السبب تجد حدها الطبيعي في التأكد مما إذا كانت النتيجة مستخلصة السبب تجد حدها الطبيعي في التأكد مما إذا كانت النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً وقانونياً. فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لاتنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادياً لإيشر النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار فاقداً لركن السبب ووقع مخالفاً للقانون، كما أن للقضاء الإداري في سب مباشرة ولايته في تسليط الرقابة القضائية على القرارات الإدارية أن يكلف الإدارة بالإفصاح عن سبب قرارها وبأن تطرح في ساحته الأصول التي يستمدت منها قرينة على عدم قبام سبب قرارها أو حجب الأصول التي إستمدته منها قرينة على عدم قبام القرار على صحيح سببه.

 قبيل الأقوال المرسلة التي يتعين الإلتفات عنها ، وكل ذلك يقيم قرينة على عدم قيام القرار على صحيح سببه فيضحى مخالفاً لأحكام القانون.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب وقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإن يكون قد صادف صحيح حكم القانون وأصاب وجه الحق فى قضائيه مما يكون معه الطعن عليه غير قائم على أساس سليم من القانون متعين الرفض.

ومن حيث إنه لا حجاج فيما نعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من أن المشرع أباح للجهة الإدارية المنع المطلق للزيارة أو تقييد هذا الحق بما يتناسب والأسباب التي تراها وأن النيابة العامة هي الجهة المنوط بها الإشراف على السجون وتبعا لذلك بكون لها الإذن بالزيارة في ضوء مايستجد من ظروف المسجونين، كما أن تقبيد الزيارة بناء على إذن من النيابة العامة لابعد نزولاً عن إختصاص مصلحة السجون للنيابة العامة، لا حجاج في ذلك إذ أن حق الإشراف القضائي المقرر للنيابة العامة بموجب المادة (٨٥) من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ لم يسند إلى النيابة العامة هذا الإختصاص، وإنما جاء تمشياً مع ما يقضى به قانون الإجراءات الجنائية من أحكام خاصة بالحبس الإحتياطي (المواد من ١٣٤ إلى ١٤٣) أو خاصة بتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية (المواد من ٤٧٨ إلى ٤٩٠) ومن هنا فقد خولت المادة (٨٥) سالفة الذكر حق الإشراف القضائي للنائب العام ووكلائه في دائرة إختصاصهم الدخول في جميع أماكن السجن في أي وقت للتحقق عا تقضى به القوانين واللوائح ولإتخاذ مايرونه لازما بشأن مايقع من مخالفات في هذا الصدد. أما حقوق الزيارة المقررة للمحكوم عليهم فقد نظمها القانون على النحو السالف بيانه ولم يخول النيابة العامة في هذا الخصوص سوى منح الإذن بالزيارة الخاصة الواردة بالمادة (٤٠) منه، فإذا كان ذلك وكان المنع من الزيارة لمقتضيات الأمن متى قام على أسباب واهية لايرفع إلا بزوال هذه الأسباب فإنه لايسوغ عقلاً القول بأن إذن النيابة العامة عا ترتفع به الأسباب الواقعية لمقتضيات الأمن ومن ثم يتعين الإلتفات عن

هذا النعي ».

(المحكمةالإداريةالملها-الطمزرقم١٧٤ السنة - كال-جلسة (المحكمةالإداريةالملها-الطمزرقم١٧١ السنة - كال-جلسة

# المطلب السادس رقابة قرارات قيد طلبة كلية الشرطة وفصلهم وقبول إستقالاتهم

ونعرض لهذا المطلب في فروع ثلاثة على النحو التالى :

# الفرع الأول قبول الطلاب وقيدهم بكلية الشرطة

المبدأ (۱۰۸۲): و إستبعاد أمها المنعى من عداد المقبوليين بكلية الشرطة رغم إحتيازه الإختيارات المقررة بسبب عدم توافر مقومات الهيئة المامة واتزان الشخصية صحيح طالما لم يقدم المدعى دليلاً قاطعاً على أن إستبعاد تجلد جاء على خلاف الواقع أو أن جهة الإدارة تفيت خلاف الصالح المام أو أنها أسامت إستعمال السلطة ع.

« ومن حيث إنه بالنسبة للنزاع الماثل. فإن الظاهر من الأوراق وعا لايمس بأصل طلب الإلغاء أن الجهة الإدارية حملت قرارها بإستبعاد نجل المدعى من عداد المقبولين بكلية الشرطة رغم إجتيازه الإختبارات المقررة على سبب عدم توافر مقومات الهيئة العامة وإتزان الشخصية في حقه عند سؤاله أمام اللجنة سالفة البيان.

ومن حيث إن المدعى لم يقدم دليلاً قاطعاً فى الدلالة على أن إستبعاد غبله للأسباب التى ذكرتها جهة الإدارة قد جاء على خلاف الواقع أو أن جهة الإدارة قد تغيت غاية خلاف الصالع العام أو أنها أساءت إستعمال سلطتها ومن ثم ينتغى ركن الجدية المبرر لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه عما يتعين القضاء برفضه دون ما حاجة لبحث مدى توافر ركن الإستعجال لعدم جدواه ».

(الدعوى رقم ٣٤٤٧ لستة ٤٧ ق-جلسة ١٩٩٣/١ / ١٩٩٣/١ - وأيضاحكم معكمة القضاء الإداري - الدائرة الأولى - لدعوى رقم ٢٠٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/١٨).

المبدأ (۱۰۸۳): « إستيماد الطالب، من كشوف المقبولين لعدم توافر مقومات الهيئة العامة وإتزان الشخصية صحيح ما لم يثبت المدعى أن الإستيماد على خلاف الواقع أو أنه إنطوى على إسامة لإستعمال الحق p.

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن المشرع أناط باللجنة المشكلة وفقاً للمادة (١١) من قانون أكاديمية الشرطة، استبعاد الطلبة، الذين إجتازوا الإختبارات المقررة، إذا لم تتوافر فيهم – مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية أو صلاحية البيئة، أو التحريات الجدية المناسبة وسلطتها في هذا الشأن ما تترخص في تقديره بلا معقب عليها في ذلك طالما خلا تقديرها من إساءة إستعمال السلطة أو الإنحراف بها، وكان قرارها مستمداً من عناصر صحيحة تسبقه وتبرره قانوناً.

ومن حيث إنه في النزاع الماثل، وحسيما يبين من ظاهر الأوراق، وعا لا يمس بأصل طلب الإلغاء، فإن الجهة الإدارية، في ردها الدعوى، أوردت أن نجل المدعى إستبعد من كشوف المقبولين لعدم توافر مقومات الهيئة العامة وإتزان الشخصية فيه كما إرتأت اللجنة المنصوص عليها سلغاً.

ومن حيث إن المدعى لم يقدم دليلاً قاطعاً فى الدلالة على أن إستبعاد غجله للأسباب الوارد ذكرها سلفاً قد جاء على خلاف الواقع والقانون، أو أن جهة الإدارة قد تفيت غاية خلاف الصالح العام، أو أنها أساءت إستعمال السلطة التى خولها إياها القانون، لذا فإنه لا مناص أمام المحكمة من التقرير بأن ركن الجدية قد إنتفى فى طلب وقف التنفيذ الماثل ».

(الدعوى رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/١ - وأيضاً الدعوى رقم

۱۳۸۲ لستة ۶۸ ق – جلسة ۱۹۹۵/۵/۵ – والدمری رقم ۲۳۵۰ لستة ۶۸ ق – چلسة ۱۹۹۵/۷/۲۲ – والدمری رقم ۱۳۷۰ لسنة ۶۹ ق – جلسة ۱۹۹۵/۷/۲۱ – وحکمها فی الدمری رقم ۲۰۱۶ لسنة ۵۶ ق – جلسة ۲۰۲۸/۳/۲۸).

ورغم تواتر قضاء محكمة القضاء الإدارى على هذا الإنجاد الذى وسع كثيراً من نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة في شأن إستبعاد الطلاب من القبول بكلية الشرطة رغم إجتبازهم جميع الإختبارات بدعوى عدم توافر ما يسمى بمقومات الهيئة أو إتزان الشخصية وهي أمور يمكن أن يوضع لها الكثير من الضوابط الموضوعية التي تقاس بها لا أن تترك للتقدير المطلق للجنة المشكلة وفقاً للمادة (١١) من اللاتحة الداخلية لكلية الشرطة، رغم تواتر هذا الإنجاد إلا أن محكمة القضاء الإدارى – دائرة منازعات الأفراد أن قد أصدرت بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٤ ومن بعدها أصدرت الدائرة (د) حكمها بجلسة ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٩٥ أكدتا فيه أن سلطة الإدارة في شأن مقومات الهيئة والإتزان النفسي ليست سلطة مطلقة وألفت قرار إستبعاد الطالب من كشوف المقبولين بكلية الشرطة إستناداً إلى عدم المطلق.

\* وهذا الإنجاء - فى رأينا - هو الجدير بالتأييد ذلك أن إختبار الطلاب الجدد بكلية الشرطة يقوم على أساس إشتراطات متعددة بعضها يتعلق بشروط اللياقة البدنية والآخر بإشتراطات اللياقة الصحية والإختبارات النفسية التى تحد درجة إتزان الشخصية وإختبارات تحديد مستوى الذكاء والفطنة وسرعة البديهة والثقافة والمعلومات العامة، ومن ذلك يتضح أن لجنة القبول لاتتمتع بسلطة مطلقة فى هذا الشأن فمقومات الهيئة هى حصيلة إشتراطات العناصر البدنية والصحية والنفسية وفقاً لنتائج الإختبارات إذ أن جميعها ينعكس على شخصية الطالب ومقومات هيئته العامة ولا تخضع لتقديرات ذاتية وإغا إلى تقديرات موضوعية ومن ثم وجب على اللجنة إن هي أعملت سلطتها في إستبعاد من إجتاز الإختبارات بنجاح أن تقدم هي أعملت سلطتها في إستبعاد من إجتاز الإختبارات بنجاح أن تقدم

للقضاء الوقائع والأسباب وأدلة ثبوتها والتى من شأنها إقامة قرار الإستبعاد على سببه الصحيح، والقول بغير ذلك من شأنه أن يحيل الإختبارات الدقيقة التى تجريها الكلية على الطلاب إلى محض جهد ضائع لا قيمة له ، كما يحيل السلطة التقديرية المقررة للإدارة إلى سلطة مطلقة وهو ما لا يجوز .

إلا إنه ومع ذلك فقد إستمر إتجاه قضاء مجلس الدولة نحو توسيع سلطة الإدارة في هذا المجال، وسنعرض فيما يلى للمبدأ الفريد الذي أقرته محكمة القضاء الإداري نحو تضييق سلطة الإدارة التقديرية في مجال القبول بكلية الشرطة، ثم نعقبه بالمبادئ المؤكدة لإستمرار الإتجاه الأول الموسع لهذه السلطة سواء على مستوى محكمة القضاء الإداري أو على مستوى المحكمة الإدارية العليا:

المبدأ (۱۰۸۶): والمشرع حدد وسائل إنتقاء المقبولين بكلية الشرطة من خلال بان التثبت من الصلاحية ، فلا يجوز للكلية إستبعاد الذين إجتزار الإختبارات المقررة والا إتسم تصرفها بخالفة القانون وافتقرقرارها لصحيح سببه ولحق عالبطلان - إجتياز الإختبارات الطبية والنفسية والرياضية التى تشكل مقومات الهيئة واتزان الشخصية يكفى لقبول الطالب و.

« ومن حيث إن مؤدى النصوص المتقدمة أن المشرع قد حرص على حسن إنتقاء المقبولين بكلية الشرطة من بين أفضل العناصر المتقدمين للإلتحاق بها ولذلك فقد أحاط عملية القبول هذه بضوابط وقواعد محددة منها ما هو متعلق بحسن السيرة وبعضها ينصب على ضرورة توافر اللياقة الصحية والبدنية وأناط المشرع لهذا القول للجنة حدد القانون تشكيلها أما أوضاع وإجراءات قبول الطلاب ونظام التثبت من الصلاحية فهى مهمة أوكلها القانون للاتحة الداخلية للأكاديمية وقد أناطت هذه اللاتحة بلجنة القبول سالغة الذكر مهمة إستبعاد الطلبة الذين لاتتوافر فيهم مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريات الجدية المناسبة من

الذين إجتازوا الإختبارات المقررة وعلى ذلك فإنه لايجوز للكلية أن تتجاوز الشروط المذكورة وإلا إتسم تصرفها بمخالفة القانون كما أنه لايجوز لها إستبعاد أحد المتقدمين إلا إستنادا لتوافر تلك الشروط أو إحداها وإلا عد قرارها مفتقراً لصحيح سببه ولحقه البطلان.

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن نجل المدعى ...... قد إجتاز جميع الإختبارات المقررة وهي متعلقة بالقدرات واللياقة الطبية والرياضية والنفسية ولم يثبت من الأوراق ثمة غبار على بيئته كما لم تتضمن التحريات المتعلقة به ما يحول دون قبوله ومن ثم فإن عدم قبوله ضمن الطلاب المقبولين بالكلية العام المراسي ١٩٩٥/٩٤ إستناداً إلى عدم توافر مقومات الهيئة وإتزان الشخصية دون توضيح من الجهة الإدارية للأسس التي إرتكنت إليها للقول بعدم توافر مقومات الهيئة وإتزان الشخصية خاصة إذا أخذ في الإعتبار أن نجل المدعي قد إجتاز الإختبارات المقررة ومنها الطبية والنفسية والرياضية وكلها تشكل مقومات الهيئة وإتزان الشخصية ولم تذكر الجهة الإدارية حالة واقمية تفيد ما إرتكنت إليه وإتخذته سبباً لقرارها العام المطلق الأمر الذي يجعل ذلك السبب الذي قام عليه القرار أساسه القانوني عليه القرار الطعين هو سبب غير حقيقي يفقد ذلك القرار أساسه القانوني على يستوجب القضاء بإلغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام جهة الإدارة المصروفات ».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعرى وقم ۲۵۸۹ لسنة ۶۹ ق- جلسة ١٩٨٩ الدائرة (د) – وأيضاً الدعوى وقم ۷۲۸ لسنة ۶۵ ق- جلسة ١٩٠/ / / ۱۹۸۶ (الدائرة (أ)).

 إلا أن إتجاء قضاء محكمة القضاء الإدارى إستمر على منح السلطة التقديرية الواسعة للإدارة فى أمر القبول والإستبعاد بسبب عدم توافر مقومات الهيئة وإتزان الشخصية ومن ذلك المبادئ التالية :

المهدأ ( ١٠٨٥ ) : « سلطة الإدارة في إستهما دالطلبة لعدم توافر مقرمات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية ليست سلطة مطلقة من كل قيد وإغا هى سلطة تقديرية فى نطاق وظيفتها الفنية لإختيار أفضل العناصر من يبن المتقدمين الذين إجتاز واالإختيار اتنالمختلفة فى ضوء الإحتياجات الفعلية وهى سلطة قارسها تحترقا بة القضاء فى حدود ألا تتنكب وجه المصلحة العامة أو يصدر قرارها بباعث لا يمت للمصلحة العامة أو أن تنحرف بالسلطة – تطبيق ».

« وحيث إن المستغاد من النصوص المتقدمة أن المشرع قد حرص على إنتقاء المقبولين بكلية الشرطة من بين أفضل العناصر المتقدمين للإلتحاق بها ولذلك فقد أحاط عملية القبول بضوابط وشروط وقواعد محددة منها ماهر متعلق بحسن السيرة ومنها ما ينصب على ضرورة توافر اللياقة الصحية والبدنية وأناط المشرع هذا القبول للجنة حدد القانون تشكيلها وأوكل مهمة أوضاع وإجراءات قبول الطلاب ونظام التثبت من الصلاحية إلى اللاتحة الداخلية للأكاديمية التى خصت لجنة القبول بهمة إستبعاد الطلبة الذين لاتتوافر فيهم مقومات البيئة العامة أو إتزان الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريات الجادة المناسبة، ثم يتم ترتيب الطلاب المقبولين بعد ذلك وفقاً للدرجات التى حصلوا عليها في الثانوية العامة بإختيار العدد المطلوب حسب ترتيب الدرجات.

وحيث إن لجنة القبول وهى قارس سلطتها فى إستبعاد الطلبة الذين لم تترافر فيهم مقرمات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريات الجدية المناسبة فإنها لاتمارس سلطة مطلقة من كل قيد وإنما هى قارس سلطة تقديرية فى نطاق وظيفتها الفنية لإختيار أفضل العناصر من بين المتقدمين الذين إجتازوا الإختيارات المختلفة فى ضوء الإحتياجات الفعلية وهى سلطة قارسها تحت رقابة القضاء فى حدود ألا تتنكب وجه المصلحة العامة التى يتغياها القرار أو أن يصدر قرارها باعث لا يمت للمصلحة العامة أو أن تنحرف بالسلطة.

وحيث إن البادى من مذكرة كلية الشرطة المتضمنة الرد على الدعوى المودعة بحافظة مستندات الجهة الإدارية. إن سبب إستبعاد الطالب نجل

المدعى هو عدم توافر مقومات البيئة العامة وإنزان الشخصية فى شأنه الأمر الذى حدا باللجنة المختصة بإختيار الطلبة الجدد إلى إستبعاده من كشوف المقبولين بكلية الشرطة للعام الدراسى ١٩٩٦/٩٥ وقد خلت أوراق الدعوى من أى دليل على تنكب الجهة الإدارية المصلحة العامة أو إسامتها لإستعمال سلطتها أو الإنحراف بها، كما أن المدعى بصفته لم يقم دليلاً على أن جهة الإدارة قد إستهدفت بقرارها غير الصالح العام أو أنها إنحرفت فى الإدارة قد إستهدالها لسلطتها ولاينال من ذلك أن تقبل كلية الشرطة طلاباً يقل مجموعهم عن مجموع عمل المدعى فى الثانوية العامة وذلك أن الذى حال دون قبول نجل المدعى هو عدم إجتيازه إختبار مقومات الهيئة العامة وإنزان الشخصية وأن القبول يجرى بعد ذلك وفقاً لترتيب الدرجات وطالما تم الشخصية دأن الذعى لعدم إجتيازه الإختبارات المشار إليها فإنه لايجوز له التحدى بقبول طلاب أقل منه مجموعاً.

وحيث إنه ترتيباً على ماتقدم فإن القرار المطعون فيه يكون بحسب الطاهر من الأوراق - متفقاً وحكم القانون طالما خلا من سوء إستعمال السلطة أو الإنحراف بها مبراً من عيوب عدم المشروعية وهو الأمر الذي ينتفى معه ركن الجدية في طلب المدعى بصفته بوقف التنفيذ بما لايكون معه محل لبحث ركن الإستعجال لعدم جدواه، وبذلك يكون طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه غير قائم على سند من القانون جديراً بالرفض ».

(محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأقراد والهيئات (أ) - الدعري رقم ۱۳۹۱ لسنة - ٥ ق - جلسة ۱۹۹۷/۷/۷۷ - وأيضاً حكمها في الدعري رقم ۲٤۱۸ لسنة - ٥ ق - جلسة ۱۹۹۲/۳/۷۷).

ورغم أن هذا الحكم قد أشار إلى أن سلطة الإدارة ليست سلطة مطلقة في إستبعاد الطلاب من القبول في كلية الشرطة إلا أنه لم يراقب سوى مدى إساءة إستعمال السلطة فقط ومع خلو الأوراق من دليل عليها أطلق سلطة الإدارة في الإستبعاد دون تكليفها بإقامة الدليل على عدم توافر الشروط التي إستبعدت الطلاب من أجل تخلفها.

\*وفى قضا محديث لمحكمة القضاء الإدارى أرجعت قضائها والتزامها بهذا الإتجاه إلى التزامها بقضاء المحكمة الإدارية العليا في ذات الشأن فوردت أحكامها وفقاً للهذا التالي:

المبدأ (۱۰۸۱): « وفقاً لقضا «المحكمة الإدارية العليا فإن سلطة الإدارة في إستيعاد الطلبة لعدم توافر مقرمات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية عاتم تعرف في تقديره بلامعة بعليها في ذلك طالما خلا تقديرها من إساحة إستعمال السلطة أو الإنحراف بها ، لم يحدد القانون أي إطار أو ضابط خاص يتعين على اللجنة الإلتزام به عند قيامها برستيعاد من ترى عدم توافر مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية في شأنهم فيما عدا الضابط العام الذي يحدك افق تصرفات الإدارة وهو واجب عدم الإحراف بالسلطة – تطبيق و .

« وحيث إن قضاء المحكمة الإدارية العلبا قد جرى على أن « مفاد النصوص السالفة أن المشرع قد أناط باللجنة المشكلة وفقاً لنص المادة (١١) من قانون أكاديمية الشرطة إستبعاد الطلبة الذين إجتازوا الإختبارات المقررة إذا لم تترافر فيهم مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريات الجدية المناسبة – وسلطتها في هذا الشأن عا تترخص في تقديره بلا معقب عليها في ذلك طالما خلا تقديرها من إساءة إستمعال السلطة أو الإنحراف بها، فتقدير مدى إستيفاء الطالب لشرط مقومات الهيئة العامة وإتزان الشخصية هو من الأمور التقديرية التي تستقل بها المشار إليها الإلتزام به عند قيامها بإستبعاد من ترى عدم توافر مقومات المهيئة العامة أو إتزان الشخصية في شأنهم، فيما عدا الضابط العام الذي يحد كافة تصرفات الإدارة وهر اجب عدم الإتحراف بالسلطة (حكم المحكمة يحد كافة تصرفات الإدارية العلم الذي الإدارية العلمات العام الذي الإدارية العلمات العام المتحكمة المدارية العلمات العام المتحكمة المدارية العلمات العام المتحكمة المدارية العلمات العام المتحكمة الهدارية العلمات العام المتحكمة الهدارية العلمات العلم المتحكمة المحكمة المعلمة العلم المعلمة المعلمة المعلمة المعلمة المعلمة المحكمة المعلمة المعل

وحيث إن الثابت من الأوراق ومن مذكرة أكاديمية الشرطة أن سبب

إستبعاد نجل المدعى من القبول بكلية الشرطة هو عدم توافر مقومات البيئة العامة وإتزان الشخصية، حيث قررت اللجنة المشكلة طبقاً للمادة (١١) من قانون إنشاء أكاديمية الشرطة عدم توافر مقومات الهيئة العامة وإتزان الشخصية في شأنه ولم يقدم المدعى دليلاً قاطعاً على أن إستبعاده قد جاء على خلاف الواقع أو القانون، أو أن جهة الإدارة قد تفيت خلاف الصالح العام أو أنها أساحت إستعمال السلطة التى خولها إياها القانون، ولا وجه للتحدى بالحصول على مجموع أعلى من بعض زملاته الذين قبلوا بالكلية إذ أن مناط ذلك ألا يكون المدعى قد إستبعد في كشف الهيئة العامة وإتزان الشخصية، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون بحسب الظاهر من الأوراق قد قام على سند صحيح من أحكام القانون لا يجعله مرجح الإلغاء وبذا يفقد تنا على سند صحيح من أحكام القانون لا يجعله مرجح الإلغاء وبذا يفقد تنبذ القرار المطعون فيه دون حاجة لبحث ركن الإستعجال ».

(أحكام محكمة القضاء الإداري - دائرة مناز مات الأفراد والهيئات (أ) - الدعرى رقم ١٩٩١ / ١٩٩٠ - وأيضاً الدعرى رقم الدعرى رقم ١٩٩٠ / لسنة ٥١ ق - بيضاً الدعرى رقم ١٩٩٠ / لسنة ٥١ ق - بيضة ١٩٩٠ / الدعرى رقم ٢٦٧ لسنة ٥١ ق - بيضة ١٩٩٧ / ١٩٩٠ وفي ذات المتى : حكمها في الدعرى رقم ٢٧٨ / ٢٥ ق - بيشة ١٩٩٨ / ١٠ ٥٠ .

# إتجاه الحكمة الإدارية العليا في شأن قبول وإستبعاد طلاب كلية الشرطة ،

حين أوقفت محكمة القضاء الإدارى (دائرة منازعات الأفرد . أ) تنفيذ قرار إستبعاد طالب من القبول بكلية الشرطة تأسيساً على عدم تقديم الإدارة أسباباً أو وقائع للتدليل على عدم توافر مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية بحكمها الصادر بجلسة ٣/٥/٩١ وطعنت الجهة الإدارية على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا أصدرت حكمها بجلسة ٢٠ من أغسطس ١٩٩٥ بإلغاء الحكم المطعون فيه وتصدت لطلب وقف التنفيذ وأصدرت حكمها برفضه وأرست بذلك المبدأ التالى :

المبدأ (۱۰۸۷): وسلطة الإدارة في إستبعاد من لم تتوافر فيهم مقومات الهبئة العامة أو إتزان الشخصية عما تترخص في تقديره بلا معقب عليها في ذلك طالما خلا تقديرها من إسامة إستعمال السلطة أو الإنحراف بها، ولم يحدد القانون أي إطار أو ضابط خاص يتعين على اللجنة الإلتزام به عند قيامها بإستبعاد من ترى عدم ترافر مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية في شأنهم فيما عدا الضابط العام الذي يبحد كافة تصرفات الإدارة وهو واجب عدم الإنحراف بالسلطة - تطبيق ».

ومن حبث إن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله، على أساس أن نجل المطعون ضده بعد إجتبازه لكافة الإختبارات الصحية والبدنية عرض على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١١) من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٥ والتى قررت إستعاده لعدم توافر شروط الهيئة العامة، وذلك بموجب سلطتها المخولة لها قانونا والتى لا معقب عليها إذ أن تلك اللجنة منوط بها إختبار أفضل العناصر وفقاً لتقديرها وطبقاً للإحتباجات المطلوبة، ومن غير المعقول أن يتم قبول المتقديمن لمجرد إجتبازهم الإختبارات المقررة، لذلك قرر المشرع إجراء كشف الهيئة وإتزان الشخصية للوصول إلى أفضل العناصر من بين عدة آلاف إجتازوا الإختبارات الصحية والبدنية، عما يكون معه القرار المطعون فيه متفقاً وصحيح حكم القانون خالباً من سوء إستعمال السلطة ومبرأ من عيوب عدم المشروعية.

ومن حيث إن المادة (١٠) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة المعدلة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه «يشترط فيمن يقبل بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين:

- ١ أن يكون مصرى الجنسية.
- ٢ أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
- ٣ ألا يكون قد سبق عليه الحكم بعقوبة جناية في إحدى الجرائم
   المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص

عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

- الا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة يحكم أو بقرار تأديبى نهائي.
- ٥ أن يكون مستوفياً لشروط اللياقة الصحية والبدنية والسن التي يحددها المجلس الأعلى للأكادسة.
  - ٦ ألا يكون متزوجاً أثناء قيده بالأكاديمية.

 النسبة لطلبة كلية الشرطة يختارون من بين المتقدمين من المصريين الحاصلين على شهادة إقام الدراسة الثانوية العامة مع مراعاة النسبة المتوية لمجموع درجات النجاح وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يزرها المجلس الأعلى للأكاديمية».

وتنص المادة (١١١) من القانون على أن و تشكل لجنة قبول الطلاب بكلبة الشرطة وكلبة الضباط المتخصصين برئاسة مدير الأكاديمية وعضوية نائب المدير المختص وأقدم ثلاثة من ضباط هذا القسم.

ولاتكون قراراتها نافذة إلا بعد إعتماد من وزير الداخلية ».

وتنص المادة (۱۲) من القانون المشار إليه على أن و يكون قبول الطلاب بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين تحت الإختبار لمدة أربعة شهور من تاريخ إنتظامهم بالأكاديمية وتنظم اللاتحة الداخلية أوضاع وإجرا ات قبول الطلاب ونظام التثبت من الصلاحية ع. وتنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من اللاتحة الداخلية لأكاديمية الشرطة الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ والمعدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه، إستبعاد الطلبة الذين إجتازوا الإختبارات المقررة إذا لم تتوافر فيهم مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية أوصلاحية البيئة أو التحريات الجدية المناسبة، على أن تقوم المختبار العدد المطلوب من الباقين حسب ترتيب الدرجات التي حصلوا

عليها في شهادة الثانوية العامة وينشر قرار اللجنة مرفقاً به كشوف الطلبة المقبولين في لوحة الإعلانات ».

ومن حيث إن مفاد النصوص السالفة أن المشرع قد أناط باللجنة المشكلة وفقاً لنص المادة (١١) من قانون أكاديمية الشرطة، إستبعاد الطلبة الذين إجتازوا الإختبارات المقررة إذا لم تتوافر فيهم مقومات الهيئة العامة أو اتزان الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريات الجدية المناسبة وسطلتها في هذا الشأن عا تترخص في تقديره بلا معقب عليها في ذلك طالما خلا تقديرها من إساءة إستعمال السلطة فتقدير مدى إستيفاء الطالب لشرط مقومات الهيئة العامة واتزان الشخصية هو من الأمور التقدرية التي تستقل بها جهة الإدارة ولم يحدد القانون أى إطار أو ضابط خاص يتعين على اللجنة المشار إليها الإلتزام به عند قيامها بإستبعاد من ترى عدم توافر مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية في شأنهم، فيما عدا الضابط العام الذي يحد كافة تصرفات الإدارة وهو واجب عدم الإنحراف بالسلطة، ولما كان البادي من ظاهر الأوراق أن نجل الطعون ضده حصل على شهادة الثانوية العامة بمجموع درجات ٥ر٧٥٧ درجة بما تعادل نسبة ٧٠٪ تقريباً وتقدم للامتحان بأكاديمية الشرطة وإجتاز كافة الإختبارات المررة بنجاح، عدا كشف الهيئة العامة حيث ثبت للجنة المشكلة طبقاً للمادج (١١) من قانون الشرطة سالف الذكر عدم توافر مقومات الهيئة العامة وإتزان الشخصية في شأنه.

ومن حيث إن المطعون ضده لم يقدم دليلاً قاطعاً على أن إستبعاد نجله للأسباب السالف ذكرها قد جاء على خلاف الواقع والقانون أو أن جهة الإدارة قد تغيت غاية خلاف الصالح العام. أو أنها أساءت إستعمال السلطة التى خولها إباها القانون عا يفيد، بحسب الظاهر من الأوراق. أن القرار المطعون فيه قام على سببه الصحيح المبرر له قانوناً وينتفى بذلك ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه، وإذ إنتفى ركن الجدية فلا محل لبحث ركن الإستعجال ويكون طلب وقف التنفيذ غير قائم على سند من صحيح القانون

متعين رفضه.

وغنى عن البيان أن إختبار الطالب الذى حصل على مجموع درجات فى الثانوية العامة أعلى من زميله، إغا يكون فى المرحلة النهائية التى تلى إجتباز الطالب للإختبارات المقررة وبعد أن يتم إستبعاد من لايتوافر فى شأنه مقومات الهيئة وإتزان الشخصية، وهو ما لم يثبت تحققه فى شأن نجل المطعون فيه إذ تم إستبعاده فى كشف الهيئة العامة ومن ثم فلا وجه للتحدى بأن حصل على مجموع أعلى من بعض زملاته الذين قبلوا بالكلية».

♦ حدود السلطة التقديرية للإدارة في استبعاد الطلاب من
 القبول بكلية الشرطة لأسباب مرضية:

لقد أتبح لمحكمة القضاء الإدارى تقرير مبدأ قانونى هام فى مجال سلطة الإدارة التقديرية فى إستبعاد طالب لإصابته بأحد الأمراض وبينت المحكمة حدود تلك السلطة فى ضوء تقارير اللجان الطبية المختصة .

المبدأ (۱۰۸۸) : و التتيجة التى ينتهى إليها القرمسيون الطبى فى تحديد الحالة المرضية لا تعدو أن تكون أمرأ فنيأ تترخص فيه ليس للمحكمة التدخل فى تقديره طالما أنه خلامن سوء إستعمال السلطة p .

و ومن حبث إن المستقر عليه في القضاء الإداري أنه إذا كانت السلطة التقديرية تقوم في جوهرها على الإطلاق إلا أن القضاء الإداري رغبة منه في التوفيق بين المحافظة على الحريات العامة ومقتضيات حسن الإدارة فقد إستقر على أنه يتعين على الإدارة وهي تمارس إختصاصها التقديري أن تضم نفسها في أفضل الظروف لإجراء هذا التقدير وأن تجريه بروح موضوعية بعيداً عن البواعث الشخصية ويشترط أن تكون لديها جميع

العناصر اللازمة لإجراء هذا التقدير وبالتالى تكون رقابة القضاء الإدارى منصرفة إلى الكيفية التى تم بها التقدير لا إلى التقدير ذاته وفى خصوص رقابة تقدير القومسيون الطبى فى تحديد الحالة المرضية استقرت أحكام القضاء على أن النتيجة التى ينتهى إليها القومسيون فى هذا الشأن لا تعدو أن تكون أمراً فنياً يترخص فيه لا تستطيع المحكمة أن تتدخل فى تقديره طالما أنه خلا من سوء إستعمال السلطة.

ومن حيث إنه متى كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القراعد العامة لعمل اللجان الطبية بكلية الشرطة قد جعلت للطالب الدخول في ثلاث لجان طبية مختلفة وأن النتيجة التى تنتهى إليها هذه اللجان وفقا للأصول الطبية المتعارف عليها هى من إطلاقات هذه اللجان بما لا معقب عليها في هذا الشأن طالما أن تقديرها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة .

ومن حيث إن الطالب قد وقع عليه الكشف ثلاث دفعات إنتهت بقرار اللجنة العليا والتى تتشكل من العديد من العناصر الطبية فى مجال التخصص إلى كون الطالب غير لاتق فى كشف الجلدية وهى مسألة فنية تستقل اللجان الطبية بتقديرها ، وإذا كانت الأوراق قد أجدبت من دليل على أن هذا القرار قد شابه إنحراف وإسامة استعمال السلطة فإنه يكون بحسب الظاهر صحيحا غير مرجع الإلفاء عند نظر الدعوى الموضوعية وينتفى بذلك ركن الجدية المتطلب لوقف تنفيذ هذا القرار .

ومن حيث إنه لا يغير من ذلك ما أورده المدعى من أن بعض الطلبة قد قبلوا بالكلية رغم أن حالتهم المرضية أشد جسامة من إبنه ذلك أنه بغرض صحة هذا القول وقبول هؤلاء الطلبة خطأ فإن هذا لا يبرر قبول ابنه بعد أن انتهت اللجان الطبية إلى عدم لياقته الطبية .

(مبحبک مسئال قبضا «الإداری-ال دعسری رقسم ۲/۳۰۶۱ (ق-جیلسنة ۱۹۹۸/۲/۱۲)

الميدأ (١٠٨٩): «كلية الشرطة - شروط قبول الطلبة الجدد - شرط

اللياقة الصحية والبدئية - ناط المشرع بالجهة الطبية المختصة تقرير لياقة الطالب الصحية وقرارها من أعمال الخيرة والدراية بالأمور الطبية في مسألة فتية فلا يجوز التعقيب عليه ما دام قد التزم حدود القانون وضوا يطه وخلا من شبهة الإتحراف بالسلطة أو إساحة إستعمالها » .

« ومن حيث إن مفاد ماتقدم من نصوص أن المشرع اشترط لقبول الطالب بكلية الشرطة توافر العديد من الشروط وإجتياز العديد من الطالب بكلية الشرطة توافر العديد من الشروط وإجتياز العديد من الاختيارات الصحية والبدنية وذلك لما لكلية الشرطة من طبيعة خاصة والبدنية لما سيلقى على عاتقه بعد تخرجه من مهام وأشفال وأعباء جسام تتطلب فيه موفور الصحة وقوة البنيان وقد ناط المشرع بالجهة الطبية المختصة تقرير لياقة الطالب الصحية ومدى استيفاء الطالب لشروط اللياقة الصحية كطالب بكلية الشرطة من عدمه فإذا ما قررت تلك الجهة عدم لياقة الطالب صحيا فإن قرارها هذا بحسبانه من أعمال ذوى الخبرة والدراية بالأمور الطبية في مسألة فنية لا يجوز التعقيب عليه مادام قد إلتزم حدود القانون وضوابطه وخلا من شبهة الانحراف بالسلطة أو إساءة إستعمالها » .

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ١٣٠ لمنة ٤٥ ق – جلسة المرا ١٣٠ لمنة ٤٥ ق – جلسة المرا ١٠٠٠ – مجموعة أحكام المحكمة في شأن طلبة أكاديمهة الشرطة في الفترة من أكتوب الفني لحكمة القضاء الإداري ص ١ وما بعدها )

المهدأ ( ١٠٩٠) : وكلية الشرطة - شروط القهول - شرط مقومات الهيئة العامة وإتزان الشخصية - للإدارة سلطة تقديرية بلا معقب عليها فى ذلك مادام تقديرها قدخلا من إساحة إستعمال السلطة أو الانحراف بها » .

« ومن حيث إن مفاد ما تقدم ، أن لكلية الشرطة طبيعة خاصة - من حيث الدراسة والتأهيل للعمل في سلك الشرطة - تقتضى فيمن يقبل بها أن تتوافر فيه درجة معينة من اللياقة الصحية والبدنية وإتزان الشخصية لما سيلقى على عاتقه بعد تخرجه من ثقيل المهام وأعباء جسام تدور حول حفظ

الأمن وتحقيق الأمان وتنفيذ القوانين والأحكام ، وهو ما يتطلب فيه موفور الصحة وقوة البنيان والاتزان . وقد حرص المشرع على إنتقاء المقبولين بكلية الشرطة من أفضل العناصر المتقدمة ، فأحاط عملية القبول بضوابط وشروط وقواعد محددة بحيث تمر بعدة مراحل يأتي في مقدمتها إجتياز اختيارات القدرات والاختبارات الصحية والبدنية . فإذا ما اجتاز المتقدم هذه المرحلة بنجاح تأهل للمرحلة التي تليها وهي التي ناط المشرع بلجنة قبول الطلاب مهمة القيام بها وهي استبعاد الطلاب الذين لا تتوافر فيهم مقومات الهيئة العامة أو اتزان الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريات الجدية المناسبة ، وتترخص اللجنة في تقدير مدى استيفاء الطالب لمقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية أو صلاحية البيئة بسلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك مادام تقديرها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة أو الإنحراف بها ، إذ أن تقدير مدى إستيفاء الطالب لمقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية أو صلاحية البيئة هو من الأمور التقديرية التي تستقل بها الجهة الإدارية. ثم تأتى بعد ذلك المرحلة الأخيرة وهي ترتيب الطلاب المقبولين - الذين إجتازوا إختبارات المرحلة الأولى ولم تستبعدهم لجنة القبول في المرحلة الثانية -حسب الدرجات التي حصلوا عليها في شهادة الثانوية العامة وفي حالة التساوى يفضل الأصغر سنا لتقوم لجنة القبول باختيار العدد المطلوب من

( محكمة القضاء الإداري - الدائرة الأولى - الدعري رقم ٢٠٦٤ لسنة ٥٤ ق -جلسة ٢٠/٢/٢٨)

## الفرع الثانى فصل طلاب كلية الشرطة

وفى شأن رقابة القضاء الإدارى على قرارات فصل الطلاب من كلية الشرطة نعرض لبعض المبادئ التى أرستها محكمتى القضاء الإدارى والإدارية العليا: 
 «فمن المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالى:

المهدأ (۱۰۹۱): «ضوابط قصل طلاب كلية الشرطة عند الحصول على درجات تقل عن ٥٠٪ من درجات السلوك أو المواظية ، لكل من العنصرين ذاتيتما كاصة ، رقابة القضاء للدرجات وتحديدها بطلان قرار الفصل لمخالفته لتلك الضوابط - تطبيق ».

« ومن حيث إنه ولما كان الثابت أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بانشاء أكاديمية الشرطة كان ينص عند صدوره في المادة (١٥) بند (٧) أن يكون فصل الطالب إذا حصل على أقل من ٥٠٪ من درجات السلوك والمواظبة، ثم جرى تعديل البند (٧) المشار إليه بأن يكون الفصل في حالة حصول الطالب على أقل من ٥٠٪ من درجات السلوك أو المواظية، وذلك بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ ، فإن هذا التعديل الأخير يكون مقرراً للفصل بين درجات السلوك ودرجات المواظبة ويكون لكل من عنصرى السلوك والمواظية ذاتية خاصة وتقدير خاص. والثابت أنه تطبيقاً لذلك فقد تقرر بأن يكون لكل من هذين العنصرين تقدير خاص هو ٣٠ درجة لكل منهما بالنسبة لطلبة السنة الرابعة، على ما تكشف عنه الجداول الموفقة باللائعة الداخلية لأكاديمية الشرطة. فإذا كان ذلك وكانت تلك اللائعة تنص في المادة (١٩) على أنه في حالة غياب الطالب بدون إذن تخصم منه درجات على النحو التالي مالم يوقع عليه جزاء بالخصم من درجات المواظبة (أ) ..... (ب) الغياب في الطوابير : إذا زاد عدد مرات غياب الطالب عن الطوابير المقررة على عشر مرات تخصم منه ١/٨ درجة من درجات المواظبة عن كل طابور يتغيبه إلا إذا كان الغياب لإصابته أثناء أو بسبب الدراسة بالأكاديمية أو لأسباب أخرى تقدرها إدارة القسم.

ومفاد هذا النص أن التغيب عن الطوابير يعتبر متصلاً بالمواظبة، ويكون إعمال أثر الغياب عن تلك الطوابير نما يجب رده إلى عنصر المواظبة. فإذا كان ذلك فإنه يكون بحسب الظاهر غير صحيح قانوناً ما رتبته الجهة الإدارية من خصم 1/2 درجة من درجات السلوك بالنسبة للطالب (المطعون ضده بالطعن الماثل) نتيجة توقيع قائد السرية بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ جزاء الحجز أسبوعاً عن مُخَالفة الغياب عن طابور المشاهدة لمدة ١٥ دقيقة على نحو ما ورد بالكشف الخاص بما تم خصمه من درجات سلوك المطعون ضده – ذلك أنه متى كانت اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة قد نظمت آثار الغياب عن الطوابير ، وإعتبرت ذلك على نحو ما تفيده عبارة المادة (١٩) المشا إليها أدخل إلى عنصر المواظبة فإنه لايصح أن يكون من شأن التأخير عن الطابور، الذي لايمكن أن تختلف في طبيعته عن الغياب عن الطابور كلية، توقيع جزاء يتعلق بعنصر السلوك في حين أن اللائحة الداخلية، على ماتفيد عبارة المادة (١٩) المشار إليها، تقرر أن الغياب عن الطابور هو من الأمور المتعلقة بعنصر المواظبة ويكون أثر التغيب أو التخلف وحسب، إلا أن القول بعكس ذلك يؤدى إلى إزدواجية الجزاء وتعلقه في آن واحد بعنصر السلوك والمواظبة في حين أن المشرع عدل صراحة، بما أتى بد بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه عن إدماجهما، وأفرد لكل من العنصرين ذاتية خاصة، عا إنعكس في اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة لينفرد كل من العنصرين بتقدير خاص نهايته العظمى ٣٠ درجة والنهاية الصغير ١٥ درجة وبالترتيب على ماتقدم، فلا يكون صحيحاً بحسب الظاهر، ما تم من خصم ، / ١ درجة من درجات السلوك كأثر تبعى لتوقيع جزاء الحجز لمدة أسبوع يوم ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ على نحو ما سبق بيانه، ويكون مؤدى ماسبق أنه يتعين إضافة درجة كاملة تم خصمها دون سند من قانون من درجات السلوك الخاصة بالمطعون ضده وبالتالي فإنه لايكون حاصلاً على أقل من ١٥ درجة عما يضحى معه القرار الصادر بفصله من أكاديمية الشرطة إعمالاً لحكم البند (٧) من المادة (١٥) مخالفاً بحسب الظاهر لصحيح حكم القانون الأمر الذي يتوافر معه ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه ي.

(المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ١٣٧٥ استة ٣٤٥ ق-جلسة ١٩٨٠/١/١ س ٣٥ ص ٢٠٤).

### ب من المهادئ التي أرستها محكمة القضاء الإداري:

المبدأ (۱۰۹۲): «قيام الدلائل الجدية على إتيان الطالب بكلية الشرطة أفعالاً وألفاظ أتنبئ عن إنحراف في الطبع وشلوة المسلك يجعل قرار الفصل مستنداً إلى صحيح سبد متفقاً وأحكام القانون ».

« ومن حيث إنه متى كان البادى من الأوراق أن المدعى حال كونه طالباً بكلية الشرطة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥ ، وقبل إلتجائه إبتداء إلى القضاء الإداري بتاريخ ٢/١/ ١٩٨٨ بالدعوى رقم ٤٤٥٢ لسنة ٤٢ القضائية أتى أفعالاً وألفاظاً غير لاتقة تنبئ عن إنحراف في طبعه، وإصابته بالشذوذ الجنسى، وهو ما شهد به كل من ..... و .... الطالبين بالكلية في ذلك الوقت، كما أقر المدعى نفسه - في التحقيق الذي أجرى معه -بصحة الواقعة. وإن أنكر إتيانه ليعض تلك الأفعال والألفاظ غير اللاتقة، وبتاريخ ١٩٩١/٥/١ أبلغ الطالب ..... المقيد بالفرقة الرابعة بالكلية، إدارة الكلية بمحاولة المدعى مراودته عن نفسه، والاتيان بتصرفات تتنافى مع كونه طالباً بكلية الشرطة، كما أفادت إدارة مكافحة جرائم الآداب العامة بأن تحرياتها أسفرت عن أن المدعى معروف عنه بمنطقة سكنه بأنه مصاب بالشذوذ الجنسي، وأوردت بمذكرتها المرفقة بالأوراق بعض الواقعات التي تؤكد شذوذه في مسكنه وهذا كله عما يلقي ظلالاً كثيفاً من الشك على مسلك المدعى ويضعه موضع الريبة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه فيما تضمنه من فصله من كلية الشرطة للصالح العام صادراً بحسب الظاهر من الأوراق مستنداً، إلى صحيح سببه، ومتفقاً وأحكام القانون، غير مرجح الإلغاء عند الفصل في الموضوع وينتفي بذلك ركن الجدية ويفتقد طلب وقف التنفيذ مقومات الحكم به. عما يتعين القضاء برفضه ع.

(حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوبين رقسي ٧٤٣٨ ، ١١٢٧ لسنة ٤٦ ق -جلسة ١٩٩٣/١/١٩).

الميدأ (١٠٩٣): وحدود السلطة التقديرية للإدارة في تقدير مدى

صلاحية طالب الشرطة لتحمل الحياة النظامية والمسكرية ، إرتكابه للمديد من المخالف ات التى تدل على إعرجاج الطبع وتدنى الخلق سبب صحيح لقرار الفصل ».

« ومن حيث إن الثابت من ظاهر الأوراق – ودون مساس بطلب إلفاء القرار المطعون فيه – أن الطلبة الجدد المقبولين بكلية الشرطة في العام الدراسي ١٩٩٣/٩٢ إنتظموا بالدراسة بالكلية إعتباراً من الدراسي ١٩٩٣/٩٢ وبتاريخ ١٩٩٣/٣/١ أعد قائد الكتيبة الأولى بالكلية تقريراً بشأن صلاحية الطلبة الجدد المقبولين في العام الدراسي ١٩٩٣/٩٢ إنتهي فيه إلى أنه ثبت من خلال معايشة الطلبة ومتابعة حالتهم الصحية والنظامية والحلقية خلال مدة الإختبار لبيان صلاحيتهم جميعاً للإستمرار بالكلية حيث ثبت من خلال المتابعة الدقيقة لسلوك نجل المدعى وتصرفاته عدم إستواء شخصيته النظامية والعسكرية وإرتكابه العديد من المخالفات التي تدل على إعوجاج طبعه وتؤكد تدنى خلقه حيث دأب على عدم تنفيذ أوامر ضباط صف الطلبة ومخالفة تواعد الضبط والربط وإدعاء المرض أثناء أتام الكلية وتعمده إتلاف أثان الكلية وتد جوزى عن تكرار المخالفة بالحجز أسبوع بالكلية وتعمده إتلاف أثان الكلية وقد جوزى عن تكل الواقعة بالحجز أسبوع بالكلية وعدم إستيعابه للتدريبات العسكرية فضلاً عن سوء سلوكه وغلظته في التعامل مع قرنائه.

ومن حيث إنه بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٣ وافق مدير الكلية على ماجاء بهذه المذكرة وعلى عرضها على لجنة قبول الطلبة الجددد بالكلية لمارسة إختصاصها المقرر في تقدير صلاحية الطلاب، وإذ عرضت حالة نجل المدعى على اللجنة المذكورة قررت عدم صلاحيته للإستمرار بالكلية وعليه صدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٧.

ومن حيث إن الثابت مما تقدم أن جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية قررت في ضوء متابعتها لحالة نجل المدعى وسلوكه أثناء فترة الإختبار -عدم صلاحيته للإستمرار بالكلية. ومن حيث إن المدعى لم ينكر ما نسبته الكلية لنجله فى ردها على الدعوى وإكتفى فى عريضة دعواه يوصم قرارها يسوء إستعمال السلطة، وهو ما خلت الأوراق مما يؤيده ومن ثم يكون القرار المطمون فيه قد صدر ~ يحسب الظاهر من الأوراق ~ محمولاً على سببه المبرر له ».

(محكمة القضاء الإداري – النصري رقم ٧٧٨ السنة ٤٧ ق – جلسة ١٩٩٣/١١/٣٠) .

#### تطبيق هام لمفهوم شرط حسن السيرة والسمعة :

ولقد أتبع لمحكمة القضاء الإدارى أن تقرر عدداً من المبادئ القانونية الهامة فى شأن فصل أحد طلاب كلية الشرطة بسبب ما نسب إلى أحد أفراد أسرته ، ونظراً لما لهذا الحكم من أهمية فقد رأينا عرضه كاملاً للإقادة من ميادئه .

المدأ (١٠٩٤): وشرط حسن السيرة والسمعة ورقابة المحكمة عليه - لا يراخذ المره إلا يسلوكه هو لا يسلوك أبيه أو ذويه طالما لا يتعكس شئ منه على سلوكه ، فسجرد قيام صلات القربى لا يدأبذا ته على حسن السمعة أو سومها – المسترلية شخصية ، ولا يحمل أحد وزر أحد ، ولايدان شخص يجريرة سواه – عدم جواز التساهل في إسقاط حسن السيرة والسمعة الثابت لطالب الشرطة لمحض قول أو فعل منسوب إلى غيره ولو كان أحد ذويه – مستولية المرأة مستولية مستقلة عن الرجل ، لا يرثر عليها وهي صالحة ، فساد الرجل أو خلل عقيدته ، ولا ينفعها وهي فاسدة العمل صلاح الرجل » .

 وحبث إن المستفاد من النصين سالفى البيان أن المشرع إشترط فى طالب الإلتحاق بكلية الشرطة من بين شروط أخرى شرطين أساسيين لا يغنى قيام أحدهما عن قيام الآخر هما شرط" أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة" ، وشرط" ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة ، أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة " ، وجاء شرط حسن السيرة والسمعة فى نص عام دون تحديد لأسباب فقدان هذه السمعة على سبيل الحصر أو المثال ومن ثم تخضع الإدارة فى تقديرها " لإكتساب " الطالب لهذا الشرط وقتعه به أو "لفقده " له لرقابة محكمة القضاء الإدارى .

وحيث إن سمعة الشخص وحسن سيرته يتفاوت مستواها تبعا لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسئولياتها فقد تتساهل فيه الإدارة بالنسبة لوظيفة بعينها ، بينما تتشدد فيه بالنسبة لغيرها مثل وظائف القضاء والشرطة وغيرها من الوظائف التى تتطلب فى شاغلها مستوى معيناً من حسن السمعة ، إلا أن مناط ذلك يتحدد بمفهوم حسن السيرة والسمعة والضوابط التى تحكمه وثبوته فى شأن الطالب فيمنعه إبتداء من القبول لتخلف الشرط أو إكتسابه له إبتداءً وقتعه به ثم نشوء ما يجد من الأفعال المنسوبة إليه بما فقده الشرط بعد إكتسابه له وقتعه به .

وحبث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى فى شأن تبيان مفهوم السيرة الحميدة والسمعة الحسنة والضوابط التى تحكم هذا المفهوم على أنه من المبادئ الدستورية أن العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون ، ومن ثم فإنه من المسلمات أن المسئولية شخصية فلا يحمل أحد وزر أحد ، ولا يدان شخص بجريرة سواه ، والسيرة الحميدة والسمعة الحسنة هى تلك المجموعة من الصفات والخصال التى يتحلى بها الشخص فتكسبه الثقة بين الناس وتجنبه قالة السوء وما يمس الخلق ، أى أنها صفات وخصال تلتمس أصلا في " الشخص نفسه " فهى لصيقة به ومتعلقة بسيرته وسلوكه ومن مكونات شخصيته ، ومن هذا المنطلق لا يؤاخذ المرء إلا يسلوكه هو لا يسلوك أبيه أو ذوبه طالما لا يتعكس شيء منه على سلوكه ، لأن مجرد قيام هذه الصلات لا يدل بذاته على حسن السمعة أو سوءها » . (المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ١٠٠٠ سنة ١٦ ق – جلسة ١٩٧٢/٤/٩) .

وحيث إن هذا القضاء يأتى مطابقاً لأحكام الشريعة الغراء وما أنزله الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه: " وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً بلقاه منشوراً " سورة الإسراء الآبة (١٣)، وقوله تعالى : " من إهتدى فإغا يهتدى لنفسه ومن ضل فإغا يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى " سورة الاسراء الآية (١٥) ، وقوله تعالى : " ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى " سورة الأنعام الآية (١٦٤) ، وقوله تعالى : " كل نفس عا كسبت رهينة " سورة المدثر الآية (٣٨) ، وقوله تعالى : " وأن ليس للإنسان إلا ما سعى " سورة النجم الآية (٣٩) ، وقوله تعالى : " ومن يكسب إثما فإغا يكسبه على نفسه وكان الله عليما حكيماً " سورة النساء الآية (١١١) ، وقوله تعالى : " قل لا تسئلون عما أجرمنا ولا نُسئل عما تعملون " سورة سبأ الآية (٢٥) ، وقوله تعالى : " فالبوم لا تظلم نفس شيئا ولا تجزون إلا ما كنتم تعملون " سورة يس الآية (٥٤) ، وقوله تعالى : " اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب " سورة غافر الآية (١٧) ثم قوله تعالى : " من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد " سورة فصلت الآية (٤٦) ، وصدق الله العظيم .

وحيث إن الجهة الإدارية إستخلصت سبب قرارها الطعين وققد نجل المدعى لشرط حسن السمعة عا أبلغها به قطاع مصلحة الأمن العام بتاريخ المدعى لشرط حسن السمعة عا أبلغها به قطاع مصلحة الأمن أسبوط الذى ارتكب جريمة قتل قد أقر لدى التحقيق معه بعلاقة له مع سيدة على قرابة بالمدعى ووالده على النحو المبين بمذكرة مصلحة الأمن العام وبتاريخ بالمدعى ووالده على النحو المبين بمذكرة مصلحة الأمن العام وبتاريخ المذكور من شأنه أن يجعل نجل المدعى الطالب بكلية الشرطة فاقداً شرط حسن السيرة والسمعة وتقرر فصله من الكلية لهذا السبب .

وحيث إنه وبإنزال رقابة المحكمة للسبب الذى قام عليه القرار الطعين يبين أن المعلومات الواردة بمذكرة مصلحة الأمن العام لم تنسب لنجل المدعى شخصياً أى إتهام أو وصم له بأمر يمس خصاله وصفاته الحسنة والطيبة - التى ثبت تحليه بها قبل التحاقه بكلية الشرطة وبعد التحاقه بها ، وإغا جا الإتهام منصباً على أحد ضباط هيئة الشرطة الذي أقر بعلاقة له مع سيدة على قرابة بنجل المدعى ، وهذا الإقرار – أياً ما كانت صحته وحقيقة ما تضمنه – فإنه إذا مس من إعترف عنها فإنه يتعين أن ينصرف إلى تلك الحدود دون أن يجارزها إلى غيرها فكما سلف البيان فإن المسئولية شخصية، ولا يحمل أحد وزر أحد ، ولا يدان شخص بجريرة سواه ، وحسن السيرة والسمعة إغا تتصل بمجموعة الصفات والخصال التي ثبت للإدارة تمتع أصلاً في " الشخص ذاته " إذ هي لصيقة به ومتعلقة بسيرته وسلوكه هو وهي من مكونات شخصيته ، ومن ثم لا يؤاخذ الطالب نجل المدعى بعد وهي من مكونات شخصيته ، ومن ثم لا يؤاخذ الطالب نجل المدعى بعد ثبرت الصفات والخصال الحميدة له إلا بسلوكه هو وليس بسلوك غيره .

والثابت من الأوراق أن سلوك الطالب نجل المدعى لم ينعكس عليه شئ اقر به أحد المتهمين على النحو المشار إليه آنفا من القول المذكور بمذكرة مصلحة الأمن العام بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٥ حالما الطالب نجل المدعى مسلحة الأمن العام بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٥ حالما الطالب نجل المدعى متمتعاً بحسن السيرة والسمعة ومكفولاً كفالة كاملة برعاية كلية الشرطة الضادر في ١٩٩٦/١١/٣٠ وهي مدة لم يثبت أي إنعكاس للوارد بمذكرة الصادر في ١٩٩٦/١١/٣٠ وهي مدة لم يثبت أي إنعكاس للوارد بمذكرة مصلحة الأمن العام على سلوك الطالب ومسلكه الشخصي وخصاله وصفاته الحميدة التي ثبتت له ، فإذا كان " الفقد " لاحقاً " للكسب " وكان الطالب فإن " فقد " الشرط وهو إسقاط لحالة ثابتة للشخص لا يكون محمولاً على سببه إلا بتحقق ثبوت هذا الفقد بنسبة أمر صادر عن الشخص ذاته أو بإثبات فقده لحصاله الطببة وصفاته المميدة وهو ما لم تكشف عنه الأوراق، وإفا كشفت عن إستمرار تحليه بالصفات والخصال الحسنة .

وحيث إنه يتعين التأكيد على أنه إذا كان لكلية الشرطة لدى إنتقائها

لطلاسها أن تتشدد في تحديد مقومات السمعة الحسنة اللازمة في طالب الشرطة وكان للقضاء رقابة قرارها في ضوء الإعتراف لها بذلك التشدد، إلا أنها متى أعملت تقديرها وأقرت بتمتع الطالب بكل مقومات شرط حسن السيرة والسمعة وفقاً لمنهجها المتشدد فإنها لا يجوز لها عند تقدير فقد الطالب لهذا الشرط أن تتساهل في إهدار ما ثبت لها من تمتم الطالب بالسمعة الحسنة وأن تسقط عنه ذلك الشرط لمحض قول أو فعل منسوب إلى غير الطالب ، ولو كان لأحد ذويه ، ويتعين على القضاء إعمال رقابته لتقدير الإدارة لفقد الطالب لشرط حسن السمعة عزيد من التشدد، أذ أن الأمر جد مختلف بين تقدير مدى توافر شرط حسن السيرة والسمعة إبتداءً، وبين تقدير فقد ذلك الشرط إذ أن مصلحة الطالب الذي ثبت له الشرط ومصلحة المرفق الذي إنتظم الطالب في سلكه يقتضيان تعاملاً دقيقاً وعادلاً وملتزما بالحق والعدل في تقرير فقد الشرط بأن يكون الفعل الدال على سوء السمعة قد صدر عنه شخصياً ، إذ ليس من العدل في شئ أن يؤاخذ طالب الشرطة سواء وهو طالب أو بعد تخرجه وعمله بهيئة الشرطة بجريرة سواه ولا أن يدان على فعل غيره ، وانما العبرة بما يصدر عنه من أفعال تمس سمعته الثابتة له وتصمه هو شخصياً بسوء السلوك.

حيث إن المقرر بالشريعة الغراء أن مسئولية المرأة مسئولية مستقلة عن الرجل ، لا يؤثر عليها - وهي صالحة - فساد الرجل أو خلل عقيدته ، ولا ينفعها صلاح الرجل وهي فاسدة العمل فاسدة العقيدة ، فلكل من الرجل والمرأة جزاء ما إكتسب من خير أو شر ، وفيما قص الله علينا من ذلك قوله تعالى : "ضرب الله مثلا للذين كفروا إمرأة نوح وإمرأة لوط ، كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما ، فلم يغنيا عنهما من الله شيئا ، وقيل : إدخلا النار مع الداخلين . وضرب الله مثلاً للذين آمنوا إمرأة فرعون إذ قالت : رب إبن لي عندك بيئاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ، ونجني من القوم الظالمين " الآيتان ، ١ ، ١١ من سورة التحريم ، وما يقرره القرآن الكريم عن إستقلال المسئولية للرجل والمرأة يقرره بين الوالد

وولده : " ياأيها الناس إتقوا ربكم ، وإخشوا يوماً لا يجزى والد عن ولده ، ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً " صدق الله العظيم . الآية ٣٣ من سورة لقمان .

وحيث إن البادى من ظاهر الأوراق أن نجل المدعى لم ينسب إليه شخصياً من الأفعال والذنوب ما يصم صفاته الحسنة وخصاله الحميدة ، ولم يلحقه من جراء ما نسب إلى غيره ما يسوء فعلاً ، وكان والده وهو من رجال القضاء قد نأى بنفسه وينجله طالب الشرطة ونجليه الصغيرين عن قالة السوء وهجر عمله وموطنه وسكنه ، وإختار سكنا وموطنا جديداً وأحاط بأولاده حامياً لهم من أى تأثير يمس صفاتهم وخصالهم الحميدة ، وحرص على أن يستمر في رعايتهم وتربيتهم الرعاية والتربية الحسنة ، ونهض إلى على أن يستمر في رعايتهم وتربيتهم الرعاية والتربية الحسنة ، ونهض إلى حمان نجل المدعى من حقه في الإنتساب إلى كلية الشرطة وخلع سمة السيرة الحسنة عنه ما يخرجه من المجتمع الصالح ويدفعه إلى الحقد والكره والإنسياق وراء دعاة التطرف ومعاداة المجتمع ، بينما في إقراره على حسن سبرته وسمعته الثابتة له فعلاً دون تهوين أو تفريط من شأنه أن يجعله عضواً نافعاً لمجتمعه ومثالاً جيداً لضابط المستقبل الذي لا يخون ولا يفرط بل يحافظ ويدافع ويعتز بإنتمائه إلى مرفق الشرطة الذي أحبه وأحب الانتساب إليه .

وحيث إن الثابت من كل ما تقدم أن القرار المطعون فيه الصادر بفصل نجل المدعى من كلية الشرطة قد قام على سبب غير صحيح لم يستخلص إستخلاصاً سائفاً من أصول بالأوراق تنتجه ، مخالفاً صحيح حكم القانون»(۱).

(حكم محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأقراد والهيئات (الأولى) - الدعري رقم ٢٠٣٠ / ٣١ وق- جلسة ١٩٩٨/٥/١٩)

 <sup>(</sup>١) صدر هذا الحكم برئاسة المستشار/ عبد العزيز أحمد حمادة تائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القضاء الإداري وعضوية كل من المستشارين/ حمدي ياسين عكاشة نائب رئيس مجلس الدولة ، ومصطفى حفى نائب رئيس مجلس الدولة .

#### المبدأ (٩٠١): وإهمالطالبالشرطة في تدوين بيانات تخص أعمامه وخالاته لا ترقي وحدها لإصدار قرار يفصله من الكلية ي

« حيث إن إغفال الطالب ووالده تدوين بيانات تخص أعمامه وخالاته فإن تلك البيانات على فرض وجودها لا تنال من سمعة الطالب وسيرته فحصول والده على شهادة أخرى غير المسجلة بالبيانات لا بعد خروجاً صارخاً لأن كلا المؤهلين يعد مؤهلاً متوسطاً فى مجال التقييم المالى لهما ، وأما فيما يتعلق بإتهام إبنة عمد فى جريمة سرقة فقد فصل فى هذا الإتهام بحكم قضائى عام ١٩٨٨ بالبراء لوقوع الجريمة فى فترة مرضها العقلى ، أما ما يتعلق بعماته وخالاته وأزواجهن فإن ضعف مستواهم المالى لا يرقى إلى فقده شرط حسن السمعة ، وهذه البيانات وغيرها كان فى مكتة جهة الإدارة الحصول عليها بالتحريات اللازمة ، ومن ثم فإن قرار فصله لفقده شرط حسن السمعة ولإغفاله بيانات جوهرية يكون غير قائم على أساس من صحيح حكم القانون » .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢٠٤٥٠٠ ق ، والدعوى رقم ٢٠٤٥٠ ق ، والدعوى رقم ٢٧٤٦٧٥ ق ، والدعوى رقم

المبدأ (٩٦): « شرط حسن السيرة والسمعة هو شرط قبولُ للقيد يكلية الشرطة وشرط إستمرار بها – أثر ذلك: يتعين إستمرار الشرط طوال مدة الدراسة بالكلية ويترتب على فقده قصل الطالب من الكلية » .

و حبث إن المشرع حدد الشروط التى يتعين توافرها فيمن يلحق بكلية الشرطة ، ويستمر فى الدراسة بها ، فتكون هذه الشروط فى حقيقتها شروط ابتدا ، واستمرار ومن بين هذه الشروط أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ، ورتب على فقده أى شرط منها ، فصله من الأكاديمية ، كما أجاز لرئيس الأكاديمية أيضا اقتراح فصل الطالب لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، دون أن ترقى هذه الأسباب لزوما إلى وصمه بسوء السمعة .

ومن حيث إن شرط حسن السمعة ، وعلى ما جرى عليه القضاء

الاداري، ورد النص عليه عاما دون تحديد الأسباب التي بته تب عليها فقده، ومن ثم فإن المشرع يكون قد أفسح المجال في تقدير حسن السمعة لجهة الإدارة في نطاق مسئوليتها عن إعداد ضابط الشرطة الذي سيتولى مهام الحفاظ على الأمن ومطاردة الخارجين على القانون ، وصون أرواح الناس وأعراضهم وممتلكاتهم والزود عنها . ولا ريب في أن سمعة طالب الشرطة تتأثر بسلكه الشخصى أو الخلقى ، أو بأوضاع تحبط به يمكن أن يكون لها تأثيرها على عمله مستقبلا كضابط شرطة ، كما أن مستوى حسن السمعة يتفاوت تبعا لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسئولياتها ، فما قد تتساهل فيه الإدارة بالنسبة لوظائف معينة يتعين أن تتشدد فيه بالنسبة لوظائف أخرى. كالقضاء والشرطة ، لما لهذه الوظائف من أهمية وخطورة تنطلب فيمن يشغلها مستوى خاصا من حسن السمعة ومن ثم فلا تثريب على جهة الإدارة في وزن توافر شرط حسن السمعة عبزان يبلغ من الدقة منتهاها استهدافا للإبقاء في مجال تكوين من له شرف الانتماء إلى فئة حماة الأمن والحراس الساهرين على تحقيق الطمأنينة للمواطنين ، على العناصر الواعدة الأمينة والمؤتمنة على المهمة الثقيلة الموكولة إلى أفراد جهاز الشرطة . وعلى ذلك فيكون على الإدارة صدقا بل من واجبها حقا أن تجرى تقدير تخلف حسن السمعة في طالب الشرطة متى استمد هذا التقدير من وقائع وأسباب وأدلة تبرره وخلا من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ».

( محكمة القضاء الإداري - الدائرة الأولى - الدعري رقم ١٩١٥ لسنة ٥٤ ق -جلسة ٢٠٠/٣/٢٦).

المهدأ (١٠٩٧): « شرط قبول الطلاب بكلية الشرطة – شرط اللياقة الصحية والبدنية هو شرط قبول وشرط إستمرار – فقد الطالب لشرط اللياقة الصحية يعد سببا لقصله من الكلية – تطبيق » .

« حيث إن مقاد النصوص المتقدمة أن كل طالب يقبل للإلتحاق بكلية الشرطة يجب أن يكون مستوفيا للشروط الواردة في المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة المعدلة بالقانون رقم ۵۳ لسنة ۱۹۷۸ ، وأن يستمر مستوفيا لهذه الشروط طوال فترة دراسته بالكلية ، وأن فقده لأى من تلك الشروط يعد سببا لفصله منها ومن بين تلك الشروط شرط اللياقة الصحية والبدنية .

ومن حيث إن الثابت أن القرار المطعون فيه الصادر بفصل نجل المدعى من كلية الشرطة لفقده شرط اللياقة الصحية اللازم لاستمراره في الدراسة بهذه الكلية قد صدر استنادا إلى تقرير اللجنة الفنية العليا لقسم الباطنة والسكر بستشفى الشرطة وقرار المجلس الطبي المتخصص لهيئة الشرطة ، وهما جهتان فنيتان رسميتان متخصصتان أنيط بهما الاختصاص بتقرير الحالة الصحية لأعضاء هيئة الشرطة ، وقد إنتهت هاتان الجهتان إلى أن عدم اللباقة الصحية لنجل المدعى كطالب دارس في كلية الشرطة يرجع إلى إصابته بمرض السكر المزمن واحتياجه إلى الحقن بالانسولين ومتابعة مستوى السكر في الدم بالتحاليل المعملية ، فضلا عن احتياجه إلى الملاحظة البومية لأعراض زيادة أو نقص سكر الدم والتعامل معها بسرعة وكفاءة لضبط نسبة السكر في الدم ، وهو الأمر الذي لم تنفه التقارير الطبية المقدمة من المدعى ضمن حوافظ مستنداته ، حيث أكدت جميعها على أنه بالنسبة للحالة الصحبة للطالب المذكور فإن السكر منتظم بالعلاج ، أى أن مرض إرتفاع نسبة السكر في الدم الذي أصيب به هو مرض مزمن ولا تنتظم نسبته الطبيعية إلا بالعلاج المستمر ، وهو ما لا يستقيم مع ما جاء بدفاع المدعى من أن ما أصاب نجله كان حالة عارضة أو طارئة لا تستأهل الحيطة وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد قام على أسس صادقة لها قوام في الواقع ، واستخلص استخلاصا سائغا من أصول تنتجه ماديا وقانونيا ومن ثم مستندا على سببه الصحيح المبرر له ، مستهدفا تحقيق المصلحة العامة ، مصلحة نجل المدعى ذاته لأن طبيعة الحياة الشرطية أثناء الدراسة أو بعد التخرج من الكلية تحتاج منه إلى مجهود جسماني شاق وتفرض عليه التعامل مع المواقف المتغيرة عا يعرضه للتغيرات الحادة في معدل السكر في الدم - على نحو ما ورد في التقارير الطبية الصادرة من المتخصصين - عا

يؤثر على كفاءته في عمله وعلى حياته نفسها ، ومن ثم يكون سلوكه سبيل الدراسة الشرطية والعمل الشرطى بعد التخرج جلبا للمخاطر بالنسبة له وهو ما حدا بأكاديمية الشرطة إلى منع الطالب المذكور من استكمال دراسة المواد الشرطية أو أداء الاختبارات فيها تنفيذا لقرار فصله مع السماح له يأداء إمتحان المواد القانونية حرصا على مستقبله الدراسي » .

( محكمة القضاء الإداري – الدائرة الأولى – الدعوى رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٧/١/ ٢٠٠٠)

وفى مجال رقابة المحكمة على مدى إفتقاد طالب الشرطة لشرط حسن السيرة والسمعة بإغفاله إثبات بيانات عن أقاربه إرتأت محكمة القضاء الإدارى أن ذلك مما يفقد الطالب شرط حسن السيرة والسمعة ، وهو إتجاه يتعين التروى فى إقراره وإستمراره فليس كل إغفال أو إخفاء لبيانات يعد بالضرورة فقدا لحسن السمعة إذ العبرة بالقصد والنية التى صاحبت الإغفال وهو بالضرورة يعود إلى ماهية البيان الذى تم إغفاله ومدى تأثيره على شرط حسن السيرة والسمعة .

وفيما يلى نعرض لهذا المبدأ الذي أقرته محكمة القضاء الإدارى بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ من مايو سنة ٢٠٠٠ .

المبدأ (١٠٩٨) وطالب الشرطة - شرط حسن السيرة والسمعة - ثيرت عدم صحة البيانات التى قدمها الطالب وولى أمره إلى الكلية يعد إخلالا عا أقرابه من أنهما لم يفقلا ذكر اسم أحد من الأقارب، ويقسد قرار اللجنة المنوط بها قبول الطلبة الجدد لأن قرارها إستند إلى بيانات تهين بعد قبول الطالب يالكلية عدم صحتها، فيفتقد الطالب يثبوتها أحد شروط قبوله يالكلية عدم صحتها، قيفتقد الطالب يثبوتها أحد شروط قبوله يالكلية عدم صحتها،

« حيث إن البادى من الأوراق أن إبن المدعى تقدم للإلتحاق بكلية الشرطة بالفرقة الأولى في العام الدراسي ١٩٩٠ . . ٢ ووقع هو ووالده (المدعى) إقرارا بأن البيانات الواردة بكراسة الالتحاق وغاذج التحريات

صحيحة غامل، ومطابقة للحقيقة ، وأنهما مسئولان مسئولية كاملة عن أي مخالفة أو خطأ في هذه البيانات ، كما أقرا بحق كلبة الشرطة في فصل الطالب خلال فترة الدراسة إذا تبين أن بعض أو كل هذه البيانات غير صحيحة أو غير مطابقة للواقع أو تبين إغفال بيانات مطلوب إثباتها أو تبين إثبات بيانات غير صحيحة بصفة عامة ، وإنه بعد قبول الطالب بالكلية وردت معلومات لإدارة الكلية بأن المدعى وابنه الطالب المذكور قد آغفلا ذكر اسم عمه / ...... وأنه من العناصر الإرهابية الهاربة وعليه قامت الكلية بمخاطبة كل من مصلحة الأمن العام وجهاز مباحث أمن الدولة بخصوص هذا الموضوع ، ويتاريخ ٣٠١٠/٣/١٥ ورد كتاب جهاز مباحث أمن الدولة وتضمن صحة قيام الطالب المذكور بإغفال ذكر اسم عمه المدعو/ .....بكراسة الإلتحاق ، وهو من العناصر الإرهابية الهاربة ، ونظرا لأن المدعى وابنه الطالب المذكور قد وقعا على الإقرار المشار إليه وتعمدا عدم ذكر هذا العم مما يفيد إخفا هما بيانات جوهرية عن الكلية التي رأت أن ذلك يعد إخلالاً بالإقرار المقدم منهما وأن ما نسب إلى هذا العم وعلاقته بالطالب المذكور وأهمية ما يقوم به الطالب المذكور وما يجب أن يتحلى به أهله وذووه وخاصة عمه ، فإن ذلك يمثل إخلالا بحسن السمعة ويؤدى إلى تخلف شرط من شروط القبول بالكلية ، هذا فضلا عن أن صحة البيانات التى يقدمها الطالب وولى أمره عند التقدم للإلتحاق بكلية الشرطة تكون دائما محل اعتبار عند إختيار الطالب من بين المتقدمين للالتحاق بالكلية عند مفاضلة اللجنة المنوط بها قبول الطلاب بينهم ، فإذا ما تبين بعد ذلك عدم صحة هذه البيانات المقدمة من الطالب وولى أمره ، فإن ذلك يمثل إخلالا بما أقرا به عند الإلتحاق من أنهما لم يغفلا ذكر إسم أحد من الأقارب المطلوبة بياناتهم بالاستمارة ويفسد قرار اللجنة المنوط بها قبول الطلبة الجدد لأن قرارها استند إلى بيانات تبين بعد قبول الطالب بالكلية عدم صحتها ويفتقد الطالب بثبرتها أحد شروط قبوله بالكلية ، وبالتالى فإن هذه الوقائع سواء ما يتعلق منها بحالة العم أو ما يتعلق منها

بواقعة الإخفاء لتشكل سببا يبرر القول بانتفاء شرط المسلك الحميد وحسن السمعة في حق هذا الطالب ، وإذ صدر القرار المطعون فيه بفصل الطالب ، المذكور بناء على ما تقدم واعتمد من وزير الداخلية يتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٩ ، أيانه يكون قد جاء – بحسب الظاهر من الأوراق – مستمدا من واقع وأسباب تبرره وخلا من إساء استعمال السلطة أو الانحراف بها عما ينتفى معه ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ ، وإذ انتفى ركن الجدية فإنه يتعين الحكم برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه دون حاجة لبحث ركن المحتم جدواه.

( محكمة القضاء الإداري – الدائرة الأولى – الدعري رقم ١٣٨٧ لسنة ١٥ ق – جلسة ٤١/ ١٠٠٠/٥)

المبدأ (١٠٩٩): «شرط حسن السمعة في طالب الشرطة - حيازة الطالب لمراد مخدرة دون موجب قانوني تعتبر جريمة جنائية وإنضباطية تلقده شرط حسن السمعة الذي يجب أن يتحلى به طالب الشرطة وتسوغ فصله من الكلية لا يغير من ذلك تبرئة الطالب جنائيا طالما قامت الجريمة الإنضباطية التي يحاكم عنها مستقلة عن الجريمة الجنائية - تطبيق ي .

و ومن حبث إنه يستفاد من هذه الأحكام أن المشرع حدد الشروط التى يتعين توافرها فيمن يقبل بكلية الشرطة ويستمر فى الدراسة بها ، ومن بين هذه الشروط أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة ، وهذا الشرط وعلى ما إنتهى إليه قضا ، كل من المحكمة الإدارية العليا وهذه المحكمة يختلف عن شرط ألا يكون الطالب قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة » .

وقد ورد النص على حسن السمعة عاما دون تحديد الأسباب التى يترتب عليها فقده ، ومن ثم فإن المشرع يكون قد أفسح المجال فى تقدير حسن السمعة لجهة الإدارة فى نطاق مسئوليتها عن إعداد ضابط الشرطة الذى سيتولى مهام الحفاظ على الأمن ومطاردة الخارجين على القانون وصون

أرواح الناس وأعراضهم وعملكاتهم والزود عنها ولا ربب فى أن سمعة طالب الشرطة تتأثر بمسلكه الشخصى أو الخلقى أو بأرضاع تعبط به يمكن أن يكون لها تأثيرها على عمله مستقبلا كضابط شرطة ، كما أن مستوى حسن السمعة يتفاوت تبعا لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسئولياتها ، فما قد تتساهل فيه الإدارة بالنسبة لوظائف معينة قد تتشدد فيه بالنسبة لوظائف أخرى كالقضاء والشرطة لما لهذه الوظائف من أهمية وخطورة تتطلب فيمن يشغلها مسترى خاصا من حسن السمعة ومن ثم فلا تثريب على جهة الإدارة فى تقدير تخلف حسن السمعة فى طالب الشرطة متى استمدت هذا التقديرها من وقائع وأسباب وأدلة تبرره وخلا تقديرها من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها .

ومن حيث إن الظاهر من الأوراق أن الطالب / ................ المدعى) ضبط أثناء دخوله من بوابة كلية الشرطة عند عودته من الفسحة يخبىء كيسا يحوى نبات الحشيش ( القنب ) المخدر ، وعبوة تحتوى ثلاثين قرصا من عقار ( ريفوتريل ) المخدر في طبات ملابسه وعند التحقيق معه برر ذلك بأنه يتعاطى هذه الأقراص لأنها تهدئ من حالته النفسية المتعبة ،ان أحد معارفه هو الذي إشتراها له من إحدى الصيدليات ، وأما النبات المخدر فقرر إنه لا يعرف كنهه ولم يكن يدرى أنه نبات مخدر إلا ساعة ضبطه ، وقد وقع الطالب على أقواله بعضر التحقيق الذي أجرى معه في الكلية بعد أن حيازة الطالب لهذه المواد المخدرة دون موجب قانوني تعتبر جريمة أن حيازة الطالب لهذه المواد المخدرة دون موجب قانوني تعتبر جريمة الشرطة ضابط المستقبل ، وإذ قضت بفصله من الكلية جزاء ذلك فإن الشرطة ضابط المستقبل ، وإذ قضت بفصله من الكلية جزاء ذلك فإن حكمها يكون قائما على سببه الصحيح المبرر له قانونا . ويضحى مانعاه المدعى على هذا الحكم من مطاعن غير قائم على شيء من صحيح القانون.

ومن حيث إنه لا ينال مما تقدم صدور حكم محكمة الجنايات ببراءة المدعى من تهم إحراز نبات الحشيش المخدر وعقار ريفوتريل المخدر بقصد التعاطى التى وجهتها إليه النيابة العامة – فإنه فضلا عن أن الجريمة الانضباطية التى يحاكم عنها المدعى هى أساسا تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن الجريمة الجنائية تتمثل فى إتيانه سلوكا يتعارض مع كونه طالبا بكلية الشرطة والتى أدت إلى إتهامه فى الجناية رقم ٢٢٩١ لسنة ٩٩ الوايلى ، فإن تبرئته أمام القضاء الجنائى لا تنأى به بصفة جازمة عن كل شبهة ولا تقشع عن مسلكه ظلال الريبة ، إذ إن علاقة الطالب بالكلية التى يتبعها وإنه سوف يكون ضابطا فى وقت قريب يجب أن تسودها الثقة فى استقامته والاطمئنان إلى نزاهته وأمانته ونقاء سريرته لارتباط ذلك كله بحسن أداء الوظيفة مستقبلا ، فإذا تسرب الشك إلى شىء من ذلك بناء على سلوكااتخذه الطالب ووضع به نفسه موضع الريبة فإن هذا المسلك الذى لا يكفى لإدانته جنائيا ينهض بذاته مبررا لمؤاخذته إداريا وتأديبيا وهو ما إنتهت إليه – بحق – المحكمة العسكرية بفصل المدعى من الكلية جزاء ما اتترفت يداه ».

( محكمة القضاء الإداري - دائرة الأفراد - الدعوى رقم 3 3 0 السنة 8 0 ق - جلسة 3 / / / . . . . . ) .

\* ونرى أن هذا القضاء وإن فرق بين الجريمة الجنائية والجريمة الإنضباطية وعبر عن إستقلال كل منهما وهو ما جرى عليه قضاء مجلس الانضباطية وعبر عن إستقلال كل منهما وهو ما جرى عليه قضاء مجلس الدولة دوما ، إلا أن الحكم لم يتعرض لأسباب البراء التى وردت بالحكم الجنائى وما إذا كانت لإنتفاء الجريمة أم لعدم كفاية الأدلة ، سيما وأن ذلك ينعكس على الجريمة الإنضباطية ، إذ خلت حيثيات الحكم من إشارة إلى التأكد من أن ما حازه الطالب عند دخوله الكلية يصدق عليه وصف المخدر من عدمه ، ولعل الحكم رأى في مجرد إخفاء الطالب لهذه المواد حتى ولو لم يثبت أنها مخدر جريمة إنضباطية يستحق عليها فقد شرط حسن السيرة والسمعة ، إلا أننا نرى أنه إذا ما كان الحكم الجنائي قد أثبت إنتفاء وصف المخدر عن الأقراص التي كان يحملها الطالب وأنها أتراص علاجية ومن ثم قضى ببراءته لإنتفاء الجريمة ، فإن ذلك من شأنه أن يحيط قرار الفصل

بقدر من الغلو وفقا لما جرى عليه قضاء ذات المحكمة والمحكمة الإدارية العليا في أحوال تشتبه بهذه الحالة .

ومن حالات مشوبة قرار الفصل بالغلو وعدم التناسب بين الذنب والجزاء نعرض لأحد أحكام محكمة القضاء الإداري التي أقرت المبدأ التالي :

المبدأ (۱۱۰۰): وطالب شرطة - الفصل من الكلية - تقدير الجزاء في إطار المشروعية بأن يتناسب الجزاء مع المخالفة في ضوء التحديد الدقيق لرصف المخالفة بالنظر إلى الطروف والملابسات المكرنة لأيمادها - تطبيق.

« ومن حيث أن القضاء الإداري قد استقر على أن التناسب بين المخالفة والجزاء الذي يوقع عنها ، إنما يكون على ضوء التحديد الدقيق لوصف المخالفة في ضوء الظروف والملابسات المشكلة لأبعادها ، ومؤدى ذلك أن حسامة العمل المادي المشكل للمخالفة انما يرتبط بالاعتبار المعنوي المصاحب لارتكابها بحيث لا تتساوى المخالفة القائمة على غفلة أو استهتار أو تهور بتلك القائمة على عمد والهادفة إلى غاية غير مشروعة إذ لاشك أن الأولى أقل جسامة من الثانية ، وهذا ما يجب أن يدخل في تقدير من يقوم بتوقيع الجزاء التأديبي في ضوء ما يستخلصه إستخلاصا سائفا من جماع أوراق الموضوع. كما جرى القضاء الإداري على وجوب التناسب بين الجزاء والمخالفة وأن يكون الجزاء عادلا خاليا من الإسراف في الشدة أو الإمعان في إستعمال الرأفة ، وأن جزاء الفصل لا يلجأ إليه إلا إذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالف لا يرجى تحسينها ومبئوسا منها . وكل ذلك أمور تتصل بالمشروعية ، إذ يصبح التقدير الذي تجريه الجهة الإدارية مختلطا بالمشروعية وملتحما بها ، وغير منفصل عنها وتكون الرقابة التي يجريها قاضى المشروعية ، في هذا الشأن ، مما لا يخرج عن صميم إختصاصه وبلا تغول على ما للإدارة من إختصاص التقدير ، بحسبان أن تقدير الجزاء يختلط بالمشروعية ولا ينفك عنها . ( حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٥ ق . بجلسة ١٩٩٠/٥/١٩ ، وحكمها في الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٣٥ ق . بجلسة ١٩٩٢/٢/٢٩ ، وحكمها فى الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٦ ق . بجلسة ١٩٩٢/١٢/٨ ، وحكمها فى الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٩٢/١٢/١ ) .

ومن حيث إنه ، على هدى ما تقدم ، فإن هذه المحكمة وهي تقدر خطورة المخالفة الثانية التي إقترفها الطالب ، ترى في الوقت ذاته أن عقوبة الفصل من الكلية وهي أشد الجزاءات قمل غلوا في توقيع الجزاء ، وأنه كان ينبغي تقويم الطالب بتوقيع جزاء شديد يتناسب مع إتاحة الفرصة له لإصلاح ذاته وسلوك الطريق المستقيم واستكمال دراسته بالكلية وغراعاة ما أصابه من آلام نفسية من جراء إجراءات التحقيق وقرار الفصل الذي أطاح بمستقبله ومستقبل أسرته فترة من الزمن ، وهو الطالب الذي لم يبلغ سن الرشد بعد . وبالتالي فهر في مرحلة سنية تقتضي تقويم المسلك وإصلاح ما قد يشوبه ، إندفاعا وتهورا ، دون أن يصل الأمر إلى القضاء نهائيا على مستقبل يساهم فيه الطالب ، مع غيره ، في دعم قدرات مجتمع صالح تسود فيه يساهم فيه الطالب ، مع غيره ، في دعم قدرات مجتمع صالح تسود فيه ليزة والكرامة في الشباب . ومن ثم يكون القرار المطعون فيه معيبا بعيب عدم المشروعية بسبب الغلو ، وعدم التناسب المطلق ، في تقدير الجزاء الأمر الذي يتوافر به ركن الجدية في خصوص طلب وقف التنفيذ » .

( محكمة القضاء الإداري - الدائرة الأولى - الدعوى رقم ٢٦٠٦ لسنة ٥٤ ق -جلسة ٢٨٠/١/١٣) .

ومن المبادئ التى رأت فيها محكمة القضاء الإدارى أن جزاء الفصل لم يشبه " غلر " ومن ثم أيدت قرار الفصل المبدأ التالى :

المبدأ (۱۱۰۱): وطالب شرطة – رقابة المشروعية التى قارسها المحكمة على القرار التأديبي الصادر من المحكمة المسكرية الخاصة بطلبة كلية الشرطة تجد حده الطبيعي في التحقق من توافر أركان المخالفة التأديبية ، وألا يكون الجزاء الموقع عنها قد شابه غلو في التقدير يخرج به عن نطاق المشروعية التي تعطلب تناسبا معقولا بين خطورة المخالفة والجزاء المرقع عنها – تطبيق و .

« ومن حيث إنه ، استطهارا لركن الجدية في طلب وقف التنفيذ ، فإن ما بدا من ظاهر الأوراق ، يغيد أن ما نسب إلى المدعى عن ماديات الواقعة، من أخذه مبلغا نقديا من طالب مستجد ، مدعيا عزمه القيام بسداده نياية عنه ، هي واقعة ثابتة ثبوتا يقينا بإقرار المدعى ذاته . وإنه لما كانت هناك أمور لا تحتمل الهزل ، بل الهزل فيها لا يكون مقبولا عقلا ولا مستساغا خلقا ، فإن أخذ مبالغ من طالب مستجد ، وأيا ما تكون النية من ورا - ذلك ، سوا - كان من قبيل الدعاية والهزل حيث لا يقبل هزل في موطن الجد ، أو كان ذلك عن نية سيئة وتدبير آثم ، وهو بعد أمر غير مطروح الفصل فيه بالدعوى الماثلة برمتها ، فإنه أيا ما يكون الأمر فإن ثبوت هذا الواقع في حق المدعى يكفى لقيام المخالفة التأديبية وتوافر أركانه صدقا وحقا .

ومن حيث إن رقابة المشروعية التى تمارسها هذه المحكمة على القرار التأديبي إمّا تجد حدها الطبيعي في التحقق من صحة توافر أركان المخالفة التأديبية ، وألا يكون الجزاء الموقع عنها ، من جهة الاختصاص ، قد شابه غلر في التقدير يخرج به عن نطاق المشروعية التى تتطلب تناسبا معقولا بين خطورة المخالفة والجزاء الموقع عنها . ولما كان ذلك ، وكانت الوقائع المادية لأركان المخالفة قد ثبتت في حق المدعى ، على نحو ما سبق بيانه ، وقد صدر عنها جزاء من جهة تختص بتوقيعه ، إذ صدر القرار بالفصل من المحكمة العسكرية التي تشكلت لمجازاة المدعى ، كما خلا الجزاء من شبهة الغلر ، إذ إن ما نسب إلى المدعى من أفعال ، وإن كان اقترافه لها هزلا ، على نحو ما يدعى وإن كان إدعاؤه ، بحسب الظاهر ، سقيم البنيان وغير سوى البيان ، على سبيل الهزل والدعابة ، فإن ذلك لا يغير من فداحة المخالفة التي هي في أخف صورها وأحسنها ظنا بالمدعى ، تتمثل في هزل في موقع لا يحتمل هزلا ولا لغوا ويكون الدفاع بأن القرار قد شابه غلو يفسده هو دفاع داحض إذ يلزم في القانون لقيام الغلو أن يكون هناك عدم ينسب صارخ وفج بين المخالفة وما وقع عنها من جزاء ، والمحال ليس كذلك لا تنسب صارخ وفج بين المخالفة وما وقع عنها من جزاء ، والمحال ليس كذلك

فى واقعة الدعوى الماثلة إذ أن الأمر يتعلق بمسلك يتعين أن يتحلى به طالب الشرطة ولا يحيد عنه بتعلة الفكاهة أو الدعابة فليس ذلك المجال بما يسمح بذلك أو غيره ، بل هو مسلك يلقى بظلال كثيفة من مساس بحسن السلوك واستقامته الأمر الذى يبرر صدقا وحقا - بحسب الظاهر - صدور القرار المطلوب وقف تنفيذه ».

(محكمة القضاء الإداري – الدائرة الأولى – الدعري رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٤ ق – جلسة ٢٠٥/٠٠٠ – وأيضا : حكمها في الدعري رقم ١٩١٥ لسنة ٥٤ ق – جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٩ ) .

المهدأ (۱۱۰۷): وطالب الشرطة - تأديب - إخراج الطالب الفاش وحرمانه من إستكمال الامتحان وإعتباره راسبا في جميع مواده هو الحد الأدنى من الإجراءات التى تتخذ قبله عند ضبطه متلبسا بالفش أو بالشروع فيه ، ويطلح قالمحكمة العسكرية في معاقبته عن الواقعة قائما لتوقع عليه أحد الجزاءات المتصوص عليها في اللاتحة ومن بينها الحرمان من التقدم لإمتحان المواد الشرطية والمواد القانونية دورا أو دورين ، لا وجه للقرل يا دواج الجزاء » .

و ومن حيث إن المستفاد من النصوص السالفة أن المشرع أخضع طلاب كلية الشرطة لنظام تأديبى خاص بهم محددا المخالفات التأديبية التى يسألون عنها وكذا العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها عليهم على أن تترلى تأديبهم ومحاكمتهم محكمة عسكرية تشكل على النحو المحدد بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، وإذ كان من بين المخالفات التأديبية التى يسأل عنها الطالب هى إرتكابه الفش فى الامتحان أو الشروع فيه ، ونظرا لما لهذه المخالفة التأديبية من خطورة بالفة وما قتله من اعتداء صارخ على قواعد الضبط والربط وإخلال جسيم بقواعد الامتحانات وإهدار بين لمبدأ تكافؤ الفرص وما يرتبه ذلك من حصول الطالب على نتائج ودرجات لا تعبر عن مستواه العلمى المقيقى ، فقد أفرد المشرع لهذه المخالفة وحال ضبط مرتكبها فى حالة تلبس إجراءات بعينها تتحدد فى قيام

مدير الكلية - أو من ينوب عنه - بإخراج الطالب من قاعة الامتحان وحرمانه من دخول الامتحان في باقي المواد وإعتباره راسبا في جميع مواد هذا الامتحان ، فضلا عن إحالته إلى المحكمة العسكرية لمحاكمته عما إقترفت يداه ، وعلى ذلك يبين بجلاء أن المشرع فرق بين الإجراءات التي يتخذها مدير الكلية - أو من ينوب عنه - قبل الطالب فور وقوع المخالفة وضبطها ، وهي إجراءات تطبق بقوة القانون ، وبين العقوبة التي توقعها عليه - فيما بعد - المحكمة العسكرية التي يحال إليها مرتكب المخالفة .

ومن حيث إنه ولما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن الطالب المدعى ضبط في يوم ١/١/١/٠٠ أثناء امتحان المواد القانونية ويحوزته ورقة معدة للغش ومدون عليها أجزاء من المادة الامتحانية وإذ أخرج من الممتحان ، وأحيل إلى المحكمة العسكرية لطلبة كلية الشرطة والتي إنتهت إنى ثبوت الواقعة في حقه وقررت إدانته ومجازاته بالحرمان من الامتحان في جميع المواد القانونية المقررة بالغصل الدراسي الثاني لعام أول وثان في العام الدراسي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ واعتباره راسبا في جميع المواد الشرطية (دور المؤاد القانونية والشرطية في العام الدراسي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ واعتباره راسبا

وإذ كانت التهمة المنسوبة للمدعى باقترافه الغش فى الامتحان ثابتة فى حقه يقينا يطمئن إليه ضمير المحكمة ، فإن الجزاء الموقع عليه من المحكمة العسكرية يكون صادرا على وجهه الصحيح جزاء ما اقترفت يداه ، ويضحى طعنه على هذا القرار فاقدا لسنده خليقا بالرفض .

ومن حبث إنه لا وجه للقول بازدواج الجزاء الموقع على المدعى بتطبيق كلا المادتين(١٧) و (٢٠) من اللاتحة الداخلية لأكاديمية الشرطة ، ذلك أن تطبيق حكم المادة (١٧) باخراج الطالب الذي يرتكب واقعة الغش وحرمانه من استكمال الامتحان واعتباره راسبا في جميع مواد إنما هو الحد الأدنى من الإجراءات التي تتخذ قبله عند ضبطه متلبسا بالغش أو بالشروع فيه ويظل حق المحكمة العسكرية في معاقبته عن الواقعة قائما حقا وصدقا

بعد إحالة الطالب للمحاكمة لتوقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها فى المادة (٢٠) من اللاتحة المشار إليها والتى من بيها جزاء الحرمان من التقدم لامتحان المواد الشرطية والمواد القانونية دورا أو دورين واعتبار الحرمان عِثابة رسوب، وهو عين ما قضت به المحكمة العسكرية فى الحالة الماثلة ».

(محكمة القضاء الإداري - الدائرة الأولى - الدعوى رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٤ ق-جلسة ٢٨ / ٢٠٠٠)

# الفرع الثالث إستقالة طلاب كلية الشرطة

لقد أثارت الإهتمام مسألة إستقالة طلاب كلية الشرطة من الدراسة ثم العودة إلى التقدم بطلب لسحب إستقالاتهم بدعوى خضوعهم للإكراه الأدبى والمادى في توقيع إستقالاتهم وكذا أولياء أمورهم، الأمر الذي تعرض له قضاء محكمتي القضاء الإداري والإدارية العليا بالعديد من الأحكام نورد فيما يلي بعضاً من المبادئ التي أرسيت في هذا الشأن:

أولاً : مبادئ قانونيـة في عدم ثبـوت الإكراه المفسد للرضا والبطل للإستقالة :

المبدأ (۱۱۰۳): و الإستقالة عمل إرادى تصدر عن صاحبها بنية إحداث أثر قانونى هو ترك المركز القانونى المحدد لدوا نحروج عن نطاقه والتحلل من التزاماته، ويجب صدورها عن إرادة سليمة غير معيبة خالية من الإكراء – تطبيق و.

« وحيث إن الإستقالة تعتبر عملاً إرادياً يعبر به الطالب بموافقة والده أو ولى أمره عن عدم رغبته في إستكمال الدراسة بكلية الشرطة وهو يصدر عن صاحبه بنية إحداث أثر قانوني هو الإنسحاب وترك المركز بالقانوني المحدد له والخروج عن نطاقه والتحلل من إلتزاماته بما يترتب على ذلك من آثار قانونية، ويتعين أن تصدر الإستقالة عن إرادة سليمة غير معيبة وأن تكون قاطعة الدلالة مبرأة من الشوائب ومن أي عيب يعدمها أو يفسدها.

وحيث إن البادي من الأوراق ومن الظروف والملابسات التي وردت برواية كل من الجهة الإدارية والمدعى بصفته أن طلب الإستقالة الموقع من كل من الطالب ووالده المدعى قد تم بعد أن منحت الجهة الإدارية والد الطالب مرة ثم والده ووالدته أخرى الفرصة لاثناء نجليهما عن رغبته في ترك الدراسة بكلية الشرطة. ولم يثبت بالأوراق كما لم يرد على لسان المدعى بصفته أن الطالب قد أخبرهما بأن أحدا قد أكرهه على إبداء الرغبة في ترك الدراسة وإغا جاءت أقوال المدعى مؤكدة لإصرار نجله على الإستقالة دون ضغط من أحد، وقد حدد المدعى ما وقع عليه وعلى الطالب من إكراه في الحالة المرضية التي إعترت الطالب والمتمثلة بحسب تقرير طبيبه المعالج في ١٩٩٧/١٢/١٧ - في إلتهاب خلوى شديد بالكاحل الأيسر تورم بالقدم اليسرى والإدعاء بتقاعس الكلية عن معالجته، وما إعترى زوجته من حالة عويل نتيجة مرض إبنها، وهي ظروف أجدبت أوراق الدعوي عن إثباتها على النحو الذي يكون الإكراه الذي يعبب الإرادة فإذا كان التقرير الطبي المقدم من المدعى بحافظة مستنداته المقدمة بجلسة ١٩٩٧/١/٧ - يغيد الحالة المرضية لقدم نجله على النحو السالف البيان فإن تلك الحالة بذاتها إن صدقت لايترتب عليها إحداث رغبة الطالب نجل المدعى في ترك الدراسة أو في التهديد بالإنتحار أو في الإصرار على تقديم الإستقالة في ضوء أن التقاعس المنسوب للإدارة عن إتخاذ إجراءات علاج نجل المدعى لبس له سند أو دليل يقيمه إذ أن الجهة الإدارية قد قامت بحجز الطالب بمستشفى الكلية يوم ١٩٩٦/٢/١٦ لتهدئة حالته ورغبته في الهرب ولايقبل العقل أو المنطق تولى الكلية حجز الطالب بالمستشفى للنظر في حالة إضطراب أو هياج ناتج عن عدم تلبية رغبته في ترك الدراسة وعدم علاجها لإصابة له بقدمه اليسرى، كما لايطابق المنطق تولى الكلية واجبها من قبل حيال الطالب بإدخاله مستشفى هيئة الشرطة لإجراء عملية جراحية لإستئصال الزائدة الدودية كما أورد المدعى بصحيفة دعواه ثم وبعد أيام من إجراء

العملية ترفض علاج قدمه. ومن ثم فإنه وفى ضوء إنتفاء الدليل على تقاعس الإدارة عن علاج ابن المدعى فإنه لايبقى سوى رغبة الطالب فى ترك الدراسة بالكلية أياً كان سببها وعدم قدرة المدعى وزوجته على إقناع نجليهما فى الإستمرار بالدراسة والحالة المرضية التى لحقت بقدم الطالب وإنزعاج والدته وهى أمور لاترقى بحال إلى مرتبة الإكراه المفسد للإرادة. الأمر الذى يكون معه القرار الطعين بقبول الإستقالة بعد أن وقعها الطالب ووالده قائماً - بحسب الظاهر من الأوراق - على أساس سليم من صحيح حكم القانون غير مرجع الإلغاء عند نظر الموضوع بما يجعل طلب وقف تنفذه خليقاً بالرفض بعد أن تخلف عنه ركن الجدية اللازم له دون حاجة لبحث ركن الإستعاجل لعدم جدواه ».

(محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد والهيئات - (أ) - الدعوى رقم ٧٠١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٧/٢/١٨).

ثانياً ، مبادئ قانونية فى ثبوت الإكراه المفسد للرضا والمبطل للاستقالة ،

أرست المحكمة الإدارية العليا بجلستها المتعقدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٩١ الميدأ التالي:

المبدأ (۱۱۰۶): وقرار قبول الإستقالة يجب أن يقوم على طلب يتقدم به أن يقوم على طلب يتقدم به أصحاب الشأن بإراد تهم الصريحة الحرة، تقصير جهة الإدارة في علاج الطالب وتركد ليقدم إستقالته تحتوط أقالم ضوظ وف الهياج النفسى والعصبى يجعل قرار قبول الإستقالة معيباً لصدوره بنا على طلب لا يعبر صدقاً وعدلاً عن إرادة للطالب أو ولى أمره ».

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الطالب سالف الذكر مقيدة حريته
 ينظام الدراسة الداخلية بالكلية، قد قيدت إرادته بعدم إحالته للكشف
 الطبى لفحص مدى مرضه، وقارضه لفترة ثلاثة أيام كاملة وترك فى الحالة
 التى وصفها تقرير قائد السرية فى حالة هياج عصبى يتناوب عليه، ولم

تقبل إدارة الكلية كذلك رجاء ولى أمره بإحالة الطالب للعلاج ومن باب أولى إخراجه لعلاجه في الخارج لتبين حالته وتستقر نفسه وإنما تم وصمه دون فحص من الجهات المختصة بعدم صلاحبته للحياة النظامية وحيث إنه قد حصلت إدارة الكلية من الطالب ووالده على الاستقالة التي أعملت أثرها في ذات البوم فإن هذه الإستقالة تكون مقدمة تحت وطأة تلك الظروف والقيود التي لاتتفق مع حقوق الإنسان وكرامته ولا مع حسن الإدارة عما يتعين معه إهدار هذه الإستقالة وعدم التعويل عليها يؤكد ذلك أن الثابت أن هذا الطالب الذي أصر على الإستقالة رغم إسداء النصح له بالعدول عن ذلك حسب رواية قائد السرية في ظروف الهياج النفسي والعصبي التي يقر بإصابته بها أو هي الإستقالة التي حررها في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر والتي تم إعتمادها والموافقة عليها من جميع المستويات القيادية والرئاسية في الكلية فور صدورها في مساء ذات اليوم، وقد عاد في الساعة السادسة والنصف صباح اليوم التالي ليطلب بإصرار العدل عنها مع زوج شقيقه بعد سفر والده إلى السعودية ولايكون صحيحا أن سبب تقديمها هو عدم إحتماله للحياة النظامية والعسكرية والإنضباطية حيث لاتنطوى الأوراق على أي دليل على إرتكاب الطالب المذكور أي أمر يمسها خلال فترة وجوده بالكلية سوى ما إنتابه من هياج عصبي على النحو العارض المشار إليه في الظروف الغامضة المجهلة التي لم تتضمن مذكرة قائد السرية إيضاح لها الأمر الذي يؤيد في عقيدة هذه المحكمة ويقينها أن إرادة الطاعن ونجله قد شابها عب الإكراه المعنوي الذي يجردها من أثرها كعمل قانوني قصد به مصدره أن ترتب أثرا قانونيا محددا ولايجوز بناء على ذلك أن تكون سبباً لإنهاء إنتسابه لكلية الشرطة بالإستقالة على ما سلف بيانه.

ومن حيث إن القرار الذي يصدر بقبول الإستقالة لابد وأن يقوم على طلب يتقدم به صاحب الشأن بإرادته الصريحة الحرة ودون أن يعيب هذه الإرادة أي عيب يعدمها أو ينتقص منها، بحيث لايمكن إعتبارها عملاً قانونياً سليماً قصد به صاحبه ترتيب الآثار القانونية التي تترتب على الإستقالة، فإن القرار الذي صدر بقبول الإستقالة في هذه الحالة يكون بحسب الظاهر من الأوراق قد صدر معيباً لصدوره بناء على طلب لايعبر صدقاً وحقاً تعبيراً سليماً عن إرادة حرة لنجل الطاعن أو للطاعن بصفته والده وولى أمره ».

(الحكمة الإدان العلما -الطمن رقم ٢٧ السنة ٣٧ ق-جلسة (الحكمة الإدان).

كما أرست محكمة القضاء الإدارى ذات المهدأ فى العديد من أحكامها ومنها ما يلى:

المبدأ (ه ١١٠) - والطروف والملابسات المعيطة بقبول إستقالة الطالب المتمثلة في إتهامه بواقعة تنالمن عرضه وشرفه دون تحقيق أوقع الطالب في رهبة من إشاعة الإتهام وإلحاق الأذى به فآثر دون روية تحت تأثير الرهبة تقديم طلب الإستقالة ووافق والدعلى الطلب تحت سلطان الرهبة أيضاً يجعل قرار قبول الإستقالة وارداً على غير محل ».

« ومن حيث إن المادة ٧٦ من اللاتحة الداخلية لأكاديمية الشرطة الصادرة بقرار من وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ المعدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ تنص على أنه إذا رغب الطالب في ترك الدراسة بكلية الشرطة أو بكلية الضباط المتخصصين وجب عليه تقديم طلب بذلك إلى مدير الكلية المختص بشرط موافقة الوالد أو ولى الأمر إذا كان الطالب قاصراً .....

ومن حيث إن هذا النص يجعل للطالب بأكاديمية الشرطة حرية ترك الدراسة بمحض إرادته بإعتبار أن ذلك من حرياته الأساسية فلا يجوز إجباره على مواصلة دراسة لايرغبها. أو الإستمرار في الإلتزام بنظام عسكرى لا ترتاح إليه نفسه فجعل له تقيديم طلب في هذا الشأن وإستلزم موافقة ولى الأمر عليه إذا كان الطالب قاصراً حتى يأتي هذا الطلب عن إرادة لايشوبها

عيب وبعد تبادل للرأى والمشورة مع من خبرتهم السنون وأثقلتهم التجارب فإذا صدر طلب ترك الدراسة بالأكاديمية عن إرادة حرة مختارة وقبلته إدارةالأكاديمية فلا يحق للطالب الرجوع وطلب إعادة قيده ولايأتى هذا الأثر كما تقدم إلا إذا كان طلب ترك الدراسة صادراً عن رغبة صحيحة ورضاء طليق بحيث إذا شابه عيب مما يفسد الرضا كالإكراه بطل الطلب وبطل تبعاً لذلك قرار قبوله المبنى عليه. وهذا الإكراه الذي يعيب الرضا ويبطله يقوم على رهبة حقيقية تتملكه بسبب موقف جائر إتخذته الإدارة حياله لايستطيع دفعه ولا قبل له بتحمله يهدده في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال فيقدم على ترك الدراسة وفقاً لما عساه أن يصيبه من أذى صحته أو ماله أو شرفه أو إعتباره.

ومن حيث إنه لما كان ذلك كذلك وكانت الظروف والملابسات التى أحاطت تقديم نجل المدعى طلب ترك المراسة بكلية الشرطة يقطع بعدم صدورها عن رغبة صحبحة ورضاء طليق من الإكراه إذ لا يتصور بعد أن قطع الطالب هذا الشرط فى دراسته ووصل إلى السنة الثالثة بالكلية أن يتقدم بطلب إستقالته قبل إمتحانات نهاية العام بأيام قلائل - طواعية واختياراً خاصة وأنه لم يرسب طوال دراسته، وإنما الظاهر من الأوراق أن الطلب الذى قدمه الطالب المذكور وتأيد بموافقة المدعى كان وليد إكراه بعواقعة تنال من عرضه وشرفه دون تحقيق يكشف للمحكمة مدى صحة برائه فاقع فى نفس الطالب رهبة أن يشيع هذا الإتهام ويلحقه الأذى من جرائه فاثر دون روية وتحت تأثير هذه الرهبة أن يتقدم بطلب ليترك الدراسة بالكلية ووافق والده على هذا الطلب تحت سلطان تلك الرهبة المقيقية التى بالكلية ووافق والده على هذا الطلب تحت سلطان تلك الرهبة المقيقية التى بعثتها الإدارة دون حق فى نفس نجله. وفضلاً عما تقدم فقد ظهر للمحكمة أيضاً من واقع حافظة المستندات التى قدمتها هيئة قضايا الدولة بجلسة أيضاً من واقع حافظة المستندات التى قدمتها هيئة قضايا الدولة بجلسة أيضاً من واقع حافظة المستندات التى قدمتها هيئة قضايا الدولة بجلسة أيضاً من واقع حافظة المستندات التى قدمتها هيئة قضايا الدولة بجلسة أيضاً من واقع حافظة المستندات التى قدمتها هيئة قضايا الدولة باستدت

المدعى والد الطالب وفى ذات اليوم تقدم بطلب الإستقالة وهو يوم الخميس الموافق ١٥ من إبريل سنة ١٩٩٣ وقام الطالب المذكور بتحرير إستقالته من الكلية فى هذا التاريخ، وأكره المدعى فى ذات التاريخ على تدوين عبارة وأوافق أنا ...... والد الطالب ..... على قبول إستقالة نجلى من الكلية. وقد عرضت تلك الإستقالة على العقيد قائد الكتيبة الثالثة قوافق عليها أيضاً يوم ١٥ من إبريل سنة ١٩٩٣ ثم عرضت على اللواء مساعد كبير المعلمين فى التاريخ ذاته قوافق عليها، وعرضت على اللواء مساعد وزير الداخلية مدير كلية الشرطة بتاريخ ١٥ من إبريل سنة ١٩٩٣ سنة ١٩٩٣ من إبريل سنة ١٩٩٣ على اللواء مساعد وزير الداخلية مدير كلية الشرطة بتاريخ ١٥ من إبريل عنه ١٩٩٣ على اللعبارة الآتية « أوافق على قبول الإستقالة طللا أنها رغبة الطالب وأقره عليها السيد والده » وأن تتابع الأحداث وتلاحقها بهذه الصورة وما أحاط عليها من ملابسات من شأنه أن يجعل صدور تلك الإستقالة مشوياً بالإكراء وأن إدادة الطالب ووالده عندما قاما بتحريرها لم يكن لأى منهما حرية وأن إدادة الطالب ووالده عندما قاما يكورها لم يكن لأى منهما حرية الإختيار وإغا دفعا إليها دفعاً فلم يكن أمامهما من سبيل آخر يمكن سلوكه.

وحيث إنه فضلاً عن كل ما تقدم فإن المحكمة بعد أن قررت حجز الدعوى للحكم لجلسة ٧ من ديسمبر ١٩٩٣ قررت إعادتها للمرافعة لجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ قررت إعادتها للمرافعة لجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ وكلفت الجهة الإدارية بإيداع التحقيق الذي أجرى مع الطالب - نجل المدعى - قبل تقديم إستقالته من الكلية والمشار إليه في عريضة الدعوى والذي أجرى بمعرفة الرائد ................................. أو غيره من ضباط الكلية كذلك الإفادة بما تم في شأن الطالب الافادة بما تم في شأن الطالب قدمت هيئة قضايا الدولة حافظة مستندات بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٤ تضمنت كتاب مدير كلية الشرطة رقم ٩٩ المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٩٤ متضمناً الآتى « الكلية لم نجر تحقيقاً مع نجل المدعى بمعرفة الرائد

(محكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ٥٤٠٧ لسنة ٤٧ ق-جلسة ١٩٩٤/٣/٢٩).

المبدأ (١٠٠٦): «تعريف الإكراه المفسد للإرادة، وقوع إكراه على المهد المهدد المرادة، وقوع إكراه على الماب ووالده بثق المسبى والتشنع الماب أنه المدعى والتي كان يتعين على الكلية إحالتها إلى الطبيب، تقديم الإستقالة في هذه الحالة يكون قد صدر عن إرادة غير صحيحة ».

و من حبث إنه يستفاد من النص المتقدم أن الإستقالة من كلبة الشرطة هي عمل إرادي يعبر به الطالب عن عدم رغبته في إستكمال الدراسة كما يعبر به الطالب عن عدم رغبته في إستكمال الدراسة كما يعبر به الضابط الشرطي عن رغبته في ترك العمل وهو بالنسبة للطالب ركن الإرادة يصدر عن صاحبه بنية إحداث أثر قانوني هو الإنسحاب وترك المركز الذاتي المحدد له والخروج عن نطاقه والتحلل من إلتزامات هذا المركز القانوني على ذلك من آثار قانونية حددها قانون الأكاديمية القانوني على ذلك بداهة أن هذه الإرادة لايمكن أن تصدر إلا من شخص مكتمل الإرادة ودون عيب يشوبها فلا إعتداد بالإرادة في هذه الحالة إلا إذا صدرت سليمة وحرة وقاطعة ومبرأة من الشوائب لأن الإرادة هي في حقيقة الأمر وجوهره هي عمل قانوني يتجه به صاحبه إلى إحداث أثر قانوني معين وهو يشكل ركن السبب في القرار الصادر بقبول إستقالة، ويجب أن يأتي التعبير عن هذه الإرادة صريحاً وقاطعاً وجازماً

فى الإفصاح عن إرادة صاحب الشأن وأن تكون نبته مبرأة من كل عبب يعدمها أو يفسدها أو يشوبها فلا يقوم الأثر القانونى طالما لم يكن التعبير عنها صريحاً وقاطعاً وجازماً فى الإفصاح عن القصد فى إحداث الأثر القانونى.

ومن حيث إنه قد تضمنت مذكرة قائدة السرية السادسة عشرة بكلية الشرطة «قطاع الطلبة» رقم ك ٤ / س ١٦ المقدمة بحافظة الجهة الإدارية بشأن إستقالة نجل المدعى والتى حررت عقب الشكوى التى تقدم بها المدعى عقب إستقالة نجله وصدور القرار المطعون فيه أنه بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٥ عقب عودة الطالب المذكور من الإجازة بأيام قليلة وبعد قضائه مدة التدريب الأساسي أن هذا الطالب قد إنتابته حالة إرهاق عصبى صاحبها تشنج بداخل العنبر بالسرية وقد أسدى له قائد السريعة النصح والإرشاد بضرورة الإلتزام بالهدوء وضبط النفس لحين إستدعاء والده وفي يوم ١٩٨٨/١٢/٢٦ إنتاب الطالب حالة هياج عصبي وهدد بأنه سيقوم بالإنتحار، إذا ما إستمر بالكلية وفي يوم ١٩٨٨/١٢/٢٨ حضر والد الطالب وحاول إثناء نجله عن عزوفه على تقديم الاستقالة إلا أن نجله أصر على عدم رغبته في الإستمرار بالكلية لعدم قدرته على تحمل الحياة العسكرية وهدد والده بالإنتحار إذا ترك دون تقديم إستقالته. وأثناء حالة الهباج العصبي والتشنج التي إنتابت نجل المدعى كان يتعين على الكلية إحالة الطالب المذكور إلى الطبيب المختص بالكلية لتوقيع الكشف الطبي عليه وتشخيص حالته ومعالجته منها حتى يعود إلى حالة الإستقرار العصبى والذهنى ثم يقرر بعد ذلك البقاء بالكلية من عدمه ولكن على العكس من ذلك تقدم الطالب وهو في هذه الحالة المرضية السيئة ووقع والده عليها وهو في حالة نفسية سيئة لما عاناه من هياج عصبى وتشنج الأمر الذي تكون معه هذه الإستقالة غير صادرة بناء على إرادة صحيحة وسليمة متجهة إلى إنهاء رابطة الطالب بالكلية وبالتالى يكون القرار الصادر بقبولها مشوبأ معيبأ بإنعدام ركن السبب عا

يجمله مخالفاً للقانون خليقاً بالإلغاء ي.

(محكمةالقضاءالإدارى-الفعرىرقم ١٣٥٤ لسنة ١٤٥ و-جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧).

وأكنت المحكمة الإدارية العلياما أرسته من مبادئ في شأن الإستفائة من كلية الشرطة وخوابط قبولها وتحديد فكرة الإكراء وتطبيقاتها في المبدأ التالي:

المبدأ (۱۱۰۷): «تمريف الإكراه، إغفال فهل المدعى ذكربيان أحد أخواله غير الشقيق في كراسة شروط الإلتحاق بالكلية وإستدعا ثه وتهديده يتقديم إستقالته وإلا إتخلت ضده إجراءات أخرى أوجدت الرهبة في نفسه رئيس ولى أمره عاييطل الإستقالة لصدورها عن إرادة غير حرة ع.

ومن حبث إن الإكراه قانوناً هو أن يكون تصرف الشخص صادراً تحت سلطان رهبة يبعثها الطرف الآخر في نفسه دون حق ولو كانت قائمة على أساس، وتكون الرهبة قائمة على أساس إذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذي يدعبها أن خطراً جسيماً محدقاً يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو المال ويراعي في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامة الإكراه.

ومن حيث إنه النن كان البين من ظاهر الأوراق أن إستقالة نجل المطعون ضده وقعت منه ومن نجله بتاريخ ١٩٨٨/٣/٦ وقد صدرها المطعون ضده إلى قائد السرية السابعة عشر راجياً فيها التكرم بالموافقة على قبول إستقالته من الكلية لعدم تقبله للحياة العسكرية وعدم رغبته في إستكمال دراسته حيث تمت الموافقة عليها من ثلاث مستويات من الضباط في ذات اليوم حيث وافق مدير الكلية على قبول الإستقالة وإتخاذ الإجراءات في البين من ظاهر الأوراق كذلك أن

ثمة إستدعاء على عجل أبلغ به والد المطعون ضده عن طريق مأمور مركز إطا بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣ بالتوجه يوم السبت الموافق ١٩٨٨/٣/٣ لمقابلة العميد ..... بكلية الشرطة (حافظة مستندات المدعى المقدمة أمام محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩٨٥/٥/١٠) وهر أمر لم تنكره الجهة الإدارية، وإذ كان المطعون ضده قد ذكر في عريضة دعواه ولم تجحده الجهة الإدارية أن نجله قد أغفل دون قصد ذكر بيان أحد أخواله غير الشقيق في كراسة شروط الإلتحاق بالكلية، وأنه بناء على شكوى كيدية من أحد أهالى بلدته تم إستدعائه حيث هدده كبير معلمى الكلية بتوقيع الإستقالة والا إتخذ ضده إجراءات أخرى أوجدت الرهبة في نفسيهما عما جعله هو ونجله يوقعان الإستقالة وكان ذلك في اليوم التالي لليوم المحدد لإستدعاء الوالد إلى الكلية في ١٩٨٩/٣/٥ وإذ لم تدحض الجهة الإدارية واقعة إستدعاء والد المطعون ضده إلى الكلية على النحو سالف البيان ولم تقدم تفسيراً لهذا الإستدعاء وما أعقبه في اليوم التالي من حدوث الإستقالة محل النزاع ثم توقيعها في ذات اليوم من ثلاث مستويات من الضباط بالكلية وهي كلها دلائل تشير إلى ما تنطق به ظروف الحال وما إستقر في وجدان محكمة أول درجة - بحق - من وقوع إكراه على المطعون ضده ووالده بث في نفسيهما الرهبة فصدرت منهما الإستقالة عن إرادة معيبة عا يبطلها قانوناً خاصة وأن ما أشير في طلب الإستقالة إلى عدم تقبل المطعون ضده للحياة العسكرية وعدم رغبته في الإستمرار في الدراسة بالكلية يناهضه ما يكشف عنه ظاهر الأوراق من إستمرار المطعون ضده بعد إعادته إلى الكلية في الدراسة بنجاح حيث نجح في السنة الأولى بتقدير مقبول ونجح في السنة الثانية بتقدير جيد حيث نقل إلى السنة الثالثة في العام ١٩٩٣/٩٢ وأنه لم يحاكم تأديبياً أثناء فترة قيده بالكلية وذلك حسيما يبين من الشهادة المعتمدة من (مساعد وزير الداخلية مدير كلية الشرطة بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٨ والمودعة حافظة مستندات المطعون ضده المقدمة بجلسة

۱۹۹۳/٤/۱۸ وهذه الشهادة وإن كانت لاحقة لتاريخ الإستقالة إلا أنها تنبئ عن قدرات المطعون ضده وإستعداده وتشير إلى أن ما سطره بكتاب الإستقالة من عدم تقبل الحياة العسكرية لم يكن معبراً عن إرادة المطعون ضده الحرة ويكون القرار الصادر بقبولها غير قائم على سببه الصحيح في الواقع أو القانون متعيناً الإلفاء ».

الحكمةالإداريىةالملها –الطمن رقم ٢١٦١ لسنة ٢٤ق –جلسة) ١٩٩٤/٧/١).

المبدأ (۱۱۰۸): «الإكراه المفسد للرضا إنما يكون بنا معلى رهبة حقيقية تتملك الشخص بسبب موقف جائر إتخذته الإدارة حياله لا يستطيع دفعه ولا قبل له بتحمله يهدده في النفس أوالجسم أو الشرف أو المال، وبراعي في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه وسنه وحالته الإجتماعية والصحية - ظروف إصطحاب الطالب لهلاً لتوقيع الكشف الطبي عليه وإنتها مالكشف بتتاتج سلبية وعدم إخطاره بالتيجة وتركه تحت وهم تصور تاتع مفايرة تجعله في حالة إكراه مفسد للرضاء.

« وحبث أن الإكراه المفسد للرضا إنما يكون بنا، على رهبة حقيقية تتملك الشخص بسبب موقف جائر إتخذته الإدارة حياله لا يستطيع دفعه ولا قبل له يتحمله يهدده في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال ، ويراعى في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه الإكراه ، وسنه وحالته الإجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامة الإكراه .

وحبث إن البين من الظروف والملابسات المتقدمة أن الطالب نجل المدعى قد تم إخضاعه جبراً عنه لتحاليل تتصل بتعاطى المواد المهدئة والمخدرة والحشيش وتم ذلك في وقت متأخر من الليل دون أن تفصح الإدارة عن السبب الإنضباطي الذي حدا بها إلى هذا الإجراء الذي يمس جسم الإنساز والذي يتعين أن يتم برضائه ما لم يكن لدى الإدارة ما يوجب ذلك وهو ما

سكتت عنه طيلة مدة نظر الدعوى أمام المحكمة فتارة ترجع السبب إلى أنه متصل بتحاليل دورية منتظمة تجربها لطلابها بين الحين والآخر ، وتارة ترجعها إلى اتصالها بالحالات الانضباطية وهو ما يورت به ذلك الاجراء تجاه الطالب دون أن تذكر ماهية تلك الحالة الإنضباطية وسند الاشتباه لديها في الطالب ، بل أنها أنكرت بداية توافر أى من حالات الإشتباه في الطالب ومن ثم فإن إخضاع الطالب لإجراء تحاليل طبية في وقت متأخر من الليل لا مبرر له واقعاً وزمناً ثم جاءت نتائج التحاليل سلبية تؤكد خلوها من أية مواد مهدئة أو مخدرة على أي نحو فلم تسع الإدارة لإخطار الطالب بنتيجة التحاليل أو إخطار ولى أمره بل أنها حالما حازت النتائج السلبية عمدت إلى إخفائها عن الطالب وتركته وهو لم يزل صغير السن قليل الخبرة والإدراك تحت وهم تصور نتائج مغايرة لا تتصل بالحقيقة فدفعته بذلك دفعا إلى الشعور بأن مستقبله الدراسي سبتعرض لخطر ومن ثم كانت استقالته وليدة إكراه دفعته إليه الجهة الإدارية دفعاً ولم يكن الطلب مبنياً على إرادة حرة مختارة ، ولم تقم الإدارة بدورها في تقديم النصح للطالب بالعدول عن الإستقالة إذ أن أولى واجباتها - وقد تعاصر فعلها متصلا بإخضاع الطالب للتحاليل الطبية في هجيع الليل مع تقديم طلب تركه الدراسة – أن تعمد إلى طمأنة الطالب بأن التحاليل التي أجرتها له قد جاءت نتيجتها سلبية وأنه لا يوجد ما يبرر استقالته إلا أن موقفها المتقدم ساهم بالدرجة الأولى في إخضاع الطالب لرهبة حقيقية تملكته بسبب موقف لم يكن يملك له دفعا ولا قبل له بتحمله وهو إكراه حقيقي بالنظر إلى سن الطالب والظروف الملابسة التي أحيط بها دون مبرر أو سند من القانون وهو ما يجعل طلب ترك الدراسة المقدم منه والموقع من والده " المدعى " قد ورد باطلاً ، ومن ثم بطل تبعأ لذلك قرار الجهة الإدارية بقبول إستقالة الطالب لإفتقاده لركن السبب الذي يقيمه ۽ .

( محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٢/٢٤٦٧ ق – جلسة ١٩٩٨/٦/٩)

### المطلب السابع

## الرقابة على قرارات تأديب الطلاب

ه تعرض قيما يلى لأهم المبادئ القانونية التى تقروت في مجال "الرقابة" على قرارات تأديب الطلاب " :

المهدأ (۱۱۰۹): و تأديب طلاب الجامعات - قرارات مجلس تأديب الطلاب - ليست أحكاما تأديبية بل هي من القرارات الإدارية النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات إختصاص قضائي - ينعقد الاختصاص بالفصل في الطعون المقامة بطلب إلغائها لمحكمة القضاء الإداري وليس للمحكمة الإدارية العليا ».

د المواد ۱۸۰ ، ۱۸۲ ، ۱۸۳ من قانون تنظیم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ تؤكد أن القرارات التي يصدرها مجلس تأديب الطلاب هي قرارات تأديبية تتساوي في المرتبة مع القرارات الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية كما أن مجلس التأديب الأعلى الذي استحدثه القانون ١٥٥ لسنة ١٩٨١ والتعديلات التي أدخلت على القانون لم يترتب عليها تغيير الطبيعة الإدارية لقرارات تأديب الطلاب ذلك أن السلطة التي خولها المشرع أمر تأديب الطلبة هي محض سلطة إدارية تتمثل في مجلس تأديب الطَّلاب المشكل من عناصر غير قضائبة وبالتالي فهو لا يخرج عن كونه لجنة إدارية كما أن مجلس التأديب الأعلى الذي أنيط به استثناف النظر في قرارات مجلس تأديب الطلاب لا يغير في طبيعته القانونية الطبيعية الإدارية للمجلس الذي ينظر في قراراته ونمارسته مهمة التعقيب على هذه القرارات لا تجعل قراراته في صدد هذه المهمة أحكاما تأديبية بل تعد بحسب التكييف السليم لها من القرارات الإدارية النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات إختصاص قضائي عا ينعقد الإختصاص بالفصل في الطعون المقامة بطلب الغائها لمحكمة القضاء الإداري عملا ينص البند " ثامنا " من المادة العاشرة من قانون مجلس

الدولة. ومؤدى ذلك أن المحكمة الإدارية العليا لا تكون مختصة بنظر مثل هذه الطعون » .

- الطعن 147 الطعن (المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم 147 استة 353 ق. عليا - الطعن (قم 1474 السنة 353 ق. عليا - جلسة (1474/177) .

المبدأ (۱۱۱): « دعوی - إختصاص - قرارات مجلس التأدیب الأعلی طلاب الجامعة - لیست أحکاما تأدیبیة بل تعدمن القرارات الإداریة النهائیة الصادرة من جهات إداریة ذات إختصاص قضائی - یتمقد الاختصاص بالفصل فی الطعین المقامة بطلب الفائی الایتدائی - عدم قبول الداری - الطعن علی قرار مجلس التأدیب الطلابی الایتدائی - عدم قبول الدعوی لاتفاء القرار و .

وحيث إن القرار الصادر من مجلس التأديب الأعلى هو وحده محل الطعن القضائي أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بحسبانه القرار الإدارى النهائى الذى تستنفذ به الجهة الإدرية ولايتها التأديبية المقررة بالتطبيق لأحكام القانون ، فإنه بالطعن على قرار مجلس التأديب أمام القضاء الإدارى مباشرة دون أتباع طريق الطعن عليه بالاستئناف أمام مجلس التأديب الأعلى على النحو المبين بالمادة ١٨٤ المشار إليها يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى » .

المبدأ (۱۹۱۱): والقرار الصادر من مجلس التأديب الأعلى هو القرار التأديبي النهائي الذي يشكل إقصاح الجامعة عن إراد تها الملزمة قصد إحداث أثر قانوني معين هو توقيع الجزاء التأديبي للفاية التي استهدفها المشرع وهي إنتظام مرفق الدراسة يا لجامعة – مؤدى ذلك: أن كل ما يسبق هذا القرار النهائي من قرارات بها في ذلك القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب بحرمان المدعى من أداء الامتحان وهو ما زال إجراء تحضيريا للقرار النهائي يصدر من مجلس التأديب الأعلى ، يكون غير قائم على سند صحيح من القانون » .

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القرار الصادر من مجلس التأديب الأعلى هو القرار التأديبى النهائى الذى يشكل إفصاح الجامعة عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانونى معين هو توقيع الجزاء التأديبى للغاية التى استهدفها الشارع وهى إنتظام مرفق الدراسة بالجامعة، وأن كل ما يسبق هذا القرار النهائى من قرارات بما فى ذلك القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب لا تعدو أن تكون مجرد إجراءات تحضيرية لمجلس التأديب الأعلى لا تنتج أثرا ، إذ إن الأثر القانونى المتمثل فى توقيع الجزاء التأديبى لا ينتج واقعا وفعلا إلا بصدور قرار مجلس التأديب الأعلى بحسبانه القرار التأديبى النهائى .

ومن حيث إن مقتضى ذلك ولازمه أن المركز القانوني للمدعيين مازال

فى طور التكوين لم يكتمل قوامه القانونى بإعمال أثر العقاب التأديبى عليهما لعدم صدور قرار مجلس التأديب الأعلى . وعلى ذلك فإن إعمال الجامعة لأثر قرار مجلس تأديب الطلاب بحرمان المدعيين من أداء امتحانات الفصل الدراسى الثانى هو ما زال بعد إجراءً تحضيريا للقرار النهائى الذى يصدر من مجلس التأديب الأعلى يكون بحسب الظاهر غير قائم على سند صحيح من القانون عا يتوافر معه ركن الجدية اللازم لوقف تنفيذه ».

(محكمةالقضاءالإدارى-الدعـرىرقم٧٧٠٧لسنة٤٥ق-<u>جـلسة</u> ١٩٩٩/١٢/١٨).

المبدأ (۱۱۱۲): « الحق في التقاضي - حق ناقص الأهلية في التقاضي - المسئولية التأديبية شأنها شأن المسئولية شخصية - مناط توقيع الجزاء التأديبي على الطالب » .

و الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل أهلية لعدم بلوغ سن (٢١ عاما ) هو دفع مردود بما إستقر عليه القضاء الإدارى من أن المسلم به كأصل غير قابل لأى جدل أن لكل إنسان الحق فى المطالبة بحقه والدفاع عنه والتقاضى بشأنه بإعتبار أن هذا الحق شخصى مستمد من المبادئ العليا للجماعات ولصيق بالإنسان مادام حيا يرزق متمتعا بقواه المعقلية والصحية ، ولم يخل دستور من دساتير العالم من النص عليه وتوكيده ، وبالتالى فإن كل مصادرة لهذا الحق تقع منافية للمبادئ العليا المتعارف عليها وللأصول الدستورية الشرعية عما يحق للشخص المطالبة بحقه والدفاع عنه والتقاضى بشأنه مادام الحق المطالب به لا يعد عملا من أعمال إدارة الأموال والممتلكات الخاصة أو تصرفا فى المال أو ترتيبا لحق عينى عليه أو ترخيصا بالانتفاع به بأى وجه من الوجوه ، ومن ثم يحق للمدعين إدامة هذه الدعوى بإعتبارها وسيلتهم للدفاع عن حقهم الدستورى فى

وحيث إنه متى كانت الأفعال التى نسبت إلى المدعين وبنى عليها القرار الطعين غير ثابتة فى حق كل منهم بذاته على وجه البقين ، فإن النتيجة التى إنتهى إليها القرار تكون منتزعة من أصول لا تنتجها ماديا أو قانونيا، ويكون القرار قد صدر فاقدا لركن السبب ووقع مخالفا للقانون راجع الإلغاء » .

(محكمة القضاء الإدارى – الدعبرى رقم ١٩٤٩ لسنة ٩٣ ق – جلسة ٢٩/٠/٢١) .

♦ قرار الإستبعاد من التسكين بالمدينة الجامعية ،

المهدأ (۱۱۱۳): وقرار الإستهماد من التسكين بالمدينة الجامعية مخالف للقانون إذا قام على قول مرسل هو دواعى الأمن طالما لم يطاهره دليل من الأوراق يشين مسلك الطالب أو ينبئ عن خطورة السماح له بالإقامة بالمدينة و .

« وحيث إن الإدارة ركنت فى قرارها المطعون فيه برفض تسكين المدعى بالمدينة الجامعية لجامعة الأزهر إلى قول مرسل هو " دراعى الأمن" ودون أن يظاهر هذا القول دليل من الأوراق من شأنه أن يشين مسلك المدعى أو أن ينبئ حتى عن خطورة السماح له بالإقامة فى تلك المدينة ، ومن ثم يكون السبب الذى حملت عليه جهة الإدارة قرارها غير مستخلص إستخلاصا سائغا من الأوراق ، ويكون هذا القرار قد قام على شفا جرف هار فإنهار به فى حمأة عدم المشروعية ومخالفة القانون » .

(محكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ٢١ - ١ لسنة ١٥٥ ق – جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١) .

المهدأ (۱۱۱۶): وأركان التحقيق القانوني كضمانة من ضمانات تأديب الطلاب و .

« لقد حظر المشرع توقيع عقوبة على الطالب المخالف إلا بعد التحقيق معه ومواجهته بالمخالفة المنسوبة إليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه فإذا لم يحضر الطالب في الموعد المحدد للتحقيق معه بعد استدعائه سقط حقه في سماع أقواله - أساس ذلك : التحقيق هو وسيلة إستبانة الحقيقة ووجه الحق فيما نسب إلى الطالب من إتهام - التحقيق لا يكون صحيحا مستكمل الأركان إلا إذا تناول الواقعة محل الاتهام من حيث الأفعال والزمان والمكان والأشخاص وأدلة الثبوت » .

(محكمة القضاء الإداري - الدمري رقم ١٦٠٠ لسنة ٥٤ ق-جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١).

المبدأ (١١١٥): «قرار الحرمان من الإقامة بالمدينة الجامعية -إستناد القرار إلى صدور قرار مجلس التأديب بالفصل لمدة شهر - حرية التعبير عن الرأى من خلال مسيرة سلمية بالجامعة للمطالبة بنصرة الإسلام والمسلمين في بقعة من بقاع أرض الإسلام وبغير إخلال بالنظام العام أو إهدار للآداب العامة - لا مخالفة في ذلك للقانون أو اللاتحة ».

« ومن حيث إن المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أن حرية التعبير عن الرأى أمر مكفول دستورا وقانونا ، ولا يجوز بأى حال أن يمنع مواطن من التعبير عن رأيه مادام يتم فى إطار من النظام العام ولا يخل بالآداب العامة أو يهدر مصلحة للجماعة أولى بالحماية ، وذلك فى ضوء ما نص عليه الدستور الحالى فى المادة ٤٧ من أن حرية الرأى مكفولة وأن لكل إنسان حق التعبير ، ذلك أن الدستور قد كفل بهذا النص حرية التعبير عن الرأى عبدلول جاء عاما ليشمل حرية التعبير عن الآراء فى مجالاتها المختلفة السياسية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية .

ومن حيث إنه لما كانت التشريعات الماثلة يتعين أن تحمل نصوصها على وجهها الذى يتسق مع أحكام الدستور ولا تخالفه إلى ما يجعل منها نصوصا غير دستورية وإذ حظرت اللاتحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر على طلاب الجامعة القيام بالمظاهرات المخالفة للنظام العام والآداب واللياقة ، الأمر الذى يتوافق مع صحيح أحكام الدستور ، بحسبان أن

التعبير عن الرأى بالمظاهرات المخالفة للنظام العام أو المخلة بالآداب العامة أمر لا تقره شريعة ولا تبتغيه عقيدة سوية لما يترتب على ذلك من إخلال بأمن ونظام المجتمع الديمقراطي وهو الذي ينشد الأمن والسلامة لجميع أفراده.

أما إذا كان التعبير عن الرأى - والذى إنتهجه بعض طلاب الجامعة فى يوم ١٩٩٩/٤/١١ - يتم من خلال مسيرة سلمية وداخل أسوار الجامعة وكل غايته المطالبة بنصرة الإسلام والمسلمين فى بقعة من بقاع أرض الإسلام وهى كوسوفا المسلمة ولم يصدر عنهم ما يمثل إخلالا بالنظام العام أو إهدار للآداب العامة أو تجاوزهم حدود اللياقة المتطلبة فى طلاب الجامعة ، وإذا كانت المطالبة بنصرة الإسلام هى أمرا واجبا على جميع المسلمين فى شتى بقاع الأرض فإنها - من باب أولى - أوجب على طلاب الجامعة الإسلامية العريقة ، ولا مخالفة فيها لقانون أو لاتحة مادام قد ثبت من الأوراق أنها تمت بطريقة لا تخالف القانون فهى محض مسيرة طلابية تمت فى داخل أسوار جامعتهم تحت أعين رئاستهم ولم يثبت من الأوراق أنها تسببت فى تعطيل الدراسة فى أى من كليات الجامعة ».

(محكمةالقضاءالإدارى-الدعوىرقم١٠٨٧٦ لسنة٥٥ ق-جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٨) .

المبدأ (١٩١٦): و تأديب طلاب الماهد العليا – حدود الجزاء المترتب على الغش في الإمتحان – عدم حضور الطالب في الميعاد المحدد للتحقيق مع صحة إعلانه به يسقط حقه في سماع أقواله أمام المحقق » .

و إعتبرت لاتحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى والمعاهد الخاضعة لإشرافها الصادرة بقرار وزير التعليم العالى رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٨٧ الغش أو محاولة الغش مخالفة تأديبية يترتب عليها اعتبار الطالب راسبا فى جميع مواد الامتحان إذا كان متلبسا بالغش أو الشروع فيه ويحال إلى مجلس التأديب الذى له الحق فى توقيع كافة العقوبات التأديبية ، وإذا لم يحضر الطالب فى الموعد المحدد للتحقيق سقط حقه فى سماع أقواله ، وإذ

ثبت الغش فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر متفقا وصحيح حكم القانون » .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٧١١ فلسنة ٥١ ق - جلسة / ٢٠٠/٧/١).

المهدأ (١١١٧): « يطلان قرار قصل الطالب إذا لم يقم على أساس تحقيق كامل مستوف لإجراء اته – عدم كفاية الإستناد إلى قرارات النياية العامة بالحيس على ذمة التحقيق » .

« استناد الجهة الإدارية لدى إصدارها قرارا بفصل نجل المدعى إلى ما كان لقرار النيابة العامة بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيق ثم أخلى سبيله بضمان محل إقامته ، ودون أن يكون تحت يدها تحقيق كامل مستوف لإركانه القانونية تستخلص منه على وجه القطع والبقين ثبوت صحة إرتكاب الطالب لجريمة الحريق وكسر حجرة الكنترول ، مؤداه قيام القرار المطعون فيه – بحسب الظاهر من الأوراق – على غير سند من القانون » .

(محکمةالقضاءالإداری-المدعـویرقـم۲۸۰۰۲۸۶ق-جـلـسـة) ۱۹۹۹/۱۲/۲۸) .

المهدأ (۱۹۱۸): «تقویم السلوك الطلابی یـتعین أن یـتم بفیر استخدام العنف أو إیدًا «الطالب بدنیا – دور المعلم فی تربید النش» – رکوب متن الشطط فی القسوة یؤدی إلی خلق جیل من الطلاب منطوعلی نفسه تابع ذلیل معجم عن تحمل المستولیة – المعلم المخاطب بأحکام المادتین ۱، ۲ من قرار منع العنف فی المدارس هو المعلم القادر علی ترسیخ القیم النبیلة والقدوة الصالحة للطلاب فی کل سلوکیا ته و تصرفا ته – تطبیق ».

و ومن حيث مغاد النصوص المتقدمة أن المشرع قد إستهدف أن يكون تقويم السلوك الطلابى بغير إستخدام العنف أو إيذاء الطالب بدنيا بأى وسيلة فى إطار تحقيق العملية التربوية الشاملة التى لا تقف بدور المعلم عند حد تلقين الدروس للطلاب ولكنها تمتد به لتربية النشء على الفضيلة

ومكارم الأخلاق والإلتزام في السلوك وأداء الواجب ، بغية تنشئة جيل قوى مسلح بالخلق القويم والعلم النافع ، فركوب متن الشطط في القسوة يؤدى إلى خلق جيل من الطلاب منطو على نفسه تابع ذليل محجم عن تحمل المسئولية خشية التعرض للقسوة المعنة في الشدة ، ولن يكون المعلم قادرا على ترسيخ هذه القيم النبيلة ما لم يكن هو في ذاته قدوة صالحة للطلاب في كل سلوكياته وتصرفاته وأن يتحلى بأرفع الفضائل وأسماها وأن يبتعد عن كل ما يخرج عن السلوك القويم وأن يترفع عن كل إسفاف أو ذل يمس الكرامة أو الاعتبار فهذا المعلم هو الذي يخاطبه حكم المادتين ١ ، ٢ من القرار رقم ٥٩١ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه أما غير هذا الشخص ، الذي يتجاوز هو نفسه حدود الرسالة التي يكاد بسببها أن يكون رسولا ، بأن ينحدر تصرفه إلى درك سب الدين ، أو إستخدام العنف مع طلبة أو طالبات ويتطاول إلى الإمساك بملابسهن أو ملامسة أي جزء من أجسادهن ، فليس مثل هذا الشخص مخاطبا ومعنيا بالحكم المقرر بالمادتين ١ ، ٢ المشار إليهما ، فينحسر عنه حقيق الصفة التي هي تغليظ العقاب على من يتطاول من التلاميذ على أستاذهم ، والقاعدة الأصولية هي أن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما .

 قام المدرس المذكور عتابعة الطالبة خارج الفصل وسب الدين لوالدها ، وقد اقترحت مديرية التربية والتعليم مجازاة المدرس المذكور بخصم خمسة عشر يوما من راتبه وفصل الطالبة " إبنة المدعى " إلا أنه عندما عرض موضوع التحقيق على وزير التربية والتعليم إرتأى جسامة المخالفة المرتكبة فقرر تشديد الجزاء بخصم شهرين من راتب المدرس المذكور وفصل الطالبة فصلا نهائيا من المدرسة لما نسب إلى كل منهما .

ومن حيث إن الثابت من التحقيقات إعتداء المدرس المذكور على إبنة المدعى باللفظ واستخدام العنف الشديد معها بضربها بالكشكول وجذبها من قميصها ومن كتفها وقيامه بسب الدين لأبيها أمام زملاتها في الفصل، الأمر الذي لم قلك معه المذكورة إلا مقاومته وإشاحة يده عنها دفاعا عن نفسها من تطاول مادى لا تجيزه التعليمات الوزارية ولا تقر به الأعراف التعليمية ولا يتفق من تقاليد المجتمع المصرى الذي تحفظ لكل حقه ، ومفاد ذلك أن يكاد المدرس أن يكون رسولا ، كي يلزم التلاميذ بجادة المسلك القويم ، والاحترام هو سمة العلاقة ، فلا ينحرف التعليم أو تنجرف التربية إلى تطاول باليد وقذف باللسان فكل ذلك ينأى عن صحيح المهن التعليمية والتروية فيكون المدرس قد وضع نفسه ، في واقعة المنازعة المأثلة بحسب والتربوية فيكون المدرس قد وضع نفسه ، في واقعة المنازعة المأثلة بحسب اللها ابنة المدعى على ماسبق البيان ما يمكن أن يندرج صدقا وحقا وقانونا ألى ابنة المدعى على ماسبق البيان ما يمكن أن يندرج صدقا وحقا وقانونا تحت طائلة حكم المادة "٢" من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٥٩١ لسنة تحت طائلة حكم المادة "٢" من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٥٩١ لسنة الترار الصادر بفصلها » .

(مبحكمةالقضاءالإدارى-الدعبرىرقم ١٣٦١لسنة ١٥٥ ق-جلسة ١٨/١/١٨).

المبدأ (١١١٩): «قزيق كراسات الإجابة أو نزع أحد صفحاتها -ثيرت إرتكاب الطالب للمخالفة وأند صاحب المصلحة الرحيد في ذلك -قيام القرار على أساس صحيح من القانون » . و صدور القرار المطعون فيه على سند من أحكام القرار الوزارى رقم ١٩٢٦ لسنة ١٩٩٦ فى شأن إعادة تنظيم أحوال إلغاء الامتحان والحرمان منه والذى يقضى فى البند (ب) بإلغاء الامتحان حال قيام الطالب بتمزيق كراسة إجابته أو إخفائها أو الهروب بها وفى ضوء ما ثبت لدى الجهة الإدارية من اقتراف المدعى لمخالفة تزيق كراسات الإجابة لثلاث مواد ، فإن القرار المطعون فيه إنما يتفق وصحيح حكم القانون » .

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ١٩٧٨ لسنة ١٥٥ ق - جلسة (محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ١٩٧٨ لسنة ١٥٥ ق -

المبدأ ( ۱۹۲۰): و إعتدا الطالب بالضرب والسب على مدرسه ينطوى على إنحراف في السلوك ويتسم بروح الإستهتار بالواجب والإستهانة بالعلم والمعلمين والإستخفاف بحرمة محراب العلم وهيبته – جزا - الفصل يتناسب مع المخالفة ولم يخالطه غلو » .

و ومن حيث إن الثابت عما تقدم أن القرار المطعون فيه الصادر بغصل غجل المدعى فصلا نهائيا قد قام على وقائع صحيحة مستفادة من أصول ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي إنتهى إليها القرار ، ومن ثم قد قام على صحيح سببه الذي يبرره قانونا مستهدفا الصالح العام المتمثل في الحفاظ على السلوك الواجب داخل المدارس والحد من الشغب والعنف والحفاظ على كرامة المدرس ضمانا لسلامة سير العملية التعليمية ، الأمر الذي ينبئ عن مشروعية هذا القرار وسلامته قانونا . دون أن يؤثر في ذلك ما آلت إليه نتيجة التحقيق الجنائي المشار إليها من الحفظ لعدم الأهمية ، إذ فضلا عن أن هذه النتيجة لم تنف ثبوت الواقعة في حق نجل المدعى فإن الأصل المقرر هو إختلاف الوضع بين المجالين الإداري والجنائي وما يستتبعه من استقلال الجريمة الإدارية عن الجريمة الجنائية لاختلاف قوام كل من اجريمتين ، وتغاير الغاية من الجزاء في كل منهما .

كما لا يؤثر فيما تقدم ما أثاره المدعى في صحيفة دعواه من أن القرار المطعون فيه يحطم المستقبل العلمي لنجله بما يعني عدم ملاسمته للمخالفات التى إرتكبها إذ تجد هذه المحكمة أن الجزاء الذى وقع على الطالب المذكور هو الجزاء الملاتم للمخالفات التى إرتكبها ولم يخالطه غلو ؛ ذلك أن الطالب الذى يسب الدين لأستاذه ويعتدى عليه بالضرب ويحدث به إصابات وفى داخل حرم المدرسة أو يشترك فى ذلك ولو بالتحريض هو شخص منحرف السلوك ، انطوت نفسه على روح الاستهتار بالواجب والاستهانة بالعلم والمعلمين والاستخفاف الشديد بحرمة محراب العلم وهيبته ، بما ينعكس أثره على زملائه من الطلاب وأساتذته من المدرسين إنعكاسا سلبيا يعود بالضرر البالغ على دواعى الانضباط والحفاظ على كرامة المعلم الذى كاد أن يكون رسولا ، وهى دواع أساسية لازمة لضمان حسن سير العملية التعليمية، ومن ثم فإن هذا الشخص عضو فاسد فى المجتمع المدرسي يجب بتره بحو صفة الطالب عنه والتى لم يعد يستحقها بعد أن فقد أهم سماتها ، وهى حسن السلوك والتحلى بمكارم الأخلاق التى هى عماد كل طالب لاستمراره فى المجتمع الطلابي والمسيرة العلمية » .

(محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ٨٦٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة (محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ٨٦٧٨ لسنة ٥٣ ق

المبدأ ( ۱۹۱۰م): والقرار الإدارى الذى يصدر بقصل الطالب قصلا نهائيا من المدرسة يجب أن يقوم على الجزم واليقين لا على الإحتمال والتخمين - حالة لجوء الطالب إلى دفع الإيذاء الواقع عليه من مدرسه عبادلة المعتدى ضريا يضرب ليس من حالات الفصل الرجوبي - تطبيق ».

ومن حيث إن القرارات التى تصدر بفصل الطلاب فصلا نهائيا من المدارس إغا هى قرارات بالغة الخطر وعظيمة الأثر إذ إنها تؤدى حتما إلى إنهاء الحياة العلمية للطالب وتقطع صلته قاما بالدراسة وبالمدرسة وبأى مدرسة أخرى. وتصمه بسوء السلوك وسوء الحلق وتجعله منبوذا فى مجتمعه وهو لا يزال فى بدايات الشباب لكل ذلك فإن القرار الذى يصدر بفصل الطالب فصلا نهائيا من المدرسة يجب أن يقوم على الجزم واليقين لا على الاحتمال والتخمين حيث يلزم أن يثبت وبيقين قيام الطالب بالاعتداء

على أحد الملمين أو هيئات الإشراف إعتداء صريحا دون أن يكون الطرف الآخر سببا رئيسيا في حدوث هذا الإعتداء بأن يبادر إلى ضرب الطالب أو إينائه إيذاء بدنيا مما يحظر إرتكابه فيلجأ الطالب إلى دفع هذا الإيذاء ببادلة المعتدى ضربا بضرب ، وفي هذه الحالة لا يكون بصدد حالة من الحلات التي يكون فيها الفصل من المدرسة جزاء وجوبيا يتعين إيقاعه بالطالب .

ومن حيث إن المستفاد من جماع الوقائع السابقة أن ما حدث بين الطالب والمدرس إنما هي مشاجرة شارك فيها الاثنان وليست محض اعتداء الطالب على مدرسة وانما هو في حقيقته رد من الطالب على ما تفوه به المدرس قبله من سب وما بادره به من إعتداء . وآية ذلك أن ناظرة المدرسة امتنعت عن اصدار القرار بفصل الطالب فصلا نهائيا اكتفاء بفصله لمدة يومين ورفض مجلس ادارة المدرسة فصله عندما عرض عليه الأمر عما ينبئ عن قناعة واقتناع بمشاركة طرفى المشاجرة في إرتكاب الخطأ الأمر الذي يكون معه القرار المطعون فيه إذ صدر بفصل الطالب فصلا نهائيا من المدرسة قد خالف صحيح أحكام القانون حيث إن الجهة الإدارية لم تراع ظروف الواقعة بالنظر لمشاركة المدرس في الاعتداء على الطالب وهو الذي يحمل أمانة تربية وتعليم وتقويم طلابه لا أن ينزل إلى درك سحيق من المخالفة بالاعتداء على أحد طلابه بالسب والضرب كما أنه وإن كانت المحكمة لا تقر مسلك الطالب من مبادلة مدرسه الاعتداء فانها - أيضا -لا توافق على ما أتاه المدرس من أفعال مخالفة لآداب التربية والتعليم وممنوعة منعا باتا وفقا لقرار وزير التربية والتعليم المشار إليه ومن ثم ، فما كان يجوز لجهة الإدارة أن توقع على الطالب جزاء الفصل وهو الجزاء الذي اعتبره قرار وزير التعليم المشار إليه جزاء وجوبيا للطالب الذي يعتدي على مدرسه ، حال كون المدرس في الحالة المعروضة قد بادر إلى الاعتداء على الطالب ، وهو ما لا يجوز قانونا.

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه يضحى -

بحسب الظاهر من الأوراق - قائما على غير سبب صحيح مخالف للقانون راجع الإلغاء ، الأمر الذي يتوافر به ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه ، وبالنسبة لركن الاستعجال فإنه متوافر أيضا بالنظر لما يترتب على الاستمرار في دراسته ودخول الامتحان الأمر الذي يهدد مستقبله العلمي أبلغ تهديد ».

(محكمة القضاء الإداري - الدمري رقم ١٤٤٤ لسنة ١٥٥٥ ق - جلسة ١٨٤٤ (م.٠٠٠).

ونرى أن هذا القضاء ولئن أكد على عدم إقراره لإعتداء أى من المدرس أو الطالب على الآخر ، إلا أنه أوقف تنفيذ قرار الفصل النهائى ولم يكشف الحكم عن منهجه فى ذلك وما إذا كان الأمر مرجعه الغلو فى توقيع الجزاء أن فعل الطالب سواء بضرب مدرسه إبتداء أو بالرد على الضرب لا يستوجب العقاب ، فالبادى من الحكم أنه قد أثبت مخالفة القرار الطعين لصحيح حكم القانون ولم يلفت النظر إلى وجوب معاقبة كل من المدرس والطالب على مسلك كل منهما سيما أنه صادر منهما فى أثناء اليوم الدراسى وعلى مسمع ومرأى من المدرسين والطلاب وهو ما كان متعيناً على المحكمة – فى رأينا – أن تقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بسبب الغلو المجب على الإدارة تنفيذاً له توقيع الجزاء المناسب على الطالب بجزاء آخر غير الفصل .

وفى مبدأ آخر أوقفت المحكمة تنفيذ القرار المطعون فيه الصادر بفصل طالبة نسب إليها أنها صفعت مدرستها على وجهها لدى محاولة منعها من الغش أثناء الامتحان الشهرى ، وقد قام الحكم على سند من إفتقار القرار الطعين لتحقيق واف مع الطالبة ، ولم تعتد المحكمة بالتحقيق الذى أجرته الشنون القانونية بعد صدور القرار المطعون فيه ، ونحن من جانبنا نرى أن إفتقاد القرار المطعون فيه لإجراء جوهرى قبل التحقيق كاف لوقف تنفيذه ، إلا أن ذلك لا يمنع الإدارة من إجراء تحقيق حول ذات الواقعة لتوقع الجزاء المناسب على الطالبة لدى ثبوت الاتهام ، كما نرى أن خلو الحكم من الإشارة

إلى ذلك لا يعنى حق الطالبة فى التملص من المثول للتحقيق عند طلبها بحسبان أن بطلان القرار الإدارى لعيب يتصل بالشكل أو الإجراء الجوهرى لا يحول دون إستيفاء الشكل وإتخاذ القرار المناسب فى ضوء ما يسفر عنه ذلك.

وفيما يلى نعرض لهذا المبدأ :

المبدأ (۱۹۲۱): « تأديب الطلاب – ضمانات التأديب – بطلان قرار الفصل النهائي إذا صدر يغير تحقيق مستكمل الأركان تسمع فيدأ قوال الطالب ويحقق فيه دفاعه ويواجدها سنب إليه من مخالفات ويأدلة الثيوت إن وجدت » .

و ومن حيث إن مفاد ما تقدم من نصوص أن المشرع قد أخضع طلاب جميع مدارس مراحل التعليم قبل الجامعي سواء المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم أو تلك الخاضعة لإشرافها لنظام تأديبي خاص بهم محددا المخالفات التأديبية التي يسألون عنها ليس حصرا وإغا وضع معيارا عاما في تحديد طبيعة تلك المخالفات حيث اعتبر الإخلال بالنظام العام وحسن الآداب أو النظام المدرسي أو السلوك المغروض على الطالب اتباعه أو إرتكابه ما يمس كرامة أحد العاملين بالمدرسة يشكل مخالفة تأديبية تستوجب العقاب ، كما حدد المشرع العقوبات التأديبية التي ترقع على الطلاب المخالفين حسب جسامة المخالفة على سبيل الحصر ، وكذلك من الطلاب المخالفين المتربة وهي الطالب على أحد من المعلمين أو هيئات الإشراف بالمدرسة لما لهذه اعتداء الطالب على أحد من المعلمين أو هيئات الإشراف بالمدرسة لما لهذه المزيية والتعليم فصل الطالب من جميع المدارس إذا إستوجب الصالح العام التربية واجب المشرع أن تكون العقوبة بقرار مسبب بعد تحقيق يجرى وراجه فيه الطالب عا نسب إليه وتسمع أقواله ويحقق فيه دفاعه .

ومن حيث إنه بالتطبيق لما تقدم ، وكان البادى من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ودون تغلغل في أصل

الموضوع أن ابنة المدعى / ....... والمقيدة بالصف الأول الثانوي بدرسة المحمدية التجريبية للغات ، قد صدر قرار وزير التربية والتعليم بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٥ بفصلها نهائيا من كل أنواع التعليم بناء على شكوى تقدمت بها السيدة / ..... المدرسة بالمدرسة إدعت فيها أن الطالبة الذكورة صفعتها على وجهها عندما حاولت المدرسة منعها من الغش أثناء الامتحان الشهرى يوم ٣/٢٥/ ٢٠٠٠ في مادة التربية الدينية . ولما كان البادي من الأوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر في ذات يوم الواقعة المدعى بحدوثها باعتداء إبنة المدعى على المدرسة المذكورة ودون إجراء تحقيق مستكمل الأركان تسمع فيه أقوال الطالبة المذكورة ويحقق فيه دفاعها وتواجه فيه بما نسب اليها من مخالفات وبأدلة ثبوت تلك المخالفات، وأنه لم يكن تحت بصر مصدر القرار المطعون فيه ثمة تحقيق بخصوص الواقعة المدعى بها بل مجرد شكوى ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون بحسب الظاهر من الأوراق قد صدر على غير سند من الواقع ومخالفًا للقانون مما يتوافر به ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه ، ودون أن ينال من ذلك إجراء الشئون القانونية تحقيقا في الواقعة المشار إليها بعد صدور القرار المطعون فيه إذ إنه ليس تحقيقا مستكمل الأركان إذ لم تواجه فيه الطالبة المذكورة بالمخالفات التي إرتكبتها وإدلة ثبوتها ولم تسمع فيه أقرالها ولم يحقق فيه دفاعها بحسبان ذلك ضمانة جرهرية أوجبها المشرع».

(محكيمةالقضاءالإداري-الدعيريرقم٢٩٣٢لسنة٥٤ق-جلسة ١/٥/١٦).

#### المبحث السادس

### التمويض عن تحقق عيب السبب

من المسلم به أن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء، إذ المقرر أن لكل من القضائين أساسه الخاص الذي يقوم عليه.

وقد إستقر الفقه والقضاء على أن عيوب مخالفة القانون والإنحراف بالسلطة من العيوب التى تستلزم التعويض عن تحققها، بينما إستقرا على أن عيب عدم الإختصاص أو عيب الشكل الذى قد يشوب القرار الإدارى فيؤدى إلى إلغائه لايصلح حتماً بالضرورة أساساً للتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع القرار (١).

وعلى ذلك فإنه متى تحقق عيب فقدان السبب فى القرار الإدارى فإنه يترتب عليه حق صاحب الشأن فى الحصول على التعويض متى قامت شرائطه المقررة قانوناً.

وقيما يلى أمثلة للمهادئ التى قررتها محكمة القضاء الإدارى فى والتعريض عن تحقق عيب السبب »:

المبدأ (۱۹۲۷): وقرار قصل - حق للحكومة للصالح العام - الإدارة غير مازمة يتسبيب قراراتها إفتراض أنه للصالح العام - على الموظف يقع عبد إثبات سود إستعمال السلطة - حقه في التعويض إذا كان الفصل في وقت غير لائق أو يغير مبرر شرعى ».

 ومما لايتعارض مع المبدأ السابق الذى قرره الفقه الإدارى رعاية لشئون الدولة وتمكينها من عدم التعاون مع من ترى للصالح العام عدم

 <sup>(</sup>۱) أحكام المحكمة الإدابة العليا – على سبيل المثال: الطعن رقم ۲۰/۱۰۰۱ ق – جلسة ۱۹۷۹/۱۲/۱۵ - مر ۱۹۷۹/۱۲/۱۰ ق – جلسة ۱۹۷۹/۱۲/۱۵ - جلسة ۱۹۷۹/۱۲/۱۵ مجبوعة المادئ في خسنة عشر عاماً – ج ۱ ص ۱۷۶۸ المدأ رقم ٤.

التعاون معهم من الموظفين القابلين للعزل، أن يكون مع ذلك للموظف المفصول بغير الطريق التأديبي حق إقتضاء التعويض المناسب من الدولة إذا ما قام الدليل من أوراق الدعوى على أنه فصل في وقت غير لائق وبطريقة تعسفية أو بغير مبرر شرعي إذا ما تعفر عليه إقامة الدليل على إساءة إستعمال السلطة توصلاً لإلغاء قرار فصله، ذلك لأن الدولة إذا رغبت في أن تضحى بالموظف العمومي القابل للعزل بإحالته إلى المعاش قبل بلوغه السن المقررة للتقاعد، إستعمالاً لحقها في حدود القانون وللصالح العام، فإنه ينبغي عليها أن تتحمل في الوقت ذاته مخاطر هذا التصرف، فتعويض الموظف المفصول تعويضاً معقولاً، إذا ما تبين أنه فصل في وقت غير لائق وبطريقة تعسفية أو بغير مبرر شرعي لما في ذلك من تطبيق صحيح لقواعد وبطريقة تعسفية أو بغير مبرر شرعي لما في ذلك من تطبيق صحيح لقواعد المسئولية في الفقه الإداري وتغليب لقواعد العدالة، وتوفير الضمانات للدولة وموظفيها و (١٠).

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ٢١ لسنة ٤ ق – جلسة ١٩٥٠ / ١٩٥٠ م. ٤ ص ٤ ص ٤ ع).

المبدأ (١٩٢٣) : « قرار فصل عدم إلزام الإدارة يتسبيب القرار – حق المرطف في التعريض عن الفصل التعسفي ».

و إنه وإن كانت المصلحة العامة وأحكام القانون المعمول به تقضى - ضماناً لسير المرافق العامة بإنتظام وإضطراد - بحق الحكومة المطلق ممثلة في مجلس الوزراء في فصل من ترى فصله من الموظفين وعلى الأخص من يشغل منهم وظيفة ذات سلطة وذلك إذا تعذر العمل معه أو إذا إرتأت الحكومة أنه غير محل لثقتها أو لغير ذلك من الأسباب التي تتصل بالصالح العام بغير حاجة إلى بيان الأسباب كما تقضى بأن تصرف الحكومة في هذا الشأن يعتبر صحيحاً ومنتجاً لآثاره إلى أن يقدم الموظف المفصول الدليل القاطع من عناصر ملف الخدمة على أنه صدر عن غرض وهوى أيا كان سببه فعندئذ فقط يجوز إلغاء التصرف وإعتباره كأن لم يكن - إلا أن

قواعد العدالة توجب هى الأخرى تضمين الموظف المفصول عن الأضرار التى لحقته يسبب قرار المفصل والإحالة إلى المعاش حتى ولو تعذر عليه إثبات عيب إساءة إستعمال السلطة إذا إستبان من وقائع الدعوى أن هذا القرار قد صدر بطريقة تعسفية ويغير مبرر شرعى أو قانونى أو فى وقت غير لائق وليس ثمة تعارض بين الأخذ بأحكام هذه القواعد وبين صيانة المصلحة العامة التى تقف عند حد الحيلولة دون إرجاع الموظف المفصول إلى عمله ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٢/٣١٢ ق – ١٩٤٩/٤/٢٨ – س٣ ص ٦٦٢).

\* ومن المبادئ الحديثة التى أقرتها محكمة القضاء الإدارى - دائرة العقود الإدارية ١٩ من فبراير سنة العقود الإدارية ١٩ من فبراير سنة ١٩٩٧ حكمها الصادر بتعويض أحد أعضاء حزب العمل الإشتراكي بمبلغ قدره خمسون ألف جنيه عن الأضرار التى لحقت به من جراء صدور قرار بعدم إعلان فوزه في إنتخابات مجلس الشعب التى جرت يوم ٦ من إبريل سنة ١٩٨٧.

ويخلص المبدأ المشار إليه فيما يلي :

المدأ (۱۹۲۶): و مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الصادرة منها هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون قرارها غير مشروع لعيب من العيرب المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة، وأن يحيق بصاحب الشأن ضرر تربطه علاقة السببية يخطأ جهة الإدارة، وعدم تنفيذ الإدارة للحكم القضائي الصادر بإلغاء قرارها يعدم إعلان فوز المدعى في إنتخابات مجلس الشعب يعتبر قراراً إدارياً سلبياً مخالفاً للقانون يرتب لصاحب الشأن حقافي التعريض عما قد يلحقه يسبب من أضرار مادية وأدبية، أساس ذلك تطبيق.

ومن حيث إن الثابت بالأوراق أن رئيس حزب العمل الإشتراكى
 وآخرين أقاموا الدعوى رقم 81/7۳۸٥ القضائية أمام محكمة القضاء

الإدارى. «دائرة منازعات الأفراد والهيئات» طالبين فى ختامها الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر من وزير الداخلة بإعلان نتائج الإنتخابات التى جرت يوم ١٩٨٧/٤/١ فى الدوائر المشار إليها بصدر صحيفة الدعوى وبجلسة ١٩٨٧/٤/٢١ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم إعلان فوز حزب العمل بمقعد واحد فى إنتخابات مجلس الشعب عن كل دائرة من الدوائر المشار إليها فى حيثيات الحكم. وقد تأيد هذا الحكم بحكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٩٨٠/

وبجلسة ۱۹۹۰/۳/۲ قضت محكمة القضاء الإدارى بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم إعلان فوز حزب العمل الإشتراكى فى إنتخابات مجلس الشعب التى جرت يوم ۱۹۸۷/٤/۱ بقعد واحد عن كل دائرة من الدوائر المشار إليها فى حيثيات هذا الحكم، وقد حدد الحكم هذه الدوائر فى أسبايه على النحو التالى :

الدائرة الثانية بالإسكندرية - بورسعيد - الدائرة الثانية بالمنوفية - الإسماعيلية - الدائرة الثانية بسوهاج - الدائرة الثانية بشوهاج - الدائرة الثانية بقد الم

ومن حيث إنه عن الموضوع، فإنه من المسلم به أن مناط مستولية الإدارة عن القرارات الصادرة منها هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون قرارها غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة، وأن يحيق بصاحب الشأن ضرر تربطه علاقة السببية بخطأ جهة الإدارة.

ومن حيث إنه عن ركن الخطأ فقد ثبت يقيناً في جانب الجهة الإدارية بصدور حكمي محكمة القضاء الإداري ودائرة منازعات الأفراد والهيئات، بوقف تنفيذ والغاء القرار الصادر من وزير الداخلية فيما تضمنه من عدم إعلان فوز حزب العمل الإشتراكي في إنتخابات مجلس الشعب التي جرت يوم ١٩٨٧/٤/٦ بمقعد واحد عن كل دائرة من الدوائر المشار إليها في حيثيات هذا الحكم، ومن بينها دائرة بورسعيد والتي ورد إسم المدعي الثالث

على رأس قائمة حزب العمل المقدمة لهذه الدائرة.

فضلاً عما تقدم فقد كان يتعين على جهة الإدارة أن تلتزم بتنفيذ الحكم دون - أن يكون لها أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعس عنه على أى وجه نزولاً عند حجية الأحكام والتزاماً بسيادة القانون - إذ لايسوغ أن يكون الحكم الذي يكشف عن صحيح حكم القانون محلاً لجدل أو مساومة أو إمتناع عن تنفيذه إذا لم يصادف قبولاً، بل يتعين على جهة الإدارة أن تنهض إلى تنفيذه وألا تتقاعس عن ذلك على أى وجه من والوجوه وأن تتجرد عن مثل هذا التصرف الذي يستثير وجه المسئولية حرصاً على أن يسود القانون والشرعية تصرفات الجهة الإدارية إلتزاماً بصحيح تلك المقتضيات ، فإن هي أمتنعت عن تنفيذ الحكم في وقت مناسب أو تعمدت تعطيل هذا التنفيذ إعتبر ذلك بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون يرتب لصاحب الشأن حقاً في التعويض عما قد يلحقه بسببه من أضرار مادية وأدبية.

ومن حيث إنه من المسلم به أن الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها متى تحققت أوجبت مسئولية مرتبكها عن تعويض الضرر الناشئ عنها وذلك بقطع النظر على الباعث على الوقوع في هذا الخطأ، إذ لايتبدل الخطأ بحسب فهم مرتكبه للقاعدة القانونية وإدراكه فحواها، فالخطأ في فهم الواقع أو القانون ليس عذراً مانعاً من المسئولية الإدارية إذا ما إستقامت عناصرها قانوناً، الأمر الذي يحق معه للمدعى الثالث المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تكون قد أحاقت به من جراء مسلك الجهة الإدارية المخالف للقانون إذا ما إستوى هذا الطلب على صحيح أركانه قانوناً.

ومن حيث إنه في مجال تقدير عناصر الضرر المادى الذي أصاب المدعى الثالث والذي تمثل فيما أنفقه من مبالغ مالية على الدعاية الإنتخابية وحرمانه من جميع المميزات والحقوق التي كفلها القانون لأعضاء مجلس الشعب من مرتبات ومخصصات وبدل حضور جلسات ولجان ومكافآت وسفريات، فإنه من المسلم به أن سعى المرشح للفوز بعضوية مجلس الشعب ليس مجالاً للكسب المادى وإنما هو مقصود لذاته للتمتع بشرف النبابة عن

الأمة في مجلسها النيابي والإسهام في سلطة التشريع وعارسة دور الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية والتعبير عن آرائه ومعتقداته السياسية والاجتماعية، وآراء وأماني ناخبيه، وتلك أمور لا تقدر بال ولا يسرغ أن تكون مصدراً للكسب المادي، فضلاً عن أن مصروفات الدعاية الإنتخابية لايستردها المرشع سواء إنتهت العملية الإنتخابية يفوزه، أو أسفرت عن عدم فوزه. ومن ثم تلتفت المحكمة عن مطالبة المدعى الثالث بتعويضه عن الأضرار المادية التي أصابته.

ومن حيث إنه عن الأضرار الأدبية التى أصابت المدعى الثالث، فإنه ولا ثلث قد أصيب بأضرار قثلت في شعوره بالظلم والغبن وإحساسه بالأسى والمنزن إذ حالت جهة الإدارة بخطأ منها دون إعلان فوزه بعضوية مجلس الشعب عن دائرته والواقع والقانون يؤكلان أن أحقيته في ذلك ثم عاندت في هذا الخطأ وحالت دون إيصال هذا الحق له وبيديه أحكام قضائية تقطع بأن له حقاً بالإضافة إلى إفتقاده الموضع الاجتماعي والأدبي الذي يحظى به عضو مجلس الشعب بإعتباره نائباً وعمثلاً للأمة في مجلسها التشريعي والميلولة دون تحقيق طموحاته الوطنية والسياسية.

ومن حيث إن التعويض إغًا شرع لجبر الضرر، ويدور معه وجوداً وعدماً ويقدر بمقداره، لذا فإن المحكمة تقدر تعويضاً جابراً لما أصاب المدعى من أضرار أدبية بمبلغ مقداره خمسون ألف جنيه يلزم به المدعى عليه بصفته ».

(محكمةالقضا «الإداري—دائرةالعقرد الإداريةوالتمويضات—الدعوى رقم ١٩/٥/٥١ق—جلسة٢٩/٧/١٦] .

# المبحث السابع تطبيقات تحقق ركن السبب في القرار الإداري

وفيما يلى نعرض لبعض تطبيقات من المبادئ القانونية التي كشفت عن **« تحقق ركن السبب في القرار الإدارى» ن**ى قضاء كل من محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا ونعرض لكل منها فى مطلب مستقل :

## المطلب الأول

## مبادئ محكمة القضاء الإداري

الميداً (١١٢٥) : « قرار إداري-صدوره بنا - على مذكرة أوضحت فيها الأسباب تعتبر أسباباً للقرار ».

 لا مقنع فيما ذهب إليه المدعى من أن القرار المطعون فيه الصادر بإبعاده جاء خالياً من الأسباب وذلك لأنه كان بناء على مذكرة رفعت إلى الوزير وأشير فيها إلى الجريمة التى إرتكبها المدعى وهى إدارة مسكنه للدعارة السرية فيكون هذا سبباً صالحاً للقرار المطعون فيه ».

(محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ۱۸۸۱ ه ق - ۱۹۵۲/۱۱/۲۲ - س ۷ ص 63).

المبدأ (۱۱۲۱) : وقرار تأديبي- إستناده إلى نعيجة التحقيقات والمستندات- إعتبارها أسباياً للقرارج.

« لا حجة فى القول بأن القرار المطعون فيه الصادر من لجنة التأديب بجامعة القاهرة بفصل المدعى لم يكن مسبباً لأنه صدر مستنداً إلى ما أسفرت عنه التحقيقات والمستندات ». (محكمة القضاء الإداري - الدهري رقم ٧/٤١٥٦ ق - ١٩٥٤/١/٢٦ - س ٨ ص ١٩٥٤).

المهدأ (١١٢٧): وقرار بالتخطئ في الترقية - وجوب إستناده إلى أسباب تؤثر في صلاحية الموظف - ولها أصل ثابت في الأوراق ع.

و إنه من حق الإدارة أن تصدر قراراً بتخطى الموظف المستحق للترقية بالأقدمية المطلقة بالتطبيق لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في الأقدمية المعلم ١٩٥٠/٥/١ الحاص بالتيسير متى كان مرجع التخطى أسباباً جدية تؤثر في صلاحية الموظف للوظيفة المرقى إليها بأن كانت الأخطاء المسندة إليه بالفة حدا من الجسامة يبرر إتخاذها سبباً لتخطى الموظف في الترقية في درره في الأقدمية أو كانت ماسة بالنزاهة وبالشرف مستندة إلى أصل ثابت في الأوراق يبررها ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٢/٧١٤ ق – ١٩٥٤/٢/٣ – س ٨ ص ٥٩٨).

المهدأ (١١٢٨): «قرار ترك في الترقية - قيامه على أسباب تجعله غير جدير بالترقية - صحته ».

و إن الجامعة إذ تركت المدعى فى الترقية نظراً إلى الجزاءات المتوقعة عليه ولإهماله فى عمله ولسلوكه مع أعضاء هيئة التدريس مسلكاً يخرج عن حدود اللياقة ولايتفق مع الإحترام الواجب من مرس لرئيسه، ومادامت قد قامت بالمدعى أسباب جعلته غير جدير بإختياره للترقية فلا جناح على الجامعة فى تخطيه لأسباب تبرر هذا التخطى خصوصاً وأن تخطيه قد وقع فى النسبة المخصصة للإختيار للكفاية الممتازة».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٢٧/٢٥ ت ١٩٥٣/٥/٢١ – س٧ ص١٧٧٠).

الميدأ (١٩٢٩) : وقرار ترقية – إرجاء النظر فيها لأسباب تبرره – جوازه». لا جناح على الوزارة في إرجاء النظر في ترقية المدعى إستناداً إلى أنه كان معتقلاً في هذا التاريخ وموقوفاً عن عمله مادامت الترقية في ذاتها ليست حقاً مكتسباً للموظف - ومادام هذا الإرجاء مستنداً إلى أسباب تتسع له وتبرره ».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ١٩٥٧/٧٥ ق – ١٩٥٢/٧٧ – س٦ ص ٤٣٢).

المبدأ (۱۹۳۰): «قرار تخطى فى العرقية - صحته ما دام قدقام على أسباب تبرره لها أصل ثابت فى الأوراق ».

« إن الرزارة وهى فى مجال الترقية بالإختيار قلك المفاضلة بين المدعى وغيره من زملائه لتختار من بينهم أصلحهم وأجدرهم بالترقية مراعية فى ذلك كافة العناصر التى تؤدى إلى إختيار الأصلح تحقيقاً للمصلحة العامة ومن ثم فلا تشريب عليها إن هى أدخلت فى حسابها ما ناله المدعى من معاملة سخية أثناء مدة خدمته معاملة قفزت به فى سنوات خمس من الدرجة الرابعة إلى الأولى ورأت من العدالة إختيار أولتك الزملاء الذى سبقهم المدعى بسبب تلك المعاملة الشخصية التى لم يكن لهم حظ فيها للترقية درنه رفعاً لما لحقهم من غين فى الماضى خصوصاً وأن أعمال المدعى وتصرفاته أثناء قيامه بعمله تكشف عن أنه لم كن يتوخى فى تصرفاته والدقة فى مراعاة أحكام القانون والحيطة للكشف عن الرأى الصحيح فيها فأثار ذلك شكرى أصحاب الشأن من تصرفاته وشكركهم فيها، وهر ما يبرر فأن غربر إعتقد و الوزارة بأن كفايته الإدارية لم تبلغ كفاية زملاته الذين تخطوه ومن ثم كان تخطى الملعى فى الترقية قائماً على أسباب تبرره لها أصل ثابت فى الأوراق ولايكون هناك مجال للقول بأن التخطى كان لأسباب شخصية بينه وبين الوزير».

(مسجبكسسة السقساء الإداري – السفسري رقسم ٣٧٣ ررقسم ٥٥٠ / ٥٥ – ١٩٥٣/٦/١٨ – س٧ ص ١٦٣٤ ) . المِدأ (۱۹۳۱) : و قرار إحالة إلى الماش – قيامه على سبب يبرره – صحته ».

« إن الحكومة وقد رأت أن المدعى ليس بعيداً عن مواطن الشبهات ففصلته لم تجاوز حكم القانون إذ يتحتم واجب الوظيفة على الموظف أن يكون بمنأى عن الشبهات وإلا فللجهات الإدارية في حدود سلطتها العامة إحالة موظفيها إلى المعاش قبل بلوغ سن التقاعد مادام الفصل قائماً على سبب صحيح يبرره وخالياً من شائبة إساءة إستعمال السلطة ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعرى رقم 770 % ق – 1907/1/4 – س٧ ص٢١٦) .

المبدأ (۱۱۳۲): «قرار إداري - يني على أسباب لها أصل ثابت في الأوراق ومؤدى إلى التعبجة التي إنتهى إليها - مبنى على سلطة تقديرية وغير مشرب بسوء إستعمال السلطة - صحته ».

« إن قرار لجنة القيد في سجل وكلاء البراءات المطعون قد بنى على أسباب لها أصل ثابت في الأوراق وتؤدى إلى النتيجة التي إنتهت إليها اللجنة وقد صدر منها في حدود سلطتها التقديرية التي تترخص فيها بلا معقب عليها من هذه المحكمة طالما أنه قد خلا من عيب إساء إستعمال السلطة – الأمر الذي لم يقم عليه دليل في الدعوى ومن ثم يكون طعن المدعى على غير أساس متعينا رفضه ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٦/٢٩٥ ق – ١٩٥٤/١/١٤ – س ٨ ص ٤٤٧).

الميدأ (١١٣٣) : « قرار إداري – قيامه على أسباب صحيحة تبرره مستفادة من أصول تنتجها براعاة الصالح العام – صحته ».

« متى كان القرار المطعون فيه بجميع أجزائه قد قام على أسباب صحيحة تبرره مستفادة من أصول تنتجها وقد إستهدف القرار وجه الصالح العام وهو عدم إتخاذ تلك المزايدات والتعهدات والتنقلات إلى مركز الشط ومنه ستاراً لتهريب المخدرات والأسلحة فلا وجه والحالة هذه للتحدى بأن القرار المذكور يخالف المادة ٩٦١ من لاتحة المشتريات بحرمان المدعى من الدخول في المناقصات مادام أن منعه من الدخول فيها قد قام على مايبرره من أسباب تتصل بالأمن العام وبعد إذ ظهر أن المدعى في تقديم عطاءات بأسعارها في ظاهرها تحقق مصلحة مادية للحكومة وقد تحمل المدعى خسارة مادية إن هي إلا ذريعة لينفذ من ورائها إلى تحقيق أغراضه الخفية ».

(محكمة القضاء الإداري – النصري رقم ٧/٤٦٣ق – ١٩٥٤/٣/١ – س A ص ٩٢٥).

المُسِداً (۱۹۳۶) : « قرار إداري- إبسّناؤه على أصول ثابسّة في الأورراق ومؤدية إلى النتيجة التي بني عليها - كفاية ذلك ».

لا غبار على القرار الإدارى التأديبي إذا كان ما أسنده إلى المدعى
من أمور إستخلص منها النتيجة التي أدانه على مقتضاها مستفاداً من
أصول ثابتة في الأوراق فصلها القرار الإبتدائي ، وأكملها القرار النهائي
المطعون فيه ».

(مـحـکـمـةالـقـضـا ءالإداري-الـدعـريرقـم ۱۱/۱۵ق-۱۹۶۸/۱/۳ -۱۹۰/۳۶/۷).

المهدأ (١٩٣٥): «قرار إداري-قهامه على وقائع مستمدة من الأوراق ولأمور تستوجب الجزاء - عدم رسم القانون طريقاً معيناً للتحقيق -قرار سليم - طلب إلغائه - رفضه ».

« إذا كان القرار قد قام على وقائع مستمدة من الأوراق وصدر لأمر أتاه المدعى يستوجب الجزاء وأن التحقيق فى هذا الشأن قد تم بالقدر الذى يقتضيه الحال فى مثل هذه الظروف وسمعت أقوال المتهم فى هذا الخصوص، هذا إلى أن القانون لم يرسم طريقاً معيناً للتحقيق يتعين سلوكه فمن كل ما تقدم يكون طلب إلغاء القرار على غير أساس سليم حقيقاً بالرفض ».

(محكمة القضاء الإداري – الدموي رقم ٠٠٥٧٠ ق-١٩٤٩/٤/٢٧ –

.(344/148/4

المبدأ (۱۱۳۱) : « قرار إداري-حمله على وقائع كشفتها أوراق الدعرى غير تلك التي صدر على أساسها - صحيح ».

« إن ما ينعاه المدعى على قرار الفصل من أنه صدر قبل الإنتهاء من التحقيق الجنائى الذى إستبعد فيه الإنهام الموجه له ويذلك يكون قد قام على سبب باطل فيبطل بدوره، ماينعاه المدعى مردود بأنه إذا حمل القرار الإدارى على وقائع كشفتها أوراق الدعوى غير تلك التى على أساسها صدر كفى ذلك لصحته وكفى تبعاً لذلك لإنهيار حق المدعى فى طلب التعويض ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ٢٧٥٦/٥ ق – ١٩٥٣/١٢/٢٤ – ١٩٥٣/١٢/٢٤ . ٨ - ٢٢٦/١٥٥/٨.

المبدأ (۱۹۳۷): وقرار إدارى - سبب القرار الإدارى - القرار الصادر من نائب الحاكم العسكرى بتقسيم المحصول بين المالكين والفلاحين قى المناطق الخاضعة للحكم العرفى والمتاخمة الحدود فلسطين المحتلة - إتخاذ هذا التدبير تحت ظروف إستثنائية تتصل بأمن هذه المناطق - قيامه على سبب صحيح ».

و إن القرار المطعون فيه رقم ١٩٧١ الصادر من قائد الجبهة الجنوبية الغربية بصفته نائباً عن الحاكم العسكرى القاضى بتقسيم حصص الإنتاج بين المالكين والفلاحين بتسليم مازاد عن ٢٥٪ من المحصول عما يدور عليه الحلاف بين الفلاحين والمالكين إلى شخص ثالث ريثما يبت في الحلاف، وبتشكيل لجنة القسمة من المختار ومندوب عن المالك ومندوب آخر عن الأمن - لما يترخص فيه نائب الحاكم العسكرى المسئول عن أمن الجبهة بعد أن بان أن أي تهاون في هذا المجال من شأنه أن يؤدى إلى إضطراب حبل الأمن في المنطقة الحاضعة للحكم العرفي والمتاخمة لحدود فلسطين المحتلة وحدوث مجازر من الصعب التكهن بنتائجها، ولجوء الفلاحين الذين يسهمون في حراسة الحدود وخوض المعارك المحلية على طول خطوط الجبهة

إلى هجرة جماعية ينجم عنها للقيادة مشكلة سد الفراغ المتخلف عنهم، وغنى عن القول أن التدبير الذى بادر نائب الحاكم المسكرى إلى إتخاذه بمقتضى القرار المطعون فيه تم تحت تأثير ظروف إستثنائية تتصل بأمن منطقة إبتغاء تثبيت حقوقه على ضوء ما يقدمه من وسائل الإثبات.

وبالنظر لما تقدم ، يكون الطعن فى قرار إدارى إقتضته ضرورات الأمن فى منطقة الحدود غير قائم على سند من القانون متعيناً رفضه ».

(منحنگیمةالـقنطبا مالإداری-الـدغـریرقـم۱۳/۷ ق-۱۹۹۰/۵/۱۸-۱۹۹۰ ۱۲/۲۲/۷۶).

المهدأ (۱۱۳۸) : «قرار إداري – إستناده إلى مصادر ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة المستخلصة. عدم جراز الطمن فيه ».

« لا غبار على القرار الإدارى إذا أدان المدعى مستنداً فى ذلك إلى مصادر ثابتة فى الأوراق إستخلص منها النتيجة التى إنتهى إليها إستخلاصاً سليماً a.

(محكمة القضاء الإدارى – الدعنوى رقم ١٩٤٨/١/١ ق- ٢٩٤٨/١/١٩ – ٢٩٣/٤٩/٢).

المهدأ (۱۱۳۹) : و قرا إداري - أسهايه - قيامها على وقائع صحيحة مشتقة من الأوراق - سلامته ».

و إذا كان القرار الوزارى الصادر بإجراء الترقية والمتضمن ترك المدعى في الترقية قد إستند إلى وقائع صحيحة مستقاة من الأوراق وإستخلص منها إستخلاصاً سائغاً ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي إنتهى إليها القرار المطعون فيه فلا محل للطعن عليه ».

(محکمة القيضا مالإداري-البدهري رقيم ۸۲/ ٥٥-٧/ ٥٠/ ١٩٥٢ - ١٩٥٢/ ٥٠٠ - ١٩٥٢ - ١٩٥٢ - ١٩٥٢ - ١٩٥٢ - ١٩٥٢ - ١٩٥٢ -١/ ١٩٦٢/ ١٩٠٤).

المهدأ (۱۱۶۰): «قرار إداري- بالإمتناع من إعطاء ترخيص للمدعى في الإنجار في بلرة القطن – قيامه على أسباب صحيحة

## إستخلصت من أصول ثابتة - قرار صحيح ي.

و إن قرار إمتناع تفتيش الزراعة بديرية البحيرة عن الترخيص للمدعى في الإنجاء في بذرة تقارى القطن قام على أسباب صحيحة إستخلصت إستخلاصاً مقبولاً من أصول ثابتة في الأوراق فمن ثم يكن القرار قد صدر صحيحاً مطابقاً للقانون ولم تشبه إساءة إستعمال السلطة الأمر الذى لم يقدم عليه المدعى أى دليل وتكون دعوى المدعى والحالة هذه في غير محلها حقيقة بالرفض ».

(منعنکسمةالنقنشنا «الإداري-الندعنوي رقام ۲۹۹۹/۲ق-۲۹۵۳/۲). ۷/ ۲۲۲/۷۲۵).

المبدأ (۱۱٤۱): «قرار إداري - الأمر المسكري رقم ٧٤ استة ١٩٤٠ - الترخيص في توقف العمل - أهدافه الترفيق بين مصلحة العمال وأصحاب العمل والمستهلكين - لا يتحمل المصتع خسائر أحد أقسامه. شرط عدم الربح - كاف ع.

و إن الأسباب التى عددها الأمر المسكرى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠ للترخيص فى توقف العمل لاتهدف إلى مصلحة العمال فحسب بل تهدف إلى التوفيق بين مصلحتهم ومصلحة أصحاب العمل والمستهلكين أيضاً ولذلك ترك المشرع التقدير للسلطة الإدارية الموكول لها منح الترخيص بالتوقف عن العمل فلها أن تبحث كل حالة بحسب الظروف والملابسات الخاصة بها مستعينة فى ذلك بإدارة الخبراء بوزارة التموين وباللجنة التى أنشأها القرار الوزارى خصيصاً لتقدير هذه الحالات. ولايستساغ القول كما ذهب المدعون فى دفاعهم إلى أن يتحمل المصنع خسائر قسم الحرير المتوالية على حساب أقسامه الأخرى الرابحة ويكفى أن عملية الحرير لاتحقق أى ربح حتى يتحقق بذلك شرط التشريع فى منح الترخيص والقول بعكس ذلك ويوجوب تحقق خسارة المصنع والمؤسسة باكملها لايترتب عليه إستمرار ويوجوب تحقق خسارة أحد الأقسام لأرباح الأقسام الأخرى إستهلاكا جزئياً أو

كلياً حتى تؤدى بالمصنع إلى إغلاقه كلية ولم يهدف المشرع إلى ذلك بل يضاد فكرته من الإبقاء على المصانع لصالح المستهلكين فى الظروف الحالية الصعبة ولذلك كان إغلاق القسم الذى يعانى الحسارة متمشياً مع فكرة المشرع ومع روح التشريع ومن ثم ترى المحكمة أن ما رأته اللجنة من توقف العمل بقسم الحرير والقرار المطعون فيه الذى بنى على هذا الرأى لا مخالفة فيه للقانون وخاصة وأن المدعين لم يدعوا أو يقدموا أى دليل على أن قسم الحرير وحده يدر ربحاً على المصنع ولا يحمله الحسارة – ومع تقرير ذلك لا محل لبحث الشرط الآخر أى توافر أسباب جدية لتوقف العمل إكتفاء بتوافر الشرط الخاص بعدم الربح ولا محل كذلك للنظر فيما يدعونه من أن السبب لهذا الإغلاق هو مطالبتهم بحقوقهم المشروعة ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعموي رقم ٧٩٣/٢ ق – ١٩٥٣/٣/٢٤ – ١٩٥٣/٢٥/٧ ٧٢٠/٤٣٥/٧).

المبدأ (۱۹۴۲) : « قرار إدارى – مناسبة إصداره – ترخص الجهة الإدارية – شرطه – إستناده إلى أسباب لها أصول فى الأوراق – صورة لتواقره » .

و إن الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها براعاة ظروفها ووزن الملابسات المحيطة بها بلا معقب عليها من هذه المحكمة مادام الباعث على إصدار هذه القرارات هو إبتغاء مصلحة عامة وإلا شابها عيب إساءة إستعمال السلطة، وما دام للأسباب التي يستند إليها القرار أصل في الأوراق وإلا إنطوى على مخالف للقانون لإنعدام الأساس القانوني الذي يقوم عليه هذا القرار، وقد بان للمحكمة من الأوراق أن الإدارة في حدود السلطة المخرلة لها بقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وفي سبيل مراقبة المحلات والمسانع حتى لاتتسرب مواد التموين إلى السوق السوداء، أن الإدارة قامت بمعاينة محلى المدعيين وقدرت وخاصت من هذا التقدير إلى خفض كمية السكر المقررة بعد أن إستبان لها عدم التناسب بين ما يصرف خفض كمية السكر المقررة بعد أن إستبان لها عدم التناسب بين ما يصرف

للمحلين ومايستهلكانه فعلاً فتكون والحالة هذه قد ترخصت في حدود سلطتها ويكون قرارها إذ إستند إلى ميررات لها وجود في الأوراق قد جاء مطابقاً للقانون ع.

(محکمةالقضاءالإداری-الدهویرقم۲۲۲/۲ ق-۱۹۵۲/۲۷ محکمة القضاءالإداری-الدهویرقم۲۲۲/۲ ق-۱۹۵۲/۲ م

الميدأ (١١٤٣): وقرا إدارى- أدى إلى نتيجة لها أصل ثابت في أرراق التحقيق-سلامة القراري.

« متى كان القرار المطعون قد إنتهى إلى نتيجة لها أصل ثابت فى أوراق التحقيق الذى أجرى مع المدعى قد صدر فى حدود السلطة التقديرية المخولة لمدير مصلحة السكك الحديدية، فإنه يكون قد صدر صحيحاً مطابقاً للقانون ».

(محکمةالقضا «الإداري–النصوي رقم ۱۹۵۲/۲۰ق–۱۹۵۲/۲۷ – ۱۹۳۲/۹۸۸).

الميدأ (۱۱۶٤): « قرار إداري – فصل طالب – إستناده إلى تحقيقات تؤدى إلى هذه النتيجة – مجرد إختفا - التحقيق بعد ذلك – لا يؤثر فى سلامة هذا القرار ».

« إذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه (فصل المدعى من كلية أصول المدين) صدر بعد تحقيق إستوفيت أركانه وشرائطه وثبت وجوده وأن أكثر من جهة إستعرضته بمرفقاته، وأن الكتب موضوع التحقيق وصفته في كل مرة حصل الإطلاع عليها، إستجابة لتظلمات المدعى بما يتعين معه مؤاخذته ، فالقول - بعد ذلك - إن إختفاء التحقيق الأول بمرفقاته يجعل قرار الفصل غير مستمد من أصول ثابتة، هو قول في غير محله، ففقد هذه الأوراق لايؤثر في سلامة هذا القرار الصادر تأسيساً عليها، ولا يشكك في صحته مادام الثابت أنه صدر بناء على هذه التحقيقات ويسببها ».

(محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ٧٤ - ١٩٥٥ / ١٩٥٥ / ١

المهدأ (۱۱٤۵): «قرار إدارى – بالفصيل – إستشاده إلى أسهاب صحيحة مستمدة من أصول ثابتة – قرار صحيح ».

« إن الجهة الإدارية قد وفرت للمدعى حق الدفاع فى تحقيق أجرته وأطلعته على موضوع التهم المنسوبة إليه والأدلة القائمة عليها ومكنته من الرد عليها وفحصت حالته ووازنت بينها وبين أعباء المنصب الذى يتولاه وخصلت فى هذا التقرير إلى أنه لايصلح للبقاء فيه ففصلته فإنها تكون قد ترخصت فى حدود سلطتها بشأن ملامة إصدار القرار الإدارى ويكون قرارها سليماً مطابقاً للقانون إذ إستند إلى أسباب صحيحة مستمدة من أصول ثابتة من الأوراق وإستخلصت منها النتيجة التى أدانته على متتضاها إستخلاصاً سائفاً ولم يقم أى دليل على إساءة إستعمال السلطة».

محكمة القبضاء الإداري - الدعوى رقم ١٩٥٣/١٧ ق - ١٩٥٣/١٧/١٣ - ، ٨ - ٢٤٩/١١).

المهدأ (١١٤٦) : « قرار إداري - إمكان حمله على وقائع كشفت عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر - قرار صحيح ».

و إن قرار فصل المدعى إستند إلى المادة الثالثة عشرة من الأمر العالى الصادر في ٢٩ من إبريل سنة ١٨٩٥ التي تسرى أحكامها على المتخلفين عن إباء أسباب غيابهم خلال الخمسة عشر يوما التالية لإنتهاء إجازاتهم فلا تسرى في حالة الموظف الذي ينقطع عن أعمال وظيفته بغير أجازة والمدعى لم يحصل على أجازة إذ لاتعتبر العطلة الصيفية للمدرسين أجازة وإن كان قد تغيب وإنقطع عن أعمال وظيفته دون أن يحصل على أجازة مقدماً فهجر الوظيفة عامداً إلا أن هذا الإستثناء غير مؤثر على صحة القرار وذلك أن العطلة الصيفية سواء إعتبرت أجازة أو لم تعتبر فقد بنى القرار على إعتبار الملعى مستقيلاً لإنقطاعه عن العمل وتخليه عنه بعد سفره خارج البلاد الملعى مستقيلاً إنقطاعه عن العمل وتخليه عنه بعد سفره خارج البلاد والقاعدة أنه إذا أمكن حمل القرار الإدارى على وقائع كشفت عنها أوراق

الدعوى غير تلك التى على أساسها صدر كفى ذلك لصحته وكفى تبعاً لذلك لإنهيار حق المدعى فى طلب التعويض ».

(محكمة القطماء الإداري – الذهري رقم ٢٧٠ / ٥ ق – ١٩٥٣/٣/٢٧ – ١٩٥٣/٣/٢٧).

المبدأ (١١٤٧): وقرار حرمان طالب من الإمتحان يجب أن يقرم على سبب يبروه قانوناً ».

« حيث إنه يبين من الإطلاع على ورقة الإجابة الخاصة بنجل المدعى فى مادة اللغة الفرنسية أنه قد ضمنها ألفاظاً بذيئة خارجة، مخالفة للآداب العامة فضلاً عما تحويه إجابته من إستهتار بالغ ورعونة فجة رخيصة كا يدخل فى الأسباب التى تسوغ للرئيس العام للإمتحان إلغاء إمتحانه. فإذا قدرت جهة الإدارة أن فعلة الطالب تستوجب فى الواقع تشديد العقوبة زجراً له وحتى يكون عبرة لغيره من الطلبة المستهترين، ورفع المدير العام للإمتحانات أمر هذا الطالب ضمن طلبة آخرين إلى وكيل الوزارة للموافقة على تغليظ العقاب بالنسبة إليهم فأشر وكيل الوزارة بما له من سلطة الوزارة يكون قد تبنى تلك الأسباب وبهذه المثابة يكون القرار الصادر منه بالموافقة على حرمان الطابة المادر منه الموافقة على حرمان الطلبة الواردة أسمائهم بهذا الخطاب ومنهم نجل المدعى عدر من يملكه ومسبباً تسبيباً كافياً مستوفياً الشكل الذى رسمه القانون».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعوى رقم ١٩/١١٨ ق – ١٩٦٣/١٢/٢٤ – مجموع 6 سنوات ص ٢٦٧) .

#### المطلب الثاني

#### مبادئ المحكمة الإدارية العليا

ومن المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في مجال تحقق ركن السبب نعرض للمبادئ التالية :

المهدأ (١١٤٨): « إشارة مصدر القرار في ديهاجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق – مفاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسهاياً لقراره ».

و إن إشارة مصدر القرار فى ديباجته إلى إطلاعه على مذكرة النيابة
 الإدارية وملف تحقيقها وكتاب مكتب الأمن المرجه إلى مكتب الشكاوى
 يعنى أنه إتخذ منها أسباباً لقراره المطعون عليه ومن ثم يكون القول بعدم
 وجود أسباب لهذا القرار فى غير موضعه ويتعين إطراحه » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٥٦ ٨ ٥ ٧/١ ق - ٢٧/ ٥/٩٩٥).

المبدأ (۱۱٤۹) : وقرار الجزاءيكفى لصحت دثيوت صحة أحد الأسباب القائم عليها a.

و إنه لايلزم لصحة الجزاء صحة جميع الأسباب التى قام عليها بل
 يكفى ثبرت أحد الأسباب مادام هذا السبب كافياً لحمل القرار».

(المحكمة الإدارية المليا – الطعن رقم ١٥/٧٤٥ ق – ١٩٧٤/١/٢٦ – س ١٩ ص ٢٠٠١).

المهدأ (۱۱۵۰): وقرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنعية الضابط عن وظيفته وسليه حقوقها ومزاياها و إعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متريصاً إعادته إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى المدة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام ».

و لا مقنع في القول بأن قرار الإحالة إلى الإحتياط إجراء مؤقت شبيه

بالوقف عن العمل أو عمل ولاتى ليس من شأنه أن يؤثر على صلاحية من إشترك فى إصداره لعضوية مجلس التأديب الذى يتولى محاكمة الضباط عن ذات المسلك الذى كان من بين أسباب إحالته إلى الإحتياط – ذلك أن قرار الإحالة إلى الإحتياط من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التى كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقر هذا المجلس قبل نهايتها إعادته إلى المخدمة العمامة والقرار الذى يؤدى إلى مثل هذه النتيجة الخطيرة يتعين وفقاً لم تقضى به المادة ٨٦ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ إن تثبت ضرورته لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام، وإذ قام قرار إحالة الطاعن إلى الإحتياط إلى الأسباب السابق الإشارة إليها، فإن ذلك ينطوى على إقصاح المجلس الأعلى للشرطة الذى عرض عليه الأمر عن إقتناعه بصحة تلك الأسباب ويثبوت ما نسب إلى الطاعن من مخالفات، وبأن في بصحة تلك الأسباب ويثبوت ما نسب إلى الطاعن من مخالفات، وبأن في هذه المخالفات سلوكاً مخلاً بكرامة الوظيفة ومنافياً للروح النظامية».

(الطعن رقم ۸۷ه لسنة ۱۱ ق-جلسة ۲۲ ۱۹۶۸ (۱۹۹۸).

المبدأ (١٩٥١): «حلرابطة مرشدى هيئة قناة السويس لما ثبت من إشتراك أعضائها قى الإضراب و محارسة الضغوط على الزملا - منحرفيين يذلك عن الهدف الاجتماعى المحدد للرابطة يكون قراراً قائماً على سبب سليم مستخلص إستخلاصاً سائفاً من الأرراق ».

« نصت الفقرة ٤ من المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على عدم جواز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى الإتحاد المختص إذا إرتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا أخلت الجمعية بالنظام العام أو الآداب وقد صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية بحل رابطة مرشدى هيئة قناة السويس بالإسماعيلية وهو القرار المطعون فيه إستنادا إلى نص تلك الفقرة. ولما كان قد ثبت إضراب مرشدى هيئة قناة السويس أعضاء هذه الرابطة ومارسوا من

خلاله بحكم إنتمائهم للرابطة ضغوطاً على زملاتهم منحرفين بالرابطة عن هدفها الاجتماعى الذى حدده لها نظامها الأساسى فأضحت موطن خطر على حدن سير العمل بالمرفق، فإن القرار المطعون فيه الصادر بحل الرابطة يكون قد قام على سبب صحيح مطابق للقانون، ولاينال من سلامته النعى عليه بعدم التسبيب أو عدم أخذ رأى الإتحاد المختص قبل إصداره لما ثبت من أن هذا القرار قد أشار في ديباجته إلى كتاب وزير الشئون الاجتماعية المتضمن أسباب الحل وهو ما يعد تسبيباً في صدد شكليات القرار التي تطلبها القانون وما تبين من الأوراق من عدم وجود إتحاد نوعى لروابط وجميعات المرشدين في الجمهورية ».

(الطمن رقم ٤٦٥) لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٩).

المهدأ (۱۵۲): «قرار غملق الكازين ورات خماذ إجراءات إلغاء الترخيص لعدم سداد الإيجار المتأخر وعدم إزالة المخالفات المنسوية للمرخص له قيام قرار الفلق على سهيد المبرر لدقائرتاً ».

ومن حيث إنه بالرجوع إلى ترخيص إستغلال كازينو ماى فلاور موضوع النزاع يبين منه أنه قد تضمن شروط منح الترخيص، مثل مدة الترخيص ومقابل الإنتفاع الواجب سداده شهريا والنشاط المصرح به للكازينو ، وكافة الواجبات والإشتراطات الملقاة على عاتق المرخص له والجزاء على مخالفتها، وخولت المادة (٢٢) من الترخيص للجهة الإدارية الحق في إلغاء الترخيص في حالة إخلال المرخص له بأى شرط من شروط الترخيص أو إستعمال المبنى في غير العرض المخصص له، أو إستعماله بكيفية ماسة بالأخلاق أو الآداب العامة أو الأمن العام أو الإخلال بإلتزام المرخص له في الوفاء بقابل الإنتفاع في المعاد المحدد.

ومن حيث إن الظاهر من الأوراق أنه بعد أن قررت الجهة الإدارية منح ترخيص للمطعون ضده بإستفلال المحل الكائن ٨٧ شارع عبد العزيز آل سعود بالمنيل كازينو بإسم ماى قلاور بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٧ عادت فأبلفته بتاريخ ١٩٨٨/١/٢ بضرورة سداد جميع المستحقات المالية المتأخرة على الكازينو مع تلاقى جميع المخالفات التى قامت اللجنة بحصرها كإستغلال باخرة راسية على الجانب البحرى من شاطئ النيل كجزء من الكازينو أو التعدى على مساحة ١٠٠٠م من الأرض وضمها إلى الكازينو، ونبهت عليه بسداد الإيجار المتأخر عليه وإزالة جميع المخالفات المنسوبة إليه ولم يسدد مقابل الإستغلال المقررة لمدة ثلاثة شهور ، فقد قامت الجهة الإدارية بغلق الكازينو وإتخاذ إجراءات إلغاء الترخيص.

ومن حيث إن الأسباب التى حدت بالجهة الإدارية إلى إتخاذ قرارها المطعون فيه تجد سندها فيما هو ظاهر من المستندات من عدم قيام المطعون ضده بالوفاء بالقيمة الإيجارية المستحقة عليه ومن إستغلال الباخرة الراسية على الجانب البحرى من شاطئ النيل دون ترخيص بذلك، وتعديه على مساحة من الأرض وضمها إلى الكازينو وتغيير معالم صالة الكازينو دون موافقة الجهة الإدارية ودون أن يرخص له في ذلك وما من شك في أن مثل هذه المخالفات لكاف لإتخاذ إجراءات الفلق وإلفاء الترخيص، خاصة وأن المطعون ضده لم يدحض ذلك ولم يقدم أي دليل على إزالة هذه المخالفات أو سداده لما عليه من إلتزامات مالية.

ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم فإن القرار المطعون فيه بغلق الكازينو يكون قد صدر صحيحاً مبرراً من العيوب وبالتالى يكون طلب وقف تنفيذه غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون ».

(الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ۳۵ ق-جلسة ۱۹۹۵/۲/۱۹۹۵).

### المبحث الثامن

# تطبيقات تخلف ركن السبب في القرار الإداري

وفيما يلى نعرض لأهم تطبيقات قضا - مجلس الدولة التى تكشف عن تخلف ركن السبب فى القرار الإدارى وذلك فى مطلبين أولهما فى قضا -محكمة القضا - الإدارى وثانيهما فى قضا - المحكمة الإدارية العليا :

## المطلب الأول

## مبادئ محكمة القضاء الإداري

المبدأ (۱۱۵۳) : «قرار إداري – يشعرط أن يعسم بالجدية لعمقيق المسلحة العامة – صوريته تفقد سببه القانوني ».

« يشترط فى كل قرار إدارى أن يتسم بالجدية وأن يكون دافعه تحقيق
 المصلحة العامة - فإذا ما شابه صورية فند القرار الإدارى سببه القانونى ».

(محکمةالقضاءالإداری-الدعوی رقم ۲۹۱۹ ق-ورقم ۲۹۳۱ / ۲ق-۹۰۶/۱/۲۱ - س ۵ ص ۲۹۳ ) .

المبدأ (١١٥٤) : « قرار إداري – قيامه على أسهاب غير صحيحة – مخالفته للقائدت».

« لا مطعن على القرار الإدارى إذا كان قد إستند فى الجزاء الذى أوقعه إلى مصادر ثابتة فى الأوراق إستخلصت منها النتيجة التى إنتهى إليها استخلاصاً سليماً قام على أمور تستوجب المؤاخذة، غير أن القرار المطعون فيه قد قام على أسباب غير صحيحة إذ إستند فى مؤاخذة المدعى إلى تهم غير ثابتة ولا محددة بحيث لاتؤدى فى مجوعها إلى الإتجاه الذى إتخذته لجنة الشياخات حيال المدعى ويكون القرار والحالة هذه مخالفاً للقانون مشوباً بعيب إساءة إستعمال السلطة حقيقاً بالإلغاء».

(معكمةالتشاءالإداري-الدمري وقم٦٧١٨٢ ق- ١٩٩٣/١٢/٢١). المهدأ (١١٥٥) : « قرار إداري- إنتزاع أسهاب من عشاصر غيس صحيحة وغير ثابتة ولاسندلها من الأوراق- بطلان القرار لبطلان الأساس الذي قام عليه ي.

« إن القرار المطعون فيه قد بنى على تقرير النائب العام عن حوادث حريق القاهرة وقد إنتزعت أسبايه إنتزاعاً من عناصر غير صحيحة وغير ثابتة ولا سند لها من الأوراق وقد إستخلصت النتيجة التى إنتهى إليها القرار بإدانة المدعى إستخلاصاً غير سائغ نظراً للظروف والملابسات التى أحاطت بتلك الحوادث ومن ثم كان القرار المطعون فيه باطلاً لبطلان الأساس الذى قام عليه وصدر على خلاف القانون ويتعين لذلك إلغاؤه».

(محكمة القضاء الإداري – الدعرى ١٩٥٣/١٢ ق – ١٩٥٣/١٢/١٣ – س ٨ ص ٤٢٠).

المهدأ (٥٦١): « قرار تأديبي - وجوب إستناده إلى أصول ثابتة في الأوراق - إذا كانت المقدمات لاتؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها - يفقد القرار أساسه القانوني » .

« إن الجزاء الإدارى ينبغى أن يقوم على فعل يستوجب المؤاخذة وأن تستفاد إدانة الموظف فى هذا الشأن من أصول ثابتة فى الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي إنتهى إليها القرار الإدارى الصادر بالجزاء. فإذا كانت إدانة المدعى قد إنتزعت إنتزاعاً من أصول لاتحتملها أو من مقدمات لاتؤدى إلى تلك النتيجة فيكون القرار قد فقد أساسه القانونى وجاء بالتالى مخالفاً للقانون.

ولا محل لمؤاخذة المدعى على تقديمه الشكوى إلى مصلحة الأموال المقررة دون المديرية إذ أن الصلحة هى الجهة الرئيسية التى يتبعها المدعى وأن حق التظلم للجهات الرئيسية هو حق مشروع بنص صريح فى قانون مجلس الدولة ولامحل لمؤاخذة المدعى كذلك على ماجاء بالشكوى من عبارات لاتخرج فى معناها عن تعليل للبواعث التى جعلت رجال الإدارة يخصونه بجزاء يجاوز الجزاءات التى وقعوها على زملاته وهى على هذه

الصورة المقرونة بحسن النية لا مسئولية عليه فيها ومن ثم يكون هذا الجزاء قد إنعدم أساسه القانوني لعدم قيامه على وقائع تؤدى إليه ويتعين إلغاؤه».

(محكمة القضاء الإداري – الدهري رقم ٢٧٦/٥ ق - ١٩٥٤/٣/١٨ – س ٨ ص١٠١٨).

المِدأ (١١٥٧): وقرار بإحالة إلى المعاش – إستناده إلى أسباب غير صحيحة ليس لها أصل فى الأوراق – بطلاته لمخالفته للقانون بلاحاجة لبحث عيب إساءة إستعمال السلطة و.

و إذا كان قرار إحالة المدعى إلى المعاش قد بنى على أسباب غير صحيحة لايمكن إستخلاصها من الأوراق وبوجه خاص مما هو ثابت فى التقارير السرية المقدمة فى حق المدعى فيكون والحالة هذه قد جاء باطلاً لمخالفته للقانون ويبطل بالتالى القرار المطعون فيه الذى بنى عليه، ومن ثم يتعين إلفاؤه بلا حاجة إلى بحث عيب إساءة إستعمال السلطة ».

(محكمةالقضاءالإداري-الدعوى رقم ١٩٤٨/٥/٥- ١٩٤٨/٥/٥-س٢ ص ١٦٦١).

المهدأ (١١٥٨): «قرار إداري- إستشاده إلى أسهاب- وجوب أن تكون صعيحة منتجة لهذا القرار - للمحكمة الرقاية على الأسهاب - ثبوت عدم صحة الأسهاب يفقد القرار سنده القانوني ».

و إذا كان القرار المطعون فيه قد إستند بلا جدال إلى ما تضمنته مذكرة وزارة الداخلية المعروضة على المجلس الأعلى للبوليس في أسباب رأت أنها من الجسامة بعيث يتأذى الصالع العام من بقاء الضابط في وظيفته فإن هذه الأسباب لابد أن تكون صحيحة منتجة لهذا القرار. وللقضاء بما له في الرقابة على سلامة القرار الإدارى أن يتحرى حظه من الصحة في أسبابه فإن ظهر أن هذه الأسباب غير صحيحة - ولو توهمت الإدارة صحتها بحسن نسة - فقد القرار سنده القانوني الذي يقوم عليه وشابه عيب مخالفة

القانون».

(محكمة القرار الإداري – الدعري رقم ٧/١٦٦٠ ت – ١٩٥٤/١/٥ – س ٨ ص ٣٩١) .

المهدأ (٩٩٥٩): وقرار تأديبي - وجوب إستناده إلى أسباب صحيحة - قيامه على أسباب غير مؤكدة (شكوك وأوهام) - بطلاته ج.

« ما كان يجوز أن يوقع جزاء على المدعى لأنه سلم الخزانة لبديله إستلاماً قانونياً وقد حصل العجز أثناء وجوده بالإسكندرية وقد قررت إدارة التنتيش أنها لاتقطع بصحة ما نسب إليه ومؤدى ذلك أن القرار المطعون فيه قد بنى على شكوك وأوهام والجزاء التأديبي لايوقع إلا على أسباب صحيحة إستخلصت إستخلاصاً سائغاً من أصول ثابتة في الأوراق ولهذا يكون القرار المطعون فيه قد قام على أسباب غير مؤكدة عما يتعين معه إلغاؤه ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ١٤٤٧ه ق – ١٩٥٤/١/١٨ – س A ص ٤٦٧).

المهدأ ( ١٩٦٠) : «قرار إداري بتخطى في الترقية بالأقدمية - جواز الطمن فيه بالإلفاء عند مخالفته للحقيقة والواقع أو عدم كفاية الأسباب ».

و إنه وإن كان للوزير حق إصدار قرار بتخطى الموظفين عن يستأهلون الترقية بالأقدمية المطلقة طبقاً للقواعد التى أقرها مجلس الوزراء إلا أن قراه في هذا الشأن ليس بالقرار المعصوم من الإلفاء إذا ما تبين لمحكمة القضاء الإدارى مخالفته للحقيقة أو مجافاته للواقع أو قيامه على أمور لاتصلح في ذاتها سبباً من أسباب التخطى في الترقية لتفاهتها وعدم مساسها بنزاهة الموظف وإستقامته، ولما كان الجزاء الموقع على المدعى لم يأت إثما يتعد لفت النظر وهو جزاء طفيف يدل في ذاته على أن المدعى لم يأت إثما ذا بال ولايعدو أن يكون تذكيراً وتنبيها إلى مراعاة الدقة في العمل وإتباع النظم الحكومية مستقبلاً فعن ثم لايصح إتخاذه سبباً يجيز التخطى عند

الترقية بالأقدمية المطلقة طبقاً لقواعد التيسير ».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ١٩٥٣/٣/٩ ق – ١٩٥٣/٣/٩ – س ٧ ص ٦٩١) .

الميدأ (١٩٦١): «قرار إداري - قصور أسهابه بحيث لا تصلح سنداً للقرار - تعيب القراري.

و إذا كان المستفاد من أوراق الطعن أن المركز قد أجرى تحقيقه وإنتهى إلى وجوب الإطلاع على بعض القضايا والأوراق للفصل فيه ولكن لجنة الطعون إستبقت الأمر وقررت إبقاء أسماء المطعون فيهم في كشف الناخبين بالقول أنه يبين من الإطلاع على العريضة المقدمة من الطاعن ومن الكشف الذي حرره الصراف أنهما لايثبتان بصفة قاطعة صحة الطعن كما أن التحقيق لم يوضح صحته أيضاً، فإن هذه الأسباب التي بنت عليها اللجنة قرارها من القصور والتهافت بحيث لاتصلح سنداً للقرار ومن ثم كان جديراً بالإلغاء ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ۲/۳۱۰ ق – ۱۹٤۹/۱/۲۱ – س۳ س ۱۰۲۹).

المدأ (۱۱۹۲) : « قرار إداري – خلوه من ركن السيب – إلغاء القرار - مثال بي

و متى كان الثابت من الأوراق أنه لم تسند للمدعى وقائع معينة، ولم
 يجر تحقيق معه بشأن ما ذهب إليه القرار الصادر بمجازاته – فى عبارة عامة
 – من خلو تقاريره من العمل الإيجابى، فإن أمر الجزاء يكون قد خلا من
 السبب، ومن ثم يكون حقيقاً بالإلغاء ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعبري رقم ۱۹۵۵/۲ ق – ۱۹۵۹ ( ۹۵۰ – ۱۹۵۸ ) . ۱۸۸۸/۱۰ ) .

المهدأ (۱۱۹۳): وقرار إداري- يتضمن جزاء- قيامه على سبب خاطئ - إلغاء ». و إذا وقعت الإدارة جزاء على أحد موظفيها لما قام فى فهمها خطأ من
 أنه مسئول عن قيمة الخسارة التى لحقتها ولأنه ماطل فى أدائها – كان
 قرارها قد قام على سبب خاطئ مما يعيبه ويبطله ».

(محکمةالقضاءالإداری-النصریرقم7/٤٨٣ق-٤/١/ • ١٩٥٠ ١٩٧٤٦/٤).

المبدأ (١٩٦٤): وقرار إداري مبنى على سبب معين. لا يجوز إضافة أسباب جديدة إذا كان السبب الأول غير صحيح ».

 و إذا ثبت أن القرار الإدارى قد بنى على سبب معين قام الدليل على عدم صحته فلا يجوز إضافة أسباب جديدة بعد صدور القرار المطعون فيه ويتعين الحكم بإلغاثه ».

(محکمة القضاء الإداری - الدعوی رقم ۱۹۵۷/۵۵ - ۱۹۵۲/۶۷۹ -۱/۸۲۲/۲۸۹).

الميدأ (١١٦٥): وقرار إداري يناؤه على سبب أو سند تبيئ فساده -لا يجدي في تصحيح القرار تغيير هذا السبب أو السند في تاريخ لاحق ».

« إنه متى بنى القرار الإدارى على سبب معين قام عليه وإستمد كيانه من سند قانونى أفصح عنه وكان هو علة صدوره، فإن من شأن عدم صحة هذا السبب أو عدم إنطباق السند أن يصبح القرار معيباً فى ذاته غير سليم بحالته، وليس يجدى فى تصحيحه بعد ذلك تغيير سببه أو تعديل سنده فى تاريخ لاحق وإن جاز أن يكون هذا مبرراً لصدور قرار جديد على الوجه الصحيح. فإذا كان الثابت أن القرار الصادر بإعتقال شخص قد إستند إلى هذا الأمر المسكرى رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ لتبرير القرار السابق، إذ أن هذا الأمر إن صح الإستناد إليه فإن ذلك يكون عن طريق إصدار قرار جديد على الوجه الصحيح ».

(محكية القضاء الإداري – الدعري رقم ٢٠ ١٨/ ق – ١٩٥٥/ / ١٩٥٥ – ١٩١١/٢٦). المهدأ (١١٦٦) : وقرار إداري - تسبيبه - قيامه على أسباب عامة أو غامضة أو مجهلة - إعتباره خالياً من الأسباب » .

و إنجد الفقد والقضاء في فرنسا إلى إعتبار القرار الإداري المبنى على أسباب عامة أو غامضة أو مجهلة قراراً خالياً من الأسباب، وكذلك الأمر فيما إذا إشترط القانون إيراد الأسباب ولم ترد الأسباب في القرار ».

(مـحـکـمـقالـقـضـا «الإداري-الـدعـريرقـم ۱۹۰۸/۸ق-۱۹۵۲/۳۶۶ -۱۰/۲۲۲/۲۵).

المهدأ (١١٦٧) : « قرار إداري – الخطأ في إستظهار الوقائع – عدم القطع بصحتها – يعيب القرار » .

و إذا كان القرار قد أخطأ فى إستظهار بعض الوقائع واستخلص من بعضها ثبوت الإتهام فى حق المدعى مع أنه غير مقطوع بصحتها بل إن منها ما لا سند له فى أوراق الدعوى ومنها ما هر عاطل من الدليل فإنه يقوم على تأكيد أن المدعى هو الذى دير الحادث وأنه تواطأ مع أهل بلدته على الإنتقام من أهل بلدة كفر الشرفا فى غيبة رجال البوليس فضللهم وموه عليهم عناورة الصلح وإدعى على غير الحقيقة بأن وجوده فى المركز كان لاستيفا ، التحقيق وإنتظار جلسة الصلح حتى يدفع عن نفسه المستولية مع أن الثابت من الأوراق أن المدعى لم يذهب المركز إلا بنا ، على طلب معاون الإدارة لاستيفا ، التحقيق فى قضية وأنه بقى فيه مدة من الزمن وقع أثنا ها الحادث على نحو لا يجيز القول بأنه كان قد دبره مع أهل بلده وأن المدعى هر نفسه الذى إتفق على إجراء الصلح وعمل على إقامه - لذلك يكون القرار غير قائم على أساس من القانون ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعنوي رقم ٧٤٣/٥٥ ق – ١٩٥٣/٣/٢٧ – ١٩٥٣/٣/٢٧ – ٧١٧/٤٢٥ ) .

المبدأ (١١٦٨) : وقرار إداري - أسهابه - إنتزاعها من عناصر غير صحيحة لاسند لها من الأوراق لعدم تأديتها إلى النتيجة التي إستخلصتها

## الوزارة - إلغاؤه - خطأ في فهم الواقع - مخالفة للقانون ».

و إذا كانت الأسهاب التى قام عليها القرار المطمون فيه قد إنتزعت من عناصر غير صحيحة لا سند لها من الأوراق إذ لايمكن إستخلاص النتيجة التى إستفادتها الوزارة منها فيكون القرار قد وقع باطلاً لمخالفته للقانون بسبب الخطأ في تحصيل فهم الوقائع ».

(محكمة القضاء الإداري - الدموي رقم ٢/٢٥٧ ق - ١٩٤٩/١١/١٥ - ١٩٤٩/١١/١٥ - ١٩٤٩/١١/١٥ - ١٩٤٩/١١/١٥ - ١٩٤٩/١١/١٥ -

المبدأ (۱۱۹۹) : « قرار إدارى – أسبايه – تخطفى الترقية – يناؤه على ضعف السمع – عدم منعه من الترقيبة فى الماضى – عدم جدية السبب ».

« إذا كان ضعف سمع المدعى لم يمنع فى الماضى من ترقيته حتى بلغ الدرجة الرابعة كما لم يكن فى نظر لجنة شئون الموظفين مانعاً من إقتراح ترقيته إلى الدرجة الثالثة فمن ثم كان هذا السبب بالذات غير جدى ولا يؤدى إلى سلامة النتيجة التى إنتهى إليها القرار المطعون فيه وعلى الأخص إذا لوحظ أن المصلحة قد رقت أشخاصاً على شاكلة المدعى وفى الحالة التى نفتها عليه وبالتالى يكون ذلك القرار مخالفاً للقانون حقيقاً بالإلغاء ».

(محکمةالقضاءالإداری-الدمویرقم۱۱۸ه ق-۱۹۵۴/۳/۱-۱۹۵۴ ۷/۲۰۷۲۲).

الميداً ( ١٩٧٠) : « قرار إداري – صدوره من غير مهرر – إلغاؤه قرية – ضمها إلى البلدة المفصولة منها – عدم قيام مهرر – قرار غير سليم ».

« إذا لم يجد بعد إنشاء البلدة ما يبرر إبقاءها وإعادة إلحاقها بالبلدة المفصولة منها كان قرار إعادة إلحاقها على غير أساس سليم من القانون متعبناً الغاؤه ».

(محكمة القضاء الإداري – الدموي رقم ١٩٥٩/٥٥ - ١٩٥٢/٣/١ - ١٩٥٢/٣/١ - ٢٠٠/٠٢٥).

الميداً ( ۱۱۷۱) : « قرار إداري – يعرقيع جزاء – وجرب قيامه على مصادر ثابعة إستخلصت منها النعيجة إستخلاصاً سانفاً – قيامه على تهم غير ثابتة – بطلائه ».

« لا مطعن على القرار الإدارى إذا كان قد إستند فى الجزاء الذى أوقعه إلى مصادر ثابتة فى الأوراق إستخلصت منها النتيجة التى إنتهى إليها إستخلاصاً سليماً وقام على أمور تستوجب المؤاخنة، غير أن القرار المطعون فيه قد قام على أسباب غير صحيحة إذ إستند فى مؤاخذة المدعى إلى تهم غير ثابتة، ولا محددة بحيث لاتؤدى فى مجموعها إلى الإتجاه الذى إتخذته لجنة الشياخات حيال المدعى ويكون القرار والحالة هذه مخالفاً للقانون مشوباً بعيب إساحة إستعمال السلطة حقيقاً بالإلغاء ».

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٩٥٣/١٧/٥ - ١٩٥٣/١٧/١ - ١٩٥٣/١٣/٨ - ١٩٥٣/١٣/٨).

المبدأ (۱۱۷۲): «قرار إداري – أسهابه – سرق – تعطيله بدعوى المحافظة على الأمن – قدرة الإدارة على إتخاذ إجراءات كفيلة لمع الحوادث بدلاً من التعطيل – إلغاء قرار التعطيل ».

« إن المحكمة ترى وقد مضى على الحادث الجنائى مدة طويلة دون أن يقع ما يخل بالأمن أن تعطيل الإدارة للسوق بعد ذلك بدعوى المحافظة على الأمن ليس هو الوسيلة الوحيدة لبلوغ هدفها وليس من الضرورى والحالة هذه تعطيل السوق الذى لايدار إلا يوما واحداً فى الأسبوع ولايترتب على قيام حادث بين قبيلتين إغلاق السوق لاسيما بعد أن إنقضى أكثر من سنة ونصف منذ وقوع الحادث دون أن يتم الصلح بين القبيلتين وقد كان فى مقدور الإدارة إتخاذ الإجراءات الكفيلة يمنع الحوادث دون الإلتجاء إلى إغلاق السوق حتى إذا ما إضطرتها الظروف إلى إتخاذ هذا الإجراء الشديد كان هذا بالقدر المناسب ولمدة قصيرة من الزمن أما إستمرار تعطيل السوق حتى يتم الصلح فهذا ما لا يصح التسليم به ويكون القرار الصادر بتعطيل

السوق قد جانب القانون ويتعين لذلك إلغاؤه ».

(محكمة القضاء الإدارى – النصرى رقم ١٩٥٧ / ٥٥ ت – ١٩٥٢ / ١٩٥٧ – ٢٤٠/١١٤/١).

المهدأ (١١٧٣): « قرار إداري- إبتناؤه على حكم جنائى غير قائم لسبق نقضه – إلغاؤه ».

و إذا صدر القرار المطعون فيه في ٢٩ من إبريل سنة ١٩٤٧ وكان الحكم الجنائي الذي بني عليه القرار غبر قائم إذ سبق أن نقضته محكمة النقض والإبرام الجنائية في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ فيكون القرار والحالة هذه قد بني على سبب غير قائم وبالتالي قد جاء مخالفاً للقانون متعيناً الغاؤه ».

(محکمة القطاء الإداری - الدعری رقم ۱۹۵۸ / ق - ۱۹۵۸ / ۱۹۵۸ - ۱۹۵۸ / ۱۹۵۸ / ۱۹۵۸ / ۱۹۵۸ / ۱۹۵۸ / ۱۹۵۸ (۱۸۵۸ / ۱۹۵۸

المبدأ (۱۱۷۶) : و قرار إداري - أسهايه - وجوب إستقائها من أصول ثابعة بأوراق التحقيق ».

و إذا كان القرار الصادر بمعاقبة شيخ الخفراء بالفصل والسجن والتنزيل إلى درجة خفير لايستند إلى وقائع صحيحة مستمدة من أصول ثابتة بأوراق التحقيق ومن ثم يكون غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً إلغاؤه وإلغاء ماترتب عليه من آثار ومنها قرار تعيين المدعى عليه الثالث شيخاً للخفراء بدلاً من المدعى ».

(محکمة القضاء الإداری - الدعموی رقم ۳۲۷ / ۵ ق - ۱۹۵۲ / ۳۷ - ۱۹۵۲ / ۳۷ - ۲۲۷ / ۲۲۷ / ۲۲۰ (۲۲۰ / ۲۲۰ ) .

الميداً ( ١٩٧٥ ) : « قرار إدارى – أسبايه – قرار لجنة الطعون برقض قيد ترشيح للممدية لأتددون السن رغم طلبه مهلة لتقديم الدليل الرسمى – ثيرت بلوغه هذا السن – مخالفة القرار للقانون » . « إذا كان يبين من شهادة المدعى أن سنة وقت خلو وظبفة العمدية كانت أكثر من السن المقررة قانوناً وفى التحقيق الإدارى لم يمتنع وكيل المدعى عن تقديم هذا الدليل الرسمى ولكنه إعتذر بضيق الوقت وطلب أن يسترثق المحقق من السن المقررة من واقع جدول الإنتخاب وقت قبده، كان قرار لجنة فحص الطعون برفض طلب قيده لأنه دون هذه السن إذ بنى على هذه الواقعة التى ثبت عدم صحتها، قد جانب الصواب ووقع مخالفاً للقانون».

(مبحکمة القنضاء الإداري - النفري رقم ۲۵ ه / ۲ / ۲ / ۱۹۵ - ۱۹۵ (مبحکمة القنضاء الإداري - النفري رقم ۲۶۵ (۲۵ ه ۱۹۵ - ۱۹۵ ) .

المبدأ (۱۱۷۹): « قرار إداري - أسهابه - وجوب قيامها على عناصر ثابتة ومنتجة في الأوراق ».

« يكون قرار لجنة الشياخات بفصل العمدة غير سليم إذا قام على عناصر غير ثابتة ومنتجة في الأوراق بأكانت التهم غير مقطوع بصحتها وبعوطها الشك».

(مبحکمة القطباء الإداري - النعبري رقم ۳۶۵ / ۱۹۵۲ / ۲۰۹۵ - ۱۹۵۲ / ۲۰۹۵ - ۲۹۵۲ / ۱۹۵۲ / ۲۰۹۵ - ۲۹۵۲ / ۲۹۲ / ۲۹۲

المهدأ (۱۱۷۷): وقرا إدارى - أسهابه - عدم إستقائها من أصول ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى التعبجة التي إنتهى إليها القرار - الأسهاب لاتجيز للجنة الشياخات المدول عن إختيار المدعى لوظيفة الممدية في مدلول المادة ١٠٠٠ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ - قرار باطل - إلغاء».

و إذا كانت الأسباب التى بنيت عليها لجنة الشياخات قرارها وسايرها
 فى ذلك وزير الداخلية ليست مستقاة من أصول ثابتة فى الأوراق مؤدية
 إلى النتيجة التى إنتهى إليها هذا القرار وترى المحكمة أن تلك الأسباب
 لم تكن تجيز للجنة العدول عن إختيار المدعى لوظيفة العمدية فى مدلول

حكم المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم يكون قرارها وقع باطلاً لمخالفته للقانون ويكون القرار المطعون فيه إذ صدر بناء عليه قد جاء بدوره باطلاً حقيقاً بالإلغاء».

(محکمةالقضا «الإدارى-الدمرى رقم ۲/۸۰ ق-۲۹٤۹/۱۲/۲۷ محکمة ۱۹٤۹/۱۲/۲۷).

المهدأ (۱۱۷۸): وقرار إداري- أسهايه-حفظ النياية إدارياً للتهم التي أدانت من أجلها لجنة الشهاخات المدعى دون أن تطلب حتى مجرد النظر في الأمر إدارياً - عدم توافر الدليل هنا - إلغاء القرار ».

« إذا كان يبين من الإطلاع على أوراق التحقيق الذى أجرته النيابة فى التهمة التى إستندت إليها لجنة الشياخات فى فصل المدعى أن أقوال الشاكين لم تعزز بأى دليل آخر عا حمل النيابة على حفظ أوراق التحقيق إدارياً دون أن تطلب حتى مجرد النظر فى أمر المدعى إدارياً لهذا يكون القرار المطعون فيه إذ إستند إلى تهمة غير موفورة الدليل، غير قائم على أساس من القانون متعيناً إلغاؤه ».

(محكمة القضاء الإدارى – النصوى رقم ٧٠٧/٥٥ ق – ١٩٥٢/١٢/١ - ١٩٥٢/ ٢/١٦٢/١).

المهدأ (۱۱۷۹): وقرار إداري – قرار للجنة الشياخات بفصل عمدة – قيامه على ملخص من التحقيقات مخل – إلغاؤه ».

و إذا كان قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة قد قام على مستخرج من مذكرة النيابة والتحقيقات التي أجرتها في التهم المنسوبة إليه، وكان هذا المستخرج قد بلغ من الإيجاز حدا مخلاً وإجتزأ بإختيار بعض الشهود دون البعض الآخر كما أوجز في أقوالهم وإقتضبها، فإن هذا القرار يكون قد صدر على غير أساس سليم يتعين معه إلغاؤه ».

(محکمة القضاء الإداري - الدعسري رقم ۲۸۲/۵ ق - ۲۹۵۲/۲۲ -

.(\*\*Y/\AY/7

المبدأ (۱۱۸۰): «قرار إداري –قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة – تعارضه معقرار النيابة يجعله قائماً على غير أساس صحيح ».

« إذا كان ما قررته لجنة الشياخات في حكمها بفصل عمدة مستندة فيه إلى تحقيقات النيابة يتعارض كل التعارض مع ما قررته النيابة ذاتها. فمن ثم يكون قرار اللجنة غير قائم على أساس صحيح ويتعين إلغاء قرار التصديق على حكم اللجنة فيما قضى به من عقوبة فصل العمدة عن هذه التهمة ».

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٦٢ / ٥ ق - ١٩٥٢/٢/١٩ - ١٩٥٢/٢/١٩ - ٢٣٢/١٩٥١ -

المبدأ (۱۱۸۱) : «قرار إداري – قيامه على تهم غير صحيحة ولا سندلها من الأوراق – ثبوت تدخل أحد النواب – مخالفة ذلك للقانون – إلغا » ».

و إذا بان للمحكمة أن التهم التى بنت عليها لجنة الشياخات قرار الفصل من المشيخة تهم غير صحيحة ولا سند لها بأوراق المحاكمة الإدارية - كما تجد المحكمة أن ما يعزوه المدعى إلى رجال الإدارة من أنهم في طريق الإتهام والمحاكمة الإدارية والعزل كانوا تحت تأثير تدخل نائب المنطقة يقوم عليه الدليل من واقع الخطاب الموجه من النائب إلى المدير في هذا الشأن لكل ما تقدم ترى المحكمة إلغاء القرار المطعون فيه لمخالفة القانون وإساءة إستعمال السلطة ».

المهدأ (۱۱۸۲) : «قرار إداري – أسهابه – إفتراض لجنة الشياخات صحة التهم رغم إطلاحها على تحقيقات التهاية العامة وقراراتها بعدم صحتها – تنافيه مع الراقع – مخالفته للقائون ». و إذا كانت لجنة الشياخات رغم إطلاعها على تحقيقات النيابة العامة وقراراتها بعدم صحة التهم قد خالفتها بأن إفترضت صحتها وأسست عليها نتائج بنت عليها الفصل وهذا يتنافى مع الواقع فيكون حكمها من هذه الناحة معبداً ومخالفاً للقانون ».

(مـحـکـمـةالـقـطـا ءالإداری-الـنعـریرقـم ۷۵۷/۵ ق- ۵۹/۲٬۹۵۰ - ۱۹۵۲/۲۵۵).

المهدأ (۱۱۸۳): «قرار إداري – أسهابه – وجوب إستيفاتها من أصول ثابتة في الأوراق ومنتجة – قرار لجنة تأديب غير سليم – تصديق الوزير عليه – يقع باطلاً بدوره – إلغاء ».

و إذا كان ماذهبت إليه لجنة الشياخات فى أسباب قرارها تدليلاً على صحة الإتهام لم ينهض عليه دليل، وهو فى الوقت ذاته يتعارض مع الثابت فى الأوراق. فقد كان لزاماً على لجنة الشياخات وهى تحقق شكوى قدمت ضد العمدة من خصم له عن حوادث وقع أكثرها منذ أربع سنوات أن تتثبت من صحة التهم المنسوبة إلى العمدة، وأن تستقى الوقائع من أصول ثابتة فى الأوراق، تنتج فى دلالتها، وتبرر ما إنتهت إليه حتى لاتقع فى هذا الخطأ الفاحش، ولكل ما تقدم يكون قرار لجنة التأديب غير سليم قانوناً، ويكون تصديق وزارة الداخلية على هذا القرار قد وقع باطلاً، ويتعين لذلك الغاؤه.

(مـحـکـمـةالـقـطـاءالإداری-الـدعـریرقـم۳۵۵/۵۵-۱۹۵۱/۳/۱-۱۹۵۱).

المبدأ (۱۱۸۶): «قرار إداري-أسهابه-قيامه على تهم غير صحيحة لعدم صحة الواقعة أولعدم مساءلة المدعى عنها -مخالفته للقانون - إلغاء ».

إذا إتضح أن التهم التي قام عليها القرار المطعون فيه غير صحيحة
 إما لعدم صحة واقعتها أو لعدم مسئولية المدعى شخصياً عنها فيكون

القرار المذكور والحالة هذه قد إنعدم أساسه القانوني الذي يجب أن يقوم عليه وبالتالي وقع مخالفاً للقانون وأصبح حقيقاً بالإلغاء».

(محکمةالقضامالإداری-النصویرقم۱۹۵۱/۱ ۱۹۵۱/۱ - ۱۹۵۱/۱/۱۳ - ۱۹۵۱/۱/۱۳ - ۱۹۵۱/۱/۱۳ - ۱۹۵۱/۱/۱۳ - ۱۹۵۱/۱/۱۳ - ۱۹۵۱/۱

المبدأ (١١٨٥): وقرار إدارى - بالتخطى فى الترقية - قيامه على سبب غير صحيح - مخالفته للقائرن ».

و إذا كان السبب الحاسم فى تخطى المدعى هو أن التصرفات التى وقعت منه فى مجموعها وملابساتها تجعله فى موضع الشبهة والريبة هذا السبب قد ظهر من التحقيق فيما بعد أنه غير صحيح، أما ما نسب إليه فى ذلك القرار من ثبوت إهماله وعدم مراعاته الدقة وإتباع التعليمات فضلاً عن أنه لم يكن السبب الحاسم فى التخطى فإنه يفقد كثيراً من أهميته بما تضمنه التحقيق من التنبيه إلى ضرورة تكليف المصلحة بوضع سياسة واضحة لتنظيم عملية تحرير المحضر. ومن ثم يكون القرار المذكور باطلاً لعدم صحة السبب الرئيسى الذى قام عليه ويكون ترك المدعى فى الترقية بالأقدمية فى دوره بالتطبيق لقواعد التيسير مخالفاً للقانون ».

(مبحكيميةاليقيضياءالإداري-البدعيويرقيم ٢٣٠/٥ق- ١٩٥٢/٣/٥ -١٩٠٢/٢٠٢/١).

الميدأ (١١٨٦) : «قرار إداري – إستثاده إلى عناصر غير ثايتة ولا سند لها في الأوراق – ياطل ».

و إن القرار المطعون فيه قد بنى على تقرير النائب العام عن حوادث حريق القاهرة وقد إنتزعت أسبابه إنتزاعاً من عناصر غير صحيحة وغير ثابتة ولا سند لها من الأوراق وقد إستخلصت النتيجة التى إنتهى إليها القرار بإدانة المدعى إستخلاصاً غير سائغ نظراً للطروف والملابسات التى أحاطت بتلك الحوادث ومن ثم كان القرار المطعون فيه باطلاً لبطلان الأساس

الذي قام عليه وصدر على خلاف القانون ويتعين لذلك إلغاؤه ي.

(معکمةالقضا «الإداري—النصوي رقم ۱۹۵۸/۲ ق-۲/۱۲/۱۳ و ۱۹۵۳/۱۲/۱۳ ـ ۱۹۱۸/۰۲۶).

الميداً (١١٨٧): «قرار إداري – بإختيار بلدة مقراً للمركز – العدول عن ذلك – شرطه – أسباب جدية طارثة – إعادة المفاضلة بين يلدتين لا تمد كذلك».

و إذا كان قيام المركز فى الروضة قد إستقر منذ صدور قرار ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ على وضع قانونى ثابت. فلا يجوز التحول عنه أو المساس به إلا لأسباب جدية طارئة. ولا تعتبر أسباباً طارئة إعادة المفاضلة أصبحت مفروغاً منها بالقرار الذى إنتهت إليه الوزارة وأصبح حجة عليها فى تفضيلها الروضة مقراً للمركز الجديد».

(محکمة القضاء الإداري – الدعوي رقم ٤٦٧ / ١٩٥٢ / ١٩٥٢ – ١٩٥٢ / ١٩٥٢ - ١٩٥٢ / ١٩٥٢ - ١٩٥٢ / ١٩٥٢ - ١٩٥٢ / ١٩٥٢ -١٩٢٢ / ١٩٥٤ ) .

المبدأ (۱۱۸۸): «قرار إداري – سبب القرار الإداري – قرار بإحالة المرطف على المماش بغير الطريق التأديبي – خلوه من أسباب الفصل – القول بأن السبب هو الصالح العام – الصالح العام هو غاية القرار ولا يصلح سبباً له – إفتراض بأن السبب هو الصالح قيام هذا الإفتراض على أساس تولد السبب عن قيام الموطف بأعباء وظيفته – عدم إسناد أي عمل للموظف المصول – إنتفاء ركن السبب ووجوب إلغاء القرار».

« إذا كان الأصل أنه يفترض فى قرار الفصل غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح وأنه إستهدف الصالح العام، غير أن هذا الإفتراض يستلزم عقلاً ومنطقاً وقانوناً أن يكون هذا السبب قد تولد عن قيام الموظف المفصول بأعباء وظيفته، والتحدى بالقول بأن الصالح العام هو سبب القرار لايستقيم إذ أن الصالح العام هو الغاية التى يستهدفها كل قرار إدارى وليس هو السبب الذى هو ركن إنعقاد القرار، فإذا كان الموظف قد فصل عن غير

الطريق التأديبي ولم يكن قد عهد إليه قبل فصله بأعباء وظيفة معينة بل لم تعهد إليه الإدارة بأي عمل إلى أن صدر القرار بإحالته إلى المعاش فإنه يتعذر القول بأن هناك سبباً يبرد فصله، ظاهراً أو مستتراً ، قد نشأ عن علاقة المدعى بوظيفته في تلك الفترة، بل تقوم الدلائل قاطعة على نفي القرينة المفترضة من إبتناء القرار على سببه المبرد له فعلاً ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ١٩٠٤ / ١٢/١ ق – ١٩٥٩/٤/١ – ١٩٥٩/٤/١ -١٩١/١٨٥/١٣).

المهدأ (۱۱۸۹): «صورية – قرار يرفض طلب ترخيص في تسيير سيارة – رفضه إبتداء يغير بحث – يعد قراراً صورياً لاينتج إثراً – العبرة بالرفض لموضوعي».

و القرار الذى تتخذه مصلحة النقل برفض طلب الترخيص فى تسيير
 سيارات مبدئياً وقبل أن تجرى فى شأنه أى بحث إغا هو قرار صورى لاينتج
 أثراً إذ العبرة هى بالرفض الموضوعى الذى يبنى على الدرس والتمحيص ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعــوى رقم ۲۸۷/٤ ق – ۱۹۵۱/٤/۱۷ – ۱۹۵۱ ۵//۲۱۷/۱۵ .

المهدأ (١١٩٠) : « قرار إعتقالُ مواطنُ غيرِ قائم على مايبرِ « قانوناً ياطل ».

و إذا كان الثابت أن جميع الإتهامات التى أسندت إلى المدعى ومن أجلها قام عليها قرار إعتقاله قد قال فيها القضاء كلمته الأخيرة وبرأ ساحته وأزال عنه كل الشوائب ومن ثم فليس للجهة الإدارية أن تعاود بحث هذه التهم من جديد وأن تتخذ من هذه التهم المنهارة ذريعة لتلويث سمعة المدعى وتقييد حريته، إذ أنه ليس لجهة الإدارة أن تتناول بالتعقيب على الأحكام الجنائية النهائية الصادرة بالبراءة وتهدر حجبتها الواجبة الإحترام من الكافة والتى أصبحت عنوان المقيقة بإصدار قرار إدارى بالإعتقال من جديد يقرم على ذات الأسباب المنهارة بمقولة أن المدعى أفلت من يد العدالة جديد يقرم على ذات الأسباب المنهارة بمقولة أن المدعى أفلت من يد العدالة

بطريقة غير شريفة ومقتضى ذلك القول إفتئات السلطة التنفيذية على أعمال السلطة القضائية عما يتعارض مع مبدأ إنفصال السلطتين وإستقلال كل منهما عن الأخرى ».

(محکمیةالقضا دالإداری-النصری رقم ۱۹۲/۱/۵ ق-۱۹۹۳/۱/۸ مجموعة ۵ منزات – ص ۱۶۸/۱/۸ .

المبدأ (۱۱۹۱): «قرار إستيعاد مرشع من عضوية مجلس إدارة جمعية تعاونية زراعية لجرد إتهام أحد أفراد عائلته يتبديد أموال الجمعية قرار مخالف للقانون ».

و إن مجرد قيام صلة القرابة بين أحد المواطنين وبين آخر سبق إتهامه أو الحكم عليه في جريمة لايدل بذاته أبدأ على أن هذا المواطن غير صالح إلا إذا قامت ثمة أسباب خاصة أو قرائن أو على الأقل شبهات على أنه شريك في هذا الإتهام أو أنه كان من وراء هذه الجريمة، أما إذا ثبت أنه كان من كل ذلك براء فلا يجوز أن يضار المدعى بهذا القرابة إذ الأصل ألا يسأل الإنسان إلا عن عمله ولاتزر وازرة وزر أخرى ..... ومن ثم فإن قرار إستبعاد إسم المدعى من كشوف المرشعين لعضوية مجلس إدارة الجمعية إذ صدر على خلاف المبادئ متقدمة الذكر يكون قد صدر مخالفاً للقانون وفاقداً سببه القانوني المبرر له ».

(محکمة القضا «الإداری-الدعوی رقم ۱۹۸۲ / ق-۱۹۹۴ / ۷ مجموعة ۵ سنوات ص ۲۲۷).

## المطلب الثانى مبادئ المحكمة الإدارية العليا

ومن المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في مجالً تخلف ركن السبب في القرار الإداري المبادئ التالية :

الميدأ (١٩٩٧) : و تلرع الإدارة في محضر جلسة مجلس الإدارة بأن

الفصل كان بنا - على طلب الموظف - علم الموظف بذلك وتطلعه منه حتى قبل أن يخطر بالقرار على أساس أنه لم يقدم إستقالته - إيلاخ الموظف يقرار الفصل بعد ذلك دون الإشارة إلى أنه كان بنا - على طلبه - محاولة الإدارة إستاد هذا القرار إلى أسباب أخرى ثبتت عدم صحتها - ذلك يدل على أن قرار الفصل قد صدر مفتقداً ركن السبب ».

وإذا تنرعت الإدارة بادئ الأمر في إنها، خدمة المدعى بأن ذلك بناء على طلبه على نحو ما هو ثابت بمحضر جلسة مجلس الإدارة. وما أن علم المدعى بهذا القرار حتى بادر قبل أن يبلغ إليه بالتظلم منه، وإذ أيقنت الإدارة أنه لن يسكت على حقه وأنه لايد لائذ بالقضاء لمخاصمتها لعدم تقديمه أية إستقالة عمدت في كتاب التبليغ المرجه إليه إلى إغفال الإشارة إلى أن ثمة طلباً منه بإعتزال الخدمة وضمنت هذا الكتاب أن مجلس الإدارة قرر الإستفتاء عن خدماته، ولم تفصح في هذا الكتاب عن الأسباب التي استندت إليها في إصدار القرار فمسلك الإدارة على الرجه المتقدم إن دل على شئ فإغا يدل على أن قرارها المطعون فيه قد صدر مفتقداً ركن السبب وأن الإدارة كانت عليمة بذلك وإنها ذهبت بعد صدوره تتلمس الأسباب التي يمكن أن تتذرع بها لحمل القرار ».

(الطمن رقم ١٩٧١ لسنة ٧ ق-جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧).

المبدأ (١١٩٣): وقيام الممثل بتمثيل أحد شخصيات المجتمع السيئة لا يصمه بسر - السمعة ، وبالتالى قإن عدم ثبوت جميع المخالفات فى حق المدعية يجعل جزاء القصل غير قائم على كامل سببه متعين الإلغاء ».

« إن قيام المدعية بالتمثيل فى أحد الأفلام وإحتسائها القهوة أو التدخين بقر العمل، كلها أمور لا تنظوى فى ذاتها على مخالفة تأديبية تصم مرتكبها بسوء السلوك، ذلك لأن التمثيل فن أضحى معترفاً به من المجتمع وتشجعه الدولة وإفتتحت له المعاهد المختلفة لتدريسه، ولاشك أن قيام الممثل بتمثيل أحد شخصيات المجتمع السيئة لايصمه بسوء السمعة، كذلك فإن التدخين وإحتساء القهوة بقر العمل أمر مألوف في مكاتب الحكومة وليس محظوراً على أحد، كما أن بقاء المدعية بالمبنى بعد مواعيد العمل لايكفى بذاته لوصفها بسوء السلوك الوظيفى، ولايبقى بعد ذلك من الأسباب التى قام عليها القرار المطعون فيه وثبت فى حق المدعية إلا عدم حصولها على ترخيص من المختصين فى التليفزيون بالتمثيل فى فيلم قصر الشوق وكذلك عدم إطاعتها لتعليمات رؤسائها، وبالتالى فإن عقوبة الفصل الموقعة على المدعية – وقد ثبت أنه لم يقم فى حقها المخالفات المتصلة بعسن السيرة والسلوك وهى الجانب الأهم من المخالفات جميعها – يجعل منه جزاء غير قائم على كامل سببه ».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٩/٥/٨٥ ق-١٩٧٤/١٢/٧ - السنة ٢٠ ص ٤٤).

المهدأ (۱۹۹۶): «قرار نقل أحد أعضا «السلكين الدبلوماسى والقنصلى إلى مصلحة الضرائب بنا «على تقرير مكتب المخابرات العامة دون تحقيق الوقائع المنسوبة للمدعى يجعل القرار غير قائم على سبب صحيح».

« إذا قدمت الجهة الإدارية لهذه المحكمة الوقائع الواردة بتقرير مكتب المخابرات العامة بالسفارة المصرية ببون كسبب لإصدار القرار الجمهورى المطعون فيه بنقل المدعى فإنها تخضع للرقابة القضائية التى تسلطها هذه المحكمة لوزن هذا القرار مجيزان المشروعية لثبين ما إذا كان مستخلصاً مستمداً من أصول موجودة أم غير موجودة، وما إذا كان مستخلصاً إستخلاصاً سائفاً من أصول تنتجه مادياً أو قانوناً أم لا. فإذا كان الثابت أن الوقائع الواردة بتقرير المخابرات العامة المشار إليه والتي كانت سبب نقل المدعى من وزارة الخارجية لم يجر أي تحقيق فيها رغم خطورتها وكان من الواجب قانوناً سماع أقوال شهود هذه الوقائع ودفاع المدعى للتحقق من صحة ما نسب إليه، ومن ثم فإن ماذكر في هذا التقرير لايعدو مجرد أقوال

مرسلة غير مستمدة من أصول صحيحة تنتجه مادياً وقانوناً ويكون القرار فاقداً لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون نما يتعسبن معه القضاء بإلفائه».

(المحكممة الإداريمة السعاليما - السطاعة ترقيم ٦٦٣ هورقيم ١٤/١٢٧٨ ق-١٩٧٦/٢/١ - المنة ٢١ ص ٤٤).

« إن حق رئيس الجمهورية في إصدار أوامر القبض والإعتقال مقيد قانوناً فلا يتناول سوى المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام، أى انه مقصور في نطاقه ومداه على من توافرت فيهم حالة الإشتباه المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بالمتشردين والمشتبه فيهم ومن قامت بهم خطورة خاصة على الأمن والنظام العام تستند إلى وقائع حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى. وفيما خلا هاتين الحالتين لايسوغ التغول على الحريات العامة والمساس بحق كل مواطن في الأمن والحرية وضماناته الدستورية المقررة ضد القبض والإعتقال التعسفي فكرامة الفرد وعزته وحريته دعامة لا غنى عنها في مكانة الوطن وقوته وهيبته، ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المدعى جرى إعتقاله بقرار جمهورى إستناداً إلى قانون الطوارئ في غير الحالتين المتين أبيح من أجلهما الإعتقال حال أن صحيفة المدعى خلت من كل شائبة ولم يقم به سبب قانوني صحيح يبرر الإعتقال، الأمر الذي يكون معه قرار الإعتقال باطلاً لإنتفاء أسباب الاعتقال ».

(المحكمة الإدارية المسليما -الطعمن رقم ١٧٥ روقم ٢٢/٧٩٧ق-١٩٧٨/٥/٢٧ - مجموعة ١٥ سنة عليا - ص ١٠٦). الميداً (١٩٩٦): «عدمةكرالإدارةلأسيابقصلهاللعاملوعدم وجودسيبهالأوراق بيررالقرار يجعلنفيرقا تمعلى سيبمخالفاً للقانون».

« إذا نكلت الجهة الإدارية عن بيان أسباب القرار الجمهورى الصادر بفصل المدعى والذى لم يفصح عن أسبابه بينما الثابت فى أوراق الدعوى أن الجهة الإدارية أعادت المدعى إلى الحدمة فى الدرجة التى كان يشغلها عند فصله ومنحته ذات المرتب السابق ولم تفصح الأوراق عن تقصير أو إهمال نسب إليه فى أداء واجبات وظيفته أو أنه أخل بواجب الثقة والإعتبار أو إرتكب ما يمس أمن الدولة وسلامتها بما يكشف عن أن المدعى لم يقم به سبب يقدح فى صلاحيته للعمل بالحكومة أو يبرر إقصاؤه عن عمله، وعلى مقتضى ماتقدم جميعه يكون القرار الصادر بفصل المدعى قد صدر دون سبب يبرره مشوياً بعيب مخالفة القانون ».

(مكسمالحكمىةالإداريةالعسليما-الطعن دقم ٢٣/٤٧٥ق-جلسة ١٩٨/١١/٢٨ -مجموعة الكتب الفنى لهيئة مفوضى الدولة – إستنسل).

المبدأ (٩١٩٧): « إنتفاء ركن السبب يبطل القرار الإدارى، ولايضفى عليه المشروعية والسلامة إكتفاء الجهة الإدارية بالإدلاء بأقوال مرسلة فى دعم قرارها ».

« تسبيب جهة الإدارة لقرارها بتخطى الطاعن فى الترقية بالإختيار والوارد بذكرة دفاعها أمام المحكمة بأن ثمة تحريات وشكاوى قدمت ضد الطاعن مما يعكس أثره على سير العمل وإنتظامه دون تقديم أوراق الشكاوى والتحريات للمحكمة رغم تأجيل الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى لأكثر من مرة بناء على طلب الجهة الإدارية لتقديم ما لديها من مستندات تؤيد قرارها يسترجب إلغاء القرار لإنتفاء ركن السبب الذى بنى عليه القرار الإدارى المطعون فيه أما ما ساقته جهة الإدارة سبباً لقرارها من أقوال مرسلة غير مدعمة بأية واقعة محددة أو قرينة مؤيدة فلا يعتد به،

ولا يجدى في إضفاء السلامة على القرار المطعون فيه لإنتفاء ركن السبب ». (الطعن وقم ١٩٨٣ لسنة ٢٥ ق-جلسة ٢٩٨٤/١/).

المبدأ (۱۹۸): « ألزم المشرع صراحة فى القوانين واللوائع جهة الإدارة يتسبيب قراراتها وأوجب ذكر هذه الأسباب التى بنى عليها القرار واضعة جلية ».

و ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه فيما يتعلق بأسباب القرار الإدارى أنه كلما أزم المشرع صراحة فى القوانين واللوائع جهة الإدارة يتسبب قراراتها وجب ذكر هذه الأسباب التى بنى عليها القرار جلية، حتى إذا ما وجد صاحب الشأن مقنعاً تقبلها، وإلا كان له أن يمارس حقه فى التقاضى ويسلك الطريق الذى رسمه القانون كما فى الحالة الماثلة عندما التقاضى ويسلك الطريق الذى رسمه القانون كما فى الحالة الماثلة عندما محال عامة من النوع الأول فى شارع عباس العقاد - واللجوء إلى السلطة القضائية للدفاع عن حقوقه وطلب إصدار الترخيص المطلوب لممارسة نشاطه. وحيث يكون لمحكمة الموضوع فى مباشرتها رقابتها على تصوفات الإدارة لتحقيق المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأسباب التى بنى عليها القرار، من حيث الصحة والواقعية والرقابة على مدى إستخلاص تلك عليها الواقعية بمدى مطابقتها للقانون وما إذا كانت الجهة الإدارية فى مباشرتها لمهمتها قد إنحرفت بها أم أنها سلكت وصولاً إلى قرارها طريق الحادة.

ومن حيث إن البادى من الأوراق وعلى ماسبق البيان أن المطعون ضده أورد قيام الجهة الإدارية بإصدار عدة تراخيص لمحلات من النوع الأول المشار البيه في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦. بل إن أحدها وهو محل (لورد) للحلوى يقع بنات العقار موضوع الطعن الخاص بطلب الترخيص ولم تنكر الجهة الإدارية هذا الدفاع أو تفنده بل إكتفت بإيراد أنه وفقاً لأحكام القانون فإنه لا يجوز إصدار تراخيص من النوع الأول في شارع عباس العقاد وهو الأمر الذي أثبت الواقع مخالفته بهذا الإدعاء. ومن ثم يكون القرار الطعين

بحسب الظاهر من الأوراق – قد قام فاقداً السبب الصحيح لعدم إصداره كا يتوافر معه ركن الجدية للقضاء بوقف تنفيذه ».

(الطمن رقم ۱۵۱۳ لسنة ۳۶ ق – جلسة ۱۹۹۳/۲/۲۷).

المبدأ (۱۹۹۱): « وضع المشرع عدة قبود للترخيص بفتح صيدلية ومن بين هذه القبود شرط المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص إبتذا ولم وأقرب صيدلية المالم عندالترخيص إبتذا ولم يتطلب المشرع هذا الشرط في حالة نقل ترخيص صيدلية قائمة بمكان تهدم أو إحترق ولا يجوز الترخيص بفتح صيدلية في عقار مهدد با شطر توصلاً لنقل الصيدلية بمدذلك لمكان آخر أو تحايلاً على شرط المسافة - مثال: لتعدد الصيدلي فتح صيدلية باستصدار ترخيص في عقار لم تكن حالته التي تهدد با شطر تخفى عليه توصلاً إلى نقل الترخيص بعد ذلك إلى الموقع المناف المناف الله المناف ورجوب تطبيق شرط المسافة والأسرط المسافة والأسرا المسافة والمسافة والمسافة والأسرا المسافة والمسافة والمساف

(الطعن رقم ٢٧٥٣ لسنة ٣٣ ق-جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥).

المبدأ (٢٠٠): « مستولية الجهات المنوط بها حفظ الأمن والنظام العام تقوم دون أن تتخذ من إجراءات المنع والحظر والتقييد للحريات العامة أسلوباً للحفاظ على الأمن ، عدم جواز إلغاء الترخيص لهذا السبب-تطبيق».

« وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المناط فى إتخاذ الإجراء المناسب بالنسبة لصلاحية الجهات الإدارية فى مواجهة التراخيص الخاصة بالمحلات الغامة والمقلقة بالراحة والمضرة بالصحة ..... هو وجود خطر داهم على الصحة العامة، نابع من إدارة المحل ذاته، ونتيجة لهذه الإدارة، وأنه وإن كانت الأجهزة المعنية تترخص فى تقدير الخطورة الناشئة عن الحالة الواقعية التى يصح لها أن تتدخل لمواجهتها بإلغاء الترخيص. أو وقف النشاط المرخص به كلياً أو جزئياً، إلا أن ذلك منوط بأن يكون ثمة وقائع

محددة من شأنها أن تنبئ - في التقدير المنطقي السليم للأمور - بأن ثمة خطر يهدد الأمن العام، وبأن الإحتياط له يقتضى التدخل من هذه الأجهزة بالإجراء الذي أناط القانون بها القيام به.

وقد أكدت المادتان ١٢ و ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة هذا المعنى حيث وصفت الخطر الذي يسمح بإيقاف إدارة محل من المحلات أو إلغاء رخصته كليا أو جزئيا بأن يكون خطراً داهما يتعذر تداركه تقديراً من الشارع لما ينطوى عليه هذا الإجراء من مساس مباشر بحريات الأفراد والقائمين على إدارة واستغلال المحلات المذكورة الأمر الذي يقتضى بالضرورة ثبوت الحالة الواقعية المبررة للتدخل بأى من هذه الإجراءات ثبرتاً مقنعاً في جدية الإجراء ولزومه.

ومن حيث إن مبنى الطعن المثال أن الترار الطعين قام مستنداً إلى سبب وحيد وهو حالة الشغب التى حدثت بمدينة قنا وكان سبباً لإتخاذ عدة إجراءات للمحافظة على الأمن والنظام العام. ومنها الترار الطعين بإلغاء وهو الذي لايد لمورث المطعون إلغاء جزئباً بقصره على البقالة دون الحمود وهو الذي لايد لمورث المطعون ضدهم فيه ولايقوم مسئوليته على حدوثه وإن على الجهات المنوط بها حفظ الأمن والنظام العام أن تقوم على مسئوليتها بصورة إيجابية دون أن تتخذ من إجراءات المنع والحظر والتقييد للحريات العامة أسلوباً للحفاظ على الأمن الذي هو أول واجباتها وأهم مسئولياتها وكلها مسئوليات لايسوخ تحميل الموطنين آثار تصوفات بعض الأفراد بما يخالف القانون ويخرج على الشرعية ولايكون هذا السبب – والحال هذه حسبباً صحيحاً أو مبيح أحكام القانون والواقع حرياً بالإلغاء وحيث إن الحكم المطمون فيه قد ذهب إلى ذلك المذهب فإنه يكون متفقاً وصحيح حكم القانون حرياً برفض نطعن عليه بالإلغاء ».

(الطمن رقم ۲۶۱ لسنة ۳۶ ق – جلسة ۱۹۹۳/٦/۲۷).

## القصل الخامس

### عيب الانحراف بالسلطة

#### دعيب إساءة استعمال السلطة،

ينصب عيب الانحراف بالسلطة على ركن الغاية في القرار الاداري، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت سلطة الادارة تقديرية.

ولكن ... ما هو عيب الانحراف بالسلطة ؟ تعريفه وخصائصه .. وما شروط قيام هذا العيب ؟ .. وما هى حالاته؟ .. وما هى سهل ووسائل إثباته؟ .. ومتى يتحقق ومتى لا يتحقق؟ . .

نجيب عن هذه التساؤلات من خلال عرض الموضوعات التالية:

المحث الأول - تعريف عيب الانحراف بالسلطة وخصائصه.

المحث الثاني- شروط قيام عيب الانحراف بالسلطة.

المحث الثالث - حالات عيب الانحراف بالسلطة.

المحث الرابع - إثبات عيب الانحراف بالسلطة.

المبحث الخامس- تطبيقات تحقق عيب الانحراف بالسلطة.

المحث السادس- تطبيقات تخلف عيب الانحراف بالسلطة.

### المبحث الأول

### تعريف عيب الانحراف بالسلطة وخصائصه

يعرف عيب الانحراف بالسلطة – وفقا لما حدده الفقه الفرنسي المعاصر – في أنه :

 ١- نوع من عدم المشروعية يتحصر في أن عملا قانونيا، يكون سليما في جميع عناصر، عدا عنصر الغرض المحدد له (العميد بونار).

٢- ترتكب الادارة عيب الانحراف حينما تستعمل سلطاتها لتحقيق

أغراض غير التي يحددها المشرع لهذه السلطات (الأستاذ فالين).

٣- يرتكب عضو الادارة عيب الانحراف حينما يستعمل سلطاته متمشيا مع حرفية القانون، ولكنه يرمى فى الحقيقة إلى تحقيق هدف آخر غير الذى من أجله منع هذه السلطات، حتى ولو يكن فى تحقيق هذا الغرض ما يدعو إلى الغرابة ( الأستاذ رولان).

ورغم إختلاف الفقه الفرنسى والفقه المصرى حول تعريف عيب الانحراف بالسلطة أو اساءة استعمال السلطة فإن القضاء الادارى المصرى ومن يعده المحكمة الادارية العليا قد استقرا على تعريف محدد لهذا العيب وإن اختلفت صياغات التعريف يحسب قدم أو حداثة الأحكام.

هالمهادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا في وتعريف عيب الانحراف بالسلطة وخصائصه ي:

الميدأ ( ١ ٢ ٠ ١ ) : وتعريف عيب الانحراف واساء استعمال السلطة ي.

وإن عيب الانحراف وإسامة إستعمال السلطة المير لالفاء القرار الادارى أو التعريض عنه يجب أن يشرب الفاية منه ذاتها بأن تكون الجهة الادارية قد أصدرته لباعث لا يتعلق بالمسلحة العامة ي

(محكمة القضاء الاداري-جلسة ١٩١٠/١/١٩١-س١٤ ص١٩٢)

المدأ (۱۲۰۲) : والتعريف،

ديكون هناك إنحراف في إستعمال السلطة إذا إتخذت الادارة قرارا لحماية أغراض غير التى قصدها الشارع من منحها تلك السلطة».

(محكمةالقضا «الاداري-جلسة ١٩٥٥/١١/١٥٥٧-س٠١ ص٣٣)

الميدأ (١٢٠٣): والتعريف

دعيب إساءة إستعمال السلطة يتعلق بجوهر القرار الادارى لا شكله الظاهرى، وهو يعنى مخالفة الادارة لروح التشريع والغاية التى يبتغيها الشارع بنصوصه، لأن القاعدة القانونية وما تفرضه من أحكام ليست غاية في ذاتها، وإنما هي سبيل إلى تحقيق الصالح العام».

(محكمة القضاء الاداري-جلسة ١٩٥٧/٥/١-س١١ ١٠٠٢٥)

الميدأ (١٢٠٤) : والتعريف

وإن سوء إستعمال السلطة نوع من سوء إستعمال الحق، والموظف يسيئ استعمال سلطته كلما إستعمل نصوص القانون ونفذها بقصد الخروج على أغراض القانون وأهدافه. فهذا إستعمال للقانون بقصد الخروج على القانون. وبهذه المثابة تكون إساءة إستعمال السلطة ضربا من تعمد مخالفة القانون مع التظاهر باحترامه، فهى لا تخرج عن كونها مخالفة متعمدة لأهداف القانون، بل وللقانون ذاته لتعذر التفرقة بين نصوص القانون وأهدافه».

(محكمة القضاء الاداري-جلسة ١٩٤٩/٦/٧ - س٣ص٥٣)

المبدأ (١٢٠٥) : والتمريف ي

وسوء إستعمال السلطة هو توجه إرادة مصدره إلى الخروج عن روح القانون وأهدافه، وتسخير السلطة التى وضعها القانون بين يديه فى تحقيق أغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام. فاساءة إستعمال السلطة عمل إرادى من جانب مصدر القرار تتوافر فيه العناصر المتقدمة. أما إذا كان حسن القصد سليم الطوية، وإنساق فى تكوين رأيه وراء أحد أعوانه سبئ القصد، أو أمده ببيانات خاطئة حصل منها قراره، فإن وجه الطعن فيه يندرج تحت الخطأ فى القانون بقيام القرار على وقائع غير صحيحة أو مدلس فيها».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٠ / ١٩٥٠ - س٤ ص ٧٨٠)

### تعقیب ،

جاءت هذه المبادئ مع بداية نشأة مجلس الدولة المصرى وهى وإن أصابت فى ربط عيب الانحراف بأهداف القرارات الادارية وفى إعتبارها عيب الانحراف ضربا من مخالفة القانون بالخروج على روحه، فإنها غير دقيقة، فهى تقصر حالات الاتحراف على تلك التى يكون رجل الادارة فيها سيئ النية. فى حين أن معظم حالات الاتحراف تنتمى إلى الحالة التى تجانب فيها الادارة قاعدة تخصيص الأهداف وكثيرا ما يكون رجل الادارة فيها حسن النية، وغير مدرك لوجه الخطأ الذى يقع فيه، لأن المول عليه فى عيب الاتحراف ألا يتطابق الهدف الذى تسعى إليه الادارة – حسنا كان أو سيئا وحسنت أو ساحت نية الادارة – والهدف الذى خصصه القانون لممارسة السلطة التقدر بة (١٠).

وفيما يلى تعرض ليعض مبادئ محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا في « تعريف الإنحراف بالسلطة » والتي وردت على جانب كبير من الدقة في الصياغة:

المدأ (١٢٠٦): والتعريف.

«إن الإنحراف في إستعمال السلطة - كعيب يلحق القرار الاداري ويتميز بطبيعته عن غيره من العيوب التي تلحق القرارات الادارية - لا يكون فقط حبث يصدر القرار لغايات شخصية ترمى إلى الانتقام أو إلى تحقق تحقيق نفع شخصى أو أغراض سياسية أو حزبية أو نحو ذلك، بل يتحقق هذا العيب أيضا إذا صدر القرار مخالفا لروح القانون، فالقانون في كثير من أعمال الادارة، لا يكتفى بتحقيق المصلحة العامة في نطاقها الواسع، بل يخصص هدفا معينا يجعله نطاقا لعمل إداري معين، وفي هذه الحالة يجب ألا يستهدف القرار الاداري المصلحة العامة فحسب، بل أيضا الهدف الحاص الذي عينه القانون نهذا، عملا بقاعدة تخصيص الأهداف التي تقيد القرار الاداري بالغاية المخصصة التي رسمت له. فإذا خرج القرار على هذه الفاية، ولو كان هدفه هو تحقيق المصلحة العامة ذاتها، كان القرار مشويا بعيب الاحراف ووقع باطلاء.

### (محكمة القضاء الاداري- جلسة ٢٢/٤/٢٥- س ١٠ ص ٢٩٩)

 <sup>(</sup>١) واجع في التعقيب على هذه المادئ: الأستاذ الصيد الدكتور سليمان الطماري – نظرية التمسف في إستممال السلطة (الاتجراف بالسلطة ) – الطبعة الثالثة ١٩٧٨ – ص٣٣٣.

الميدأ (١٢٠٧): والتعريف – هرمن العيوب القصدية في السلوك الاداري – يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يفترض ».

دإن إساء إستعمال السلطة أو الإنحراف بها هما من العيوب القصدية في السلوك الاداري، قوامها أن يكون لدى الادارة قصد إساء إستعمال السلطة أو الاتحراف بها، فعيب إساء إستعمال السلطة الذي يبرر إلغاء القرار الاداري أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها، بأن تكون جهة الادارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغياها القرار، أو أن تكون قد أصدرت القرار بباعث لا يمت لتلك المصلحة. وعلى هذا الأساس فإن عيب إساء إستعمال السلطة يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يغترض، ولم يقم هذا الدليل».

(المحكمة الادارسة المعلمية - المطمئين قسم ١١/٥٩/١/ق-٢٩٦٩/٥/٢ والطمن ١٤/٨٦/١٤ - والطمن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢/٨١/١٢ - والطمن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٦ ق-جلسة ٢٩/١/٢/١١).

المبدأ (١٢٠٨) : وعيب إساءة إستعمال السلطة من العيوب القصدية في السلوك الادارى».

«إن عيب إساءة إستعمال السلطة أو الاتحراف بها هو من العيوب القصدية فى السلوك الادارى قوامه أن يكون لدى الادارة قصد إساءة إستعمال السلطة أو الاتحراف بها فإذا كانت فى مسلكها توقن أنها تحقق صالح العمل فلا يكون مسلكها معيبا بهذا العيب الخاص».

(المحكمةالاداريةالـعـلـيــا -الـطـمـنرقـم۱۷۷۲،۱۲۹۱،۱۲۸۰،۱۳-۱۹۲۲/۲/۲۲-۱/۱۹۱۱-۱/۷۰-وأيـضـاالـطـمـنرقـم۷۶۰الـسـنـ۳۳ق-جـلسـة ۱۹۹۲/۱۱/۲۲).

المبدأ (١٢٠٩): «قرار إدارى – عيب إساءة إستعمال السلطة أو الاتحراف بها – من العيرب القصدية التي يجب اقامة الدليل عليها »

« عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها هو من العيوب

القصدية فى السلوك الإدارى قوامها أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة أو الاتحراف بها وهذا العبب يجب أن يشوب الغاية من القرار بأن تكون الجهة الإدارية قد تنكبت وجه المصلحة العامة التى يتغياها القرار أو أن تكون اصدرت القرار بباعث لا يمت لتلك المصلحة وعلى هذا الأساس فإن عيب اساءة استعمال السلطة يجب إقامة الدليل عليه » .

(الحكمةالإداريةالعليا -الطعنرقم ٤٧ و ١٩٣ لسنة ٤٤ ق-جلسة ١٩٩٩/٤/٤).

### المبحث الثاني

### شروط قيام عيب الإنحراف بالسلطة

يقوم عيب الإنحراف بالسلطة في القرار الاداري بتوافر شروط عدة من بينها أن ينطري العيب في القرار ذاته لا في وقائع سابقة عليه أو لاحقه له وأن يكون العيب قائما بمن أصدر القرار وذلك سواء أكان عيب الانحراف قد إنطوى على الخروج عن المصلحة العامة أو كان العيب متعلق بمبدأ تخصيص الأهداف والتي سيرد بيان حدود كل منهما.

وفيما يلى نعرض لأهم المهادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليافي وشروط قيام عيم الإنحراف بالسلطة ي:

المبدأ (١٢١٠) : «عيب سوء إستعمال السلطة – شروط توافره».

وسوء إستعمال السلطة الذي يعيب القرار الاداري هو توجه إرادة مصدره إلى الخروج عن روح القانون وغاياته وأهدافه وتسخير السلطة التي

<sup>(</sup>١) هذا الميذاً يتفق مع الجياء القضاء الادارى عند بناية نشأة مجلس الدولة المسرى والذي يقصر حالات الاتحراف على تلك التي يكون فيها رجل الادارة سبئ النهة – قارن عكسه مبادئ المحكمة الادارية العليا ، وأيضاً من قضاء محكمة القضاء الإدارى الذي أخذ يقاعده تخصيص الأهناف في مرحلة مبكرة والتي سلف بيانها .

وضعها القانون بين يديه في تحقيق أغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام – فإساءة إستعمال السلطة عمل إرادى من جانب مصدر القرار تتوافر فيه العناصر المتقدمة – أما إذا كان حسن القصد سليم الطوية، وإنساق في تكوين رأية وراء أحد أعوانه سيئ النية، أو أمده ببيانات خاطئة حصل منها قراره، فإن وجه الطعن فيه يندرج تحت الخطأ في القانون بقيام القرار على وقائع غير صحيحة أو مدسوسة أو مدلس فيها » (١).

(محكمة القضاط الادارى – الدعوى رقم ۲/۲۰ ق – ۲/۸ - ۱۹۵۰ – س٤ ص ۸۷۱)

المهدأ (١٢١١): وعيب إسامة إستعمال السلطة يجب أن ينطوى في القرار ذاته لا في وقائم سابقة عليه أو لاحقة له – شروط توافره ».

«إن عبب إساءة إستعمال السلطة المبرر لالغاء القرار الادارى يجب أن ينطوى فى القرار ذاته لا فى وقائم سابقة عليه أو لاحقة له وأن يكون مؤثرا فى توجيه هذا القرار لا تنقطع الصلة به وأن يقع ممن يملك إصدار القرار لا من أجنبى عنه لا يد له فيه ومن ثم فإن الأمر ينحصر فى تقدير النتيجة التى إنتهى إليها القرار المطعون فيه والأساس الذى قام عليه للوصول إلى هذه النتيجة فمتى كان قد إستند إلى وقائع صحيحة لها أصلها الثابت بالأوراق ومؤديه إلى النتيجة التى إستخلصها منها إستخلاصا سليما وأنزل عليها حكم القانون فلا يكون هناك وجه للطعن عليه، أما أمر تقدير الجزاء المناسب بعد أن تقرر مبدؤه فمرجعه إلى الجهة الادارية صاحبة الاختصاص فلا معقب عليها فى ذلك ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ولم يخالف نصا قانونيا يضع حدا أعلى لهذا الجزاء فيتفاوت التقدير بحسب جسامة الفعل وتقدر كل حالة بظروفها».

(محكمة القضاء الاداري – الدهوى رقم ١٩٥٥/٢/٦ق – ١٩٥٤/٢/١٧ – س. ٥ ص ٧٧٧ – وحكم المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٤٧ و ١٩٣٠ لسنة ٤٤ ق – جلستة / ١٩٩٩/٤)

## المهدأ ( ۱۲۱۲): «قرار إداري-معهب يسوء إستعمال السلطة-الدوافع الشخصية رجوب أن تكون قائمة عِن أصدر القرار »

وإن الدوافع الشخصية التى تعيب القرار الادارى وتدمغه بسوء
 إستعمال السلطة يجب أن تكون قائمة عن أصدر ذلك القرار.

إن سوء إستعمال السلطة تصرف إرادى يقع من مصدر القرار بتوخيه فى إصداره غرضا غير الفرض الذى قصد القانون تحقيقه ووسد إليه السلطة من أجله ولا مشاحة أن الرئيس الادارى إذا ما أصدر قراره عن هوى، متنكبا فيه سبيل المصلحة العامة كان قراره مشوبا يسوء استعمال السلطة».

(محکمةالقضاءالاداری-الدعوی رقم۲۲۲/۱۱ ق-۱۹۵۲/۱۱ مس۷ ص۱۵)

### المبدأ (١٢١٣) : «عيب إساءة إستعمال السلطة – متى يتحقق؟»

«متى شف القرار الادارى عن بواعث تخرج به عن إستهداف الصالح العام المجرد إلى شفاء غلة أو إرضاء هوى فى النفس فإنه يكون منحرفا عن الجادة مشوبا بإساء إستعمال السلطة ويحق للمضرور منه أن يطالب بالتعويض عما أصابه من جرائه».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ١٥٠١ /٦ ق- ١٩٥٤/٥/١٩ – س ٨ ص ١٤٦٢)

الميداً (١٢١٤) : وسرء إستعمال السلطة – تحقيق أغراض خاصة دون ميرر من المصلحة العامة - يطلان القرار»

دمتى كانت هذه الوقائع التى ساقها المدعى للتدليل على أن القرار المطعون فيه لم يقصد به إلا مصلحة شخصية لمدير المستخدمين للإبقاء له على الدرجة التى رقى اليها ثابته من القرارات الوزارية التى أشار إليها المدعى والتى قدم صورها كما قدمت الحكومة صورة البعض الآخر ومن محضر لجنة وكلاء الوزارة المتقدم صورته من الحكومة، وهذه الوقائع فى

تسلسلها على النحو المتقدم يؤدى إلى ما إستخلصه منها المدعى من أن القرار المطعون فيه لم يستهدف تحقيق مصلحة عامة أو تصحيح وضع خاطئ وإنما هدف إلى غرض شخصى لمدير المستخدمين وليس أمعن فى الاتحراف فى السلطة من أن تتخذ الادارة سلطتها وسيلة لتحقيق أغراض خاصة دون مبرر من المصلحة العامة عما يجعل هذا القرار باطلاحقيقا بالالفاء هذا فضلا عن أن القرار المطعون فيه قد تضمن تنزيلا للمدعى من الوظيفة التى اختير لشغلها وهى وظيفة مرتب لها الدرجة الثانية وهو أمر يخرج عن سلطة الوزير إذ أنه ينطوى على عقوبة تأديبية لا يملكها إلا مجلس التأديب».

(محکمةالقضا «الاداري–الدعري رقم ۱/۱۶۲۷ ق – ۱۹۵۶/۶/۱۹ – س۸ ص۱۲۵۸ – والدعري رقم ۳۱۶۸ لسنة ۸ ق – جلسة ۱۹۵۷/۱۱/۱۹۵ – س ۱۰ س۳۳)

المهدأ (١٢١٥): «قرار ادارى- يجب أن يكون دافعه تحقيق مصلحة عامة وألا يكون صوريا».

«يشترط في كل قرار ادارى أن يتسم بالجدية وأن يكون دافعه تحقيق المصلحة العامة - فإذا ما شابه صورية فقد القرار الاداري سببه القانوني».

المبدأ (۱۲۱۹): وقرار ادارى – مخالفته لقاعدة تخصيص الأهداف – إنطواؤه على عيب الانحراف ولوكان هدفه تحقيق المصلحة العامة في ذاتها – بطلان القراري.

وإن الانحراف في إستعمال السلطة - كعيب يلحق القرار الاداري ويتميز بطبيعته عن غيره من العيوب التي تلحق القرارات الادارية - لا يكون فقط حيث يصدر القرار لغايات شخصية ترمى إل الانتقام أو إلى تحقيق نفع شخصى أو أغراض سياسية أو حزبية أو نحو ذلك، بل يتحقق هذا العيب أيضا إذا صدر القرار مخالفا لروح القانون، فالقانون في كثير

من أعمال الادارة، لا يكتفى بتحقيق المصلحة العامة فى نطاقها الواسع، بل يخصص هدفا معينا يجعله نطاقا لعمل إدارى معين، وفى هذه الحالة يجب أن لا يستهدف القرار الادارى المصلحة العامة فحسب، بل أيضا الهدف التاص الذى عينه القانون لهذا القرار، عملا بقاعدة تخصيص الأهداف التى تقيد القرار الادارى بالغاية المخصصة التى خصصت له، فإذا خرج القرار على هذه الغاية، ولو كان هدفه هو تحقيق المصلحة العامة فى ذاتها، كان القرار مشوبا بعيب الاتحراف ووقع باطلاء.

(سحکمقالقتاعلاداری-الفعویوقم۱۹۳۸/۸۳۸ من-۱۹۵۹/۴/۳۵۹-۱۰ (۱۹۹/۳۱).

الميدأ (١٢١٧) : «قرار إداري - سوء إستعمال السلطة - شرطه».

وإن الدواقع الشخصية التي تعيب القرار الادارى وتدمغه بسوء
 إستعمال السلطة يجب أن تكون قائمة عن أصدر ذلك القرار».

(منجكيمة القنضا مالاداري - النفوي رقم ٢٧٧١ (ق - ٢/١١/١٥) - ١٩٥٧ ( ١٩٠/١٠/٧)

المهدأ (۱۲۱۸): وقرار إدارى –عيب إساءة إستعمال السلطة – وجوب أن يحصل عن أصدر القرار أو إشترك فيه أو كان له تأثير في إنحرافه و.

دلا وجه لما ينعاه المدعى على القرار المطعون فيه من أنه لم يستهدف الصالح العام وإنما صدر بباعث الكيد الذى ضمره له مدير مكتب الوزير بسبب خلاق ببنهما، ذلك أن مدير المكتب المذكور لا إختصاص له فى إصدار هذا القرار ولا سلطان له على من أصدره. وغنى عن البيان أن عيب إساء إستعمال السلطة الذى يشوب القرار الادارى لا يقوم إلا إذا كانت الإساءة واقعة عن أصدر القرار أو إشترك فى إصداره أو عمن له تأثير فعلى فى توجيهه توجيها منحرفاً. فليس يكفى أن يكون ثمة خلاف بين المدعى ومدير مكتب الوزير لتجريح قرار صادر من لجنة مشكلة من عدة موظفين لا

يخضعون لأمرتدي

(مـحـکـمـةالـقــضـا الاداری-الـدعــریرقــم۲۰،۷۲/۲۸-۱۹۵۶) ۱۹۰/۱۲۰/۹)

الميداً (٢٢٩٩): وعيب إساءة إستعمال السلطة الميرر لالفاء القرار الادارى أو التعويض عنه - وجوب أن يشوب الفاية منه - بأن تتنكب الادارة وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتقياها القرار».

«إن عيب إساء إستعمال السلطة المبرر لالغاء القرار الادارى أو التعريض عنه يجب أن يشرب الغاية منه ذاتها، بأن تكون الادارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التى يجب أن يتغياها القرار وأصدرته بباعث لا يمت لتلك المصلحة، فإذا كان الثابت من المذكرة المقدمة من الوزير إلى مجلس الوزراء لفصل المدعى أن الباعث على هذا الفصل هو الرغبة فى رفع شأن المصلحة الحكومية التى يرأسها على ما قدرته الادارة من تزويد هذه المصلحة بعناصر جديدة قادرة على النهوض بها إلى المستوى المرجو منها، وليس من شك فى أن هذه الغاية التى تغياها القرار المطعون فيه قت للمصلحة العامة، فإنه يكون قد صدر صحيحا مبرط من عبب إساءة إستعمال السلطة، عا لا وجه معه لمساطة المحكومة بتعويض عنه»

(المحكمة لادارية لعليا -الطميرة ما ١٥١/ الله ١٩٦/٢/١٠-٢١٥/٢٥/٢)

الميدأ ( ۱۲۲۰): «عيب الانحراف في القرار الاداري – صورة إنعدام السبب».

«إن إنعدام السبب المعقول المبرر للقرار الادارى وانطوا ، تصرف الادارة على تمييز بعض الناس على حساب البعض الآخر دون مسوغ مقنع وأساس من الصالح العام هو صورة من صور مشوية القرار الادارى بالاتحراف».

(المحكمة الادارية العليا – الطمن رقم ١٣٦٢/٠١ق - ٢٦/١١/١٦ – س١٢ ص ٢٨٢)

### المبدأ (١٢٢١) : " إسامة إستعمال السلطة من العبوب القصدية ي .

دإن إساءة إستعمال السلطة أو الاتحراف بها هما من العيوب القصدية في السلوك الاداري، قوامها أن يكون لدى الادارة قصد إساءة إستعمال السلطة أو الانحراف بها، فعيب إساءة إستعمال السلطة الذي يبرر إلغاء القرار الاداري أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها، بأن تكون جهة الادارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغياها القرار، أو أن تكون قد أصدرت القرار بباعث لايمت لتلك المصلحة، وعلى هذا الاساس فإن عيب إساءة إستعمال السلطة يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يفترض».

(المحكمة الادارية العليا - الطمن رقم ١٩٩٨ / ١ / ق- ١٩٦٩ / ١٩٦٩ - س١ ١ ص ١٤١ - والطمن رقم ١٠٧٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٧/ ١ / ١٩٩٧ - والطمن رقم ٤٧ و ١٩٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٤ )

المبدأ (۱۲۲۲): والقرارات الصادرة من جهات إدارية ذات إختصاص قضائي يجوز الطعن فيها إستنادا إلى عيب الانحراف ».

«إن المشرع في المادة ١١ من قانون مجلس الدولة إذ لم يذكر عبب إساءة إستعمال السلطة، أو الانحراف بها ضمن أوجه الطعن في القرارات الصادرة من جهات إدارية لها إختصاص قضائي، لم يقصد إلى أن يجعل الطعن في هذه القرارات التي هي قرارات إدارية وفقا للمعيار الشكلي-أضيق نطاقا من الطعن في سائر القرارات الادارية بحيث لا يشمل عبب الانحراب، وإنما سكت عن ذكر هذا العبب لمجرد إستبعاد إحتمال وقوعه في قرارات تلك الجهات بحكم أنها قرارات ذات طبيعة قضائية ، أو لصعوبة تصوره منفصلا عن عبوب الشكل والاختصاص ومخالفة القانون، وعلى هذا الأساس فإنه لا حجة في القول بأن عبب الانحراف ليس من العبوب التي يجوز الاستناد إليها في مهاجمة قرارات الجهات الادارية ذات الاختصاص

(المحكمةالاداريةالعليا -الطعنرقم١٩٢٤/١/١ق-١٩٧١/٤/١٧ -س١٦ ص ٢٥٢- والطعنرقم ٤٧ و١٩٣/ ٤٤ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٤)

### المبحث الثالث

### حالات عيب الانحراف بالسلطة

يوجد عيب الانحراف بالسلطة في صورتين:

الصورة الأولى - حالة تحقيق أغراض تجانب المصلحة العامة.

الصورة الثانية - حالة مخالفة قاعدة تخصيص الأهدان.

ونعرض لكل صورة منها في مطلب مستقبل.

### المطلب الأول

### حالة الأغراض الخالفة للمصلحة العامة

وهذه الصورة تعتير من أخطر حالات الانحراف بالسلطة لكون العيب فى هذه الحالة يبدو مقصودا، فرجل الادارة يستغل سلطته التقديرية لتحقيق أغراض بعيدة عن الصالح العام.

ونيما يلى نعرض لأهم صور حالة عبب الانحراف بتحقيق أغراض تجانب المصلحة العامة من خلال المبادئ القانونية التى قررها قضاء مجلس الدولة:

### الفرع الأول

### إستعمال السلطة بقصد الانتقام

المبدأ (۱۲۲۳): وقصل أحد العاملين لضفائن شخصية بقصد الانتقام يجعل الترار الصادر به مشويا يعيب الانحراف بالسلطة ».

«إن ظروف الحال وملابساته ترشح للاعتقاد بأن الادارة إذ فصلت المدعى إنما إنساقت إلى ذلك بسبب إصرار العمدة على موقفه من المدعى موقفا لم يصدر منه إلا عن ضغائن شخصية لا تمت للصالح العام بسبب، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد وقع مخالفا للقانون».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ٦/٥٣/٥ - س٧ ص١٩٥٨)

المدأ (١٢٢٤): «إحالة عامل إلى المعاش بقصد الانتقام- إنحراف السلطة».

ووالواقع أن ظروف الحال وملابساته تدل على أن احالة المدعى إلى المعاش كانت ردا على دعواه الأولى، أى وليدة الانتقام وليست بباعث من الصالح العام».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٣/٦/٢٤ - س٧ ص١٧٣٠)

المهدأ (۱۲۲۵)-قرار إدارى صادر للتنكيل بالطاعن مشوب بسوء إستعمالًا لسلطة ي

وإن ملاحقة الجهة الادارية للطاعن على إثر إعتراضه هو وبعض زملاته على بعض التنظيمات الادارية المستخدمة بتوقيع ثلاثة جزاءات عليه فى أيام متوالية، ثم الامتناع عن ترفيعه - ترقيته - بالرغم من درج إسمه فى كشوف التوقيع، ثم نقله إلى وظيفة أدنى من وظيفته الأصلية، ثم صرفه بعد ذلك من الخدمة .. كل ذلك يدل على أن هذا القرار إنما صدر للتنكيل بالطاعن لأنه طالب بحقه فأنصفه القضاء ... وبالتالى يكون مشوبا بسوء إستعمال السلطة ».

(الحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦١/٥/١٩٦١ - س٢ ص٤٩٠١ - رحكمها العدد ١٠٤٨/٥/٢١ - س٢ ص١٩٩١)

### الفرع الثاني

استعمال السلطة بقصد تحقيق نفع شخصى

لمسدر القرار أو لغيره

الميداً (۱۲۲۱) : وتقل الموقف إلى وزارة أخرى لترقيته بها ثم إعادته إلى الوزارة الأولى التى كان يعمل بها مشرب بإساحة إستعمال السلطة ».

وإن نقل الموظف إلى وزارة الأوقاف ليشغل الدرجة الرابعة والتى ما
 كان ليحوزها أصلا لو لم يتهم معه هذا الاجراء عما يجعل القرار معيبا

لاتحرافه عن استهداف المصلحة العامة إلى ترتيب مصلحة شخصية بحتة لأحد الأفراد».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ٥/ ١/٩٥٢ - س٧ ص٢٧٣)

المِداً (١٩٢٧): وتقل المُرطَّف بقصد إفادته بَذَاته بِفَية ترقيته بِجمل القرار مشويا بعيب إساحًا إستعمالُ السلطة ع.

دإذا كان يبين من ظروف وملابسات صدور قرار نقل المدعى المطعون عليه أنه لم يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، وإغا قصد به إفادة شخص معين بذاته، هو الخصم الثالث الذى حل محل المدعى فى وظيفته، وذلك بغية ترقيته إلى الدرجة الأولى، فمن ثم يكون القرار مشويا بعيب إساءة إستعمال السلطة».

(محكمة القضاء الاداري-جلسة ١٩٥٣/٦/١٥-س٧ص٣٦٥١)

### الفرع الثالث

إستعمال السلطة تحقيقا لفرض سياسى أو حزيى المبدأ (١٢٢٨) : «إتخاذ القرار من أجل تحقيق هدفسياسى يجعله مشريا بالانحراف بالسلطة » .

وإذا بان من الوقائع أن جميع إجراءات المحاكمة قد أجريت تحت دافع يعببها وهو إساءة إستعمال السلطة تحت تأثير عضو مجلس النواب، فإنها تقع باطلة. ولا يقدح في ذلك القول بأن وظيفة النيابة قد تبيح له مثل هذا التدخل للصالح العام، ذلك لأن عنصر المصلحة العامة غير متوافر هنا، ولأن النائب في عرف القواعد الدستورية عضو في الهيئة التشريعية يمثل جميع المواطنين، ورقابته ضمن الهيئة التشريعية على رجال الادارة وأعمالهم إنما تأتى عن طريق المستولية الوزارية بالسؤال والاستجواب في غير إقحام الشخصيات، فليس له أن يتدخل في أعمال رجال السلطة التنفيذية، وهي سلطة أخرى منفصلة يحق لرجالها الرعاية، لضمان حرية تصرفاتهم من سلطة أخرى منفصلة يحق لرجالها الرعاية، لضمان حرية تصرفاتهم من

تدخل ذوى النفوذ خصوصا من رجال حزب الغالبية المتولى زمام الحكم».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٢/٣/١٨ - س٢ص٢٧٨)

المبدأ (۱۲۲۹): «قرار قصل العمدة والتصديق عليه في ظل ظروف سياسية جسيمة قريها البلاد يدل على إستهداف تحقيق غرض حزبي».

وإن العمدة إستدل على أن القرار المطعون فيه - الصادر بفصله- قد صدر لأغراض حزبية، وأن خصومه تصيدوا له هذه التهم إرضاء لرغباتهم وشهواتهم لأن وزير اللاخلية صدق على القرار يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ الذي كانت تجتاز فيه البلاد أحداثا جساما يستغرب معها أن يعنى الوزير بسائل العمد وما إليها في أيام عطلة. وترى هذه المحكمة في هذه الشواهد وما حواه الملف من توصيات واستعدا الله صادرة من بعض النواب على المدعى .. ما يحول دون إطمئنانها إلى توخى القرار المطعون فيه وجه المصلحة العامة المنزهة عن الميل أو الانحراف ... ومن ثم يكون القرار قد خالف القانون وانحرف عن سنته إنحرافا بالغاً».

(محكمة القضا - الادارى – جلسة ١٩٥٣/٦/٢١ – سلاص ١٩٥٧ – وقى ذات المنى حكمها الصادريجلسة ٧٧/٢٧ - ١٩٥٥ – سلاص ٣٣٠) .

المهدأ (۱۲۳۰): وصدور القراريها عندن بي يجعله مشويا يعيب إساطاست الماطة على ا

وإذا كان الثابت من ظروف الدعوى وملابسات إصدار قرار صرف المدعى من الخدمة المطعون فيه أنه صدر بصورة غير عادية تنم عن الخلاف في شأنه بين الوزارة وبين رئيس الجمهورية وقتذاك .. فإن هذا يؤيد صدق ما ينعاه المدعى على القرار المذكور من أنه صدر بباعث حزبى .. ومن ثم يكون قد صدر مشويا بعيب إساءة إستعمال السلطة لانحرافه عن الجادة، ولصدوره بباعث حزبى لا بغاية من المصلحة العامة».

(الحكمة الادارية العليا -جلسة ٢٩٦٠/٤/١ - الطعن رقم ٢٠٦٠/١ق-دمشق)

### تعقیب ،

يلاحظ أن هذا النوع من الاتحراف هو عما يصدق عليه تسمية وإساءة استعمال السلطة و الذي يتعين معه على المستشار رئيس مجلس الدولة أن يحيط به رئيس الجمهورية علما وفقا لنص المادة ٦٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي نصت على أن «يقدم رئيس مجلس الدولة كل سنة – وكلما رأى ضرورة لذلك – تقريرا إلى رئيس مجلس الوزراء متضمنا ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص في التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات إساءة إستعمال السلطة من أية جهة من جهات الادارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطتها و

## المطلب الثانى

## حالة مخالفة قاعدة تخصيص الأهداف

وهذه الحالة أقل خطورة من الحالة السابقة، ذلك أن رجل الادارة هنا ما يزال يتصرف في حدود الصالح العام.

وعيب الانحراف بالسلطة في حالة مخالفة قاعدة تخصيص الأهداف يتحدد في حالتين:

الحالة الاولى - الخطأ في تحديد مدى الأهداف المنوط بالموظف تحقيقها. الحالة الثانية - الخطأ في كيفية إستعمال الموظف للوسائل المتاحة لد.

## الفرع الأول حالة الخطأ فى تحديد الأهداف النوط بالموظف تحقيقها

ومن أمثلة هذه الحالة المبادئ القانونية التالية :

المبدأ (۱۲۳۱) : «إستعمال الادارة سلطتها يقصد قض نزاع ذي صيغة خاصة بين الأفراد يعتبر خطأ في تحديد الأهداف التي نيط بالموظف تحقيقها

### ويعدخروجا على قاعدة تخصيص الأهداف ۽ .

وصدور قرار إدارى بالغاء زوائد التنظيم منعا للمنازعات ... إنه وأن كان هذا التصرف قد يؤدى إلى فض المنازعة والتزاحم بين جارين بشأن شراء الأرض أو الانتفاع بها، فإنها لا تعدو أن تكون مصلحة خاصة لا يصح أن تضحى من أجلها المصلحة العامة، وهي تنظيم الشارع وتخليصه من الانبعاج والعيوب الشكلية، وعلاوة على ذلك فإنه لا يدخل ضمن وظيفة البلدية وإختصاصها فض المنازعات الخاصة ولا صيانة الأمن، بل إن وظيفتها في هذا الشأن هو التنظيم الهندسي للمدينة».

(محكمة القضا مالاداري-جلسة ٤٧٤/٢/٢٥١-س٥ص٤٧٤)

المِدأ (۱۲۳۲) : «الاتحراف في إستعمال سلطة الاستيلاء ينطوى على تسخير لأحكام القانون في غير ما أعدله».

والاستبلاء الفردى الذى خصت به معصرة المدعى من دون باقى معاصر البلاد إغا قررته – الادارة – بسبب الشكارى التى قدمت فى حقد. والتى النهت جميعا بالحفظ، يجعل الاستبلاء والحالة هذه جزاء قصدت الوزارة توقيعه على المدعى بتسخير أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالاستبلاء فى غير ما أعد له. وتكون الوزارة بتصرفها هذا قد أساحت إستعمال سلطتها وإنحرفت عن الغاية التى وضعت لها، مما يعيب القارار المطعون فيه ويوجب إلغاء».

(محكمة القضاء الادارى - جلسة ٢٥/٥/٩٤٧ - مشار اليدد. سليمان الطمارى - نظرية التمسف - الرجع السابق ص ٣٤٣)

المبدأ (۱۲۳۳): ومنع حدى الادارات خدما تهاعن أحد الموطنين لاجباره على القيام بتصرف معين ينطوى على إنحراف بالسلطة مرده الخروج على قاعدة تخصيص الأحداف ».

«لم يرد بالقوانين واللوائع والقرارات الخاصة بالسيارات ما يسمع للجهات المكلفة بمنح التراخيص الخاصة بها بالامتناع عن تسليم هذه التراخيص لأصحابها متى قاموا باستيفاء ما تستلزمه هذه القوانين من شروط للحصول عليها، وقاموا بدفع الرسوم المستحقة عنها، كما لم يرد بها ما يسمح لهذه الجهات بالامتناع عن تسليم هذه التراخيص قكينا لمصالح أو جهات حكومية أخرى من الحصول على رسوم أو مبالغ مستحقة لها قبل أصحاب هذه التراخيص. وعلى ضوء ما تقدم يكون قلم المرور قد جانب الصواب بامتناعه عن تسليم المدعى رخصة سيارته بعد أن قام باستيفاء ما يلزم قانونا لتجديد هذه الرخصة ودفع الرسوم المستحقة عن ذلك. ومن ثم يتعين إلغاء الأمر الادارى المطعون فيه».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٤/٦/١٤٥٤ - س٨ ص١٩٥٢)

## الفرع الثانى حالة الخطأ فى إستعمال رجل الادارة لوسائل تحقيق الأهداف

وفى هذه الحالة يرجع عيب الانحراف إلى إستعمال رجل الادارة - فى سبيل تحقيق هدف عام منوط به تحقيقه - وسائل غير مقررة قانونا، ذلك أنه إذا كان الأصل هو حربة رجل الادارة فى إختيار وسيلة مواجهة الحالة، فإن مناط ذلك ألا يفرض عليه القانون وسيلة بعينها لتحقيق الغاية التى يريد الموصول اليها.

ومن أمثلة هذه الحالة في قضاء مجلس الدولة المصرى المبادئ التالية:

المهدأ (۱۲۳۶): وقرار رفض الترخيص بالاستيراد قيامه على باعث مفاده الخرف من بوار سلعة عما ثلة ينظرى على إنحراف بالسلطة لمواجهة الموقف بوسيلة غير المقررة قانونا ».

«إذا إستبان للمحكمة من الأوراق أن رفض الترخيص للمدعى فى الاستيراد يقوم على سعى الادارة بدون مبرر من القانون لمناهضة ما وافقت عليه من قبل، وأن الباعث الحقيقى لهذا الرفض هو خوفها من بوار سلعة

عائلة كانت قد إستوردتها، ولتغطية المسئولية في هذا الشأن على حساب المدعى، وهو لا ذنب له، فإن قرارها يكون منطويا على إساءة إستعمال السلطة».

(حكم محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٤٧/١٢/١٩٥٧ - س٢ ص١٤٨).

المبدأ (۱۲۳۵): «قرار برقض الترخيص يفتح دار للسينما رغم توافر كافة شروط الترخيص بهدف شراء وزارة الأشفال للأرض خالية من البناء بشمن يخس ينطوى على إنحراف بالسلطة لإستعمال وسيلة غير المقررة قانونا به.

ولم يكن ثمة باعث للقرار المطعون فيه سوى رغبة وزارة الأشغال فى شراء الأرض التى أقيمت عليها دار السينما خالية من البناء فتحصل عليها بثمن بخسء.

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٧ - س٤ ص١١٦)

المبدأ (١٧٣٦) : وسوء السمعة لا يجوز أن يكون سببا للنيل من كفاية الموظف ما لم يكن قد قت محاكمته قانوناً وثبت في حقة هذا الوصف – الهبوط يتقرير كفاية العامل لهذا السبب دون تحققه إنحراف بالسلطة بم

وولو صع أن يكون سوء السمعة سببا للنيل من كفاية الموظف فى العمل على مدار السنة التى يوضع عنها التقدير، فإن الطريق السوى المعالم على مدار السنة التى يوضع عنها التقدير، فإن الطريق السوى الإثباتها هو إحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية الإثبات الوقائع التى تنصب عليها إنهام هذه السمعة كى يحاسب عليها، لو صع ثبوتها. أما أن تنصب لجنة شئون الموظفين نفسها قاضيا تنزل به عقوبة غير واردة فى القانون، فأمر فيه إنحراف باجرامات المحاكمة التأديبية، ومخالفة للقانون، وإهدار للضمانات التى وفرها قانون التوظف».

(المحكمة الادارية العليا - جلسة ٦/٥/٢٩١ - س٧ص ١٩٤٢)

المهدأ (۱۲۳۷): «إستعمال أداة قانونية في غيرما شرعت له-إنحراف بالسلطة». «إن تهديد الموظف الصالح، الذي لا مطعن عليه، بفصله طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٣، بدعوى عدم صلاحبته، مع غلق باب التقاضي في وجهه، بحبث لا يمكنه أن يرفع دعوى يدفع فيها عن نفسه هذه الوصمة، ويثبت عدم صحتها، يكون في الواقع تهديدا باتخاذ إجراء غير مشروع، هو الانحراف في تطبيق القانون، وهذا الأمر من عناصر الاكراه، وليس المدعى من الموظفين غير الصالحين الذين شرع القانون رقم المنتق ١٩٥٣ لفصلهم، فما كان يجوز التلويح له بالتطبيق لأحكامه».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٧/٤/١٥-س١١ص ٥٥٠)

### تعقيب،

خالفت الحكمة الادارية العليا هذا المبدأ بحكم لها بجلسة ١٩٥٧/١١/٩ ولكنها عادت لتؤيد حكم محكمة القضاء الادارى بحكم لها صادر بذات الجلسة المشار إليها، وفيما يلى نعرض للحكمين المشار إليهما:

الميدأ (١٢٣٨): والتلويح لموقف يتطبيق قانون لا يعد إنحرافا بالسلطة ع • و عكسه الميذأ السابق والميدأ اللاحق».

«لا يمكن القول بأن تلويح الوزارة بتطبيق هذا القانون ضده في مناسبة إقناعه بالاستقالة، تطبيقا لقرارى ٤ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ هو إنحراف بالسلطة، بإستعمال أداة قانونية لغير الغاية التي أعدت لها»

(حكم المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٥٧/١١/٩ - س٣ ص١٤)

المُيدأ (١٩٣٩) : «إستعمال أداة قانونية في غير ما شرعت له يعد إنحرافاً بالسلطة»

دإذا هددت الادارة الموظف بتطبيق القانون رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٥٣ عليه وهى تعلم أنه صالح لوظيفته ... إذ يكون مسلكها عندئذ معيبا بإساءة إستعمال السلطة والانحراف بها، بإستعمال أداة قانونية في غير ما شرعت له ...»

(المحكمة الادارية العلما - جلسة ٩/١١/١٥٩ - س٣صر٥)

### المبحث الرابع

### إثبات عيب الانحراف بالسلطة

لم يتعرض المشرع المصرى عند وضعه لقوانين مجلس الدولة المتعاقبة لوسائل إثبات أرجه إلغاء القرار الادارى ومن بينها الانحراف بالسلطة ومن ثم فقد ترك الأمر للقضاء الادارى يحدده وفقا للقواعد العامة وطبيعة العلاقة التي تربط بين القضاء الادارى والادارة العاملة.

وفى مجال الحديث عن إثبات عيب الانحراف نعرض له بمناقشة عب، الإثبات ثم وسائل الإثبات أو والقرائن الدالة على الانحراف»:

### المطلب الأول

### عبء إثبات عيب الانحراف

### على من يقع عب وإثبات عبب الإنحراف بالسلطة ؟ . .

يقع عب البات عبب الانحراف على عاتق المدعى، بحيث إذا عجز عن تقديم الدليل على الانحراف خسر دعواه، وذلك ما لم تقم قرينة من الأوراق وغيرها على عكس ذلك.

وتظهر صعوبة إثبات عبب الإنحراف أكثر من عيوب القرار الادارى الأخرى باعتباره أشد العيوب خفاء، وبالنظر إلى طبيعة هذا العيب المتعلق بالقصد الشخصى لمصدر القرار وأغراضه ومخالفة روح القانون. ولا يعتبر هذا العيب متعلقاً بالنظام العام، وبالتالى يتعين على صاحب الشأن أن يثيره، ولبس للقاضى أن يستند إليه من تلقاء نفسه، وعيب الإنحراف بالسلطة لا يفترض، اذ يتعين على المدعى ان يقدم الإثبات الكافى على الانحراف فاذا أخفق رفضت دعواه، ومن ثم فان عبء إثبات العيب يقع على المدعى ().

 <sup>(</sup>١) راجع في المزيد من ذلك : مؤلفنا " المرافعات الإدارية في قضاء مجلس الدولة " - منشأة المارف بالأسكندرية - طبعة ١٩٩٧ ص ١٩٢٨ ومايعدها .

\*وفيما يلى أهم المبادئ القانونية التى تقررت فى وعب إثبات عيب الانحراف:

المبدأ (۱۲٤۰): «قرار إداري – في حدود سلطة الادارة التقديرية – على من يدعى سوم إستعمال السلطة في جانب الادارة – إقامة الدليل».

وما دام أن الملتعى لم يقدم دليلا على أن الجهة الادارية عند إصدارها قى حدود سلطتها التقديرية باختيار المطعون فى ترقيته دونه قد إحرارها فى حدود سلطتها التقديرية باختيار المطعون فيه لا شائبة فيه – ولا يغنى المدعى التحدى بالأقدمية وكبر سنة واجتهاده فى عمله لأن هذه أمور لا تدل على إسامة لإستعمال السلطة ما دامت الوزارة راعت الصالح العام فى إختيار من يصلح للقيام بأعباء الوظيفة كما لا يجدى الحجاج بكثرة ندب الموظف المرقى لجهات غير مصلحته التى يعمل بها إذ هذا الندب إن دل على شئ فإغا يدل على كفاية تبرر هذا الندب».

(محكمة القضا -الادارى-الدعوى رقم ۲۸۳/۲ق-۲۹۵۳/۲۹-س۷ ص۲۹۹-والدعوى رقم ۲۲۲/۲۵-۲۰۳۵/۹۵-س۷ص۵ ۱۷۵ - والمحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ۷۷ و ۲۵/۱۹۵ ق - جلسة ۲۹۹/۶/۶)

المهدأ (۱۲٤۱): «عنم إقامة المدعى الدليل الايجابى على عيب الاتحراف يجعل القرار حصينا من الالغاء».

«لئن كانت تقارير المدعى السرية على مدى العهود وما جا ، بملف خدمته تشهد جميعها بكفائته فى عمله ونشاطه وأمانته وإستقامته ونزاهته وإعتزازه بكرامته وكرامة وظيفته وحسن خلقه وطيب سمعته فى مختلف المناصب التى تولاها ، إلا أن هذه ليست هى الوعا - الوحيد الذى تستمد منه أسانيد دحض مشروعية قرار إحالته إلى المعاش المطعون فيه أو دفع قرينة صحته وقيامه على سببه المبرر له، ما دام المدعى لم يقم الدليل الايجابى على صدور القرار المذكور مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة أو بإسا - قلى صدور القرار المذكور مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة أو بإسا - ق

إستعمالها .. ومتى إنتفى الدليل فإن القرار بكون حصينا من الالغاء».

(محكمة القضاء الاداري - ۱۸۱۷ / ۱۹۰ - ساع ص۱۸۵ - والمحكمة الادارية العليا - ۱۹۹۱/۵/۱۱ - س۱ ص - ۹۹- و ۱۹۹۱/۹/۲۲ - س۹ ص - ۱۳۹۹ -والطمن رقم ۲۷ و ۱۹۳۷ لسنة ۲۵ ق - جلسة ۱۹۹۹/۶/۲ )

### المطلب الثاني

### القرائن الدالة على الانحراف

إن إثبات عيب الانحراف هو في حقيقته إثبات موضوعي أكثر منه إثباتا ذاتيا، فالقاضي إذا بحث في نوايا الموظف فكشف منها عن غاية غير مشروعة، إغا يقصد أن يصل من ذلك إلى تبين إنعدام الغاية المشروعة، لا إلى إثبات الغابة غير المشروعة. ويتلمس القاضي الدليل على وجود الانحراف في القرار المطعون فيه ذاته أو في ملف القضية. فكثيرا ما تكشف الأوراق المضمومة الى الملف عن الأغراض التي هدفت الادارة إلى تحقيقها باصدار القرار، فمن مناقشات مكتوبة إلى محاضر مسجلة، إلى مراسلات متبادلة الى غير ذلك من أوراق ومستندات، كل هذه وثائق ينطوى عليها الملف، وتكشف في كثير من الأحوال عن نوايا الادارة. وقد توسع مجلس الدولة الفرنسي بعد ذلك في تلمس الدليل، فجاوز وملف القضية» الى غيره من الأدلة. فكيفية إصدار القرار، وطريقة تنفيذه، والظروف التي أحاطت به وكون الادارة ميزت بين طائفتين دون مبرر، وإنعدام الدافع المعقول mobile plausible بل عدم الملاسة الظاهرة، inoppitunité ilagrante أي شئ من هذا يكفي دليلا على وجود عيب الانحراف. أما مجلس الدولة المصرى فقد نهج منهج مجلس الدولة الفرنسي في هذا الترسم، بل سار خطوة أبعد، إذ قضى بنقل عب، الإثبات عن المدعى إلى الإدارة اذا قامت قرينة تبرر ذلك وجزاء عيب الانحراف هو بطلان القرار الاداري.

وعلى ذلك فإن قرائن الإنحراف بالسلطة تتعدد ومنها القرائن التالية:

أولاً - قرينة التفرقة في المعاملة بين الحالات المعائلة: كالإستجابة إلى طلب فئة معينة دون أخرى بغير مبرر ظاهر، أو إصدار قرار إدارى لا يطبق في الواقع إلا على طائفة معينة دون غيرها ، أو إصدار قرار إدارى في نطاق سلطة الضبط الادارى بمنع جميع المظاهرات فيما عدا إحداها.

ثانياً - قرينة ظروف وملابسات إصدار القرار وتنفيله: كما هو الشأن في حالة إصدار قرار الفصل من جانب الرئيس المعين حديثاً قبل تسلمه العمل ثم تنفيذه له بسرعة غير عادية وذلك في اليوم التالي لقيامه بالعمل.

ثالثاً - قريئة إتعدام الدافع المعقول: عندما يتضع من ظروف الحال عدم وجود الدافع أو المبرر المعقول لاصدار القرار الادارى نما يكون قريئة تسهل على المدعى عب، إثبات الإنحراف بالسلطة.

رابعاً - قريئة المرقف السلبى من الإدعاء: إذ تعتبر الإدعاءات والوقائع التى تفيد الإنحراف بالسلطة والتى لم تنكرها الإدارة ولا تنفيها الأوراق ثابتة على أساس قرينة قضائية مفادها صحة الإدعاءات والوقائع التى يتعذر على الإدارة دفعها أو تتقاعس فى إنكارها والرد عليها وتقديم ما يدحضها. وهذه قريئة قضائية عامة للإثبات سواء فى مجال الإنحراف بالسلطة أو غيره من المجالات.

خامساً - قرينة عدم الملاتمة الصارخة (قرينة الفلو): فالإدارة تتمتع بسلطة تقديرية في سبيل إصدار قراراتها تخولها وزن مناسبات القرار الإداري وملاسة إصداره، وغير ذلك عا يدخل في نطاق الملاسة التقديرية التي تملكها الإدارة في إطار المصلحة العامة مع الخضوع للرقابة القانونية للقضاء الاداري.

ويستفاد من أحكام القضاء الإدارى أن عدم الملاسة الصارخة أو الظاهرة وهو ما يعرف بالفلو، يعتبر قرينة على عيب الإنحراف بالسلطة. وقد سار القضاء الإدارى في مصر على وجد الخصوص في تطبيق هذا الإتجاه شوطاً بعيداً، لاسيما في رقابة القرارات التأديبية ومدى ملاسة العقوبة.

# ووقها يلى أهم القرائن التى قررتها المهادئ القانونية كدليل على الاتحاف:

## الفرع الأول ملف الخدمة والأوراق

المهدأ (۱۲٤۲): «قرارادارى-عيبسر، إستعمال السلطة-إثباته-ملف الخدمة والأوراق».

وإستقر الفقه وقضاء مجلس الدولة الفرنسى على أن يكون إثبات عيب إساءة إستعمال السلطة عن طريق إعتراف الادارة أو من ملف الخدمة والأوراق والظروف المحيطة بصدور الأمر الادارى، وأما إذا تضمن القرار الادارى ذكر أسبابه فإن رقابة هذه المحكمة تمتد إلى بحث تلك الأسباب للتوصل إلى البت فيما إذا كانت صحيحة فيمتبر القرار متفقا مع القانون، أو غير صحيحة فيعد مشوبا بعيب مخالفة القانون».

(محكمة القضاء الادارى - الدعوى رقم ١٥٠ / ٨١٥ - ١٩٥٢ / ٢٥٠ - ١٩٥٧ / ١٩٥٧ - ١٥٧ - ١٩٥٧ - ١٩٥٧ - ١٩٥٧ - ١٩٥٧ - ١٩٥٧ - ١٩٥٧ - ١٩٥٧ - ١٩٥٧

المهدأ (۱۲٤۳): «ملفا لخدمة وعناصر الدوسية وسائل إثبات الانعافي

«ويشترط لإلغاء هذه القرارات أن يثبت الموظف المفصول من واقع عناصر الدوسيه أن قرار الفصل كان مشوبا بإساءة إستعمال السلطة. فإن لم يثبت ذلك سقط حقه في الالغاء».

(محكمة القضاء الاداري-جلسة ١٩٤٩/٤/٢٨-س٣ص٧٥٧)

### تعقیب،

يلاحظ على هذا الحكم أنه ولئن جعل ملف الخدمة أو الدوسيه قرينة على الانحراف إلا إنه أوكل عب، الإثبات في ذلك للمدعى ولم ينط به المحكمة لتكشف عنه من تلقاء نفسها.

المبدأ (١٢٤٤): «عيب الانحراف وإساءً إستعمال السلطة – مجرد الزعم يصدور القرار بدائع حقد شخصى – لا يعتبر دليلا على هذا الميب ما لم يؤيد صحته دليل من الأوراق».

ولا ينهض دليلا على الانحراف وإساء السلطة في القرار الصادر بتسريح المدعى في خلال فترة التمرين، مجرد زعمه أن المفتش الديني كان متحاملاً عليه بدافع حقد شخصى، زعما لم يقدم دليلا على إثباته، ولم يؤيد صحته دليل من الأوراق، بل يقصر عن تجريح تقرير رئيس الهيئة التفتيشية، أو قرار السيد وزير التربية والتعليم اللذين لم يوجه لأيهما مطعنا ما و.

(المحكمة الادارية العليا – الطعور قم ٢٩/٧ ق- ١٩٦١/٥/١٦ – ١٩٦١/٠ ٩٩٠ دمشق)

المدأ (١٧٤٥): وملف الخدمة وظروف الحال وملابساته - للمحكمة أن تتبين منها الانحراف بالسلطة ي.

«لم تتبين المحكمة من الأوراق ما يمس المدعى أو يشينه. والواقع أن ظروف الحال وملابساته تدل على أن إحالة المدعى إلى المعاش وليدة الانتقام وليست بباعث من الصالح العام».

(محكمة القضاء الاداري – جلسة ۱۹۵۳/۲/۲۶۵ – سلاص ۱۷۳۳ – وفي ذات المنه حكمها الصادر بجلسة ۲۹۵۲ / ۱۹۵۳ – سلاص ۱۹۵۳ (۱۹۵۳ )

### الفرع الثاني

التمييزبين الأفراد في المعاملة

الميدأ (٢٤٦) : «يجبعلى الادارة المساواة بين الناس فى المعاملة متى اتحدت طروقهم – إغفال إنحراف بالسلطة »

«متى كانت الادارة في قرارها المطعون فيه القاضي بتعيين بعض زملاء

المدعى .. قد قامت بتعيين من عينتهم متخطية المدعى، مع أنه وأقرائه كان كانوا في ظروف متماثلة، وتجمعهم طبيعة واحدة، ومستوى واحد، فما كان للادارة أن تخلف المدعى عن ركبهم طالما بان تفانيه وظهرت مقدرته .. ومن ثم فإن إغفاله في التعيين وعدم وزنه بالميزان العادل مقارنا بزملاته، يكون قد أدى بالادارة إلى الانحراف في إستعمال سلطتها ».

(محكمة القضاء الادارى – جلسة ١٥/٥٩/٥ – س١٣،١٢ ص ١٢- رقى ذات المنى حكمها الصادر بجلسة ١٩٤٩/٦/٩٦ – س٢ ص ٩٨٥)

المهدأ (۱۲٤۷): وقرار يحظر العمل عطحن دون سواء مع تساوى الطروف ينطوى على إنجراف بالسلطة ».

«إن القرار الصادر من - المحافظ- بعظر العمل لبلا على مطحن بعينه دون سائر المطاحن مع تساوى الظروف هو قرار ينطوى على إساءة إستعمال السلطة».

المحكمة لادان قالمليا - الطعون أرقام ١٦ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٥ - جلسة ( ١٨ - ٢٠ ) ٢ ، ٢٧ ق-جلسة ( ١٨ - ٢٠ ) ٢ . ٢٧ ق-جلسة

## الفرع الثالث

### طريقة إصدار القرار

المبدأ (۱۲۶۸) : وصدور قرار رفض طلب الترخيص بتسيير سيارة دون بحثه ينطوى على عيب الانحراف – طريقة إصدار القرار قرينة على ذلك ي.

«إن القرار الذي تتخذه مصلحة النقل برفض طلب الترخيص في تسيير
 سيارة مبدئيا وقبل أن تجرى في شأنه أي بحث إغا هو قرار صورى لا ينتج
 أثرا، إذ العبرة هي بالرفض الموضوعي الذي بني على الدرس والتمحيص».

(محكمة القضاء الاداري-جلسة ١٩٥١/٤/١٩ -س٥ص٥٧٧)

المهدأ (۱۲٤۹): وإصدار الوزير لقرار بعد تقديم إستقالته وقبل قبولها يثير الشبهة ويمكن أن ينطوى على إنحراف بالسلطة ». «إن اصدار الوزير قرارا بعد أن قدم إستقالته وقبل أن تقبل، قد يتخذ قرينة على سوء إستعمال السلطة، ويثير الشبهة في أن هذا التصرف قصد به تحقيق مآرب خاصة».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥١/١/١٥٥ - س ٥ ص ٢٦ - ١).

المبدأ ( ۱۲۵۰): وتصديق وزير الداخلية على قرار عمدة في ظل ظروف وأحداث جسام قربها الهلاد – طريقة إصدار القرار وظروف تتبئ بالانجرافيالسلطة ي.

دإن العمدة إستدل على أن القرار المطعون فيه قد صدر الأغراض حزيبة .. لأن وزير الداخلية صدق على القرار يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ الذي كانت تجتاز فيه البلاد أحداثا جساما يستغرب معها أن يعنى الوزير بسائل العمد وما إليها في أيام عطلته، وترى هذه المحكمة في هذه الشواهد وما حواه الملف من توصيات وإستعدا الت صادرة من بعض النواب على المدعى ومن الشكاوى العديدة التي كان يقدمها الخصم الثالث ومبادرة الادارة إلى العناية بها ما يحول دون إطمئنانها إلى توخى القرار المطعون فيه وجه المصلحة العامة المنزهة عن الميل أو الانحراف».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٣/٦/٢١ - س٧ ص١٩٥٢)

#### الفرع الرابع

الظروف الحيطة بالقرار وكيفية تنفيذه

الميدأ (١٢٥١) : وصدور القرار كرد فعل لاقامة دعوى امام القضاء تجمل القرار منطويا على عيب الاتحراف بالسلطة » .

دإن ظروف الحال وملابساته تدل على أن إحالة المدعى إلى المعاش كانت ردا على دعواه الأولى أي وليدة الانتقام».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٣/٦/٢٤ - سلاص ١٧٣٣)

المِدأ (١٢٥٢) : وصدور القرار للتخلص من الموقف بعد أن التجأ إلى

#### القضاءينبئ عن الانحراف بالسلطة ».

دإن فى تعقب الادارة للمدعى بتركه فى الترفيع – الترقية – بلا وجه حق، كما هو الثابت من الأحكام النهائية، ثم الالتجاء إلى تسريحه بعد أن رفع أمره إلى القضاء عدة مرات، وصدرت أحكام القضاء لصالحه، إن فى ذلك دليلا على إساءة الحكومة فى إستعمال سلطتها بتسريحه للتخلص منه بعد أن إلتجأ إلى القضاء، واستصدر أحكاما بالفاء قراراتها ».

(الحكمة الادارية العليا - جلسة ١٠١٠/٥/١٠ - س٢ ص٥٥١)

المِدأ (۱۲۵۳): «إحاطة صدور القرار وتنفيذه بسلسلة من التصرفات الادارية المرية يكشف عن الاتحراف بالسلطة ».

«تعيين شخص محكوم عليه بالحرمان من التدريس ناظرا على مدرسة حرة، ثم إصدار قرار بحرمان المدرسة من الاعانة وإخراجها من نظام المجانية ثم توزيع المدرسين الذين يعملون بالمدرسة على المدارس الأخرى، ثم اغلاق المدرسة بواسطة البوليس.. صدور قرار الغلق معيبا بالانحراف .. بدليل سلسلة التصرفات التى صدرت من المنطقة بما انطوت عليه من مخالفة القانون واساءة استعمال السلطة».

(محکمتالقضا «الاداری-جلسته۱۱۸۰/۱۸۰» معکمتالقضا «الاداری-جلسته۱۹۵۰) ۱۹۵۰ الاداریتالعلیا-جلست۱۹۵۸/۳/۲۱ سکاس۹۵۵-وجلسته۱۹۹۱/۱۸۹۱ -س۱اص۱۵۰۹)

## الفرع الخامس انعدام الدافع العقول

المِداً (۱۲۵۶) : وقرار الفصل بعد يضعة أشهر من تجديد التطوع دون وجود دافع معقولُلاصدار القرار يشويه بالانحراف»

د . . . لم تمض ببن تجديد تطوع المدعى وفصله سوى بضعة أشهر ولم
 يثبت من الأوراق أنه جد فى خلالها أمر نسب إلى المدعى يمكن التذرع به

لتبرير تقدير هذا السبب بميزان مختلف، وترتيب نتيجة عكسية عليه، ولم يقع في هذه الفترة أو قبلها أي إخلال من جانب المدعى أو بسببه بالأمن أو النظام العام، ولم تسق الادارة أي وجه جديد يدحض ما سبق أن نعتت به المدعى من حسن السير والسلوك، بل إن ظروف الحال وملابساته ترشح للاعتقاد بأن الادارة إذ فصلت المدعى إغا إنساقت إلى ذلك يسبب ضغائن شخصية لا تمت للصالح العام».

(محكمةالقضا ءالاداري-جلسة٦/ ١٩٥٣ - س٧ ص١٩٥٨)

المهدأ (۲۰۵۱): «رفض قبول طالب بأحدال كليات وهر مستوف شروطها مع وجود مكان خال ينطوى على إنحراف بالسلطة لإتعدام الدافع المقول».

«إن رفض قبول المدعى بالسنة الأولى صيدلة وهو مستوف لشروط القبول، ومع وجود محل خال يسمع بقبوله، يكون تصرفا بادى العوج، غير ملام ولا مناسب لظروفه وينطوى على إساءة إستعمال السلطة».

(محكمة القضا الاداري-جلسة ١٩٥٤/٥/١٥س (محكمة التاسية ١٣٤٣). المنى حكم المحكمة الادارية العليا-جلسة ١٩٦٢/٣/٧١ - س ٢ ص ٥٤٤)

# الفرع السادس

#### عدم الملاءمة الظاهرة

إذا كان عنصر الملاسة يندرج ضمن نطاق السلطة التقديرية، فإن عدم الملاسة الظاهرة تعتبر قرينة على الإنحراف بالسلطة. (١)

المهدأ (١٢٥٦) : وإستناد قرار الفصل إلى إتهام المدعى فى قضيتين لا يبررا الفصل ينظرى على إنحراف بالسلطة سنده عدم الملا مة الطاهرة »

«.. قد بان من ظروف إتهام المدعى في القضيتين المنسوبتين إليه أن

 <sup>(</sup>١) راجع فى المزيد من المبادئ القانونية فى مجال عدم الملاسة الظاهرة وفى قريته الفلو المبحث
 الخامس من هذا الفصل.

هذا الاتهام لم يكن يبرر فصله من وظيفته. ومتى كان القرار المطعون فيه قد إستند فيما إستند إليه من أسباب الفصل إلى ما إتهم به المدعى في هاتين القضيتين، فإن في ذلك عدم ملاسمة ظاهرة في القرار مما يجعله مشوبا بعيب الاتحراف بالسلطة».

(محكمة القضاء الاداري-جلسة ١٩٥٣/١/٩٥٣-س٧ص٤٢٤)

الميذأ (١٢٥٧) : وإتسام تقدير العقوبة للذنب الادارى بعدم الملاممة الطاهرة يجعله متطويا على عيب الانحراف بالسلطة ي

وإن تقدير العقوبة للذنب الإدارى الذى ثبت فى حق الموظف هو من سلطة الادارة، لا رقابة للقضاء فيه عليها إلا إذا إتسم بعدم الملاممة الظاهرة، أى بسوء إستعمال السلطة».

(المحكمة الادارية العليا -جلسة ٥/ ١٩٦٣/١ - مشار إليه د. سليمان الطمارى - تظرية التعسف في إستعمال السلطة - طبعة ١٩٧٨ ص ٣٨٣)

#### المبحث الخامس

#### تطبيقات تحقق عيب الانحراف بالسلطة

فيما يلى نعرض لبعض تطبيقات تحقق عيب الانحراف بالسلطة فى القرار الادارى من خلال قضاء مجلس الدولة المصرى:

المبدأ (۱۲۵۸): وقرار ترقية بالاختيار – تخطى صاحب الأقدمية مع ترشيح لجنة شئون الموظفين وإقرار المدير للترشيح – دون مهرر – يجعله مشويا بسوم استعمال السلطة ي.

وإن اطلاق يد الرؤساء في إختيار ذوى الكفاية المتازة للترقية ليس معناه تخطى أصحاب الأقدمية عن تتوافر فيهم شروط الاختيار بل يجب ألا يعدوهم الدور إلا لمن كان ظاهر الامتياز فإذا كان الثابت أن المدعى يسبق المطعون عليهما في كشف الاقدمية وعماز في كفايته كذلك ورشحته لجنة شئون الموظفين للترقية وأقر المدير العام ترشيحها فإنه ما كان يجوز تخطيه

فى الترقية إلى من يليه فى الأقدمية دون مبرر ظاهر وإلا استهدف الاختيار للريبة والشك على النحو الذى يزعمه المدعى وكان أقرب إلى التحكم والهرى منه إلى الاختيار الحق نما يجعله مشوبا بسوء إستعمال السلطة».

(محكمةالقتضا «الاداري-النعرى رقم ۲۱ - ۱/ ٥٥-۱۹۵۳/۲/۱۹ -س۷ ص ۵۱۷ )

المبدأ (۱۲۵۹): وعدم الملاممة الطاهرة بين الجريمة وبين الجزاء – يعيب القرار يعيب الاتحراف».

وإذا كانت لجنة الشياخات عند تقرير العقوبة لم تراع التدرج المقرر قانونا في شأن تقديرها تبعا لنوع الجريمة ودرجة خطورتها وقد كان بين يديها قرار من اللجنة الادارية بأن هاتين التهمتين لا يستوجب ثبوتهما فصل المدعى من عمله كما أن اللجنة عاملت متهما آخر بتهم أخطر معاملة أخف ومن ثم يكون ما وقع من اللجنة عن عدم تحرى الواقع وعدم تناسق الأحكام مخالفا للقانون – وترى المحكمة في عدم إتباع الادارة التدرج في تقدير العقوبة إساءة لإستعمال السلطة لتنحية المدعى عن وظيفته لمجرد إهمال لا ينطوى على سوء النية مع ما كان باديا للجنة من الظروف المزيية عاصة وأن المشرع قصد أن يقاس الجزاء بم يثبت من خطأ ولا يقصد المشرع يكن الخطأ الذي وقع منه، وهذا عا يؤثر في القرار ويمس كيانه – ومن ثم لا يجوز الالتجاء إلى عقوبة الفصل وهي أشد الجزاءات إلا من أجل تهم يجوز الالتجاء إلى عقوبة الفي تبدو عدم الملاسمة الظاهرة بين التهم جسيمة أتاها العمدة ومن أجل ذلك تبدو عدم الملاسمة الظاهرة بين التهم المنسوبة للمدعى والعقوبة التي تضمنها القرار المطعون فيه عا يجعله مشوبا بعيب الانحراف وسوء إستعمال السلطة ويتعين لذلك إلغاؤه».

(محکمة القطاء الاداری – النعوی رقم ۳۷۷ / ۵۰ – س۲ ص۲۹۸ ورقم ۱۰۰ / ۵۰ – س۲ ص۲۹، روتسم ۲۵۰ / / ۵۰ – س۲ ص۸۳۵، روتسم ۲۳۰ / ۵۰ – س۲ ص۲۰ ، روتم ۲۵ / ۲۱ و جلسة ۲۵ / / ۲۹۵ ۱ – س۸ ص۲۵ ) المبدأ (١٢٦٠): وتخطى فى الترقية - سلطة تقديرية - حدودها -صورة لسو وإستعمال السلطة ي.

«إنه ولئن كان من إطلاقات الادارة وسلطتها التقديرية أن تراعى فى الترقية عناصر الصلاحية لها ومنها الكفاية فى العمل والاستقامة وخلو مسلك الموظف وصحائف خدمته عما يشينه غير أنه لا يجوز لها أن تتخطى صاحب الحق فى الترقية أكثر من مرة بسبب جزاء واحد إلا إذا كان الجزاء من الجسامة بحيث يمس صلاحية الموظف ويستلزم استمرار حرمانه من الترقية وبدون ذلك يعتبر استمرار الحرمان منطويا على عقوبة لتهمة سبق أن استغدت الادارة سلطتها فى المجازاة عليها وشموبا بسرء إستعمال السلطة».

(محکمةالقضا -الاداری-الـدعویرقم ۱۹۵۹/۲۵-۲۵-۱۹۵۳/۱۱/۲۶ ص۱۰۵)

المهدأ (۱۲۲۱): وقرارنقل-يسهب مقاضاة المدعى للوزارة لتخطية فى الترقية - قرار مخالف للقانون ومشوب يسوء إستعمال السلطة ».

«إذا لم يتبين من الأوراق وجود سبب مصلحى يدعو إلى نقل المدعى من مديرية الجيزة إلى مديرية الفؤادية ولما يمضى على نقله إليه غير فترة وجيزة تقدمت سنة حتى أصبح لا يقوى على العمل بالجهات البعيدة فإن صدور قرار النقل في الظروف المتقدمة وبعد أن أقام المدعى دعواه رقم ۱۷۷ لسنة ٥ ق بأيام قلائل ترى فيه المحكمة أنه ما صدر إلا ردا على الدعوى التى رفعها بالمطالبة بالفاء قرار ترقية زميليه وبالمطالبة بالتعويض عن نقله إلى مديرية الجيزة وتنزيله إلى وظيفة كاتب وبذلك تكون الادارة قد إنحرفت بسلطتها في نقل المرطفين من مكان لآخر عن الفاية التى وضعت لها وهي وضع كل موظف في المكان الذي يناسب درجته وكفايته ويحقق العدالة بين المرطفين في توزيع مدد الاقامة في الجهات النائية وفي المدن الكبيرة العامرة حيث تتوافر وسائل المعيشة المتحضرة وألوان الرفاهية ويكفل في النهاية حيث تتوافر وسائل المعيشة المتحضرة وألوان الرفاهية ويكفل في النهاية مصلحة العمل فاتخذتها أداة للعقاب وبذلك إبتدعت نوعا من الجزاء

التأديبي لم تنص عليه لوائع التأديب ثم أوقفته بسبب لا يسوغه القانون لأن مقاضاة الموظف للحكومة للمطالبة بحقوقه ليست ذنبا يستوجب المساطة التأديبية وإغاهي حق مشروع ومن ثم كان قرارها المطعون مخالفا للقانون مشوبا بسوء إستعمال السلطة».

(محكمةالقضا -الادارى-الدعرىرقم ٨٤٤/ ٥ق--١٩٥٣/٤/١٦-س٧ ص٩٢٣)

المِدأ (١٢٦٢) : «قرار نقل – لم يتوخ مصلحة عامة – يجعله مشويا يعيبسو ، إستعمال السلطة » .

وإن ما نعاه المدعى على القرار المطعون فيه من مشويته بعيب إساءة إستعمال السلطة والانحراف به عن تحقيق وجه المصلحة العامة فقد بان للمحكمة من مطالعة القرار المذكور أنه بالرغم عما تضمنه من نقل المدعى إلى وظيفة معاون ادارة قد إستبقاه مدرسا بكلية البوليس بطريق الندب عما يدل على حاجة الكلية إليه يضاف إلى ذلك أن من صدر القرار المطعون فيه لمصلحته لم يباشر عمله بكلية البوليس منذ نقله إليها بل ظل منتدبا لسكرتارية محافظة الاسكندرية حتى نقل إليها نهائيا وعما يقطع بانحراف القرار المطعون فيه وبعده عن تحقيق وجه المصلحة العامة فساد القول بحاجة كلية البوليس إلى خدمات من صدر القرار المطعون فيه لصالحه وهو لا يحمل الاشهادة التجارة المتوسطة ودبلوم الخدمة الاجتماعية وبإستغنائها عن خدمات المدعى بينما يحمل شهادة ليسانس المقوق ودبلوم الدراسات العليا في القانون العام ودبلوم الشريعة الاسلامية ».

(محکمةالقضا -الاداری-الدعری رقم ۱۹۳۹/۱۹ ق-۱۹۵۴/۵/۱۹ می ص۲۲۲۷)

المهدأ (٢٦٣) : «ترقية بالاختيار – حدها في اختيار أكفأ وأجدر الموظفين – وجوب إستناد الاختيار لعناصر ثابتة في الاوراق – وإلاكان القرار مشويا بسوء إستعمال السلطة ». وإنه وإن كان للحكومة حرية الاختيار فى ترقية الموظفين إلى الدرجة الشانية فما فوقها إلا أن هذه الحرية تجد حدها الطبيعى فى العلة التى أملتها وهى تمكينها من إختيار أكفا وأجدر الموظفين بشغل الدرجة الخالية ولذك وجب أن يكون الاختيار قائما على عناصر ثابتة فى الأوراق تؤدى إلى هذه النتيجة، وإلا كان الاختيار فاسدا ومبطلا للقرار الذى يصدر على أساسه إذ يشويه عندئذ عيب سوء إستعمال السلطة. فإذا كانت الحكومة تسلم بأقدمية المدعى على المطعون عليه وتسلم أيضا بكفايته وجدارته للترقية. فإن الاختيار الحق يحتم الوقوف عنده وعدم تخطيه إلى من يليه من الاقدمية إلا لميروات قوية».

(محکمثالقضا «الاداری-الدعری وقم۱۷۷ (۵-۱۹۵۲/۹۰ س۲ ص۱۱۶۹)

المبدأ (١٩٦٤): وترقية بالاختيار – سلطة تقديرية للادارة – يحدها إختيار أصلح الموظفين مستندة في ذلك إلى وقائع صحيحة – إذا تنكبت هذه الغاية كان القرار معيها يسوء إستعمال السلطة».

«إن الغرض من تخويل الرؤساء سلطة إختيار الموظفين للترقية إلى المرجات الأعلى هو تمكينهم من إختيار أفضل العناصر وأكثرها جدارة للترقية حتى لا يلى الوظائف العامة إلا الأكفاء من الموظفين عا يكفل حسن سبر الإدارة الحكومية ورفع مستوى الانتاج فيها وتثير في نفوس الموظفين الرغبة في إتقان العمل والتفائي في أداء الواجب ويجعل الجزاء على قدر العمل ومن ثم وجب أن يهدف إختيار الرؤساء إلى تحقيق هذه الغاية وألا يعرفوا بها إلى تحقيق غايات أخرى وإلا كان ذلك منهم إساءة إستعمال سلطتهم»

(محکمةالقضا «الاداری-الدعویرقم ۲۷۷۱ ق-۲۸۵/۱۹۵۳ - س۷ ص۱۳۹۷)

المبدأ (١٢٦٥): «ترقية بالاختيار – وجوب مراعاة الاقدمية مع

الجدارة - عدم جواز تخطى الأقدم إذا كان أجدر من الأحدث أو يتساوى معه والاكان القرار مشويا بعيب الاتحراف بالسلطة و.

وإن الترقية إلى الدرجات العليا متروك أمرها إلى القواعد العامة طبقا للقوانين واللوائح ومفهوم هذه القواعد هو أن تجرى الترقية بالاختيار على أساس الجدارة مع مراعاة الأقدمية، ومفاد هذا أنه لا يجوز تخطى الأقدم إلا إذا كان الأحدث هو الأجدر، أما إذا كان الأقدم هو الأجدر أو يتساوى مع الأحدث في الجدارة فإنه تلزم ترقية الأقدم، وإلا كان في ذلك مخالفة للقانون عن طريق مخالفة الأساس الذي ضبط به القانون ولاية الترقية الاختيارية وهو مراعاة الأقدمية عند التساوى في الجدارة كما يكون القرار مشوبا كذلك بعيب الإنحراف عن الغاية التي إستهدفها الشارع، ذلك أن الاختيار للدرجات العليا عمل إدارى قصد به أن ينتقى الرؤساء أجدر الموظفين لتولى أعباء هذه الوظائف الكبرى، فهو بهذه المثابة ليس بميزة من ميزات الرياسة يتمتع بها الرؤساء بل واجب يلتزمونه لهدف معين هو تحقيق الصالح العام حسبما تقدم فإن تنكبوا هذا الطريق القويم وانحرفوا عن الجادة كان تصرفهم خارجا على أغراض القانون ومشوبا بإساءة إستعمال السلطة فضلا عن مخالفة القانون».

(محکمةالقضا «الاداری-الدعویرقم» ۱۹۸۸ - فق-۱۹۵۳/۹/۱۷ - س۷ ص۱۹۹۷)

المهدأ (۱۲۹۹): «قرار قصل-صدوره يوم عطلة وإحتوا مملف الدعوى على استعدا مات النواب الحزبيين ضد المدعى يشوب القرار بعيب سرم استعمالا السلطة».

وإن المدعى إستدل على أن القرار المطعون فيه قد صدر لأغراض حزبية وأن خصومه تصيدوا له هذه التهم ارضاء لرغباتهم وشهواتهم لأن وزير الداخلية صدق على القرار يوم الجمعة ١٩٥٢/١/٢٥ الذي كانت تجتاز قيه اللاد أحداثا جساما يستغرب معها أن يعنى الوزير عسائل العمد وما إليها في أيام عطلة، وترى هذه المحكمة في هذه الشواهد وما حواه ملف الدعوى

من توصيات واستعدا ات صادرة من بعض النواب على المدعى ومن الشكاوى العديدة التى كان يقدمها الخصم الثالث ومبادرة الإدارة إلى الشكاوى العديدة التى كان يقدمها الخصم الثالث ومبادرة الإدارة إلى العناية بها ما يحول دون إطمئنانها إلى توخى القرار المطعون فيه وجه المصلحة العامة المنزهة عن المبل أو الإنحراف ولا سيما وقد جاء فيه أن المأمور أساء الشهادة في حق المدعى دون تبرير أو تعليل ومن ثم يكون القانون وإنحراف عن سنته انحرافا حقيقا بالالغاء».

(محكمةالقضا طلادارى⊣لدعرىرقم٢٩/١/٢قجلسة١٩٥٣/٦/٢١-س٧ ص١٦٥٣)

المبدأ (١٢٦٧): وقرار قصل بالطريق غير التأديبي - رخصة للجهة الادارية حدها المسلحة العامة - الاتحراف عن هذه الفاية يجمل القرار مشويا بعيب إسامة إستعمال السلطة »

وليس المقصود من تخويل الحكومة بمقتضى المادة الرابعة عشرة من الأمر العالى الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ سلطة فصل كبار الموظفين المعينين بمرسوم ، بدون توسط المحكمة التأديبية العليا، أن تستعمل هذه الرخصة بدون قيد أو شرط فتفصل من تشاء وكيف تشاء حسبما تريد وتهوى وأن تتحلل من الضمانات المقررة للموظفين تطمينا لهم على مصائرهم حتى ينصرفوا إلى أداء أعمالهم بنفوس ثابتة هادئة، بل إستعمال هذه الرخصة منوط بأن يكون في حدود المصلحة العامة، فإن تنكبت الإدارة هذه الغاية وانحرفت عن الجادة – وفصلت الموظف كبيرا أو صغيرا لدواقع ٢ تمت للمصلحة العامة بصلة، كان قرارها منطوياً على صغيرا لدواقع ٢ تمت للمصلحة العامة بصلة، كان قرارها منطوياً على

(محکمقالقضا «الاداری-الدعریرقم ۲/۱۹ق-۲۹/۲۱ ، ۱۹۵۰ – س۶ ص۹۱۲)

المهدأ (۱۲۹۸): «قرارفصل لتهم غير صحيحة ولاسندلها في الأوراق - مخالفته للقانون- صدوره تحت تأثير تدخل نائب المنطقة يجمله

#### مشربابسوءإستعمالالسلطة».

وإذا بان للمحكمة أن التهم التى بنت عليها لجنة الشياخات قرار الفصل من المشيخة تهم غير صحيحة ولا سندلها بأوراق المحاكمة الادارية - كما تجد المحكمة أن ما يعزوه المدعى إلى رجال الادارة من أنهم في طريق الاتهام والمحاكمة الادارية والعزل وقعوا تحت تأثير تدخل نائب المنطقة يقوم عليه الدليل من واقع الخطاب المرجه من النائب إلى المدير في هذا الشأن لكل ما تقدم ترى المحكمة إلغاء القرار المطعون فيه لمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة »

(محکمةالقبضا «الاداري-الدعـريرقم۹۹ه/٤٥-۱/٥//٥٩١-س٥ ص٩٢٢)

المبدأ (٢٧٦٩): «قرار لجنة شئون الموظفين إستشاري – للوزير الأخذ يه أوصرف النظر عنه - شرط ذلك قيام الميرر من إهدار ترشيحاتها دون الرجوع اليها والاستئناس برأيها - يجعل القرار مشويا يسوء إستعمال السلطة ».

«إنه وأن كان رأى لجنة شنون الموظفين استشاريا يملك الوزير الأخذ به أو صرف النظر عنه فإغا يلزم لصحة قرار الوزير فى هذه الحالة أن يقدم ما يبرره فإذا كانت لجنة شنون الموظفين قد رشحت المدعين للترقية فى نسبة الاختيار للكفاية وأقر المدير العام ترشيحها وكانت ملفات خدمة المرشحين خالية تما يعوق ترقيتهم أو ينقض ترشيح اللجنة لهم لأن الجزاءات التى وقعت على بعضهم لا تمس نزاهتهم أو صلاحيتهم للترقية وقد مضى عليها وقت طويل فإن اهدار ترشيحاتها وترقية آخرين لم يسبق ترشيحهم دون الرجوع فى ذلك إلى الملجنة والاستئناس برأيها فيما إرتاء الوزير مع أن الختصاصها بالنظر فى ترقيات الموظفين إختصاص أصيل لأنها بحكم إختصاصها بالنظر فى ترقيات الموظفين وأوفر إلماما بدرجة كفايتهم عما يعيب تشكيلها أوثق إتصالا بالموظفين وأوفر إلماما بدرجة كفايتهم عما يعيب القرار. واغفال هذا الاجراء يترتب عليه إهدار الضمانات التى أوجدها

القانون وإلا كان الاختيار على النحو الذي جرى به أقرب إلى التحكم منه إلى التحكم منه إلى الاختيار الصحيح مما يجعله مشوبا بسوء إستعمال السلطة .

(محكمة القضا «الاداري-الدعري رقم ٧٤٥/٧ق-٧٢/٦/٩٥٤/-س٨ ص/١٥٦٧)

المبدأ ( ۱۲۷۰ ) : وقرار يتحديد الأعمال التى يباشر ها المهندسين – إبراده قيودا لم يذكرها القانون ومحاياته ذوى المؤهلات العالية على غيرهم –قرار مشوب بإسامة إستعمال السلطة ي

«إن قرار وزير الاشغال المطعون فيه بعد أن أباح للمدعيين القيام باعمال هندسية من أنواع معينة مستهديا نصوص القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ وأهدافه عمد إلى تقييد تلك الاباحة بقيدين أولهما عدم زيادة قيمة الأعمال على مبلغ معين من المال وثانيهما شرط موافقة المصالح والهيئات الهندسية. وهذان القيدان فضلا عن مخالفتهما للقانون يحملان في طياتهما معنى كريها هو محاباة المهندسين ذوى المؤهلات العالية باستبقاء الأعمال الكثيرة الربح لهم وترك الأعمال القليلة الربح إلى المدعين وإن اتحدتا في النوع والطبيعة وعدم حاجة كل منهما إلى التعمق في الفن الهندسي أو التخصص في الدراسة العلمية وفي ذلك ما فيه من مجانبه أهداف المشرع أو الانحراف بالسلطة عن طريقها السوى مما يجعل القرار معيبا فيما تضمنه من هذه القيود متعينا إلغاؤه في هذا القدر وحده إذ أن القرار لم يقيد أعمال المدعيين بباقي الشعب بمثل هذي القيدين».

(محکمةالـُـضـا «الاداری-البعویرقم۲۱۸۵ق-۲۹٬۹۷۲-س۷ ص۱۸۲۷)

الميدأ ( ١٢٧١ ) : درقض قهول طالب بالكلية وهو مستوف للشروط-مع وجود محل خال - يتطوى على سوء إستعمال السلطة ي.

وإنه وإن كانت جهة الادارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قرارها أى أن لها الحرية المطلقة في تقدير ملاسة إصداره من عدمه براعاة ظروفه ووزن لللابسات المحيطة به إلا أن قرارها فى هذا الشأن يجب أن يكون خاليا من إساءة إستعمال السلطة ومن ثم فإن رفض قبول المدعى بالسنة الأولى صيدلة وهر مستوف لشروط القبول ومع وجود محل خال يسمح بقبوله يكون تصرفا بادى العوج غير ملاتم ولا مناسب لظرفه وينطوى على إساءة إستعمال السلطة ».

(محکمةالقضا «الاداري-الدعـريرقم۱۷/۱۷ق-۲۹۵۶/۵/۲-س۸ ص۲۳۵۳)

المبدأ (۱۲۷۲): وقرار إدارى بالفصل – لعجز المدعى صحيا عن أداء واجها تد– تقدير هذا العجز بواسطة لجنة الشياخات دون الجهة الطبية المختصة – سوء إستعمال السلطة ي

وإذا كان النزاع مركزا في كفاية المدعى الصحية وما إتخذ في شأنها من إجرا التخاصة بطلب عرض المدعى على القومسيون الطبى للمديرية وإحجامه عن التقدم له وقد ذكرت لجنة الشياخات في قرار الفصل أنه بان لها من مناظرة المدعى أنه ظاهر العجز عن أداء وإثباته لمرضه وكبر سنه، ومن الواضح أن تقريرا كهذا لا يخلو من إسراف، ولا سيما أن تلك اللجنة لا تتوافر فيها الخبرة العلمية التي تؤهلها لتقصى الأمراض عجرد النظر، بل إن الأطباء قد ينكرون على أنفسهم هذه الخبرة. ولما كان المدعى قد طلب إلى الوزارة والمديرية أن يعرض على القومسيون الطبى العام لتوجسه من ميل القومسيون الطبى للمديرية نظراً لم لوكبل المديرية من السلطات على أطباء القومسيون على عزيزع ثقته فيه وإطمئنانه إلى حكمه وليس فيما طلبه المدعى على هذا النحو عنت أو إرهاق للوازارة ولم يكن عزيزا عليها أن المدعى على هذا حتى تقطع عليه سبيل الشك في نواياها وترد ذرائع الرعب والظنون ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد جانب القانون وإنطوى على إساء ظاهرة في إستعمال السلطة ويتعين لذلك إلغاؤه».

(محکمةالقشاءالاداری-الدعوی رقم ۲۰۱۱/۵ ق- ۱۹۵۳/۵/۱-س۷ ص۱۹۱۸). الميداً (١٢٧٣): ووزير لا يحدمن سلطته تقديم الوزارة إستقالتها وقبل أن تقبل - يظل حقه قائما في أن يباشر إختصاصاته - قد يتخذ تصرفه في هذا الوقت قرينة على سوء إستعمال السلطة».

وإن القول بكف الوزراء عن العمل أو بالحد من سلطتهم فيه إذ ما أرمعت الوزارة تقديم الاستقالة أو إذا ما قدمتها بالفعل وقبل أن تقبل - لا أرمعت الوزارة تقديم الاستقالة أو إذا ما قدمتها بالفعل وقبل أن تقبل - لا سند له إذا ما دامت الوزارة قائمة في الحكم لما تقبل إستقالتها بعد حق لكل من الوزار، أن يباشر سلطته ويتولى إختصاصه، وإن كان في إختبار هذا الوقت بالذات للتصرف ما قد يتخذ قريئة على سوء إستعمال السلطة ويثير الشبهة في أن هدف التصرف تحقيق مآرب خاصة، بل لقد أقيمت في فرنسا على مقتضى هذا النظر قريئة قانونية تقضى بأنه يعتبر ملغى بحكم القانون كل تعيين في وظيفة عامة وكل ترقية لموظف ملحق بمكتب أحد الوزراء ما لم يدرج التعيين أو الترقية في الجريدة الرسمية قبل إستقالة الوزير».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ١٩٥٤/٣/٥ ق - ١٩٥٤/٣/٨ – س٨ص (٨٧٨).

المهدأ (۱۲۷۶): «قرار إداري-لايهدا إلى مصلحة عامة -تعريض»

وإذا جاء القرار المطعون فيه مخالفا القانون ولاتحة المخازن والمشتريات ولم يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة وإنما صدر محاباة للشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة كيما تظفر بربح جسيم على حساب الخزانة العامة تعين التعويض عن الضرر الناشئ عنه».

(محکمماالقنامالاداری-الدعمویرقم۲۱/۲ق-۲۹۵۳/۵۹۱-۱۹۳۲/۵۳۲/۷)

المهدأ (۱۲۷۵): وقرار إداري-مناسهة إصداره-ترخص الجهة الادارية- إساءة إستعمال السلطة-مثال لهاي.

«إنه وإن كانت جهة الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قرارها أى أن

لها الحرية المطلقة فى تقدير ملاسة إصداره من عدمه براعاة ظروفه ووزن الملابسات المحيطة به إلا أن قرارها فى هذا الشأن يجب أن يكون خاليا من إساءة إستعمال السلطة ومن ثم فإن رفض قبول المدعى بالنسبة الأولى صيدلة وهو مستوف لشروط القبول ومع وجود محل خال يسمح بقبوله يكون تصرفا بادى العوج غير ملائم ولا مناسب لظروفه وينطوى على إساءة استعمال السلطة».

-۱۹۵٤/۵/۲ق-۲/۵۱/۷ (مسحکمسالالفیشنا الاداری النفسری رقیم ۲۵۱/۷ق-۲/۵۱/۸ ۱۳۲۲/۲۹۱/۸)

المبدأ (۱۲۷۹): وقرار ادارى – أسهابه – إحالة إلى المعاش بنا على الأسهاب ذاتها التى من أجلها حصل الترقى وحكم من هذه المحكمة باستحقاق المدعى للترقية – إنطواؤها على سوء إستعمال السلطة – إلغاء قرارا لاحالة ي.

وإذا كان مؤدى الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة حين قضى باستحقاق المدعى للترقية إلى رتبة القائمقام هو صلاحيته لتولى هذه الرتبة والبقاء فيها ما دام أمره لم يتغير عن ذى قبل، وما دام لم يجد فى شأنه جديد، وقرار اللجنة الطبية التى أوقعت الكشف الطبى على المدعى فى ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ والذى إتخذته لجنة الضباط ذريعة لاحالته إلى المعاش أغا يتحدث عن الحالة الصحية السابقة ذاتها مما يجعل القرار المطعون فيه تحللا ظاهرا بغية الانتقاص من الحكم والتحلل من آثاره ونتائجه مما يجعله مشويا بسوء إستعمال السلطة حقيقًا بالإلغاء».

(محکمتالقتضا ۱۷۵۱ری-الندعری وقتم ۲۹۸۹/۵ ق-۳۱ / ۹۵۱ / ۹۵۱ -۱۹۵۲/۲۹۵ )

المهدأ (۱۲۷۷): «قرار إداري – المرسوم بقانون رقم ۹۵ لسنة ۱۹۵۵ الحاص بشتون العموين معدلا بالقانون رقم ۳۸۰ لسنة ۱۹۵۲ – تخويله وزير العموين حق إتخاذ قرارات منها الاستيلاء على أي عقار لضمان قوين

# البلاد-الاستهلاء على أحدالمنازل لإستعماله مقرالمصلحة حكومية فهه تجاوز للسلطة و.

وإن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعدل بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه ويجوز لوزير التموين لضمان قوين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها:

(ه) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو محل صناعة أو عقار أو منقول أو أى مادة أو سلعة – وكذلك إلزام أى فرد بأى عمل أو إجراء أو تكليف أو تقديم بيانات».

ويبين من هذا النص بعد تعديله وعلى نحو ما أوردته المذكرة الايضاحية أن الاستيلاء الذي يقصد به ضمان تموين البلاد بالمواد المشار إليها أو تحقيق العدالة في توزيعها لا يمكن أن ينصرف إلى الاستيلاء على عقار لاستخدامه مقرا لمصلحة حكومية لا يدخل في إختصاصها الأساسي الاشراف على تموين البلاد الذي هو من إختصاص وزارة التموين وحدها وإلى أن يحين وضع قانون الإدارة المحلية الجديد موضع التنفيذ الفعلى عما من شأنه أن يدخل المسائل التموينية في إختصاص المحافظات، لذلك فإن القرار الصادر بالاستيلاء على منزل المدعين لاستعماله مكتبا لمراقبة تنظيم الدرب الاحمر يكون فيه مجاوزة للسلطة وبالتالي يكون مخالفا للقانون»

(مُعَكَمَدُّالُ عَمَّا الاداري-الدعويَّرقم ١٤/١١٣٦ق-١٩٦١/١١/١٢-١٠٩/٨٨/١٥)

المبدأ (۱۲۷۸): «قرار إداري - عيب إساءة إستعمال السلطة - نقل أستاذ مساعد باحدى الجامعات إلى وظيفة أخصائي بوزارة الصحة - ثبوت أن الجامعة إستندت في قرارها إلى فقدان الانسجام بينه وبين زملائه - يجعل القرار معيها بعيب إساءة إستعمال السلطة ».

«إنه وإن كان السبب الذي يبدو أن الجامعة استندت اليه في اخراج المدعى من وظائف التدريس بها إلى احدى وظائف الكادر العام هو فيما يظهر أنه لم يحصل على درجة الدكتوراه، إلا أن الواضح من مناقشات المجلس الأعلى للجامعات أن السبب الحقيقي ليس هو عدم أهلية المدعى لشغله وظيفة أستاذ مساعد بكلية طب الاسنان لمجرد عدم حصوله على الدكتوراه وإنما هو القول بفقدان الانسجام بينه وبين بعض زملائه بالكلية وذلك كانت النية متجهة في الأصل لنقله إلى جامعة الاسكندرية، ولم تكن قاعدة الحصول على الدكتوراه شرطا وضعه المجلس الأعلى للجامعات لإستبقاء عضو هيئة التدريس بالجامعات باستة عضو هيئة التدريس لم يوص مدن المنان رقم القانون رقم المنان المستقى أعضاء بهيئة التدريس لم يوص بنقلهم، لم يحصلوا على هذه الدرجة، هذا بالاضافة إلى أن المسرع نفسه في القانون رقم ١٩٥٧ الذي حل محل القانون رقم ١٩٥٨ الشدة ١٩٥٠ لم ير حرمان الاساتذة المساعدين الذين لم يحصلوا على درجة الدكتوراه من الترقية إلى درجة أستاذ بمساعدون، على لجنة خاصة.

وعليه، وفى ضوء ما تقدم جميعه يكون القرار القاضى بنقل المدعى من وظيفته بهيئة التدريس بجامعة القاهرة إلى وظيفة أخصائى بوزارة الصحة، مشوبا بإساءة إستعمال السلطة عا يتعين معه الغاؤه».

(محکمةالقضا «الاداری–الدعری رقم۱۹۱۰/۱۲/۲۱ ق-۱۹۲۰/۱۲/۲۱ ( ۱/۵۵/ ۷۰ )

المبدأ (۱۲۷۹): وإساء إستعمال السلطة -سلطة الادارة التقديرية في صرف الموظفين من الخدمة وفقا للمادة ۸۵ من قانون الموظفين الأساسي - لا معقب عليها في ذلك إلا إذا أساءت إستعمال سلطتها بأن تفيت في إصدار قرارها غير وجد المصلحة العامة -صدور قرار الصرف من الخدمة لفاية حزيمة يصمه بعيب إساء إستعمال السلطة».

وإن المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسى قد أطلقت يد الادارة فى صرف الموظفين من أية مرتبة كانت من الخدمة إلا من إستثنى منهم بنص خاص للأسباب التى تترخص فى تقديرها، فلا معقب عليه والحالة هذه إلا إذا أساست إستعمال سلطتها فى هذا الشأن بأن تنكبت الجادة وتغيت فى الصدار قرارها غير وجه المصلحة العامة.

فإذا كان الثابت من ظروف الدعوى وملابسات إصدار قرار صرف المدعى من الخدمة المطعون فيه أنه صدر بصورة غير عادية تنم عن الخلاف فى شأنه بين الوزارة وبين رئيس الجمهورية وقتذاك، إذ رفض توقيع هذا القرار فأصدرته الوزارة بنفسها فإن هذا يؤيد صدق ما ينعاه المدعى على القرار المذكور من أنه صدر بباعث حزبى، ولم تقدم الجهة الادارية ما ينفى ذلك على الرغم من إتاحة المواعيد الكافية لها لهذا الغرض، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر مشوبا بعيب إساحة إستعمال السلطة، لاتحرافه عن الجادة، ولصدوره بباعث حزبى لا بغاية من المصلحة العامة، وبالتالى يكون قد وقع باطلا وبتعين إلغاؤه».

(المحكمة الادارية المليا - الطعنيين رقم ٢ روقم ١ / ١٥٠ / ١٩٦٠ - ١٩٠ - ١

المبدأ ( . ۱۲۸): وإسامة إستعمال السلطة - مطاحن - حطر تشفيلها ليلا - لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم يجب أن يكون في شكل قرار تنظيمي عام يسرى على المطاحن كافة - حطر تشفيل مطحنة بذاتها ليلا بقرار فردى قبل أن يصدر هذا التنظيم العام - يصمه يعيب إسامة إستعمال السلطة - مثال ي

دلنن كان حظر تشغيل الطحنة ليلا لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم حتى لا يسبب تشغيلها في هذا الرقت قلقا وازعاجا للسكان، وبهذه المثابة لا تعتبر في حقيقته إلغاء جزئيا للرخصة بالمعنى المقصود من المادة ١ من المرسوم التشريعي ٣٨٧ الصادر في ١٩٤٦/٤/٢، إلا أن المحكمة تسارع

إلى التنبيه بأن مثل هذا التنظيم يجب أن يصدر من المحافظ فى شكل قرار عام يسرى على المطاحن كافة فى حدود الصلاحيات المخول إياها بجرجب المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩٦ الصادر فى ١٩٥٧/١٢/٢١ بشأن التنظيمات الادارية والتى تنص على ما يأتى:

«للمحافظ أن يتخذ قرارات تنظيمية في الأمور الآتية :

- (أ) الأمن العام والسلامة العامة والراحة العامة.
  - (ب) .....
    - (ج) ..... الخه.

فإذا ما أصدر المحافظ مثل هذا التنظيم بقرار عام وجب على جميع المطاحن التزامه وإلا استهدفت للجزاءات التى ينص عليها القانون، أما أن يقيد المحافظ مطحنة بذاتها ليحظر عليها التشغيل ليلا بقرار فردى قبل أن يكون مسبوقا بهذا التنظيم العام الذى يسرى على الكافة فيما لو صدر، ففيه مجاوزة لحدود السلطة.

فإذا كان الثابت عما تقدم أنه لم يسبق صدور تنظيم عام من المحافظ عقتضى السلطة المخول إياها في إصدار مثل هذا التنظيم لبسرى على المطاحن كافة حتى يوسد لتطبيقه على مطحنة الشركة المدعية، بل على العكس من ذلك فإنها وحدها التى حظر عليها التشغيل ليلا رغم أن حالتها العكس من ذلك فإنها وحدها التى حظر عليها التشغيل ليلا رغم أن حالتها الادارة لم تسلك هذا المسلك قبلها إلا مسايرة لشكاوى تقرر في الوقت ذاته أنها بتدبير أيد مستترة ونوايا غير حسنة، وعا يؤيد هذه التدابير والنوايا الشكوى المرفقة بالاضبارة والتي يطلب مقدموها وقف العمل في هذه الشلحنة وقت القيلولة أيضا – إذا ما ثبت هذا كله، وكان عا لا نزاع عليه أن حظر تشغيل المطحنة ليلا وقصر ذلك على الشركة المدعية وحدها يضر بها ضررا بليفا ليلا ونهارا، فإن الدعوى والحالة هذه تكون على أساس من طريا بليفا ليلا القرار المطعون فيه لصدوره مخالفا للقانون منظويا القانون ويتيعن إلغاء القرار المطعون فيه لصدوره مخالفا للقانون منظويا

على مجاوزة السلطة، والمحافظة وشأنها فى إتخاذ ما تراه من تنظيم لمواعيد تشفيل المطاحن بحلب بقرار عام يصدر ليسرى على جميع المطاحن على حد سواء ، إن قدرت وجه الملامة فى نظر ذلك».

(المحكمة الإدارية العليا – الطعنان رقما ٢/١٩٠١ ت – جلسة ٢/١٤/١٩٠١ - ١٩٦٠/٧٥٥ - حاسة ٢/١٠/١٥

المهدأ ( ۱۲۸۱ ) : وقرار إدارى بندب عضو هيئة تدريس لستر جزاء تأديبي يكون عيبي الإنحراف في استعمال السلطة ومخالفة القانون » .

واذا كان تقرير الرقابة الإدارية قد اشتمل على وقائع محددة ولم يكتف بالشائعات والأقاويل – التي قس عضو هيئة التدريس بالجامعة – ومن ثم فقد كان حريا بإدارة الجامعة إزاء ذلك ونظراً إلى خطورة الاتهام أن تبادر إلى تحقيق الوقائع والمخالفات التي أوردها التقرير حسما للأمور، حتى تنتهى هذه الاتهامات المعلقة إلى نتيجة قاطعة إما ببراء المدعى منها فيبقى في منصبه بالجامعة ويرد إليه إعتباره ، وإما بادانته فيبعد نهائيا عن وظيفته بالجزاء الذي فرضه القانون. أما وقد قعدت إدارة الجامعة عن إتباع هذا الطريق الواجب، ولجأت إلى ندب المدعى، وسيف الاتهام مسلط عليه، متذرعة باقتراح الرقابة الإدارية – الذي لا الزام فيه ولا يزيد عن مجرد ابداء الرأى – فإنها تكون والحال كذلك قد إستهدفت من قرار الندب تأديب المدعى بجزاء لا يقره القانون ودون إتباع الأوضاع المقررة، ومن ثم تكون قد انحرفت بسلطتها في إصدار القرار المطعون فيه وسترت به جزاء تأديبيا بغير اتباع الإجراءات والأوضاع المقررة قانوناً؛ ومن ثم يكون قد صدر مشوبا بخالفة القانون والإنحراف بالسلطة.

(المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ١٦/٧٥٧ ق – ١٩٧٣/٦/٣٠ – السنة ١٨ ص١٥٨).

#### المبحث السادس

#### تطبيقات عدم تحقق عيب الانحراف بالسلطة

وفيما يلى نعرض لأهم تطبيقات عدم تحقق عيب الإنحراف بالسلطة في القرار الإداري من خلال قضاء مجلس الدولة المصرى:

الميداً ( ۱۲۸۷ ) : و عيب سر - إستعمال السلطة – علاقة المصاهرة بين وكيل الوزرا - والمطعرن في ترقيته – لا تصلح بفردها سببا للقول بانعراف السلطة – يجب أن تكون هذه العلاقة هي الدافع لإصدار القرار ».

« إذا كان المدعون يستندون في نسبه إساء إستعمال السلطة إلى القرار المطعون فيه إلى علاقة المصاهرة بين وكيل الوزارة والمدعى عليه الثانى فإن هذه العلاقة بفرض قيامها لاتصلح بفردها سببا للقول بإنحراف القرار عن الجادة وتنكب سبيل المصلحة العامة وصدوره بباعث من المحاباة والخضوع في إصداره لمؤثرات خاصة بل يجب أن يقوم الدليل على أنها هي الدافع الأصيل لدى مصدر القرار إلى إصداره والمحرك الرئيسي في الإنجاه الذي قصد إليه ، والواقع من الأمر أن المدعين لم يتبينوا قيام هذه الصلة وأن القرار لم يصدر من وكيل الوزارة بل من الوزير ولم يقم دليل على أن هذه العلاقة كانت هي الدافع لاصدار القرار » .

( محكمة القضاء الإداري - الدعوى وقم ٢٧/٣٣٤ - ١٩٥٤/٢/٨ - س ٨ ص ٨ ص ٣٠٠ )

المبدأ (۱۲۸۳): «قرار إداري-بعدم تجديد إقامة المدعى-خلاف بينه وبين أحد الضباط-ليس دليلاكافيا على سوء إستعمال السلطة-ما دام مستندا إلى وقائم صحيحة تبرره ».

لا وجه لقول المدعى أن القرار المطعون فيه - الخاص بعدم تجديد أقامته
 مشوب بسوء إستعمال السلطة لأن خلال بينه وبينه أحد ضباط مكتب
 الآداب ، لأن مثل هذا الخلاف لا ينهض دليلا كافيا على سوء إستعمال
 الحكومة سلطتها مادام أن القرار المطعون فيه قد إستند إلى وقائع صحيحة

تبرره قانونا ۴.

( محكمة القضاء الأداري - الدعري رقم ١٩٤٧ه /ق- ١٩٥٣/١/٢٢ - س ٧ ص ٣٦١ )

المهدأ (۱۲۸۶): «عيب سوم إستعمال السلطة - على صاحب الشأن إثبا ته وبيان الأسباب التي إستند إليها - إستناد القرار إلى أسباب لها أصل ثابت في الأوراق - لا مطعن عليه ».

و إن ما يعيبه المدعى على لجنة الشياخات من سوء إستعمال حقها فى الأختيار بتعيين خصمه عمدة مع أنه أجدر منه وأحق بالإختيار لم يقم الدليل عليه ولا يكفى أن يذكر المدعى قولا مرسلا بأنه يفضل من إختارته اللجنة دون أن يبين الأسباب التى يستند إليها فى هذا الصدد حتى يمكن للمحكمة أن تقف على مدى ما يدعيه من إساءة إستعمال اللجنة لسلطتها المخولة لها بالمادة العاشرة من قانون العمد والمشايخ عند تساوى الأصوات. وإذ تبين للمحكمة من مطالعة الأوراق أن اللجنة رجحت كفة الحصم لأسباب أرتأتها وأستبعدت المدعى لأسباب ذكرتها وكان لهذه الأسباب جميعها أرتأتها من الأوراق ولم يوجه المدعى أي طعن عليها فقد أصبح الأمر تقديريا لها تترخص فيه فى حدود سلطتها ولا معقب عليها طالما أنه لم يثبت أنها أساحة إستعمال هذه السلطة ».

(محكمة القضاء الإداري - النصوى رقم ٧٩٥ / ٥ ق- ١٩٥٤/٣/٢٢ س ٨ ص ١٠٤٤ )

الميدأ ( ١٢٨٥) : « عيب سرء إستعمال السلطة- لا يستفاد من مجرد نشاط الإدارة في أداء واجبها في الوقت المقول ».

 لا يعيب قرار تعيين العمدة عيب إساءة إستعمال السلطة لمجرد أن إجراءات تعيين العمدة تمت فى فترة لم تجاوز أربعة أشهر ذلك أن الادارة لا تلام إذا ماهى نشطت لأداء واجبها فى الوقت المعقول حتى يستتب الأمر حيث يخشى من نتائج إحتدام المنافسة وتفاقم الخصومات، ولا يجوز أن يؤخذ من بطء الاجراءات في بعض الظروف حجة لقياس غيرها عليها أو لتجريح إجراءات سليمة بعدم مسايرتها لإجراءات معينة».

(محكمةالقضا «الادارى – الذعوى رقم ۲۷۸ \ ۲۵ ق- ۱۹۵٤ / ۱۹۵٤ - س ۸ ص ۲۵ ه )

الميدأ (١٧٨٦): وقرار نقل لم يهدف لتحقيق مصلحة عامة – قصد به مصلحة شخص معين – إنطوائه على عيب سوء إستعمال السلطة ».

«إذا كان يبين من ظروف وملابسات صدور قرار نقل المدعى المطعون أنه لم يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة وإنما قصد به إفادة شخص معين بذاته هو المخصم الثالث الذى حل محل المدعى فى وظيفته وذلك بغية ترقيته إلى الدرجة الأولى فمن ثم يكون هذا القرار مشويا بعيب إساءة إستعمال السلطة جديرا بالالغاء وذلك يستتبع حتما بطلان قرار وزير الشئون البلدية والقروية بترقية الخصم الثالث الذى حل محل المدعى إلى الدرجة الأولى فيما تضمنه من حرمان المدعى من الترقية إلى الدرجة المقاهرة فى درجة بترقية الخصم الثالث مديرا مساعدا لمصلحة صحة مدينة القاهرة فى درجة مدير عام فيما تضمنه من حرمان المدعى من هذه الترقية».

(محکمةالقضا -الاداری-الدعریرقم۱۵۲۳/۵ وروقم۱۹۲۷ | ارورقم ۱۹۲۸/۲ رجاسة۱۹۲۸/۱۹۲۸ )

المبدأ (۱۲۸۷): «قرار إدارى - إساءة إستعمال السلطة - إصدار وزير الشنون الاجتماعية والعمل قرار الفصل الكنيسة عن الجمعية الخيرية واعانة المبطريرك على الكنائس وعانة المبريك على الكنائس الاخرى - لا يجعله مشويا يعيب التعسف أو إساءة إستعمال السلطة - أساس ذلك - هو حرية البطريرك في تفريض أية جميعة في إدارة الكنيسة في الحدود المرسومة لها والاستمرار في إدارتها طالما أنها تتمتع يرضائه».

وإن المدعين لم يقدموا دليلا على تعسف جهة الادارة واساء استعمال سلطتها سوى قولهم أن الوزارة لم تنفذ القرار المطعون الاعلى الكنيستين

موضوع النزاع ولم تطبقه على أية كنيسة أخرى، وهذا الزعم مردود بأن الاصل هو أن البطريرك وحده له حق الاشراف المالى والادارى على الكنائس، وذلك لا يمنع بطبيعة الحال من أن يعهد بادارة كنيسة أو أكثر إلى هيئة أو جمعية بتفويض منه ويتركها تباشر هذا العمل طالما كانت تسبر فيه وفق النظام الذى رسمه لها والا سلبها اياه وأرجع الكنيسة اليه، فإذا كان الملعون بصفتهم قد خرجوا عن هذه الحدود ونازعوه في صميم إختصاصه فسلبهم ما كان منحهم واسترد الكنيستين وأعانته جهة الإدارة على ذلك، فإنه لا يكون ثمة تعسف أو اساء لاستعمال السلطة، ووجود هيئات أو جمعيات أخرى لازالت تدير كنيسة أو أكثر لا يتضمن هذا المعنى ولا هذه الدلالة ، لأن تلك الهيئات أو الجمعيات الأخرى ما زالت تدير كنسية أو أكثر في الحدود المرسومة وما زالت تتمتع برضاء البطريرك صاحب الاختصاص الأصلى في إدارة الكنائس والاشراف عليها ».

المهدأ (۱۲۸۸): «قرار اداری- یمنع استیراد کتاب دینی- صدوره عن یاعث له من عبارات ذلك الکتاب- صحیح».

ومتى كان قرار منع إستبراد كتاب وليكن الله صادقا ، قد صدر عن باعث لد ما يؤيده من عبارات هذا الكتاب، وتغيا من ورا ، ذلك مصلحة عامة تقوم على صيانة النظام العام وإحترام العقائد الدينية وتوفير السلام والطمأنينة للجميع، فإنه يكون قرارا سليما في محله وتكون الدعوى حقيقة بالرفض».

(محکمةالقضا الاداری-المعریرقم ۱۹۵۶/۲/۵-۱۹۵۶/-۱۹۵۰/۸۸۳/۸)

المبدأ (١٢٨٩): «سكك حديدية – تقرير المسلحة إقامة محطة عند مكان معين – استهدائها في ذلك مصلحة عامة – قرارها يذلك صحيح –

#### إلحاقه ضررا ببعض الافراد - تعريض».

ومتى كان الثابت من الأوراق أن إختيار مصلحة السكك الحديدية لموقع محطتها قد تم بعد دراسة وقهل وتحيص وتحقيق لوجهات النظر، وكان الباعث عليه إبتغاء مصلحة عامة، فإن قرارها بذلك يكون صحيحا لاشائبة فيه. وإذا فرض أن اقامة المحطة في هذا الموقع سيؤدى إلى الاضرار بأحد، فإن من حق المضرور على المصلحة أن تعوضه تعويضا عادلاء.

(مـحـکـمـةالـقـتــا الاداری-الـدعـریرقــم۱۸۱/۷ق-۲۲/۱۱/۱۹۵۰ -۱۹۰/۵۰/۹)

المهدأ (۱۲۹۰): «قرار إداري- أسهابه-خلوها من الدواقع الشخصية - سلامته».

«إن الوزارة إذا فاضلت بين المدعى وزميله المطعون فيه ثم إنتهت إلى تفضيله عليه بناء على إعتبارات لها أصل ثابت فى الاوراق ولم يثبت أن هناك دوافع شخصية دعت إلى ذلك فإن قرارها يكون مطابقا للقانون وتكون الدعوى على غير أساس وواجبه الرفض».

الميداً (١٢٩١) : «قرار اداري – أسهايه – قرار يإنشا ، مسقى – دافعه المسلحة العامة – قرار سليم».

«إذا كان القرار الصادر من وزارة الأشفال بانشاء مسقى قد قام على إعتبارات أملتها المصلحة العامة الى تقضى بتيسير سبل الرى للكافة وتوزيع المياه بين جمهور المنتفعين بالعدل والمساواة فمن ثم تكون الدعوى بطلب إلغائه غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضها».

(محکمنالقنضا «لاداری-البدمرورقم۷۵۲/۵ ق-۲/۳/۱۸ و ۱۹۵۲/ ۱/۲۷۳/۲۷۳) الميدأ (۱۲۹۲): «قراراداري-تعيين عمدة-اسا خاستعمال السلطة».

وكون المدعى أكبر سنا من منافسة وأوسع ثراء وأكبر تعليما على فرض صحته لا ينهض دليلا على إساء إستعمال السلطة في اصدار قرار ادارى بتعيين المنافس عمدة».

(منحنگنمنالشنطنا الاداری-الندمنویرقنم۲۵/۳ ق-۲۹۵۹/۵/۲۲-۱۹۵۹/۵ ۱۹۵۵/۱۵۵۸)

المبدأ (۱۲۹۳): «قرار إداري-بسحب ترخيص تسيير سيارات اتريس بدينة السريس- إستهدافه مصلحة مالية للبلدية - الطعن باساءة إستعمال السلطة - لا محل له - موازنة ميزانية البلدية - من أغراض المسلحة لعامة ع.

ومتى كان مبنى طلب إلغاء القرار الصادر من المجلس البلدى لمدينة السويس بطرح عملية النقل في المزايدة، والقرار الادارى الذي تضمنه كتاب محافظة السويس الخاص بتحديد مدة التراخيص المؤقته - لما كان مبنى طلب القرارين موضوع الدعوى أنهما مشربان بعيب إسامة إستعمال السلطة لاستهدافهما تحقيق مصلحة مالية خاصة للبلدية هي الاتاوة التي نصت عليها التراخيص ورفعت في شأنها دعاوى مدنية لا تزال منظورة أمام القضاء للآن، وأن هذه المصلحة المالية لا تعتبر غرضا مشروعا عايبرر إنهاء أو سحب التراخيص، بل هو غرض غير مشروع منطو على إسامة إستعمال السلطة، متى كان ذلك - فإن هذا الطلب يكرن على غير أساس سليم من القانون ، لأن الأسباب المالية التي دعت إلى سحب التراخيص لامتناع المدعين عن دفع الاتاوة تدخل ضمن المصلحة العامة ومن ثم فإن المجلس البلدي إذ إستهدف بالغائها أن يغيد ماليا ليتسنى له مواجهة نفقات إصلاحها تصارع المدركات المرخص لها عملا دائما مستمرا وأن نفقات إصلاحها تصل بعمل الشركات المرخص لها عملا دائما مستمرا وأن نفقات إصلاحها تصل

إلى مبالغ كبيرة، إنما إستهدف هدفا مشروعاً وليس ثمة شك في أن موازنة الميزانية المحلية من أغراض المصلحة العامة.

ومن جهة أخرى فإنه لما كانت التراخيص التى أعطاها المجلس البلدى تنتهى بانتهاء مدتها وهى مؤقته بطبيعتها لمدة ٣ شهور تتجدد لحين مباشرة الملتزم الجديد لاستعمال المرفق فان المجلس اذ أعطاها للمدعين انما مارس حقا مشروعا له مستمدا من حقه فى إعادة تنظيم مرفق النقل فى المدينة».

المهدأ (۱۲۹۶): «قرار إداري- طعن فيه يستشاول موضوعه - قيام القرار على وقائع صحيحة مستقاة من أصول ثابتة فى الأوراق وإستخلاصه للنتيجة سليم - لامحل للقول بسو ، إستعمال السلطة ».

«إذا كان القرار المطعون فيه لبس فيه أثر لسوء إستعمال السلطة بالمعنى القانوني ولا يعدو ما يقوله المدعى عن العيب الذي يعزوه إليه وما يسوقه للتدليل عليه أن يكون تعقيبا على قرار الفصل من ناحيته الموضوعية وإذ كان هذا القرار قد بني على وقائع صحيحة مستقاة من أصول ثابتة في الأوراق وكان إستخلاصه للنتيجة التي إنتهى إليها إستخلاصا سليما لم يكن لهذا القول وجه أو محل».

(محکمقالقتاعالاداری-النفوریرقم۲۲۲۲ ق-۲۹۴۹/۱۲-۱۹۴۹ (محکمقالقتاعالاداری-النفوریرقم۲۲۲۲ ق-۲۹۴۹/۱۲ ق

المهدأ (١٢٩٥): وقرار إدارى – الطعن عليه باسا - آستعمال السلطة تتيجة لتدخل أعضا - الهرلمان – إستناد القرار على فتوى لقسم الرأى – صحته ي.

ولا وجد لما ينعاه على القرار المطعون فيه من إساءة إستعمال السلطة بقولة أنه صدر بدافع من الهوى الحزبى ونتيجة لتدخل من جانب أحد أعضاء الهيئة التشريعية، لا وجه لذلك لأن الظاهر من الأوراق أن عضو الهيئة التشريعية لم يفعل أكثر من تقديم شكوى لوزير الداخلية شأنه فى ذلك شأن أى شخص عادى يشكر من أمر معين فلم يكن تدخله بصورة إيجابية يتصل يجوهر القرار المطعون فيه أو بعملية الانتخاب التى أجرتها لجنة الشياخات وأصدرت بشأنها القرار الذى اعتمده القرار المطعون، على أنه يبين من الاطلاع على هذا القرار الأخير أن وزير الداخلية إستند فى إصداره إلى فترى إدارة الرأى المختصة لا إلى الشكوى المقدمة من عضو الهيئة الشريعية فحسب، الأمر الذى يخلص منه أن هذه الشكوى لم تكن بذاتها علة اصدار القرار المطعون فيه.

(مىحىكىمىتالىقىنىسا ئالادارى-السدىسويرقىم٧٣٣٧-ق-٧-٩٥٣/١/٥) / ٧-١٩٥٣/٧٤٥/٧

المبدأ (٢٩٦١): «قرار تأديبي - يعقوبة تأديبية في حدود إختصاص مصدره - لا معقب عليه - الاستدلال على سوء إستعمال السلطة لابد أن يرتكز على وقائع معينة محددة ي.

وإن لجنة الشياخات إذ قضت بعقوبة الفصل لم تخرج على حدود الاختصاص التأديبي المخول لها قانونا حسبما تراه ولا معقب عليها في ذلك وأن الاستدلال على سوء إستعمال السلطة لابد أن يرتكز على وقائع معينة معددة. وأما الاستدلال عليه بأمثلة أخرى خارجة عن نطاق هذه الدعوى فلا يغنى فتيلا لكل حالة ظروفها ورقائعها».

(محکمةالقضا «الإداري-الدعويرقم ۷۶۲/ «ق- ۵۰/۳/۱ «۹۰-س۵ ص۸۸۹)

المبدأ (١٢٩٧): وقرار إدارى عيب إسامة إستعمال السلطة - من العيرب القصدية - لا وجد للتحدى في مقام إثباته يرقائع جدت بعد صدور القرار المطعري فيه ع.

وإن عيب إساءة إستعمال السلطة من العيوب القصدية وقوامه أن يكون لدى الادارة عند إصدارها قرارها قصد إساءة إستعمال السلطة والاتحراف بها. ولا وجه للتحدى في مقام إثبات هذا العيب بوقائع جدت بعد صدور

القرار المطعون فيه».

(منجنگ مثالث شنا «الاداری –الفعری رقم ۱۹۲۹/۹ ق-۱۹۲۰/۲۰ - ۱۹۳۰ ۲۲۰/۳۲/۱٤)

المبدأ (١٢٩٨): وعيب إساء إستعمال السلطة - قرامه - أن يكون لدى الادارة قصد إساء إستعمال السلطة بهاعث من هوى أو تعد أو إنتقام - كون القرار يلقى الغرم كله على فرد معين ويعطى الغنم كله لآخر - ليس دليلا على إساء إستعمال السلطة - أساس ذلك - أن المصلحة العامة والمصلحة الغردية لا تتوازيان في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الادارة والأفراد ».

«إن كون المشروع الذي وافق عليه مجلس المدينة يجعل الغرم كله على عاتق المدعيات والغنم كله للطرف الآخر، فليس في ذلك دليل على قصد إساءة إستعمال السلطة، لأن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازيان في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الادارة والأفراد، ولأن عيب اساءة استعمال السلطة انما يشوب الغاية من القرار ذاتها بأن تكون الادارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة وأصدرت قرارها بباعث لا يمت لتلك المصلحة، فعيب إساءة إستعمال السلطة هو من العيوب القصدية، قوامه أن يكون لدى الادارة قصد إساءة إستعمال السلطة فإذا لم يكن لدى الادارة هذا القصد بباعث من هوى أو تعد أو إنتقام، فلا قيام لعيب إساء السلطة، مهما تكن الاضرار التي تصيب المصلحة الفردية من القرار والذي يبدو -بحسب الظاهر من الأوراق - أن المشروع الذي وافق عليه مجلس المدينة، هو الذي أنشأته الادارة العامة للتخطيط والاسكان - البعيدة الصلة بالملاك أصحاب الشأن جميها - في وقت لم يكن قد شجر فيه أي نزاع بين هؤلاء الملاك حول كيفية شق إمتداد الشارع، كما يبدو - بحسب الظاهر من القرار المطعون فيه - أن عضو مجلس الدينة، الذي تنعى عليه المدعيات أن له مصلحة خاصة في النزاع .. تتفق مع مصلحة المتدخلين في الخصومة، لم يشترك في إجتماع المجلِّس الذي عرضٌ فيه الموضوع الذي صدر فيه القرارُ

المطعون فيه، ويكفى - والمحكمة فى صدد طلب وقف التنفيذ - أن يكون ذلك هو الظاهر، كى تقدر عدم الجد فى النعى على مجلس المدينة أنه قصد إساءة إستعمال السلطة فى اصداره القرار المطعون فيه ».

والمحكمة الادارية العلها - الطعن رقم ٩٧٣ ورقم ٩٨٤ / ٩٦٤ / ١٩٦٤ / ١٩٦٤ /

المبدأ (۲۲۹۱) : «عيبالانحراف فرعيب من العيوب القصدية في السلوك الادارى قوامه أن يكون لدى الادارة قصد إسامة إستعمال السلطة – عرض الاستقالة على موظف و تبصيره بأحكام القانون وقم ۱۰ سنة ۱۹۵۳ – إعتقاد الادارة وقتلاً أنه غير صالح – مشروعية هذا المسلك».

والقول بأن الادارة إذا عرضت على الموظف إعتزال الخدمة ولوحت بتطبيق القانون رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٥٣ في شأنه يكون مسلكها مشروعا إذا تبين للمحكمة فيما بعد أن الموظف غير صالح، ويكون غير مشروع إذا تبين للمحكمة فيما بعد أن الموظف غير صالح، ويكون غير مشروع إذا هذا المسلك توقن بأن الموظف صالح ومع ذلك حملته على اعتزال الخدمة بالتهديد بتطبيق القانون عليه، إذ يكون مسلكها عندئذ معبيا بإساء استعمال السلطة ويالانحراف بها، بإستعمال أداة قانونية في غير ما شرعت له، أما إذا كانت تعتقد وقتئذ أنه غير صالح فلا يكون مسلكها معببا بمثل هذا العيب الخاص، إذ غنى عن البيان أن إساءة إستعمال السلطة أو الانحراف بها هو من العيوب القصدية في السلوك الادارى قوامه أن يكون لدى الادارة قصد إساءة إستعمال السلطة أو الانحراف بها ».

(المحكمةالاداريةالمليا-الطمن رقم٤٠٠٣/٥-١٩٥٧/١-٣٠٩٥)

المبدأ (۱۳۰۱): «عيب إسامة إستممال السلطة هومن الميوب القصدية في السلوك الاداري قوامه أن يكون لدى الادارة قصد إسامة القصدية في السلطة أو الاتحراف بها بأن تكون جهة الادارة قد تنكبت وجه المصلحة العمامة التي يتفياها القرار أو تكون الادارة قد أصدرت القرار بهاعث لا يمت لتلك المصلحة - عيب إسامة إستمما أن السلطة يجب إقامة الديل عليه - قرار إداري - مشروعية القرار الاداري توزن بجموع الطروف والأوضا والقائمة وقت اصداره دون تلك التي تطرأ بعد ذلك ».

(الطعن رقم ٣٠٠٥ لسنة ٢٩ ق-جلسة ٢٧/١١/١٩٨٥)

المبدأ (۱۳۰۱): والتظام من القرار الادارى يتطلب بهان العيب الذى شاب القرار المطعون عليه – من بين هذه العيوب الانحراف بالسلطة وإساحة إستعمالها – قرام هذا العيب هو استعمالها لسلطة للانتقام والتنكيل بالموظف – لا جناح على المتظلم وهو يصدد اختصام القرار المتظلم منه أن ينعتب بهذا العيب – إستعمال الموظف العبارات والمسطلحات المتعارف عليها قانونا لنعت القرار لا يعد خروجا على مقتضيات الوظيفة ولا يصح سبها يستوجب المساحلة وأساس ذلك: أن إستخدام تلك العبارات لا يحمل معنى التجريح والتشكيك في جهة الادارة.

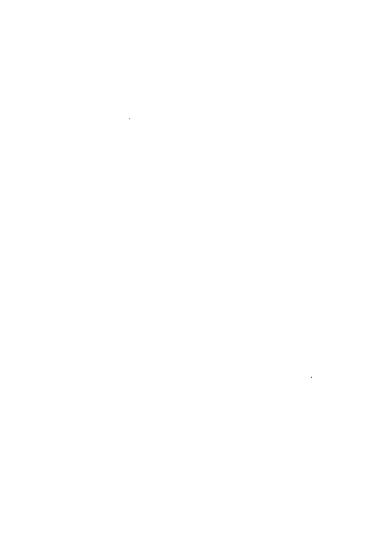
(الطمن رقم ۱۹۸۰ لسنة ۳۱ ق – جلسة ۱۹۸۰ /۱۹۸۰ والطمن رقم ۳۸۳۸ لسنة ۳۱ ق – جلسة ۱۹۸۲/۵/۲)

المبدأ (۱۳۰۷): وإساء إستعمال السلطة أو الاتحراف بها هما من الميوب القصدية في السلوك الاداري – قرامها أن يكرن لدى الإدارة قصد إساء إستعمال السلطة أو الاتحراف بها – عيب إساء إستعمال السلطة الذي يبرر الفاء القرار الاداري أو التعريض عند يجب أن تكون جهة الادارة قد تنكبت وجد المسلحة العامة التي يجب أن يتفياها القرار وأن تكون قد أصدرت القرار بباعث لا يمت لتلك المسلحة – عيب إساء إستعمال السلطة يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يفترض بل هو من العيوب القصدية – إذا تبين أن جهة الادارة تستهدف صالحا عاما فلا يكون مسلكها معيبا يهذا العيب »

(الطمن رقم ۲۹۰۹ لسنة ۳۷ ق-جلسة ۲۸/۱۲/۱۹۹۱)

المبدأ (١٣٠٣): دعيب إساء إستعمال السلطة من العيوب القصدية - قرامه أن يكون لدى الادارة عند اصدارها قرارها قصد إساء وإستعمال السلطة والإنحراف بها - لاوجه للتعدى في مقام إثبات هذا العيب بوقائع عامة بعيدة عن القاية من القرار وأسهابه »

(الطعن رقم ۷۶ - ۱ لسنة ۳۳ق – جلسة ۲۲/۱۱/۲۲)



# الباب الرابع نفاذالقرارات الإدارية وسريانها



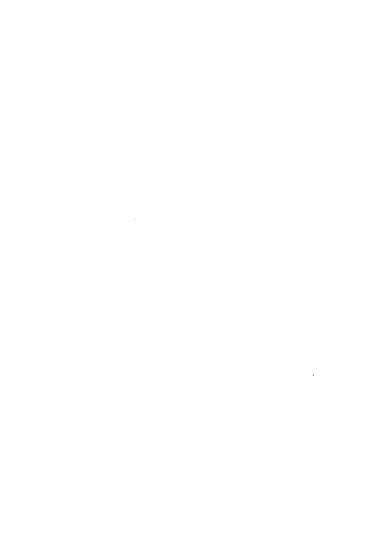
### الباب الرابع نفاذ القرارات الإدارية وسريانها

الأصل أن القرارات الإدارية تنفذ فوراً فى حق الإدارة منذ صدورها من السلطة التى تملكها . ولكنها لا تسرى فى حق الأفراد الذين توجه إليهم إلا إذا علموا بها عن طريق إحدى وسائل العلم المقررة قانوناً .

وسوف نعرض فيما يلى للمبادئ التى قررتها محكمة القضا - الإدارى والمحكمة الإدارية وسريانها " فى والمحكمة الإدارية وسريانها " فى قصلين:

الفصل الأول : نفاذ الترارات الإدارية .

الفصل الثاني: سريان القرارات الإدارية.



## الفصل الأول نفاذ القرارات الإدارية

يثير البحث في موضوع نفاذ القرارات الإدارية الكثير من التساؤلات التي نحاول الإجابة عليها من خلال المبادئ القضائية التي قررها مجلس الدولة المصرى ، ومن بين تلك التساؤلات :

متى يتولد عن القرار الإدارى أثره ؟ ... ومتى ينفذ القرار الإدارى فى حق الجهة الإدارية ؟ ... وما مدى نفاذ القرارات الإدارية الملقة على شرط واقف أو فاسخ ؟ ... وهل يتوقف نفاذ القرار الإدارى على وجود الاعتماد المالى ؟ ... وما حدود نفاذ القرارات الإدارية المقترنة بأجل واقف أو فاسخ ؟ وهل يمكن تضمين القرارات الإدارية - تنظيمية كانت أم فردية - أثراً وجعياً ؟ ...

وفيما يلى نعرض لهذه التساؤلات والإجابة عليها تباعاً من خلال ما إستقر عليه قضاء مجلس الدولة ، وذلك في مباحث خمسة على النحو التالى :

المبحث الأول: متى يتولد عن القرار الإدارى أثره ؟ المبحث الثاني : متى يتقذ القرار الإداري في حق الجهة الإدارية ؟ المبحث الثالث : مدى نقاذ القرارات الإدارية المعلقة على شرط. المبحث الرابع : مدى نفاذ القرارات الإدارية المقترنة بأجل.

المبحث الخامس: مدى إرتباط تفاة القرار الإدارى بالإعتماد المالي .

## المبحث الأول متى يتولد عن نفاذ القرار الإدارى أشره

### الميدأ (١٣٠٤) : « متى يتولد عن القرار أثره ؟ ي

و إن القرار الإدارى باعتباره إفصاح لجهة الإدارية فى لشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القرانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون محكناً وجائزاً وقانوناً إبتغاء مصلحة عامة ، إن القرار الإدارى بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك محكنا وجائزاً قانون أو متى أصبح كذلك بفتح الإعتماد المالى اللازم متى كان تنفيذه يقتضى ذلك و .

( المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١/٣٠٦ ق - ١٩٥٥/١١/٢٦ - س١ ص ٢٠١ )

المبدأ (١٣٠٥): « قرار نقل - يتم النقل وينتج أثره بمجرد صدور القراريه - إجراءات إستيفاء ملف خدمة الموظف المنقوللا تعدو أن تكون إجراءات تنفيذية مادية لا تؤثر على المركز القانوني المكتسب » .

و إذا كان المدعى قد نقل إلى وزارة المعارف واستلم عمله بها قبل صدور القرار المطعون فمن ثم ما كان يجوز تخطيه فى الترقية بحجة عدم صدور الإذن بتعييته لعدم إستيفاء ملف خدمته لأنه فضلاً عن أن الفترة التى مضت بين نقل المدعى وصدور القرار المطعون كانت كافية لإقام الإجراءات لإستيفاء ملف خدمته وإصدار إذن تعيينه ولا يجوز أن يضار المدعى بتأخير الوزارة فى ذلك وهو لا ذنب له فيه فإن عدم إقام مثل هذه الإجراءات لا يؤثر على المركز القانونى الذى كسبه المدعى بصدور القرار بنقله فعلاً إلى وزارة المعارف العمومية وإستلامه العمل على أثر ذلك لأن الإجراءات لا تعدو أن تكون إجراءات تنفيذية عادية ومقررة لحصول النقل

الذي يتم وينتج أثره بمجرد صدور القرار به ، .

( المحكمة الإدارية العليا – الدعرى رقم ١٩٥٣/٦/٢٥ ق – ١٩٥٣/٦/٢٥ – س ٧ ص ١٨١٦ ) .

الميدأ (١٣٠٦) : ﴿ قرار إداري - متى يتوافر وجوده القانوني ؟ ي .

« إن القرار الإدارى يتم بمجرد إفصاح الإدارة أثناء قيامها بوظائفها عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني » .

- (المكمة الإدارية العليا – الطمن رقم ٢/١٦١ ق – ١٩٥٧/٣/٣ – ١٩٥٧/٢/٢ (٨٣/٧٩/٢)

المهدأ (١٣٠٧) : « قرار إداري - عدم تولد أثره حالاً ومهاشرة إلا إذا كان ذلك مكنا وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك » .

« إن القرار الإدارى باعتباره إفساح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادة ملزمة بما لها من سلطة بقتضى القاوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون محكناً وجائزاً قانوناً إبتغاء مصلحة عامة - أن القرار الإدارى بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك محكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك . ومن ثم فيان قرار مجلس الوزاء الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ بموافقته على إقتراح اللجنة المالية في شأن خريجي المعلمين الثانوية باعتبارهم في الدرجة قانوناً أن يتولد أثره حالاً ومبارشة بمجرد صدوره ، لأنه ما كان قد إستكمل قانوناً أن يتولد أثره حالاً ومبارشة بمجرد صدوره ، لأنه ما كان قد إستكمل المستور الملغي النافذ وقتئاك كانت تقضى بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » ، بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » ، ولهذا فلمن كان مجلس الوزرء قد وافق على الاقتراح المشار إليه من حيث المبدأ ، إلا أنه لما كان الأمر يقتضي إستصدار قانون بفتح إعتماد إضافي ، فد سارت وزارة المالية في الطريق الدستوري السليم فقدرت التكاليف بمبلغ فد سارت وزارة المالية في الطريق الدستوري السليم فقدرت التكاليف بمبلغ فد سارت وزارة المالية في الطريق الدستوري السليم فقدرت التكاليف بمبلغ فد سارت وزارة المالية في الطريق الدستوري السليم فقدرت التكاليف بمبلغ

٢٣٠٠٠ ج لمدة سنة ، وتقدمت إلى البرلمان لاستصدار قانون بفتح إعتماد إضافي لهذا المبلغ ، فناقشت اللجنة المالية هذا الأمر ورأت أن يكون إنصافهم على أساس التعيين في الدرجة السابعة وترقيتهم إلى الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠ م و ١٠ ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعبين الأول - مع مراعاة مايو - وذلك حتى لا يكونوا أحسن حالاً من حملة الشهادات العالَّية ، وقدرت اللجنة التكاليف على هذا الأساس بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سنوياً ، واعتنقت وزارة المالية هذا الرأى وقدمت مذكرة من اللجنة المالية بهذا المعنى إلى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في أول يونية سنة ١٩٤٧ فوافق عليها . ويبين عا تقدم أن القرار الأخير هو الذي يولد أثره القانوني حالاً ومباشرة بعد إذ أصبح ذلك جائزاً ومحناً قانوناً بفتح الإعتماد الإضافي المخصص لهذا الغرض من الجهة التي علك الإذن به وهي البرلمان بمجلسيه ، وقد طبق هذا القرار في حق المدعى . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسوية حالته على أساس القرار الأول الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ باعتباره منتجأ لهذا الأثر من يوم صدوره - إن الحكم المذكور يكون قد بني على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وبالتالي يتعين إلغاؤه والقضاء برفض الدعوى ، .

(المحكمةالإداريةالعليا-الطعن رقم ١/٣٠٦ ق-١٩٥٥/١١-١٩٥٩-٢٠١/٢٤/١ - وأيضا حكمها في الطعن رقم ١/١٧٥- ق- ١٩٥٦/٢/١١ - ١٩٥٦/٢/١١ ١/١٩٩٦٠) .

المبدأ (۱۳۰۸) : « أثر القرار الإداري لا يتولد حالاً ومباشرة إلا حيث تتجه إرادة الإدارة لإحداثه على هذا النحو ، ويكون ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك » .

و إن القرار الإدارى لا يولد أثره حالاً ومباشرة إلا حيث تتجه الإرادة لإحداثه على هذا النحو ، كما أن أثر القرار لا يتولد على هذا الوجه إلا إذا كان محكنا وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك ، وهذا كله مستمد من طبيعة القرار الإدارى باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون عكناً وجائزاً قانوناً إبتغاء مصلحة عامة ».

(المحكمة الإدارية المليا – الطمن رقم ١٩٦٩/١٢ق – ١٩٦٦/١٢/٥ – ١٩٦٦/١٢ و ـ ١٩٦٦/١٢ و ـ ١٩٦٦/١٢ و ـ ـ

## المبحث الثانى متى ينفذ القرار الإداري في حق الجهة الإدارية

إذا صدر القرار الإدارى من السلطة التى قلكه مستوفياً أركانه وعناصره فإنه ينفذ فوراً فى حق الجهة الإدارية دون أن يتوقف نفاذ القرار على علم الأفراد به ، وهو ما قررته محكمة القضاء الإدارى فى أوائل أحكامها حين قررت أن القرارات الإدارية التى تصدرها السلطة التنفيذية فى مجالها الإدارى التنظيمي هى بحسب الأصل تتم وتنتج آثارها القانونية من يملك سلطة إصدارها وتوجيه الأمر للحكام بالعمل بها وتنفيذها . وعندئذ يكون واجباً على الحكام والمرسيين مراعاتها وعدم مخالفتها ولو لم تنشر ، إذ النشر ليس لازما لصحة القرارات الإدارية أو لنفاذها ، ولا يقصد منه غير إبلاغ الغير مضمونها حتى تكون حجة عليه ، ويفتح به مبعاد طلب إلغائها ، ولأن الإصدار بحسب الأصل يتم بمجرد التوقيع على القانون أو اللاتحة أو القرار التنظيمي من مصدره ، فهو عملية النشر التى هى عمل مادى(١١) .

والقرار الإدارى فى نفاذه لا يقتصر على القرارات الإدارية السليمة وإنما يشمل أيضاً القرارات الإدارية المعيبة والتى لا ترقى إلى درجة الإنعدام.

<sup>(</sup>١) حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٢/١٢/١١ - س ٧ ص ١٣١ .

وفيما يلى نعرض لأعم المهادئ التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا في و نفاذ القرارات الإدارية في حق الإدارة »:

المبدأ (١٣٠٩) : « قرارات تنظيمية عامة – الأصل أن العلم يها لا يفترض إلا من تاريخ نشرها – صدورها في شئون الموظفين من سلطة عليا كمجلس الوزراء – عدم تحديد موعد يهدأ منه تطبيقها – وجوب إعتبارها نافذة من تاريخ صدورها » .

و إنه وإن كان الأصل في القرارات التنظيمية العامة أن العلم بها لا يغترض إلا من تاريخ نشرها فلا تسرى في حق ذوى الشأن أو يحتج عليهم بما تضمنته من أحكام إلا من هذا التاريخ إلا أنه إذا كانت القرارات صادرة من سلطة عليا كمجلس الوزراء بوضع قواعد تنظيمية عامة في شئون الموظفين فتلتزمها السلطات الأدنى منها ولم يجر العرف الإداري بنشر مثل هذه القرارات في الجريدة الرسمية وإنما تبلغ إلى الجهات الإدارية المختصة ولما كانت حقوق ذوى الشأن تتأثر بالميعاد الذي يبدأ فيه تطبيق هذه القواعد ولم تكن السلطة العليا قد عينت هذا الميعاد حتى يتسع لتبليغ جميع الجهات الإدارية فوجب أن تعتبر هذه القرارات نافذة من تاريخ صدورها باعتبار أن المجلس ينتظم جميع الوزراء وهم القائمون على رأس السلطات الأدنى المنفذة للقرارات وذلك حتى لا تتأثر حقوق ذوى الشأن بالتأخير في تبليغها تأخيراً قد يتفاوت أمره فتتافوت تبعداً لذلك معاملتهم في المسألة الواحدة عما يتنافى مع المجانسة وحسن توزيع العدالة الإدارية » .

. (محكمةالقضاءالإداري-الدعوي رقم ۱۹۵۸/۲۵ – ۱۹۵۳/۳/۲۵ – ۷۰۱/٤٤۱/۷)

المهدأ (۱۳۱۰) : «قرارات مجلس الوزراء – نفاذها من تاريخ صدورها – إبلاغها ونشرها – لا يلزم » .

و إن قرارات مجلس الوزراء تقع نافذة ومحدثة لآثارها بمجرد صدورها
 دون توقف على إبلاغها للوزارات والمصالح المختصة لإمكان سريان أحكامها

. إذ ليس فى التشريع المصرى ما يوجب نشر هذه القرارات أو يعلق نفاذها على إجراء معين أو يرسم وسيلة خاصة لاعلاتها حتى يبدأ سريانها ولم يجر العرف بشئ من ذلك بل المفروض أن كل وزير عالم بها فى وزارته بمجرد موافقة مجلس الوزراء عليها بحكم إشتراكه فى مداولاته وأنه ملزم بتنفيذها عندنذ باعتباره الرئيس الإدارى الأعلى فى وزارته » .

( محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ١٩٩٠ ه ق – ١٩٥٣/٣/٤ – ٧/ ١٩٧/٣٥٥ )

المبدأ (۱۳۱۱) : « قرار من مجلس الوزراء - خاص بشترن المرطقين - متى يسرى - بمجرد إصداره - النشر بالجريدة الرسمية - ليس شرطاً لازما ليد - سريان القرار » .

لا ترجد ثمة قاعدة قانونية أو عرف يقضى بوجوب نشر قرارات مجلس الوزراء فى شئون الموظفين كى تكون سارية عليهم – ومن ثم فلا يتوقف سريان هذه القرارات على إجراء ذلك النشر إذ هى تنتج أثرها بمجرد إصدارها ».

( محکمة القضا - الإداری – الدعوی رقم ۲/۱۷۶۸ ق – ۱۹۵۳/۱۲/۳ – ۲۰۲/۹۰/۸)

 و إن نفاذ القواعد التنظيمية التى أقرها وزير المعارف والتى إعتمدها عميد الكلية غير رهين بإرادة الطلبة ولا بقبولهم إياها ، ومن ثم فلا يتوقف على نشرها ، إذ تسرى هذه القواعد من يوم صدورها ولاسيما أنها لم تتخذ طابع اللاتحة النهائية » .

( محكمة القنضاء الإداري – البعري رقم ١٩٥٧ / ٨/٥٥ – ١٩٥٥ / ٣/ ٣٣٨/٣٢٢/٩) المهدأ (١٣١٣) : و قرار إداري - ينتج أثره من يوم صدوره بالنسمة للإدارة - إحتجاج الإدارة بعدم نشر القرار - لا يجوز » .

إن القرارات الإدارية تنتج أثرها ويعمل بها من يوم صدورها ولو لم
 تنشر وهذا على الأقل بالنسبة للسلطة التنفيذية التى لا يجوز لها الاحتجاج
 بعدم النشر للتحلل من أحكام القرارات التى تصدرها

(محكمة القبضاء الإداري – الدصري قم ١٠ / ٥ ق – ١٩٥٣/٦/٤ --١٩٤٢/٧٣٤/٧)

المبدأ (۱۳۱٤): «قرار إداري – قرار يصدر من تاظر مدرسة حرة يفصل طالب تطبيقاً للإتابة الواردة في قرار وزير المعارف يعد قراراً إدارياً نافذ المفعول قوراً » .

د إن وزير المعارف بما له من الهيمنة والوصاية على المدارس الحرة وضع لوائح تنظيمية لها قد أصدر القرار الوزارى رقم ٧٩٨٩ بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٩٨٩ بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٤٨ ونص فى البند ١٩ من المادة ١٥ على أن يكون نظار المدارس أو مديروها مسئولين عن ( فصل التلاميذ لتجاوز السن أو لسوء السلوك أو للرسوب أو للإخلال بالنظام ) والذى يستفاد من ذلك أن الوزير وضع قاعدة تنظيمية بين فيها الأسباب التي يصح فصل طلبة المدارس الحرة من أجلها وجعل نظار تلك المدارس مديريها مسئولين عن تطبيق هذه القاعدة لمصلحة التعليم فإناية الوزير النظار في هذا الشأن واضحة ومن ثم يكون القرار الذى يصدر بفصل الطلبة لشئ من هذه الأسباب من القرارات الإدارية النافذة المفعول قوراً ولا يخل بصفته الإدارية وقوته النافذة جواز الطعن فيه إلى سلطة الرقاية القانونية وهي وزارة المعارف التي تصدر في هذا الشأن قرارات نهائية في سبيل تنفيذ القوانين وتحقيق المصلحة العامة ».

(محكمةالقضاءالإداري-النعوى رقم ١٩٥١/٥ق-١٩٥١/٢/١٧ -١٠٥٦/٣١٣/٥) المبدأ (۱۳۱۵): «عاهرات - لاتحة ۱۹ من توقمبر سنة ۱۹۰۵ - تمطیلها بالأمر المسکری رقم ۷۹ استه ۱۹۰۵ - عدم جراز الاستناد إلیها فی إصدار قرار پاخلاه سکن إحدی العاهرات - الأمر المسکری تافذ من وقت صدوره قیمها عدا ما نصت علیه المادة الأولی من جعل الاغلاق بعد شهرین من تاریخ نشره » .

« إن إستناد محافظ القنال في إصدار قراره المؤرخ في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩ بإخلاء سكن المدعية على لاتحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٠٥ في غير محله لأن هذه اللائحة وما تضمنته من أحكام قد عطلت بالأمر العسكري رقم ٧٦ الصادر في ١٩٤٩/٢/١٠ والواجب النفاذ من هذا التاريخ وينبنى عليه عدم السماح بفتح البيوت للعاهرات داخل الاخطاط المعدة لذلك أو خارجها إذ أن هذه الأخطاط قد ألغبت من يوم صدور الأمر المذكور أما ما نص عليه في المادة الأولى من أن إغلاق بيوت العاهرات لا يكون إلا بعد شهرين من تاريخ نشره فهذا ليس معناه رقف تنفيذ باقى مواد الأمر العسكرى إلى ما بعد مضى شهرين من تاريخ نشره كما ذهب إلى ذلك الحاضر من الحكومة وقد صدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩ أي بعد نفاذ الأمر العسكري المشار إليه وعلى ذلك فكان من الواجب أن يستند قرار المحافظ على الأمر العسكرى المذكور دون غيره إستنادا إلى المادة الثالثة منه التي تخول للمحافظ أو المدير أن يصدر بعد إطلاعه على محضر ضبط الواقعة أمرأ إدارياً بإغلاق البيت الذي يدار للدعاة . ومن ثم تكون دعوى المدعية بنيت على أساس صحيح والقرار المطعون فيه قد جاء والحالة هذه مخالفاً للقانون ويتعين إلغاؤه » .

(محكمة القطاء الإداري - الدعرى رقم ٣/٣٧١ ق - ٧٦/٧ - ١٩٥٠ -٣٣٨/٩٣/٤)

المهدأ (۱۳۹۹) : و قرار إدارى" نشره" وجوب إذاعة النشرات المصلحية حتى يتحقق العلم بما تضمنته من قرارات – مثال ي  و إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المشرع وقد إعتد بالنشر فى النشرات المصلحية كوسيلة لإثبات وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن فقد وجب أن تذاع تلك النشرات على الوجه الذى يتحقق معه إعلام ذوى الشأن عا تضمنته من قرارات .

ومن ثم فإن القرار المطعون فيه وإن كان قد نشر بالعدد رقم ١٩٥٣ نشرة الوزارة نصف الشهرية الصادرة في أول مارس سنة ١٩٥٦ إلا أن المدعبة قدمت شهادة معتمدة في ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ من مدرسة الجيزة المستقلة التي كانت تعمل بها وقت صدوره - تفيد أن النشرة المذكورة لم ترد إليها ولم تقدم جهة الإدارة ما يدحض ما ورد بتلك الشهادة الأمر الذي لا محيص معه من التسليم بأن المدعبة لم تعلم بالقرار المطعون فيه إلا من تاريخ تظلمها منه في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ وإذ كانت المدعبة قد تقدمت بطلب إعفائها من الرسوم في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ ، فقبل طلبها في ٢٧ من إبريل سنة ١٩٦٥ وأقامت دعواها في ٨ من يونية سنة ١٩٦٥ براعاة المواعيد القانونية فإن الدفع بعدم قبول طلب إلغاء القرار المشا إليه يكون قد بني على غير سند سليم من القانون حرياً بالرفض » .

(المحكمة الإدارية العليا – الطمن رقم ١٤/٢٣٦ ق – ١٩٧٣/١٢/١٨ -١٩/١٣٥/١٢).

## المبحث الثالث مدى نفاذ القرارات الإدارية الملقة على شرط

لئن كانت القاعدة هي نفاذ القرارات الإدارية من تاريخ صدورها - على ما سلف بيانه - فإنه يجدر التمييز في هذا الصدد بين القرارات الإدارية المعلقة على شرط من جهة أخرى . فالقاعدة لا تصدق على إطلاقها إلا بالنسبة إلى الأولى من تلك القرارات أما القرارات الإدارية المعلقة على شرط موقف أو فاسخ

Suspensive ou resolutoire فإن نفاذ هذا النوع من القرارات وتحقق اثارهار يكون مرهوناً بتحقق الشرط الذي علق عليه القرار . وقد أجمع شراح الفقه الإداري على أن أغلب الشروط في القرارات الإدارية هي شروط موقفة تؤدى إلى تأجيل أثر القرار حتى يتحقق الشرط الذي يجب أن يكون مشروعاً عما يقتضيه سير المرفق العام ، وغنى عن البيان أن لجهة الإدارة أن تؤجل آثار قراراتها شريطة أن يكون رائدها في ذلك تحقيق الصالح العام (١).

\*وتعرض فيما يلى لأهم المبادئ التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا في د نفاذ القرارات الإدارية الملقة على شرط واقف أو فاسخ »:

# المطلب الأول حالة القرارات الإدارية الملقة على شرط واقف

المبدأ (۱۳۱۷) : « القرار الصادر يترقية موظف محال إلى المحكمة التأديبية هو قرار معلق على شرط واقف هو ثبوت عدم إدانته »

« إن القرار الصادر فى أوائل يناير سنة ١٩٩٠ بترقية الموظف المتهم، والمحال إلى المحاكمة التأديبية وهو موظف بالدرجة السادسة ، لا يعدو أن يكون فى ظل حكم المادة ١٠٦ وعلى ضوء الأصول المتقدمة ، قرار ترقية غير بات وإغا هو قرار معلق على شرط أن يثبت عدم إدانته بحكم يصدر من المحكمة التأديبية . أما إذا تخلف هذا الشرط ، وقضت المحكمة التأديبية بجازاته ، فإن شرط ثبوت البراءة يكون قد تخلف فى حالة هذا المؤظف المتهم ، وينسحب أثر ذلك على قرار الترقية إلى الدرجة السادسة ، فيصبح وكأنه لم يكن » .

(المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦٢/١١/١٧ - س٨ص٧٧)

<sup>(</sup>١) في هذا المعنى: حكم المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦٢/١١/١٧ - س ٨ ص ٧٢ .

### تعقیب،

يعد هذا المبدأ غوذجاً للقرار الإدارى المعلق على شرط واقف . وهر وإن صح فى ظل القوانين واللوائح التى تجيزه فإنه لا يصح مع صاحة نصوص قوانين العاملين التى تحظر الترقية أثناء الإحالة إلى المحاكمة التأديبية سبما لو مست مراكز قانونية لأقرانه .

المبدأ (١٣١٨): والقرارات التنظيمية الصادرة في شئون المرطفين والتي تتب أعباء مالية على الدولة يتوقف تفاذها على شرط واقف مفاده وجود الإعتماد المالي » .

 و إن القرار إذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة ، فلا يتولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك محكناً وجائزاً قانونياً أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ، فإن لم يوجد الاعتماد أصلاً كان تحقيق هذا الأثر غير عكن قانوناً » .

#### (المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٨ - س ١ ص ٦٩٨)

### تمقيب،

تردد قضاء مجلس الدولة المصرى على مدى سنى عمره فى موقفه حيال القرار الإدارى الذى من شأنه ترتيب أعباء مالية على ميزانية الدولة فقدب فى بعض قضاء إلى توقف نفاذ القرار الإدارى على وجود الاعتماد المالى ، بينما ذهب فى البعض الآخر إلى أن صدور القرار الإدارى من السلطة المختصة يرتب على الحكومة إلتزاما يوجب عليها تدبير المال اللازم للوفاء بما إلتزمت به ولا يجوز لها التحلل منه بحجة عدم وجود ذلك المال إذ هى ملزمة قانونا بتدبيره (١١).

 <sup>(</sup>١) راجع في تفصيلات إغياهات محكمتي القضاء الإداري والإدارية العليا في شأن مدى توقد
 نفاذ القرار الإداري على وجود الإعتماد المالي المبحث الرابع من هذا الفصل

ولقد آثرنا عرض هذا عرض هذا المبدأ في هذا المقام للتعرف على أحد أنواع القرارات الإدارية التي يتوقف نفاذها على شرط واقف هو وجود الإعتماد المالي اللازم لتنفيذ القرار الإداري .

# المطلب الثاني حالة القرارات الإدارية الملقة على شرط فاسخ

المبدأ (۱۳۱۹) : « قرار تعيين الموظف تحت الإختيار لمدة معينة هو قرا معلق على شرط قاسخ مفاده قبوت عدم صلاحيته للبقاء فى الوظيفة – زثر ذلك نفاذ القرار الإدارى منذ صدوره ما لم يتحقق الشرط الفاسخ »

« إن موقف الموظف المعين تحت الإختبار هو موقف وظيفى معلق أثناء فترة الإختبار ، إذ لا يستقر وضعه القانونى فى الوظيفة إلا بعد قضاء فترة التعليق وإنحسام الموقف بقرار من الجهة الإدارية من حيث الصلاحية للبقاء فيها أو عدمها . ومتى كان الأمر معلقاً على هذا النحو ، وكان قضاء فترة الاختبار على ما يرام شرطاً لازماً للبقاء فى الوظيفة فإن قرار تعيين الموظف تحت الإختبار لمدة معينة يكون هو قرار معلق على شرط فاسخ » .

( المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ - س٣ ص١٤٦٣ )

المبدأ (۱۳۲۰) : و التعيين تحت الاختيار – قرار معلق على شرط فاسخ » .

 ب إن فترة الإختبار ... يكون مركز الموظف فيها معلقاً على شرط فاسخ يتحقق بعدم ثبوت الصلاحية ... ي .

> ( المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦٣/١ / – س 8 ص ٤١١ ) تعقلت :

يتعين التمبيز بين القرارات الإدارية المعلقة على شرط فاسخ وبين القرارات الإدارية التي تحتفظ جهة الإدارة لنفسها بحق إنها ها في أي وقت

تشاء ، فإنهاء القرار الإدارى فى حالة القرارات المعلقة على شرط فاسخ يكون نتيجة لتحقق الشرط الفاسخ ذاته بينما إنها حا للقرار فى الحالة الثانية فإنه يكون وفق إرادتها كما هو الحال عندما تمنح أحد الأفراد ترخيصاً باستعمال المال العام إستعمالاً خاصاً مع لإحتفاظ بحقها فى إنهاء هذا الإستعمال فى أى وقت تشاء .

## المبحث الرابع مدى نفاذ القرارات الإدارية المقترنة بأجل

إن القرارات الإدارية كما يمكن أن تعلق على شرط (فاسخ أو موقف) فإنها يمكن أن تقترن بأجل ( فاسخ أو موقف ) وعندئذ فإن نفاذها يرتبط بطبيعة الأجل الذى اقترنت به .

- واقتران القرارات الإدارية بأجل فاسخ كثير الحدوث في الحباة الإدارية ومثاله أن يصدر القرار الإداري ويحدد وقت معين ينفذ خلاله فينتهى القرار بإنتها ، الأجل أو أن يصدر الترخيص مقرونا بأجل معين ينتهى بإنتهائه ، أو أن يصدر قراراً يتعيين الموظف لمدة محددة .

- أما إقتران القرارات الإدارية بأجل موقف فهو لجوء الإدارة إلى إرجاء آثار القرار الإداري إلى تاريخ لاحق لصدوره فيصدر القرار فى تاريخ معين ويتوقف نفاذه حتى تاريخ آخر مستقبل .

\*وفيما يلى: عرض لأهم المبادئ التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية المقياقي "مدى نفاذ القرارات الإدارية المقيرنة بأجل قاسخ أو موقف":

### المطلب الأول حالة القرارات الإدارية المقترنة بأجل فاسخ

المبدأ (١٣٢١) : « إقتران القرار الصادر عِد خدمة متطرح بأجل قدره

### أربع سنرات - مفاده نفاذ القرار حتى يتحقق الأجل الفاسخ فتنتهى خدمته دون حاجة لصدور قرار بذلك و

و إذا كانت مدة تجديد المتطوع محددة وموقوتة على هذا النحو فى القرار الذى قض و بمد هذه الخدمة – أربع سنوات – فإنها تنتهى حتما بتحقق واقعة نتها - الأجل المعين لها فى هذا القرار . وينبنى على ذلك لزوما أن تنقطع صلته بالدولة بحلول هذا الأجل بدون حاجة إلى قرار يصدر بذلك . ولا يكون كف يده عن الوظيفة – التطوع – وتسليمه شهادة تأدية الخدمة العسكرية منشئا لمركز قانونى جديد له ، بل مقرراً لواقعة إنتها مدة تجديد تطوعه ، وعدم إنصراف نية الإدارة إلى إعادة التجديد لمدة تالية ، وأغا يجوز للإدارة إذا شاحت أن قد خدمته بعد ذلك . وفى هذه الحالة يتعين صدور قرار بهذا المد منشئ لرابطة جديدة بينه وبين الدولة » .

(المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦٣/١/١٩ - س٨ ص ٥٠١)

# المطلب الثانى حالة القرارات الإدارية المقترنة بأجل موقف

لا يوجد قانوناً ما يمنع الإدارة من إرجاء آثار القرارات الإدارية إلى تاريخ لاحق لتاريخ صدورها إذا ما قام لديها الداعي إلى ذلك .

وإذا كان القضاء الفرنسى قد زصدر أحكاما ألغى بقتضاها بعض القرارات التى أرجأت الإدارة آثارها إلى تاريخ مستقبل فلم يكن ذلك متعلقاً بالإرجاء كسبب فى ذاته وإلها كان لأسباب أخرى وظروف صاحبت الإرجاء.

ويمكن التمييز فى هذا لاصدد بين القرارات التنظيمية والقرارات الغريدية ، فالقرارات التنظيمية لا يتولد عنها إلا مراكز تنظيمية عامة ولا تس فكرة الحقوق المكتسبة أو المراكز الخاصة وللإدارة مطلق الحق فى تعديلها فى أى وقت ومن ثم فلا خلاف حول حق الإدارة فى إصدار القرارات

التنظيمية مع إرجاء آثارها إلى تاريخ مستقبل.

أما القرارات الفردية فإنه ورغم ما أثير من خلاف فى الفقه حول تأجيل آثار القرار الفردى إلى تاريخ لاحق لصدوره فإننا نرى مع فريق من الفقهاء أن تأجيل آثار القرار الفردى لا يمكن أن يكون بذاته سبباً لبطلان القرار ، بل يكون المرجع فى سلامة القرار الفردى فى هذه الحالات إلى أسبابه وإلى الغابة منه ، فحيثما كانت بواعث الإدارة مشروعة ويقتضيها سير المرفق العام ، فالقرار المؤجل مشروع ، والعكس(١١) .

ولقد أخذ قضاء مجلس الدولة المصرى بهذا المبدأ فاتجه إلى أن العبرة في مدى مشروعية القرار المؤجل هي بأسباب هذا التأجيل وهدفه .

\*وقيما يلى نعرض لأهم المبادئ التي قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا في "مدى نفاذ القرارات الإدارية المقترنة بأجل موقف " :

المبدأ (۱۳۲۷) : « قرار بترقية الموظف عند إقامه المدة القانونية هو قرار بالترقية مقترن بأجل موقف – الفرض منه المباعدة بين الموظف والترقية قبل هذا التاريخ – مخالفته للقانون » .

« إذا كان قرار قيد المدعى على الدرجة الأولى قد نص بالذات على وجرب ترقيته إلى الدرجة المذكورة عند إقامه المدة القانونية ، فهو على هذا الأساس ليس بقرار قيد شكلى لمجرد تعيين المصرف المالى الذى يصرف منه المدعى راتبه ، بل إنه قرار تخصص بوجوب ترقية المدعى ترقية مضافة إلى يوم يتم المدة القانونية ، ومفاده على هذا الوجه أنه أكسب المدعى حقاً في الترقية إلى الدرجة الأولى المخصصة لوظيفته التى كان يشغلها وقت صدوره بحيث تصبح وقفاً عليه حتى يتم الأجل المضروب ، فيرقى ترقية منجزة بعيها . والمباعدة بينه وبينها عا يؤدى إلى تفويته من الترقية إليها ، قد عليها . والمباعدة بينه وبينها عا يؤدى إلى تفويته من الترقية إليها ، قد

 <sup>(</sup>١) في هذا المنى واجع: الدكتور سليمان الطماوي – النظرية العامة للقرارات الإدارية – المرجع السابق ص ١٦٠ ، ١٩٠١.

خالف القانون ويتعين إلغاوه ي .

( محكمة القضاء الإداري – جلسة ١٩٥٠/١/٢٥ – س٤ ص ٢٦٤ – وحكمها الصادر يجلسة ١٩٥٢/١٢/١٥ – س٧ ص ١٩٤٤ )

الميداً (١٣٢٣): واقتران القرار الإدارى بأجل موقف جائز شريطة إستهداف الصالح العام بإرجاء آثار القراري.

 « ... وغنى عن البيان أن لجهة الإدارة أن تؤجل آثار قراراتها شريطة أن يكون رائدها في ذلك تحقيق الصالح العام » .

(المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ - س ٨ ص ٧٧)

المبدأ (۱۳۲٤): والقاعدة المامة هي نفاذ القرارات من تاريخ صدورها – أثر ذلك: وجوب الرجوع إلى تاريخ صدور القرار دون ما يصدر من قرانين لاحقة أوما يستجد من طروف يكون من شأنها زوال السند القانوني للقرار أو تعديل المركز الذي أنشأه – يجوز لجهة الإدارة أن تؤجل آثار قراراتها شريطة أن يكون رائدها في ذلك تحقيق المسلحة المامة – في هذه الحالة يكون الحكم على مشروعية هذه القرارات المرجأة التنفيذ بأن يكون محل هذه القرارات المرجأة التنفيذ فإذا إنعدم هذا الركن محل هذه القرار منعدما ولا ينتج أي أثر أساس ذلك: تخلف ركن المحل ع.

و ومن حيث إن القاعدة العامة هى نفاذ القرارات الإدارية من تاريخ صدورها ومن ثم فإن الأصل هو الرجوع إلى تاريخ صدور هذه القرارات للحكم على مشروعيتها ومدى إتفاقها مع القوانين القائمة وقت صدورها دون ما يصدر من قوانين لاحقة وما يستجد من ظروف يكون من شأنها زوال السند القانوني للقرار أو تعديل المركز الذي أنشأه ، وإذ كانت هذه هى القاعدة العامة إلا أنه يجوز لجهة الإدارة أن تؤجل آثار قراراتها شريطة أن يكون رائدها في ذلك المصلحة العامة ، وفي هذه الحالة يكون الحكم على مشروعية هذه القرارات المرجأة التنفيذ أن يكون محل هذه القرارات قائما حتى اللحظة المحددة للتنفيذ فإن إنعدم هذا الركن أصبح القرار منعدما حتى اللحظة المحددة للتنفيذ فإن إنعدم هذا الركن أصبح القرار منعدما

لاتعدام ركن المحل فلا يرتب أثراً ، ومن ثم إذا ما تقدم موظف باستقالته من عمله ، فأصدرت جهة الإدارة قراراً بقبول إستقالته إعتباراً من تاريخ لاحق ، وتوفى هذا الموظف قبل هذا الأجل إعتبرت خدمته منتهية من تاريخ الوفاة لا من التاريخ الذى حددته جهة الإدارة لإنها ، خدمته كذلك الأمر إذا ما عدل الموظف قبل هذا التاريخ عن الاستقالة ، فإن القرار الصادر بقبول إستقالته لا ينتج أثره ، إذ أنه فى التاريخ الذى حددته جهة الإدارة لإنها ، خدمته كان هذا القرار منعدما لانعدام ركن المحل » .

( الطعن رقم ۲۰۷۶ لسنة ۲۹ ق - جلسة ۲۹۸۲/۲۸۹۹ )

## المبحث الخامس مدى إرتباط نفاذ القرار الإداري بالإعتماد المالي

أثارت فكرة تعلق نفاذ القرار الإدارى على إعتماد المال اللازم خلافاً كبيراً في قضاء مجلس الدولة المصرى منذ نشأته ، وتردد قضاء محكمة القضاء الإدارى في بداية الأمر بين إتجاهين أولهما سعى إلى تقرير أن صدور القرار الإدارى من السلطة المختصة يرتب التزاما على الحكومة يوجب عليها تدبير المال اللازم للوفاء بما رلتزمت به ، وأنه لا يجوز لها التحلل منه بحجة عدم وجود المال لإلتزامها بتدبيره قانوناً ، وفرق بين نهائية القرار وتنفيذه فرأى أن القرار متى إستوفى عناصره وأركانه كان قراراً نهائياً ، أما تدبير المال اللازم نتنفيذ هذا القرار فهو أمر يتعلق بتنفيذ القرار الإدارى النهائى ولا أثر له على قوام صحته ونفاذه .

بينما سعى الإنجاء الثانى إلى تقرير أن القرار الإدارى إذا كمان من شأنه ترتيب أعيا ممالية جديدة على عائق الخزانة العامة فإنه لا يتولد أثره حالاً ومهاشرة إلا إذا كان ذلك عكناً وجائزاً قانوناً ، أو متى أصبح كذلك برجود الإعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذه.

وقد جا س المحكمة الإدارية العليا لتعتنق منذ البداية - ولا زالت إلى

حديميد-فكرة إرتباط نفاذ القرار الإدارى بوجود الإعتماد المالى اللازم له (١).

وحرصاً على سرد المبادئ التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا فى مدى إرتباط القرار الإدارى بالإعتماد المالى فإننا سنعرض لها من خلال عرض كل من الإتجاهين اللذين سار فيهما قضاء مجلس الدولة وذلك فى مطلبين :

# المطلب الأول عدم إرتباط نفاذ القرار الإدارى بالإعتماد المالى

وهذا الإتجاه قد إنحصر في قضاء محكمة القضاء الإدارى ، ولا نرى له صدى في قضاء المحكمة الإدارية العليا .

ونعرض فيما يلى لأهم المهادئ التى قررتها محكمة القضاء الإدارى فى بلورة فكرة عدم إرتباط نفاذ القرار الإدارى بالإعتماد المالى:

الميداً (1970) : « قرار من مجلس الوزراء - إفتقاره إلى المال - لا يتوقف نفاذه على تقرير الإعتماد المالي اللازم - يعتبر قراراً إدارياً نهائياً -لا أثر لتدبير المال على صحة ونفاذ القرار » .

و لا وجه لما تتحدى به الحكومة من زن قرارات مجلس الوزراء التى تصدر مفتقرة إلى المال لا تقع ناجزة وإغا يتوقف نفاذها على تقرير الإعتماد المالى اللازم لتنفيذها ذلك أن قرارات مجلس الوزراء فى شأن الوظائف والموظفين التى يصدرها مجلس الوزراء فى حدود سلطته هى قرارات إدارية إستوفيت عناصرها وأركانها فتعتبر تبعاً لذلك قرارات نهائية . وأما عن تدبير المال اللازم لتنفيذها فأمر يتعلق بطريقة تنفيذ القرار الإدارى النهائى

 <sup>(</sup>١) أنظر قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن في الطعن رقم ٤٤٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة
 ١/١/١/٩٩ غير منشور .

ولا أثر له على قيام وصحة ونفاذ القرار الإدارى الذى تكاملت عناصره وأركانه ».

(محكمةالقضاءالإداري-الدعري رقم ۲۹۱\0 ق- ۱۹۵۳/۲/۱۲ -س ۷ ص ۲۷۹ )

المبدأ (١٣٢٦) : « قرار إدارى – إعتماد مالى – نفاذ الإعتماد المالى اللازم لتنفيذه أو عدم كفايته أو رفض الموظف المختص الإذن – لا يترتب عليه إلا مجرد تأخير الصرف – مثال » .

« من المسلم به في الفقه الإداري هو إفصاح جهة الإدارة في الشكل الذي يحدده القانون عن إرادتها الملزمة ، عا لها من سلطة عامة عقتضي القوانين واللوائح ، وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان عكنا وجائزاً قانوناً ، وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة . ولا يشترط في القرار الإداري أن يصدر في شكل معين أو صيغة معينة ، بل يقوم هذا الوصف متى أعلنت جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني، فإذا استوفى القرار الإداري أوضاعه ومقوماته التي تجعله نافذاً قانوناً ، فنه لا يحول دون ترتيب أثره نفاذ الإعتمادات المقررة من قبل أو عدم كفايتها أو رفض الموظف المختص لأي سبب التزشير بالصرف. وغاية الأمر أن ذلك يستدعى فقط تأخير الصرف إلى أن تدبر الإدارة المال اللازم ، ذلك أن مرتب الموظف بالنسبة لما استحقه فعلاً هو مركز قانوني ذاتي ولد له حقاً مكتسباً واجب الأداء لا يجوز المساس به إلا بنص خاص ، فلا يقف في سبيل إستيفائه هذا الحق ما قد تتعلل به الإدارة من نفاذ الإعتمادات المقررة من قبل أو عدم التأشير بالموافقة من المختص بمراقبة الصرف. وتطبيقاً لذلك فإن موافقة الوزير في ١٩٥٢/٧/٨ على تحمل الوزارة مصاريف إنتقل المطعون ضده من أسيوط إلى سوهاج ، إنما تعتبر قراراً إدارياً يترتب عليه آثاره - وفقا لما تقدم - ولا يحول دون تتبب هذا الأثر عدم موافقة السكرتير المالي على الصرف ، فعدم الموافقة من جانبه لا يؤثر على حق المطعرن ضده في إقتضاء هذه المصاريف ، ويجب على الوزارة الوفاء له بها ،

ومن ثم فإن قرار اللجنة القضائية إذ قضى بذلك يكون في محله . ويتعين تأييده ، ورفض الطعن ، مع إلزامهم بالمصروفات » .

(محكمةالقضاءالإداري-البعريرقم١٩٧٣\/٨ق-٩/٢/٧٥٠ - ١٩٥٧/٢/٣. (١٠/٣١٩/١٨).

المبدأ (۱۳۲۷): «قرار إداري – صدوره من السلطة الإدارية يرتب عليها البتزامها يتنفيذه – عدم جواز التحلل من ذلك يعدم وجود الاعتماد المالي إلا إذا لم يوافقها البرلمان على إعتماده أو إذا كان المال شرطاً لنفاذ التواري.

« إن صدور قرار إدارى من سلطة مختصة يرتب إلتزاما على الحكومة يرتب إلتزاما على الحكومة يوجب عليها تدبير المال اللازم للوفاء بما ألتزمت به ولا يجوز لها التحلل منه بحجة عدم وجود ذلك المال إذ هى ملزمة قانوناً بتدبيره ولا يسقط التزامها فى هذا الصدد إلا ذا تقدمت إلى البرلمان فلم يوافقها على إعتماده أو إذا إشترطت إبتداء لنفاذ قرارها وجود ذلك المال » .

(محكمةالقضاءالإداري-الدعوىرقم ١٨١/٥ ق- ١٩٥٣/١/١٧ -( ۲۷۲/۳۰۲/۷ ) .

المبدأ (۱۳۲۸): «قرار إدارى - منشئ لمراكز قانونية لا يجوز المساس بها - يدخل في إختصاص السلطة التنفيذية في حدود القوانين واللواتح - لا يحول دون تنفيذ القرار عدم موافقة البرلمان على الإعتماد اللازم - مدى رقابة البرلمان في هذه الناحية ».

« كما لا ريب فيه أن السلطة التنفيذية قلك بغير معقب عليها من السلطة التشريعية وفى حدود السلطات المخولة لها طبقاً للقوانين واللوائح إصدار قرارات تنشئ بها مراكز فردية لموظفيها يكسبون بها حقوقاً لا يجوز المساس بها ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة بدوائرها المجتمعة على أن مثل هذه القرارات تقع صحيحة نافذة ويكسب الموظفون بمثل هذه القرارات حقوقاً لا يجوز المساس بها ولا يحول دون ذلك عدم موافقة البرلمان على الإعتماد

اللازم لمواجهة المراكز الفردية المكتسبة ، وما للسلطة التشريعية في هذا الشأن هو حق الرقاية على تصرفات السلطة التنفيذية عن طريق المسئولية الوزارية إن كان لها محل دون التحدي بعدم التنفيذ في حق الموظفين الذين تعلق حقهم بهذا القرار » .

(محكمة القضاء الإداري – النموي وقم ١٩٥٣/٦/٣ ق – ١٩٥٣/٦/٧ - -١٩٤٧/٧٧٦/٧).

#### تعقیب ،

إستمرت محكمة القضاء الإدارى في مراحلها الأولى على إعتناقها لفكرة عدم إرتباط نفاذ القرار الإدارى بالإعتماد المالى والفصل بينهما راعتبار مسألة توفير الإعتماد المالى أما يتعلق بطريقة تنفيذ القرار الإدارى، ورغم عدول محكمة القضاء الإدارى، في مرحلة لاحقة عن هذا الإتجاء على ما سنرى عند عرض الإتجاء الثانى - إلا أن محكمة القضاء الإدارى متعقدة بدائرة إستئنافية عادت في حكم لاحق لها لتقرر العودة من جديد إلى الإتجاء الأولاحكام القضاء الإدارى وقضت بتأييد أحد أحكام المحكمة الإداري وقضت بتأييد أحد أحكام المحكمة الإدارية بدينة طنطا وأكدت أن توفير الإعتماد المالى هو مسئولية السلطة التنفيذية الأولى وليس لها التحلل من إلتزاماتها بحجة عدم توافر الإعتماد المالى، وعلى ذلك نعرض لهذا القضاء في المبدأ التالى:

المبدأ (۱۳۲۹): « عدم إرتباط نافذ القرار الإدارى بتوفير الإعتماد المالى- وجرب إحترام القاعدة القانونية وتطبيقها دون التعلل بعدم توافر الإعتماد المالى » .

« إن الأصل أن أى قاعدة تنظيمية عامة تصدر من السلطة المختصة لا تصدر إلا بعد دراسة وقحيص كافيين بما فى ذلك توفير الإعتماد المالى للازم لتنفيذها والذى تلتزم الحكومة بتوفيره تنفيذاً للقاعدة العامة التى أصدرتها السلطة المختصة لكل قاعدة تنظيمية عامة سواء كانت قانوناً أو قراراً جمهورياً أو لاتحة عامة صادرة بالأداة التشريعية السليمة تتضمن خطاباً عاماً أو أمراً موجهاً للكافة بما فى ذلك السلطة التنفيذية التى تلتزم

بتنفيذ التشريع وإحترام أحكامه وقواعده الآمرة ، وهى لا تستطيع التحلل من إحترام القاعدة القانونية بحجة عدم ترافر الإعتماد المالى لأن توفيره هو مسئوليتها الأولى وواجبها لتنفيذ أحكام القوانين واللوائع ، فلا شأن للعاملين المستفيدين من ذ القواعد القانونية بذلك ، وإلا كان بإستطاعة السلطة التنفيذية التحلل من إحترام وتطبيق القواعد القانونية بحجة عدم توافر الإعتماد المالى وان ذلك تعطيلاً لتنفيذ التشريع والعمل به بإرادة السلطة التنفيذية » .

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدائرة الاستئنافية بالقاهرة - الطعن رقم ۱۳/۷۳۷ ق - س - جلسة ۱۹۸۳/۳/۲۳ - له ينشر بعد ) (۱) .

# المطلب الثانى إرتباط نفاذ القرار الإدارى بالإعتماد المالى

هذا الإتجاء قالت به محكمة القضاء الإدارى فى وقت معاصر للأحكام الصادرة منا مؤيدة الإتجا الأولى ، كما قالت به المحكمة الإدارية العليا منذ إنشانا ولا تزال . وسوف نعرض لموقف محكمة القضاء الإدارى المؤيد للإتجاء الثانى ثم نعقب بموقف المحكمة الإدارية العليا فى هذا الصدد :

<sup>(</sup>۱) صدر هذا الحكم تأييداً لحكم المحكمة الإدارية بدينة طنطا الصادر في الدعوى رقم ٧/٦٧ ق بجلسة ١٩٨١/٥/٤ والقاض بأحقية المدعى في صرف بدل التفرغ بالكامل بذات الفنات الفنات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزواء رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٦ - وقد تم إلفاء حكم محكمة القضاء الإداري - الدائرة الإستئنافية بوجب حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطمن رقم ٢٩/٢١٤٣ ق بجلسة ١٩٨٥/٥/١٩ والمقام من هيئة مفوضى الدولة إستناداً إلى فكرة إرتباط نفاذ القرار الإداري بالإعتماد المالي .

## الفرع الأول موقف محكمة القضاء الإداري

فيما يلى نسرد أهم المبادئ التى قررتها محكمة القضاء الإدارى في د إرتباط نفاذ القرار الإدارى بوجود الإعتماد المالى »:

المهدأ (۱۳۳۰): وقرار إداري - تنفيذه يحمل خزانة الدولة عبئاً مالياً - عدم جواز مطالهة السلطة التنفيذية بالعمل بالقرار قبل إعتماد البرلمان للمال اللازم له - السلطة التنفيذية لا قلك قانوناً الصرف من الأموال العامة إلا في حدود الأبواب الواردة بالميزانية العامة للدولة كما أقرها البرلمان - عدم موافقة البرلمان - سقوط ما للقرار من قرة عملاً ».

وإذا كان القرار الإدارى يقتضى تنفيذ تحميل الدولة عبئاً مالياً فإن لا يجوز مطالبة السلطة التنفيذية بالعمل به قبل إعتماد البرلمان للمال اللازم له بأن السلطة التنفيذية لا قلك قانوناً الصرف من الأموال العامة إلا فى حدود الأبواب الواردة بالميزانية العامة للدولة كما أقرها البرلمان فإذا لم يوافق البرلمان على إعتماد المال الازم لتنفيذ قرار صادر من الجهة الإدارية سقط كل ما له من قوة تنفيذية وأصبح عديم الأثر من الوجهة العملية فلا يسوغ لأحد التمسك بما قرره من حقوق له لأن عدم الموافقة على المال اللازم للوقاء بهذه الحقوق يجعلها فى حكم العدم ».

(محكمة القضاء الإداري – الدعوي رقم ٢/٧ق – ٢/١٧ - ١٩٥٠ – ١٩٥٠/٢/١٠)

المهدأ (۱۳۳۱): «مجلس الرزراء - سلطت في وضع قواعد تنظيمية عامة في شأن الوظائف والموظفين - ما يحتاج منها إلى مال يترقف نفاذه على موافقة البرلمان - دبلوم الملمين الثانوية - لا يعد دبلوماً عالياً و .

ر لا حجة فيما ذهب إليه المدعى من أنه يعتبر في الدرجة السادسة

من تاريخ حصوله على دبلوم المعلمين الثانوية في ١٩٢٩/١١/٢٨ وأن هذا المركز القانوني قر اكتسبه من قرار مجلس الوزراء الأول الصادر في سنة ١٩٤٥ وأنه لا سبيل إلى المساس بخ خصوصاً وأن تنفيذ القواعد التي تضمنها ذلك القرار لا يحتاج في شأنه إلى تدبير المال لأنه كان بالدرجة السادسة فعلاً وكان راتبه يزيد على العشرين جنيها كما أنه لا حجة فيما تسوقه الحكومة في هذا الشأن حيث تقول أن قرار مجلس الوزراء هذا لا بعدو أن يكون اقتراحاً بدائياً لقواعد معينة لانصاف طائفة من الموظفيين بغية الوصول إلى معرفة التكاليف الحقيقية توطئة للنظر في إقرار تلك القواعد لا حجة في ذلك كله وما يذهب إليه الطرفان من النقيض إلى النقيض لأن مجلس الوزراء يملك اصدار قرارات تنظيمية عامة في شأن الوظائف والموظفين في حدود سلطاته التي خولته إياها القوانين ولكن ما يصدر منها مفتقرأ إلى المال لا يقع ناجزا نافذا وإغا يتوقف نفاذه على إعتماد البرلمان للمال اللازم فإذا لم يقر البرلمان الإعتماد أو إذا إستجابت الحكومة لرغبة البرلمان وعدلت عن طلب الاعتماد فليس ثمة من مراكز قانونية يمكن للموظفين الإدعاء بإكتسابها ومن ثم يكون قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٦/١١ هو الذي يحكم حالة المدعى ولا يعتبر مؤهله عاليا وفقاً لذلك ولما قررته وزارة المعارف في شأن تقدير شهادته وتكون التسوية التي أجرتها الإدارة في شأنه بإعتباره في الدرجة السابعة منذ تاريخ حصوله على الدبلوم وترقيته إلى الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات أي اعتباراً من ١٩٣٢/١١/٢٩ على النحو الواضح في ملف خدمته تسوية غير سليمة مخالفة للقانون » .

(محكمةالقضاءالإداري-النعرىرقم7/۲۲۹ق-۲۹۵۱/٤/۱۲ - ۱۹۵۱/٤/۱۲ ۸۰/۲۱۱/۵).

الميدا ( ۱۳۳۷ ) : و قرار إداري - قواعد الإنصاف - مؤهل دراسي -عدم تولد أثر القرار الإداري حالاً ومهاشرة إلا إذا كان ذلك محكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك - مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزرا ، الصادر في ١٩٤٥/١٩١٨ بمتح الوعاط الحاصلين على شهادة العالمية مع الإجازة للقضاء أو التدريس أو الرعظ ماهية قدرها ١٥ ج من يدء التعيين – عدم إمكان تتفيذ هذا القرار لعدم فتحج الإعتماد المالى اللازم لذلك حتى صدور قانون المعادلات الدراسية ع .

« يبين من مذكرة اللجنة المالية ( المؤرخة في ٢٨ / ١٩٤٥ ) المرفوعة إلى مجلس الوزراء بطلب استصدار قرار منه ، بالموافقة على منح الحاصلين على الشهادة العالمية مع الإجازة للقضاء أو التدريس أو الوعظُّ المستغلين بوظائف الوعاظ في الأزهر أو في مصلحة السجون أو في وزارة الشئون الإجتماعية وغيرها الماهية التي تمنح لزملائهم الذين يشغلون وظائف مدرسين في الأزهر أو في وزارة التربية والتعليم عن يمنحون ماهية قدرها خمسة عشر جنيها بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/٨/٢٩ - يبين من مذكرة اللجنة المالية هذه أن اللجنة قد نبهت إلى أن مبلغ الـ ٨٥٠٠ ج الذي كان مدرجاً في مشروع ميزانية الجامع الأزهر للسنة المالية ١٩٤٦/٤٥ قد حذف منه إنتظاراً لما يتقرر بشأن الاقتراح المعروض ، وأنه ينبغي عند موافقة مجلس الوزراء عليه أن يفتح إعتماد إضافي بمبلغ ٨٥٠٠ ج للسنة الراهنة والاعتمادات الإضافية اللازمة في ميزانية الجهات الأخرى التي بها وعاظ إذا دعت الحاجة إلى ذلك . وقد وافق مجلس الوزراء يجلسته المنعقدة في ١٩٤٥/١١/١٨ على رأى اللجنة المالية . ولكن الإعتماد المنوه عنه لم يدرج بميزانية الجامع الأزهر لا في سنة ١٩٤٦/٤٥ على ما سلف ذكره ، ولا في التالية ، وظل الوضع على هذا الحال حتى صدر قانون المعادلات الدراسية الذي أعاد تقدير الشهادة العالمية للكليات الأزهرية الثلاث ، وعلى ذلك فإن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/١١/١١ لا يكون قد إستكمل مقوماته حتى يصبح ممكنا ونافذاً قانوناً ، إذ من المقرر أن القرار الإداري لا يولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك محكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك . ومؤدى هذا أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/١١/١ لا يكون نافذاً إلا بعد فتح الإعتماد المالى الإضافى اللازم لتنفيذ ما يترتب عليه من آثار ، وذلك من الجهة التى قلك الإذن بالصرف . وهكذا يبين أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/١١/١١ غير ممكن تنفيذه لعدم فتح الإعتماد المالى اللازم حتى يصبح نافذاً قانرناً .

(محكمة القضاء الإداري – النعرى رقم ٨/٥٧٨٠ ق – ١٩٥٧/٤/١ – ٢٢٩/٢٢٤/١١).

المبدأ (۱۳۳۳) : « قانون – النص على أن ينفذ من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية – تأخير إعتماد المالمالازم لا يؤثر على المراكز القانونية التى رتبها القانون للوى الشأن » .

و لا مقنع فيما تذهب إليه المحكومة من أن القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ بتطبيق كادر رجال القضاء على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وإن كان قد نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٥٠/٨/٢٦ إلا أن الإعتماد المالي اللازم لتنفيذه لم يصدر إلا في ١٩٥١/٨/٣١ ولم تطبق الجامعة ما ورد به من أحكام إلا إعتباراً من أغسطس سنة ١٩٥١ لا مقنع في ذلك لأن هذا القانون نص في مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد نشر بالفعل في ٢٦ أسطس سنة ١٩٥٠ ومن ثم أصبح نافذا الرسمية وقد نشر بالفعل في ٢٦ أسطس سنة ١٩٥٠ ومن ثم أصبح نافذا فتح إعتماد مالي لأن فتح الإعتماد أمر تطلبه السلطة التنفيذية وتدبره السلطة التشريعية عند إصدار قانونها مادام تنفيذه يحتاج إلى حل عاجل فإذا تراخى فتح الإعتماد فلا يؤثر هذا في المراكز القانونية التي رتبها القانون لذوي الشأن منذ صدوره » .

( محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٦/١٤٤٣ ق – ١٩٥٣/٦/٢ – س ٧ ص ١٤٢٧ ) .

### تمقيب،

عرضنا لهذا المبدأ رغم تعرضه لفكرة الإعتماد المالى وضرورتها لنفاذ القانون وهو أمر لا خلاف عليه لنتبين أن هذا الإنجاه يسوى بين القرار الإدارى والقانون في ضرورة الإعتماد المالى لنفاذ كل منهما .

### الفرع الثانى موقف الحكمة الإدارية العليا

فيما يلى نمرض لأهم المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في "إرتباط نفاذ القرار الإداري برجود الإعتماد المالي":

الميدأ (١٣٣٤): وترتيب القرار الإدارى أعباء مالية جديدة على عاتق الحزانة – عدم تولد أثره حالاً ومياشرة إلا يوجود الإعتماد المالى – عدم كفاية الإعتماد المقرر – وجوب إلتزام حدوده وعدم مجاوزتها ۽ .

و إن القرار الإدارى إذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة لا يتولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك عكناً وجائزاً قانوناً ، أو متى أصبح كذلك بوجود الإعتماد المالى الذي يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ، فإن لم يوجد الاعتماد أصلاً كان تحقيق هذا الأثر غير عكن قانوناً ، أما إذا وجد وكان غير كاف فإنه يتعين إلتزام حدوده وعدم مجاوزتها » .

(المحكمة الإدارية العليها - الطمن رقم ٢٠٥٧ ق- ٢٩٥٨/٦٧ -٢٣٣١/١٤٣/٣ - وهذا المهدأ عرما إلتزمت بدالمحكمة الإدارية العليا في أحكامها اللاحقة - على سبيل المثال : حكمها الصادر في الطمن رقم ٢٩/ ٢١٤ ق - جلسة ٢٩/٥/٥٨١ - وحكمها الصادر في الطمن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢/ ١٩٩٧/١ غير منشور ) .

المدأ (١٣٣٥) : وترتيب القرار الإداري لأعباء مالية على الخزانة -

وجوب أن يعتمد المال اللازم حتى يصبح القرار جائزاً قانوناً - إذا وضع من ظاهر الإعتماد أنه قصد أن يكون نقاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة تعين نقاذه على هذا الوجه » .

« إن القرار الإداري باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادة ملزمة بما لها من سلطة بمتنضى القوانين واللواثح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا إبتغاء مصلحة عامة - إن القرار الإداري بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان محكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك . فإذا كان القرار من شأنه أن يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة ، وجب لكي يصبح جائزاً وممكنا قانوناً أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء من لجهةً المختصة بحسب الأوضاع الدستورية ، فإذا كان مجلس الوزراء يملك وحده بمقتضى هذه الأوضاع تقرير الإعتماد فيكفى أن يصدر القرار منه بفتح الإعتماد . أما إذا كان تقريره يستلزم موافقة هيئة نيابية وجب على السلطة التنفيذية إستئذان تلك الهيئة ، وفي الحالتين تكون الإفادة من القرار التنظيمي العام في حدود أغراضه ، وبحسب تخصيص الإعتماد الذي فتح من أجله ، وما إذا كان يهدف إلى تسوية حالات معينة من يوم تقريره فقطُّ أو تسوية هذه الحالات عن مدة سابقة عليه . فإذا كان ظاهر الإعتماد أنه لا يفيد منه الموظف إلا من تاريخ تقريره فيعمل بذلك من التاريخ المذكور ، أما إذا كان واضحاً أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة - كحالات الانصاف تعين نفاذه على هذا الوجه ، .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٩٥٧/٣/٠ - ١٩٥٧/٣/٩ -١٩٥٧/٧٢/ ) .

المبدأ (۱۳۳۲): « ترتيب القرار الإدارى لأعباء مالية جديدة على عاتق الحزانة – عدم تولد أثره حالاً ومهاشرة إلا إذا كان ذلك محكناً وجائزاً قانوناً أو أصبح كذلك بوجود الإعتماد المالى اللازم لتنفيذه » . « إن القرار الإدارى ، باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائع بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون محكناً وجائزاً قانوناً إبتفاء مصلحة عامة – إن القرار بهذه المثابة ذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك محكنا وجائزاً قانوناً ، أو متى أصبع كذلك بوجود الإعتماد المالى الذي يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ، فإن لم يوجد الإعتماد أصلا كان تحقيق هذا الأثر غير ممكن قانوناً ، أما إن وجد من قبل – كما هو الحال في يقتصر على تقصير أجل فترات الترقية وزيادة فئات العلاوة دون المساس يقتصر على تقصير أجل فترات الترقية وزيادة فئات العلاوة دون المساس بربط الوظائف ذاتها الذي يدرج في الميزانية على أساس المتوسط ، فإن إعمال أثر القرار في حدود بداية هذا الربط ونهايته بما لا يحتاج إلى إعتماد إصافى ، يكون والحالة هذه محكناً قانوناً » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ٢٩/٧ق - ١٩٥٦/٤/٨٠ - ١٩٥٦/٤/٨٠).

المهدأ (۱۳۳۷): وقرار بهنع مكافأة - تقيده بالاعتمادات الواردة بالميزانية - وجرب إلتزام الإدارة حدود الإعتماد فيما تصدره من قرارات به.

« إن القاعدة الأساسية التى تحكم صرف المكافآت عن الأعمال الإضافية هى وجوب إلتزام حدود إعتمادات الميزانية المقررة فى جميع الأحوال . ومن ثم فإن تقدير فئة المكافأة فى كل رزارة أو مصلحة براعاة حدها الأقصى يتقيد حتماً بهذا الضابط – ذلك أنه لما كان الأصل فى هذه المكافأة أنها منحة تخييرية للإدارة فإن هذه الأخيرة قلك تقييد منحها بما تراه من الشروط محققاً للمصلحة العامة . كما أن الإدارة نفسها مقيدة فى هذه المنع بالاعتمادات المالية التى لا سلطان لها فى تقريرها بل مرجع الأمر فيها إلى جهة أخرى هى السلطة التشريعية صاحبة الإختصاص وحدها فى فلك ، ومتى كان القرار الإدارى من شأنه ترتبب الأثر اللازم لمواجهة هذه

الأعباء ، فإذا لم يوجد الإعتماد كان تحقيق هذه الأثر غير محكن قانوناً ، كما أنه يتغرع من هذا الأصل أنه إذا صدر إعتماد مالى معين كان من واجب الإدارة أن تلتزم حدود هذا الإعتماد فيما تصدره من قرارات مرتبط تنفيذها به ، فإن جاوزته فقد قرارها عند التجاوز سنده المالى ووقع القرار على غير محل قبل أن تتوافر له شرائطه القانونية » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٩٠٥ - ١٩٥٥ / ١٩٥٥ - س١ ص١٩٢) .

المبدأ (۱۳۳۸): « ترتيب القرار الإدارى أعبا مالية على الخزانة – عدم تحقق أثره الحالوالمها شر إلا بقيام الإعتماد المالى اللازم – ليس للوزار اتوالمسالح الإرتباط بمكافأة إضافية لمرطفيها عند إنعدام الإعتماد المالى قبل الحصول على الترخيص مقدماً من وزارة المالية – قيام الموظف بهذه الأعمال بتكليف من الإدارة لا ينشئ له مركزاً ذاتياً قانونياً في شأن المكافأة ما لم يصدر إذن الصرف في حدود الإعتمادات المقررة عن يملكه ، وو أمر جوازي للإدارة » .

« متى كان القرار الإدارى من شأنه ترتبب أعباء مالية على الخزانة العامة ، فإن أثره لا يكون حالاً ومباشرة إلا بقيام الإعتماد المالى اللازم لمواجهة هذه الأعباء ، فإن لم يوجد الإعتماد كان تحقيق هذه الأثر غير محكن قانوناً . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للوزارات والمصالح الإرتباط بشأن مكافآت إضافية للموظفين قبل الحصول على الترخيص مقدماً من وزارة المالية . وتكليف الإدارة للموظف بأداء أعمال إضافية وقيامه بهذه الأعمال لا ينشئ له مركزاً قانونياً ذاتياً في شأن المكافأة عن هذه الأعمال ، ما لم يصدر الإذن بالصرف في حدود الإعتمادات المقررة عن يملكه ، وهذا أمر جوازي للإدارة متروك لتقديرها » .

(الحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم 7/۷۸۸ تن - ١٩٥٧/١٧٠ - ١٩٥٧/٢٥/

المبدأ (۱۳۳۹): و ثهرت أن القرار الإدارى يرتب أعباء مالية على الجزانة – وجوب أن يعتمد المال اللازم لمراجهة تلك الأعباء حتى يصبح القرار محكناً وجائزاً قانوناً – إذا كان واضحاً من الإعتماد أنه قصد أن ينفذ من تاريخ سابق لتسرية حالات سابقة تعين نفاذه على هذا الوجه – مثال – حالات الانصاف ء .

« إن القرار الإدارى ، باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائع بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون محكناً وجائزاً قانوناً إبتغاء مصلحة عامة – إن القرار الإدارى بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان محكناً وجائزاً قانوناً ، أو متى أصبح كذلك . فإن كان القرار من شأنه أن يرتب أعباء مالية على المؤانة العامة وجب لكى يصبح جائزاً ومحكناً قانوناً أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء من الجهة المختصة بحسب الأوضاع الدستورية . فإذا كان ظاهر الإعتماد أنه لا يفيد منه الموظف إلا من تاريخ تقريره ، فيعمل بذلك من التاريخ المذكور ، أما إذا كان واضحاً أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة ، كحالات الانصاف ، تعين نفاذه على هذا الوجه » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ٢٠١١ / ٢ ق- ٧/١٧ / ١٩٥٧ - ١٩٥٧ / ٢٠٠ / ٢٩/٣ - ٢٩٠٧ / ٢٩/٣ -

المبدأ (۱۳۶۰): «قرار وزير الصحة رقم ۵۰۰ استة ۱۹۳۵ بتاريخ ۱۹۸۲/۸/۱۶ بإضافة وظائف المماللات بمين للهيئة العامظ لإنتاج الزراعى الذين يعملون بزرعة الجبل الأصفر ومشتل المنصورة وكفر الزيات إلى الرطائف المعرض شاغلوها كطر العدرى مع النص على منحهم بدل العدرى إعتبار أمن ۱۹۳/۷/۱ بالفتات الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۵۳۷۷ اسنة ۱۹۹۰ بشأن تقرير بدل العدرى – قرار وزير الصحة المشار إليه يتضمن أثر أير تد إلى الماضى دون أن يكون مرخصاً للوزير في تقرير الأثر الرجعى لقراره – إشارة القرارة عدريا جندا باللجنة المالية

برزارة الخزانة الذي يتضمن موافقتها وديوان الموظفين على أن يكون الصرف إعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٣ ليس من شأنها أن يجيز صرف البنال من التاريخ سالف الذكر طالما لم يدرج بميزانية الهيئة العامة للإنتاج الزراعي عن سنة ١٩٦٤/١٩٦٣ في ميزانية سنة ١٩٦٤/١٩٦٣ لا يجيز الأثر الرجمي للزار وزير الصحة إلا إعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ لا و.

« إن قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ الذي أضاف وظيفة المدعى إلى الوظائف التي يمنح شأغلوها بدل العدوي بالفئات الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقد صدر في ١٩٦٤/٨/١٤ ومع ذلك فقد حدد يوم ١٩٦٣/٧/١ بداية لمنح البدل دون أن يكون مرخصاً للوزير في تقرير الأثر الرجعي لقراره هذا ، وأنه وإن كان القرار قد أشار في ديباجته إلى كتاب اللجنة المالية بوزارة الخزانة رقم ١٤٣/١ صحة بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٨ المتضمن موافقتها وديوان الموظفين على أن يكون صرف هذا البدل إبتداء من أول يولية سنة ١٩٦٣ خصماً على الإعتمادات المدرجة عيزانيات الجهات المختلفة على أن يرجع إلى الإدارة العامة للميزانية بوزارة الخزانة لإتخاذ اللازم إذا ترتب على الصرف من ذلك التاريخ مجاوزة في البنود ، إلا أن هذه الإشارة ليس من شأنها أن تجيز صرف البدل من التاريخ السالف الذكر ، وذلك طالمًا أن الثابت من الأوراق أن ميزانية الهيئة العامة للإنتاج الزراعي عن سنة ١٩٦٤/١٩٦٣ لم يدرج بها إعتماد مالي لمواجهة صرف هذا البدل وأن التعديلات الحتمية بالزيادة - ومقدارها ١٥٠٠٠ جنيه - التي طرأت خلال السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤ بعد صدور قرار وزير الصحة في ١٩٦٤/٨/١٤ والتي تمثل بدل العدوى للعاملين بمزرعة الجبل الأصفر ومشتل المنصورة ومشتل كفر الزيات إغا وردت تحت عنوان " زيادة حتمية نتيجة فروق الصرف " في البند رقم "١" الخاص بالرواتب والبدلات في ميزانية السنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ وذلك لصرف بدل العدوى عن السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤ ، ولما كان هذا المبلغ الذي قمثله الزيادة الحتمية

السالفة الذكر مساوياً للمبلغ الذي أدرج للغرض ذاته في ميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٥ ، فإن إدراجه لا يجيز الأثر الرجعي لقرار وزير الصحة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٤ إلا من أول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤ ، وذلك إعتباراً بأن إدراج المبلغ المشار إليه يجعل تنفيذ القرار جائزاً وعكناً قانوناً إبتداء من ذلك التاريخ ، هذا والقول بإرتداد التنفيذ إلى ما قبل التاريخ المذكور من شأنه إعمال القرار الصادر من الوزير في ١٩٦٤/٨١٤ بأثر رجعي ، وبالتالي تحميل ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٥ بأعباء مالية لم يدرج لها إعتماد في الميزانية المذكورة ، وهو أمر غير جائز قانوناً على ما سلف ببانه » .

(المكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٨/١٢٢٤ ق- ١٩٧٦/٦/١ - ١٩٧٦/٢١).

المهدأ (١٣٤١) : « تفاذ القرار الإدارى يتوقف على وجود الإعتماد المالى اللازم لجمل هذا القرار عمن النفاذ » .

و إذا كان من شأن القرار الإدارى ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فإن أثره لا يتولد حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك محكناً وجائزاً قانوناً أو إذا أصبح كذلك بوجود الإعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء فإن لم يوجد الإعتماد أصلاً كان تحقيق هذا الأثر غير محكن قانوناً – عدم تحويل بعض الوظائف بموازنة بعض المؤسسات العامة يترتب عليه عدم إستحقاق شاغليها للفئات المالية المقررة لهذه الوظائف ».

(الطمن رقم ۲۸۷ لسنة ۲۵ ق – جلسة ۱۹۸۱/۱/۲۸ – وأيضا الطمن رقم ۶۲۷۵ لسنة ۲۳ ق – جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳ ) .

المهدأ (۱۳۶۲): «القرار الإداري لا يتحقق أثره إلا إذا تواقر الإعتماد المالي اللازم لتنفيذه - إدراج مهلغ مساو للزيادة التي طرأت نتيجة تسرية الحالة في ميزانية سنة معينة - أثره - إمكان تنفيذ القرار الإداري إبتنا من تاريخ إدراج الإعتماد المالى ليسمن شأنه تنفيذ القرار بأثر رجمى – أساس ذلك : عدم تحميل الميزانية بأعباء مالية لم يدرج لها إعتماد » .

د ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا جرى على عدم تحقق أثر القرار الإدارى إلا إذا توافر الإعتماد المالى اللازم ، وأن إدراج مبلغ مساو للزيادة التى طرأت نتيجة تسوية الحالة في ميزانية سنة مالية معينة وإن أدى إلى إمكان تنفيذ القرار الإدارى إبتداء من تاريخ الإعتماد المالى إلا أن ذلك ليس من شأنه تنفيذ القرار بأثر رجعى يرتد إلى ما قبل هذا التاريخ لأن ذلك مؤداه تحمل الميزانية بأعباء مالية لم يدرج لها إعتماد السنة المذكورة .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الإعتمادات المالية اللازمة لصرف الفروق المترتبة على نقل المدعية من الوظائف التخصصية إلى وظيفة معيد وتسوية حالتها على هذا الأساس لم تدرج بزانية الهيئة المدعى عليها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف حكم القانون عندما قضى بأحقيتها في صرف الفروق المالية المترتبة على قرار تسوية حالتها الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى وإلزام المعدية المصروفات » .

(الطمن رقم ٩٣٦ لسنة ٢٩ ق-جلسة ١٩٧٤ / ١٩٨٥ - وفى شروط إستحقاق بدل تفرغ المهندسين الزراعيين حكمها فى الطمن رقم ٣٠٨٣ لسنة ٤١ ق-جلسة ١٩٩٩/١١/١٣) .

المبدأ (١٣٤٣) : و القرارات الإدارية التى ترتب أعباء مالية يتعين لتفاذها توافر الإعتماد المالى – وجود إعتماد مالى غير كاف يقتضى تنفيذ القرار فى حدوده وعدم تجاوزه » .

و من حيث إنه بالنسبة لموضوع الطعن ، فإن قضاء هذه المحكمة قد
 جرى على أن القرارات الإدارية التي ترتب أعباء مالية يتعين لنفاذها توافر

الإعتماد المالى ، أما إذا وجد الإعتماد وكان غير كاف فإنه يتعين عند تنفيذ القرار التزام حدود الإعتماد وعدم تجاوزها » .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية قامت إبتداء بصرف المكافأتين موضوع البحث من البند المخصص لصرف حوافز الإنتاج ، ولما تبينت بناء على مناقضة الجهاز المركزى للمحاسبات – أنها تجاوزت الإعتماد المقرر طبقاً لتأشيرة الموازنة ، قامت بتصحيح هذا الوضع وتعديل صرف المكافأة فجعلته على بند المكافأت التشجيعية بدلاً من إسترداد المبالغ التى صرفت نفاذاً لقرار لم يتوافر له الإعتماد المالى ، ومن أجل ذلك يكون المعول عليه في تكييف المكافأتين اللتين صرفتا للمدعى هو توافر الإعتماد المالى الذي أتيح لجهة الإدارة الصرف عليه قانوناً ، وهو بند المكافأت التشجيعية ولا مجال في هذا الخصوص للتحدى بالقواعد التي وضعتها جهة الإدارة من خصوص حوافز الإنتاج والقول بأن الصرف تم إستناداً إليه ، هذه القواعد تظل عاطلة عن التنفيذ أمام عدم توافر الإعتماد المالى اللازم لها ه.

(الطمنان رقما ۲۹۲۷ و ۷۷۷۷ لسنة ۳۰ قبلسة ۱۹۸۸/۶/۱ – والطعن رقم ۱۷۷۶ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۸۵/۱۱/۷۶ – وأيضا حكمها في الطعن رقم ۲۶۱ لسنة ۲۳ ق – جلسة ۲۱/۱۹/۱۱ – والطعن رقم ۲۰۸۳ لسنة ۲۱ ق – جلسة ۲۱/۱۱/۱۳۳ – والطعن ۲۵ ناسنة ۳۵ ق – جلسة ۲۱۹۹/۱۱/۱۳ ). والطعن رقم ۲۳۲۹ لسنة ۳۹ ق – جلسة ۱۹۹۹/۱۱/۱۲ ).

# الفصل الثانى سريان القرارات الإدارية

القرارات الإدارية - على ما سلف البيان - تنفيذ في حق الإدارة بجرد صدورها ، إلا أنها لا تسرى في مواجهة الأفراد إلا إذا علموا بها .

والعلم بالقرار الإدارى يتم وفقاً لإحدى الطرق المقررة قانوناً للعلم والتي تتحدد بوسائل ثلثا هي النشر والإعلان والعلم اليقيني .

وإذا كان نفاذ القرارات الإدارية قد إرتبط كقاعدة عامة بتاريخ صدورها إلا أن الإدارة قد تذهب إلى إرجاء آثار القرار إلى تاريخ لاحق أو إرجاع آثاره إلى تايخ سابق على صدوره .

ولذلك نعرض لموضوع سريان القرارات الإدارية في مبحثين :

المحث الأول - وسائل العلم بالقرارات الإدارية .

المبحث الثانى - مبدأ عدم رجمية القرارات الإدارية وإستثنا اته.

## المبحث الأول

## وسائل العلم بالقرارات الإدارية

تتحدد وسائل العلم بالقرارات الإدارية في القانون الإداري بثلاث وسائل هي :

 النشر: وهو إتباع الإدارة الشكليات المقررة لكى يعلم الجمهور بالقرار. والمسلم به أنه إذا نص القانون على طريقة معينة للنشر فيجب على الإدارة إتابع تلك لطريقة ، ولا يعتبر الأفراد قد علموا بالقرار إلا إذا تم نشره بالطريقة المقررة ، ولا تستطيع الإدارة أن تستبدل بها غيرها .

 ٢ - الإعسلان : وهو تبليغ الأفراد بالقرار عن طريق الإدارة وذلك بالوسائل التي تراها .

٣ - العلم اليقيني: وهو أن يصل القرار إلى علم الأفراد بطريقة

مؤكدة عن غير طريق الإدارة .

والطعن على القرار الإدارى يسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى محل الطعن أو علائه لصاحب الشأن ، أما العلم البقيني فأساسه نظرية العلم البقنى التى هى من خلق القضاء الإدارى ومؤداها أن يعلم صاحب الشأن بمضمون القرار الإدارى ومحتوياته علما حقيقيا يقينيا يقوم مقام النشر والإعلان . ويجب أن يكون العلم يقينيا لا ظنيا ولا إفتراضيا ، وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار (١١) .

والقاعدة المسلم بها أن القرارات التنظيمية العامة يكون العلم بها عن طريق النشر . بينما القرارات الفردية فلا يكون العلم بها إلا عن طريق الإعلان ، ما لم يقرر المسرع جواز العلم بها عن طريق النشر استثناءا ومرجع ذلك إلى طبيعة كل من القرارين ، فالقرار التنظيمي يتضمن قاعدة عامة مجردة تنطبق على عدد غير محدد من الأفراد ، فلا يتيسر إبلاغهم بها إلا عن طريق النشر . أما القرار الفردي فينصرف أثره إلى فرد أو أفراد معروفين بذواتهم ، ومن ثم يتعين إبلاغهم شخصياً بفحوي القرار حتى يحتج به قبلهم .

وإذا كان سريان القرار الإدارى فى حق الأفراد يرتبط بالعلم بالقرار بالوسائل المقررة قانرناً فإن إنتفاء واقعة العلم بالقرار تجعل آثار القرار لا تبدأ إلا بعد حصول العلم به (٢٠).

<sup>(</sup>١) المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦/٣/٢١ - س ١١ ميداً رقم ٧٠ .

 <sup>(</sup>٢) واجع المزيدُ من المبادئ في حلا الشأن بولفتا ؛ المراقعات الإدارية في قصاء مجلس الدولة – منشأة المعارف بالإسكندية ، طبعة ١٩٩٧ ص ٨٠٧ ومايعدها .

#### المبحث الثاني

### مبدأ عدم رجعية القرارت الإدارية واستثناءاته

الأصل - على ما تقدم - أن تاريخ نفاذ القرارات الإدارية مرتبط كقاعدة عامة بتاريخ صدورها ، غير أن الإدارة لفاية تستدفها قد تفصل بين هذين التاريخين بإرجاء آثار القرار إلى تايخ لاحق لتاريخ صدوره كما سلف البيان فيصدر قرارها مقترنا بأجل موقف ، أو بمحاولة إرجاع آثار القرار إلى تاريخ سابق على تاريخ صدوره وهو ما يعرف برجعية القرارات الإدارية .

والمبدأ المسلم به فى قضاء مجلس الدولة الفرنسى والمصرى أن القرارات الإدارية – سواء أكانت تنظيمية عامة أم قرارات فردية – لا يجوز تضمينها أثراً رجعياً ، إلا أن المتأمل فى قضاء مجلس الدولة الفرنسى الحديث يلحظ أنه قد بدأ يتخفف من حدة قاعدة عدم الرجعية بما لا يخرج عن جوهرها أو يعوق الإدارة عن أداء رسالتها فظهرت بعض الاستثناءات من مبدأ عدم الرجعية .

وفيما يلى نعرض للمبادئ التى قررها مجلس الدولة فى " مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية " ثم " الاستثناءات التى ترد عليه " :

## المطلب الأول

# مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

المبدأ (١٣٤٤): «عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية التى تمت سواء أكان إكتسابها بقانون أو بقرار تنظيمى عام إلا بقانون ».

 « الأصل طبقاً للقانون الطبيعي هو إحترام الحقوق المكتسبة ، فهذا ما تقضى به العدالة الطبيعية ، ويستلزمه الصالح العام ، إذ ليس من العدل في شئ أن تهدد الحقوق ، كما لا يتفق والمسلحة العامة أن يفقد الناس الثقة والإطمئنان على استقرار حقوقهم . لذلك كان نص المادة ٢٧ من المستور ( دستور سنة ١٩٧٣ - ويقابلها المادة ١٩٧٧ من دستور سنة ١٩٧١ الحالى ) مؤكداً لذلك الأصل الطبيعى من حبث عدم جواز إنعطاف أثر القوانين على الماضى ... ولا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية التى قت سواء أكان إكتسابها بقانون أو بقرار تنظيمى عام إلا بقانون ، وذلك نزولاً على حكم الدستور الذى جعل تقرير الرجمية رهيئاً بنص خاص فى قانون ، أى جعل هذه الرخصة التشريعية ذات الخطر من إختصاص السلطة التشريعية وحدها ، لما يتوافر فيها من ضمانات : ولأنها يقرا إدادة الأمة التى هى مصدر السلطات » .

(محكمة القضاء الإداري – الدوائر المجتمعة – جلسة ١٩٥٠ / ١٩٥٠ – س ٥ ص ٢٧ – وجلسة ٢١ / ١٩٤٠ / - س ٢ ص ١٧ – وجلسة ٣/٨/ ، ١٩٥ – س ٤ ص ٤٤٦ – وجلسة ٢٩٥١/٤/٢٦ – س ٥ ص ٩١٨ ) .

#### تعقيب،

يلاحظ أن المبدأ المتقدم قد أبرز مبدأ عدم الرجعية بالنسبة إلى القرارات الإدارية التنظيمية ، إلا أن المستقر أن قاعدة عدم الرجعية تسرى على القرارات الإدارية سواء أكانت تنظيمية أم فردية وهو ما سيرد فى المبادئ التالية تباعاً .

المبدأ (١٣٤٥): « عدم سريان القرارات الإدارية بأثر رجعي » .

لا تسرى أحكام القرارات الإدارية واللوائح إلا على ما يقع من
 تاريخ صدورها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها » .

( محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٨/٣/١ - س٢ ص ٤٤٠ ).

المبدأ (١٣٤٦): «عدم جواز المساس ينا لحقوق المكتسبة إلا يقانون ينص على الأثر الرجعى – القرارات الإداريـ قلا يجوز تضمينها أثراً رجعياً ».

« إن المساس بالحقوق المكتسبة إلا بقانون ينص على الأثر الرجعي طبقا للأوضاع الدستورية حتى ولو كانت تلك الحقوق مستمدة من قرارات تنظيمية عامة تصدرها الإدارة بما لها من سلطة عامة في حدود وظيفتها التنفيذية بمقتضى القوانين ، ولم تكن تلك الحقوق مستمدة مباشرة من نصوص قوانين لأن الأصل طبقاً للقانون الطبيعى هو إحترام الحقوق المتكسبة ، فهذا ما تقضى به العدالة الطبيعية ، ويستلزمه الصالح العام ، إذ ليس من العدل في شئ أن تهدر الحقوق ، كما لا يتفق والمصلحة العامة أن يفقد الناس الثقة والاطمئنان على استقرار حقوقهم. لذلك كانت الأوضاع الدستورية مؤكدة لذلك الأصل الطبيعي من حيث عدم جواز إنعطاف أثر القوانين على الماضي . كما يلزم أن يفسر الاستثناء الذي جاءت به تلك المادة ( التي تبيع الرجعية في القوانين البرلمانية ) في أضيق الحدود بحيث لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية التي تمت سواء أكان إكتسابها بقانون أو بقرار تنظيمي عام إلا بقانون نزولاً على حكم الأوضاع الدستورية التي جعلت تقرير الرجعية رهيناً بنص خاص في القانون ، أي جعل هذه الرخصة التشريعية ذات الخطر من إختصاص السلطة التشريعية وحدها لما يتوافر فيها من ضمانات » .

(المحكمة الإدارية العليا - جلسة ٢/٤/١ - س ٥ ص ٦٤٩).

المبدأ (١٣٤٧) : « عدم جواز إهدار المراكز القانونية الذاتية إلا ينص خاص في قانون وليس بأداة أدني منه كاللاتحة » .

« إن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القرانين واللوائح في هذا الشأن ، فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ، ويتفرع على ذلك أن كل تنظيم جديد يستحدث يسرى على الموظف أو العامل الحكومي بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به . ولكنه لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه إهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تجققت لصالح الموظف نتيجة لتطبيق التنظيم القديم عليه - قانوناً كان أو لاتحة - إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة

أدني منه كلائحة ۽ .

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٦/٢/١١ - س ١ ص ٤٨١ - وحكم المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٥٨/١/٨٠ - س ١ ص ٤٦ - وحكم المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٥٨/١/١٨ - س ٣ ص ٤٦٥ ) .

الميداً ( ١٣٤٨) : « صدور القرار متضمناً أثراً رجعياً لسريانه يجعله مخالفاً للقانون واجب الإلغاء ي .

« إن قرار المجلس الصادر يفرض الرسم على محلج المدعى والمددع صورته بملف الدعوى تبين أنه لم يعين تاريخ لسريانه . غير أن الوزير عندما أصدر قراره المطعون فيه نص فى مادته الثالثة على سريان مفعوله إعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ مع أن هذا القرار لم يصدر رلا فى ٨ من مايو سنة ١٩٤٧ ... ومن ثم فإن صدور القرار على هذا الوضع يعتبر مخالفاً للقانون ويتعين إلغاؤه فيمانص عليه فى مادته الثالثة من أسناد أثره إلى الماضى».

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٠/١/١٧ - س٤ ص ١٩٥)

الميداً (۱۳٤۹) : « قرار إداري – عدم سريانه يأثر رجعي إلا ينص خاص في قانون ۽ .

« لا يجوز قانونا أن ينسحب قرار التعبين إلى تاريخ سابق عليه أو رد هذا التاريخ إلى وقت صدور قرار إنعدم كل أثر له بسحبه في الفترة المحددة ، والقول غير ذلك معناه الرجعية في القرارات الإدارية ، وهو الأمر الذي لا يجوز إذ أن الرجعية قد تؤثر في الحقوق وفي المرامز القانونية التي إكتسبها الغير ، وهذا لا يكون إلا بقانون » .

(محكمة القضاء الإداري - الدمري رقم ١٩٣٦/٦ ق - ١٩٥٦/١/١٥ - ١٩٥٦/١/١٠ . ١٩١/١٨١/١)

المبدأ ( ١٣٥٠) : « قرارات إدارية - عدم جواز سريانها على الماضي

إلا في حالتين: (١) تطبيقا لقانون. (٢) نفاذاً لأحكام مجلس الدولة ».

« لا تسرى أحكام القرارات الإدارية واللوائح إلا على ما يقع من تاريخ صدورها ولا يترتب عليها أث فيما وقع قبله إلا فى حالتين . الأولى: أن تكون هذه القرارات واللوائع صادرة تنفيذاً لقوانين ذات أثر رجعى . والثانية : أن تكون هذه القرارات واللوائع صادرة تنفيذاً لأحكام صادرة من مجلس الدولة بإلغاء قرارات إدارية وقعت مخالفة للقانون لما يترتب على الإلغاء من أثره فى الحوادث السابقة » .

(محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ١٩٤٨/٢/١ ق - ١٩٤٨/٣/١ - ١٩٤٨/٢ - ١٩٤٨/٢ - ١٩

المبدأ (۱۳۵۱) : « قرار تفسيري له أثر رجعي – متى يعتبر كذلك – إذا كان هناك غموض يدعو إليه » .

« لا يعتبر القرار مفسراً لقرار سابق وبالتالى له زثر رجعى إلا حيث يكون ثمة غموض يدعو إليه » .

ر محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ١١/١١٧ ق – ٢١/١١٠ ) - ١٩٤٧/١ - ١٩٤٧/١ . ١٧/٤/٢).

المبدأ (۱۳۵۷): « مدرسة الحركة والتلفراف - قرار مجلس الوزراء الصادر في ۱۳۵۷)؛ « معديل لاتحتها - بداية سريانه » .

« إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٥/٣ بتعديل بعض أحكام لاتحة مدرسة الحركة والتلغراف ، لم ينص على سرياته على الماضى ، وإذ كان الأصل - في جميع اللوائح والقرارات - أن تسرى فور صدورها فلا ينسحب أثرها على ما تم في تاريخ سابق ، فلا يقبل الحجاج بأن قرار مجلس الوزراء بادى الذكر ، إن هو إلا قرار عام مطلق يسرى على جميع خريجي هذه المدرسة ، سواء وقع تاريخ التخرج قبل أو بعد صدوره بقولة أنه لا يصح التفريق بين خريجي معهد واحد » .

(محكمة القضاء الإداري – الدهري رقم ١٩٥٥/٢/٨ ق - ١٩٥٥/٢/١ -

.( 444/416/4

المبدأ (١٣٥٣): وسريان القرارات واللواتح من تاريخ صدورها – الأثر الرجعي لا يكون رلا ينص صريح ».

 و الأصل في اللوائع والقرارات ألا تسرى أحكامها إلا من تاريخ صدورها ولا يرجع أثرها إلى الماضي إلا بنص صريح فإذا خلت من مثل هذا النص كان نفاذها من تاريخ صدورها فقط ».

(محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ٢/٤٤٧ ق - ٥/٥/٥/٥ - ١٩٤٩/٥ - ٥/٥/١٩٦/٣ - ١٩٤٩/٥/٥)

الميداً (١٣٥٤): وقرار تنظيمى - لاتحة - مثلهما مثل القوانين - عدم سريان أحكامهما على الماضى إلا بنص صريح وققاً للمادة ٢٧ من الدستور».

« إن القرارات التنظيمية أو اللاتحية مثلها مثل القوانين لا تسرى أحكامها على الماضى إلا بنص صريح وفقاً لنص المادة ٢٧ من الدستور - دستور ١٩٢٣ - فإذا خلت من مثل هذا النص لا تنفذ إلا من تاريخ صدورها ».

( محکمةالقضاءالإداری–النعوی رقم ۲۸۲۸۵ق– ۲۹۱۰/۸٬۹۱۰ – ۲۸۲/۸۳/۷).

المبدأ (١٣٥٥) : وقرار إداري - لاتحة - سريانه من تاريخ صدورها - الأثر الرجمي لا يكون إلا يتص صريح - مثال ۽ .

« لا وجه لما تتحدى به الحكومة من صدور لاتحة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٧ لاختيار الملحقين التجاريين عن طريق مسابقة عامة ، ومن أن المدعى لم يدخل المسابقة تنفيذاً لهذه اللاتحة - لا وجه لذلك ، لأنه وإن كان للحكومة الحق فى وضع قواعد تنظيمية فى أى وقت حسيما يقتضيه الصالح العام ، إلا أنه من المقرر أن هذه القواعد لا يجوز أن تمس الحقوق الذاتية

التى إكتسبها الموظف فعلاً فى نظام سابق معين ، كما أن الأصل فى اللوائح والقرارات ألا تسرى أحكامها إلا من تاريخ صدورها ولا يرجع أثرها إلى الماضى إلا بنص صريح ، فإذا خلت من هذا النص كان نفاذها من تاريخ صدورها ، وما دامت لاتحة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٧ قد صدرت بعد صدور القرار بتعيين المدعى فى الوظيفة ، فإن أحكامها لا تسرى عليه » .

( محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٧/١٤٧ ق – ٢٩٥٤/١٣/١ – ١٩٥٤/١٣/١٩ . ١٩٧٩/١٣٧/٩ ) .

الميدأ (١٣٥٦) : « قرار إداري - أثر مهاشر - الأثر المهاشر للقرار الصادر بإلغا - كلية الفتون والصناعات - نطاق هذا الأثر » .

« إن الأثر المباشر لقرار إلغاء كلية الفنون والصناعات هو وجوب تصفية الكلية نهائياً دون النظر لأى إعتبار آخر نظراً لما تقتضيه المصلحة العامة من توفير أعباء مالية لا جدوى من أن تثقل بها الميزانية العامة ، ومن الصالح الإتجاه إلى ما هو أنفع وأجدى . فالمصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازيان في هذا المجال الذَّى يجب أن تعلو فيه المصلحة العامة ، ومع ذلك حرصت الوزارة على مصلحة الدفعة الوحيدة التى قبلت بهذه الكلية فهيأت لها الفرصة إستثناء من قرارها بإلغاء هذه الكلية حتى وصلت بهم إلى النهاية التي يرجونها فحققت بذلك مصلحتهم ونجح مائة وأربعون في الحصول على الدبلوم ، ولم يبق منهم إلا عشرة ومنهم المدعوى الذين تعثروا ولم يفيدوا بفعلهم من كل هذه الفرص الاستثنائية المتعددة رغم علمهم أن كليتهم قد ألفيت وأن كل سنة قر يتعين إلغاء فرقتها . فما كان للوزارة أن تبقى على كلية بأساتذتها ومدرسيها وعمالها وما يتطلبه كل ذلك من أموال تنوء بها أعباء الميزانية بعد أن تحقق لديها عدم جدواها ، ولا إعتداد في ذلك بما يقوله المدعون من أنه لا يجوز المساس بالمراكز القانونية الذاتية للمدعين والتي إكتسبوها من السنة التي قضوها بالكلية ونجحوا في نهايتها ومنها حقهم في البقاء فيها حتى ينالوا دبلومها النهائي ، لا إعتداد بذلك لأن القرار الصادر بإلغاء الكلية لم يمس المراكز الفردية للدعين فقد أبقت عليهم الوزارة ومنحتهم أكثر من فرصة حتى أوصلتهم للفرقة النهائية ودخلوا إمتحانها النهائي ، ولا محل للاستناد في هذا المجال إلى القواعد العامة للدراسة والامتحانات بالنسبة لنجاح الطلبة ورسوبهم ، فذلك محله عند وجود دراسة منظمة مستقرة في مدارس قائمة فعلاً وهو ما لم يتوفر في هذه الكلية الملفاة » .

( محكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ١٩٠٨/٠/١ ق – ١٩٥٨/٥/١٣ – ١٩٠٨/١٢).

المبدأ (۱۳۵۷): و تقرير سريان القواعد القانونية على الماضي بما من شأنه المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية - عدم جوازه إلا إذا كانت القرارات صادرة تنفيذاً لقانون ، نص قيه على ذلك أو رخص للإدارة به ع .

و الأصل طبقاً للقانون الطبيعى هو إحترام الحقوق المكتسبة فهذا ما تقضى به العدالة ويستلزمه الصالح العام إذ ليس من العدل فى شئ أن تهدر الحقوق كما لا يتفق والصالح العام أن يفقد الناس الثقة والاطمئنان على إستقرار حقوقهم لذلك جاء المستور مؤكداً هذا الأصل الطبيعى ، فعظر المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية التى قت إلا بقانون بأن جعل تقرير الرجعية رهينا بنص خاص فى قانون أى جعل هذه الرخصة التشريعية وحدها لما يتوافر فيها من ضمانات . ومن ثم لزم بحكم هذا الأصل ألا تسرى القرارات الإدارية بأثر رجعى حتى ولو نص فيها على هذا الأثر . وإذا كان ثمة إستثناء لقاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية فإنه إستثناء لا يخل بحكمة هذا الأصل وعلته غإذا كانت من المستثنيات حالة ما إذا كان القرار الإدارى صادراً تنفيذاً لقانون فإنه يشترط فى هذه الحالة أن يكون هذا القانون قد نص فيه على الأثر الرجعى أو على الترخيص للإدارة بتقرير الرجعية » .

(المحكمة الإدارية المليا – الطعن رقم ٥٠٠/٧٥ تـ ٧١/١/١/١٩ - ١٩٦٥/ (١٧/٣/١١) المبدأ (۱۳۵۸): و الأصل أن القرارات تسرى من تاريخ نفاذها ولا يجوز أن تنفذ بأثر رجعني إلا إذا نص فيها على ذلك، قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ٨٩ ١٨ بشأن تحمل دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل روا تبو تعويضات وأجور ومكافأت وبدلات وكافة الميزات الأخرى للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الإتحاد الاشتراكي العربي أو العمل بها وذلك طوال مدة إنتدابهم – النص في المادة الثانية منه على نشره في الجريدة الرسمية دون تحديد موعد سابق لنفاذه – أثر ذلك أن كما إستحدث مقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة لنفاذه – أثر ذلك أن كما إستحدث مقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة لا يسرى إلا على المدة اللاحقة على نفاذ هذا القرار إعتباراً من تاريخ تشره في الجريدة الرسمية – أما بالنسبة للمدة السابقة على هذا القرار فإنهم يعتفطون بما كان مقرراً من قبل طبقاً للقواعد العامة للمنتدبين من جهة إلى يحتفظون بما كان مقرراً من قبل طبقاً للقواعد العامة للمنتدبين من جهة إلى أخرى ».

( الفتوى - ملف ۲/۲/۲ - جلسة ۹/۱/۱۸۸۱ ) .

المبدأ (١٣٥٩) : « النصافى القرار الإدارى على سريان آثاره على الماضى لا ينتج أثراً قانونياً متى إكتملت شروط مبدأ عدم الرجعية » .

« إذا كان القرار الإدارى لا ينتبج أثره إلا من تاريخ صدوره فإن
 الأصل هو عدم المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التى قت
 وتكاملت إلا بقانون ، وعدم رجعية القرارات الإدارية تقتضى عدم سريانها
 بأثر رجعى حتى ولو نص فيها على هذا الأثر » .

( الطمن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٣/٦/٢٨ ) .

المبدأ ( ۱۳۹۰): وصدور قرار مجلس القسم بكلية الآداب جامعة الاسكندرية بوضع نظام جديد للقبول في شعبة الآثار المصرية المنبثقة عن هذا القسم بعد أن تم قبول الطالب – لا يسرى على الماضى فلا يمس المراكز الذاتية التي نشأت قبل صدورها – سريانه فحسب على حالات الطلبة الذين

## لم يتم بعد قبولهم في الشعبة كأثر حال للتنظيم الجديد ۽ .

« إنه أياً كان وجه النظر في مدى إختصاص مجلس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة الأسكندرية بوضع وإقرار شروط القبول في شعبة الآثار المصرية المنبثقة من هذا القسم ، قبان الثابت من الأوراق أن قراره الذي تضمن إشتراط ألا يكون الطالب متخلفاً في مواد من السنة الأولى كشرط للقبول في الشعبة المذكورة قد إستمدت هذا الشرط بعد أن تم قبول الطالب ابن المدعى في الشعبة ، ذلك أنه طبقاً لما هو مستفاد من المذكرة التي إنبني عليها هذا القرار لم يكن مطلوبا للإلتحاق بالشعبة سوى أن يكون الطالب قد حصل على التقديرات التي تؤهله لمتابعة الدراسة في هذا التخصص بالإضافة إلى رغبته الملحة والصادقة في ذلك وقد تم إختبار الطالب المذكور في هذه الشعبة على هذا الأساس وحصل على موافقة صريحة على التحاقه بها ثم جاء قرار مجلس القسم المنوه عنه بإضافة الشرط الخاص بألا يكون الطالب متخلفاً في مواد من السنة الأولى وباستبعاد الطالب المذكور من الشعبة لعدم توافر هذا الشرط بالنسبة له بناء على الاقتراح الذى تضمنته المذكرة المشار إليها والمقدمة من أستاذ التاريخ القديم المتفرغ إلى رئيس القسم . ومتى كان ذلك هو الثابت فإن قرار مجلس القسم قد أخذ بنظام جديد للقبول في شعبة الآثار المصرية بعد أن تم قبول الطالب المذكور بها وهو على هذا الوجه لا يسرى على الماضي فلا يمس المراكز الذاتية التي نشأت قبل صدوره وإنما يسرى فحسب على حالات الطلبة الذين لم يتم بعد قبولهم في الشعبة كأثر حال للتنظيم الجديد ، .

(الطعن رقم ۱۷۸۱ لسنة ۳۰ق - جلسة ۱۹۸٤/۱۱/۱۸

المبدأ (۱۳۹۱): « لا يجوز على أى وجه تقرير أثر رجعى للقرارات الإدارية إلا لو نص القانون على ذلك – على القضاء الإداري عدم الإعتداد يأى أثر رجعى للقرارات الإدارية اللاتحية أو التنظيمية لا تعدام أى حكم يقر الأثر الرجعى لا تطوائه على إغتصاب إختصاص السلطة التشريعية أو للمخالفة الجسيمة للدستور».

« ومن حيث إن الدستور قد حظر النص على أى أثر رجعى للقوانين إلا إستنثاء وفي غير المواد الجنائية وبنص صريح وعوافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب أى بموافقة أغلبية خاصة غير الأغلبية العادية المقررة لسن القوانين كما نص صراحة فى المادة ١٨٧ منه على أن القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب على أحكامها أى أثر فيما وقع قبلها ومن ثم فإنه وفقا لصريح هذه الأحكام لا يجوز على أى وجه تقرير أثر رجعى للقرارات الإدارية إلا لو نص القانون على ذلك أو إستثناء وبالشروط السالف بيانها وعلى القضاء الإدارى عدم الإعتداد بأى أثر رجعى للقرارات الإدارية أو التنظيمية لإنعدام أى حكم يقرر الأثر رجعى للقرارات الإدارية اللاتحية أو التنظيمية لإنعدام أى حكم يقرر الأثر الجمعى للقرارات الإدارية اللاتحية أو المخالفة المسبور » .

( الطعن رقم ۷۸۷ لسنة ۳٦ ق - جلسة ٢٠/٤/٢ ) .

#### المطلب الثاني

#### الاستثناءات التي ترد على مبدأ عدم رجعية القرارات

يعرض الفقه للاستثناءات التي ترد على مبدأ عدم الرجعية ويذهب إلى أن أهم هذه الإستثناءات هي(١):

ایاحة الرجعیة پنص تشریعی ... حیث یجوز للمشرع أن یخول الإدارة بنص صریح فی قانون أن تصدر قرارات بأثر رجعی ، وقد إستقر قضاء مجلس الدولة الفرنسی والمصری علی مشروعیة الرجعیة فی هذه الحالة.

٢ - إباحة الرجعية في تنفيذ الأحكام ... ذلك أنه إذا كانت القاعدة
 هي عدم رجعية اللوائح والقرارات الإدارية الفردية إلا إذا كانت تلك

<sup>(</sup>۱) واجع فى تفصيل الاستثناءات التى ترد على ميداً عنم الرجعية : العميد الدكتور سليمان الطماوى – النظرية العامة للقراوات الإدارية – المرجع السابق – ص ٥٧٣ ومايعنها .

القرارات تنفيذاً لقانون ينص على الرجعية ، فإن هذه القاعدة تتضمن استثناءاً فى حالة صدور القرارات الإدارية تنفيذاً لحكم صادر من مجلس الدولة ، ذلك أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تتولد عنها بالضرورة بعض الآثار فى الماضى ، لما يستتبعه الحكم بالإلغاء من إعتبار القرارات الملغاة معدومة من يوم صدورها ... فالحكم بإلغاء قرارات بالتعبين أو بالترقية أو بالإحالة إلى المعاش أو بالفصل يحتم على الإدارة أن تعيد النظر فى جميع القرارات عينوا خطأ أو الذين عينوا فى وظائف فصل شاغلوها بقرار معيب ، فتعيد إجراء الترقية وفقاً للأقدمية التى تحددها القوانين واللوائح إذا ما كانت الترقية بالاقدمية ، ووفقا لحجية الشئ المقضى به وسائر الحقوق الأخرى فى حالة الترقية بالاقتبار (١) .

٣ - جواز رجعية اللوائع الأصلع للمتهم ... وعلة الرجعية في هذه الحالة منع التناقض والظلم ، وحتى لا يطبق على المتهم عقوبة في وقت يعترف فيه المشرع بعدم فائدتها أو بزيادة عن الحد اللازم ، كما أنه ليس من حق الجماعة أن ترقع عقوبة ظهر أن توقيعها ليس في مصحلتها ، إذ أن العقوبة تقدر بقدرها اللازم لتحقيق هذه المسلحة .

هالمبادئ القانونية التى قررتها فتارى الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع فى "الاستثنا مات التى قرد على مهداً عدم رجعية القرارات الإدارية":

المبدأ ( ۱۳۹۲): وسريان القرارات الإدارية من تاريخ صدورها كأصل عام - سريانها يأثر رجعى إستثناء - مثال بالنسبة للقرارات الصادرة تنفيذاً للحكم بالإلفاء - الرجعية في هذه الحالة ».

 <sup>(</sup>١) غي هذا المعنى حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر في ١٩٢٥/١٧/٢٦ في قضية (Rodière) مشار إليه بجلة القانون العام سنة ١٩٢٦ ص ٣٢ وبالمراجع السابقة ص ٧٧٥ .
 ٥٧٨ .

« الأصل في نفاذ القرارات الإدارية أن تقترن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة إلى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها وذلك إحتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية التى تتم في ظل نظام قانوني سابق ، ويرد على هذا الأصل بعض التربت تتم في ظل نظام قانوني سابق ، ويرد على هذا الأصل بعض الاستثنا ات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية ، ومبني الرجعية في هذه الحالة أن تنفيذ الحكم بالإلغاء يقتضي من الإدارة موقفاً إيجابياً وذلك بإتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ حكم الإلغاء وذلك كما يقتضي منها موقفاً سلبياً بالإمتناع عن لتنفيذ حكم الإلغاء أو إصدار أي قرار إستناداً إلى القرار الملغي عا يتعاضر مع منتضى الحكم بإلغائه ، ومقتضى الموقف الإيجابي المشار إليه أن تعيد جهة الإدارة النظر في الآثار التي ربطتها بالقرار رابطة تبعية بعيث لا تقوم هذه الاثارات وحدها دونه ، ومن ثم فهي تلغي من يوم صدورها » .

## ( الفتوى رتم ٨٦٥ في ١٩٥٩/١٢/٧ ) .

المبدأ (۱۳۹۳): والقرارات الإدارية واللواتع لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ صدورها - لا يترتب عليها أثر قيما وقع قبلها إلا في حالتين الأولى: أن تكون القرارات واللواتح صادرة تنفيذاً لقوانين ذات أثر رجعى، والثانية: أن تكون هذه القرارات واللواتح تنفيذاً لأحكام صادرة من مجلس الدولة بإلغاء قرارات إدارية وقعت مخالفة القانون ».

« إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ فاستظهرت حكم المادة ١٩٨٧ من الدستور التى تنص على أنه ( لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها زثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك عوافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب ) . ومفاد هذا النص أن المساس

بالحقوق المكتسبة لا يكون إلا بقانون ينص على الأثر الرجعي طبقاً للأوضاع الدستورية حتى ولو كانت تلك الحقوق مستمدة من قرارات تنظيمية عامة تصدرها الإدارة بالها من سلطة عامة في حدود وظيفتها التنفيذية بمقتضى القوانين وما لم تكن تلك الحقوق مستمدة مباشرة من نصوص القوانين ، لأن الأصل طبقاً للقانون الطبيعي هو إحترام الحقوق المكتسبة فهذا ما تقضى به العدالة الطبيعية ويستلزمه الصالح العام وليس من العدل في شيء أن تهدر الحقوق ، كما لا يتفق والمصلحة العامة أن يفقد الناس الثقة والاطمئنان على إستقرار حقوقهم . لذلك كانت الأوضاع الدستورية مؤكدة لذلك الأصل الطبيعي من حيث عدم جواز إنعطاف أثر القرانين على الماضي . كما يلزم أن يحصر نطاق الاستثناء الذي جات به تلك المادة التي تتبح الرجعية في أضيق الحدود بحيث لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية التي تمت سواء أكان إكتسابها بقانون أو بقرار تنظيمي عام إلا بقانون نزولاً على حكم الأوضاع الدستورية التي جعلت تقرير الرجةعية رهبنا بنص خاص في القانون ، أي جعل هذه الرخصة التشريعية ذات الخطر من إختصاص السلطة التشريعية وحدها لما يتوافر فيها من ضمانات - هذ من جهة ومن جهة أخرى فإن المستقر عليه أن القرارات الإدارية واللوائح لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ صدورها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها إلا في حالتين : الأولى : أن تكون هذه القرارات واللوائع صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر رجعى على النحو المشار إليه سابقاً . والثانية : أن تكون هذه القرارات واللوائع صادرة تنفيذاً لأحكام صادرة من مجلس الدولة بإلغاء قرارات إدارية وقعت مخالفة للقانون لما يترتب على الإلغاء من أثره في الحوادث السابقة ، .

( الفتوي - ملف رقم ۱۹۸۷/۱۲/ - جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۹ )

المبدأ (١٣٦٤): « البطلان الذي يؤدى إلى إلفا « ١٣٦٤) إلفا و البطلان القرار في ذاته . ومن ثم يكون من شأن حجية الفاء أن يضحى القرار المحكوم بإلفائه كأن لم يكن ولا

يحتج به في مراجهة أحد - يستفيد ذور الشأن جميعاً من هذا الإلفا ،
المجرد - بنا ، على ذلك إذا صدر حكم بإلفا ، قرار ترقية بعض العاملين
إلفا ، مجرد فيتعين على جهة الإدارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار
المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى
تاريخ الحكم بإلفائه - على الإدارة أن تقيد النظر في المراكز القانونية
للماملين الذين ألفيت ترقيتهم مراعية وضع كل عام في المركز القانوني
الذي يستحقه على الوجه القانوني الصحيح - تكون إعادة الترقية الملفاة
بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار
اللفي وتايخ الحكم بإلفائه - ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في
إجراء الترقية في - وقت معين أن تعود بعد إلفائها و تتمسك بالها من
ولاية إختيارية في هذا الصدد » .

« ثار التساؤل بشأن كيفية تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٢٢ لسنة ٣٦ ق بإلغاء قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨١ إلغاء مجرداً.

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١ فاستبانت أن الأصل في نفاذ القرارات الإدارية أن تقترن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة إلى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها ، وذلك إحتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية ، إلا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعى ومنها القرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية (إلغاء مجرداً أو نسبياً).

والحكم الصادر بإلغاء قرار إدارى قد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع إبقاء ما عدا ذلك سليما ، فيسمى الإلغاء نسبياً أو جزئياً . وقد يكون الإلغاء شاملاً لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار جميعه بكل آثاره، أي يترتب عليه إعدام القرار كله ، وهو ما يسمى بالإلغاء المجرد أو

الكامل.

ولما كان البطلان الذى يؤدى إلى إلفاء القرار الإدارى إلفاء مجرداً إلما يعيب هذا القرار فى ذاته ، ومن ثم يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالإلفاء أن يضحى القرار المحكوم بإلفائه كأن لم يكن ، ولا يحتج به فى مواجهة أحد ، ويستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلفاء المجرد . وبناء عليه فإنه إذا صدر حكم بإلفاء قرار ترقية بعض العاملين إلفاء مجرداً ، فيتعين على جهة الإدارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار المذكور وكا:افة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلفائه . وعلى الإدارة أن تعيد النظر فى المراكز القانونية للعاملين الذين ألفيت ترقيتهم مراعية وضع كل عامل فى المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه القانوني الصحيح . وتكون إعادة الترقية الملفاة بالنسبة لمن يستحقه على الوجه القانوني الصحيح . وتكون إعادة الترقية الملفاة بالنسبة وتاريخ الحكم بإلفائه ، إذ أنه ليس للإدارة بعد أن أقصحت عن نيتها في وتاريخ الحكم بإلفائه ، إذ أنه ليس للإدارة بعد أن أقصحت عن نيتها في إجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بما لها من ولاية إختيارية في هذا الصدد .

#### (الفعري-الملف رقم ۷۲۹/۳/۸۲ بعاريخ ۲۹۸۸/۱۲/۲)

المبدأ (١٣٦٥): واستثناء من الأصل يجرز صدور يعض القرارات بأثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية (إلفاء مجرداً أو نسبهاً) – يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج يه في مواجهة أحد و يستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد – يتعين على جهة الإدارة عند تنفيذا لحكم الصادر بإلغاء القرار إلغاء مجرد أن تزيل القرار الملفى وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه » .

( الفعري - ملف رقم ٧٣٤/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١ )

المبدأ (۱۳۹۱): والأصل في نفاذ القرارات الإدارية أن تقترن يتاريخ صدورها يحيث تسرى بالنسبة إلى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها. وذلك إحتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية – يرد على هذا الأصل بعض الاستثنا مات فيجوز إصدار قرارات إدارية بأثر رجعى ومنها القرارات إدارية بالترقية ». صادرة من جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية بالترقية ».

« إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩ فإستبانت أن الأصل فى نفاذ القرارات الإدارية أن تقترن بتاريخ صدورها بعيث تسرى بالنسبة إلى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها ، وذلك إحتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية . إلا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز إصدار قرارات إدارية بأثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية بالترقية » .

(الفتري - ملف رقم ۷٦٦/٣/٨٦ في ١٩٨٩/٤/١٩ ) .



السلطة التقديرية والسلطة المقيدة

في إصدار القرارات الإدارية

الباب الخامس



# الباب الخامس السلطة التقديرية والسلطة المقيدة هي إصدار القرارات الادارية

يقوم مبدأ المشروعية على أساس وجود قواعد صارمة تلتزم الادارة بإحترامها، ومراعاتها في تصرفاتها، فهى تفرض على الادارة قيودا لصالح الافراد. غير أن حماية الحرية الفردية يجب ألا تحجب عن الأبصار حاجة الإدارة إلى قدر من الحريه تضمن به حسن الإداره ذلك أنه إذا كان من اللازم تجنب استبداد الادارة، فيجب ألا يؤدى بنا إلى أن نسم الادارة بطابع الآلية والروتين، بأن نغل أيدى رجالها، ونكبت فيهم روح الابتكار. ولهذا يقرر الفقه والقضاء، بل والمشرع، للادارة بعض امتيازات تستهدف موازنة مبدأ المشروعية، بمنح الإدارة قدرا من الحرية يتفاوت ضيقا واتساعا بحسب الظروف. ولقد تهلورت هذه الامتيازات قي صور ثلاث رئيسية هي (١٠):

- (١)السلطةالتقديرية.
- (٢) سلطات الحرب والطروف الاستثنائية.
  - (٣) أعمال الحكومة أو السيادة.

والسلطة التقديرية - وهى مجال بحثنا فى نطاق القرارات الادارية - تتضع جليا فى مجال انحصار وظيفة السلطة التنفيذية فى تنفيذ القرانين التى تضعها السلطة التشريعية، اذ وهى بصدد أداء هذه الوظيفة يتعين عليها أن تعبر تعبيرا صادقا عن إرادة المشرع بلا نقص أو زيادة، وبهذا المعنى العام تكون سلطة الادارة مقيدة باستمرار، وهذا هو المثل الأعلى فيما يتعلق بحماية الحرية الفردية، الا أن مقتضيات العمل وضرورة الحياة الادارية تحول دون الأخذ بمذهب السلطة المقيدة على اطلاقه. فالادارة ليست

 <sup>(</sup>١) راجع في ذلك: الدكتور العميد سليمان الطماري – النظرية المامة للقرارات الادارية – الطبعة الرابعة – ص ٧٧ ومابعدها.

بالآلة الصماء، وانما هي تواجه ظروفا متغيرة تستوجب منها مراعاة تحقيق المسلحة العامة، ومن هنا ولدت السلطة التقديرية.

وتكون سلطة الادارة مقهدة اذا لم يترك القانون للادارة أى حرية فى التقدير فيفرض عليها بطريقة آمرة التصرف الذي يجب عليها مراعاته.

وتكون سلطة الادارة تقديرية اذا ما ترك المشرع للادارة قدرا من الحرية في التصرف تستعمله وفقا للظروف دون معقب عليها، وتترخص في ذلك بعيث يكون لها الكلمة الأخيرة دون منازع.

ولقد حدد العبيد (برنار) هذا النوع من الاختصاصات فقال: وتكون سلط قالادارة تقديرية حيث ما النوع من الاختصاصات فقال: وتكون الاختصاصات، يصدد علاقاتها مع الأفراد، الحرية في أن تتدخل أرقتنع، ووقت هذا التدخل وكيفيته، وفحرى القرار الذي تتخذه. فالسلطة التقديرية تنحصر إذ في حرية التقدير التي يتركها القانون للادارة لتحديد ما يصح عمله، وما يصح تركه (۱).

مجال التقدير والتقييد في القرارات الادارية:

من المقرر أن القرار الادارى يقوم على خمسة أركان- وفقا لغالبية اتجاه الفقه- وهى ركن الشكل، والاختصاص، والمحل، والسبب، والغاية.

قماهى حدود التقدير والتقييد بالنسبة لكل ركن من أركان القرار الاداري؟.

(۱) بالنسبة لركنى الشكل والاختصاص.. فلاحرية للادارة فى التقدير، بل على رجل الادارة دائما أن يفرغ ارادته فى الشكل الذى يحدده القانون، وأن يحترم قراعد الاختصاص، بحبث يكون عمله باطلا أو معدوما – بحسب الأحوال – إذا ما خرج على القراعد المقررة فى شأن الشكل أو الاختصاص. وإذا كان القضاء قد ترك القرار دون الغاء برغم مخالفة رجل الادارة لقواعد الشكل أو الاختصاص فى بعض الحالات فإنه لم يكن

<sup>· (</sup>۱)مشار إلى هذا الرأى: الدكتور العميد سليمان الطباوى - المرجع السابق ص ٣٠.

إعترافا منه بأن للإدارة أي مجال للتقدير في الخروج على تلك القواعد. واغا كان لأسباب أخرى سلف بيانها عند التعرض لأركان القرار الاداري وعيويه.

(۲) بالنسبة لركن الفاية.. فلا يمكن أن يكون موضعا لتقدير الادارة، اذ أن هدف النشاط الادارى وغايته محدد مسبقا ودائما بتحقيق المسلحة العامة، وفي بعض الحالات محدد بغاية مخصصة بذاتها داخل اطار المسلحة العامة وهو مايسمي (بالغاية المخصصة) وهنا لا يجوز للادارة أن تنحرف عن الغاية المرسومة أو أن تسعى لتحقيق سواها(۱).

وعلى ذلك فان ركن الغاية هو من عناصر التقييد في القرارات الادارية، وهو الحد الخارجي للسلطة التقديرية (٢)

 (٣) بالنسبة لركن السبب.. وهو ما يعرف بأنه «الواقعة المادية أو القانونية المستقلة عن رجل الادارة، والتي تحدث أولا فتوحى لرجل الادارة بأن بامكانه التدخل واتخاذ قرار معين».

- فيالنسبة لمدى صحة قيام الحالة التى تدخلت الادارة على أساسها (٣): هل تغيب الموظف عن العمل أم ٢١.. أو هل حدثت القلاقل والاضطرابات من عدمه فان هذا الجانب لا تستقل الادارة بتقديره بل يخضع لرقابة القضاء.
- وبالنسبة للوصف القانوني للوقائع أو التكييف القانوني لها (٤): فان هذا الوصف يخضع لرقابة القضاء ولا يترك لتقدير الاداره وحدها.
  - أما بالنسبة لدى الخطورة الناجمة عن الوقائع الثابت حصولها (٥):

فان تقدير خطورة العمل في ذاته، والنتائج التي تترتب عليه هو من

<sup>(</sup>١) واجع : الدكتور محمد ميرغنى – المبادىء العامة للقانون الادارى المغربى – الطبعة الثنائثة ص ٣٥٢،

<sup>(</sup>٢) راجم : الدكتور العميد سليمان الطماوي - المرجع السابق ص ٥٣.

<sup>(</sup>٣، ٤، ٥) الدكتور العميد سليمان الطماوي : المرجّع السابق ص ٥٤ ومايعدها - والدكتور محمد مرغني - المرجع السابق ص ٣٥٧ ومايعدها.

الجرانب التقديرية التى تستقل الادارة بالترخص فيها دون معقب من القضاء الادارى.

وهو ما سنورد له العديد من التطبيقات القضائية.

(1) بالنسبة لركن المحل.. وهو الأثر القانونى الذى يترتب حالا ومباشرة على القرار، فيعد أن تتحقق الادارة من قيام الحالة الواقعية أو القانونية التى تبرر تدخلها، وبعد أن تكينها التكييف القانونى الصحيع، وبعد أن تقدر مدى الخطورة الناجمة عنها، تبدأ في اتخاذ قرار معين، وهنا يكنن معظم الاختصاص التقديري للادارة.

وتتمثل السلطة التقديرية للادارة بالنسبة لركن المحل فى عناصر ثلاثة: المنصر الأول – حرية الادارة فى أن تتدخل أو أن قتنع.

المنصر الثاني - حرية الادارة في اختيار وقت التدخل.

المنصر الثالث-حرية الادارة في اختيار فحوى القرار.

ولما كانت سلطة الادارة التقديرية تبرز وتتجلى عادة بالنسبة لهذا الركن بالذات (ركن المحل) فان عرضنا للمبادى، القضائية التى قررها مجلس الدولة المصرى ينبغى أن يتركز فى هذا المجال، ثم نعقب ذلك بعرض بعض التطبيقات القضائية لعدد من المجالات التى تجد الادارة لها جانبا كبيرا من التقدير فى اصدار قراراتها الادارية وذلك على النحو التالى:

الفصلِ الأولُ - السلطة التقديرية في اختيار وقت ومناسبة اصدار القرار الاداري.

الفصل الثانى-السلطة التقديرية في مجالمتح التراخيص ورفضها و صحبها .

الفصل الثالث - السلطة التقديرية في مجال إقامة الأجانب وإيعادهم. الفصل الرابع - السلطة التقديرية في مجال قرارات التجنس. الفصل الخامس - السلطة التقديرية في مجال تصحيح أوراق الإمتحانات. الفصل السادس - السلطة التقديرية في مجال منح الدرجات العلمية. الفصل السابع - السلطة التقديرية في مجال الوظيفة العامة. وسنمرض لكل قصل منها على حدة.

# الفصل الأول السلطة التقديرية في إختيار وقت ومناسبة إصدار القرار الاداري

إن تحقق أسباب تجيز تدخل الادارة لايلزمها بالتدخل مالم يحتم المشرع عليها ذلك، فالقاعدة المسلم بها أن الادارة حرة في انشاء المرافق العامة، وأن مجرد شعور الأفراد بالحاجة إلى خدمة معينة لايلزم الادارة بانشاء المرفق الضروري لاشباع تلك الحاجة، لأن ذلك عما تترخص فيه الادارة.

أما حيث يحتم المشرع على الادارة القيام بانشاء مرفق معين، فان سلطة الادارة التقديرية تختفي ليحل محلها إختصاص معين.

كما أن المسلم به أنه إذا لم يغرض المشرع على الادارة أن تتدخل خلال فترة معينة، فانها حرة في اختيار وقت تدخلها حتى ولو كانت ملزمة أصلا بإصدار القرار أو باصداره على نحو معين، لأن الوقت المناسب لاصدار القرار لايمكن تحديده مقدما في معظم الحالات، غير أن المشرع في تقييده لوقت التدخل قد يفرض على الادارة أن تتدخل حالا ومباشرة، وحينئذ تنعدم حرية الادارة في هذه الناحية.

وفيما يلى نعرض لأهم المهادى القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا في مجال وسلطة الادارة التقديرية في إختيار وقت ومناسبة إصدار القرار الادارى:

المبدأ (۱۳۹۷): وقرار اداری – تترخص الادارة فی تعیین الوقت الملاتم لاصداره – لامعقب علیها صادام قرارها خلامن إساءة إستعمال السلطة – وما لم يحدد القانون ميمادا لاصداره ».

«ان الادارة بما لها من سلطة تقدير مناسبات القرار الادارى تترخص فى تعيين الرقت الملاتم لاصداره بلا معقب عليها فى هذا الشأن من هذه المحكمة مادام خلا قراراها من اساءة استعمال السلطة بشرط ألا يكون القانون قد عين لها ميعادا معينا. يتحتم اصدار القرار فيه والا كان اصداره بعد الميعاد المين لذلك مخالفا للقانون.

انه وان كان للسلطة الادارية مطلق الحرية في اختيار الوقت الملاتم لاجراء الترقية الا أن الاختيار يجب أن يهدف دائما إلى تحقيق المصلحة العامة وألا يتخذ وسيلة للاخلال بالحقوق المكتسبة للموظفين والاضرار بهم أو لتحقيق منافع ذاتية لهم – والا كان تصرفها مشويا بسوء استعمال السلطة ومخالفا للقانون به.

(محكمة القضاء الاداري – الدعري رقم ٢٠٢/٥ ق – ١٩٥٤/١/٢٨ – س ٨ ص ٥٤٨).

المبدأ (١٣٦٨): وتحديد وقت شغل الوظيفة - من الملاحمات التي تترخص فيها الادارة ي.

واستقر قضاء هذه المحكمة على أن شغل الوظيفة عند خلوها أو عدم شغلها هو مما تترخص فيه جهة الادارة بما لامعقب عليها فيه اذ أن تقدير ملاسمة شغل الوظيفة متروك أمره إليها حسبما تراه أوفق وأنسب مادام قرارها خاليا من إساءة إستعمال السلطة».

(محكمة القضاء الادارى – الدعرى رقم ٥٠٤/١/٦ – جلسة ٢٤/٥٣/٥ /١٩٥٣ س٧ص ١٢٩٥)

المبدأ (۱۳۲۹) : وترقيـة-تحديدالوقتالملائملاجرائـها -سلطة تقديريةللادارة-ماداملم يثبت سوءاستعمال السلطة».

«ان ملائمة الوقت الذي تجرى فيه حركة الترقيات أمر متروك لتقدير المصلحة بلا معقب عليها مادام لم يثبت اساءة استعمال سلطتها.

ومادام أن اختيار الوقت الملائم لشغل الدرجات الخالية بالوزارة أمر متروك لتقدير السلطة الادارية تتصرف فيه بما تراه محققا للمصلحة العامة ولا الزام عليها قانونا في شغل الدرجات الخالية في ميعاد معين – فلامحل لما ينعاه المدعى عليها من تراخيها فى اصدار القرار بترقيته رغم خلو الدرجة».

(محکمة القضاء الاداری – الدعری رقم ۲۱/۹۱۹ – جلسة ٤ من دیسمبر سنة ۱۹۵۲ – ص ۷ – ص ۹۷).

المبدأ ( ۱۳۷۰): وتحديد وقت إتخاذ القرار - سلطة تقديرية للادارة دون معقب عليها الا اذا كان الفرض من تراخى اصداره تفويت حق الموظف فى الترقية فانه يخضع لرقابة المحكمة ي.

وانه وان كان اختيار الوقت الذى تجرى فيه الترقية من الملاسات التى تستقل بها الادارة ولا معقب عليها فى ذلك الا أنه اذا وضع أن تراخى الوزارة فى إجراء الترقيات لم يكن مبعثه تحقيق مصلحة عامة بل كان الغرض منه تفويت حق الموظف فى الترقية التى يستحقها فان تصرفها على هذا الوجه يخضم ولا شك لرقابة المحكمة باعتباره تصرفا غير مشروع».

(محکمةالقضا «الاداری-الدعریرقم ۹۵۹/۱٫۵۵-۱۹۵۶/۱/۱۸ می ص۲۹۶)

المبدأ (۱۳۷۱) : واختيار الوقت لاجراء الترقية - لا إلزام على الادارة پاجرائها فى تاريخ معين - ترخصها فى إختيار الوقت الملائم - شرطه عدم اسا مقاستعمالا السلطة ي.

وان الترقية الى درجة ما فى تاريخ معين ليست حقا للموظف ما دام القانون لا يرجبها على سبيل الالزام كما هو الحال فى التنسيق أما فى المناون لا يرجبها على سبيل الالزام كما هو الحال فى التنسيق أما فى الدرجات العادية فان الادارة تترخص فى تعيين التاريخ الذى تجرى فيه الترقية كما أن شغل وظيفة بعينها بالترقية إليها من بين موظفى المصلحة أو بالنقل إليها من مصلحة أخرى هذا أيضاً عما تترخص فيه الادارة فى حدود سلطتها التقديرية حسيما تقتضيه المصلحة العامة، ولا معقب عليها فى ذلك ما دام لا يرجد نص خاص يحرمها من ذلك ما دام قرارها فى هذا

الشأن يخلو من عيب اساءة استعمال السلطة».

(محکمةالقضا «الاداری-النعریرقم۲۷۷۱،ق-۲۹۵۲/۱۹۵۹-س۷ ص۵۵۵).

المبدأ (۱۳۷۲): وتحديدوقت اجراء الترقيد - من الملامسات التى تترخص فيها الادارة - خلو احدى الدرجات وتوافر شروط الترقية - لا الزام على الادارتياجرائها ي.

دغير صحيح ما يذهب البه المدعى من استحقاقه الترقية بمجرد توافر السروط التى يتطلبها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/١/٢٧ وخلو درجة أعلى في المصلحة التابع لها اذ مؤدى هذا التزام الادارة باجراء الترقية متى تحققت هذه الشروط وسلبها حرية اختيار الوقت المناسب لاجراء هذه الترقية أو إعتبار الترقيه تلقائبة متى تحققت شروطها بمقتضى القرار التنظيمي العام مباشرة دون حاجة إلى إصدار قرار فردى من جانب الادارة بهذه الترقية مع أن ملامة الوقت الذي تجرى فيه حركة الترقيات أمر متروك لتقدير الادارة بلا معقب عليها فيه ما دام مسلكها في ذلك خالبا من إساءة استعمال السلطة».

(محكمة القضاء الأداري – النعوي رقم ۱۹۷/ فق – ۱۹۵۳/۹/۱ – س۷ ص ۱۹۵۷) .

المبدأ (١٣٧٣) : «اختيار الوقت الملائم لاصدار القرار - سلطة تقديرية للادارة - ليس هناك ما يلزم الادارة بشغل الدرجات في تاريخ معين » .

«ليس هناك ما يلزم الادارة بشغل درجاتها فى تاريخ معين أو بمجرد خلوها بل لها حرية شغل درجاتها بالترقية البها فى الوقت الذى تراه مناسبا دون معقب على تصرفها والأخذ بخلاف ذلك يؤدى الى أن تحل المحكمة محل الادارة فى عمل هو من صميم اختصاصها وهو ما يخرج عن ولايتها وطلب المدعى أحقيته للترقية الى الدرجة السادسة منذ تاريخ صدور القانون رقم ١٣٦ فى ١٩٥١/١٩٥٠ بربط ميزانية السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠ لا

يقصد به الزام الادارة باجراء عمل هو من اختصاصها الذى تنفرد باختيار الوقت الملاتم له بل يعتبر داخلا فى عموم الطلب الأصلى وهو الغاء القرار الصادر بنقل غيره إلى ادارة الميزانية فيما تضمنه من تفويت ترقيته وهو الذى تختص المحكمة بنظره والذى استقر المدعى على تعديل طلباته البه فى مذكراته الأخيرة ومن ثم يكون الدفع الفرعى بعدم الاختصاص فى غير محله ويتعين رفضه».

(محكمة القضاء الاداري - النعري رقم ١٩٦٦/ ٥ ق - ١٩٥٣/٤/٢٧ س ٧ ص ٩٦٤)

المبدأ (١٣٧٤): وترقية حتمية - الادارة ليست ملزمه باجراثها بجرد توافر شروطها - وجوب صدور قرار بالترقية من جانب الادارة - ملاسمة الوقت المناسب للترقية أمر تترخص فيه الادارة ».

واذا صع أن الترقية بالتطبيق للفقرة (ه) من قواعد انصاف المنسيين حتمية فانه غير صحيح مايذهب اليه المدعى من استحقاقه الترقية بمجرد توافر الشروط التى تتطلبها هذه الفقرة وخلو درجة أعلى فى المسلحة التابع لها، اذ مؤدى هذا الزام الادارة باجراء الترقية توا متى تحققت هذه الظروف وسلبها حرية اختيار الوقت لاجراء هذه الترقية أو اعتبار الترقية تلقائية متى تحققت شروطها بمقتضى القرار التنظيمي العام مباشرة دون حاجة إلى اصدار قرار من جانب الادارة بهذه الترقية مع أن ملاسمة الوقت الذي تجرى فيه حركة الترقية أمر متروك لتقدير المصلحة بلا معقب عليها فيه مادام مسلكها في ذلك خاليا من اساء استعمال السلطة – فليس خلو الدرجة مع توافر شروط الترقية بكاف لاكتساب الموظف المنسى الترقية بطريقة تلقائية من الوقت الذي خلت فيه الدرجة بل لابد من الترقية بالفعل كي يكتسب من الوقت الذي خلت فيه الدرجة بل لابد من الترقية بالفعل كي يكتسب وجوبية قبل غيره عن لاتتوافر فيه الشروط».

(محكمة القضاء الادارى – الدعرى رقم ۱۳۵۸ / ۵۵ – ۱۹۵۳/۲/۳۷ س ۷ ص ۱۹۲۵ – رحكمها فى الدعرى رقم ۲۹۵/۵۵ = ۱۹۵۲ / ۱۹۵۲ س ۷ص ۱۹۹۱ ( المهدأ (۱۳۷۵): «قرار اداری-تستقل الادارة بوزن مناسبات قرارها وتقدیر ملامدة أو عدم ملامدة اصداره».

«تستقل الادارة بوزن مناسب قرارها وبتقدير ملاسة أو عدم ملاسة الصداره بغير معقب عليها متى كانت الوقائع التى استندت اليها فى اصدار القرار لها أصول ثابتة فى الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التى انتهى اليها ومادام الباعث على اصداره ابتفاء المصلحة العامة التى ينشدها القانون. فاذا استند القرار الادارى إلى أسباب غير صحيحة فهو قرار باطل لانعدام الأساس القانونى الذى بنى عليه وحق لصاحب الشأن المطالبة بتعويض عن الأضرار التى أصابته من جرائه».

(محكمة القضاء الادارى – الدعوى رقم ۲۸/۱ ق-۱۹۶۸/۱۷ – س ۱ ص ۲۰۹)

المبدأ (۱۳۷۹): وقرار ادارى – تقدير ملاسة شغل الوظيفة الشاغرة - سلطة تقديرية – حدها ي

«استقر قضاء هذه المحكمة على أن تقدير ملاسة شغل الوظيفة الشاغرة متروك أمره إلى جهة الادارة تترخص فيه بلامعقب عليها من هذه المحكمة مادام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة».

(محکمةالقضا «الاداري – الدعوی رقم (۲۷۷ ق – ۱۹۵۳/۲/۳ – س۷ ص۲۲۷)

المهدأ (۱۳۷۷) : وقرار تقل – تقدير ملاحمته تستقل به الادارة – مادام خلا تقديرها من سو « استعمال السلطة » .

«ملاسمة النقل أو عدم ملاسته مما تستقل الادارة بتقديره بما لامعقب عليها مادامت لاتشوبه اساح استعمال السلطة».

(محكمة القضاء الاداري - الدعوى رقم ٢٢/٣٣٤ - ١٩٤٩/٥/١٨ - س٣ ص ٧٧٥) المِدأ (۱۳۷۸): وملامة اصدار القرارات الادارية بالعرقية - تعرخص فيها الادارة حسيما تقتضيه المسلحة العامة ي

دان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ملاسة اصدار القرارات الادارية بترقية المرظفين هو من الاطلاقات التى تترخص فيها الادارة حسبما تقتضيه المصلحة العامة».

(محكمة القضاء الاداري - الدعري رقم 2/222 ق - ١٩٥٣/١٢/١٥ - س ٨ ص ٢٤٤)

المبدأ (۱۳۷۹) : «تقدير مناسبة إصدار القرار - تستقل به الادارة -مادام للأسهاب وجود في الأوراق».

وانه وان كانت الادارة تستقل بتقدير مناسبة اصدار قراراتها أى أن لها الحرية المطلقة في تقرير ملاسة اصدار القرار الادارى من عدمه بمراعاة ظروفه ووزن الملابسات المحيطة به بلا معقب عليها من هذه المحكمة، الا أنه يجب أن يكون الباعث عليها ابتغاء مصلحة عامة والا شابه عيب اساء استعمال السلطة كما ينبغى أن يكون للأسباب التي يستند اليها وجود في الأوراق والا انظرى على مخالفة القانون لانعدام الأساس القانوني الذي يقوم عليه هذا القراري.

(محكمةالقضاءالاداري – الدعري رقم ١٩٢٤/ق – ١٩٤٧/١١/١ – س ١ ص ٢١٣، روقم ٢/١٨١٢ق – ١٩٥٣/١٢/١٣ – س ٨ ص ٢٣٩، روقم ٨٥٨/ وق – ١٩٥٣/١٢/٢ – س ٨ ص ١٩٥١).

المهدأ ( ۱۳۸۰): وشغل الوظيفة بطريق التعيين أو الندب - من الملامات التي تترخص الادارة في تقديرها ع.

ومن المبادىء المقررة أن اسناد الوظائف العامة عما تترخص فيه الادارة لأنه من الأمور التى تدخل فى تقدير ملاسة القرار الادارى الصادر بالتعيين فيها بما لامعقب عليها فيه مادام لم يثبت أن الادارة أساحت إستعمال

سلطتها في هذا التعبين».

(مـحـکـمـټالـقـضـا «الاداری-الـدعـریرقـم۱۸۶/۵ق،ورقـم۱/۹/۳ق-۱۹۵۳/۲/۲۵ - س۷ص ۵۳۰).

المهدأ (۱۳۸۱): «قرار اداری-تقدیر مناسهة اصداره-سلطة تقدیریة للادارة-حدودها - مدی رقایة المحکمة علیها ».

وان الإدارة تستقل بتقدير مناسبة اصدار قرارتها براعاة ظروفها ووزن اللابسات المحيطة بها بلا معقب عليها من هذه المحكمة مادام الباعث على المدار هذه القرارات هو ابتغاء مصلحة عامة والا شابها عيب اساءة استعمال السلطة، ومادام للأسباب التي يستند اليها القرار أصل في الأوراق والا انطوى على مخالفة للقانون لانعدام الأساس القانوني الذي يقوم عليه هذا القراري.

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ٢٧٢\٦ق – ١٩٥٣/٦/١٧ – س٧ ص.١٦١٨).

المبدأ (۱۳۸۲): «قرار إداري-تقدير مناسبة إصداره من سلطة الادارة التقديرية - وجوب استناده إلى وقائع صحيحة لها أصل ثابت في الأوراق ومؤدية للنتيجة التي انتهى اليها».

«انه وان كانت الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قرارها أى أن لها الحرية المطلقة في تقدير ملاسة إصداره من عدمه بمراعاة ظروفه ووزن الملابسات المحيطة به الا أن قرارها يجب أن يكون خاليا من إساءة إستعمال السلطة وقائما على وقائع صحيحة مستفادة من أصول ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي إنتهي البها القرار».

(محكمة القضاء الادارى – الدعوى رقم ٢/٢١٤ق – ١٩٤٩/٤/١٢ – س٣ ص (٥٤١)

الميدأ (١٣٨٣) : وتقدير ملاءمة إصدار الترار الاداري - سلطة تقديرية

#### للإدارة-حدودها ي.

وراعاة ظروفه ووزن ملاساته المحيطة به طالما كان القرار القرار الادارى ومراعاة ظروفه ووزن ملابساته المحيطة به طالما كان القرار قائما على وقائع صحيحة مستقاة من مصادر ثابتة فى الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التى انتهى البها مستخلصة استخلاصا سائغا مستهدفا الصالح العام غير مشوب بعيب إساء إستعمال السلطة أو مخالفة القانون. وقد وفرت الجهة الادارية للمدعية حق الدفاع بأن أطلعتها على مانسب البها من اهمال وتقصير فى أداء واجبها بعد عودتها من الأجازة والدليل عليه ومكنتها من الدفاع والرد فى محضر تحقيق، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه لم يجانب القانون».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ۱۹۵۰/۱۳ ق – ۱۹۵۳/۱۲/۳ – س ۸ ص ۲۰۹)

المهدأ (۱۳۸۶): ووزن مناسهات القرار – سلطة تقديرية للادارة – مدى وقاية المحكمة».

دان نشاط القضاء الادارى فى وزنه للقرارات الادارية ينبغى أن يقف عند حد المشروعية أو عدمها فى نطاق الرقابة القانونية فلايجاوزها إلى وزن مناسبات القرار وغير ذلك عا يدخل فى نطاق الملاسة التقديرية التى تملكها الادارة بغير معقب عليها فيها وتعيين الحد الفاصل بين النطاقين عا يخضع لرقابة هذه المحكمة.

اذا كان لايجوز لهذه المحكمة أن تتصدى لتقدير ملاسة اصدار القرار الإدارى أو عدم ملاسته لأن هذا عا تستقل به الادارة فى حرية مطلقة مع مراعاة الظروف ووزن الملابسات المحيطة به إلا أن لها الحق فى بحث الوقائع التى بنى عليها القرار الادارى بقصد التحقق من مطابقته أو عدم مطابقته للقانون، وحقها فى ذلك لايقف عند حد التحقق من صحة الوقائع المادية التى أسس عليها القرار بل يمتد إلى تقدير هذه الوقائع إذا ارتبطت بالقانون

باعتبارها من العناصر التي يقوم عليها القرار، وللمحكمة في حدود رقابتها للقرار أن تقدر تلك العناصر التقدير الصحيح لتنزل حكم القانون على مقتضادي.

(المحكسةالاداريةالعليا –الطعن رقم ١٩٥٩/١٥ – ١٩٥٥/١١٥ –س ١ ص(٤).

الميدأ (١٣٨٥): وقرار ادارى – مناسبة إصداره من ملاحمات الإدارة يشرط عدم إساحة إستعمال السلطة ي

دان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الجهة الادارية تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها وتترخص فى تقدير ملاسته ومراعاة ظروفه ووزن ملابساته المحيطة به طالما أن الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ولم يشبه عبب إساء إستعمال السلطة أو مخالفة القانون».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ۱۸۱۲ – ٦٥ – ١٩٥٣/١٢/١٣ – ۲۹/۱۰۹/۸)

الميدأ (١٣٨٦): وقرار إداري-مناسبة إصداره- من الملاسات التي تترخص فيها الإدارة».

وان الجهة الادارية تترخص فى تقدير مناسبة إصدار قراراتها ومراعاة ظروفها وملابساتها المحيطة بها طالما كان الباعث عليها استهداف الصالح العام ولم يشبها عيب اساء استعمال السلطة أو مخالفة القانون وكان للأسباب التى تستند إليها وجود فى الأوراق ومستفادة من أصول ثابتة فيها ومؤدية إلى النتيجة التى استخلصت منها».

(محكمة القضاء الاداري – الدصوي رقم ١٩٥٣/١١/٥ ق – ١٩٥٣/١١/٨ – ٨٧٧/٨).

المبدأ (۱۳۸۷) : «قرار مناسبة إصداره – متروك للإدارة – شرطه عدم إسا ما ستعمالالسلطة». دمن المسلم أن للادارة سلطة اختيار الفرصة الملاسة التي تصدر فيها قراراتها مالم يشب استعمالها لسلطتها الاعتسافي.

(منجنگستة النقيضيا «الادري – النفسري رقيم ۲ - ۵ / ۵ ق – ۲۹۵۲/۲۸۹ – ۲/۱۹۵۷/۲۸۸) .

المهدأ (۱۳۸۸): «قرار اداری-مناسبة اصداره-ترخیص الجهة الاداریة-شرطه».

ولاجدال فى أنه فى غير الأحوال التى تقيد فيها سلطة الادارة التقديرية بنص فى قانون أو لاتحة أو بمقتضى قاعدة تنظيمية عامة التزمتها يصبع التقدير من اطلاقات الجهة الادارية تترخص فيه بمحض اختيار فتستقل بوزن مناسبات قرارها وبتقدير ملاسة أو عدم ملاسة اصداره بما لامعقب عليها فى هذا الشأن من محكمة القضاء الادارى مادام لم يثبت أن قرارها ينطوى على إساحة إستعمال السلطة.

آما مايذهب اليه الدفاع عن المدعية من أن تقدير الملاسة يجب أن يقوم على أسباب معقولة وأن هذه الأسباب تخضع لرقابة المحكمة حتى تتبين أن جهة الادارة لم تجاوز حدود السلطة التقديرية المخولة لها، فانه يتنافى مع حرية الإدارة في مباشرة سلطتها التقديرية ويهدم استقلالها في تقدير مناسبات الأمر الإدارى وملاسة اصداره وهر أمر تأباه قواعد القانون الإدارى التي إستقرت على أنه لاوسيلة للتعقيب على هذه السلطة إلا بعيب إساءة إستعمال السلطة وأنه ليس لهذه المحكمة أية رقابة على المناسبات التي تقدير الملاسة أو عدم الملاسة في إصدار قرارها أو على الاعتبارات التي تراعيها في ذلك إلا إذا قام الدليل المقنع على أن هذه الاعتبارات تنظري في ذاتها على إساءة إستعمال السلطة».

(منعنگسمة القنضنا «الاداری-البذهبوی رقم ۲۳/۱ کان- ۱۹۵۲/۲۷۰-۱/۲۷۲/۱۷۹۶).

الميدأ (۱۳۸۹): «قراراداري-ملاسة اصداره-ترخيص الجهة

#### الادارية-شرطه».

«تستقل الإدارة بتقدير مناسبة إصدار قراراتها بمراعاة ظروفها ووزن الملابسات المحيطة بها بلامعقب عليها من هذه المحكمة مادام الباعث على إصدار هذه القرارات هو ابتغاء مصلحة عامة والا شابها عيب اساءة استعمال السلطة ومادام للأسباب التي تستند اليها أصل ثابت والا انطوت على مخالفة للقانون لانعدام الأساس القانوني الذي تقوم عليه هذه القرارات».

محكمة القضاء الادارى – الدموى رقم ٧٨٨٨ ت – ٢٩٥٣/١٧ – ١٩٥٣/ ٧٠ . ١٩٥٧/ ١٩٥٠) .

المهدأ ( ۱۳۹۰): «قراراداری-سلطةالإدارةفی تقدیر مناسهة إصداره - وجوب أن یکون الباعث إبتغاء مصلحة عامة».

واند وان كانت الادارة تستقل بتقدير مناسبة اصدار قراراتها أى أن لها الحرية المطلقة فى تقدير ملاحمة إصداره من عدمه بمراعاة ظروفه ووزن الملابسات المحيطة به الا أنه يجب أن يكون الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة والا شابه عيب إساءة إستعمال السلطة كما ينبغى أن يكون للأسباب التى يستند اليها وجود فى الأوراق والا انطوى على مخالفة القانون لإتعدام الأساس القانوني الذي يقوم عليه هذا القرار».

(محکمةالقبضا «الاداري-البعوي رقم۱۱۲۴ ق-۱۹٤۷/۱۱/۱۱-۱۹۶۷) ۱۲۰/۷۰).

المهدأ (۱۳۹۱): «قرار اداری - مناسبة اصداره - متروك للادارة -شرطه - ۱ - خلوه من اساء استعمال السلطة - ۲ - قيامه على وقائع صحيحة مستفادة من الأوراق ومؤدية للتيجة التي انتهى اليها ».

«انه وان كانت الادارة تستقل بتقدير مناسبة اصدار قرارها أى أن لها الحرية المطلقة في تقدير ملاسة اصدار من عدمه بمراعاة ظروفه ووزن الملابسات المحيطة به الا أن قراراها يجب أن يكون خاليا من اساء استعمال السلطة وقائما على وقائع صحيحة مستفادة من أصول ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى اليها القراري.

(محکمةالقضا «الاداری-البعریرقم۱۲۲۲ ت-۱۹٤۹/۱/۲-۱۹٤۹/۱۸ ۱۹۵۲/۱۵۵)

الميداً (۱۳۹۲) : «قرارادارى–ترخصالجهـةالاداريـةفـىتقـديـر ملامةاصداره–شروطـذلك».

«ان الجهة الادارية تترخص في تقدير ملاسة اصدار القرار الإداري ومراعاة ظروفه ووزن ملابساته طالما كان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ولم يشبه عيب اسامة استعمال السلطة أو مخالفة القانون وكان للأسباب التي إستند اليها وجود في الأوراق وكانت مستقاة من مصادر ثابتة ووقائع صحيحة مؤدية إلى النتيجة التي انتهى اليها القرار بجازاة المدعى بالاتذار ونقله الى بنى سويف وهو نقل مكانى صريح في نفس درجته ومرتبه وطيفته ولاينطوى على ستر جزاء مقتع كما أنه لايصح القول بأن هناك اكراها مفسدا لرضاء المدعى في تقديم استقالته التي بناها على رغبته في استكمال دراسته وعلى أسباب صحية وعائلية طالما أن تصرفات الجهة الادارية ازاء كانت مشروعة وصادرة في حدود سلطتها القانونية ويغير تعسف ولم يحصل خطأ في اجراء اتها ومن ثم يكون طلب التعويض على غير أساس سليم من الواقع والقانون وتكون الدعوى بشقيها واجبة غير أساس سليم من الواقع والقانون وتكون الدعوى بشقيها واجبة الرفض».

(منحكمة القبضا «الاداري-النصوي رقم ۲۲ / ۱۹۵٤/۲/۱۳ - ۱۹۵٤/۲/۱۳ - ۱۹۵٤/۲/۱۳ - ۱۹۵٤/۲/۱۳ - ۱۹۵٤/۲/۱۳ - ۱۹۵۶/۲/۱۳ -

المبدأ (۱۳۹۳): وقرار اداری-استقلال الادارة بوزن ملابسا ته بشرط الاستناد إلى وقائع صحيحة وباعث من المسلحة المامة ي

«تستقل الادارة بوزن مناسبات قرارها وبتقدير ملاسة أو عدم ملاسة اصداره بغير معقب عليها متى كانت الوقائم التي استندت اليها في اصدار

قرارها صحيحة مستقاة من أصول ثابتة فى الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التى انتهى اليها ومادام الباعث على اصداره ابتغاء المصلحة التى ينشدها القانون».

(محکمتالقضا «الاداری-المدمویرقم ۲۸۰ ۱ق-۷ / ۱۹۵۸ ۱۰-۲۲۲/۳۸/۲).

المهدأ (۱۳۹۶): «قراراداری-تقدیرملامتهمن حق الجهة الاداریة».

«ان من حق الجهة الادارية تقدير ملاسمة إصدار قرارها الإدارى دون معقب عليه من هذه المحكمة طالما قد خلا قرارها من عيب إساءة إستعمال السلطة».

(منعکمتالقنشا «الاداری-النفریزقم۱۶۲۹ (۵۰–۱۹۵۲/۵۷) ۱/۱۲۸۱ (۵۰۱/۲۸).

المبدأ (۱۳۹۵) : وقرار اداري – مناسبة إصداره – من الملاسمات التي تترخص فيها الادارة ي

وان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ملاسمة إصدار القرارات الإدارية بترقبة الموظفين هو من الاطلاقات التى تترخص فيها الادارة حسبما تقتضيه المصلحة العامة».

(محكمة القبضا «الاداري-النصوي رقم ١٩٥٢/١٥-٥-١٩٥٣/١٠).

المهدأ (۱۳۹٦) : «قراراداري-مناسبة اصداره-استقلال الجهة الادارية به: لامعقب من المحكمة-قرارات لجنة الخيراء».

«ان لجنة الخبراء إذ استندت إلى وقائع مستغادة عما جاء عن جدول العاملين من الخبراء فان مناسبة اصدار هذا القرار بعد وزن الملابسات المعطة به هر مما تستقل به تلك الجهة الادارية دون معقب عليها في ذلك مادام قرارها لاينطوي على عيب الاتحراف بالسلطة».

(محکمة القبضاء الاداری – النصوی رقم ۲۰۰۰ ع ق – ۱۹۵۱/۱۱/۱۷ – ۱۹۵۱ – ۱۹۵۱/۱۱/۲۵ – ۱۹۵۱/۲۵).

الميداً (۱۳۹۷) : وقرار اداری – وقت اصداره – تـرخص السلطة الادارية ي.

وللسلطة الادارية أن تختار هي وقت تدخلها باتخاذ قرارها ولاجناح عليها في ذلك وحسبها أن يكون لهذا التدخل مايبرره ويرتكز عليه.

(منجنگ منظال قنطب مالاداری - الندمنوی رقم ۲۰۳٬۹۷۸، ۲۰۳٬۳۷۸ ق-۱۹۰۲/۲/۱۹۲۸ (۱۹۰۲/۲۰۹۸).

المدأ (۱۳۹۸): وقرار اداري - مناسبة اصداره - ترخص جهة الادارة - لامعقب من المحكمة - شرطه - تعيين القانون ميعادا - عدم اصدار القرار خلاله - مخالفة للقانون».

وان الادارة بما لها من سلطة تقدير مناسبات القرار الادارى، تترخص فى تعبين الوقت الملاتم لاصداره بلا معقب عليها فى هذا الشأن من هذه المحكمة مادام خلا قرارها من اساحة استعمال السلطة، وبشرط ألا يكون القانون قد عين لها ميعادا معينا يتحتم اصدار القرار فيه والا كان اصداره بعد المعين لذلك مخالفا للقانون».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوي رقم ٢١ / ٣٥ - ١ / ه / ١٩٥ - ١٩٥ / ١٩٥ - ١٩٥ / ١٩٥ . ١٩٥ / ١٩٥ - ١٩٥ / ١٩٥ . ١٩٥ / ١٩٥ . ١٩٥ / ١٩٥ . ١٩٥ / ١٩٥ . ١٩٥ / ١٩٥ . ١٩٥ / ١٩٥ . ١٩٥ / ١٩٥ / ١٩٥ . ١٩٥ / ١٩٥ / ١٩٥ . ١٩٥ /

المبدأ (۱۳۹۹): «قرار اداری - إختيار الوقت الملاتم لاصدار دخوله فی السلطة التقدیریة المطلقة للجهة الاداریة - تأجیل إصدار القرار إلی وقت معین لایمتع الادارة من العدول واصداره قبل ذلك - مثال بالنسبة لتقسیم المأذرنیات ».

«ان لوزارة العدل سلطة تقديرية مطلقة في اختيار الوقت الملائم لاجراء

تقسيم المأذونيات. فاذا كانت قد رأت في سنة ١٩٥٧ عدم ملاسة اجراء التقسيم في ذلك الرقت وارجاء التقسيم إلى مابعد ظهور نتائج التعداد العام، فليس هناك مايمنعها من العدول عن رأيها هذا واجراء التقسيم في ديسمبر سنة ١٩٥٨ وقبلما تظهر نتيجة التعداد متى رأت في حدود سلطتها التقديرية انه الوقت الملاتم لإجراء هذا التعديل لأن الصالح العام واستقرار أوضاع المأذونين يقتضى التعجيل بالتقسيم لوضع حد لشكاوى المأذونين العديدة من تسالمهم إلى دوائر غير دوائرهم – هذا بالاضافة إلى أن القسيم الجديد لم يترتب عليه عزل المدعى من وظيفته ولاحرمانه من مورد

أما القول بأن هذا التقسيم كان فيه محاباة لبعض المأذونين فإنه لم يقم عليه دليل بل الذي عليه الدليل الواضح من واقع الأوراق أن اللجنة التي قامت به كان هدفها الصالح العام يؤيد هذا القول أن الغالبية العظمى من المأذونين قد أقرت هذا التقسيم ورضيت العمل على أساسه».

(مبعکممةالشنشنا «الاداری-البدعوی رقم۱۵/۹۵۳ ق-۱۹۹۱/۱/۳ -۱۹۲/۷۲/۱۵).

الميدأ (١٤٠٠) : وقرار ادارى – حرية الادارة في إختيار الوقت الملائم لإصدار القرار – تجد حدها الطبيعي في الوقت المعقول – مثال ».

«ان حرية الجهة الادارية في اختيار الوقت الملائم لاصنار قرارها بالترخيص وان كانت مطلقة - إلا أن إطلاقها لايعني الإسراع ولا التراخي في إستعمالها ذلك انها تجد حدها الطبيعي في الوقت المعقول لكي تبت الجهة الادارية خلاله في طلب الترخيص.

فاذا كان الثابت ان ليس ثمة سبب للتراخى فى إصدار الترخيص مدة سنة تقريبا غير ماذكرته مصلحة الطيران المدنى من انتقالها من وزارة الحربية إلى وزارة المواصلات ثم اعادة تبعيتها لوزارة الحربية الأمر الذى إقتضى نقل ملفات المصلحة المذكورة بين هاتين الوزارتين أكثر من مرة

واعادة عرض الموضوع على الجهات المختصة فى كل منها وان وزير الحربية قد علق موافقته على منع الترخيص على شرط إضافة بند يهدف إلى منع أية منافسة من الشركة المدعية لشركة مصر للطيران، أمر غير جائز قانونا لأنه لايجوز اعادة صياغة مشروع الترخيص، ولكن هذين السببين لايصلحان مبروا للتراخى فى منع الترخيص لان التنظيمات الداخلية التى تستحدثها الإدارة هى من قبلها ولاتعد قوة قاهرة - كما أن تعليق الترخيص على ضمان عدم منافسة الشركة المدعية لشركة مصر للطيران أمر غير جائز قانونا لأنه لايجوز أن تستغل الجهة الادارية سلطتها لحماية أحد الملتزمين أو فريق من الأفراد على حساب فريق آخر بحجة تنظيم المنافسة ومن ثم فان القرار المطعون عليه يكون مشويا بسوء استعمال السلطة من ناحية اختيار الوقت الملاتم لاصداره».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ١٩٦١ / ١٥٦١ / ١٩٦١ / ١٩٦١ - ١٩٦١ / ١٩٦١ - ١٩٦١ / ١٩٦١ - ١٩٦١ / ١٩٦١ - ١٩٦١ ( ١ / ١٩٣١ / ١٩٢١ ) .

المهدأ (١٤٠١): وقرار ادارى - الخطأ في تقدير ظروف ومناسبات إصداره أو عدم اصداره - تعلقه بالا مدّالأمر للمصلحة العامة - لا يعد مخالفقا نوئية ».

«الخطأ في تقدير الظروف والمناسبات التي توجب إصدار الأمر الاداري أو عدم إصداره أمر يتعلق بملاسة الأمر الإداري للمصلحة العامة ولايعد مخالفة قانونية».

(مَ<u>مَكُمُ قَالَةُ ضَا</u> «الإداري-الـدعـويرقـم ۲۰/۱ق-۱۱/۵۰، ۱۹۵۰ ۱/۲۷۷۷۷)

المهدأ (۱٤۰۲): وقرار اداري-العبرة في تقدير دواعيه-بالحالة الموجودة فعلاوقت صدوره».

والعبرة في تقدير الدواعي الفنية للأمر الاداري انما يكون على أساس الحالة الموجودة فعلا وقت صدوره لا على أساس أمور افتراضية، أو يرى أنه

كان واجبا على الموظف القيام بها ي.

(محکمتالقضا ۱۲۵ داری-النصویرقم ۲۰ /۱ ق- ۲۱ / ۵ / ۱۹۵ - ۱۹۵ / ۷۳۷/۲۲۶/۷).

المهدأ (١٤٠٣): وقرار ادارى - الوقائع التي يني عليها - تقديرها - تستقل به السلطة المختصة و.

«لاعبرة بما أثاره المدعى من تشكيك فى الوقائع التى بنى عليها القرار المطعون لأن ذلك يعد جدلا فى تقدير الدليل وهو أمر تستقل به السلطة المختصة بتوقيع الجزاء بغير معقب عليه وتكون الدعوى على غير أساس متعينا رفضها».

معكمة القبضاء الأداري – الدعوى رقم ١٩٣٩/١/٥٥ – ١٩٤٥/٢/٢٥ – ١٩٤٥/٨).

المهدأ (٤٠٤): «قرار ادارى – خلاف حول المسوخ الفنى لاصداره مبناه الاجتهاد أو تقدير الظروف والملابسات الملائمة – استقلال السلطة الادارية به – لامعقب من المحكمة – شرطه ».

واذا كان الخلاف حول المسوغ الفنى للقرار الادارى لم يكن راجعا إلى مخالفة قواعد فنية مسلم بها، وواجبة الاتباع حتما وإغا كان مبناه الاجتهاد فى ابتكار الوسائل لوقاية جسور الحوش وفى تقدير الظروف والملابسات الملائمة لإصدار الأمر الادارى المذكور فان تقدير هذه الملاممة أمر تستقل به السلطة الادارية دون معقب عليها فى ذلك، الا اذا أساحت استعمال سلطتها وهو أمر غير متوافر فى هذه الدعوى، اذ لم يثبت أن الأمر صدر بدوافع شخصية، ويقصد الانتقام، ولذلك لايعد الخلاف الفنى مخالفة قانونية تعيب القرار وتبطله – وهو أيضا لم يبلغ درجة اساعة استعمال السلطة».

(محکمةالقضا «الاداري-الدعويرقم ۲۰/۱ق-۱۹۵۰/۱۹۰۱-۱۹۵۰) ۷۲۲/۲۲۶/۷). المهدأ ( ٥ - ١٤) : «قرار اداری – ابتناؤه علی أصراب مستمدة من الأوراق ومؤدية إلى النتهجة التى انتهى اليها وباعث المسلحة العامة – كفايته – تقدير ملامته أو مناسبة اصداره – ترخص الجهة الادارية – لامعتبطها و .

وحسب القرار الادارى ليكون بمنجى من الطعن أن يكون مستمدا من أصول ثابتة صحيحة مؤدية إلى النتيجة التى انتهى اليها، وأن يكون الباعث عليه نشدان المصلحة العامة – أما تقدير ملاسمة أو مناسبة اصداره فهو مما تترخص فيه الجهة الادارية في حدود سلطتها بلا إشراف عليها في ذلك أو تعقب ع.

(محکمتالقتضا «الاداری-الندعبویرقم ۱۹۵۱/۵۱–۱۳۸۱ (۱۹۵۱) ۱۹۲۵/۱۵۲).

المبدأ (١٤٠٦): وقرارات ادارية – حق السلطة الادارية في تقدير المناسبات لاصدارها وجوب قيام القرار على وقائع صحيحة مستقاة من مصادر ثابتة في الأوراق».

وانه وان كانت الادارة تستقل بتقدير المناسبات لإصدار قراراتها الا أنه يجب لمصلحة القرار الادارى أن يقوم على وقائع صحيحة مستقاة من مصادر ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى اليها والا كان منطويا على مخالفة القانون لانعدام الأساس القانون لذى يجب أن يقوم عليه ولوقوع الخطأ في تطبيق القانون بسبب الخطأ في تحصيل فهم الواقع».

المبدأ (١٤٠٧): وقرار ادارى – ملاسة تقديرية – لاتحة الجهانات – دفن الموتى – النهى في لاتحة الجهانات عن دفن الموتى في غير الجهانات العمومية فيما عدا من ترى وزارة الصحة دفنه في مكان خاص تعظيما لشأنه – ترخصها في ذلك سلطة تقديرية – لامعقب على قراراها مادام خلا

### من اساءة استعمال السلطة – مثال ي .

«يبين من الرجوع إلى المادة التاسعة من لاتحة الجبانات الصادرة في المناين والجوامع والكنائس والهياكل وغيرها من الأماكن المعدة للعبادة أو في الأثار والكنائس والهياكل وغيرها من الأماكن المعدة للعبادة أو في الأثار العمومية، وعلى العموم في أي محل كان غير الجبانات المصرح بالدفن فيها، ويستثنى من هذه القاعدة العمومية من يؤذن بدفنهم في أحد الأماكن المذكورة تعظيما لشأنهم بناء على رخصة خصوصية من مصلحة الصحة العمومية، ومفهوم هذا النص ومدلوله أن القاعدة الأساسية تمنع من الدفن في غير الجبانات العمومية وللوزارة أن تستثنى من ذلك من ترى الوزارة تعظيما لشأنه ونظرا لتيامه بخدمة وطنية أو اجتماعية الترخيص بدفنه في مكان خاص، وهذا الإستثناء ليس حقا للأفراد، بل هو جوازي لوزارة الصحة تتصرف فيه بسلطتها التقديرية المطلقة دون معقب عليها، مادام قراراها قد خلا من إساءة استعمال السلطة أو الاتحراف في استعمالها».

(محکمةالقضا «الاداری-الدعوی رقم ۱۹۵۷/۱/۲۵ ق-۱۹۵۷/۲/۲۵ -۱۹۹۲/۲۹٤/۱۰ .

المبدأ (١٤٠٨): «قرار إدارى- تعيين- استقلال الادارة بوزن مناسبة التعيين في الوظائف وتحديد زمان إجرائه رمن تحتاج اليهم - وجرب اتباعها حكم القانون بعد انتهائها من إعمال سلطتها في هذه التراحى - قرارها السلبي بالامتناع عن تعيين موظف بعد ترافر الشروط المطلوبة فيه مستندة في ذلك إلى جزا التسبق توقيعها عليه في وظيفته السابقة مخالف للقانون ».

« أن الجهة الإدارية هي التي تستقل بوزن مناسبة التعيين في الوظائف وتحديد زمان اجرائه وتحديد عدد من تحتاج اليهم من الموظفين تحقيقا لصالح العمل دون تعقيب عليها في هذا الاختصاص فاذا ما انتهت من إعمال سلطتها في هذه النواحي وجب عليها اتباع حكم القانون فيما قرره من شروط أوجب توافرها فيمن يعين في احدى الوظائف وليس من الجائز قانونا

للجهة الإدارية أن تغير من شروط التعيين في الوظائف سواء بالحذف منها أر بالاضافة إليها لأن سلطتها في هذه الناحية مقيدة.

فاذا كان الثابت ان المدعى قد نجح فى امتحان المسابقة للوظيفة المعلن عنها لتوافر شروطها فيه، فانه لايجوز للادارة أن تمتنع عن تعبينه بحجة أنه قد وقعت عليه جزا الحت حين كان يشغل وظيفة أخرى اذا اتضح أن هذه الجزا الحت قديمة على وقت ترشيحه للوظيفة محل النزاع فضلا عن محو تلك الجزا الحت على موافقة لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة للسكة الحديد ومن ثم ماكان يجوز للجهة الادارية المدعى عليها بعد ذلك أن تفترض وجود تلك الجزا احت أو أن ترتب عليها نتيجة، وفوق ذلك فانها لم تؤثر على إستمرار المدعى في وظيفته السابقة، وليس في قانون موظفى الدولة مايحول دون نقل المدعى إلى وظيفة أخرى أو تعبينه فيها حتى مع فرض بإناء تلك الجزاءات مسجلة في ملف خدمته.

وفى ضوء ما تقدم فان امتناع الجهة الإدارية عن إصدار قرارها بتعيين المدعى فى الوظيفة التى رشحه ديوان الموظفين لها إثر نجاحه فى امتحان المسابقة الذى عقد لهذا الغرض يكون الامتناع مخالفا لحكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة والأمر لا يختلف حتى لو عينت الجهة الإدارية موظفا آخر فى تلك الوظيفة دون المدعى وقد تعلق حقه القانونى بها لانه أهل للتعيين فيها لتوافر الشروط المقررة فيه وعدم وجود ما يحول دون تعيينه فيها.

ولا مقنع بعد ذلك فيما تدعيه الجهة الإدارية المدعى عليها من أن لها سلطة تقديرية مطلقة في التعيين في الوظائف والفصل فيها ومن ثم يكون قرارها السلبى بالامتناع عن تعيين المدعى في وظيفة مساعد إدارى من الدرجة السادسة بمصلحة القومسيونات الطبية قد وقع مخالفا لحكم القانون عا يتعين معه الحكم بالغاء هذا القرار.

(محكمة القضاء الإدارى - النصرير قسم ١٩٦١/٥/٣١ - ١٩٦١/٥/٣١ -١٥/ - ١٩٤٨/٨٤). الميدأ (1604) : ومناسبة اصدار القرار ليست شرطاً من شروط صحته ولا ركنا من أركان انعقاده- مثال ».

دان مناسبة إصدار القرار الإدارى الذى هو إفصاح الإدارة بما لها من سلطة عن إرادتها الملزمة يقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ذلك جائزا وعكنا قانونا إبتغاء مصلحة عامة، ليست شرطا من شروط صحة القرار ولا ركنا من أركان انعقاده.

(المحكمة الإدارية العليا – الطمن رقم ۸۲۸/ ۱۰ ق-۱۹۳۲/۱۱/۱۲ – ۱۹۳۲/۱۹ ۱۹۳/۱۸).

المبدأ ( ١٤١٠): وحالة الضرورة - طريق إستثنائي محض لا يلجأ اليه إلا في حالات محددة على سبيل الحصر - حالات ذلك هي وجود نص في القانون ببيح إتخاذ هذا السبيل أوقيام حالة الضرورة - أركان حالة الضرورة».

دان إلتجاء الادارة الى تنفيذ أوامرها على الأفراد بالقوة الجبرية دون حاجة الى اذن سابق من القضاء - وهو ما يسمى بالتنفيذ المباشر - هو طريق استثنائى محض، لا تستطيع الادارة أن تلجأ اليه إلا فى حالات محددة على سببل الحصر اذ أن الأصل الذى يحكم هذا الموضوع هو الأصل العام الذى يخضع له الأفراد، والذى يقتضى أن تلجأ الادارة الى القضاء لتحصل على حكم بحقوقها إن كان لها ثمة وجه حق اذا ما رفض الأفراد الخضوع لمرارتها، ومن ثم فقد استقر الرأى فقها وقضاء على أن لا يسوغ للادارة فى مصر أن تلجأ الى هذا الطريق الا في احدى حالتين:

الحالة الأولى: أذ وجد نص في القانون يبيح للادارة اتخاذ هذا السبيل والأمثلة على ذلك واضحة من استقراء نصوص القرانين المختلفة.

الحالة الثانية: وهى حالة الضرورة ومقتضاها أن تجد الادارة نفسها أمام خطر داهم، يقتضى أن تتدخل فورا للمحافظة على الأمن والسكينة أو الصحة العامة بحيث لو تريثت إلى حيث صدور حكم القضاء لترتب على ذلك أخطار جسيمة ومن ثم فقد جرى القضاء الإدارى في مصر على أنه لا تقوم حالة الضرورة الابتوافر أركان أربعة :

أولاً: أن يكون هناك خطر جسيم مفاجى، يهدد النظام والأمن.

ثانيًا: أن يكون عمل الضرورة الصادر من الادارة، هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر.

ثالثا: أن يكون العمل لازما حتما فلا يزيد على ما تقضى به الضرورة.

وابعاً: أن يقوم بهذا العمل الموظف المختص فيما يقوم به من أعمال وظيفته.

وهذه الأركان جميعها ترجع الى أصلين معروفين من أن الضرورات تبيح المحظورات وان الضرورة تقدر بقدرها».

(المحكمة الإدارية العليا – الطمن رقم ٧٤٤٤ / ١٩٦٦ / ٢٢٦ / ١٩٦٦ / ١٩٦٦ / ١٩٦٦ / ١٩٦٥ / ١٩٢٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٦٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٦٥ / ١٩٢ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢٥ / ١٩٢

المبدأ (۱٤۱۱): واذا لم يفرض المشرع على الادارة ان تتدخل بقرار خلال فترة معينة فانها تكرن حرة في إختيار وقت تدخلها حتى لوكانت ملزمة أصلا باصدار قرار على وجه معين - أساس ذلك: أن الوقت المناسب لاصدار القرار لا يمكن تحديده سلفا في معظم الحالات - القيود التي تحد حرية الادارة في اختيار وقت تدخلها و.

و ومن حيث أنه عن موضوع الطعن، فلما كان المسلم انه اذا لم يغرض المشرع على الادارة ان تتدخل بقرار خلال فترة معينة، فانها تكون حرة فى اختيار وقت تدخلها حتى ولو كانت ملزمة اصلا باصدار قرار أو باصداره على وجه معين، ذلك ان الوقت المناسب لاصدار القرار لا يمكن تحديده سلفا فى معظم الحالات. غير أنه يحد حرية الادارة فى اختيار وقت تدخلها شأن اية سلطة تقديرية – الا تكون الادارة مدفوعة فى هذا الاختيار بعوامل لا تحت الى المصلحة العامة، أو الا تحسن اختيار وقت تدخلها؛ فتتعجل إصدار قرار أو تتراخى فى إصداره بما يرتب اضرارا للأفراد نتبجة صدور

القرار في وقت غير ملائم».

(الطمن رقم ۹۸۹ لسنة ۳۰ تر–جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۹۸۰).

المبدأ ( ۱٤۱۲) : و اذا لم يفرض المشرع على الادارة ان تتنخل بقرار خلال فترة معينة فانها تكون حرة في اختيار وقت تدخلها حتى لوكانت مازمة اصلاً باصدار قرار أو اصداره على وجد معين – أساس ذلك: أن الوقت المناسب لاصدار القرار لا يمكن تحديده سلفا في معظم الحالات – يحد حرية الادارة في اختيار وقت تدخلها شأن اية سلطة تقديرية الا تكون مدفوعة في اختيارها بعوامل لاقت الى المصلحة العامة – مثال ذلك: الاقسن الادارة اختيار وقت تدخلها فتتعجل اصدار القرار أو تتراخى في اصداره عما يضر اختيار وقت تدخلها فتتعجل اصدار القرار أو تتراخى في اصداره عما يضر بالأفراد نتيجة صدور القرار في وقت غير ملاتم – استطالة أمد التحقيق بالإدارية بعرفة جهات الاختصاص ينفى إساستهما أبالسلطة بتراخى الإدارة في إستصدار القرار المطعون عليه ».

(الطمن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٠٠ق-جلسة ١٩٨٦/٤/٥)

ونى مجال السلطة التقديرية لجهة الادارة في وتقدير الخطورة الناجمة
 عن الحالة الواقعية »:

أرست المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي:

المبدأ (١٤١٣): وأجهزة الأمن تترخص في تقدير الخطورة الناشئة عن الحالات الراعية التي توجب عليها أن تتدخل لمواجهتها الحالية الماريا الاجراء الضيطى المناسب حمالة للتقدير لا يكون مشروعا إلا وإستند الى حالة واقعية لها وجود حقيقي وتتوفر لها الشروط والأوصاف التي حدد ها القانون لتبرر تدخل الادارة ».

«ومن حيث إنه من المسلمات أن أجهزة الأمن تترخص في تقدير الخطورة الناشئة عن الحالات الواقعية التي تواجهها والتي توجب عليها أن تتدخل لمراجهتها حماية للأمن العام وبالإجراء الضبطي المناسب، ولكن ذلك التقدير لا يكون مشروعا إلا لو استند إلى حالة واقعية لها وجود حقيقي وتتوفر لها الشروط والأوصاف التي حددها المشرع في القانون لتبرر تدخل الادارة.

ومن حيث إنه يبين عا تقدم أن جهة الإدارة متمثلة في حي شمال الجيزة أصدرت القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦ بغلق مطبعة المطعون ضده في ٢٦ من يونيه سنة ١٩٨٦، فإنها تكون قد أصدرت هذا القرار خلال أسبوع من تاريخ إجراء الضبط الذي تم بناء على إذن النيابة العامة للعقود التي تحمل علامات مقلدة لاحدى المؤسسات الاجنبية الخاصة ومن ثم فان هذا القرار يكون قد إستند الى واقعه ثابتة في محضر رسمى لم يطعن على ماورد به بالتزوير ولم ينته القضاء الى الحكم بعدم صحتها أو عدم سلامتها أو عدم صحة إدانة المطعون ضده بارتكابها».

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٠- جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩٨٥)

\* وفى نطاق السلطة التقديرية فى مجال وتقدير إعتبارات الصالح العام و:

أرست المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالى والذى نورده تفصيلاً الأهميته العملية والدستورية(١):

المبدأ (١٤١٤): وتتعقق عدم المشروعية للقرار الإداري بأن يتنكب غايات الصالح المام التي يحددها القانون وينحرف عنها ويكون القرار الإدارى أيضا غير مشروع إذا إستند الى غاية من غايات الصالح العام يكون ظاهرا أو مؤكدا انها ادنى في أولويات الرعاية من غايات وصوالح قرمية أسمى وأجدر بالرعاية وترتبط بالقيم والمبادى والأساسية للمجتمع تكون أساسا لسلامة الكيان القومى – اذا تعارضت غاية القرار في الظروف والتوقيت الذي يراد تنفيذه فيه مع السلامة الكيان الوطنية أو مع السلام الاجتماعى أو الأمن العام كان القرار غير مشروع – الرطنية أو مع السلام الاجتماعى أو الأمن العام كان القرار غير مشروع –

<sup>(1)</sup> صدر هذا الحكم فيسا يعرف بالطمن على قرار إزالة وهدم النشآت والمساكن المقامة على أرض "عربة غير الله" يتطفة دار السلام .

يؤكدهذا المبدأ وذلك التفسير لأحكام الدستور وحدود المشروعية ماهو مسلم يه من ميادى - الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع طبقا للمادة ( 0 ) من الدستور من أن دفع الضرر مقدم على جلب المنافع وأن الضرورات تبيح المطورات وأن الضرورة تقدر بمقدارها عند التصرف لرفعها ».

«ومن حيث إن الماثل في وقائع الدعوى بحسب ظاهر الأوراق أن الأرض التي يقيم المطعون ضدهما وآخرون في مساكن أقاموها بها هي أرض مملوكة للدولة صدرت قرارات جمهورية في عامي ١٩٧٢، ١٩٧٤ على التوالى بتخصيصها لشركة المعادى للتنمية والتعمير بهدف اعادة تخطيطها وتعميرها وبناء مساكن عليها، وانه لاتوجد علاقة قانونية من نوع ماتخولهم حيازة تلك الأراضى والبناء عليها، وان القرار المطعون فيه منذ عام ١٩٨٣ إقتضى إزالة تلك المساكن عا يترتب على ذلك من طردهم من الأرض.

ومن حيث ان أوراق الدعوى تكشف عن ان هدف هذا القرار وغايته هى حماية الأرض ملك الدولة والحرص عليه ومنع غصبها أو الاستحواز عليها دون سند قانونى واسترداد الأرض من حائزها لتسليمها إلى الخصم المنضم شركة المعادى للتنمية والتعمير والتى خصصت لها هذه الأرض منذ عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ على التوالى لتدخلها في المخطط العام لتعمير المنطقة واعادة تخطيطها وبناء مساكن عليها.

ومن حيث إن تلك غاية يظهر منها من غير شك وجه مصلحة عامة لاريب فيه قوامه الحفاظ على أرض الدولة والعمل على التعمير وفقا للأسس العلمية للتخطيط بكل ماينطوى عليه ذلك من فوائد للمجتمع العمراني، الا انه في الجانب الآخر – وكما ذهب اليه الحكم المطعون فيه بحق – فان تنفيذ القرار وان استهدف تحقيق ذلك الوجه للمصلحة العامة سوف يترتب عليه هدم الآف المنازل وتشريد عشرات الآلاف من المواطنين بأسرهم ومنقولاتهم على النحو الذي كشفت عنه الأوراق بيقين ولاخلاف عليه.

ومن حيث إنه وإن كان صحيحا أنه لامحل لرقابة من القضاء الإدارية على الملائمات التقديرية التي تباشرها السلطة الإدارية المختصة عند إصدار قراراتها سواء من حيث إختيارها لمحل القرار أو وقت وأسلوب تنفيذه مادام ان ذلك يكون في إطار من الشرعية وسيادة القانون وذلك مالم تتنكب الادارة الغاية وتنحرف عن تحقيقها الى غاية اخرى لم يقصدها المشرع عندما خولها تلك السلطة التقديرية أو تتعمد تحقيق غايات خاصة لاصلة لها بالصالح العام الا أن ذلك يتعين ألا يغفل عن أن السلطة القضائية وبين أركانها الاساسية محاكم مجلس الدولة مسئوليتها الأولى إقامة العدالة وحماية الشرعية والمشروعية وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة المشروعة للمصربين (المواد ١٦٥، ١٦٦، ١٧٢، ٦٤، ٦٥، ٨٨ من الدستور) وفي إطار ما إوردته نصوص الدستور والقانون من أصول ومبادىء عامة حاكمة لنظام الدولة والمجتمع وغايات الصالح العام القومي وترتبب أولويات تلك الغايات وفقا لمقتضبات السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والشروعية والنظام الاجتماعي وتكافؤ الغرص لجميع المصريين وعدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة، ومنع الاستغلال غير المشروع (المواد ٣، ٤، ٧، ٨ من الدستور) وكذلك رعاية وحماية ماتلتزم الدولة والادارة العاملة بتحقيقه في خططها وسياساتها وعملها اليومي في تصريف الشئون الإدارية للبلاد من حماية الأسرة وطابعها الأصيل وماتقوم عليه من قيم قوامها الدين والأخلاق والوطنية والالتزام برعاية الأخلاق وحمايتها (الماد ١١، ١٢ من الدستور) وكفالة الدولة للخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية (المادة ١٦) والإلتزام في ذات الوقت بأن الملكية الخاصة مصونة في حدود الدستور والقانون وأنها تتمثل في رأس المال غير المستغل الذي ينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون إنحراف أو استغلال وكفالة ألا تتعارض في طرق إستخدامها مع الخبر العام للشعب (٣٢، ٣٤) من النستور – وأن للمساكن الخاصة حرمة لايجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب

وفقا لأحكام القانون وهى كذلك لا يسوغ هدمها وإزالتها إلا طبقا لأحكام القانون ولتحقيق الصالح العام ودون الاعتداء على الحقوق والحريات العامة والخاصة للمواطنين التى تكون جديرة بالحماية والرعاية ولها الأولوية على إعتبارات وملائمات الصالح العام المتعلقة بالازالة والهدم فالصالح العام يتدرج في الاهمية تدرجا يشبه التدرج في مراتب الادوات التشريعية المختلفة فالصالح القومي الأعلى المتمثل في حماية كيان ووجود الدولة والمجتمع من العدوان من الخارج أو الداخل يسموعلى الصالح العام الأدني مرتبة ويعلو المصالح الخاصة بالأفراد، ومصالح وحريات جماعة غير محدودة من المواطنين تعلو مصلحة فرد أو عدد محدود وهكذا وطبقا لهذا التدرج في مراتب الصالح العام يتعين على الإدارة العامة أن تختار محل قراراتها وتوقيت تنفيذها ولارقابة عليها مالم تهدر الصالح القومي وخاصة لو نص عليه في الدستور والقانون لصالح مصالح أدني.

ومن حيث انه بناء على ماسلف جميعه فانه ليس فقط تتحقق عدم المشروعية للقرار الإدارى بأن يتنكب غايات الصالح العام التى يحددها القانون وينحرف عنها وافا أيضا يكون القرار الإدارى غير مشروع إذا إستند إلى غاية من غايات الصالح العام يكون ظاهرا أو مؤكدا أنها أدنى فى أولويات الرعاية من غايات وصوالح قومية أسمى وأجدر بالرعاية وترتبط بالقيم والمبادى الأساسية للمجتمع وتكون أساساً لسلامة الكيان القومى اذا تعارضت غاية القرار فى الظروف والتوقيت الذى يراد تنفيذه فيه مع السلامة القرار غير مشروع.

ومن حيث انه لاشك يؤكد هذا المبدأ وذلك التفسير لأحكام الدستور وحدود المشروعية ماهو مسلم به من مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع طبقا للمادة ٥ من الدستور من أن دفع الضرر مقدم على جلب المنافع وان الضرورات تبيح المعظروات، وأن الضرورة تقدر بقدرها عند التصرف لرفعها. ومن حيث إنه بمراعاة الالتزام بما سبق جميعه من أسس للمشروعية والشرعية أساسها صريح نصوص الدستور والمبادىء العامة الحاكمة للنظام العام للدولة والمجتمع المصري فانه لاخلاف على أنه سوف يترتب على تنفيذ القرار الخاص بتسليم الأراضى والازالة والهدم للمباني والمساكن القائمة عليها تشريد عشرات الآلاف من الأفراد والأسر نتيجة فقد المأوى الوحيد لهم إلى غير مقر بكل ماينطوى عليه ذلك من إهدار للأسس والقيم العامة التي يقوم عليها المجتمع من رعاية للأسرة وللأخلاق وحمايتها بين عشرات الآلاف من المواطنين وتمزيق للتضامن الاجتماعي وإثاره لمكامن السخط والحقد وخروج بالملكية الخاصة عن أداء وظيفتها الاجتماعية من تحقيق للخير العام للشعب إلى التحطيم لحياة عشرات الآلاف من المواطنين دون ضرورة ملجئة تدعو إلى ذلك بل إن لذلك إحتمالات مؤكدة لقيام خلل في الأمن العام لايعرف مداه أو آثاره وقد إستشعرته جهة الادارة بعد صدور القرار وأشارت إليه في كتاب نائب محافظ القاهرة المرسل إلى مكتب رئيس الوزراء ومن هنا كان وجه المصلحة العامة القومية في عدم التسبيب في نشوء وجود هذه الظواهر الخطيرة بشقيها الانساني والأمنى بتنفيذ القرار محل النزاع وخاصة أن وجود التجمع السكاني الذي يحطمه ويدمر كيانه القرار المذكور واستقراره على أرض الدولة المخصصة لشركة المعادى للتنمية والتعمير منذ حوالي ١٨ عاما، لم ينشأ فجأة وعلى حين غرة أو خفية عن جهات الإدارة وأجهزتها والشركة التي خصصت لها الأرض ولكنه مجتمع سكاني نشأ على مدى زمني طويل أمامها، وهو مالم يتم في الخفاء، وقد أسهمت في وجوده عندما لم تمنعه في باديء الأمر ولم تحرص على منع إتساعه في مستهله سواء تم ذلك بإزالة التعديات فورا، وتحديد مساكن بديلة لهؤلاء ، وكانت الإدارة مملكه في حينه دون تثريب عليها ، أما وقد قعدت عن ذلك ولم تنشط إليه في وقته فان تدميره والقضاء عليه الآن وقد إستفحل، ليس فقط عما لايجوز للإدارة فعله ولكنه يكون بمثابة إخلال منها بمسئوليتها نحو الحفاظ على أمن وسلامة المواطنيين وحماية السلام

الاجتماعي وعدم السماح بأن يترتب على الملكية الخاصة التشريد والتحطيم لحياة عشرات الآلاف من المواطنين دون ضرورة ملجئة تبرر ذلك وتشريدهم . دون تدبير شئونهم واشباع حاجاتهم والحفاظ على الأمن والاستقرار بينهم ولاشك أن هذه النتائج تشكل وجه المصلحة العامة القومية الاكثر الحاحا وأخطر شأنا يتعين أن تكون في هذه المرحلة أولى بالرعاية من مجرد إزالة التعدى على أرض مملوكة للدولة وهو أمر مشروع ولكنه أدنى من أن يكون أحق بالتغليب، إذ في هذه الحالات تختلط مناسبة العمل بمشروعيته ويلزم دائما لبكون العمل مشروعا ان يكون ملائما ومناسبا وهو ماتنبسط عليه رقابة المشروعية من القضاء الإداري على نحو ماسلف بيانه وذلك دون أن يكون ذلك إقحام للقضاء في نطاق السلطة التقديرية للإدارة، ذلك أن هذه الإدارة يتعين أن تصدر في تصرفاتها عا يراعي الموازنة بين المصالح العامة المتفاوتة المدارج والوزن والأهمية على النحو الذى ألزمها به المستور والقانون واذا لم تلتزم بذلك كان للقضاء الإدارى بحكم ولايته التي أناطها به الدستور أن يردها إلى مجال المشروعية وسيادة القانون بحسب صحيح التفسير السليم لأحكام الدستور والقانون ويما يدرأ مايترتب على تنفيذ قراراتها غير المشروعة من أضرار اجتماعية وسكانية وأخلاقية وصحية وأمنية على النحو الظاهر والثابت في موضوع الطعن الماثل.

ومن حبث إنه متى كان ذلك فإن القرار المطعون فيه وبحسب ظاهر الأوراق يكون قد صدر مشوباً بعدم المشروعية لإنحرافه عن الإلتزام بغايات الصالح العام القومى بما يرجع معه إلغاؤه عند الفصل في طلب الإلغاء الأمر الذي يتوفر به في طلب وقف تنفيذه ركن الجدية المشروط في إجابته ، وهذا فضلاً عن توافر ركن الإستعمال بسبب ما سيلحقه تنفيذ القرار من أضرار مؤكدة يتعذر تداركها ومن ثم إذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى هذا القضاء فإنه يكون قد أصاب وجه الحق » .

(الطعنان رقما ١٩١٤، ١٨٧٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٩)

 وفى مجال إنكار فكرة والسلطة المطلقة ع للإدارة أرست المحكمة الإدارية العليا الميذأ التالي:

الميدأ (١٤١٥): ولا يرجد ثما يسمى بالسلطة المطلقة للجهة الإدارية - إذ أنه لا شههة قى خضوع القرارات الإدارية با قيها القرارات للإدارية با قيها القرارات للادارية با قيها القرارات للدى تصدر عن الجهات الإدارية المعاملة بالها من سلطة تقديرية وققا للقوانين واللوات بوقيا مها على سببها الصحيح الذى أقصحت عندا لجهة الإدارية وسيدت قرارها على سند منه - رقابة القضاء الإداري و محاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية هى رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المعارفة المنافقة المتافقة على القرارات المعارفة المنافقة المنافقة المعارفة الدستور والقانون وهمة قيق الصاحة المامة وهي تحقيق الصاحة العام دون تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة ي .

ومن حيث إنه من نافلة القول أنه في دولة المشروعية وسيادة القانون الايوجد ثمة مايسمي بالسلطة المطلقة للجهة الإدارية حيث ينظم الدستور والقوانين واللوائح اختصاص كل من السلطات الثلاث للدولة وولايتها في تسيير وانجاز مهامها وبينها السلطة التنفيذية وذلك في إطار من المشروعية وسيادة القانون وقد أفرد الدستور المصرى - كما سلف أن جرى قضاء هذه المحكمة - بابا كاملا لسيادة القانون هو الباب الرابع منه ونص صراحة في المادة ١٢٤ على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وقضى في المادة المادة ١٤٤ على أن مبدلس المحكم في الدولة وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات ونص في المادة ١٧٧ على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون إختصاصاته الأخرى ومن ثم فان كل تصرف أو قرار للإدارة يخضع للدستور والقانون ولايجوز النص على تحصين تصرف أو قرار إدارى من رقابة القضاء وفقا لصريع نص المادة ١٨ من الدستور فكل تصرف أو قرار إدارى فضلا عن خضوعه للمشروعية فاإه الدستور فكل تصرف أو قرار إدارى فضلا عن خضوعه للمشروعية فاإه

يخضع لرقابة محاكم مجلس الدولة وفى ذات الوقت فان كل تصرف غير إدارى مثل أعمال السيادة والتصرفات والقرارات ذات الطبيعة السياسية وإن خضعت للمشروعية وسيادة القانون فانها لاتخضع لطبيعتها السياسية – لولاية الإلغاء أو وقف التنفيذ المنوط بمحاكم مجلس الدولة طبقا لأحكام الدستور والقانون المنظم لمجلس الدولة، ومن ثم فان القول بأن السلطة التقديرية لجهة الادارة هى – سلطة مطلقة من أى قيد، لاسند له وبعد عدوانا من الإدارة على سيادة القانون والمشروعية وحرمانا للمواطنين منها ومن حق التقاضى وحق الدفاع وتحصينا غير دستورى وغير قانونى وغير مشروع للقرار أو التصرف الإدارى وإهدار اسيادة القانون، حيث انه وفقا لصحيح أحكام الدستور والقانون لأشبهة فى خضوع القرارات الإدارية بما فيها القرارات التى تصدر عن الجهات الإدارية العامة بما لها من سلطة تقديرية وفقا للقرانين واللوائح لرقابة القضاء من حيث المشروعية وسيادة القانون تأكيدا لشرعيتها بقيامها على سببها الصحيح الذى أفصحت عنه الجدارية وشيدت قرارها على سند منه».

(الطعن رقم ۸۲۱ لسنة ۳۸ ق-جلسة ۱۹۹۳/۵/۲)

المبدأ (١٤١٦) : و مدى وحدود السلطة التقديرية لجهة الإدارة في شأن تنظيم رحلات الحج البرى » .

د حيث إنه وبالنسبة إلى ركن الجدية فإنه وإن كان صحيحاً أن جهة الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها ولها حرية واسعة فى تقدير ظروف القرار الإدارى ووزن الملابسات المحيطة به لتقرر ملاسة إصداره من عدمه إلا أنه يجب لصحة هذا القرار أن تكون الإسباب التى قام عليها مؤدية إلى النتيجة التى إنتهى إليها وإلا إنطوى القرار على مخالفة القانون، ولما كان ذلك وكانت جهة الإدارة قد إعتمدت فيما إنتهت إليه من قرار يقصر تنظيم رحلات الحج البرى على الشركات السياحية وحرمان الجهات الأخرى من هذا الحق إلى ما وقع من مخالفات فى تنظيم الحج البرى في الأعوام السابقة حيث تدخل فى تنظيم هذه الرحلات بعض الأفراد لم يزد

دورهم عن تجميع عدد من الحجاج وتأجير السيارات لهم والحصول على مقابل مادي كبير منهم دون أن يقابل ذلك الخدمات اللازمة ، كما أنه لم تتوافر للسيارات التي إستخدمت في الحج البري شروط السلامة والصلاحية لمثل هذه الرحلات الشاقة الطويلة فضلا عن عدم توافر أماكن لسكني معظم حجاج البر بالملكة العربية السعودية . وهذه المخالفات على ما يظهر من وقائعها لم تنسب إلى الجمعيات الدينية التي قامت بتنظيم رحلات الحج البرى فى الأعوام السابقة وإنما تسبت إلى يعض السماسرة الذين اقتصر دورهم على تجميع عدد من الحجاج وتأجير السيارات لهم والحصول على مقابل مادی کبیر منهم دون تقدیم خدمات مقابل ذلك ومن ثم ما كان یجوز أن يكون خطأ هؤلاء أو غيرهم سببا في قصر تنظيم رحلات الحج البري على الشركات السياحية وحرمان الجهات الأخرى المأذون لها يتنظيم رحلات الحج كالجمعيات الدينية من هذا الحق ، وكان لجهة الإدارة وصولاً إلى بلوغ هدفهاً في تجنب وقوع المخالفات التي حدثت في الأعوام السابقة أن تحكم رقابتها على الجهات التي تنظم رحلات الحج البري لا أن تحظر عليها تنظيم مثل هذه الرحلات التى يتمكن عن طريقها بعض ذوى الدخول المحدودة من أداء فريضة الحج وقد يعجزون عن أدائها إذا تمت عن غير هذا الطريق أوعن طريق الشركات السياحية.

وليس صحيحاً ما يحاج به أن لجهة الإدارة سلطة تقديرية واسعة فى تنظيم شنون الحج تكفل لها حطر تنظيم رحلات الحج البرى على بعض الجهات ذلك أن الترارات التى تتخذها جهة الإدارة فى سبيل تنظيم الحج شأنها شأن كل القرارات الإدارية ينبغى أن تقوم على أسباب صحيحة تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها هذا القرار ووقوع بعض المخالفات فى تنظيم رحلات الحج لا يؤدى إلى حظر تنظيم هذه الرحلات على بعض الجهات التى تسمع نظمها بذلك ، ذلك أن إيثار الشركات السياحية دون غيرها من الجهات المسموح لها قانوناً عناسة هذا النشاط ، ينطوى على إهدار لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص التى يتعين أن تعم القرارات الإدارية جميعها وعلى

ذلك يكون القرار المطعون فيه بما تضمنه من قصر تنظيم رحلات الحج البرى على الشركات السياحية وحرمان الجمعيات الدينية من هذا الحق قد جاء مخالفاً للقانون » .

المهدأ (١٤١٧): «مدى السلطة التقديرية للجهة الإدارية في توحيد الرقم الكودي للنداء الآلي ليعض المراكز والقرى».

« ومن حيث إنه إذا كان الخلاف حول المسوع الفنى للقرار الإدارى لم يكن راجعاً إلى مخالفة قواعد فنية مسلم بها وواجية الإتباع حتما وإفا كان مبناه الإجتهاد في إبتكار الوسائل لتقديم خدمة تليفونية للقرى والمراكز وفي تقدير الظروف والملابسات الملاتمة لإصدار الأمر الإدارى المذكور فإن تقدير هذه الملاسمة أمر تستقل به السلطة الإدارية دون معقب عليها في ذلك ، إلا إذا أساءت استعمال سلطتها وهو أمر لم يقم عليه الدليل في هذه الدعوى إذا أساءت استعمال سلطتها وهو أمر لم يقم عليه الدليل في هذه الدعوى أذ لم يثبت أن قرار توحيد الرقم الكودى للنداء الآلي قد صدر بدوافع شخصية ويقصد الانتقام ولذلك لا يعد الرأى الفني الذي استند إليه القرار المطعون فيه مخالفة قانونية تعيب القرار وتبطله وهو لم يبلغ درجة إساءة استعمال السلطة وعلى ذلك فإن الدعوى الماثلة تكون غير أساس من القانون خليقة بالرفض».

(مىجىكىمىقالىقىضا ئالإدارى-الىدغىرىرقىم ٧٧/٧٧ ئان جىلىمىـة ١٩٩٨/٣/٧٤)

المهدأ (١٤١٨): و الترخيص للخيرا ، الأجانب من الأطبا ، برزاولة مهنة الطب في مصر - شروطه - حدود ومدى السلطة التقديرية لتقاية الأطبا ، في منع الترخيص به .

« وحيث إن نقابة الأطباء وقد خولها المشرع إختصاص التأكد من الخبرات المميزة للأطباء الأجانب الذين يرخص لهم بمزاولة مهنة الطب ولم

يقيد المشرع ذلك الإختصاص الغنى بأى شكل أو إجراء بأخذ رأى أو موافقة أى جهة أو أى شخص ، ومن ثم كانت سلطتها التقديرية قارسها فى حدود عدم إساء إستعمالها بأن تستعين فى ذلك بأى جهة طبية سواء أكانت جمعية أو غيره أو أى شخص من الخبرات التى تشق بها ومن ثم فإنها إذ استعانت بالجمعية المصرية لجراحة القلب لتعينها بالرأى الفنى فيمن رغبوا فى الترخيص لهم بمزاولة المهنة فإنه لاتشريب عليها فى ذلك سواء أكانت تلك الجمعية مسجلة وسواء كانت أصلاً لجمعية مسجلة أو فرعا منها ، وسواء أكانت غير مسجلة أو مراء كانت أصلاً لجمعية مسجلة أو فرعا منها ، وسواء أكانت هيئة أو رابطة أو مجموعة أو فرد فالقرار النهائى بأسبابه الفنية يضحى فى التهاية قرار النقابة وتنسب أسبابه إليها ومن ثم لا يكون فى قرارها الطعين المستند إلى رأى هذه الجمعية أو المجموعة مخالفة للقانون فى أمر تلك الستند والمشورة الفنية .

وحيث إن السبب الذى قام عليه القرار المطعون فيه يتحصل فى أن الطبيب المذكور لا يمثل ثقلا علميا فى بلده ولن يمثل أى فائدة طبية أو علمية للمرضى أو الأطباء المصريين فقد ورد سببا فنيا قائماً على خبرات الجهة القائمة على فحص القيمة العلمية والعملية لهؤلاء الخبراء وفقا لخبراتها الفنية وفى حدود سلطتها التقديرية وقد أجدبت الأوراق من أى دليل يناهض ذلك التقدير الفنى من جانبهم ، فلم يقدم المدعى ما يثبت القيمة العلمية للطبيب المذكور بين أقرانه من الخبراء فى بلاده أو غيرها ، كما لم يقدم ما يثبت أن خبرته فى مجال جراحة القلب لا نظير لها ولا يتوفر نوعها فى مصر كما اشترطت المادة الثامنة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ وفى مجال السلطة التقديرية للإدارة فإن الأصل أنها قد مارستها على أساس من قرينة الصحة الملازمة لقرارات الإدارة بحسبانها القوامة على مهنة أسلط، ويقع عبه إثبات ما يناهضها على من يدعى غير ذلك ع

(محکممثالیقیشا «الإداری-الیدمسریرقیم» ۲/۱۷۱ فق-جیلیسیة ۱۹۹۸/۱/۲۷) المبدأ (١٤١٩): « حق تكوين الجمعيات – رقابة القضاء على سلطة الإدارة التقديرية حول مدى ملاحة المكان المتخدمة (اللجمعية ) .

« حيث إن حق المصريين فى تكوين الجمعيات هو من الحقوق الأصلية التى قررها الدستور وعهد إلى القانون بتنظيم إستعمال هذا الحق ، وقد إستلزم القانون أن يكون للجمعية مقر يجتمع فيه أعضاؤها ، ولم يتطلب فى هذا المقر شروطاً معينة سوى أن يكون ملائماً من الناحية الصحية أو الإجتماعية .

ولما كان المؤسسون لرابطة المصريين العائدين من قطر قد إختاروا لها مقرأ بمكتب المدعى وتم تحرير عقد إيجار لهذا الغرض ، وأثبتت المعاينة الأولى صلاحية المكان . ومن ثم فإنه لا يغير من توافر شروط شهر الجمعية أن يكون شغلها لبعض غرف المكان دون غيرها » .

(منحسکستال قنضا «الإداری-الندعسوی وقسم ۱۹۷۵/۸۹۵ ق-جنلسته ۱۹۹۸/۲/۱۰)

المبدأ (١٤٢٠): « ملكية – التخصيص للنفع العام – إختيار الموقع وتحديد المقارات – سلطة تقديرية لجهة الإدارة بما تراه محققا للصالح العام ويتأى عن تعقيب القضاء الإدارى مادام لم ينهض ما ينبئ عن إنحراف الإدارة بذلك وتنكبها وجد المسلحة العامة » .

« أن لجهة الإدارة الحق في إختيار الموقع وتحديد العقارات التى يشملها التخصيص للنفع العام عام التخصيص للنفع العام عام التخصيص للنفع العام عام تراه محققا للصالح العام وعالم ومادارة وبنأى عن تعقيب القضاء الإداري مادام أن رائده الصالح العام ومادام لم ينهض من الشواهد ما ينبئ عن انحراف الإدارة بهذا الاختيار عن غاياته وتنكبها وجه المصلحة العامة أو إتخاذها له بباعث لا عت لهذه المصلحة بصلة » .

(المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٢٥٢٧ لسنة - كان – جلسة ١٩٩٨/١/٢٨)

#### الفصل الثاني

# السلطة التقديرية في مجال منح التراخيص ورفضها وسحيها

على الرغم من أن أحكام النظرية العامة للسلطة التقديرية والمقيدة صالحة للتطبيق على القرارات الإدارية المختلفة، إلا أنها لاتكفى وحدها لتحديد سلطة الإدارة إزاء طلبات الترخيص بالذات، فيجب أن تكون هذه السلطة أو المبادئ العامة المتعلقة به، فلا ينصب التقدير على الموافقة على الترخيص، وإغا ينصب على وزن عناصر القرار وملاسمة الوقائع، وبعبارة أخرى فإن السلطة المقيدة تحكم الإطار العام لاختصاص الإدارة في هذا الشأد.

وهذا الإطار العام يرسمه لنا التزام الإدارة بالتوفيق بين دالحرية» و دالسلطة» أى بين الصالح الخاص والصالح العام على ضوء الغايات والمبادئ والاعتبارات المحيطة بالترخيص من حيث طبيعته القانونية باعتباره نظاماً له مقوماته الخاصة به أيا كان موضوعه أو صورته، وفي داخل هذا الإطار يكون للإدارة سلطة تقديرية تخولها تبعاً لكل حالة على حدة إختيار الوقت الملائم لاصدار قرار الترخيص وتحديد نطاقه ومدته وبيان مدى التزامات المرخص له ونرعها وتقييده بالقيام ببعض الاحتياطات والاشتراطات قبل الموافقة عليه أو بعدها وغير ذلك من التفصيلات المتنوعة التي تمليها أنواع الترخيص وظروف الموافقة عليه (١٠).

ونود أن نشير إلى أنه ولئن كنا قد أردنا عرض مفهوم السلطة التقديرية فى مجال منح التراخيص ورفضها وسحبها فإننا نعرض لها بشئ من الإيجاز نظراً لتشعبها ونرجئ المزيد من التفصيل إلى عرض لفكرة

 <sup>(</sup>١) راجع فى ذلك: الدكتور محمد الطيب عبد اللطيف – نظام الترخيص والاخطار فى القانون المحرى – رسالة دكتوراه – طبعة ١٩٥٧ ص ٤٣٥ رما يعدها، وتطبيقات عملية لسلطة الإدارة المقيدة والتقديرية إزاء طلبات الترخيص ص ٤٣٩ وما يعدها.

التراخيص الإدارية والتي سنحاول أن نقدمها في مؤلف مقبل بإذن الله.

وقيما يلى أهم المبادئ التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا في دسلطة الإدارة التقديرية في منح التراخيص ورقضها وسحيها وفي المجالات التالية:

# المبحث الأول

# الضوابط العامة لأحكام الترخيص الإداري

المهدأ (١٤٢١) : «منع الترخيص أورقضه أوسحمه - سلطة تقديرية للإدارة - دون معقب مادامت لم تتعسف في إستعمال سلطتها ».

وإن المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ إذ نصت فقرتها الأولى والثانية على أن وزير الداخلية حر فى منح الرخص أو رفضها أو تحديد مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة وتقييدها بأى شرط أو حد يرى ضرورة تقييدها وذلك حسبما يترامى له - وأنه أيضاً حر فى سحب الرخص فى أى وقت .. إذ نصت المادة المذكورة على ذلك وقد خولت الجهة الإدارية سلطة تقديرية واسعة النطاق فى اصدار قرار بسحب رخصة بندقية سابق اصدارها لشخص معين وذلك حسبما تراه من ظروف الحال وملابساته عا لامعقب عليها فيه من محكمة القضاء الإداري مادامت الجهة الإدارية لم تتعسف فى استعمال سلطتها عند إصداره».

المهدأ (١٤٢٧): وترخيص-سلطة الإدارة مقيدة بتوافر الشروط المقررة قانوناً - ليس للإدارة أن تضيف إليها شروطاً جديدة».

«يبين في أحكام لاتحة القومسيون البلدى لمدينة الإسكندرية الصادرة في ٢٠/ ٧/ ١٩٠٤ ولاتحة التياترات الصادرة في ٢١/ ٧/ ١٩١١ فيما يتعلق بمنع ترخيص لأحد محال الفرجة والملاهى أنها تتناول قواعد وشروطاً واجراً حات وجميعها متعلقة بالتزام خطوط التنظيم والمواقع والمسافات ومراعاة شرائط البناء والنظام والأمن العام والصحة العامة فإذا ما روعيت تلك الأحكام وجب منع الترخيص وإذا خولف شئ منها كان من حق البلدية تلك الأحكام في هذا الترخيص. ويتفرع على ذلك أن البلدية لاتملك أن تضيف إلى تلك الأحكام في هذا النطاق حكما جديداً لم تتضمنه قواعد الترخيص وهو التحقق من ملكية طالب الترخيص لجميع الأرض المطلوب إقامة البناء عليها ويبين من ذلك أن الترخيص في حالتنا ليس من اطلاقات الإدارة وإنما هي تصدر فيه عن سلطة مقيدة لا يجوز أن تخالفها وتتعداها أو تقحم فيها ما ليس فيها وكل ما تملكه البلدية كسلطة مرخصة إذا ما تبين لها أن ملكية ومنتفية هو أن تسجل في الترخيص محفظاً بأنها تمنحه له تحت مسئوليته أو منتفية هو أن تسجل في الترخيص محفظاً بأنها تمنحه له تحت مسئوليته وم الاحتفاظ بما عساء يكون للفير من حقوق فيه».

(محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ٩٩٧/ ٦ ق - ١٢/ ٥/ ١٩٥٣ - س ٧ ص ١٩٤٥)

المدأ (١٤٢٣): وترخيص-منحه أو رفضه سلطة تقديرية للإدارة -القيود التي ترد عليها ».

«إذا كان القانون قد جعل للجهات الإدارية سلطة تقديرية فى الترخيص أو رفضه فى غير أحوال الحرمان المنصوص عليها فى القانون غير أنه يجب أن يكون الرفض السباب قوية تبرره بأن تكون من نوع الأسباب المانعة من الترخيص أو قريبة الصلة بها».

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٩٥٩ / ٦ ق - ٢٥ / ١٩٥٣ - س ٧ ص ١٨٠٠)

المبدأ (۱٤۲۶) : وقرار إدارى–سلطة تقديرية فى منع الترخيص ليستمطلقة–وجوب استناده إلى وقائع صحيحة وتقدير ها تقديراً

### سليماً ۽.

«إنه وإن كان للسلطة الإدارية تقدير قرب المحال العمومية أو بعدها من الأماكن المعدة لإقامة الشعائر الدينية عند منح الترخيص إلا أن سلطتها فى ذلك ليست مطلقة بل يجب أن يقوم قرارها على أساس من الوقائع المادية الصحيحة وأن يكون تقدير هذه الوقائم تقديراً سليماً».

(محكمة القضاء الإداري – النعري رقم ١٩٥٠ / ١ ق – ٢٤/ ٢/ ١٩٤٨ – س٢ ص ٣٨)

المبدأ (١٤٢٥) : «رخصة – للإدارة الحق في متحها أو رفض المنع أو تحديد مدتها أو تقييدها يشروط – سلطة تقديرية – حدها ي.

ولوزارة الداخلية الحق في منح هذه الرخصة أو رفضها أو تحديد مدتها أو تقييدها بأى شروط تراه لازماً. ويستفاد من نص القانون ومن استعمال لفظ «المنح» الواردة بالمادة أن اعطاء هذه الرخص – رخص بيع المشروبات الرحية – وتجديدها ليس واجباً إلزامياً على الحكومة تعطيه لكل مستغل لمحل عمومي بل إنها مسألة تقديرية لوزارة الداخلية بشرط أن يكون منح الترخيص أو تجديده أو رفضه مبنياً على أسباب جدية ومقبولة في نطاق حسن التقدير في استعمال الحق المخول للسلطة الإدارية تحت رقابة هذه المحكمة».

محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ۸۸۸/ ٦ ق – ٧٦/ ٣/٣ ١٩٥٣ – س ٧ ص ٧٨٨)

المبدأ (١٤٢٦): وترخيص سلطة تقديرية للإدارة – حدودها ».

دمن حيث إنه إذا هدفت سياسة وزارة الداخلية إلى حظر بيع المسروبات الرحية أو المخمرة في أحياء معينة تغلب عليها الصبغة الوطنية فمنعت في المستقبل بيع تلك المسروبات في هذه الأحياء عملاً بحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وأغلقت المحال القديمة التي كان مرخصاً لها في بيع تلك المشروبات قبل القانون المذكور عملاً بحكم المادة ٤٦ فإن

تصرف الوزارة في هذا الشأن الذي تم بإجراء عام يكون موافقاً للقانون ولاتثريب على الوزارة فيه».

(محكمة القضاء الإداري – النعري رقم ١٩٧٧ / ١ ق – ٢٤/ ٦/ ١٩٤٧ – س١ ص ٢٣٩)

المهدأ (١٤٢٧): « دمتح الترخيص أو رقضه - سلطة تقديرية للإدارة - حدها عدم إسامة إستعمال السلطة».

ولا اعتداد بما تتحدى به الحكومة من أن منح الترخيص لبيع المشروبات الروحية أو رفضه عملاً بالمادة ١٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ (أو منح الترخيص في الاستيراد أو رفضه) من اطلاقات الإدارة التي تترخص في تقديرها بلا معقب عليها من محكمة القضاء الإداري ما دام المدعى يستند في طلب الغاء القرار بشأن عدم الترخيص له إلى أنه مشوب بسوء استعمال السلطة وهو عيب يسوغ الغاء أي قرار إداري مهما كانت صفته وسواء أكان من الاطلاقات أم من غيرها».

(محكمة القضاء الإداري – الدهري رقم ٥٣ / ٥ ق – ٧٧/ ٣/ ١٩٥١ – س٥ ص ٧٩٢)

المهدأ (١٤٧٨): وطبيعة الترخيص-الفرق بينه وبين القرار الإدارى -جواز سحيه أو تعديله في أي وقت لدواعي المسلحة العامة».

ومن المبادئ المسلم بها أن الترخيص الصادر من جهة الإدارة يختلف - من حيث جواز سحبه - عن القرار الإدارى، ذلك أن القرار الإدارى قد يكون نهائياً وغير قابل للسحب أو الإلغاء بمجرد صدوره في بعض الأحيان، كما قد يكون قابلاً للسحب في الميعاد الذي يجوز للأفراد الطعن فيه أو دون التقيد بهذا الميعاد حسب الأحوال. أما الترخيص فهو تصرف إدارى يتم بالقرار الصادر بمنحه، وهذا التصرف مؤقت بطبيعته قابل للسحب أو التعديل في أي وقت متى اقتضت المسلحة العامة ذلك، ويقع هذا السحب أو التعديل غير قابل للإلغاء أمام هذه المحكمة متى تم وفقا لمقتضيات

المسلحة العامة ولم يكن مشوباً بعبب اساء استعمال السلطة، وذلك سواء أكان الترخيص مقيداً بشروط أو محدداً بأجل أم لا، ولا يجوز في هذه الحالة الطعن في قرار السحب قبل إنقضاء الأجل أو مع مراعاة الشروط المقررة إلا لعيب اساء استعمال السلطة. وترتيباً على ما تقدم إذا أصدرت الإدارة قرارها بوقف الترخيص الذي منع للمدعى بتصدير بعض البضائع، واستبان للمحكمة أن هذا القرار صدر مطابقاً للقانون مستهدفاً المصلحة العامة بعيداً عن اساء استعمال السلطة، تعين رفض طلب الغائه أو طلب التعويض عنه».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ١٠٠٤ ٪ ت – ٧/٧/ ١٩٥٥ – ٩/ ( ۲۸۲/۷۵ )

المبدأ (٢٤٧٩): وترخيص بفتح المعلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة – مدى سلطة الإدارة في منحه ».

وتبين للمحكمة من الأوراق أن عدم الترخيص للمدعى فى فتح المحل كان بناء على قرار اللجنة المشكلة بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بعدم والمصدق عليه من وزير الصحة بتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ بعدم الترخيص فى فتح محال بشارع معين باعتباره من المناطق السكنية الهادئة الترخيص فى فتح محال بشارع معين باعتباره من المناطق السكنية الهادئة التى يزدى فتح المحال به إلى اقلاق راحة السكان. ولما كان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ قضى فى مادته الأولى بعدم جواز انشاء أو تشغيل محل من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة إلا برخصة تعطى عنها من الإدارة، وقد فوض القانون المذكور الإدارة حق بعث الموقع الذى يصح فيه الترخيص بفتح المحال على ضوء المصلحة العامة وتقدير ملاسمته، والإدارة من ناحية أخرى بما لها من وظيفة البوليس الإدارى مكلفة براعاة هدوء الأحياء السكنية وصيانتها من حيث الأمن والصحة والمظهر، فإذا ما قامت بوضع برنامج من شأنه التوفيق بين صيانة الأحياء السكنية من احتباجها بلحال المخصصة للمتاجر والحرف وبين امداد هذه الأحياء بأسواق وشوارع بلمخال المخصصة للمتاجر والحرف وبين امداد هذه الأحياء بأسواق وشوارع تركز فيها هذه المحال، وجعلت ذلك قاعدة عند دراسة حالة كل ترخيص دون

أن تستصدر به لاتحة، فإن الإدارة بذلك لاتكون قد خالفت القانون، بل عملت على حسن تنفيذه، ولا تعتبر متعسفة في استعمال حقوقها. فإذا كان الثابت أن امتناع الإدارة عن الترخيص للمدعى في فتح محل البقالة الخاص به إنما كان تنفيذا لهذا النظام، فلا وجه لمسا لمتها بأى تعويض عنه مادام تصرفها في هذا الشأن كان قائماً على رعاية المصلحة العامة وبدون تعسف في استعمال حقوقها، ومن ثم يكون طلب التعويض على غير أساس سليم من القانون حقيقاً بالرفض».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٤٤٨ / ٧ ق – ٣/ ٤/ ١٩٥٥ – ٩/ ٣٩٨ / ٣٨٩)

المهدأ ( ۱۶۳۰) : وسلطة الإدارة التقديرية في تحديد مدة الترخيص --وجرب تقيدها بالفرض الذي منع من أجله الترخيص - مثال » .

وإنه وإن كان للجهة الإدارية سلطة تقديرية مطلقة في تحديد مدة الترخيص إلا أن تقديرها في ذلك يجب ألا يخل بالغرض الذي منح من أجله الترخيص وإلا انتفت الفائدة منه وأصبح في حكم العدم وبالتالي يكون تقديرها ضرباً من سوء استعمال السلطة يعيب قرارها – ولما كان الثابت أن توقيت مدة الترخيص بثلاثة شهور أمر لايتفق مع طبيعة عمل الشركة المدعية وما يستلزمه نشاطها من نفقات وأموال فإن قرارها في هذا المصوص يكون مشوباً بسوء استعمال السلطة وبالتالي فهو مخالف للقانون وتكون الشركة المدعية محقة في طلب الغائد».

(مُحكَمة النَّصَاء الإداري – النفوي رقم ٩٩٥ / ١١ ق - ٧/ ٢/ ١٩٦١ – ١/١٩٢/١٧٢)

المهدأ (١٤٣١): وإلغاء الترخيص دون مخالفة المرخص له لشروط الترخيص لا يجوزه.

دمتى استبان للمحكمة أن المدعى شيد مصنعاً للطوب وعول في استغلاله على الأتربة التي رخص له فيها وبالتكاليف المعتدلة التي يحققها له قرب المصنع المرخص له فى أخذ الأتربة منه، وأن هذا المصنع يعمل فى إنتاج الطوب بالفعل، فإن إلغاء تفتيش الرى للترخيص الذى منحه للمدعى استناداً إلى أن المناطق الأخرى المقول بأن المدعى يمكنه أن يستولى منها على باقى الأتربة اللازمة له بدون ترخيص، أو بأنه يمكن الترخيص له فى أخذ الأتربة منها غير جائز لأنها أبعد من المنطقة التى ألفى ترخيصه فيها بالقرار المطعون فيه ولأن هذا يكبده نفقات أكبر فى النقل، بله الوقت والجهد فضلاً عن اضطراب العمل، عما يخرج عما قدره فى حسبانه وقت حصوله على الترخيص واقامته المصنع ويلحق به أضراراً لاتبررها علة تستند إلى على الترخيص فى إدارة المصنع فهذا أمر لايتعلق بتفتيش الرى ولا تأثير له فى الرابطة القانونية القائمة بينه وبين هذا التفتيش وهى التى تحكمها شروط الترخيص الذى لم يثبت أن المدعى جاوز حدوده أو خالف أحكامه مخالفة تجيز سحبه أو إلغاءه.

(محكمة القضاء الإداري - الدعرى رقم ١٩٧٧ / ت - ٣/ ٣/ ١٩٥٤ - ٨/ ٤٢٧ / A£L)

المبدأ (١٤٣٢): وشروط الترخيص للبمبوطية بالصعود على البواخر -سلطة الإدارة التقديرية في رفض الترخيص استناداً إلى رأى المباحث العامة - مثال ع.

«إن نصوص قرارى وزير المالية والاقتصاد رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ الصعود على البواخر أولهما موافقة شركات الملاحة على الصعود إلى بواخرها وثانيهما أخذ رأى مصلحة الجمارك وخفر السواحل وإدارة المخدرات والمباحث العامة والآداب وإدارة الجوازات وذلك للتثبت من خلو طالب الترخيص من السوابق الجنائية وسوابق التهريب.

وعلى ذلك فإنه وكان الشرط الأول قد تحقق فى المدعى بحصوله على موافقة بعض شركات الملاحة على الصعود على بواخرها، إلا أن الشرط الثانى لم يتحقق، ذلك أن المباحث العامة لم توافق على الترخيص له بالصعود إلى بواخر الركاب استناداً إلى ما جاء بتقرير فرع السويس المؤرخ المهرد إلى بواخر الركاب استناداً إلى ما جاء بتقرير فرع السويس المؤرخ من أن التحريات قد دلت على أن المدعى يمارس أموراً منافية للآداب العامة على ظهر البواخر البريطانيا والأمريكية نظير أجر معلوم كما أنه سبق أن ضبط بمعرفة رجال حرس الجمارك داخل المنطقة الجمركية ومعه عملة أجنبية بضائع بهذا المبلغ وقد تحرر له عن ذلك المحضر رقم ١١٨٨ ج ع ١١٥٣ قسم الميناء – ولايؤثر في ذلك القول بأن الجهة الإدارية لم تكن ملزمة قانوناً بالتقيد برأى المباحث العامة إذ كان لها ألا تأخذ به – لأنه وإن كان هذا القول صحيحاً إلا أنها متى وثقت في هذا الرأى وأخذت به بما لها من سلطة تقديرية في هذا الحصوص فإنها تكون قد استندت إلى سبب قانوني ولا معقب عليها في ذلك».

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٧٨٧ / ١٣ ق - ٧/ ٢/ ١٩٦١ - ١٩٦١ - ١٩٦١ - ١٩٦١ - ١٩٦١ - ١٩٦١ - ١٩٦١ - ١٩٦١ - ١

المبدأ (١٤٣٣): «تقرع الإدارة في رفضها الترخيص بسبب من الأسباب الداخلة في الطاهر استناداً إلى سلطتها المقيدة – رقاية القضاء الإداري على صحة هذا السبب – ليس له أن يتعداها إلى ما وراء ذلك من أسباب ظنية أو افتراضية قد تحمل عليها سلطتها التقديرية في الترخيص – أساس ذلك و.

«إن المستفاد من أحكام المادتين ٤، ١٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ أن الترخيص أو عدم الترخيص في حمل الأسلحة واستيرادها والاتجار بها وصنعها من الملاسات المتروكة لتقدير الإدارة تترخص فيها حسبما تراه متفقاً مع صالح الأمن العام بناء على ما تطمئن إليه من الاعتبارات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة لايقيدها سوى وجوب التسبيب في حالة رفض منح الترخيص أو سحبه أو إلفائه ولا معقب على قراراتها في هذا الشأن مادامت

مطابقة للقانون وخالية من اساءة استعمال السلطة على أنه ولتن كان ذلك هو الأصل في منح الترخيص أو رفضه أو سحبه إلا أن هناك حالات قيد فيها القانون سلطة الإدارة وفرض عليها رفض منح الترخيص أو رفض تجديده أو سحبه وهي الحالات المنصوص عليها في المادتين ٧، ١٥ منه فإذا ما قامت بطالب الترخيص أو التجديد إحدى هذه الحالات تعين رفض طلبه دون أن يكون للجهة الإدارية أية سلطة تقديرية في هذا الشأن ومن بين هذه الحالات أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد سبق دخوله مستشفى أو ملكات أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد سبق دخوله مستشفى أو تلك المصحة للأمراض العقلية بحسبان أن دخوله ذلك المستشفى أو تلك المصحة دليل على إصابته بمرض عقلى يجعل من الخطورة الترخيص له في حمل دليل على إصابته بمرض عقلى يجعل من الخطورة الترخيص له في حمل الأسلحة أو الاتجار بها أو صنعها ».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٩٢٠ / ١١ ق - ١٩/ ١١ / ١٩٦٦ - ٢ / ٢٢ / ٢٢) ٢٢ / ٢٢ / ٢٢ - ١٩٦٢ - ١٩٦٢ - ١

المبدأ (١٤٣٤): « محال صناعية وتجارية - إلفا «الترخيص إذا كان في إدارة المحل خطر على الأمن العام - أجهزة الأمن هي التي تترخص في تقدير هذه الخطورة ولجهة الإدارة وفقا لطبيعة الحالة وطبقا لطروف البيئة من حيث المكان والزمان وبقيام الأساس الواقعي المبرر لتدخلها ان تقوم والحالة هذه بإلفا «الترخيص».

« المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المتلقة للراحة والمضرة بالصحة العامة تؤكد أن المناط في إتخاذ الإجراء الضبطى المناسب بالطريق الإدارى هو وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام نابع من إدارة المحل ونتيجة لهذه الإدارة ، وأنه وان كانت أجهزة الأمن تترخص في تقدير الخطورة الناشئة عن الحالة الواقعية التي يصبح لها أن تتدخل لمواجهتها بأن يكون ثمة وقائع محددة من شأنها أن تنبئ في التقدير المنطقي السليم للأمور بأن ثمة خطر يهدد الأمن العام وأن الاجتياط له يقتضى التدخل من هذه الأجهزة بالاجراء الضبطى الذي تم وقد أكد النص المذكور هذا المعنى

حين وصف الخطر الذى يسمح بإلغاء الرخصة بأن يكون خطرا داهما يتعذر تداركه ، تقدير من الشارع لما ينطوى عليه هذا الإجراء من مساس بحريات الأفراد والقائمين على إدارة واستغلال المعلات المشار إليها الأمر الذى يقتضى بالضرورة ثبوت الحالة الواقعية المبررة للتدخل باجراء الضبط الإدارى ثبوتا مقنعا في جدية الإجراءات ولزومها وفي المقابل جعل المشرع لجهة الإدارة وفقا لواقع الحالة وطبقا لظروف البيئة من حيث المكان والزمان وبقيام الأساس الواقعي المبرر لتدخل الإدارة من حيث ترافر الخطر الداهم الذي يتعذر تداركه على الصحة العامة وعلى الأمن العام أن تقوم والحالة هذه بإلغاء الترخيص للمحل ، وينبغي أن يأخذ في الإعتبار أن تصرف الإدارة وتدخلها على هذا النحو يظل محكوما بوقت صدوره ومناسبة هذا الوقت لا قبله ولا بعده »

(الحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٧ ق. ع - جلسة (١٩٩٩/٣/٢١).

# المبحث الثانى تراخيص الأسواق والباعة الجائلين

نعرض فى هذا المبحث لنماذج محدودة من تراخيص الأسواق والباعة الجائلين فى مطلبين:

# المطلب الأول تراخيص الأسواق

وفى هذا المطلب نعرض لأحد أهم تطبيقات بعث فكرة السلطة التقديرية بشأن الترخيص بفتح الأسواق العمومية والترخيص بمباشرة نشاط تجارة الجملة به وغيرها من خلال غاذج محددة أهمها الحكم الصادر فى شأن سوق روض الغرج وسوق الأسماك بفعرة. المبدأ (١٤٣٥): «الترخيص فتح الأسواق وإستمرارها وإلفاها وتقرير بدائل عنها عايندرج في نطاق السلطة التقديرية فيهة الإدارة التنفيذ بة العاملة والتي تباشرها على مسئوليتها السياسية والجنائية والمدنية والتأديبية دون رقابة من محاكم مجلس الدولة مادام قدخلا تصرفها من إساءة استخدام السلطة – تطبيقه على سوقى روض الفرج وغمرة »

«ومن حيث إنه بناء على تلك الأسس النستورية والقواعد الأساسية لتنظيم ولاية محاكم مجلس الدولة فإنه قد جرى قضاء هذه المحكمة منذ إنشائها على أنه طبقاً لأحكام الدستور والقانون فإن رقابة القضاء الإداري ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فيها لتزنها عيزان القانون والشرعية والمصلحة العامة فتلغيها أو توقف تنفيذها لو تبين صدورها مخالفة لأحكام القانون بصفة عامة أو لو ثبت انحرافها عن الغاية الوحيدة التي حددها الدستور والقانون لسلامة تصرفات الإدارة وهي تحقيق الصالح العام إلى تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة لجهة الإدارة أو لأي من العاملين بها، وأن رقابة الإلغاء يتفرع عليها رقابة وقف تنفيذ القرار الإداري ويجب أن يستند القاضي الإداري فيما يقضى بوقف تنفيذ القرارات الإدارية - بحسب الظاهر من الأوراق - وبالحدود التي يقتضيها وقف التنفيذ ويحسب الظاهر من الأوراق على ما يبدو من عدم مشروعية القرار فضلا عن توفر نتائج يتعذر تداركها على استمرار التنفيذ ما لم يوقف أثر القرار غير المشروع على سبيل الاستعجال وهذه الرقابة التي تقوم عليها ولاية محاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية وتتولى المحكمة الإدارية العليا نظر الطعون في أحكام محاكم مجلس الدولة الجائز الطعن فيها أمامها ولتزن هذه الأحكام بمبزان القانون سواء من حيث الشكل أو الاجراءات أو سلامة مباشرتها لمولاية رقابة الإلغاء أو وقف التنفيذ على القرارات الإدارية على النحو سالف البيان، وذلك طيقاً وفي حدود أحكام الدستور والقانون، ولايحل القضاء الإداري على أي نحر في مباشرته لرقابة الإلغاء ووقف التنفيذ محل

الجهة الإدارية في أداء واجباتها ومباشرة نشاطها في تسبير المرافق العامة وإدارتها أو في مباشرة السلطات التنفيذية والإدارية المخولة لها طبقاً للدستور والقانون حيث تقوم الإدارة التنفيذية العاملة بذلك على مسئوليتها من النواحي السياسية والمدنية والجنائية والتأديبية، كما لاتلتزم محاكم مجلس الدولة في مهاشرة رقابتها للمشروعية على قرارات وتصرفات الجهات التنفيذية بالإدارة العاملة وأدائها لواجباتها بغير أحكام الدستور والقانون أي بسيادة القانون وعلو المصلحة العامة، الغاية الوحيدة المشروعة لكل عارسة للسلطة العامة وسند مشروعية هذه السلطة ومبررها.

ومن حيث إنه لاينال من ذلك القول من المطعون ضدهم بأن سوق غمرة للسمك ليس سوقأ بالمعنى القانوني وأنه محكوم بقواعد القانون الخاص ومن بينها أنه لايجوز للمؤجر أن يأتي بما من شأنه الإخلال بإنتفاع المستأجر، ذلك أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩، بتنظيم تجارة الجملة قد أناطت نصوصه بوزير التموين والتجارة الداخلية تفويض محافظ القاهرة في تحديد أماكن إنشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق أو حلقات أو غير ذلك. فالسوق كمرفق عام طبقاً لقانون تجارة الجملة سالف الذكر ليس سوى مكان محدد مرخص فيه بالأداة القانونية الصحيحة بمباشرة نشاط تجارة الجملة وذلك بصرف النظر عن ملكية هذا المكان لجهة عامة أو لأفراد إذ أن العلاقة التي تقوم بين من يرخص لهم بأماكن داخل السوق ومالك المكان لاتغير من طبيعة السرق ولا من طبيعة الترخيص الصادر في هذا الشأن، كما لايجدي المطعون ضدهم التمسك بأن المقابل المقرر لشغل الأماكن في سوق العبور يعد مقابلا باهطا بالمقارنة بالمقابل الذي كان يدفع في سوقي روض الفرج وغمرة أو ما ذكر من أن سوق العبور مكان استثماري قد دفع إليه المطعون ضدهم دفعاً جبراً عنهم لتحقيق مكاسب مالية - فكل ذلك يخرج عن محل الطعون الماثلة والذي يتحدد في بحث مشروعية القرار المطعون عليه فضلاً عن أن القرار المطعون عليه صدر تاركا حرية عارسة النشاط لمن يرغب من تجار سوقى روض الفرج وغمرة متى تقدموا لشغل أماكن فيه وفقأ للتنظيم المطبق

به، كما ورد بالقرار ترك مهلة زمنية لمن يرغب منهم فى التقدم للترخيص بالسوق الجديد البديل عن سوقى غمرة وروض الفرج الذين صدر القرار الطعين بإلغائها.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى - حسيما سلف البيان- على أنه ليس لمحاكم مجلس الدولة بسط رقابتها التي أناطها بها الدستور في المادة (١٧٢) منه ونظمها قانون تنظيم مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ على ما يخرج عن رقابة المشروعية التي تقوم أساساً على محاكمة أى قرار أو تصرف إداري وفقا لما تقضى به أحكام الدستور والقوانين واللوائح التنظيمية التي يخضع لها وبالتالي فلا يدخل أساسا في رقابة المشروعية المنوطة بمحاكم مجلس الدولة والتي تباشرها في ولاية وقف التنفيذ والإلفاء القرارات الإدارية رقابة فحص تقدير واختيار السياسات الإدارية والتنفيذية وملائمات الاختبار بينها، والموازنة بين المنافع والأضرار التى تترتب على قرار إدارى معين من حيث الواقع وحسب تقدير المحكمة ومن حيث أن ماذهب إليه المطعون ضدهم (المدعون) من أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على مراقبة ما يخرج على نطاق المشروعية، ويدخل في مجال رقابة الملاسة المتعلقة باختيار البدائل في السياسات الإدارية، ورقابة التقدير الذي تباشره الإدارة من خلال الموازنة بين المنافع والأضرار التي تترتب على قرار معين ... إلخ، لايقوم على سند صحيح من الواقع أو القانون إذ فضلاً عما سلف ذكره وبيانه في هذا الشأن، فإنه ليس صحيحاً إستنادهم إلى قضاء هذه المحكمة من رقابة محاكم مجلس الدولة للقرارات التأديبية من حيث الفلو في توقيع الجزاء التأديبي عند تحققها من عدم تناسبه مع الجريمة التأديبية أو ما قضت به هذه المحكمة في الطعنين رقمي ١٨٧٥، ١٩٩٢ لسنة ٣١ ق الصادر بجلسة ٩ / ٣/ ١٩٩١ للزعم بأن قضاء مجلس الدولة قد استقر على تطبيق نظرية الموازنة بين المنافع والأضرار - وذلك لأن مبدأ الغلو في توقيع الجزاء التأديبي يجد سنده القانوني الطبيعي في النصوص التأديبية بأنظَّمة العاملين المدنيين بالدولة

وبالقطاع العام وبالأنظمة الخاصة، حيث تتدرج هذه النصوص في تحديد العقوبة التأديبية بالنص التشريعي ذاته بما يحتم على جهة الإدارة بمقتضى هذه النصوص ووفقاً لمبادئ حسن الإدارة بما يفرضه طبيعة المرافق العامة وسيرها بانتظام وإطراد أن تراعى التناسب بين الجريمة التأديبية والجزاء التأديبي حتى لأتخرج عن الغاية المشروعة من القرار التأديبي وهو تحقيق الردع والزجر الذى يسهم في حسن تسيير المرافق العامة وانتظامها وهذا بذاته يدخل في صميم رقابة المشروعية التي تزن القرار التأديبي بميزان القانون وتحقق التزامه غايته الوحيدة المشروعية وهي حسن سير وانتظام المرافق العام، وسلامة أداء العاملين لواجباتهم دون تسبب في إحجام وخوف يرتبه الغلو في شدة غير متناسبة مع عدم جسامة الفعل التأديبي أو بساطة وتفاهة الجزاء الذي لايتناسب مع خطورة الجريمة التأديبية كما أن ما قضت به المحكمة في الطعنين آنفي الذَّكر بجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٩٣ لايقوم على موازنة الاضرار بالمنافع بالنسبة للقرار الإداري محل النزاع مما يدخل في الملاحمات الإدارية التي تتحمل مسئوليتها الإدارة التنفيذية العاملة جنائيا وتأديبيا ومدنيا وسياسيا كما سلف البيان، وإنا يقوم على حتمية التزام جهة الإدارة التنفيذية بمشروعية التدرج الذى حددته نصوص الدستور والقوانين المختلفة للمصالح العامة حيث يتقدم وفقأ للنص الصريح في مواد الدستور حماية الأمن القومي، والأمن العام، والسلام الاجتماعي على غير ذلك من المصالح العامة الأخرى المشروعة، الأقل أهمية وحبث يكون التعارض واضحا وظاهرا بين مصلحة أعلى نصت عليها أحكام الدستور والقانون ومصلحة أدنى منها مرتبة تعين على أساس رقابة المشروعية إعلاء المصلحة الأعلى على الأدنى منها ما دام محققاً وثابتاً هذا التعارض والتناقض وهذه الرقابة يجد الحكم المذكور أساسها من نصوص الدستور والقانون باعتبارها رقابة مشروعية يفرضها التدرج الذى حدده الدستور أساساً في المصالح العامة ومن ثم فإنه لايجدى المطعون ضدهم التحدي بالأحكام الخاصة بالغلو أو بتدرج المصالح العامة وعلو المصالح القومية

الأسمى على ما هو أدنى منها عند تعارضها للزعم بتطبيق محاكم مجلس الدولة المصرى لمبدأ موازنة المنافع والأضرار في رقابة القرارات الإدارية.

ومن حيث إنه قد أقام الحكمان المطعون فيهما قضا هما على إعتبارهما ترجيح بقاء سوقى روض الفرج وغمرة مع سوق العبور رغم صدور القرار المطعون فيه بالفاء سوقى روض الفرج وغمرة مع سوق العبور، ورغم أن الدراسات التي تحت بشأن إنشاء أسواق بالقاهرة قد حددت سوق العبور بديلاً لهذين السوقين – وقد ذهب الحكمان المطعون فيهما إلى القضاء بابقاء السوقين الذين تقرر بقائهما باعتبار أن ذلك أفضل الحلول التي رأتها المحكمة بشأن موضوع النزاع مع تسليم الحكمان في ذات الوقت بسلامة الأسباب التي استندت إليها الإدارة في اصدار القرار الطعين بالغاء السوقين وهي عدم صلاحيتهما صحياً وأمنياً ومرورياً وتسبيها بحالتها في فاقد وضائع في السلطة التي يتم التعامل عليها وأنه قد تم إنشاء سوق العبور بديلاً لها على نحو يمثل تقدماً ونقله حضارية كبيرة ودون أن يرتب الحكمان على هذه المقدمات النتيجة المنطقية والقانونية الحتمية لها وهي قيام القرار الطعين على صحيح سببه على النحو السالف بيانه.

ولما كان ما ذهب إليه الحكمان المطعون فيهما في هذا الشأن يدخل في صحيح السلطة التقديرية لجهة الإدارة التنفيذية العاملة تباشرها على مستوليتها السياسية والجنائية والمدنية والتأديبية دون ما رقابة من محاكم مجلس الدولة مادام قدخلا تصرفها من اساءة استخدام السلطة».

(الطمن رقم ۲۲۳ السنة ۳۸ ق والطمن رقم ۱۳۶۷ لسنة ۳۸ ق، والطمن رقم ۱۳۶۳ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۱/ ۱۹۹۳ (۱۰).

<sup>(</sup>١) يرجب هذه الطعون تم إلغاء أحكام محكمة القضاء الإداري الصادرة بجلسة ١٩٩٢/٤/٢ في المدعم المدعم

المبدأ (١٤٣٦): والسلطة التقديرية للإدارة باصدار تراخيص جديدة منوطة بوجود مكان دائم وثابت بالسوق، ولها تقدير حالة زحام الباعة ومدى سهولة مياشرة النشاط التجارى بالسوق، كما لها حق إيجاد الأماكن البديلة - إلغاء الأسواق بأحد الأحياء سلطة تقديرية للإدارة يترتب عليها حقها في علم منع تراخيص جديدة بالحى الذي ألفيت الأسواق به.

«ومن حبث إنه في مقام إستظهار ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ولما كانت أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأشغال العامة تجعل من الترخيص في إشغال الطريق رخصة مؤقتة محددة المدة يجرى تجديدها وفقأ للضوابط وبالشروط التى حددها القانون وذلك بإعتبار أن الترخيص بشغل الطريق العام إفا هو إنتفاع غير عادى بالمال العام لأن هذا الإنتفاع لايتفق مع الغرض الأصلى الذي خصص له المال العام وفي هذا الإنتفاع غير العادى يكون الترخيص للأقراد باستعمال جزء من المال من قبيل الأَعمال الإدارية المبنية على مجرد التسامح وتتمتع الإدارة بالنسبة إلى هذا النوع من الإنتفاع بسلطة تقديرية واسعة فيكون لها إلغاء الترخيص في أي وقت بحسب ما تراه متفقأ مع المصلحة العامة باعتبار أن المال العام لم يخصص في الأصل لمثل هذا النوع من الإنتفاع وأن الترخيص باستعماله على خلاف الأصل عارض وموقوت بطبيعته ومن ثم قابلاً للإلغاء أو التعديل في أي وقت لدواعي المصلحة العامة إلا أن سلطة جهة الإدارة في إلغاء الترخيص أو في انقاص مدته مشروطة بتوخى المصلحة العامة والمتمثلة في مقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة العامة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة (طبقاً لنص المادة ٩ من القانون السابق) وفي إطار من التنظيم العام والقواعد العامة التي تستهديها الإدارة وهي بصدد إلغاء التراخيص كلها أو بعضها في منطقة ما أو تحديد مكان آخر لمباشرة ما ينتجه الترخيص ويخضع قرار الإدارة الصادر بإلغاء الترخيص أو بعدم تجديده أو بإنقاص مدته لرقابة القضاء الإدارى رقابة مشروعية تستهدف وزن القرارات الإدارية بميزان القانون فإذا ثبت

صدور القرار الإدارى مخالفاً لحكم القانون أو منحرفاً عن تحقيق الصالح العام فإنه يقضى بإلغائه وأنه ولئن كان صحيحاً أنه لا محل لرقابة القضاء الإدارى على الملائمات التقديرية التى تباشرها السلطة الإدارية المختصة عند إصدارها القرار إلا أن مناط ذلك هو أن يصدر القرار مستهدفاً الصالح العام وفى مجال الطعن على القرار الإدارى وطرح الموضوع على القضاء – لايكفى لإلغاء الترخيص بشغل الطريق العام أو لعدم تجديده أو لاتقاص مدته أن تكون الدواعى والمبررات ثابتة فى يقين رجال الإدارة أو بجوجب أوراق ومستندات يحتفظون بها لديهم وإغا لايتسنى الحكم بشرعية ذلك القرار إلا على مقتضى ما يقدم إلى المحكمة من مستندات وما يثبت فى يقين المحكمة من مستندات وما يثبت فى يقين المحكمة من هذه المستندات لقيام المبررات لصدور القرار المطعون فيه.

ومن حيث إن لاتحة تنظيم الأسواق والباعة الجائلين بالأحياء المعمول بها طبقاً لقرار محافظ القاهرة رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ والتي تحكم النزاع الماثل حيث إن ما أشار إليه الطاعنون بإلغائها بموجب موافقة المجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة بتاريخ ٢٥ / ٨/ ١٩٩٠ وهو مجرد مشروع لم يثبت من الأوراق صدور قرار من محافظ القاهرة بإلغاء اللاتحة المشار إليها وتنص اللاتحة المعمول بها في مادتها الخامسة على أن تتولى إدارة الأسواق الحالية بالأحياء وما يتم إنشاؤه من أسواق جديد إدارة متخصصة تسمى الحالية بالأحياء وما يتم إنشاؤه من أسواق جديد إدارة متخصصة تسمى واختصاصاتها قرار من المحافظ وذلك حتى يكون للأسواق ذاتيتها المستقلة وتنص المادة السادسة على أن: تختص إدارة شئون الأسواق بالحي بالحصر واختصاصاتها وتسكين الباعة الجائلين بالمواقع وصرف الترخيص بمزاولة المهنة مع اعطائهم العلامات المميزة وتحصيل الرسم المقرر من البائعين وأعمال النطافة وبحث وتنفيذ المشروعات المطلوبة بالأسواق وتنظيم وإقامة وإنشاء أسواق جديدة.

ومن حيث إن الجهة الإدارية قد أوردت في مذكرتها المقدمة بجلسة

١٩٩٥/٢/٢٦ أمام هذه المحكمة - أسباباً لقرارها تمثلت في أنه لايتوافر فى الطاعنين شروط الترخيص لهم وعلى الأخص شرط وجود مكان دائم وثابت بالسوق وأنه ورد بكتاب إدارة الأسواق بحي عابدين بصفتها الجهة المختصة قانونا بإصدار التراخيص وأيضأ بصفتها الجهة الإدارية المختصة بالحفاظ على المظهر الحضارى بمنطقة وسط المدينة بأن الوضع الحالى في أسواق الحي يشهد بزحام الباعة عا يعوق حركة المرور ويجعل مبآشرة النشاط التجاري في غاية الصعوبة مما يحول دون إصدار تراخيص جديدة وأضافت جهة الإدارة - أنه تم تسكين الباعة الجائلين عواقع بديلة عنطقة الدريقة وبذلك تنتفي عن الطاعنين مصلحتهم في الإستمرار في الطعن على قرار رفض منحهم التراخيص بحي عابدين حيث ألغيت الأسواق بهذا الحي ونقله للدويقة. ولما كان ما ساقته الإدارة من أنه تم تسكين الباعة الجائلين بمنطقة الدويقة وإلغاء الأسواق بحي عابدين قول لم يقم عليه دليل من الأوراق وكان من الميسور على جهة الإدارة تقديم مثل هذا التنظيم العام للأسواق والقواعد التي استثنها لتسكين الباعة الجائلين ومدى انطباقها على الطاعنين من عدمه. كما أن ما ساقته الجهة الإدارية بازدحام أسواق الحي بالباعة الجائلين ودواعى الأمن والنظافة التى تبرر رفض الترخيص للطاعنين وردت أيضأ قولاً مرسلاً لم يقم عليه دليل من الأوراق ولم تبادر جهة الإدارة بأن تضع تحت نظر المحكمة - طوال مراحل نظر النزاع أمام القضاء - خطتها التي إستنتها لتنظيم الأسواق بعد إجراء الحصر والمسح المبداني وتسكين الباعة الجائلين وماهية القراعد التي سارت عليها في منع التراخيص فعلاً للباعة الجائلين وأساس أسبقية المنوحين فعلأ وحتى يتسنى للقضاء رقابة قرار الإدارة المطعون فيه في هذا الشأن وما إذا كان قد تغيا الصالح العام فعلاً من عدمه كذلك فإن ما ذكرته الإدارة وسايرها فيه الحكم المطعون فيه بأنه يشترط للترخيص بهنة بائع متجول أن يكون له مكان ثابت بالسوق ومن ثم يتعين أن يثبت أن البائع يعمل بالسوق بشكل دائم ومتواصل وهذا القول لايستقيم ذلك أنه من غير المتصور أن يعمل البائع بشكل دائم ومتواصل

لمدة طويلة قبل الترخيص له بمزاولة مهنة بائع متجول وإلا غدا ذلك مشجعاً لمباشرتهم العمل بدون ترخيص وهو ليس من غرض الشارع، فضلاً عن أن مكان مباشرة النشاط اغا تتولى جهة الإدارة تحديده حين الترخيص عزاولة المهنة ولاستصور العكس، ولما كان البيين من ظاهر الأوراق ونما قدمه الطاعنون ضمن حوافظ مستنداتهم يمارسون مهنة باثعين متجولين وكانت لاتحة الأسواق التي صدريها قرار محافظ القاهرة سالف البيان قد تضمنت أحكاما بإجراء حصر شامل لمن يعملون بالأسواق الحالية ومنحهم التراخيص اللازمة بعد توافر الشروط المتطلبة قانونا في حقهم وفي إطار تنظيم عام متكامل لتلك التراخيص في ضوء الأماكن المتاحة سواء الأماكن الحالية أم غيرها من الأماكن وفي إطار من قواعد عامة مجردة لضبط تلك التراخيص وترتيباً على ذلك فإن قرار جهة الإدارة السلبي بالامتناع عن منح الطاعنين التراخيص المطلوبة يكون غير قائم على سبب صحيح ويكون طلب وقف تنفيذه متوافراً على ركن الجدية فضلاً عن ركن الاستعجال المتمثل في حرمان الطاعنين من كسب عيشهم وأسرهم من هذا العمل ومن ثم يتعين القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر ومن ثم يتعين الحكم بالغائه».

(الطعنان رقسا ۲۲۷۵، ۷۱، ۳۵ لسنة ۳۸ ق - جلسة ۲۸۱۱ / ۱۹۹۵ - وراجع أيضا : الطعن رقم ۲۰۷ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۱۹۹۸/۷۲۷ )

### المطلب الثاني

## تراخيص الباعة الجائلين

وفيما يلى نعرض لأحد المبادئ الهامة فى هذا المجال والذى قررته محكمة القضاء الإدارى ثم نعقبه بنموذج لأحد أحكام المحكمة الإدارية العليا فى ذات المجال:

المهدأ (١٤٣٧) : وشروط مزاولة حرقة بائع متجول، وحدود السلطة التقديرية لإدارة شئون الأسواق بالحى في صرف تراخيص مزاولة هذه الحرفة وإنشا وإقامة أسواق جديدة وتسكين الباعة الجائلين - التمييزيين سلطتين للإدارة في هذا المجال ، الأولى المتعلقة عنع الترخيص للبائع الذي تتوافر فيه الشروط المتطلبة قانوناً ، وثانيها تحديد أماكن ومواقع تسكين الباعة الجائلين الذين ترخص لهم بجزاولة تلك الحرفة - توافر الشروط في البائع ينشئ لدحقاً في منحه الترخيص دون إرتباط يسوق معينة أو مكان محدد بذاته .

ورمن حيث إن المستفاد من نصوص المواد ١، ٢، ٨ من القانون رقم ١٩٥٧/٣٣ في شأن الباعة المتجولين أن المشرع حدد مدلول ورصف الباتع المتجول في المادة ١٠) بأنه كل من يبيع سلعة أو بضاعة أو يمارس حرفة أو صناعة غير قاصد بها مكانا أو طريقاً بعينه أو متجهاً بها إلى موقع محدد بذاته فهو يزاول هذه الحرفة بالتجول والتنقل والتوجه للغير عن طريق وآخر ومن مكان إلى آخر دون أن يكون له محل ثابت ومستقر. وأناطت المادة (٨) بالسلطة المختصة تخصيص وتعيين أماكن محددة لوقوف الباعة المتجولين وعهد إليها اتخاذ اجراءات منعهم من الوقوف في غير هذه الأماكن للضرورات التي تقتضيها حركة المرور أو تعطيلها اعتبارات المحافظة على النظام والأمن العام.

كما حددت المادة (٢) من قرار محافظ القاهرة رقم ٨١/ ٨٤ شروطاً لم المناولة عرف منع إدارة شئون الأسواق بالحى سلطة صرف لمزاولة حرف تراخيص مزاولة هذه الحرفة وإنشاء وإقامة أسواق جديدة وتسكين الباعة الجائلين في هذه السويقات وبذلك يكون هذا القرار استهدف تنظيم مزاولة هذه المهنة للحد من إنتشار واستمرار مزاولة هؤلاء الباعة لعملهم بدون ترخيص.

ومن حيث إنه يتعين التفرقة في هذا الصدد بين مرحلتين الأولى وهي المتعلقة بمنح الترخيص للبائع الذي تتوافر فيه الشروط المتطلبة قانوناً لهذا المنح أما المرحلة الأخرى، فهي التابعة لها والتي تمارس فيها السلطة المختصة الصلاحيات المخولة لتحديد أماكن ومواقع معينة وسويقات محددة

تنشأ لتسكين الباعة الجائلين الذين حصلوا على التراخيص اللازمة لمارسة هذه المهنة فيها، ذلك أن حصولهم على تلك التراخيص لايكسبهم بطبيعة الحال - الحق في الاقامة في مكان أو سوق محدد بذاته. ولايؤدي بالتبعية إلى اجبار الجهة الإدارية على تسكينهم محل ثابت وموقع محدد بذاته، وإلا اعتبر هذا الحق من مستلزمات وموجبات منحهم الترخيص، الأمر الذي يتعارض مع طبيعة ذلك الترخيص ومع المدلول والوصف الذي حدده المشرع للبائع المتجول الذي يمارس حرفته في غير محل ثابت أو مكان محدد.

ومن حيث إنه عن قرار رفض منح المدعى ترخيص مزاولة حرفة بانع جائل، فإن الثابت من الأوراق أن المدعى ظل يزاول عمله كبائع جائل مدة طويلة، وأنه تتوافر فيه الشروط المتطلبة قانوناً للحصول على الترخيص إذ لم تجحد الجهة الإدارية إستيفائه لتلك الشروط أو تقدم ما ينهض دليلاً على تخلفها في حقه الأمر الذي يجعل قرار منحه الترخيص بجزاولة مهنة بائع متجول دون ارتباط بسوق بعينه أو مكان محدد غير قائم على أساس سليم من الواقع وغير مستمد من أصول مادية أو قانونية تنتجه فضلاً من حرمانه من عمارسة نشاطه الوحيد الذي يقيم أوده ومن يعولهم ويكون تصرف الجهة الإدارية على النحو المذكور قد حال بينهم وبين عمارسة حرية العمل والتجارة التي كفلها الدستور للمواطنين.

ومن حيث إنه لامحاجة فيما تذرعت به الجهة الإدارية من أن مساحة الأسواق المتاحة ضاقت بالباعة الجائلين وأنه لاتوجد أماكن خالية بدائرة أسواق عابدين فذلك لاينهض سبباً مشروعاً يبرر رفض هذه الجهة منحه ترخيص بائع متجول، لاسبما وأن مزاولة المدعى مهنة بائع متجول قد استطالت فترة طويلة من الزمن وأن جهة الإدارة تملك بوجب الأحكام المتفرقة إجراء حصر شامل لمن يعملون بالأسواق الحالية على مستوى جميع الأحياء والمواقع ومنحهم التراخيص اللازمة طالما تتوافر فيهم الشروط المتطلبة قانوناً. يراجع في هذا الاتجاء حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسة قانوناً. يراجع في هذا الاتجاء حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسة ٥/ ١٢ / ١٩٣٣ في الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٣٦ ق).

ومن حيث إنه وتطبيقاً لما تقدم، ولما كان المدعى قد إستوفى شروط منحد رخصة بائع متجول على النحو السالف الذكر ولم يقم رفض جهة الإدارة منع التراخيص على سبب يبرره واقعاً ومن ثم فإن طلبه الحكم بإلفائه يكون قد صادف صحيح حكم القانون حرى بالقبول مع إلزام الجهة الإدارية المصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات».

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٧٢٩٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠/ ٥ / ١٩٩٥) .

المهدأ (١٤٣٨): « ترخيص باعة جائلين - إدارة الأسواق بالحى - القيام بالمسح الميدائي للباعة الجائلين وتسكينهم ومنحهم التراخيص اللازمة لمزاولة الحرفة بعد التيقن من توافر الشروط المطلوبة فيهم - والمساواة بين أصحاب المراكز المتماثلة » .

و المادة ٦ من الاتحة تنظيم الأسواق والباعة الحائلين الصادرة بقرار محافظ القاهرة رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ تؤكد أن الباعة الجائلين الذين يمارسون حرفتهم بالأسواق وقدموا للجهة الإدارية طلبات لمنحهم تراخيص مزاولة حرفة بائع متجول وقامت الجهة الإدارية برفض منحهم تلك التراخيص على سند من القول بأن المنطقة مكتظة بالباعة الجائلين فان هذا لا ينهض سببا مشروعا لرفض منحهم الترخيص خاصة وان الجهة الإدارية لم تدحض الإدعا عبان هؤلاء الباعة يزاولون الحرفة منذ مدة طويلة كما أن اللائحة أسندت إلى إدارة الأسواق بالحى القيام بالمسح الميدانى للباعة الجائلين وتسكينهم ومنحهم التراخيص اللازمة لزاولة الحرفة بعد التيقن من توافر ولش منحهم التراخيص لمجرد أن المنطقة مكدسة بالباعة الجائلين على حين منحت التراخيص لمعرده أن المنطقة مكدسة بالباعة الجائلين على حين منحت التراخيص لمعرده أن المنطقة مكدسة بالباعة الجائلين على حين منحت التراخيص لمعرده أن المنطقة مكدسة بالباعة المتائلة ويجعل القرار المطعون فيه فاقدا سببه المبرر له قانونا بما يتعين منح الباعة المتقدمين تراخيص مزاولة حرفة بائم متجول ».

المكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٤١ ق. عليا - جلسة (١٩٠٨/١/٢٧)

#### المبحث الثالث

#### تراخيص الحال الصناعية والتجارية

وعن مدى وحدود السلطة التقديرية لجهة الإدارة فى مجال منح التراخيص الخاصة بالمحال الصناعية والتجارية نعرض لبعض المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا:

المهدأ (١٤٣٩): وسابقة الموافقة على موقع المحل ينشئ لطالب الترخيص مركزاً قانونياً لا يجوز المساس به ي

والقرار الصادر بالموافقة على موقع المحل ينشئ مركزاً قانونياً ذاتياً لطالب الترخيص يكسبه حقاً لا يجوز المساس به إلا في حدود القانون تنكر جهة الإدارة لهذا الحق والمساس به بقرار لاحق دون مقتضى من القانون يعتبر اعتداء غير مشروع يبرر طلب إلغائه لمخالفته القانون والتعويض عن الأضرار التي تنجم عنه».

(الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ١٠ من جلسة ١٢/ ٤/ ١٩٦٩)

المبدأ ( ۱۶۶۰): وسلطة الإدارة التقديرية في منح تراخيص المحال الصناعية والتجارية يحدها ألا تهدر المراكز القانونية المستقرة المترتبة على الترخيص إلابنا - على أسباب قانونية صحيحة».

ولا يجوز لجهة الإدارة مانحة الترخيص طبقاً لأحكام القانون رقم 80٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية أن تهدر المراكز القانونية المستقرة المترتبة على الترخيص إلابناء على أسباب قانونية صحيحة - لا يجوز الاستناد إلى تقارير الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا المجال إذ أن القانون لا يرتب أي أثر لها في هذا الصدد - نص المادة السابعة من القانون رقم 80% لسنة 1900 على حق الجهة مانحة الترخيص في إضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في المحل المرخص به - لا يعتبر تعديل الميعاد المحدد لتشغيل المحل من قبيل إضافة اشتراطات جديدة في هذا المجال خاصة إذا لم يكن لهذا التعديل ما يبرره وكان من شأنه أن يؤثر في

النظام المألوف للسوق لدى المتعاملين معه وهو ما قد يؤثر بدوره على درجة رواج السوق».

(الطمن رقم ۷۶ لسنة ۱۷ ق - جلسة ۲۸/ ۱/ ۱۹۷۸)

الميداً (۱٤٤١): وسلطة الإدارة التقديرية في إلغاء التراخيص المتملقة يالمصانع التي لاتستجيب لتمديل مراصفات وخامات إنتاج الصابون مناطها مراعاة إعتبارات المصلحة العامة وكفالة تطوير صناعة الصابون في البلاد به .

«إن قرار وزير الصناعة باعتماد توصيات اللجنة المشكلة بناء على قراره رقم ٢٠٦/ ١٩٧٣ لمعاينة مصانع الصابون التي تعمل على البارد منذ عام ١٩٦٥ استناداً إلى نص المادة ١٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها، هو قرار مما يدخل في حدود السلطة المخولة لوزير الصناعة بمقتضى أحكام المادة المذكورة والتى تخوله قانونا اتخاذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية بايجاد معايير موحدة تطبقها في عمليات الإنتاجية أو بتجديد مواصفات المنتجات والخامات المستخدمة في الصناعة، إن تصوير هذا القرار تارة بأنه امتناع أو توقف عن صرف الخامات المقررة لمصنع المطعون ضده بعد انقضاء مهلة نهايتها شهر أكتوبر سنة ١٩٧٤ وتارة أخرى بأنه ينطري على تحديد للقدرات الإنتاجية لهذا المصنع القائمة والمنتجة للصابون في حدود الترخيص السابق قبام المصنع على مقتضاه عما ينعكس أثره على كيان المنشأة ذاتها بما فيه من مساس بموجوداتها الأمر الذي يتضمن إلغاء الترخيص الصادر باقامتها في غير الحالات المنصوص عليها في المادة الرابعة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ - هذا التصوير - لا وجه له تأسيساً على أن القرار سالف الذكر لا يعدو تعديلاً في مواصفات وخامات إنتاج الصابون والتنبيه في ذات الوقت إلى إلغاء التراخيص المتعلقة بالمصانع التي لاتستجيب لهذا التعديل وأنه لم يقصد بهذا القرار سوى تحقيق اعتبارات المسلحة العامة على وجه يكفل تطوير صناعة الصابون في البلاد، ومن ثم فإن كل ما يمكن أن يقال في هذا القرار أنه تعديل لشروط التراخيص الخاصة بتصنيع الصابون على البارد وأنه تم بمقتضى السلطة المقررة لوزير

الصناعة طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٢١لسنة ١٩٥٨ لأغراض تتعلق بالصالح العام وما يمليه من ضرورة النأى بصناعة الصابون عن مجال الجمود والتخلف ودفع عجلتها نحو النمو والتقدم، ومن المبادئ المسلمة أن الترخيص الصادر من جهة الإدارة هو تصرف إدارى يتم بالقرار الصادر بمنحه ولايكسب صاحبه أى حق يمتنع معه على الإدارة سحبه أو إلغاؤه أو تنظيمه أو الحد منه طبقاً لسلطتها التقديرية ووفقاً المصلحة العامة».

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٣ ق-جلسة ١٧/ ١٩٨٥- وأيضا الطمن رقم ٢٠٠٧ / ٣٧ ق-جلسة ١٩٩٩/٣/٢١ )

المبدأ ( ۱۶۶۲ ) : «قرار الجهة الإدارية بالموافقة على موقع المحال موضوح طلب الترخيص و إعلان الطالب بالاشتراطات الطلوبة ويتنفيذها خلال الأجل المحدد يحول بينها وبين العدول عن السير في إجرامات الترخيص – أساس ذلك » :

دومن حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار الجهة الإدارية بالموافقة على موقع المحال موضوع طلب الترخيص وإعلان الطالب بالاشتراطات المطلوبة وبتنفيذها خلال الأجل المضروب يحول بينها وبين العدول عن السير في اجراءات الترخيص، إذا لم تكن هناك أسباب جديدة لم تكن تحت نظرها لدى المعاينة حيث ينطوى ذلك على مساس بحقوق الطالب المترتبة على الموافقة السابقة على الموقع.

ومن حيث إن الأسباب الثلاثة التى بنى عليها قرار رفض الترخيص المطعون فيه تتعلق جميعها بموقع الجراج السابق معاينته والموافقة على موقعة، فمناطق الردود وسلم الطوارئ وحجرة البواب هى أوضاع قائمة وظاهرة بالموقع لدى المعاينة والاشتراطات التى أبلغ بها الطاعن تفيد بذلك فمن بينها غلق الأبواب المؤدية إلى سلم الخدم ومن ثم تكون جهة الإدارة قد خالفت القانون بعدولها عن السير فى اجرا ات الترخيص لاهدار مركز قانونى للطاعن مرتب على الموافقة السابقة على الموقع وإذا كان السبب الحقيق لهذا العدول هو الحرص على حقوق المستأجرين للمقار الذي يقع

بأسفله الجراج محل طلب الترخيص فإن الجهة الإدارية ليس لها أن تتدخل في علاقة المؤجر بالمستأجر فهذه يحكمها قانون آخر خلاف القانون الذي لتزم به وتجرى على تطبيقه. وبناء على ذلك فإن القرار المطعون فيه يكون بحسب الظاهر قد خالف القانون ويتحقق من ثم ركن الأسباب الجدية في طلب وقف تنفيذه فحرمان الطاعن من الانتفاع بلكه بغير سبب مشروع هو اعتداء على حق كفله الدستور والقانون فإن ركن الاستعجال في الطلب يكون بدوره متحققاً وهو ما يستوجب القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الإدارية بالمصروفات.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون بما يجعله خليقاً بالإلغاء».

(الطعن رقم ۱۹۶۸ لسنة ۳۰ ق – جلسة ۲۵/ ۱۰ / ۱۹۸۹)

المبدأ (١٤٤٣): « محال صناعية وتجارية - إلفاء الترخيص إذا كان في إدارة المحل خطر علي الأمن العام أجهزة الأمن هي التي تترخص في تقدير هذه الخطورة ولجهة الإدارة وفقا لطبيعة الحالة وطبقا لطروف البيئة ن حيث المكان والزمان وبقيام الأساس الواقعي المبرر لتدخلها أن تقوم والحالة هذه بإلغاء الترخيص » .

و المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة العامة. ان المناط في اتخاذ الأجراء الضبطى المناسب بالطريق الإدارى هو وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام نابع من إدارة المحل ونتيجة لهذه الإدارة وأنه وان كانت أجهزة الأمن تترخص في تقدير الخطورة الناشئة عن الحالة الواقعية التي يصبح لها أن تتدخل لمواجهتها بأن يكون ثمة وقائع محددة من شأنها أن تنبئ في التقدير المنطقي السليم للأمور بأن ثمة خطرا يهدد الأمن العام وان الاحتياط له يقتضى التدخل من هذه الأجهزة بالأجراء الضبطى الذي تم وقد أكد النص المذكور هذا المنى حين وصف الخطر الذي يسمح بإلغاء الرخصة بان يكون خطرا داهم يتعذر تداركه ،

تقدير من الشارع لما ينطوي عليه هذا الأجراء من مساس بحريات الأفراد والقائمين على إدارة واستغلال المحلات المشار إليها الأمر الذي يقتضي بالضرورة ثبوت الحالة الواقعية المبررة للتدخل باجراء الضبط الإدارى ثبوتا متنعا في جدية الإجراءات ولزومه وفي المقابل جعل المشرع لجهة الإدارة وفقا لواقع الحالة وطبقا لطروف البيئة من حيث المكان والزمان وبقيام الأساس الواقعي المبرر لتدخل الإدارة من حيث توافر الخطر الداهم الذي يتعذر تداركه على الصحة العامة وعلى الأمن العام ز تقوم والحالة هذه بإلغاء الترخيص للمحل ويبغى أن يأخذ في الاعتبار إن تصرف الإدارة وتدخلها على النحو يظل محكوما بوقت صدوره ومناسبة هذا الوقت لا قبلا ولا بعده » .

(المحكمةالإداريةالعليا-الطعن رقم ٤٣٠٧ لسنة ٣٧ ق. وجلسة ١٩٩٩/٣/٢١ ) .

# المبحث الرابع تراخيص حمل السلاح

وفى مجال السلطة التقديرية لجهة الإدارة حيال و **تراخيص حمل السلاح»** من حيث المنح والإلغاء أرست محكمتى القضاء الإداري والإدارية العليا العديد من المبادئ نعرض لبعض منها:

الميدأ (١٤٤٤): «إعتقال المراطن لشبهة نسبت إليه فى ظل قانون الطرارى لا يصلح بذا تمسيهاً مبرراً لإلفاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح».

ورمن حيث إن اعتقال المواطن لشبهة نسبت إليه طبقاً لقانون الطوارئ السارى في البلاد منذ أمد طويل دون تقديمه للمحاكمة الجنائية أو صدور حكم بالإدانة ضده لايصلح بذاته لأن يكون سبباً مبرراً لإلغاء الترخيص الصادر للمدعى بحمل السلاح وخاصة وأنه يعمل في التجارة عا يتطلبه ذلك من حمله مبالغ كبيرة لسداد التزاماته وكثرة تنقله لهذا الفرض طبقاً لما

ذكر فى صحيفة دعواه دون أن تجحده جهة الإدارة أو تقيم الدلبل على عكسه فإن السبب الذى بنى عليه القرار المطمون فيه يكون غير صالح لحمل القرار المطعون فيه على سببه المبرر له قانونا وتضحى النتيجة التى استخلصها مصدر القرار من الواقعة المشار إليها غير مستخلصة استخلاصاً سائغاً من أصول تنتجها قانونا ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر بالمخالفة للقانون متعين الإلغاء مع ما يترتب على ذلك من آثار».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعوى رقم ١٥٢ لسنة ٤٤٤ ق-جلسة (١٩٩٣/٢/١٨)

المهدأ ( ١٤٤٥ ) : «عدم حرص المواطن على المحافظة على السلاح المرخص لديد وثبوت ققده أكثر من مرة يبرر قرار رفض متحد الترخيص بحمل السلاح».

ورمن حيث إنه إذا كان المدعى حصل على ترخيص بحمل واحراز سلاح للدفاع عن النفس والمال وتبين في كل مرة تلغى الرخصة طبقاً للمادة العاشرة من قانون الأسلحة والذخائر المشار إليه لفقد السلاح المرخص له به. ومن ثم فلا تشريب على جهة الإدارة في رفضها الترخيص له بحمل واحراز السلاح للمرة الثانية مادام قد تبين لها عدم حرصه على المحافظة على السلاح المرخص به، وبالتالى فإن القرار المطعون فيه يكون بحسب الظاهر من الأوراق متفقاً وصحيح حكم القانون وينتغى ركن الجدية».

(محكمةالقضا «الإدارى-الدعرىرقم ٩٤٩ (لسنة ٣٤٥) -جلسة (١٩٩٠/٧/١٩)

المدأ (١٤٤٦): وللجهة الإدارية حق إلغاء التراخيص يحمل السلاح حماية للأمن العام ووقاية للمجتمع - تطبيق:

«ومن حيث إن الظاهر من أوراق الطعن أن الجهة الإدارية المختصة قد استعملت السلطة المخول لها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر فأصدرت قرارها المطعون فيه بإلغاء تراخيص الأسلحة النصف آلية الخاصة بالمدعين بناء على التقارير التى وردت إليها محذرة من خطر استغلالهم هذه الأسلحة فى الاخلال بالأمن العام وتهديد سلامة المواطنين بمنطقة ناهيا مركز امبابة محافظة الجيزة وذلك للخصومة الشديدة بين أفراد عائلة ...... التى ينتمى إليها المدعون وأفراد عائلة ..... التى جرت لعضوية مجلس الشعب فى انتخابات التى جرت لعضوية مجلس الشعب فى انتخابات عام ١٩٨٧ ونظراً إلى أن الصراع بين العائلتين قد بلغ مداه بارتكاب جنايات القتل والشروع فيه وحوادث التعدى والحريق.

ومن حبث إن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه تنص على أنه لوزير الداخلية أو من ينيبه عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه. وله سحب الترخيص مؤقتاً أو إلغاؤه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو إلغائه مسبباً.

ومن حيث إنه وقد إستبان ما تقدم فإن القرار المطعون فيه يبدو قراراً مشروعاً إذ يكون قد صدر حماية للأمن العام ووقاية للمجتمع. ولمواجهة خطر الحرية في حمل السلاح وهو الأداة الفعالة في ارتكاب الجرائم فلم يقتصر القرار على إلفاء تراخيص حمل السلاح الخاصة بالمدعين وإنما ألفي كذلك الترخيص السابق منحه لأحد أفراد العائلة المنافسة فجاء متوازياً بالنسبة للطرفين المتصارعين ولايعاب عليه اساءة استعمال السلطة فقد سبق الجدارة أن رخصت لهؤلاء الأطراف جميعاً بحمل السلاح عندما قدرت بالها من سلطة في هذا المجال أن الظروف تقتضى هذا الترخيص، ولاتثريب على تلك الجهة إن قدرت بناء على السلطة المخولة لها في هذا الشأن أن الظروف قد تغيرت وأن دواعي الأمن العام تقتضى إلغاء الترخيص.

ومن حيث إنه بناء على ذلك فلا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن أحداً من المدعين لم يثبت مشاركته فى الحوادث والوقائع التى وردت الإشارة إليها فى الأوراق وأنه بذلك لايقوم القرار الصادر بإلغاء تراخيصهم على واقع صحيح فهذا الذى ذهب إليه الحكم الطعين مبناء الفهم الحاطئ للظروف والوقائع التى دعت إلى اصدار القرار المطعون فيه فلم يكن المسلك الفردى لكل من المدعين على حدة هو الأساس فى إصدار هذا القرار وإنما مسلك الجماعة عملة فى العائلتين المتصارعتين وانتماء المدعين إلى إحداهما وبيدهم نوعية خاصة من الأسلحة لها قوة نيران مؤثرة بما ينذر بخطر تهديد أمن المنطقة ولخطورة النتائج التى تترتب على إستعمال السلاح فى هذه الحالة الأمر الذى يجيز لسلطات الضبط الإدارى إلغاء الترخيص حماية للأمن العام».

(الطعن رقم ۱۸۸ لسنة ۲۷ ق – جلسة ۳/ ۳/ ۱۹۸۶)

المبدأ (۱۶٤۷): وسلطة الإدارة التقديرية واسعة التطاق في مجال الترخيص في حيازة أو إحراز أو حمل الأسلحة التارية تترخص فيها حسيما تراه كفيلاً بحماية المجتمع واستتهاب الأمن ولايقيدها في ذلك سوى وجوب تسبيب قراراتها يرفض منع الترخيص أو بسحيه أو بإلغائد، ولا معقب على قراراتها مادامت مطابقة للقانون خالية من التعسف واسا مقاسته ما السلطة ».

وإن المادة (١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن ويحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينبيه عنه حيازة أو إحراز أو حمل الأسلحة النارية... وتنص المادة (٤) من هذا القانون على أن ولوزير الداخلية أو من ينبيه عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه، وله سحب الترخيص مؤقتاً أو الغاء، ويكون قرار الوزير برفض منع الترخيص أو سحبه أو إلغاء مسبباً ..» وتنص المادة (٧) من القانون المذكور على أنه ولايجوز منع الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى إلى: (أ) ...... (ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال ..».

ومن حيث إن المستفاد من إطلاق عبارة المادة (٤) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار البه وشمولها، أن المشرع خول جهة الإدارة سلطة تقديرية واسعة النطاق في مجال الترخيص في حيازة أو إحراز أو حمل الأسلحة النارية فأجاز لها رفض منح الترخيص أو تجديده أو سحبه مؤقتاً أو إلغاؤه بحيث يعتبر ذلك من الملاسآت المتروكة لتقدير الإدارة تترخص فيها حسبما تراه كفيلاً بحماية المجتمع واستتباب الأمن العام، بناء على ما تطمئن إليه من الظروف والاعتبارات التي تزنها ومن البيانات والمعلومات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة، ولايقيدها في إعمال سلطتها التقديرية في هذا الخصوص سوى وجوب تسبيب القرارات التي تصدرها برفض منح الترخيص أو بسحبه أو بالغائه، ولا معقب على قراراتها في هذا الشأن مادامت مطابقة للقانون وخالية من التعسف واساءة استعمال السلطة. على أنه ولئن كان ذلك هو الأصل في منح الترخيص أو رفضه أو سحبه أو إلغائه. إلا أن هناك حالات قيد فيها القانون سلطة الإدارة وأوجب عليها رفض منح الترخيص أو رفض تجديده، وهي الحالات المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤، فإذا ما قامت بطالب الترخيص أو التجديد إحدى هذه الحالات تعين رفض طلبه، دون أن يكون لجهة الإدارة أية سلطة تقديرية في هذا الشأن، ومن بين هذه الحالات أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد حكم عليه بعقوبة جنائبة أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو Jul.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده كان مرخصاً له فى احراز وحمل مسدس بموجب الترخيص رقم ١٠٠٠ه/ ٢٨ الصادر فى ٢٤/ إدراز وحمل مسدس بموجب الترخيص رقم ١٠٠٠ه/ ٢٨ الصادر فى ١٩٧٢ / ١٠ العدد عنه أنه الترخيص حتى ٣١/ ١٩٧٢ / ١٩٧٢ حتى قضية إرتكاب جناية قتل رقم ١٩٠٤ لسنة ١٩٧٢ جنايات الظاهر، لقيامه باطلاق عيارين ناريين من مسدسه المرخص به على المجنى عليه إثر مشادة كلامية بينهما،

واعتراقه بارتكاب الحادث وضبط المسدس المستعمل فى هذا الحادث على ذمة القضية، واحالة المطعون ضده إلى محكمة الجنايات وبناء على تقرير وحدة المباحث بقسم شرطة الظاهر، ومذكرة وحدة الرخص بمديرية أمن القاهرة فى ٢/ ٢/ ١٩٧٣ فى شأن هذا الموضوع، فقد أصدر مدير أمن القاهرة فى ٢/ ٢/ ٢/ ١٩٧٣ فى قراراً بإلغاء الترخيص المشار إليه، لإساءة استعمال السلاح واتهام المرخص له (المطعون ضده) فى قضية جناية قتل، ويتضع من ذلك أن هذا القرار صدر قائماً على سببه المستخلص استخلاصاً سائغاً عن أصول ثابتة تنتجه وفى نطاق السلطة التقديرية المقررة لجهة الإدارة المختصة بمقتضى نص المادة (٤) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم فإن هذا القرار يكون سليما ومطابقاً لأحكام القانون.

ومن حيث إنه لا وجه للقول بأن المطعون ضده استمر فى أداء رسوم تجديد الترخيص فى مواعيدها عن طريق الحوالات البريدية التى كان يرسلها إلى جهة الإدارة عاماً بعد عام، ذلك أن الشابت من الاطلاع على ملف الترخيص الخاص بالمطعون ضده أن جهة الإدارة لم تقبل الحوالات المشار إليها، وإنما تعذر عليها إعادة تسليمها إلى المطعون ضده فى حينه. نظراً إلى أن سكنه كان مغلقاً نتيجة تغيبه عنه، ومن ثم فإن جهة الإدارة لم تستجب لطلب المطعون ضده تجديد الترخيص بعد أن كانت قد ألفته بقرارها المشار إليه.

ومن حبث إنه لا محل للاستناد إلى ما ورد فى أسباب حكم جنايات القاهرة الصادر فى الجناية المشار إليها، من أن المطمون ضده تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يكون قاصداً إحداث ضرر أشد كا يستلزمه هذا الدفاع، وذلك للقول بأن هذا الحكم قد نفى نسبة أية نية إجرامية للمطعون ضده ولايكشف عن أية خطورة على الأمن العام، لا محل لذلك، إذ أنه فضلاً عن أن هذا الحكم صدر فى تاريخ لاحق لتاريخ صدور قرار إلغا، الترخيص ولم يصدر هذا القرار تنفيذاً له، فإن الأمر فى مجال الترخيص لايتوقف عند نية المطعون ضده وما إذا كانت اجرامية أو غير الترخيص لايتوقف عند نية المطعون ضده وما إذا كانت اجرامية أو غير

اجرامية وإنما تكمن خطورة الموقف وأثر ذلك على الأمن العام في تجاوز المطعون ضده حدود الدفاع الشرعى، حيث أساء إستعمال هذا الحق ولم يحسن إستخدام السلاح المرخص له به في حدود اللازم للدفاع به عن نفسه، عما ترتب عليه إزهاق روح المجنى عليه، وهو ما يؤدى بذاته إلى الاخلال بالأمن العام فإذا ما تدخلت جهة الإدارة المختصة - باعتبارها القوامة على حماية المجتمع وصيانة الأمن العام - فألغت ترخيص السلاح الذي كان الأداة الفعالة في ارتكاب جناية القتل سالفة الذكر والتي إعترف المطعون ضده بارتكابها وتم ضبط السلاح المستخدم فيها، فإنها تكون قد أعملت سلطتها التقديرية المخولة لها طبقاً لأحكام القانون، دون تجاوز أو تعسف في إستعمال هذه السلطة.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بما يطلبه المطعون ضده من إلغاء قرار جهة الإدارة السلبي بعدم الترخيص له في حمل السلاح الذي أمرت نيابة شرق القاهرة بتسليمه إليه لمخالفة هذا القرار للقانون، فإنه لما كانت المادة (٧) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ تقضى بعدم جواز منح الترخيص إلى من حكم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال، وكانت محكمة جنايات القاهرة قد قضتُ بجلسة ١١/ ٣ / ١٩٧٨ في الجناية رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٩٧٢ الظاهر سالفة الذكر وهي من جرائم الاعتداء على النفس - عِعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة ثلاث سنوات، فإنه - طبقاً لنص المادة (٧) المذكورة - لايجوز منح ترخيص للمطعون ضده بحمل السلاح المنوه عنه - وسلطة جهة الإدارة في هذه الحالة سلطة مقيدة إذ يتحتم عليها رفض منح الترخيص، وذلك بغض النظر عن مدى ما يكشف عنه هذا الحكم من وجود نية اجرامية لدى المطعون ضده أو خطورة على الأمن العام، ولايغبر من ذلك كون المحكمة أمرت بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات، إذ أن الآثار المترتبة على الحكم - فيما عدا تنفيذ العقوبة - تبقى قائمة طبلة مدة ايقاف التنفيذ - ومن هذه الآثار ما

يتعلق بعدم جواز منع الترخيص وفقاً للمادة (٧) المشار إليها التى جاء نصها مطلقاً دون أن يرد عليه إستثناء خاص بحالة إيقاف تنفيذ العقوبة، على نحو ما ورد فى بعض القوانين الأخرى، والقاعدة أن المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد عليه استثناء أو قيد يقيده، وإذا كان يترتب على انقضاء منة ايقاف التنفيذ دون أن يصدر خلالها حكم يلغى الايقاف – إعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن، إلا أن العبرة فى تقدير مدى مشروعية القرار الإدارى هى بوقت صدوره أو بالوقت الذى كان يجب أن يصدر فيه بالنسبة إلى القرار السلبى، والثابت أن المطعون ضده أقام دعواه بطلب إلغاء القرار السلبى بعدم الترخيص له فى حمل السلاح قبل انقضاء مدة ايقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه، وعلى ذلك فإن امتناع جهة الإدارة عن الترخيص للمطعون ضده فى حمل السلاح المحم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس، يكون قائماً على سبب صحيح وتطبيقاً سليماً لأحكام القانون».

#### (الطمن رقم ۱۲۹۳ لسنة ۲۸ ق - جلسة ۲۵/ ۱/ ۱۹۸۵)

المبدأ (۱٤٤۸): وسلطة الإدارة التقديرية في منح الترخيص بحمل السلاح أو تجديده أو سحيد مؤقتاً أو إلغا حدن الملاحات المتروكة لتقدير الإدارة تترخص فيها حسيما تراه كفيلاً بحماية المجتمع واستنباب الأمن العام – عدم الاحتياط في إستعمال السلاح لا يصلح سبباً إذا ثبت أن إطلاق الأعيرة النارية كان للدفاح الشرعي، وعدم كفاية المبررات طنح السلاح لاتصلح سنداً لذاك إذا ثبت سايقة منحه ترخيصاً يحمل السلاح».

ومن حبث إنه ولئن كان المستفاد من إطلاق عبارة المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها وشمولها أن المشرع منع جهة الإدارة سلطة تقديرية واسعة النطاق في مجال الترخيص في حيازة أو إحراز أو حمل الأسلحة النارية بأن أجاز لها رفض منع الترخيص أو تجديده أو سحبه مؤقتاً أو إلغاء، بحيث يعتبر ذلك من الملاسمات المتروكة لتقدير الإدارة تترخص فيها حسبما تراه كفيلاً بحماية المجتمع واستتباب الأمن

العام، إلا أن ثمة قيداً على جهة الإدارة فى هذا الخصوص وهو وجوب تسبيب القرارات التى تصدرها برفض منح الترخيص أو بسحبه أو بالفائه وهى فى ذلك تكون خاضعة للرقابة القضائية وعا توجبه تلك الرقابة من ضرورة تمحيص أسباب القرار للتحقق عن مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وأثر ذلك فى النتيجة التى انتهى إليها، وهى تجد حدها الطبيعى فى التأكد عا إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة إستخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً وقانوناً من عدمه لكى يمكن الحكم على مدى سلامة أسباب القرار ومطابقتها لصحيح حكم القانون.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق – ومن الإطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه – يبين أن المدعى سبق له الترخيص بحمل سلاح، ثم اتهم فى جنحة إطلاق أعيرة نارية داخل المدينة، ويناء على هذا الاتهام سحب منه السلاح وألغيت رخصته، فتقدم بطلب لاستخراج ترخيص جديد فامتنعت الجهة الإدارية عن قبول طلبه استناداً لعدم إحتياطه فى إستعمال السلاح ولعدم كفاية المبررات.

ومن حيث إن السبب الأول الذى أقامت عليه الجهة الإدارية إمتناعها عن منح الطاعن الترخيص بحمل السلاح – وهو ما إعتنقه الحكم المطعون فيه – مستمد من أن ثمة إتهاماً نسب إلى الطاعن في القضية رقم ١٩٥٨ فيه – مستمد من أن ثمة إتهاماً نسب إلى الطاعن في القضية رقم ١٩٧٥ المدينة إلا المدينة الأوراق أن حكماً صدر بجلسة ٢٥٠ / ١٩٧٥ ببراء المتهم (الطاعن) مما هو منسوب إليه، وذلك لكونه لم يطلق العيار النارى في الهواء إلا بقصد الدفاع الشرعي عن نفسه الأمر الذي يدحض إدعاء الجهة الإدارية بأن الطاعن غير محتاط في إستعمال السلاح وهي عبارة جاءت مرسلة خالية من الدليل، وهي وإن كانت تنصرف في معناها إلى ما كان منسوباً إلى الطاعن من إطلاقه أعيرة نارية في الهواء داخل المدينة، فقد تم نفي ما هو منسوب إلى الطاعن بصدور حكم بالبراء من محكمة الساحل للجنح المستأنفة في القضية رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليها سلغاً.

ومن حيث إنه فيما يتعلق باستناد الجهة الإدارية في إمتناعها عن منح الطاعن ترخيصاً بحمل السلاح إلى عدم كفاية المبردات، فهو سند غير قائم على أساس واقعى صحيح وغير مستمد من أصول صحيحة تنتجه ذلك أن الطاعن كان قد منح فعلاً ترخيصاً بحمل سلاح منذ عام ١٩٧٣ وأنه ظل يجدده حتى صدور قرار مديرية أمن القاهرة بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٨٧ برفض طلب تجديد الرخصة وأن الجهة الإدارية لم توضح بجلاء أن المبررات التي منحته ترخيص السلاح بناء عليها قد أصبحت منتفية في حقه عا أدى بها إلى الامتناع عن منحه الترخيص المطلوب خاصة وأن الطاعن أوضح بأنه لايزال يعمل تاجراً للأقمشة وأنه كثير التنقل بين المحافظات بقصد التجارة، ولم تدحض الجهة الإدارية ذلك عا يجعل قرارها المطعون فيه غير قائم على أساس صحيح. ويتوافر بذلك ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ. فضلاً عن تفسه أو توافر ركن الاستعجال المتمثل في تعرض الطاعن للخطر سواء في نفسه أو

## (الطمن رقم ۱۸۹۸ لسنة ۳۷ قجلسة ۱/ ۱۲/ ۱۹۹۳)

المبدأ (١٤٤٩): ولا يتحتم لصحة قرار رفض ترخيص السلاح أو سحهه أو إلغاؤه توافر الأدلة القطعية على الخطورة على المجتمع وتهديد الأمن العام وإنما يكفى قيام القرار على سبه المشروع إستناداً إلى دلاثل جدية أو قرائن ما دية من شأنها دعوة الإدارة إلى إتخاذ هذا القرار – تطبيق».

«ومن حيث إنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يتحتم لصحة القرار الصادر برفض ترخيص السلاح أو سحبه أو إلغاؤه توافر الأدلة القطعية على خلورته على المجتمع وتهديده للأمن العام كصدور أحكام قضائبة بإدانته في بعض الجرائم الجنائبة، وإنما يكفى لقيام القرار على سببه المشروع أن يكون مستندا إلى دلاتل جدية أو قرائن مادية من شأنها أن تؤدى إلى قيام الحالة الواقعية أو القانونية التى دعت الإدارة إلى اتخاذ هذا القرار، وهو الأمر الذي يبدو متحققاً في هذه الحالة حيث أن الجهات الأمنية المختصة وهي تتابع نشاط المطعون ضده في تجارة المخدرات أبلغت عن

إعتزامه وآخرين القيام بتهريب شعنه من المخدرات إلى داخل البلاد وبعد اتخاذ الاجراءات من السلطة المختصة وضبط المخدرات المهربة. تم القبض على المطعون ضده وآخرين على ذمة القضية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٤ مينا البصل (تهربب ١٧ طن مخدرات) وصدر قرار بحبسه على ذمة القضية إلى أن صدر قرار من النائب العام باستبعاده من الاتهام وإخلاء سبيله في ٢/ ١٩٨٥ وهذا الإجراء وإن كان قد أخلى ساحته من الاتهام المنسوب إليه في القضية المشار إليها، إلا أنه يوفر في شأنه أحد الدلائل والقرائن المادية على خطورته على الأمن العام من خلال تقارير الجهات الرسمية المختصة التى أفصحت عن تورطه في هذه العملية. والتي تتساند مع قرائن وأدلة أخرى أشارت إليها هذه الجهات يتبين من خلالها مدى خطورته وقدرته على التحايل والإفلات من العقاب، وأنه مسجل شقى خطر تحت رقم ٨٦٠ فئة (أ) وسبق إعتقاله عدة مرات الأمر الذي يترتب عليه مشروعية القرار (أ) وسبق إعتقاله عدة مرات الأمر الذي يترتب عليه مشروعية القرار الطعن فيه فيما قضى به من إلغاء ترخيص الأسلحة محل هذا الطعن».

(الطمن رقم ۱۲۱٦ لسنة ۳۳ ق – جلسة ۱۹۹۳ / ۱۹۹۳)

المبدأ ( • ١٤٥): ولا يلزم تقديم السلاح لمطابقت دلاً وصاف الواردة بالترخيص عند تقديم طلب التجديد ، وإنما يلزم ذلك عند تسليم الترخيص مجدداً – قرار إلغاء ترخيص السلاح لعدم تقديم طلب التجديد في الميعاد لا يقرم على أساس صحيح من القائن – تطبيق »:

ومن حيث إن المادة (٢) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن يسرى الترخيص من تاريخ صدوره وينتهى في آخر ديسمبر من السنة الثالثة بما في ذلك الإصفار ويكون تجديد الترخيص لمدة ثلاث سنوات.

وتنص المادة ٢٨ مكرراً من القانون المذكور المضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ على أنه إذا لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر يخطر بخطاب مسجل بعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة.

وتنص المادة (٨) من قرار وزير الداخلية الصادر في ٧/ ١٩٥٤ لسنة بتنفيذ أحكام قانون الأسلحة والذخائر المعدلة بالقرار رقم ١٩٥٤ لسنة بالميد أن يقدم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل المهة المقيد بها مقابل إيصال يسلم للطالب موضعاً به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح، ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويشفع بالترخيص المطلوب تجديده الرسم المستحق وإقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص الاتزال قائمة وأن السلاح لم يتغير ونى هذه الحالة الأخيرة يرسل الإيصال للمرخص له بخطاب موصى عليه ويجوز تكليف الطالب بتقديم شهادة أو أكثر من الشهادات المنصوص عليها في المادة (١) الطالب اعذاراً عن هذا القرار ويجوز التجاوز عن الميعاد المذكور إذا قدم الطالب أعذاراً من هذا المأمور وعلى مأمور القسم أو المركز إجابة طلب التجديد قبل نهاية مدته وفي حالة الرفض يجب رفع الأمر إلى مدير الأمن ليصدر قراراً في هذا الشأن ويكون قرار الرفض مسبباً.

وعلى الطالب عند تجديد الترخيص تقديم سلاحه للتأكد من مطابقته للأوصاف الواردة في الترخيص وفي حالة رفض طلب التجديد يجب عليه تقديم السلاح فوراً إلى مقر الشرطة التابع له محل إقامته.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كانت الفقرة الخامسة من المادة (٨) من قرار وزير الداخلية المشار إليها قد أوجبت على الطالب عند تجديد الترخيص تقديم سلاحه للتأكد من مطابقته للأوصاف الواردة في الترخيص إلا أن المقصود بذلك هو وجوب تقديم السلاح للمناظرة عند تسلم الترخيص مجدداً وليس عند تقديم طلب التجديد وآية ذلك أن الفئة الثانية من القرار المشار إليه أجازت للمرخص له تقديم طلب التجديد بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وإكتفت في هذا الشأن بأن يشفع الطلب بإقرار من الطالب بأن السلاح لم يتغير على إعتبار أن التثبت من صحة بيانات هذا الإقرار يتم عند تسليم الطالب الترخيص مجدداً وذلك

بتقديم السلاح ومناظرته ومطابقته للبيانات والأوصاف الواردة بالترخيص.

وإذ كان ما تقدم هو التطبيق الصحيح للأحكام الواردة في النصوص المشار إليها. فلا يلزم تقديم السلاح لمطابقته للأوصاف الواردة بالترخيص عند تقديم طلب التجديد وإنا يلزم ذلك عند تسليم الترخيص مجدداً، فإن ذلك يفترض بداهة وبالضرورة أن يكون السلاح في حوزة مقدم الطلب عند تقدمه بطلب تجديد ترخيصه، ولا يتصور أن يتقدم الطالب بتجديد ترخيص سلاحه وهو في حوزة جهة الإدارة وليس في حوزته أضف إلى ذلك أنه لكي يتم تسليم الطالب الترخيص مجدداً فلابد من إجراء المطابقة الفنية والتحقق من أوصاف السلاح فكيف يتسنى ذلك والسلاح محبوس تحت يد جهة الإدارة، وحتى بفرض استجابة جهة الإدارة لطلب الطاعن تجديد ترخيصه فإنها لن تسلمه ما يفيد التجديد لضرورة أن يتقدم بسلاحه للمطابقة وهو ليس بحوزته بالفعل. ويضحى طلب التجديد غير سائغ من حيث المنطق والواقم.

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه بإلغاء ترخيص سلاح الطاعن لعدم تقديم طلب تجديده في الميعاد غير قائم على أساس سليم من الواقع والقانون ويتعين الحكم بإلغائه.

ومن حبث إنه عن طلب الطاعن الحكم له بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التى أصابته من جراء تنفيذ القرار المطعون فيه فإن من المسلم به أن مسؤلية الإدارة عن القرارات الإدارية غير المشروعة تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وإذ كان هذا الحكم قد انتهى على النحو السالف إلى أن القرار المطعون فيه قد جاء على خلاف التطبيق النحو للسالف إلى أن القرار المطعون فيه قد جاء على خلاف التطبيق من الأوراق أن ثمة ضرر قد أصاب الطاعن بما يستوجب القضاء له بالتعويض الذي يجبر هذا الضرر ولم يقدم الطاعن أية مستندات تبين ماهية هذا الضرر ومن ثم لاتتكامل أركان مسئولية الإدارة المتطلبة لتحقق

مسئوليتها ، ويتعين تبعاً لذلك رفض طلب التعويض عن القرار المطعون فيه.

(الطمن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤/ ١٢/ ١٩٩٤).

المبدأ ( ۱٤٥١): و ترخيص سلاح - منع الترخيص أو سحبه أو إلغائه من الملاتمات المتروكة لجهة الإدارة - تسبيب القرار تترخص جهة الإدارة في تقدير لحالة الخطورة الناشئة عن الحالة الواقعية لتتدخل بالأجراء الضبطى المناسب - أن يكون هناك وجود حقيقي ووقائع محددة تنبئ أن هناك خطر يقتضى التدخل من جانبها » .

د المادة ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنخائر تفيد أن الأصل هو حظر حمل السلاح أو إحرازه إلا أنه استثناء من هذا الأصل أجاز المشرع للجهة الإدارية الترخيص بحمله ومنحها سلطة تقديرية في هذا المجال بحيث يكون لها أن ترفض الترخيص ابتداء أو أن ترفض التجديد أو تقصر مدته أو تقصر حمله على أنواع معينة من الأسلحة دون سواها كما خولها أن تسحب الترخيص مؤقتا أو تلفيه نهائيا حسبما يتراءى لها من ظروف الحال وملابساته وها يكفل حماية الجتمع ولا معقب عليها مادامت لم تخالف القانون أو تتعسف في استعمال سلطتها ولم يرد عليها قيد في ذلك سوى أن يكون القرار الصادر في هذا الشأن مسببا .

إن الإدارة تملك حرية وزن مناسبات العمل الإدارى وتقدير أهمية النتائج التى تترتب عليه ، إلا أنه حين تختلط مناسبة العمل بمشروعيته خاصة إذا كانت المشروعية تدهلق بأحد صور الحرية أو المساس بالملكية ينبغى أن يكون تدخلها لأسباب جدية تراها لازمة وضرورية لتبرير هذا التدخل كمواجهة خطر جسيم أو إخلال بدواعى الأمن العام وسلامة المواطنين ومؤدى ذلك أن أجهزة الأمن وان كانت تترخص فى تقدير الخطورة الناشئة عن الحالة الواقعية التى يصح لها أن تتدخل لمواجهتها بالإجراء الضبطى المناسب فانه يشترط أن يكون لهذه الحالة وجود حقيقى ووقائع محددة يكون من شأنها أن تنبئ فى

التقدير السليم للأمور أن ثمة خطر يقتضى التدخل من جانب هذه الأجهزة».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن ١٩٧١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٠٠ - ٢ - رأيضا الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١ ).

المهدأ (١٤٥٢): ترخيص أسلحة وذخائر - الترخيص في حيازة أو إحراز أو عمل الأسلحة النارية - سلطة تقديرية لجهة الإدارة لا قيد عليها سوى وجوب التسهيب في حالة رفض الترخيص أو سحبه أو إلغائد ولا معقب عليها في هذا الشأن ما دامت مطابقة للقانون وخالية من التعسف وإساحة استعمال السلطة ».

و انه من المستفاد من إطلاق عبارة المادة ٤ من القانون رقم ٣٩٠ أن ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ أن المسرع خول جهة الإدارة سلطة تقديرية واسعة النطاق في مجال الترخيص في حيازة أو إحراز أو عمل الأسلحة النارية فأجاز لها رفض منح الترخيص أو تجديده أو سحبه مؤقتاء أو إلفاؤه بحيث يعتبر ذلك من الملاءمات المتروكة لتقدير الإدارة تترخص فيها حسبما تراه كفيلا بحماية المجتمع واستتباب الأمن العام بناء على ما تطمئن إليه من الظروف والاعتبارات التي تزنها والبيانات والمعلومات التي تتجمع لديها لا قيد عليها سوى وجوب التسبيب في حالة رفض الترخيص أو سحبه أو إلغائه وهي في ذلك تكون خاضعة للرقابة القضائية وما توجبه تلك الرقابة من ضرورة تحيص أسباب القرار للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وأثر ذلك في النتيجة التي إنتهي إليها ، وهي تجد حدها الطبيعي في التأكد عا إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة إستخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا من عدمه حتى يمكن الحكم على سلامة أسباب القرار ومطابقتها لصحيح حكم التانون ع .

(المحكمة الإدارية العلما - الطعن رقم · ٧ لسنة ١٤٥ق - جلسة ١ / ٧ / ٠ . . . ٧).

#### المبحث الخامس

### تراخيص مزاولة إلحاق العمالة المسرية للعمل بالخارج

المبدأ (۱٤٥٣): وترخيص بمزاولة تشاطا لحاق العمالة المصرية للعمل في الخارج – تجديد الترخيص قانون العمل الصادر بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ – قرار وزير القرى العماملة والتعديب رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۲ باللاتحة التنفيذية لتنظيم الحاق المصريين للعمل في الخارج».

وحظر المشرع مزاولة نشاط تشغيل العمال المصريين في الخارج دون الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة - نظم المشرع مزاولة هذا النشاط استجابة لمقتضيات حماية اليد العاملة المصرية باعتبارها من مصادرها الثروة القومية - يختلف هذا النوع من التراخيص عن تلك التي تنح للأفراد للاستنفاع بجزء من المال العام على سبيل التسامح والتفضل انترخيص بجزاولة نشاط الحاق العمالة المصرية بالخارج هو نوع من التراخيص الإدارية يقصد بها تمكين الجهة الإدارية من الإشراف على تنظيم عملية عارسة هذا النشاط لمدة محددة يجوز تجديده بعدها - لا وجه للقول بأنها مجرد تراخيص مؤقتة يجوز سحبها أو تعديلها في أي وقت - وفض تجديد الترخيص يجب أن يقوم على سبب قائم وثابت - لايكفي مجرد الإدعاء بأن صاحب المنشأة يتقاضى مبالغ مالية من العمال بعد أن صدرت أحكام جنائية ببراءته استنادا إلى أن الاتهام قائم على شكاوى كبدية - لا يكفى مجرد الادعاء بفقدان صاحب المنشأة شرط حسن السمعة مادام لم يقم الدليل على

### (الطمن رقم ۱۳۲۷ لسنة ۳۱ ق - جلسة ۹ / ۱۹۹۱)

المِدأ ( ٤٥٤ ) : والسلطة الجرازية للجهة الإدارية في تجديد الترخيص عِزَاولة إلحّاق المصريين للعمل بالحارج - لا يتحتم لصحة القرار برفض تجديد الترخيص الاستناد إلى أصول ثابتة في الأوراق تتضمن أدلة قاطعة وإلما يكفى قيام القرار على سبب مشروع يستند إلى دلائل جدية أو وقائع مادية

# من شأنها أن تؤدى إلى قيام الحالة الواقعية أو القانونية ».

«ومن حيث إن تجديد الترخيص بجزاولة الحاق المصريين بالعمل فى الخارج هو أمر جوازى للجهة الإدارية حسيما تراه متفقاً مع الصالح العام فلها أن ترفض الترخيص إذا قامت لديها أسباب تبرر ذلك ومن بينها وفى مقدمها استغلال رغبة العمال المصريين للعمل بالخارج، وذلك اعمالاً لسلطتها المنوطة بها وفقاً لحكم المواد ٢٨ مكرر، ٢٨ مكرراً، ٢٨ مكرر (٢) المشار إليها، وتحقيقاً للحكمة التى من أجلها أضيفت تلك المواد على النح، الراد بالمذكرة الإيضاحية.

ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الجهة الإدارية حينما أصدرت قرارها برفض تجديد الترخيص المنوح للطاعن، فقد استندت إلى أصول ثابتة في الأوراق، ولا يتحتم لصحة قرارها توافر الأدلة القاطعة ضد من صدر في شأنه هذا القرار، وإفا يكفي لقيام القرار على سببه المشرع أن يكون مستندا إلى دلائل جدية أو وقائع مادية من شأنها أن تؤدى إلى قيام الحالة الواقعية أو القانونية التى دعت الجهة الإدارية إلى اتخاذه الأمر الذي يبدو متحققاً في هذه المنازعة إذ تغيد الأوراق أن ما نسب إلى الطاعن ينبني يبنو ولاشك عن مسلك من الطاعن ينم عن استغلال لبعض المواطنين المصريين لتسفيرهم للخارج، ولاينال من ذكل عدم صدور أحكام جنائية ضده، ذلك أن الجهة الإدارية بحكم مالها من سلطة تقديرية في تجديد الترخيص من عدمه، قد أقامت سلطتها على ما هو ثابت لديها من وقائع وقدرت عدم جواز غدادت قرارها المطعون فيه، فإنه يكون قد جاء – بحسب الظاهر – على أصدرت قرارها المطعون فيه، فإنه يكون قد جاء – بحسب الظاهر – على أساس صحيح من القانون، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة أساس صحيح من القانون، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة يكون قد صادف التطبيق القانونى الصحيح ويغدو بنجاة من الطعن عليه».

(الطمن رقم ٥٦٠، ١٧٧٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٧/ ١٩٩٣)

المهدأ (١٤٥٥): «رقابة سبب قرار إلفا «الترخيت مبزاولة إلحاق العمالة المصرية بالخارج، عدم ثبوت تقاضى المرخص لدمبالغ مالية تظير

### تيسير قرص العمل للمواطنين - عدم مشروعية القرار المطعون قيه ي.

ومن حيث إن للقضاء الإدارى وهو بصدد إعمال رقابته على القرارات الإدارية للتحقق من مدى مطابقتها للقانون أن يمحص الأسباب التى قامت عليها وهذه الرقابة تجد حدها الطبيعى فى التحقق عما إذا كانت النتيجة التى خلص إليها القرار مستخلصة استخلاصاً سانفاً من أصول تنتجها مادياً وقانوناً فإذا كانت كذلك كان القرار قائماً على سببه ومطابقاً للقانون أما إذا كانت مستخلصة من أصول غير موجودة أو لاتنتجها كان القرار غير قائم على سببه ووقع مخالفاً للقانون.

ومن حيث أنه في وزن القرار المطعون فيه عيزان المشروعية في ضوء الأسباب التي أوضعت عنها الجهة الإدارية، واتخذتها مبررا الصداره فإن الثابت من الأوراق أن - المدعى حصل على الترخيص رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٥ باسم مؤسسة ...... لالحاق العمالة المصرية بالخارج على أن يبدأ العمل به في ٣٠/ ٣/ ١٩٨٩ وينتهي من ٢٨/ ٣/ ١٩٩٢ ويتاريخ ١٩٩١/٧/٢ حرر المفتش المختص بمكتب الخبير والاستخدام الخارجي بمديرية القوى العاملة بالقاهرة ضد المدعى محضر مخالفة لعدم التزامه بالقيد في سجلات النشاط وعدم موافاة الوزارة بطلبه مستوفيا البيان، وعدم موافاة الإدارة بكشف من أصل وصوره بأسماء العمال الذين تم التعاقد معهم، وبتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩١ أعدت إدارة الاستخدام الخارجي بوزارة القوى العاملة مذكرة للعرض على السيد الوزير القوى العاملة نسبت فيها إلى المدعى أنه ضبط ععرفة المباحث الجنائية بالإدارة العامة لتصاريح العمل يتقاضى مبالغ مالية نظير تيسير فرصة عمل لإحدى المواطنات المصريات للعمل بالمملكة العربية السعودية وذلك بصفته مدير مؤسسة ...... سالفة الذكر. مما تحرر عنه المحضر رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩١ جنع قصر النيل، وخلصت المذكرة إلى أن الشركة خالفت المادة ٢٨ مكررا (٤) لتقاضيها مبالغ مالية نظير التسفير وقد وافق وزير القوى العاملة على إبقاء الترخيص ومن ثم فإن المخالفة التي قام عليها القرار المطعون فيه هي الشكرى المقدمة

من ..... ضد المدعى والتى قيدت بالقضية رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩١ جنح قصر النيل والتى قررت نيابة قصر النيل حفظها إدارياً بتاريخ قصر النيل حفظها إدارياً بتاريخ المراح ١٩٩١ مكرراً (٤) سالفة الذكر لم تجز للجهة الإدارية إلغاء الترخيص إلا إذا ثبت لها أن المرخص له تقاضى من العامل مبالغ مالية نظير تشغيله، وهو ما تخلف فى الشكوى المشار إليها بعد حفظها إدارياً الأمر الذى يكون معه القرار المطعون فيه قد جاء غير قائم على سبب يبرره فى الواقع والقانون مما يتعين معه القضاء بالغائه.

(الدعوى رقم ٣٠١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٩/ ٦/ ١٩٩٥)

# المبحث السادس تراخيص عرض الأفلام السينمائية

ترتبط تراخيص عرض الأفلام السينمائية إرتباطا وثيقا بحرية الرأى والتعبير المقررة بالمادة (٤٧) من الدستور ، وهى حرية تمارس فى إطار من إطلاق حرية الإبداع الفنى فى مجال الفن السينمائى ، ومن هنا تأتى أهمية التراخيص التى تصدر بشأن عرض الأفلام السينمائية وحدود سلطة الإدارة فى خصوصها ودور الإدارة فى الترخيص وسحبه .

\* وفيما يلى نعرض لأحد النماذج الهامة من قضاء المحكمة الإدارية العليا في مجال " **تراخيص عرض الأفلام السينمائية**":

اللهدأ (١٤٥٦): «تراخيص-عرض الأفلام السينمائية-سحب الترخيص يكون بقرار مسبب».

 و إن حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون على نحو ما ورد بنص المادة (٤٧) من الدستور الدائم الصادر سنة ١٩٧١ فإنه لا جدال أن حدود القانون هي السياج الذي يجب أن تمارس في إطاره حرية الرأى أيا كانت وسيلة التعبير عنه .

وحيث إن الحدود القانونية التى يجب أن تلتزم بها عارسة حرية الرأى والتعبير إغا تبدأ من حدود القانون الوضعى الأول والأسمى المتمثل فى الدستور وحيث إن الدستور المصرى فيما ورد بجواده ٢، ٢، ٢ وتلك هى الصوابط الدستورية العامة التى يجب أن يلتزم بها المشرع المصرى وأيضا الفنان المصرى فى كل مجال من مجالات الفن بمختلف فروعه وصوره وأشكاله ووسائله ولاشك إن فرع السينما من أخطر وسائل التعبير عن الرأى والفكر وهو مخاطب كغيره من وسائل الإعلام بأن يلتزم بإطار وحدود الحرية المشروعة فى التعبير والتأثير كما يلتزم بقيم المجتمع المصرى فيما يعرضه.

إن المشرع قد أطلق حرية الإبداع الفنى فى مجال الفن السينمائى إلا أنه قيد هذا الإطلاق بحدود بينها القانون هى حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا بحبث إذا ما خرج المصنف السينمائى عن حد من هذه الحدود عد خارجا عن المقومات الأساسية الاجتماعية أو الأخلاقية أوالاقتصادية أو السياسية التى يحميها الدستور والتى تعلو وتسمو فى مجال الرعاية والحماية على ما تتطلبه الحرية الفردية الخاصة . وإذا كان الشارع قد أجاز لجهة الإدارة عند قيام المقتضى المشار اليه ألا تسمح بعرض العمل السينمائى ققد أجاز لها بعد الترخيص به أن تسحب بقرار مسبب هذا الترخيص إذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك ولاشك أن مقتضى التفسير المتناسق للنصوص يتطلب القول بأن تلك ولاشك أن مقتضى التغسير المتناسق للنصوص يتطلب القول بأن تلك الظروف الجديدة ينبغى أن تتعلق بذات الضوابط الواردة في نص المادة ١ من الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا على النحو السائف تحديده وعليه الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا على النحو السائف تحديده وعليه فإنه يجوز لجهة الإدارة أن تسحب الترخيص إذا ما جدت ظروف تجعل من العمل السينمائى بعد الترخيص متعارضا مع أى من مقومات المجتمع العمل السينمائى بعد الترخيص متعارضا مع أى من مقومات المجتمع العمل السينمائى بعد الترخيص متعارضا مع أى من مقومات المجتمع العمل السينمائى بعد الترخيص متعارضا مع أى من مقومات المجتمع

الأساسية المشار إليها وذلك سواء كانت هذه الظروف تتعلق بذات المصنف أو بجمهور المشاهدين أو بالحالة العامة للدولة أو المجتمع ، فما يمكن قبوله في وقت السلم قد يتعارض مع النظام العام في حالة الحرب وما قد يؤثر في مصلحة الدولة العليا وقت العلاقات السلمية مع إحدى الدول قد لا يسوغ في حالة قطع العلاقات مع إحداها أو بعضها ، وما قد يتاح في حالة قطع العلاقات مع دولة أو أكثر لا يسوغ في حالة عودة هذه العلاقات . إن حرية الإبداع الأدبي والفني التي تضمنها الدستور في المادة ٤٦ لا تعارض بينها وبين الضوابط التي تفرضها القوانين لمارسة تلك الحرية بما لا يؤثر على قيم المجتمع وتقاليده ومقوماته المنصوص عليها في الدستور. فإن الترخيص بعرض فيلم وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ لا يرتب لصاحب الشأن حقا من حقوق الملكية وإغا هو ترخيص مؤقت لا يستقيم صالحا ومعمولا به إلا إذا إستقامت عناصره ومقوماته وفقا لأحكام القانون فإذا طرأت ظروف جديدة تستدعى إلغاء الترخيص أو سحبه وفقا لما سلف بيانه من أسباب فإن هذا القرار الصادر في هذا المقام لا يعد من قبيل المصادرة غير القضائية وإنما هو إعمال للسلطة الممنوحة للجهة الإدارية لتحقيق الأغراض التي يهدف اليها القانون ي .

( المحكمة الإدارية العلها - الطعن رقم ٧ - ٣ لسنة ٣٥ ق . علها - جلسة ١٩٩٨/١١/٢٢)

#### الفصل الثالث

## السلطة التقديرية في مجال إقامة الأجانب وإبعادهم

إذا كانت السلطة التقديرية قد بدت واضحة في مجال منح التراخيص على ما تقدم بيانه، فإنها تبدو أكثر وضوحا وأكثر إتساعا في مجال الترخيص للأجانب بالاقامة بالبلاد وفي وإبعادهم عنها.

وسنعرض فيما يلى لأهم المبادئ القانونية التي قررتها كل من محكمة القضاء الاداري والادارية العليا في مجال والسلطة التقديرية في شأن إقامة الأجانب وإبعادهم »

الميدأ (١٤٥٧) : ﴿ إِيمَادَ الاجنبِي عَنْ البِلادُ وَمَنْعُمُ مِنْ دُولُهَا دَرِياً خُطر إخلالهِ بالآدابِ العامة – قيامه على سبيه المبرر له قانونا ۾.

ومن حيث إن البادى من الأوراق أن المدعى من مواليد حلب بسوريا وهر سورى الجنسية له اقامة مؤقته تجدد باستمرار وقد تم ضبطه فى القضية رقم ٢٧٤٢ لسنة ١٩٩٦ ادارة مسكن لألعاب القمار وقد تمت محاكمته جنائيا أمام محكمة جنح العجوزة وحكم ضده بالحبس لمدة سنة تعدل استنافيا إلى الحبس لمدة ثلاثة شهور وغرامة ٥٠٠ جنيه مع النفاذ وقد قام بالفعل بتنفيذ العقوبة وقد عرض أمره بعد ذلك على الجهات الاجنبية المختصة وقد طلبت إدارة الأمن العام ترحلية وابعاده خارج البلاد وادراجه من قوائم المنع من داخل البلاد ولما كانت الجريمة التى ارتكبها المدعى عن حرائم الاداب العامة فإن قرار وزير الداخلية بابعاد المدعى وزميله من من جرائم الاداب العامة فإن قرار وزير الداخلية بابعاد المدعى وزميله من البلاد ومنعه من الدخول وذلك در الخطر المدعى لاخلاله بالاداب العامة للبلاد يكون قد صدر قائما على سببه المبرد له قانونا والمستخلص استخلاصا سائغا من الاوراق ولم يثبت من ظاهر الاوراق إساء إستعمال السلطة أو الانحراف بها إذ أن الثابت أن الجهة الادارية قد تغيت وجه الصالح العام في اصدار قرارها حماية لصالح البلاد من استمرار إخلال

المدعى بالاداب العامة عما يكون معه قرار الجهة الادارية قائما على اساس سليم من القانون والواقع الامر الذى ينتفى معه ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ».

(محكمة القضاء الادارى – الدعوى رقم ٣٥٣١ لـسنة ٤٧ق – جلسة ١٩٩٤/٧/٨)

المدأ (١٤٥٨): وإقامة الأجانب بالبلاد تتم كقاعدة عامة على سبيل التسامح وللإدارة السلطة المطلقة في الإذن للأجنبي يدخول البلاد أو الإقامة على أراضيها – الخطورة على الأمن العام والتطام العام أو الأداب العامة سبمشروع للإبعاد ».

«إن لكل دولة سلطتها المطلقة على أراضيها وأن المواطنين وحدهم دون غيرهم الذين لهم حق الاقامة على اراضى هذه الدولة أما الأجانب فإقامتهم لا تكون كقاعدة عامة إلا على سبيل التسامح بقرار من السلطة المختصة. ومن ثم فإن هذه السلطة لها الحرية المطلقة في الاذن للأجنبي بدخول البلاد أو الاقامة على أراضيها فإنه إذا قررت السلطة المختصة ثمة خطورة على الأمن العام والنظام العام أو الآداب العامة في الأذن للأجنبي بدخول البلاد أو الاقامة فيها فإنه يفترض أن القرار الصادر في هذا الشأن قد قام على سببه ولا يتدخل القضاء في تقدير هذه الخطورة أو التثبت منها.

ومن حيث إنه وفقا لذلك وإن كانت الجهة الادارية المدعى عليها لم تدفع الدعوى بأى دفع أو تقدم الرد عليها إلا أن صحيفة الدعوى تضمنت فى طياتها السبب الذى قامت الجهة الادارية بادراج اسم المدعى ضمن قوائم الممنوعين من دخول البلاد وهو ارتكابه افعالا تضر بمصلحة البلاد الاقتصادية. وحماية لامن الدولة الاقتصادى رأت عدم دخوله البلاد ومن ثم فإن القرار المطعون فيه قد صدر بحسب الظاهر من الاوراق على سبب يبرره متفقا وأحكام القانون عما ينتفى معه ركن الجدية فى طلبه وقف تنفيذه وإذا التغى ركن الجدية فلا محل لبحث ركن الاستعجال ويكون طلب وقف التنفيذ

غير قائم بحسب الظاهر من الأوراق على اساس من صحيح القانون متعينا رفضه».

الميدأ (١٤٥٩): وبقاء الأجنبى صاحب الإقامة المؤقته في الهلاد أو عدم التصريح له بالإقامة فيها بعد أن أحاطت به شبهات الإتهام تتمتع فيه الدوله بسلطة مطلقة حسيما يتراءى لها محققا للمصلحة العامة، ما دام قرارها خلامن إساءة إستعمال السلطة يه.

ورمن حيث إن المدعى يتمتع فى البلاد حسبما جاء فى الشهادة رقم ١٠ ١/ بسنة ٩٩٠ الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية للمفقة بالأوراق - بإقامة مؤقته وأنه قد إتهم بارتكاب تزوير فى محررات رسية رأت السلطات المختصة على إثرها أنهاء إقامته وترحيله خارج البلاد ولم يثبت فى هذا القرار اساءة أو انحراف فى استعمال السلطة ومن ثم يكون القرار مشروعا ولا ينال من مشروعيته أن تكون النيابة العامة قد حفظت الدعوى التي اتهم فيها المدعى ذلك أن بقاء الاجنبى صاحب الاقامة المؤقته فى البلاد أو عدم التصريح له بالاقامة فيها بعد أن احاطت به شبهات الاتهام تتمتع فيه الدولة بسلطة مطلقة حسبما يتراءى لها أنه محقق للمصلحة العامة ولا معقب على قرارها فى هذا الشأن ما دام قد خلا من الانحراف أو إساءة إستعمال السلطة وتكون الدعوى المطروحة على ذلك غير النمة على أساس ويتعين القضاء برفضها»

(محکممةالقضا الاداری-الندمرورقمهٔ ۱۹۶۶لسنــ آدادی-بلسة ۱۹۹۶/۹/۷ - رأیضاحکمهافیالدمرورقم۱۲۷لسنــ آدادی-جلســـ ۱۹۹۵/۳/۱۶ ۱۹۹۰/۳/۱۶)

المبدأ ( ١٤٦٠) -: «الاشتراك في جلب أوراق نقدية أجنبية مزيفة مع المبدأ ( ١٤٦٠) -: «الاشتراك في جلب أوراق نقدية أجنبن وترويجها بالبلاد تكفي سبباً لمشروعية قرار الإبعاد عن البلاد ي .

ورمن حيث إن البادى من الأوراق أن المدعى وهو فلسطينى الجنسية ويقيم اقامة مؤقته عصر بهدف الدراسة في مرحلة الدكتوراه. وقد أفادت مباحث أمن الدولة بكتابها وقم ٣٣٩٣ في ١٩٩٣/٦/٥ أنه توافرت لها معلومات تفيد إضطلاع المدعى بأعمال غير مشروعة وكذا إشتراكه مع آخرين في جلب أوراق نقدية أجنبية مزيفة وترويجها داخل البلاد بوصفه صاحب مكتب خدمات عامة كما توافرت معلومات بشأن عمالته لاحدى أجهزة المغابرات الأجنبية، ويناء على هذه المعلومات صدر القرار المطعون فيه ومن ثم يكون قرار إبعاد المدعى عن البلاد ومنعه من دخولها قد صدر قائما ومن ثم يكون قرار إبعاد المدعى عن البلاد ومنعه من دخولها قد صدر قائما ومنسب الظاهر - من الأوراق - على أساس سليم من القانون الأمر الذي ينتفى معه ركن الجدية وإذا انتفى ركن الجدية فلا محل لبحث ركن المعدن علم جدواه الامر الذي يتعين معه رفض طلب تنفيذ المطعون فيه»

(محکمةالقضا «الاداری-البدعویرقم۷۷لمنتة۵۵ق-جـلـسة ۱۹۹۲/۳/۲۹)

المهدأ (۱٤٦١) : « التعارن مع أجهزة مخايرات دولة أجنبية سبب مبرر لإبعاد المدعى عن البلاد ي

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم. وكان الثابت من الاوراق أن سبب إبعاد المدعى عن البلاد يرجع إلى ما ثبت لدى جهات الأمن المصرية من تعاونه مع أجهزة مخابرات دولة أجنبية فى مجال جمع المعلومات عن الأرضاع بالبلاد فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه المبرر له قانونا ويكون طلب الغائه غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض».

(محكمة القضاء الأوارى – الدعرى رقم ١٥٤٥ لـسنة ٤١ ق-جلسة (١٩٩٤/٤/٢٦)

المهدأ (١٤٦٧): وإقامة الأجانب في الهلاد تقوم على مجرد التسامع الردى من جانب الدول المتروك تقديره لسلطتها إستنادا إلى سيادتها على

إقليمها وحقها في إتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للمحافظة على كيانها ومصالح رعاياها وصيانة النظام العام والآداب فيها - إرتباط الأجنبية صاحبة الإقامة بروايط وثيقة بالبلاد وزواجها من أهلها يقيد جهة الإدارة في إتخاذ مثل هذا الإجراء استنادا إلى شبهات عاطلة من الدليل أو تحريات تقتقر إلى السند المؤيد لها أو إلى مجرد قرائن - أحكام الشريعة الفراء تلزم الزوجة أن تتبع زوجها ع.

«ومن حيث إنه عن ركن الجدية فإنه لئن كان صحيحا أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن السلطة الادارية غير ملزمة بتجديد الاقامة المؤقته للأجنى عند إنتهاء مدتها وأن الترخيص له بالاقامة أو عدمه. وكذلك مد مدة الاقامة أو عدمها وإبعاد الأخير بعد إنتهاء مدة الاقامة المرخص له فيها هو طبقا لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ من المسائل التي تترخص الادارة في تقديرها بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام باعتبار أن إقامة الأجانب في البلاد تقوم على مجرد التسامح الودى من جانب الدولة المتروك تقديره لسطتها استنادا إلى سيادتها على اقليمها وحقها في إتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للمحافظة على كيانها ومصالح رعاياها وصيانة النظام العام والآداب فيها إلا أنه إذا ارتبطت الأجنبية صاحبة الاقامة بروابط وثيقة بالبلاد فطاب مقامها فيها وتزوجت من أهله فإن هذا الزواج وإن لم يعصمها من أن يجرى عليها حق الدولة في عدم تجديد اقامتها وإبعادها إلا أنه يقيد جهة الادارة في إتخاذ مثل هذا الاجراء إستنادا إلى شبهات عاطلة من الدليل أو تحريات تفتقر إلى السند الذي يؤيدها أو حتى مجرد القرائن التي تدعمها ذلك أنه فضلا عن أن المشرع قد جعل هذا الزواج سبباً في إكتساب جنسية البلاد وميز قبل ذلك زوج الوطنى باقامة مؤقته تمتد إلى ثلاث سنوات يجوز تجديدها وذلك وفقا لقرار وزير الداخلية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨١ الصادر تطبيقا للمادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه. فإن أحكام الشريعة الغراء تلزم الزوجة بأن تتبع زوجها حيث

يكون بحيث تبقى حيث يبقى وتقيم حيث يقيم ولا يأتى أن تباعد الدولة يبنهما إستناداً إلى تحريات تصاغ فى عبارات مرسلة لا يبين منها وقائع معددة تنسب إلى الأجنبية زوجة الوطنى تبرر عدم السماح لها بالاقامة فى البلاد حيث يقيم زوجها المصرى، وليس بشرط أن تتكامل فى الوقائع التى تنسب إلى الأجنبية لتبرير هذا الاجراء أركان جريمة معينة يصدر حكم الادانة فيها واغا تكن هذه الوقائع مستخلصة من أصول ثابته فى الأوراق ومن شأنها أن تجعل فى بقاء هذه الأجنبية على إقليم الدولة ما يزعزع الأمن فيها أو يهدد بخطر على النظام العام أو الآداب العامة.

ومن حيث إنه متى كان ذلك وكانت المدعية فى الدعوى المطروحة قد دخلت البلاد بطريقة مشروعة ورخص لها بالعمل والاقامة فيها وتزوجت من فنان مصرى ثم طلقت منه وتزوجت من مصرى آخر ولازالت علاقة الزرجية قائمة وهى زيجات عقد صحيحة ولم يتمسك أحد بصوريتها ويتعذر وصفها بذلك ما دام ذور الشأن لم يتمسكوا بالصورية أو يدفعوا بها ولا يسوغ لجهة الادارة تبعا أن ترفض تجديد إقامة هذه الزوجة الأجنبية وتبعدها خارج البلاد إستنادا إلى تحريات مرسلة بأن سمعتها ليست فوق مستوى الشبهات وأنها تقيم علاقات غير مشروعة بالفنانين المصريين إذ لا يبين من الأوراق ولا وقائع محددة نسبت إلى المدعية تبرر القرار المطعون فيه الامر الذي يكون معه هذا القرار بحسب الظاهر من الأوراق مرجح الالغاء ويتوافر بذلك ركن الجدية المتطلب لوقف تنفيذه.

ومن حيث إن من شأن عدم تجديد إقامة المدعية بالبلاد ترتيب نتائج يتعذر تدراكها بابعادها أو عدم السماح بالعودة إذا كانت قد أبعدت فعلاً ومن ثم يتوافر الركن الثانى المتطلب بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويتعين القضاء بذلك».

(محکمةالقضا «الاداری—الدعری رقم ۷۳۵۳لسنة ۷۵ ق والدعری رقم ۷۸۹۸ لسنة ۷۷ ق جلسة ۱۹۹۴/۱/۲۵ — والدعری رقم ۷۰ ۵۰ لسنة ۶۸ ق- جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۰) المهدأ (١٤٦٣): «الترخيص للأجانب بالاقامة المؤقت في البلاد من المسائل الجوازية وتتمتع فيها الجهة الادارية بسلطة تقديرية واسعة - حصول أحد الأجانب على إقامة مؤقته بالبلاد بسبب زواجه من إحدى المصريات و يكفالة هذه الزوجة المصرية - إنفصام هذه الرابطة لأى سبب من الأسباب يزيل مير رمنع الأجنبي الإقامة المؤقته».

ورمن حيث إنه يستفاد من النصوص المتقدمة أن الترخيص للأجانب ذوى الاقامة المؤقته في الاقامة بالبلاد هي من المسائل الجوازية التي يتمتع وزير الداخلية بسلطة تقديرية في تقديرها وله أن يجددها أو يرفض تجديدها للأجانب الذين يرتبطون بمصر برباط وثيق كرابطة العمل أو للاعتبارات العائلية أو الانسانية أو السياسية وينبني على ذلك أنه إذا ما حصل أحد الإجانب على إقامة مؤقته بالبلاد بسبب زواجه من إحدى المصريات وبكفالة هذه الزوجية المصرية. وعلى ذلك فإنه إذا ما إنفصمت هذه الرابطة لأى سبب من الأسباب زال مبرر منح الأجنبي الاقامة المؤقته وجاز لوزير الداخلية رفض تجديد إقامته بالبلاد ويغدو قرار وزارة الداخلية برفض تجديد هذه الإقامة مطابقا للقانون ويضحى إلغائه غير قائم على سند من القانون خليقا بالرفض.

ولما كان الثابت أن المدعى بحرينى الجنسية وقد تزوج بمصرية وحصل على إقامة مؤقته بالبلاد بكفالة هذه الزوجة ولكنه نظراً لتطليقه لها فقد زالت مبررات الترخيص له بتجديد إقامته بالبلاد وعلى إثر ذلك إمتنعت وزارة الداخلية عن تجديد هذه الاقامة وبالتالى يكون قرار هذه الجهة الادارية برفض تجديد إقامته مطابقا للقانون لزوال مبرر منحه هذه الاقامة وتجديدها ويضحى طلب الغاء هذا القرار غيرقائم على سند من القانون خليقا بالوفض».

(الدعرى رقم - ٧٣١ لسنة ٤٤ ق-جلسة ٢/٤/١٩٩٥)

الميدأ (١٤٦٤) : «للدولة سلطة تقديرية واسعة في مجال الترخيص للأجنبي في الإقامة أو مدها – حق إيماد الأجانب عن البلاد مقرر للدولة عا لها من سيادة تأميناً اسلامتها وصيانة لكيانها شعباً ومجتمعاً ، وسلطتها التقديرية في ذلك واسعة لا يقيدها سوى إساء استعمال السلطة – الإدعاء يصورية زواج الأجنهية من مصرى لا يصلح سيباً لإبعاد الزوجة طالما لم ينسب لها أمراً أو قعلاً من شأنه إدراجها ضمن الخطرين على أمن وسلامة المجتمع أو إخلالها بالنظام المام أو الآداب العامة أو الصحة أو السكينة العامة ي

وحيث إنه من المقرر أن للدولة سلطة تقديرية واسعة في مجال الترخيص أو عدم الترخيص للاجنبي في الاقامة أو مدها، وأن اقامة الاجانب بالبلاد على إختلاف فئاتها الخاصة والعادية والمؤقته تصدر وفقا للاجراءات والمواعيد التي حددها القانون في إطار السلطة التقديرية للادارة ووفقا لاعتبارات الحفاظ على سلامة أمن البلاد في الداخل والخارج ومراعاة الآداب العامة أو الصحة العامة أو السكينة العامة وهي تترخص في الإبقاء على الاقامة أو إصدار قرارها بالإبعاد خارج البلاد وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة وفي حدود ألا تنحرف في استعمال سلطتها.

وحيث إنه ولئن كان للدولة حق إبعاد من ترى ابعاده من الأجانب غير المرغوب في بقائهم تبعا لخطورتهم أو تأمينا لسلامتها وصيانة لكيانها شعبا ومجتمعا من كل ما يضره وكانت جهة الادارة تتمتع في عارسة الابعاد بالنسبة لاصحاب الاقامات المؤقته بسلطة تقديرية واسعة لا تقيدها إلا إساء استعمال السلطة أو الانحراف بها، وعلى ذلك يتعين أن يقوم لدى الادارة إعتبارات جدية تجعل من إقامة الأجنبي بالبلاد ما يهدد أمن الدولة وسلامتها أو يخل بالنظام العام أو الاداب العامة أو الصحة أو السكينة العامة وإذ كان الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية قد أقامت قرارها برفض المجتمع وسلامته أو إخلالها بالنظام العام أو الاداب العامة أو تهديدها لأمن المجتمع وسلامته أو إخلالها بالنظام العام أو الاداب العامة أو غيره. وإنا أقامته على أساس ما أسفرت عنه تحرياتها من صورية زواج المدعى من الاجنبية التي صدر في شأنها قرار الإبعاد بقصد استمرار اقامتها بالبلاد

وهو أمر يخضع لرقابة القضاء حيث الثابت من الأوراق أن الأجنبية المذكورة قد أشهرت إسلامها رسميا بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٨ أمام لجنة الفتوى بالأزهر الشريف وحصلت على شهادة رسمية معتمدة تغيد ثبوت إسلامها شرعا وتبعا أولادها الذين دون البلوغ وصار لها ما للمسلمين من الحقوق وعليها ما عليهم من الواجبات كما أنها تزوجت المدعى بموجب عقد الزواج الرسمي الموثق برقم برقم ٥١٣ أ لسنة ١٩٩٣ والمقيد بسجل الأحوال المدنية بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠ برقم ٦٦٠ وهو مستند رسمي له حجيته في مواجهة الكافة وفقا لحكم المادة «١٩، من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية التي تنص على أن والمحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا وعلى ذلك فإن الادعاء بصورية الزواج لا يصلح سببا لإبعاد زوجة المدعى الأجنبية الثابت زواجها من المدعى رسميا إذ أن الأسرة أساس المجتمع وفقا لأحكام المادة التاسعة من الدستور ولا يجوز التغريق بين الزوج وزوجة بسبب الجنسية أو بادعاء بصورية الزواج لا يقوم على أساس من الواقع أو القانون خاصة وأن الادارة لم تنسب لزوجة المدعى أمرا أو فعلا من شأنه أن يدرجها ضمن الخطرين على أمن وسلامة المجتمع أو إخلالا منها بالنظام العام أو الآداب العامة أو الصحة أو السكينة العامة.

وحيث إنه متى كان ما تقدم فإن القرار المطعون فيه الصادر برفض تجديد إقامة زوجة المدعى وإبعادها عن البلاد يكون قد صدر فاقدا سببه المبرر له قانونا خليقا بالالغاء وما يترتب على ذلك من آثار».

(محكسةالقضا الاداري-الدعريرقم٢١٢لسنة٨٤ق-جلسة ١٩٩٦/٧/٣) وفي عكس ذلك ربنا ، على طلب الزيجة يعدم رغبتها في تجديد إقامة زوجَها - حكمها في الدعوى رقم ٢٠ ٢٠ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٩٧/٢/٣)

المبدأ ( ١٤٦٥ ) : « سلطة الادارة التقديرية في تقدير مناسبات إقامة الاجانب على أراضي الدولة سلطة عامة مطلقة في حدود ما تراه متفقاً مع

### الصالع|لمام».

«من الأصول المسلمة، أن الدولة بحكم ما لها من سيادة على إقليمها والحق فى إتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للمحافظة على كيانها وأمنها فى الداخل والحارج ومصالح رعاياها، تتمتع بسلطة عامة مطلقة فى تقدير مناسبات إقامة أو عدم إقامة الأجنبى فى أراضيها فى حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام، فلا تلتزم بالساح له بالدخول فى اراضيها ولا بمد إقامته بها إلا إذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا من هذا القبيل بحسب الأوضاع والشروط التى تقررها، فإن لم يوجد، وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الاعذار التى يتعلل بها أوحتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته، كما يجوز إبعادة خلال المدة المرخص له فيها باقامة إذا كان فى وجوده خطر عليها، وذلك بعد إتباع الأوضاع المقررة إن وجدت ».

(الطعن رقم ۱۷۹۹ لمئة ۲ ق-جلسة ۱۹۵۲/۸/۲-الطعن رقم ۷۵۳ لمئة ۲ق-جلسة ۱۹۵۲/۲/۷ - وأيضا الطعن رقم ۳۲۸۹ لمئة ۳۹ق-جلمة ۱/۱۱/۷۱).

المهدأ (٢٤٦٦): ولا يحول دون إيثار الصالح العام و تغليب جانب الأمن وضرورا ته وسلامة البلاد أن يكون للأجنبى مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن ».

وإن المدعى وإن كان فى الماضى من الأجانب ذوى الاقامة الخاصة البلاد. إلا إن حقد فى هذه الاقامة قد سقط وزالت آثارها القانونية بعد إذ صدر القرار رقم ١٧ من السيد وزير الداخلية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بناء على تحريات إدارة المباحث العامة وموافقة اللجنة المختصة بابعاده لخطورته على أمن الدولة وسلامتها ونشاطه المعادى إبان العدوان الثلاثى على مصر فى سنة ١٩٥٦، وبعد إذ نفذ هذا القرار بمفادرته هو وزوجته البلاد إلى فرنسا فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بعد سحب بطاقتى إقامتهما الخاصة رقمى ١٧٥٨ ومدوراج (١٩٥٣ وإدراج إسميهما فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٧ فى قائمة المنوعين من دخول البلاد. وعدم طعنه قضائيا

فى هذا القرار فى الميعاد القانونى، ومن ثم فإن موافقة وزارة الداخلية بعد ذلك على عودته إلى البلاد ومنحه تأشيره بالاذن بدخول مصر عاد بمقتضاها فى ٣٣ من ابريل سنة ١٩٥٨ لغرض خاص معين هو زيارة والدته المسنة بعد وفاة والده، ولمدة محددة موقوته عدتها شهران على سبيل التسامح المحض للدواعى الانسانية، إلها يكونان بمثابة السماح له بوصفه أجنبيا بدخول البلاد لاقامة عارضة مبتداة مما تترخص فيه الادارة بسلطتها التقديرية فى حدود ما تراه متفقا والمصلحة العامة فلها أن ترخص ابتدا، فى الاقامة أو لا ترخص كما لها تحديد مدة هذه الاقامة، وكذا تجديدها إذا انتهت أو عدم تجديدها، ومتى إنتهت الاقامة العارضة المرخص فيها ورفضت الادارة تجديدها لما قام لديها من أسباب، وجب على الأجنبى مغادرة البلاد فورا ولا يعول دون إيثار الصالح العام وتغليب جانب الأمن وضروراته وسلامة الدولة فى هذا الشأن وجود مصلحة شخصية للأجنبى تتحقق ببقائه فيها فترة من الزمن».

#### (الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٥ق-جلسة ٢/٢٤/١٩٦٠)

المهدأ (٢٠٤٧): وليس للقضا -الادارى فى حدود رقابته القانونية التطرق إلى بحث ملا مة الايعاد الذى كشفت الجهة الادارية عن سببه أو أن يتدخل فى تقدير خطورة هذا السبب مما يدخل فى نطاق الملاحة التقديرية التى قملكها الادارة منفردة ويغير معقب عليها ما دام قرارها قدخلامن إساحة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون».

ومن المبادئ المقررة أن للدولة حق إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب غير المرغرب في بقائهم وفقا تخطرهم، وتأمينا لسلامتها، وصيانة لكيانها شعباً ومجتمعاً من كل ما يضره. كما أن للدولة الحق في تقدير ما يعتبر ضارا بشئونها الداخلية والخارجية ومالا يعتبر كذلك، ولها حق اتخاذ الاجراءات المناسبة لكل مقام في حدود الواجبات الانسانية، وما تعارف عليه دوليا، ولها سلطة تقديرية لمبررات الإبعاد ولا يرد على هذا الحق الا قيد حسن إستعماله، بحيث يكون الإبعاد قائما على أسباب جدية يقتضيها الصالح

العام في حدود القانون.

ليس للقضاء الادارى، فى حدود رقابته القانونية أن يتطرق إلى بحث ملاسمة الابهاد الذى كشفت جهة الادارة عن سببه، أو أن يتدخل فى تقدير خطورة هذا السبب، ومدى ما يمكن ترتيبه عليه من آثار باحلال نفسه محل وزارة الداخلية فيما هو متروك لتقديرها ووزنها. بل إن وزارة الداخلية حرة فى تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والأثر الذى يناسبها، ولا هيمنة للقضاء الادارى على ما تكون منه عقيدتها واقتناعها فى شئ من هذا، ذلك أن نشاط هذا القضاء فى وزنه لقرارات الابعاد ينبغى أن يقف عند حد المشروعية أو عدمها فى نطاق الرقابة القضائية فلا يجاوزها إلى وزن مناسبات قرار الابعاد أو مدى خطورتها عما يدخل فى نطاق الملائمة التقديرية التى تملكها الادارة وتنفرد بها بغير معقب عليها فيها ما دام قرارها قد خلا من إساحة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون».

(الطعنان رقما ۲۶ لسنة ۸ ق ، ۴ ه ٤ لسنة ۹ ق-جلسة ۲۹۸۴/۳/۲۸).

المبدأ رقم (١٤٦٨): وقيام إعتبارات جديد تجمل في إقامة الأجنبى ما يهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ما ينظرى على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبى صاحب الإقامة لمؤقئة و.

ومن حيث إنه عن ركن الجدية فان قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أن جهة الادارة تتمتع في عارسة الابعاد بالنسبة لأصحاب الإقامة المؤقتة بسلطة تقديرية واسعة لايقيدها الا أن يصدر قرارها بإبعاد أصحاب هذا النوع من الإقامة دون أن يكون مشويا بالتعسف في استعمال السلطة أو الانحراف بها. وهي في ذلك تخضع لرقابة القضاء الاداري شأنها شأن كافة مايصدر عنها من قرارات مبنية على سلطة تقديرية، والامر هنا مرده أن تقوم امام الادارة في اتخاذها القرار بالإبعاد اعتبارات جدية تجعل في إقامة أجنبي في أي من هذه الحالات مايهدد أمن الدولة أو سلامة اقتصادها أو ينطوى على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامه والصحة والسكينه

العامة وغير ذلك من الاعتبارات التى ترى معها الادارة إبعاد الأجنبى صاحب الاقامة المؤقتة.

(الطمن رقم ۲۵ ۳۵ لسنة ۲۰ تر - جلسة ۲۹۸۷/۲/۲۱)

المبدأ (٢٤٦٩): وشروط منع الإقامة الخاصة والعادية والمؤقعة -سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إيماد أصحاب الإقامة الموقعة ولا يحده الإيسامة إستعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإيماد - تطبيق: »

ورمن حيث إن المادة (١٦) من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية العربية المتحدة والخروج عنها تنص على أنه يجب على كل أجنبى أن يكون حاصلا على ترخيص فى الإقامة وعليه أن يغادر أراضى الجمهورية العربية المتحدة عند انتها - مدة إقامته مالم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية فى مد إقامته. وتنص المادة (١٧) من هذا القانون على أن يقيم الأجانب من حيث الإقامة إلى ثلاث فتات:

- ١- أجانب ذوى إقامة خاصة.
- ٢- أجانب ذوى إقامة عادية

٣- أجانب ذوى إقامة مؤقته، وأوردت المادتان ١٩ و ١٩ من القانون الأحكام والشروط التي يجب توافرها لمنح الاقامة الخاصة أو العادية، ثم نصت المادة (٢٠) من ذات القانون على أن الاجانب ذوى الإقامة المؤقته وهم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة ويجوز منح أفراد هذه الفئة ترخيصا في الإقامة مدة أقصاها سنة ويجرز تجديدها. كما نصت هذه المادة على أنه لوزير الداخلية بقرار منه ابعاد الاجانب ونصت المادة (٢٦) على أنه يجوز إبعاد الاجنبي من ذوى الاقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أواقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الاداب العامة أو السكنية العامة أو كان عالة على أو الصحة العامة أو كان عالة على

الدولة بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٩) وموافقتها.

ومن حيث إنه يبين من النصوص المتقدمة أن المشرع قد غاير في الحكم والشروط بين منح الأجانب حق الإقامة الخاصة أو الإقامة العادية أو الإقامة المؤقته، بحيث يعتبر صاحب إقامة مؤقته كل من لا تتوافر في شأنه الشروط المتطلبة لمنح الإقامة الخاصة أو العادية، كما منح وزير الداخلية سلطة تقديرية في ابعاد الاجانب بقرار منه ولم يقيدها إلا بالنسبة لأصاحب الاقامة الخاصة حيث أرضح الاسباب التي يتعين أن يقوم عليها قرار الابعاد الذي لا يصدر إلا بعد العرض على لجنة الإبعاد المشكلة وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون وموافقتها على الإبعاد، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن جهة الادارة تتمتع في عارسة الإبعاد بالنسبة لأصحاب الإقامة المؤقته بسلطة تقديرية واسعة لا يحد منها أو يقيدها إلا أن يصدر قرارها بالإبعاد لأصحاب هذا النوع من الإقامة دون أن يكون مشوبا بالتعسف في إستعمال السلطة أو الانحراف بها، وهي في ذلك تخضع لرقابة القضاء الاداري بشأنها مايصدر عنها من قرارات مبنية على سلطة تقديريه، والأمر هنا مرده أن تقوم أمام الادارة في اتخاذها لقرار الإبعاد إعتبارات جدية تجعل في إقامة الأجنبي في أمثال هذه الحالات ما يهدد أمن الدولة أو سلامة إقتصادها أو ينطوى على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكنية العامة وغير ذلك من الاعتبارات التي ترى معها الادارة ابعاد الأجنيي صاحب الاقامة المؤقته.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق ومن كتاب لواء دكتور مدير الادارة العامة للشئون القانونية المؤرخ ١٩٨٨/٦/٥ أن الطاعن من أصحاب الإقامة المؤقتة، وقد سبق أن أجريت تحريات بشأن التجارة في العملات الأجنبية بأسعار السوق السوداء، وقد ضبط بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣ وهو يتعامل في النقد الاجنبي بالسوق السوداء وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٥٨١ لسنة ١٩٨٧ حصر وارد ماليه، وصدر قرار السيد وزير الداخلية في ذات

التاريخ بإنهاء إقامته وترحيله خارج البلاد درماً لنشاطه الضار باقتصاد البلاد، وتم تنفيذ القرار بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٤.

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن القرار المطعون فيه قد صدر من وزير الداخلية المختص باصدار بماله من سلطة تقديرية دون أن يقوم دليل من الأوراق على قيام تعسف فى استعمال السلطة أو الاتحراف بها عند اصداره. وقد صدر قائما على سببه من قيام تحريات جدية تتعلق بنشاطه فى الاتجار بالعمله السوق السوداء وضبطه بالفعل وهو يتعامل فى النقد الأجنبى بالسوق وتحرير محضر لذلك، فإن قرار الإبعاد الذى نفذه الطاعن يكون – بحسب الظاهر قائم على سند صحيح من الواقع والقانون وإذ تبنى الحكم المطعون فيه هذا النظر. وقضى برفض وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون، وبالتالى فإن الطعن عليه يكون في غير محله متعينا رفضه».

(الطمن رقم ۲۱۹ لسنة ۳۵ ق-جلسة ۲۹۲/۲/۹۹٤)

المبدأ ( ١٤٧٠): وإبعاد الأجنبى عن البلاد – أبعاد أصحاب الإقامة المؤتنة – سلطة تقديرية لوزير الداخلية طالما خلامن إساء استعمال السلطة أو الانحراف – وبالنسبة لإبعاد أصحاب الإقامة الخاصة تكون هذه السلطة مقيدة بالمرض على اللجنة المشكلة لهذا الفرض في المادة ٢٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بالجمهورية وفي حالات معينة ي .

د المواد ٢١، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بالجمهورية مفادها أن جهة الإدارة تتمتع في عارسة الإبعاد بالنسبة لأصحاب الإقامة المؤقتة بسلطة تتديرية واسعة لا يحد منها أو يقيدها إلا أن يصدر القرار مشوبا بالتعسف في استعمال السلطة أو الانحراف بها وهي في ذلك تخضع لرقابة القضاء الإداري شأنها شأن ما يصدر عنها من قرارات إدارية مبنية على سلطة تقديرية – أما بالنسبة للأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة فانه لا يجوز إبعاده

إلا إذا كان فى إقامته ما يهدد أمن الدولة وسلامة اقتصادها أو ينطوى على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة وغير ذلك من الاعتبارات التى ترى معها الإدارة إبعاد الأجنبى صاحب الإقامة المؤقتة على أن يكون الإبعاد بعد العرض على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من القانون .

ترحيل الأجنبى من البلاد لعدم وجود إقامة قانونية لا يعد إبعادا عما عناه القانون إستناد إلى إقامة ثابتة و معينة والذى يتطلب الأمر فيه صدور قرار من وزير الداخلية إذ لا يعدو الترحيل أن يكون إجراء ماديا ولا يصل فى مفهومه إلى ما يمكن إعتباره قرارا إداريا يستوجب فيه الأمر مراعاة مانص عليه القانون بشأن حالات الإبعاد » .

(المحكمةالإداريةالعليا-الطمنرقم٣٤٨٦لسنة٣٩ق-جلسة ٧/١١/٧١).

### الفصل الرابع السلطة التقديرية في مجال قرارات التجنس

ومن السلطات التقديرية الواسعة سلطة الادارة في منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس .

ومن المبادئ القانونية التى قررتها محكمتى القضاء الادارى والادارية العليا في مجال والسلطة التقديرية في قرارات العجنس » المبادئ التالية:

المبدأ (١٤٧١): ومنع الجنسية المصرية عن طريق التجنس أمرجوازى للحكومة تتمتع فيه بسلطة تقديرية واسعة وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة لا يحدها سوى إساحة إستعمال السلطة ي.

ومن حيث إنه وفقا لهذا النص فإن منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس أمر جوازي للحكومة تتمتع فيه بسلطة تقديرية واسعة وفقا لما تراه معققا للمصلحة العامة في ضوء سياسة اللولة وما ترتبط به من مواثيق واعراف دولية. ولا يحد سلطتها في هذا الشأن إلا قيد عدم اساءة استعمال تلك السلطة أو الإنحراف بها، كما أنه من المقرر أن عبب اساءة استعمال السلطة من العيوب القصدية في السلوك الاداري قوامه أن يكون لدى رجل الادارة قصد إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها. فإذا كانت الإدارة في مسلكها تقصد التوفيق بين صالح الفرد والصالح العام. وضبط الصالح العام على صالح الفرد فإن ذلك لا يعد منها إساءة لاستعمال السلطة. وعلى السياسة العامة التي انتهجتها الدولة في رفض تجنس الأجانب بالجنسية المصرية تمشيا مع المصرية لفترة مؤتنه دون قصر هذا الايقاف على شخص معين فإن قرارها يكون متفقا وصالح الدولة التي قررت إتباع مثل هذا الاجراء وخلا قرارها من عيب إساءة إستعمال السلطة أو الانحراف بها»

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى وقم ٢٩٢٧ لـسنة - كان – جلسة ٢٩/٥/٣١ – وفي ذات المني حكم الحكمة الإدارية العليا – الطمن رقم ٢٤٢٤ المبدأ (۱٤۷۷): « توافر الشروط المتطلبة لمنع الجنسية المسرية لا يلزم الإدارة بمنع الجنسية قلها أن تمتنع عن ذلك إذا قدرت أن مصلحة البلاد تتطلب ذلك ومنه الزيادة المطردة في عدد السكان والطروف الاقتصادية التي قربها البلادي.

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكانت الجهة الادارية قد امتنعت عن منح المدعين وهم من الاجانب لولادتهم لأب أجنبى - الجنسية المصرية نظراً للزيادة المطردة في عدد السكان والظروف الاقتصادية التي تم بها البلاد والتي تفرض عليها الامتناع عن منح الاجانب الجنسية المصرية في الوقت الحال ومن ثم فإن قرارها هذا وقد اتبعت به وجد المصلحة العامة وخلا من إساءة استعمال السلطة يكون قرارا مشروعا ولا ينال من مشروعيته للمدعين الشروط المتطلبة لمنحهم الجنسية المصرية عن طريق التجنس إذ أن جهة الادارة لا تلزم بمنح الجنسية عند ترافر هذه الشروط فلها أن تمتنع حتى في هذه الحالة عن منح الجنسية عن طريق التجنس إذا قدرت أن مصلحة البلاد تتطلب ذلك ولا معقب على قرارها في هذا الشأن ما دام لم يثبت فيه تعسف وانحراف وعلى ذلك فإن دعوى المطالبة بالغاء القرار المطعون فيه تكون جديرة بالرفض»

(محکمةالـقضا -الاداری-الدعـریرتم۲۷۹۲لـسنـة ٤١ق-جـلـسة ۱۹۹۲/۵/۳۱)

الميدأ (١٤٧٣): « عدم التزام الجهة الادارية بمنح الجنسية المصرية لمجرد توافر شروط منحها فلها تقدير ذلك في ضوء إعتبارات الصالح العام ».

وومن حيث إن قضاء هذه المحكمة مطرد على أن الواضح من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.. أن منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس هو أمر جوازى لوزير الداخلية على نحو يخوله سلطة تقديرية في منحها إذا توافرت الشروط القررة أو في منعها رغم توافر هذه الشروط وفقا لما يراه محققا للمصلحة العامة. وهذه الرخصة تعد إمتدادا لما درج عليه المشرع المصرى من جعل منح الجنسية عن طريق التجنس أمراً جوازيا لجهة الادارة إن شاءت منحته وإن شاءت منعته وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة كما أنها تترخص فى تعيين الوقت الملائم لإصدار قرارها وهى قلك فى هذا الصدد سلطة تقديرية واسعة لا تخضع لرقابة القضاء ما دام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة.

ومن حيث إنه لما كان ذلك وكانت الجهة الادارية قد إمتنعت عن منح المدعى الجنسية المصرية عن طريق التجنس لاعتبارات الصالح العام التى تغرض عدم منح الجنسية المصرية للأجانب فى الوقت الحالى ومن ثم فإن قرارها هذا وقد ابتغت به وجه المصلحة العامة يكون قرارا مشروعا ولا ينال من مشروعيته أن تتوافر للمدعى الشروط المتطلبة لمنحه الجنسية المصرية عن طريق التجنس إذ أن جهة الادارة لا تلزم بمنح الجنسية عند توافر هذه المسروط فلها أن تمتنع حتى فى هذه الحالة عن منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس إذا قدرت أن مصلحة البلاد تتطلب ذلك ولا تثريب على قرارها فى هذا الشأن ما دام لم يثبت فيه تعسف أو إنحراف وعلى ذلك فإن دعوى المطالبة بالغاء القرار المطعون فيه تكون جديرة بالرفض».

(محکمقالقتضا «الاداری-الدعبویرقم ۲۰ لیسته ۲۵ ت-جلسهٔ ۱۹۹۶/۵/۳۰ و آیضا : الدعری رقم ۱۹۳ لسته ۵۵ ت جلسهٔ ۱۹۹۵/۱/۲۰

المِدأ (١٤٧٤): ورفض منح الجنسية المصرية لا يكون غير مشروع إلا إذا شابه عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ، ولا يكفى لوصم القرار بذلك الأعمال التى بذلها الطاعن فى المجال القومى أو سابقة صرف جوازات سفر مصرية له أو منح غيره الجنسية».

وومن حيث إن قضاء هذه المحكمة مطرد على أن الواضح من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرى. أن منح هذه الجنسية عن طريق التجنس هو أمر جوازى لوزير الداخلية على نحو يخوله سلطة تقديرية في منحها إذا تواقرت الشروط المقررة أو في منعها رغم تواقر

هذه الشروط وفقا لما يراه محققا للمصلحة العامة. وهذه الرخصة تعد امتدادا لما درج عليه المشرع المصرى من افساح كامل التقدير لجهة الادارة في مجال التجنس رغبة منه في الحفاظ على تشكيل المواطنين في الدولة بتخير المنضمين إليها حسب سياستها المرسومة دون الزام عليها في ذلك ولو توافرت الشروط المقررة، وهو ما يصدق ايضا على جواز منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة الخامسة من ذات القانون، وإذا كانت السلطة التقديرية تجد حدها في عدم التعسف فيها أو الانحراف بها عن غايتها في تحقيق المصلحة العامة، فإن القرار الصادر بناء على رفض منع الطاعن الجنسية المصرية عن طريق التجنس طبقا للمادة الرابعة من ذلك القانون هو قرار لم يثبت فيه تعسف أو انحراف على نقيض ما نعاه الطاعن، فلا يكفى لوصمه بذلك العبب القصدى ما يكون الطاعن قد بذله من أعمال في المجال القومي أو تجشمه من مشاق في سبيل الوحدة العربية أو حمله من ولاء لمصر أو نبذه من مغريات دونها لأنها أمور إن شفعت في إسباغ الجنسية فإنها لا تلزم بمنحها تجنسا، كما لا يفيد في هذا الصدد سبق صرف جوازات مصرية للطّاعن عن بينة تامة بوضعه كأجنبى بصرف النظر عن مدى مشروعيتها طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر وأيا كانت الاعتبارات العامة أو الخاصة التي حدث إلى صرفها فهي إعتبارات مهما علت لا ترقى إلى مرتبة إستنفاد سلطة تقديرية ثابته إطلاقا في مجال التجنس منحا أو منعأ ولو توفرت للأجنبي الشروط المقررة قانونا، وكذا لا يقدح في ذات الشأن مجرد صدور قرارات بمنع الجنسية المصرية سواء من رئيس الجمهورية أو من وزير الداخلية لأجانب من العرب أو من غيرهم ولو وجد تماثل ما يقصر عن إقامة حيف أو إستواء عسف، وبالتالي فإن القرار المطعون فيه يكون قرار مشروعا وتكون الدعوى بطلب إلغائه جديرة بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه سليما فيما قضى به من رفضها، ومن ثم فإنه يتعين الحكم برفض الطعن على هذا الحكم، وإن كان من نافلة القول الإلماح إلى أن هذا لا يوصد السبيل مستقبلا

سواء أمام الطاعن فى معاودة الطلب أو أمام الجهة المختصة فى الاستجابة إليه وفقا للقانون وتحقيقا للمصلحة العامة».

(المحكمة الادارية العليا -الطمن رقم ١٧٧٤ لسنة ٢٢ق-جلسة ٢٤/٢٤ / ١٩٩٠ س ٢٥ ص ١٩٩٢).

المبدأ (١٤٧٥): «جنسية-الجنسية المكتسبة-منع الجنسية للأجنبى - قتع جهة الإدارة بسلطة تقديرية في منحها أو منعها ما لم يشب هذا التقدير تعسف وسو ، نبة ي .

و المادة ٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية . إن تحقق الشروط المبينة بالمادة المشار إليها لمنح الأجنبي الجنسية المصرية قد أجاز لجهة الإدارة منحها ولم يوجب منحها إذ ترتبط الجنسية المصرية بالنسبة إلى الشخص باعتبارات تاريخية واجتماعية ووطنية وأمنية فان من الملاتمات أن يترك للجهة الإدارية قدر واسع من السلطة التقديرية في أمر منحها أو منعها ما لم يشب التقدير تعسف وسوء نية » .

(المحكمة الإدارية العلها - الطمن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ ق-جلسة ١٤٧٧).

#### الفصل الخامس

### السلطة التقديرية في مجال تصحيح أوراق الامتحانيات

تصحيح أوراق الامتحانات من المسائل الفنية التى لا زالت تستقل بها الجهة الادارية بأجهزتها المتخصصة وفقا للضوابط والمعايير العلمية والفنية التى تقررها فى ذلك، ولازالت رقابة القضاء الادارى عليها تنصب على مراقبة الأخطاء المادية التى تشوب عملية التصحيح من رصد وجمع للدرجات أو إغفال تصحيح أجزاء من إجابة الطالب وعدم تقدير درجة عنها، إلا إنه وفى ضوء الإجابات النموذجية التى تضعها الجهة الإدارية ليلتزم بها المصحح عند وضع الدرجة فإنها قد جعلت الكثير من أحكام القضاء الإدارى يراقب مدى صحة الإجابة والدرجة المنوحة عنها بحسبان أن الإدارة إذا ألزمت نفسها بنماذج للإجابة فإنها تكون قد قيدت سلطتها التقديرية بهذه النماذج، إلا أنه يظل مع ذلك للإدارة السلطة التقديرية الفنية فى عموم تصحيح الأوراق خاصة فى المسائل الفنية التى لا تكون النماذج قاطعة فيها بإجابة بذاتها، ونلحظ أن الكثير من الدعاوى قد بسطت فيها المحكمة رقابتها على صحة الاجابة وفقا للنموذج وقضت بأحقية الطالب فى الحصول على عدد محدد من الدرجات كان يستحقها ولم تقدر له فى ورقة إجابته.

وقيما يلى نعرض ليعض هذه النماذج من الأحكام وما قررته من مبادئ فى هذا الشأن سوا - يقضا - محكمة القضا - الادارى أو المحكمة الادارية العليا:

المبدأ (١٤٧٦): وعملية تصحيح أوراق إجابة الطالب فى الامتحان وتقدير الدرجة التى يستحقها عنها هى من المسائل الفنية التى تستقل بها الجهة الادارية بأجهزتها المتخصصة وتترخص فى تقييمها ، دون معقب عليها من القضاء الادارى إلا إذا شاب التقدير عيب إساءة إستعما أدالسلطة أو

### خطأ مادي- تطبيق: ٢

«رحيث إنه بالنسبة إلى ركن الجدية فإن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن عملية تصحيح أوراق إجابة الطالب في الامتحان وتقدير الدرجة التي يستحقها هي من المسائل الفنية التي تستقل بها الجهة الادارية بأجهزتها المتخصصة، وتترخص في تقييمها طبقا للضوابط والمعايير العلمية والفنية التي تعد من صميم اختصاصها ولا معقب عليها في ذلك من القضاء الاداري إلا إذا كان التقدير مشوبا بعيب إساءة إستعمال السلطة أو الانحراف بها أو إذا شاب عملية التصحيح الخطأ المادي، وفي غير ذلك لا يجوز للقضاء أن يحل نفسه محل الجهة الادارية في تقييمها إجابة الطالب وما يستحقه عنها من درجة حتى لا يؤدي ذلك إلى تدخل القضاء في أمور فنية تقديرية هي من إختصاص الجهة الادارية المنوط بها أمر التصحيح.

وحيث إن المدعى حصر إعتراضه على مادتى اللغة العربية والتفاضل والتكامل وبالنسبة إلى الورقة الأولى من اللغة العربية، فإن إجابة السؤال الثانى فى القصة إشتمل على أربعة أجزاء أ، ب، ج، أما الجزء (د) فقد وضعت عليه علامة تفيد أن الإجابة خاطئة وليس صحيحا أن الجزء (ج) لم تقدر له درجة وإغا قدرت له درجة ولكنها جاءت أسفل الإجابة. أما بالنسبة إلى التعبير فقد قدر المصحح للطالب ست درجات ونصف من عشر درجات، وهى مسألة تقديرية يقدرها المصحح ويراقبه فى ذلك المراجع وفقا للعناص التي إشتمل عليها الموضوع وكذلك الأسلوب، وأنه وإن كانت الأخطاء التي إشتمل عليها الموضوع وكذلك الأسلوب، وأنه وإن كانت الأخطاء العنصر الوحيد لتقدير الدرجة إلا أنها ليست هي العنصر الوحيد لتقدير الدرجة التي الدرجة التي المصحح والمراجع عن التعبير، وبالنسبة إلى الورقة الثانية من ماه قدرها المصحح والمراجع عن التعبير، وبالنسبة إلى الورقة الثانية من ماه اللغة العربية فإنه بالنسبة إلى إجابة الطالب على الجزء (ب) من السؤال الخاص بالنصوص، والذي ورد بخصوص الصور الخيالية، قد رأى المصحح أو الجابة خاطئة ولذلك وضع عليها علامة تفيد عدم صحة هذه الإجابة الإجابة خاطئة ولذلك وضع عليها علامة تفيد عدم صحة هذه الإجابة وسلفت الاشارة إلى أنه لا يجوز التدخل في مسألة تقدير الدرجة المستحة وسلفت الاشارة إلى أنه لا يجوز التدخل في مسألة تقدير الدرجة المستحة وسلفت الاشارة إلى أنه لا يجوز التدخل في مسألة تقدير الدرجة المستحة وسلفت الاشارة إلى أنه لا يجوز التدخل في مسألة تقدير الدرجة المستحة

لكل سؤال فضلاعن أن اجابة الطالب المذكر على ذلك السؤال تختلف إختلافاً بينا عن الإجابة الواردة بنماذج الاجابات المقدمة من المدعى ضمن حافظة مستندات بجلسة ٤/١/٤/١. وبالنسبة للاجابة عن السؤال الخاص بالأدب فقد اشتمل على جزئين (أ) ومقرر له درجتان، (ب) ومقرر له ثلاث درجات وقد حصل الطالب في الجزء الأول - على الدرجتين كاملة أما الجزء (ب) فقد حصل على درجة واحدة من ثلاث درجات، أى أن هذا الجزء تم تصحيحه وتقدير الدرجة التي يستحقها. وليس صحيحا ما قرره المدعى من أن هذا الجزء لم يتم تصحيحه وتقدير الدرجة التي يستحقها عنه. وبالنسبة إلى إجابة السؤال الخاص بالبلاغة فإنه يشتمل على ثلاثة أجزاء أ، ب، ج، وقد حصل نجل المدعى على الدرجة النهائية بالنسبة إلى الجزئين أ، ب وهو ٥ , ١ درجة لكل جزء منها أما الجزء (ج) ومقرر له درجتان فقد حصل فيه على درجة واحدة إذ حصل على نصف درجة عن الجزء الخاص بالشخصية ونصف درجة عن الجزء الخاص بالصراع، أما الجزء الذي إستهل به الطالب إجابة الجزء (جـ) فقد وضع المصحح عليه علامة تفيد أن الإجابة خاطئة وبذلك تكون الدرجة التي قدرت له في اللغة العربية (الورقتين الأولى والثانية ) صعيحه ولا مطعن عليهاي.

(منحكمة القضاء الادارى – الدعوى رقيم ٣٣ - 9لسنة ٤٧ ق – جلسة (١٩٩٤/١/٢٥)

المبدأ (٧٤٧١): وعملية تصحيح إجابات أوراق الامتحانات من الأمرر الفنية التى تستقل بها الجهة الادارية بأجهز تها المتخصصة تطبيق قراعدا لمراجعة النهائية لإمتحان شهادة إقام الدراسة الثانوية العامة عام ١٩٠٥ ووجرب التزام الادارة بها عند تصحيح الكراسات تخفيض درجات الطالب بعدر فعها مخالفة صارخة لقراعدو ضوا بطالت قدير والمراجعة ولا تندرج في نطاق تقدير الإجابة والتقدير الفنى لإجابات الطلاب ليس تقديرا جزافيا محكميا تحكمها الأهوا موافيا هو تقدير منضبط عراعاة القواعد والأصول القانونية التى ألزمت بها الادارة نفسها – تطبيق ».

وحيث إنه عن ركن الجدية فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عملية تصحيح اجابات اوراق الامتحانات وتقدير الدرجة التى يستحقها الطالب هى من الأمور الفنية التى تستقل بها الجهة الادارية بأجهزتها المتخصصة وتترخص فى تقييمها طبقا للضوايط والمعايير العلمية والفنية التى تعد من صميم إختصاصها الذى لا معقب عليها فيه من القضاء الادارى إلا إذا كان ذلك التقدير مشويا بعيب إساءة إستعمال السلطة أو الانحراف بها أو شاب عملية التصحيح إغفال بعض الإجابات بتركها دون أن يجرى عليها التصحيح أو كان هناك خطأ مادى فى رصد الدرجات أو بعجمها، أو تناقض الرصد بين الدرجات الحاصل عليها الطالب فعلا وتلك وجمعها، أو تناقض الرصد بين الدرجات الحاصل عليها الطالب فعلا وتلك المسجلة على صدر كراسات الإجابة، وفى غير ذلك لا يسوغ للقضاء أن يغل نفسد محل الإدارة فى تقييمها إجابة الطالب وما عساه يستحقه عنها من درجة.

وحيث إن قواعد المراجعة النهائية لإمتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة عام ١٩٩٥ المعتمدة في ١٩٩٥/٧/١٨ تنص في البند (١) من أولا – مبادئ عامة على أن والمقصود المراجعة النهائية التحقق من أن الدرجة المعطاه لورقة الإجابة المنطبقة عليها شروط المراجعة تستحق أولا تستحق الزيادة أو النقصان، وينص البند (٢) على أن ولا ترصد درجة مادة إذا كانت راسبة على درجتين أو أقل من درجة النجاح إلا بعد إعادة عرضها على لجان تقدير الدرجات للتحقق من سلامة تقديرها »، وحدد البند (ثالثاً) من تلك القواعد الحالات التي تقبل المراجهة النهائية بأنها: (أ) في حالة مائجا أو مادتين تراجع أوراق إجابة هاتين المادتين في حدود درجتين لها أو لكل منهما. (ب) في حالة الرسوب في المجموع الكلي: الطالب لها أو لكل منهما. (ب) في حالة الرسوب في المجموع الكلي: الطالب الراسب في المجموع الكلي وناجع في جميع المواد تراجع أوراق إجابة جميع المواد تراجع أوراق إجابة جميع المواد قراحد ثاراق إجابة جميع المواد في حدود ثارات ورجات.

الطالب الراسب في المجموع الكلى وراسب في مادة واحدة فقط ونجاحه

فيها يؤدى إلى نجاحه في المجموع الكلى تراجع أوراق إجابة هذه المادة في حدود درجتين ...»

وحيث إن البادى من الأوراق أن حالة الطالب نجل المدعى تتحدد فى أنه راسب فى مادة الأحياء بحصوله على مجموع قدره (١٤ درجة من ٥٠ درجة) كما أنه راسب فى المجموع الكلى لحصوله على مجموع قدره (٥. ١٨٨ درجة من ٤٠٠ درجة)

وحيث إنه وعلى الرغم من عدم تقديم المدعى ملاحظاته على كراسات إجابة نجله إلا أنه وبالاطلاع على أصل كراسة إجابة الطالب في مادة «الأحياء» التي رسب فيها فقد تبين أن كل من التصحيح والمراجعة الأولى قد إنتهيا إلى تقدير درجات للمادة قدرها (١٨,٥ درجة من ٥٠ درجة) وكان مجموع الأسئلة فيها على النحو التالي (٣ + ٣ + ٢ , ٥ + ٥ = ١٨,٥ درجة) إلا أن المراجعة الثانية للمادة إنتهت إلى تقدير درجات المادة بمجموع قدره (عشرون درجة من خمسين درجة) وهي درجة النجاح بأن أضاف المراجع نصف درجة إلى السؤال الأول ليصبح (٣,٥) درجة بدلاً من ٣ درجات)، ونصف درجة إلى السؤال الثاني ليصبع ( ٣,٥ درجة بدلا من ٣ درجات) ونصف درجة إلى السؤال الرابع ليصبح (٥,٥ درجة بدلا من ٥ درجات) وسجلت الدرجة على صدر كراسة الإجابة بالأرقام وتم تفقيطها وفقا للتعليمات، إلا أن مراجعة ثالثة قد قت على ذات الورقة من مراجع لم يثبت له أى توقيع سواء داخل الورقة أو خارجها قام بالشطب على التقدير الأول وقدره (١٨,٥) درجة) ثم قام بالشطب على التقدير الثاني وقدره (٢٠) درجة) ووضع تقديرا ثالثاً هو (١٤ درجة ) وذلك بأنه عدل درجات السؤال الأول (من ٣,٥ درجة إلى درجة واحدة)، وعدل درجات السؤال الثاني (من ٣.٥ درجة إلى درجة واحدة)، وعدل السؤال الثالث (من ٢.٥ درجة إلى ٥, ١ درجة) ثم عدل السؤال الرابع (من ٥, ٥ درجة إلى ٥ درجات ) وشابت تعديلاته داخل كراسة الإجابة العديد من التناقضات والتباينات ففي إجابة السؤال الثالث الذي تصدرت به ورقة الإجابة كان الطالب قد حصل عن الجزء

(أ) منه على (١,٥) درجة) عن إجابات وضعت عليها علامة الصحة لثلاثة بنود فقام المراجع الأخير بالشطب على درجة (٥,٥) وليجعلها (١ درجة) دون أن يشطب على علامة من علامات الصحة الثلاثة ليحدد أيهم كانت خطأ ومن ثم إستحقت التخفيض، وفي إجابة الجزء (جـ) من السؤال الأول تم تقدير (درجة واحدة) للإجابة باللون الأحمر ثم عدلت باللون الأزرق لتصبح (١,٥) درجة) ثم عدلت مرة ثالثة لتصبح (نصف درجة) ثم جاء المراجع الأخير ليحدث عليها تعديلا رابعا فيحذف التقديرات الثلاثة السابقة وليجعل الإجابة بدون درجات كتقدير رابع لذات الإجابة وليغير من المجموع الكلى لإجابة السؤال من ٣,٥ درجة إلى درجة واحدة، وفي السؤال الثاني كان الطالب قد حصل على ثلاث درجات من حصيلة درجات عن أجزاء الإجابة جمعت كالتالي (٥,٠ درجة عن الجزء (أ) + ٥,٠ درجة عن الجزء (ج/١) + درجتان عن الجزء (ج/٢) فقام المراجع النهائي بتعديل الدرجتين عن الجزء (ج/٢) إلى درجة واحدة فقط ولم يمس باقى التقديرات وكان من المتعين أن يكون المجموع في هذه الحالة (٥, ٠ + ٥ , ٠ + ١ = درجتان) إلا أنه جمعها على أنها (٥,١ درجة) وسجلها هكذا بعد حذف الدرجة التي كان الطالب قد حصل عليها وهي ثلاث درجات.

وحيث إن البادى من كل ما تقدم أن الطالب قد سجلت له درجة النجاح فى مادة الأحياء (عشرون درجة) بعد رفعها من ثمانية عشرة درجة ونصف) وبعد توقيعها من المراجعين والمصححين.

كما تم تطبيقا لقاعدة عدم جواز رصد درجة لمادة رسوب إذا كان الرسوب على درجة أو درجتين، وكان الطالب قد حصل على ١٨,٥ درجة فلم ترصد له الدرجة بشكل نهائى وتم رفعها بإضافة (٥,١ درجة) وهى ضمن النطاق المسموح به والمقرر فى حدود درجتين وتطبيقا أيضا للبند (٧) من التعليمات العامة سالفة البيان التى أوجبت مراجعة ورقة إجابة الطالب الراسب على درجتين أو أقل مراجعة جيدة لرفعها إلى درجة النجاح إذا كانت تستحق ذلك أو تترك كما هى ولا يجوز تخفيضها ومن ثم فإن ما

أجراه المراجع الأخير من تخفيض درجة الطالب - بعد رفعها من ( ٥ . ٨٠ درجة ) إلى ( ٢٠ درجة ) - ليجعلها ( ١٤ درجة ) هي مخالفة صارخة لقواعد وضوابط التقدير والمراجعة ولا تندرج في نطاق تقدير الإجابة إذ أنه ولتن كان التقدير الفتي لإجابات الطلاب هو من صميم عمل الإدارة إلا أنه ليس تقديراً جزافيا مطلقا تحكمة الأهواء وإنما هو تقدير منضبط بمراعاة القواعد والأصول القانونية التي ألزمت الإدارة نفسها وبها والحال هنا أن تخفيض الدرجة المستحقة للطالب من عشرين درجة إلى أربعة عشر درجة وتغيير حالتة من ناجح في تلك المادة إلى راسب فيها هو تخفيض قد تم بالمخالفة لصحيح حكم القانون بما يجعل القرار المطمون فيه فيما تضمنه من إعلان نتيجة الطالب راسبا في مادة الأحياء بينما هو ناجح فيها مستحقا عشرون درجة قد صدر - بحسب الظاهر من الأوراق - مخالفا للقانون مرجح الإلفاء على وفر لطلب وقف تنفيذه ركن الجدية.

وحيث إنه متى كان ما تقدم وكانت الدرجة الحقيقية المستحقة للطالب عن مادة الأحياء هي (٢٠درجة) وليست (١٤ درجة) فإن المجموع الكلى للطالب بإضافة (ست درجات) مستحقة له عن تلك المادة يصبح (١٩٤,٥ درجة) بدلا من (١٨٨,٥ درجة).

وحيث إنه وعن مدى إنطباق قواعد المراجعة النهائية لامتحانات الثانوية العامة لعام ١٩٩٥ على حالة نجل المدعى بالنسبة لرفع المجموع الكلى إلى درجة النجاح فى ضوء صيرورته ناجعاً فى جميع المواد فإن القواعد المشار إليها لا تجيز مراجعة أوراق إجابة جميع المواد إلا فى حدود ثلاث درجات فقط لن تؤدى إلى تغيير حالته من راسب فى المجموع الكلى إلى ناجح فيه فإن تلك القواعد لا تسرى فى شأنه الأمر الذى يظل معه مجموعة الكلى كما هو (مائة وأربعة وتسعون درجة ونصف) وتظل حالته ناجع فى جميع المواد وراسب فى المجموع الكلى لعدم إنطباق قواعد المراجعة النهائية الخاصة بالمجموع الكلى على حالته.

وحيث إنه غني عن البيان أنه ولئن كان الطالب نجل المدعى يظل راسباً

فى المجموع الكلى إلا أن مصلحته ومصلحة المدعى تظل قائمة لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من رسوبه فى مادة الأحياء ذلك أن قرار وزير التعليم رقم (٢٨٣) الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢ بشأن نظام إمتحان شهادة إقام الدراسة الثانوية العامة (نظام قديم) بالنسبة للطلاب الراسبين لعام ١٩٩٩، ١٩٩٩ قد سمح فى المادة الأولى، منه لهم بالتقدم لأداء الإمتحان عامى ١٩٩٦، ١٩٩٦ وفقا للنظام الآتى:

أولا - بالنسبة للطلاب الراسبين في إمتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة عام ١٩٨٩ وما بعده :

۱- الطالب الناجع فى المجموع الكلى وراسب فى مادة أو أكثر يسمع له بأداء الإمتحان فى مواد الرسوب ولم أن يختار - إذا رغب - مادة أو أكثر لبؤدى الإمتحان فيها. وفى هذه الحالة تحتسب للطالب الدرجات الغملية التى يحصل عليها فى مواد الرسوب والمواد التى إختارها لأداء الإمتحان فيها. وتحسب له درجات باقى المواد فى آخر عام أدى الإمتحان فيها.

 الطالب الراسب فى المجموع الكلى وناجح فى جميع المواد له أن يختار مادة أو أكثر لأداء الإمتحان فيها.

وفى هذه الحالة تحتسب له الدرجات الفعلية التى يحصل عليها فى المواد التى إختارها لأداء الامتحان فيها. وتحسب له درجات باقى المواد فى آخر عام أدى الإمتحان فيه.

٣- الطالب الراسب في المجموع الكلى وراسب في مادة أو أكثر .....

 4- وفي جميع الحالات السابقة يراعي في حالة رسوب الطالب في مادة أو أكثر من المواد التي إختارها لأداء الإمتحان فيها أو حصوله في أي منها على درجة أقل أن تحتسب له درجة العام السابق».

ولذلك فإن مصلحة الطالب تطل قائمة في وقف تنفيذ القرار المطعون

نيه فيما تضمنه من رسوبه في مادة الأحياء وحصوله فيها على عشرين درجة ولو ظل راسباً في المجموع الكلى إذ له أن يختار في العام المقبل وما يعده ١٩٩٧، ١٩٩٧ يحسبانه راسبا في المجموع الكلى وناجع في جميع المواد، مادة أو أكثر لأداء الامتحان فيها وعندئذ تحتسب له الدرجات الغملية التي يحصل عليها فيما إختاره من مواد مضافة إلى درجات ياتي المواد في آخر عام أدى الامتحان فيه وهو عام ١٩٩٥ ومن مصلحته أن تحتسب له درجات مادة الأحياء كناجع سواء إختارها أو غيرها لأداء الامتحان لذلك فإن المحكمة تقضى بعد أن توافر لطلب وقف التنفيذ ركني الجديد والاستمجال يوقف تنفيذ القرار المطمون فيه فيما تضمنه من رسوب نجل المدعى في مادة الأحياء وحصوله على مجموع يقل عن المستحق له بست درجات وما يترتب على ذلك من آثار على النحو المبين بالأسباب والزمت الجهة الادارية المصروفات وأمرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته الأصلية وبغير إعلان».

(محكمة القضاء الاداري - الدعوى رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩/١١/٣٠).

المبدأ (١٤٧٨): وتقدير الدرجات التى يستحقها الطالب من الأمور الفنية التى تستقل الإدارة يتقدير ها يواسطة أجهزتها المتخصصة ، إلا أن الفنية التى تستقل الإدارة يتقدير ها يواسطة أجهزتها المتخصصة ، إلا أن ما الفارقة في تقدير السؤال الواحديين مصحح يضع الدرجة ومراجع يرقعها ثم ما جع آخر يخفضها من شأنها أن تلقى يطلال كثيفة من الشك على التقدير على المتحلة الأساس مخالفاً للقانون اثر ذلك: المحكمة لا تحل نفسها محل الإدارة في تقدير الدرجة المستحقة وإنا تميد الأمر للإدارة عات تصميح السؤال من جديد في ضرء الأصول عن اللند في المصومة لإعادة تصحيح السؤال من جديد في ضرء الأصول الفنية والمامية والاجابات النموذ جية وقراعاة السرية اللازمة وتطبيق قراعد الماجعة المابية واعداً المراجعة النمائية على الطالب عند ترافر مقتضياتها و.

«وحيث إن البادى من مطالعة كراسات إجابة المدعى عن جميع المواد

وفحص ملاحظاته الناتجة من اطلاعه على الكراسات والتي تحددت في مواد اللغة الانجليزية واللغة العربية والجغرافيا والتاريخ يبين أنه قد حصل فو الورقة الأولى على خمس درجات وفي الورقة الثانية على إثنا عشر درجا ونصف ومجموع الدرجات عن الورقتين سبعة عشر درجة ونصف الا أنه قد تبين من مطالعة وجه كراسة إجابة الورقة الأولى أن الطالب قد حصل إبتداء على سبع درجات ونصف تم جمعها على الاثنى عشر درجة المقررة للورقة الثانية ليصبح المجموع الكلى للمادة عشرون درجة إلا أن المراجع أجرى تخفيضا على درجات الورقة الاولى مقداره درجتان ونصف ليجعلها خمس درجات وذلك بتخفيض إجابة السوال الأول من درجة الى (نصف درجة)وتخفيض درجة إجابة السؤال الرابع من ثلاث درجات ونصف إلى (درجة ونصف) وعراجعة اجابات الطالب بتلك الكراسة يبين أن اجابة اطالب في السؤال الرابع قد خضعت لراجعات متناقضة حيث بدأ المصحح تصحيح الإجابة وقدر لها (درجتان) من خمس درجات ثم عاد المصحح ذاته ليشطب الدرجة وبعيد التقدير من جديد ليرفعه إلى (ثلاث درجات ونصف) من خمس درجات وهي الدرجة التي سجلت على صدر كراسة الإجابة وتم جمعها وأدت إلى نجاح الطالب إبتداء في تلك المادة حيث بلغ مجموع درجاته عن الورقتين ( عشرون درجة ) إلا أن المراجع أخضع ذات السؤالُّ لتقدير ثالث يختلف عن التقديرين سالفي البيان فشطب على تقدير الثلاث درجات ونصف ومنح الطالب ( درجة ونصف ) وعلى ذلك فإن ولئن كان صحيحا أن تقدير الدرجات التي يستحقها الطالب هي من الأمور الفنية التى تستقل الإدارة بتقديرها بواسطة أجهزتها المختصة إلا أن المفارقة في التقدير لسؤالً واحدة يمنحه عنه المصحح درجتان من خمس درجات ثم يرفعها إلى ثلاث درجات ونصف ثم يخفضها المراجع إلى درجة ونصف أى أقل من نصف الدرجة التي سبق تقديرها تلك المفارقات من شأنها أن تلقى بظلال كثيفة من الشك على التقدير سيما وأن نصف درجة تفصل بين الطالب وتطبيق قواعد المراجعة النهائية لامتحانات شهادة اتمام الدراسة

الثانوية العامة عام ١٩٩٥ في حقه حيث كان مجموعه في المادة عشرون درجة فصار بتناقضات إعادة التقدير سبعة عشر درجة ونصف ومن ثم فإن نصف درجة فقط كانت تتبع له تطبيق القاعدة الواردة في البند (٢) من أولا من القواعد المشار البها والتي تنص على أن ولا ترصد درجة مادة إذا كانت راسبة على درجتين أو أقل من درجة النجاح إلا بعد اعادة عرضها على لجان تقدير الدرجات للتحقيق من سلامة تقديرها ووكذا البند السابع من التعليمات الخاصة بلجان تقدير درجات الامتحان التي تنص على أن ورقة إجابة الطالب الراسب على درجتين أو أقل تراجع جيدا لرفعها إلى درجة النجاح إذا كانت تستحق ذلك أو تترك كما هي ولا يجوز تغنيضها ».

وحيث إن المحكمة وقد تبين لها تناقضات التقدير لدرجات الطالب المستحقه عن الورقة الاولى من مادة اللغة الانجليزية بمنحه عن سؤال واحد ثلاث تقديرات متباينه وكان ذلك التقدير من شأنه أن يؤثر في تغيير حالة الطالب في مادة اللغة الانجليزيه من ناجح إلى راسب أو من راسب إلى ناجح كما أن من شأنه أن يتيح له فرصة العرض على لجان تقدير الدرجة لرفع درجاته إلى درجة النجاح أو تحرمه من ذلك الحق الأمر الذي ترى معه المحكمة أن تناقضات التقدير في حالة المدعى وتبايناتها من شأنها أنه تجعل القرار المطعون فيه مشوبا بمخالفة القانون بحسب الظاهر من الاوراق.

وحيث إنه ولما كان تقدير الدرجات من المسائل الفنية المتروك تقديرها لجهة الإدارة في هذا الشأن وإنما لجهة الإدارة في هذا الشأن وإنما تعبد الامر البها عما تتمتع به من التزام عراعاة الصالح العام والبعد عن اللدد في الخصومة لإعادة تصحيح السؤال الرابع من الورقة الاولى لمادة اللغة الانجليزية من جديد في ضوء الاصول الفنية والمعايير العلمية والإجابة النموذجية وذلك مع مراعاة السرية اللازمة عند إعادة التقدير وتطبيق قواعد المراجعة النهائية عند توافر مقتضياتها وما يترتب على ذلك من آثار.

وحيث إن درجات الطالب فيما عدا ما تقدم قد تم تقديرها ورصدها

وجمعها دون ثمة خطأ مادى وقد تبين عدم صحة إدعا ات المدعى فى شأن ما أبداه من ملاحظات تخص مواد اللغة العربية والجغرافيا والتاريخ وقد تطابق جمع ورصد درجات إجابات الأسئلة مع الدرجات الموجودة والمجموعة على صدر كراسات الإجابة.

وحيث إنه وقد توافر لطلب وقف التنفيذ ركنى الجدية والاستعجال لما فى تنفيذ القرار المطمون فيه من نتائج يتعذر تداركها وقد بدأ العام الدراسى الجامعى الأمر الذى يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تناقضات فى تقديرا إجابة الطالب عن السؤال الرابع من مادة الملغة الانجليزية (الورقة الأولى) وما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة تقدير الدرجة المستحقة له عن ذلك السؤال فى ضوء القواعد والضوابط المقررة»

(محکمقالقتما ۱۹۷۰ ری-الدعویرقم۱۹۵۳ استقاق-جلسة ۱۹۹۰/۱۷/۷ )

المبدأ (۱٤۷۹): وإغفال تصحيح سؤال أوجز ، منه يجعل قرار إعلان النتيجة مشرباً بعيب مخالفة القانون ، وليس من سلطة الإدارة التقديرية رصد درجة للطالب عن سؤال متروك منه وإغفال وضع الدرجة على سؤال غيره إختار الإجابة عنه ، أثر ذلك : وجوب إعادة تصحيح السؤال الذي تم إغفال تصحيحه من جديد بمرقة لجنة تصحيح مفايرة للجنة الأولى وبراعاة سرية الورقة عند التصحيح».

ووحيث إنه من ركن الجدية فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عملية تصحيح كراسات الإجابة في الامتحانات وتقدير الدرجة التي يستحقها الطالب هي من الامور الفنية التي تستقل بها الجهة الادارية بأجهزتها المتخصصة وتترخص في تقييمها وفقا للضوابط والمعايير العلمية والفنية دون معقب عليها من القضاء الاداري إلا إذا كان ذلك التقدير مشوباً بعيب إساءة إستعمالالسلطة أو الانحراف بها، أو شاب عملية

التصحيح اغفال لبعض اجزاء الاجابات بتركها دون أن يجرى عليها التصحيح وتقدير الدرجة المناسبة لها، أو كان هناك خطأ مادى فى رصد الدرجات أو جمعها أوحدث تناقض فى رصد الدرجات بين تلك الحاصل عليها الطالب فعلا والدرجات المسجلة على صدر كراسات الإجابة وفى غير ذلك لا يسوغ للقضاء أن يحل نفسه محل الإدارة فى تقييمها إجابة الطالب وما عساه يستحقه عنها من الدرجات.

وحيث إن البادي من الاطلاع على أصول كراسات إجابة نجل المدعى في المواد محل الطعن أن مادة (الجبر) قد تضمنت ستة أسئلة أربعة منها في المجموعة الأولى مطلوب الإجابة على ثلاثة منها، واثنان منها في المجموعة الثانية مطلوب الإجابة على واحد منها فقط وقد تبين أن الطالب إبن المدعى قد أجاب من المجموعة الأولى على أربعة أسئلة حصل في الأول منها على (صغر من ست درجات) وحصل في السؤال الثاني على (خمس درجات من ست درجات) وحصل في السؤال الثالث على (ست درجات من ست درجات) أما السؤال الرابع من تلك المجموعة فقد أجاب عنه الطالب في الصفحات ( ١٥، ١٤ ، ١٣ على التوالي) ولم يتم تصحيحه مطلقا من المصحح الأول (مصحح القلم الاحمر) ولم يمنح عنه أي درجات وقد أشر المراجع بعلامة الصحة على إجابة السؤال في الصَّفحة (١٣) ولم يمنحه أي درجات عن الإجابة، بل إن كلاهما المصحح والمراجع أثبت على غلاف كراسة الإجابة أن السؤال الرابع متروك (جـ٤ ترك) وكان من المتعين على المصحح والمراجع وفقا لقواعد التصحيح السليمة أن يتم تصحيح السؤال الرابع وأن يوضع للطالب عنه الدرجة المستحقة له من ست درجات ثم يتم إختيار اجابات ثلاث اسئلة من الاربعة عراعاة اختيار الدرجات الأعلى وحذف السؤال الأقل درجة وليس من شك في أن إجابة الطالب عن السؤال الرابع التي تكونت من ثلاث صفحات كان من شأن الدرجة التي يحصل عليها عنه أن تكون بديلا عن درجة (صفر) التي حصل عليها من السؤال الأول والذي لم تبلغ اجابته عنه سوى سطرين من الصفحة (١٨) بما يفيد أن الطالب قد

عدل عنه ليجيب على الاستلة الثلاثة المطلوبة باختياره الإجابة عن السؤال الثانى ثم الثالث ثم الرابع ومن ثم ما كان يجوز من المصححين والمراجعين اغفال تصحيح سؤال كامل اجاب عنه الطالب وأن يحجموا عن تقدير الدرجة التى يستحقها عنه الطالب من ست درجات مقررة للسؤال وأن يرصدوا له درجة الصغر عن سؤال بدأ في إجابته ثم تركه ليجيب عن سؤال غيره ضمن الإختيار المتاح له وعلى ذلك فإن إعلان نتيجة الطالب بالنسبة للدرجات المستحقة له عن مادة الجبر يكون بحسب الظاهر من الأوراق – قد تم مخالفا للقانون.

وحيث إن تصويب الخطأ الذى وقع فيه المصحون والمراجعون مقتضاه اعادة تصحيح السؤال الرابع من المجموعة الأولى من مادة الجبر ومنح الطالب الدرجة المستحقة له ثم اضافتها إلى درجات السؤالين الثانى (٥ درجات من ست درجات) والثالث (٦ درجات من ست درجات) ثم اضافة مجموع درجات المجموعة الاولى إلى درجة السؤال الخامس الذى اجاب عنه الطالب من المجموعة الثانية وقدرها (٤ درجات) ليكون المجموع الصحيح للطالب عن تلك المادة هو مجموع الخمسة عشر درجة التى سبق حصوله عليها مضافا إليها الدرجة المستحقة له من إجابة السؤال الرابع بعد تقديريها من لجنة تصحيح مفايرة للجنة الاولى وعراعاة سرية الورقة عند التصحيح وفقا للقواعد المقرة للذلك.

وحيث إنه وعطالعة باقى المواد محل الطعن يبين أن كافة ملاحظات المدعى عنها لم تقم على سند صحيح من الواقع أو القانون إذ أن استحقاق الطالب لدرجات اكبر عاتم تقديرها له هى من الأمور التى تندرج ضمن نطاق السلطة التقديرية للادارة فى اعمال التصحيح وفقا للضوابط والمعايير الفنية والعلمية المقررة طالما لم يشب التصحيح إساحة إستعمال السلطة أو انحراف بها، والبادى من الاوراق ان الدرجات التى تم تقديرها للطالب فى باقى المواد محل الطعن هى الدرجات المستحقة له وفقا للتصحيح والرصد والجمع الصحيح ولم يتم إغفال التصحيح أى من أجزاء الاجابات سوى

السؤال الرابع من المجموعة الأولى من مادة الجبر على النحو السالف بيانه كما لم يشب الرصد أو الجمع أى خطأ مادى وقد جاست الدرجات المرصودة والمجموعة داخل كراسة الإجابة هى بذاتها الموضوعة على صدر الكراسات.

وحيث إنه متى كان ما تقدم فإن قرار إعلان نتيجة امتحان الطالب إبن المدعى فى الثانوية العامة يكون بحسب الظاهر من الأوراق -مخالفا للقانون فيما تضمنه من إغفال تصحيح السؤال الرابع من المجموعة الأولى من مادة الجبر واضافة درجته إلى مجموع تلك المادة والمجموع الكلى، وكان فى إستمرار تنفيذ القرار على هذا النحو إلحاق الضرر بستقبل الطالب الدراسي الامر الذى يتوافر معه لطلب وقف التنفيذ ركنى الجدية والإستعجال بمايتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من اغفال تصحيح السؤال الرابع من المجموعة الأولى من مادة الجبر وإضافة الدرجة المستحقة له عنه إلى مجموع درجاته فى مادة الجبر وكذا الى المجموع الكلى للدرجات وما يترتب على ذلك من اثار»

(محکمةالقضا «الادارى-الدعرى رقم ۱۹۹۰لسنة ۱۹۵۵ جلسة ۱۹۹۲/ ۱۹۹۵)

المبدأ ( ١٤٨٠): وللمحكمة سلطة تصويب الأخطاء المادية التي تشرب عملية التصحيح بإضافة الدرجات المستحقة للطالب على وجهها الصحيح - تطبيق ».

«حيث إن البادى من الإطلاع على أصل كراسة إجابة الطالب إبن المدعى مادة الفيزياء المطعون عليها أن الطالب قد أجاب على الاستلة السته بينما المطلوب الإجابة عن خمسة أسئلة نقط فاحتسبت له أعلى درجات عن خمسة أسئلة واستبعدت إجابة السؤال السادس بوصفها أقل الاجابات درجة، وكانت درجاته في الاسئلة الخمسة كالتالي على التوالي : « ٥ + ٧ + ٠ وكانت درجة وبفحص أعمال رصدت الدرجات وجمعها لكل سؤال من تلك الأسئلة تبين صحة الجمع والرصد

للأسئلة الثالث والرابع والخامس بينما تبين خطأ جمع الدرجات التي رصدت للطالب عن السؤالين الأول والثاني، حيث يتكون السؤال الأول من ثلاثة أجزاء وأي وله أربع درجات و وبي وله ثلاثة درجات و وج، وله ثلاثة درجات، وقد حصل الطالب عن إجابة الجزء وأي على ودرجتين، . وعن إجابته عن الجزء وب، على وثلاث درجات، وعن إجابة الجزء وج، على «درجة ونصف» فيكون مجموع درجاته عن السؤال الاول ٢ + ٣ + ٥ , ١ = ٥, ٦ درجة من عشر درجات آلا أن المصحح جمعها له داخل كراسة الإجابة وخارجها » خمس درجات من عشر درجات » ومن ثم فقد أخطأ في عدم إضافة درجة ونصف مستحقة للطالب عن ذلك السؤال، أما السؤال الثاني فيتكون بدوره من ثلاثة أجزاء وأي وله أربع درجات، وبي وله ثلاث درجات، وجيه وله ثلاث درجات ، وقد حصل الطالب عن إجابة الجزء وأي من السؤال على « ١ + ٢ + ١ » = ٤ درجات من أربع درجات حيث تأشر بعلامة الصحة على كافة أجزاء الإجابة ولم يؤشر بعلَّامة الخطأ على أيها، وحصل عن إجابة الجزء وب، من السؤال على ودرجتين، وعن إجابته عن الجزء «ج» منه على «درجتين» فيصير مجموع درجاته عن السؤال الثاني هى «٤ + ٢ + ٢ = ٨ درجات من عشر درجات» ، إلا أن المصحح جمعها له داخل كراسة الإجابة وخارجها. وسبع درجات فقط من عشر درجات، ومن ثم يكون قد أخطأ ايضا في عدم اضافة درجة كاملة مستحقة للطالب عن السؤال الثاني، ومن ثم تعين - والحالة هذه تصويب ذلك الخطأ المادي بحصول الطالب عن إجابته للسؤال الاول على ست درجات ونصف من عشر درجات بدلا من خمس درجات) وحصوله عن إجابته للسؤال الثاني على «ثمان درجات من عشر درجات بدلا من سبع درجات) وبالتالى إضافة درجتان ونصف) إلى اجمال مجموعه الكلى ليصبح ٣٥٣,٥ درجة. ثلاثمائة وثلاثة وخمسون درجة ونصف بدلا من « ٥١ ٣٥ درجة » ثلاثمائة وواحد وخمسون درجة بعد تصويب درجته عن مادة الفيزياء لتصبح « ٣٦,٥ درجة بدلا من و٣٤ درجة».

وحيث إنه فيما عدا ما تقدم فقد تم التصحيح والرصد والجمع لكافة أجزاء اجابات الطالب عن باقى الاسئلة وفقا لصحيح حكم القانون، وبالتالى فإن القرار المطعون فيه الصادر بإعلان نتيجة امتحان الطالب فى الثانوية العامة حاصلا على و ٣٤٨ درجة عنى مادة الفيزياء وعلى و ٣٥٨ درجة عنى المجموع الكلى يكون بحسب الظاهر من الأوراق – قد صدر مخالفا القانون فيما تضمنه من عدم اضافة درجتين ونصف إلى مجموع الطالب فى مادة الفيزياء والى مجموعه الكلى عا يترافر معه – والحالة هذه – لطلب وقف التنفيذ ركن الجدية، فإذا كانت السنة الجامعية قد بدأت منذ فترة وفى إستمرار تنفيذ القرار عا يحويه من خطأ ترتيب نتائج يتعذر تداركها ومن ثم يترافر للطالب ركن الاستعجال الامر الذى يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وما ترتب على ذلك من آثار على النحو السالف بيانه»

المهدأ (١٤٨١): وسلامة جمع ورصد الدرجات وخلو عملية التصحيح من الأخطاء المادية وعدم إساءة إستعمال السلطة - أثر ذلك على سلامة قرار إعلان نتيجة الإمتحان».

وحيث إنه عن ركن الجدية فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عملية تصحيح كراسات الإجابة في الامتحانات وتقدير الدرجة التي يستحقها الطالب هي من الأمور الفنية التي تستقل بها الجهة الادارية بأجهزتها المتخصصة وتترخص في تقييمها وفقا للضوابط والمعايير العلمية والفنية دون معقب عليها من القضاء الإداري إلا إذا كان ذلك التقدير مشوياً بعيب إساءة إستعمالالسلطة أو الانحراف بها، أو شاب عملية التصحيح اغفال لبعض اجزاء الاجابات بتركها دون أن يجرى عليها التصحيح وتقدير الدرجة المناسبة لها، أو كان هناك خطأ مادى في رصد الدرجات بين تلك الحاصل عليها الطالب فعلا والدرجات المسجلة على صدر كراسات الإجابة، وفي غير عليها الطالب فعلا والدرجات المسجلة على صدر كراسات الإجابة، وفي غير

ذلك لا يسوغ للقضاء أن يحل نفسه محل الإدارة في تقييمها إجابة الطالب وما عساه يستحقه عنها من الدرجات.

وحيث إن البادى من الاطلاع على أصول كراسات إجابة المدعى وملاحظات المدعى بصفته أن الطالب قد رسب فى مادة الفلسفة والمنطق وحصل على (١٠ درجات من ٥٠ درجة) وأن كافة أجزاء إجابات الطالب عن الاسئلة الأربعة قد تم تصحيحها وحصل على الدرجات التى يستحقها وفقا لتقدير جهة التصحيح وليس صحيحا ما إدعاه المدعى من اغفال تجميع درجات اجزاء السؤال الأول فالثابت أن الطالب حصل على نصف درجة عن الجزء (١) من أ وعلى نصف درجة عن الجزء (١) من ب فصار مجموع درجاته عن ذلك السؤال درجة واحدة وقد جاء رصد الدرجات وجمعها خاليا من أى اخطاء، كما أنه بالاطلاع على باتى كراسات إجابة الطالب تبين أنها قد تم تصحيح كافة اجزاء اجابات الطالب دون إغفال أى منها وتم رصد الدرجات وجمعها على نحو صحيح ولم يشب ذلك أية أخطاء مادية أو المرجات وجمعها على نحو صحيح ولم يشب ذلك أية أخطاء مادية أو امتحان الطالب إبن المدعى على هذا النحو مطابقا للقانون بما يتعبن معه امتحان الطالب إبن المدعى على هذا النحو مطابقا للقانون بما يتعبن معه رفض وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لتخلف ركن الجدية».

(أحكام محكمة القضاء الاداري – في الدعوى رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٧٧/١/٧ وفي الدعوى رقم ٩٨٣ لسنة ١٩٩٧/١/٧ – رفي الدعوى رقم ٩٨٧٣ السنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٩٧/٢/٣ – والدعوى رقم ٩٨٧٣ لسنة ١٩٥٧ – والدعوى رقم ٩٨٧٣ لسنة ١٥ ق – جلسة ١٩٩٧/١/٢ – والدعوى رقم ٩٨٧٣ لسنة ١٥ ق – جلسة ١٩٩٧/١/٢ ).

المبدأ (١٤٨٧): والتناسب بين إجابة الطالب والدرجة التي قدرت له عن الإجابة عما يدخل في سلطة الإدارة التقديرية باعتبارها من الأمرر الفئية التي لا معقب عليها فيها طالما خلا تقديرها من إساء إستعما لالسلطة أو الاتحرافيها ي.

«ومن حيث إنه بالنسبة لما تثيره الطاعنة من عدم التناسب بين اجاباتها

والدرجة التى قدرت لها فى مادة علم الاقتصاد الاجتماعى فإن ذلك عما يدخل فى تقدير الجهة الادارية باعتباره من الأمور الفنية التى لا معقب عليها فيها طالما خلا تقديرها من إساءة إستعمالالسلطة أو الانحراف بها.

ومن حيث أن الثابت من كراسات إجابة الطاعنة السالف الاشارة إليها أن الرقم السرى للطاعنة مطابق لرقم جلوسها وإسمها، وأن كل كراسة مصححة بالكامل باجرا الله صحيحة وأن جميع أجزاء إجاباتها كانت تحت نظر المصحح وداخله ضمن تقديره لما تستحقه من درجات وأن جمع الدرجات في كل كراسة صحيح وأن نقل الدرجات من الكراسات إلى كشوف الرصد صحيح كذلك وأن المجموع الكلى الموضع بتلك الكشوف صحيح ومطابق لما ورد في كشف رصد الدرجات، وما حدث بالنسبة لإجابات الطاعنة حدث بالنسبة لإجابات الطاعنة حدث بالنسبة لإجابات رميلها المستشهد به الطالب .....، ويناء على ما سبق يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا مبنيا على أسباب تبرره وتنتجه تازياه

(المحكمة الادارية العليا – في الطمزر قم ٢٥١٤ لسنة ٣٧ق – جلسة ٢٤/ ١٩٩٢ – رفي الطعن رقم ٣٢ علية ٣٢ ق – جلسة ٢٤/١٩٩٥)

المبدأ (١٤٨٣): وإنكار الطالب نسبة كراسة الإجابة إليه ، وثبوت تطابق خط الطالب المدون على وجدكر اسة الإجابة مع الخط المدون بداخلها يكفى دليلاً على أن الكراسة تخص الطالب بما لا جدوى معدمن إستكتابه أو ندب خبير – إنكار نسبة الكراسات إلى الطلبة تبرير للمجزعن النجاح يتنافى مع الأخلاق ودور الأسرة في تنشئة الأبناء » .

الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تطابق الخط داخل الكراسة مع الخط خارجها بما يقطع بأن كراستى الإجابة تخصان الطالب فضلا عن إنتفاء المصلحة للجهة الإدارية أو غيرها في العبث المدعى به وهو ما ترى معه المحكمة أن ثمة واجبا صار ملقياً على عاتق أولياء الأمور أن يجنبوا أبنائهم مثل ذلك الإدعاء الذي يبرون به عجزهم عن الحصول على درجات النجاح طمعا في نجاح غير مستحق وهو ما يتنافى مع الأصول التي ينبغى أن يقوم عليها دور الأسرة في تنشئة الأبناء.

وإذ ثبت أن التصحيح قد تم وفقاً للضوابط الفنية المقررة ولم يشبه إغفال عن تصحيح أى جزء من أجزاء الإجابة ، كما لم يشبه خطأ مادى فى رصد الدرجات أو جمعها الأمر الذى يضحى معه قرار إعلان رسوب الطالب فى مادة اللغة الإنجليزية قائماً على سند صحيح من حكم القانون .

 موقف المحكمة الإدارية العليا من إنكار الطالب نسبة أوراق الإجابة إليه ،

إنتهت المحكمة الإدارية العليا في هذا الأمر إلى أنه نسبة أوراق الإجابة إلى الطالب من عدمه هي من المسائل الفنية التي تستلزم الإستعانة يأهل الخبرة . وعندما أكدت جهات الخبرة نسبة الأوراق إلى الطالبَ إنتهت إلى صحة قرار إعلان النتيجة :

جرفيسا يلى نعرض للمبادئ التى أكدتها المحكمة في حكمها التمهيدي بندب فبير ثم رفض الطعن وتأكيد صحة قرار إعلان النتيجة :

المبدأ (١٤٨٤) : « إيضاح ما إذا كانت أوراق الإجابة المقدمة من الجهة الإدارية هى بذاتها أوراق إجابة إبنة الطاعن وأنها هى التى قامت بتحريرها – هو من المسائل الفنية - يستلزم الاستمانة يأهل الحيرة » .

« ومن حيث أن الفصل فى الطعن الماثل يتوقف على إيضاح مسألة أولية قوامها إيضاح ما إذا كانت أوراق إجابة إبنة الطاعن " ......... " وأنها هى التى قامت بتحريرها ولم تحرر بمعرفة شخص آخر ، وإذ أن بيان ذلك من المسائل الفنية التى تستلزم الاستعانة بأهل الخيرة المتخصصين فى مضاهاة وتحقيق الخطوط بغرض التحديد الدقيق لهذه المسألة الأولية ، فإن المحكمة ترى الاستعانة بمكتب خبراء وزارة العدل فى هذا الصدد تمهيدا للفصل فى موضوع الطعن » .

## ( الطمن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٢ ق . عليا - جلسة ٢٩٩٦/٢/١٥ )

وفى ذات الطعن بعد تنفيذ موجبات الحكم التمهيدى وإنتها - مكتب خبرا - وزارة العدل إلى أن الخط المحررة بـه العبارات والبيبانات المدونة بكراسات الإجابات تتفق وخط الطالبة المذكورة قضت المحكمة فى الطعن وأكدت المبادئ التالية:

المبدأ (١٤٨٥) : و ١ - إيضاح ما إذا كانت أوراق الإجابة المقدمة من الجهة الإدارية هي بذاتها أوراق اجابة ابنة الطاعن وأنها هي التي قامت يتحريرها ولم تحرر بعرفة شخص آخر – تعدمن المسائل الفنية التي تتطلب الاستمانة بأهل الخيرة .

۲ - إذا كان الشابت أن كراسة الاجابات لم تترك اجابة قيها دون
 تصحيح وتقدير الدرجة التى تستحقها وأنه لم يحدث خطأ في عملية رصد
 الدرجات وجمعها - يكون قرار إعلان النتيجة قائما على سبهه الصحيح من
 الواقم والقانون a .

ومن حبث إن هذه المحكمة قدرت أن الفصل في الطعن الماثل يتوقف
 على إيضاح ما إذا كانت أوراق الاجابة المقدمة من الجهة الإدارية هي بذاتها

أوراق اجابة ابنة الطاعن ( .........) وأنها هى التى قامت بتحريرها ولم تحرر بمعرفة شخص آخر وأنه لما كان بيان ذلك من المسائل الفنية التى تتطلب الإستعانة بأهل الخيرة المتخصصين فى مضاهاة وتحقيق الخطوط فقد أصدرت حكمها التمهيدى السالف الاشارة إليه يندب مكتب خبراء وزارة العدل ليندب بدوره أحد خبرائه المختصين فى تحقيق ومضاهاة الخطوط تكون مهمته استكتاب إبنة الطاعن ........................ بعد التثبت من شخصيتها وتحقيق ومضاهاة خطها فى الاستكتاب بالخط الوارد بكل كراسة من كراسات الاجابة المقدمة من الجهة الإدارية والتى أمرت المحكمة بتحريزها واثبات نتيجة التحقيق والمضاهاة بالتقرير .

ومن حيث أن الخبير المنتدب باشر مهمته على النحو الثابت بالتقرير المقدم منه والمؤرخ ١٩٩٦/٦/٨ والذي إنتهى فيه إلى ما يلى :

أولا: أن العبارات والألفاظ المدونة بكراسات الاجابة موضوع الفحص كتبت بيد شخص واحد بما فى ذلك البيانات المدونة على وجه الكراسات والخاصة ببيانات الطالبة.

ثانها: أن الخط المحررة به العبارات والبيانات المدونة بكراسات الاجابات موضوع التحقيق تتفق وخط الطالبة / ................ وذلك من حيث المستوى الخطى والأسلوب الكتابى والخصائص الخطية والمتمثلة فى طريقة تكوين وإتصال جرات الأحرف المتناظرة .

ومن حيث إن المحكمة تطمئن إلى ما إنتهى إليه الخبير المنتدب بتقريره الماثل ولا يغير من عقيدتها الطلب المقدم من الطاعن بجلسة ١٩٩٦/٨/١١ والذي يلتمس فيه إعادة إستكتاب إبنته بواسطة المحكمة بدعوى أن الموظف ( الخبير ) الذى قام باستكتابها أحاطها بجو من الرعب والتهديد بعد أن أفهمها أنه صاحب الرأى الوحيد ، وأنه حدث بينهما سوء تفاهم أثر هذا القول ، ذلك أن ما ساقه الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكرن مجرد إدعاء مرسل عار من الدليل على صحته .

ومن حيث إنه قد ثبت أن كراسات ( أوراق ) الاجابات المقدمة من الجهة الإدارية تخص الطالبة / ..................... فمن ثم يكون الطعن بالتزوير على أوراق الاجابة المشار إليها غير قائم على سند من الواقع أو القانون .

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على كراسات الاجابات سالفة البيان والخاصة بابنة الطاعن أنه لم تترك اجابة فيها دون تصحيح وتقدير الدرجة التى تستحقها كما لم يحدث خطأ فى عملية رصد الدرجات وجمعها ومن ثم يكون قرار اعلان نتيجة شهادة الثانوية العامة القسم العلمى سنة ١٩٩٣ فيما تضمنه من رسوب الطالبة المذكورة قائما على سبب صحيح من الواقع والقانون ويغدو طلب إلغائه على غير أساس متعينا رفضه » .

## ( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٦/١١/٢٤ )

\* ومن المبادئ الهامة الأخرى التى قررتها المحكمة الإدارية العليا في السلطة التقديرية للإدارة في التصحيح وتقدير الدرجات المبادئ التالية :

المبدأ (١٤٨٦): و تصحيح كراسة أجابة الطالب وتقدير الدرجة التى
يستحقها عن كل إجابة – من الأمور الفنية تستقل بها الجهة التى ناط
القانون واللوائح القيام بذلك – تترخص فى تقييمها طبقا للضوابط العلمية
ووفقا للأسس الفنية التى تضعها الأجهزة الفنية القائمة على مثل هذه
الأمور – لا يجوز للقاضى الإدارى أن يتدخل بالموازنة والترجيح أو بالرقابة
والتعقيب على ما تم تقييمه من إجابات وردت بكراسة الاجابة – طالما لم
يثبت من الأوراق أن التقدير جاء مشوبا يعيب اساء استعمال السلطة أو
الانحراف بها وطالما لم يثبت أيضا أن خطأ ما ديا شاب عملية التصحيح أو

« وحيث إنه وعن القول بأن ثمة آثارا لثقوب دبابيس بكراسات الإجابة في موضع مختلف عن موضع الدبابيس الخاصة بها ، وأنه يوجد شطب عشوائي في مادة " النحو " بقلم ذو لون أزرق مختلف عن اللون الأزرق المدونة به الاجابة، وأن عدد الأوراق البيضاء ينقص عن العدد الطبيعي للورق الذي من المفروض أن تشتمل عليه كراسة الاجابة ، ذلك أنه أيا كان الأمر في مدى صحة ما تقدم كله خاصة وأن كراسات الاجابة لم يتم تحريزها بحالتها التي كانت عليها في كنترول الامتحان حتى لا يعبث بها أي عابث فإن الذي لا مراء فقيه أن كراسات الاجابة بالنسبة للمواد الثلاث قدرت الاجابات الواردة فيها وتم اثبات أن ثمة أسئلة متروكة اجاباتها ، وتم توقيع المصحح أمام الخانة المعدة للدرجة المقدرة على كل اجابة للأسئلة وهو ما بجعل هذه المحكمة تطمئن إلى أن إجابات الطاعن كانت كلها تحت نظر الجهة الفنية المختصة بتقدير تلك الاجابة وأن الكراسات تم تصحيح ما جاء فيها بعناية، وأن المظاهر التي تدعو للتشكيك في سلامة عملية التصحيح لم ينسبها الطاعن إلى الجهة الإدارية وإنما جاءت أقواله مرسلة خالية من الدليل لأن التعريل على ما ذكره الطاعن يستلزم أن تكون ثمة دلائل قوية على أن ثمة انحرافا من جانب الجهة الإدارية قصدت فيه إيذاء الطاعن وهو ما لم يقم الدليل عليه من جانب الطاعن ، بل إن الثابت من الأوراق أن شكوى الطاعن ضد المسئولين بالأزهر بمنطقة شبين الكوم بخصوص أوراق أجابته قد انتهى تصرف النبابة الإدارية فيها بالحفظ في ١٩٩٤/٩/١١ حسيما هو وارد بكتاب الإدارة العامة للشئون القانونية بالأزهر المودع ضمن حافظة المستندات المحررة في ١٩٩٥/١/٢ .

ومن حيث إنه يخلص من كل ما تقدم إلى أن القرار المطعون فيه باعلان نتيجة الطاعن في امتحان الدور الثاني عام ١٩٩٢ في شهادة الثانوية الأزهرية قام على أساس صحيح من القانون ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فان الطعن عليه غير قائم على سند صحيح ويتعين رفضه » .

( الطمن رقم ٢ - ٤٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٩٥/٤/٢٣ - وأيضا : الطمن رقم

٢٥٢٩ لسنة ٤١ ق-جلسة ١٩٩٦/٧/١٤ ).

المبدأ (۱۶۵۷): و قحرى ومضمون القرار الصادر با علان تعيجة الامتحان – الوقائع المادية التي يقوم عليها ركن السبب في هذا القرار – حدود السلطة الفتية التقديرية المخولة للجامعة في تصحيح اجابات الطالب وتحديد الدرجة المستحققات واستنقاد الإدارة اسلطتها التقديرية بتصحيحها لروقة الإجابة ولا يجوز لها بعد ذلك إعادة تصحيحها ».

و من حبث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القرار الصادر بإعلان نتيجة الامتحان إغا يصدر عن سلطة مقيدة ، إذ حدد المشرع فحوى هذا القرار وحدد الواقعة المادية التى تكون ركن السبب فيه ألا وهى أداء الطالب الامتحان فى جميع مواده بنجاح عما يثبت أهلبته وجدارته ، فقد حدد المشرع تفصيليا الشروط اللازمة لإعلان نتيجة الامتحان وكيفية تقدير نجاح الطالب أو رسويه ، وهذه الواقعة المادية هى التى ينشأ بها المركز القانونى لصاحب الشأن ويتحدد مركزه بها .

أما إعلان نتيجته بعد ذلك بمدة قد تطول أو تقصر بحسب الطروف فلا يعدو أن يكون مجرد عمل تنفيذى كاشف عن هذا المركز القانونى الذى نشأ من قبل نتيجة لعملية سابقة هى دخول الطالب للامتحان وسلامة إجاباته فهى التى يتحدد هذا المركز بناء عليها ، وعلى ذلك فإن المركز القانونى فى هذا الخصوص إنحا ينشأ على أساس من واقع إجابات الطالب ودرجاته التى حصل عليها فى الامتحان واستنادا إلى توافر كافة الشروط التى حددها القانون لاعتباره ناجحا ، فإذا انعدم أساس النجاح سواء بعدم أداء الامتحان أو بعدم الإجابة عليه إجابة سليمة إنعدم السبب الذى لا تقوم النتيجة بالنجاح إلا على أساسه وأصبحت هذه النتيجة بلا سبب ولا أساس، إذ يجب أن يصدر قرار إعلان النتيجة قائما على سببه الصحيح ، واقعا على محله القانونى ، وإلا تمخض عن مجرد تصرف لا أساس له ولا سند يقوم عليه من واقع الحال يرتب على خلاف المقيقة ، وبالمخالفة للنظام العام يقوم عليه من واقع الحال يرتب على خلاف المقيقة ، وبالمخالفة للنظام العام الجامعى نجاح طالب غير مستحق هذا النجاح فينحدر هذا التصرف إلى

درجة العدم ، والعدم لا حصانة له ولا أثر قانونيا يرتبه ويجوز للجهة الإدارية تصويبه في أي وقت دون التقيد عيعاد السحب ، ذلك أنه ولئن كان من المستقر قضاء أن القرارات الباطلة لمخالفتها القانون يجوز للإدارة سحبها بقصد إزالة آثار البطلان وتجنب الحكم قضائيا بإلغائها شريطة أن يتم ذلك في خلال المدة المحددة لطلب الإلغاء ، إلا أنه تغليبا للشرعية وسيادة القانون فإن القرارات الصادرة بناء على سلطة مقيدة للجهة الإدارية أو بناء على غش فإنه يجوز للإدارة سحبها في أي وقت بحسبان أن هذه القرارات لا تلحقها ثمة حصانة .

ومن حيث إنه فضلا عما سلف ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة واستقرت عليه ، فإن نطاق رقاية هذه المحكمة لمشروعية القرار الإداري الصادر بإعلان نتيجة امتحان الطالب يقتصر على الرقابة الخارجية لهذا القرار دون الرقابة الداخلية له ، بحسبان أن عملية تصحيح كراسات الإجابة في الامتحان وتقدير الدرجة التي يستحقها الطالب على إجاباته في الامتحانات سواء التحريرية أو الشفوية هي من الأمور الفنية التي تستقل بها الجهة الإدارية بأجهزتها المتخصصة وتترخص في تقييمها طبقا للضوابط والمعايير العلمية الفنية التى تعد من صميم اختصاصها بما لا معقب عليها من القضاء الإداري ، ومن ثم فإن رقابة هذه المحكمة في هذا الشأن تقف عند حدها الطبيعي عاليس فيه تغول على سلطة الإدارة بأجهزتها الفنية في تقدير مستوى الإجابة وما تستحقه من درجة دون أن يشوب ذلك انحراف يخرج السلطة الفنية عن تغيى أهدافها المنشودة في تقييم مستوى الأداء العلمي . فرقابة هذه المحكمة لا تمتد إلى تقرير مدى صحة الإجابة في حد ذاتها أو مقدار الدرجة التي يستحقها الطالب على تلك الإجابة باعتبار أن هذا التقدير الفنى هو من صميم عمل الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بها بما يتمتعون به من تأهيل علمي رفيع المستوى وصلاحيات فنية بالغة السمو يجعل تقديرها الفني لما تستحقه إجابة الطالب من درجات هو تقديرا فنبا نهائيا يقدره عضر هيئة التدريس بضميره العلمي وهو يؤدى رسالته السامية

وينأى به عن الوقوع فى حمأة التعقيب ما لم يثبت أن هذه السلطة العلمية والفنية قد فقدت الاعتبارات التى تقوم عليها بأن شابها انحراف أو إساءة استعمال عا يؤدى إلى سقوطها من عليائها وقابليتها للقضاء بإلغائها .

وتناغما مع تلك المبادئ المستقرة فإن تلك السلطة الفنية التقديرية في تصحيح إجابات الطالب وتقدير الدرجة التى يستحقها عن تلك الإجابات ، إغا قنح للجهة الإدارية بغية استعمالها في أهدافها المنشودة في تقييم مستوى الأداء العلمي للطالب ، فإذا ما استعملت الإدارة هذه السلطة التقديرية المخولة لها استنفدت ولايتها في هذا الشأن بتصحيح ورقة إجابة الطالب وتقدير درجته على هذه الإجابة ، فلا تملك بعد ذلك معاودة تصحيحها مرة أخرى أو إعادة تقدير درجة الطالب ثانية والسابق تقديرها لاستنفادها ولايتها المخولة لها في هذا الشأن ولما يترتب على ذلك من فتح أبواب العبث والتلاعب بنتائج الطلاب وما يعقب ذلك من فتح يستحق وحصول الطلاب على درجات لا يستحقونها وهو ما يهدر مبدأى يستحق وحصول الطلاب على درجات لا يستحقونها وهو ما يهدر مبدأى تكافؤ الغرص والمساواة » .

(محكمةالقضا «الإدارى-الدعوى رقم ١٠٧ لسنة ١٤ ق-جلسة (٢٠٠٠/٢/١٩)

## طبيعة قواعد التيسير والرأفة وضوابط تطبيقها :

الميدأ (١٤٨٨) : « جامعات – قواعد الرأفة – هي قواعد عامة مجردة تسرى يأثر قورى » .

« مركز الطالب بالنسبة للجامعة هو مركز تنظيمى عام يجرى تغييره فى أى وقت طبقا لمقتضيات الصالح العام وضمانا لحسن سياسة التعليم فى الجامعة ، وأن القواعد التى تضعها جهة الإدارة بشأن الطلاب هى قواعد عامة مجردة تسرى بأثر فورى ، وعلى ذلك فإنه لا يجوز الجمع بين ما يقوم به الكنترول من رفع تلقائى فى حدود النسبة المقرة من النهاية العظمى للمواد المقررة ، وبين الاستفادة بنسبة مجموع النهايات العظمى للمواد المقررة .

بالفرقة ۽ .

(الحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ، ٣١٥ لسنة ٣٨ ق-جلسة (١٩٩٧ ) .

المبدأ (١٤٨٩): والسلطة المختصة بوضع قواعد التيسير والرأفة -دورمجالس الكليات في ذلك - ليس الهدف من قواعد الرأفة إنجاح طالب لا يستحق التجاح وإنما تلافى الإختلاف في التقدير بين الأساتلة ».

و ومن حيث إن مفاد ما تقدم أن المسرع قد ناط بمجلس الجامعة سلطة وضع القواعد العامة المنظمة لأعمال الامتحانات بالكليات التابعة لها كما أسند إلى مجلس الكلية بما يشكله من لجان الممتحنين وضع القواعد التنظيمية لأعمال الامتحانات فيها والتي تختم بإعلان النتيجة . وإذ خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ولاتحته التنفيذية من أى تنظيم لقواعد الرأقة أو التيسير في الامتحانات ، ولما كانت تلك القواعد تدخل ضمن أعمال الامتحانات لتعلقها بنتيجة الامتحانات والمستوى العام لتقديرات الطلاب بالنسبة للمقررات الدراسية المختلفة ونسب النجاح فيها ، فإن مجلس الجامعة يختص بوضع التوجيهات العامة لقواعد التيسير وخاصة فيما يتعلق بتحديد الحد الأقصى لدرجات الرأفة التي تضاف لتعويض تلك المواد الراسب فيها الطالب على أن يترك لمجالس الكليات تحديد القواعد التنفيذ إبن المهدف منها إنجاح طالب لا يستحق النجاح وإنما تلاقي إختلاف التقدير بين الأساتذة و

(مبحكيمة الششاء الإدارى – النصوى رقم ٧٨٧ لمستة ١٥٥ ق – جـلـسـة ١٩٩٩/١٢/٢٨)

الميداً ( ١٤٩٠) : والمركز القانوني للطالب هو مركز تنظيمي يجوز التعديل فيه دون التحدي بفكرة الحق المكتسب ويحيث يسرى هذا بأثر فورى - نتيجة ذلك : قراعد التيسير والرأفة إغا تصدرها الجهة الإدارية بناسبة أعمال الامتحان والتتيجة عايعتبر معدا عمال تلك القراعد على حالة المدعى قدجاء بأثر قورى على مركزه القانونى الذى لم يكتمل عند العمل يهذه القواعد وليس بأثر رجعى » .

« حيث إن المستقر عليه أن المركز القانونى للطالب هو مركز تنظيمى يجوز التعديل فيه دون التحدى بفكرة الحق المكتسب وبحيث يسرى هذا التعديل بأثر فورى . ولما كانت الجهة الإدارية بما لها من سلطة خولها القانون إياها فى وضع نظم وضوابط الامتحانات قد وضعت عدة ضوابط لسريان قواعد التيسير والرافة فى العام الجامعى ١٩٩٩/٩٨ من مقتضاها ألا تزيد إستفادة الطالب من قواعد التيسير على نسبة ١٠٪ من النهاية العظمى للمادة و ١٩٪ بالنسبة للطالب المرض لفصل .

وحيث إن مؤدى تطبيق هذه القواعد على الطالب نجل المدعى هى عدم استفادته من هذه القواعد ويقاؤه راسبا فى المواد الثلاثة الشار إليها ، وما يترتب عليه من آثار أهمها إعتباره راسبا وياقيا للإعادة فى الفرقة الأولى ومن ثم يكون قرار إعتباره راسبا على هذا النحو قد إستوى على سببه ، عما يكون معه النعى عليه بعدم المشروعية لا سند له ، ويضحى طلب وقف تنفيذه حريا بالرفض .

ولا يجدى المدعى فتيلا التقرع فى النعى على هذه الضوابط بعدم المشروعية بأنها صدرت فى إبريل سنة ١٩٩٩ أى بعد امتحان النصف الأول من العام نما يعتبر معد تطبيقها على إبن المذكور بأثر رجعى مخالفا للقانون، فضلا عن أن إبن المذكور لم يعلم بها ، فإن هذا القول مردود لأن العلم بالقرار ليس من أركان مشروعيته ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن قواعد التيسير والرأفة إنما تصدرها الجهة الإدارية بمناسبة أعمال الامتحان والنتيجة نما يعتبر إعمال تلك القواعد على ابنه المذكور قد جاء بأثر فورى على مركزه القانونى الذي لم يكتمل عند العمل بهذه القواعد وليس بأثر رجعى » .

(محكمة القضاء الإداري - النصري رقم ١٠٩١ لسنة ١٥٣ ق - جلسة

المبدأ (۱۴۹۱): «قرار إدارى – القرار الصادر بإعلان تتبجة الامتحان – قرار إدارى تهائى بالمنى الفئى الدقيق نتيجة إجراءات مركبة – إعتباره قرارا سليها بالإمتناع هو زعم لاسند له من القانون ».

د من المستقر عليه أن القرار الإداري هو إفصاح الإدارة المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة عالها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا آبتغاء مصلحة عامة ، ومن المستقر عليه أيضا أن القرار الصادر بإعلان النتيجة للامتحان لا يعدو أن يكون قرارا إداريا نهائيا بالمعنى الفني الدقيق يصدر تتويجا لمجموعة من القرارات والاجراءات المركبة التي غارس طبقا للقاعدة القانونية التي تصدر تطبيقا لها ابتداء من تصحيح الإجابة وتقدير الدرجة المناسبة لها إلى تطبيق الضوابط والضمانات التي تفرضها القوانين واللواثح والتعليمات تحديدا للمركز القانوني للطالب بتطبيق قواعد الرأفة والتيسير و التعويض التي تلتزم السلطة المختصة بتطبيقها تنفيذا لحكم القانون والقواعد التنظيمية العامة ولا تعدو هذه الممارسات أو الإجراءات سوى أن تكون أعمالا تمهيدية تشارك في صنع القرار الاداري النهائي - قرار إعلان النتيجة - وهو قرار إيجابي صريح ينشأ مركزا قانونيا جديدا هو اعتبار الطالب ناجحا أو راسبا كما يتضمن في تحديد هذا المركز مرتبة النجاح المقررة للطالب وترتيبه بالنسبة لغيره من الناجحين والآثار المترتبة على النجاح والمستمدة من القانون أو اللوائح كاستحقاق الطالب مرتبة الشرف من عدمه ولا يغير من كون قرار إعلان النتيجة قرارا إداريا إيجابيا كونه كاشفا عن حقيقة إجابة الطالب التي إكتملت في الساعة الأخيرة لآخر يوم من أيام الامتحان وأن بعض الآثار المترتبة على نجاح الطالب بتقديرات معينة في سنوات الدراسة كمراتب الشرف مقررة في القانون أو اللوائح التنفيذية للقانون ذلك أن القرار الإداري مهما كانت مرتبته ومنزلته في مدارج التصرفات القانونية هو تطبيق لقاعدة

قانونية أعلى وإنشاء لمركز قانونى تلتزم به القرارات الأدنى ولا تعدو قواعد الرأفة أو التيسير أو التعويض أن تكون عنصرا من العناصر التى تعتمد عليه الجهة الإدارية فى توجيه إرادتها نحو إحداث أثر قانونى معين بإنشاء مركز قانونى سابق ومن ثم فإن إهدار قيمة إرادة الجهة الإدارية فى قرار إعلان النتيجة واعتباره قرارا سلبيا بالامتناع هر زعم لا سند له من القانون » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ١٠٩ لسنة ٣٤ ق-جلسة / ١٠٠ / ١٠٠٠ ) .

## الفصل السادس السلطة التقديرية في مجال منح الدرحات العلمية

تجد السلطة التقديرية لجهة الادارة مجالا خصبا فى شأن تقدير مدى إستحقاق الدارس للدرجة العلمية، بحسبان أن قرار منح الدرجة العلمية هو قرار مركب يشارك فبه العديد من الجهات من مشرف إلى لجنة الحكم التى تقدر القيمة العلمية للرسالة ومدى كفاية صاحبها، ولذلك فإن رقابة القضاء الادارى تتحدد فى مراقبة الانحراف فى إستعمال السلطة تاركة أمر تقدير الجوانب الفنية لإستحقاق الدرجة العلمية إلى جهة الادارة تجربها بواسط أجهزتها ولجانها الفنية العلمية المتخصصة.

وفيما يلى نعرض لبعض المبادئ الهامة التى أرستها محكمتى القضاء الإدارى والإدارية العليبا فى مجال والسلطة التقديرية فى منح الدرجات العلمية ع<sup>(۱)</sup>:

المبدأ (١٤٩٢): «قحص أوراق الامتحانات والبحوث والتقويم الفتى والعلمى لها وتحديدما تستحقه من درجات وتقديرات عاقلكه جهات الفحص العلمى دون معقب عليها من القضاء إلا في إطار مراقبة الإنحراف في إستعمال السلطة – تعريف التدليس والفش المفسد لقرار منح الدرجة العلمية ».

 ومن حيث إنه يظهر من ذلك أن قرار منع الدرجة العلمية هو قرار مركب يشارك فيه العديد من الجهات وأولها المشرف ثم لجنة الحكم التى تتولى الجانب العلمى والفنى من حيث فحص الرسالة ومناقشتها وتقدير القيمة العلمية للرسالة ومدى الكفاية الشخصية لصاحب الرسالة فى بحوثه ودراساته ومدى ما يأتى به هذا الجهد للعلم بفائدة محققة (م ٨٢ من

 <sup>(</sup>١) وراجع فى ذلك وفى المزيد من المبادئ: الدكتور محمد ماهر أبو العنين - دعوى الإلغاء أمام القضاء الإدارى - ص ٩٧٣ وما بعدها .

القانون) ومدى ما في البحث من ابتكار (م ٢٢٢ من اللائحة). والحاصل أن القضاء الاداري - مستقر استقرارا ثابتا على مدى عقود عمله، على أن فحص أوراق الامتحانات والإجابة والبحوث والتقويم الفني والعلمي لها وتحديد ما تستحق من درجات وتقديرات، كل ذلك عا قلكه حهات الفحص العلمي دون معقب عليها من القضاء، الآ في اطار مراقبة الاتحراف في استعمال السلطة. والحاصل أن مراحل اصدار القرار المطعون فيه قد تمت كلها صحيحة ومن جهات الاختصاص ووفق الاجراءات القانونية المسومة وبغير مخالفة لأى قاعدة من القواعد القانونية، ولم يوجه المدعى إلى القرار المطعون فيه مطعنا من أي من هذه الوجوه، كما أن المدعى لم يوجه مطعنا لأي من المشاركين في اصدار القرار المطعون فيه سواء المشرف أو أعضاء لجنة الحكم أو أي من مجلس الكلية والجامعة، ولا جرح المدعى أيا من هؤلاء، أشخاصاً وهيئات، ولا نسب إلى أي منهم الآنحراف أو سوء استعمال السلطة. إغا ركز دفاعه في أن صاحب الرسالة ادخل الغش على لجنة الحكم والمساهمين في منع الدرجة العلمية اشخاصا وهيئات والحاصل أن قضاء مجلس الدولة يتجه إلى ادخال الغش في حسابه كعنصر مفسد للقرار الاداري إن لابسه، وقاعدة أن الغش يفسد التصرفات، إنحدرت إلى القوانين الغربية من القانون الروماني وتأكدت في العصر الكنسي لديهم بحسبانها قاعدة أخلاقية تصدر عن أصول الآداب وتقوم كمبدأ قانوني ينظر للغش بحسبانه مفسدا للارادة مهدرا لآثار إعمالها. والغش يتصل بالتدليس ويترادفان في كثير من شروح الشراح، ومعناهما المشترك يرد من الكذب على الواقع وتعمد الخطأ والخلط فيه واخفاء الحقيقة، وتتراعى ولايتهما فيما يفحصان عنه عند ثبوتهما من رغبة في العمل على مخالفة القانون واظهار غير الحقيقة والافلات من آثار ما يرتبه النظام القانوني على الواقع الحادث، ومن جهة أخرى فهما يصرفان إرادة الملتزم عن حقيقة ما يتغياه من أعمال إرادية. ومن هنا يتصل الغش والتدليس بالتصرفات المدنية فيبطلانها أو يجعلانها في الاقل قابلة للإبطال، ويتصل الغش

بالقرار- الادارى فيفسده ويبطله، بحسبان أن القرار الادارى هو إفصاح الجهة الادارية عن ارادة ملزمة لاتشاء مركز قانونى أو تعديله أو الغائه، فهى توجه ارادى ينجرح بما تنجرح به الارادة من غلط أو غش أو تدليس.

وإذا كان التدليس فى القانون المدنى قد ورد ذكره كواحد من عيوب الرضا التى تحيل الالتزام الارادى إلى القابلية للبطلان، فإن الغش الذى لم يعبر عنه فى التصورات الواردة بالتقنينات بقى يقوم كمفهوم قانونى من شأنه وأن يفسد كل شئ حسيما عبرت – القاعدة الرومانية. ويقى له من الأثر المفسد للتصرفات ما يفوق أثر التدليس بالمعنى الذى ضبط له التقنين المدنى الصادر فى عام ١٩٤٨. وإن كان مفهوم الغش لم يتوافر له خط الضبط الفقهى والمنهجى الذى حظى به مفهوم التدليس فى القانون وصقله الفقة والقضاء. وأن ما يمكن قول أنه متى كان الفش فعل اثرا من التدليس فى كونه لا يقف أثره عند حد القابلية للإبطال كالتدليس بل يتجاوز ذلك إلى وإفساد كل شئ عنى كان ذلك فقد لزم القول أنه يتعين لامكان القوار فى التصرفات المدينة أو إلى وإعدام القرار فى التصرفات المدينة أو إلى وإعدام القرار فى التصرفات المدينة أو يتعين لامكان القول بيجام الغش، أن يتوافر له من العناصر ما يجاوز عناصر التدليس أو ما يكون أبين وأفحش وأوغل فى تعمد الكذب والخطأ وكتم الحقيقة.

وقد عرف الفقد الاسلامى التدليس والتغرير، وفيه معنى التضليل عن المحقيقة بستر العيب وإصطناع الكمال، وإذا كان قام الخلاف لدى المالكيه حول الضرر بالقول، فلم يختلفوا فى الضرر بالفعل، أى الضرر باستخدام طرق احتيالية، وشرط الشافعية فى الطرق الاحتيالية أن تكون بحيث تضلل غالب الناس فلا يثبت خيار التدليس إن كان فى مكنة التصرف أن يتبين الحقيقة، لأنه بهذه المكنة يكون مقصرا. وتشدد الحنفية فكانوا أقل المذاهب ويتمادا بالتدليس، ولم يقم التغرير بمجرد الكذب دون وسائل اصطناع ولا حيل لم يقم إلا فى بيوع الامانات كالمرابحة والوديعة، وكعقد التأمين فى العقود المدينة، إذ اعتبر مجرد الكذب فى الافضاء بالبيان الجوهرى تدليساً أما محض الكتمان فلا يعتبر تغريرا فى غير عقود الأمانة إلا أن

يقوم على تعمد إخفاء العيب.

والحاصل أيضا أن المادة ١٢٥ من التقنين المدنى تنص على أن «١-يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل ... من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد، ٢- ويعتبر تدليسا السكوت عمدا عن واقعة أو ملابسة إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة». ويستخلص الفقه والقضاء من هذا النص أنه لابد من حيل ومن استخدام طرق احتيالية، والكذب لا يكفى إلا إذا ألبس على المتعاقد وجه الحق، فدفعه غشا وتضليلا، ويتعين أن يكون من شأن هذه الجمل المستعملة أن تصرف العاقد الآخر عن معرفة الحقيقة بحيث لا يستطيع معرفتها من طريق آخر، وأن يكون ذلك هو الدافع على التصرف. ومن ثم كان مناط التقدير في هذا الشأن نفسى وذاتي، فيقدر التدليس بمبلغ أثره في نفس المدلس عليه، ويسترشد في ذلك بما تواضع عليه الناس في التعامل وعا يتوافر في التعرف من أوصاف وبالنسبة للتدليس بالكتمان فيتعين أن يكون الكتم في أمر جوهري مؤثر في الارادة وألا يكون المكتوم معلوما للتعرف ولا أن يكون في امكانه معرفته بطريق آخر، وإلا كان إيضاحه لأثر الكتمان تقصيرا لايغدو فيه وعلى هذا يجرى الفقه والقضاء المدني.

ومن حيث إنه بالنسبة للفش ذى الأثر الاقدح على التصرف، فيتعين أن يتوافر له بالأقل ما يتوافر لقيام التدليس من عناصر، من حيث الحيل، وفى الفش بكتم الحقيقة يتعين أن يتوافر فى الكتم الا يقوم طريق آخر لاظهار الحقيقة المخفية. والقياس هنا يستخلص من الأرضاع المحيطة بمن يقع عليه الغش ويصدر منه التعرف فى هذا الشأن. وبالنسبة للقرار الادارى المبنى على الغش يتعين أن يكون الاخفاء بالغاء حدا ومتخذا وجوها يتعذر بها على مصدر القرار أن يدرك وجه المجانية للحقيقة بالوسائل التى تتوافر لديه عادة، والتى من شأنها أن تيسر له درك الحقائق، أو أن تكون امكانية التثبت من الحقيقة قد استنفدها.

ومن حيث أن لجنة الحكم على الرسالة محل القرار المطعون فيه، قد نظرت في هذه الرسالة واجازتها عا عَلَكُه تلك اللجنة من سلطة النظر والفحص العلمي والتقدير الفني وإعتدت بصلاحيتها لاجازة صاحبها بدرجة العالمية، وأقرت في تقاريرها المودع أصولها ملف هذه الدعوى بتقديرها للرسالة ولصلاحيتها لنيل الدرجة العلمية، وإذا كان صاحب هذه الرسالة لم يشر في رسالته عنوانا وهوامش وثبت مصادر، لم يشر في أي من ذلك إلى رسالة المدعى، فإن هذا الأمر لا يجوز اعتباره من قبيل الكتم والاخفاء بالنسبة للجنة الحكم ولاعضائها، وهم من صفوة علماء الفقه المختصين ومن أساتذة الكلية ذاتها التي عرفت رسالة المدعى ورسالة الطعن، وعمن يفترض منهم العلم والمتابعة عا يجرى في حقل تخصصهم العلمي وعن يصدق بشأنهم هذا الافتراض بحكم مراكزهم وقدمهم، ومنهم الشيخ .... الذي كان عضوا بلجنة مناقشة رسالة والد المدعى قبل ربع قرن من الزمان واللجنة بذلك كسلطة تقدير علمى تكون قد قررت استحقاق الرسالة للاجازة واستحقاق صاحبها للدرجة العلمية، وتكون قررت بما لها من سلطة وصلاحية أن ما جاء في الرسالة فيه من الفائدة والاضافة ما يكفي، وهي في ذلك صاحبة التقدير الفعال مهما اختلف آراء آخرين معها فيما قدرت، وهي صاحبة التقدير الذي يتواكب مع غيره من الاجراءات والمراحل لبكون في النهاية قرارا عنع الدرجة العلمية والحال أن لم يثر بشأن اللجنة وجه انحراف في استعمال السلطة، ولاثبت بشأن قرارها أن غشا أعمل تجاهها وأنتج قرارا. ولا وجه إلى اثارة المدعى في مذكرته الأخيرة بشأن حجية التقارير التي أعدها أعضاء لجنة الحكم بعد أن تقدمت الجامعة بأصول هذه التقارير.

ومن حيث إنه من كل ذلك يبين للمحكمة أن القرار المطعون فيه قد صدر عمن يملكه بُوجب الصلاحيات والاجراءات المرسومة قانونا ، وبما يملك صاحب القرار من سلطة التقدير المتاحة له قانونا ، يغير أن يثور وجه للقول بإساءة إستعمال السلطة والانحراف بها ، ويغير أن يثبت وجه للقول بدخول الغش على الجهات ذات الولاية فى إصدار القرار والمدعى وشأنه مع صاحب الرسالة المطعون فى قرارها. فما يلوح له من إدعاء، وفيما قد يتراءى له فى مجال العلاقات المدنية وحقوق التأليف، وذلك بعيدا عن القرار الادارى – الصحيح الصادر من جامعة الأزهر الشريف».

(محکمةالقضا «الاداري-الدعويرقم ۱۹۳۸لمنة ٤٤٥ق-جلمة ۱۹۹۲/۷/۱٤).

الميدأ (١٤٩٣) : و توافر شروط معادلة المؤهل الدراسي توجب على جهة الإدارة إجراء معادلته وإمتناعها عن ذلك قرار مخالف للقانون ».

وحبث إن المستفاد من النصوص المتقدمة أن المشرع ناط بالمجلس الأعلى للجامعات تنظيم الدرجات العلمية واشترط فيمن يعين عضوا في هبئة التدريس الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من الجامعات أو المعاهد العلمية المعترف بها في مصر أو في الخارج إذا كانت الدرجة العلمية التي حصل عليها صاحب الشأن معادلة لدرجة الدكتوراه التي تمنحها الجامعات باعتماد ومعادلة تلك البامعات باعتماد ومعادلة تلك الدرجات العلمية.

وحيث إن البادى من الاطلاع على الشهادة الرسمية الصادرة من المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٨ التى تضمنتها حافظة المستندات المقدمة من المدعى بجلسة ١٩٩٣/٥/٤ - أنه قد ورد بها زنه قد «صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للجامعات رقم (٢) بتاريخ ١٩٨٦/١٥ أمراض بمعادلة درجة عضوية الأطباء الملكية بالمملكة المتحدة (تخصص أمراض نساء وولادة) بدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية من كليات الطب فى التخصص المناظر وذلك بتسجيل رسالة فى إحدى كليات الطب بالجامعات المصرية لمدة سنتين على الأقل وإجتياز مناقشتها بنجاح سواء تم التسجيل قبل أو بعد الحصول على درجة العضوية».

وحيث إن الظاهر من الأوراق أن المدعى حصل على درجة عضوية كلية

الأطباء الملكية بالمملكة المتحدة تخصص أمراض نساء وولادة بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٧ وكان قد قام بتسجيل رسالة دكتوراة فى ذات التخصص بتاريخ ١٩٩١/٢٢/١ وقت مناقشة هذه الرسالة واجتيازها بنجاح فى السادس من سبتمبر ١٩٩٢ فمن ثم فإنه يكون بذلك قد حصل على شهادة معادلة لشهادة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية، ويجوز تعيينه بوجبها عضوا بهيئة التدريس إذا ما توافرت بشأنه الشروط الأخرى اللازمة لهذا التعيين.

وإذ الثابت أن ذلك القرار ما زال قائما ومنتجا لآثارة فلا يجوز الخروج على أحكامه أو إصدار قرارات بأداة أدنى تتعارض معه أو تحول دون تنفيذه

(محكمةالقضاءالادارى-الدعوىوقم247لسنة ٤٧ ق-جلسة ١٩٦٣/٦/١٥- وقى ذات المعنى-الدعوى وقم ٢٤٣٣ لسنة ٤٨ ق-جلسة ١٩٩٤/٣/٢٤)

المبدأ (١٤٩٤): وسلطة الادارة التقديرية في تحديد تقديرات منح درجة الدكتوراه - منح الطالب درجة ودكتور في الحقوق و تعنى حصوله على أدنى مراتب التقدير المقررة باللاتحة وليس ضروريا أن يطلق عليها صراحة لفظمة بول و.

دحيث إن المدعى يهدف بدعواه بحسب التكييف الصحيح لطلباته الأصلية والاحتياطية إلى طلب الحكم بالغاء قرار الإمتناع عن منع المدعى التقدير المستحق له عن رسالة الدكتوراه التى قررت لجنة الحكم عليها بمنحها له بالإجماع وما يترب على ذلك من آثار.

وحبث إن المستفاد من النصوص المتقدمة أن قانون تنظيم الجامعات ولاتحته التنفيذية قد أوكلا إلى اللاتحة الداخلية تحديد تقديرات درجة الدكتوراه وحددتها اللاتحة الداخلية لكلية الحقوق جامعة القاهرة بأنها إما «دكتور في الحقوق» أو «دكتور في الحقوق بتقدير جيد» أو «دكتور في

الحقوق بتقدير جبد جداً ، أو «دكتور فى الحقوق بتقدير جيدا جدا مع مرتبة الشرف ، وأضافت إلى هذه التقديرات امكانية تقدير وتبادل الرسالة مع الجامعات الاخرى ، وإمكانية «التوصية بطباعة الرسالة على نفقة الجامعة » ومن ثم فإن «دكتور فى الحقوق ، هو أحد التقديرات التى قررتها اللاتحة الداخلية وسمحت باعلان نجاح طالب الدكتوراه بها وهى تمثل تقديرا يدنو مرتبه عن إعلان النجاح بتقدير جبد والذى يدنو بدوره عن المحتوراه بتقدير جبد جدا وعلى ذلك فإن منح الطالب درجة «دكتور فى الحقوق» ، إغا تعنى حصوله على أدنى مراتب التقدير التى قررتها اللاتحة وليس بالضرورة أن يطلق عليها صراحة لفظ المقبول إذ أن منحها يعنى فى حقيقته أن رسالة الطالب لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق قد حازت القبول فاستحق أن يحصل بذلك على درجة «دكتور فى الحقوق» وقد خصها المشرع بأن تكون فى ذاتها تقديرا وأعقبه بتقدير يعلوه هو «دكتور فى الحقوق بتقدير جيدا جدا »، ثم «دكتور فى الحقوق بتقدير جيد جدا برتبة الشرف.

وحيث إن الثابت من الأوراق أن لجنة الحكم على الرسالة ومن بعدها مجلس الجامعة قد قررا نجاح المدعى وحصوله على درجة «دكتور فى الحقوق»، ومن ثم فان القرار الصادر بمنح درجة الدكتوراه يكون قد نهج صحيح حكم القانون ومنح الطالب تقدير النجاح الذى قررته اللاتحة الداخلية فى مرتبته الأدنى التى قدرت لجنة الحكم أن الطالب يستحقها وفقا للسلطة التقديرية المقررة لها فى هذا الشأن، وليس صحيحا ما يدعيه المدعى من أن تقديرات النجاح لنيل درجة الدكتوراه تتمثل فى تقديرين اثنين هما جيد أو جعد جدا إذ لو أراد المشرع ذلك لافردهما دون اضافة تقدير «دكتور فى الحقوق» الذى يدنوهما درجة، ذلك أنه لا يعيب ذلك التقدير عدم تسميته على نحو ما درج عليه من اطلاق وصف المقبول كدرجة تدنو درجة الجيد. إذ الوصف لا يغير من الأمر شيئا طالما قد إرتضى المشرع أن يكون نجاح الوصف لا يغير من الأمر شيئا طالما قد إرتضى المشرع أن يكون نجاح الطالب لنيل درجة الدكتوراه بدرجة تقل عن الجيد هى درجة «دكتور فى

الحقوق» حتى وإن لم يقترن بها وصف المقبول صراحة، ومن ثم لا يجدى المدعى نفعا أن يلوذ بذلك التفسير رجاءً لتقدير أعلى من المستحق له قانونا والذى أفصحت عنه لجنة الحكم على الرسالة ثم قرار مجلس الجامعة، ومتى كان ما تقدم فإن القرار - المطعون فيه إذ تضمن منح المدعى درجة «دكتور في الحقوق»، أنه يكون قد صدر صحيحا مطابقا للقانون ويكون طلب المدعى إلفاؤه بدعوى عدم تضمنه منحه التقدير المستحق له مجافيا لصحيح حكم القانون خليقاً بالرفض».

(محكمة القضاء الاداري - الدعنوي رقم ٢٨٣١ لـسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٨)

\*وفىشأن<عمليةتصحيحأوراقالإختيارالتحريرىلنيلدرجة الدكتوراه∍أرستمحكمةالقضاءالإدارىالمدأالتالى:

المبدأ (١٤٩٥): « يتعين لنيل درجة الدكتوراه في الطب والجراحة أن يجتاز الطالب الإختبار ات التحريرية والإكلينيكية والشفهية وأن ترضي عن اجاباته لجنة الإمتحان المشكلة لذلك ويتم التصحيح بمرفة ثلاثة على الأقل من الأساتلة أعضا - لجنة الإمتحان، ويضع كل منهم درجته ويؤخذ من الدرجات متوسط التقديرات - لا يجوز بعد أن صارت ورقة الإجابة في حوزة الكترول المساس بها على أي نحو باضافة درجات من غير الأساتلة الثلاثة المرقعين عليها وإلاكان ذلك إهدار لقواعد تصحيح الامتحانات».

«وحيث إن المستفاد من النصوص المتقدمة أنه يتعين على الطالب لنيل درجة الدكتوراه في الطب والجراحة أن يجتاز بنجاح ترضى عنه لجنة الامتحان المشكلة لهذا الغرض الإختبارات التحريرية والإكلينيكية والشفهية المقررة ويشترط لنجاح الطالب أن يتم تصحيح ورقة الإمتحان بموفة ثلاثة على الأقل من الأساتذة أعضاء لجنة الامتحان وأن يضع كل منهم درجته ويؤخذ من الدرجات متوسط تقديرات اعضاء اللجنة المشتركين في التصحيح.

وحيث إن الثابت من الأوراق أن المدعية أدت إمتحان الدكتوراه التحريري للطب الطبيعي المكون من ورقتين، وأن الورقة الثانية محل الخلاف والتي جرى امتحانها بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٣ قد تم تصحيحها من ثلاثة من المصححين اعضاء لجنة الإمتحان برئاسة الدكتورة رئيس قسم الطب الطبيعي ورئيس لجنة الامتحان وتم رصد متوسط الدرجات على وجه كراسة الإجابة وتحدد متوسط تقديرات المصححين وتسليم الكراسات الي كنترول الدكتوراه وتأكد من التحقيقات ومن رأى المستشار القانوني للجامعة وتحقيقاته أن الورقة المشار إليها قد صححت من ثلاثة من الأساتذة من لجنة الامتحان ووقعت منهم فإن الدرجات الممنوحة للمدعية في تلك الكراسة ومتوسط التقديرات الذى وضع على وجه الكراسة مؤيدا بتوقيع المتحنين يكون هو التقدير الصحيح لما تستحقه المدعية من درجات عن امتحان التحريري في تلك الورقة ولا يجوز بعد أن صارت الورقة في حوزة الكنترول المساس بها على أي نحو باضافة اي درجات من غير الأساتذة الثلاثة الموقعين على الورقة لما في ذلك من اهدار لقواعد تصحيح الامتحان فليس من المستساغ قانونا اضافة درجات أحد الأساتذة إلى متوسط درجات ثلاثة من الأساتذة المتخصصين بالتصحيح بعد استنفاد هيئة التصحيح لإختصاصها بإتمام عملية التصحيح والرصد وتسليم الاوراق الي الكنترول إذ يعد ذلك مساسا بسرية الامتحان وتغييرا لنتيجته على غير مقتضى القانون واللائحة وقواعد التصحيح المعمول بها، ولا يغير من ذلك أن يكون الدكتور.....هو أحد أعضاء لجنة الامتحان للدكتوراه إذ ليس بشرط أن يتولى تصحيح كافة الاسثلة وكافة الاوراق لامتحانات الدكتوراه وإنما يتم التصحيح وفقاً للقواعد التي يتفق عليها بين أعضاء اللجنة ويبقى في نهاية الامر أن عملية تصحيح ورقة الامتحان تتم بمشاركة ثلاثة على الأقل من أعضاء اللجنة، فإذا تُبت أن ورقة امتحان المدعية قد شارك في تصحيحها ثلاثة من المصححين ووقعرا على ورقة الإجابة فإنه لا يكون ثمة مقتضى لاضافة درجات أخرى لمصحح إضافى خاصة وقد سلمت الأوراق إلى

الكنترول مستوفاة لاشتراطاتها وأوضاعها القانونية.

وحيث إنه متى كان ما تقدم وكانت المدعية قد ثبت نجاحها فى إمتحان التحريرى وفقا لمتوسط التقديرات الممنوحة لها عند تسليم أوراق إجابتها لإمتحان الطب الطبيعى الى كنترول الدكتوراه فإن تلك النتيجة تكون هى الواجب إعلاتها دون مساس أو تغيير أو تعديل لها على أى نحو، وإذ اعتمد الدكتور رئيس الجامعة رأى المستشار القانونى للجامعة والذى إنتهى اعتمد الاكتور رئيس الجامعة رأى المستشار القانونى للجامعة والذى إنتهى حرزة الكنترول، وإذ امتنعت كلية الطب عن إعلان النتيجة على وجهها الصحيح وعلى نحو ما سلمت به إلى الكنترول دون تعديلات ووافقها بعد ذلك رئيس الجامعة وأصدر قراره المطعون فيه بإعتماد نتيجة المدعية برسوبها فى الإمتحان فإنه يكون قد صدر مخالفا لحكم القانون متعين برسوبها فى الإمتحان فإنه يكون قد صدر مخالفا لحكم القانون متعين التعناد الدكتوراه فى دور إبريل ١٩٩٤ على أساس متوسط التقديرات أمريت المسلمة إلى الكنترول وعدم الاعتداد بأية إضافات أو تعديلات أجريت عليها بعد ذلك على أى نحو وإعتبار نجاحها فى درجة الدكتوراه قد تم من تاريخ إعتماد نتيجة دور إبريل سنة ١٩٩٤ وما يترتب على ذلك من آثار».

(محکمةالقضا «الاداري-الدعري رقم» ۳۳۵ لسنة ۶۹ ق-جلسة ۱۹۹۲/۱۲/۳۱)

\*وقى مجال سلطة الادارة التقديرية فى أحدا لجوانب الفنية والعلمية وهى وقى مجال سلطة الادارة التقديرية فى أحدا لجوانب الفنية والعلمية وهى وتحديداً عداد ومسميات الأقسام الادارى ميذاً هاما بمناسبة الطعن على قرار تعديل مسمى قسم والهكتريولوجيا » يكلية الطب جامعة القاهرة إلى مسمى والمكروبولوجيا الطبية والمناعة ي وتعرض له قيما يلى:

المهدأ (١٤٩٦): وللإدارة في مجالًا لمسائل العلمية والفنية سلطة تقديرية يحدها الإلتزام بأحكام القانون وعدم إساءة إستعمال السلطة ومنها أمر تحديد عدد الأقسام في كل كلية وتحديد نطاق إختصاصها ومقرراتها الدراسية ومحتواها العلمي و تخضع إبتداء لرقابة المجالس المختصة بدءاً من مجلس القسم إلى مجلس الكلية إلى مجلس الدراسات العليا ثم مجلس الجامعة ومن بعدد المجلس الأعلى للجامعات وهي جهات قلك فيما بينها ضوا بطالت نسيق والرقابة الفنية المتخصصة و فقالتدرج الموافقات وهرما تتمتع في متلك المجالس يسلطة تقديرية يحدها عدم إسامة إستعمال السلطة ي.

«وحيث إن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢ أصدر وزير التعليم القرار الوزارى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٩٥ بشأن إجراء تعديل على اللاتحة الداخلية لكلية الطب بجامعة القاهرة والمرحلة الجامعية الأولى،وقرر في المادة الاولى منه «تعديل مسمى قسم البكتريولوجيا والوارد بالبند (٦) من اللاتحة الداخلية لكلية الطب جامعة القاهرة والمرحلة الجامعية الأولى ليصبح على النحو التالى: ٦- قسم الميكروبيولوجيا الطبية والمناعة.

وحيث إنه وعن مدى مشروعية القرار الطعين من حيث إستيفائه للشروط الموضوعية التى يقوم عليها مشروعية القرار فإنه من المقرر أن للشروط الموضوعية التى يقوم عليها مشروعية القرار فإنه من المقرر أن للادارة فى مجال المسائل العلمية والفنية سلطة تقديرية يحدها الالتزام بأحكام القانون وعدم إساءة إستعمال السلطة، ومن تلك المسائل أمر تحديد عدد الأقسام فى كل كلية وتحديد نطاق إختصاص كل قسم وما يشمل من تخصصات والمقررات الدراسية التى تدرس فيه، وتحديد محتواها العلمي محتواه وتخصصه وقيزه عن غيره من الاقسام الاخرى، فجميعها من الأمور محتواه وتخصصه وقيزه عن غيره من الاقسام الاخرى، فجميعها من الأمور ومروراً بجالس الكلية والجامعة ومجلس الجامعة ومروراً بجالس الأعلى للجامعات وهى جهات قلك فيما بينها ضوابط التنسيق والرقابة الفنية المتخصصة من المجالس العليا وفقا لتدرج الموافقات وأخذ

الرأى وانتهاء بصدور القرار بتحديد عدد الأقسام ومحتواها ومشمولها العلمي ومسمياتها وهو ما تتمتع فيه تلك المجالس بسلطة تقديرية تتناسب مع طبيعة تلك القرارات والمستولّيات التي ناطها المشرع بها، والثابت من الأوراق أن كافة هذه المجالس قد مارست إختصاصها الفني والعلمي بخصوص تعديل مسمى قسم البكتريولوجي إلى مسمى الميكروبيولوجيا الطبية والمناعة بعد أن دعت إلى ذلك ضرورات التطور الهائل في العلوم وما استلزمه ذلك من تغيير المسمى بالعديد من الجامعات الأجنبية، وكذا تغيير المسمى إلى المبكروبيولوجيا الطبية والمناعة بكليات الطب بالجامعات المصرية الأخرى فتم ذلك بالنسبة لجامعة عين شمس بالقرار الوزارى رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ٨/٩/١٩٨١ ، وجامعة المنصورة بالقرار الوزاري رقم ١٣٠٣ لسنة ١٩٩٢ ً بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٤ وجامعة أسيوط بالقرار الوزاري رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/٤/١١ وجامعة الزقازيق بالقرار الوزاري رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٥ ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا من السلطة المختصة باصداره ووفقا لقواعد واجراءات الشكل والإختصاص المقررة قانونا ووفقا للسلطة التقديرية المخولة لها في شأن تحديد أقسام الكليات وأعدادها ومحتواها العلمي ومسماها المناسب لها، وقد أجدبت الأوراق عن دليل على أساءة إستعمال السلطة وبالتالي قام القرار على سببه المبرر له قانونا بما يجعله مبراً من عيوب عدم المشروعية بمنأى عن الالغاء.

وحيث إن تغيير مسمى درجتى الماجستير والدكتوراه من ماجستير أو دكتوراه البكتريو وجيا إلى مسمى ماجستير أو دكتوراه الميكروبيولوجيا الطبية والمناعة فهو لا يعدو أن يكون أثرا من الآثار المترتبة على تغيير مسمى القسم المانح للدرجة العلمية على مستوى الدرجة الجامعية الأولى وما يستوجيه من إنعكاس التسمية على الدرجات العلمية التالية لها وقد تم تربيب الاثر المذكور بإعتماده من السلطات المختصة حيث وافق مجلس الكلية على ذلك بتاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ومجلس الدراسات العليا بالجامعة

بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ومجلس الجامعة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٣ ».

(محکمةالقضا «الادارى-الدعوىرقم۸ ۲۰ کلسنة ، 8 ق-جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۱)

المبدأ (۱٤۹۷): «السلطة التقديرية للجان قحص الانتاج العلمى فى تقدير الأيحاث ومدى كفايتها لترقية أساتذا لجامعة - تطبيق لإستيفا ، شروط التعبين بوظيفة أستاذ مساعد الهندسة لليكانيكية ».

إنه عما ينعاه الطاعن من أن لجنة فحص الانتاج العلمي فضلت عليه الدكتور ..... على أساس أن أبحاثه لا يتسم بعضها بالعمق والآخر مستخلص من الرسالة التي قدمها للحصول على درجة الدكتوراه تهوينا من قدره وانتاجه العلمي وجعلت همها ترشيح الدكتور ...... للوظيفة المعلن عنها، فإن الثابت من تقرير اللجنة المذكورة أنها أوضحت أن جميع المتقدمين قد إستوفوا الشروط المنصوص عليها في قانون الجامعات وأنها كانت تفحص بحوث وأعمال المتقدمين ومنهم الطاعن، ورأت بناء على الدراسات التي قام بها أعضاء اللجنة على انفراد وبعد مناقشتها بواسطة اللجنة مجتمعة، رأت أنه يرقى لشغل هذه الوظيفة من المتقدمين الأربعة كل من السيد الدكتور ..... (أصلى) والسيد الدكتور ...... (احتياطى) وذلك لتقديمهما أبحاث مبتكرة بعضها منشور وهى بحوث لا تدخل في نطاق رسائل الدكتوراه لكل منهما وتتميز بالأصالة والعمق الأمر الذي يؤهل المتقدمين لها لشغل وظيفة أستاذ مساعد في الهندسة الميكانيكية ولم ترشح اللجنة الطاعن لأنه إستبان لها أن الابحاث التي تقدم بها ليس فيها العمق اللازم كما أن بعض بحوثه لا تعتبر بحوثا بالمعنى المفهوم لهذه العبارة وبعضها يستخلص من الرسالة التي تقدم بها للحصول على درجة الدكتوراه، وإذ بنت اللجنة قرارها بأحقية الدكتور ...... للوظيفة المرشع لها دون الطاعن للأسباب المشار إليها في تقريرها فإن ذلك يكون قد تم في حدود السلطة التقديرية المخولة لها ومن ثم يكون ما انتهت إليه اللجنة في هذا الخصوص صحيحا لا مطعن عليه، ولا ينال منه ما يثيره الطاعن من خبرته وأعماله المهنية وأسباب أخرى تتعلق بنشر أبحاثة وترقيته على أساسها بعد ذلك إذ أنه ليس من شأن هذه الأسباب أن تمس من عناصر الأفضلية التى استندت إليها اللجنة أو تنال من صحتها طالما أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أن اللجنة في استخلاصها لعناصر إختيار المطعون على ترقيته بالأفضلية عليه قد خالفت القانون أو تغيت غير الصالح العام أو إنحرفت في استعمال سلطتها.

وحيث إنه على مقتضى ما تقدم وكان المطعون فى تعيينه الدكتور ...... قد استوفى الشروط التى تطلبها القانون بالتعيين فى وظيفة أستاذ مساعد الهندسة الميكانيكية وصدر بذلك قرار وزير التعليم العالى فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ يكون هذا القرار صحيحا لا مطعن عليه» . (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١)

المبدأ (١٤٩٨): والإختصاص بتقييم البحرث والأعمال التى يقدمها المرشح للتعيين في وظيفة أستاذ منوط باللجنة العلمية الدائمة لفحص الانتاج العلمي، ومجلس الجامعة في اختياره للأصلح للتعيين يترخص في تقدير النواحى العلمية المتصلة بالكفاية ويتمتع بسلطة تقديرية لا يحدها إلا إساحة استعمال السلطة ».

«مجلس الجامعة يصدر قراره باختيار المرشح للتعيين بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص ويشترط فيمن يعين أستاذا أن يكون قد قام منذ تعيينه أستاذا مساعدا باجراء ونشر بحوث مبتكرة أو قام باجراء أعمال عتازة تؤهله لشغل مركز الأستاذية - الإختصاص في تقييم البحوث والأعمال التي يقدمها المرشح منوط بلجنة علمية دائمة تقوم بفحص الانتاج العلمي للمرشحين وتقدم تقريراً بنتيجة فحصها وتقوم اللجنة بترتيب المرشحين بحسب كفايتهم العلمية عند التعدد، ومهمة اللجنة العلمية هي التحقق من توافر شروط الكفاية العلمية في المرشح وتتولى فحص انتاجه العلمي وتقرير ما إذا كان جديرا بأن ترقى به أبحاثه الى المستوى المطلوب للوظيفة - مجلس الجامعة حينما يباشر إختصاصه في إختيار الأصلح للوظيفة - مجلس الجامعة حينما يباشر إختصاصه في إختيار الأصلح

للتعين يترخص فى تقدير النواحى العلمية المتصلة بالكفاية – مجلس الجامعة يمارس فى هذا الشأن سلطة تعتبر من الملاسات المتروكة لتقديره ولا تخضع لرقابة القضاء ما دام أن تقديره قد جاء خلوا من مخالفة القانون أو إساحة إستعمالالسلطة – التقرير الذى تضعه اللجنة العلمية المنوط بها فحص كفاية المرشعين من الناحية الفنية لا يعدو أن يكون تقريرا إستشاريا – لسلطة التعيين حقها كاملا فى مناقشته – ويسرى ذلك بالنسبة للرأى الذى يبديه كل من القسم المختص ومجلس الكلية فهى جميعا لا تعدو أن تكون عناصر للتقدير يستهدى بها مجلس الجامعة فى إختيار المرشح الأصلح للتعيين فى الوظيفة».

(الطعن رقم ۳۲۲۹ لسنة ۳۱ ق-جلسة ۱۹۸۷/۲/۷)

المبدأ ( ٩٩٩١) : والسلطة التقديرية للمجلس الأعلى للجامعات فى تقييم المؤهلات العلمية ي

تقدير ما إذا كانت شهادة ما تعتبر مؤهلا علميا عاليا أمر يدخل فى إختصاص المجلس الأعلى للجامعات وحده - لا يملك القضاء الادارى الحلول محله وغصب إختصاصه كما لا يملك إستئناف النظر بالموزانه والترجيح فيما قررته القرارات الصادرة من المجلس المشار إليه فى هذا الصدد طالما أنها صدرت وفقا للاجراءات والأوضاع المرسومة لها قانونا».

(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٧)

المِدأ ( ۰۰۰ ) : « قرار مجلس الجامعة بُنح الطالب الدرجة العلمية هو نتاج التعبير المتلاحق والمتساند للارادات السابقة على قرار دوخاصة إرادة لجنة الحكم وهى حجر الأساس فى تكوين ذلك القرار لا يجوز الإخلال بكل إرادة ترتب عليها القرار – تطبيق » .

«منح الدرجة العلمية سواء درجة التخصص (الماجستير) أم درجة العالمية (الدكتوراه) ولئن كان من إختصاص مجلس جامعة الأزهر، بصريح نص المادة ٤٨ من قانون الأزهر المشار إليها إلا أنه ليس قرارا بسيطا يصدر

عن إرادة هذا المجلس وحده وعبادرة منه، ولكنه قرار مركب من عدة قرارات متلاحقة ومرتبطة ويتعين أن تصدر في كل مرحلة من المراحل ليتوجها في النهاية قرار مجلس الجامعة بقرار منح الدرجة العلمية سواء درجة التخصص أو الماجستير يشارك في تكوينه واصداره عدة إرادات أخرى هي إرادةكل من الأستاذ المشرف على الرسالة الذي يقدم بعد الانتهاء من اعدادها تقريرا عما إذا كانت صالحة للعرض على لجنة الحكم، فإذا قرر صلاحيتها إقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة الحكم على الرسالة ثم إرادة هذه اللجنة التي يعينها مجلس الجامعة بناء على إقتراح مجلس الكلية ويقدم كل عضو من أعضائها تقريرا علميا مفصلا عن الرسالة وتقدم اللجنة مجتمعة تقريرا بنتيجة المناقشة وتعرض جميعها على مجلس الكلية بما يفيد أهلية الطالب للحصول على درجة التخصص أو العالمية، ثم إرادة مجلس الكلية بالموافقة على تقرير لجنة الحكم بهذه الأهلية ثم يتوج الأمر في النهاية بناء على إقتراح الكليات والمعاهد المختصة بإرادة مجلس الجامعة عنح الطالب درجة التخصص أو العالمية ويعتبر تاريخ حصوله عليها في حالة الانتهاء بصدور قرار مجلس الجامعة بمنح الدرجة العلمية هو تاريخ إعتماد مجلس الكلية لتقرير لجنة الحكم بأهلبة الطالب للحصول على الدرجة العلمية وعلى هذا يكون قرار مجلس الجامعة بمنح الطالب الدرجة العلمية هو نتاج التعبير المتلاحق والمتساند لهذه الارادات مجتمعة التي تصدر متتابعة خلال المراحل التي حددها القانون ولاتحته التنفيذية والذي حددت موادها شروط وأوضاع تكوينها عا يجعل الارادات السابقة على قرار مجلس الجامعة عنع الدرجة العلمية خصوصا إرادة لجنة الحكم هي الاساس والركن الركين وحجر الأساس فى تكوين هذا القرار، وإختصاص مجلس الجامعة بإصداره طبقا لنص المادة (٤٨) من قانون الأزهر المشار إليه أن الدرجة العلمية تصدر باسم الجامعة وهي قمة السلطة الادارية والعلمية فيها دون أن يخل ذلك بكل إرادة أخرى نص عليها القانون ولاتحتة التنفيذية وتكونت في المراحل الأدنى لاعداد القرار وترتب عليها القرار بوصفها من مكوناته الأساسية الادارية والفنية

والعلمية اللصيقة به.

ومن حيث إن مراتب تكوين القرار عبر مراحلة الأربع السالفة الذكر، يبدأ بتقرير المشرف على الرسالة ثم بتقرير لجنة الحكم على الرسالة هو ركن القرار الابتدائي وحجر الزاوية الرئيسي فيما يسبقه من إجراءات تمهيدية أو ما يلحقه من اجراءات قصد بها أن يتخذ القرار سمته الاداري والعلمي وفقا للوحدات العلمية الادارية الرئاسية المتدرجة التي يتكون منها البنيان العلمي للجامعة، وهما مجلس الكلية المشرف على الكلية كوحدة تخصص علمي متكامل ثم مجلس الجامعة المشرف على جميع كليات الجامعة ومعاهدها والذي يمثل قمة السلطة الادارية والعلمية في الجامعة وهي الشخص المعنوي العام ذي الطابع العلمي الثقافي ولا ريب في أن تقرير لجنة الحكم هو ما ينظر في صميم العملية البحثية العلمية ، وهو يشمل الفحص التخصصي العلمي لبحث المعد والمناقشة الفنية العلمية له من الأساتذة أعضاء لجنة الحكم ذوى التخصص العلمي والبحثى الدقيق وهذا هو جوهر التقويم العلمي للجهد المبذول في الرسالة، وجوهر التقدير العلمي لما يستحقه هذا الجهد ونتائجه من حيث الدرجة والتقدير وهي التي أسماها المشرع لجنة الحكم، لأنها هي التي قلك في مبدأ الأمر الحكم علميا على الرسالة بما تقدره وتحدده من مرتبة علمية للجنة ودرجة تقدير الجهد المبذول فيه.

ومن حيث إن مجلس جامعة الأزهر حال عارستة هذا الإختصاص فى مجال الدراسات الاسلامية إغا يمارسه بصفته السلطة العليا العلمية والادارية بالجامعة التى تصدر القرار بمنح الدرجة العلمية مستندا إلى ما سلف صدوره من قرارات من الأجهزة العلمية المختصة الأدنى منه وهى مجلس الكلية ومجلس القسم ولجنة الحكم وله أن يتحقق علميا واداريا وقانونا من سلامة كل ما سلف قبل أن يصدر قراره بمنح الدرجة العلمية أو برفض ذلك أن يستعين برأى مجمع البحوث الاسلامية طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأزهر المشار إليه كلما كان لدى مجلس الجامعة من الأسباب عما يجعل ثمة مقتض لاستطلاع رأيه، وذلك لما للرسائل

العلمية في محال الداسات الاسلامية من أهمية خاصة تتعلق يعقيدة غالبية الشعب المصري وتأثير الأزهر وجامعته والدراسات والأبحاث التي تصدر عنهما وعن كل ما ينتمي إليهما من كليات ومعاهد وأجهزة علمية إسلامية على المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها حيث أن هذا المجمع هو الهيئة العليا للبحوث الاسلامية التي أناط بها القانون القيام بالدراسة في كل ما يتصل بهذه البحرث والعمل على تجديد الثقافة الاسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة وبيان الرأى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقبدة وأحكام الشريعة الاسلامية وغير ذلك من المهام المنوطة بهذا المجمع بمقتضى نص المادة ١٥ من قانون الأزهر، المشار إليه إلا أن سلطة مجلس الجامعة في هذا الشأن برمته جملة وتفصيلاً تعد سلطة تحكمها مواد القانون ولاتحته التنفيذية وهي سلطة ختامية يصدر عنها قرار منح الدرجة دون أن يكون لمجلس الجامعة المبادرة دون مجلس الكلية أو ما يسبقه من مجالس أو لجان علمية ذات إختصاص في إصدار القرار والتقدير بشأن البحث أو الرسالة العلمية مثل مجلس الجامعة فلا مجال لسلطة مجلس الجامعة لأي تقدير مبتدأ أو لا يستند إلى المراحل السابقة على عرض الأمر عليه والمتمثلة في تقرير كل من الأستاذ المشرف ولجنة الحكم ومجلس الكلبة، باعتبار أن عملهم جميعا ينصب اساسا على البحث العلمى لموضوع الرسالة وتقديمه لتقرير كفايته لمنع صاعبه الدرجة العلمية، شأنه في ذلك شأن عمل كافة اللجان العلمية ولجان الإمتحانات.

ومن حيث إنه قد جرت أحكام القضاء الادارى على أنه ليس لهذا القضاء أن يحل نفسه محل هذه اللجان فيستأنف النظر بالموازنة والترجيع فيما قامت به من فحص أوراق الإمتحان والبحوث وتقويمها فنياً وعلميا وتحديد ما تستأهله من درجات وتقديرات وذلك باعتبار أن القضاء الادارى سلطة رقابة مشروعية أناط بها الدستور والقانون مباشرة هذه الولاية

والرقابة على ما يصدر من قرارات إدارية من اللجان العلمية ولجان الإمتحانات وليس سلطة علمية وادارية عليا تعلوها وقنع الدرجات العلمية مثل مجلس الجامعة.

ومن حيث إنه يتقيد مجلس الجامعة حال عارسته الإختصاص بمنح الدرجات العلمية بعدم إتخاذ المبادأة والحلول محل الأجهزة العلمية المختصة التي تسبقه حسب مواد قانون الأزهر ولاتحته التنفيذية والمشار اليهما، كما لا يسوغ لمجلس الجامعة الاهدار الكامل للإرادات السابقة على قراره بمنح الدرجة العلمية والتي أسهمت كل منها بالقدر الذي بينه القانون ولاتحته التنفيذية في تكوين هذا القرار، دون أن يكون لمجلس الجامعة سند قانوني وسبب مشروع يتعلق إما بفقد الطالب شرطا من الشروط التي نص عليها قانون الأزهر ولاتحته التنفيذية للحصول على الدرجة العلمية أو بطلاتها في الإجراءات التي اتخذت في المراحل السابقة على العرض على مجلس الجامعة سواء في إجراءات مجلس الكلية أو مجلس القسم أو لجنة الحكم أو غير ذلك من الإجراءات التي حتم القانون واللائحة التنفيذية للجامعة الأزهرية مراعاتها ضمانا لجدية وسلامة البحث العلمي وتقييمة في مراحل متلاحقة ومتتابعة كل منهما يراقب ويحقق سلامة ما سبق حتى العرض على مجلس الجامعة كما سلف القول والبيان. وإما يستبين لمجلس الجامعة بالدليل القطعي أن ثمة خروجا شديدا على أصول وقواعد البحث العلمي أو ما هو من المسلمات العلمية الأساسية المعروضة بالضرورة من جميع العلماء في مجال البحث المعروض، أو أن غشا شاب أية مرحلة من تلك المراحل السابقة بحسبان أن الغش يفسد كل شئ ولا يعتد بأثر ينبني عليه في مجال الشرعية وسيادة القانون وإما أن مجمع البحوث الاسلامية بناء على طلب مجلس جامعة الأزهر ولأسباب تبرر هذا الطلب إرتأى بتقرير مسبب عدم صلاحية الرسالة لمنح صاحبها الدرجة العلمية لمساسها بالعقيدة الاسلامية ومن ثم فإنه ما لم يكن لدى مجلس جامعة الأزهر سببا من هذه الأسباب أو ما يماثلها فليس له أن يمتنع أو أن يرفض منح الدرجة العلمية لصاحبها إذ

يغدو قراره بذلك فاقدا لسبهه، ويقع من ثم غير مشروع خليقا بالقضاء بالفائه.

ومن حيث إن الثابت بالأوراق أن مجلس جامعة الأزهر بعد أن اطلع على قرار لجنة الحكم على الرسالة بالتوصية بمنع الطاعن درجة التخصص بتقدير عماز، وموافقة مجلس (قسم العقيدة) ومجلس الكلية على ذلك، قرر بناء على ما تقدم به وقسم الحديث» من ملاحظات ومآخذ تطعن على ما تضمنته الرسالة بين دفتيها من أمور أتاها قسم الحديث ماسة بالسنة النبوية المطهرة وكذلك ببعض كبار أئمة الحديث – إستطلاع رأى أئمة مجمع البحوث الإسلامية في رسالة الطاعن ومن حيث أن ما قرره مجلس الجامعة على النحو سالف الذكر لا تثريب عليه لأنه اجراء يجد سنده القانوني في نص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الأزهر، كما يجد مبرره الموضوعي في الملاحظات والمآخذ التي أبداها قسم الحديث بالكلية طعنا على الرسالة.

ومن حيث إنه ولنن كان لمجلس جامعة الأزهر في نص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الأزهر المشار إليه، سندا قانونيا في شرعبة قراره ياحالة رسالة الطالب إلى مجمع البحوث الاسلامية لاستطلاع رأيه فيها من الناحية الاسلامية فإنه بعد صدور التقرير الجماعي لهذا المجمع الاسلامي السابق إيراد نصه، فإن مجلس جامعة الأزهر في سبيل إستكمال بحثه وتكوين رأيه وعقيدته قرر احالة الرسالة وتقرير مجمع البحوث الاسلامية إلى قسم الحديث وقسم العقيدة بكلية أصول الدين لابداء الرأى في مدى صلاحية الرسالة لمنح الطالب درجة التخصص (الماجستير) فأرصت اللجنة المنبئة عن قسم العقيدة بالغاء قرار المنح أما توصية قسم الحديث – صاحب الطعن على الرسالة – فقد إرتأى أنه ليس من حق القسم اداريا الاعتراض على منح الدرجة العلمية وإن كان ما ابداء القسم ويبديه ملاحظات واخطاء علية وأدبية يطلب تصحيحها في الرسالة.

ومن حيث إنه لما كان ذلك كذلك، فإن قرار مجلس جامعة الأزهر برفض منح الطالب درجة التخصص (الماجستير) عن رسالته المذكورة مستندا إلى ما أوصت به اللجنة المنبثقة عن «قسم العقيدة» وحده برفض منح الدرجة على الاطلاق خلاقا لما إرتأته لجنة الحكم على الرسالة، ومجلس القسم ومجلس الكلية وخلاقا لما إرتآه مجمع البحوث الاسلامية السابق ايراد نص توصيته والأسباب العلمية التي أقامها عليها.

ومن حيث إنه يتبين من ذلك أن ما قرره مجلس جامعة الازهر مستندا إلى توصية قسم واحد في الكلية ومهدرا الآراء العلمية المسببة لباقي الجهات العلمية المختصة أصلا سواء طبقا لقانون الأزهر ولاتحته التنفيذية أو التي لجأ إليها المجلس للاستشارة والإستناره وعلى قمتها مجمع البحوث الاسلامية لا يقوم على سند صحيح من أحكام قانون الأزهر ولاتحته التنفيذية حيث أنه لايسوغ لهذا المجلس أن يبنى قراره على أسباب نحت إلبها جهة علمية ارحدة على خلاف كل الجهات الأخرى التي فيما ذهبت إليه تسبيب واضح وظاهر يساند علميا ومنطقيا ما انتهت البه من رأى عرضته على مجلس الجامعة بشأن الرسالة محل النزاع وحيث إن مقتضى ذلك جميعة ضرورة الأخذ بتوصيات مجمع البحوث الاسلامية في تقريره الجماعي السالف الذكر، ومن ثم فيغدو قرار مجلس جامعة الأزهر فيما إنتهى إليه من الرفض المطلق لمنح الطاعن الدرجة العلمية محل النزاع غير مشروع متعينا القضاء بالغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار تتمثل في تنفيذ توصيات مجمع البحوث الاسلامية وما يقتضيه ذلك من إتاحة الفرصة للطالب في تصويب رسالته وتصحيحها وتنقيتها من المثالب والأخطاء المحددة حصرا وتفصيلا في التقرير الجماعي لمجمع البحوث الاسلامية، تمهيدا للنظر في منحه الدرجة العلمية».

### (الطمن رقم ٤٦ لسنة ٣٧ ق. عجلسة ٢/١/١/١٩٩١)

المبدأ (١٥٠١): «قرار متح الدرجة العلمية الدكتورا «هوقرار مركب تشارك في تكوينة عدة جهات رسمها القانون - تقرير لجنة الحكم على الرسالة هوركن القرار الركين وحجر الزواية الرئيسى فيما يسبقه من إجراءات وما يلحقه منها - منع الشهادة الدراسية يكشف عن مركز قانونى

للطالب نشأ من واقع إجاباته ودرجاته الحاصل عليها كما ينشأ من تأدية الإمتحان بنجاح - إذا كان القضاء قد ألزم نفسه بأن ينأى عن مراجعة إجابات الإمتحان انتوالتقديرات الفنية العلمية للبحث والدراسات ورفض طلبات ندب أهل الحبرة لإعادة المراجعة والتقدير تحت إشرافه، فإن القضاء أيضا يلزم جهات الادارة ألا تترخص في إعادة الفحص والمراجعة والتقدير يواسطة أفراد أو هيئات أو فهان لم تنص على تشكيلها القواعد القانونية الاتحة - أثر ذلك بطلان تشكيل تلك اللجنة وإقرار تقرير لجنة الحكم ».

«ومن حيث إنه على وفق ما تقدم يظهر أن قرار منح الدرجة العلمية للدكتوراه إغاه وقرار مركب تشارك في تكوينه عدة جهات رسم القانون لكل منها مجال نظره وتقريره وإذا كانت عملية الانتظام في اعداد الرسالة بيداً بتسجيل هذه الرسالة وتعبين الاستاذ المشرف على تحضيرها فإنه بعد تحضيرها تشارك جهات أربع في منح "درجة العلمية أولها الأستاذ المشرف الذي يقرر صلاحية الرسالة للعرض على لجنة الحكم وثانيها لجنة الحكم التي عبنها مجلس الكلية والتي تتولى الجانب العلمي الفني كاملا من حيث بأى من المراتب التي عينها القانون ولائحته وثالثها ورابعها قرار مجلس بأى من المراتب التي عينها القانون ولائحته وثالثها ورابعها قرار مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة وهو من يمنح الدرجة العلمية طبقا للمادة ٢٧ من القانون فهو يمنحها بوصف أن الدرجة العلمية تصدر بإسمه ودون أن يخل القانون فهو يمنحها بوصف أن الدرجة العلمية تصدر بإسمه ودون أن يخل إلا القرار وترتب عليها القرار بوصفها من مكوناته الإدارية والفنية والعلمية اللصيقة به غير المنفصمة عنه.

ومن حيث إن مراتب تكوين القرار يمر بجراحلة الأربع سالفة الذكر يوجب النظر في الأهمية النسبية لكل من هذه المراتب في شكل القرار والحاصل أن تقرير لجنة الحكم على الرسالة هو ركن القرار الركين وحجر الزواية الرئيسي فيما يسبقه من إجراءات تمهيدية أو ما يلحقه من إجراءات مقصود بها أن يتخذ القرار سمته الاداري وفقا للرحدات العلمية الادارية الأساسية التي

يتكون منها البيان العلمى الجامعى وهما مجلس الكلية المشرف على الكلية كوحدة تخصص علمى متكامل ومجلس الجامعة المشرف على الشخص المعنوى العام ذى الطابع العلمى الثقافى. والجامع أن تقرير لجنة الحكم هو ما ينظر فى صميم العملية البحثية العلمية وهو يشمل الفحص التخصصى العلمى للبحث المعد والمناقشة الفنية العلمية له من الأساتذة ذوى التخصص العلمى والبحثى الدقيق وهذا هو جوهر التقويم العلمى للجهد المبذول وجوهر التقدير العلمى لما يستحقه هذا الجهد ونتائجه من حيث الدرجة والتقدير لذلك أسماها المشرع لجنة الحكم لأنها هى من يملك فصل الخطاب فى هذا الأمر وهى جهة القطع والبت فيه.

ومن حبث إنه فقد أطرد القضاء الادارى على النظر فى نتائج الإمتحانات بحسبات أن الجهة الادارية المخولة منح الشهادة الدراسية إنما تكشف بقرارها عن المركز القانونى للطالب الذى نشأ من واقع اجاباته ودرجاته التى حصل عليها فى المواد المختلفة وأن الحصول على المؤهل هو مركز قانونى ينشأ فى حق صاحب الشأن بتأدية الإمتحان بنجاح بصرف النظر عما يلحق ذلك من إجراءات ادارية تكشف عن اصل قيام المركز القانونى فى تاريخ سابق.

 تقدير الدكتوراه بما يفوق الحد الأدنى لها وأن الخلاف لم يقع بين الأعضاء إلا حول منحها بمرتبة الشرف الأولى فاكتفى أحد الأعضاء بالمرتبة الثانية كما يبين أن الاستاذ المشرف الذى قرر من قبل صلاحية الرسالة للمناقشة قرر فى لجنة الحكم استحقاقها مرتبة الشرف الأولى ولم يثبت أى ملاحظة تمس أمانة صاحب الرسالة ولا جدارته ولا أثبت أى من أعضاء اللجنة فى محضرها أية ملاحظة تمس أمرا من هذه الأمور التى يمكن أن تنجرح بها الرسالة أو صاحبها.

وورد بالحافظة صورة من كتاب الأستاذ المشرف الدكتور ..... إلى عميد كلية الحقوق في أول إبريل ١٩٦٩ ذكر به أنه كتب إلى العميد في ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩ لارجاء عرض منح السيد ..... درجة الدكترراه على مجلس الجامعة حتى يقدم نسخة معدلة «بعد تصحيح أرقام مواد قانون المرافعات الجديدة، وأنه وعند فحص الرسالة بعدئذ أتضح لنا أنها منقولة بغير أى تعديل أو تحفظ من جميع المراجع...... وذكر أنه كان نبه على الطالب بعد الكتابة الأولى للرسالة بوجوب مراعاة الامانة عند الاستئناس بالمراجع وأنه نقل صفحات متتالبة من كتاب المشرف عن والتحكيم بالقضاء والصَّلح، وأن الطالب عند اعداد الكتابة الثانية على الآلة الكاتبة أبقى العيب في بعض الصفحات وأن الدكتور .... لاحظ ذلك وقارن يوم مناقشة الرسالة بين الرسالة وكتاب المشرف وذكر المشرف أنه «باكتشاف النقل على الصورة المخزيه المتقدمة .....رأينا وجوب عرض الأمر عليكم وعلى مجلس الكلبة حتى يتخذ المجلس الاجراء الرادع نظرا لأن الطالب قد إستهان بالبحث العلمي واستهان بأساتذته واستغل ثقتهم فيه نظرا لماضيه في الكلية ...... ، ثم أورد المشرف أمثلة لأجزاء منقولة في الرساله عن بعض كتب الدكتور ....... والدكتور .....

ومن حيث إن المحكمة وهى تطالع هذه المذكرة لتضع فى إعتبارها أن كاتبها هو الأستاذ المشرف على الرسالة الذي كان في مكنته أن يرفضها وأن يرجئ التقرير بصلاحية عرضها على لجنة الحكم وألا يقترع أصلا تشكيل لجنة الحكم عليها، وهو أيضا رئيس لجنة الحكم الذي كان بين أعضائها المجمعين على منحه الدكتوراه ومن بين عضوى اللجنة المرجعين منحها للطالب عرتبة الشرف الأولى وهو أيضا مؤلف الكتاب الذي يقول أن الطالب عتبارها كل ما سبق وتقارن بين وصف المشرف للباحث بأنه نقل من كتبه اعتبارها كل ما سبق وتقارن بين وصف المشرف للباحث بأنه نقل من كتبه بصورة مخزية عن ذات العمل الذي أوصى مجنحه الدكتوراه عليه عرتبة الشرف الأولى إن المحكمة وهي تضع كل ذلك في حسابها لتنتهي إلى أن خطاب الأستاذ المشرف المقدم إلى عميد الكلية في أول ابريل سنة ١٩٦٩ قد بلغ به كاتبه حدا من التهافت والتهاتر من شأنه أن يسقط حجبته كاملا في التقدير ويفقده في نظر المحكمة أن يكون سبباً وسنداً لأي إجراء ادارى أو بعذا الكتاب كسبب يسنده إنما هو قرار ساقط وإجراء ذاهب وذاو لا يقوم مسنودا ولا محمولا على ما يمكن أن تسند عليه التصرفات والقرارات وتحمله.

ومن حيث إنه متى كان القضاء الإدارى مستقر استقرار ثابتا خلال عقود عمله المديدة على أن فحص اوراق الإمتحانات والاجابات والبحوث وتقويمها الفنى والعلمى وتحديد ما تستحق من درجات وتقديرات كل ذلك أمور تملكها جهات القحص العلمى دون معقب عليها من جهات القضاء إلا فى اطار مراقبة الانحراف فى إستعمال السلطة وإذا كان القضاء وهو صاحب

3 . 3 . 4

الولاية العامة فى نظر المنازعات وهو الخبير الأول والحكم الأخير فى كل ما يشور من جوانب المنازعات الفنية المتخصصة إذا كان القضاء قد ألزم نفسه على أن ينأى عن مراجعة إجابات الإمتحانات والتقديرات الفنية العلمية للبحوث والدراسات ورفض فى هذه الصدد طلبات ندب أهل الخبرة الذين يعيدون المراجعة والتقدير تحت اشرافه واذا كان ذلك فلا شك بالمنطق نفسه أن القضاء يلزم جهات الإدارة بألا تترخص فى إعادة الفحص والمراجعة والتقدير بواسطة أفراد أو لجان أو هبئات لم تنص القواعد القانونية اللاتعية على تشكيلها وبذلك تنتهى المحكمة إلى أن قرار مجلس الكلية بتشكيل اللجنة المذكورة قرار فاقد ركن الشرعية وتكوين اللجنة باطلا وعملها باطلالا يستند إلى ولاية مستمدة من القانون ولا يستند إلى فقه وقضاء يمكن قرامها.

والحاصل أن اللجنة المشار إليها وهى تنتهى إلى تقرير خيانة الطالب للأمانة العلمية إلى تقرير خيانة الطالب للأمانة العلمية إلى تقدح فى لجنة الحكم صاحبة الولاية القانونية وصاحبة الدرجة العلمية والتقدير الذى يستحقها به. وأن كل ما يتعلق بالأمانة العلمية وإثبات المراجع والأقوال المنقولة كل ذلك هو من صميم العملية البحثية التى تفحصها لجنة الحكم.

ومن حيث إنه بالنسبة لقرار مجلس كلية الحقوق الصادر في ١٩٦٧ البريل سنة ١٩٦٩ المرفق بحافظة المستندات فقد نص على أن المجلس نظر في المذكرة الخاصة بالتقارير المقدمة عما يبين من نقل حرى في الرسالة المقدمة من السيد/ ......... وقرر سحب إقتراح الكلية الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بمنح السيد المذكور درجة الكتوراه وعدم الموافقة على إقتراح لجنة الحكم بمنح السيد المذكور درجة الدكتوراه فالحاصل أن هذا القرار إنما صدر مستندا إلى سبب يتحصل في مذكرة الدكتور المحتور ...... وفي تقرير اللجنة الثنائية السابق الاشارة إليها والأولى لا يقوم بها سبب يسند القرار الأخير لما تضمنت من تهافت وتهاتر يفقدها المصداقية في الطعن على قرار لجنة الحكم على الرسالة والثاني تقرير لجنة المصداقية في الطعن على قرار لجنة الحكم على الرسالة والثاني تقرير لجنة

تنتهى المحكمة إلى عدم شرعية تشكيلها أو عملها وهى لجنة اثبتت فى تقريرها ما يتعارض مع ما انتهت إليه لجنة الحكم على الرسالة ذات الإختصاص الشرعى الأصيل بالنظر والفحص والتقدير. ومن ثم يكون قرار مجلس الكلية سالف الذكر قراراً فاقداً ما يستند إليه من سبب ورد التصريح به فى نص القرار الأمر الذي يفقده شرعيته.

ومن حيث إن قرار مجلس كلية الحقوق الصادر بجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨ وقرار مجلس جامعة الاسكندرية الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٥ وقرار مجلس جامعة الاسكندرية الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٥ وقرار مجلس جامعة الاسكندرية الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٥ المطعون فيه قد صدرا كلاهما مستندين لذات الأسباب التي سبق للمحكمة مناقشتها فيما سبق من فقرات هذا الحكم ومن ثم يلحقهما البطلان المستفاد من عدم قيام أي منهما على السبب الذي ركن عليه وحاول أن يتحامل عليه.

ومن حيث إن المحكمة قد طالعت نسخة الرسالة المقدمة إليها ضمن حافظة الجامعة المخترمة بخاتم كلبة الحقوق على صفحاتها كلها في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٨٦ وموقعه من عميد الكلية عندما طالعتها المحكمة تبين لها أن كل ما نسب إلى صاحب الرسالة من نقل عن المراجع الأخرى إغا جرت الاشارة إليه في هوامش الرسالة وإن كان النقل قد افتقد وضع الأقواس الدالة على بداية ما نقل ونهايته والذي يفصل بين قول صاحب الرسالة والأقوال الواردة بالمراجع وأن هذا العيب العلمي لا يقوم دليل على انطوائه على سوء القصد ولا على نية الايهام بنسبة الأقوال المنقولة إلى صاحب الرسالة وذلك بمراعاة أن طالب الدكتوراه بالمقوق لا يعر بمرحلة إعداد رسالة والتهميش والنقل بالاقواس عن الأخرين إغا يتعلمها طالب الحقوق، أول مرة والتهميش والنقل بالاقواس عن الأخرين إغا يتعلمها طالب الحقوق، أول مرة أماسية في تدريب تلميذه على هذه القواعد الضابطة الأمر الذي تلاحظ أساسية في تدريب تلميذه على هذه القواعد الضابطة الأمر الذي تلاحظ أساسية في تدريب تلميذه على هذه القواعد الضابطة الأمر الذي تلاحظ أساسية في تدريب تلميذه على هذه القواعد الضابطة الأمر الذي تلاحظ ألمحكمة أن الاستاذ المشرف لم يهتم به وإغا قدر الرسالة بمرتبة الشرف الأولى

رغم ذلك ثم جحد على الباحث نفسه فى الرسالة نفسها امانة البحث لذات السبب الذى كان يتعين على المشرف تداركه قبل التوصية على عرض الرسالة على لجنة الحكم.

ومن حيث إن المحكمة إذ توضع هذا الجانب لا تتعرض بالمناقشة ولا بالمراجعة لتقرير لجنة الحكم ولا لما انتهى إليه التقرير من إقتراح بجنح الدرجة العلمية لصاحب الرسالة بالتقدير الذى رأته الاغلبية وهى تسير فى ذلك على ما إستقام عليه القضاء الادارى من عدم التعرض لفنيات البحث والتقدير العلمى للدراسة وهى على العكس تتمسك بهذا التقدير وتستند إلى حجيته وتنحى ما أريد أن يلحق به مما يشوب حجيته ، من أقوال تتهافت مع هذه الحجية أو من جهات لاتملك التعقيب على لجئة الحكم بتشكيل قانونى وولاية قانونية حسيما سلفت البيان.

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٣٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٤ - وأيضا في شأن السلطة التقديرية وتمييم الشهادات الدراسية والعلمية: الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٥ ق- جلسة ١٩٩٥/٦/٤ ).

المهدأ (۲۰۰۲) : «طالب (جامعات) –المؤهل الدراسى الخريجى كليات التربية تعليم أساسى – بكالوريوس التربية فى التعليم الأساسى ».

« المادة ۱۹۷۲ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسة ١٩٧٢ والمادة
 ١٩٧٨من لاتحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٥ والمادة ١٨٨٨ من اللاتحة المشار إليها المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم

۱۹۸۸ لسنة ۱۹۸۱ والمادة الرابعة من قانون التعليم رقم ۳۹ لسنة ۱۹۸۸ معدلة بالمادة الأولى من القانون رقم ۲۳۳ لسنة ۱۹۸۸ تفيد أن القانون الخاص بالتعليم قد جعل مدة التعليم الاساسى منذ العام الدراسى الخاص بالتعليم الأساسى الإلزامى بدلا من المعامل ۱۹۸۹۸ مرحلة واحدة سميت بالتعليم الأساسى الإلزامى بدلا من مرحلتين (ابتدائى واعدادى) من ثم قان هذا القانون لم يعد يعرف مرحلة التعليم الابتدائى مستقلة عن التعليم الإعدادى بل أصبحا مرحلة واحدة ذات حلقتين. وأن إنشاء كليات للتربية الهدف منها هو توفير الأعداد الكافية من المدرسين المؤهلين تأهيلا تربويا عاليا للتدريس برحلة التعليم الأساسى يتعين أن تكون الدراسة شاملة للمدادة بحلقتيها ومؤدى ذلك أن تحديد شعبة للتعليم الابتدائى فقط دون للمرحلة الإعدادية يعد استحداثا لمرحلة من التعليم لم يعد يعرفها قانون التعليم المادويوس في التعليم الأساسى».

(المحكمة الإدارية العلها - الطعين قم ١٩٤ لسنة ١٥ق - جلسة ١٩٤ - وأيضا الطعين قم ١٩٤ لسنة ١٤ق - جلسة ١٩٩ لسنة ١٤ق و جلسة ١٩٩٩/٤/١ - وأيضا الطعين رقم ١٩٩٩/٣/١ و والطعن رقم ١٩٩٩/٣/٤ و والطعن رقم ١٩٩٩ و والطعن رقم ٢٥٤٨ لسنة ١٤ق و جلسة ١٩٩٩/٣/٧ و والطعن رقم ٢٥٤٨ لسنة ٤١ق و جلسة ١٩٩٩/١/١ و والطعن رقم ١٩٩٩/١ لسنة ١٤ق و جلسة ١٩٩٩/١/١ و والطعن رقم ١٩٩٩/١ و والطعن رقم ١٩٩٩/١/١ و والطعن رقم ١٩٩٩/١ و والطعن رقم ١٩٩٩/١ و والطعن رقم ١٩٩٩/١ و والطعن رقم ١٩٩٩/١ و والطعن رقم ١٩٩٨ و والطعن و والطعن رقم ١٩٩٨ و والطعن و والطعن

المبدأ (٩٠٠٣): « حالة مدنية – تصحيح اسم – إثبات التصحيح في شهادة المؤهل – الامتناع من جانب جهة الإدارة يشكل قرارا سلبيا مخالفا للقانون يتمين إلفاء » .

و المادة ۱۹، ۳۹، ۲۹، ۵۰ من القانون رق ۲۹۰ لسنة ۱۹۹۰ في شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۰ تفيد أن المشرع في قانون الأحوال المدنية المشار إليه قد اعتبر البيانات الواردة في سجلات الواتعات أو السجل المدنى صحيحة ولها الحجية ما لم يثبت عكسها أو

بطلاتها أو تزويرها بحكم ، وألزم كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية بالاعتماد عليها في مسائل الأحوال المدنية ، ولم يجز المشرع أى تغير أو تصعيع في قيود الأحوال المدنية في تلك السجلات إلا بناء على قرار يصدر من اللجنة الحاصة المشكلة لهذا الغرض طبقا لنص المادة ٤١ من هذا القانون من اللجنة الحاصة المشكلة لهذا الغرض طبقا للجنة المشار إليها حجيته ويتمين على كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية الإلتزام به طبقا لصريح نصوص والتعامل من ثم ومن تاريخ صدور قرار اللجنة بهذا التصحيح في سجلاتها يترتب على هذا التغيير في الاسم محو الاسم القديم من المستندات الصادرة بالاسم القديم قبل قرار اللجنة ولكن على الجهات الإدارية الإشارة في هذه المستندات بتصحيح الاسم وعليها استخراج مستندات جديدة مشار فيها إلى هذا التصحيح وذلك حفاظا على المعاملات التي تمت بالاسم القديم وإذ أمنا من منهذا التصحيح وذلك حفاظا على المعاملات التي تمت بالاسم القديم وإذ أراها مخالفا للقانون متعين الإلغاء » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٥٩ السنة ٤١ ق-جلسة ٢٠٠٠/٢/٠ .

الميدأ (١٥٠٤): وحدود السلطة التقديرية للجان الحكم على الرسائل العلمية – حدود تقدير الدرجة العلمية ».

و الاختصاص بتشكيل لجنة الحكم على الرسائل العلمية هو اختصاص معجور لمجلس الجامعة لا ينازعه فيه سواه ولا يحده في هذا الاختصاص حد إلا أن ينحرف باسامة استعمال السلطة المنوطة به - طالما لم ترق الرسالة المقدمة من الطالب على أى من مرتبتى الشرف الأولى والثانية فقد كان لزاما على الجامعة أن قنحه الدرجة خالية من أى تقدير على خلاف ما أتت به اللاتحة الداخلية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية » .

(محكمة القضاء الإدارى – الدمرى رقم ١ ( ٤٥ لسنة ٥٠ ق – جلسة ( ٧ ٢ / ٠ . . ٧ ) المبدأ ( 1000 ) : « جامعات - مراحل منع درجة الدكتوراه - صدور قرار لجنة الحكم على الرسالة - لا يجوز للجان والمجالس التالية للجنة الحكم على الرسالة أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما انتهت إليه لجنة الحكم وبنيت عليه قرارها ولما في ذلك من افتئات على اختصاص ناطه القانون باللجنة المذكورة بصفتها صاحبة الاختصاص بالنظر والفحص والتقييم الفنى والعلمي للرسالة وإنما تقتصر على العناصر الخارجية للقرار »

« المادة ٣٣ ، ٤١ ، ٥٥ ، ١٧٢ ، ١٩٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمادة ٩٨ ، ١٠٤ من اللائحة التنفيذية لقَانون تنظيم الجامعات ، وإذ أن الدائرة المنصوص عليها في المادة (٥٤) مكررا من قانون مجةلس الدولة - دائرة توحيد المنبادئ - قد انتهت في الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٤٢ ق بجلسة ١٩٩٨/٥/٧ - بعد أن إستعرضت نصوص قانون تنظيم الجامعات ولاتحته التنفيذية - إلى أن قرار منح درجة الدكتوراه هو قرار مركب تشارك في تكوينه عدة جهات رسم القانون لكل منها مجال نظره وتقريره وإذا كانت عملية إعداد الرسالة لنيل الدرجة العلمية تبدأ بتسجيل الرسالة وتعيين الأستاذ المشرف على تحضيرها فإن جهات أربع تشارك بعد تحضيرها في منح الدرجة العلمية أولها الأستاذ المشرف على الرسالة الذي يقرر صلاحبتها للعرض على لجنة الحكم وثانيها لجنة الحكم التي عينها مجلس الكلية والتي تتولى الجانب العلمي الفني كاملا من حيث فحص الرسالة ومناقشتها وتقرير نجاح صاحبها وتقدير مرتبة النجاح وثالثها ورابعها قرار مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة وأنه إذا كان مجلس الجامعة هو الذي يمنح الدرجة العلمية طبقا للمادتين ٢٣ ، ١٧٢ من القانون فهو يمنحها بوصف أن الدرجة العلمية تصدر باسمه ودون أن يخل ذلك بكل هيئة إدارية نص عليها القانون أو كانت في المراحل الأدنى لاعداد القرار وترتب عليها القرار بوصفها من مكوناته الإدارية والعلمية اللصيقة به غير المنفصلة عنه واذا كانت مراتب تكون القرار عبر مراحله الأربع سالفة الذكر

توجب النظر في الأهمية النسبية لكل مرتبة عليها في تشكيل القرار فان الحاصل ان تقرير لجنة الحكم هو حجر الزاوية الرئيسي يما يسبقه من إجراءات مقصود بها أن يتخذ القرار سمته الإداري وفقا للوحدات العلمية الإدارية الأساسية التي يتكون فيها البنيان العلمي والجامعي وهما مجلس الكلية المشرف على الكلية كوحدة تخصص علمي متكامل ومجلس الجامعة المشرف على الشخص المعنوي العام ذو الطابع العلمي الثقافي الجامعة ذلك أن تقرير لجنة الحكم ينظر في صحيح العملية البحثية العلمية وهو يشمل التخصص العلمي والمنتي الدقيق وهذا الغنية العلمية له من الأساتذة ذوى التخصص العلمي والفني الدقيق وهذا الدراسات العلميا والبحوث ومجلس الكلية ومجلس الجامعة أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قررته لجنة التحكيم من اقتراح منح درجة الدكتوراء بالمرتبة التي حددتها تلك اللجنة وإنما تقتصر رقابتها على العناصر الخارجية للقرار.

وقد انتهت دائرة توحيد المبادئ إلى أنه لا يجوز للجان والمجالس التالية للجنة الحكم على الرسالة أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما انتهت إليه لجنة الحكم وبنيت عليه قرارها واغا تقتصر على العناصر الخارجية للقرار، ومؤدى ذلك أنه لا يجوز لمجلس القسم أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما إنتهت إليه لجنة الحكم على الرسالة لما في ذلك من إفتئات على إختصاص ناطه القانون باللجنة المذكورة بصفتها صاحبة الاختصاص بالنظر والفحص والتقييم الفني والعلمي للرسالة ، وأن تعرض بعض أساتذة القسم للرسالة أمر يفتقر إلى أي سند من قانون تنظيم الجامعات أو لاتحته التنفيذية » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٣٧ ق. عليا - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٠ ، وأيضا حكم دائرة توحيد المبادئ في الطمن رقم ٣٧٣ لسنة ٤٧ ق -جلسة ١٩٩٨/٥/٧٤) .

### الفصل السابع السلطة التقديرية في مجال الوظيفة المامة

نعرض فى هذا الفصل للسلطه التقديرية فى مجال القرارات المتصلة بالوظيفة العامة فى سدّ مباحث على النحو التالى :

المحث الأول – السلطة التقديرية في مجال التعيين المحث الثاني – السلطة التقديرية في مجال قرارات الترقية المحث الثالث – السلطة التقديرية في مجال قرارات النقل المحث الرابع – السلطة التقديرية في مجال قرارات الإعارة المحث الحامس – السلطة التقديرية في مجال قرارات إنهاء الخدمة المحث السادس – السلطة التقديرية في مجال القرارات التأديبية وبعرض فيما بلر لكار مبحث على حدد:

## المبحث الأول السلطة التقديرية في مجال التعيين

الأصل فى التعيين فى الوظائف العامة أن تترخص الادارة فى تقدير حاجات العمل وفقا لمقتضياته وأوضاع الميزانية وذلك ما لم يقيدها القانون بنص خاص أو ما لم تقيد هى نفسها بقواعد تنظيمية محددة، وهى تجرى التعيين وفقا لسلطتها التقديرية باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة بلا تعقيب عليها إلا فى حالة الانحراف بالسلطة.

وفيما يلى أهم المبادئ التى قررتها محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا في وسلطة الادارة التقديرية في مجال التعيين بالوظيفة العامة »:

المبدأ (١٥٠٦): وللادارة سلطة تقديرية في الاختيار للوطائف العبرمية ي.

«إن الاختيار لتولى الوظائف العامة مسألة تقديرية عا تترخص فيه جهة الادارة بما لا معقب عليها فيه متى كان قرارها خاليا من إساءة إستعمال السلطة ولم يقم لدى المحكمة على قيام هذا العيب أى دليل».

(محكمتالقضا الاداري-الدعريرقم٤٥٠١/٥٥-١٩٥٣/٣/٩٩-س٧ ص٧٨٥-والـدعريرقم٩٤١/٥٥-١٩٥٣/١٧/٣١-س٥٥٨-والمحكمة الإداريةالعليا - الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٨ ت - جلسة ١٩٩/١١/٢٠)

المبدأ (١٥٠٧): وقصر التعيين في بعض الوظائف على الرجال – سلطة تقديرية للادارة تترخص فيه لملاتمة التعيين في وظيفة بذاتها – لا معقب عليها متى خلامن سوء إستعمال السلطة ».

وقصر بعض الوظائف كوظائف مجلس الدولة أو النيابة أو القضاء على الرجال دون النساء لا يعدو هو الآخر أن يكون وزنا لمانسبات التعبين في هذه الوظائف تراعى فيه الادارة بمقتضى سلطتها التقديرية شتى الاعتبارات من أحوال الوظيفة وملابساتها وظروف البيئة وأوضاع العرف والتقاليد دون أن يكون في ذلك لاحط من قيمة المرأة ولا نيل من كرامتها ولا غض من مستواها الأدبى أو الثقافي، ولا غمط لنبوغها وتفوقها ولا إحجاف بها، وإنما هو مجرد تخيير الادارة في مجال تترخص فيه لملاسة التعيين في وظيفة بذاتها بحسب ظروف الحال وملابساته كما قدرتها هي، وليس في ذلك إخلال بمبدأ المساواة قانونا – ومن ثم فلا معقب لهذه المحكمة على تقديرها ما دام خلا من إساءة إستعمال السلطة ي.

(محکمةالقبضا «الاداري-الدعـويرقم۲۳/۴ق- ۲۹۲۲/۲۰-س۳ ص۱۸۵)

المبدأ (١٥٠٨): «إختيار شخص معين لشغل الوظيفة - سلطة تقديرية للادارة».

وإذا كانت الوظيفة لها صفات ومقومات خاصة كانت محل إعتبار المسلحة وتقديرها عندما اختارت لها المطعون ضده فهى تترخص فى هذا التقدير لا معقب عليها من هذه المحكمة ما دام خلا قرارها من إساءة إستعمال السلطة الأمر الذى لم يقم عليه دليل، ولا يقدح فى ذلك أن المدعى حاصل على ذات المؤهل العالى وأنه أسبق فى الأقدمية من المطعون فى ترقيته لأن المفاضلة متروك أمرها إلى الادارة فلا وجه لالتزامها بتعيين المدعى دون الآخر بل هى التى تقدر الصلاحية للتعيين فى هذه الدرجة ولم يتع اختيارها عليه وبذلك تكون دعواه على غير أساس سليم من القانون وبعين رفضها ».

(محكمتالقضا «الاداري-الدعوي رقم ١٩٥٣/٦٥- ١٩٥٣/٦/١-س٧ ص٩٢٥ - وأيضا احكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/١١)

المدأ (٩٠٩): وشفل الوظائف الرئيسية متى كان غير متصل يدرجة مالية - سلطة تقديرية للادارة - لا معقب عليها ما خلاقرارها من سوء إستعمالًا لسلطة ».

ولا مشاحة فى أن شغل الوظائف الرئيسية متى كان غير متصل بدرجة مالية يصبح التقدير من اطلاقات الجهة الادارية تترخص فيه بمحض اختيارها فتستقل بوزن مناسبات قرارها ويتقدير ملاسمة أو عدم ملاسمة اصداره بما لا معقب عليها فى هذا الشأن من محكمة القضاء الادارى ما دام لم يثبت أن قرارها ينطوى على إساحة إستعمال السلطة».

(محکمةالقضا «الاداري–الـدعري رقم ۱۹۷۱/۲۵ ق-۱۹۵٤/۱/۲۵ – س۵ ص ۵۰۵)

المهدأ ( ١٥١٠): وسلطة تقديرية - اختيار الموظف للوظيفة متروك لتقدير الادارة في حدود القانون - لا معقب عليها إلا لعيب إساء إستعمال السلطة ». «إنه وإن كان الاختيار للوظائف التى تدخل فى نطاقه تصرفا تباشره الجهة الادارية وتترخص فيه فى حدود سلطتها بلا معقب عليها ما دام تصرفها خلا من سوء إستعمال السلطة، إلا أن شرط هذا النظر أن تكون قد استمدت اختيارها من عناصر صحيحة مؤدية إلى صحة النتيجة التى انتهت إليها، فإذا لم يقع الأمر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذى اتخذ على أساسه.

وأنه وإن كان الاختيار في فحواه لا يتعادل مع الأقدمية بل يجاوز مدلولها أو يطرحه، إلا أن الأقدمية قد تدخل فيه وتسوى عنصرا من عناصره، فإذا أجرى الاختيار بالنظر إليها وحسابها واعتورها عيب يفسدها فسد الاختيار تبعا لها ».

(محكمةالقضاءالاداري—الدهريرقم٣٥٥٤٧ق—١٩٥١/١٢/٢ - س٣ ص١٩٢ – والمحكمةالإداريةالعليا – الطعنرقم ١٦٨٠ لسنة٣٩ق –جلسة ١٩٩٩/١٢/١١)

المهدأ (١٥١١) : «التعيين في الوطائف العامة – متروك أصلا لتقدير الجهة الادارية – حدود سلطة الادارة التقديرية في هذا الشأن».

«إن الجهة الادارية تترخص في التعيين في الوظائف العامة بسلطتها التقديرية بلا تعقيب عليها إلا في أحوال إساءة إستعمال السلطة، ما لم يقيدها القانون بنص خاص أو ما لم تقيد نفسها بقراعد تنظيمية معينة فالتعيين أمر مروك أصلا لتقدير الجهة الادارية باعتبارها القوامة على حسن سير المزافق العامة».

(العكسة الادارية السملية الطعس وقم ١٩٦٧/٤/٣- ١٩٦٧/٤/٣- وأيضا حكمها في الطعن وقم ٥٩٥٣ لسنة ٣٥ ق-جلسة ١٩٥٠/١٠/٢)

المبدأ (١٥١٢): ومن الملاسات التقديرية التى تترخص فيهاجهة الادارة - مشروط براعاة مانص عليه القانون فيما لوحدد شروط أ للصلاحية–رهين عندالتزاحم في مجال الاختيار بين المرشحين بالتزام ما يحدد المشرح من عناصر لازمة في تبين أوجد الترجيح ».

«إذا كان التعيين فى الوظائف العامة هو من الملاسات التقديرية التى تترخص فيها الجهة الادارية فى حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام، إلا أن ذلك مشروط برعاة ما نص عليه القانون فيما لو حدد شروطا للصلاحية ورهين عند المفاضلة فى مجال الاختيار بين المرشحين للتعيين بما يحدده من عناصر يراها الشارع لازمة لتبين أوجه الترجيح والمفاضلة فيما بينهم عند التزاحم».

(المحكمة الادان العمليا – الطميرة با ۱۹۲۲/۸ (۱۹۳۰ - ۱۹۹۲/۸) ۲۹۷/۳۲/۱۱ (۲۹۷/۳۲/۱۱)

المبدأ (١٥١٣): «ترخص جهة الادارة في إجراء التعيين في وظيفة وكيل وزارة – عارسة الادارة سلطتها التقديرية عند وزن الكفاية تنأى عن رقابة القضاء طالما لم يقم الدليل على أنها في اجراء الفاضلة كانت مدفوعة بغير اعتبارات الصالح العام – سبق تفضيل المدعى على الطعون في تعيينه عند شغل وظيفة مدير عام الشئون الادارية على فرض صحته لا يقوم سببا مبررا لتفضيل المدعى على المطعون في تعيينه عند شغل وظيفة وكيل مبررا لتفضيل المداختلات المجال الزمى الذي أجريت فيه عمليه المفاضلة علاوة على اختلاف طبيعة الوظيفة في كل من الحالتين».

ورحيث إن المدعى ينعى على القرار المذكور أنه جاء مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة مستندا فى ذلك إلى أنه وإن كان المطعون فى تعيينه أسبق من المدعى فى الحصول على درجة مدير عام بوزارة الحريبة إلا أن المدعى رقى إلى وظيفة مدير عام الشئون الادارية بالقرار الجمهورى الصادر فى المامرية بالقرار الجمهورى الصادر فى وكان المدعى يشغل إذ ذاك وظيفة مراقب عام من الدرجة الأولى، بينما يقى السيد/...... فى وظيفة مدير عام مساعد للشئون الادارية،

ويستدل المدعى من ذلك بأنه كان أحق بالتعيين في وظيفة وكيل وزارة في مجال المفاضلة بينه وبين السيد /.....

وحيث إنه متى كان ثابتا أن السيد / ............ ترجع أقدميته في درجة مدير عام إلى ١٩٥٧/١٢/١٧ بينما لم يحصل المدعي على هذه الدرجة إلا في ١٩٥٧/١٢/١١ ، وكان المسلم أن الجهة الادارية تترخص في اجراء التعين في وظيفة وكيل وزارة الذي يتم بالاختيار، وهي قارس في هذا الشأن سلطة تقديرية عند وزن الكفاية وتنأى عن رقابة القضاء طالما أن عملية المفاضلة التي يفترض فيها أنها تستهدف إلى تحقيق صالح المرفق لم يقم الدليل على أن جهة الادارة في إجرائها هذه المفاضلة كانت مدفوعة بغير إعتبارات الصالح العام، فمن ثم فإن القرار الصادر بتعيين السيد/ ............. وكيلا لوزارة الحربية يكون قد جاء سليما لا مطعن عليه طالما أن المدعى لم يقم الدليل على أن القرار المذكور قد شابه عيب الاتحراف عند شغل وظيفة مدير عام الشئون الادارية فهو – على فرض صحته – لا يقوم سبباً مبرراً لتفضيله على المطعون في تعيينه عند شغل وظيفة وكيل وزارة وذلك لاختلاف المجال الزمني الذي أجريت فيه عملية المفاضلة علاوة على اختلاف طبيعة الوظيفة في كل من الحالتين».

(المكمثالاداريثالعلها-الطعنزقية ١٤٤١/٥/٥-٢٠/٢/٢٧٠-۲۱/۰/۷۱)

المهدأ (۱۵۱۶): والتعيين في وظائف مجلس الدولة يستند إلى السلطة التقديرية للجهة الادارية ولزوم ترافر الشروط القانونية في المرشع – الرقاية التصافية على تصرفات الادارة في هذا المجال التقديري هو في التحقق من أن القرار الصادر في هذا الشأن يستند إلى سبب موجود ما ديا وصعيح قانونا وأنه صدر مستهدفا الصالح العام – أساس ذلك: – ».

تطبيق: توافر الشروط القانونية في مرشحه للتعيين في احدى وظائف مجلس الدرلة – إعمالًا لجهة الادارية سلطتها التقديرية في عدم ملاممة

تعبينها في منصب القضاء - الرقابة القضائية على العناصر العي بنت عليها الجهة الادارية تقديرها في هذا الشأن - خلو قانون مجلس الدولة من نص صريع يحظر تعيين المرأة في وظائفه الفنية أو نص بوجوب مساواتها بالرجل في شغل هذه الوظائف - نص المادة ٢ من النستور على أن مهادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع - نص المادة ١١ من النستور على مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة السّياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ووزاخلاله أحكام الشريعة الاسلامية مذاهب الفقه الاسلامي فيما يتعلق بولاية القضاء منها مالا يجيز تقليد المرأة القضاء ومنها ما يجيزه ولكل من الرأبين حججه وأسانيده - يجوز للجهة الادارية وهى بصدد إعمال سلطتها التقديرية في هذا النطاق أن تترخص بأي من الرأبين المذكورين بما تراه أكثر ملاسة لظروف الحال في الزمن الذي أصدرت فيه قرارها - ولا وجه للقول بجواز تعيينها في غير مناصب القضاء من وظائف مجلس الدولة الفنية مثل اقسام الفتوى والتشريع أوهيئة مفوضي الدولة-نظم مجلس الدولة طبقالقوانينه المتعاقبة تقضى بالمساواة بين وظائف أقسامه المختلفة عالا يجوزمعه قصرعمل بعض أعضائه على أقسام بذاتها دون سواهاكما أنطبيعة العمل بالمجلس تقتضى تنقل أعضائه بين جميع أقسامه وفروعه باسيتر تبعليه لزوما تقلدمنسب القضاء في محاكم مجلس الدولة ».

«ومن حيث إن الرقابة القضائية على تصرفات الادارة ليست حقيقة على قدر واحد بالنسبة لجميع التصرفات الادارية بحسب المجال الذى تتصرف فيه، ومدى ما تتمتع به من حرية التقدير فى التصرف، فهذه الرقابة تضيق فى مجال السلطة التقديرية حيث لا يلزم القانون الادارة بنص يحد من سلطتها أو يقيد من حريتها فى وسيلة التصرف أو التدير، إلا أن هذا لا يعنى أبدا أنها سلطة مطلقة وأن الرقابة القضائية عليها تكون فى هذه الحالة منعدمة، بل أن هذه الرقابة مرجودة دائما على جميع التصرفات الادارية لا تختلف فى طبيعتها وأن تفاونت فقط فى مداها، وهى تتمثل فى هذا المجال

التقديري في التحقق من أن القرار محل الطعن يستند إلى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا، وأنه صدر مستهدفا الصالح العام.

ومن حيث إنه يبين من أوراق المنازعة ووقائعها وملابساتها أن العناصر التى بنيت عليها الجهة الادارية تقديرها بعدم ملاسة تعيين الطاعنة في منصب القضاء، إذا ما ردت إلى أصولها الموجودة في البيئة المصرية، فإنها تتجسد في أصلين أساسيين، أولهما العرف المتمثل في نظره المجتمع منذ القدم إلى المرأة على أنها أدنى مستوى وأقل شأنا من الرجل، سواء بسبب طبية تكوينها الخلقي أم بسبب تخلفها عن الرجل في مدارج العلم والثقافة – وثانيهما الفهم الشائع لأحكام الشريعة الاسلامية على أنها لا تجيز تقليد المرأة الولايات العامة على طلاق ومنها ولاية القضاء.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالعرف فإن المحكمة إذ تؤكد ما حكم به القضاء الادارى منذ سنة ١٩٥٣ (١) من رقض التسليم بوجود قاعدة عامة مطلقة تقضى بعدم صلاحية المرأة المصرية في كل زمان ومكان لتولى منصب القضاء، فإنها في الوقت ذاته تستخلص من تواتر الدساتير والتشريعات الرضعية في مصر منذ نيف وربع قرن على قتع الهاب أمام المرأة لتقلد أعلى المناصب والوظائف لما الوظائف العامة، ومنها الوظائف الفنية في المناصب والتنفيذية، وشغل غيرها من الوظائف العامة، ومنها الوظائف الفنية في بعض الهيئات القضائية ومن اضطلاح المرأة بالفعل بأعباء هذه المناصب وتلك الوظائف وتحمل مسئولياتها بعد أن كانت مقصورة من قبل على بحق المرأة في تقد المناصب والوظائف العامة بالاستناد إلى العرف والتقاليد وظروف البيئة وأحوال الوظائف لمرمان المرأة في تقلد المناصب والوظائف العامة بالاستناد إلى العرف والتقاليد وظروف البيئة وأحوال الوظائف لمرمان المرأة من تقلد منصب القضاء، وليس أدل على حصول هذا التطور في نظاق من تقلد منصب القضاء، وليس أدل على حصول هذا التطور في نظاق المنازعة المورضة من أن مجلس الدولة قد رضح الطاعنة للتعيين في وظيفة المنازعة المعروضة من أن مجلس الدولة قد رضح الطاعنة للتعيين في وظيفة المنازعة المورضة من أن مجلس الدولة قد رضح الطاعنة للتعيين في وظيفة المنازعة المنازية المنازعة المنازعة

 <sup>(</sup>۱) راجع حكم محكمة القضاء الادارى فى دعوى عائلة والصادر بجلسة ١٩٥٢/٢/٢٠ ١٩٥٢ المبدأ رقم
 (١٣٦٥) من هذا المؤلف.

مندوب في سنة ٩٧٣ ) يعد أن كان قد رفض العرشيح قبل ذلك يعامين فقط فرسنة ١٩٧١ .

ومن حبث إنه ولئن كانت المحكمة تقر الطاعنة على عدم ملاسة الاستناد إلى العرف وما يتصل به للأسباب السالف بيانها فضلا عن تلك التى ساقتها الطاعنة في معرض دفاعها، إلا أنه كما كان الدستور يقضى في المادة ٢ منه بأن مهادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي كما يقضى في المادة ١٠ بأن تكفل الدولة مساواة المرأة بالرجل في مهادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الاسلامية وكان قانون مجلس الدولة وأن لم يتضمن نصأ صريحاً بحظر تعيين المرأة في وظائفه الفنية إلا أنه كذلك لم يورد نصا بوجوب مساواتها بالرجل في شفل بولاية القضاء على التحديد ما لا يجيز تقليد المرأة القضاء على التحديد ما لا يجيز تقليد المرأة القضاء ومنها ما يجيزه ولكل من الرأيين حججه وأسانيده ، فإنه يجوز للجهة الادارية والحال كذلك وهي بصدد أعمال سلطتها التقديرية – في هذا النطاق – أن تترخص في الأخذ بأي من الرأيين المذكورين بها تراه أكثر ملاحمة لطروف الحال في الزمن الدي أصدرت فيه قرارها.

ومن حيث إن المستفاد من كل ما تقدم أن الجهة الادارية قد رفضت تعيين الطاعنة إستناداً إلى ترخصها فى إتباع الرأى الفقهى الذى لا يجيز تقليد المرأة منصب القضاء، فإنه لا وجه للتعقيب على قرارها فى هذا الخصوص ولا سند للنعى عليه بمخالفة القانون أو بإساءة إستعمال السلطة.

ومن حيث إنه لا وجه كذلك لما ذهبت إليه الطاعنة من جواز تعبينها فى غير مناصب القضاء من وظائف مجلس الدولة الفنية الأخرى مثل أقسام الفترى والتشريع، أو هيئة مفوضى الدولة، ولا وجه لهذا القول لأن نظام مجلس الدولة طبقا لقوانينه المتعاقبة يقضى بالمساواة بين وظائف أقسامه المختلفة بما لا يجوز معه قصر عمل بعض أعضائه على أقسام بذاتها دون سواها، إذ أن طبيعة العمل فى المجلس تقتضى تنقل أعضائه بين جميع

اقسامه وفروعه، ومن ثم فإنه سيترتب لزوما على تعيين الطاعنة أن تتقلد منصب القضاء في محاكم مجلس الدولة، لأن القول بغير ذلك ينطوى على مخالفة للقانون.

ومن حيث إنه لما تقدم يكون القراران المطعون فيهما قد صدرا موافقين لحكم القانون مبرئين من إساءة إستعمال السلطة، بما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلا ورفضهما موضوعا، مع الزام الطاعنة مصروفات الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠ ق وحده ، والزام التنظيم النسائي مصروفات تدخله».

(الحكمةالاداريةالعليا-الطعنرقم٦٣و٣١٧٠/٠٢ق-١٩٧٩/٠/٠) ١١٦٧/٤٤)

المهدأ (١٥١٥): والسلطة التقديرية للادارة في تحديد أقدمية من يعينون من خارج مجلس الدولة »

ومفاد نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن تحديد أقدمية من يعينون من خارج المجلس من المسائل الخاضعة لسلطة مجلس الدولة التقديرية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بلا معقب عليه في هذا الخصوص ما دام أن قراره الصادر في هذا الشأن خلا من عيب إساءة إستعمال السلطة - يجوز للمجلس إعمالاً للسلطة الجوازية المخرلة له تحديد أقدميتهم من تاريخ تعيينهم في الدرجات المائلة لو ظائف مجلس الدولة».

(المحكمة الاداريسة المصليسا - السطمة برقسم ١٣٤ / ١٩٥٥ / ١٩٧٥ - ١٩٨٠ / ١٩٨٥ / ١٩٧٥ مرد ١٩٨٥ / ١٩٨٥ / ١٩٨٥ مرد الملاقة التقديرية لها : الطعنان رقما ١٠٣٠ لسنة ٣٨ ق و ٢٣٠ / لسنة ٣٨ ق و ٢٣٠ / لسنة ٣٨ ق و ٢٠٠ / لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٣٠ / ١٩٩٧ / ١٠٩٠ / السنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٣٠ / ١٩٩٧ / ١٩٩٠ / السنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٣٠ / ١٩٩٥ / ١٩٩٠ / السنة ١٩٩٠ / ١٩٩٠ / ١٩٩٠ / السنة ١٩٩٠ / ١٩٩ / ١٩٩٠ / ١٩٩٠ / ١٩٩٠ / ١٩٩٠ / ١٩٩٠ / ١٩٩٠ / ١٩٩٠ / ١٩٩ / ١٩٩٠ / ١٩٩ / ١٩٩٠ /

### المبحث الثانى السلطة التقديرية في مجال قرارات الترقية

ظلت الترقية قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ولاية إختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدره الادارة مع مراعاة الأقدمية، ولم يكن تقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف للوظيفة التى يرقى إليها أمرا يستخلص من التقارير السرية وحدها، بل كان متروكا لسلطة الادارة تقدره حسبما تلمسه فى الموظف براعاة شتى الاعتبارات، ولم يكن هناك من معقب على هذه السلطة إلا حدود الاتحراف بها.

وجا من القرانين المتعاقبة حتى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته ليحدد إشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها العامل، وليضع قيودا على ترقية العامل المنقول فيمنع ترقيته إلا بعد مضى سنة على الأقل ما لم تكن الترقية في وظائف الوحدات المنشأة حديثا، أو كان العامل منقولا بسبب نقل قويل وظيفته أو لم يكن من بين العاملين بالوحدة المنقول إليها العامل من يستوفى الشروط القانونية اللازمة للترقية خلال تلك السنة.

كما جعل هذا القانون الترقية لوظائف الدرجتين المتازة والعالية بالاختيار ولم يطلق للادارة سلطة الاختيار والها قرر اجرا ها على أساس بيانات تقييم الأداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز، وجعل الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول المرفق به وذلك بالنسبة إلى كل سنة مالية على حدة، وأوجب البدء بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية، واشترط فيمن يرقى بالاختيار أن يكون حاصلا على مرتبة محتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين مع تفضيل من يحصل منهم على مرتبة محتاز في السنة السابقة مباشرة وعند التساوى يتم التقيد بالأقدمية وذلك وفقا للشروط والقيود التي أوردها القانون المشار إليه في المواد من ٣٦ إلى ٣٩.

# أهم المبادئ التى قررتها محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا في وسلطة الادارة التقديرية في مجالة وارات الترقية ي:

#### المطلب الأول

#### سلطة الادارة في إجراء الترقية

الميداً ( ١٥١٦) : «ولاية الترقية إختيارية للادارة - حدود هذه الولاية في ظل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ي.

«إن ولاية الترقية في ظل القوانين واللوائح القديمة كانت ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسيما تقدره الادارة مع مراعاة الأقدمية، ثم صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء في شأن الترقيات بالتنسيق وبالتبسير قيدت سسلطة الادارة بالترقية بالاقدمية في نسبة معينة وأطلقتها في نسبة أخرى إذا رأت الترقية.

ويؤخذ من نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن الشارع وإن قيد سلطة الادارة في الترقية لغاية الدرجة الثانية بقيود هي التزام نسبة معينة للأقدمية وبالبد، بهذه النسبة وبعدم تخطى صاحب الدور في نسبة الاقدمية إلا إذا قدم عنه تقريران بدرجة ضعيف وبأن تكون الترقية في نسبة الاختيار بحسب درجة الكفاية في العامين الأخيرين، إلا أنه فيما عدا هذه القيود الواردة على الترقيات لغاية الدرجة الثالثة، ثم في الترقيات من الدرجة الثانية إلى الأولى وما يعلوها التي لم تقيد بمثل تلك القيود أن الشارع قد جعل ولاية الترقية إختيارية للادارة وأطلق سلطتها في تقدير ملاستها ووزن مناسباتها، فيجوز لها أن تجريها على أساس الأقدمية إذا توافرت الصلاحية في صاحب الدور ويجوز لها أن تجريها بالمفاضلة بين المرشحين فترقي الأحدث إذا كان أكفأ من الأقدم، ولا معقب عليها في هذا كله ما دام خلا تصرفها من إساءة إستعمال السلطة وبشرط أنه عند التساوي في درجة الكفاية بين المرشحين تكون الترقية بينهم بالأقدمية و.

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ٩ ٥ ١/٢ ق- ٢١/٢/٢٥)

المبدأ (١٥١٧): وترقية - سلطة تقديرية للادارة - إذا التزمت قاعدة تتظيمية عامة كان لزاما عليها أن تطبقها في شأن الجميع والاكان في مخالفتها في التطبيق الفردي مخالفة للقانون - في حالة عدم وجود قانون أو لاتحة أو قاعدة تلتزمها - يجب أن تتوخى المصلحة العامة ».

وإنه وإن كان الأصل أن ترقية الموظف أو عدم ترقيته من الأمور التى 
تترخص الادارة في تقديرها إلا أنها إذا التزمت في ذلك قاعدة تنظيمية 
عامة معينة كان لزاما عليها أن تطبقها في شأن الجميع بحيث أن خالفتها 
في التطبيق الفردي كان ذلك بمثابة مخالفة للقانون كما أنها حتى في 
الأحوال التي لها أن تترخص في تقديرها دون أن يقيدها في هذا الشأن قيد 
من قانون أو لاتحة أو من قاعدة تنظيمية عامة رسمتها فأصبح متعينا 
عليها أن ترتسمها في التطبيق الفردي حتى في هذه الأحوال يجب أن 
تترخى المصلحة العامة فإن انحرفت عن ذكك وصدرت في تصرفاتها عن 
باعث من إساءة إستعمال السلطة كان هذا التصرف معيبا حقيقا بالالغاء».

(محکمةالقضا «الاداري-الدعري رقم ٧٥ - ١/ ٥-جلسة ٢٩٥٣/١٢/٢١ - ١٩٥٣/-س٨ ص ٢٩١)

المبدأ (۱۵۱۸) : وتحديدعدد من تشملهم الترقية بالاختيار – يدخل فى سلطة الادارة التقديرية – حدودها ي.

«مما لا شك فيه أن لجهة الادارة بالنسبة إلى العدد الذي تختاره من الموظفين للترقية فى نسبة الاختيار سلطة تقديرية لا معقب عليها فى هذا الشأن ما دام إختيارها استهدف تحقيق مصلحة عامة وخلا من إساءة إستعمال السلطة أو الاتحراف عن الجادة».

(محکمةالقضاءالاداری-الدعویرقم ۱۳۰/۵ ق-جلسة ۱۹۵۳/۳/۹ س س۷ ص ۱۲۵)

المهدأ (۱۵۱۹): وولاية العرقية قبل نفاذ القانون رقم ۱۷۰ لسنة ۱۹۵۸ كانت ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسيما تقدره جهة الادارة مع

# مراعاة الاقدمية - تقدير الكفاية لم يكن يستمدمن التقارير السرية وحدها و.

وقبل العمل بالقانون رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۵۱ بشأن نظام موظفى الدولة كانت ولاية الترقية فى ظل القوانين واللوائع السارية وقتذاك ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدره الادارة مع مراعاة الاقدمية، ولم يكن تقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف للوظيفة التى يرقى إليها أمرا يستخلص من التقارير السرية وحدها بل كان متروكا لسلطة الادارة تقدره حسبما تلمسه فى الموظف براعاة شتى الاعتبارات وما تأنسه فيه من كفاية ملحوظة فى أثناء قيامه بعمله وما يتجمع لديها عن ماضيه وحاضره من عناصر تعين على الحكم فى ذلك وتقدير الادارة فى هذا الصدد له وزنه بلا معقب عليه متى خلا من مجاوزة حدود الصالح العام، ولم يقترن بأى ضرب من ضروب مت ضروب بالسلطة».

(الحكمة الادان قالملها -الطمزر في ١٩٦٨/١١/٣- ١٩٦٨/١٠) ١-٧/٢)

المبدأ ( ۱۹۵۰): وميعاد الترقية - مدى ترخص جهة الادارة فى تحديد ميعاد الترقية - متى كشفت الادارة عن نيتها فى اصدار الترقية فى وقت معين فليس لها أن تعود بعد الفاء هذه الحركة وتتمسك بحقها فى اختيار ميعاط لترقية ي.

ورمن حبث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه وإن كانت الادارة تترخص بما لها من ولاية إختيارية في إصدار حركات الترقية وتوقيتها الا أنها متى كشفت عن نبتها في إصدار حركة في وقت معين فليس لها أن تعرد بعد الغاء هذه الحركة أو سحب القرار الصادر بها وتتمسك بهذا الحق بعد ان إستنفدت ولايتها باستعماله في موعد سبق لها تحديده. وأنه إذا ثبت أن الادارة قد أصدرت قرارها بالترقية على نحو خاطئ فإن تصويب هذا القرار يقتضى رد الأمور إلى وضعها الصحيح باعتبار ترقية المدعى راجعا إلى وقت صدور القرار المسحوب ومن ثم فإنه إذا سحبت الادارة قرارها

المطعون فيه بأن استجابت إلى ترقية المدعى دون ارجاعها إلى تاريخ الحركة الأولى فإنها تكون قد سحبته سحبا جزئيا فيتعين والحالة هذه تصويب الوضع بارجاع أقدمية المدعى إلى تاريخ تلك الحركة».

- (المحكمة الادارية العليا - الطعن رقيم ١٩٧٤/٢/١ ق-جلسة ١٩٧٤/٢/٢-١-س١٩ص ١٩٠)

المبدأ ( ١٩٥١): وولاية الترقية في ظل القوانين واللوائع السابقة على القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥١ ولاية اختيارية مناطها الجدارة مع مراعاة الأقدمية - صدور قرارات من مجلس الوزراء في شأن الترقيات بالتنسيق والتيسير قيدت من سلطة الادارة بالترقية بالأقدمية في حدود نسبة معينة وأطلقتها فيما وراء ذلك إذا رأت الترقية بالاختيار للكفاية - تقدير هذه الادارة للكفاية ومدى الصلاحية لا معقب عليه طالما خلامن مجاوزة حدود الصالح العام والانحراف بالسلطة - لاحتاج على جهة الادارة إذا وضعت قاعدة تلتزمها في الترقية طالما أطردت في تطبيقها ( بصورة شاملة) ولم تخالفها في حالات فردية - مثالي.

وإن ولاية الترقية في ظل القوانين واللوائع القديمة السابقة على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة، والتى صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة، والتى صدر القرار المطعون فيه في ظل العمل بها كانت ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدره الادارة مع مراعاة الاقدمية، ثم صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء في شأن الترقيات بالتنسيق والتيسير قيدت سلطة الادارة بالترقية بالاختيار للكفاية، وتقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف للوظيفة الترقية بالاغتيار للكفاية، وتقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف لمن المرقى إليها أمر متروك لسلطة الادارة تقدره حسب ما تلمسه في الموظف من شتى الاعتبارات وما تجيزه فيه من كفاية ملحوظة اثناء قيامه يعمله، وما يتجمع لديها من ماضيه وحاضره من عناصر تعين على الحكم في ذلك، وتقدير الادارة في هذا الصدد لا معقب عليه إذا خلا من مجاوزة حدود الصالع العام، ولم يغرق بأي ضرب من ضروب الانحراف بالسلطة، ولا جناح

على جهة الادارة حرصا منها على اصطفاء الاصلح أن تضع لنفسها قاعدة تلتزمها فى الترقية ، فإذا ما قدرت الأخذ بالتقارير السرية فى الثلاث السنوات الاخيرة كعنصر من عناصر الاختيار فلا تثريب عليها فى ذلك ما دامت قد أطردت فى تطبيقها بصورة شاملة ولم تخالفها فى حالات فردية.

ومن حيث إن الترقية المطعون فيها قد قت فى ٣١ من يوليه سنة ١٩٥١ فإن التقارير السنوية السرية الأخيرة التى يعتد بها فى مجال هذه الترقية هى التقارير السرية عن السنوات ١٩٤٨، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ولما كان الثابت من الأوراق أن درجة كفاية المدعى خلال هذه السنوات كانت بمرتبة ضعيف وجيد جدا ومحتاز، على التوالى فى حين أن درجة كفاية المطعون فى ترقيتهم كانت بمرتبة جيد جدا ومحتاز ومن ثم فإن المدعى يكون أدنى منهم كفاية ويكون القرار المطعون فيه قد صدر سليما ومتفقا مع أحكام القانون غير مشوب بعيب الانحراف بالسلطة».

(المحكمة الاداريمة المعليما - الطبعين قيم ١٩٧٤ ق- ١٩٧٧ ( ١٩٧٥ - ١٩٧٥ ) - ١٩٧٥ - ١٩٧٥ ) . ١ - ١٩٧٥ - ١٩٧٥ ( ١٩ - ١ - ٢٧- ١٩٠٥ )

المبدأ (۲۷ ه ۱): «توجیهاترئیس الوزرا - توجیهات اداریة لا ترقی إلى مرتبة القانون ولا تشکل قیدا علی حق الادارة فی اجرا - الترقیات ما دامتمطابقتللقانون ».

وولا وجه لما تستند البه الجهة الادارية الطاعنة من تبريرها لعدم ترقية المدعى بأن توجيهات رئيس الرزراء المشار إليها كانت تحول دون ذلك لأنها توجب اجراء الترقيبات مرة واحدة فى شهر ديسمبر من كل عام لأنه فضلا عن أن هذه التوجيهات قد نصت على نفاذ هذا الشرط اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٦٦ أى فى تاريخ لاحق لاجراء الترقية المطعون فيها، فإن هذه التوجيهات عا تضعه من شروط بالاضافة إلى تلك المقررة بنصوص صريحة لا تعدو مجرد توجيهات إدارية لا ترقى إلى مرتبة القانون ولا تشكل قيدا على حق الادارة فى اجراء الترقيات ما دامت مطابقة للقانون.

ومن حيث إنه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من الغاء القرار السلبى بالامتناع عن ترقية المدعى إلى على ذلك من أثار. ويتعين لذلك تعديل الحكم المطعون فيه على مقتضى ما تقدم والزام الجهة الادارية بالمصروفات».

(المحكمةالاداريةالمليا -الطمن رقم ٢٨٩/ ١٥- ١٩٧٤/٢/٢٤ - ١٩٠ - ١٩٠٠)

المبدأ (٣٥ ١٣): ووضع شروط للترقية من بينها ترشيح المامل من الجهة التى يعمل بها - حكمة هذا الشرط هى الاطمئنان إلى أن هذه الجهة تقدر صلاحية المامل للترقية - تقدير كفاية المامل في السنوات السابقة على اجراء الترقية بأعلى مرتبة - يعتبر إفصاحا عن صلاحية المامل يفتى عن الشرط المذكور».

«لا وجه للقول بأن الجهة التى كان المدعى يعمل بها لم ترشحه للترقية المطعون فيها، إذ أن الحكمة من هذا الترشيح، هى الاطمئنان إلى أن هذه الجهة تقدر صلاحية العامل للترقية وقد أفصحت الجهات التى عمل بها المدعى - خلال المدة من سنة ١٩٦٦ - عن رأيها فى صلاحيته للترقية وذلك طالما أنها قدرت كفايته بأعلى مرتبة فى كل تلك السنوات».

(المحكمة الادارسة العليا -الطعزر قم ٢٩/٢١٥ق-١٩/٢/١١/١١-١- (المحكمة لادارسة العليا -الطعزر قم ٢٩/٢١٥ق-١١/١١/١١٥ ١٧- ٣٣- ١٠٠)

المبدأ (۱۵۲۶): وعدم تقديم تقارير سرية خلالاالسنتين السايقتين على قرار ترقية الموظف – يقوم تقدير لجنة شئون الموظفين مقام هذه التقارير فى تقدير الكفاية والصلاحية للترقية – رقاية القضاء الادارى فى هذا الشأن ي.

«إذا كانت لم تقدم عن المرشحين للترقية تقارير سنوية سرية خلال السنتين السابقتين على قرار الترقية المطعون فيه، لعدم خضوعهم لنظام التقارير السنوية السرية، فمن الطبيعى أن يقوم تقدير لجنة شئون الموظفين مقام هذه التقارير في تقدير كفايتهم وصلاحيتهم للترقية، لأنها بحكم تشكيلها واتصال اعضائها بالمرشحين أقدر على تبيان حقيقة أقدارهم وتعرف كفايتهم. ومن أن رقابة القضاء الادارى تجد حدها الطبيعى في التحقق عا إذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستمدة من أصول موجودة أو غير موجودة، وما إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة إستخلاصا النفا من أصول تنتجها ماديا وقانونا أم لا.

ومع ذلك فغنى عن البيان، أن تقدير كفاية الموظف فى التقرير السنوى السرى، متى إستوفى هذا التقرير أوضاعه الشكلية ومر براحله القانونية، لا رقابة للقضاء الادارى عليه، ولا سبيل له إلى مناقشته لتعلقه بصميم اختصاص الادارة، الذى ليس للقضاء الادارى أن ينصب نفسه مكانها تبعا إلا إذا قام الدليل الايجابى على إساءة إستعمال السلطة».

(الحكمتالادارستالعليا -الطعن رقم ١٣/١٦، ١٣/١٥ ت-١٩٧١/٦/٢٧ -١٦-٣٥- و٣٥)

المهدأ (١٥٢٥): «ترقيات-شروطشغلوطائفالتدريس،بوزارة التربيةالتعليم».

«القرارات الوزارية المنظمة لشروط شغل وظائف التدريس بوزارة التربية والتعليم لا تتضمن قواعد تنظيمية عامة يستمد منها الموظف حقه في الترقية مباشرة دون حاجة إلى اصدار قرار ادارى بذلك من الجهة المختصة وإغا كل ما تتضمنه هذه القرارات الوزارية هو بيان الشروط التي يجب على جهة الادارة مراعاتها عند اجراء الترقية إلى تلك الوظائف وبذلك فإنه إذا ما توافرت هذه الشروط فإن اجراء الترقية أو عدم اجرائها يظل أمرا متروكا لتقدير جهة الادارة تتخذه في الوقت الذي تراه مناسبا حسب حاجة العمل وفي حدود الوظائف الخالبة ومن ثم لم تتضمن هذه القرارات تخطبا للمدعى في الترقية، كما لم يقتض الزاما على جهة الادارة بترقيته إليهما في تاريخ معين حتى يمكن أن يقال بأن ثمة قرارا سلببا من جهة الادارة بالامتناع عن

ترقیة المدعی یحق له أن يطلب الفاء ذلك أن القرار السلبی هو امتناع عن اصدار قرار كان واجبا علی الادارة اصداره بحكم القانون وهو بهذه المثابة تصرف اداری سلبی مستكمل لجمیع العناصر التی تجعل منه قرارا اداریا قابلا للطعن فیه بطریق الالفاء.

ومن حيث إنه متى كان من المقرر قانونا أن لجهة الادارة أن تختار الوقت الملاتم لاجراء الترقية ولم يحدد المدعى قراراً معيناً يتضمن تخطيه في الترقية فإن عدم قيام وزارة التربية والتعليم بترقية المدعى إلى وظيفة مدرس ثانوى أو وكيل اعدادى منذ ١٩٧٠/٩/١ استنادا إلى القرارين رقمى ٧٥ لسنة ١٩٧٠، ١٩٨٩ لسنة ١٩٧٠ المشار إليهما لا يشكل قرارا سلبيا مستوفيا للعناصر التى تجعل منه قراراً ادارياً قابلا للطعن فيه بالالغاء ومن ثم يكون طلب المدعى الغائه بالدعوى الراهنة غير مقبول».

(المحكمة الاداريمة المعليما - النظم نزرقم ۷۷ م ۷۷ و محليما - جلسة ۱۹۷۷ م ۱۹۷۵ م ۷۳ و عليما - الطمن رقم ۱۹۸۷ مستة ۲۷ الفتى لهيئة مفرضى الدولة - وايضا - الطمن رقم ۲۷ هـ ۱۹۳۵ لسنة ۲۲ ق - جلسة ۲۷ م ۲۷ الفتى ۱۹۹۲ السنة ۲۲ ق - جلسة ۱۹۹۲ / ۱۹۹۲ الفتى م

## المطلب الثانى سلطة الادارة في اجراء الترقية بالاقدمية

حينما يحدد المشرع نسبة معينة للترقية بالأقدمية فإن سلطة الادارة التقديرية لا تجد لها مجالات في هذا النوع من الترقية إلا في حدود ضيقة تبدو من استعراض بعض المبادئ التالية:

المهدأ (۱۵۲۹): «ترقهة بالاقدمية -سلطة تقديرية للادارة -حدودها ».

«من حيث إن القاعدة العامة المقررة في شأن ترقية الموظفين تقضى

بمراعاة الاقدمية مع تقدير الكفاء وتحقيق صالح العمل أى أن كفاية الموظف ومدى صلاحيته فى الوظيفة التى يرقى اليها لها الاعتبار فى الترقية، والأقدمية وحدها لا تكفى للترقية إذا فقد الموظف أحد هذين العنصرين، هذا كله إذا لم يرد فى القوانين واللوائح النص على قبود أو شروط لترقية الموظف.

ومن حيث إن تقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف للوظيفة التى رقى اليها أمر متروك لسلطة الادارة العاملة تقدره بحسب ما تلسسه فى الموظف من الاعتبارات وما خبرته فيه من كفاية أثناء قيامه بأعماله وما يتجمع لديها فى ماضيه من عناصر تساعدها على الحكم فى ذلك وتقدير الادارة فى هذا الشأن له اعتباره ولا معقب عليه إذا خلا من مخالفة القانون أو مجاوزة حدود المصلحة العامة أو صالح العمل وإذا لم يقترن بأى ضرب من ضروب سوء إستعمال السلطة».

(محكمة القضا الاداري-الدعوي وقم ١٩٢٨/١/ ويعلمة ١٩٤٨/١/١٩٤٨-س١ ص٢٦٤).

المهدأ (۱۹۲۷): وترقية بالاقدمية -سلطة تقديرية للادارة -حدودهاي.

وإن سلطة الادارة فى الترقية بالأقدمية هى سلطة محددة بالنسبة المقررة لذلك ومقيدة فى الوقت ذاته بعدم جواز التخطى إلا لمبرر تقرره سلطة معينة فى شكل مخصوص بعد اتباع اجراءات مرسومة، ويخضع هذا كله لرقابة هذه المحكمة من -يث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون. فضلا عن الانحراف بالسلطة، فتراقب المحكمة مدى التزام القرار لنسبة الاقدمية ولترتيب الدور فيها واختصاص السلطة التى اصدرت قرار التخطى والاجراءات التى اتبعت في شأنه والأسباب التى قام عليها ومدى صحتها من حيث الواقع، كما أنه لما كانت جدية هذه الأسباب كمبرر للتخطى تتداخل فى رقابة شرعية القرار فإن هذه الرقابة تنبسط بحكم اللزوم على تقدير هذه الاسباب وهل هى تافهة فإن هذه الرقابة تنبسط بحكم اللزوم على تقدير هذه الاسباب وهل هى تافهة في رقابة شرعية القرار الدخطى أم جدية حقا فتبرره وذلك بالقدر اللازم فقط لرقابة شرعية

القرار في ذاته.

(محکمقالقضا مالاداری-النعویرقم۱۹۰۶/۸ق-جلسق۸۳/۵۵/۹۰۵ س۹ص۵۵۶)

المبدأ (١٥٢٨) : وترقية بالاقدمية -معناها وحدودها - مدى ترخص الادارة في التقدير ».

وإن الترقية بالاقدمية المطلقة ليست حقا حتميا ثابتا من تلقاء ذاته للموظف بحيث يجب على جهة الادارة تقريره له ويفرض قيدا على حريتها في حرمانه منه ولو قامت لذلك مبررات أملتها مصلحة العمل التي هي وثيقة الصلة بالمصلحة العامة بل إن مناطها هو الصلاحية للوظيفة المرقى البها. وتقدير أمر هذه الصلاحية من الملاسات التي تترخص فيها جهة الادارة وفقا لظروف الحالة، وطبيعة العمل المسند إلى الموظف، ومقتضيات المصلحة العامة، بما لا معقب عليها في ذلك متى خلا قرارها من إساءة إستعمال السلطة وبنى على أسباب صحيحة لها أصل ثابت في ملف خلمته.

(محكمة القضاء الاداري-الدعري رقم ٤٠١٢/٨ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٨ - س ٩ ص ١٥٤٣ - وأيضا حكم المحكمة الادارية العليا الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٣٢ ق- جلسة ١/١٩٩٤/٥).

#### المطلب الثالث

سلطة الادارة في اجراء الترقية بالاختيار

المبدأ (٢٩١٩): وترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة بلامعقب عليها ما دام خلا إختيارها من سوء إستعمال السلطة - وما دام لها أصل ثابت في الأوراق.

«بحسب القواعد التي تص عليها مجلس الوزراء في ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ تكون الترقية إلى الدرجات الثانية فما فوقها بالاختيار الذي تجريه السلطة الادارية بلا معقب عليها فى ذلك ما دام أن اختيارها قد خلا من سوء إستعمال السلطة. فإذا كانت الوزارة قد فاضلت بين المدعى وزملاته المطعون عليهم فرأت أنهم أصلح منه للترقيات للدرجات الخالية وأن المدعى رغم أقدميته ليس لديه الاستعداد الكافى لتولى احداها فهى بذلك ترخصت فى إستعمال سلطتها فى حدود القانون على اساس ما هو وارد بملف خدمة كل منهم ومن ثم فليس بالقرار المطعون فيه أية مخالفة للقانون».

(محكمةالقضا مالاداري-النصويوقم٢٠١/٥ق-جلسة ١٩٥٢/٦/٥٩٠-س٢ص/١١٤)

المهدأ (۱۵۳۰): «ترقیة بالاختیار – عقد الادارة مقارنة بین المدعی وبین جمیع من یسبقونه فی ترتیب الاقدمیة – اختیار الأصلح سلطة تقدیریة للادارة ع

ويبين من مراجعة ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٢/١٩٥١ فصل وأ عقسم الحركة بوزارة المواصلات أن الوظيفة موضوع النزاع مدرجة ضمن وظائف الكادر الفنى العالى والادارى وأن المطعون عليه كان من موظفى هذا الكادر واختير لشغلها قبل الترقية بما يزيد على ثلاثة أشهر وظهرت كفايته المتازة منذ قيامه بأعبائها وقد عقدت المصلحة مقارنة بينه وبين جميع من يسبقونه في ترتيب الأقدمية فاتضحت أحقيته للترقية إليها بالاختيار دونهم ولا يقدح في هذا الاختيار ما أوصى به مفتشى عام الحركة والبضائع لدى المدي المديم أذ تبين أن المدعى للترقية للدرجة الرابعة المخصصة للوظيفة المذكورة أذ تبين أن المدعى تابع لكادر آخر هو الفنى العادى وأن هذه التوصية إفا كتبت بمناسبة قرب اعتزال المدعى للخدمة ولم تكن في مجال المفاضلة بينه وبين المطعون في ترقيته. وما دام الأمر كما تقدم فإن الجهة الادارية تكون وبين المختيار حسبما رأته محققا للمصلحة العامة ولا معقب عليها في ذلك ما دام أن إختيارها لا تشويه إساحة إستعمال السلطة ي

(محکمةالقضا -الاداری –الدعری رقم ۸ - ۱/۵ گر – جلسة - ۱٬۹۵۳/۱۲/۱ – س۵ص۲۲۹) المبدأ (١٥٣١): «ترقية بالاختيار للكفاية المعازة - سلطة تقديرية للادارة - يتمين المفاضلة بين المرشحين - مناط الاختيار هو تقدير الأفضل ولوكان الأحدث ».

وإن مغاد القواعد العامة فى الترقية بالاختيار للكفاية المعتازة أنه حينما تكون ولاية الترقية اختيارية للادارة أى متروك أمرها إلى تقديرها فإنه يتعين بعد المفاضلة بين المرشعين ترقية الأقدم إذا تساوى فى درجة الكفاية مع الاحدث أما إذا كان هذا الأخير هو الاكفأ جازت ترقية الأحدث. وقد فاضلت الادارة بين المرشعين للترقية إلى الدرجة الخامسة فى نسبة الاختيار فانتهى تقديرها إلى اختيار المطعون فى ترقيته ومن معه دون المدعى ولو أنه أقدم منهم فى الدرجة السادسة وذلك أن المناط فى الإختيار هو تقديم الأفضل ولو كان الأحدث».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ١٩٩٧ / ٥ ق – جلسة ١٩٥٣/٤ / ٢ - ١٩٥٣/٤ س

المهدأ (١٥٣٢): وترقية بالاختيار - تخطى الأحدث للأقدم لا يكون إلا إذا كان أجدر ».

ويجب التنبيه إلى أنه إذا جاز فى الترقية بالاختيار تخطى الأحدث
 للأقدم إلا أن مناط ذلك أن يكون الأحدث هو الأجدر أما إذا كان الأقدم هو الأجدر أو تساويا فى الجدارة وجبت ترقية الأقدم مراعاة لأقدميته».

(محكمة القضاء الاداري - الدعوى رقم ۱۹۳۷) ق - والدعوى رقم ۱۹۵۷/۲ق-بالدعوى وقم ۱۹۵۲/۲ق-بالمدعوى وقم ۱۹۵۷/۳۵ می ۱۹۵۷) می ۱۹۵۹ و ۱۹۵۷ می ۱۹۵۹ و ۱۹۵۸ و ۱۹۸۸ و ۱۸۸۸ و ۱

المبدأ (١٥٣٣): وترقية بالاختيار - قول المدعى أنه أولى وأجدر بالاختيار من المطمون عليه - مجادلة في تقدير الحكومة لكفاية الموظفين -سلطة تقديرية للادارة بفير معقب عليها ما دام يستند إلى وقائع صحيحة ثابتة في الأوراق». «إن قول المدعى بأنه أولى وأجدر بالاختيار من المطعون عليه لا يعدو أن يكون مجادلة منه فى تقدير الحكومة لكفاية الموظفين المرشحين للترقية وهو ما تترخص فيه السلطة الادارية بغير معقب عليها طالما أنه تستند فيه إلى وقائع صحيحة ثابتة فى الأوراق».

(منعبکستالقیضیا مالاداری-النفسوی وقم۱۹۷۷ ق-۷ ۱۹۵۳/۵ - س۷ ص۱۹۰۳).

المبدأ (١٥٣٤): وترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة - لا معقب إلا إذا شابها عيب إساءة إستعمال السلطة - والقاعدة الأصلية في الترقية مراعاة الأقدمية مع الكفاية وصالح العمل ».

وإستقر قضاء هذه المحكمة على أنه إذا كانت الترقية اختيارية فإن الادارة تستقل بتقديرها بلا معقب عليها إلا إذا شابها عبب إساءة إستعمال السلطة كما استقر على أن القاعدة الاصلية المقررة في شأن ترقية الموظفين تقضى بمراعاة الأقدمية مع مراعاة الكفاية وصالح العمل أى أن كفاية الموظف ومدى صلاحيته لها الاعتبار في الترقية والأقدمية وحدها لا تكفى إذ لم يرد في القوانين واللواتح نص على قيود أو شروط لترقية الموظف».

(محكمةالقضاءالادارى–الدعرىرقم١٨٩/١٥ق-جلسة١٩٥٣/٥/٩ – س٧ص٧٠)

الميدأ (١٥٣٥): وترقية بالاختيار - ترخص الجهة الادارية - شرطه-تساوى اثنان من المرشحين في الجدارة- وجوب ترقية الأقدم».

دإنه وإن كان الأصل فى الإختيار أنه من المسائل التى تترخص فيها الادارة إلا أن هذا الترخيص بجد حده الطبيعى فى هذا القيد القانونى المستفاد من القرانين واللوائح والذى أكده قضاء هذه المحكمة وهو أنه عند التساوى فى الجدارة تجب ترقية الاقدم أما إذا كان الأحدث هو الأكفأ فيجوز تفضيله على الأقدم، وقد اتضح من الاوراق أن المدعى يسبق المطعون فى ترقيتهم بالاختيار فى ترتيب الأقدمية واستوفى المدة القانونية للترقية وأنه

عتاز في كفايتة ولم يثبت أن أولئك الذين تخطوه يفضلونه في الجدارة، وآية ذلك أنه رقى أجبرا إلى الدرجة الحالية ذلك أنه رقى أخيرا إلى الدرجة الحالية للنات السبب، وإذا كان ذلك كذلك كان قرار تخطيه سواء أكان ذلك في نسبة الاقتيار إلى من هو أحدث منه مخالفا للقانون»

(محكمةالقضا الادارى-الدعوىرقم٣١٦/٥ق-جلسة١٩٥٣/٦/٢٤-س٧ص٧ص١٩٢٢)

الميدأ (١٥٣٦): وترقية بالاختيار -الفرض منها-وجوب إستناده لعناصر ثابته في الأوراق - عدم جواز تخطى الأقدم إلا لمبررات قوية ي.

«إنه وإن كان للحكومة حرية الاختيار في ترقية الموظفين إلى الدرجة الثانية فما فوقها إلا أن هذه الحرية تجد حدها الطبيعي في العلة التي أملتها وهي تمكينها من إختيار أكفا وأجدر الموظفين بشغل الدرجة الخالية ولذلك وجب أن يكون الاختيار قائما على عناصر ثابتة في الأوراق تؤدى إلى هذه النتيجة وإلا كان الاختيار فاسدا ومبطلا للقرار الدى يصدر على أساسه إذ يشربه عندئذ عيب سوء إستعمال السلطة. فإذا كانت الحكومة تسلم بأقدمية المدعى على المطعون عليه، وتسلم ايضا بكفايته وجدارته للترقية فإن الاختيار الحق يحتم الوقوف عنده وعدم تخطية إلى من يليه في الأقدمية إلا لمبررات قوية».

(حکممحکمةالقضاءالاداری-الدعویرقم۱۷۷/ ۵ق-۱۹۵۲/۹۵ – س۳. ص۱۱۵۹)

الميدأ (١٥٣٧) : وقرار تخطى عند الترقية بالاختيار – لا وجد للطعن فيه إلا إذا استند إلى وقائع غير صحيحة أو كان بدواقع شخصية ».

وما دام أن المدعى لم يطعن على من تخطوه بمطعن ما - فمن ثم يكون
 مجرد إستناده إلى كفايته وخلو ملف خدمته نما يمنع ترقيته غير كاف
 للدلالة على فساد عملية الإختيار التى قام على أساسها القرار المطعون فيه
 للقانون وإنطوائه على سوء إستعمال السلطة لأن السلطة

الادارية وهى تجرى الموازنة بين كفايات الموظفين لاختيار أصلحهم بحسب ما تستخلصه من التقارير عن أعمالهم المودعة بملف خدمة كل منهم وما تلمسه فيهم من صفات تجعل لهم الأفضلية على غيرهم فى الترقية - إنا تستند فى ذلك إلى سلطة تقديرية بحته - ولا سبيل إلى الطعن على قرارها فى هذا الصدد إلا إذا كان مستندا إلى وقائع غير صحيحة أو كان الباعث عليه دوافع شخصية - ولم يقدم المدعى دليلا على شئ من ذلك ومن ثم يكون القرار المطعون قد صدر سليما ولا مخالفة فيه للقانون وتكون الدعوى على غير أساس سليم ومتعيناً رفضها».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى وقم ١٠٤١/٥٥ – ١٩٥٣/١/١ – س٧ص ٢٦٩)

المهدأ (١٥٣٨): وترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة - القيد القانوني المتفاد من القوانين واللوائع ».

«إنه وإن كان الأصل فى الاختبار أنه من المسائل التى تترخص فيها الادارة إلا أن هذا الترخيص يجد حده الطبيعى فى هذا القبد القانونى المستفاد من القوانين واللوائع والذى اكده قضاء هذه المحكمة وهو أنه عند التساوى فى الجدارة يجب ترقية الأقدم، أما إذا كان الأحدث هو الاكفأ فيجوز تفضيله على الأقدم».

(محکمتالقشا مالاداری-النفریزقم۱۹۸۲/۰ق-۱۹۵۲/۳/۱۶-س۵ ص۹۵۷- والنفریزقم ۲۲۰،۱/ ۵ ق-۲۲/۰/۲۰ - سلاص۱۲۲۸)

المهدأ (۱۹۳۹): «أساس الترقية بالإختيار - مدى سلطة الادارة التقديرية عندالترقية بالاختياري.

«إنه وإن كانت الترقية بالاختيار تجرى على أساس المفاضلة فى الجدارة إلا أنها تجد حدها الطبيعى فى مراعاة الأقدمية بين المتساوين فى الجدارة، ومفاد ذلك أنه لا يجوز تخطى الأقدم إلا إذا كان الأحدث هو الأجدر، أما إذا كان الاقدم هو الأجدر أو كان متساويا مع الأحدث فى الجدارة وجبت ترقية الأقدم، والجدارة هى جماع من العناصر منها ما تتصل بالكفاية الفنية، والكفاية الادارية فى الوظائف الرئيسية وبالمواظبة وحسن السلوك وبغير ذلك، وهذا من الملاحات المتروكة لتقدير الادارة بلا معقب عليها من هذه المحكمة ما دام خلا تقديرها من إساحة إستعمال السلطة ولم يقيدها القانون بنظام معين يجب إلتزامه فى كيفية تقدير هذه العناصر».

(منعنگ مثال قبضا «الاداری-النفورورقيم ۹۷۰ (۵-۱۹۵۶/۲/۲۵) من (۵۰۰ من ۷۸۱) من (۷۸۱ من ۷۸۱)

المهدأ (٤٥٠): وترقية بالاختيار -سلطة تقديرية للادارة وجرب استناد الترجيح إلى وقائع صحيحة تؤدى إليه».

وإنه وإن كان القانون لم يضع ضوابط معينة يلتزمها الرؤساء عند إجراء الاختيار ولا قيودا على سلطتهم هذه، فإن ذلك لا يعنى أن حريتهم فى الاختيار مطلقة بغير ضابط إذ تجد حدها الطبيعى فى الغاية التى أملتها وهى إختيار الأكفأ والأصلح للترقية وذلك فى حدود سلطتهم التقديرية لعناصر الكفاية والصلاحية ودون معقب عليها فيما ينتهون إليه من ترجيح موظف على أخر طالما أن هذا الترجيح يستند إلى وقائع صحيحة تؤدى إليه وإلا انعدم أساسه القانونى وخالف القانون».

(محكمةالقتضا «الادارى–الذعبويرقم۷۷/۲ق-۷۸/۵۲/۵۴۸–س۷ ص۱۳۹۷)

المدأ (١٥٤١): وترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة بلا معقب عليها - مادام خلا تصرفها من سوء إستعمال السلطة · شرطها أن يستخلص من عناصر صحيحة مؤدية إلى صحة التتيجة التي إنتهت إليها »

«إنه وإن كان الاختيار للترقية حق للجهة الادارية تترخص فيه في حدود سلطتها بلا معقب عليها ما دام تصرفها غير مشوب بسوء إستعمال السلطة إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قد إستمدت إختيارها من عناصر صحيحه مؤدية إلى صحة النتيجة التي إنتهت إليها، فإذا لم يقع الأمر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذى اتخذ على أساسه، وإذ خلا القرار المطعون فيه من الأسباب التى تدعو إلى تخطى المدعى واختيار المطعون على ترقيته، مع أنه لا يجوز ترقية الأحدث إلا إذا كان هو الاجدر حتى تجرى المفاضلة فيما بين الاثنين بعد إستكمال عناصر المران والنضوج العلمى وحسن السير والسلوك ودرجة الاستعداد للعمل والعناية به إلى غير ذلك من إعتبارات ترجح أحدهما على الآخر كان قرارها معيبا ».

(محکمقالیقیشیا «الاداری-الیدهبریرقیم۵۵/۵۵-۱۹۰۲/۱۹۵۲) س۷مره۱۵)

المبدأ (۱۵۶۲): وترقية بالاختيار - تقدير الاختيار سلطة تقديرية للادارة - شرطها - متى وضعت ضوابط للاختيار وجب عليها أن تتقيد بها والا تكون قد خالفت القانون ».

وإن المفاضلة بين الموظفين فى مجال الترقية بالاختيار للكفاية المتازة تقرم بطبيعتها على المفاضلة وتغطى الأقدم إلى ترقية الأحدث إن كان أجدر وأصلع وهذا أمر متروك لتقدير الادارة تستهدى فيه بما يتحلى به الموظف من مزايا وصفات وما تلمسه فيه من كفاية اثناء قيامه بعمله وما يتجمع لديها فى ماضيه من عناصر تساعدها على الحكم فى ذلك وهذا التقدير تستقل به الادارة بلا معقب إذا ما خلا من مخالفة القانون ولم ينطو على إساءة إستعمال السلطة. ويجب أن يكون للاختيار ما يبرره وأن يكون أساسه واضحا يبغى به وجه المسلحة العامة. كما أنه حتى فى مجال الترقية أساسه واضحا يبغى به وجه المسلحة العامة. كما أنه حتى فى مجال الترقية المتروك لتقديرها لا تثريب عليها إن هى وضعت قواعد تضبط بها هذه الترقية ولكن يتعين عليها عندنذ أن تلتزم هذه القواعد فى التطبيق الفردى وإلا كان قرارها إذا خالف تلك القواعد مخالفا للقانون».

(محکمتالقت با ۱۹۵۱ری-البندویرقیم ۱۹۵۷ ۳۳ - ۱۹۵۳/۱۰ س ۱۹۵۰ - وینات الجلسة النموی رقم ۳۳ ه ۳۵ س ۲ س ۱۹۵ - والنموی رقم ۱۹۷۷ ۳۰ وینات البندوی رقم ۲۷۷ ۲ تار والندوی رقم ۲۵ ۱ س ۲ س ۲۵ س وی رقم ۲۵ س /۳۹۱ ق-س۳ص۱۲۸ - والدعرى رقم ۲۰۱۸ ق-جلسة ۲۰۱۸ ۲۸ - س.۸ ص۲۹۱)

المبدأ (١٥٤٣): وترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة لا ممقب عليها ما دامت إستندت إلى وقائع ثابتة - نسبة أمور للمرقى تالية للترقية لا تأثير لها في سلامة الاختياري.

«إن الحكومة إذ تباشر سلطتها في الاختيار مستهدية في ذلك بما قام به المطعون في ترقيته من نشاط ملحوظ إنما تكون قد استعملت حقها وتصرفت في حدود سلطتها بما لا معقب عليها من المحكمة في ذلك، ولا يقدح في سلامة الاختيار ما يكون قد نسب إلى المرقى في نسبة الاختيار من أمور تالية للترقية».

(الدعوىرقم ۱۹۵۰/۲/۱۷ ق-چلسة۲/۱۷۷ مس۵ص ۷۲)

المبدأ (١٥٤٤) : وترقية بالاختيار - سلطة تقديرية - حدها الطبيعى هو تفضيل الأحدث إذا كـان هو الأجدر - وإلا وجهت ترقية الأقـدم وكـان تخطيمخالفاللقانون p .

وإنه وإن كان الأصل فى الاختيار أنه من المسائل التى تترخص فيها الادارة إلا أن هذا الترخص فيها الادارة إلا أن هذا الترخيص يجد حده الطبيعى فى هذا القيد القانونى المستفاد من القوانين واللوائح والذى أكده قضاء هذه المحكمة وهر تفضيل الأحدث إذا كان هو الأجدر أو تساويا فى الجدارة وجبت ترقية الأقدم وإلا كان تخطيه فى الترقية مخالفا للقانون».

(محکمةالقضا -الاداری-الدعویرقم۱۹۵۷/۱۳ ت-۱۹۵۳/۱۲/۱۹ -س۸ ص۲۲۶)

المبدأ (60) : وقرار ترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة في حدود المسلحة العامة إذا استندت الادارة في تقديرها إلى عناصر صحيحة وثابتة في الأوراق فإن الزمالة أو الصداقة بين الموظف المرقى وبين الوزير لا تعيب القرار لأنهما لم تكونا الهاعث عليه». ولا جدال في أن وظيفة مدير المطبعة الأميرية هي إحدى الوظائف الكبرى بوزارة المالية ومقرر لها الدرجة الأولى ولما كان القراران المطعون عليهما قدرا في ظل قواعد الترقيات الصادرة من مجلس الوزراء في ١٧ ماير سنة ١٩٥٠ وهي تقضى بأن تكون الترقية إلى الدرجة الثانية فما فوقها بالاختيار فإن كلا من التعيين في هذه الوظيفة وكذلك الترقية إلى الدرجة لمخصصة لها يكون بالاختيار تجريه السلطة الادارية بمطلق حريتها، ما دام أن المشرع لم يضع قيودا على سلطتها في هذا الصدد ولا ضوابط لتجرى الاختيار على مقتضاها بل ترك الأمر لتقديرها المطلق تتصرف فيه بما تراه محققها للمصلحة العامة فإذا استند التقدير إلى عناصر صحيحة وثابتة في الأوراق وتؤدى إليه عقلا فلا يجوز أن يعاب عليه بأنه تغيا غايات شخصبة إذ بفرض أن المطعون عليه تربطه بالوزير الذى أصدر وقع عليه الاختيار كان أهلا له وإستكمل عناصره ومقوماته وهذا ينفى الشبهة في أن الصداقة أو الزمالة وحدهما كانتا هما الباعث عليه».

(محکمةالقضا «الاداري-الدعري رقم ۱۹۵۲/۲۰ق-جلسة ۱۹۵۴/۳/۱۸۵-ساص ۱۰۱۹)

المبدأ (۱۵۶۹): «ترقية بالاختيار إلى الدرجات العليا - سلطة تقديرية للإدارة - حدودها والفرض منها ».

«إن الدرجة الثانية من الدرجات التى تكون الترقية إليها بطريق الاختيار الذي تجريه جهة الادارة بمقتضى سلطتها التقديرية دون معقب عليها فى ذلك إذا ما خلا قرارها من سوء إستعمال السلطة، ومنح جهة الادارة حق الإختيار فى هذه الحالة إنما قصد به اطلاق يدها وإفساح مجال الرأى أمامها فى تخير ذوى الكفاية وهو يستخلص من مجموع وجهات وشتى اعتبارات وعدة عناصر ويكون لتقدير الملاسة فيه مدى واسع وحظ موفور، كل ذلك على هدى المصلحة وابتغاء وجهها دون أن يشوب الاختيار شائبة من بواعث الفرض أو نوازع الهوى فإذا التزمت السلطة الادارية هذه

الحدود فقد أحسنت إستعمال سلطتها فيما شرعت له وخلا تصرفها هذا من إسامة إستعمال السلطة».

(محكمةالقضاءالاداري-النصويرقم ١٥٥٠/٥٠-جلسة١٩٥٣/٣/٨-س٧ص٢٧-والنصويرقم٢١١/٣٥-جلسة١٩٥٢/١/٩٥٢-س٥ص-١

المهدأ (4067): وقرار تخطى فى الترقية – الاختيار سلطة تقديرية للادارة – عدم جواز تخطى الأقدم إن كان أجدر وإلا كان القرار مخالفا للقانون».

وإنه وأن كان الاصل فى الاختيار أنه من المسائل التى تترخص فيها الادارة إلا أن هذا الترخيص يجد حده الطبيعى فى هذا القيد القانونى الادارة إلا أن هذا الترخيص يجد حده الطبيعى فى هذا القيد القانونى المستفاد من القوانين واللوائح والذى أكده قضاء هذه المحكمة وهو أنه عند التساوى فى الجدارة تجب ترقية الأقدم. أما إذا كان الأحدث هو الأكفأ فيجوز تفضيله على الأقدم. وقد إتضح من الأوراق أن المدعى يسبق المطعون فى ترقيت فى درجتة ويمتاز فى ترقيته ألأقلمية ومضى المدة القانونية فى درجتة ويمتاز فى كفايتة وتتوافر فيه شروط الترقية للكفاية الممتازة ولم تفصح الادارة عن مبررات تركه مع توصيات لجنة شئون الموظفين المستمرة لترقيته بالاختيار للكفاية الممتازة وترقية المطعون فيه وهو أحدث منه وإذ كان كذلك كان قرار تخطى المدعى إلى من هو أحدث منه مخالفا للقانون خليقا بالالغاء».

(محکمالقضا الاداری-الدعویوقم ۱۹۵۰ه ق-جلسه۱۹۵۳/۲۷ -س۷ ص۱۹۰۱ - والدعوی وقم ۱۳۹۰۷ ق-جلسهٔ ۱۹۵۳/۳۸ - س۷ ص۸۵۸ - والدعوی وقم۲۷۷/۵ ق-جلسهٔ۱۹۵۳/۱/۲۸ -س۷ص ۷۹۱۷)

المبدأ (١٥٤٨) : وترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للإدارة - مناطها وحدودها ي.

وإن أحكام هذه المحكمة كانت قد إستقرت قبل نفاذ أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١- الذي صدرت الحركة المطعون فيها قبل نفاذ أحكامه -على أنه وإن كانت سلطة الادارة في اختيار أصلح الموظفين لولاية الوظائف العامة مطلقة متى راعت فى الاختيار المصلحة العامة ولم يشب اختيارها إساحة إستعمال السلطة إلا أنه يتعين مع ذلك على جهة الادارة أن تراعى الأقدمية- عند المفاضلة بمن من وقع عليه اختيارها وصاحب الدور فى الترقية - باعتبارها عنصرا من عناصر المفاضلة، فإذا ما تساوى الاثنان فى الكفاية وجب عليها ترقية الأقدم، ولا يغير من ذلك سبق توقيع جزامات تأديبية على هذا الأخير منذ عشرين سنة لأمور لا تمس النزاهة والشرف، خاصة إذا كان هذا الأمر لم يمنع من ترقيته مرة سابقة ».

(الدعرى رقم ۲۹۸/۱۷۲۵- جلسة ۱۹۵۵/٤/۳ - س۹ ص ۳۹۸- والدعوى رقم ۱۹۵۲/۱۲ ق- جـلسـت۲/۱۲/۱۹۵۲ - س۹ص۱۱- والـدعــوي رقـم۲۵۲۲۸ق-جلسة ۲۸٬۹۵۶٬۲۲ - ۱۹۵۶ - س۹ص۱۳۷۲)

الميدأ (١٥٤٩): «ترقية الموظف الاختيار للكفاية ليس حقا مكتسبا للموظف-تقديرها متوطيا لجهة الادارية ي

«إن ترقية الموظف بالاختيار للكفاية ليست حقا مكتسبا له بل تقديرها منوط بالجهة الادارية، تترخص فيه لما تمليه المصلحة العامة في حدود القوانين والتعليمات وإن تقدير الكفاية ومدى الصلاحية للوظيفة أو الدرجة التي سيرقى إليها الموظف أمر متروك لسلطة الادارة تباشره بحسب ما تلمسه فيه من الصفات والمزايا وما تأنسه فيه من كفاية، وما يتجمع لديه عن ماضيه من عناصر تساعد على الحكم على ذلك وتجعلها تطمئن إلى حسن اختيارها لى وتقدير الادارة في هذا الشأن له إعتباره وهي تستقل به دين معقب عليها إذا ما خلا من الانحراف ولم يقترن بأى وجه من وجوه إساحة إساحة استعمال السلطة».

(المحكم اللاداري الدعم أنها - البط منزة ١٩٧٤ / ٧٥- ٢١/٤/٧٢٩ - ١٩٦٧/٤/١٠) ١٩٩/٩٢٩)

الميدأ (١٥٥٠): ومناط ترخص جهة الادارة في الترقية بالاختيار أن يكون الاختيار قد إستمد من عناصر صحيحة وأن يجري مفاضلة حقيقية وجادة بين الموظفين على أساس ملفات خدمتهم وما يبديه الرؤساء عنهم- لا يجدى الادارة مجرد تمسكها بما لها من سلطة تقديرية دون أن تقدم ما يهون من كفاية المدعى-مغال ».

«إن الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعى فى هذا المبدأ العادل وهو عدم تخطى الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان الأخير هو الأكفأ أما عند التساوى فى الكفاية فيجب ترقية الأقدم.

ومن حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه ولئن كان الأصل أن الترقية بالاختيار إلى الوظائف الرئيسية من الدرجة الأولى (والتي تقابل مدير عام قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) من الملاسات التي تترخص فيها الادارة إلا أن مناط ذلك أن يكون هذا الاختيار قد استمد من عناصر صحيحة مؤدية إلى صحة النتيجة التي انتهت إليها وأن تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين الرؤساء عنهم وذلك للتعرف على مدى تفاوتهم في مضمار الكفاية بحيث لا يتخطى الأقدم إلا إذا كان الأحدث أكثر كفاية وهو أمر تمليه دواعى المشروعية فإذا لم يقع الأمر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذي إتخذ على أساسه.

إن مناط الترقية إلى الدرجة الأولى ومدير عام» بالاختيار للكفاية مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية فإنه لم يكن إذن ثمة وجه – والحالة هذه لحرمان المدعى من الترقية لأن الجهة الادارية لم تستمد اختيارها من عناصر صحيحة مؤدية إلى النتيجة التى انتهت إليها – ومن ثم فإن قرارها يكون معيبا وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية إلى الدرجة المذكورة مع ما يترتب على ذلك من آثار فإنه يكون قد أصاب الحق ويكون الطعن فيه غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه مم الزام الجهة الادارية بالمصروفات».

(المحكمة الادانية العليا - ۱۹۷۶ ق-۱۹۷۶ ق-۱۹۷۶ - ۱۹۷۶ - ۱۹۷۶ - ۱۹۷۶ - ۱۹۷۶ - ۱۹۷۶ - ۱۹۷۶ - ۱۹۷۶ - ۱۹۷۶ - ۱۹۷۶ -

المبدأ ( ١٥٥١): ومناط ترخص جهة الادارة في الترقية بالاختيار -أن يكون تقديرها غير مشوب بسوء إستعمال السلطة وأن تكون قد استمدت اختيارها من عناصر صحيحة مؤدية إلى صحة النتيجة التي انتهت اليها -إذا لم يقع الأمر على هذا الرجد فسد الاختيار وفسد القرار الذي اتخذ على أساسه - بيان ذلك - تطبيق و.

وومن حيث إنه ولئن كان الاصل أن الترقية بالاختيار هي من الملاسات التي تترخص فيها الادارة، إلا أن مناط ذلك أن يكون تقديرها غير مشوب بسوء استعمال السلطة، وأن تكون قد استمدت إختيارها من عناصر صحيحة مؤدية إلى صحة النتيجة التي إنتهت إليها، فإذا لم يقع الأمر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذي إنخذ على أساسه، فتجرى المفاضلة بين المرشحين على أساس الصلاحية في العمل والكفاية فيه وحسن الدراية بمقتضياته والقدرة على الاضطلاع بسئولياته والنهوض بأعبائه مع ما يصعبه الموظف من مواهب ذاتية واستعدادات شخصية كذكائه وحصيلته العلمية وقدرته على الابتكار ومواجهة الأمور وحل المشاكل وما يتمتع به الموظف من استقامة ونزاهة وحسن الخلق وخلو ماضيه بما يشين سمعته، باعتبار أن من يلى مركزا قياديا يجب أن تتوافر فيه تلك الشروط مجتمعة حتى يكون أهلا لمسئولية هذا العمل، فضلا عن أنه يكون قدوة لرؤسيه فيقتدوا به ويصلح بذلك العمل وتسير المرافق بعمالها الأكفاء على خير وجه ويسر. وعلى ذلك فإن لجان شئون الموظفين بحكم تشكيلها من كبار موظفى الهيئة الذين لهم من خبرتهم ومرانهم واشرافهم على أعمال الموظفين وما يمكنهم من وزن كفاية الموظف وزنا سليما أبعد ما يكون عن الهوى والفرض وأدنى إلى الصواب الحكم على كفايته فإن هي حادت عن الجادة ولم تسلك في تقديرها ما يفرضه عليها القانون وسير العمل من اختيار الأكفأ على النحر السالف بيانه فسد اختيارها وفسد بالتالي القراري.

(المحكمةالاداريةالمليا -الطمن رتم ٨٦/ ٧٠ق-١٩٧٨/٢/٤ - ٣٦/٢٣)

## المبدأ (١٥٥٢) : وترقية-ضوابطالترقيةبالاختياري.

«إن الترقية بالاختيار طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة تجد حدها
 الطبيعى فى هذا المبدأ العادل وهو أنه لا يجوز تخطى الاقدم إلى الأحدث
 إلا إذا كان الأخير هو الأصلح أما عند التساوى فى درجة الصلاحية فيجب
 أن تكون الترقية بالأقدمية بين المشعين».

ومن ثم ولما كان تعنر الحصول على تقرير كفاية المدعية من عام ١٩٥٥ ومن ثم فإنه وكذلك تقارير العديد من المرقين عن عامى ١٩٥٥/١٩٥٤ ومن ثم فإنه تربيا على ذلك لا يتوفر للمدعية بيقين تحقق الدليل الذى شرطه القانون والمرجح لكفايتها على المرقين بالقرار المطعون فيه وهم جميعا يسبقونها في أقدمية الدرجة السابعة الفنية المتوسطة عما يسوغ لها في حدود المبادئ السابق ايضاحها الترقية بالاختيار دونهم وبهذه المثابة فإن طلب المدعية القائم على الادعاء بحدوث تخط لها في الترقيات المطعون فيها يكون والأمر كذلك – مفتقرا إلى سند يحمل عليه عما يتعين معه القضاء برفض ذلك الطلب».

(المحكمةالاداريةالمليا-الطمزرة-۱۹۷۳/۲/۱۵ ق-۱۹۷۳/۲/۱۸ - ۱۹۷۳/۲۸ - ۲۰/۳۵/۱۸ ( ۲۰/۳۰/۱۸ )

المبدأ (٥٥٣): وترقية بالاختيار -الاعتداد فيها بالكفاية مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية - ليس لجهة الادارة أن تضع قاعدة تؤدى إلى المفاضلة على أساس الدرجات الرقمية في ذات مرتبة الكفاية - بيان ذلك ».

«إن الوضع القانونى المستفاد من المادتين ٢١، ٢٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يقضى صراحة باتخاذ الكفاية أساسا للترقية بالإختيار مع التقيد بالأقدمية فى ذات مرتبة الكفاية وأن المعول عليه فى تقدير هذه الكفاية هو بما يحصل عليه العامل من مرتبة من المراتب التى أوردها القانون ذاته.

وإنه وإن كان للجهة الادارية أن تستن لنفسها قاعدة تنظيمية تتسم بطابع العمومية والتجريد وتكون بثابة اللاتحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتهام إلا أن هذا الحق المخول لجهة الادارة يجد حده الطبيعى في عدم المساس بقاعدة قانونية أخرى صادرة من سلطة أعلى على نحو يعطل حكمها أو يهدره فإذا ما لجأت جهة الادارة عند الترقية بالاختيار إلى اتخاذ الدرجات الرقمية في ذات مرتبة الكفاية معبارا للمفاضلة بين العاملين الماصلين على نفس المرتبة فأدى بها هذا الوضع إلى عدم التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية فإنها تكون بذلك قد أهدرت حكم نص صريح من نصوص القانون».

(المحكىمة الاداريمة البعدليمة الطعن رقيمة ١٩٧٧ ( ت-١٩٧٧ ( -٩٧٧ ( د.٠/٦٠/١٧ ) ) ( د.٠/٦٠/١٧ )

المبدأ (١٥٥٤): وللجهة الادارية أن تضع قواعد تنظيمية عامة لمارسة سلطتها التقديرية في مجال الترقية بالاختيار - مناط ذلك ألا تكون هذه القواعد مخالفة للقانون - مثال: وضع شرط في ترقية تظار المدارس الثانوية من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية هو أن يكون الناظر في مدرسة لا تقل فصولها عن خمسة عشر فصلا - مخالفة هذا الشرط للقانون - أساس ذلك ».

«إنه ولئن كان للجهة الادارية فى مجال الترقية بالاختيار أن تضبط عارستها لسلطتها التقديرية بما ترى وضعه من القواعد التنظيمية العامة، إلا أن ذلك منوط بألا تكون هذه القواعد أو الضوابط مخالفة للقانون.

وقد صدرت حركة الترقيات المطعون فيها فى ظل القانون رقم ٤٦ اسنة ١٩٦٤، ومفاد نص المادتين ٢١، ٢٩ من هذا القانون أن الترقية من الدرجة الثانية تكون بالاختيار للكفاية وعند التساوى فى مرتبة الكفاية يفضل الأسبق فى الأقدمية وقد رسم المشرع الطريق التى يجب على الجهة الادارية إتباعه للوقوف على مدى كفاية العاملين، وذلك بوضع تقارير صرية سنوية عنهم تكون الأساس الذى تقوم عليها الترقية بالاختيار وعلى

ذلك فإنه لا يسوغ لها أن تطرح جانب التقارير السرية كلية وتسلك طريقا آخر للمفاضلة بين العاملين عند النظر في ترقياتهم.

ومن حيث أن دفاع الوزارة الوحيد في عدم ترقيتها للمدعى إلى الدرجة الثانية بالاختيار يقوم على أن المدرسة التي كان ناظرا لها يقل عدد فصولها عن ١٥ فصلا، وهذا الشرط لايدل بذاته على مدى كفاية المدعى بحيث يكون تخلفه عما يهدر الثابت بتقارير الكفاية، وهي كما سبق البيان في المقام الأول الذي يتعين الاستناد إليه كمعيار للمفاضلة عند الترقية بالاختيار خاصة وبعد أن نص الشارع بالنسبة للترقية من الدرجة الثالثة وما فوقها على التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية وبهذه المثابة فإن الوزارة إن تخطت المدعى في الترقية للسبب المذكور فقط فإن هذا التخطى يكون غير قائم على أساس سليم، وخصوصا وأنه أسبق من بعض الذين شملتهم هذه الترقية في أقلمية الدرجة الثالثة ولم تقدم الوزارة ما يدل على أنهم كانوا يغوقونه في الكفاية وفضلتهم عليه لذلك في الترقية».

- (المحكمة لادارية المليا - الطعن رقم ١٤/١١ ق-١٩٧٣/٥/١-) (١٠/٥٢/١٨)

المبدأ (000): والمادة 10 من القانون رقم 00 لسنة 1971 أجازت لجهة الادارة وضع ضوايط أو معايير للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة بجانب الشروط المنصوص عليها في تلك المادة - يجب أن تكون القواعد أو الضوابط عامة التطبيق ولا تطبق على الترقيات إلا بعد نشرها على العاملين حتى يصدر نشاطهم وهم على بيئة من الشروط اللازمة لترقيتهم فيتذبروا أمرهم على مقتضاها ».

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ٢٤/١٦ق-٢٤/١ - ١٩٨٠ - ٩٤/٢٥)

الميداً (١٥٥٦): والمادة ١٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أجازت للجنة الادارية بنا على اقتراح لجنة شئون العاملين إضافة ضوابط ومعايير للترقية بالاختيار بحسب طروف وطبيعة تشاط كل وحدة - يشترط في القاعدة المعرمية والتجريد وعدم مخالفتها حكم القانون – قرار وزارة التربية والتعليم والتعريد وعدم مخالفتها حكم القانون – قرار وزارة الترجة والتعليم وقد والترقيم المعربة الأولى وقصره الترشيح لها على بعض الفتات من العاملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف الدرجة الثانية – بطلان هذا القرار معما يترتب عليه يلان قرار الترقية الصادر بنا عمليه ».

وومن حيث إنه وأيا كان الرأى نحو مشروعية القاعدة التي وضعتها الوزارة قبل اجراء الترقيبات إلى مستوى مدير عام وربطها المالى ١٨٠٠/١٢٠٠ جنيها سنويا فإن هذه القاعدة قد إعتورها تناقض ظاهر، حين قضت بأن يكون الترشيع من بين مديري الادارات في المحافظات والأحياء والمدن ومستشاري المواد الدراسية ومن بين مديري الادارات العامة بديوان عام الوزارة أي أنها حجبت الترشيح عن مديري الادارات بالديوان العام بينما أعطت هذا الحق لمديري الادارات في المحافظات والأحياء والمدن ومستشاري المواد الدراسية وهي تفرقة لا يقرها القانون أو المنطق فالقانون يشترط في القاعدة عموميتها وتجردها والمنطق يقتضى أن يكون الترشيح من ضمن وظائف الادارات لتولى الإدارات العامة ذلك أن الترقية هي لمستوى المدير العام لهذه الادارات. وعليه فإن اشتراط أن تكون الترقية بالنسبة للديوان العام قاصرة على من يشغل وظيفة مدير ادارة عامة هو تخصيص قد خالف حكم القانون ويتعين بالتالى إهداره وانطلاق القاعدة لتشمل مديري الادارات بديوان عام الوزارة شأن غيرهم من شملهم القرار من مديري التربية والتعليم بالمحافظات وبالمدن والأحياء وبمستشاري المواد الدراسية وذلك كله إذا توافرت في شأنهم باقى الأحكام المتطلبة قانونا».

(المحكمة الادارية العليا – الطعن رقم ٢٧/٧٠ ت – جلسة ٤٥/٥/٠٩٠ – س ٢٥-١٠١)

المبدأ (400٪): وترقيسة بالاختيار - سلطة الادارة التقديرية في أجرا معا- دور لجنة شئون العاملين في حالة عدم وجود تقارير كفاية عن المدة السابقة عياشرة على إجراء الترقية ي. «وحيث إنه وإن كانت الترقية بالاختيار إنما تعتمد على المفاضلة في مجال الكفاية لشغل الوظائف الرئيسية، وهو أمر متروك لجهة الادارة تستهدف فيه بما يتجمع لديها من عناصر الترجيح، إلا أن هذا التقدير لا يتأبى عن رقابة القضاء إلا إذا جاء مستمدا من عناصر صحيحة ومبرط من عيب الانحراف بالسلطة، وإذا كان من الطبيعي في حالة عدم وجود تقارير سنوية عن المدة السابقة مباشرة على إجراء الترقية أن يقوم تقدير لجنة شئون العاملين مقام هذه التقارير في تقدير كفاية المرشحين وصلاحيتهم للوظائف المزمع الترقية إليها، وذلك إعتبارا بأن تلك اللجنة بحكم تشكيلها وإتصال أعضائها المرشحين أقدر على التعرف على صفاتهم وكفايتهم إلا أن ما تجريه اللجنة من إختيار يجب أن يقوم على أسباب مستمدة من أصول صحيحة مؤدية إلى النتيجة التي إنتهت إليها اللجنة».

(المحكمةالاداريةالعليا -الطعن رقم ١٢/٣٧ ق-جلسة ١٩٧٥/٥/٥٧٥ -س٠١/٢١/ص٤٤٦)

المبدأ (١٥٥٨): «الماد٢٩ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٤ قضت بأن تكون الترقية من الدرجة الثالثة وما فوقها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية – الترقية في هذه الحالة تكون على أساس ما ورد يتقارير الكفاية فإذا ما تبين فساد هذا التقرير فسد الاختيار – قيام المطمون في ترقيته وهو أحدث من المدعى في أقدمية الدرجة الثالثة يتقدير كفاية المدعى باعتباره الرئيس المحلى له رغم أن مصلحته ظاهرة في تخفيض درجة كفايته لأنه ينافسه في الترقية إلى الدرجة الثانية – بطلان التقرير في هذه الحالة عين معه إهداره وإلغاء قرار الترقية المترتبة عليه إلغاء مجردا ».

وجعل المشرع ولاية الترقية للدرجة الثانية إلى تقدير جهة الادارة سواء من حبث ملاستها أو وزن مناسبتها فيحق لها أن تجريها على أساس الأقدمية إذا توافرت الصلاحية في الدور ويجوز لها أن تجريها بالمفاضلة بين المرشحين فترقى الأحدث إذا كان أكفأ من الأقدم ولا معقب عليها في هذا

كله ما دام خلا تصرفها من اساء استعمال السلطة وبشرط أنه عند التساوى فى درجة الكفاية بين المرشحين تكون الترقية بينهم بالأقدمية، والترقية بالاختيار بالنسبة للخاضعين لنظام التقارير السنوية تكون على أساس ما ورد بهذه التقرير فإذا ثبت فساد هذا التقرير فسد الاختيار.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المطعون فى ترقيته وهو أحدث من المدعى فى أقدمية الدرجة الثالثة قام بتقدير درجة كفاية المدعى بإعتباره الرئيس المحلى له فى حين أن مصلحته ظاهرة فى تخفيض تقدير درجة كفايته لأنه ينافسه فى الترقية إلى الفئة الثانية وكان يجب عليه أن يتنحى عن تقدير درجة كفايته عن تقدير درجة كفايته للرئيس المحلى أو مدير المصلحة إذا لم يكن له مدير محلى حتى ولو اقتضى المال أن يترك أم تقدير درجة كفايته إلى لجنة شنون الموظفين لتقوم بوضع تقرير مبتدأ عنه. وإذ كان المدعى ينعى على القرار المطعون فيه أنه جاء مجعفا بحقه فإن هذا الطعن يحمل فى طباته الطعن على تقدير درجة كفايته.

ومن حيث إنه فى ضوء ما تقدم يكون التقرير السنوى الموضوع عن المدعى غير سليم ويتعين بالتالى إهداره وإلفاء قرار الترقية المترتبة عليه الغاءً مجرداً ي.

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٩٧٩/٣/١٥ ق- ١٩٧٩/٣/١١ - ١٩٧٩/٨٤)

المبدأ (٩٥٩): وحدود سلطة الادارة التقديرية في إجراء الترقية بالاختيار – ورقاية القضاء الاداري لأسباب التخطي في الترقية بالاختياري.

دإذا كانت الترقية بالاختيار مناطها الجدارة مع مراعاة الأقدمية وأن الأصل بالنسبة للعاملين غير الخاضعين لنظام التقارير السنوية هو أن تقدر الاحارة كفاية هؤلاء العاملين ومدى صلاحيتهم للترقية بلا معقب عليها طالما خلا تقديرها من مجاوزة حدود الصالح العام فلا انحراف بالسلطة إلا أن يستمد تقدير الادارة من أصول ثابتة بالأوراق بأن تجرى مفاضلة

حقيقية وجادة بين العاملين – إذا أفصحت الادارة عن أسباب تخطى العامل فى الترقية بالاختيار فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة القضاء الادارى».

المبدأ ( ١٠٥١): والعرقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى – أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح – لا وجه للاعتماد فيها على ما يعضمنه ملف خدمة العامل وحده – صلاحية العامل في مجال العرقية مسألة نسبية تتحدد عند العرشيح للعرقية في وقت معين – بيان ذلك ».

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العناصر التى تتطلبها الترقية إلى الوظائف الرئيسية من الدرجة الأولى (مدير عام) فما فوقها تختلف عن العناصر التى تتطلبها الترقية إلى ما دون ذلك وأن المفاضلة فى مجال الاختيار لشغل هذه الوظائف – وهى مفاضله تجرى بين طائفة من الموظفين لا تخضع لنظام التقارير السنوية وإنما يتصل أفرادها بحكم مناصبهم فى درجات الوظائف العليا بأوثن صلات العمل برؤساء الجهات الادارية التابعين لها يتبع لهذه الجهات أقرب الحقائق والمعلومات عن كفايتهم أمر متروك لتقدير الادارة تستهدى فيه بما يتحلى به الموظف من مزايا وصفات ما يتجمع لديها من عناصر تطمئن معها إلى هذا الاختيار وتقدير الادارة في إستعمال السلطة».

(المحكمة الادارية العليا - الطمن رقم 787\ 6 ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ -س١٤/١٤/١/ والـطـعــن رقــم ١٩٧٤/١/١ ق - جــلــــــة ١٩٧٤/١/٢٠ -س١٤/١٥٥/ ص٩٩) المبدأ (١٥٦١): وضوابط الترقية بالاختيار – الفرق بين الضابط والمانعمن الترقية ي.

وللسلطة المختصة بالترقية إضافة ضوابط ومعايير للترقية بالاختيار
 لا يجوز أن تتعارض تلك المعايير والضوابط مع أحكام الترقية بالاختيار
 المقررة قانونا وإلا أصبحت مانعا من موانع الترقية.

اضافة ضابط للترقية بالاختبار إلى درجة مدير عام بالمحافظات مقتضاه ضرورة تقدم المرشح للترقية بطلب يوافق فيه على العمل بالمحافظة بطلائه- وأساس ذلك: أن هذا الشرط يخل بقاعدة الاختيار وهي عند تساوى الكفاية يراعى الأقدمية- نتيجة ذلك: الغاء قرار الترقية المطعون فيه الغاء كليا بالنسبة لجميع من شملهم القرار لفساد الأساس الذي بنى عليه».

(المحكمة الادارية العليا – الطعن رقم ١٩٨٤/١١ ت - جلسة ١٩٨٤/١١/١٨ - استنسل المكتب الفنى – س٠ ١٩٨٤/١٣ الدائرة الثانية – يراجع الحكم الصادر في الطعن رقم ١٩٨٧/١٢ ت ١٩٨٧ ت ١٩٨٧ ت

المبدأ (١٥٦٢) : والأثرالمترتبعلى إضافة ضابط للترقيبة بالاختيار مخالف للقاندن ۽ .

دالمادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٨ الترقية إلى الوظائف العليا تتم بالاختيار للكفاية – يستهدى في تقدير الكفاية با ورد في ملف خدمة الموظف وما يبديه الرؤساء عنه مناط الترقية بالاختيار أن يكون قد استمد من عناصر صحيحة مؤدية إلى صحة انتيجة التي انتهت إليها وأن تجرى مفاضلة حقيقية وجادة للتعرف على كفايتهم – عند التساوى في الكفاية يفضل الأقدم – المشرع أجاز للسلطة المختصة اضافة ضوابط الترقية بالإختيار ومنها مراعاة الأقدمية عند التساوى في الكفاية. الأثر المترتب على ذلك يجب أن تلتزم جهة الإدارة بأحكام القانون عند وضع تلك الضوابط وإلا أصبحت مانعا من موانع بأحكام القانون عند وضع تلك الضوابط وإلا أصبحت مانعا من موانع

الترقية وهو أمر غير جائز إلا بنص. وضع ضابط مؤداه عدم إسناد الوظائف العليا إلى غائب في إعارة أو نحوها – مخالفة للقانون – أساس ذلك : الأصل أن وجود العامل بأجازة خاصة في الحالات المنصوص عليها أو في إعارة لا يؤدى في حد ذاته إلى حرمانه من مزاياه الوظيفية ومنها الحق في الترقية».

(المكملاداريالعليا-الطعوقية ٢٧/٧٣٥-جلسة٩٨٤/١٢/٩ـ مجموعةالعليا-استنسلللكتيالفتى-س٣٠-الدائرةالثانية)

المبدأ (١٣٥٩) : «ترقية بالاختيار – ضوايط الترقية – مدى إتفاقها مع أحكام القانون».

 وللجهة الادارية إضافة ضوابط للترقية بالاختيار بما لا يتعارض مع أحكام القانون – إضافة ضابط مقتضاه ضرورة قبول العامل للقيام بالوظيفة المرقى إليها وأن يكون منتدبا لها– مخالفة ذلك لأحكام القانون».

#### المبحث الثالث

## السلطة التقديرية في مجال قرارات النقل

قرارات النقل من القرارات التي تبدو فيها سلطة الادارة التقديرية إلى حد بعيد في حدود إبتغاء الصالح العام وعدم إساءة إستعمال السلطة.

وسوف نعرض لحدود هذه السلطة التقديرية في مجال إصدار ترارات النقل وفقا لقضاء محكمة القضاء الإداري والمحكمة الادارية العليا مع الإشارة إلى أن الاختصاص بنظر قرارات النقل أو الندب لم يعد إختصاصا ثابتا للمحاكم التأديبية وإفا أصبح الاختصاص بنظر هذه القرارات لمحكمة القضاء الاداري إعتباره منازعة ادارية، ومن إختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الادارية بحسب المستوى الوظيفي وفقا لبعض الآراء وإن ظلت المحكمة الادارية العليا تؤكد اختصاص محكمة القضاء الإداري وحدها بنظر منازعات قرارات النقل والندب.

وقيما يلى تعرض لأهم المهادئ القضائية في هذا الشأن:

المبدأ (١٥٦٤) : «قرار نقل - سلطة تقديرية لـلإدارة - في حدود الصالح العام وعدم إسامة إستعمال السلطة ».

وإن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن للادارة سلطة مطلقة في الجراء النقل من وظيفة إلى أخرى تعادلها سواء في نفس الرزارة أو المصلحة أو في وزارة أخرى تبعا لما يقتضيه صالح العمل طالما أن هذا النقل يهدف للمصلحة العامة ولا يشويه سوء استعمال السلطة ولا ينطوى على أى تنزيل للموظف سواء أكان هذا التنزيل في الوظيفة أو الدرجة مما يجعله منطويا على عقوبة تأديبية لا يجوز اتباعها بغير إتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون».

(محكمة القضاط لاداري – الدعوي رقم ٩٥ / ١/ ٦ق – جلسة ١٩٥٣/٣/١ - س٨ ص ٩٢٨)

# الميداً (١٥٦٥): وقرار نقل بطريق التبادل - سلطة تقديرية للإدارة -لا معقب عليها ما دامت قدراعت فيه صالح العمل »

وإذا كان النقل قد تم بطريق التبادل بين موظفين من نفس الدرجة فإن هذا عما تترخص الوزارة فيه بلا معقب عليها ما دامت قد راعت فيه صالح العمل ومقتضياته ولم يطعن عليه أحد باساءة استعمال السلطة».

(محكمة القضاء لادارى - الدعوى رقم ٧٣٩ / ٧٥٤ / ١٩٥٤ / ٣٠٤ من ٨ ص ( ٨٩ )

المبدأ (٢٠٥١): وتقل مكانى في نفس الدرجة المالية والوظيفة - لا يعتبر تنزيلا في الوظيفة - ترخص الجهة الادارية في إجرائه إبتفاء مصلحة عامة ».

وإن نقل المدعى من وظيفة طبيب أول بستشفى بنها إلى طبيب بستشفى بولاق هو نقل مكانى فى نفس الدرجة المالية والوظيفة ولا ينطوى على تنزيل فى الوظيفة إذ العبرة بمرتب الوظيفتين فى مدارج السلم الادارى وطبيعة العمل المنوط به شاغل الوظيفة وقد تم النقل بقرار عام ضمن حركة تنقلات عامة ولا يعدو أن يكون مجرد توزيع عادى للعمل يراعى فيه كفاية الموظفين ومقتضيات المصلحة العامة وليس مثل هذا النقل من قبيل النقل النوعى الخاص بتنزيل الوظيفة ولا النقل المكانى الذى يشتمل على جزاء تأديبي مقنع فهو نقل مكانى عا تستقل جهة الادارة بتقدير مناسبة إصدار قراراتها ولها الحرية فى تقدير ملاحة القرار براعاة ظروفه ووزن ملابساته طالما أن الباعث عليه إبتغاء مصلحة عامة ولم يشبه عيب إساءة إستعمال طلما أن الباعث عليه إبتغاء مصلحة عامة ولم يشبه عيب إساءة إستعمال السلطة أو مخالفة القانون ولم يتبين للمحكمة أن القرار المطعون فيه بنقل المدعى لم يكن يهدف إلا إلى تحقيق مصلحة عامة ومن ثم يكون القرار لم يجانب القانون».

(محکمةالقضا -الاداری-الدعوی رقم ۲۲۱/۱۲ ق-جلسة ۲۲۵/۲۶ – س۷ ص۲۹۱) المبدأ (١٥٦٧): وتقل الموطنين - حق فيهات الادارة وفقا لمقتضيات العمل والمسلحة العامة - لا يغير من طبيعته أن يكون في أعقاب تحقيق عن أخطا ونسبت إلى الموظف».

وإنه من السلم أن من حق جهات الإدارة نقل الموظفين وفقا لمتتضيات العمل وتبعا لما تقضى به المصلحة العامة ولا رقابة عليها من هذه المحكمة ما دام أن قرارها هذا لا يعتضمن تنزيلا للموظف إلى وظيفة أقل من تلك التى كان يشغلها ولا يكون منطويا على جزاء آخر ولا يغير من طبيعة قرار النقل أن يكون قد جاء في أعقاب تحقيق عن أخطاء نسبت إلى الموظف ويستوى بعد ذلك أن يكون التحقيق قد إنتهى إلى ثبوت إهمال الموظف ومجازاته أم لا فالنقل مكنة للادارة وفي وضع الموظف في المكان الذي يصلح له. ونقل المدعى من وظيفته الفنية في مصلحة الضرائب إلى وظيفة في الكادر الادارى بمصلحة الأموال المقررة لا يعضمن تنزيلا للمدعى لأن وظائف الكادر الغني العالى والادارى متماثلة وهي في مصلحة الضرائب يكون طعن المدعى بأن هذا النقل قد تضمن تنزيلا له على غير أساس سليم من القانون».

(محكمة القضاء الادارى - الدعرى رقم ٢٣٢ / ٢/٦ق - جلسة ٤/١/٥٤/١ - ١٩٥٤/١ م س/اس/٢٩)

المبدأ (١٥٦٨) : ونقل من وزارة أو مصلحة إلى أخرى نقلا نوعيا أو مكانيا – سلطة تقديرية للادارة – شروطها ء.

وللجهات الادارية سلطة مطلقة فى نقل الموظفين القابلين النقل من وزارة أو مصلحة إلى أخرى أو من وظيفة فى ذات الرزارة أو المصلحة إلى وظيفة أخرى نقلا نوعيا أو مكانيا ، إلا أن ذلك يجب أن يهدف دائما إلى تحقيق الغاية المرجوة من تخويل هذه الجهات السلطة المذكورة وهى وضع كل موظف فى المكان الذى يليق بكفايته وجدارته وعلى وجه يحقق العدالة بين المرظفين فى ترزيع الاقامة فيما بينهم بمناطق العمل المختلفة ويؤدى فى

النهاية إلى تحقيق المصلحة العامة. أما إذا تنكبت الجهات الادارية هذه الغاية فاستخدمت سلطتها في المقل لتحقيق منافع ذاتية للموظفين باتخاذها أداة لترقيتهم إلى درجات أعلى ما كانوا يستحقونها لو بقرا في مصالحهم أو وظائفهم الأصلية أو بافساح مجال الترقية لزملائهم بالمسلحة والاقسام المنقولين إليها فإن ذلك يكون مجاوزة وإساءة لإستعمال سلطتها المذكورة خصوصا إذا لم يتخذ النقل مظهراً جديا كما لو بقى الموظف المنقول شاغلا للوظيفة أخرى فوراً بعد ترقيته عما يغيد صورية النقل».

(محکمة القضاء الاداری – الدعری رقم ۲۵/۵۱۵ جلسة ۱۹۵۲/۹ م.۳ ص۱۱۵۵ )

المهدأ (١٩٦٩): «قرار نقل-لامسئولية على الحكومة-سلطة تقديرية- في حدود المسلحة العامة».

«إن نقل المدعى من جهة الأخرى على ما يزعم لا يمكن أن يؤدى إلى مساطة الحكومة فى شئ ما دام النقل من إطلاقات الإدارة تستوجبه المصلحة العامة وتجريه تبعا لمستلزمات العمل وما دام قد خلا تصرفها فى هذا الشأن من إساءة إستعمال السلطة».

(محکمةالقضا -الاداری-الدعروبرقم ۵۵۵/۲ ت-جلسة ۲۹۵۳/۳/۱۹۵۳-س۷ص(۲۷۸)

المبدأ ( ۱۵۷۰): «قرارنقل – سلطة تقديرية لصالح العمل – تجتب هذه الغاية يجعل القرار مخالفا للقانون ».

«لا جدال في أن الادارة تترخص في نقل الموظفين عامة من جهة إلى أخرى بلا معقب عليها لأنها إفي تستعمل في هذا الشأن للغرض الطبيعي الذي شرع النقل المكانى من أجله بحسب صالح العمل ومقتضاه، حتى إذا ما خرج النقل عن هذا المعيط وتباعد عن هذا الهدف القويم ودلت الظروف والملابسات على أنه ينطوى على عقوبة تأديبية ويصير في الواقع من الأمور

جزاء لم ينص عليه القانون فإنه يكون والحالة هذه معيبا غير قائم على سبب صحيح ووقع مخالفا للقانون».

(محکمةالقضا «الادارى-النصوىرقم ۲۰/۱/۲۰ (۱۹۵۳/۱/۲۰ – س۷ ص۲۷۱)

المِدأ (1071) : وقرار تقل - من الملاسات المتروكة لتقدير الادارة في حدود الصالح العام».

«إن الموظف بعكم الوظيفة من عمال المرافق العامة التى يجب أن تسبر فى جميع البلاد على حد سوا ،، فإذا اقتضت المصلحة العامة نقله من بلد إلى آخر وجب أن يوطن نفسه على تحمل ذلك فى سببل أدا ، واجبه وإلا إختل سير المرفق حقيق أن البلاد تختلف فى مراتب العمران وفى توفير أسباب الرفاهية فى المعيشة، وأن العدالة المطلقة تقتضى تكافؤ الفرص يينهم فى هذا الشأن، إلا أنه ما لم ينظم ذلك بقواعد تنظيمية عامة، كما تم بالنسبة لرجال القضا ، والرى فإن النقل يكون من الملاسات المتروكة لتقدير الادارة حسيما يكون متفقا مع الصالح العام».

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ٢١/١٤ق - جلسة ٢٣/٦/٦٥٣١)

المهدأ (۱۹۷۲): وتقل الموظف المغالفة توجيبها تترثيب المهاشر وتغطيه إياء إلى رئيسه الأعلى – وهو نقل مكانى مبنى على سلطة تقديرية متفقة وحكما لقانون ».

ومتى كان الواضع عما تقدم أن القرار الصادر بججازاة المدعى بخصم خمسة عشر يوما من مرتبة قد قام على أسبابه الصحيحة المبررة له، فإن قرار نقله من ادارة شئون العاملين يكون والحال كذلك قد جاء متفقا وحكم القانون بعد أن تكشفت مخالفة المدعى لتوجيهات رئيسه المباشر وتخطيه إياه إلى رئيسه الأعلى دون إحاطته بما أشار إليه به رئيسه المباشر إمعاناً في التحدى ونكولا عما تفرضه عليه واجبات الوظيفة من إحترام الرؤساء وأمانة العرض عليه، ذلك لأنه إذا رأى الرئيس المختص بسلطته التقديرية أن هذا العرض عليه، ذلك لأنه إذا رأى الرئيس المختص بسلطته التقديرية أن هذا

السلوك من جانب المدعى يتنافى مع بقائه فى موقعه بادارة شئون العاملين فإنه يكون قد مارس مسئولياته فى حدود القانون ودون ثمة إنحراف.

وعلى ذلك لا يكون ثمة سند من القانون للنعى على ما تضمنه قرار النقل من تغويت الدور على المدعى فى الترقية، ويكون تخطى المدعى فى هذه الترقية كأثر لقرارى الجزاء والنقل مثار الطعن قد صادف محله جدير برفض الدعوى فى شأنه».

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٤/١/١٥ ق-جلسة ١٩٨١/١٧٥)

المهدأ (١٥٧٣): «عدم دستورية النص على حظر الطعن على قرارات تقل وندب أعضا ممجلس الدولة- الثقل المكاني سلطة تترخص فيها الجهة الادارية-حدودها عدراسا على سعمال السلطة».

والفقرة الأولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بعدم جواز الطعن فى القرارات المتعلقة بنقل وندب أعضاء مجلس الدولة بأى طريقة من طرق الطعن أمام أية جهة – قضاء المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٧ بعدم دستورية نص هذه الفقرة – النقل المكانى طبقا لنص المادة ٨٧ من هذا القانون سلطة تترخص فيها الجهة الادارية حسبما يمليه صالح العمل بلا معقب عليها ما دام قرارها قد برئ من سوء إستعمال السلطة أو الانحراف بها ١٤٥٤.

(المحكمة الادارية العليا – الطعزر قم ١٩/٤ / تن جلسة ١٩٨٤ / ١ - ١٩٨٤ / -مجموعة ستنسل – المكتب الفتى – س ٣ – الدائرة الثانية )

الميدأ (١٩٧٤) : «ليس للموظف حق مكتسب في البقاء في وظيفة يعينها تأسيسا على أنه لم يطلب نقله منها أو على أنه يفيد منها خبرة معينة لا تتوافر في الوظيفة التي سينقل اليها ».

«إن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين

<sup>(</sup>١) يراجع حكم المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١/١٠ القضائية (دستورية) الصادر بجلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٧.

واللوائح، فمركز الموظف هو مركز قانونى عام، يجوز تغييره فى أى وقت وفق مقتضيات المصلحة العامة وليس للموظف ازا ها حق مكتسب فى البقاء فى وظيفة بعينها تأسيسا على أنه لم يطلب نقله منها، أو على أن يفيد منها خبرة معينة لا تتوفر فى الوظيفة التى سينقل إليها، ولا معقب على قرارات النقل التى تصدرها جهة الادارة ما دامت قد خلت من إساءة استعمال السلطة».

(المكمةالاداريةالعليا-الطمن رقم ١٣/٠١٥ ق-جلسة ١٩٧٠/١/١٠-س ١٥ص (١٢٢)

المهدأ (٩٧٥): وتلاحق قرارات النقل وصدورها بغير مقتض من الصالح العام-عدم جواز إتخاذ سلطة النقل المكاني أداة للمجازاة».

وإن تلاحق قرارات النقل المكانى وصدورها بغير مقتض من الصالح العام وفى أعقاب رفع الموظف لتقريره الخاص بصناديق النذور إلى السيد رئيس الوزراء فإن الجهة الادارية إنما قصدت مجازاة المدعى لأنها لم تكن راضية على التقرير الذى رفعه إلى السيد رئيس الوزراء بشأن صناديق النذور.

لذلك تكون الجهة الادارية قد انحرفت بسلطتها في نقل الموظفين من مكان إلى آخر عن الفاية التى وضعت لها وإتخذتها أداة للعقاب وبذلك تكون قد إبتدعت نوعا من الجزاء التأديبي لم ينص عليه القانون وأوقعته على المدعى بغير سبب يبرره.. وما كان يجوز للجهة الادارية أن تضيق بهذا النقد البناء وأن تتخذ من سلطة النقل المكانى أداة لمجازاة المدعى ومن ثم كان قرارها مخالفا للقانون مشوبا بسوء إستعمال السلطة».

(المحكمةالاداريةالمليا-الطمن وقية ١٥/٤/١٥ ق-جلسة ١٩٧٠/٤/١٠-س١٥٥-٢٩ص(٢٩١)

الميدأ (١٥٧٦): وصدور قرار يتقل أحدالعا ملين والطعن فيد أمام المحاكم التأديبية - يكفى أن تتبين المحكمة من ظروف الأحوال وملابساتها أن نية مصدر القرار الجهت إلى عقاب العامل دون إتباع الاجراءات المقررة فينعقد لها الاختصاص ينظر الطعن والفصل فيه ».

دمن حيث إن الظروف والملابسات التى صاحبت اصدار هذا القرار فى عهد الوزير الذى استصدره ثم إعادته ثانية إلى المؤسسة فى عهد وزير آخر تقطع بالسمة العقابية للقرار المطعون فيه .. وبهذه المثابة يكون الباعث على نقل المدعى هو محض تأديبة بابعادة عن المؤسسة وحرمانه من المزايا المالية المخولة للعاملين بها أثناء خدمتهم وبعد إنتهائها على ما يرر به الوزير اللاحق طلبه باعادة المدعى إلى عمله فى المؤسسة لإفادته من لاتحة المكافآت الاضافية فى نهاية الحدمة المعمول بها بالنسبة لقدامى العاملين فى المؤسسة.

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم فإنه لما كان المدعى يختصم القرار المطعون فيه بوصفه قرارا تأديبيا مقنعا وكان سنده الوحيد فى طلب الغاء هذا القرار هو أنه صدر بالمخالفة للقواعد القانونية المنظمة لتأديب العاملين فإن المحكمة التأديبية تكون مختصة بالفصل فى القرار بوصفه قرارا تأديبيا».

(المكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٩٧٩/٢/٤ و- جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ - س٤٢ ميداً ١٩٧٩/٢/٤ و- جلسة ١٩٧٩/٢/٤ - س٤٢ ميداً على المكن العليا في خمسة عشر عاما - الجزء الأول - الميداً وقم ٢٠١/ ٢٠ و - جلسة ١٩٧٩/٢/٢ - س٤٢ ميداً ٢٩- والمجموعة المشار إليها ميداً رقم ٢٥٢ ص ٢٠٠ و وما بعدها ).

وعن مدى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى قرارات النقل أو الندب فقد ظلت أحكام المحكمة الادارية العليا تتواتر عدة سنوات على اختصاص المحكمة التأديبية بالطعن على قرارات النقل التى تنطوى على عقوية مقنعة حتى قضت المحكمة الادارية العليا المنعقدة بالدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ فى الطلب رقم ١ لسنة ١ قضائية فى الطعن رقم

١٢٠١ لسنة ٢٨ القضائية بعدم إختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات النقل أو الندب.

وفيما يلى نعرض للمبدأ الذي تقرر في مجال تحديد الاختصاص ينظر منازعات قرارات النقلوالندب:

المهدأ (۱۹۷۷): «وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل الحصر وبالتالي فلا يتعقد الاختصاص لهذه المحاكم إلا إذا كان الطعن موجها إلى ما وصفه صريم نص القانون بأندجزاء.

قإذا كان الطعن موجها إلى قرار صدر بنقل أو ندب أحد العاملين بالحكومة إختصت بدم حكمة القضاء الاداري أو المحكمة الادارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما. أما إذا تعلق الطعن بندب أو نقل لأحد العاملين القطاع العام إنعقد الاختصاص للقضاء العادى (المحاكم العمالية) صاحب الولاية العامة بنازعات العمال التيجة عدم إختصاص المحاكم التاديبية بنظر الطعون في قرارات النقل أو الندب ».

(المحكمةالاداريةالعليا - الدائرة المتصرص عليها في المادة (٤٤ مكررا) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ معدلا يالقانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٤ - الطلب رقم ١ لسنة ١١ لقضائية - في الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ لقضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠).

الميداً (١٥٧٨): وسلطة الادارة التقديرية في نقل العامل منوطة يتحقيق مقتضيات الصالح العام وحسن سير المرافق العامة وألا تنحرف في إستعما لسلطتها ي.

وغارس الادارة سلطتها في نقل العامل براعاة صالح العمل ومقتضيات حسن سير المرافق العامة- وذلك دون أن يكون للعامل الحق في التمسك بالبقاء في وظيفة معينة، فإذا لم تتيع الادارة بنقل العامل الصالح العام أو إنحرفت عن هذه الغاية واتخذت النقل سبيلا إلى التنكيل بالعامل أو انزال العقاب به تكون قد أساحت إستعمال سلطتها نما يصم القرار الصادر منها بعدم المشروعية».

(الطمن رقم ۲۵۰ لسنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۸۸/۷/۷ وفی ذات المعنی : الطمن ا رقم ۲۰۱۲ لسنة ۳۱ ق-جلسة ۱۹۸۸/۷/۷ - ورقم ۱۹۸۵/۷ - ورقم ۱۹۸۸/۷/۸ السنة ۳۲ السنة ۱۹۸۸/۷/۷ ورقم ۱۹۸۹/۵/۷ السنة ۲۳ ق-جلسة ۱۹۸۹/۵/۷۳ ).

## المبحث الرابع

## السلطة التقديرية في مجال قرارات الاعارة

المبدأ (١٥٧٩): «تجديدعقدالعمل فى جامعة أجنبية يغير موافقة الجهة المعيرة يعد تعاقدا شخصيا – تجديد الاعارة من الأمور التى تترخص فيها الجهة المعيرة».

ولا خلاف في أن تجديد إعارة المدعى من الأمور التي تترخص جامعة القاهرة في الموافقة عليها أو رفضها بما لها من سلطة تقديرية».

(المحكمةالاداريةالعليا-الطعزرقبا\\\\ئ-بلسةة\\\\\\\\ ميداً - ١ ص\\\\\\\\ ميداً - ١ ص(١٤)

المبدأ (١٥٨٠): وإن مدة إعارة الموقف إذا يلفت حدها الأقصى قلا يجرز مدها إلا على الرجه المبين بالقائرن ولا يسوخ للجهة التي يتبعها الموقف أن تتخذا جراء يتطوى على مدالا عارة ضمنا متجاوزة حدها الأقصى على خلال أحكام القائرن – أساس ذلك ».

وإن المستفاد من نص المادة ۱۹۲ من القانون رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۵۱ بشأن نظام موظفی الدولة والذی قت اعارة الطاعن وانتهت خدمته فی ظله (تقابل المادة ۸۱ من القانون رقم ٤٦ لسنة ۱۹۹۵) أن الموظف يعتبر مستقيلا فی الحالتين الآتيتين:  إذا إنقطع عن عمله بدون إذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب أجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول.

 ٢- إذا التحق بالخدمة في حكومة أجنبية بغير ترخيص من الحكومة المصرية.

وفى الحالة الثانية تنتهى خدمته من تاريخ التحاقه بالخدمة فى الحكومة الأجنبية ... كما تقضى المادة ٥١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ المشار البعد (وتقابل المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١) بأن أقصى مدة للاعارة هى أربع سنوات وتتم بقرار من الوزير المختص وأنه فى غير هذه الأحوال تتم الاعارة بالاتفاق بين الوزير المختص ووزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين (وقرار جمهورى طبقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه).

ومن حيث إنه لا نزاع فى أن مدة إعارة الطاعن للمملكة السعودية قد بلغت حدها الأقصى وهو أربع سنوات فى ١٩٦٣/٨/٢١ ومن ثم فلا يجوز مدها بعد هذا التاريخ إلا بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى دبوان الموظفين.

ولم يثبت أن الجهة الادارية قد إتجهت إرادتها إلى إعمال هذا المد أو شرعت في إتخاذه وإغا كانت إرادتها صريحة في أنها لا ترغب في مد الاعارة.

ومتى ثبت ذلك فإنه لا يسوغ للمحافظة المطعون ضدها أن تتخذ إجراء ينطرى على مد الاعارة ضمنا – متجاوزة حدها الأقصى – على خلاف أحكام القانون ولو كان فى صورة أجازة مرضية أو إعتباديه متى كان الثابت أن صلة الموظف لم تنقطع بالدولة الأجنبية المعار إليها لأن ذلك ينظرى على تجديد ضمنى للاعارة وهو ما لا قلكه الجهة التابع لها إلا بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد وبعد أخذ رأى ديوان الموظفين (أو بقرار جمهوري في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه».

(المحكمة الاداريمة العليما - الطمن رقم ١٨/٤/١٥- ١٩٧٠ / ١٩٧٠ - ١٩٧٠ / ١٩٧٠ - ١٩٧٠ ( المحكمة الام ١٩٤/١٥)

المبدأ (۱۰۸۱): والفاء قرار الاعارة عات ترخص فيه جهة الادارة يسلطة تقديرية واسعة – ومع ذلك يجب أن يقوم قرار الالفاء على أسهاب تبرره صدقا وحقا – للقضاء الادارى التحقق من مدى مطابقة هذه الأسهاب للقانون – مثال – إستحقاق التعويض عن قرار إلفاء الاعارة الخاطئ ».

«إن النعى على الحكم المطعون فيه بأن للدولة أن تلغى اعارة عامليها بالخارج وفقا لتقديرها بما لا معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ولها في سبيل تكوين عقيدتها وسائل استثنائية خاصة تتناسب مع العمل الحساس الذي يقوم به المبعوث في الخارج - مردود بأنه ولئن كانت قرارات اعارة العاملين للخارج والغاء هذه القرارات عا تترخص فيه جهة الادارة بسلطة تقديرية واسعة، إلا أن هذه القرارات - شأنها شأن سائر القرارات الادارية يجب أن تقوم على أسباب تبررها صدقا وحقا في الواقع وفي القانون كركن من أركان إنعقادها، باعتبار القرار تصرفا قانونيا ولا يقوم أي تصرف قانوني بغير سببه، والسبب في القرار الاداري هو حالة واقعية أو قانونية تحمل الادارة على التدخل بقصد إحداث أثر قانوني هو محل القرار إبتفاء وجه الصالح العام الذي هو غاية القرار، وإذا ما ذكرت الادارة لقرارها أسبابا فإنها تكوّن خاصّعة لرقابة القضاء الاداري للتحقق من مدى مطابقتها للقانون أو عدم مطابقتها وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار، وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقق بما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا وقانونا ، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا - لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون فإذا ترتب عليه ضرر وقامت

علاقة السببية بين الخطأ والضرر تحققت مسئولية الادارة عن تعويض المضرور عن الضرور الذي أصابه».

(المحكمةالاداريةالمليا-الطمن رقم ١٨/٢٩ق-جلسة ١٩٧٧/٦/١-س٢٢ مبدأ رقم ٩٢)

المبدأ (١٥٨٢): وإعارة أعضاء مجلس الدولة - مدة الاعارة - سلطة رئيس الجمهورية التقديرية في مد الإعارة - حدود هذه السلطة ي.

والمادة ٨٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ اعارة أعضاء مجلس الدولة – مدة الاعارة أربع سنرات ويجوز أن ٢٩٧٧ اعارة أعضاء مجلس الدولة – مدة الاعارة أربع سنرات ويجوز أن الجمهورية – قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩٥/٥/١١ الذي يجيز للوزير المختص منع العامل المعار مهلة لمدة ستة شهور بعد إنتهاء الاعارة لانهاء متعلقاته هو وأسرته – منع هذه المهلة هو أمر جوازي للسلطة المختصة».

(المحكمالاداريالمليا-الطموقية/٢٨/٩٦ق-جلسة-١٩٨٥/١٢/٣٠-مجموعةاستنسل(الكتب)اللني-س-٣-الدائرة(الثانية)

الميداً (١٩٨٣) : والسلطةالتقديريةلرئيسالجمهورية في مداعارة عضو مجلسالدولة – أثر قرار تجديدالاعارة بعداللدة الأصلية ».

والمشرع حدد مدة إعارة عضو مجلس الدولة إلى الخارج وحصرها كأصل عام فى مدة أربع سنوات وأجاز زيادة تلك المدة إن كانت ثمة مصلحة قومية تستدعى ذلك- تقدير المصلحة القومية أمر متروك لتقدير رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ضوء الاعتبارات التى تعرضها الجهة المستعيرة- أثر ذلك : إذا صدر القرار بتجديد الإعارة بعد المدة الأصلية أنتج التجديد أثره سواء لمدة واحدة أو لأكثر من مدة وأصبح امتدادا للمدة الأصلية ويسرى فى شأنه ما يسرى على المدة الأولى طالما أن المشرع لم يضع حدا أقصى لتلك الزيادة».

(المحكمة الادارية العليا – الطعن رقم ١٩٨٧ / ٢٨٨٥ ق- جلسة ١٩٨٥ / ١٩٨٥ – ١٩٨٥ العائدة ا

الميدأ (١٩٨٤): والإعارة وإستمرارها وتجديدها من الملاصات التى تترخص فيها الجهة الادارية المختصة بما لها من سلطة تقديرية طالما خلا قرارها من إسامة إستعمال السلطة ب.

ورمن حيث إن الموافقة على نشوء الاعارة أو استمرارها وتجديدها هى من الملائمات التى تترخص فيها الجهة الادارية المختصة حسب مقتضيات طروف العمل وأوضاع المسلحة العامة بلا معقب عليها في هذا الشأن طالما خلا قرارها من إساءة إستعمال السلطة.

وإذ خلت الأوراق مما يفيد أن ثمة تعسفا أو إنحرافا قد وقع بصدد المنازعة المائلة – ولم يقدم الطاعن في مراحل نظر هذه المنازعة أي دليل مقنع على هذا الانحراف – واغا أورد اقوالا مرسلة على ما أسماه بمكيدة شخصية تذرعت بنسبة عدم التعاون بينه وبين الأمين العام في المنظمة الذي كان معارا إليها أو بعدم تناسب درجته في تلك المنظمة بوظيفته الأصلية في الجهة المعار منها، ومؤدى ذلك عدم إمكان نسبة الخطأ في جانب الجهة الادارية – حين أنهت إعارته إعتبارا من تاريخ عودته للبلاد ».

(الطعن رقم ۹۳۷ لسنة ۳ کق-جلسة ۱۹۸۳/۱۰/۲۹ - وأيضا الطعرن: رقم ۱۱۸۰ و ۱۱۸۷ لسنة ۳ کق-جلسة ۱۹۸۱/۱/۲۵ - ورقم ۱۹۸۸ کسنة ۲۸ق-جلسة ۷۴/۱۰/۷۰ - ورقم ۲۵۱۳ لسنة ۳۳ق-جلسة ۱۹۹۲/۷/۱۹

#### المبحث الخامس

السلطة التقديرية في مجال قرارات إنهاء الخدمة جما هو موقف المحكمة الادارية العليا من سلطة الادارة التقديرية في انها ، خدمة العامل خلال فترة الإختبار؟. المبدأ (۱۹۵۸): وتقدير صلاحية الموقف تحت الاختبار متروك للسلطة التى قلك التعيين - لها وحدها تقدير صلاحيت الموظيفة من عدمه - إستنادها في هذا التقدير إلى أية عناصر تستمدمنها قرارها بلامعقب عليها ما دام قرارها يجئ خاليا من إسامة إستمال السلطة - لا يعيب قرار فصل الموظف لمدم الصلاحية خلال فترة الاختبار عدم سبق اخطاره بتقرير الثلاثة شهور الأولى إذا كان بدرجة ضعيف في العمل والانتاج حسبما قرره منشور داخلى بقصد تنظيم العمل - أساس ذلك - مخالفة مثل هذه التوجيهات الداعى وتحقق الأمل المنات متى قامت التوجيهات الداعى وتحقق الأمل المرة التدخله وإعمال سلطاته متى قامت الدواعى وتحققت الأسهاب المروز التدخله وإعمال سلطاته المخرلة قانونا و.

وإن المرد في تقدير صلاحية الموظف المعين تحت الاختيار هو للسلطة التي قلك التعيين، فلها وحدها حق تقدير مدى صلاحيته للوظيفة العامة إستنادا إلى أية عناصر تستمد منها قرارها وهي تستقل بهذا التقدير بلا معقب عليها ما دام قرارها يجئ خاليا من إساءة إستعمال السلطة، وواضع عا تقدم أن المدعى قد ثبت عدم صلاحيته للبقاء في الخدمة وأنه بناء على التقرير المقدم عنه من رئيسه أصدر السيد مدير عام الهيئة بمقتضى السلطة المخولة له قانونا القرار المطعون فيه بفصله من الخدمة لعدم الصلاحية وقد خلت الأوراق من أية واقعة يمكن أن تقوم قرينة على إساءة إستعمال السلطة ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر سليماً مطابقاً للقانون ولا يعيبه أن المدعى والانتاج وذلك طبقا للمنشور الداخلي الصادر في ٢٧/ ١٩٦٣/٠ بقصد والانتاج وذلك طبقا للمنشور الداخلي الصادر في ١٩٦٣/١ بعصد تنظيم سير العمل ذلك أن مخالفة مثل هذه التوجيهات الداخلية التي يضعها الرؤساء لمرؤسيهم لا يمكن أن تغل يد الرئيس عن عمارسة سلطاته متى قامت الدواعي وتحققت الأسباب المبررة لتدخله واعمال سلطاته الخولة له قانونا».

(الحكمة الادان العليا - الطعيرة م ١٩٨٧ / ١٥٦٨ / ١٩٦٧ / ١٩٦٧ - ١٩٦٧ / ١٩٦٧ - ١٩٦٧ / ١٥٠٨ (المدينة م ١٩٦٧ / ١٩٦٧ - ١٩٦٧ / ١٩٦٧ - ١٩٦٧ / ١٩٦٧ - ١٩٦٧ / ١٩٦٨ - ١٩٦٨ / ١٩٦٨ - ١٩٦٨ / ١٩٦٨ - ١٩٦٨ / ١٩٦٨ - ١٩٦٨ / ١٩٦٨ - ١٩٦٨ - ١٩٦٨ / ١٩٦٨ - ١٩٦٨ - ١٩٦٨ - ١٩٦٨ / ١٩٦٨ - ١٩٢٨ -

المبدأ (۱۹۵۲): وإرتكاب المدعى عديدا من المخالفات التى تنظرى على إهما أوعدم دقة فى المملوعدم طاعة الأوامر الرؤساء كاف لأن يستخلص منه إستخلاصا سائفا ثبرت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار – إستناد القرار الصادر بإنهاء خدمته إلى مخالفات وقع معظمها قبل تعيينه فى إحدى وظائف المرتبة الرابعة ووقت أن كان يشغل وظيفة من المرتبة الحامسة – لا يقدح فى سلامة هذا القرار – أساس ذلك».

وإن في تعدد المخالفات التي ارتكبها المدعى وتعاقبها ما يرين على صفحته وما يكفى لأن يستخلص منه استخلاصا سائغا ثبوت عدم صلاحية المدعى خلال فترة الاختبار – ولا يقدح في سلامة القرار المذكور استناده إلى مخالفات وقع معظمها قبل تعبين المدعى في احدى وظائف المرتبة الرابعة ذلك أن ماضيه في المرتبة الخامسة متصل بحاضره في ذات العمل في المرتبة الرابعة وفي تكرار تردية في أمثال هذه المخالفات حتى بعد تعبينه في احدى وظائف المرتبة الأخيرة ما يقطع في أنه لم يطرأ عليه أدنى تحسين في مسلكه وما يؤكد عدم صلاحيته وعدم استحقاقه للتثبيت – واذن فلا تثريب على الهيئة أن هي أدخلت في اعتبارها عند تقديرها لمدى صلاحية المدعى – مقارفته لجميع هذه المخالفات المشار إليها».

(المحكمة الادارية المليبا – الطمورة م١١/١١/ ق-٢٣/٤/٢٣ - ١٩٦٧/٤/٢٣ . ١/١٠١٠/١٠)

المبدأ (۱۵۸۷): «يكفى نصحة قرار الفصل أن يثبت عدم الصلاحية خلال فترة الإختيار - لا يطلان إذا تراخى صدوره يعد إنقضا ء مدة الاختيار أمدام مقولا ي.

وإنه يكفى لصحة القرار أن يثبت عدم الصلاحية للعمل خلال فترة الاختبار – إذ يذلك يتخلف شرط من الشروط المعلق عليها مصير تعيين الموظف خلال الفترة المذكورة وهو صلاحيته للنهوض بأعباء وظيفته. أما تراخى صدور القرار أمدا معقولا إلى ما بعد انتهائها بسبب عرض الأوراق على الوكيل العام للشئون الزراعية ثم الوكيل العام للشئون المالية والادارية ثم على المدير العام لمديرية التحرير فليس من شأنه أن يؤثر على سلامته-وذلك بالاضافة إلى أنه ليس في النصوص التي نظمت فترة الاختبار ما يرجب صدور قرار الفصل قبل انتهائها ».

(الحكمةالادان العليا - الطمزرقية ١١١/ ٠ ان - ١٩٦٢/١٢/٢٤- (الحكمة الادان) ١٩٦٠ (١٩٦٠ - ١٩٦٢/١٢/٢٤)

الميداً (١٥٨٨): وتراخى صدور قرار الفصل إلى ما يعد إنقضاء فترة الإختيار لا يعيب القرار ما دامت عدم الصلاحية قد تقررت قبل إنقضاء هذه الفترة».

ورمن حيث إن الحكمة من وضع العامل تحت الاختبار هي استكشاف مدى صلاحيته للوظيفة وهي لا تثبت إلا بالمارسات الفعلية لأعبائها، ومن شم فإن هذه الحكمة تستوجب أن تكون فترة الاختبار فعلية يمارس فيها العامل أعمال الوظيفة التي عين فيها ولهذا نصت المادة (١٥) المشار إليها على أن تبدأ فترة الاختبار – وهي سنة – من تاريخ تسلم العامل عمله، وترتيبا على ذلك إذا انقطعت فترة الاختبار بسبب وقف العامل عن أعمال وظيفته، أسقطت مدة الوقف عن العمل من فترة الاختبار وتستكمل سنة الاختبار بعد إنتهاء إيقاف العامل عن عمله، ولا وجه لما ردده الطاعن من أن الوقف عن العمل لا يؤثر في مدة الاختبار التي تنتهي بعد سنة من تاريخ إستلام العمل، ذلك لائه ولئن كان لا إلزام على جهة الادارة أن أن رقت خلال تلك المدة متي تروض إنتهاء السنة قبل البت في صلاحية العامل إذ قلك تقدير ذلك في أي وقت خلال تلك المدة متي تواثرت لها عناصر هذا المتقدير إلا أنه إذا لم تستطع ذلك فيصعع لها إتخاذ القرار حتى نهاية السنة المذكورة، ويكفي الصحة القرار أن تثبت عدم الصلاحية للعمل في أي وقت خلال تلك الفترة لا يعنظ.

لا يعيب القرار الصادر بفصل المدعى تراخى جهة الادارة في إصداره لبعض الوقت لما تستازمه الاجراءات من العرض على لجنة شئون العاملين إذ ليس فى نصوص القانون ما يوجب صدور قرار الفصل ذاته قبل إنتها ، مدة السنة طالما أن عدم الصلاحية تقررت فعلا خلال تلك الفترة».

- (المحكمة الادانية المعلمة الطعن وقدم ٢٩/٢/١٥ ق- ١٩٧٣/١٢/١٥ (المحكمة ١٩٧٣/١٢/١٥)

المبدأ (١٥٨٩): والسلطة التقديرية لاتها ، خدمة العامل المين تحت الاختياري.

والأصل أن تقرير صلاحية أو عدم صلاحية العامل تحت الاختبار للوظيفة أمر تستقل به الجهة الادارية - صدور قرار إنهاء الخدمة دون سند من التقارير الشهرية التى توضع عن العامل والتى يجب الاستناد اليها عند وضع التقرير النهائي - بطلاته».

(المحكمة الادارية العلها - الطعن رقم ٢٠٠٧، ٣٠٠ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٨٤ - العائرة الرابعة )

المبدأ ( • ٩ ٥ ١) : ولا يسوع لجهة الادارة سحب القرار الصادر بإنها • الحدمة استناد إلى الاستقالة الصريحة أو الضمنية – لا يجوز القياس في هذه الحالة على ما هو مقرر بالنسبة إلى القرارات الصادرة بالفصل ، أساس ذلك » .

ولا يسوغ لجهة الادارة سحب القرار الصادر بانها الخدمة استنادا الى الاستقالة الصريحة أو الضمنية لأن سحب قرار إنها الخدمة في هذه الحالة ينظرى على إهدار الإدارة للضوابط والشروط التي فرضها المشرع على الإدارة عند إعادة العامل إلى الخدمة وحساب المدة التي قضاها خارج الرظيفة.

ولا يجوز فى هذه الحالة القياس على ما هو مقرر بالنسبة إلى القرارات الصادرة بالفصل لأنه ولئن كان الأصل فى السحب أو الرجوع فى القرارات الادارية ألا يقع أيهما إعمالا لسلطة تقديرية أو لاعتبارات الملائمة إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على جواز إعادة النظر فى قرارات الفصل من

الخدمة سواء اعتبر قرار الفصل صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز لاعتبارات انسانية تقرم على العدالة والشفقة إذ المفروض أن تنفصم صلة العامل بالوظيفة بمجرد فصله ويجب لاعادته إلى الخدمة أن يصدر قرار جديد بالتعيين كما يجب حساب المدة التي قضاها خارج الوظيفة في أقدميته أو يتم كل ذلك وفقا للقيود والأوضاع التي فرضها القانون».

(المسكستالادان الملينا -البطيمان وقيم ٣٤٥٠ ك. ١٣/٩ ق-جيلسية (٢٢٩/١٥٠١٩٧٠)

ولكن . . ما هو موقف المحكمة الادارية العليا من حدود سلطة الادارة
 التقديرية في إنها وخدمة العامل للانقطاع والاستقالة الحكمية ي؟

تواتر قضاء المحكمة الادارية العلبا على إعتبار إنقطاع العامل عن عمله بغير إذن وقريئة قانونية على الاستقالة» مقررة لصالح جهة الادارة لها أن تعملها أو لا تعملها في حق العامل حتى إنتهت أخيرا إلى عكس ذلك فأوجبت على الإدارة إصدار قرار إنهاء الخدمة بمجرد تحقق شروط الانقطاع،

وذلك ما سنعرض له في المهادئ التالية :

(أ) المهادئ القانونية قبل صدور حكم ودائرة توحيد المهادي م:

الميداً (١٥٩١): والاستقالة طبقا للأصول العامة للوظيفة - لا تنتج يذاتها أثرها القانوني في قصم رابطة التوظف - ترتب هذا الأثر - يتوقف على القرار الصادر من الجهة الادارية يقبولها صراحة أو على مضى المدة التي تعتبر بعدها مقبولة حكما - سريان هذا الحكم على عمال المرافق العامة كافة ع.

«إن الاستقالة طبقا للأصول العامة للوظيفة وللحكمة التى قام عليها تنظيمها لضمان دوام حسن سير المرافق العامة بانتظام وإطراد لا تنتج بذاتها أثرها القانوني في قصم رابطة التوظف، وإغا يتوقف حدوث هذا الأثر المنهى للخدمة على القرار الصادر من الجهة الادارية المختصة بقبولها صراحة أو على المدة التى تعتبر بعدها مقبولة حكما، كما أن مقدم الاستقالة يجب عليه أن يستمر فى عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو إلى أن ينقضى الميعاد المقرر لاعتبارها مقبولة، فارادته المنفردة - وهو فى علاقته بالادارة فى مركز قانونى أى تنظيمى عام تحكمه القوانين واللوائح لا فى مركز تعاقدى - لا تكفى وحدها لترتيب أثر ذاتى فورى على تقدم الاستقالة بمجرد تحقق هذه الواقعة. ويصدق هذا الأصل على عمال المرافق العامة كافة وأن خلت القواعد المنظمة لعلاقتهم بهذه المرافق من نص مردد له.

-۱۹۶۹/۱۱/۲۰- (المحكمة الادارية العلما الطعن رقم ۲۵/۷۳۵) ۲۰۲/۲۳/۱۲)

### تعقیب،

هذا الحكم يمثل الاتجاه السابق الذى عدلت عنه المحكمة الادارية العليا منعقدة بالدائرة المنصوص عليها فى المادة (٤٥) مكروا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ فى الطلب رقم ١ لسنة ٢ القضائية فى الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٧ القضائية والذى سنعرض له تفسيلا بعد عرض بعض النماذج الأخرى من إتجاه المحكمة الادارية العليا قبل العدول.

المهدأ (۹۲): «القانون ترك لجهة الادارة أن تترخص في إعتبار الموظف المنقطع عن عمله دون أذن مدة خمسة عشر يوما متتالية مستقيلا من الخدمة طبقا لما تراد محققا للمصلحة العامة».

«إذا ما انقطع الموظف عن عمله دون إذن لمدة خمسة عشر يوما متتالية جاز إعتباره مستقيلا من الخدمة، بمعنى أن القانون ترك لجهة الادارة المختصة أن تترخص في إعمال هذا الحكم في حق الموظف إذا ما توفر مناط تطبيقه، طبقا لما تراه محققا للمصلحة العام».

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٩٦٩/٣/٢٢ ق- ١٩٦٩/٣/٢٢ - ١٩١٥ ١٩٢/١٤) المهدأ (٩٩٧): والقرينة التيجاء بها المشرع لإعتبار الموقف مستقيلام قرة المسلحة جهة الادارة – للجهة الادارية إعمالها وإعتباره مستقيلاً أو إهمالها وقضى في مساطته تأديبها – الاقصاح عن ذلك يتم في صورة قرار تنفيذي».

وإن المشرع قد جاء بقرينة يعد معها الموظف مستقيلا وهذه القرينة مقررة لمصلحة الجهة الادارية التى يتبعها الموظف فإن شاحت أعملت القرينة فى حقد واعتبرته مستقيلا وإن شاحت تفاضت عنها رغم توافر اعمالها ولها ألا تعمل أثرها فلا تعتبر الموظف مستقيلا وقضى فى مساطته تأديبيا لانقطاعه بدون إذن 10 يوما متتالية .

ومؤدى ذلك أن إعمال هذا الأثر يصدر عن الادارة بما لها من سلطة تقديرية والافصاح عنه يتم فى صورة قرار إدارى مكتمل لجميع مقوماته وليس فى صورة قرار تنفيذى».

(المعكمة الادارية العليا - الطمن رقم ٢٠٠ ر ١٣/٩١٤ ق-جلسة ٣/٠/١٩٧٠ ( ١٩٧٠ - ١٩٧٠). ٢١- (٢٢٩/٢٨/١).

المدأ (٩٩٤): وإنتها مخدمة العامل، ها يعتبر إستقالة ضمنية، إذا انقطع عن عمله يغير إذن خمسة عشريوما متتالية لا يقع بقوة القانون بل لا تنتهى الخدمة الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة – القرينة القانونية على الاستقالة الفسمنية المستفادة من إنقطاع العامل بدون إذن عن عمله مقررة لصالح الادارة لا العامل – أساس ذلك ».

ومفاد المادة ٨١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤، أن خدمة العامل تنتهى بما يعتبره استقالة ضمنية إذا انقطع عن عمله بغير إذن خمسة عشر يوما متتالية وهى المدة التى عد المشرع انقضا ها قرينة قانونية على الاستقالة، وترتفع هذه القرينة ، إذ انتفى الافتراض القائمة عليه، بتقديم العامل خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعفر مقبول تقدره جهة الادارة، فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع، أو قدم هذه الاسباب ورفضت، اعتبرت خدمته منتهبة بأثر رجعى يرتد إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل، إلاأن إنتهاء الخدمة في هذه الحالة لا يقع بقوة القانون بل يحكمه المبدأ العام الذي نصت عليه المادة ٧٩ من القانون سالف الذكر، التي تقضى بأن خدمة العامل لا تنتهى الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة، ومن ثم فإنه حرصا على المسلحة العامة، وحتى لا يتوقف سير العمل في المرفق العام، كانت القرينة القانونية على الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل بدون إذن عن عمله خمسة عشر يوما متتالية بدون أن يقدم عذرا مقبولا، مقرره لصالح الادارة لا العامل ، وإلا كان من اليسير على من يجد في الخدمة العامة قيدا على نشاطه أن يستقيل من عمله بمحض اختياره بجرد انقطاعه عن عمله خمسة عشر يوما متتالية، وبذلك يجبر الادارة على قبول استقالته— وهذا ما يتنافى مع ما قصده المشرع حين اعطى الجهة قبول استقالته— وهذا ما يتنافى مع ما قصده المشرع حين اعطى الجهة الادارية سلطة ارجاء قبول الاستقالة في المادة ٧٩ المذكورة لمقتضيات المسلحة العامة».

(المحكنمة الادارية المعليا -الطعنزوقية ١٣/٣٥ق-٢٠٤٧١/١٧١-١١/١٣/٧١)

المبدأ (900): وإنقطاع العامل عن عمله يغير إذن وبدون علر – يعتبر قرينة قانونية على الاستقالة – هذه القرينة مقررة لصالح جهة الادارة فلها أن تعتبر العامل مستقيلا ولها أن تتخذ ضده اجرا ءات تأديبية وفي هذه الحالة لا يجرز اعتباره مستقيلا – قرار جهة الادارة باعتباره مستقيلا بعد إتخاذ الاجراءات التأديبية وقبل البت قيها نهائيا – قرار معدوم – بيان ذلك ».

«إن حق العامل فى ترك الخدمة بالاستقالة الصريحة أو الضمنية على ما تضمنه نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - والذى يعكم هذه الواقعة - ليس مطلقا من كل قيد، ولكن تحكمه إعتبارات الصالح العام، ضمانا لدوام حسن سير العمل فى المرافق العامة بانتظام وإطراد ، وعلى مقتضى ذلك قضت المادة ٧٦ من القانون المشار اليه

بأن الاستقالة الصريحة لا تنتج أثرها القانوني في فصم الرابطة الوظيفية إلا بالقرار الصادر من الجهة الادآرية المختصة بقبولها صراحة أو بانقضاء المدة التي تعتبر بعدها مقبولة حكما. كما نص القانون في المادة ٨١ منه على أن ويعتبر العامل مقدما استقالته .. إذا انقطع عن عمله بغير اذن خمسة عشر يوما متتالة ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يَثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول. فإذا لم يقدم العامل أسباب تبرر الاتقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت إعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .. ولا يجوز إعتبار العامل مستقيلاً في جميع الاحوال إذا كانت قد إتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لتركه العمل .. » ومؤدى هذا النص أن المشرع أقام قرينة قانونية هي إعتبار العامل مستقيلا إذا انقطع عن العمل مدة خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، وهذه القرينة مقررة لصالح الجهة الادارية فلها بسلطتها التقديرية إما أن تعتبر العامل مستقيلا وإما أن تتخذ ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لتركه العمل، بإعتبار أن انقطاع العامل بدون إذن أو بغير عذر مقبول يشكل مخالفة ادارية تستوجب المؤاخذه، وفي هذه الحالة لا يجوز - بحكم القانون - إعتبار العامل مستقيلا إلى أن تبت السلطة المختصة قانونا وبصفة نهائية في أمر تأديبه. فإذا ما تصرفت الجهة الادارية على خلاف حكم القانون واعتبرت العامل مستقيلا من تاريخ انقطاعه عن العمل بدون إذن أو بغير عذر مقبول بالرغم من إتخاذ الإجراءات التأديبية ضده وقبل البت نهائيا فيها، فإن قرارها يكون قد إنطوى على خروج صارخ على القانون ينحدر به إلى درجة الانعدام، ولا يكون له من ثم أى أثر قانوني يعتد به في مقام تأثيم هذا الانقطاع أو في مقام الالتزام بمجازاة المخالف باحدى العقوبات التي يجوز توقيعها على العاملين في الخدمة، بإعتبار أن العامل المخالف ما زال من العاملين المستمرين في العمل ولم تنته خدمته بعد 🦫

(المُحكَمَّالاداريَّالْمليا-الطَّمرِدِيِّيسم١٩٧٢/٣/٢٥ ق-١٩٧٢/٣/٢٥-

۹۷۲/۵۹/۱۷ - وأيضا الطمن رقم ۹۱، ۹۵ لسنة ۲۷ ق-جلسة ۱۹۸٤/۱۲/۸ - ا استنسل المكتب اللغی – س ۳۰ – الدائرة الرابعة – والطمن رقم ۱۹۷۲/۱۲۷ ق – جلسة ۱۹۸۵/۱۹۸۵ – لمجموعة المشار اليسها – والطمن رقم ۱۹۷۸/۱۳۷ ق – جلسة ۱۹۸۵/۱۸۸۵ – المجموعة اتها)

### (ب) المبادي القانونية بعد صدور حكم ودائرة توحيد المهادي - p :

ظل هذا المبدأ المتقدم معمولا به حتى جاحت الدائرة المنصوص عليها فى المادة (٥٤) مكررا من القانون رقم المادة (٥٤) مكررا من القانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٨٤ (دوائر المحكمة الادارية العليا مجتمعة والمشكلة من أحد عشر عضوا برئاسة رئيس مجلس الدولة) لتعدل عن هذا الاتجاه ولتقرر المبدأ التالى:

المبدأ (١٥٩٦): د إعتبار العامل المنقطع عن عمله المدد المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقدما إستقالته إذا لم تكن الاجرا مات التأديبية قد إتخلت ضده خلال الشهر التالي لإنقطاعه عن العمل».

ورمن حيث أن الطعن الماثل يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن مجرد انقطاع العامل عن عمله أكثر من خمسة عشر يوما متتالية لا يحقق بذاته الإستقالة إلا إذا قسكت الجهة الادارية بهذا الحق، فإذا ثبت أن نيتها لم تنصرف إلى ترتيب هذا الأثر فإن مجرد مضى تلك المدة لا يكفى بذاته لإعتبار العامل مستقيلا، وما دامت الجهة الادارية لم تصدر قرارا بانها، خدمة المطعون ضدها بل طلبت عودتها إلى عملها فإن تكييف الدعرى على أنها طعن بعدم المرافقة على السفر يكون غير سديد خاصة وأن في طلب المطعون ضدها الاذن لها بالسفر يؤكد استمرار العلاقة الوظيفية – ولما كان منع التصريح بسفر المطعون ضدها فضلا عن أنه من المطلاقات الجهة الادارية فإنه يقوم على أسباب صحيحة إذ أن زوجها ليس من بين العاملين بالحكومة ولا وجه لإلزام الجهة الادارية عنحها تصريحا

## بالسفر إلى المتارج.

ومن حيث إن المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة هي بصدد تعداد حالات انتهاء خدمة العامل أوردت في البند (٣) منها «الإستقالة»، ثم تكلمت المادتان ٩٧ و ٩٨ عن نوعين من الإستقالة: تناولت الأولى منهما الاستقالة الصريحة بقولها: وللعامل أن يقدم استقالته من وظيفته، وتكون الإستقالة مكتوبة ولاتنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقاله. ويجب البت في طلب الإستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الإستقالة مقبولة بحكم القانون ..... ويجوز خلال هذه المدة إرجاء قبول الإستقالة لأسباب تتعلق بصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الارجاء على أسبوعين .. ». وتناولت الثانية الإستقالة الضمنية أو الحكمية بقولها. «يعتبر العامل مقدما إستقالته في الحالات الآتية : ١- إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما إذن أكثر من خمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول .. فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل. ٧- إذا انقطع عن عمل بغير إذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة. وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة.

وفى الحالتين السابقتين يتعين إنذار العامل كتابة بعد إنقطاعه لمدة خمسة أيام فى الحالة الأولى وعشرة أيام فى الحالة الثانية . . ولا يجوز إعتبار العامل مستقيلا فى جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده اجرا ات تأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل».

ومن حيث إنه يتضع من ذلك أن كلا من الإستقالة الصريحة والإستقالة الضمنية تقوم على إرادة العامل فالأولى تستند إلى طلب كتابي يقدم منه، والثانية تقوم على إتخاذه موقفا ينبئ عن إنصراف نيته في الإستقالة يحيث لا تدع طروف الحال أى شلك فى دلالته على حقيقة المقصود ويتمثل الموقف فى الاصرار على الانقطاع عن العمل. وقد أخذ المشرع هذا الأمر فى الحسبان عند صياغته لنص المادة ٩٨ بقوله: «يعتبر العامل مقدما إستقالته..» فأراد أن يرتب الإستقالة الضمنية إذا ما توافرت عناصرها وتكاملت أركانها ذات الأثر المترتب على الإستقالة الصريحة وهى إنتهاء خدمة العامل – وهذه الارادة من جانب العامل بالنسبة إلى نوعى الإستقالة هى التي قثل ركن السبب فى القرار الادارى وهو قرار إنتهاء الخدمة.

ومن حيث إنه يبين من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها وهي التي تدور في فلكها المنازعة المطروحة أنها تتطلب لإعمال حكمها وترتب أثرها مراعاة إجراء شكلى حاصله الزام الجهة الادارية انذار العامل كتابة بعد إنقطاعه عن العمل لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية - وهذا الاجراء الجوهري القصد منه أن تستبين الجهة الادارية إصرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه، وفي ذات الوقت إعلامه بما يراد إتخاذه من إجراء حباله بسبب انقطاعه عن العمل وقكينا له من إبداء عذره قبل إتخاذ الاجراء، فإذا لم يقدم العامل خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقطاعه ما يثبت أن الانقطاع كأن لعذر مقبول أو قدم أسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ أنقطاعه عن العمل إعمالاً لصريح تلك المادة، إلا إذا إتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل بإعتبار أن انقطاع العامل عن عمله بدون إذن أو بغير عذر مقبول يشكل مخالفة ادارية تستوجب المؤاخذة وعندئذ لا يجوز إعتباره مستقبلا .. فقرينة الإستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل المدد المحددة مقررة لصالح الجهة الادارية التي يتبعها العامل. فإن شاءت أعملتها في حقه وأعتبرته مستقبلا وإن لم تشأ اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التال لانقطاعه عن العمل وهذه المدة حددها المشرع لتقوم الجهة الادارية بتقدير موقفها واختيار أي الإجراءين تسلك، فإن هي تقاعست عن سلوك الاجراء التأديبي قبل العامل المنقطع

عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت فى إتخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة بإعتبار العامل مستقيلا، إذ لا يسوغ للجهة الادارية أن تسكت عن إتخاذ أى من الإجراءين وتترك العامل معلقا أمره أمدا قد يطول وقد يقصر وذلك حرصا على إستقرار الأوضاع الادارية وتوفير الطمأنينة فى المراكز القانونية لعمال المرافق العامة إستقرارا تمليه المصلحة العامة فضلا عن درء العنت عن العامل فى ترك العمل بحسبان أن ذلك من الأصول المقررة لحق العامل فى أى وقت يشاء.

ومن حيث إنه وإن كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهى بصدد الكلام عن الإستقالة الصريحة قضى كأصل عام بألا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول إستقالته وعليه الاستمرار في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الإستقالة إلا أن هذه المادة – في ذات الوقت – اعتبرت خدمته منتهية إذا لم يبت في طلب الإستقالة خلال مدة الثلاثين يوما أو بعد مدة الارجاء، إذ في هذه الحالة تنتهى خدمة العامل دون ما حاجة إلى صدور القرار بقبول الإستقالة الصريحة وإذا كانت إنتهاء الخدمة في حالتي الإستقالة الصريحة والضمنية واحدة وهي رغبة العامل في ترك العمل، ومن ثم فإنه يتعين إعمال حكم المادة ٩٨ التي تتكلم عن الإستقالة الصريحة، هذا فضلا عن أن نص المادة ٩٨ جاء خلوا من ضرورة صدور قرار بإنتهاء خدمة العامل عن أن نص المادة ٩٨ جاء خلوا من ضرورة صدور قرار بإنتهاء خدمة العامل الانذار الكتابي ودين إتخاذ الاجراء التأديبي خلال الشهر التالي للانقطاع إلانقوم في هذه الحالة القرينة القانونية في إعتبار العامل مستقبلا.

ومن حبث إنه ليس صحيحا ما يقال بأن خدمة العامل المنقطع عن عمله المدد المحددة بعد إنذاره كتابة لا تنتهى إلا بالقرار الادارى الذى يصدر بترتيب هذا الأثر حرصا على المصلحة العامة حتى لا يتوقف سير العمل فى المرفق العام ذلك أنه وإن كانت الجهة الادارية جادة وحريصة فى السهر على حسن سير العمل فى المرفق العام لما تتوانى أو تتباطأ فى اتخاذ الاجراءات

التأديبية ضد هذا العامل حيث منحها المشرع أجلا مدته الشهر الثانى لاتقطاع العامل لسلوك هذا الطريق، وفى هذه الحالة لا تنفسم عرى العلاقة القانونية بين العامل والجهة الادارية بل تبقى قائمة حتى تنتهى المسألة التأديبية فإن لم تتخذ الجهة الادارية الاجراء التأديبي حتى انتهى ذلك الأجل نهضت القرينة القانونية فى حقها وإعتبر العامل مستقيلا وإنتهت خدمته دون تعليق الأمر على صدور قرار ادارى بذلك.

ولذلك حكمت المحكمة بإعتبار العامل المنقطع عن عمله المدد المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مقدما إستقالتة إذا لم تكن الإجراءات التأديبية قد إتخذت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل، وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة للفصل فيه».

(المحكمة الادارية العلها – دائرة ترحيد المادئ – الطمن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ القضائية – جلسة ١٩٨٧/٣/٢)

# المبدأ (٩٧): وعناصر وأركان الإستقالة الضمنية».

ورمن حيث إن المحكمة الإدارية العليا بالتشكيل المنصوص عليه فى المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٨٤ معدلا بالقانون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٨٤ معدلا بالقانون رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤ قضت باعتبار العامل المنقطع عن عمله المدد المنصوص عليها فى المادة (٩٨) المشار إليها مقدما إستقالته إذا لم تكن الإجراءات التأديبية قد إتخذت ضده خلال الشهر التالى لاتقطاعه، إلا أنه يشترط لإعمال هذا الأثر أن تتوافر عناصر الإستقالة الضمنية وتتكامل أركانها - ذلك أن هذه الاستقالة الضمنية تقوم على إرتخاذه موقفا ينبئ عن إنصراف نيته إلى الإستقالة الضمنية تقوم على إتخاذه موقفا ينبئ عن إنصراف نيته إلى الإستقالة بعيث لا تدع ظروف الحال أي شك في دلالته على حقيقة المقصود - ويتمثل الموقف في الاصرار على الانقطاع عن العمل، وقد أخذ المشرع هذا الأمر في الحسبان عند صياغته لنص المادة (٩٨) بقوله «يعتبر العامل مقدما

إستقالته ...»، فأراد أن يرتب على الاستقالة الضمنية إذا ما توافرت عناصرها وتكاملت أركانها ذات الأثر المترتب على الاستقالة الصريحة وهي إنتهاء خدمة العامل، وهذه الارادة من جانب العامل بالنسبة إلى نوعى الإستقالة هي التي قشل ركن السبب في القرار الاداري وهو قرار إنهاء الحدمة ...

ومن ثم فإن وجود المحال في القوات المسلحة لأداء الخدمة العسكرية لا يترتب عليه إعتباره منقطعا بدون إذن ولا ينبئ عن إنصراف نية الاستقالة من وظيفته، الأمر الذي لا يتوافر معه شروط إعمال قرينة الإستقالة الضمنية وفقا لحكم المادة (٩٨) المشار إليها، ومن ثم فلا يجوز إعتبار المحال مستقيلا وفقا لحكم هذه المادة.

(الطمن رقم ۲۲۹ لسنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۲۸)

المبدأ (١٥٩٨) : ﴿ إقترانُ إِنقطاع العامل يتقديم طلب في اليوم التالي لإحالته إلى القومسيون الطبي – إنتفاء قرينة الإستقالة الضمنية ».

«إن المحكمة الادارية العليا قد استقر قضاءها بالنسبة لتفسير نص المفقرة الاولى من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الاشارة إليها، على أن انتهاء الخدمة في هذه الحالة يقوم على قرينة الإستقالة الضمنية، أي اعتبار الانقطاع المتصل عن العمل مدة تزيد على خمسة عشر يوما متتالية دون إذن بمثابة قرينة على إستقالة ضمنية من العامل، فإذا ثبت بأي طريق سببا آخر للانقطاع تنتفي قرينة الإستقالة الضمنية- فإذا كان إنقطاع العامل قد إقترن بتقديم طلب في اليوم التالي لاحالته إلى القومسيون الطبي - فإن في ذلك ما يكفي للإقصاح عن سبب إنقطاعه وهر المرض - وبذلك لا يكون هناك وجه للقول بأن علة إنقطاعه هي الإستقالة وتنتفي القرينة التي رتبها القانون على هذا الإنقطاع».

(الطمن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢/ ١٩٨٩/).

المهدأ (۱۹۹۹): و إقرار القومسيون الطبى للعاصل على مرضه وموافقته على إحتساب مدة الإنقطاع أجازة مرضية – إنتفاء الإستقالة الضينية ي.

ورمن حيث إنه، وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة، في تفسير نص الفقرة الأولى من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - فإن إنتهاء الخدمة في هذه الحالة تقوم على قرينة الإستقالة الضمنية على إعتبار الانقطاع المتصل عن العمل مدة تزيد على خمسة عشر يوما متتالية دون إذن بمثابة قرينة على إستقالة ضمنية للعامل وعلى نيته ورغبته في هجر الوظيفة، فإذا ما ثبت - بأى طريق - أن هناك سببا آخر للانقطاع تنتفى معه قرينة الإستقالة الضمنية، كاقتران الانقطاع بتقديم طلب يثبت فيه مرضه ويطلب احالته إلى القومسيون الطبي للكشف عليه، فإن في ذلك ما يكفى للاقصاح عن سبب انقطاعه عن العمل هي الرغبة في هجر الوظيفة، وبنتفي قرينة الإستقالة المحكمية التي رتبها القانون على هذا الانقطاع ما دام أن القومسيون الطبي أقره على مرضه ووافق على إحتساب مدة الانقطاع ما أجازة مرضية».

(الطعن رقم ۱۹۶۰ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۹٤/٤/۱)

المبدأ ( ١٦٠٠): والإستقالة الصريحة والإستقالة الضمنية أساسها ورادة العامل - وجوب إنصراف نهة العامل إلى الرغبة في هجر الرظيفة والعزوف عنها - إنتفاء القرينة يترتب عليها إستمراريقا و ابطة التوظف دائمة ع.

« ومن حيث إنه من المسلم به أن الإستقالة سوا ، الصريحة أو الضمنية إغا تقوم على إرادة العامل حيث تستند الإستقالة الصريحة إلى طلب كتابى يقدمه العامل – وتقوم الإستقالة الضمنية على إتخاذه موقفا ينبئ عن إنصراف نيته إلى الإستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أى شك فى دلالته على حقيقة المقصود منه ويتمثل هذا المرقف فى اصرار العامل على الانقطاع عن العمل، وترتيبا على ذلك ومتى كانت الإستقالة الضمنية تقوم على إرادة العامل ورغبته فى ترك العمل بالانقطاع عنه - فإنه متى كانت ظروف الحال تقطع بأن انقطاع العامل لا يفيد ولا يكشف عن أن نيته ورغبته قد إنجهت إلى الإستقالة وهجر الوظيفة والعزوف عنها إنتفت فى هذه الحالة قرينة الإستقالة الضمنية عما يتعين معه بقاء رابطة التوظف قائمة بين العامل والادارة ولا يجوز بالتالى اعتبار خدمته منتهية».

(الطعن رقم ۸۹۸ لسنة ۳۸ ق-جلسة ۱۹۹۶/۹/۹۸ - وأيضا : الطعين رقم ۱۹۶۱ لسنة ۳۱ ق-جلسة ۱۹۹۶/۹/۱۹۰ - ورقم ۱۹۷۲ لسنة ۳۵ ق-جلسة ۱۹۹۶/۸/۲۳).

# المبحث السادس

# السلطة التقديرية في مجال القرارات التأديبية

تبدو السلطة التقديرية للادارة أكثر ما تبدو في مجال القرارات التأديبية. فإذا ثبت أن الموظف قد إرتكب وقائع معينة وأن هذه الوقائع يمكن أن توصف قانونا بأنها أخطاء تأديبية فإنها حرة في توقيع الجزاء أو عدم توقيعه، فهذه المسألة تدخل في مجال السلطة التقديرية المتروكة للادارة، وهو ما عنته المحكمة الادارية العليا في الكثير من أحكامها بقولها:

«إن رقابة القضاء الادارى للقرار الصادر من جهة الادارة تقف عند التحقق من رجود سبب صحيح لهذا القرار ، أما أهمية هذا السبب أو خطور ته متى قامت فمن ملا مات الادارة التى تخضع لسلطتها المطلقة فى التقدير ما دامت لا تنظرى على إساءً استعمال السلطة ه (۱۰).

أما إذا إختارت الادارة أن تعاقب الموظف على الخطأ أو الذنب الذي

<sup>(</sup>١) حكم المحكمة الادارية العليا - المجموعة - س٢ ص ١٦١ يند ١٩.

ارتكبه قما مدى رقابة القضاء الادارى على الجزاء الموقع منها عليه؟.. \*مدى تناسب الجرم مع العقى ة التأديبية وقضاء الفلوي:

تخلص «فكرة الغلو» فى أنها رقابة على إستعمال الادارة لسلطتها التقديرية فى تقرير الجزاءات التأديبية الجائز توقيعها عند إرتكاب خطأ تأديبي. فمن المعروف أن المشرع لم ينظم الذنوب التأديبية وما يقابل كل منها من جزاء كما هو الأمر فى الجرائم الجنائية، يل إكتفى يوضع تعريف عام للخطأ التأديبي هو عادة الاخلال بمقتضى الواجب الوظيفى، ثم وضع مجموعة من الجزاءات الجائز توقيعها، وترك للادارة وغيرها من السلطات التأديبية سلطة تقديرية فى إختيار الجزاء المناسب من بينها فى كل حالة على حدة.

وجاء القضاء الادارى المصرى ليوجب على السلطة التأديبية ألا تغلو فى هذا التقدير أو ألا تتعسف أو تنحرف، ويعتبر قضاء الغلو من مبتكرات القضاء الادارى المصرى وليس له ما يقابله فى قضاء مجلس الدولة الفرنسى(۱).

وقد ظهر قضاء الغلو في صورة محدودة في قضاء محكمة القضاء الاداري منذ سنة ۱۹۵۱ <sup>(۱)</sup>، ثم قامت المحكمة الادارية العليا بتطويره وتقديمه في صورة جديدة بحكمها الصادر سنة ۱۹۹۱ <sup>(۱۲)</sup>.

ويمكن تقسيم إتجاهات قضاء مجلس الدولة بخصوص السلطة التقديرية في مجال مدى تناسب الجرم مع العقوبة التأديبية إلى اتجاهين نعرض لهما فيما يلى :

 <sup>(</sup>١) الدكتور محمد ميرغني خيري - الميادئ العامة للقانون الاداري المغربي - الطبعة الثالثة ١٩٨٢ ص ٤٧٠ وما يعدها .

<sup>(</sup>۲) حكم محكمة القضاء الاداري – جلسة ١٩٥١/٦/٢٦ – المجموعة س٥ ص ١٠٩٦.

<sup>(</sup>٣) حكم المحكمة الادارية العليّاً - الطّعن وقم ٧٣٥٦/ق- جلسةٌ ١٩٦١/١١/١٩- المجموعة س٧ ص ٧٧.

#### المطلب الأول

# استقلال جهة الادارة فى تقدير التناسب بين الجزاء والخالفة

اتجه قضاء مجلس الدولة منذ البداية إلى أن تقدير الجزاء المناسب عن المخالفة يخضع لمحض السلطة التقديرية لجهة الادارة أو السلطات التأديبية وأنه ليس للمحكمة أن تعقب على مقدار الجزاء التأديبي الموقع ما دام يدخل في الحدود القانونية المحددة، وفيما يلى نعرض للمبادئ القانونية التي قررت ذلك.

جالمهادئ القائرتية التى قررتها محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا فى داستقلالجهة الادارة بتقدير التناسب بين الجزاء والمخالفة».

المهدأ (١٦٠١): «قرار تأديبي-عدم تناسب الجزاء مع الفعل- ليس للمحكمة أن تعقب على مقدار الجزاء- هذا التناسب متروك لتقدير الإدارة».

«ما ذهب إليه المدعى من عدم تناسب الجزاء التأديبى مع ما هو منسوب إليه مردود بأنه ليس للمحكمة أن تعقب على مقدار الجزاء التأديبي إذ هذا التناسب بين الفعل موضوع المؤاخذة والجزاء التأديبي عما تترخص في تقديره السلطة الادارية».

(محكمة القضاء الادارى – الدعرى رقم ۷۹ - ۱۹،۲ ق – جلسة ۱۹۵۳/۵/۹۰۳ – س۷ ص۱۹۱۷).

المهدأ (١٦٠٢): وتقدير الجزاء المناسب - سلطة تقديرية للادارة ما دام في حدود القانون ».

«إن ما يزعمه المدعى من أن القرار المطعون فيه مشوب بسوء استعمال السلطة لمجرد أنه كان يكفى جزاء له أن يحكم عليه بالغرامة أسوة بزملائه لا وجه له - ذلك لأن اختيار الجزاء التأديبي المناسب للجرم الذي يرتكبه

الموظف أمر تستقل السلطة التأديبية بتقديره ما دام في حدود القانون.

(محكمة القضاء الاداري- الدعوى رقم ٢٥٥٦١ ق- جلسة ١٩٤٩/٣/١ - س٣ ص ٤٢١).

### تعقیب ،

يلاحظ أن هذا المبدأ قد جعل السلطة التقديرية مقيدة بحدود القانون وهر ما يطلق سلطة الادارة في حدود الجزاءات الواردة بالقانون.

المبدأ (۱۹۰۳): «تقدير الجزاء المناسيسن السلطات التقديرية للادارة».

«إن تقدير الجزاء عا يترخص فيه الرئيس ما دام هذا الجزاء واقعا فى حدود القانون والتعليمات وقام على أسباب مقبولة تبرره ولا يمكن أن يحتج بأن رئيسا وقع جزاء مخففا فى حالة عائلة ليكون ذلك ملزما لرئيس آخر».

(محکمةالقضاءالاداری-الدعری رقم ۱۹۵۶/۲/۲ ق-جلسة ۱۹۵۶/۳/۱۸–۱۹۵۹ س/۱۰۱۸)

المهدأ (۲۰۶): «قرارإدارى بالفصل – بعد إستيفا «الأوضاع الشكيلة وسماع دفاع الموظف – تقدير العقوبة لا معقب عليه من هذه المحكمة إلا لعيب سوء إستعمال السلطة ».

وإن لجنة التأديب بالجامعة إذا أصدرت القرار المذكور مشيرة فيه إلى المادة الخامسة عشرة التى وقعت جزاء الفصل بالتطبيق لها بعد أن أحاطت علما بظروف واقعة الاعتداء المعروضة عليها وملايساتها من جميع نواحيها واستمعت لما أبداه المدعى من دفاع فيها وما أدلى به من أعذار مستوفية الأرضاع التى نص عليها المرسوم – قد قامت بتقديرها الموضوعي لتلك الظروف وما يناسبها من عقوبة تأديبية في حدود السلطة المخولة لها قانونا بلا معقب عليها من محكمة القضاء الادارى في هذا الشأن ما دام لم يثبت أنه قد انطوى على عيب سوء استعمال السلطة أو مجاوزتها – ومن ثم

تكون الدعوى لا سند لها من القانون متعينا رفضها ».

(محكمةالقضاءالادارى-الدعرىرقم ١٣٣١ / ق-جلسة١٩٤٨/١ / ١٩٤٨ – س ١ ص ٣٥٢)

## تعقيب،

هذا المبدأ بدأ يشير إلى عيب الانحراف بالسلطة كقيد على حدود السلطة التقديرية.

المهدأ ( ١٦٠٥): «قرار تأديبى-استناده إلى عناصر ثابت ه فى الأوراق - تقدير الجزاء من السلطة الادارية التقديرية - لا معقب عليها ما دامت لم تخالف القانون وقدرت الجزاء فى الحدود القانونية».

«متى كان القرار المطعون فيه قد قام على أسس مستمدة من عناصر ثابتة في الأوراق تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها وقد توقع الجزاء على المدعى لأنه تصرف تصرفا يدعو إلى إثارة الشبهات القوية نحو مسلكه وهو موظف عمومى يجب أن ينأى بنفسه عما يكون محلا للشبهات والظنون. فإن جهة الادارة تكون قد ترخصت في حدود سلطتها التأديبية في تقدير الجزاء الذي رأته مناسبا لما إرتكبه الموظف بلا معقب عليها في هذا الشأن ما دامت لم تخالف القوانين واللوائع وقدرت الجزاء في الحدود القانونية».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ٧/٣٦٩٥ق - جلسة ٢٩٥٤/٣/٢١ -س٨ ص ١٣٠٦)

المبدأ (١٦٠٦) : « قرار تأديبي – تناسب الجزاء مع الفعل – سلطة تقديرية للمجالس التأديبية ».

دليس للمحكمة أن تعقب على مقدار الجزاء التأديبي المرقع ما دام يدخل في الحدود القانونية المعينة إذ أن تناسب الجزاء للفعل موضوع التأديب أو عدم تناسبه عا تترخص المجالس التأديبية في تقديره».

(محكمة القضاء الاداري-الدعري رقم ١٩٦/١/١ق-جلسة ١٩٤٨/١/١٨-س١ ص ٢٧٧) . المهدأ (۱۲۰۷) : «قرار تأديبي-سلطة تقديرية- ما دام له أصل ثابت في الأوراق ولم يشيه سرم إستعمال السلطة».

«إن تقدير الجزاء من الملاسات التى يترخص مجلس التأديب المختص والمشكل تشكيلا صحيحا فى تقديرها بلا معقب عليه ما دام قراره قد خلا من مخالفة القانون وإساءة إستعمال السلطة ولم ينتزع من عناصر غير صحيحة لا سند لها من الأوراق».

(محكمة القضاء الادارى – الدعى رقم ٢٧٤/٦ق – جلسة ١٩٥٣/٣/٥ – س٧ ص ٢٦٧ – وأينضا – الدعوى رقم ٢٧٨/٣٥٩ – جلسة ١٩٥٤/١١/١ – س٩ص ٢٠ – والدعوى رقم ٧/١٠٧٧ق – جلسة ٢٧/١/٥٥٥ – س ٩ ص ٢٦٦).

#### تعقیب ،

إعتنقت محكمة القضاء الادارى هذا الاتجاه وجعلت من مخالفة القانون والانحراف بالسلطة قيدان على السلطة التقديرية. ثم جاءت المحكمة الادارية العليا في أوائل أحكامها لتعتنق ذات الاتجاه الذي ظلت عليه حتى عدلت عنه في حكمها الصادر بجلسة ١٩٦١/١١/١١ والذي سيرد عند عرض الاتجاه الثاني، غير أنها بعد ذلك أصدرت عدة أحكام تنتمى إلى الاتجاه الأول.

وفيما يلى نعرض للمبادئ التى قررتها المحكمة الادارية العليا في ظل الاتجاد الأولى القائل باستقبلال جهة الادارة في تقدير تناسب الجزاءمع المخالفة:

المبدأ (١٦٠٨) : وقرار تأديبي – للادارة حرية تقدير الخطورة الناجمة عن الخطأ – وتقدير ما يناسبه من جزاء ي.

وما دامت الادارة قد إستخلصت تلك النتيجة إستخلاصا سائغا من تلك الأصول المشار إليها إذ إنتهت الادارة إلى أن مسلك المطعون عليه كان معيبا واجراء غير سليم ومخالفا للتعليمات الواجب اتباعها في هذا الشأن فإن القرار باحالته إلى المعاش يكون قائما على سبيه وهو إخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها وكان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يتاسبه من جزاء تأديبي في حدود نصاب القانون إلى حد الاحالة إلى المعاش أو العزل التأديبي بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ٧٠١ من قانون موظفى الدولة أو حد الاعفاء من الحدمة بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة».

(المحكمة الادارية العليا – الطعن رقم ١٥٠/١٥ - جلسة ١٩٥٥/١١/٥٥-١-س١ ص ٤٥).

الميداً (١٦٠٩): وقرار تأديبي - متى يجوز للادارة إصدار قرارها -ومدى رقابة القضاء عليها ».

«إن القرار التأديبي يجب أن يقوم على سبب يبرره، فلا تتدخل الادارة لترقيع الجزاء إلا إذا كانت هناك حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخلها، ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار الإداري فإن للقضاء الاداري أن يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من الأركان التي يقوم عليها القرار».

(المحكمة الادارية العليا – الطعن رقم ٢/١٦١٦ ق- جلسة ١٩٥٦/ ١٩٥٦)

المبدأ ( ١٦١٠ ) : «إستقلالجهةالادارةبتقدير التناسب بين الجزاء والمخالفة».

وإن القرار التأديبي شأنه شأن أي قرار اداري آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره فلا تتدخل الادارة لوقيع الجزاء إلا إذا قامت حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخاها ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار فإن للقضاء الاداري أن يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من أركان القرار وفي نطاق الرقابة القانونية التي تسلط على تلك القرارات التي غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا. فإذا كان الثابت على نحو ما تقدم – أن السبب الذي قام عليه القرار المطعون فيه وهو إخلال المدعى بالتزاماته الجوهرية وخروجه على مقتضى واجبه الوظيفي أمر ثابت في حقه، فإن القرار المطعون فيه يكون قد قام على سبب الوظيفي أمر ثابت في حقه، فإن القرار المطعون فيه يكون قد قام على سبب

#### يبرره ومطابقا للقانون.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بالرغم نما خلص إليه من ثبوت الاتهام السند إلى المدعى وإلى أنه يشكل خروجا على مقتضيات واجبه الوظيفي. وأن من حق المؤسسة مجازاته عنه قد انتهى إلى الغاء قرار فصله استنادا إلى أن هذا الجزاء لا يتناسب مع ما يثبت في حقه بمقولة أن عجز المدعى عن تقديم المستندات الدالة على صرفه المبالغ المسلمة إليه بصفة عهده أو وجود عجز في هذه العهدة ليس دليلا مقنعاً على قيام المدعى باختلاس قيمة المبالغ المتبقية في ذمته للمؤسسة وهو لا يعدو أن يكون إهمالا في المحافظة على عهدته، وإذا كان هذا الاهمال يشكل في حقه مخالفة ادارية تستوجب مجازاته إلا أنه يجب مراعاة التدرج في الجزاء لإعمال التلاؤم بين الجزاء والمخالفة التي إستوجبته وإلا خرج الجزاء عن نطاق المشروعية وإذ كان الثابت أن المؤسسة قررت مجازاة المدعى بالفصل من الخدمة لما ثبت في حقه من الإهمال في المحافظة على عهدته مما أدى إلى وجود عجز بها فإن جزاء الفصل يكون غير متناسب مع المخالفة وبالتالي خارجا عن نطاق المشروعية ومخالفا للقانون، وهذا الرأي الذي إنتهي إليه الحكم غير صحيح ذلك أن الواقع من الأمر أنه أيا كان الرأى فيما إذا كان ما ثبت في حق المدعى من اخلالً بعهدته هو مجرد إهمال في المحافظة على هذه العهدة أدى إلى فقدها أم أنه إختلاس لهذه العهدة كما تدل على ذلك ظروف الحال فإنه ليس ثمة عدم تناسب ظاهر أو تفاوت صارخ بين ما ثبت في حق المدعى وبين الجزاء الذي وقع عليه ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف بما ذهب إليه في هذا الشأن ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه إذا انتهت الادارة بحسب فهمها الصحيح للعناصر التى استخلصت منها قبام العامل بارتكاب ذنب إدارى إلى تكوين إقتناعها بأن مسلك العامل كان معيبا وأن الغعل الذى أتاه أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفًا لما يقضى القانون أو الواجب إتباعه في هذا الشأن كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني دون أن

يخضع إقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء».

(المحكمة الإداريمة العليا - الطبعيرة م ١٤/٤/١ ق- ١٩٧٣/١١/١-٣/١/١٩)

#### تعقيب :

هذا الحكم جاء تعقيبا على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى والذى انتهجت فيه اتجاه رقابة تناسب الجزاء مع المخالفة فقررت إلغاء قرار فصل الموظف لعدم تناسبه مع الجرم المنسوب إليه، وقد ألغت المحكمة الإدارية العليا هذا الحكم تأسيسا على أن للادارة حرية تقدير ما يناسب المخالفة من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني المقرر وهو ما يعتبر عدولا منها عن إتجاهها القاضى برقابة الغلو والذى سيرد تفصيله في بحث الاتجاء الثاني لقضاء مجلس الدولة.

المهدأ (١٦١١): «حرية الإدارة في تقدير الجزاء المناسب - الغلوفي تقدير الجزاء - مناطه - مثال » .

وأصاب الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من أن ما نسب إلى المدعى من وجود عجز في عهدته وتقديمه بيانات غير صحيحة للتفتيش المالى بقصد تفطية هذا العجز ثابت في حقه ثبوتا يقينيا ولا ينال من ثبوته في حقد ما ذهب إليه من مبررات، إذ الثابت أن المستندات التى قدمها لنفى وجود عجز في عهدته كانت قد إستعيضت وصوفت قيمتها للمدعى قبل الجرد أم القول بأنه قدم بيانات هذا المبلغ دون مراجعة فأمر لا يقبل في المسائل المالية التى تتطلب الدقة والحذر خصوصا وأن المدعى من العاملين بالحسابات منذ تعيينه وعلى دراية كافية بما لهذا البيان من تأثير مباشر على نتيجة الجرد، الأمر الذي يشكل في حقه خروجا على مقتضى الواجب الرظيفي كان من شأنه المساس بمصلحة مالية للشركة المدعى عليها.

ومن حيث إن القرار التأديبي شأنه شأن أى قرار إدارى آخر يجب أن يقرم على سبب يبرره فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء إلا إذا قامت حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخلها ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار فإن للقضاء الإدارى أن يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من أركان القرار، وفى نطاق الرقابة القانونية التى تسلط على تلك القرارات التى غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا فإذا كان الثابت – على نحو ما تقدم – أن السبب الذى قام عليه القرار المطعون فيه، وهو إخلال المدعى بالتزاماته الجوهرية وخروجه على مقتضى واجبه الوظيفى أمر ثابت فى حقه فإن القرار المطعون فيه يكون قد قام على سبب يبرره ومطابقاً للقانون.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بالرغم عا خلص إليه من ثبوت الاتهام المسند إلى المدعى وإلى أنه يشكل خروجا على مقتضيات واجبه الوظيفي، وأن من حق المؤسسة مجازاته عنه، انتهى إلى أن هذه المخالفة لاتستوجب أن يجازي عنها بأقصى الجزاءات وهو الفصل من الخدمة، إذ إن الإسراف في الشدة يجعل الجزاء متسما بعدم المشروعية واكتفى بمجازاته بخصم خمسة عشر يوما من راتبه، وهذا الذي انتهى إليه الحكم غير صحيح ذلك أنه وإن كانت المخالفات الثابته في حق المدعى لا تقف عند حد الإهمال بل تتعداه فإن من الأمور المستقر أن أهمال العامل في المحافظة على عهدته وعدم مراعاته الدقة والحذر في المسائل المالية يعد إخلالا بالتزاماته الجوهرية وعقتضيات واجبة الوظيفي يجيز مجازاته بأقصى الجزاءات، ومن ثم فإنه لا يكون ثمة عدم تناسب أو غلو بين ما ثبت في حق المدعى وبين الجزاء الذي وقعته عليه الشركة ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف بما ذهب إليه في هذا الشأن ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة، من أنه إذا انتهت الجهة الإدارية بحسب فهمها الصحيح للعناصر التي استخلصت منها قيام العامل بارتكاب ذنب إدارى إلى تكوين اقتناعها بأن مسلك العامل كان معيبا وأن الفعل الذي أتاه أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفا لما يقضى القانون أو الواجب باتباعه في هذا الشأن كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب

القانوني دون أن يخضع إقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء».

(المحكمة الإدان قالمليا -الطمنزقم ١٩٧٣/١٧ ق-١٩٧٣/١٧٨-١- (الدكمة الإدان قالمليا -١٩٧٣/١٧).

### تعقيب،

صدر هذا الحكم فى ديسمبر ١٩٧٣ أى عقب صدور الحكم المشار إليه فى المبدأ السابق الصادر فى نوفمبر ١٩٧٣ وهو يؤكد اتجاه المحكمة الإدارية العليا فى ذلك الحين.

# المطلب الثانى دالغلو، يحد سلطة الادارة فى تقدير التناسب بعن الجزاء والخالفة

إنتهى الاتجاه الأول المتمثل فى قضاء محكمة القضاء الإدارى وبعض قضاء المحكمة الإدارية العليا إلى بسط رقابة القضاء على سلطة تقدير الجزاء إستنادا إلى عيب الانحراف أو إساءة إستعمال السلطة، ذلك أن الادارة حتى فى هذا المجال التقديرى يجب ألا تنحرف بسلطتها فتستعملها في غير ما قرره القانون لها .

ولقد إنجه قضاء محمود للمحكمة الإدارية العليا في عام ١٩٦١ ثم إضطرد بعد ذلك إلى أن القانون إذ قرر سلطة التأديب فإنه جعلها وسلطة مقيدة علم هو ألا يكون هناك وغلوا ع في تقدير العقوبة التأديبية.

وبديهى أن مجلس الدولة يغدو بذلك صاحب الحق فى رقابة السلطة المقيدة، إذ أن هذه السلطة قد خرجت من مجال (الملاحمة) إلى مجال (المسوعية).

قالادارة حرة في تقدير المقوية طالما لم يصل الأمر إلى حد والغلو». وفيما يلى نصر ض للمهادئ القائر نينة التي قرر تها محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في هذا الاتجاد. هالمبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليافي درقابة الفلوي:

ظهر قضاء الغلو في صورة محدودة في قضاء محكمة القضاء الإداري سنة ١٩٥١ وتعرض لتموذج منه في الفترة السابقة على صدور حكم المحكمة الإدارية العليافي ١٩١١/١١/١١؛

المبدأ (١٦١٧): وقصل أحدالعمد لمخالفته في التبليغ عن حادث سرقة – عدم الملاممة الطاهرة بين المخالفة والجزاء – إلغاء ع.

«إن فصل لجنة الشياخات لأحد العمد لتأخره في التبليغ عن حادثة سرقة يجعله مشويا بعيب الاتحراف في إستعمال السلطة واجب الالغاء».

دمحکمة القضاء الإداری – المجموعة – جلسة ۲۹/۲/ ۱۹۵۱ س۵ ص ۹۹ - ۱ – وحکمها الصادر بجلسة ۱۹۵۳/۱۱/۲۹ – س۵ ص ۱۹۹۳)

### تعقيب،

يرى الأستاذ الدكتور محمد مرغني تعقيبا على هذا المبدأ (١٠):

أن المحكمة قد وصفت القرار بأنه مشوب بعيب الانحراف في إستعمال السلطة ويرى أن هذا الرصف يعتبر من قبيل عدم الدقة في التعبير إذ أن عيب الانحراف يتحقق إذا استهدف مصدر القرار تحقيق غاية أخرى غير التي شرعت السلطة من أجل تحقيقها ، وهو يذلك عيب شخصى أو ذاتى ، على الرأى الراجع ، كما سبق أن رأينا ، أما عدم الملامة الظاهرة أو الغلو فهو عيب ذو طابع موضوعى .

ويضيف الدكتور محمد مرغنى: أن المحكمة حاولت تعليل حكمها بأن القانون وقد ذكر العقوبات الجائز توقيعها مرتبة بطريقة تصاعدية لم يقصد أن يخول السلطة التأديبية سلطة توقيع أقصى الجزاءات وهو الفصل لأية

<sup>(</sup>۱) د. محمد مرغنی – المهادئ العامة للقانون الاداری المفریی – طبعة ۱۹۸۲ ص ٤٧١ المان وهامش(۹).

جريمة يرتكبها العمدة أو طالب الكلية الحربية، إلا أن هذه الحجة غير سديدة ذلك أن الترتيب في ذكر العقوبات حسب شدتها من طبائع الأشياء، ولا يعنى أبدا أن المشرع يلزم السلطة التأديبية بإختيار إحدى العقوبات المحددة لكل ذنب إدارى، إذن فلها حرية إختيار العقوبة المناسبة بشرط ألا تتعسف في إستعمال سلطتها هذه أو ألا تغلو فيها.

ويضيف الرأى المتقدم أن المصدر الحقيقى للإلغاء فى هذه الحالة هو وتطريةالتعسف فى إستعمال السلطة ».

وقديداً الجاه (المحكمة الإدارية العليا) بشطبيق ما عرف بقضا -الغلو في المبدأ التالي والذي أثار خلافا في الفقه بين مؤيد ومعارض.

المهدأ (۱۹۱۳): ومناط مشروعية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء ألا يشوب إستعمالها وغلوه - من صور الغلو عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نرع الجزاء ومقداره - معيار عدم المشروعية في هذه الصورة ليس معيارا شخصيا وإنما هو معيار موضوعى قوامه أن درجة خطورة الذنب الإدارى لا تتناسب البتدمع نوع الجزا ومقداره و.

وإنه ولتن كانت للسلطات التأديبية، ومن ببنها المحاكم التأديبية.
سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها
فى ذلك، ألا أن مناط مشروعية هذه السلطة - شأنها كشأن أية سلطة
تقديرية أخرى - ألا يشوب إستعمالها غلو. ومن صور هذا الغلو عدم
الملامة الطاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره،
ففى هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملاسة الظاهرة مع الهدف الذى تغياه
القانون من التأديب. والهدف الذى توخاه القانون من التأديب هو بوجه عام
تأمين إنتظام المرافق العامة. ولا يتأتى هذا التأمين إذا إنطرى الجزاء على
مفارقة صارخة. فركوب متن الشطط فى القسوة يؤدى إلى احجام عمال
المرافق العامة عن حمل المسئولية خشية التعرض لهذه القسوة المعنة فى

الشدة. والإفراط المسرف في الشفقة يؤدى إلى استهانتهم بأداء واجباتهم طمعا في هذه الشفقة المغرقة في اللين. فكل من طرفي النقيض لا يؤمن إنتظام سير المرافق العامة، وبالتالى يتعارض مع الهدف الذي رمى إليه القانون من التأديب. وعلى هذا الأساس يعتبر إستعمال سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوبا بالغلو، فيخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية، ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة. ومعيار عدم المشروعية موده ليس معيار أشخصها وافا هو معيار موضوعي، قوامه أن درجة خطورة الذنب الإداري لا تتناسب المتقمع نوع الجزاء ومقداره.

وغنى عن البيان أن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الصورة المذكورة كا يخضع أيضا لرقابة هذه المحكمة».

- (المحكمة الإدارية العليا – الطمن رقم ٦٣ ٥/٧ ق- جلسة ١٩٦١/١١/١ ( ١٩٦١ – ١٩٦١) س٧ ص ٢٧)

## تعقيب

أثار صدور هذا الحكم وما تضمنه من مبدأ قانوني هام الكثير من الخلاف في الرأي حوله ونعرض لذلك فيما يلي :

(۱) يرى الدكتور عهد الفتاح حسن (۱) أن وحكم المحكمة الإدارية العليا الذي بدأت به المحكمة قضاحها الجديد يدخل في سلسلة الأحكام الكبيرة لقضائنا الإداري، بل هو في نظرنا لا يقل أهبية من الناحية العملية عن الحكم الذي قررت به محكمة القضاء الإداري لأول مرة رقابتها على دستورية القوانين، لأن إعمال رقابة الدستورية أمر – كما لا يخفى – قليل الوقوع، وإذا إضطر إليها القاضى واجهها بحذر وحيطة شديدين، خشية أن يصطدم بالسلطة التشريعية، أما رقابة الجزاء، فرقابة يومية يواجه القاضى بها السلطة الإدارية أو محكمة أدنى منه درجة، فلا تشريب عليه إذا هو

<sup>(</sup>١) الدكتور عبد الفتاح حسن - التأديب في الوظيفة العامة ص ٢٨٧ وما يعدها.

مارسها دون تحفظه.

(۲) ويرى الدكتور المستشار محمد جودت الملط (۱) أن و المحكمة الإدارية العليا يحكمها المشار إليد قدوضعت شعلة مضيئة في طريق الحق والعداء وزينت بهذا الحكم صدر قضائها الإداري».

(٣) بيتما يرى الدكتور العميد سليمان الطماوى (٢) انتقاد هذا القضاء للمحكمة الإدارية العليا ويرى أن كلمة (القلو) التى تستعملها المحكمة الإدارية العليا هى فى الحقيقة بديل عن كلمة (التعسف أو الانحراف).

ويضيف لمزيد من الايضاح أن والرأى يتردد ببن دواعى الضمان، ودواعى الضمان، ودواعى الفاعلية في هذا الصدد ودواعى الفاعلية ومن امتدح قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا الصدد الها نظر إلى اعتبارات الضمان دون غيرها. ونحن نرى باستمرار أن التأديب يجب أن يضع في اعتباره أولا فاعلية الادارة، مع عدم إهدار مقتضيات الضمان».

ويردف قائلا: وإن المحكمة الإدارية العليا لا تملك التعقيب على حكم أو قرار تأديبي إلا إذا كان مخالفا للقانون. فهل يعتبر الفلو – كما فسرته المحكمة الإدارية العليا – نرعا من مخالفة القانون؟ إن المسلم به أننا لا نكون أمام عيب مخالفة القانون إلا إذا كنا يصدد عارسة إختصاص مقيد والمسلم به بلا خلاف، أن كلا من السلطة الإدارية والمحكمة التأديبية تمارس إختصاصا تقديريا عند إختيار العقوبة المناسبة للجريمة الثابتة في حق الموظف. والعيب الملازم لإستعمال السلطة التقديرية، هو إسا متساستعمال السلطة أو الاتحراف بها. فلا رقابة على عمارسة الاختصاص التقديري إلا إذا العيب.

<sup>(</sup>١) الدكتور / محمد جردت الملط - المسئولية التأديبية للموظف العام ص ٤١٧ وما بعدها .

 <sup>(</sup>۲) الدكتور / سليمان الطباري - القضاء الاداري - قضاء التأديب طبعة ١٩٧٩ - ص ١٩٥٥ رما يعدها.

- (٤) ويرى الأستاذ الدكتور مصطفى أو زيد فهمى (١) أنه «يرحب بهذا الاتجاه منذ البداية ويرجو ألا يكون اتجاها عابرا للمحكمة الإدارية العليا تعدل عنه بعد حين.
- (٥) ويرى الأستاذ الدكتور محمد مرغني (٢) أن عيب الغلو ذو طابع «موضوعي» مادى كما قالت المحكمة الإدارية العليا، الأمر الذي يبعد نظرية الغلو عن نظرية الانحراف الذي عرفنا أنه ذو طابع نفساني أو ذاتي أو «قصدي» أو «عمدي» كما تعبر عنه محكمة القضاء الإداري والمحكمة الادارية العليا دائما.

وقد لاحظ هذا الرأى على المحكمة أنها لم تكتف بإلغاء الجزاء بل وقعت الجزاء الذى رأته مناسباً. وقد مدت المحكمة الإدارية العليا فكرة الغلو إلى عديد من المجالات وإلى مختلف أنواع الجزاءات.

ويضيف الدكتور مرغنى قائلا إن هناك معيارين للتعسف أولهما عدم التناسب البين بين الضرر الذي يلحق بأحد الأفراد من جراء تصرف الادارة وبين الفائدة أو المصلحة الضئيلة المحتمل أن تعود على الادارة أو المجتمع. وثانيها عدم التناسب البين بين الحطأ أو الذنب المقترف من الموظف وبين الجزاء الذي وقعته السلطات التأديبية وبعبارة أخرى عدم التناسب البين بين دسب القرار الإداري (الحطأ) وبين ومحله ي أو موضوعه والجزاء »، وأنه في المعيارين يلاحظ إشتراط أن يكون عدم التناسب أو التفاوت وبينا أو صارحًا » فلا يكفى مطلق عدم التناسب أو التفاوت.

وتعرض فيما يلى العديد من المبادئ التي تؤكد إضطراد هذا الاتجاه في قضا «المحكمة الإدارية العليا:

المبدأ (١٦١٤): والجزاءات التأديبية التي توقع على الموظفين-

<sup>(</sup>١) الدكتور مصطفى أبر زيد فهمى – القضاء الادارى ومجلس الدولة – الطبعة الرابعة ١٩٧٩ ص٨١٥ وما بعدها.

 <sup>(</sup>۲) الدكتور محمد مرغنى - المبادئ العامة للقانون الادارى الغربى - طبعة ۱۹۸۷ ص ٤٧٦ ومايعدها.

## سلطات! لجهات التأديبية في تقديرها بما يتناسبه مع المخالفات-رقابة المحكمة لها - حدودها »

«الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعا لدرجة جسامة الذنب الإدارى وعلى أنه إذا كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك فإن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب إستعمالها غلو، ومن صور هذا الغلو عدم الملاسمة الطاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة».

اللحكمة الإدان المسلمال الطبعين قيم ١٩٦٦/٢/٢٥ (١٩٦٦/٢/٢٦) - ١١-١٥١)

المبدأ (١٦١٥): والجزاءا حالت أديب قالتى توقع عن المخالفات التأديبية - تقدير السلطات التأديبية لها - حدوده ».

وولئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى هذا الشأن إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة شأنها شأن أية سلطة تقديرية أخرى ألا يشوب إستعمالها غلو، ومن صوره، عدم الملاسة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره».

- (۱۱۸۷/۱۱/۲۰ ق-۱۹۳۷/۱۱/۲۰ الطعن الماليا - ۱۹۳۷/۱۱/۲۰ الطعن الماليا - ۱۹۳۷/۱۱/۲۰ الطعن الماليا - ۱۹۳۷/۱۱/۲۰ الطعن الماليا الماليا

الميدأ (١٩٦٦) : وسلطة جهة التأديب في تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء يغير معقب عليها - مناط مشروعية هذه السلطة - ألا يشوب إستعمالها غلوم.

وإنه لئن كان للسلطات التأديبية تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك- إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة - شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى ألا يشوب إستعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملاحمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره - فتقدير الجزاء المشوب بالغلو يخرج من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة القضاء الإدارى».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١١/١١٤ قو ١٢/٢٩٧ ق-١/١٧٩٧ ٢٠ - ٧٧ - ٧٧٧).

المهدأ (١٦١٧) : وعدم التناسب الطاهريين الجزاء والمخالفة - إلغاء القرار - حق الشركة في توقيع الجزاء المناسب - مثال p.

وإنه لئن كان المطعون ضده قد اعترف بأنه وجد الترانس الذي ضبط معه فوق الدواليب خلف المصبنة فأخذه وليس في الأوراق ما يحمل على عدم الاطمئنان إلى صحة اعترافه خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه إلا أن الثابت من الأوراق أن التحقيق لم يكشف عن سبب وجود الترانس المشار إليه في مكان عمل المطعون ضده وهو لا يتصل بالأدوات الكهربائية كما لم يسفر التحقيق عن ظهور شخص كان هذا الترانس في حوزته أو كان مسئولا عنه والذي يستفاد من تفاهة القيمة التي قدرتها الشركة له إذ قدرته عا لا بجاوز جنيها أنه كان بحالة سيئة لا يصلح معها للإستعمال فإذا ما أضيف إلى ذلك حداثة عهد المطعون ضده بالعمل وصغر سنه إذ لم يكن يتجاوز وقت ضبط الواقعة عشرين عاما فإن أخذه بمنتهى الشدة وتوقيع أقصى العقوبات المقررة عليه دون مراعاة لمختلف الظروف التي أحاطت بارتكابه المخالفة على الوجه السالف بيانه عا يجعل الجزاء مشوبا بعدم التناسب الظاهر وبالتالي يخرجه عن حد المشروعية ويبطله ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما إنتهى إليه من إلغائه ويتعين والحالة هذه القضاء برفض الطعن مع إلزام الشركة الطاعنة مصروفاته دون أن يؤثر ذلك على حق الشركة في توقيع الجزاء المناسب على المطعون ضده بعد أن ثبتت

المخالفة بظروفها السالف بيانها في حقدي.

ويلاحظ من إستقراء هذا الميدأ أن المحكمة بعد أن تبين لها الغلوفي توقيع الجزاء قد ألفت الجزاء ولم تحل محل الادارة في النزول بالجزاء إلى حد التناسب بين الفعل والعقاب وإنما تركت ذلك تجريد جهة الإدارة بما لها من سلطة في ذلك

ولكن .. هل تقتصر رقابة القضاء لعدم تناسب الجزاء مع الذنب على
 حالات الفلو فقط؟ أم قتد إلى حالات والتهوين وأى حالات تخفيف الجزاء مع جسامة الذنب؟ .. (١١).

إتجه قضاء المحكمة الإدارية العليا في رقابته لعدم التناسب الظاهر بين الجزاء والمخالفة إلى التشديد في العقوبة بعد ثبوت عدم التناسب بين الجزاء الهين والمخالفة الجسيمة.

ويظهر ذلك الاتجاء من المبدأ التالى:

المهدأ (١٦١٨): «عدم التناسب الطاهريين الجزاء الإدارى والذنب المرقع عنه – مثال – مجازاة العامل المختلس بخصم شهر من مرتبة – عدم مشروعيته».

دجرى قضاء هذه المحكمة على أن إنعدام التناسب الظاهر بين الذنب الإدارى والجزاء الموقع عنه يخرج الجزاء عن نطاق المشروعية نما يجعله مخالفا للقانون متعين الالفاء، ولما كان الحكم المطعون فيه والذى لم يطعن فيه من السيد ... قد إنتهى إلى ثبوت ما هو منسوب إلى المذكور بقرار الاتهام من أن نيته انصوفت إلى الاستيلاء على المبالغ موضوع الدعوى لنفسه وبسبب وظيفته دون وجه حق، وأنه بذلك يكون قد خرج على مقتضى

<sup>(</sup>١) في هذا الشأن : راجع الدكتور مصطفى أبر زيد فهمي - المرجع السابق ص ٨٢٩ وما يعدها.

ما يجب أن يتعلى به العامل من أمانة وحسن سلوك ولم يحافظ على أموال الشركة التى يعمل بها وإستولى دون وجه حق على أموالها ولم يوردها إلى خزانة الشركة إلا بعد إكتشاف أمره، فما كان يجوز أن يقضى الحكم بعد ذلك بجبازاة المذكور بخصم شهر من مرتبه إذ ليس هناك أى تناسب بين الذنب الإدارى الذى ثبت فى حقه وبين الجزاء الذى وقع عليه، فلا جدال فى أن جرائم الإختلاس من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة والتى تفقد العامل الذى يرتكبها سمعته والثقة فيه وتؤدى عند الحكم فيها جنائيا إلى فصله بقوة القانون، ولا يمكن أن يؤدى قيام السيد .. برد المبالغ التى إختلسها وبالتالى قيام النيابة العامة باحالة الموضوع إلى الجهة الإدارية لمجازاته عما ثبت فى حقه تأديبيا إلى تغيير طبيعة الذنب الذى إرتكبه، فإذا ما أضيف إلى ما تقدم أن للمذكور سجلا حافلا بالجزاءات على نحو ما هو ثابت بالأوراق ، فإن الجزاء الحق لمثله هو الفصل من الخدمة».

(العكمة الإدان على الطعنية وقدم ١٩٧٨. ١٩/٤١ق-٩١/١٢/١٩١ (١٩٧٤/١/١٩).

المُهدأ (١٦١٩) : وقصل العامل من الخدمة - إعتباره جزاء لا يتناسب مع ما ارتكيه من مخالفة لما أحاط به من ظروف وملايسات - بيان ذلك ».

وإن المحكمة ترى أن جزاء الفصل من الخدمة الذى وقعته الجمعية على المدعى بعيد عن التلاؤم مع الذنب الذى إرتكبه المدعى ويشوبه الغلو على نحو يخرجه من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية، ذلك أن الظروف والملابسات سواء المتعلقة به أم بالحادث لا تستدعى أخذه بهذه الشدة المتناهية ومجازاته بأقصى الجزاءات التأديبية حيث لم يقم دليل على أن المدعى تعمد إرتكاب الذنب الذى نسب إليه وإغا وقع فيه نتيجة عدم خبرته ودرايته بهذا العمل، الأمر الذى يتجلى فى أنه كان يعمل طوال خدمته برادا وليس عامل تشغيل ماكينات على ما يبين من ملف خدمته وهو ما لم يدحضه دفاع الجمعية المدعى عليها، وعا لا شك فيه أن أعمال تشغيل ماكينات الضخ تخرج عن مهام تخصص المدعى، وبهذه المثابة فإن الجمعية

إذ أسندت إليه هذا العمل على خطورته دون أن تؤهله لهذا العمل وتتأكد من صلاحيته له، تكون قد شاركت بخطئها فى وقوع الحادث، بما لا يسوغ معه عدلا أن يتحمل هذا العامل وحده مسئولية ما وقع فيه، ويتعين لذلك إلغاء القرار المطعون فيه ليعود الأمر إلى الجمعية المدعى عليها لتوقع على المدعى الجزاء العادل الذى يتناسب مع ما بدر منه بوصفها مصدرة قرار الجزاء وصاحبه الاختصاص فى مجازاته وفقا لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ١٩٧١ آنف الذكري.

(الحكمنة لإدارينة لعليما -الطعن رقم ١٩٧١ ق-٣/٢٧ (١٩٧٥ - ١٩٧٨) ١٠/٥٥/٧٠)

المبدأ ( ۱۹۳۰): وإذا كان الحكم المطمون فيه قد إستظهر إدانة العامل فيما نسب إليه من إستيلائه على بعض قطع الحديد المملوكة لشركة النحاس فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عندما إنتهى إلى عدم تناسب جزاء الفصل مع المخالفة التي إقترفها العامل – توقيع جزاء الفصل على العامل في هذه الحالة يتناسب عدلا وقانونا مع ما إقترفه العامل – أساس ذلك ما ثبت في حق العامل ليس من الذوب البسيطة بل كان ذنها جسيما يتملق باللمة والأمانة وهما صفتان لا غنى عنهما قي العامل إذا افتقدهما أصبح غير صالح للبقاء في الوظيفة مهما تضاء لتقيمة الشئ الذي إستولي عليه».

ورمن حيث إنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر إدانة المدعى فيما أسند إليه إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون عندما إنتهى إلى أن جزاء الفصل لا يتناسب مع المخالفة التي إقترفها ذلك لأن ما نسب إلى المدعى من إستيلاته على قطع الحديد المملوكة لشركة النحاس وثبت في حقه لم يكن من الذنوب البسيطة، بل كان لا شك ذنبا جسيما وينطوى على إخلال خطير براجبات الوظيفة إذ يتعلق بالذمة والأمانة وهما صفتان لا غنى عنهما في العامل فإذا افتقدهما أصبح غير صالح للبقاء في الوظيفة مهما تضاطت قمهما الشعل المعامل فإذا التسوب إليه الاستيلاء عليه، ومن ثم فإن توقيع جزاء الفصل

على المدعى يكون قد قام على أسباب جدية وجوهرية ويتناسب عدلا وقانونا مع ما إقترفه المدعى من ذنب جسيم، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون، ويتعين لذلك إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض دعوى المدعى».

(المحكمة الإدارية العليا –الطعن رقم ١٩١٧ ق- ١٩٧٩/٤/٧- (الحكمة الإدارية العليا –الطعن رقم ١٩٧٩/٤/٧٠)

#### تمقيب،

هذا الحكم جاء تعقيبا على قضاء محكمة القضاء الإدارى التى إنتهت إلى أن جزاء الفصل لا يتناسب مع المخالفة التى إرتكبها المدعى. وقد رأى حكم المحكمة الإدارية العليا أنه ولئن كان من حق محكمة القضاء الإدارى أن تراقب مدى تناسب الجزاء مع المخالفة إلا أنها رأت أن الجزاء هنا وهو الفصل يتناسب تماما مع المخالفة التى اقترفها المدعى وهو الاستيلاء على قطع حديد عمل كذ للشركة وهى مخالفة جسيمة .

وعلى ذلك فإن هذا الحكم لا ينكر على القضاء مراقبة الغلو.

وقد إستمرت المحكمة الإدارية العليا في التأكيد على أن سلطة التأديب مقيدة بقيد ألا يكون هناك وغلوا » في تقدير العقوبة التأديبية وبوجوب التناسب بين الجزاء والمخالفة فأقرت مجموعة كبيرة من المبادئ القانونية الهامة نعرض فيما يلى لبعض منها:

المهدأ ( ١٦٢١): ورقابة المحكمة الإدارية العليالأحكام المحاكم التأديبية وما تقضى بممنجزا مات لتحقيق التناسب بين درجة خطورة الذنب الإدارى مع المخالفة المسوية إلى المعاليا إلى المعاكمة، وللمحكمة إذا شاب توقيم الجزاء غلوقي التقدير أن تنزل بالجزاء إلى القدر المناسب».

«رمن حيث إنه فيما يتعلق بمدى تناسب الذنب مع الجزاء الموقع على الطاعنين، فإنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على إختصاصها بالرقابة على ما تقضى به أحكام المحاكم التأديبية من جزاءات لتحقيق التناسب بين

درجة خطورة الذنب الإدارى مع المخالفة المنسوبة إلى المحال إلى المحاكمة -وأنه إذا شاب توقيع الجزاء غلو في التقدير فللمحكمة أن تنزل بالجزاء إلى القدر المناسب.

وحيث إنه كان ينبغى على المحكمة التأديبية أن تدخل فى اعتبارها اختلاف المسئول المباشر عن اختلاف المسئول المباشر عن الأخطاء فى التنفيذ بينما أن الطاعن الثانى بوصفه المشرف عليه تعتبر مسئوليته أقل درجة من مسئولية الطاعن الأول – لأن الخطأ المباشر يقع على عاتق الطاعن الأول و تأتى مسئولية رئيسه بالتبعية.

ومن ثم ترى المحكمة أن العقوبة الموقعة على الطاعن الثاني بالخصم شهرين من راتبه قد شابها الغلو في تقدير الجزاء - خاصة بمقارنته بمسئولية الطاعن الأول والذي أوقعت عليه المحكمة ذات العقوبة - وترى المحكمة الاكتفاء بالنسبة للطاعن الثاني بخصم خمسة عشر يوما من راتبه».

(الطعن رقم ۱۰۸۲ لسنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۹۲/۲/۲۲).

الميدأ (١٦٢٢): ووجوب تناسب الجزاء مع الذنب الإدارى وأن يكون عادلاً خالياً من الإسراف في الشدة أو الإمعان في إستعمال الرأفة».

وإنه لنن كان ذلك إلا أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على وجوب تناسب الجزاء مع الذنب الإدارى وأن يكون الجزاء التأديبى عادلا خاليا من الاسراف في الشدة أو الامعان في إستعمال الرأفة، وأن جزاء الفصل لا يلجأ إليه إلا إذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالف لا يرجى تحسنها وميتوسا منها، كما سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا تثريب على الحكم التأديبي وهو مقدر لخطورة الذنب الإدارى مراعاة ما أصاب المطعون ضده من مهانة الضبط ومزلة الاحضار ومرارة المعاينة وما يستتبعه كل ذلك من عذاب وألم.

فإن هذه المحكمة وهي تقدر خطورة الذنب الإداري الذي ارتكبه الطاعن - ترى في الوقت ذاته أن عقوبة الفصل من الخدمة وهي أشد الجزاءات تمثل غلوا فى توقيع الجزاء، وأنه كان ينبغى تقويم الطاعن بعقوبة شديدة مع إناحة الفرصة له لإصلاح ذاته وسلوك الطريق المستقيم ويراعاة ما أصاب الطاعن من إجراءات تحقيق وضبط وإحضار وحبس إحتياطى فى التحقيق الجنائى الذى تم حفظه».

(الطمن رقم ٣١٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٩٢/٢/٢٩).

المهدأ (١٦٢٣) : «عدم تناسب جزاء الفصل من الخدمة مع المخالفة النسوية لطاعن ».

« ومن حيث إنه ولئن كانت المخالفة المنسوبة للطاعن وهي قيامه بشطب دفتر التذاكر رقم ١٤٨٠ والاستيلاء على قيمته البالغة عشرة جنيهات ثابته قبله إلا أن الجزاء الموقع عن هذه المخالفة وهو الفصل من الخدمة – ينطوى على شدة بالغة ولا يتناسب هذا الجزاء وهو أقصى المقوبات التأديبية مع تلك المخالفة – وإذا كان الثابت أنه سبق مجازاة الطاعن بعدة جزاءات بالخصم من المرتب عن مخالفات من نفس نوع المخالفة المنسوبة إليه في الدعوى المعروضه – فإن الجهة الإدارية قد قامت بعد اإرتكابه هذه المخالفة المحال عنها بنقله إلى وظيفة مكتبية وإبعادة بالتالى عن وظيفة التحصيل بما يعد سببا ومبررا يتعين مراعاته في تقدير الجزاء عن المخالفة المنسوبة إليه بتخفيف الجزاء الواجب توقيعه عليه».

(الطعن رقم ٢٠٩٣ / ١٩٩٤/١)

المبدأ ( ١٦٢٤): « الفصل من الخدمة جزاء يتضمن إنهاء للمستقبل الوظيفي وهو جزاء مشرب بعيب الغلوقي تقدير الجزاء بالنظر إلى حجم المالفة للسوبة للطاعن».

«ومن حيث إنه عند تقدير العقوبة المناسبة فإن الثابت من مذكرة النيابة العامة فى القضية رقم ٧٣٩٣ جنح قسم دمنهور والمؤرخة ٧٩٨٩/١٢/٢١ أنها بعد أن ذكرت ثبوت الواقعة المنسوبة إلى المتهم «الطاعن»– إنتهت إلى أنه بالنظر إلى قيام المتهم «الطاعن» بسداد المبالغ التى إختلسها وكفاه ما لحق به من إجراءات ضبط وتحقيق ولاسيما وأنه قد حبس إحتياطيا والزج به في غياهب السجون قد يمثل قضاء على مستقبلة الوظيفي خاصة وأنه في مستهله - وقد خلت الأوراق- من سبق إقتراف المتهم لما أسند إليه، فإنه يكون من المناسب والحال كذلك إحالته إلى النيابة الإدارية التابع لها لمحاكمته تأديبيا عما نسب إليه.

وبالتالى فإن النيابة العامة خوفا على مستقبله الوظيفى إكتفت بتوقيع الجزاء التأديبى بدلا من محاكمته جنائيا والذى لا يصل طبعا فى تقديرها إلى عقوبة الفصل من الخدمة، إذ أن هذا الجزاء فيه إنهاء المستقبلة وعمله الوظيفى، فضلا عن أن هذا الجزاء فيه تشريد لأسرته، الأمر الذى يجعل الجزاء الموقع على الطاعن بالحكم المطعون فيه مشوبا بعيب الفلو فى تقدير الجزاء مما يخرج عن المشروعية إلى عدم المشروعية. مما يتعين معه الحكم بالفائه وتوقيع الجزاء المناسب لما إقترفت يداه، وتوصى المحكمة الجهة الإدارية بإبعاد الطاعن عن الأعمال المتعلقة بالمراسلات والأمانات».

#### (الطعن رقم ۲۱-۳۹ لسنة ۳۷ ق جلسة ۲۲/۱/۹۹٤)

المبدأ (١٩٢٥): ومناطمشروعيةالسلطةالتقديريةفى توقيع الجزاءات التأديبية ألايشوب إستعمالهذه السلطة غلوومن صوره عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره ».

ومن حبث إنه في مجال تقدير العقوبة، فإن المقرر أن سلطات التأديب ومن بينها المحاكم التأديبية تتمتع بسلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك - إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب إستعمالها غلوا - ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزء ومقداره، وأن ركوب متن الشطط في القسوة يؤدى إلى إحجام عمال المرافق العامة عن تحمل المستولية خشية التعرض لهذه القسوة المعنة في الشدة، بينما الافراط في الشغقة يؤدى إلى الاستهانة في الراجب طمعا في هذه الشغقة المفرطة

فى اللين - وأن معيار عدم المشروعية فى هذه الحالة ليس معياراً شخصياً وإنما هو معيار موضوعى قوامه أن درجة خطورة الذنب الإدارى لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره - وأن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية وعدم المشروعية تخضع لرقابة هذه المحكمة».

(الطمن رقم ۳۸۰ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۹۶/۵/۱۹۶۷، وفي ذات المني الطمن رقم ۱۹۹۸ لسنة ۳۹ ق جلسة ۲۸۵/۵/۱۹۹۷).

المبدأ (١٦٢٦)-حجم الذنوب الإدارية الشابعة في حق الطاعن وإن مست أمانته ونزاهته إلا أن جزاء الفصل من الخدمة ينطوى على غلوفى إستعمال سلطة العقاب يستوجب الإلفاء والاكتفاء يجازاة الطاعن بالإحالة إلى الماش.

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم - فإنه يكون ثابتا فى حق الطاعن أنه لم يمارس واجبات وظيفته على نحو يحفظ إعتبارها ولم يرتفع فى أدائها إلى مستوى مكانتها بل وتدنى فى بعض سلوكه داخل الحى مع جمهرة المشمولين برعايته وأساء إستخدام سلطة التقدير مجاملة عا يعد إنحرافا بهذه السلطة - إلا أنه على الرغم عما تقدم - فإن المحكمة تطمئن - في ظل الظروف التى تحيط بمثل القائم بعمله - أن الطاعن كان مجاملا لا مرتشيا وكان دنيا لا مرتشيا وأن حجم التدنى فى أدائه لا يهبط به إلى الحدى يوجب فصله.

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم – وكان الثابت أن حجم الذنوب الإدارية الثابتة فى حقه تمس أمانته ونزاهته وتجرحها وتدنيه وأنه قد جوزى قبل إدانته بمهانة الضبط والتفتيش والتشهير وعذلة المثول أمام جهات التحقيق – فإن تقدير تلك الاعتبارات جميعها يجعل ما قضى به الحكم الطعين من مجازاة الطاعن بالفصل من الخدمة غلوا فى إستعمال سلطة العقاب بما يشويه بعيب مخالفة القانون ويستوجب إلغاء إكتفاء بمجازاة الطاعن بالاحالة إلى المعاش».

(الطمن رقم ٣١٢١ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٩/٧/١٦).



الباب السادس نهاية القرارات الإدارية



# الباب السادس نهاید القرارات الادارید

القرار الإدارى مثله مثل كل الظواهر القانونية أمر موقوت إذ سنة الحياة هى التطور ، ومهما طالت مدة سريانه ونفاذه فإن لهذا النفاذ حدا ينتهى إليه ويزول به القرار فيتوقف كافة آثاره القانونية :

وتختلف وسائل نهاية القرار الإداري فينتهى بأحد الوسائل الآتية(١١): أولا - النهاية الطبيعية للقرار الإداري:

ينتهى القرار الإدارى نهاية طبيعية بتنفيذه ، أو بنهاية المدة المحددة لنفاذه ، أو إذا كان القرار معلقاً على شرط فاسخ أو مقترناً بأجل فاسخ وتحقق هذا الشرط أو الأجل .

#### ثانيا - النهاية بالطريق القضائى:

وبهذه الوسيلة ينتهى القرار الإدارى وبأثر رجعى بلجوء صاحب المصلحة إلى طريق دعوى الإلغاء وصدور حكم قضائي بإلغاء القرار المطعون فيه .

# ثالثا - تهاية القرار الإدارى بغير إرادة الإدارة :

وهى حالة نهاية القرار الإدارى لأسباب خارجة عن إرادة الإدارة كما لو تغيرت الظروف الواقعية أو القانونية فزالت ميررات إصدار القرار فعندئذ يتعين على جهة الإدارة إلغاء القرار أو تعديله طالما أثر تغير الظروف الواقعية أو القانونية على شرعية القرار . كما ينتهى القرار الإدارى بغير إرادة الإدارة فيما لو تنازل صاحب الشأن عن الحقوق والآثار التى يولدها له القرار الإدارى . وينتهى أيضا القرار بالترك أو الإهمال بعدم التطبيق .

 <sup>(</sup>١) راجع في تفصيل طرق تهاية القرار الإداري - الدكتور / حسنى درويش عبد الحميد - نهاية القرار الإداي عن غير طريق القضاء - رسالة دكتوراه - طبعة ١٩٨١ .

#### رايما - تهاية القرار الإداري يعمل الإدارة:

وهنا قإن القرار الإدارى ينتهى بعمل من جانب الإدارة بالإقصاح عن إرادتها الملزمة في إنهاء القرار وإزالة آثاره سواء بالنسبة للمستقبل والماضى معاً أو بالنسبة للمستقبل فقط .

ووسيلة الإدارة فى ذلك هى إما بطريق سحب القرار الإدارى الذى يزيل القرار وما ينتج عنه من آثار منذ صدوره أى أنه يعدم القرار بأثر رجعى ، أو يطريق الإلغاء الإدارى وذلك بإلغاء القرار بالنسبة للمستقبل ومنعه من إنتاج أية آثار جديدة دون أن يمس ما أنتجه من آثار فى الماضى ، أو بإصدار قرار إدارى جديد عكسى يزيل آثار قرار سابق سليم وهو ما يعرف بالقرار المضاد .

ونظراً الأهمية نهاية القرارات الإدارية فإننا نورد تفصيلاً لجوانبها في أربعة فصول على النحر التالي :

القصل الأول - ميعاد سحب القرار الإداري .

الفصل الثاني - القرارات الإدارية غير الجائز سحبها .

الفصل الثالث - القرارات الإدارية الجائز سعيها دون تقيد بميعاد .

الفصل الرابع - آثار سحب القرارات الإدارية .

وقيما يلى تعرض لهذه القصول تهاعاً:

# الفصل الأول

#### ميعاد سحب القرار الاداري

جرى قضاء مجلس الدولة المصرى منذ نشأته عام ١٩٤٦ وحتى الآن على إنتهاج إتجاه تقييد سلطة الإدارة فى سحب القرارات الإدارية بميعاد الطعن القضئى وهو ستون يوما من تاريخ صدور القرار الإدارى المعبب.

وقد ظهر هذا الإتجاء أول ما ظهر نى حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ١٩٤٨/١/٢١ الذى إنتهى إلى : و أن الإدارة لا يجوز لها سحب القرارات الفردية المخالفة للقانون إلا يشرط أن يحصل هذا السحب في ميعاد الستين يوما المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، فذا إنقضى هذا الميعاد إكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من أى إلفاء أو تعديل من جانب الإدارة ، وأصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار يحيث يعتبر الإخلال بهذا الحق يقرار لاحق مخالفة للقانون تعيب هذا القرار الأخير وتبطله ه (١٠) .

وسنعرض لميعاد سحب القرار الإداري في المباحث التالية :

# المبحث الأول علة ميعاد سحب القرار الاداري

\* ما علة ميعاد سحب القرار الإدارى ؟ ...

يجيب حكم محكمة القضاء الإدارى المتقدم بيانه قائلا:

<sup>(</sup>۱) حكم محكمة القضاء الإداري - القضية رقم ۱/۳۰۹ ق - س ۲ ص ۲۰۷۷ و في ذات المعنى اضطرد قضاء ذات المحكمة – على سيبل المثال: حكم محكمة القضاء الإداري - الدائرة الاستئناقية - الدعري رقم ۲۱/۱۱۵۱ ق - جلسة ۱۹۷۰/۲/۱ - س ۲۶ و س ۱۹ إستئناقية ص ۲۲۷ - وأكلت ذات المبدأ المحكمة الإدارية العليا في الطمن رقم ۲۲۷۱۵ ق - جلسة ۱۹۹۹/۲/۱۶ - والطمن رقم ۲۵/۱۷۹۱ - والطمن رقم ۲۲/۱۷۹۱ - والطمن رقم ۲۰۰/۲۷۹۱ - جلسة ۲۰۰/۲/۱۳ ق - جلسة ۲۰۰/۲/۱۳ ع جلسة ۲۰۰/۲/۱۳ ع - جلسة ۲۰۰/۲/۱۳ ع - السلمن رقم ۲۰۰/۲۰۹۱ - والطمن رقم ۲۰۰/۲۰۹۲ - والطمن رقم ۲۰۰/۲۰۹۲ - جلسة ۲۰۰/۲۰۰۲ .

« ان علة تلك ظاهرة ، إذ تقوم على إعتبارين :

أولهما: ضرورة التوفيق بين حق الإدارة في إصلاح ما إنطوى عليه قرارها من مخالفة للقانون ووجوب إستقرار الحالة القانونية المترتبة على هذا القرار إستقراراً يعصمه من كل تغيير أو تعديل.

وثانيهما: مراعاة الاتساق بين الميعاد الذي يجوز فيه لأصحاب الشأن طلب إلغاء الترارات الإدارية بالطريق القضائي وبين الميعاد الذي يجوز فيه للإدارة سحب قرارها حتى يتم الإستقرار بعد مضى زمن واحد » .

وقد أكد هذا الإنجاء قضاء المحكمة الإدارية العليا حيث قررت أنه و إذا إنقضت هذه الفترة - فترة الستين يوماً التالية لنشر القرار أو إعلائه - إكتسب القرار حصانة تعصمه من أى إلغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار ، وكل إخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعتبر أمراً مخالفاً للقانون يعيب القرار الأخير ويبطله ه(١١).

# المبحث الثاني بدء سريان ميعاد السحب

#### په متى پېدأ سريان ميعاد السحب ٢ ...

يبدأ ميعاد سحب الترارات الإدارية فى السريان بعلم صاحب الشأن إذا كان الترار فردياً أو بالنشر إذا كان القرار تنظيمياً كما يبدأ بطريق العلم اليقيني ، وعلى ذاك إسقتر قضاء المحكمة الإدارية العليا(٢) .

# \*وفيما يلى أهم المبادئ التي قررتها محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في و ميعاد سحب القرار الإداري :

 <sup>(</sup>۱) حكم المحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ۱۸/۶ ق - جلسة ۱۹۷۹/٦/۲۹ - س ۲۱ ص ۲۱۷ - والطمن رقم ۳۹/۹۹ ق - جلسة ۲۰۰۰/۲/۱۳ .

<sup>(</sup>٢) حكم المحكمة الإدارية العليا - الطمن قرم ٢٠/٦٩٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢ - س ٢٤ مدأ ١١٣ .

المبدأ (۱۹۲۷) : « قرار إدارى قردى – سحيه – ميعاد السحب – متى يبدأ – علة ذلك » .

« إن العلة في جواز سحب القرارات الإدارية الفردية في ميعاد الستين يوماً المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص عجلس الدولة أي في الميعاد المقرر قانونا للطعن في هذه القرارات في الأحوال التي يجوز فيها السحب هي وجوب التوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في إصلاح ما ينطوى عليه قرارها من مخالفة قانونية وبين وجوب إستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرار الإداري مع مراعاة الإتساق بين الميعاد الذي يجوز فيه لصاحب الشأن طلب الغاء القرار الإداري بالطريق القضائي وبين الميعاد الذي يجوز فيه للإدارة سحب القرار المذكور وللمساواة بين طرفي القرار في هذا الشأن ، وهذه العلة نفسها تقتضى بأن يبدأ ميعاد السحب بالنسبة إلى القرارات الإدارية التي لا تنشر من يوم إعلاتها إلى صاحب الشأن ولو تمخضت عن منفعة له أو لم تلحق ضرراً بأحد غيره. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يوجد شخص تكون له مصلحة في رفع الطعن ولا يتصور أن طعنا سيرفع للقضاء بمخاصمة القرار ، ولذلك كان من الضروري تحديد الوقت الذي بعد فواته يكسب القرار الاداري حصانة ضد الإلغاء القضائي والسحب معا وني وقت واحد ، والإعلان هو الرسيلة الرحيدة لإنهاء حالة عدم الإستقرار الناشئة عن إحتمال السحب الإداري ومثيلتها الناشئة عن إحتمال الإلغاء القضائي معا وفي وقت واحدي.

محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٦/٣٧٧ ق – ١٩٥٣/٦/٧ – س ٧ ص ١٤٨٤ ) .

المبدأ (١٦٢٨): « قرار ترقية خاطئ - سحيد في خلال الستين يوما - العبرة في حساب الميعاد يتاريخ القرار المسحوب لا يالتاريخ الذي أرجعت إليد الترقية قرار السحب صحيح » .

« إن المدعى ينعى على القرار الساحب ( المطعون فيه ) أنه صدر بعد

مضى أكثر من ستين يوماً على قرار الترقية المسحوب على أساس إحتساب التاريخ الذي أرجعت إليه الترقية بأثر رجعي وهذا غير صائب لأن العبرة في بدء سريان مبعاد السحب هي بتاريخ صدور القرار المسحوب لا بالتاريخ الذي أرجعت إليه الترقية وقد صدر قرار الترقية المسحوب في ۲۷ أغسطس سنة ۱۹۵۱ كما صدر قرار السحب في ۱۷ أكتوبر سنة ۱۹۵۱ فيكون السحب قد تم في مبعاد الستين يوما المحددة لجواز الطعن بالإلغاء وقد تم السحب بالنسبة لقرار خاطئ فيكون السحب صحيحاً ولا محل لطلب إلغائه.

(محکمةالقضا «الإداري – النعرى رقم ۲/۱۹۹۲ ق – ۲/۱۹۵۶ ۱۹۵۶ م س/4ه ص ۲۰۵) .

المبدأ (١٦٢٩) : وقرار ترقية منه الفاللقانون – جواز سحيه خلال ستين يوما » .

« للجهة الإدارية العامة التى أصدرت القرار أو للجهة الرئيسية لها سحب القرارات الإدارية التى صدرت منها أو إلغاؤها إذا شابتها مخالفة قانونية حتى ولو ترتب على هذه القرارات حق للغى مادام السحب أو الإلغاء قد حصل فى الميعاد المقرر قانوناً للطعن فى هذه القرارات لمجاوزة حدود السلطة ومن ثم فغير صحيح من الوجهة القانونية ما تقوله الحكومة من أن مثل القرار المطعون فيه الصادر بترقية آخرين على خلاف القانون لا يجوز التظلم منه إداريا.

ولا مقنع فيما تقوله الحكومة من أن إلغاء مثل هذا القرار من الجهة الإدارية العامة خلال الستين يوما الجائز الطعن فيها أمام المحكمة لمجاوزة حدود السلطة قد يترتب عليه خفض لدرجة الموظف الذي رقى فعلا الأمر الذي لا يجوز حصوله إلا بقرار من مجلس التأديب بناء على محاكمة تأديبية - لا مقنع في ذلك:

أولا : لأن مثل هذه القرارات لا تصبح نهائية إلا إذا مضت مواعيد

الطعن أمام المحكمة فطالما أن هذه المواعيد قائمة يجوز لكل ذى مصلحة التظلم منها إلى الجهة الإدارية المختصة وطلب إلفائها لمجاوزة حدود السلطة ولا يصح فى هذه الحالة التحدى بالحقوق المكتسبة بالنسبة إلى الموظفين المطعون فى ترقيتهم .

وثانيا: لأن للجهة الإدارية المتظلم أمامها في مثل هذه الحالة إلغاء القرار المطعون فيه إذا صدر مخالفا للقانون دون إتخاذ أي إجراء تأديبي والذي لا يكون إلا إذا أضحى القرار نهائيا بفوات مواعيد الطعن بالإلغاء أمام المحكمة ».

( محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٢/١٦٣ ق – ١٩٤٨/١١/١٧ – س ٣ ص ٥٩ ) .

المبدأ (١٦٣٠): « ترقية بالإختيار – بناؤه على عناصر ثبت عدم صحتها – جواز سحب الترقية خلال ستين يوما » .

« إنه وإن كانت الإدارة تترخص فى الترقية بالإختيار بلا معقب عليها، الا أنه يشترط أن تكون الإدارة قد إستمدت إختيارها من عناصر صحيحة مؤدية إلى النتيجة التى إنتهت إليها . فإذا لم يقع الأمر على هذا الرجه فسد الإختيار وفسد القرار الذى إتخذ على أساسه . ومن ثم إذا صدر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٥٧ قرار بترقية المدعى بالإختيار إلى الدرجة الثالثة ، ثم إتضح من سجل جزاءاته المتعددة أن ترقيته إلى درجة من درجات الإختيار ، قصدر بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة الإختيار بتنافى مع حسن الإختيار ، قصدر بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة الإختيار ، قان القرار الأخير يكون قد صدر صحيحاً لا مطعن عليه لإستناده إلى أسباب صحيحة مستمدة من أصول ثابتة فى الأوراق » .

( محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٦/٨١٤ ق – ١٩٥٤/١٢/١٢ – س ٩ ص ١٢٠ ) .

المبدأ (١٦٣١) : و سعب القرار الإداري - لمخالفته للقانون - جوازه

#### خلال الستين يوما - الحكمة منه ي .

و إن القاعدة فى سحب الجهة الإدارية للقرار الإدارى المخالف للقانون أو تعديله هو أن يتم السحب أو التعديل خلال مبعاد الستين يوما المنصوص عليه فى قانون إنشاء مجلس الدولة لرفع الدعوى من جانب الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية تقريراً للمساواة فى الحكم ومراعاة للمعادلة بين مركز المحكومة ومركز الأفراد إزاء القرار الإدارى وليكون له حداً يستقر عنده ويكتسب حصانة تعصمه من التغيير والتعديل » .

( محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٣/٣٢٤ ق – ١٩٤٩/١٢/١ – س ٤ ص ٦٨ – والدعوي رقم ١٨٤٠/١٥ ق – ١٩٥٣/١١/٥ – س ٨ ص ٩٥ ) .

المهدأ (۱۹۳۲): «حكمة السحيخلالميعاد الطعن بـــالطريق القضائري .

« الحكمة في إجازة سحب القرارات الإدارية هي أن القرار الإداري المخالف للقانون يبقى فترة من الزمن معرض للإلغاء بالطريق القضائي فمن المنطق أن يكون لجهة الإدارة التي أصدرته أن تتجنب حكم القضاء بالإلغاء فتسبقه وتصلح بنفسها شوائب القرار وعيوبه فيجب لإمكان السحب أن يكون القرار مهدداً بالإلغاء القضائي وهو يكون كذلك مادام ميعاد الطعن فيد مفتوحاً حتى يستغلق ولو إنقطع بالتظلم أو إذا ما قدم الطعن فإلى أن يصدر الحكم فيه ».

(محكمةالقضا ،الإداري-الدعوى رقم ٤/٢٩٣ ق - ١٩٥١/١٢/١٣ - س٦" ص ١٥٣) ) .

المهدأ (١٦٣٣) : «قرار إدارى-جواز سحهه-مادام ميعاد رقع الدعوىمازالمفتوحاً » .

لا وجه للتحدى بأن الإدارة لا قلك سعب القرار بعد مضى ستين يوماً
 من تاريخ صدوره لمساس ذلك بحق مكتسب لأن للإدارة حق سحب قرارها
 الباطل مادام ميعاد رقع الدعوى مازال مفتوحاً - وفى خصوصية هذه

الدعوى لا يمكن إعتبار المدعى عالما بالقرار الصادر بمنحه الترخيص إلا من تاريخ إنذاره للوزارة في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ وهذا لاحق لقرار سحب الرخصة وهو القرار موضوع الطعن ومن ذلك التاريخ فقط يبدأ إحتساب الستين يوما المحددة قانوناً لرفع الدعوى فلا يكون سحب الرخصة قد وقع بعد الميعاد ».

( محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ٣/٢٧١ ق – ١٩٥٠ /٤/٢٥ – س٤٥ ص ١٥٤٢ ) .

المهدأ (١٦٣٤): « سحب القرار الإدارى يجوز – شرطه: قامه في ميماد الطعن القضائي » .

« للإدارة الحق في سحب أو إلغاء قرارها الباطل مادام ميعاد الطعن القضائي بإلغائد عن له مصلحة في ذلك قائما».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ١٩٤١ ق – ١٩٥٢/١١/٩ س٧ ص4 – وأيضا المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٢٠١١،٩ ق – جلسة ٣٠/١/ . . . . ٧ – والطعن رقم ٢٩١٩،٩٩٩ ق – جلسة ٢٠٠٠/٢/١٣ ) .

# المبحث الثالث

# بدء إجراءات السحب خلال الميعاد

\* هل معنى جراز سعب القرار خلال الستين يوما التالية لصدوره يسترجب صدور قرار السحب في هذا الميعاد؟ أم يكفى البدء في إجراءات السحب خلال هذا الميعاد؟ ...

يجيب على هذا التساؤل قضاء محكمة القضاء الإدارى الذى رأى أنه لا يتحتم صدور القرار الإدارى بالسحب فى الميعاد المذكور وإغا يكفى أن تكون إجراءات السحب قد بدأت خلاله .

وقيما يلى تعرض لهذا الميدأ:

المهدأ (۱۹۳۵): «قرار إداری-جواز سحیه خلال الستین یوما التالیة لصدوره – لا یتحتم صدور قرار السحی فی المیعاد بل یکفی بدم اجرا ماته خلاله ی .

و إنه وإن كان قضاء محكمة القضاء الإدارى قد جرى على أن حق جهة الإدارة في سعب القرارات التى تصدرها لا يعدو أجله الستين يوماً التالية لصدورها للمعادلة بين هذا الحق وحق الأفراد في طلب إلغائها فإذا ما إنقضى هذا الميعاد إكتسبت القرارات حصانة تعصمها من التعديل والتغيير، إنه وإن كان الأمر على ما تقدم فإن هذا لا يتحتم معه أن يصدر القرار الإدارى بالسحب في الميعاد المذكور بل يكفى لتحقيق مناط هذا الحكم أن تكون إجراءات السحب قد بدأت خلاله فيدخل القرار بذلك في طور من الزعزعة وعدم الإستقرار ».

( محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٣/٣٧٨ ق – ٢٧/١٦ – ١٩٥٠ – س ٤ ص ٣٣٦ ) .

# تعقیب ،

و لا نتغق مع هذا الحكم الذى يعطى لجهة الإدارة الحق فى بدء إجراءات سحب القرار الإدارى خلال الستين يوماً التالية لصدوره على أن تصدره فى مبعاد لاحق لمرور الستين يوماً المالية لصدوره على أن تصدره فى الإدارية بحضى هذا المبعاد دون أن يغير من ذلك إتخاذ الإدارة لإجراءات السحب التى لا تعدو أن تكون محض أعمال تحضيرية ليس لها أن تنتج أية آثار قانونية وليس من شأنها إيقاف آثار القرار الإدارى ذاته كما أن مجرد إتخاذ إجراءات السحب يعتبر والعدم سواء مادام القرار الساحب ذاته لم يصدر قبل فوات المبعاد المذكور ، وذلك ما يتفق وإحترام المراكز القانونية التى ينتجها القرار الإدارى ، وهذا بطبيعة الحال لا يغير من إمكانية إجراء السحب فى الأحوال المتعلقة بجدية الإدارة فى إجابة المتظلم لتظلمه».

# المبحث الرابع إيقاف سريان ميعاد السحب

\* هل يجوز إعتراض الجهة الإدارية على القرار بعد صدوره من شأنه إيقاف سريان ميماد السحب ٢ ...

تجيب محكمة القضاء الإدارى على هذا التساؤل فتجيز الإعتراض على القرار الإدارى ، وإعتبار الإتراض موقفا لسريان ميعاد السحب قياسا على حالة التظلم من القرار .

# وقيما يلى تعرض لهذا المبدأ :

الميداً (١٦٣٦) : « قرار إدارى – إعتراض الجهة الإدارية عليه – يرقف ميعاد السحب – قياسه على التظلم المقدم من الأفراد » .

 و إذا كان سقوط حق الإدارة في سحب القرار الإداري لفوات المبعاد قد قيس على سقوط حق الأفراد في طلب الإلغاء لإتقضاء ذات المبعاد فإن القباس يقتضى بوجه التقابل أن يقف المبعاد إذا إعترضت جهة مختصة على القرار إذ مثل هذا الإتراض يقابل التظلم المقدم من الأفراد ».

( محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ٣/١٠٨ ق - ١٩٥٠/١/٢٥ - س٤ ص ٢٥٥) .

#### تعقيب ،

لا نوافق على هذا المبدأ الذي يقرر إيقاف ميعاد سحب القرار إذا وعترضت جهة مختصة على القرار قياسا على حالة التظلم المقدم من الأفراد. ووجه الإعتراض أن القرار الإدارى النهائي طالما صدر عن له ولاية اصداره وعلى الوجه المقرر قانونا فإنه لا يجدى أية جهة مختصة أو غير مختصة أن تعترض على القرار فليس للإعتراض من أثر في إيقاف الآثار القانونية المترتبة على القرار ومن ثم لا يجدى الإدارة في هذا الشأن أن تعترض على القرار واغا عليها سحبه – إن شاءت – خلال ميعاد الطعن

القضائى إحتراما للحقوق والمراكز اقانرنية المكتسبة ، وحماية لذوى الشأن من تعليق آثار القرار وزعزعته مدة غير محددة بدعوى إحتفاظ الإدارة لنفسها بحق سحب القرار لإعتراضها عليه خلال ميعاد السحب .

الميداً (١٦٣٧): وقرار إداري - سحيه خلال الستين يوما - لأسهاب كانت موجودة وقت صدور القرار المسحوب إلا أنها كانت خافية على الإدارة ولم تعلم بها إلا يعد صدوره ولو علمت بها في الوقت المتاسب لما أصدرته -قرار السحب صحيح » .

و إن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على جواز سحب القرار الإدارى فى خلال الستين يوما التالية لصدوره إذا ما تبين للجهة الإدارية التى أصدرته أنها أخطأت فى إصداره ومتى كان سحب الجهة الإدارية لقرارها الصادر بمد إقامة المدعى صحيحا وجب على المدعر مفادرة الأراضى المصرية بعد إنتهاء مدة إقامته فى ١٩٥٣/٧/٣٠ طللا إن الترخيص الذى حصل عليه بمد الإقامة قد سحبته الجهة الإدارية فى الميعاد القانونى لأسباب كانت موجودة وقت صدور قرار مد الإقامة إلا أنها كانت خافية عليها ولم تعلم بها إلا بعد صدوره ولو علمت بها فى الوقت المناسب لما أصدرته - ولذلك يكون تصرف الإدارة مع المدعى تصرفا سليما من الناحية القانونية لا غبار عليه وتكون دعواه غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضها ».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ١٩٥٢/١٢ ق – ١٩٥٣/١٢/٣١ – س٨ ص ٣٦٠ ) .

المبدأ (١٦٣٨): وحق الإدارة في سحب القرار الإداري - ميعاده ي .

« إن القرار الإدارى المعيب متى كان من شأنه أن يولد حقا فإنه لا يجوز سجبه بعد فوات ميعاد الطعن فيه بالإلغاء القضائي » .

(المحكمة الإدارية العلها - الطعن رقم ١٩٦٧/٧٠ - ١٩٦٦/١/٢ - ١٩٦٦/١/١ (۲٦٣/٣١٧).

المهدأ (١٦٣٩) : وسحب القرار الإدارى الهاطل يكون خلال المدة

المعددة لطلب الإلغاء - ليس بلازم أن يتم السحب كلياً أو جزئياً خلال هذه المدة المقررة له - يكفى أن تكون إجراءات السحب قديدات خلال الميماد المذكور - إستمرار حق السحب قائماً آنذاك طوال المدة التي يستمر فيها فحص الإدارة لشرعيته و .

« إن القرارات الباطلة لمخالفتها القانون يجوز للإدارة الرجوع فيها وسحبها بقصد إزالة آثار البطلان وتجنب الحكم بالغائها قضائيا شريطة أن يتم ذلك في خلال المدة المحددة لطلب الإلغاء ، ومرد ذلك إلى وجوب التوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في إصلاح ما إنطوى عليه قرارها منمخالفةقانونية وبين ضرورة إستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرار الإداري من مراعاة الإتساق بين الميعاد الذي يجرز فيه لصاحب الشأن طلب الإلغاء بالطربق القضائي وبين الميعاد الذي يجوز فيه للإدارة ومركز الأفراد إزاءالقرار الادارى حتى يكون للقرار حديستقر عنده المراكز القانونية الناشئة عنه حصانة تعصمها من كل تغيير أو تعديل لئن كان الأمر كذلك إلا إنه عما تجب المبادرة إلى التنبيه إليه أنه ليس بلازم أن يتم السحب كلباً أو جزئيا خلال المدة المقررة له ، وإنا يكفى لتحقيق مقتضى الحكم المتقدم بأن تكون إجراءات السحب بإفصاح الإدارة عن إرادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال الميعاد المذكور فيدخل القرار بذلك في طور من الزعزعة وعدم الإستقرار ويظل بهذه المثابة طوال المدة التي يستمر فيها فحص الإدارة لشرعيته طالما أنها سلكت مسلكاً إيجابياً نحو التحقق من مطابقته أو عدم مطابقته للقانون إلى أن تحدد موقفها منه نهائياً ، والقول بغير هذا النظر ينطوى على تكليف للإدارة بما يجاوز السعة ويؤدى إلى إسراعها على وجه مبتسر تفاديا لنتائجه إلى سحب القرار دون إستكمال البحث الصحيح عما يتعارض مع مصلحة ذوى الشأن فيه . بل ومع المصلحة العامة بر

(المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٥٩ / ٨٥ - ١٩٦٧/١٢/١٧ – ١٩٦٧/١٢/١٧ . (٢٠٤/٤٠/١٣ ) .

#### تمقيب،

يرى البعض تأييد هذا الحكم الذى ينتهى إلى أنه يكتفى بأن تبدأ الإدارة بإتخاذ إجراءات السحب خلال المدة المقررة قانوناً فى هذا الشأن ، وذلك بالإقصاح عن إرادتها نحر سحب القرار ، وأن تنشط فى إنهاء إجراءات السحب خلال فترة معقولة ، ويرى هذا البعض تأكيد ما ورد بالحكم من أن القول بغير ذلك ينطوى على تكليف الإدارة بما يجارز السعة ويؤدى إسراعها فى إتخاذ إجراءات السحب إلى أن تكون على وجه مبتسر تفاديا لنتائجه من سحب القرار دون إستكمال البحث الصحيح مما يتعارض مع مصلحة ذوى الشأن فيه بل ومع المصلحة العامة ، وينتهى هذا الرأى إلى أنه من الجهة المقابلة لا يعنى هذا أن تتراخى الإدارة فى إتخاذ إجراءات السحب إرتكاناً منها ببدء إتخاذها خلال المراعبد المقررة دون أن تنشط فى بحث قانونية القرار (١) .

ولكننا لا نتفق مع هذا الرأى الذى لم يكشف لنا عن المدة المعقولة التى يراها مناسبة لتفحص الجهة الإدارية مدى قانونية القرار الذى إ تخذت إجرا مات سحيه خلال الميصاد ، إذ طالما أن المشرع قد حدد ميساد قحص التظلم عدة الستين يوما قلا يجوز للإدارة أن تسحب قرارها المخالف للقانون الإخلال هذه المدة وليس فى ذلك تكليف لها عا يجاوز السعة إذ الحرص على استقرار المراكز القانونية للوى الشأن أولى بالرعاية من إبدا - النية فى السحب خلال الميساد ثم التنصل من ذلك بعد قوات الميساد عما يؤدى إلى زعزعة المراكز التانونية و تبدي المسلحة العامة ، ويقيد ذلك المسلك الإيجابي لفحص التظلم متى إنتهى إلى إجابة المتظلم إلى تظلمه .

المبدأ (١٦٤٠): «التظلم من القرار الإدارى يخول للجهة الإدارية سعيه يشرط أن يتم السعب خلال المدة القررة لطلب الإلغاء - يكفى أن تكون إجراءات السعب بإقصاح الإدارة عن إرادتها في هذا الخصوص قد

<sup>(</sup>١) راجع في ذلك : د. حسني درويش ، الرجع السابق - ص ٣٧٧ ومايمدها .

بدأت خلال المهاد المذكر بيان تكون الهيئة الإدارية قد قامت ببحث التظلم بحثاً جديا أوسلكت مسلكا إيجابياً نحو التحقق من مطابقة أو عدم مطابقة القرار الإداري للقانون إلى أن تحدد موقفها منه نهائياً – ثهوت أن الجهة الإدارية لم تنشط لإتخاذ إجراء إيجابي للوقوف على مدى مشروعية المقرار الذي أصدر تدخلال ستين يوما من تقديم التظلم وعدم شروعها في بحث التظلم إلا بإستطلاح رأى إدارة الفترى المختصة بعد أكثر من تسعة أشهر من تقديم التظلم – إعتبار ذلك بثابة قرار ضمتى برفض التظلم من القرار الإدارى ».

و إذا تظلم ذو مصلحة من هذا القرار فإن ذلك يخول للجهة الإدارية الحق في بحث تظلمه والرجوع في قرارها وسحبه بقصد إزالة آثار البطلان لتجنب الحكم بإلغائها قضائيا ، بشرط أن يتم ذلك خلال المدة المقرة لطلب الإلغاء وهي ستون يوما من تاريخ تقديم النظلم ، فإذا إنقضت هذه المدة دون أن تجبب عنه الجهة الإدارية فإن ذلك يعتبر بثابة رفضه ، وذلك حسبما قضت به المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . ولكن لئن كان ذلك إلا أن هذه المحكمة قد سبق أن قضت بأن ليس بلازم أن يتم السحب كليا أو جزئيا خلال المدة المقررة له ، وإنما يكفي لتحقيق مقتضى المحكم المتقدم أن تكون إجراءات السحب بإفصاح الإدارة عن إرادتها في هذا المخصوص قد بدأت خلال الميعاد المذكور ، بأن قامت ببحث التظلم بحثاً جدياً للتأكد من مدى شرعية قرارها محل التظلم ، أو تكون قد سلكت مسلكاً إيجابيا نحو التحقق من مطابقته أو عدم مطابقته للقانون إلى أن تحدد موقفها منه نهائياً » .

( الطمن رقم 287 لسنة 11 ق - جلسة 1971/1 - 1971/21 ) .

#### تعقیب ،

أبدينا من قبل عدم موافقتنا على ما إنتهت إليه محكمة القضاء. الإداري من جواز سحب القرار الإداري بعد الميعاد المقرر قانوناً إذا كانت قد بدأت فى إجراءات السحب أو إذا كانت قد إعترضت جهة مختصة على القرار قبل فوات ميعاد السحب ، ولذلك فإن ما إنتهت إليه المحكمة الإدارية العليا فى المبدأ المتقدم من جواز السحب بعد الميعاد طالما قد إتخذت إجراءات السحب خلال الميعاد قد صادف صحيح حكم القانون طالما كان ذلك راجعاً لتظلم صاحب الشأن من القرار خلال الميعاد ، وحقيقة الأمر أن حق الإدارة فى إرجاء السحب إلى تاريخ لاحق لفوات ميعاد السحب يعود إلى ضوابط محددة تتعلق بالمسلك الإيجابي لجهة الإدارة فى فحص تظلم صاحب الشأن .

الميدأ (١٦٤١) : « صدور قرار إدارى مخالف للقانون وإعتراض الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عليه –الميعاد المقرر لإعتراض الجهاز في هذه الحالة لا يبدأ من تاريخ صدور القرار وإنما من تاريخ علم الجهازيه – تطبيق » .

و من حبث إن إعتراض الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على القرارات الإدارية التى يجد فيها من مخالفة القانون ما يقتضى طلب إلغائها لا يبدأ المبعاد القانونى بالنسبة إليه رلا من تاريخ علم الجهاز بالقرار الإدارى ، ولا يبدأ ميعاد هذا الإعتراض من تاريخ صدور القرار الذى يبدأ منه ميعاد السحب المقرر لجهة الإدارة التى أصدرت القرار بما يتحقق لها من تمام الإحاطة بمحتواه وسنده القانونى من يوم تصدره ، ولا يتاح لأحد من الجهاز من علم بالقرار فى ذلك اليوم لاستقلال الجهاز فى الواقع والقانون عن مختلف جهات الإدارة وبعده عنها حين تصدر قراراتها وإذ ثبت أن قرار تسوية حال المطعون ضده لم يسلم إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إلا يوم ١٩٧١/٤/١٣ وأن إعتراض هذا الجهاز قد وصل الهيئة التى أصدرت يوم ١٩٧١/٤/١٣ وأن إعتراض هذا الجهاز قد وصل الهيئة التى أصدرت دلك القرار بتاريخ ١٩٧١/٦/١٣ ، فإن هذا الإعتراض يكون مقدماً فى المعاد من قبل أن يتحصن من إلغاء القرار الذى ورد عليه » .

( الطمن رقم ۲۰/۹۹۹ ق – جلسة ۲۰/۹/۹/۰ – س ۲۶ ص ۱۹۳ ) .

وهذا القضاء أيضا محل نظر إذ الحصانة التي تعصم القرار الإداري
 من السحب والإلفاء لا يجوز أن يكون لها إلا ميعاد واحد هو ميعاد صدور

القرار وعلم صاحب الشأن به ، ولا يجوز القول بوجود ميعاد آخر للسحب يبدأ من تاريخ علم أية جهة أخرى رقابية أم موازية وإلا إختلت المراكز القانونية التي إستهدفت النظرية حمايتها .

المبدأ (۱۹۶۷): «إذا كان الثابت أن المدعى قد تظام من قرار الترقية فيما تضمنه من تحظيمه ثم تلاذلك صدور قرار تضمن صراحة سحب قرار المرقية المتحدة من تخطيمه ثم تلاذلك صدور قرار تضمن صراحة سحب قرار أجديدا أنشأ مراكز قانونية جديدة فيحق للمدعى أن يتظلم منه إذا تضمن مساساً بمركزه القانوني – أساس ذلك أن القرار الساحب هو قرار آخر خلاك القرار السحوب – لا يعتبر تظلم المدعى من القرار الساحب تظلما ثانيا يل هو تظلم أول بالنسبة للقرار الجديد ».

( الطعن رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹ ق جلسة ۱۹۷۲/۲/۱۳ - س ۲۱ ص ۲۰۲ ) .

المبدأ (١٦٤٣): والترارات المخالفة للقانون يجب على الإدارة الرجوع فيها وسحبها بقصد إزالة آثار المخالفة وتجنب الحكم بإلغائها قضائيا - بشرط أن يتم السحب في خلال المدة المحددة لطلب الإلغاء - يجب التوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في إصلاح ما إنطوى عليه قرارها من مخالفة قانونية وبين ضرورة إستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرار الإدارى - لا يشترط أن تكتمل كافة إجراءات السحب خلال المدة المقررة له - يكفى في ذلك أن تكون إجراءات السحب بإفصاح الإدارة عن إرادتها في السحب قد بدأت خلال المعدد للسحب و .

ومن حيث إنه فيما يتعلق عدى مشروعية سحب قرار الترقية المشار اليه فإنه من المقرر أن القرارات المخالفة للقانون يجب على الإدارة الرجوع فيها وسحبها بقصد إزالة آثار المخالفة وتجنب الحكم بإلغائها قضائياً شريطة أن يتم ذلك من خلال هذه المدة المحددة لطلب الإلغاء ومرد ذلك إلى وجوب التوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة كمن حق في إصلاح ما إنطوى عليه قرارها من مخالفة قانونية وبين ضرورة إستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرار الإدارى رلا أنه ليس بلازماً أن تكتمل كافة إجراءات السحب على القرار الإدارى رلا أنه ليس بلازماً أن تكتمل كافة إجراءات السحب

خلال المدة المقررة له وإغا يكفى لتحقيق مقتضى الحكم المتقدم أن تكون إجراءات السحب بإفصاح الإدارة عن إرادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال الميعاد المذكور ويدخل القرار بذلك في طور من الزعزعة وعدم الإستقرار ويظل بهذه المثابة طوال المدة التي يستمر فيها فحص الإدارة لشرعيته طالما أنها سلكت مسلكا إيجابيا نحو التحقق من مطابقته أو عدم مطابقته للقانون إلى أن تحدد موقفها منه نهائياً ، والقول بغير هذا النظر ينطوى على تكليف للإدارة بما يجاوز السعة ويؤدى إلى إسراعها على وجه مبتسر إلى سحب القرار تفادياً لنتائجه دون إستكمال البحث الصحيح مما يتعارض مع مصلحة ذوى الشأن فيه ومع المصلحة العامة .

ومن حيث إنه يبين مما سلف أن إجراءات سحب قرار الترقية المشار إليه بدأت في خلال الميعاد المقرر لسحب القرارات الإدارية المخالفة للقانون وسلكت الجهة الإدارية خلال هذا الميعاد مسلكا ايجابيا نحو التحقق من مدى مخالفة هذه الترقيات للقانون وأفصحت عن إتجاهها إلى سحبها فيما لو تحققت من عدم مشروعيتها وهو ما يدل عليه طلبها من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة موافاتها بالرد قبل إنقضاء الميعاد المقرر لسحب هذه الترقيات وقد رد عليها الجهاز بأنه يتعين سحب الترقيات المخالفة لفتري الجمعية العمومية طالما لم يتم تحصنها بإنقضاء هذا المبعاد حتى يتسنى لها إتخاذ اللازم وجاء هذا الرد في ١٩٨٥/٥/٢٧ قبل إنقضاء ستين يوما على صدور هذه الترقيات ، ومن ثم فإن القرار الإداري بالموافقة المشار إليها يعد قد دخل في طور من الزعزعة وعدم الإستقرار بسلوك الجهة الإدارية مسلكا إيجابيا هو سحبه قبل مضى ستين يوما على صدوره فلا يكتسب بهذه المثابة أي حصانة تعصمه من السحب أو الإلغاء إلا بعد أن تحدد الجهة الإدارية موقفها النهائي فيه فإذا ما إنتهت الجهة الإدارية ولو في اليوم التالى لإنقضاء ستين يوما على صدوره إلى سحبه لعدم مشروعيته بناء على التوصيات التي ردت لها من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والمستشار القانوني لإتحاد الإذاعة والتليفزيون فإن هذا السحب يستقيم قراراً إدارياً مشروعاً وفق المبادئ القانونية المقررة في هذا الشأن الأمر الذي يكون معه الحكم المطعون فيه وقد إنتهى إلى رفض طلب إلغاء قرار السحب المشار إليه قد أصاب في قضائه صحيح القانون » .

( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣١ ) .

المبدأ (١٦٤٤): وإذا صدر قرار إداري فردى معيب قانونا من شأنه أن يولد حقاسوا - لجهة الإدارة أو للأقراد فإن هذا القرار يتحصن ويستقر عقب إنقضا - فترة ستين يوماً على نشره أو العلم به - يسرى على هذا القرار ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته - إذا إنقضت فترة الستين يوما المذكورة إكتسب القرار حصانة من أي إلفا - أو تعديل ويصبح عند ثلا لصاحب الشأن حق مكتسب قيما تضمنه القرار - لا تسرى هذه المصانة في حالة ما إذا كان القرار المعيب معدوما أي لحقت به مخالفة جسيمة للدستور أو القانون ».

« إن القضاء الإدارى يقرر مبدأ أنه إذا صدر قرار إدارى فردى معبب قانونا من شأنه أن يولد حقا سواء لجهة الإدارة أو للأقراد – فإن هذا القرار يتحصن ويستقر عقب إنقضاء فترة ستين يوماً على نشره أو العمل به قباساً على مدة الطعن القضائى بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذى يصدر فى المرضوع ذاته ، بحيث إذا إنقضت هذه الفترة إكتسب القرار حصانة تعصمه من أى إلغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حقاً مكتسباً فيما تضمنه القرار ، وكل إخلال بهذا الحق بقرار إدارى الشأن حقاً مكتسباً فيما تضمنه القرار ، وكل إخلال بهذا الحق بقرار إدارى هذه الحصانة فى حالة ما إذا كان القرار المعيب معدوماً ، أى لحقت به مخالفة جسيمة للدستور أو للقانون تجرده من صفته كتصرف قانونى لتنزل به إلى حد غصب السلطة وبصفة خاصة إذا كان هذا الغصب يتعلق باغتصاب السلطة التشريعية أو للسلطة المؤسسة التي تضع الدستور حيث لا تملك جهة الإدارة إحداث الآثار القانونية محل قرارها المعدوم إلا بقانون أو بتعديل فى الدستور وفى هذه الحالات

يتحدر القرار إلى مجرد الفعل المادى المنعدم الأثر قانوناً ولا تلحقه أية حصانة ومن ثم يجوز الطعن عليه بالإلفاء دون تقيد بأية مواعيد » .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٩١).

# المبحث الخامس

# السلطة الختصة بسحب القرار الإدارى

\* ما هي السلطة التي قلك سحب القرار الإداري المخالف للقانون ؟ ...

المبدأ (١٦٤٥): والسلطة التى قلك سحب القرار الإدارى النهائى المشوب - هى الجهة التى أصدرته أو الجهة الرئاسية لها - سحب القرار الإدارى الباطل بموجب قرار آخر من مصدره خلال الميماد المقرر للطعن القضائى - صحيح - لا يحول دون ذلك إنقضا ميماد الشهر المنصوص عليه في المادة ٨٥٥ دون أن يستعمل عليه في المادة ٨٥٥ دون أن يستعمل الوزير حقه في التعقيب - لا وجه للنعى على القرار الساحب بأنه مشوب يعدم الإختصاص وكيل الوزارة».

و إنه من المقرر أن السلطة التى تملك سحب القرار الإدارى النهائى المشوب هى الجهة التى أصدرته أو الجهة الرئاسية بالنسبة إليها فلا وجه للنعى على القرار الساحب الصادر من ذات الجهة التى أصدرت قرار الحفظ بأنه مشوب بعدم الإختصاص بقولة أن الفصل فى التظمات بالنسبة إلى موظفى وزارة التربية والتعليم من إختصاص وكيل الوزارة ... ذلك أن لمصدر القرار المشوب أن يسحبه من تلقاء نفسه دون إنتظار لتظلم ذوى الشأن منه.

(المحكمةالإداريةالمليا -الطمن رقم ١٩٦٧/٤/٨ ق-١٩٦٧/٤/٨ -١٩٨٥/٩٨١).

المبدأ (١٦٤٦) : و التظام إلى مجلس الشعب أو غيره من المؤسسات السياسية من قرار إدارى معيب بطلب إلغائد ليس بديلاً للتظلم الإدارى الذي يجب أن يقدم إلى الجهة مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية . لأن ها تين الجهة ين فحسب قلكان قانوناً سحب القرار أو تعديله أو إلغاء - ولهما طرح توصيات الهيئات السياسية عند الإقتصاء » .

و إنه يتعين التمييز بين سلوك العامل سبيل التظلم تمهيداً لإقامة دعواه بالإلغاء أمام القضاء الإدارى وبين التوجه بالشكوى إلى مجلس الشعب عن ذات القرار أو لغيره من المؤسسات السياسية فالطريق الأول له إجراءاته ومواعيده التى رسمها القانون والتى يتعين مراعاتها وإلا أصبحت الدعوى غير مقبولة ولا يغنى عنه أو يحول دون مراعاتها تقديم العامل الشكوى أو التظلم إلى أى من الجهات الأخرى فالمادة ٢٤ من القانون رقم لا لمسنة ١٩٧٧ قد حددت صراحة الجهة التى يتعين أن يقدم التظلم إليها وهى الجهة مصدرة القرار أو السلطة الرئاسية وحكمة ذلك ظاهرة إذ أن هذه البلهات هى التى تملك وحدها ودون غيرها أن تعيد النظر فى قرارها بالسحب أو الإلغاء أو التعديل أما الجهات الأخرى فلا تملك إلا تقديم القرار إلى الجهة المسئولة وقصارى ما يمكن أن تتخذه هو إصدار توصيات غير ملزمة قانوناً للجهة الأولى صاحبة الإختصاص الأصيل فى هذا الشأن التى لها أن تطرحها متحملة المسئولية الإدارية أو السياسية بحسب الإقتضاء وعليه لا يستوى الشكوى أمام مجلس الشعب بديلا عن التظلم الإدارى أو عوضا عنه بحال من الأحوال » .

(الطعن رقم ٣٢٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤).

# المبحث السادس

أشرسحب القرار المعيب بعدميعاد السحب جما أثر سحب القرار الإدارى المعيب بعدمضى المدة القانونية المقررة للسعب ٢ ...

وتجيب المحكمة الإدارية العليا على هذا التساؤل في المبدأ التالى:

المبدأ (١٦٤٧): «سحب القرار الإدارى المعيب بعد مضى المدة القائر نية المقررة للسحب يجعل القرار الساحب باطلاً - ليس من شأن البطلان في هذه الحالة أن يتحدر بالقرار الساحب إلى مرتبة العدم أثر ذلك - مثال ».

ر ومن حيث أنه ولئن كان القرار الاداري المعيب يكتسب حصانة تعصمه من السحب بمضى المدة القانونية المقررة لسحب القرارات الإدارية وان سحب هذا القرار بعد مضى تلك المدة لازالة ما شابه من عيب يجعل القرار الساحب باطلاً لمخالفته للقانون ، إلا أنه ليس من شأن البطلان في هذه الحالة أن ينحدر بهذا القرار إلى مرتبة العدم ومن ثم فإنه متحصن بعدم الطعن عليه في الميعاد القانوني وتأسيساً على ذلك فإنه ولنن كان القرار رقم ٩٢ قد صدر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بسحب القرار رقم ٦١ بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ فيما تضمنه من إجراء الترقية من ٣٠ من إبريل سنة ١٩٦٤ وجعلها من ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ وذلك بعد فوات الميعاد القانوني لسحب القرارات الإدارية ، إلا أنه - مع ذلك - لا مناص من الإعتداد به على الرغم من مخالفته للقانون حسبما نوهت المحكمة فقد فات المدعية أن تطعن فيه بسبب المخالفة المذكورة بحسب الإجراءات وفي المواعيد المقررة لدعوى الإلغاء ، إذ أنه بالرغم من تظلمها من هذا القرار في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ فلم ترفع الدعوى إلا في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٦ ولا يوجد في الأوراق ما يفيد أن ثمة إستجابة قد بدرت من الوزارة إلى تظلمها وذلك تكون الدعرى قد رفعت بعد الميعاد الأمر الذي يتعين مع القضاء بعدم قبولها شكلاً ، .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٩٧٥/١/٥ ق- ١٩٧٥/١/٥ - ١٩٧٥/٠/٠).

#### الفصل الثاني

#### القرارات الادارية غير الجائز سحبها

إستقر قضاء مجلس الدولة الغرنسى والمصرى على عدم إمكان سحب القرار الادارى السليم، وقد بنيت هذه القاعدة على أساس مبدأ عدم رجعية القرارات الادارية، ذلك أن أول شروط تطبيق نظرية سحب القرارات الادارية هو أن يكون القرار المراد سحبه مخالفا للقانون أو موصوما بعيب عدم المروعية.

كذلك إستقر قضاء مجلس الدولة على عدم جواز سحب القرارات الغردية المخالفة إلا خلال ميعاد الستين يوما المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة، فاذا إنقضى هذا الميعاد إكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من أي الغاء أو تعديل من جانب الادارة، وأصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار بحيث يعتبر الاخلال بهذا الحق بقرار لاحق مخالفة للقانون تعيب هذا القرار الأخير وتبطله (١١).

وعلى ذلك فسوف نعرض للمبادىء القانرنية التى إستقرت فى قضاء مجلس الدولة المصرى المتعلقة بالقرارات الادارية التى لايجوز سحبها فى مبحثين:

المحثالأول-القراراتالاداريةالسليمة.

المبحثالثانى-القراراتالاداريةالتى قصنت بفرات ميعادالطعن القضائى.

مع ملاحظة أننا سنورد الاستثناءات التى ترد على هذه القاعدة بالفصل الثالث من هذا الباب عند التعرض للقرارات التى يجوز سحبها دون تقيد بالمعاد.

 <sup>(</sup>۱) مكم معكسة القضاء الاداري - القضية رقم ۲۰۳۰ ق - جلسة ۱۹۵۸/۱۷۱ - ۳ س ۲ ص ۲۰۹۸ و معكسة القضاء الاداري - الدائرة الاستثنافية - الدعري رقم ۲۱/۱۱۵۱ - جلسة ۱۹۷۱/۲۷۰ - س ۱۲ استثنافية ص ۲۲۱.

# المبحث الأول

#### القرارات الادارية السليمة

من المسلم به فقها وقضاء فى فرنسا أنه لايجوز سعب عمل إدارى صدر مطابقا للقانون وقد بنيت هذه القاعدة على مبدأ من مبادى، القانون العام هو عدم سريان الأوامر الإدارية على الماضى ذلك أن الغاء الأمر الإدارى بأثر رجعى لايعدو أن يكون أمراً إداريا جديدا وليس من المنطق ألا يطبق مبدأ عدم الرجعية على الأوامر التى تلغى المراكز القانونية بينما نطبقه على الأوامر التى ولدت هذه المراكز .

ومن السلم به فقها وقضاء فى فرنسا أنه لايجوز سحب قرار مطابق للقانون إذا ترتب عليه مزية فاذا لم يكن قد نشأ عنه مزية فانه يجوز للادارة سحبه لأن القبود التى تفرض عليها لاتكون الا إذا أنشأت هذه القرارات أوضاعا لمصلحة الأفراد لايكون من المناسب حرمانهم منها. وفيما يتعلق بإلغاء العمل الإدارى المطابق للقانون فان الوضع يختلف من اللاتحة إلى الأوامر الفردية حيث يظهر هنا مبدأ آخر من مبادىء القانون الإدارى العامة هو «عدم المساس بالآثار الفردية للأوامر الإداري».

وفيما يتعلق بأثر هذا البدأ يجب أن نفرق بين الأوامر الإدارية المختلفه من الناحيه الموضوعيه فالأوامر اللاتحيه قلك السلطه التي أصدرتها أن تلفيها في أي وقت. وكذلك الأوامر الفردية الشرطية وهي التي تدخل فردا معينا ذي مركز قانوني عام فهذه يجوز الفاؤها بالنسبة للمستقبل. والأوامر التي لأتولد مراكز قانونية فالقاعدة أنه يجوز الفاؤها. أما الأعمال الفردية المولدة للحقوق فمتى صدرت مطابقة للقانون فإنها تكتسب حصانة تامة من الالفاء يمعني أن الغاحا لايكون الا بأمر إداري جديد وهذا الأمر عكسي للأمر الأول وهو لايمكن مباشرته إلا طبقا للإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في القانون، وبعني آخر فان الموظف المختص لايتصرف هنا بمال له من طبقا تقديرية فيعدل طبقا لهواه عن قراراه الأول الذي على أساسه يجب أن

يصدر قراره الجديد المخالف للأول. فاذا صدر قرار تعيين موظف تعيينا مطابقا للقانون فإنه لايمكن إلفاء هذا التعيين وإفا يمكن عزل الموظف أو رفته أو احالته إلى المعاش في الحالات وللأسباب ووفقا للاجرءات التي نص عليها القانون. وهذا هو القرار العكسى الذي يعطيه القانون للادارة وهو قرار قائم على إختصاص قانوني يراقبه القاضي الإداري في جميع الأحوال.

وسوف نقتصر فيما يلى على عرض المبادى، القانونية المتعلقة بعدم جواز سحب القرارات الإدارية السليمة على أن نعرض الاستثناءات التي ترد على هذا المبدأ في حينه.

هالمهادى القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا في وعدم جواز سحب القرارات الإدارية السليمة ي:

المدأ (۱۹۲۸): «قرار إداري – عدم جواز سحبه متى ترتب عليه حق للغير وانقضت مواعيد الطعن يا لالغاء. اكتسابه حصانة ».

«من المبادى، المتررة أنه لا يجوز لجهة إدارية سحب قرار إدارى أصدرته في حدود إختصاصها أو العدول عنه متى ترتب على هذا القرار حق للغير إذا مضت المواعيد المقررة للطعن فيه بالالغاء إذ بحضى هذه المواعيد يكتسب القرار الإدارى حصانة لا يجوز بعدها سحبه أو الغاؤه لأى سبب كان ولو كان خطأ أو مخالفا للقانون. وعلى ذلك فان القرار الإدارى الصادر من وزارة المالية في حدود إختصاصها وظل نافذا مرعيا من تاريخ صدوره في لا المالية في حدود إختصاصها وظل نافذا مرعيا من تاريخ صدوره في لا أغسطس سنة ١٩٤٠ حتى أحيل المدعى إلى المعاش في سنة ١٩٤٨ أي المتنازع فيها إلى المعاش ومن ثم فلايجوز لوزارة المالية سحبه أو العدول عنه لأى سبب كان. ومتى تقرر ذلك كان قرار السحب الصادر من وزارة المالية باطلا عديم الأثر عا يتعين معه إعتبار القرار الأول باقيا منتجا آثاره إلى اليوم ومن ثم وجب الحكم للمدعى بطلباته تأسيسا على ذلك».

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ٢/٥٦٥ ق – جلسة ١٩٤٩/٣/٣ – س ٣ ص ٤٤١). المهندأ (۱۹۶۹) : «قرار إداري صحيح –عندم جواز سحهدأو تعديله».

«ان قواعد الاتصاف وان كانت قد حددت للحاصل على شهادة إقام الدراسة الابتدائية راتبا قدره خمسة جنيهات فى الدرجة التاسعة ومنعت تعيينه بأقل من هذا الراتب أو الدرجة الا أنها لم تتضمن هى أو كادر ١٩٣٨ نصا يمنع تعيينه فى الدرجة الأعلى أو براتب أكثر، وأجازت كافة القوانين التالية وكادر سنة ١٩٣٩ تعيين غير ذوى المؤهلات فى الدرجة الثامنة الفنية رأسا، وحتى قانون الموظفين الجديد رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أجاز ذلك. ولامخالفة فى ذلك للقانون متى كان التعيين فى وظيفة الانتظاب مؤهلا معينا، كما أنه لامخالفة للقانون متى كان الراتب الذى يمنع للموظف هو راتب ودرجة الوظيفة التى يعين فيها.

فإذا كان الثابت أن الراتب المقرر لوظيفة المدعى عليها هو ثمانية جنيهات أو عشرة أو أربعة عشر جنيها حسب الكفاية الشخصية للموظف، فإن القرار الصادر بتعيينها ومنحها راتبا قدره ثمانية جنيهات تزاد إلى عشرة جنيهات بعد ستة أشهر، يدخل في حدود السلطة المخولة لمدير الاذاعة ولامخالفة فيه لقواعد الانصاف ولا لأحكام القوانين المالية، فلايجوز لجهة الادارة سحبه أو تعديله بجرد صدوره مادام أنه مطابق للقانون».

(محکمةالقضا ءالإداری-الدعوی رقم ۷۵۳۱/۸ ق-جلسة ۱۹۵۵/۲/۵۰۹ - س ۹ ص ۲۵۱).

\*ولكن .... هل يجوز لجهة الادارة سحب القرار الإدارى السليم اذا أخطأت في تقدير ظروف إصداره ٢.

يجيب القضاء الإدارى على هذا التساؤل:

المبدأ (١٦٥٠): «قرار إداري مطابق للقانون – ليس لجهة الادارة سعيه يحجد أنها أخطأت في تقدير الطروف التي أدت إلى إصداره – السعب لا يكون الا يالنسبة للترار إت المخالفة للتانون ». وللوزير تقدير أثر الجزاء في التخطى في الترقية فان رأى أن للتخطى محلا أصدر به قرار فإذا ما أصدر قرارا بترقية الموظف دون نظر للجزاءات السابقة على قرار الترقية فإنه يكون قد إستنفد السلطة المخرلة له ولم يجز له بعد ذلك سحب الترقية إستنادا إلى هذه الجزاءات السابقة اذ أن السحب لايكون الا بالنسبة للقرارات المخالفة للقانون وليس لجهة الادارة أن تسحب قرارا مطابقا للقانون بحجة أنها أخطأت في تقدير الظروف التي أدت إلى إصداره.

(محكمة القضاء الإداري – الدعرى رقم - ۱۹۹۶ ق – جلسة ۲۹۵٤/۳/۱ – س ۵ ص ۷۹۹).

المِدأ (١٦٥١) : «سحب القرار – الحكمة منه – قرار صحيح – عدم جوازسحيه».

ومن حيث إن سعب القرارات الإدارية قد شرع لتمكين جهة الادارة من تصحيح خطأ وقعت فيه ويقتضى ذلك أن يكون القرار المراد سحبه صدر مخالفا للقانون. أما اذا قام القرار الإدارى على أسس صحيحة مستوفيا شرائطه القانونية فانه يمتنع على جهة الادارة سحبه لإنتفاء العلة التى شرعت من أجلها قواعد السحب وذلك إحتراما للقرار وإستقرار للأوضاع تحقيقا للمصلحة العامة».

(مسحمكسمىةالىقىنسا ئالإدارى-الىدىسرى رقىم ۱۸۸۸/۸۵-جىلىسىة ۱۹۰۲/۷/۲۲).

 ولكن ... اذا صدر القرار الإدارى صحيحا ... فهل يجوز سحيه خلال الستين يوما التالية لصدوره .. أى قبل فوات ميعاد تحصن القرارات الإدارية؟..

تجيب أحكام محكمة القضاء الإدارى على ذلك فتذهب بعضها إلى عدم جواز سحب القرار الإدارى السليم سواء خلال ميعاد الستين يوما أو بعد فواتها احتراما للقرار واستقرار للأوضاع وتحقيقا للمصلحة العامة على

ماتقدم بيانه بينما يذهب البعض الآخر منها خاصة بالنسبة إلى قرار الفصل من الخدمة إلى جواز سحب القرار الإدارى السليم متى تم السحب قبل فوات ميعاد الستين يوما من تاريخ صدوره.

# المهدأ (١٦٥٧) : «قرار إداري صحيح – عنم جواز سحيه ولو في خلالاالستين يوما التالية لصدوره».

دإن المدعى قد فصل من الخدمة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ لسوء السلوك إستنادا إلى الجزاءات الكثيرة المتعاقبة التى حفل بها ملف خدمته. أما تفيير هذا السبب إلى الاستغناء فلم يكن أكثر من تحايل لتبرير إعادته إلى الخدمة ومن ثم فلايجوز أن يقام له وزن أو يحتج به باعتباره سبب الفصل لأنه يخالف الثابت من الأوراق ومابنى عليه قرار الفصل الذى صدر صحيحا ولاتملك الحكومة سحبه ولو فى خلال الستين يوما التالية لصدوره، هذا إذا أريد القول بأن التعيين يعتبر سحبا لقرار الفصل».

(محكمة القضاء الإداري – الدعرى رقم ٧٧٤ / ٥ ق – جلسة ١٩٥٣/٦/٢١ – س ٧ ص ١٦٤٧).

#### تعقيب،

هذا المكم محل نظر ولايتفق مع إضطراد أحكام مجلس الدولة المصرى والفرنسي على جواز سحب قرارات الفصل من الخدمة متى تم السحب خلال ميعاد الستين يوما التالية لصدوره، وذلك لإعتبارات إنسانية أساسها المدالة ومن ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسة 19٧٠/٣/٢١ (س ١٥ ص ٢٣٠).

وقد جرى قضاء مجلس الدولة الفرنسى على جواز سحب القرار الصادر بفصل موظف من الحدمة اذا كان غير مخالف للقانون، وقد إضطردت أحكام المجلس بأن السحب جائز فى هذه الحالة رغما عن مطابقة القرار المسحوب للقانون على خلاف القاعدة التى سار عليها قضاؤه بلا إستثناء والتى طبقها على القرار الصادر بالتعيين فى الوظيفة والقرار الصادر بالاحالة إلى المعاش وذلك نظرا للنتائج السيئة التى تترتب على ذلك بالنسبة إلى الموظف المفصول رأى المجلس أن يتحاشى ذلك باجازة سحب قرار العزل المطابق للقانون حتى يترتب على السحب إعتبار قرار الفصل كأن لم يكن ليعود الموظف لعمله دون إتخاذ أى إجراء آخر.

ولعل هذه هى الحالة الوحيدة التى سوى فيها مجلس الدولة بين مخالفة القرار للقانون وعدم الملاسمة من حيث جواز السحب لأنه إذا تقرر سحب القرار بالفصل رغماً من مطابقته للقانون فاغا يكون ذلك لأن الادارة إستعملت سلطتها التقديرية ورأت أنها أخطأت في الفصل.

وفى حالة ما اذا كان قرار السحب غير ضار بأحد من الموظفين عمن يكونون قد كسبوا أقدمية بسبب قرار الفصل فانه فى هذه الحالة لايكون قضاء مجلس الدولة الفرنسى منطويا على شذوذ بل هو فى ذلك يكون تطبيقا لأصل من الأصول القانونية وهو أن القرار الإدارى المطابق للقانون يجوز سحبه اذا لم يكن قد ترتب عليه ضرر لأحد.

وقد جاء قضاء مجلس الدولة المصرى ليؤكد هذه القاعدة وليصل فى أحكامه إلى جواز سحب قرار الفصل سواء أكان صحيحا أو غير صحيح فى الميعاد ومن هذه الأحكام الأمثلة التالية:

المبدأ (١٦٥٣) : «قرار قصل – جراز سعيه سوا ء كان صحيحا أو غير صحيح فى الميعاد – لو إعتبر مخالفا للقانون يجوز سعيه ولو إعتبر مطابقا للقانون فالسحب جائز إستثناء – سببذلك».

دإن القرار الصادر بفصل المدعى سواء كان صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز على أى الحالين مادام قد تم خلال الستين يوما المحددة لتقديم طلب الالغاء، لأنه إذا إعتبر مخالفا للقانون فلاجدال فى جواز سحبه إذ السحب يكون مقصودا به مفاداة الالغاء القضائى ولأنه اذا إعتبر مطابقا للقانون فالسحب هنا جائز إستثناء اذ ولو أن الأصل أن السحب لايتم إعمالا لسلطة تقديرية إلا أنهم أجازوا إعادة النظر فى قرارات فصل الموظفين وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة لأن المغروض أن تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله وأنه يجب لاعادته إلى الخدمة صدور قرار جديد بالتعبين ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعبن، وقد يغدو أمر التعبين مستحيلا أو قد يؤثر الفصل تأثيرا سينا في مدة خدمة الموظف أو في أقدميته. ومن جهة أخرى قد تتغير المجهة التى تختص بالتعبين فتصبح غير تلك التى فصلت الموظف وقد لايكون لديها الاستعداد لإصلاح الأذى الذى أصاب الموظف بفصله أو غير ذلك من إعتبارات العدالة التى توجب علاج هذه النتائج الضارة – وعلى هذا أطرد قضاء مجلس الدولة الغرنسي».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٤٧٧/٥ ق – جلسة ٧/١/٥٣/١ – س ٧ ص ٢٨٧).

المهدأ (۱۹۵۶): «قرار إداري بالقصل - سحبه لا يجمل له وجود صدور قرار بإعادة الموظف إلى عمله لا يعتبر تعيينا جديدا بل تصحيحا لوضعفا طيء».

ومتى ثبت أن قرار فصل المدعى قد ألغى إكتفاء بجزاء بالخصم يوقع عليه فليس هناك محل لكف المدعى عن مباشرة عمله تنفيذا لقرار لم يصبح له وجود بعد أن سحبته الجهة التى أصدرته وبالتالى فان القرار الذى يقضى باعادة المدعى إلى الخدمة لايعتبر تعيينا جديدا مادام أن فصله عن العمل قد أصبح سحبه غير قائم ويعتبر قرار اعادة المدعى لعمله تصحبحا لوضع خاطى، ترتب على تنفيذ قرار بالفصل غير موجود ولم تنفصل به علاقة المدعى بوظيفته ولايغير من هذا النظر مانص فى هذا القرار من إعادة المدعى في درجة أقل من درجته ولاقبوله الإعادة على هذا الوضع».

(محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ١٩٥٠/ ق - جلسة ١٩٥٤/٤/١٩ - ١٩٥٤/٤/ س ٨ ص ١٢٥٥).

#### تعقيب،

هذا الحكم إعتبر القرار الصادر بجازاة المدعى بالخصم من مرتبه بعد صدور قرار الفصل بثابة «قرار مضاد» إنطوى على سحب قرار الفصل وإستبداله بقرار الخصم من المرتب وبالتالى إعتبر القرار الصادر بعد ذلك بإعادة تعيين المدعى أنه لايتضمن تعيينا جديدا بل تصحيحا لوضع خاطى، وهو قضاء صائب.

وباختلاف الظروف صدر قضاء معاكس وإن كان قد وضع فى إعتباره أن إعادة المدعى إلى العمل قد تمت بعد مضى أكثر من ستين يوما فإعتبرت ذلك تعيينا جديدا ويبدو ذلك فى المبدأ التالى:

المبدأ (١٦٥٥): «قرار بإعادة المدعى إلى العمل بعد أكثر من ستين يوما على صدور قرار صحيح بالفصل – ليس سحبا للقرار – يعتبر تعيينا جديدا ».

«إن إعادة المدعى إلى العمل بعد مضى أكثر من ستين يوما على صدور قرار فصله الذى صدر صحيحا لايعتبر بمثابة سحب للقرار لأنه أصبح حصينا من السحب بمضى ستين يوما على تاريخ صدوره وإغا تكون إعادته إلى الخدمة تعيينا جديدا و.

(محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ٦/٢٨٢ ق – جلسة ١٩٥٣/٤/٢٢ – س ٧ ص ٩٧٣).

المهدأ (١٦٥٦): «قرار قصيل – سجيه وإعادة الموظف للخدمة – يترتب عليه عدم المساس براتيه».

«مادم أن الحكومة لم تكن محقة فى فصل المدعى من الخدمة بسبب عدم لياقته الطبية - وهى اذ إستجابت لمظلمته وسحبت قرار الفصل وأعادته للخدمة فقد كان واجبا عليها تطبيقا لقرار مجلس الوزاراء سالف الذكر عدم المساس براتبه الذى كان يتقاضاه من قبل فى وظيفته الأصلية».

(معكَّمة القضاء الإداري - الدعري رقم ١٩٥٢/ ٦ ق - جلسة ١٩٥٣/ ٦- ١٩٥٣ -

#### س٧ص١٤٦٢).

ولقد أكدت المحكمة الإدارية العليا جواز سحب قرار الفصل سواء كان صحيحاً أو غير صحيح وهو قضاء صادر في بدايات عمل المحكمة الإدارية العليا، ونتعرف على إتجاهاته من خلال المبادىء التالية:

المهدأ (۱۹۵۷): «الأصل عدم جواز سحب القرارات الإدارية متى صدرت مشروعة – إستثناء قرارات الفصل من هذا الأصل فيجوز سحبها في خلالستين يوما من تاريخ صدورها ولوقت صحيحة ولوكان السحب قبل إنشاء قضاء الالغاء في مصر – القرار الساحب لقرار الفصل يجعله كأنه لم يكن – وجوب إعتبار خدمة المفصول الذي سحب قرار فصله متصلة مع ما يترتب على هذا من آثار.

«اذا كان الثابت أن الجهة الإدارية قد سحبت في ٢١ يونية سنة ١٩٤٣ قرار فصل المدعى من الخدمة خلال الستين يوما التالية لتاريخ صدوره واكتفت في شأنه بحرمانه من أجره خلال مدة الفصل جزاء وفاقا لما بدر منه فإنه وسواء إعتبر قرار الفصل من الخدمة صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز على كلا الحالين وتم ذلك قبل انشاء قضاء الالفاء في مصر، إذ لو إعتبر الفصل مجافيا لحكم القانون فلا شبهة في جواز الرجوع فيه وسحبه ولان السحب يكون مقصوداً به إزالة آثار هذا البطلان أما إذا إعتبر مطابقا للقانون فالسحب هنا جائز إستثناء اذ ولئن كان الاصل في السحب أو الرجوع في القرارات الإدارية ألا يقع أيهما إعمالاً لسلطة تقديرية أو لاعتبارات الملاسة ألا أنهم سوغوا إعادة النظر في قرارات الفصل من الخدمة الحكومية وسحبها لنوازع انسانية تقوم على العدالة إذ المفروض أن تنفصم صلة العامل بالوظيفة بمجرد فصله ويجب لاعادته إلى الخدمة أن يصدر قرار جديد بالتعيين ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين وقد يغدو أمر التعيين مستحيلا أو قد يؤثر الفصل تأثيراً ضارا في مدة خدمة العامل أو في اقدميته وقد تتغير الجهة التى تختص بالتعبين فتصبح غير تلك التي فصلت العامل وقد لايكون

لدى الجهة الجديدة الاستعداد لاصلاح الأذى الذى حاق بالعامل من جراء فصله أو غير ذلك من إعتبارات العدالة التى توجب معالجة هذه النتاثج الضارة وعلى هذا النظر أطرد القضاء الإدارى الفرنسى.

وتطبيقا لذلك، فانه اذا كانت الجهة الإدارية - وهي الحريصة على تجنيب المدعى هذه النتائج الضارة كلها أو بعضها - قد عمدت بحكم هذه القيم إلى سحب القرار الصادر بفصله مكتفية بحرمانه من الأجر خلال مدة الفصل لكونه لم يؤد لها عملا يستحق عنه هذا الأجر، فإن قرارها يكون صحيحا ويكون قرار الإعادة إلى الخدمة الصادر في ٢١ من يونية سنة ١٩٤٣ منطويا في الحقيقة على قرار السحب المشار إليه من حيث خصائصه وآثاره القانونية ويكون من مقتضاه إعتبار القرار المسحوب الخاص بفصل المدعى كأنه لم يكن ويتعين من ثم إعتبار خدمة المدعى بالوزارة متصلة غير منقطة عا يتعين معه تدرج أجره اليومى بالعلاوات الدورية في حدود ربط الدرجة المقررة لوظيفته التي اسندت اليه عند بدء التعيين».

(الطعن رقم ۱۱۳۱ لسنة ۷ ق-جلسة ۱۹۹٤/۳/).

### المهدأ (١٦٥٨): وجراز سعب قرار قصل الموظف سواء أكان صحيحاً. أو غير صحيح».

« إن قرار الفصل سواء إعتبر صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز على أى الحالين، لأنه إذا إعتبر مخالفا للقانون فلاجدال في جواز سحبه إذ السحب يكون مقصودا به مفاداة الالفاء القضائي، ولانه إذا إعتبر مطابقا للقانون فالسحب هنا جائز إستثناء، إذ ولو أن الأصل أن السحب لايتم اعمالا لسلطة تقديرية، الا أنه من الجائز إعادة النظر في قرارات فصل المرظفين وسحبها لإعتبارات تتعلق بالعدالة، لأن المفروض أن تنقطع صلة الموظف بالوظفة بمجرد فصله، وأنه يجب لإعادته إلى الخدمة صدور قرار جديد بالتعبين، ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط السلاحية للتعيين، وقد يغدو أمر التعيين مستحيلا أو قد يؤثر الفصل تأثيرا سينا في مدة خدمة الموظف أو في اقدميته، ومن جهة أخرى قد تتغير

الجهة التى تختص بالتعيين فتصبح غير تلك التى فصلت الموظف، وقد لايكون لديها الاستعداد لإصلاح الأذى الذى أصاب الموظف بفصله، أو غير ذلك من إعتبارات العدالة التى توجب علاج هذه النتائج الضارة».

(الطمن رقم ۸۷ استة ٤ ق - جلسة ۲۲ / ۱۹۵۹)

\*ولكن .. هل يجوز سحب قرارات الإحالة إلى المعاش قياسا على سحب قرارات الفصل ؟ . .

عرض الأمر على قسم الرأى المجتمع بمجلس الدولة فأصدر فى هذا الموضوع فتوى نعرض لها:

المهدأ (١٦٥٩) : «التفرقة بين قرارات العزل وقرارات الإحالة إلى المعاش من حيث جواز سحهها ».

وجرى قضاء مجلس الدولة فى فرنسا على التفرقة بين القرارات الصادرة بالعزل والقرارات الصادرة بالإحال إلى المعاش فأجاز للادارة سحب قرارات العزل ولم يجز لها ذلك بالنسبة إلى قرارات الإحالة إلى المعاش لأنه متى صدر مطابقا للقانون تنشأ عنه حقوق للأفراد ويترتب عليه كسب الموظف المحال إلى المعاش مركزا قانونيا خاصا لايجوز المساس به من جانب الادارة ومن ثم لا يجوز لها سحب هذا القرار لتقديم هذا الشخص إلى المحاكمة التأديبية مثلاء إلا أنه ليس هناك ما يمنع قانونا من سحب قرار إحالة موظف إلى المعاش بناء على طلبه.

(قتری قسم الرأی المجتمع فی ۱۹۵۱/۱۱/۱۷ س۲ ص ۱۹۵)

\*وهل يجوز سحب قرارات إنها والخدمة الصادرة للاستقالة الصريحة أو الضمنية قياسا على سحب قرارات الفصل من الخدمة ؟

تجيب عن هذا التساؤل المحكمة الإدارية العليا:

المبدأ ( ۱۹۹۰ ) : ولايسوغ لجهة الادارة سحب القرار الصادر بإنها -الخدمة إستنادا إلى الاستقالة الصريحة أو الضمئية – لا يجرز القياس في

# هذه الحالة على ما هو مقرر بالنسبة إلى القرارات الصادرة بالفصل أساس ذلك».

ولايسوغ لجهة الادارة سعب القرار الصادر بإنهاء الخدمة إستنادا إلى الاستقالة الصريحة أو الضمنية لأن سعب قرار إنهاء الخدمة في هذه الحالة ينطوى على إهدار الإدارة للضوابط والشروط التي فرضها المشرع على الإدارة عند إعادة العامل إلى الخدمة وحساب المدة التي قضاها خارج الوظيفة».

ولايجوز فى هذه الحالة القياس على ماهو مقرر بالنسبة إلى القرارات الصادرة بالفصل لأنه ولئن كان الأصل فى السحب أو الرجوع فى القرارات الإدارية ألا يقع أيهما إعمالا لسلطة تقديرية أو لإعتبارات الملاسة إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على جوز إعادة النظر فى قرارات الفصل من الخدمة سواء إعتبر قرار الفصل صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز لإعتبارات انسانية تقوم على العدالة والشفقة اذ المفروض أن تنفصم صلة العامل بالوظيفة بجرد فصله ويجب لإعادته إلى الخدمة أن يصدر قرار جديد بالتعيين كما يجب حساب المدة التى قضاها خارج الوظيفة فى أقدميته أو يتم كل ذلك وفقا للقيود والأوضاع التى فرضها القانون».

(المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٢٥٠٥ و ١٣/٩١ ق – جلسة ٢٣/٢١ - ١٩٧٠ - ٢٣/٣٨١) .

 ولكن . . هل يجوز سحب القرار الإدارى السليم المبنى على سلطة تقدير بقلادار ٢٤.

المبدأ (١٦٦١): وقرار إدارى مهنى على سلطة تقديرية للإدارة – إستعمال سلطتها – عدم جواز العدول عن تقديرها إلا لأسباب جوهرية».

«انه وان كانت المادة ٤٩ من لاتحة البعثات تنص على عدم مجاوزة سن الطالب ٢٨ سنة فى أكتوبر التالى لاختياره الا أن للجنة البعثات حق الإستثناء فى ذلك وقد أعملت اللجنة فعلا حقها فى الإستثناء باختيار المدعى بقرارها رغم كبر سنه ومن ثم لايجوز لها أن تسحب القرار أو تعدل فيه أو تلفيه طالما أنه لم يجد من الأسباب الجوهرية مايدعو إلى العدول عن هذا الإختيار».

(محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ١٩٥٢/٦ ق - جلسة ١٩٥٣/٦/١ - ١٩٥٣/٦/١ س ٧ ص ١٩٣١).

\* ولكن.. هل يجوز سحب القرار التأديبي السليم لتوقيع جزاء أشد من الجزاء الصادريه القرار؟..

يجيب حكم محكمة القضاء الإدارى بالنفى:

المبدأ (١٦٦٢): ولايجوز لجهةالإدارة أن تسحب القرار التأديبي المشروع لتوقيع جزاء أشدمنه – أساس ذلك».

وإن المستفاد من الأوراق أن القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٥ بمجازاة المدعى بخصم خمسة عشر يوما من مرتبه قد صدر من نائب مدير المؤسسة للشئون المالية في حدود الاختصاص الذي فوضه فيه رئيس مجلس الإدارة واذ صدر هذا القرار من رئيس مختص بإصداره وبما له من سلطة تقديرية في تحديد الجزاء المناسب لما ثبت في حق المدعى من مخالفات ودون أن يشوب هذا التقدير غلو في الشدة أو إفراط في اللين - فان القرار المذكور يكون سليما ومطابقا للقانون ومن غير الجائز سحبه - إذ أن مشروعية سحب القرارات التأديبية تقوم أساسا على تمكين الجهة الإدارية من تصحيح خطأ وقعت فيه، ويقتضى ذلك أن يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخالفا للقانون - أما اذا قام الجزاء على سبب صحيح مستوفيا شرائطه القانونية فانه يمتنع على الجهة الإدارية سحبه لتوقيع جزاء أشد منه».

(الحسكسمةالإداريسةالسمىلسيا-السطسمينرقسم٢٩٤ (و١٣/١٤٩٤). ١٩/١/٢٩-١٩٦١/١١).

#### تعقيب،

قام الحكم المتقدم على أساس إستنفاد الرئيس الإدارى لسلطته التقديرية في تحديد الجزاء المناسب للذنب، وبالتالى فان صدوره صحيحا يمنع الجهة الإدارية من سحبه لتوقيع جزاء أشد. ويصدق ذات المبدأ على حالة سحب القرار الإدارى لتوقيع جزاء أخف اذ يمتنع عليها ذلك إعمالا لمبدأ إستنفاد السلطة التقديرية لجهة الإدارة بإصدارها قرارها المطابق لحكم القانون.

عولكن.. اذا كانت سلطة الإدارة في التصديق على القرار الإداري هي سلطة تقديرية، فهل يجوز للادارة سحب القرار الصادر بالتصديق في حدود السلطة التقدير يقالم ولقها ؟..

وفقا للمبادىء التي قررتها محكمة القضاء الإدارى، جاءت المحكمة الإدارية العليا لتؤكد أنه مادامت الجهة الإدارية قد إستنفدت سلطتها التقديرية وصدر قرارها صحبحا دون أن ينطوى على ثمة غش فإنه لايجوز لها سحبه بأى حال من الأحوال.

#### وقيما يلى المبدأ الذى قررته المحكمة الإدارية العليا:

المبدأ (١٩٦٣): وسلطة مجلس إدارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى في التصديق على قرارات اللجان القضائية – سلطة تقديرية – عدم جراز سحب قرار التصديق إلا إذا ينى على غش – القرار الساحب للتصديق في غير حالة الغش يعتبر معدوما – إعتبار قرار اللجنة القضائية سارى المفعول – أساس ذلك – مثال».

دلما كان مجلس إدارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى هو الجهة المختصة قانونا بالتصديق على القرارات الصادرة من اللجان القضائية فهو مختص بسحب القرارات التى تصدر منه ولكن بشرط أن يكون هذا السحب فى اطار القراعد القانونية المتقدمة دون الخروج عليها.

ومن حيث أن مجلس إدارة الهيئة حين أصدر قراره في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالتصديق على قرار اللجنة القضائية إغا كان في صدد إستعمال سلطة تقديرية له ومن ثم فانه إنزالا للقواعد المستقرة ما كان يجوز له سحب هذا القرار إلا إذا كان ثمة غش من جانب صاحب الشأن من شأنه أن يفسد إرادة الجهة الإدارية إذ الغش يفسد كل شيء.

ومن حيث إن الأمر يخلص مما تقدم جميعه في أن مجلس إدارة الهيئة حين أصدر قراره بالتصديق على قرار اللجنة القضائية كان يستعمل سلطة تقديرية وكانت جميع عناصر النزاع أمامه بما في ذلك ورقة الهبة سالفة الذكر فاذا ما أصدر قراره بالموافقة على قرار اللجنة القضائية وكانت جميع الأوراق تحت يده وفي مقدوره الاطلاع عليها فانه يكون قد إستعمل سلطته التقديرية كاملة ويكون قد إستنفد حقه وولايته في هذا المجال ولم يعد يملك بعد ذلك أن يعاود النظر في قراره إلا إذا كان ثمة غض من جانب المستغيد من القرار الأمر الذي إنتفى ومن ثم فان القرار الصادر من مجلس الإدارة بسحب قراره السابق جزئيا يكون صادراً من لا ولاية له في إصداره وبالتالي نهو قرار معدوم لايمثل أكثر من عقبة مادية فلاتلحقه الحصانة المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر المشار اليها وبالتالي يكون متعين الإلغاء وفي عليها في المادة ١٣ مكرر المسار اليها وبالتالي يكون متعين الإلغاء وفي عنه المالة يكون القرار المسحوب جزئيا والسابق صدوره من مجلس الإدارة في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ابالتصديق على قرار اللجنة القضائية الصادر في كامن يونية سنة ١٩٦٧ سارى المفعول بأكمله ويجميع آثاره ولايمكن المساس به».

(الحكمة الإدان العلما -الطعن رقم ١٩٧٤/٦/١٥- ١٩٧٤/١/١٥- (الحكمة الإدان العلما - الطعن وقم ١٩٧٤/١٥- (المحكمة الإ ١٩/١٤١/١٩٤).

ومن المهادى التى قررتها المحكمة الإدارية العليا أيضا في مجال القرارات الإدارية السليمة وعدم جراز سحبها المهادى التالية:

المبدأ (١٩٦٤): والقرارات الإدارية التى تولد حقا أو مركزا شخصيا للأقراد لاتجوز سحيها فى أى وقت متى صدرت سليمه – القرارات الفردية غير المشروعة يجب على الإدارة أن تسحيها التزاما منها يحكم القانون – دواعى المصلحة العامة تقتضى إذا صدر قرار معيب من شأنه أن يولد حقا أن يستقر هذا القرار عقب فترة معينة من الزمن يحيث يسرى عليه ما يسرى على ما يسرى على ما يسرى على ما يسرى على القرار على القرار الصحيح وهذه الفترة هى ستين يوما من تاريخ نشر القرار حصانه من أى إلغاء أو تعديل ».
تعديل ».

وومن حيث إن القاعدة قانونا أن القرارات الإدارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأقراد لايجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سليمة إستجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقضى بإستقرار تلك القرارات أما القرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة فيها عكس ذلك اذ يجب على جهة الإدارة ان تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصويبا للأوضاع المخالفة له إلا ان دواعي المصلحة العامة تقتضى أيضا اذا صدر قرار معبب من شأنه أن يولد حقا أن يستقر هذا القرار عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه مايسرى على القرار الصحيح، وقد اتفق على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه قياساً على مدة الطعن القضائي، بحيث إذ إنقضت هذه الفترة إكتسب القرار حصانه تعصمه من أي إلغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار وكل إخلال بهذا الحق بقرار لاحق بعد أمراً مخالفا للقانون يعيب القرار الأخير ويبطله، بيد أن ثمة إستثناءات من موعد الستين يوما هذه تتمثل أولا فيما إذا كان القرار المعيب معدوما أي لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف قانوني لتنزل به إلى حد غصب السلطة وتنحدر به إلى مجرد الفعل المادي المنعدم الأثر قانونا فلا تلحقه أية حصانة، وثانيا فيما لو حصل أحد الأفراد على قرار إداري نتيجة غش أو تدليس من جانبه إذ إن الغش بعيب الرضاء ويشوب الإراده والقرار الذي يصدر من جهة الإدارة نتيجة هذا الغش أو التدليس يكون غير جدير بالحماية فهذه الأحوال الاستثنائية تجيز سحب القرار دون التقيد بموعد الستين يوما ولجهة الإدارة أن تصدر قرارها بالسحب في أي وقت حتى بعد فوات هذا الموعد».

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٦ ق-جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧).

المبدأ (١٦٦٥): والقرار الإدارى السليم لا يجوز سعيه إعمالا لمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية – ذلك ان القرار الساحب قيما لو أبيح سحب القرارات الإدارية السليمة سيكون رجعها من حيث إعدامه لا ثار القرار المسحوب من تاريخ صدور هذا القرار الأخير – إحتراما لما يرتبه القرار الصحيح من مركز قانوني أصبح حقا مكتسبا لمن صدر القرار في شأنه الأمر الذي يمتنع على أية سلطة إدارية المساس به».

ورمن حيث إنه من القواعد المسلم بها أن القرار الادراى السليم لا يجوز سحبه إعمالا لمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية ذلك أن القرار الساحب فيما لو أبيح سحب القرارات الإدارية السليمة – سيكون رجعيا من حيث إعدامه لآثار القرار المسحوب من تاريخ صدور هذا القرار الأخير، إحتراما لما يرتبه القرار الصحيح من مركز قانوني أصبح حقا مكتسبا لما صدر القرار في شأنه الأمر الذي يمتنع على أية سلطة إدارية المساس به وترتبباً على ذلك فإن القرار رقم 30 المؤرخ ١٩٨٦/٨/٢٦ وقد تضمن سحب قرار مجلس الجامعة رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٤ بتعيين المطعون ضده في وظيفة مدرس بقسم الكهرياء بكلية الهندسة بشبرا، يكون قد ورد على قرار صحيح بعسم الكهرياء ويكون الحكم فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار الساحب صحيحا ومتفقا وحكم القانون».

#### (الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/٤/١)

المِداً (١٩٦٩): والقرارات الإدارية السليمة التى ترتب مراكز قانونية لأصحاب الشأن تتحصن متلصدورها فلا يجوز للإدارة سحبها - إذا خالفت الإدارة هذه القاعدة وقامت بسحب القرار السليم ولو خلال الستيين يوما التالية لصدوره فان قرارها الساحب يكون قدجا وعلى خلاف المبادى والقانونية المرة مشويا بالطلان حقيقا بالالفاء».

ومن حيث إن عدم مشروعية قرار إنهاء خدمة الطاعن يضغى الشرعية
 والسلامة على القرار الصادر بسحب قرار إنهاء الخدمة غير المشروع.

ومن حيث إنه من المقرر أن القرارات الإدارية السليمة والتى ترتب مراكز قانونية لأصحاب الشأن تتحقق منذ صدورها فلايجوز للإدارة سحبها فاذا ماخالفت الإدارة هذه القاعدة وقامت بسحب القرار السليم ولو خلاف الستين يوما التالية لصدوره فان قرارها الساحب يكون قد جاء على خلاف المبادىء القارنية المقررة مشوبا بالبطلان حقيقا بالالفاء.

ومن حيث إنه بالبناء على ذلك يكون القرار الطعين رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٧ قد جاء باطلا إذ قضى بسحب القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ رغم أن القرار الأخير قد صدر سليما ومطابقا للقانون فيما تضمنه من سحب القرار البانهاء خدمة الطاعن رقم ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٧.

ومن حيث إن الحكم الطعين قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى شكلا فإنه يكون حقيقا بالإلغاء مع القضاء في موضوع الدعوى بإلغاء القرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٤ - فيما تضمنه من سحب القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٧ على ذلك من آثار أهمها زوال مارتبه القرار رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٨٧ من أحكام بالنسبة إليه».

(الطعن رقم ۱۲۳۰ لسنة ۳۵ ق جلسة ۱۹۹۳/۳/۲).

# المبحث الثانى القرارات الإدارية التي تحصنت بفوات ميعاد الطعن القضائي

القاعدة المستقرة فى القضاء الإدارى أن القرار الإدارى الذى يكتسب الحصانة هو الذى يصدر مطابقا للقانون وفى حدود السلطة التقديرية للإدارة ويرتب حقا أو مزية بصفة نهائية لمن تقررت له.

أما القرار المخالف للقانون، فلإيمكن أن ينشىء حقا لأنه اذا وقع باطلا أر كان قابلا للإبطال وحكم ببطلائه فانه في كلتا الحالتين لايمكن أن يسلم من الناحية القانونية بأنه ينشىء حقا(١).

والمستقر أن الوضع الذي يترتب على قرار إداري مخالف للقانون لاينقلب حقا الا بعد فوات ميعاد الطعن القضائي وبالتالي بعد فوات ميعاد السحب، أما قبل فوات هذا الميعاد فان السحب جائز<sup>(٧)</sup>.

وفيما يلى نعرض لأهم المبادى - القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا فى وعدم جواز سحب القرارات الإدارية التى تحصنت بعضى المدة القانونية القررة للسحب »:

المبدأ (١٩٦٧): «سعب القرارات الإدارية – مخالفة للقانون – ميعاد سعب القرارات الإدارية – تحصن القرار بعد قوات الميعاد – عدم المساس بالمراكز القانونية المكتسبة – حكمة ذلك – مثال ».

والأصل أن القرارات الإدارية الفردية المخالفة للقانون لايجوز سحبها بعرفة الإدارة الاخلال الميعاد المقرر قانونا للطعن فيها بالالفاء أمام القضاء الإدارى وخلال نظر الدعوى بطلب الغائد إن رفعت بمراعاة الإجراءات والمراعيد القانونية، وتكتسب هذه القرارات حصانة تعصمها من السحب والالغاء بإنقضاء ميعاد الطعن فيها بالالغاء دون طعن.

والقرار الإدارى الذى يمتنع سعبه الا فى الميعاد القانونى المقرر للسعب هو القرار الذى ينشىء مركزا قانونيا ذاتيا يتعلق به حق ذى الشأن فيه، مادام أن القرار لم يصدر بناء على غش أو تدليس من جانب المستفيد أو صاحب الشأن».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم 194 لسنة 27 ق - جلسة 70 إبريل سنة 1947).

 <sup>(</sup>١) راجع في آثار إنقضاء ميعاد سحب القرارات الادارية: د. حسنى درويش – نهاية القرار الادارى عن غير طريق القضاء – المرجع السابق – ص ٣٧٨ ومابعدها.

 <sup>(</sup>۲) حكم محكمة القضاء الادارى - الدعرى رقم ۱۹۷۹/۲/۲۷ ق - جلسة ۱۹۷۹/۲/۲۷ - س ۳۳ - غير
 - غير منشور - والدعوى رقم ۱۹۷۹/۲/۲۷ ق - جلسة ۱۹۷۹/۲/۲۷ - س ۳۳ - غير
 منشور - مشار البهما: د. حسنى درويش، المرجع السابق - ص ۳۷۸ هامش (۱).

المهدأ (١٦٦٨): «قرار إداري – عدم الطعن عليه في الميعاد – صيرورته نهائها – عدم جواز المساس به أو العدول عنه إلا لأسباب طارته».

«إذا أصبح القرار الإدارى نهائيا ولم يطعن فيه أحد وترتب عليه وضع قانونى ثابت فإنه لايجوز التحول عنه أو المساس به إلا لأسباب جدية طارئة».

المهدأ (١٩٦٩) : «قرارمتحالعلاوة هوقرار إداري ينشىءمركزا قانونيا لصالح الموظف – عدم جواز سعيدالا خلال ميعاد الطعن ».

و إن قرار منح العلاوة على هذا الوجه هو قرار ينشىء مركزا قانونيا معينا لصالح الموظف، ومن ثم فهو قرار إدارى من القرارت التى لايجوز سحبها لمخالفتها للقانون إلا فى الميعاد المقرر للطعن، فاذا إنقضى هذا الميعاد إكتسب القرار حصانة تعصمه من الالغاء».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٧/٢١٩٨ ت – جلسة ١٩٥٥/٢/٢٧ م. - س ٩ ص ٣٣٣) .

المهدأ ( ۱۹۷۰) : «قرار مجنع علارة – مخالفته للقانون – عدم جراز سجيه بعد قرات المبعادي.

واذا كان مدير مصلحة التنظيم قرر - لإعتبارات تتعلق بصالح العمل - أن يمنح المدعين علاوات استثنائية ، فاغا قد استعمل الحق المخول له بكادر العمال الا أنه طبقا لهذا الكادر كان يجب أن يحصل على موافقة وزارة المالية مقدما. على أن القرار الصادر بهذه العلاوة - رغم صدوره بغير موافقة وزارة المالية - قد أنشأ مركزا أو وضعا فرديا لهم لاينشأ ولايترتب الا به، فهو ليس مجرد قرار تنفيذي يجوز سحبه في كل حين اذا كان خاطئا، واغا هو قرار يخضع لأحكام السحب بعيث يمتنع سحبه بعد فوات مبعاده ولو كان قد بني على مخالفة قانونية، مادام قد صدر من مختص

بقتضى سلطته مفصحا به عن إرادته الملزمة التى إتجهت نحو إنشاء مركز قانونى خاص بالمدعين هو منحهم علاوات إستثنائية بالتطبيق لكادر العمال. فاذا مامضى على صدوره حتى التاريخ الذى رؤى فيه إهداره أو سحبه أكثر من ستين يوما، إمتنع على الإدارة المساس به، لأنه أصبح حصينا من الالفاء لفوات المواعيد، ذلك لأن سحب القرار هو الالفاء له، فاذا إنتهى ميعاد الطعن بالالفاء إمتنع السحب. ومن ثم فقد أصبح للمدعين حقوقا ثابتة ومراكز قانونية حصينة فى العلاوات التى منحت لهم إستثناء، فلايجوز قانونا المساس بها على أى وجه من الوجوه سواء بخصمها كما استحق لهم من علاوات بعد ذلك أو بإجراء المقاصة، لأن هذا كله لايعدو أن يكون مساس بالحقوق الذاتية المتكسبة وبالمراكز القانونية الحصينة وهو الأمر غير الجائز قانونا بعد فوات ميعاد السحب».

(محكمةالقضاءالإداري-الدعري رقم ١٩٦١/٨ق-جلسة ١٩٥٥/٤/١٧ - س ٩ ص ٤١١).

ولكن.. ماهى علة إكتساب القرار الفردى بمضى ميعاد الستين يوما
 حسانة نهائية تعصمه من الالغاء أو التعديل؟..

تجيب على هذا التساؤل محكمة القضاء الإدارى بإرساء المبدأ التالى:
المبدأ (١٦٧١): ولا يجوز سحب القرارات الإدارية بدعرى مخالفتها
للقانون بعد مضى ميعاد الستين برما حفاظا على إستقرار المراكز القانونية
للأفراد بعد إنقضا زمن واحدى.

دإن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه لايجوز للجهة الإدارية سحب القرارات الفردية بدعوى مخالفة القانون بعد مضى مبعاد الستين يوما الذى شرعه قانون مجلس الدولة للأفراد لطلب إلفاء هذه القرارات أسوة بهم وتقريرا للمعادلة بينهم ولكى يتم الإستقرار بعد انقضاء زمن واحد. فاذا ما إنتهى هذا المبعاد إكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من أى الغاء أو

تعديل».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ٢٥٥١ ق – جلسة ٢٧٣٠ / ٢٩٥٠ – س ٤ ص ٤٣١) .

وتزيد محكمة القضاء الإدارى مهدأ عدم جواز سحب القرار الإدارى بعد إنقضاء أكثر من ستين يوما وضوحاً فتبين الملة من ذلك على النحو التالى:

المهدأ (١٦٧٢): وقرار إداري - عدم جراز سحيه بعد إنقضاء أكثر من ستين يوما - لامحل للتذرع بالحطأ - الحكمة من ذلك ».

«من القرر حسبما جرى عليه قضا ، هذه المحكمة أن سحب القرارات الإدارية لا يجوز حصوله بعد إنقضا - أكثر من ستين يوما على صدورها ولا إعتداد بما تدفع به المحكومة من أن المسألة لا تعدو أن تكون خطأ وقعت فيه عند حساب مدة خدمة المدعى بسبب عدم دقة الموظفين المختصين فلما إستبان لها هذا الخطأ أصلحته وردت الأمر إلى نصابه الصحيح أخذا بالقاعدة الأصلية أن الخطأ لا يجوز إغفاله والإبقا - عليه وهو لا يكسب أحداً حقا ويضفى عليه مركزا قانونيا جديرا بالإحترام لأنه يقابل هذه القاعد قاعدة أصلية أخرى هي أحق بالرعاية وأولى بالتقديم من مقتضاها كفالة الإستقرار وتوفير الطمأنينة لحفظ المراكز القانونية وجعلها عنجاة من الزعزعة والاضطراب ولو كانت مشوبة بعد قوات الوقت الذي عينه القانون للطعن عليها من جانب ذي الشأن عن طريق دعوى الالغاء».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٧٥٣٥ تل – جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥ – س ٨ ص١٤٨٣).

المدأ (١٦٧٣) : ومضى للدّالمقررة قانونا للسحب تكسب القرار حصانة تعصمه من الالقاء – عدم جراز الساس بالثن الكتسب ».

دمن المبادىء المقررة أن القرار الإدارى متى صدر من السلطة الإدارية فى حدود سلطتها التقديرية المخولة لها بالقانون إمتنع عليها الرجوع فيه وسعبه متى مضى على صدوره ستون يوما، لأنه بمضى هذه المدة يكتسب حصانة تعصمه من الالغاء ويصبح المركز القانونى المترتب عليه حقا مكتسبا لصاحبه لايجوز المساس به الا بقانون ينص فيه على العمل به بأثر رجعى أو بحكم صادر من هذه المحكمة بناء على طلب صاحب المصلحة فى الفائه. ومن ثم ماكان يجوز لمجلس الوزراء أن يصدر قراره فى ٢٩ مايو سنة المدعين التى قت عملا بقواعد المتنسبق مهما كانت مخالفة لتلك القواعد مادام أن القرار الصادر بترقيتهم قد مضت عليه مدة تزيد على الستين يوما وأصبح حصينا من الالفاء اذ كان لزاما عليه أن أراد تصحيح الوضع أن يصدر قانونا بذلك ينص على العمل به بأثر رجعى – ما لم يكن هناك دعاوى رفعت من الموظفين الذين تخطوا في الترقية بذلك لم يكن هناك دعاوى رفعت من الموظفين الذين تخطوا في الترقية بذلك تخطيهم في الترقية وفي هذه الحالة يكرن تنفيذ هذه الأحكام بالفاء ترقية تعد من الموظفين المرقين بقدر عدد من حكم لصالحهم».

(حكم محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ٥٣٣ /٤٥ - جلسة ١٩٥٤/٤/٨ - س ٨ ص٨ ١٧٠).

المبدأ (۱۹۷۶) : «قرارادراری-عدمجرازسجیه بعدقوات ستین یومای

«من المقرر حسبما جرى عليه قضا ، هذه المحكمة أن سحب القرارات الإدارية لا يجوز بعد أن ينقضى على صدورها أكثر من ستين يوما . ولااعتداد بما تدفع به المدعى عليها من أن المسألة لا تعدو أن تكن خطأ وقعت فيه عند حساب مدة خدمة المدعى وترتب عليه صدور القرار بترقبته ، فلما أن إستبان لها هذا الخطأ أصلحته وردته إلى نصابه الصحيح أخذا بالقاعدة الأصلية من أن الخطأ لا يجوز إغفاله والإبقاء عليه ، وهو لا يكسب أحدا حقا أو يضفى عليه مركزا قانونيا جديرا بالاحترام – لا إعتداد بذلك لأنه يقابل هذه القاعدة قاعدة أصلية أخرى هي أحق بالرعاية ، وأولى بالتقديم من مقتضاها كفالة الإستقرار وتوفير الطمأنينة بحفظ المراكز

القانونية وجعلها بمنجاة من الزعزعة والاضطراب ولو كانت مشوبة، بعد فوات الوقت الذي عينه القانون للاعتراض عليها من جانب ذي الشأن بالطمن فيها عن طريق دعوى الالغاء وبالتقابل والمعادلة من جانب السلطة الإدارية التي أصدرتها عن طريق التقرير بسحبها».

(محكمة القضاء الإدارى – الدعوى رقم ٢/١٤ق – ١٩٥١/٢/١ – س ٥ ص٤٤٣).

اذا كان القرار الإدارى الفردى يتحصن بخشى الستين يوما من تاريخ
 صدوره بما لا يجرز سحيه يعدذ لك. . فهل يجرز سحب القرار الإدارى
 التنظيمى رغم مرور المذالمشار اليها ٢.

تجيبعن هذا التساؤل محكمة القضاء الإدارى فتقرر:

الميداً (١٦٧٥): «قرار إداري قردي – عدم جواز سحيه إلا في الميعاد القانوني – قرار إداري تنظيمي جواز سحيه في أي وقت ».

«إن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على التفرقة بين القرارات الإدارية
 التنظيمية العامة وبين القرارات الإدارية الفردية وأنه يجوز للإدارة سحب
 القرارات التنظيمية العامة سواء بالالغاء أو التعديل في أي وقت تشاء
 حسيما تقتضيه المصلحة العامة.

أما القرارات الإدارية الفردية فلايجوز سحبها ولو كانت مشوبة إلا خلال ستين يوما من تاريخ صدورها بحيث إذا إنقضى هذا الميعاد إكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من أى الفاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار وكل إخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرأ مخالفا للقانون يعيب القرار الأخير ويبطله ومرد ذلك إلى وجوب التوفيق بين مايجب أن يكون للإدارة من حق فى إصلاح ماينطوى عليه قرارها من مخالفة قانونية وبين وجوب إستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرار الإدارى مع مراعاة الاتساق بين الميعاد الذى يجوز فيه لصاحب الشأن طلب إلغاء القرار الإدارى بالطريق القضائي وبين الميعاد الذى يجوز فيه للإدارة

سحب القرار المذكور أو تعديله حتى يستقر أمره بعد مضى فترة واحدة».

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٢٠/١٥ق – جلسة ٢٩٤٩/٥/١٥ ويذات الجلسة ١٩٤٩/٥/٢٥ ويذات الجلسة ١٩٤٩/٥/٢٥ ويذات الجلسة ٢٩٠١/١/٢ ومن ٢٥٥ والدعري رقم ٢٠٨١ق – جلسة ٢٨/١/٢١ و من ٢٥٠٠ والدعري رقم ٢٩٥٤/١٢/١٥ – جلسة ٢٩٥٤/١٢/١٢ من ٢٠٠٠).

المبدأ (١٦٧٦): «قرار إدارى - على قرض عدم صحته - لا يجوز سحيه إلا خلال الستين يوما المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة».

وان القرار الصادر بنح المدعى علاوة تكميلية على فرض عدم صحته لا يجوز سحبه وإلغاء العلاوة المنوحة بقتضاه إلا خلال ستين يوما المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة وبذلك يكون القرار المطعون فيه، إذ جرى بهذا السحب وألفى العلاوة بعد مضى ماينيف على تسعة شهور قد وقع باطلاء.

(محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٣٥٢/٧٥ – جلسة ١٩٥٠/ ١٩٥٠ - ١٩٥٠ - س ٥ ص ٢٩٢).

المبدأ (۱۹۷۷): «لايجرز للجهة الإدارية سحب القرار اتبالفردية يدعرى مخالفة القانون يعدمني ميعاد الستين يوما ».

ومن حيث إن جزاء مخالفة القرار الإدارى للقانون هو البطلان ولاينحدر هذا العيب به إلى درجة الانعدام، بحيث اذا ما إنقضى على صدوره أكثر من ستين يوما دون إلغائه أو سحبه فإنه يغدو قرارا نهائيا يولد لمن صدر فى شأنه حقا مكتسبا لايجوز المساس به، وذلك اعمالا لمبدأ إستقرار المراكز القنونية التى أصبحت نهائية وحصينة».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٩٧٦/٢/١ ق-جلسة ١٩٧٦/٢/١ - م س٧١ ص ٤٧).

الميدأ (١٦٧٨): والقرار الباطل يتحصن بعدم الطعن عليه في المعاد القانوني». وإنه وإن كان القرار الإدارى المعيب يكتسب حصانة تعصمه من السحب عضى المدة القانونية المقررة لسحب القرارات، وأن سحب هذا القرار بعد مضى تلك المدة لازالة ماشابه من عيب يجعل القرار الساحب باطلا لمخالفته للقانون، الا أنه من شأن البطلان في هذه الحالة أن ينحدر بهذا القرار إلى مرتبة العدم ومن ثم فانه يتحصن بعدم الطعن عليه في الميعاد القانوني».

(المحكمة الإدارية العلما - الطمن رقم ١٦/٢٩٥ ق-جلبسة ١٩٧٥/١/١٥- ١٩٧٥ - س ٢٠ ص ١٠٠).

ولكن . . هل يعتبر القرار الإدارى والساحب قرارا جديدا منشئا
 لمراكز قانونية جديدة توجب على ذرى الشأن الطعن عليه فى الميعاد المقرر
 قانونا ؟ .

تجيب على ذلك المحكمة الإدارية العليا بالمبادى والتالية:

المهدأ (١٦٧٩): والقرار الساحب يجب التظلم منه والطعن عليه في المعاد المقرر قانو تاللتظلم والطعن القضائي».

«ان القرار الساحب يعتبر قرارا جديدا أنشأ مراكز قانونية جديدة فيحق للمدعى أن يتظلم منه اذا تضمن مساسا بمركزه القانوني».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٦/١١٥ ق-جلسة ١٩٧٦/٦/١٣ -س ٢١ ص ٢٠٧).

المهدأ ( ۱۹۸۰): «وجربالتظلم من القرار الساحب فى الميعاد – حصانة القرار المعيب بغوات الستين يوما يسرى فى شأن كل من الإدارة والأفراد ».

وإنه بقرات مدة الستين يوما المحددة للطعن فى القرار المعيب يصبح حصينا عناى عن الالغاء أو السحب هذا من جانب الإدارة، وهى نفس القاعدة بالنسبة إلى الأفراد، فاذا صدر قرار بسحب قرار التعيين وهذا القرار قد نشأ عنه مركز قانونى متميز أصبح قاطعا فى حالة المدعى الوظيفية، فاذا تقدم بتظلمات متتالية إلى الجهة الإدارية ولم يتبعها بالطعن

فى هذا التصرف الإدارى الذى حاق به وظل مقيما على سكوته أى بعد فوات ميعاد الستين يوما من تاريخ هذا التظلم الأول، ويتعين الحكم به والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ».

(المحكمة الإداري العلها – الطعن رقم ۱۹۹۸/۲۵ - جلسة ۱۹۹۴/۲/۲۱ -مجموعة أبر شادي – جدا – ص ۲۰۰۱).

ولقد إستمرت المحكمة الإدارية العليا في تأكيد قاعدة عدم جواز سحب القرارات الإدارية التي تحصنت بإنقضا - الميعاد ومن ذلك المهادي -التالية:

المبدأ (١٦٨١): وإعادة الموظف المفصول إلى الخدمة إنما هو إستثناء من أصل فلا يجرز التوسع في هذا الإستثناء وقياس الإستقالة عليه – إنارة بين الاستقالة والفصل».

«ان إعادة الموظف المفصول إلى الخدمة الما هو إستثناء من أصل فلايجوز التوسع في هذا الإستثناء وقياس الاستقالة عليه هذا بالاضافة إلى وضوح الفارق بين الاستقالة والفصل فالاستقالة صريحة كانت أو ضعنية الما تستند إلى ارادة الموظف الصريحة أو الضعنية والقرار الإدارى الصادر بإنهاء خدمة الموظف إستنادا إلى الاستقالة الصريحة الما يصدر بناء على طلب صريح من الموظف برغبته في إنهاء خدمته وهذه الرغبة الصريحة تمثل ركن السبب في القرار الإدارى الصادر بإنهاء الخدمة كما أن الاستقالة الضعنية والتي نرضها المشرع بنص المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنين بالدولة ( التي تقابل المادة عمله بغير اذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب أجازة عمله بغير اذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب أجازة مرخص له بها.. فقرار إنهاء الخدمة في هذه الحالة يصدر بناء على إرادة الموظف الضعنية في إنهاء خدمته وهذه ارادة تمثل ركن السبب في قرار إنهاء المخدمة ومن ثم لايجوز سحبه لأن مبناه في الحالتين إرادة الموظف في إنهاء خدمته أما الغصل فيتم بارادة الجهة الإدارية وحدها يكون سحبه إستثناء من خدمته أما الغصل فيتم بهارادة المجهة الإدارية وحدها يكون سحبه إستثناء من خدمته أما الغصل فيتم بارادة المجهة الإدارية وحدها يكون سحبه إستثناء من خدمته أما الغصل فيتم بارادة المجهة الإدارية وحدها يكون سحبه إستثناء من

الأصل إذا ماقدرت الإدارة أن قرارها بالفصل وإن صدر مطابقا للقانون إغا ينطوى على خطأ في التقدير أو الملاسة.

(الطعنان رقمي ٤٣٠ ، ١٩٤ لسنة ١٣ م - جلسة ٢١/١٢ / ١٩٧٠).

المبدأ (۱۹۸۷): والقرارات الإدارية التى تولد حقا أو مركزا شخصيا للأقراد لا يجرز سحبها في أى وقت متى صدرت سليمة ومطابقة للقانون – الماس ذلك: دواعى المصلحة العامة التى تقضى بإستقرار تلك القرارات القردية غير المشروعة يجب على جهة الإدارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون و تصحيحا للأوضاع المخالفة له – إستقرار القرار غير المشروع بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح – قوات ستون يوما على تاريخ نشر القرار غير المشروع أو إعلائه تكسيه حصانة من أى يوما على تاريخ نشر القرار غير المشروع أو إعلائه تكسيه حصانة من أى المغان القرار الساحب أن يتحدر به إلى مرتبه العدم بل يتحصن من شأن بطلان القرار الساحب أن يتحدر به إلى مرتبه العدم بل يتحصن بعدم الطعن عليه أو سحيه خلال الستين يوما – تحصن القرار الساحب بغرات ميعاد الطعن أو السحب ولو كان مخالفا للقانون و.

«إن القاعدة المستقره هي أن القرارات الإدارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لايجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سليمة وذلك إستجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقتضي إستقرار تلك الأوامر وأما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك إذ يجب على جهة الإدارة أن تسحبها إلتزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له إلا أن دواعي المصلحة العامة تقتضي أنه إذا صدر قرار إداري معيب من شأنه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه مايسرى على القرار الصحيح وقد إستقر على تاديخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي بحيث اذا انقضت هذه الفترة إكتسب اعلى مدة الطعن القضائي بحيث اذا انقضت هذه الفترة إكتسب على القرار حصانة تعصمه من أي الغاء أو تعديل.

ومن حبث إنه متى كان الأمر كذلك وكان القرار الإدارى السليم لايجوز سحبه كذلك فإنه لايجوز سحب القرار الإدارى المخالف للقانون بفوات الميعاد المشار اليه إلا أنه إذا ماصدر قرار إدارى سليم أو قرار إدارى مخالف للقانون فات عليه ميعاد السحب فان هذا القرار وهو القرار الساحب يكون باطلا لمخالفته للقانون إلا أنه ليس من شأن هذا البطلان أن ينحدر بهذا القرار إلى مرتبة العدم ومن ثم فانه يتحصن بعدم الطعن عليه خلال المواعيد القانونية أو عدم سحبه من جانب جهة الإدارة وبذلك يستقر المركز القانوني لصاحب الشأن على أساس القرار الساحب بعد تحصنه حتى ولو كان هذا القرار مخالفا للقانون كما سلف القول.

ومن حيث إنه متى كان الثابت من الأوراق أنه صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ متضمنا إنهاء خدمة الطاعن وقد تم سحب هذا القرار بقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ومن ثم وأيا كان الرأى فى القرار الأخير وسواء إعتبر صحيحا لاشائبه فيه أو معيبا لوروده على قرار إنهاء الخدمة السليم أو لصدوره بعد المبعاد المقرر لسحب القرارات الإدارية فإن هذا القرار الساحب فى جميع الاحوال ويدون قطع فى صحته أو بطلائه قد أصبح قراراً منتجا لجميع آثاره حصينا من السحب أو الالفاء.

ومن حيث إنه بتحصن قرار سحب قرار إنهاء خدمة الطاعن فانه يرتب جميع الآثار القانونية المترتبة عليه فيعدم قرار إنهاء الخدمة بأثر رجعى ويمنعه من أن يرتب أى أثر فى الحياة الوظيفية للطاعن بما تعتبر معه مدة خدمته متصلة وكأن لم تنه خدمته».

(الطمن رقم ۱۹۸۱ لسنة ۲۸ ق-جلسة ۲/۲۲/۱۹۸۵)

المهدأ (۱۹۸۳): والقرارات الإدارية التى تلحقها الحسانة بقوات المواهيد فتعصمها من السحب أو الإلغاء هى تلك القرارات التى يشوب صدورها عيب من العيوب القرز قى القانون للقرار الإدارى – الإدارة وهى تهاشر سلطتها في تطبيق القانون بقتضى قرارات إدارية قد تخطى ، في تطبيق القانون به يرتبد ذلك من مراكز قانونية مجردة للمواطنين – يسوخ له إلا المواطنين الطمن في هذه القرارات – حدد المسرح ميمادا للطمن في هذه القرارات – إذا قات الميماد المقرر قانونا لسحب القرار الإداري المخالف للقانون أو للطمن في مهالا لفاء أمام محاكم مجلس الدولة إكتسب القرار حسانة تعصمه من السحب إداريا أو الالفاء ».

«ومن حيث إنه عن مدى تحصن الترخيصين المشار اليهما بفوات المواعيد المقررة قانونا للسحب أو الالغاء. فقد إستقر قضاء هذه المحكمة على أن القرارات الإدارية التي تلحقها الحصانة بفوات المواعيد فتعصمها من السحب أو الالغاء هي تلك القرارات التي يشوب صدورها عبب من العيوب المقررة في القانون للقرار الإداري سواء في الاختصاص أو المحل أو السبب، ذلك أن الإدارة وهي تباشر سلطتها في تطبيق القانون عتقضي قرارات إدارية قد تخطى، في تطبيق القانون بما يرتبه ذلك من مراكز قانونية مجردة للمواطنين، فتنقل إلى الأفراد حقوقا ذاتيه على خلاف القانون أو تحرمهم من حقوقهم الواردة به، مما يسوغ لهذه الطائفة الأخيرة الطعن في هذه القرارات عما لايؤثر على المراكز القانونية التي إستقرت لغيرهم من الأفراد، وقد حرص الشارع على أن يحدد للطعن في هذه القرارات ميعادا، يسوغ فيه للجهة الإدارية إعادة النظر في قرارتها المخالفة للقانون فتوقع بذاتها جزاء عدم المشروعية وتعيد الحقوق الى نصابها، فاذا مافات الميعاّد المقرر قانونا لسحب القرار الإداري المخالف للقانون أو للطعن فيه بالالغاء أمام محاكم مجلس الدولة إكتسب القرار حصانة تعصمه من السحب إداريا أو الإلغاء قضاء وإمتنع على كل من الإدارة وذوى الشأن إستنناف النظر فيما يرتبه القرار من آثار قانونية ويقوم تحديد الميعاد القانوني المقرر للسحب أو الالغاء بدة الستين يوما المقرر قانونا على أساس الموزانة بين مقتضيات سيادة مبدأ المشروعية التي تستوجب القضاء على كل قرار مخالف للقانون وإعدام كل أثر له مهما طال عليه الوقت، وبين مقتضبات الصالح العام

وحسن سير وانتظام المرافق العامة التي تستوجب إستقرار المراكز القانونية والحقوق الذاتية التى استقرت لأصحابها وعدم تعرض هذه المراكز للزعزعة وعدم الاطمئنان لفترة طويلة لو كانت مخالفة للقانون، أما إذا كانت الجهة الإدارية قد تعمدت مخالفة القانون، وبلغت المخالفة من الجسامة حدا بلغ الخروج عن أسسه ومبادئه الرئيسية المتصلة بالنظام العام نما ينبىء عن أنهاً لم تستهدف وجه الحق والصالح العام وإغا قصدت الاعتداء عليه والانقضاض على النظام العام الذي حدده المشرع في النظام القانوني الذي صدر القرار الإداري الفردي في إطاره وتطبيقا له والذي جعله جوهراً لمبدأ المشروعييه وغاية عليا له وأقامه بارزا وظاهراً لحماية الصالح العام للمواطنين فان الاعتداء يكون موجها اذا وقعت المخالفة للاحكام المتصلة بالنظام العام إلى كلا الإعتبارين الشرعية والصالح العام الأعلى للمواطنين في هذا المجال القانوني وبينها من أدر - الأساس القانوني لحماية هذه القرارات وقيمتها - بفوات الميعاد - حصانة تعصمها من الالغاء لان معنى ذلك إنهيار النظام العام ذاته في المجالُ القانوني الذي صدرت هذه القرارات اساسا تطبيقا لأحكامه ومن ثم فإن الغش والخطأ الإدارى الفاحش والجسيم والاغتصاب الظاهر للحقوق العليا للجماعة والاعتداء غير المرر على القيم الأساسية للمجتمع أو على الصالح العام القومي يجرد القرار من صفته الإدارية ويهبط به إلى مرتبة الأعمال المادية Voie de Fait التي لاتكتسب أية حصانة، أو العقبة المادية التي يجوز ازالتها في أي وقت بغير التقيد عِيعاد، فلا حصانة لقرار إداري يعتدي على النظام العام أو المقومات الأساسية للمجتمع، أو يغتصب الحقوق العليا للجماعة، أو يقوم على الغش أو الخطأ الإداري الفاحش والجسيم تعصمه من السحب أو الالغام».

(الطمن رقم ۱۱۲۳ لسنة ۳۵ قجلسة ۲۹۹۲/۳/۲۹).

المبدأ (۱۹۸۶): ومخالفة القرار الإداري للقانون تستتبع البطلان لا الانعدام – الاتعدام كجزا ، على مخالفة مبدأ المشروعية لا يكون إلا متى بلغت المخالفة حدا من الجسامة يفقده كهانه ويجرده من صفاته ويزيل منه مقوماته كتصرف قانونى نابع من الجهة الإدارية معدث لمركز قانونى معين - على ذلك يمكن سحيه في أي وقت وفي كل وقت - بالنسبة للقرار الباطل فالأمر يختلف فيزول أثر البطلان بإنقضا - أكثر من ستين يوما عليه دون مساس به - بإنقضا - هذه المدة يصبح القرار نها ثيا وحصيناً - سحب القرارات المشربة بالبطلان بعد إنقضا - هذه المدة يشكل إنتها كأخطير الآثار القرارات المساحبة القرارات النساحبة لها غير جائزة من الناحبة القانونية ي

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على ان مخالفة القرار الإدارى للقانون تستتبع البطلان لا الانعدام وذلك بحسبان ان الانعدام كجزاء على مخالفة مبدأ المشروعية لايكون إلا متى بلفت المخالفة التى تعلقت بالقرار حدا من الجسامة يفقده كيانه ويجرده من صفاته ويزيل عنه مقوماته كتصرف قانونى نابع من جهة الإدارة محدث لمركز قانونى معين ومن ثم يستباح لزاما سحبه فى أى وقت وفى كل وقت مهما طال – وأن الأمر يخالف ذلك بالنسبة للقرار الباطل إذ يزول أثر هذا البطلان وتنمحى معالمه بانقضاء أكثر من ستين يوما عليه دون مساس به وهى الفترة القانونية التى يظل فيها القرار قلقا مهددا فعتى إنصرمت غدا القرار نهائيا وتولد به لصاحب الشأن حقا مكتسبا وأضحى مستعصياً النيل منه نزولا على وجوب إستقرار المراكز القانونية واحترامها متى أصبحت نهائية وحصينة وبإعتبار أن سحب القرارات المشوية بالبطلان بعد إنقضاء هذه المدة وحصينة وبإعتبار أن سحب القرارات المشوية بالبطلان بعد إنقضاء هذه المدة قانونية عا يجعل القرارات الساحبة لها غير جائزة من الناحية القانونية.

ومن حيث إنه متى كان ذلك وكان العيب الذى يمكن إلصاقه بالقرار الصادر بقبول تحويل نجل الطاعن – الطالب إلى كلية الصيدلة بجامعة القاهرة – هو البطلان الذى يحتويه التحصين ويزيل أثره إنقضاء المدة المقررة قانونا للمساس به – ومن ثم يكون القرار المطعون فيه والمتضمن إلغاء تحويل الطالب المذكور قد جاء – بحسب الظاهر – مخالفا للقانون لصدوره

بعد إكتساب القرار الأول حصانة تعصمه من السحب والإلغاء - الأمر الذي يرجع القضاء بإلغاثه ويجعل طلب الحكم بوقف تنفيذه متوافرا فيه ركن المشروعية».

(الطمن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/١٥ - وأيضاً: الطمن رقم ١٤٥٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/١٨ - والطمن رقم ١٣٠٤ لسنة ٣٧ ق -جلسة ٢٧٦/٦/١ - والطمن أرقام ٣١٠٨٥ لسنة ٣٨ ق و ٢٨٩٣ لسنة ٣٧ ق -جلسة ٢٧٦/٦/١).

المبدأ (٩٦٨٥): وعدم جواز سحب القرارات الإدارية المخالفة للقانون إلا خلال الستين يوماً المقررة ما لم يكن القرار قد صدر نتيجة غش أو تدليس من جانب المستفيد – قرار إعلان نتيجة إمتحان وسحيه يعد الميعاد – أثر ذلك: تطبيق يه .

« ومن حبث إنه من المقرر أنه لا يجوز سحب عمل إدارى صدر مطابقاً للقانون كما أنه لا يجوز سحب القرارات الإدارية المخالفة للقانون إلا خلال الستين يوما المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة فإذا إنقضى هذا المبعاد إكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من أي إلغاء أو تعديل من جانب الإدارة وأصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار بحيث تعتبر الإخلال بهذا الحق بقرار لاحق مخالفة للقانون تعيب القرار الأخير وتبطله ما لم يكن القرار الأول قد صدر نتيجة غش أو تدليس من جانب المستفيد فإن ذلك الحق يضحى عندئذ غير جدير بالحماية التي يسبغها القانون على المراكز القانونية السليمة ، إذ لا يمكن أن يفيد الغاش من غشه فالغش يفسد كل شيء .

وحيث إن البادى عا تقدم أن نتيجة إمتحان الطالبة المذكورة قد أعلنت في العام الجامعي ١٩٩٦/٩٥ بنجاحها بالفرقة الأولى بكلية الحقوق جامعة حلوان وإنتقالها إلى الفرقة الثانية محملة بمادتى تخلف هما إدارة عامة وإجرام وعقاب ومن ثم فقد أعلن نجاحها في مواد مدخل القانون والتنظيم الدولى واقتصاد الفرقة الأولى وإكتسبت في هذا الصدد مركزاً قانونياً لا

يجوز الساس به على أى نحو حتى ولو كانت قواعد الرأفة والرفع قد طبقت فى شأنها على نحو مخالف للقانون طالما لم يثبت أنها كمستفيدة قد ساهمت بأى دور إيجابى أو سلبى فى الغش أو التدليس الأمر الذى لا يجوز معه تعديل نتيجتها المعلنة أو سحب قرار إعلان نجاحها فى تلك المواد ومن ثم فإن الجامعة إذ قررت نجاحها وإنتقالها إلى الفرقة الثالثة محملة بالمواد السابق إعلان نجاحها فيها قبل عام مضى فإنها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون » .

الميداً (١٦٨٦): «القيدا كاطئ بأحدالفرق الدراسية بسبب مخالفة شرط السن لا يجوز سحيه بعد الميعاد متى ثبت أن السن ليس شرطاً إلا في القيديال فرقة الأولى ومتى تمسدادا لمصروف التوأدا وإمت حان أحد الشهور».

القراري .

(محكمة القضاء الإداري - الدعرى رقم ٥٢/١٨٦٥ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١) المهدأ (١٩٨٧): وقرار إداري - سحب القرارات الإدارية غير المشروعة -تحصن هذه القرارات بمضى ستيين يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلاته به قياسا على مدة الطعن القضائي » .

« إنه وإن كان واجبا على جهة الإدارة أن تبادر إلى سحب القرارات الإدارية غير المشروعة التزاما منها بحكم القانون إلا إن دواعى المسلحة العامة تقتضى أيضا أنه إذا صدر قرار معيب من شأنه أن يولد حقا أن يستقر هذا القرار عقب فترة من الزمن ، بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار السليم ، وقد اتفق على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه قياسا على مدة الطعن القضائى ، بحيث إذا انقضت هذه الفترة اكتسب القرار حصانة تعصمه من أى سحب أو إلغاء ، ويصبح لمن رتب له القرار مركزا قانونيا حق لا يجوز المساس به بقرار لاحق ، وكل إخلال بهذا بقرار لاحق من شأنه أن يصم القرار الأخير بمخالفة القانون ويبطله .

وترتيبا على ما تقدم فإن سحب قرار القيد بالصف الأول الابتدائي وتنزيله إلى الصف الثاني التمهيدي بعد مرور فترة الستين يوما المقررة على القيد بالصف الأول وسداد المصروفات يكون مخالفا للقانون » .

(المحكمةالإداريـةالـمـلـهـا -الـطـمـنرقـم ٩١ - ٧ لـسـنـة٤٤ توجـلـمــة ١٩٩٩/٧/١٤ ) .

المبدأ (١٦٨٨): وطانب-القيديالفرقة الأعلى رغم عدم تجاحه-مضى أكثر من ستين يوما على صدوره يجعله حصينا من السحب أو الإلغاء».

 و أن قيد الطالب بالفرقة الأعلى رغم عدم نجاحه ، وان كان القرار معيبا إلا أن هذا العيب لا ينحدر بالقرار إلى مرتبة الانعدام ، ومن ثم فإن مضى ستين يوما على صدوره يجعله حصينا من السحب أو الإلغاء ، وذلك لكفالة الاستقرار وتوفير الطمأنينة بعفظ المراكز القانونية وجعلها بمنجاة من الزعزعة والاضطراب، وعلى ذلك لا يجوز سحب هذا القرار بعد مواعيد السحب إلا إذا كان قد صدر بناء على غش أو تدليس، ومن ثم يكون السحب إلا إذا كان قد صدر بناء على غش أو تدليس، ومن ثم يكون القرار الصادر بالسحب بعد قوات المواعيد مخالفا للقانون طالما لم يثبت أن هناك غشا أو تدليسا من صاحب الشأن ولا ينال من ذلك ما تقرره الجهة الإدارية من أن الخطأ الذي شاب القرار المطمون عليه لا يعدو أن يكون عملا ماديا ولا يعبر عن إرادة ملزمة من سلطة عامة بالنجاح، ذلك أن إعلان النتيجة لا يتم إلا يعد دراسة حالة الطلبة وفحص الأوراق والدرجات ومراجعتها ثم تطبيق قواعد الرأفة وهي إجراءات تتم على مراحل زمنية متعاقبة ومن موظفين عديدين بالجهة الإدارية تتفاوت تخصصاتهم ودرجاتهم».

(الحكمة الإدارية العليا – الطعن رقكم ١٩٧٠ لسنة ٤٣ ق – جلسة ١٩٩٧/٥/٢٣ ) .

المبدأ (١٦٨٩): « قرار إداري – الميعاد المقرر لسحب القرارات غير المشروعة – ستين يرما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه يحيث إذا انقضت هذه الفترة اكتسب هذا القرار حصانة من أي إلغاء أو تعديل » .

« من المقرر أن القرارات الإدارية التى تولد حقا أو مركز قانونيا للأفراد لا يجوز سحبها فى أى وقت متى صدرت سليمة أما بالنسبة للقرارات الغردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك إذ أنه يجب على الإدارة أن تسحبها التزاما بحكم القانون وتصحيحها للأوضاع المخالفة له إلا أن دواعى المصلحة العامة تقتضى إذا صدر قرار إدارى معيب من شأنه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى على القرار الصحيح ، وقد إستقر القضاء الإدارى على عليده ما يسرى على القرار الصحيح ، وقد إستقر القضاء الإدارى على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلائه قياسا على

مدة الطعن القضائي بحيث إذا انقضت هذه الفترة اكتسب هذا القرار حصانة من أي إلغاء أو تعديل » .

(الحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٤٣ ق-جلسة (١٠٠/١/٣٠)

المبدأ (۱۹۹۰): وقرار إداري - سحب القرار ات الإدارية غير المشروعة - تحصن هذه القرارات بمشي ستين بوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه به قياسا على مدة الطعن القضائي - لصاحب الشأن حق مكتسب وكل إخلال به يقرار لاحق بعد أمرا مخالفا للقائون » .

و إن القرارات الإدارية التى تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبا فى أى وقت متى صدرت سليمة وذلك إستجابة لدواعى المصلحة العامة التى تقتضى إستقرار تلك الأمور ، أما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك إذ يجب على جهة الإدارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة إلا أن دواعى المصلحة العامة تقتضى أنه إذا صدر قرار فردى معيب من شأنه أن يولد حقا فإن هذا القرار يجب أن يستقر بعد فترة من الزمن بحيث يسرى على القرار الصحيح وقد استقر القضاء على تحديد هذه عليه ما يسرى على القرار الصحيح وقد استقر القضاء على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي بحيث إذا انقضت هذه الفترة إكتسب القرار حصانة تعصمه من أى القاء أو تعديل وبكون القرار حجة على ذوى الشأن فيما أنشأه أو رتبه من ماكز قانونية ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار الأخير وبكل إخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد إجراء مخالفا يعيب القرار الأخير وبطله ».

(الحكمة الإدارية العلما – الطعن رقم ٩٩٩ السنة ٤٣ ق – جلسة ٢٠٠٠/١٣).

# الفصل الثالث القرارات الادارية الجائز سحبها دون تقيد بميعاد

إذا كانت القاعدة العامة التى قررها القضاء الادارى فى فرنسا وفى مصر قد قضت بوجوب إستقرار القرارات الادارية المعيبة بعد انقضاء ميعاد الطعن القضائى، فإن القضاء الادارى فى البلدين قد أورد عدة استثناءات من المواعيد المقررة للسحب قانونا، أجاز فيها للادارة سحب القرار دون تقيد بمدة معينة تغليبا لمبدأ المشروعية على مبدأ إستقرار الحقوق والمراكز القانونية.

ومع كثرة الاستثناءات التى أوردها القضاء من مبدأ تقييد السحب عبعاد الطعن القضائى فقد رأى بعض الفقه أن هذه الاستثناءات بكثرتها ووفرتها وعموميتها قد جبت المبدأ وجعلت الأصل هو عدم تقيد السحب عبعاد، وأن الاستثناء هو ماعدا ذلك واذا استبان للقضاء ذلك فما عليه الا أن يعلن فى جرأة وصراحة كما فعل من قبل عند سنه الميعاد وإطلاق السحب(١١).

الا أننا تتفق مع البعض في مخالفة هذا الرأى ذلك أن تلك الاستثناءات على كثرتها ووفرتها تتفق وتغليب مبدأ المشروعية على مبدأ إستقرار الحقوق والمراكز القانونية وهر ماوجد إضطرادا وإستقرارا في أحكام القضاء سواء في فرنسا أو في مصر (٢٠).

وفيما يلى نعرض لأهم الاستثناءات التى ترد على ميعاد السحب فى سبع مباحث على النحو التالى:

<sup>(</sup>۱)راجع في ذلك. د. عبد القادر خليل - نظرية سحب القرارات الادارية - رسالة دكتوراه - القاهرة ١٩٦٤ - دار النهضة العربية - ص ٤٦٦.

<sup>(</sup>٢) في هذا المعنى: راجع د. حسنى درويش - المرجع السابق ، ص ٣٨٤.

المحسث الأول - القرارات المتعدمة.

المبحث الثانس - القرارات الادارية الصادرة بناء على غش أو تدليس.

المبحث الثالث - التسويات الخاطئة للم تبات ومافي حكمها.

المبحث الرابسع - القرارات المبية المبنية على سلطة مقيدة.

المحث الحامس-القرارات الادارية الكاشفة للحقوق.

المبحث السادس-القرارات الادارية الصادرة تنفيذا للقانون.

المبحث السابع - القرارات التي تعارض حجية الأمر المقضى به.

## المبحث الأول القرارات المنعدمة

القرار المتعدم – على ماسلف بيانه (١) – هو القرار الذى يفقد كيانه ويتجرد من صفاته ومقوماته القانونية كتصرف قانونى منشىء لمراكز قانونية لما شابه من مخالفة جسيمة تجعله والعدم سواء لايتمتع به القرارات الإدارية السليمة أو المعيبة من حصانة.

وقد إستقر الفقه والقضاء فى فرنسا ومصر على جواز سحب القرارات المنعدمة فى أى وقت دون التقيد بأى ميعاد لكونها لاترتب حقا ولايمكن أن يتولد عنها ثمة أثر قانونى مهما طالت مدة بقاءها ومن ثم لاتتحصن بفوات ميعاد الطعن القضائى.

وفيما يلى تعرض لأهممهادي ممحكمة القضا الاداري والمحكمة الادارية العليا في « إستثنا القرارات المتعدمة من مبعاد السحب»:

المبدأ (١٦٩٠م) : «متى يكرن العمل الادارى معدرما يجرز سحبه دون التقيد بماد الطمن القشائي؟.. ».

<sup>(</sup>١) راجع في القرار المنعدم: الهاب الثاني من هذا المؤلف وأنواع القرارات الادارية ،

«إن العمل الادارى لايفقد صفته الادارية ولايكون معدوما الا اذا كان مشوبا بمخالفة جسيمة، ومن صورها، أن يصدر القرار من قرد عادى لا اختصاص له اطلاقا أو من سلطة فى شأن من اختصاص سلطة أخرى كأن تتولى السلطة التنفيذية عملا من أعمال السلطة القضائية أو التشريعية».

(محکمةالقضاءالاداری-الدعوی رقم۱۱۸۸۷ق-۱۹۸۰/۱/۲۷ - س ۳۵ - غیر منشور - والطعن رقم ۲۹/۱ ق - ۱۹۸۰/۱/۶ - س ۱۱ استئنافیة -غیرمنشور - وحکم محکمةالقضاءالاداری-الدعوی رقم۱۱۲ وق-۱۹۵۳/۱۲/۱۰ - س ۵ ص ۲۵۱).

#### تعقيب،

يلاحظ أن هذا الحكم قد تحدث عن حالات الانعدام التي لاتثير خلاقا في الفقه وهي:

الحالة الأولى: صدور قرار من فرد عادى لاصلة له بالادارة مطلقا.

الحالة الثانية: أن يتضمن القرار إعتداء على إختصاصات السلطة التشريعية أو السلطة القضائية.

وهناك حالات أخرى للاتعدام يختلف في شأنها الفقه سبق عرضها في هذا المؤلف عند الحديث عن أنواع القرارات الادارية.

ولقد إتجه قضاء مجلس الدولة الفرنسى نحو تأكيد حالات الانعدام التقليدية المشار اليها دون التوسع في إعمال فكرة إغتصاب السلطة فقضى في حكمه الصادر بتاريخ ١٦ يونية ١٩٦٤ «بشرعية سحب وزير الزراعة للقرار الصادر من المجلس البلدى بعد فوات المدد المقررة للسحب قانونا، لانطوائه على غصب السلطة وإنحداره إلى درجة الانعدام» (١١).

وقد توسع مجلس الدولة المصرى فى إعمالً فكرة إغتصاب السلطة وتجاوز بذلك النطاق التقليدى الذى سار عليه فى أول الأمر فلم يحصر

<sup>(</sup>١) مشار اليه بكتاب نهاية القرار الاداري- د. حسني درويش - المرجع السابق - ص ٣٨٧.

حالات الاتعدام فى ركن المحل والاختصاص - وفى نطاق صور إغتصاب السلطة المعروفة - بل سحبها إلى كافة أركان القرار الادارى الأخرى، بحيث صار الاتعدام فى قضاء مجلس الدولة المصرى مرادفا للمخالفة الواضحة والطاهرة، ولقد أخذت محكمة القضاء الادارى بهذا الاتجاه ثم أيدته المحكمة الادارية العليا على مايبدو فى المبدأ التالى:

## المبدأ (١٦٩١): «المخالفة الجسيمة للقانون تجمل القرار منعدما مما يجوز سحيد دون التقيد بجيعاد الطعن القضائي ».

وان قرار الترقية الباطل لايجوز سحبه بعد إنقضاء ميعاد الالغاء، الا أن يكون منعدما، بأن تكون مخالفته بالغة حدا من الجسامة يجعل القرار مجردا من طبيعته كقرار ادارى عا يجوز معه سحبه دون تقيد بجيعاد الستين يوما المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة».

(المحكمة الادارية العلها - الطعن رقم ۱۹۷۸ / ۲۰ ت - ۱۹۷۸ / ۲۰ س ۱۹۷۸ / ۲۰ س ۱۹۷۸ / ۲۰ س ۲۳ / ۱۹۷۸ و س ۲۶ س ۲۶ و ۲۶ س ۱۹۷۸ و ۲۶ شهر منشور - ۱۹۷۸ / ۲۰ ته تهم الطعن رقم ۱۹۷۸ تات و ۱۹۷۸ / ۲۰ تهم منشور - مشار الهه پهلة العلوم الادارية - س ۲۱ العدد الفاتى - ديسمبر ۱۹۷۹ ص ۳۲۳ - رحکم صحکمة القضاء الادارى - الدائرة الاستئشافية - الطعن رقم ۲/۹۲۸ ت ۲۰ / ۲۷ / ۱۹۷۰ س ۷ غير منشور).

## تعقيب

هذا النموذج من الأحكام يقوم على التوسع في إعمال فكرة الانعدام. -

المهدأ (١٦٩٢): وعدم جواز سحب القرار الادارى بعد قوات ميعاد الطعن فيه يها الطعن فيه القرارات المتعدمة من ذلك ي.

«إن إنقضاء ميعاد الطعن بالالغاء بمنى صيرورة القرار الادارى محل الطعن بالالغاء حصينا ضد الالغاء وهو مايجعله في حكم القرار المشروع، عما يجعله لنفس السبب مصدرا يعتد به شرعا لمراكز قانونية صحيحة ولحقوق مكتسبة لذى المصلحة فيه، بحيث لايكون من المقبول والحالة هذه أن يباح

للادارة إغتصاب هذه الحقوق بأى شكل كان، وذلك مهما يكن القرار مصدر هذه الحقوق خاطئا أو مخالفا للقانون مالم تصل المخالفة لقواعد الشرعية بالقرار الإدارى إلى حد الانعدام عا يفقده صفة القرار الادارى ويهبط به إلى مجرد الأعمال المادية التى لاتتمتع بشىء من الحصانة المقررة للقرارات الادارية عادةى.

(المحكميةالادانيةالعليها-الطعين قم ١٩٦١/٧-٢/١/٢٢٢١-١١/٢١/٣/٢١).

المِدأ (٩٩٩٣): وميعاد سعب القرارات الادارية – تحصن القرار بعد قوات الميعاد – الاستثناء اتعلى هذه القاعدة – حالة إنعدام القرار الادارى، وحالة صدوره بناء على غش أو تدليس – خطأ الادارة وهي بصدد استعمال سلطتها التقديرية لا يبرر لها ».

وإن القاعدة المستقرة هي أن القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصياً للأقراد لا يجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقتضي إستقرار تلك الأوامر أما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك إذ يجب على النسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك إذ يجب على المخالفة له الا أن دواعي المصلحة العامة أيضا تقتضي أنه اذا صدر قرار معين من شأنه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة المرضوع ذاته وقد اتفق على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي بحيث اذا انقضت هذه الفترة اكتسب القرار حصانة تعصمه من أي الفاء أو تعديل ويصبح عندنذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار كل إخلال بهذا الحق بقراد لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القرار الأخير ويبطله الا أن ثمة استثنا المت من موعد الستين يوما هذه تتمثل أولا فيما إذا كان القرار المعيب معدوما أي لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف المعيب معدوما أي لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف

قانونى فتنزل به إلى حد غصب السلطة وتنحدر به إلى مجرد الفعل المادى المنعدم الأثر قانونا فلا تلحقه أية حصانة وثانيا فيما لو حصل أحد الأفراد على قرار إدارى نتيجة غش أو تدليس من جانبه اذ أن الفش يعيب الرضاء ويشوب الارادة والقرار الذى يصدر من جهة الادارة نتيجة هذا الغش والتدليس يكون غير جدير بالحماية فهذه الأحوال الاستثنائية توجب سحب القرار دون التقيد بموعد الستين يوما فتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب في أى وقت كان حتى بعد فوات هذا الموعد كل ذلك مع مراعاة أن خطأ الادارة وهي بصدد إستعمال إختصاص تقديرى لايمكن أن يكون مبرراً لها لسحب القرار».

(الحكمة الادارية العليما - الطمن رقم ١٦/٨٣٤ تن - ١٩٧٤/٦/١٥ - ١٩٧٤/٦/١٥ . ١٩/١٤٦/١٩٤).

#### تعقيب،

يلاحظ أن هذا المبدأ قد أورد نوعا آخر من الإستثناءات التى ترد على ميعاد سحب القرارات الادارية وهو القرار الادارى المبنى على غش أو تدليس من جانب ذوى الشأن وهو ماسنعرض له فى النوع الثانى من الإستثناءات التى سترد تباعا.

الميداً (١٦٩٤): وإنعدام القرار – أسهابه – القرار الصادر منجهة الادارة نتيجة عُش أو تدليس من جانب الأقراد لا يكتسب حصانة تعصمه من الالغاء – جراز السعب دون التقيد عيماد الستين يوما – أساس ذلك».

وإن القاعدة المستقرة هي أن القرار الاداري يجب أن يقوم على سبب يبرره في الواقع وفي القانون وذلك كركن من أركان انعقاده، والسبب في القرار الاداري هو حالة واقعية أو قانونية تحمل الادارة على التدخل بقصد احداث أثر قانوني هو محل القرار ابتفاء الصالح العام الذي هو غاية القرار، وأنه ولئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبيب قرارها ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح الا أنها اذا ذكرت أسبابا له فانها تكون

خاضعة لرقابة القضاء الادارية للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القوار، وأن القرارات التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لايجوز سحيها في أي وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقتضي استقرار تلك الأوامر أما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها يحكم القانون وتصحيحا للأوضاء المخالفة له ، الا أن دواعي المصلحة العامة أيضا تقتضي أنه اذا صدر قرار فردى معيب من شأنه أن يولد حقا فان هذا القرار الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته ، وقد استقر الرأى على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي، بحيث إذا انقضت هذه الفترة إكتسب القرار حصانة تعصمه من أي الغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار، وكل إخلال بهذا الَّحَق بقرار لاحق بعد أمرا مخالفا للقانون بعبب القرار الأخير وسطله، الا أن ثمة استثناءات من موعد الستين يوما هذه تتمثل أولا فيما اذا كان القرار المعيب معدوما أي لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف قانوني لتنزل به إلى حد غصب السلطة وتنحدر به إلى مجرد الفعل المادى المنعدم الأثر قانونا ولاتلحقه أي حصانة وثانيا فيما لوحصل أحد الأفراد على قرار ادارى نتيجة غش أو تدليس من جانبه إذ أن الغش يعيب الرضاء ويشوب الارادة - والقرار الذي يصدر من جهة الإدارة نتيجة الغش والتدليس يكون غير جدير بالحماية بهذه الأحوال الاستثنائية التي توجب سحب القرار دون التقيد عوعد الستين يوما فتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب في أي وقت كان حتى بعد فوات هذا الموعد».

(الحكمتالادان\_تالعليا-الطعنزقم ١٩/٤/٥-٢٩ ق-٢٩٧٦/٦/٢٩-٧١/ ٢٧٧٠٠).

تعقیب،

وهذا المبدأ أيضا اشتمل فضلا عن القرار الادارى المعدوم القرار الادارى

المهتى على غش أو تدليس وكلاهما يكون غير جدير بالحماية فيجوز سحبه دون التقيد بجعاد الستين يوما.

الميداً (١٦٩٥): وقرار التعيين على درجة مشغرلة - عدم إمكان تحقيق أثره قانونا - إنعدام المركز القانوني الذي يمكن أن يرد عليه التعيين - أثر ذلك - عدم تقيد الادارة بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية».

«إن القرار الادارى، هو إفصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون، عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانونى معين يكون محكنا وجائزا قانونا إبتغاء مصلحة عامة ولما كان الثابت من رد الوزارة المطعون عليها على الدعوى أن منطقة بورسعيد التعليمية قامت بتعبين بعض المدرسين والمستخدمين. ومن يبنهم المدعية، على درجات الباب الأول من الميزانية بينما كانت هذه الدرجات مشغولة فى ذلك الوقت، وقد جوزى المسئولون عن هذا الخطأ، فإن تحقيق أثر قرار تعبين المدعية يكون غير محكن قانونا لأنه لم يصادف محلاء لإتعدام المركز القانونى الذى يمكن أن يرد عليه هذا التعبين الذى لايزدوج فى الدرجة الواحدة، ومن ثم فلاتتقيد الوزارة بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية».

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ٢١٠ / ٧١ ق- ١٩٦٦ / ١٩٦٩ - ١٩٦٢ / ١٨٤ / ١٩٦٩ - ١٩٤٤ / ١٨٤ / ١٩٦٩ - ١٩٤٤ / ١

المدأ (۱۹۹۱): والتأسيرات العامة ليزانية السنة المالية ۱۹۹۹ المازت المازية السنة المالية المازت المازية المازية السنة المالية والتناء السنة المالية وذلك في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الحاليف الفعلية للدرجات الحاليف المعين الحالية – إنشاء بعض الدرجات نتيجة إلغاء عدد من درجات بداية التعيين الحالية بموازنة الجهة وإجراء حركة ترقيات على الدرجات المنشأة يؤدى إلى انعدام قرار الترقية لعدم قيام هذه الدرجات قانونا وبالتالى تعتبر الترقية إليها واردة على غير محل عما يجوز معه سعيها دون تقيد بميماد الستين بوما المقررة لسحيا لقرار اتالادارية

#### الباطلة.

«ومن حيث إن الطعن ينعى على الحكم أنه أخل بحق الدفاع إذ لم يتناول بالرد المذكرة التى قدمتها إدارة قضايا الحكومة فى فترة حجز الدعوى للحكم وقد تضمنت دفاعا جوهريا، كما عاب الحكم فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب، ذلك أن قرار ترقية المدعى قد جاء مخالفا أحكام قانون ربط الميزانية، وقضاء المحكمة الادارية العليا مستقر على انعدام القرار الادارى الذى يشوبه إنعدام فى المحل، ولم يطبق الحكم هذه المبادىء على واقعة الدعوى فأخطأ إذ إعتبر قرار الترقية باطلا وليس معدوما عا لايتحصن بفوات ميعاد الالغاء.

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق قضاؤها بأن التأشيرات العامة لميزانية السنة المالية ١٩٦٩/١٩٦٨ قد نصت في البند ٢٠ منها على أنه يجوز انهاء درجات أو تعديل في الدرجات القائمة ولو كانت مشغولة في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية وبشرط عدم المساس بأدنى درجات التعيين الخالية، وذلك كله بغرض تحقيق الاصلاح الوظيفي وبناء على إقتراح الجهاز المركزي للتنظيم والادارة. وقد تضمن هذا النص قيدين إثنين على مارخص فيه ابتغاء إصلاح التنظيم الوظيفي في الحكومة والمؤسسات العامة أولهما ألا يترتب على تعديل الدرجات أو انتهائها زيادة في التكاليف الفعلية للدرجات الخالية، والثاني ألا يمس تعديل أدنى درجات التعيين الخالية بنقص. ويبتغى من القيدين مقاصد قررت السلطة المختصة بوضع الميزانية سبقها على دواعى الإصلاح في وظائف المؤسسة، وتبدو هذه المقاصد على إلتزام القصد في نفقات الوظائف والحفاظ على الفرص التي تتبحها الميزانية لإلحاق من يبتغى العمل ابتداء، ويفضى إعمال القيدين إلى قصر مجال التعديل في الوظائف في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية التي تعلو درجات بداية التعيين. ويكون التعديل الذي يشتمل على نقص في أدنى درجات التعبين كالذي يجاوز التكاليف الكلية للدرجات الخالية منطويا على إنشاء درجات لم يعتمد تمويلها من السلطة المختصة

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٤٠/ ٢٠ ت - ١٩٧٨/١٢/٢٤ - س٢٤ ميدأ ٢٥).

المبدأ (١٦٩٧): وإتجاء الادارة عند التعبيين في وظيفة ملاحظي مراجعة إلى إشتراط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية – أثر فقدان هذا الشرط في أحد عن شملهم التعبين – إعتبار القرار منعدما لتخلف ركن النية فيه – عدم إكتسايه أية حصانة وجواز سحيه أو إلغائه في أي وقت ».

« متى كانت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية قد حددت من قبل من تتجه إليه نيتها للتعيين فى وظائف ملاحظى المراجعة فاشترطت فى المعين أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية أو مايعادلها أو بعبارة أخرى كان تحديد النية من قبل بحسب هذا الشرط هو الأساس لإصدار القرار بتعيين أشخاص معينين بذواتهم. فلايعدو اذا أن يكون قرار التعيين إجراءً تطبيقا لنية حددت من قبل. ومن ثم فانه إذا تضمن قرار التعيين شخصا عين على زعم أنه يتوافر فيه شرط المؤهل على حين أنه فاقده وجب إعتبار قرار التعيين شاكر التعيين بالنسبة اليه فاقدا ركن النية على وجه يهبط به إلى درجة قرار التعيين بالنسبة اليه فاقدا ركن النية على وجه يهبط به إلى درجة الانعدام فلايكتسب أية حصانة ويجوز سحبه أو إلغاؤه فى أى وقت».

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٩٦٢ / ١/٦٦ / ١٩٦٦ / ١٩٦٦ - ١٩٦٦ / ١٩٦٦ / ١٩٦٦ - ١٩٦٦ / ١٩٦٦ / ١٩٦٦ / ١٩٦٩ - ١٩٦١ / ١٩٦٩ / ١٩٠٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ / ١٩٠٩ /

المبدأ (١٦٩٨): والتفرقة بين عيب عدم الاختصاص البسيط وعيب عدم الاختصاص الجسيم. يترتب على العيب الجسيم إنعدام القرار وجواز سحيه في أي وقت دون تقيد جيعاد الستين يرما ء. واذا كان القرار الادارى قد صدر من غير مختص فانه يتعين التفرقة بين عبب عدم الاختصاص البسيط وبين عبب عدم الاختصاص البسيم والعيب الأول يصم القرار بالبطلان ومن ثم فإنه يتحصن بمرور ستين يوما على صدوره أما العبب الثانى فيصم القرار بالاتعدام مما يسوغ معه سحبه في أى وقت دون التزام بالمدة المشار اليها. وتطبيقا لذلك فان صدور قرار من مدير أحد المصانع بترقية أحد العاملين بالمصنع دون عرض الأمر على المؤسسة التى يتبعها المصنع ودون عرضه على لجنة شئون العاملين بها يعتبر قرارا معدوما يجوز سحبه في أى وقت ذلك أنه وقد إنعدم القرار المطعون فيه فإنه يعتبر كأن لم يكن ولاتلحقه أية حصانة ولايزيل إنعدامه فوات فيه فإنه يعتبر كأن لم يكن ولاتلحقه أية حصانة ولايزيل إنعدامه فوات ميعاد الطعن فيه إلاجراءات والمواعيد القانونية المقرد لدعوى الالغاء. ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد في غير محله وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم قبول الدعوى شكلا فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتطبيقه».

(الطعن رقم ۱۹۸۰ منة ۲۰ ق جلسة ۱۹۸۱ / ۱۹۸۱ والطعن رقم ۹۲۷ لسنة ۲۳ق-جلسة ۲۷/۱۹۸۷).

المبدأ (١٦٩٩): وإصدار جهة الادارة قرارها بفصل العامل الذي يفيد من القانون رقم ١٩٧١ لسنة ٩٦٣ ابأجازة إستثنائية برتب كامل يمتبر قرارا معدرما ولا يتقيد بميعاد الطعن بالالفاء حتى لوكان قد بنى على قرار من القومسيون الطبي بعدم اللياقة الصحية للبقاء في الخدمة ».

ومنعت المادة الاولى من القانون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٦٣ بمنع موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة أجازة إستثنائية برتب كامل وقد وضع المشرع تنظيما خاص لمنع الاجازات المرضية فى أحوال الاصابة بأحد الأمراض المشار اليها فى النص المذكور. وقد جاء هذا التنظيم استثناء من الاحكام العامة التى تنظم الاجازات المرضية. ومناط منع الاجازة وشروط منعها هو

قيام حالة المرض. أما مدة الاجازة فتستمر إلى أن يشبت بقرار من القومسيون الطبى أن المرض قد شغى أو أن حالته المرضية قد إستقرت على نحو يمكنه من العودة إلى عمله. فاذا لم يتحقق أحد الشرطين ظل حق المريض فى الأجازة قائما ويتعيين منحه إياها. وتتعدد المهمة الفنية للقومسيون الطبى بأحد الأمرين، فلايجوز له أن يتعداها إلى الترصية بعدم صلاحية المريض صحيا للبقاء فى الخدمة بسبب إصابته بأحد الأمراض المشار اليها مهما طالت مدة العلاج. فإذا تعدى القومسيون الطبى إختصاصه باصدار مثل هذه التوصية كان قراره معدوما. وعلى ذلك فان قرار الجهة الادارية بفصل العامل المترتب على قرار القومسيون الطبى يعتبر قرارا منعدما بدوره، فلايتقيد الطعن فى هذا القرار بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء».

## (الطمن ۱۷۳۷ لسنة ۲۸ ق-جلسة ۱۹۸۴/۳/۲۱).

المدأ ( . . ٧٠ ) : «لا يجوز أن يتم السعب على قرار قد تحصن وأصبح في حكم القرار الصحيح – حيث لا يرد السعب بعد تحصن القرار – القرار المتعدم يتعين إعتباره كأن لم يكن دون التقيد بمواعيد سعيا لقرارات الادارية – فيجوز سعيه في أى وقت – إن اللى يتحدر بالقرار الاداري إلى درجة الاتعدام هو مدى جسامة العيب – إذا كان العيب اللى شاب القرار يسيطا كان القرار باطلا و يتحصن إذا لم يطعن عليه خلال المواعيد المقررة – إذا يلقرار إلى درجة الاتعدام ولا يتحصن عليه دلال المواعيد المقررة –

دان الذى يتحدر بالقرار الادارى إلى درجة الاتعدام هو مدى درجة جسامة العيب فكلما كان العيب الذى شاب القرار بسيطا كان القرار باطلا ويتعصن اذا لم يطعن عليه خلال المواعيد المقررة، اما اذا بلغ العيب درجة كبيرة من الجسامة اتجه بالقرار إلى درجة الاتعدام ولايتحصن ولما كان العيب الذى شاب القرار رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من ترقية الطاعن ليس جسيما حيث لم تقصد الادارة عند حسابها للمدة البينية المخالفة الصارخة للقانون بقصد إفادة هذا العامل ولكن وقع فى حسبانها ان حساب المدة البينية يكون بحساب كامل المدة التى قضاها العامل فى الدرجة الأدنى وليس المدة التالية للحصول على المؤهل والمعاملة به فى المجموعة النوعية التى يرقى العامل من خلالها وهى مسألة يدق فيها البحث وهو ماينفى قصد المخالفة الصارخة للقانون بقرض إفادة الطاعن، وعليه يكون العيب الذى شاب القرار عببا بسيطا مؤدى إلى بطلاته وتحصنه على النحو السابق».

(الطمن رقم ۲۱۳ لسنة ۳۵ ق - جلسة ۲۷/۲۳/ ۱۹۹۰).

# المبحث الثانى القرارات الادارية الصادرة بناء على غش أو تدليس

إذا كانت نظرية السحب تستهدف إستقرار المعاملات بتحصين القرارات المعببة بعد فترة من الزمن على خلاف المبدأ العام القاضى بالزام الادارة بتصحيح الأرضاع المخالفة للقانون، فان مجلس الدولة قد راعى من ناحية أخرى مركز المستفيد من القرار المعيب، وأنه غالبا حسن النية قد لايعلم بعيوب القرار، أو على الأقراق قد وقف من الادارة موقفا سلبيا، والادارة هي التى أخطأت فعليها أن تتحمل نتيجة الخطأ. ولكن هذا الرضع يتغير قاما إذا إنعدم حسن النية لدى المستفيد من القرار المعيب، بأن كان هو الذى دفع الادارة إلى إستصدار ذلك القرار نتيجة غشه وتدليسه، فحيننذ يكون غير جدير بالحماية، ولجهة الادارة الحق في سحب قرارها دون التقيد بميعاد معين، تطبيقا للقاعدة البريتورية المستقرة في فقه القانون من أن الفش معين، تطبيقا للقاعدة في قضية (Frauss Omnia Corrumpit). وقد طبق القضاء وتخلص في أن «أحد الأجانب قد تمكن من خداع السلطات الفرنسية وتخلص في أن «أحد الأجانب قد تمكن من خداع السلطات الفرنسية

والحصول على الجنسية الفرنسية بناء على إخفاء أوراق ومستندات وحقائق عن شخصه وماضيه عن السلطات المختصة، وصدر المرسوم بمنحه الجنسية الفرنسية بتاريخ ١٩٢٩/٦/٩ ثم حدث أن إكتشفت السلطات الفرنسية هذا الفش والخداع بعد مضى بضع سنوات من منحه الجنسية، فصدر مرسوم فى أول إبريل سنة ١٩٣١ بسحب قرار منح الجنسية سالف الذكر، فطعن فى القرار الساحب بمخالفته للقانون، فقضى المجلس برفض الطعن وشرعية السحب السحب السحب المجلس المحلس الشعن وشرعية السحب السحب السحب السحب المحلس السحب السحب السحب السحب السحب

وقيما يلى أهم المبادى - التى قررتها محكمة القضا - الادارى والمحكمة الادارية العليا في «إستثنا - القرار الادارى المبتى على غش أو تدليس من ميما دالسحب»:

المهدأ ( ۱۷۰۱ ): «إبعاد أجنبى – قرار بمنع إقامة بعد ذلك نتيجة لفش صادر منه جواز سحب القرار الأخير دون تقيد بميعاد ».

وإن الادارة العامة وإن كانت قصرت فى التحرى عن الملف الأصلى للمدعى الثابت به قرار إبعاده ولم تستطلع فى منح الاقامة رأى إدارة جوازات الاسماعلية أو مديرية الشرقية التى يقيم فى دائرة إختصاصها المدعى الا أن هذا الأخير قد سلك من ناحيته طريقا غير قويم فى الحصول على مد إقامته ولا يجوز له أن يفيد من ذلك فيتخذ منه دليلا على عدول السلطة الادارية عن قرار إبعاده، قرار الإبعاد قد صدر من وزير الداخلية مطابقا للقانون وإستند فيه إلى وقائع صحيحة ثابتة وإستوفيت فى شأنه الإجراءات القانونية فهو لذلك قرار صحيح واجب النفاذ ولايؤثر فى ذلك فوات وقت طويل دون نفاذه بعد ماتبين أن ذلك كان بفعل المدعى ومن ثم

<sup>(</sup>۱) مشار الیه: د. سلیمان الطباوی - النظریة العامة للقرارات الاداریة - المرجع السابق - س۲۲۵ - کما ۷۲۵ - کما ۲۸۵ - کما شار کی و ۲۸۹ - کما آشار إلی قضاء مجلس الدولة الفرنسی فی ۱۹۷۹/۳/۱ فی قضیة (Baillet) والذی آکد علی آسترار المجلس فی إقرار قاعدة الغش یفسد کل شیء.

كان إنها - إقامة المدعى بالبلاد تنفيذا لهذا القرار أمر لاشائبة فيدي.

(محكمة القضاء الاداري - الدعري رقم ٢٠١١ ق - ٢٩٥٣/٣/١٢ - س٧ ص١٩٥٨).

المبدأ (۱۷۰۲): «قرار إداري – لامحل للقول بأنه أصبح حصينا من الالفاء بعد مضى ستين يوما على صدوره إذا كان القرار قد بنى على غش – الغش لا يكسب حقا ».

وإن قول المعدى بأن قرار إعفائه من الخدمة العسكرية أصبح حصينا من الالغاء بعد مرور ستين يوما على صدوره وماكان يجوز سحبه أو الغاوه بعد ذلك مردود بأن المدعى كان يعلم ولاشك بإقتراعه على المواليد فى محل ميلاده فتقدمه للاقتراع على السواقط مرة أخرى فى بندر ههيا ودفعه البدل النقدى وقدره عشرون جنيها وحصوله بقتضى ذلك على شهادة باعفائه من المخدمة العسكرية يعتبر من قبيل الغش الذى لايكسبه أى حق خصوصا وأن مجلس التجنيد لم يكن يعلم بأمر معاملته على السواقط إلا عند طلبه للتجنيد، ولاعبرة بما قام به المدعى من دفع مبلغ عشرون جنيها أخرى بخزانة المحكمة تكمل للبدل النقدى لأن القانون نظم فى المواد ١١ و ١٢ و ١٣ كيفية دفع البدل النقدى وموعده ومقداره فجعل البدل عشرين جنهيا قبل الاقتراع و ٤٠ جنيها بعد الكشف الطبى وقبل تجنيده وبعد ذلك تفرض الخدمة العسكرية ولايغنى عنها دفع أى مبلغ».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ١٩٥٣/١٢/٢١ ق – ١٩٥٣/١٢/٢١ – س ٨ ص ٢٩٤) .

المبدأ (١٧٠٣): «قرار التعيين الصادرينا ، على غش يسرغ لجهة الادارة سجيه درن تقيد بالمبعاد ».

و تقديم أحد طالبى التوظف شهادة بأنه من سواقط القيد بقسم شبرا مع أنه فى الحقيقة من مواليد العامرية ومطلوب للتجنيد بهذه الجهة - يجعل تعيين المدعى قد وقع باطلا، ويناء على غش صدر منه فى استخراج شهادة المعاملة الأمر الذي يسوغ لجهة الادارة سحب قرار تعيينه غير مقيدة في ذلك عيعاد معين.. لما لابسه من غش أدخل على الجهة الادارية صاحبة الشأن».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ٧/٧/ ١٩٦٠ - س١٤ ص ٣٧٧).

## تعقيب،

وان إضطردت أحكام محكمة القضاء الادارى على جواز سحب القرار الادارى الصادر نتبجة غش أو تدليس الا أن أحكام المحكمة الادارية العليا قد جاحت أكثر وضوحا وصراحة لتؤكد هذا المبدأ على النحو التالى:

المهدأ (۱۷۰۶): والفش والتدليس لايرتها أى حق - جواز سحب القرار الادارى الصادر نتيجة غش أو تدليس دون تقيد برأى ميعاد ».

«ان صدور القرار من جهة الادارة نتيجة غش أو تدليس من جانب المستفيد، هذا الحق غير جدير بالحماية التي يسبغها القانون على المراكز القانونية السليمة، ولايمكن أن يفيد من غشه طبقا للقاعدة البريتورية في المفقد أن الغش يفسد كل شيء، فهذه الحالة ترجب سحب القرار دون التقيد عرعد الستين يوما فتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب في أي وقت حتى بعد قرات هذا الموعد».

(المكمة الادارية العليا – الطعن رقم ١٨/١٤ق - جلسة ٢٩٧٦/٦/٢٩١ – س٢١ ص٢١).

الميدأ (١٧٠٥): ولا يجوز للشخص الافادة من غشه وسوء نيته -جواز سعب الترار المنى على غش أو تدليس دون تقيد بالمعاد ».

«إن قرار تعيين المدعى، قرار باطل بطلانا مطلقا، ليس فقط لمخالفة أحكام القانون مخالفة جوهرية، وإغا لأنه قرار مبنى على الغش، ولايجوز أن يستفيد الشخص من غشه وسوء نيته. ومثل هذا القرار لايكتسب حصانة مهما مضى عليه من زمن، ويجوز سحبه فى أى وقت».

(المحكمة الادارية العليا - جلسة ٢٧/٢٧ - س ١٠ ص ٢٧٦).

## تعقيب،

ولكن ... إذا كان الغش المفسد لكل شىء هو بطبيعته عمل تصدى تظهر فيه نية التصليل للوصول إلى الغرض غير المشروع.. قما أثر سكوت صاحب الشأن عن أمر يعلمه وصدور قرار الجهة الادارية قائما على ذلك أو ماهو أثر الموقف السلبي لصاحب الشأن عن الادلاء بهيان جوهري أو كتمان معلومات تجهلها الادارة وتكون هذه الهيانات أو المعلومات ذات أثر جوهري قي صدور القرار معولا عليها ؟.

تجيب المحكمة الادارية العليا على هذا التساؤل في المبدأ التالي:

المِدأ (٢٠٠٦): «العمل السلبى الصادر من المستفيد والذى يؤثر فى صدور القرار على غير أساس يأخذ حكم التدليس ويجيز للإدارة سحب القرار دون تقيد بالمِعاد ».

والتدليس عيب من عيوب الإرادة الذي إذا شاب التصرف أبطله ومايترتب عليه من آثار، إذ الأصل أن الغش يفسد كل شيء. والتدليس الذي يصاحب مراحل إصدار القرار الاداري، عمل بطبيعته قصدي، يتوافر باستعمال صاحب الشأن طرقا إحتيالية بنية التضليل للوصول إلى غرض غير مشروع، يدفع الادارة فعلا إلى إصدارها قرارها. وقد تكون هذه الطرق الاحتيالية.. طرقا مادية كافية للتضليل وإخفاء الحقيقة، وقد تكون عملا سلببا محضا في صورة كتمان صاحب الشأن عمدا بعض المعلومات الأساسية التي تجهلها جهة الادارة، ولاتستطيع معرفتها عن طريق آخر، ولايؤثر جهلها تأثير جوهريا في إرادتها، وذلك مع علم صاحب الشأن بهذه المعلومات ويأهميتها وخطرها، وأن الإدارة تعول عليها في إصدار قرارها ول لم تطلبها منه صراحة.

على أن مناط إنزال حكم قيام التدليس أن يكون صادرا من المستفيد أو يثبت أنه كان يعلم به أو كان من المفروض حتما أن يعلم به، فلايضار المستفيد من عمل غيره، لأن أساس فكرة التدليس هي معاقبة المدلس ذاته، وحرمانه من الاستفادة من نتائج عمله.. وهذه القواعد وإن كانت تستمد أصولها من أحكام المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من القانون المدنى، الا أنها تتفق مع روابط القانون العام، ولاتتنافر معه، وتتحقق معها مقتضيات الصالح العام، ويجوز لذلك تطبيق مقتضاها ».

(المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦٨/٣/٢ - س١٣ ص١٤٨).

## تعقيب،

جاء هذا الحكم مبينا شروط الغش أو التدليس المبيح لسحب القرار الادارى المبنى على الغش أو التدليس دن تقيد بالمعاد، وهذه الشروط هي: الشرط الأول – أن يصدر الغش أو التدليس من المستفيد:

إن مناط إعمال حكم التدليس هو أن يكون صادرا من المستفيد أو يثبت أنه كان عالما به أو كان من المفروض حتما أن يعلم به اذ لايجوز أن يضار المستفيد من عمل غيره لقيام فكرة التدليس على أساس معاقبة المدلس ذاته وحرمانه من الاستفادة من نتائج عمله ومعاملته بنقيض مقصوده إذ الغش يفسد كل شيء.

والعمل الصادر من المستفيد قد يتخذ (صورة إيجابية) كتقديم بيانات خاطئة أو رشوة الموظف المسئول أو تقديم مستندات مزورة، كما قد يتخذ (صورة سلهية) بأن يخفى المستفيد عن الادارة بعض المعلومات فى سبيل الحصول على القرار الذى ماكان ليصدر لو أن الادارة علمت بهذه المعلومات أ، السانات.

## ولكن. ما أثر إستفادة الفرد من تدليس أو غش غيره؟

من المسلم به أنه اذا كان المستفيد لاعلم له بالتدليس الذي أدى إلى صدور رالقرار، فلا ذنب له، ومن ثم تطبق القواعد العامة، أما اذا كان المستفيد يعلم بالغش فانه يصدق في حقه ماسلف بيانه عن الموقف السلبي السابق، وهو مايؤدي في غالب الأمر إلى جواز سحب القرار باعتبار أنه قد أخفى عن الادارة معلومات هامة عولت عليها الادارة في إصدار القرار. ولقد عرض التساؤل المثار حول أثر إستفادة الفرد من غش أو تدليس غيره على قسم الرأى بجلس الدولة في غضون عام ١٩٦٠ وكانت المسألة المطروحة تتعلق بتزوير شهادات ميلاد بعض التلاميذ لإلحاقهم بالمدارس أو المعاهد العلمية والذي ينسب إلى أولياء أمورهم ثم تكشف هذا التزوير أثناء الدراسة أو عقب تمامها، وقد ثار السؤال حول أثر هذه الإستفادة على مركز الطالب.

## وقد ذهب قسم الرأى إلى التفرقة بين حالتين:

الحالة الأولى: حالة صفر سن الطالب وقت إقام التزوير بما يجعله بعيدا عن واقعة التزوير:

# وفي هذا تقول فتوى اللجنة الثانية الصادرة في أول فبراير سنة ١٩٦٠:

وإن المستقر عليه أن الغش أو التدليس عيب من عيوب الرضا التى اذا صاحبت صدور القرار الادارى أبطلته وماترتب عليه من نتائج. الا أن مناط تطبيق هذه النظرية أن يكون الغش قد تم من المستفيد ذاته بحيث اذا ثبت أن الذى قام بالتدليس شخص معين وعادت الفائدة على شخص آخر، فان المسلم به أنه لايجوز إضرار الأخير من غش الأول. وتطبيقا لذلك على الحالة المعروضة يبين أنه اذا ثبت أن شخصا آخر غير التلميذ.. هو الذى أحدث التغيير في البيان الخاص بتاريخ الميلاد في شهادة ميلاده وقدمها إلى المدرسة، فانه لايجوز تطبيق نظرية الغش في هذه الحالة».

## وقدمت الفتوى تهريرا لعدم المحاجه يكون ولى أمر الطالب هو الذى أجرى التزوير ليفيد نجله فقالت:

وولايحاج فى هذا الشأن بأن الشخص الذى أحدث التغيير هو ولى أمره، وهو النائب عنه قانونا فى تقديم أوراق الالتحاق بالمدرسة، اذ أن الفكرة التى تغلب على نظرية الغش هى معاقبة المدلس أو الغاش بذاته وحرمانه من الاستفادة من نتائج غشه أو عمله غير المشروع.ومن ثم فلايسوغ أن يرتكب فرد تدليسا أو غشا ثم تعود نتائج ابطال عمله على

شخص آخر».

وانتهت الفتوى المشار اليها إلى أنه وطالما ثبت أن التلميذ لم يرتكب بنفسه التغيير الوارد فى شهادة الميلاد، فان قرار قبوله بالمرحلة الاعدادية يكون مشويا بالبطلان لمخالفته أحكام القبول بتلك المرحلة لتجاوزه السن المحدد للقبول بها، الا أن قرار القبول المشار اليه وقد أصبح حصينا من السحب أو الالفاء لانقضاء المواعيد القانونية فلايجوز المساس به ولانجا ترتب عليه من نتائج».

# الحالة الثانية - حالة حصول الفش والطالب في مرحلة سنية متقدمة تتبح له فهم ماتم من غش أو تدليس:

قررت اللجنة الثانية بالنسبة لفش حدث لا لحاق طلاب بالمدارس الثانوية وأنه ثبت من التحقيق الذى أجرته "نيابة الادارية أن مسئولية العبث بشهادات ميلاد الطلبة سالفى الذكر تقع على أولياء أمورهم وعليهم شخصيا، هذا إلى أنه من المستبعد أن يكون الطلبة المذكورون بمنأى عن عملية الغش التى وقعت فى شهادات ميلادهم والتى ترتب عليها قبولهم بالمدارس الثانوية، فهم قد بلغوا السن التى تؤهلهم للاشتراك فى تقرير مصيرهم مما يجعل مظنة اشتراكهم فى تغيير سنهم بشهادات ميلادهم، فضلا عن مجرد علمهم به، قريبة الوقوع إن لم تكن محققة».

ولذلك فقد انتهت الفترى المشار اليها فى هذه الحالة إلى وجواز سحب القرار الادارى الصادر بقبول الطلبة المنوه عنهم بالمدارس الثانوية وبطلان كافة الآثار المترتبة عليه وبالتالى عدم الاعتداد بما أدوه من امتحانات (١٠).

وقد أيدت المحكمة الادارية العليا هذه التفرقة في حكمها الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٦٨ فانتهت إلى دأن سن المدعى - عشر سنوات وثمانية شهور وأربعة عشر يوما - هي سن مبكرة لايفترض معها علمه باخفاء

 <sup>(</sup>١) راجع في ذلك: د. سليمان الطماوي – النظرية العامة للقرارات الادارية – المرجع السابق – ص
 ٧٣٠ ومايمدها.

تاريخ ميلاده الحقيقي ومحل ميلاده».

هذا عن الشرط الأول من شروط الغش أو التدليس المبيح للسحب دون تقيد بالميعاد.

الشرط الثانى - أن تكون الأعمال الصادرة من المستفيد هي التي أدت الراصدار القرار:

فيجب أن يكون الغش الصادر من المستفيد هو بذاته الذى أدى إلى صدور القرار بحيث لولاه لما صدر القرار، أو أن يكون لذلك العمل - على الأقل - وزن كبير لدى الادارة في اصدار القرار.

\* ومن الفتاوى الهامة للقسم الإستشارى للفتوى والتشريع والتى حواها مجلد والمغتار من قتاوى الجمعية العمومية اقسمى الفتوى والتشريع فى خمسين عاماً و ١٠٠ الصادر عن مجلس الدولة فى يوبيله الذهبى فى مارس ١٩٩٧ هذه الفتوى فى مجال جواز سحب القرارات الادارية المبتية على غش فى شأن قيد تلاميذ بالصف الثالث الثانوى بأوراق مزورة وقد تضمنت المبدأ التالي:

المبدأ (۱۷۰۷): والقيد بصفوف دراسية أعلى نتيجة الفش أو التزوير لا يكتسب أى حصانة ويتم النزول بهم إلى الصفوف الدراسية التى تتفق مع مستندا تهم الحقيقية».

ومن حيث إنه لايجدى التلميذين الأول والثانى نفعا نجاحهما فى الفرق الدراسية التالية لايجنائه على أساس باطل أفسده الغش الذى لايجوز أن يفيد منه مرتكبه، إذ أن هذا النجاح إنما يرجع سببه إلى واقعة الغش التى تت بالمخالفة للقواعد المقررة فى هذا الشأن، كما أن الغش، وهو مفسد لكل تصرف قام عليه، لايمكن أن يضفى على الامتحانات اللاحقة التى أسبغت عليه حصانة يمحى معها الواقع، فضلا عن أنه فى ذاته يشكل عيبا فى قيد

أنظر: مجلد والمختار من فتارى الجمعية المعرمية فى قسمى الفترى والتشريع فى خمسين عاماً: - مجلس الدولة - طبعة ١٩٩٧ - الميذا ٢٦ ص ٤٤٣ ومابعدها.

التلميذين المذكورين وكذا التلميذة الثالثه من الأصل بالمراحل الدراسية التى الحقوا بها على اساسه، ومقتضى هذا عدم الاعتداد بنتائج الامتحانات التى إجتازها هؤلاء التلاميذ بعد المرحلة أو الصف الذى إدعو بشهاداتهم المزورة أنهم إجتازوه، وردهم تبعا لذلك إلى الأوضاع التى تتفق ومستنداتهم الحقيقية، تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين أندادهم، وعراعاة انه لولا الحرص على مستقبلهم وغلبه الظن بأن أولياء أمورهم هم الذين دبروا أو مهدوا لهم سبل التزوير لقدموا جميعا إلى المحاكمة الجنائية فلا أقل من عظة لهم ولكل ذى نفس مريضة، تقوم السلوك المعتل وتهدى سواء السبيل، بإحباط ثمرة الغش وإجتثاث دوافع الاغراء بالشر.

لهذا: إنتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه متى ثبت لوزارة التربية والتعليم أن قيد التلاميذ المسار اليهم بالمراحل الدراسية التى ألحقوا بها ووصولهم إلى الصغوف المقيدين بها حاليا قد تم بطريق غير مشروع نتيجة إرتكاب غش أو تزوير في أوراق رسمية بقصد التوصل إلى إلحاقهم بغير وجه حريفرق دراسية أعلى بالمخالفة لمستندا تهم ولأحكام القانون، فان للمرزارة أن تعيدهم إلى الأماكن التى تتفق ومستندا تهم الحقيقية على ماسلف بيانه ، بقطع النظر عن نتائج الامتحانات التي إجتازوها بعد المرحلة أو الصف الذي إدعوا يشهاد الهم المرورة اجتيازهم إياه يه.

(فترى القسم الإستشارى للفترى والتشريع - ملف ١١/١/٧٢ - جلسة ١١/١/٢٨).

\* ومن المبادى التى أكدت حق الادارة في سحب القرار الادارى المبنى على غش أو تدليس دون تقيد بالمبعاد المبادى التالية:

المبدأ (۸۰۰۸): وحقالا وارتفى سحب القرارات الاوارية غير المشروعة مرهون بأن تنشط الإوارة إلى محارسة هذا الحق خلال ميعاد الطعن القضائى وهو ستون يوما من تباريخ صدور القرار الاوارى المعيب أو إلى ماقبل صدور حكم فى دعوى طلب إلغائد المقامدة في الميعاد – من الاستثنا مات التى ترد على هذه القاعدة حالة حصول أحد الأفراد على قرار إدارى نتيجة تدليسه فلا يكتسب هذا القرار أى حصانة تعصمه من السحب بعد إنقضا «المراعيد القانونية – الشروط التى يجب توافرها فى التدليس الذى يترتب عليه الأثر المتقدم».

« إن حق الإدارة في سحب القرارات الادارية غير المشروعة وتصحيح الأوضاع المخالفة للقانون أصل مسلم به إحتراما لمبدأ سيادة القانون وهو مرهون بأن تنشط الادارة في عارسته خلال ميعاد الطعن القضائي وهو ستون يوما من تاريخ صدور القرار الادارى المعيب أو إلى ماقبل صدور حكم في دعوى طلب إلغائه وذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة تتمثل في إستقرار المراكز القانونية التي تتولد عن هذه القرارات ويرد على هذه القاعدة بعض الاستثناءات التي تمليها المصلحة العامة أيضا ومنها حالة ما إذا بعض الحد الأفراد على قرار إدارى نتيجة تدليسه فلايكتسب هذا القرار أية حصانة تعصمه من السحب بعد إنقضاء مواعيد السحب القانونية لأن حصانة تعسمه من السحب بعد إنقضاء مواعيد السحب القانونية لأن عليه من آثار إذ الأصل أن الغش يفسد كل شيء».

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٩٦٨/٣/١ ق-جلسة ١٩٦٨/٣/٢ - س ١٣٠ ص ١٤٨).

سبق وأن عرضنا فى المبدأ السابق شروط الغش المفسد لكل شىء والذى يبيح للادارة حق سحب القرار الادارى دون تقيد بالميعاد وقد أوضحها ذات الحكم المشار اليه.

المبدأ (۱۷۰۹): «حقالإدارة فى سحب القرارات الادارية غير المسروعة و تصحيح الأرضاع المخالفة للقانون أصل مسلم به – هذا الأمر مردن بان تنشط الادارة إلى عمار سته خلال المبعاد المقرر للطعن القضائى – هناك حالات لا يخضع سحيها لمبعاد الستين يوما المقرر لسحب القرار الادارى المعيب – يتمثل ذلك في حالة ما إذا حصل أحد الأفراد على قرار إدارى نتيجة التدليس أو الفش – لا يكتسب هذا القرار أية حصانة تمصمه من السحب أو الافاء بعد إنقضاء المراعيد المقررة قانونا بسحب القرارات

## الادارية.

ورمن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حق الأدارة في سحب القرارات الأدارية غير المشروعة وتصحيح الأوضاع المخالفة للقانون أصل مسلم به إحتراما لمبدأ المشروعية وسيادة القانون وهو مرهون بأن تنشط الادارة إلى عارسته خلال الميعاد المقرر للطعن القضائي وذلك لإعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة تتمثل في إستقرار المراكز القانونية التي تتولد عن هذه القرارات، إلا انه بناء على مبدأ سيادة القانون وخضوع الأفراد والدول للقانون الذي نصت عليه المادتان (٦٤) ، (٦٥) من النستور في الباب الرابع الخاص بسيادة القانون فان ثمة حالات لايخضع سحبها لميعاد الستين يوماً المقرر لسعب القرار الإداري المعيب وهي تتمثل في حالة ما إذا حصل أحد الافراد على قرار إداري نتيجة التدليس أو الغش، فلايكتسب هذا القرار أية حصانة تعصمه من السحب أو الإلغاء بعد إنقضاء المواعيد المقررة قانونا بسحب القرارات الإدارية ذلك أن سيادة القانون تعلو كل إرادة لأى فرد أو لأية سلطة - لايسوغ ان يستمر اي قرار أو تصرف اداري خارج نطاق سيادة القانون قائما في دولة الشرعية والمشروعية ومنتجأ لاثاره بالتفاوض معها فالتدليس أو الغش يفسد دائما جميع التصرفات كقاعدة عامة وأصيله يوخيها النظام العام الدستورى والقانوني القاثم على الشرعية وسيادة القانون ولايجوز أن يفيد المدلس من نتائج عمله غير المشروع.

ومن حيث إن قرار عميد كلية التربية بجامعة الاسكندرية في ومن حيث إليها من جامعة المدراء الموافقة على تحويل قيد الطاعن (المدعى) إليها من جامعة عين شمس جاء وليد العرض غير الأمين الصادر عنه والذي ينطوى على نرع من الغش حسبما سلف ... ومن ثم فان قرار الموافقة على تحويل قيده إلى جامعة الاسكندرية المشار اليه لايكتسب أي حصانه تعصمه من السحب أو الإلغاء حتى بعد مضى المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية أو الطعن فيها بالإلغاء، ومن ثم فإن قرار جامعة الاسكندرية بسحب هذا القرار كان إجراء يعتمه واجب الجهات الادارية في النزول على سيادة القانون

وإعادة الحق إلى نصابه وإعدام أى أثر لقرارات تمثل عدوانا صارخا على الشرعية ومن ثم فلايعد قرارا مشرعا ومطابق لصحيح حكم القانون الأمر الذي يكون معه الطعن فيه بالالغاء غير مستند لأساس قانوني صحيح وخليقا بالرفض».

(الطمن رقم ۱۹۶۱ لسنة ۳۳ ق جلسة ۱۹۲/۱۲/۱).

المبدأ ( ۱۷۷ ) -: «القرارات التى تلحقها الحسانة بقوات المواعيد تعصمها من السحب أو الالفاء هي تلك القرارات التي يشوب صدورها عيب من العيوب المقررة في القانون للقرار الاداري - سواء في الاختصاص أو المحل أو السبب - حدد المشرع ميماد ألطعن في هذه القرارات - إذا فات الميماد المقرر قانون السحب القرار الإداري المخالف للقانون أو الطعن في هذه القرارات الإداري المخالف المقانون أو الطعن الميماد القرارات الإدارية التي تقوم على الفش والخطأ الإداري الفاحش والجسيم والاغتصاب الطاهر للحقوق العليا للجماعة بعد غدر ابالمسالح العليا والعامة لمجموع المواطنين - لما ينطوي عليه من اعتداء غير مبرر على وسيادة القانون لان تكسب أية حصانة تعصمها من السحب أو الإلغاء - تصالد تتور على المدتور على تطبيق هذا الأصل العام في المادة ٥٧ منداذ تقضى بان كل إعتداء على الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين أو غيرها من المتورو القانون جريمة لا تسقط من المتورو القانون جريمة لا تسقط من الدعوى الجنائية ولا الذي الناشئة عنها بالتقادم».

«ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على ان القرارات التى تلحقها الحصانة بفوات المواعيد فتعصمها من السحب أو الإلغاء هى تلك القرارات التى يشوب صدورها عيب من العيوب المقررة فى القانون للقرار الإدارى سواء فى الإختصاص أو المحل أو السبب ذلك ان الإدارة وهى تباشر سلطتها فى تطبيق القانون قد تخطىء فى فهم صحيح حكم القانون أو فى تفسيره أو حسن تقدير الملامات المتعلقة بإختيار الحل الأمثل لتحقيق

الصالح العام بما يرتبه هذا من مراكز قانونية للمواطنين الذين من حقهم الاستناد إلى الثقة العادية المشروعة في التزام الإدارة بالشرعية والصالح المام فتنقل إلى الافراد حقوقا ذاتية على خلاف القانون أو تحرمهم من حقوقهم الواردة بد، مما يسوغ لهذه الطائفة الأخيرة الطعن في هذه القرارات وقد حرص الشارع في قانون مجلس الدولة على أن يحدد للطعن في هذه القرارات ميعادا مقيدا ومعقولا يسوغ للجهة الإدارية إعادة النظر في قراراتها المخالفة فتعيد النظر فيها لسحبها لتعيد سيادة القانون إلى التطبيق السديد ولكي تعيد بالتالي الحقوق إلى نصابها الصحيح فإذا مافات الميعاد المقرر قانونا لسحب القرار الإداري المخالف للقانون أو الطعن فيه بالإلغاء أمام المحكمة المختصة إكتسب حصانة تعصمه من السحب أو الإلغاء وإمتنع على كل من الادارة وذوى الشأن استئناف النظر فيما يرتبه القرار من آثار قانونية ويقوم المعاد المحدد للسحب أو الإلغاء بمضى الستين يوما المقررة قانونا ويقوم ذلك على أساس الموازنة بين مقتضيات سيادة مبدأ المشروعية وسيادة القانون الذي يستوجب إهدار كل قرار مخالف للقانون وإعدام كل أثر له مهما طال عليه الوقت لتسود سيادة القانون وليتساوى الجميع أفراداً أو حكاما ومحكومين في مراكزهم القانونية بالتطبيق لاحكام الدستور والقانون وبين مقتضيات الصالح العام الذي يحتم مراعاة حسن سير المرافق العامة وانتظامها وعدم تعرض مراكز المواطنين للزعزعة والاهدار وعدم الاستقرار لفترة طويلة من الزمان مما يثير القلق والاضطراب في حباة المجتمع ويهدد النشاط الاقتصادي والاجتماعي ويربك الجهاز الاداري ويثقل على السلطة القضائية وبصفة خاصة على مجلس الدولة قاضى الادارة ومستشارها والمسئول عن تحقيق الشرعية وسيادة القانون من خلال المنازعات الادارية المختلفة.

أما إذا كانت الجهة الادارية قد تعمدت إهدار الشرعية وسيادة القانون وتصرفت خارج نطاق القانون ومن حالات ذلك أن بلغت المخالفة من الجسامة حدا بلغ المخالفة الصريحة لما حتمته نصوص الدستور والخروج عن الأسس والمبادىء العامة المتصلة بالنظام العام الذى لايحدث حتما إلا إذا إنحرفت الادارة عن وظيفتها وغايتها الحتمية التي تلتزم دوما بها وهي وجوب ان تستهدف وجه الحق والصالح العام الذي حدده ونظمه الشرع في النظام القانوني الذي صدر القرار الاداري الفردي في إطاره وتطبيقاً له، والذي جعله جوهرا وركنا أساسيا لمبدأ الشرعية والصالح العام الأعلى للمواطنين الذى يمثل الغاية العليا للدولة الشرعبة التي يتعين أن تقوم وتعمل دوما وأساسا لحماية الصالح العام للمواطنين ومن ثم فإن الاعتداء يكون موجها إذا وقعت المخالفة للأحكام المتصلة بالنظام العام إلى كلا الاعتبارين الشرعية والصالح العام الأعلى للمواطنين في هذا المجال القانوني ومن ثم فإن تطبيق قاعدة حماية هذه القرارات وإعطائها - بفوات المواعيد - حصانة تعصمها من الالغاء تترتب عليه عملا وفضلا عن إهدار الشرعية وسيادة القانون وتعطيلها لصالح افراد بذواتهم انهيار النظام العام وانه في المجال القانوني الذي صدرت هذه القرارات أساسا تطبيقاً لأحكامه ومن ثم فان القرارات الادارية التي تقوم على الغش والخطأ الادارى الفاحش والجسيم والاغتصاب الظاهر للحقوق العليا للجماعة يعد غدرا بالمصالح العليا والعامة لمجموع المواطنين لما ينطوي عليه من إعتداء غير مبرر على قيم المجتمع ومقوماته ومصالحه العليا ولايوجد أي سند في إطار الشرعية وسيادة القانون لأن تكتسب أية حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء وقد تضمنت المادة ٥٧ من الدستور النص صراحة على تطبيق هذا الأصل العام على ان كل إعتداء على الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين أو غيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم».

(الطعن رقم ٥٣ ه لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٧/٤/٢٦).

#### المبحث الثالث

## التسويات الخاصة للمرتبات وما في حكمها

من المقرر أن صرف المرتبات وملحقاتها يستند إلى قرار ضمنى تحتويه قواتم المرتبات والمعاشات التى تخول الدفع للموظفين، وقد كان مقتضى ذلك أنه اذا أخطأت الادارة وأمرت بأن يصرف إلى أحد الموظفين أكثر عما يستحق، أن يستقر الأمر الادارى الصادر بذلك بعد مرور مدد التقاضى المعادية وفقا للقواعد العامة في سحب القرارات الادارية. الا أن مجلس الدولة الفرنسي جرى على عكس ذلك، وقرر أن الشروط الخاصة بسحب القرارات الادارية المعيبة والفائها بالطريق الادارى لاتنطبق على إستراداد الادارة المرتبات التى تكون قد صرفت للموظفين العموميين على خلاف القانون، وأن للادارة إسترداد هذه "بالغ خلال خمس سنوات(١).

وقد تطور هذا الموضوع فى قضاء مجلس الدولة المصرى واعتبرت المحكمة الادارية العلبا<sup>(۲)</sup> أن التسويات المالية التى تقع خاطئة لاتكون عنالسحب أو الالغاء فى أى وقت، ودون التقيد عيساد متى تهين للسلطات الادارية وجه الحطأ فيها ويرجع ذلك إلى أن الموظف يستمد حقه فى التسوية من قاعدة تنظيمة عامة وإجراء الحكم المنصوص عليه فيها.

وعلى ذلك نان الموقف الذى تسوى حالته لا يستمد حقا من تلك التسوية، وإنما يستمد حقا من تلك التسوية، وإنما يستمد حقه مهاشرة من القانون أو من القاعدة التنظيمية التي تقرر هذا الحق، وبال الى فان التسوية لا تعدو أن تكون إجراء تنفيذيا للقانون أو اللاتحة ومن ثم لا تولد حقوقا أو مزايا نهائيا يمتنع المساس بها إذا ما صدرت غير مشروعة.

أما مسألة إسترداد المبالغ التي صرفت بدون وجه حق فقد إتجه قضاء

<sup>(</sup>١) راجع في ذلك: العميد د. سليمان الطماوي - المرجع السابق، ص ٧٣٣.

<sup>(</sup>Y) رَاجِعْ: "حَكُمُ الْمَحْسَةُ الاداريةُ المَّلِيا - الطَّمَن رقمٌ ١١١٩/١/٣٥ق " جلسة ١٩٦٤/١/٢٦ - س٧ ص ٧٧٧.

المحكمة الادارية العليا<sup>(۱)</sup> إلى حق جهة الادارة في إسترداد تلك المبالغ خلال مدد التقادم الطويلة – خس عشرة عاما – أما إذا إتخذت الجهة الإدارية الإجراءات اللازمة للمطالبة بهذه المبالغ فور علمها بحقها في الاسترداد فان حقها في الاسترداد لايسقط بمدد التقادم المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من القائرن المدنى<sup>(۱)</sup>. وإن كان هذا الاتجاه يخالف بعض أحكام محكمة القضاء الإداري في مصر التي إنتهت من قبل إلى توحيد ميعاد سحب التسوية الخاطئة وإسترداد المرتبات المدقوعة بالزيادة أجازت للادارة سحب تسويات المرتبات الخاطئة وكذلك إسترداد المرتبات الزائدة خلال خمس سنوات فقط تقريراً للمساواة بين الحكومة والموظف في حق الرجوع في تلك التسويات خلال المدة ذاتها<sup>(۱)</sup>.

\*وقيما يلى نعرض لأهم المبادى التى قررتها محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العلياقي وإستثناء التسويات الخاطئة للمرتبات وماقى حكمها من ميعاد السحب».

المبدأ (١٧١١): وإذن تسوية حالة - لايكسب حقا - جواز تصحيحه طبقا للقانون الذي يستمد منه الحق دون القرار التنفيذي - عدم تقيده بميعاد الستينيوما ».

دإن تسوية حالة المدعى وضع خاص لايكسبه أى حق ويجوز للجهة المختصة بل يجب عليها أن تصحح وضعه طبقا للقانون الذى يستمد منه حقد دون القرار التنفيذى ومن غير أن تتقيد بجيعاد الستين يوما المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة لأن تسوية الحالة خطأ نتيجة عدم تحرى الدقة فى تطبيق القانون لايكسب المدعى حقا لأن أساس حقد هو القانون لا القرار

 <sup>(</sup>۱) راجع: حكم المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٨/٥٩٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٧ -ر.٢٣.

<sup>(</sup>۲) راجع: حكم محكمة القضاء الاداري - الدعري رقم ۲۸/۹۳۸ ق - جلسة ۱۹۷۸/۱۱/۲۰ -غمر منشرر

<sup>(</sup>٣) راجع حكم محكمة القضاء الادارى - الدعوى رقم ٤/٤٤٣ ق - جلسة ١٩٥١/١٢/٧٧ - . س) ص ٣٧٢.

الإداري الصادر تنفيذاً له.

(محکمة القضا «الاداري – الدعري رقم ۹۰۰۱/ هق – جلسة ۱۹۵۳/۱/۱۵ – س ۷ ص ۳۲۰).

المبدأ (١٧١٢) : وتسوية خاطئة - جواز الرجوع فيها ٤٠

وإن التسويات الخاطئة التى تصدر فى شأن الرواتب جائزة الرجوع فيها لاخلال ستين يوما وإغا خلال خمس سنوات وهى المدة التى يجوز فيها للموظف المطالبة بهذه الرواتب، ويجب تقريراً للمساواة بين الحكومة والموظف أن يباح للحكومة الرجوع فى تلك التسويات خلال المدة ذاتها ».

(محكمة القضاء الاداري – الدعري رقم ٢/٥٣١ق – جلسة ١٩٥١/٥/١ – ١٩٥١ م س ٥ ص ٩٣٨).

المدأ (١٧١٣) : وتسرية خاطئة – جراز المدرل عنها دون تقيد بميماد الالفاء ».

دمايزعمه المدعى من أنه لايجوز المساس بالتسوية السابقة والتحلل منها مردود اذ أن مناط النظر هو المرتب الذى يستحقه المدعى حسب وضعه الوظيفى طبقا لأحكام القانون فالدعوى فى حقيقتها منازعة فى مرتب يستمد المدعى حقه فيه من تلك الأحكام وهى بهذه المثابة لاتخضع لشرائط الالغاء ومواعيده فللمدعى أن يطالب بها وللحكومة أن تعدل عنها بغير تقيد بهذه المواعيد ونزولا على مقتضاها».

(محکمة القضاء الاداری - الدعری رقم ۲۵٬۴۶۲ ق - جلسة ۲۹۵۱/۱۲/۲۷ - ۱۹۵۱ س ۲ ص ۲۲۳).

الميداً (١٧١٤): ومركز قانرنى ينشأ يقوة القانون – لايسرى عليه ميعاد السقرط وإنما يخضع لمدّ التقادم المعتادة – يجوز إجراء التسويات وتعديلها دون تقيد بمعاد الستين يرما ».

وإن المراكز القانونية التي يفيد منها قدامي الموظفين بالتطبيق للمادة

٤٠ مكررة لاتنشأ عوجب قرار إداري يسقط حق الطعن فيه بالالغاء أو يمتنع سعيه بعد فوات ميعاد الستين يوما المشار اليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يشأن تنظيم مجلس الدولة، واغا هي مراكز قانونية تنشأ بالقانون ذاته , أسا في حق صاحب الشأن إن توافرت شروطها. وهذا مستفاد من مدلول المادة ٤٠ مكررة التي تقضى بأنه اذا توافرت في الموظف شروطها إاعتبر مرقى إلى الدرجة التالية بصفة شخصية من اليوم التالي لانقضاء المدة الواجب توافرها، مالم يكن التقريران الأخيران بدرجة ضعيف. ومادامت هذه المراكز القانونية تنشأ بقوة القانون، فهي من الحقوق التي لايسرى عليها ميعاد السقوط المذكور، واغا تخضع لمدد التقادم المعتادة بالنسبة للجانبين: الموظف أو الحكومة، فيجوز للموظَّف أن يطالب بتسوية وضعه القانوني على مقتضاها خلال مدة التقادم، كما يجوز للادارة خلالها إلغاء هذه التسويات إن كانت قد مت على خلاف القانون بصرف النظر عن مبعاد الستين يوما المشار اليها وفي الحق فإن القرار الذي يصدر في هذا الخصوص لايعدو أن بكون كاشفا للمركز القانوني الذي يستحقه أو لايستحقه صاحب الشأن طبقا للقاندنير

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ٢/٣٨ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٣١ - س ١ ص ٦٣٣).

المبدأ (١٧١٥) : وتسريةخاطئة فى شأن المرتب – لاتنشى ، حقا – جراز تصحيحها بعد مضى الستين يرما ي .

واذا خالفت التسوية في المرتب القواعد الصحيحة فانها لاتنشى، حقا ويجوز للحكومة تصحيحها ولو مضى عليها ستون يوما ذلك أن المدعى لايستمد حقه من تلك التسوية الخاطئة أو المنشورات التي تصدرها مصلحة السكك الحديدية مخالفة في ذلك قواعد كادر العمال والها يستمده من قواعد الكادر ذاتها فهي الأساس الرحيد لحقه».

(محكمة القضاء الاداري - الدعري رقم ٢٨٤ / ٢٥ - جلسة ١٩٥١ / ٤٥ -

سه ص ۸۱۹).

الميدأ (١٧١٦): وتسوية خاطئة - العدول عنها يتسوية أخرى بعد مضى أكثر من ستين يوما أمر جائزي.

وإذا بان من الوقائع أن المدعى لم يكن له أصل حق فى التسوية الأولى وأن التسوية الأخيرة هى الصحيحة التى يجب نفاذها فى حقه. فلا وجه لما يتحدى به من أنه إكتسب حقا فى التسوية الأولى بعد أن صدر بها قرار ومضى ميعاد الستين يوما الذى كان يجوز فيه سحبه، فأصبح بذلك حصينا من كل طعن، لاوجه لذلك لأن المنازعة لاتخرج عن كونها منازعة فى مقدار الراتب عما تختص المحكمة بنظرها طبقا لاختصاصها الكامل بحسب الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة دون التقيد بميعاد الستين يوما المشار إليه وأن مايصدر من إجراءات أو قرارات فى هذا الشأن لايفير طبيعة المنازعة وإنما تنظر المحكمة تلك الفرارات أو الاجراءات على اعتبارها من العناصر المتفرعة عن الخصومة الأصلية طالما لم يسقط الحق فيها بمضى المدة».

(محكمة القضاء الادارى – الدعوى رقم ١٩٥١/٥ – جلسة ٢٩٥١/١ - ١٩٥١ – س ٢ ص ١٢).

المِدأ (١٧١٧) : «تسرية حالةخطأ – لاتكسب حقا – جراز نقضها وتصحيحها في أي وقت».

«ان المدعى لا ستمد حقه من اذن التسوية الصادر له تطبيقا لأحكام كادر العمال واغا يستمده مباشرة من أحكام هذا الكادر. ومفاد ذلك أن كل خطأ يقع من القائمين على اجراء التسوية يمكن نقضه وتصحيحه في أي وقت بما يتفق وحكم القانون، دون أن يكتسب الشخص المسوى حالته خطأ أى حق فيما أضفته عليه التسوية الخاصة به».

(محكمة القضاء الادارى – الدعوى رقم ٢٩١/١٠٣ق – جلسة ١٩٥٤/١٢/٣٠ - س ٩ ص ٢٠٠).

المبدأ (١٧١٨): والتسرية الخاطئة لا تلحقها حصانة تعصمها من السحب الاداري أو الالفاء القضائي ي

ومن المسلمات في الفقه والقضاء الاداريين، أن التسوية الخاطئة لاتلحقها حصانة تعصمها من السحب الاداري أو الالفاء القضائي بحيث يجوز لجهة الادارة أن تسحب التسوية الخاطئة دون التقيد بواعيد سحب القرارات الادارية بل إن ذلك واجب مفروض عليها، كما أن القضاء الاداري متى طرح النزاع أمامه يقضى بالفاء التسويات المعيبة دون تقيد بالمواعيد المذكورة، ومرد ذلك إلى التفرقة بين ما يعتبر قرارا إداريا بالمعنى المفهوم قانونا، وما يعتبر عملاً تنفيذياً تجريه الادارة إنصياعا لحكم المشرع.

(حکم محکمة القضاء الاداری - الدائرة الاستئنافیة - الطعن رقم ۱۷۰ م محکمة القضاء الاداری - الدائرة الاستئنافیة - الطعن رقم ۱۹۸۰ من ۱۸ م غیر منشور - وقی قات المعنی: حکم المحکمة الاداریة العلیا - الطعن رقم ۱۹۳۹ / ۲۹۳۹ م ۱۹۳۵ / ۱۹۳۹ من ۷۳۷ - و محکمة القضاء الاداری - الدائرة الاستئنافیة - الطعن رقم - ۱۹۳۷ / ۱۹۷۷ من ۸ م غیر منشور - و محکمة القضاء الاداری الدعوی رقم ۱۹۷۰ / ۲۹۳۰ من ۳۰ غیر منشور - الدعوی رقم ۱۹۷۱ / ۳۰ م جلسة ۱۹۷۰ / ۱۹۷۸ من ۳۳ غیر منشور - والدعوی رقم ۱۹۷۵ / ۳۱ م جلسة ۱۹۷۸ / ۱۹۷۸ منشور - والدعوی رقم ۱۹۷۹ / ۳۰ م جلسة ۱۹۷۸ / ۱۹۷۸ منشور و الدعوی رقم ۱۹۷۸ / ۳۰ م جلسة ۱۹۷۸ / ۱۹۷۸ منشور و الدعوی رقم ۱۹۷۸ / ۳۰ م جلسة ۱۹۷۸ / ۱۹۷۸ منشور و الدعوی رقم ۱۹۷۸ / ۳۰ م جلسة ۱۹۷۸ / ۱۹۸۸ منشور و مشار الیها جمیعا: د. حسنی درویش - الرجم السابق ص ۱۹۹۸ هن ۲۷ و سنی درویش - الرجم السابق ص ۱۹۹۸ هن ۲۷ و سنی درویش - الرجم السابق ص ۱۹۹۸ هن ۲۷ و

\*ولكن .. اذا صدر قرار بالترقية إستنادا إلى تسوية خاطئة. . فهل يجوز سعب قرار الترقية دون تقيد بالمواعيد المقررة للطعن القضائى ؟ وما أثر ذلك على حق الجهة الادارية في سعب التسوية الخاطئة في أي وقت ؟ .

تجيب المحكمة الادارية العليا على ذلك قائلة:

إنه في حالة صدور قرار بالترقية إستنادا إلى تسوية خاطئة، فانه

لا يجوز الغاء أو سحب قرار الترقية الا فى المواعيد القانونية المقررة للطعن القضائى، ويتحصن بفوات هذه المواعيد، أما بالنسبة للتسوية الخاطئة، فان لجهة الادارة سحبها فى أى وقت.

وقيما يلى المبدأ الذى قررته المحكمة الادارية العليا فى شأن هذه الحالة: المبدأ (١٧١٩): «قرار الترقية المبنى على تسوية خاطئة لا يجوز سحبه الا فى المواعيد المقررة للطعن القضائى».

وإن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أنه إذا كان قرار ضم مدة الخدمة السابقة يعتبر قرارا مخالفا للقانون، الا أن قرار الترقية قد إنبني على هذه التسوية الخاطئة، وإنه يشكل قرارا اداريا أنشأ مركزا قانونيا ذاتيا شأنه شأن القرارات الفردية التى لايجرز سحبها الا في المواعيد القانونية المقررة للطعن القضائي ويتحصن بفوات هذه المرسيدي.

(حكم المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦٦/٥/ - مشار اليدد . حستى دريش - المرجم السابق - ص ٣٩٣ هامش ١) .

#### تعقيب،

اذا كان الحكم محل التعقيب قد أورد أن قرار الترقية المبنى على تسوية خاطئة شأنه شأن أى قرار فردى لا يجوز سحبه الا خلال ميعاد السحب المقرر قانونا، فإن التساؤل يثور حول أثر سحب التسوية الخاطئة على قرار الترقية المبنى عليها وما إذا كان سحب التسوية يؤدى إلى إمكانية سحب قرار الترقية. المبنى عليها وما إذا كان سحب التسوية يؤدى إلى إمكانية سحب قرار الترقية.

وقد أتيح لقسم الفتوى بمجلس الدولة أن يعرض لهذه المسألة فانتهى إلى:

المهدأ ( ۱۷۲۰ ) : وقرار الترقية المهنى على تسوية خاطئه لا يجوز سجيه بعد إنقضا - ميعاد الستين يوماً حتى رلو سحيت التسوية ».

ولا جدال في أن قرار الترقية في هذه الحالة يرتبط بقرار التسوية

إرتباط النتيجة بالسبب، بمعنى أن قرار التسوية يكون بثابة ركن السبب بالنسبة إلى قرار الترقية، فانه يترتب على سحب قرار التسوية زوال ركن السبب فى قرار الترقية. فقد أجمع الفقه والقضاء على أن العيب الذى يشوب القرار الادارى فى سببه يؤدى إلى بطلاته لا إلى إنعدامه، ومن ثم فان سحب التسوية لايؤدى إلى بطلاته، بالتالى فانه يخضع لقاعدة تحصين القرارات الادارية غير المشروعة، فلايجوز سحبه أو الطعن فيه بالالغاء الا خلال ٢٠ يوما، بحيث إذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من السحب أو الالغاء ...».

(فترى مجلس الدولة رقم ۱۹۱۹ بتاريخ ۱۹۱۹/۳/۱۳ - مجموعة أبوشادى - الجزء الثالث - س ۲۱۹۳۳ وفي ذات المني: حكم محكمة القضاء الادارى - الدعرى رقم ۲۱۹۳۹ - ۳۵ غير منشور).

المهدأ (۱۷۲۱): «القرار الادارى بترقيمة الموظف - تحصت علوات ميعاد السحب، حتى ولوكان قديتى على تسوية خاطئة لحالته عايجوز سحبها في أي وقت».

«ان قرار الترقية وان كان قد إنبنى على هذه التسوية الخاطئة الا أنه يشكل قرارا اداريا أنشأ مركزا قانونيا ذاتيا شأنه شأن القرارات الادارية الغردية التى لايجوز سحبها الا في المواعيد القانونية المقررة للطعن القضائي ويتحصن بفوات هذه المواعيد».

(الحكمة الادارية العلها - الطعن رقم ١٥٢ - /٧ق-٢٩٦٦/١ - ١٩٦٦/١).

#### الخلاصة.

نخلص مما تقدم إلى أن القضاءين الفرنسى والمصرى قد إتفقا على أن لجهة الادارة حق سحب التسويات الخاطئة فى أى وقت، الا أنه بالنسبة لمدة إسترداد المبالغ التى صرفت دون وجدحق فقد تمسك مجلس الدولة الفرنسى

# بالتقادم عمسى(١)، به نما قسك قضاؤنا عدد التقادم المادية المقررة بالقادي (المادية المقررة القادية المقررة المديرة المد

# 

إستقر الفقه والقضاء الادارى فى فرنسا وفى مصر على أن القرارات الادارية الفردية المخالفة للقانون لا يجوز سحبها إلا خلال المدة التى يجوز فيها إلغاؤها عن طريق القضاء، بحيث اذا إنقضى هذا الميعاد إكتسب هذا القرار حصانة تعصمه من أى إلغاء أو تعديل.

إلا أن القضاء الادارى المصرى قد فرق فى حدود هذه القاعدة بين نوعين من القرارات الادارية هما:

-القرارات المنية على سلطة تقديرية.

- القرارات المبنية على سلطة مقيدة.

فقصر الحماية على النوع الأول دون الثانى، فجعل قاعدة عدم جواز السحب بعد فوات ميعاد الطعن تنطبق فقط على القرارات الصادرة بناء على سلطة تقديرية، أما القرارات الصادرة بناء على سلطة مقيدة فأجاز سعبها في أي رقت.

## فماهى تبريرات هذه التفرقة ؟

تجبب محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا على هذا التساؤل وغيره.

<sup>(</sup>١) راجع فى اتجاه مجلس الدولة الفرنسى فى مدة استرداد المبالغ التى صرفت دون وجه حق: د. حسنى درويش – الرجم السابق ، ص ٣٩٣ ومايعدها.

ونعرض لذلك من خلال:

أهم المهادى التى قررتها محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الادارية العليا فى د إستثناء القرارات الميهة المنية على سلطة مقيدة من ميعاد السحب:

الميدأ (۱۷۲۲): والقرارات الادارية المهنية على سلطة مقيدة يجوز سجها في أي وقت ».

ولاوجه للتحدى بأنه ليس للادارة حق سحب قراراتها الفردية بعد اكتسابها الحصانة من الطعن عليها بالالغاء بعد ستين يوما من تاريخ صدورها لأن القرار الصادر بالاعفاء من الحدمة العسكرية لدفع البدل النقدى هو قرار ادارى مبنى على سلطة مقيدة لا على سلطة تقديرية، والقرارات الباطلة المبنية على سلطة مقيدة يجوز سحبها في أي وقت».

(معكمة القضاء الاداري - الدعوى رقم 40 6/3ق - جلسة ١٩٥١/٤/٣ - س ٢ص ٨٠١- وحـكـمـهـا بـجـلـسـة ١٩٥١/٥/١ - س ٥ ص ٩٣٨- وجـلـسـة ١٩٥١/٥/٢٢ - س ٥ ص ٩٥٥ - وجلسة ١٩٥٢/١/١ - س ٢ ص ٣٤٩).

المبدأ (۱۷۲۳): والقراراتالاداريةالصادرة تطبيقا لقواعد آمرة مقيدة يجوز سحبها في أي وقت متى كانت مخالفة للقانون».

«يشترط لصحة الاستناد إلى تحصن القرارات الادارية بفوات مواعيد طلب الغائها أن تكون القرارات صادرة في حدود السلطة التقديرية المخولة للجهات الادارية بقتضى القانون. أما اذا كانت ليست الا تطبيقا لقواعد آمرة مقيدة، تنعدم فيها سلطتها التقديرية من حيث المنح والحرمان فانه . يجوز للسلطة الادارية سحب قراراتها التي من هذا القبيل في أي وقت متى إستبان لها مخالفتها للقانون».

(محكمة القضاء الاداري- جلسة ١٩٥٨/٧/١ - س١٣،١٢ ص١٣٢).

المهدأ (۱۷۲۶): والترخيص الصادرينا -على سلطة مقيدة يجوز سجه في أي رقت متى ثبت مخالفته لحكم القانون».

 «إن الأمر فى منح الترخيص متعلق بسلطة مقيدة بشروط معينة
 لايمكن التحلل منها. ومن ثم يجوز للمصلحة سحب هذه الموافقة متى تبين خطؤها».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ۱۹۵۹/٤/۱۶ - س ۱۳،۱۷ ص ۱۷۸ -وحسكسمها النصبادريج للمستة ۱۹۱۰/۵۱۱ - ۱۹۱۰س۱۵ اص ۳۶۵ - وسجلسسة ۱۹۵۹/۱۲/۳۱ - س ۱۵ ص ۱۵۰).

المبدأ (۱۷۲۵): «القرار الصادرينا -على سلطة مقيدة يجوز سحيه فى أى وقت - أساس ذلك: أنه قرار كاشف لحق الفرد المستمدمن القانون».

«إن قاعدة عدم جواز السحب بعد فوات الميعاد إنما تنطبق على الفرارات الصادرة بناء على سلطة تقدير بة بينما لاتنطبق على القرارات الصادرة من الجهة الادارية والمبنية على سلطة مقيدة، ومن المسلم فى الحالة الأولى أن من خصائص القرار الادارى أن يصدر من سلطة عمومية تملك اصداره وذلك بقصد احداث أثر معين من شأنه إنشاء مركز قانونى بالنسبة إلى أحد الأفراد، وقرار هذا شأنه يصح أن يكون محلا لطلب الالغاء من صاحب المصلحة وللسحب من السلطة العمومية التى أصدرته وذلك فى الميعاد القانونى، أما فى الحالة الثانية فان كان القرار كاشفا لحق أحد الافراد المستمد من القانون وجاء فى كشفه لهذا المركز مجانباً الصواب فانه يجوز للسلطة العمومية أن تصحح ماورد فيه من خطأ ولو جاء التصحيح بعد الميعاد اذ أن المركز القانونى للفرد قد حددته النصوص وقواعد القانون

(محكمة القضاء الاداري – المعرى رقم ٢٠٢٠ لق - جلسة ١٩٥٣/١١/٢٩ - س ٨ ص ١٩٥١).

الميدأ (١٧٢٦): والقرارات المنشئة لمراكز قانونية هي التي يرد عليها حكم السحب في المهاد القانوني – القرارات التنفيذية المبنية على سلطة

## مقيدة يجوز سحبها في أي وقت».

وإن تضاء هذه المحكمة قد إستقر على أنه يشترط لصحة الاستناد إلى الحصانة التى تكسبها القرارات الادارية بفوات مواعيد طلب الغائها أن تكون القرارات منشئة لمراكز قانونية لأصحاب الشأن فيها صادرة في حدود السلطة التقديرية المخولة للجهات الادارية بمقتضى القانون. أما اذا كانت تلك القرارات ليست الا تطبيقا لقواعد آمره مقيدة تنعدم فيها سلطتها التقديرية من حيث المنح أو الحرمان فانه لايكون ثمة قرار إدارى منشىء لمركز قانوني وإنحا يكون القرار مجرد تنفيذ وتقرير للحق الذي يستمد من القانون مباشرة ومن ثم يجوز للسلطة الادارية سحب قراراتها التي من هذا القبيل في أي وقت متى إستبان لها مخالفتها للقانون إذ ليس هناك حق مكتسب في هذه الحالة يمتنع على الجهة الادارية المساس به».

(محكمة القضاء الاداري – الدعوى رقم ٢٠٤٠ / ١٦ق – جلسة ١٩٥٣/١ / ١٩٥٣/ - س ٨ ص ١٣١).

المهدأ (۱۷۲۷) : «قرارمهنى على سلطة مقيدة - مخالفة القرار للقانون - جواز سحيه والعدول عنه في أي وقت».

وإذا كان القانون قد إستازم الحصول على مؤهلات معينة لمزاولة مهنة من المهن فلايتأتى مخالفة القانون فى هذا الشأن والترخيص لشخص بمزاولة هذه المهنة إذا ثبت عدم حصوله على هذا المؤهل، ويجوز العدول عن مثل هذا القرار فى أى وقت، ويمتنع التحدى فيه بغوات ميعاد السحب وذلك بطبيعة الحال مالم يكن لجهة الادارة سلطة تقديرية فى هذا الشأن».

(محکمة القضاء الاداري - الدعري رقم ۱۹۵۱/۸ ق - جلسة ۳/۲۸ (۱۹۵۰ - م س ۹ ص ۳۹۵).

المبدأ (۱۷۲۸): وقرار عنع علاوة - حق الموظف مستمد من القانون - قرار مبنى على سلطة مقيدة - من حق الموظف المطالبة بالعلاوة المستحقة له دون التقيد بميماد الطمن - للجهة الادارية أن تلفى أو تسحب القرارات إذا

## ثبت لها عدم إستحقاق الموظف للعلاوة دون تقيد مجيعاد ي.

«إن الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو أن حق الموظف فى العلاوة مستمد من القانون وليس من القرار الصادر بمنحها فهو قرار صادر من سلطة مقيدة وعلى ذلك يكون للموظف حق المطالبة بالعلاوة المستحقة له دون التقيد بميعاد الطعن كما أن للجهة الادارية أن تلفى أو تسحب القرار الصادر بمنح العلاوة اذا ثبت لها عدم إستحقاق الموظف لها دون التقيد بميعاد الستين يوما – ومن ثم فلا محل لإستناد المدعى إلى فوات ميعاد السحب فى نعيه على القرار المطعون فيه».

(معکمة القضاء الاداري - الدعري رقم ١٩٠٤/١/١٥ - جلسة ١٩٥٤/١/١٤ -س ٨ ص ٤٥٨).

المبدأ (۱۷۲۹): وقرار إدارى – قرار الاعفاء من الخدمة المسكرية – جواز سحبه بعد انقضاء المواعيد – شهادة المعافاة – كاشفة للحق – إن كان الحق غير موجود – إتعدمت قيمتها – لا بعد هذا سحيا لقرار ادارى».

ولاوجه للتحدى بأنه ليس للادارة حق سحب قراراتها الفردية بعد اكتسابها الحصانة من الطعن بالالفاء بانقضاء مواعيد السحب وبعد أن سلمت الحكومة للمدعى شهادة بالاعفاء لدفع البدل النقدى، لاوجه للتحدى بذلك اذا أن الذى يكسب الحصانة بانقضاء مواعيد السحب هو القرار الإدارى أى القرار الذى ينشىء مركزا قانونيا لم يكن موجودا من قبل وشهادة الاعفاء لدفع البدل النقدى المسلمة للمدعى لاتعتبر قرارا ادرايا لحصول الاعفاء ومن ثم لايصع القول بأنها تكتسب الحصانة لانقضاء مواعيد السحب».

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ۷/۳۰۸ق - جلسة ۱۹۵۳/۵/۱۹ - س۷ ص ۱۲۲۲ - الدعوى رقم ۱۹۵۰/۲۵ - جلسة ۱۹۵۲/۷/۱ - س۸ ص ۵۷۵).

المبدأ (۱۷۳۰) : «قرار اداری – مبنی علی سلطة مقیدة – خطؤه – لایمتبر أنه قد نشأ قرار اداری – العدول عنه لایمتبر سحیا – قرار إداری

# مبنى على سلطة تقديرية جواز سعيد في خلال ستين يوما وإلا إكتسب حسانة هائية و.

«إن الموظف إذ يطبق نصوصا قانونية معينة على أحوال مادية معينة إنما يتصرف عن إرادة مقيدة بتلك النصوص المعينة نما يدخل في نطاق إختصاصه فإذا ثبت فيما بعد أن علمه كان معيبا وأن الحالة التي أثبتها كانت تخالف المقيقة المادية ظهر أن الحكم القانوني الذي أنزله على الحالة المادية التي توهمها لم يصادف موضعا ينزل عليه ومن ثم لم ينشأ قرار إداري صحيح مما يترتب عليه للأفراد حقوق مكتسبة أو مراكز قانونية ذاتية المقيقة لإزالة الصورة الظاهرة لقراره الأول ومايترتب عليه من شبهة – القرار المعتبر بالنسبة إلى القرار الاداري سحبا نما تعورف عليه في الفقه والقضاء الاداري إذ أن السحب الذي لا يمكن إجراؤه إلا خلال الستين يوما هو الذي يوجه إلى القرارات الادارية غير مقيدة بنصوص معينة، والتي يملكون يوجه إلى القرارات الادارية غير مقيدة بنصوص معينة، والتي يملكون فيها حق تقدير التصرف المؤدي لتحقيق المصلحة العامة في حدود المشروعية فيا حق قدر المروعية نقط فإن هذا التصرف الحر المعبر عن الارادة الملزمة هو الذي يكتسب نقط فإن هذا التصرف خاطئا مجانيا للتوفيق وحسن التقدير».

(محكمة القضاء الادارى – الدعوى رقم 2/460 ق – جلسة 44/0/77 – س ٥ ص ٩٥٦) .

المبدأ (۱۷۳۱): «قرار منح شهادة الثانوية العامة قرار إداري صادر يناء على سلطة مقيدة جواز تصويبه أو سحبه في أي وقت دون تقيد عجيعاد السحب متى ثبت مخالفته لحكم القانون».

والقرار الصادر بمنع الطالب شهادة الثانوية العامة، هو قرار إدارى يصدر من الجهة الادارية بسلطة مقيدة، فالوزارة لاتمنع الطالب المؤهل المشار اليه بسلطة تقديرية تترخص من جانبها، وإنما ينشأ المركز القانوني في هذا المتصوص على أساس من واقع إجاباته ودرجاته التي حصل عليها في المواد المختلفة، وإستنادا إلى توافر كافة الشروط التى حددها القانون لاعتباره ناجحا. وبهذه المثابة فإنه يحق للوزارة تصويب القرار المعيب الذى يصدر منها فى هذا الشأن غير مستوف تلك العناصر فى أى وقت دون التقيد بميعاد السحب».

(محكمة القضاء الاداري جلسة ٧٧/٠ / ١٩٧٠ - س ٢٤ ص ٣٩٦).

الميدأ (۱۷۳۲): «التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة والمبنية على سلطة تقديرية – جواز سحب النوع الأولدون التقيد عِراعيد السحب متى كانت معيبة ي.

وإن مناط التفرقة بين القرارات الادارية التى تتحصن بفوات مواعيد السحب أو الالفاء وتلك التى لاتتحصن بفوات المواعيد المذكورة، هى أن القرارات الصادرة بناء على سلطة مقيدة تقبل السحب دون التقيد بمواعيد السحب متى كانت معيبة، وتفقد جهة الادارة سلطتها التقديرية فى ملاسمة إصداراها على نحر معين. وأن مجرد توافر شروط معينة أو قيام حالة واقعية أو قانونية محددة يوجب عليها إنزال حكم المشرع فتتخذ القرار الذى فرضه عليه، فاذا جاء قرارها مخالفا لهذه الأحكام المفروضة وتنبهت إلى ذلك وجب عليها سحبه دون التقيد بمواعيد السحب، ذلك أن مثل هذا القرار السادر إستنادا إلى سلطة مقيدة لايكتسب حصانة بفوات مواعيد السحب لأنه مجرد تنفيذ للحق، يستمده العامل مباشرة من القانون ذاته وليس من القرار، ومرد ذلك أن الحصائة لاتلحق الا التصرفات الادارية المعبرة عن الرادتها، أما التصرفات التى لاتعبر عن إرادة جهة الادارة فانها تعتبر من قبيل الأعمال التنفيذية».

(محكمة القشاء الاداري – الدائرة الاستئنافية – الطمن رقم ١٧٤ ، ١٨٥ ، ١١٠ ان - جلسة ١٩٧٨/٣/١٥ – س ٢١ – فير منشور – وأيضا حكمها الصادر في الطمن رقم ٢/ ، ١ ق . س - جلسة ١٩٠٤ / ٥ / ١٩٥ – س ٢١ فيبر منشور – ومحكمة القضاء الاداري – الدعري رقم ١٣٣٧ – ٣٠ ق – جلسة ١٩٧٩/٢/٧ – س ٣٣ – غير منشور – والدائرة الاستئنافية – الطمن رقم ٢٧/ ، ١ ق – جلسة ٢٧١/ ، ١٩٨ -

س ۱۱ – غیرمنشور).

المبدأ (۱۷۳۳): «قرار تقييم المؤهلات الدراسية – يصدرينا ، على سلطة مقيدة – جراز تعديله أو سحيه ولا يجرز التمسك بالحق المكتسب».

«إن المستفاد من حكم البند (ج) من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع تطلب لإعتبار المؤهل الدراسي المنصوص عليه مؤهلا متوسطا ويحدد المستوى المالي له بالفئة (١٨٠ - ٣٦٠) توافر عدة شروط أساسية أولها أن يكون هذا الؤهل قد توقف منحه وثانيها أن تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الأقبل وثالثها الحصول قبل ذلك على شهادة إقام الدراسة الابتدائية القديمة أو مايعادلها وقد ناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية - بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - سلطة تحديد تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير التي حددتها المادة الخامسة. وليس من ريب في أن دور الوزير المختص بالتنمية الادارية وكذا هذه اللجنة لايعدو التحقق من توافر تلك الشروط من ثم فالقرار الذي يصدر في هذا الصدد هو قرار صادر من سلطة مقيدة لم تخول الجهة الادارية إزاء إصداره أية سلطة في التقدير أو الإختبار عا تستبعد عنه فكرة الحصانة التي تتمتع بها القرارات الادارية التي تصدر عن ألجهات الادارية بمحض سلطتها التقديرية الأمر الذي لايسوغ معه التمسك حيال هذا القرار بأي حق مكتسب. وترتيباً على ذلك فاذا صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية محددا المؤهل الدارسي على خلاف الشروط والمعايير التي تطلبها البند (جـ) من المادة الخامسة كان له - وبحق - تعديل أو سحب هذا القرار المعيب حتى يتمشى ويتسق مع أحكام القانون ذاته والتي لاتجوز البته مخالفتها أو الخروج عليها ».

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم A&T لسنة ٢٥ ق الصادر بجلسة ٧ من قبر اير سنة ١٩٨٧) المبدأ (۱۷۳۶): «القرار الصادر عنح الدرجة العلمية للطالب – سلطة الجهة الادارية في إصداره – سلطة مقيدة – إقتران صدوره عسلك غير قويم من المدعى ومخالفته للقانون في أمر يتصل بالنظام العام – جواز سحيه دون تقينيا لميمادي.

«إنه لما كان القرار الصادر فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن منح المدعى شهادة البكالوريوس قد صدر إعمالا لسلطة مقيدة بأحكام اللاتحة الداخلية لكليتى الفنون الجميلة بالقاهرة والاسكندرية وإقتران صدوره بمسلك غير قويم من جانب المدعى يكاد يقارب الغش وإنطرى على مخالفة للقانون فى أمر وثيق الصلة بالنظام العام – فإنه يجوز سحبه متى إستبان وجه الخطأ فيه دون التقيد بالمعاد المقرر للطعن القضائى».

(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ١١ ق-جلسة ١٩٦٧/٢/١٨).

المبدأ ( ۱۷۳۵ ): « تسوية حالة العامل و فقا لأحكام القانون رقم ۳۵ لسنة ۱۹۹۷ و رجاع أقدميته في درجة بداية التعيين إلى تاريخ سابق مع ما ترتب عليه من ترقية و و المناز و المناز المن

ورمن حيث إن الطعن يقوم على ماورد فى تقرير الطعن وحاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون لأن القرار المسحوب صدر بتسوية منعدمة لاسند لها من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وان تصرف جهة الادارة عملا ماديا يحق لها الرجوع فيه فى أى وقت وقد قت التسوية طبقا لفترى خاطئة ولم يكن القرار قرار ترقية بل كان تسوية مقيدة بحكم القانون فسلطة الادارة فى شأنها سلطة مقيدة وليست تقديرية.

ومن حبث إن مقطع النزاع في الطعن المعروض وهو ما إذا كان القرار

المسحوب قد تم عن سلطة مقيدة للجهة الادارية عما يجيز للادارة سحبه فى أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما أم أنه صدر بناء على سلطتها التقديرية فيتعين إلتزام هذا الميعاد ولايجوز لها بعد فواته المساس به لما يرتبه من آثار قانونية ومراكز ذاتية أنشأها وكانت وليده صدوره.

ومن حيث إن الأصل أن القرارات الادارية المنشئة هي تلك التي تصدر بناء على سلطة تقديرية فلايوجد المركز القانوني لصاحب الشأن الا من تاريخ صدور القرار الادارى ويكون هذا القرار هو الذي أنشأ ذلك المركز وأما القرارات غير المنشئة فهي الأعمال والاجراءات التنفيذية التي تقوم بها الجهة الادارية لتبليغ الحق الذي قررته القاعدة التنظيمية العامة لصاحبه ففي هذه الحالة يكون المركز القانوني قد نشأ عن القاعدة التنظيمية وليس عن العمل أو الاجراء التنفيذي الذي تم فعلا طبقا للقاعدة التنظيمية.

ومن حيث إنه وفى ضوء هذا النظر وفى خصوص الحالة المعروضة يبين ان سلطة جهة الادارة فى اجراء التسوية للعامل طبقا لاحكام القانون رقم السنة ١٩٦٧ هى سلطة خالية من عناصر التقدير ومجرد تطبيق للأحكام الواردة فى القانون أى التحقق من توافر الشروط والاستحقاق فى رد الاقدمية أو الترقية الفرضية فتجرد قراراها من صفة القرار الادارى المنشىء للمركز القانونى ونزل به إلى مرتبة العمل التنفيذى وغنى عن البيان أن الترقية التى قت للمدعى للدرجة الرابعة إعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى لم تكن بدورها منشئة لمركز قانونى ذاتى من تاريخ القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٧ فتدخل فى عمومها وبالتالى تكون جهة الادارة قد أصدرتها بقتضى سلطتها المقيدة وعليه فيجوز سحب التسوية الادام، قد ثبت مخالفتها للقانون دون التقيد بجبعاد الستين يوما، وهو ماقامت به جهة الادارة بحق عند إصدارها للقرار محل الطعن».

(الطمن رقم ۱۳۲ لسنة ۲۶ ق-جلسة ۲۴ / ۱۹۸۱).

المبدأ (۱۷۳۱): وجواز سحب قرارات الترقية الرجوبية طبقا للقانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ متى كانت هذه القرارات مخالفة للقانون ودون التقيد بجواعيد السحب المقررة قانونا باعتبارها قرارات مبنية على سلطة مقيدة – أحقية جهة الادارة في إسترداد ما صرف للعامل الذي سحبت ترقيت معلى مقتضى ذلك من فروق مالية دون وجه حق».

وجرى قضاء هذه المحكمة على ان مفاد نصوص القانون رقم ١٨ لسنة المهرية حالة العاملين الذين تتوافر لهم مدد كلية وذلك بترقياتهم ترقيات حتمية وجوبية - يستمدون حقهم فيها من القانون مباشرة - والقرار الصادر بالمخالفة لحكم القانون المذكور لاينشىء بذاته للعامل مركزا قانونيا، ومن ثم يجوز لجهة الادارة سحب قرارات الترقية المخالفة للقانون دون التقيد عواعيد السحب المقررة قانونا.

ومن حيث انه يترتب على سعب قرار الترقية إعدامه بأثر رجعى من تاريخ صدوره، ومن ثم يتعين إعادة حالة العامل إلى ماكانت عليه قبل الترقية واسترداد ماقامت الادارة بصرفه بناء على قرار الترقية المخالف للقانون، اذ لايكون هناك ثمة سند لاستحقاق العامل للآثار المالية المترتبة على هذا القرار لزوال سببهما وهو القرار المسحوب.

وتأسيسا على ماتقدم يتعين القول بعدم أحقية المدعية للفروق المترتبة على ترقيتها إلى الفئة الثانية بالقرار رقم ۳۸۷ لسنة ۱۹۷۹ وذلك من تاريخ صدور هذا القرار حتى ۱۹۷۷/۱۰/۱۲ تاريخ صدور القرار رقم 6. ٤ لسنة ۱۹۷۷ بسحب هذه الترقية».

(الطمن رقم ١٩٣٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٩).

#### تعقيب،

ماهى الغيريرات المختلفة التى أقام عليها القضاء الادارى المصرى استثناء القرارات الميبة المنية على سلطة مقيدة من ميعاد السحب ٢٠.

يمكن تحديد التبريرات التي ساقها القضاء للتفرقة بين القرارات المعيبة

المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية وإستثناء الأولى منها من ميعاد سحب القرارات الادارية دون غيرها - في التبريرين الجوهريين الآتيين<sup>(١)</sup>:

التبرير الأول - إنكار صفة القرار الادارى عن القرار المبنى على سلطة مقيدة:

#### \*\*مضمونالتيرير:

ومفاد هذا التبرير أن القرار الادارى المبنى على سلطة مقيدة لاينشى، بذاته مركزا قانونيا ولايعدل من مركز قانونى قائم لأن المركز القانونى نشأ وتكامل وتحدد مداه بموجب قاعدة قانونية أعلى بحيث لم تعد ثمة إرادة فى هذا الشأن من شأنها إحداث هذا التعديل أو التغيير فى التنظيم القانونى، فهي لاتملك إلا إقرار وتأكيد نشو، هذا المركز القانونى، ومن ثم فان هذا القرار تنتفى عنه صفة القرار الادارى، ولهذا فقد جرى قضاؤنا الادارى على وصفه إما بأنه قرار (كاشف) أو (مقرو)، وأحيانا تطلق عليه صفة العمل المادى أو العمل التنفيذى. وفقا لهذا الوصف فقد تجرد من الحماية التى يسبغها على غيرها من القرارات الادارية وإخراجه من نطاق تحقيق قاعدة تحصين القرارات الادارية المقصورة على القرارات الادارية بعناها الصحيح، ووفقا للتعريف المستقر في هذا الشأن.

# \*\*رأينا في التبرير:

نرى مع جانب كهير من الفقه أنه لا صحة للقول بأن القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة تنتفى عنها صفة القرارات الادارية يدعوى أنها لاتنشى - مراكز قانونية ، ذلك أنها ولئن لم تنشى - مركزا قانونيا فهى تسند مركزا قانونيا عاما إلى قرد بذاته ، ولا يسوخ القول بأى حال – بأن القرار

<sup>(</sup>۱) راجع في ذلك: العميد الدكتور سليمان الطماوي - النظرية العامة للقرارات الادارية - المرجع السابق - من ص 270 حتى 878 - وأيضا الدكتور حسني درويش - نهاية القرار الاداري -المرجع السابق من ص 25 حتى 627.

الادارى المبنى على سلطة مقيدة هو عمل مادى أو عمل تنفيذى، فالعمل المادى أو المتفيذى، فالعمل المادى أو التنفيذى ليس له دور فى إنشاء المركز القانونى أو إستاده إلى قود من الأفراد ، بينما القرار الادارى ولو كان مبنيا على سلطة مقيدة فإن له دورا فى إحداث المركز القانونى أو على الأقل – على ما تقدم ذكره – إستاده إلى قرد معين.

وقد أكد ذلك حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ٢٩ من فيراير سنة ١٩٦٤ فذهب إلى أنه :

ولايمكن القول بأن العمل الفردى الذى بكون تطبيقا لنص عام لاينشى، أو يعدل مركزا قانونيا، لأن كل قرار إدارى منشى، لمركز قانونى هو فى الوقت ذاته تطبيق تنفيذى لقاعدة قانونية أعلى، وأنه يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان النص المقيد يتعلق بفرد معين. وحالة ما إذا كان النص المقيد يتعلق بفرد معين. وحالة ما إذا كان النص المقيد يضع قاعدة عامة أو مجردة لاتخص شخصا بذاته. ففى الحالة الأولى يقتصر دور جهة الادارة المكلفة بالتنفيذ على التنفيذ المادى لا لأن إختصاصها مقيد بل لأنها بصدد نص خاص بغرد معين استقر فيه الوضع القانونى فلم يبق بعد ذلك شيء الا التنفيذ، أما في الحالة الثانية فانه لابد أن يسبق التنفيذ المادى للقاعدة تحديد مجال إنطباقها بتعبين الأفراد الذين تسرى عليهم ويكون ذلك بقرارات فردية وتعين هؤلاء بأشخاصهم تسرى عليهم ويكون ذلك بقرارات فردية وتعين هؤلاء بأشخاصهم الابصفاتهم (۱).

وعلى ذلك فان هذا التبرير لايقوم على أساس سليم من القانون، ونوى مع أستاذنا العميد الدكتور سليمان الطعاوى<sup>(٢)</sup> أن تعبير قرار ادارى صادر عن سلطة مقيدة وقرار صادر عن سلطة تقديرية هو إصطلاح غير موفق لتداخل التقدير والتقييد معا فى كل قرار إدارى تقريبا، ولأن فقها - القانون

<sup>(</sup>١) حكم المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩ - س ٩ ص ٧٠٧ وحكمها الصادر يجلسة ١٩٦٤/٤/٥ - س ٧ ص ٨٣٢.

<sup>(</sup>٢) راُجع د. سليمان الطماري – النظرية العامة للقرارات الادارية – المرجع السابق – ص ٧٤٤ ومابعدها.

العام ومجلس الدولة فى فرنسا حينما يفرقون بين السلطة التقديرية والسلطة المقيدة فانهم يفرقون بينهما توصلا إلى معرفة مدى رقابة القضاء للادارة فى إستعمالها لكل من السلطتين، ولكن لم يرتب فقهاء القانون العام فى فرنسا ولامجلس الدولة الفرنسى على هذه التفرقة أية نتيجة فيما يتعلق بالسحب، فالقرار الذى تغلب على عناصره فكرة التقييد شأنه شأن القرار الذى تغلب على عناصره فكرة حرية التقدير، يستقر بعد إنقضاء مدد الطعن القضائية، بل إن أغلب تطبيقات نظرية السحب إلى مجال السلطة التقديرية.

التبرير الثانى – إعتبار القرار المبنى على سلطة مقيدة عنصرا من عناصر دعرى التسوية:

#### \*\*مضمون التبرير:

تقوم هذه التفرقة على أساس مصدر الحق الذى يستند إليه القرار، فاذا كان الحق مصدره قاعدة تنظيمية عامة فالدعوى تكون دعوى تسوية، أما اذا كان الحق مصدره القرار الفردى مباشرة فالدعوى تكون دعوى الغاء، والقرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة تعتبر عنصرا من عناصر دعوى التسوية التي لاتتقيد بمواعيد وشرائط دعوى الالغاء(١١). ويذهب هذا التبرير إلى أن المنازعات الخاصة بالرواتب يختص بها مجلس الدولة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ وله فيها ولاية القضاء الكامل عما يتفرع من قرارات واجرا اات ترتبط بها وتعد عنصرا من عناصرها ولاتعدو القرارات التي تصدرها الادارة في خصوصها – أيا كانت مهمتها لهذه القاعدة – أن تكون تنفيذا لحكم القانون وبهذا الوصف فانها تعد من قبيل دعاوى التسوية لا الالغاء.

<sup>(</sup>۱) راجع: حكم المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٦/١٩٣ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٤ - س ٢١ ص ١٢١ - وأيضا الطعن رقم ١٤/٨٠٩ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢١ - س ٢٠ ص ٣٨٤.

#### \*\*رأينا في التيرير:

إستقر قضاؤنا الادارى - على ماسيرد - على أن التسوية هى مجرد عملية مادية لاتتحصن بانقضاء مدد الطمن القضائى ويجوز لجهة الادارة سحب تلك التسويات فى أى وقت، وهو ما أكدته المحكمة الادارية العلما(١).

ونرى أنه لبس صحيحا أن الترار المبنى على سلطة مقيدة هو من قبيل التسوية، ذلك أن هناك فارقا كبيرا بين ذلك وتلك، فالقرار المبنى على سلطة مقيدة حتى فى حدها الأدنى تتمتع الادارة فى شأنه بقسط كبير من الحرية وهى إما إحداث المركز القانونى أو إسناده إلى فرد معين، بينما التسوية فهى عمليات حسابية مادية تتعلق بصرف مرتبات أو معاشات أو تسوية حالات معينة ولاتقصد الادارة من وراء ذلك إنشاء مركز قانونى أو تعديله، وبالتالى فان القرار المبنى على سلطة مقيدة لايعتبر عنصراً من عناصر دعوى التسوية.

#### الخلاصة ،

نرى ضرورة إتساع نظرية سحب القرارات الادارية لتشمل القرارات المبنية على سلطة تقديرية إلى جانب القرارات المبنية على سلطة مقيدة على أن تتحصن القرارات الادارية بنرعيها بقوات مواعيد الطعن القضائي حفاظا على قاعدة إستقرار الحقوق والمراكز القانونية.

<sup>(</sup>١) رابع حكم المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٥٩/٦/٦ - س ٤ ص ١٤٦٧ - وحكم محكمة القضاء الاداري - الدعوي رقم ٣١/٥٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٧ - س ٣٤ .

# المبحث الخامس القرارات الإدارية الكاشفة للحقوق

اتجهت محكمة القضاء الادارى المصرى تبريرا لعدم تقيد بعض القرارات المعيبة بمدة السحب إلى التمييز بين القرارات الكاشفة للحقوق والقرارات المنشئة لها.

فذهبت إلى أن القرارات الادارية المنشئة للحقوق هي وحدها التي تتحصن غرور مدد التقاضى ، بينما لاتتقيدا لقرارات الادارية الكاشفة للحقوق بالمعاد المقرر لسحب القرارات الادارية وأساس ذلك أنه ليس هناك حق مكتسب في حالة القرارات الكاشفة بمتنع على الجهة الادارية المساس به، كما تذهب المحكمة في أحوال أخرى إلى إعتبار القرارات الكاشفة مجرد تقرير لحالة واقعية لاقرارات إدارية، فيجوز العدول عنها في أي وقت دون أن بعتبر ذلك سجبا لقرار إداري.

وفيما يلى نعرض لأهم المهادى «التى قررتها محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية المليا في وإستثناء القرارات الادارية الكاشفة للحقوق من ميماد السحب»:

الميدأ (١٧٣٧): والقرارات الكاشفة للحقوق يجوز لجهة الادارة سحيها في أي وقت».

وان القرارات المنشئة لحقوق هي التي يمتنع على الادارة سحبها بعد فوات المراعيد المقررة للسحب قانونا، أما اذا كان هذا الحق يستمده صاحبه من القانون مباشرة، فليس القرار حينئذ إلا كاشفا للحق ومسجلا له، ولجهة الادارة سحبه في أي وقت».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ - س ٦ ص ٧٨٤ - وحكمها الصادر بجلسة ١٩٥٢/٣/١٨ - س ٦ ص ٥٠٢ - ويجلسة ١٩٥٢/٤/٧ - س ٦ ص ٥٢٠). المبدأ (۱۷۳۸): «التميين بين القرارات المنشئ تلراكز قانونية والقرارات الكاشفة - جواز سعب القرارات الكاشفة للحقوق - متى كانت معببة - في أي وقت ».

وإن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أنه يشترط لصحة الاستناد إلى الحصانة التى تكسبها القرارات الادارية بفوات مواعيد طلب إلغائها أن تكون تلك القرارات منشئة لمراكز قانونية لأصحاب الشأن فيها، صادرة فى حدود السلطة التقديرية المخولة للجهات الادارية بمقتضى القانون أما اذا كانت تلك القرارات ليست الا تطبيقا لقواعد آمرة مقيدة تنعدم فيها سلطتها التقديرية من حيث المنح أو الحرمان، فانه لايكون ثمة قرار إدارى منشىء لمركز قانونى، وإنحا يكون القرار مجرد تنفيذ وتقرير للحق الذى يستمد من القانون مباشرة، ومن ثم يجوز للسلطة الادارية سحب قراراتها التى من هذا القبيل فى أى وقت متى إستبان لها مخالفتها للقانون، اذ ليس هناك حق مكتسب فى هذه الحالة يمتنع على الجهة الادارية المساس به.

ومن حيث إنه يستخلص عا تقدم أنه يجب التفرقة بين القرارات المنشئة لمراكز قانونية بنا على السلطة التقديرية للجهة الادارية ، وبين القرارات التنفيذية المبنية على سلطة مقيدة . ومن المسلم في الحالة الأولى أن من خصائص القرار الادارى أن يصدر من سلطة عمومية تملك إصداره وذلك بقصد إحداث أثر معين من شأنه إنشاء مركز قانونى بالنسبة إلى أحد الأفراد وقرار هذا شأنه يصح أن يكون محلا لطلب الالغاء من صاحب المصلحة ، وللسحب من السلطة العمومية التى أصدرته ، وذلك في الميعاد القانوني ، أما في الحالة الثانية فاذا كان القرار كاشفا لحق أحد الأفراد المسلطة العمومية أن تصحح ماورد فيه من خطأ ولو جاء التصحيح بعد الميعاد القانوني، اذ أن المركز القانوني للفرد قد حددته النصوص وقواعد القانون الآمرة من قبل».

(حكم محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٣/١ / ١٩٥٣ - س ٨ ص ١٣١ -

وحكمها فى النعرى رقم ٢٨٢/٧٦ - جلسة ١٩٤٩/١/١٩٤٩ - س٣ ص ٢٧١ -والدعرى رقم ١٩٤٤/٥٥ - جلسة ٢٧٥/٧٦ (١٩٥٣ ص٧٠ - ١) .

#### تعقيب،

أخذ القضاء الفرنسي بهذه التفرقة في العديد من أحكامه (١) فقضى في أحد أحكامه الصادرة بتاريخ ١٩٧٠/١/٢١ بأن والقرارات الكاشفة التي لاتولد حقوقا ومزايا لصاحب الشأن، لجهة الادارة الحق في سعبها في أي وقت».

ونرى أن فكرة القرار الكاشف والمنشى ، يعتبر فى حقيقته عودة إلى فكرة السلطة المقيدة والسلطة التقديرية وهر ما أشار البه الحكم المتقدم صراحة ، وبرى أستاذنا العميد الدكتور سليمان الطماوى (٢) أن القواعد التنظيمية المحافية وقرة منشؤها القرارات المنظيمية أسما - من تطبق عليهم فهى فى حاجة باستمرار إلى تدخل الادارة بقرارات فردية لتحديد من تنطبق عليهم القرارات التنظيمية ، ولا يمكن أن نهبط بعمل الادارة فى هذه الحالة إلى حد الأعمال المادية لمجرد أن القواعد التنظيمية قد تضمنت شروطا واضحة لم تكن للادارة فيها حرية التدير.

ويرى الأستاذ الدكتور معمود حافظ (٣): «أن القرار الادارى يعتبر منشئا لمركز قانونى فى جميع أحواله وفى جميع صوره، وذلك إما بخلق مركز قانونى جديد لم يكن قائما من قبل، ويعبارة أخرى يتميز القرار الادارى بأنه يحدث دائما تغيير فى التنظيم القانونى أى فى مجموعة القواعد والمراكز القانونية القائمة فى وقت ما، وهذا ليس فقط فى مجال

 <sup>(</sup>١) راجع: غاذج من أحكام القضاء الفرنسي من شأن القرارات الكاشفة للحقوق – د. حسني درويش
 – المرجع السابق ص ٩٠٤.

<sup>(</sup>٢) راجع: العميد الدكتور سليمان الطماري - المرجع السابق ، ص ٦٨٠.

<sup>(</sup>٣) راجع: الدكتور محمود حافظ – مذكرات في القرار الادارى لطلبة الدكتوراه – ١٩٧٣ القاهرة – ص ١٢٧ ومايمدها.

السلطة التقديرية حيث يكون الدور المنشى، للقرار الادارى واضحا، وإنما يتحقق هذا الطابع الاتشائى أيضا فى مجال السلطة المقيدة، ففى هذا المجال الأخير يقال أن الادارة باصدارها قرارا اداريا لم تفعل أكثر من تطبيق أو إعمال أحكام القانون ولكن تدخلها يعتبر فى الحقيقة أبعد أثراً من ذلك، فهى بالقرار الادارى الفردى الذى تصدره بناء على سلطة مقيدة تنقل أحكام القانون الذى تطبقه من صورتها العامة المجردة إلى صورة واقعية ومتعلقة بحالة معينة بالذات أو شخص معين بالذات فدور الخلق والانشاء ظاهر ومؤكد».

ونحن من جانبنا نؤيدهذا الرأى قاما وهو ما يؤدى إلى المساواة بين القرار المبنى على سلطة مقديد والمبنى على سلطة تقديرية والمساواة بين القرار الكاشف والمنشى وفي تقيد السحب بواعيد الطعن القضائي على ماسلفييانه.

ولعل مانزيده من رأى قد وجد صدى له قى بعض مهادى محكمة القضاء الادارى ونعرض لهذا المسلك قيما يلى:

المهدأ (۱۷۳۹): «القرار الكاشف لحق تقرر بحكم القانون بعد منشئا لمركز قانونى فى آن واحد – أثر ذلك: بصدوره سليما وقائما على سببه يمتنصحه ».

واذا إنقطع الموظف خمسة عشر يوما دون عذر فأعملت الادارة بشأنه حكم المادة ١٩٥١ (المقابلة لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (المقابلة لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥١ (المقابلة لنص المادة لأم من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة) وذلك بأن أصدرت قرارا بفصله، كان هذا القرار صحيحا لايؤثر في قيامه أن تعود جهة الادارة وتصدر قرارات باحتساب مدة إنقطاع المدعى عن عمله أجازة بغير مرتب لاتأثير لذلك، اذ أن هذا القرار الأخير لايعتبر سحبا للقرار الأول بالفصل، لأن قرار الفصل كشف عن مركز قانوني تقرر بحكم القانون وهو إعتبار المدعى مستقبلا من بدء إنقطاعه عن العمل وهو قرار صحيح قائم

على أساس سليم من القانون لايجوز للادارة سحبه.. ي.

(محكمةالقضا «الاداري-اللعوي رقم ١٩٥٨/١٧/١ق-جلسة ١٩٥٨/١٧/٢٨ - س ٢ ص ١٥٦).

المهدأ (۱۷٤۰): والقرارات الكاشفة تنظوى في ذاتها على قرارات منشئة ي.

 وإن القرارات الكاشفة في ذات الوقت منشئة، لأنه إذا صع أن القرار الفردى الإجرائي التنفيذي هو تطبيق لحكم القانون، فإنه لابد من إعتباره أيضا منشئا لمركز خاص متميز عن الوضع القانوني المجرد المتولد من القانون».

(محكمة القضا - الادارى - الدائرة الاستثنافية - الطعن رقم ٣/٤٣ - جلسة ١٩٧٣/١٢/٧٧ - س ٤ - غير منشور).

### تعقيب،

هذا القضاء يكشف عن بداية تحول في قضاء مجلس الدولة المسرى عن الاتجاه السابق إلى إعتباره القرارات الكاشفة تنظري في ذات الوقت على قرارات منشئة للحقوق وهو مسلك محمود ويتفق مع ما أجمع عليه الفقه المصرى وماسبق أن عرضناه من تأييد لمساواة القرار الكاشف والقرار المنشىء في أحكام السحب.

# المبحث السادس

# القرارات الادارية الصادرة تنفيذا للقانون

هذا النوع من القرارات يصدر فى حالة صدور قانون يجيز أو يوجب الغاء قرارات ادارية سابقة بأثر رجعى من تاريخ صدورها، وعندئذ تصدر الادارة قرار السحب تنفيذا للقانون فى أى وقت وذلك كما لو أجاز المشرع بقانون الغاء القرارات السابقة بترقية الموظفين من تاريخ صدورها فاللاداره عندئذ أن تصدر قرارات السحب فى أى وقت طالما لم يشترط القانون صدور

هذه القرارات خلال فترة معينة(١١).

وهناك حالات أخرى يلزم المشرع الادارة بموجب نص القانون بسحب القرار، وعندئذ يحدد القانون مقدما المدة التي يجوز خلالها للادارة سحب ذلك القرار – وهو مايعرف يسحب مرسوم التجنس – وقد يسحب المشرع بقانون يصدره قراراً فردياً معبباً وهو ما يعرف بسحب القرارات الفردية بواسطة السلطة التشريعية وقد عرض الزميل المستشار الدكتور حسني درويش في رسالته (نهاية القرار الاداري) هذا النوع من القرارات الصادرة تنفيذا للقانون، ونكنفي هنا بعرض مدى التزام قضاء مجلس الدولة المصري يتقرير مثل هذا الاستثناء وققا لأحكام مرسوم التجنس أو ما تصدره السلطة التسريعية بشأن سحبالقرارات الفردية المعية.

# (أ) سحب مرسوم التجنس:

صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن التجنس فنص في المادة ١٤ منه على اجازة سحب الجنسية خلال خمس سنوات من تاريخ الدخول فيها نتيجة الخطأ.

وجاء قانون الجنسية الجديد رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ فنص فى المادة ١٨ منه على أن لوزير الداخلية سحب القرار الصادر بسحب الجنسية المصرية واسقاطها، الا أنه إشترط لإعمال هذا الحكم أن يكون القرار قد بنى على غش أو خطأ.

وعلى ذلك قان السحب هنا يتم عقتضى نص فى القانون وخلال المدة المحددة به على خلال السحب بالمنى الفنى المروف فى نظر ية سحب القرارات الفرد ية المعيبة والذى تتقيد سلطة الادارة يسحبه خلال مدد الطمن القضائى.

وفيما يلى المهادي التى قررتها محكمة القضاء الادارى بشأن وسحب

<sup>(</sup>١) راجع: د. حسني درويش - المرجع السابق ص ٤٠٣ ومايعدها.

# مرسوط لتجنس»:

الميدأ (١٧٤١): ومرسوم السحب ليس سحبا للتجنس بالمعنى المفهوم وإنما هو إعمال للتقويض التشريمى المغرل للمرسوم بقتضى القانون ».

ومتى كانت الاتهامات والأحكام الصادرة على المدعى تجعل مرسوم السحب قد قام على أسباب تبرره وتؤدى إلى النتيجة التي انتهى اليها، وقد خلا من شائية إساءة إستعمال السلطة، فان الطعن عليه يكون على غير أساس من القانون متعينا رفضه ولايغنى المدعى قوله أن السحب تم بعد الميعاد لأن مرسوم السحب ليس سحبا للتجنس بالمعنى المفهوم وانا إعمال للتغويض المخول للمرسوم بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة

(محكمة القضاء الاداري – الدعري رقم ۱۹۵۲/۲۰ ق – جلسة ۱۹۵۲/۲/۹۹ – س ۸ ص ۱۳۳۶).

#### تعقيب،

وقد أجازت المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن التجنس لوزير الداخلية سحب القرار الصادر بسحب الجنسية المصرية وإسقاطها بشرط أن يكون القرار قد بنى على غش أو خطأ.

(ني ذلك المني - حكم محكمة القضاء الاداري - الدعوى رقم ٢٩/٢٠٢٠ ق -جلسة ١٩٧٩/٢/٣٠ - س ٣٤ - غير منشور).

\* ولكن. . ما أثر مرسوم السحب على التصرفات القانونية التي أجراها الأجنبي بمقتضى جنسيته الوطنية قبل السحب ٢ .

تجيب أحكام محكمة القضاء الادارى على هذا التساؤل قائلة:

المهدأ (۱۷٤۲) : وقرارات سحب الجنسية تسرى بأثر فورى ومباشر من تاريخبدورها ». «إن قرارات سحب الجنسية.. تحدث أثرها من تاريخ صدورها».

(منحسكنمنة السقسط ما لاداري - السقسوي رقسم ٢٠ / ٢٩ ٧ ق جسلسسة ١٩٧ / ٢ - ١٩٧٠ ق جسلسسة ١٩٧٨ / ٢ / ٢ / ٢ و

#### تعقيب

وعلى ذلك فان السحب ينصرف أثره إلى المستقبل ولايمكن المساس بما أجراه صاحب الجنسية في الماضى إذ يعتبر قد أجراه بصفته الوطنية قبل السحب.

(ب) سحب القرارات الادارية بواسطة السلطة التشريعية.

وهي حالة يسحب فيها المشرع قرارا فرديا معيبا بموجب تشريع.

وقد ذهبت محكمة القضاء الاداري في بداية عهدها إلى اصدار بعض الأحكام تجيز سحب القرارات الادارية بتشريع وكذا تعديل المراكز الفردية عموما بتشريم (١١).

ويعتبرسحب القرارات الادارية بواسطة السلطة التشريعية مثار خلاف شديد بين شراح القانون حيث تنقسم الآراء إلى أربعة (٢):

الرأى الأول - يتكر على السلطة التشريعية أي حق في سحب القرارات الادارية، ويعتبر ذلك عملا غير دستورى (رأى الأستاذ عبده محرم في مقاله المنشور عجلة مجلس الدولة - س ١ ص ١٢٩).

الرأى الثانى - يبيع للسلطة التشريعية سحب القرارات الادارية استنادا إلى مبدأ حرية السلطة التشريعية (أنصار المعيار الشكلى للأعمال القانونية - الدكتور سليمان الطماوى والدكتور محمد السيد مدنى).

 <sup>(</sup>۱) رابع: حکم محکمة القضاء الاداری - النعری رقم ۱۹۵۸ ق - جلسة ۱۹۵۳/۲/۹ س م ۷۸۳ - ۷ می ۱۹۵۳/۲/۹ س ۵ می ۷۸۳ - والنعری رقم ۱۹۵۰ - س ۵ می ۷۸۳ - والنعری رقم ۱۲/۵ - س ۶ می ۱۹۵۸ - س ۱ می ۱۹۵۸ - س ۱ می ۳۳۸ - والنعری رقم ۱۳۵۵ می ۱۹۵۸ - س ۲ می ۳۵۸ .

<sup>(</sup>٢) راجع في تفصيل هذه الآراء: د. حسين درويش - المرجع السابق، ص ٤٠٦.

الرأى الثالث - يتكرس حب القرارات الادارية على السلطة التشريعية ويرى في التشريعات الساحية للقرارات الادارية تشريعات لا تعدقا توتا من حيث المرضوع، ولكنها لا تصل إلى درجة القرارات الادارية، ولذلك لا يجوز المساس بها فلا يجوز الطعن عليها أمام القضاء (وهو رأى وسط من أنصاره الدكتور عبد القادر خليل).

الرأى الرابع - نظرية الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى في قياس فكرة الانحراف التشريعي على نظرية الانحراف في القانون الادارى، وببين أن منطقة الانحراف في السلطة التشريعية هي المنطقة التي يكون فيها للمشرع سلطة تقديرية، ثم وضع معيارا موضوعيا لانحراف السلطة التشريعية مستندا إلى المسلحة العامة التي يجب أن يتوخاها التشريع، وهي (١) الرجوع إلى طبيعة التشريع ذاتها (٢) ومجاوزة التشريع للفرض الذي رسمه له (٣) ونقض المشرع لكفالة الحريات والحقوق العامة في حدودها الموضوعية وخروجه على مبدأ إحترام الحقوق المكتسبة (٤) وعدم المساس بها في غير ضرورة أو من غير تعريض (٥) أخيرا مخالفة التشريع لمادي الدستور العليا التي تهيمن على نصوصه، وإنتهي إلى أن العمل التشريعي بسحب قرار ادارى يعتبر عملا باطلا بالاستناد إلى المعيار الأول

\*ورنحن من جانبا نؤيد الرأى الذى ذهب اليه الأستاذ الدكتور السنهورى إذ ليس من حق السلطة التشريعية سحب القرار الفردى المعيب كما أنه ليس من طبيعة التشريع بحال أن يتعرض لحالات فردية باعتبار أنه يصدر في شأن قواعد عامة مجردة لاتصدق على القرار الفردى.

ونتفق مع زميلنا المستشار الدكتور حسنى درويش فيما عرض برسالته المشار اليها (١) من أن للبرلمان حق سحب القرارات التنظيمية دون تقيد بالمهاد وفقا للمستقرمن أن اللاتحة كالقانون من الوجهة الموضوعية وأن البرلمان هو صاحب الاختصاص الأصيل في التشريم.

<sup>(</sup>١) راجم: د. حسني درويش - المرجم السابق، ص ٤٠٧.

#### المبحث السابع

# القرارات التي تعارض حجية الأمر القضي به

من المسلم به فى قضاء مجلس الدولة الفرنسى والمصرى أن الحكم الصادر بالالغاء يكون ذا حجبة مطلقة ويمتد أثره إلى الفير ويعتبر عنوان الحقيقة فيما قضى به، ويترتب على الالغاء القضائى زوال القرار وتجريده من قوته القانونية وزوال آثارة المترتبة على صدوره معيبا وإعتباره كأن لم يكن، ويتعين على الادارة أن تتولى سحب القرارات التى تسقط نتيجة الحكم بالغائها.

ولكن.. ماحكم القرارات الفردية التى تتمارض وحجية الأمر المقضى ؟. هل يلزم تدخل الادارة لسحب تلك القرارات ؟ . . وهل تتقيد الادارة فى هذا الصدد بالمراعيد المقررة لسحب القرارات الادارية ؟ . .

إستقر الفقه في فرنسا ومصر على أن للادارة سحب القرارات الفردية التي تتعارض وحجية الشيء المقضى به ولاتتقيد في ذلك بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية، بل لها حق إجرائه في أي وقت<sup>(١)</sup>.

وفيما يلى أهم المهادى التى قررتها محكمة القضا - الادارى والمحكمة الادارية المليا في « إستثنا - القرارات الفردية التي تعارض حجية الأمر المقضى به من ميعاد السحب ي (٢٠):

المهدأ (۱۷۶۳): والقرار المحكوم بالغائدوالقرارات المترتبة عليه يجوز سجها دون التقيد عيماد الستين يوما ي.

«ان لجهة الادارة أن تقوم بسحب القرار المحكوم بالغائه والقرارات التالية المترتبة عليه، وهذا السحب الذي يقع تنفيذا لحكم الالغاء لا يتقيد

 <sup>(</sup>١) راجع: د. حسنى درويش - المرجع السابق، (موقف الفقه من سحب القرارات الفردية المتمارضة وحجبة الأمر القضي) ص ٤١٣.

 <sup>(</sup>٣) راجع في المزيد من المبادئ، القانونية: مؤلفنا والأحكام الادارية في قضاء مجلس الدولة و منشأة المارف بالاسكندرية – طبعة ١٩٩٧.

بميعاد الستين يوما المقررة للسحب الذى تجريه الادارة من تلقاء نفسها بالنسبة للقرارات القابلة للالفاء القضائى، وقبل أن تستقر فيها المراكز القانونية فتصبح حصينة من أى سحب أو الفاء».

(محكمة القضاء الاداري - جلسة ١٩٥٥/٢/١٥ - س ٩ ص ٢٩٩).

#### تعقيب،

هذا المبدأ قد جاء متضمنا جواز سحب القرار الادارى الفردى المحكوم بالغائه فى أى وقت دون تقيد عميعاد السحب وذلك إستنادا إلى فكرة قوة الشىء المقضى به، وعلى ذلك فان القرار الساحب اغا يصدر تنفيذا للحكم القضائى فلايؤثر تراخى الجهة الادارية عن اصدار القرار الساحب خلال ستين يوما من صدور الحكم.

وقد أكدهذا المهدأ فترى الجميعة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة يجلسة ١٩٦٧/١/١٧ (فتوى رقم ٢٠٧٠ - أيوشادى - جس ص ٢٠٧١) التى جاء فيها وأن الأصل فى نفاذ القرارات الادارية أن يفترن يتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة إلى المستقبل ولاتسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة على صدورها، احتراما للمراكز القانونية التى نشأت قبل هذا التاريخ، ويرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعى، ومنها القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام صادرة من جهات القضاء الادارى بالغاء قرارات ادارية».

المبدأ (۱۷۶٤): والقرار الادارى الساحب يترتب عليه سحب القرارات الفردية للمرتبع لميه و .

«إن سحب القرار الإدارى يترتب عليه سحب القرارات الإدارية المترتبة عليه بعد مضى المواعيد القررة في هذا الشأن».

(المحكمةالاداريةالعليا –الطعن رقم ٨/٨٥٣ق-جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨ -مجموعة أبر شادي – الجزء الثاني – ص ١٧٦٩).

# المبدأ (۱۷٤٥): وسحب القرار الادارى تنفيذا لحكم قضائى جائزيعد إنقضاء ميعاد الستين يوما القرر لطلب الالفاءي.

«لااعتداد بما ينعاه المدعى على القرار المطعون فيه بقوله انه بمثابة سحب القرار المطعون فيه، تم بعد إنقضاء ميعاد الستين يوما المقررة لطلب الالفاء عما شويه ويجعله عرضة للطعن فيه من كل ذى شأن، لاإعتداد بذلك مادام القرار المذكور في واقع الأمر ليس سحبا لقرارات سابقة بالمعنى المقصود من السحب الادارى. إنما قد صدر نزولا على ماقضت به هذه المحكمة في دعاوى عدة عائلة فهو تنفيذ لهذه الأحكام».

(محكمة القضاء الاداري – الدعري رقم ١٥/٧ق – مشار الهم يؤلف المبادي و المامة للقضاء الاداري – المستشار سمير صادق – ص٩٧٣ وما يعدها).

# الفصل الرابع آثار سحب القرارات الإدارية

يترتب على السحب إعتبار القرار كأن لم يكن ، وهذا السحب يستتبع العودة بالحالة وكأن القرار المسحوب لم يصدر قط ، أو لم يكن له أى وجود قانونى ، ومن ثم يقتضى الأمر إهدار كل أثر للقرار المذكور من وقت صدوره واعادة بنا ، مركز المطعون ضده ، وكأن القرار الساحب الصادر بالموافقة على التعبين قد صدر إعتباراً من تاريخ القرار المسحوب ، وما يتبع فى ذلك من إعبال المترتبة على السحب(۱) .

ويثير موضوع آثار سحب القرارات الإدارية التساؤلات الآتية :

أولا: ما هي أنواع سحب القرار الإداري ؟...

ثانيا: هل يتساوى في الآثار كل من السحب والتصرف الإنشائي الذي تجريد الإدارة 1 ...

ثالثا: ما مدى شرعية القرارات المهنية على قرارات معيهة تحصنت بفرات المواعيد المقررة للسحب قانونا ؟ ...

رايعا: ما هي الآثار الناجمة عن القرار الساحب 1 ...

وفيما يلى تعرض لهذه التساؤلات وموقف الفقه وكل من محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا من الإجابة على هذه التساؤلات وذلك لكل منها في مبحث مستقل.

 <sup>(</sup>۱) المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ١٩/٨٣٥ ق – جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ – س ١٩ ص ٨٣٠ – وحكم محكمة القضاء الإداري – الدعوى رقم ١٩٢/١٠٨٤ – جلسة ١٩٨٠/٦/٣٠ س ٣٤ .

# المبحث الأول أنواع سحب القرار الإداري

# ما هي أنواع سحب القرار الإداري ؟

ترتبط أنواع سعب القرار الإدارى بآثاره إرتباطاً مباشراً ، وسعب القرار الإدارى قد يكون سعباً كليا أو جزئها ، وهو يكون كلياً فى حالة ما إذا كان القرار غير قابل للتجزئة كقرار تعيين الموظف أو فصله ، وهو يكون جزئها إذا كان القرار قابلاً للتجزئة كما أن السعب غالبا ما يكون ( صريحاً ) بأن ترجع الإدارة فى قرارها غير المشروع وقد يكون ( ضمنياً ) بأن تتخذ الإدارة قراراً لا يستقيم إلا على أساس سعب القرار غير المشروع .

ونعرض فيما يلى للمهادئ التي تكشف عن أنواع السحب:

المهدأ (۱۷٤٦): «القرار الساحية ديكون كلياً شاملاً جميع محتويات القرار ، وقد يكون جزئياً مقصوراً على بعض الآثار دون غيرها ۽ .

و إن سحب القرار الإدارى قد يكون كلياً شاملا لجميع محتوياته وآثاره،
 وقد يكون جزئياً مقصوراً على بعضها مع الإبقاء على بعضها الآخر ، كل
 ذلك حسيما تتجه إليه نية الإدارة فعلاً ..... » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣ - ١٩٥٦/ - س ١ ص ٩٥٨) .

الميداً (۱۷٤۷): دالقرار الساحب قديكون صريحاً وقديكون ضمنياً».

« إن القرار الصادر من وكيل الوزارة بإحالة المدعى إلى مجلس التأديب عن ذات التهمة التى وقع عليه من أجلها جزاء من رئيس المصلحة بخصم خمسة أيام من راتبه ، ونقله إلى أسوان ، يعتبر سحباً للقرار التأديبي الصادر من مدير المصلحة وتركأ للمسألة برمتها لمجلس التأديب ليفصل

فيها بحسب ما يتراءي له » .

( محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٥/٢/١٥ - س ٩ ص ٢٩٩ ) .

المبدأ (۱۷٤۸): «القرارالضمنى يجوزسحيه مثله مثى القرار الصريح الجائز سحيه قانوناً » .

« إن إفتراض موافقة إدارة الصيدلة على لترخيص بمرور ثلاثين يوما على تقديم الطلب لها دون الإجباة عليه ، ومناطه أن يكون ذلك الطلب مستوفياً للشروط الواردة بالقانون . أما إذا تبين من المعاينة أن هذه الشروط غير متوافرة ، فإن هذه الموافقة الضمنية لا يمكن أن تدوم ...... ومن ثم يجوز للمصلحة سحب هذه الموافقة الضمنية » .

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٩/٤/١٤ - س١٣، ١٣٠ ص ١٨٨) . المهدأ (١٧٤٩) : «جواز سحب القرار الإداري ضمناً - أساس ذلك ومثال » .

و إنه من المقرر قانونا أنه ليس شرطا كى تسحب الإدارة قراراً لها غير مشروع أن يكون السحب صريحاً وإغا يكفى ضمنياً بأن تتخذ الإدارة قراراً لا يقوم إلا على أساس الرجوع فى القرار غير المشروع وسحبه وواضح من استعراض الوقائع أن جهة الإدارة وقد كانت تهدف إلى السحب – كما تدل على ذلك مذكرة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٥ وكتاب ٢٨ من يونيو سنة ١٩٦٥ ، وكما أوردت بحق أسباب الحكم المطعون فيه – قد حققت مرادها بإجراء السحب بطريق ضمنى وذلك بموافقة الوزير مصدر القرار المراد سحبه وفى الميعاد القانونى للسحب ، دون أن تجد حاجة بعد ذلك الإصدار قرار صريح به ، ذلك أنها فى حركة الترقيات إلى الدرجة الخامسة التى قت فى صريح به ، ذلك أنها فى حركة الترقيات إلى الدرجة إلى القرار المراد سحبه رفضت إعتبار أقدمية المدعى فى الدرجة السادسة راجعة إلى ٣١ من يوليو سنة ١٩٦٥ من يوليو المتنعت عن أن تورد أسمه – رغم أن الترقية كان يقضى به القرار المذكور ) فامتنعت عن أن تورد إسمه – رغم أن الترقية كانت بالأقدمية وتناولت أصحاب الدور واحدا بعد إسمه – رغم أن الترقية كانت بالأقدمية وتناولت أصحاب الدور واحدا بعد

الآخر – إمنتعت عن أن تورد إسمه بين من كانت أقدميتهم في الدرجة السادسة ترجع إلى ذلك التاريخ أي إلى ٣١ من يوليو سنة ١٩٦٠ ، بل إنها رقت في الدرجات الباقية بعد إستيعابهم ثلاثة كانت أقدميتهم في هذه الدرجة ترجع إلى تاريخ لاحق هو ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وهذا الإجرء بما تكشف عليه الأوراق عن مراميه ، يما ينطوي عليه من تنكر واضح ومقصود لقرار الوزير الصادر في ٧ من يونية سنة ١٩٦٥ ، إن هو إلا قرار سحب ضمني له ، له نفس الآثار القانونية للسحب الصريح مادام قد تم وأقر خلال المدة القانونية للسحب من الوزير مصدر القرار الأول المستهدف سعيه.

(المكمةالإداريةالعليـا –الطعن رقم ١٩٧٩/١٢/١٥ ق- ١٩٧٣/١٢/١٠ -١/ ١٢/١/١٩ ) .

## المبحث الثاني

التمييزبين القرار الساحب والتصرف الإنشائي

هلىتسارى فى الآثار كل من السحب والنتصرف الإنشائى الذى تجريه الإدارة 1 ...

إذا كان السحب هو إعدام للقرار المسحوب بأثر رجعى ، فهل كل إلفاء أو عدولمن الإدارة عن القرار الإدارى التهائى بعد قوات ميعاد الطعن يالإلغاء بعتبر سحها غير جائز قانوناً ؟ وما الفارق بين السحب بمعناه السابق وبين التعرف الإنشائى الذى تجريه الإدارة والذى يتضمن تعديلاً فى المراكز القانونية القائمة ؟ ...

تجيب عن هذا التساؤل محكمة القضا • الإدارى فتقول:

المبدأ ( ١٧٥٠): « التمييز بين القرار الساحب والتصرف الإنشائي ».

د ليس كل إلغاء أوعدول من جانب الحكومة عن قراراتها الإدارية
 النهائية بعد فوات مواعيد الطعن فيها بالإلغاء يعتبر سحباً غير جائز

قانوناً، إذ عدم جواز السحب مقصور على تلك الحالات التى لا يجد فيها لأصحاب الشأن في تلك القرارات مراكز قانونية جديدة تقتضى تعديلات في حالتهم عا يطابق القانون ، ففي تلك الحالات لا يجوز للحكومة أن تنقض قراراتها السابقة بعد فوات مواعيد الطعن فيها بالإلغاء ، لما في ذلك من إخلال بالحقوق المكتسبة لأصحاب الشأن فيها - عما يعد مخالفة قانونية أما إذا ترتبت لهؤلاء مراكز قانونية جديدة تقتضى حسب القانون تعديل ما كسبوه منها بقتضى قرارات إدارية سابقة ، فإن ذلك لا يعد سحباً لتلك القرارات ، وإنما هو تصرف إنشائي تجريه الحكومة على ضوء الوقائع الجديدة في حدود القانون » .

( محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ۳/۳۹۶ ق – جلسة ١٩٥٠/٦/١٥ – س ٤ ص ٩٠٧ ) .

#### تعقيب،

هذا الحكم يعتبر - وفقا لما ذهب زميلنا المستشار الدكتور حسنى درويش (١) - تطبيقاً لفكرة تغير الظروف القانونية ، وهى تعالج حالة التضارب الناجمة من صدور قانون جديد ، أو لائحة جديدة وبين وضع قانونى سابق أو لائحة قديمة ، فالادارة بنا ، على طلب الأفراد أو من تلقاء نفسها تقوم بتعديل المراكز القانونية بما يتفق والظروف الجديدة ، ويقتصر أثر هذا التعديل على المستقبل .

وعلى ذلك فإن الحكومة حين تتدخل لتعديل مركز قانونى فى ضوء قواَعد جديدة فى حدود القانون فإن ذلك لا يعد من جانبها سحباً لتلك القرارات السابقة بأثر رجعى ، وإنما هو قرار جديد تجريه الإدارة فى ضوء الوضع القانونى الجديد بتعديل المراكز القانونية ويتجه بأثره إلى المستقبل .

<sup>(</sup>١) راجع : د. حسنى درويش – المرجع السابق ص ٤٩١ . وفى تغير الظروف الواقعية أو القانوتية وأثرها فى شرعية القراوات الإدارية : ذات المرجع ص ٩٩ ومابعدها .

#### المبحث الثالث

# مدى شرعية القرارات المبنية على قرارات معسة تحصنت بغوات المواعيد

\*مامدى شرعية القرارات المهنية على قرارات معيهة تحصنت بفوات المواعيد المقررة للسحب قانوناً ؟ ...

إن إستقرار الأمر الإدارى المعيب عمرور مدد الطعن القضائى لا يعنى جموده المطلق ، بل يعامل معاملة القرار السليم .

ولكن ... هل ينقلب القرار غير المشروع الذي لا يجوز سحيه إلى قرار سليم بمرور مدد الطعن القضائي ؟ ...

يتفق الفقه والقضاء على أن مرور المدد التى يجوز خلالها طلب إلغاء القرار الإدارى الفردى غير المشروع ، لا يحول دون طلب التعويضات المترتبة على تنفيذ ذلك القرار ، وبالتالى فإن إستقرار الأمر الإدارى في مثل هذه الحالة لا يحجب عدم المشروعية قاماً(١) .

ولكن الخلاف يدق حول مدى جواز إصدار قرارات جديدة مهنية على القرارات المعيمة التي تحصنت بقرات مواعيد السحب ٢ ...

تظهر إجابة هذا التساؤل في إنجاهين:

الإنجاه الأول – إستقرار القرار الإدارى غير المشروع لا يصلح إساساً إلا لترتيب الآثار المباشرة للقرار فقط دون الآثار غير المباشرة .

الإنجاد الثانى - إستقرار القرار الإدارى غير المشروع يصلح أساساً الإصدار القرارات التي تترتب عليه كما لوكان سليماً.

 <sup>(</sup>١) راجع : د. سليمان الطماوى - المرجع السابق ص ٧٧١ - والدكتور حسنى درويش - المرجع السابق ص ٤٩٨ .

وفيما يلى نعرض لكل إتجاه على حدة مدعماً بمهادئ محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا:

الإعجاد الأول: إستقرار القرار الإدارى المعيب لا يصلح إلا لترتيب الآثار المباشرة للقرار فقط دون الآثار غير المباشرة:

يتجه البعض من الفقه وأحكام القضاء إلى القول بأن استقرار الأمر الإدارى غير المشروع لا يصلح أساساً إلا لترتيب الآثار المباشرة للقرار فحسب ، أما الآثار غير المباشرة فلا يجوز ترتيبها على القرارات غير المشروعة ولو كانت قد إستقرت .

ولقد أكد هذا الإتجاه بعض أحكام مجلس الدولة اليوناني ومجلس الدولة المصرى على النحو لتالى:

# أ - موقف مجلس الدولة اليوناني:

عرض الأمر على مجلس الدولة البونانى ويخلص الموضوع فى أن أحد موظفى الأقاليم كان قد نجح فى الحصول على وظيفة مركزية فى العاصمة بقرار غير مشروع ، ثم مضت المدد التى لا يجوز بعدها – وفقاً لقضاء مجلس الدولة اليونانى - سحب ذلك القرار ، وأخذت الإدارة بعد ذلك فى إجراء حركة ترقيات فى المصلحة التى نقل إليها ذلك الموظف ، ولكنها تخطته فى الترقية إستناداً إلى أن قرار نقله غير مشروع ، فتم الطعن على قرارالتخطى فأصدر المجلس حكماً أيد فيه مسلك الإدارة مؤكداً المهدأ التالى:

و إنه وإن يكن قرار النقل غير المشروع قد أصبح حصيناً ضد السحب ،
 ولكنه لا يصلح أساساً لصدور القرار بالترقية الذي يفترض أن يكون ثمة تعيين مشروع ع(١).

 <sup>(</sup>١) حكم مجلس المولة البوزاني الصادر سنة ١٩٣٠ مشار إليه بؤلف النظرية العامة للقرارات الإدارية - د. سليمان الطماوي ص ٧٧٧ وأيضا هامش ١ .

## ب - موقف يعض فعاوي مجلس الدولة المسرى :

إتجهت بعض فتاوى مجلس الدولة المصرى - وهى فتاوى قليلة ولا ترقى لتكون مبدأ مستقراً - إلى أن القرارات المعببة التى تحصنت بغوات المواعيد المقررة للسحب قانوناً لا تتحول إلى قرارات سليمة من كل الوجوه ، بل تظل شوائب القرار عالقة بها ما بقيت قائمة ، ولذلك لا تنتج غير الآثار التى تنشأ عنها مباشرة ، دون حاجة إلى تدخل الإدارة في صورة قرار جديد.

# وقيما يلى نعرض الأحد هذه الفتاوى:

و إن تحسن القرار الخاطئ لا يعنى تحوله إلى قرار صحيح من جميع الوجوه ، إذ أن القرارات المشوبة بعيب مخالفة القانون التى تتحصن بغوات ميعاد الطعن فيها بالإلفاء لا تنتج غير الآثار التى تنشأ عنها مباشرة ، وبصفة تلقائية دون حاجة إلى تدخل جديد من جانب السلطة الإدارية فى صورة تصرف إدارى جديد ، ومن ثم لا يجوز إتخاذها أساساً لقرار إدارى أو إدخالها كعنصر ، لأن تحصينها لا يسبغ عليها المشروعية ، ولا تطهرها من العيوب التى شابتها عا يلزم الجهة الإدارية بالإعتداد ، لأن القول بذلك معناد ، إلزام الإدارة بإحترام الخطأ ، الأمر الذى يتنافى مع حسن سير الإدارة ومبدأ المشرعية ه(١) .

#### ج-موتف بعض قضاء محكمة القضاء الإداري المصرية:

صدرت بعض الأحكام الشاردة لمحكمة القضاء الإدارى المصرية مؤيدة لهذا الإتجاه خاصة فيما بتعلق بالتقارير السرية المعيبة التى تتحصن وتستقر بفوات مواعيد السحب ، ومن هذه الأحكام نعرض للمبدأ التالى :

المهدأ ( ۱۷۵۱ ) : والقرارات المعيهة التى تحصنت بقوات مواعيد السحب لا ينتج عنها غير آثارها الماشرة فقط ي .

 <sup>(</sup>۱) راجع: أبر شادى ، الفترى والتشريع ، فترى رقم ۲٤٦ يتاريخ ۱۹۹۹/۳/۱ - الجزء الثالث ص ۲۰۰۷ .

« أما إذا تحصنت - التقارير - بغوات ميعاد المطالبة بإلغائها ، فإنها لا تنتج غير الآثار التي تنشأ عنها مباشرة وبصفة تلقائية ، أي دون حاجة إلى تدخل جديد من جانب السلطة الإدارية في صورة قرار إداري جديد . ومن ثم لا يجوز إتخاذها أساساً لقرار إداري آخر ، أو إدخالها كعنصر من عناصره ، لأن تحصنها لا يسبغ عليها المشروعية ، ولا يطهرها من العيوب التي شابتها بحيث تكون الجهة الإدارية ملزمة بوجوب الإعتداد بهذه التقارير ، لأن القول بغير ذلك معناه إلزامها بإحترام الخطأ ، الأمر الذي يتنافى مع حسن سير الإدارة ومبدأ المشروعية يه(١) .

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٦١/٦/١٧ - س ٦ ص ١٧٥٦) د - موقف المحكمة الإدارية العليا :

وهو موقف مستقر بالعديد من المبادئ وخاصة الحديثة ونعرض لها في المبدأ التالي :

المبدأ (۱۷۵۲) : « قرار إدارى – تحصن القرار الخاطئ لا يعنى تحوله إلى قرار صحيح وإنما يرتب آثاره المترتبة عليه مباشرة – فلا يجوز اتخاذه أساسا لقرار إدارى آخر » .

و إن الخطأ الفردى الذى تقع فيه جهة الإدارة وتحصن القرار المستند إلى هذا الخطأ لا يعنى تحوله إلى قرار صحيح لأن القرارات الإدارية المشوية بعيب مخالفة القانون تتحصن بفوات ميعاد الطعن بالإلغاء ولا تنتج غير الآثار التى ترتبها مباشرة عما لا يجوز معه إتخاذها أو إعتبارها عنصرا من عناصره لأن تحصينها لا يسبغ عليها المشروعية ولا يطهرها من العيوب التى شابتها أو يلزم الجهة الإدارية بالاعتداد بها لأن القول بذلك معناه إلزام الإدارة باحترام الخطأ الذى وقعت فيه ويتنافى مع حسن سير الإدارة ومبدأ المشروعية ».

 <sup>(</sup>١) راجع: حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٦١/٦/١٧ - س ٦ ص ١٣٥٦ - ويلاحظ التطابق التام بين هذا الهكم والفتري سالفة البيان التي أخلت عنه.

(المحكمة الإدارية العليا - الطمن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦ - وأيضا الطمن رقم ٤٥٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١).

## ه - رأينا في هذا الإنجاه :

لا يمكننا الدفاع عن هذا الإتجاء ، ذلك أن تحصين القرار الإدارى غير المشروع يقتضى أن يعامل معاملة القرار السليم فى كل ما لم يرد به نص مخالف ، وإلا لما كان لتحصينه نتيجة – وهو ما نتفق فيه مع أستاذنا العميد الدكتور سليمان الطماوى (١١) – ذلك أن دواعى الاستقرار وهى الحجة الرئيسية لتحصين القرارات الفردية غير المشروعة تقتضى أن يصرف النظر عن العيب الذى شاب القرار بعد مرور وقت معقول ، وأن تعامل الإدارة والأفراد على هذا الأساس .

وعلى ذلك نرى أن القرار الفردى غير المشروع يصلح أساساً لإصدار كافة القرارات التى تترتب عليه كما لوكان سليماً وهو ما يتفق عليه أغلبية الفقه وأحكام بعض قضاء مجلس الدولة المصرى وما سنعرض له فى بيان الإتجاد الثانى.

الإتجادالثانى: إستقرار القرار الإدارى المعيب يصلح أساسا لإصدار القرارت التي تترتب عليه كما لوكان سليماً:

يرى أنصار هذا الإتجاه - وهم الغالبية من الفقه وأحكام القضاء - أنه يجور أن تصدر الجهة الإدارية قرارات إدارية أخرى إستناداً إلى القرار الإدارى المعيب الذى تحصن بفوات مواعيد السحب، وأن ذلك نتيجة منطقية لاستقرار القرار الإدارى المعيب، فقرار التعيين غير المشروع إذا ما تحصن واستقر كان أساساً صالحا ليس فقط لترتيب الآثار المباشرة للتعيين من تسلم العمل وتقاضى الراتب المقرر لوظيفته وإفا أيضا لترتيب الآثار غير المباشرة الخاصة بحياته الوظيفية كالقرارات الصادرة بالترقية وهنح

<sup>(</sup>١) راجم : د. سليمان الطماري - المرجم السابق ص ٧٧٢ ، ٧٧٣ .

المكافآت وخلافه.

ويبدو تغليب هذا الإتجاه في عرض المهادئ التي إستقرت في شأنه في قضاء مجلس الدولة المصرى وقسم الفترى والتشريع به:

### أ - موقف بمض فتاوي مجلس الدولة :

إنجهت فتاوى القسم الإستشارى لمجلس الدولة إلى تأييد الإنجاه القائل يإمكانية صدور قرارات إدارية جديدة مترتبة على إستقرار القرار الإدارى المعيب بفوات مواعيد السحب ومن ذلك فترى الجمعية العمومية الصادرة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ والتي إنتهت إلى المهدأ التالى:

و لما كان هذا الميعاد قد إنقضى دون سعب القرار أو طلب إلغائه فإنه
يصبح ممتنع الإلغاء أو السعب، ويكون شأنه شأن القرار الصحيح قانوناً،
وتترتب عليه كافة آثاره، وفى مقدمتها تسرية معاشه على النحو الذي
تضمنه القرار ١١٠٠٠.

ب-موقف بعض أحكام المحكمة الإدارية العليا:

المبدأ (١٧٥٣): والترقيات اللاحقة على ترقيات تمت بقرارات إدارية تحصنت هي ترقيات صحيحة ي .

و إذا إمتنع زعزعة أقدمية الدرجة السابعة فيما بين موظفى محاكم الإستئناف بإعتبارها مستقرة مفروغاً منها ، ويوصفها منشأة بقرار إدارى شملته حصانة القرارات الإدارية ... فإن ما أسس على هذه الأقدمية المستقرة من ترقبات لاحقة ... يكن من القرارات المشروعة التى يمتنع الطعن فيها ».

( المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ - س٧ ص ١٠٨٠ ) .

المهدأ (١٧٥٤): «صهرورة القرار الإداري صصيناً ضد الإلغاء

 <sup>(</sup>١) رابع : فترى الجمعية المبومية رقم ١٤٥ الصادرة يتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٠ المجموعة س ١٤ .
 ١٥ ص ١٨٠ . وعكس ذلك: فترى الجمعية العبومية الصادرة في ١٩٦٦/٢/١٦ - المجموعة س ٢٠ ص ١٣٦.

والسحب يجعله في حكم القرار المشروع - أثر ذلك: صيرور ته لنفس السيب مصدراً يعتديه شرعاً لترتيب مراكز قانونية صحيحة جديدة مبتية عليه y .

و إن إنقضاء ميعاد الطعن بالإلغاء ، يعنى صيرورة القرار الإدارى محل الطعن بالإلغاء حصيناً ضد الإلغاء ، وهو ما يجعله في حكم القرار المسروع عما يجعله لنفس السبب مصدراً يعتد به شرعاً لمراكز قانونية صحيحة ولحقوق مكتسبة لذى المصلحة فيه ، بحيث لا يكون من المقبول والحالة هذه أن يباح للإدارة إغتصاب هذه الحقوق بأى شكل كان ، وذلك مهما يكن القرار مصدر هذه الحقوق خاطئا أو مخالفاً للقانون ، ما لم تصل المخالفة لقواعد الشرعية بالقرار الإدارى إلى حد الإنعدام عما يفقده صفة القرار الإدارى ، ويهبط به إلى مجرد الأعمال المادية التي لا تتمتع بشىء من الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ع ق ع .

(المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦٦/١/٢ - س ١١ ص ٢٦٣ - رقى ذات الممنى: حكم محكمة القضاء الإدارى - الدعوى رقم ١٩٨٧ - ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٢ - س ٦ ص ٢٠٠٦ - والدعوى رقم ٣٣٥/٥ ق - س ٨ ص ٢٠٠ -رأيضا: محكمة القضاء الإدارى - الدائرة الاستثنافية - الطمن رقم ٤/٤٨٥ ق -جلسة ١٩٧٥/٨/٢٦ - س ٦ غير منشور).

ويلاحظ أن هذا الإتجاه لم يعد له أثر فى قضاء المحكمة الإداية العلبا بعد أن إستقرت على مذهب الإتجاه الأول القائل بأن تحصن القرار الخاطئ لا يعنى تحوله إلى ترار صحيح ، وإنما يرتب آثاره المترتبة عليه مباشرة فلا يجوز إتخاذه أساسا لقرار إدارى آخر وفقا لحكمها فى ( الطعن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦ ) وحكمها فى ( الطعن رقم ٤٥٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦ ) .

ج - رأينا في هذا الإنجاه:

نرى أن هذا الإتجاء هو الأولى بالإتباع ، وهو يتفق مع الواقع ويتسق مع

العقل والمنطق ويدعم فكرة إستقرار المراكز القانونية للأفراد وبالتالي يدعم فكرة إنتظام حسن سير المرفق العام دون عرقلة أو إضطراب(١١).

# المبحث الرابع الأثار الناجمة عن القرار الساحب

ما هي الآثار الناجمة عن القرار الساحب ؟ ...

يترتب على سحب القرار الإدارى إعدامه بأثر رجعى كلياً أو جزئياً بحسب الأحوال ، كما يترتب عليه أن يعاد الحال إلى ما كان عليه قبل إصدار القرار المسحوب ويهدو ذلك من إستعراض المدأ التالى:

المهدأ ( ١٧٥٥) : « سحب القرار الإدارى أو إلغاؤه قضائياً - أثره - إنها - القرار يأثر رجعى من تاريخ صدوره » .

« إن السحب الإدارى والإلغاء القضائى كليهما جزاء لمخالفة مبدأ المشروعية يؤدى إلى إنهاء القرار بأثر رجعى إعتباراً من تاريخ صدوره » .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٧١٥٢ / ٧١٦١ / ١٩٦٦ / - ١٩٦٦ / ١ ٧١ / ٢٦٣/٢١).

وقد أجمل قضاؤنا الإداري آثار القرار الساحب في المبدأ التالي:

الميداً (١٧٥٦): « القرار الساحب كالحكم بالإلفا - يضع على عاتق الإدارة واجبين: سلبى بعدم ترتيب أى آثار للقرار المسحوب، وإيجابى بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار المسحوب ».

 د إن مقتضى الحكم الصادر بالإلغاء - وهى ذات مقتضيات القرار الساحب - إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى ، على أن قتنم الإدارة عن إتخاذ أى إجراء تنفيذى ينبنى عليه ترتيب أثر لهذا

<sup>(</sup>١)مع هذا الرأي راجع : الزميل المنتشار الدكتور حسني درويش - المرجع السابق ص ٥٠١ .

القرار بعد إلغائه - أو بعد سحبه - وأن تتخذ الإجراطت الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم مع تطبيق نتائجه القانونية ، على أساس إفتراض عدم صدور القرار الملفى من بادئ الأمر ، وتسوية الحالة على هذا الوضع ، ومن ثم تسترد سلطتها فى هذه الحدود فى الإفصاح عن إرادتها لإحداث مراكز قانونية حسيما لا يتعارض مع هذا الحكم » .

( محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٥/٣/٥ - س ٩ ص ٣٥٢ ) .

المبدأ (١٧٥٧): وتتحمل الجهة الإدارية بالتزامين حيال القرار الساحب أو حكم الإلفاء أولهما سلبى بالإمتناع عن ترتيب أى أثر للقرار المسحوب وثانيهما إيجابى بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم أو القرار الساحب ».

« إن القاعدة فى تنفيذ أحكام الإلغاء تقضى بتحمل الجهة الإدارية بإلتزامين : أحدهما سلبى بالإمتناع عن إتخاذ أى إجراء تنفيذى يترتب عليه حدوث أثر للقرار بعد إلغائه ، وثانيهما إيجابى بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم مع تطبيق نتائجه القانونية وذلك على أساس إفتراضه عدم صدور القرار الملغى إبتداء » .

(محكمة القضاء الإدارى - س 6 ص ٩٤٠ بند ٣٥٢ مشار إليه يمؤلف الدكترر حسنى درويش - المرجع السابق ص ٤٩٣ هامش رقم ٢) .

وعلى ذلك فإن آثار القرار الساحب تتحدد في نوعين من الآثار:

آثار هادمة للقرار الساحب ، وآثار ينا ما للقرار الساحب ، ونعرض لكل منهما في مطلب مستقل ثم نعقبهما بمطلبين عن أثر فوات ميعاد الطعن في القرار الساحب ثم عدم جراز سحب قرار السحب .

## المطلب الأول الأثار الهادمة للقرار الساحب

يترتب على القرار الساحب تجريد القرار المسحوب من قوته القانونية من وقت صدوره ومحو آثاره التى تولدت عنه ، ومقتضى الأثر الرجعى للسحب هو أن تتدخل الإدارة بقرار آخر جديد لسحب القرار السابق الذى ولد معيباً من وقت صدوره .

وقد ثار أمرييان هذه الآثار بمناسبة التعرض لفكرة رد المهالخ التى تقاضاها الموظف بطريق الخطأ وفيما يلى نعرض للمبادئ التى تقررت فى هذا الشأن:

المبدأ (١٧٥٨): « القرار الساحب يترتب عليه رد الموظف المبالغ التي تقاضها بطريق الخطأ».

 و إن رد الموظف المبالغ التى إقتضاها بطريق الخطأ لا يكون عن طريق الحجز على مرتبه ، لأن الخطأ الذى يؤدى إلى السحب ليس من الأسباب التى تجيز الحجز على المرتب » .

( محكمة القضاء الإداري – الدعري رقم ٧/١٧٢ ق – جلسة ٥ ١٩٥٢/١٢/١ هـ ١٩٥٢/١٢/١ - س ٧ ص ١٤٣ ) .

## تعقیب ،

آوردت بعض فتاوى القسم الاستشارى لمجلس الدولة تفسيراً لفكرة رد المرقف المبالغ التى إقتضاها بطريق الخطأ ، وقد جاء ذلك رداً على إستفسار ديوان الموظفين عما إذا كان يجوز مطالبة الموظف الذى ألفيت ترقيته بالفروق التى يكون قد حصلها أثناء شغله الوظيفة المرقى إليها حتى تاريخ صدور حكم بإلغاء تلك الترقية ، وإذا كان الاستفسار خاصا بإعدام آثار القرار نتيجة لحكم قضائى بالإلغاء فإن السحب الإدارى بلا جدال يترتب عليه ذات الآثار المترتبة على الإلغاء القضائى ومن ثم يصدق الرأى على

حالة السحب الإداري .

وفيما يلى نعرض لرأى الجمعية العمومية للقسم الإستشارى للفتوى والتشريع يجلس الدولة والذى قر المبدأ التالى:

« يجب التفرقة بين ما إذا كانت الترقية الملفاة - المسحوية - قامت على غش وقع من الموظف المرقى أو نتيجة سعى غير مشروع أو نتيجة طأ مادى ، وبين ما إذا كانت تلك الترقية قد قامت على خطأ فى التقدير من جانب الإدارة : فإن كان الأولى فلا جدال فى جواز مطالبة الموظف المرقى بالفروق المالية التى قبضها بغير حق منذ ترقيته حتى تاريخ إبطالها ، إذ لا يصح له أن يغيد من غش وقع منه أو خطأ مادى وقعت فيه الإدارة أو من سعى له غير مشروع ، بل يجب أن يرد عليه قصده تطبيقاً للقاعدة القائلة بأذه لا يصح للغاش أن يغيد من غش ، ولا أن يجنى ثمار سعيه غير المشروع ، كما وأن الخطأ المادى الذى تقع فيه الإدارة لا يكسب الموظف مركزاً قانونياً ببيح له التحدى به ، كأن يكون المقصود بالترقية شخصاً معيناً ويبلغ القرار خطأ لسواه لتشابهه معه فى الاسم .

وإن كانت الثانية فإن مقتضيات العدالة ترتب للموظف الذي ألغيت ترقيته الحق فيما قبضه من فروق مالية نتيجة للترقية الملغاة ، إذ لا شأن له فيما صاحب تلك الترقية من خطأ في الفهم أو إختلاف في التقدير ، وذلك أسوة بحائز الشئ حسن النية ، الذي يعطيه القانون الحق في جنى ثمراته ولو ظهر فيما بعد أن الشيء مستحق لسواه ، فضلاً عن أن مثل هذا الموظف يكون في الغالب قد رتب حياته على أساس ما ناله من ترقية ، ومن غير المستساغ إلزامه برد ما قبضه بحسن نية علاوة على إرجاع حالته إلى ما كانت عليه قبل الترقية ، ولا غبن في ذلك على الخزانة العامة مادام مثل هذا الموظفة المرقى إليها طوال الفترة التي إنقضت بين صدور قرار الترقية وبين الحكم بإلغائها – أو سحبها – وغنمت الحكومة من

جراء ذلك ما أداه لها من خدمات فى وظيفته المرقى إليها تأسيساً على قاعدة الغرم بالفتم و(١) .

## تعقیب ،

إتجه هذا الإفتاء إلى إستقباء الموظف للمبالغ المالية التي تقاضاها بطريق الخطأ رغم الحكم بإلغاء القرار الذي إستند إليه أو سحبه لإعتبارات تتعلق بقواعد العدالة وحسن نية الموظف .

وفي إفتاء آخر للجمعية العمومية للقسم الإستشارى للفتوى والتشريع قروت أنه « يتعبن رد الفروق التي يحصل عليه الموظف في جميع الحالات التي تلغى أو تسحب فيها قرارات الترقية أو التسوية ، وذلك فيما عدا حالة الترقية التي تقوم على خطأ في التقدير من جانب الإدارة وتقترن بقيام الموظف بأعباء الوظيفة المرقى إليها ي (٢٠).

ويرى أستاذنا العميد الدكتور سليمان الطماوى (٣) أن هذه الفترى تمثل عدولاً من الجمعية العمومية عن مسلكها القديم المتمثل فى الفتوى السابق الإشارة إليها تأسيساً على أن القسم الإستشارى قد أجرى مقاصة بين ما حصل عليه المرظف نتيجة للترقية الملفاة أو المسحوبة وبين ما أثرت به الدولة نتيجة لقيام الموظف بأعباء المنصب الجديد ، وأن عدم الرد فى هذه الحالة هو تطبيق لقاعدة الإثراء بلا سبب ، لا مجرد إستثناء من الأصل الذى يقضى برد ما إستولى عليه الموظف بدون وجه حق إستناداً إلى مجرد حسن نبته كما كان الشأن وفقا لمسلك القسم القديم .

وتحن من جانبنا لا نوافق أستاذنا العميد على إختلاف المسلكين للقسم الاستشارى إذ نرى أن المسلك في كليهما واحد وأن سند الرأى في رد ما

 <sup>(</sup>١) راجع: فترى الجمعية العمومية الصادرة بتاريخ - ١٩٥٥/٨/١ – مشار إليها بمؤلف الدكتور سليمان الطماري – المرجع السابق ص ٧٧٦ .

 <sup>(</sup>۲) فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع – الفتوى رقم ۲۰۲ الصادرة في ۱۹۹۰/۲/۱ الملف رقم ۲۵/۱/۹۵ .

<sup>(</sup>٣) راجع : د. سليمان الطماوي - المرجع السابق ص ٧٧٨ .

إستولى عليه الموظف بدون وجدح هو فكرة الإثراء بلاسبب والتي بروها الإقتاء الأول بفكرة الفرم بالفتم ، إذ ليس صحيحاً أن القسم قد أجرى مقاصة بين ما حصل عليه الموظف نتيجة للترقية الملفاة أو المسحوبة وبين ما حصلت عليه الدولة نتيجة قيام الموظف بأعباء المنصب الجديد في الفتوى الثانية فقط إذ أن ذلك هو ذات مسلك القسم في الفترى الأولى حين أكد على أنه و ولا غبن في ذلك على الخزانة العامة مادام مثل هذا الموظف قد قام بعمل الوظيفة المرقى إليها طوال الفترة التي انقضت بين صدور قرار الترقية وبين الحكم بإلغائها (أو سحبها) وغنمت الحكومة من جراء ذلك ما أداه لها من خدمات في وظيفته المرقى إليها تأسيساً على قاعدة الفرم بالفتم ع .

على أن المشرع المصرى بدأ فى الآونة الأخيرة يتدخل لحماية الموظفين الذين يضارون بحسن نية بالتجاوز عن إسترداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الإدارة تنفيذاً لحكم أو فتوى صادرة من مجلس الدولة وذلك إذا ألفيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات.

ولقد إتجهت فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع حديثا إلى إقرار فكرة التجاوز عن إسترداد ما صرف بغير وجه حق إستنادا إلى فكرة إنعدام الغش أو السعى غير المشروع لدى الموظف .

ومن هذا الإفتاء الفتوى التالية :

المبدأ (١٧٥٩): « لا يسترد من العامل ما سبق صرفه إليه إذا ما تبين خطأ التسوية أو القرار ما لم يقترن ذلك بغش أو سعى غير مشروع من جانبه أو مجاملة من القائمين على أمره بالجهة الإدارية وذلك حتى لا تضطرب حياته ويختل أمر معيشته وأسرته » .

و إستعرضت الجمعية العمومية ما جرى به إفتاؤها بجلستها المنعقدة
 فى ٥ من ماير سنة ١٩٩٩ من أنه إذا ما قامت جهة الإدارة بتسرية حالة

العامل على نحو زاد فى أجره بما ليس من حقه ولم يقترن ذلك بغش أو سعى غير مشروع من جانبه أو مجاملة من القائمين على أمره بالجهة الإدارية فإنه لا يسترد من العامل ما سبق صرفه إليه إذا ما تبين خطأ هذه التسوية حتى لا تضطرب حياة العامل ويختل أمر معيشته وأسرته إختلالا التسوية حتى لا تضطرب حياة العامل ويختل أمر معيشته وأسرته إخبلالا شديدا دون أن يكون له شأن بالخطأ الذى وقعت فيه جهة الإدارة . وبراعاة الإدارية سدا لكل ذريعة نحو التحايل أو المجاملة فإذا أفصحت الأوراق عن غش أو تواطؤ أو مجاملة فينهض حق جهة الإدارة فى الإسترداد . ومرد ذلك إلها يكون فى ضوء كل حالة واقعية وفقا لظروفها وملابساتها – البين من الأوراق أن ما صرف للعاملين بالجامعة فى الحالة المعروضة إلها تم اللية وما ارتأته إدارة المركزية لموازنة الجهاز الإدارى للدولة بوزارة المالية وما ارتأته إدارة الفتوى لوزارة المالية دون أن يكون هناك غش أو تواطؤ أو سعى غير مشروع من جانب أى من العاملين بالجامعة ومن ثم فإنه لا يجوز إسترداد ما صرف لهم بغير وجه حق فى هذه الحالة » .

(فتری رقم ۷۷۸ پتاریخ ۱۹۹۹/۱۲/۲ -جلسهٔ ۱۹۹۹/۱۱/۳ - ملف رقم ۱۶/۲/۶/۸۱ - و ایضا فتواها فر ذات الشأن - جلسهٔ ۱۹۹۸/۵ )

كما إنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع إلى ذات الإتجاه في فتوى أخرى حديثة تضمنت المبدأ التالي :

المدأ ( - ١٧٦٦): و إذا كان ما سبق صرفه للعاملين من وجبات غذائية أو مقايلها النقدى قد تم تفاذا لحكم قضائى تم إلغاؤه وليس نتيجة غش أو مجاملة أو سعى غير مشروع من جانبهم فإنه يجوز التجاوز عن إسترداد ما سبق صرفه لهم فى الحالة المورضة » .

وإن أمر حصول العاملين بالمقر الرئيسى بالقاهرة على وجبتين غذائيتين ومقابلهما النقدى طبقا لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر كان موضعاللجدل وغم الرأى في شأنه مما

حدا بهؤلاء العاملين إلى الإنجاء للقضاء تحريا للقول الفصل فيه فصدر حكم محكمة القضاء الإدارى بأحقيتهم في ذلك وهو حكم نهائي واجب النفاذ فتم الصرف نفاذا له إلى أن إستقر الأمر على عدم أحقيتهم في هاتين الرجبتين الصرف نفاذا له إلى أن إستقر الأمر على عدم أحقيتهم في هاتين الرجبتين مهتضى قضاء المحكمة الإدارية العليا ، الأمر الذي يتضح معه أن ما سبق صرفه من وجبات غذائية أو مقابلها النقدى لهؤلاء العاملين كان نفاذا لحكم قضائي وليس نتيجة غش أو مجاملة أو سعى غير مشروع من جانبهم ومن ثم فإنه يجوز التجاوز عن إستراد ما سبق صرفه لهم في الحالة المعروضة ، وهو ما يتفق مع إنجاه المشرع في القوانين السابقة الصادرة في شأن التجاوز عن إستراده ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب إضافية ومنها القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٩٨٦ والتي كانت تقضى بالتجاوز عن إسترداد المبالغ التي صرفت إذا كان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائي».

( فتری رقم ۱۰۲ یتاریخ ۲۰۰۰/۲/۲۹ – جلسة ۲۰۰۰/۲/۱۱ – ملف رقم ۱۵۲۳/۶/۸۱ )

# المطلب الثاني الأثار البناءة للقرا رالساحب

إن القرار الساحب لا يستهدف إلغاء القرار المسحوب بأثر رجعى فحسب، وإنما يتعين بحكم اللزوم إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المسحوب. وبالتالى فإن جهة الإدارة تلتزم بإصدار كافة القرارات التى يقتضيها تحقيق إعادة الحال إلى ما كانت عليه، فإذا كان القرار المسحوب هو قرار إدارى صادر بفصل موظف فإنه يتعين على الإدارة إصدار القرار بإعادة الموظف إلى عمله كما لو كانت خدمته مستمرة وترتيب كافة الآثار التى تنجم عن ذلك.

وفيما يلى نعرض لموقف قضاء مجلس الدولة عثلاً في المحكمة الإدارية

العليا من آثار سحب القرار الإداري البناء: :

المبدأ (١٧٦١): وسحب القرار الصادر بإلغاء الترقية يترتب عليه صيرورة قرار الترقية قائماً منتجاً آثاره منذ صدوره .

« إن سحب القرار الصادر بإلغاء قرار الترقية يترتب عليه عودة الحال إلى ما كانت عليه ، فيصبح القرار الأصلى بالترقية قائماً منذ تاريخ صدوره».

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٧١٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٣٠ - سوه ص ٢٠١ - ١٩٦٠/١/٣٠ - جلسة ١٩٦٠/١/٣٠ - سره ص ٢٠١٩ ) .

ولكن ... إذا كان مقتضى الآثار البناءة للقرار الساحب أن تقرم جهة الإدارة بإتخاذ الإجراءات راصدار القرارات التى تقتضيها غاية إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المسحوب ... قما هو جزاء مخالفة هذا الأثر ؟ أو ... ما هو جزاء القرار الصادر بترتيب آثار مخالفة لإعادة الحال إلى ما كانت عليه ؟ ...

تجيب محكمة القضاء الإدارى على هذا التساؤل بالمبدأ التالى:

المبدأ (۱۷۹۲): «قرار ساحب - كونه صحيحاً يترتب عليه إعتبار القرار المسحوب كأن لم يكن - مخالفة هذا الأثريتر تب عليه يطلان القرار ات المخالفة ».

و إذا كان القرار الساحب قراراً صحيحاً فإن من مقتضاه إعتبار القرار المسحوب في خصوص فصل المدعى كأن لم يكن ويعتبر كأن خدمة الموظف لم تنقطع فيكون القرار الصادر بعد ذلك بتعيينه في الخدمة تعييناً جديداً هو قرار باطل ، ومن ثم يتعين إلفاؤه بإعتبار المدعى ما زال في الخدمة ولم يفصل منها مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية وفي تحديد وضعه في الأقدمية بين أقرائه » .

(محكمة القضاء الإدارى – الدعرى رقم ٤٧٧ / ٥ ق – جلسة ٧ / ١٩٥٣ / – س ٧ ص ٢٨٧ ) .

#### المطلب الثالث

## أثر فوات ميعاد الطعن على القرار الساحب

ولكن ... ما أثر صدور القرار الساحب بعد الميعاد ؟ وما أثر قوات ميعاد الطعن في القرار الساحب على المراكز القانونية التي تكونت في ظله؟

تجيب محكمة القضاء الإدارى على هذا التساؤل فتقول:

المبدأ (۱۷۲۳): «قرار اداری – أنشأ مرکزاً قانونها إیجابیا هو الترقیة – سحب هذه الترقیة بقرار آخر – صدور السحب بعد المهاد – قوات میعاد الطعن فی القرار الأخیر یجعله حصیناً » .

و إذ كان القرار الأول قد أنشأ للمدعى مركزاً قانونياً إيجابياً هو ترقيته إلى الدرجة الرابعة إلا أن القرار الأخير بسحب هذه الترقية قد أنشأ يدوره بالنسبة إلى المدعى مركزاً قانونياً سليماً هو زوال هذه الترقية ، يفاعبرة في حق المدعى أغا تكون بالقرار الأخير إذا كان قد تحصن من الإلغاء ، ولئن كان هذا القرار الأخير وهو الساحب للقرار الأول قد صدر بعد الميعاد الذي يجوز للإدارة أن تتم السحب فيه وهر ستون يوماً من تاريخ صدور القرار الأول إلا أنه كان يتعين على المدعى أن يطعن في القرار الثانى بالإلغاء قضائياً أمام هذه المحكمة في الميعاد القانوني فإذا فوت على نفسه هذا الميعاد أصبح القرار الثانى حصيناً من أي إلغاء » .

( محكمة القضاء الإداري - الدعري رقم ٤/٥٨٤ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٤ - س ٧ ص ٢١٢) .

## تعقيب،

أيدت المحكمة الإدارية العليا هذا الحكم بحكمها الصادر بجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وقررت مايلي :

المهدأ الأول - أن القرارات الصحيحة لا يجرى عليها السحب.

المبدأ الثاني - أن القرار الصادر بسحب قرار صحيح يعد قرار مخالفا

للقانون ، ينبغى سحبه خلال المواعيد الجائز فيها السحب وإلا ظل منتجاً لآثاره القانونية .

كما قررت عدداً من المهادئ القانونية الهامة ونعرض لبعضها فيما يلى:

المبدأ (١٧٦٤): «سحب القرار الإدارى سحباً كلياً بغية إعادة
إصداره على الأساس السليم – إعتبار القرار المسحوب كأن لم يكن –
ترخص جهة الإدارة في تقدير الوقت الملائم لإصدار القرار الجديد – المراكز
القانونية الناشئة عن هذا القرار الجديد تتحدد من تاريخ العمل به وليس من
تاريخ سابق » .

« تجب التفرقة بين حالتين ، فى الأولى إذا سعبت الإدارة القرار الصادر منها سحباً كلياً لتعبد إصداره على الأساس القانونى السليم وفى هذه الحالة يصبح القرار المسحوب وكأنه لم يكن ، وتترخص الإدارة ثانية فى الوقت الذى تراه ملائماً لإصدار القرار الجديد طبقاً للأوضاع القانونية الصحيحة التى أنشأها هذا القرار ، بما يترتب على ذلك من آثار . ومن تاريخ العمل بهذا القرار الجديد وليس من تاريخ سابق تتحدد المراكز القانونية ، أما الحالة الثانية فهى التى تسحب فيها الإدارة القرار سحباً جزئياً يظل بوجبه القرار المسحوب قائماً فى بعض أجزائه التى لم يتناولها قرار السحب » .

. ( الطعن رقم 1416 لسنة 7 ق – جلسة 1416/6/14 ) .

المبدأ (١٧٦٥): «مقتضى إلغاء أوسحب قرار الفصل أن تصبح الرابطة الوظيفية وكأنها لازالت قائمة منتجة آثارها ليسمن شأن ذلك أن يعود للعامل حقد في المرتب طول مدة الفصل – أساس ذلك أن الأصل في المرتب أنه مقابل العمل – مؤدى ذلك ينشأ للعامل حق في التعريض عن الفصل غير المشروع إذا ما توفرت عناصره ومقوماته ».

ومن حيث إن المستقر عليه وفقا لقضاء المحكمة الإدارية العليا أن
 مقتضى إلغاء أو سحب قرار الفصل أن تصبح الرابطة الوظيفية وكأنها لا

تزال قائمة بكافة آثارها ، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يعود للعامل حقه في المرتب طوال مدة الفصل ، ذلك أن الأصل في المرتب أنه مقابل العمل ، وينشأ للعامل الحق في التعويض عن الفصل غير المشروع إذا ما توافرت عناصره (حكم المحكمة الإدارية العلبا في الطعن رقم ١٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) .

ومن حبث إنه لما كانت الواقعة النسوية إلى العامل ........ ثابتة فى حقه وبإعترافه ، فإن القرار المطعون عليه والصادر بجازاته بخصم شهرين من راتبه بعد سحب قرار الفصل يكون متفقاً وحكم القانون ، ذلك أنه صدر فى حدود ما تقضى به المادة ٤٨ بند ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين بالقطاع العام ولا تعتبر الشركة قد جاوزت هذا الحد المنصوص عليه قانوناً عندما نصت فى هذا القرار على سحب قرار الفصل وإعتبار مدة الفصل أجازة بإذن ويدون راتب ، لأن القاعدة كما سبق القول أن الأجر مقابل العمل ، والثابت أن العامل المذكور لم يقم بالعمل خلال فترة فصله ، وعليه تكون المحكمة قد جانبها الصواب عندما أضافت مدة الفصل إلى مدة الشهرين الصادر بهما الجزاء وإنتهت إلى أنها تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه قانوناً لجزاء الخصم من الراتب والأمر الذي يتعين معه إلغاء الحكم المطعون فيه و .

(الطمن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ ق-جلسة ١٩٨٦/١/١٧).

# المطلب الرابع

عدم جوازسحب القرا رالساحب

**\$ ولكن ... هل يجوز سحب قرار السحب ؟ ...** 

أكدت المحكمة الإدارية العليا في أحكامها مبدأ هاماً مفاده أنه لا يجوز سحب القرار الساحب ، بحيث إذا صدر قرار بسحب قرار السحب فإنه يعتبر كأن لم يكن وفقاً لقاعدة أن الساقط لا يعود .

وفيما يلى نعرض أحد النماذج التى قررتها المحكمة الإدارية العليا صباغة لهذا المبدأ :

« ومن حبث إنه من المقرر قانونا أن سحب أى قرار إدارى يعنى إعدامه من تاريخ مولده ويمعنى آخر موته من تاريخ صدوره وإذا كان الأمر كذلك . فإن سحب قرار السحب مسألة لا يسيغها منطق ولا يقبلها عقل ذلك أنه بإعدام قرار ما يصبر تصرفاً إدارياً عاجزاً عن أن يعيده إلى الحياة تطبيقاً لقاعدة عامة معروفة هي القاعدة التي تقضى بأن الساقط لا يعود ، وهذا المبدأ الذي يمليه العقل يفرض نفسه على عالم القانون لفرط بداهته فإذا كان القرار المعدم لا يمكن أن يبعث حباً لذا يصبر القول بعدم جواز سحب قرار السحب مبدأ عقلاتياً ، له قيمة المبدأ القانوني ويغدو من مقتضيات الشرعية ، بحيث أنه إذا صدر قرار بسحب قرار السحب فإنه يتعيين الإلتفات عنه وإعتباره كأن لم يكن ، وهذا القول لا ينطبق على السحب فقط ، وإنما يمتد نطاقه ليشمل الإلغاء فإلغاء الإلغاء كذلك لا يجوز وليس من شأنه أن يبعث المعدم حياً » .

( الطمن رقم ١٤٤٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠ / / ١٩٩٠ ) .

ونخلص من كل ما تقدم إلى أن السحب يزيل القرار المسحوب من الوجود بأثر رجعى ، ويعتبره كأن لم يكن ، وتعود الحال إلى ما كانت عليه بالنسبة لمن صدر القرار بشأنه ، وعلى الإدارة إتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات اللازمة لتحقيق تلك الغاية .

« تم يحمد الله وتوفيقه »

#### خاتمة

لم أجد خاقة لهذا العمل - الذي حوى ما صاغه وأقره نخبة من رجال الأمة ، شربت نفوسهم إحترام القانون ، وغرس في قلوبهم حب العدل - خير من تلك الرسالة التي تركها أستاذ الأجبال العظيم الدكتور عهد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة .



# وصية للدكتور عبد الرزاق السنهورى الرئيس الثانى لمجلس الدولة

لا غنى لمجلس الدولة فى مصر عن عنصر الزمن ، فهو الذى يرسى
 الأسس ، ويقر الدعائم ، ويوطد الأركان . فلابد إذن من وقت يمر يحشد
 المجلس فيه قواه ويجند رجاله ويعد عدته وذلك للنضال عن :

حق هذا الشعب النبيل في الدفاع عن حرياته العامة وعن حقوق أفراده... وحق الإدارة في أن تكون إدارة قوية معتصمة بالقانون بعيدة عن الهوي...

وحق الوطن في أن تقوم نظمه ثابتة مستقرة ترتكز على ركنين من القانون والعدالة ...

إن مجلس الدولة هو الغوث الذي يغزع إليه الأفراد والجماعات متى ظن أحد منهم أنه مسلوب الحق ...

وهو الحليف الطبيعى للإدارة وصديقها الأمين ، يسمع لها ويشير عليها ويفتيها ... وهو الذي يرسم بقضائه الحدود فيما يعمل وفيما يترك ...

قد يبطئ المجلس في سيره ...

وقد يتعثر في خطاه ...

وقد يرجع خطوة إلى الوراء وهو يتابع التقدم إلى الأمام ...

ولكنەسىقوى...

ويصلبعوده...

وسيواصلالسير...

وسيصل إلى الغاية .

الأستاذ الدكتورعيد الرزاق السنهوري ( مجلة مجلس الدولة - العدد الأول - . ١٩٥ ص ٢٩ ، ٣٣ )



# " فهرس المبادئ القانونية "

الصفحة	الموضـــــوع	رقم المبدأ
0 1. 11	إهداء  تقديم الطبعة الثانية  الأستاذ المستشار / محمد أمين المهدى  رئيس مجلس الدولة  ورئيس المحكمة الإدارية العليا  تقديم الطبعة الأولى  الأستاذ الدكتور/ سليمان الطماوى  - الأستاذ الدكتور/محمد ميرغنى خيرى  مقدمة الطبعة الأولى  مقدمة الطبعة الأولى  مقدمة الطبعة الثانية	
	المبادئ القانونية الجزء الأول	
	الباب الأول	
14	تعريف القرار الإداري وتمييزه عن غيره	
11	الفصل الأول - تعريف القرار الإداري	
۲١	المبحث الاول - تعريف القرار الإدارى فى قضاء محكمة القضاء الإدارى - ماهبة الأمر أو القرار الإدارى ومتى يكون له القوة	,
11	التنفيذية	
	- الإفصاح عن الإرادة الملزمة والأثر القانوني الذي	۲
77	تنتجه تلك الارادة	
	- تعريف القرار الإدارى ومحله والمركز القانوني الذي	٣
**	يستهدفه مصدر القرار	

	المبحث الثاني - تعريف القرار الإداري في قضاء	
24	الحكمة الإدارية العليا	
74	- تعريف القرار الإداري	٤
	- تعريف القرار الإداري - الحكم على توافر أركانه	٥
	أو عدم توافرها أو صحته شكلًا أو قانونا أو غاية	
24	من إختصاص القضاء الإداري دون القضاء المدنى	
	- قرار إداري - تعريف القرار الإداري - لا يشترط	٦
	في القرار أن يفرغ في شكل معين إلا إذا تطلب	
72	القانون ذلك	
72	- قرار إدارى - تعريفه	Υ .
	- ليس كل قرار يصدر من هيئة إدارية يعد قرارا	٨
45	إداريا لماذا؟	
40	- القرار الإداري عمل قانوني من جانب واحد	4
	- القرار الإداري يتعين صدوره من جهة إدارية وأن	١.
40	يكون إداريا بحسب موضوعه وفحواه	
	- وجوب صدور القرار من جهة وطنية حتى يكون	11
77	قرارا إداريا	
	- القرار الإدارى إفصاح من الإدارة المختصة في ا	١٢
	الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة	
	بمالها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح،	
	وذلك بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون ممكنا	
44	وجائزا قانونا إبتغاء مصلحة عامة – تطببق	
	- القرار الصادر بإعلان نتيجة الامتحان هو القرار	۱۳
	الذى يستمد منه صاحب الشأن مركزه القانوني في	
	النجاح - أي مستخرج من هذا القرار هو مجرد	
	عمل مادی لا یعتد به فی حد ذاته فی إنشاء	
44	المركز القانوني أو تعديله – أَثِر ذلك	
	- يجب لكي يعد القرار إداريا أن تتوافر له مقومات	١٤
	القرار الإدارى بأن يُنشئ حالة قانونية جديدة أو	
	•	

	T	
l	مرکز قانونی جدید لم یکن موجودا من قبل تترتب	
۳.	عليه آثار قانونية	
	- مجرد صدور القرار عن جهة إدارية لا يخلع عليه	١٥
	في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار وإغا	
	يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك	1
٣.	يحسب موضوعه وفحواه	
	- القرار الإدارى لا يشترط فى شأنه شكل معين	17
	وإنما يمكن استخلاصه من عيون الأوراق ومن	
	تصرفات الإدارة وسلوكها حيال موقف أو طلب	
۳.	معين من المواطنين	
	- العبرة في تحديد طبيعة القرار الإداري ليست	۱۷
	بألفاظه ومبانيه بل بمضمونه وفحواه - لا يتقيد في	
	تكييف القرار بعباراته وإغا بالأثر القانوني المترتب	
٣١	عليه	
	- القرار الإداري ليست له صيغة معينة لابد من	١٨
	إنصبابه فيها - إنما يكون بكل ما يحمل معنى	
	اتجاه إراده جهة الإدارة في نطاق سلطتها الملزمة	
	إلى إحداث أثر قانوني متى كان ذلك ممكنا وجائزا	
۳۱	قانونا	
	- القرار الإداري هو عمل قانوني من جانب واحد -	11
	يصدر بالإرادة الملزمة لإحدى الجهات الإدارية في	
	الدولة يختلف القرار الإداري عن العمل المادي أو	
	الاجراء التنفيذي للقانون الذي لا تتجه فيه الإدارة	
۳١ .	بإرادتها الذاتية إلى إحداث آثار قانونية	
	برزادتها القالية إلى إعدات الأر تحويد - القرار الإداري النهائي الذي يدخل في ولاية محاكم	٧.
	مجلس الدولة هو القرار الذي يستكمل مقومات	'
	مجلس الدويه هو القرار الذي يستحص محود	

	القرار الإدارى بمفهومه الذى إستقرت عليه أحكام	
	المحكمة الإدارية العليا - من أركان القرار	
	الإدارى أن يكون له محل وهو المركز القانوني	
۳۱	الذي تتجه إرادة مصدر القرار إلى إحداثه .	
	- القرار الإداري هو تصرف قانوني - يصدر عن	41
	الإدارة - با لها من سلطة عامة ملزمة - لينشئ	
	مركزا قانونيا جديدا - أو يؤثر في مركز قانوني	
٣٢	قديم	
	<ul> <li>طبیعة قرارات مجلس الشوری بتعیین او إنهاء</li> </ul>	
	خدمة رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية	
45	ورؤساء تحرير الصحف بها ،	
	- قرارات مجلس الشوري بتعيين وإنهاء خدمة	**
	رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية ورؤساء	
	تحرير الصحف بها هي قرارات إدارية تصدر عن	
	مجلس الشوري بما له من سلطة عامة يباشرها بشأن	
	رعاية ملكية الدولة للمؤسسات الصحفية القومية	
	ودرء الخطر عنها وكف يد من يتهددها وإبعاده	i
	عنها - ما يصدره في هذا الشأن من قرارات	
	إيجابية أوسلبية هي قرارات إدارية مما يختص بها	
٣٤	مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري	
٤.	الفصل الثاني - نهائية القرار الإداري	
	- الإشتراطات الواجبة لترافر صفة النهائية للقرار	24
٤١	الإداري	
	- - العبرة في نهائية القرار الإداري بصدوره من جهة	4٤
	خولها القانون سلطة البت في أمر ما بغير حاجة	
٤١	لتصديق سلطة أعلى	
	3	
	L	

	- قرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق	70
٤١	على قرارات اللجان القضائية قرار نهائي	
٤,	- القرارات الصادرة من لجنة الفصل في الطعون - القرارات الصادرة من لجنة الفصل في الطعون	77
	المقدمة من ذوى الشأن في قرارات لجان تقدير	' '
٤٢	مقابل التحسين هي قرارات نهائية - أثر ذلك	44
	- قرار مجلس تأديب الطلاب الإبتدائي لا يعتبر	14
	قرارا نهائيا عا يجوز الطعن فيه أمام محكمة	1
	القضاء الإداري إلا بالفصل في النزاع من مجلس	
٤٣	التأديب الإستئناني	
	<ul> <li>طبيعة قرار لجنة شئون العاملين بشأن تقارير كفاية</li> </ul>	7.4
٤٣	العاملين	
	<ul> <li>طبیعة القرارات الصادرة من مفتش الری فی شأن</li> </ul>	44
٤٤	الترع والجسور	
	<ul> <li>قرارات مجلس نقابة الصيادلة بإحالة الأعضاء</li> </ul>	٣.
٤٤	إلى هيئة التأديب	
	<ul> <li>قرارات لجنة تأديب طلاب الجامعة قبل تعديل</li> </ul>	٣١
٤٥	قانون تنظيم الجامعات	
	<ul> <li>قرار وزير العدل بإعتماد قرار لجنة شئون العاملين</li> </ul>	44
٤٥	بتخطى موظف في الترقية	ĺ
	- قرارات لجان الحصر والتقدير تعد قرارات إدارية	77
٤٥	نهائية	
	- قرار لجنة الطعون باستبعاد إسم مرشح - يعتبر	٣٤
٤٦	نهائيا بغير حاجة إلى اعتماد وزير الداخلية	. •
٠,		٣٥
٤٦	<ul> <li>إقتراح بالترقية أقره الوزير يجعل قرار الوزير</li> </ul>	' "
21	قرارا إداريا نهائيا	۳٦
	- صيرورة القرار الإدارى نهائيا بعد رفع الدعوى	7.1

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
	بطلب الغائد يثبت معد اختصاص القضاء الإدارى	
٤٧	بنظر الدعوى	
	- التظلم لا يمنع من نهائية القرار الإدارى في	44
٤٨	موضوعه	
٤٨	- عدم التظلم من قرار التجنيد لا يؤثر على نهائيته	44
	- القرار الإداري يعتبر نهائيا متى عدل مركزا	44
٤٨	قانونيا سبق أن كسبه المدعى	
	- الامر الصادر من وزير الأشغال بتحويل مسقة	٤٠
٤٩	خصوصية إلى ترعة عمومية قرار إدارى نهائى	
٤٩	- وقف القرار إداري مؤقتا لا يغير من نهائيته	٤١
	- القرار الإداري القابل للطعن هو القرار النهائي -	٤٢
٥.	وليس القرارات الابتدائية	
	- قرار إداري - إشتماله على عدة مواد كل منها	٤٣
	يعتبر قرارا إداريا منشئا لمركز قانوني خاص –	
٥.	جواز الطعن في كل جزء منه من كل ذي مصلحة	
	- قرار إداري - مناط إختصاص المحكمة كونه كذلك	ĹĹ
٥١	- لا أهمية لكون الطعن بالالغاء غير مجد	
٥١	- القرار إداري المحدود بقيد زمني	٤٥
	- قرار لجنة الطعون المنصوص عليها في قانون	٤٦
٥١	العمد قرار إداري نهائي	į
	- قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة	٤٧
٥٢	الشياخات قرار نهائي	
	- العبرة في نهائية القرار الإدارى بموضوعه ويصدوره	٤٨
٥٣	من الجهة التى أصدرته بصفة نهائية	
	- صيرورة قرار الترقية نهائيا بعدم إعتراض السلطة	٤٩
٥٣	الوصائية عليه	

	- القرار إدارى الصادر بإعادة النظر في قرار نهائي	٥.
٤٥	بالترقية	
	- قرار إداري من سلطة مختصة باعادة النظر في	٥١
	موضوع الترقيات التى تضمنها قرار سابق بقصد	
٥٤	تعدیل مرکز قانونی - هو قرار إداری نهائی	
	- عملية إنتخاب عمدة - وجرب إعتمادها من لجنة	٥٢
	الشياخات ووزير الداخلية - الطعن ينصب على	
00	قرار وزير الداخلية بالاعتماد	
	- قرار لجنة شئون الموظفين ليس قرارا نهائيا يجوز	٥٣
	الطعن فيه - قرار الوزير باعتماد رأى اللجنة هو	
00	القرار النهائي الذي يجوز الطعن فيه	
	- قرارات مجلس إدارة المعاهد العليا - نفاذها من	٥٤
٥٦	وقت تصديق وزير المعارف عليها - نهائيتها	
	- قرار مجلس التجنيد نهائي في موضوعه جواز	٥٥
٥٦	الطُّعن فيه رأسا أمام هذه المحكمة	
	- قرار بالاحالة إلى المحاكمة التأديبية - هو قرار	٥٦
٥٧	نهائي قابل للطعن بالالغاء	
	- قرار إداري - نهائي - المقصود صدوره من سلطة	٥٧
	إدارية مختصة باصداره دون حاجة إلى تصديق من	
۸٥	بالرجة المعلقة بالمارة عرق عابد إلى المعلق الم	
	- قرار إداري نهائي بنص القانون - المقصود	۸٥
۸۵	بنهائيته- جواز التظلم منه	• • •
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	به فیصد جوار اعظم عدد - - قرار إداری نهائی - معناه استنفاد مراحل التدرج	٥٩
	الإدارى - إستغلاق باب التظلم الإدارى لا يفقد	•
۹.		
١٠.	الحق في التظلم القضائي	
	- قرار نهائى بنص القانون - المقصود بنهائيته أنه	١٠.
		i

i	ينتهى عنده مرحلة من مراحل التدرج الإدارى -	
٦٠.	جواز الطعن فيه في الميعاد القانوني	
	- قرار إداري نهائي - المقصود بنهائيته صدوره من	11
	جهة دون حاجة إلى تصديق سلطة أعلى - لا يؤثر	
11	في نهائية القرار قابليته للتظلم منه	
	- قرار إداري نهائي وقطعي - لا يجدى التظلم منه	77
	فى قطع سريان ميعاد الطعن - التظلم الذي يقطع	
	الميعاد محله أن يكون القرار الإداري قابلا للرجوع	
71	فيه	]
	- المركز القانوني للأعضاء المنتخبين ينشؤه قرار	٦٣
	وزارة الداخلية بإعتماد نتيجة الإنتخاب دون إعلان	
	رئيس لجنة الإنتخابات عن أسماء الذين فازوا -	
	نتيجة ذلك قرار وزير الداخلية باعتماد نتيجة	
	الإنتخاب هو القرار النهائي الذي يجوز الطعن فيه	
77	أمام محكمة القضاء الإدارى	
	- صيرورة القرار المطعون عليه نهائيا أثناء نظر	76
	الطعن يحول دون الحكم بعدم قبول الدعوى لرقعها	
78	قبل الآوان	
	- قرارات مجلس جامعة الأزهر باته ونهائية بمجرد	٦٥
	صدورها. ولرئيس الجامعة سلطة إصدار القرار	
	التنفيذي في هذا الشأن دون فضيلة الإمام الاكبر	
٦٣	شيخ الجامع الأزهر	
	- قرارات عمداء كليات بالأزهر بتوقيع عقوبات	77
	تأديبية على العاملين من غير هيئة التدريس	
76	قرارات نهائية وياته	- 1
	- صفة النهائية في القرار الإداري لا تحجب رقابته	٦٧
		İ

r	قضائيا سواء بطلب إلغائه أو التعويض عنه -	Γ
	صفة النهائية في القرار الإداري لازمة لقبول دعوى	
		}
78	الالغاء -أثر ذلك على قرارات لجان التقييم	
٦٥	نهائية جداول الإنتخابات ،	
	- قرار القيد بجداول الإنتخابات يتمتع بصفة	1 44
	«النهائية» لنفاذ أثر القيد بالجداول بمجرد حصوله	ļ
	دون حاجة إلى تصديق من أي سلطة ، ولا يمنع من	Į
	تحقق نهائيته كونه قابلاً للتظلم منه أو الطعن عليه	
	خلال المواعيد المقررة لذلك- أثر ذلك : حق كل من	
	تم قيده بجداول الإنتخابات في الإدلاء بأصواتهم	
	وفى الترشيح لإنتخابات المجالس الشعبية المحلية	
٦٥	لعام ۱۹۹۷	
	الفصل الثالث - التمييزبين القرار	
٧.	الإداري والعمل القضائي	
٧.	(أ) الاخذ بالمعيار الموضوعي	
٧.	(ب) الأخذ بالمعيار الشكلي	
٧١	(ج) المزج بين المعيارين الشكلي والموضوعي	
٧٣	- تعريف القرار القضائي	44
٧٤	- معيار التفرقة بين القرار الإدارى والقرار القضائي	٧.
	- معيار التفرقة بين القرار الإداري والعمل القضائي	٧١
۷٥	وتطبيق على الجزاءات التأديبية	
	- الرأى الراجع فقها وقضاء في التمييز بين القرار	77
٧٥	الإدارى والقرار القضائى وضوابط التمييز	
, •	- قرارات النيابة العامة الصادرة وهي تباشر سلطتها	٧٣
	بصفتها أمينة على الدعوى العمومية قرارات	''
14m	-	
77	قضائية	

	- قرارات النيابة العامة في صدد مباشرة الدعوى	٧٤
YY	العمومية أمام المحاكم العسكرية - قرار قضائي	
	- أوامر النيابة العمومية في شئون المتهم المحبوس	٧٥
<b>VV</b>	إحتياطيا - هي أوامر صادرة من سلطة قضائية	
	- أعمال رجال الضبطية القضائية - متى تعتبر	77
٧٨	أعمالا قضائية - متى تكون أعمالا إدارية	
	- قرارات النيابة العامة في شأن التحقيق والإتهام	77
	والقبض والحبس والتفتيش ورفع الدعوى العمومية	
٧٩	جميعها قرارات قضائية	
٧٩	- طبيعة قرارات النيابة العامة في منازعات الحيازة	٧٨
	- قرارات النيابة العامة بالتمكين في منازعات	٧٩
٨.	الحيازة المدنية	
	- قرارات النيابة العامة في شأن الحيازة في ظل	٨٠
	القانون رقم ۲۹ لسنة ۱۹۸۲ تعتبر قرارات	
۸۲	قضائية	
	- قرار النيابة العامة في نزاع مدنى بحت - يعتبر	۸۱
	قرارا إداريا يخضع لرقابة المشروعية التى للقضاء	
۸۳	الإدارى	
	- قرار وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه ، بالأمر	۸۲
٨٤	بمصادرة الأشباء موضوع المخالفة إداريا في حالة	
	عدم الإذن برفع الدعوى العمومية - قرار إدارى	
	وليس قضائيا	
۸٥	- قرار مصادرة سبائك الذهب - يعتبر قرارا إداريا	۸۳
	- قرار الوزير المختص بمصادرة سلع مستوردة قرار	٨٤
٨٥	إدارى لاقضائى	
	- قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تعتبر	٨٥

	<del></del>	,
	بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات	
۸٥	إدارية	
۸٦	- طبيعة قرارات لجنة شئون الأوقاف	۸٦
	- قرارات رئيس المحكمة التأديبية في طلبات مد	٨٧
	الوقف إحتياطيا عن العمل ، وطلبات صرف الجزء	
٨٦	الموقوف من المرتب قرارات قضائية وليست ولاثية	ĺ
	- قرارات المجالس الملية بالفصل في مسائل الأحوال	٨٨
	الشخصية بين أفراد الملة التابعين لها تعتبر	
۸Y	أحكاما قضائية لا قرارات إدارية	
٨٨	- التصديق على الحكم الملى لا يعتبر قرارا إداريا	۸۹
	- القرار الوزاري بإعتماد نتيجة إنتخاب المجلس	٩.
٨٨	الملى العام والمجالس الفرعبة- يعتبر قرارا إداريا	
	- القرار التأديبي- هو قرار إداري وليس حكما	41
۸٩	قضائيا	
	- قرار الجزاء الإداري ليس حكما قضائيا أو قرارا	94
	قضائيا وإنما هو قرار إداري صادر من جهة إدارية	
٩.	بناء على سلطتها العامة	
	- قرارات التأديب الصادرة من السلطات الرئاسية	98
٩.	هی قرارات إداریة	
	- القرار الصادر من وزير الحربية بالتصديق على حكم	96
	الغرامة هو قرار قضائي بينما قراره بالتصديق على	
41	المصادرة يعتبر قرارا إداريا	
	<ul> <li>القرار التأديبي ليس حكما قضائيا وإنما هو قرار</li> </ul>	90
41	اداري	
	- القرارات التأديبية الصادرة من نقابة الأطباء، سواء	47
	من مجلسها أو من هيئاتها المختصة قرارات إدارية	
- 1		

	وليست قضائية رغم دخول عناصر قضائية في	
97	تشكيل بعض الهيئات	
	- أوامر الاعتقال والقبض أوامر إدارية وليست عملا	17
96	قضائيا	
	- عمل قضائى - قيام رجال البوليس بضبط أعداد	4.4
	إحدى الصحف بصفتهم من مأموري الضبط	
96	القضائى	
	<ul> <li>قرار من النيابة العامة بعظر إذاعة بيانات عن</li> </ul>	44
	حادث تجرى تحقيقه - تنفيذ هذا القرار بواسطة	
	رجال الإدارة - عمل قضائي يخرج عن إختصاص	
90	المحكمة	
	- ضبط أوراق بناء على قرار صادر من السلطة	١
47	القضائية - تنفيذ هذا القرارهو عمل قضائي	
	- الأمر الصادر بضبط حلى لا يجوز تصديرها يعتبر	1.1
97	من الأعمال القضائية	
	- بطلان العمل القضائي لا يغير من طبيعته فيقلبه	1.7
14	إلى عمل إدارى	
	- معيار التفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري	1.8
4.4	وتطبيق على أحكام محكمة الغدر	
	- معبار التفرقة بين القرار القضائى والقرار الإدارى	١٠٤
11	- تطبيق على قرارات لجان التطهير	
١	- الصيغة التنفيذية للأحكام - عمل قضائي	1.0
١	- قرارات التصديق على الأحكام قرارات قضائية	1.7
	- قرار رئيس الجمهورية باحالة أحدى الجرائم المعاقب	1.7
	عليها قانونا إلى القضاء العسكري لا يعتبر قرارا	
1.1	قضائيا	

ļ	- قرار مجلس تأديب الطلاب بالجامعة هو قرار	۱۰۸
	تأديبي صادر من جهة إدارية ذات إختصاص	
	قضائی ومن ثم فهو قرار إداری ولیس قرارا	
1.4	قضائياً - أثر ذلك الله	
1		
	<ul> <li>تصرفات تشتبه بالقرارات الإدارية في</li> </ul>	
	الجال الجنائي ولا تعتبر قرارات قضائية ،	
1.8	- القرار الصادر بتنفيذ حكم جنائي بازالة عقار حتى	1.4
	سطح الارض ليس قرارا إداريا- أساس ذلك -	
	أنه لا يعدو أن يكون مجرد إجراء تنفيذي للحكم	
	الجنائي ولا يرتفع إلى مرتبة القرارات الإدارية التي	
	تفصح ارادة جهة الإدارة عنها بقصد إنشاء مراكز	
	قانونية لمن صدرت في شأنهم - أثر ذلك	
٠, ٣	- تقدير الجهة الإدارية لقيمة المخالفات التي تقضى	11.
1.,	بها المحكمة في الدعوى الجنائية مجرد عمل خبرة	,,,,
•		
	إدارية تحضيري يوضع تحت تصرف المحكمة	
	الجنائية للحكم في الدعوى الجنائية - لا يعد ذلك	
	قرارا إداريا بالمعنى الفنى يقبل الطعن فيه أمام	j
	القضاء الإداري	
١٠٣	- التصالح يأخذ طبيعة الطلب - مؤدى ذلك - في	'''
	أن التصالح الضريبي ليس قرارا إداريا سواء كان	
	موقف الإدارة إيجابياً أو سلبياً برفضه وسواء كان	
	صريحا أو ضمنيا	
١٠٤		
	الفصل الرابع - التمييزبين القرار	
	آلاداري والعمل التشريعي	
		l

	- التفرقة بين الأعمال التشريعية والأعمال الادارية	111
		'''
١٠٥	وفقا للمعيار الشكلى	
	- قرار ادارى - معيار التفرقة بين العمل الإدارى	115
	والعمل التشريعي هو المعيار الشكلي. صدور	
	القرار من السلطة التنفيذية أيا كانت طبيعته	
1.1	يجعله قابلا للطِعن بالإلغاء	
	- معيار التفرقة بين العمل الادارى والعمل	116
۱.٧	التشريعي	
	- القرارات التي تصدر في شأن الحباة الوظيفية	110
۱۰۸	لموظفي البرلمان هي قرارات ادارية	
	- القرارات الادارية في شأن عملية الإنتخابات	117
	ليست عملا تشريعيا أو برلمانيا إلما هي من	
	الأعمال الادارية - والبرلمان لا يستأثر بشئون	
	أعضائه ومصائرهم إلا بعد أن تثبت لهم العضوية	
1.4	الصحيحة	
	- سلطة تشريعية - تقوم أصلا بالأعمال التشريعية	117
	والسلطة تنفيذية تقوم أصلا بتطبيق وتنفيذ القوانين	
	- جواز الخروج على هذين الأصلين بنص دستوري	
1.4	- صور لهذا الخروج	
	- طبيعة العمل هي التي تحدد إختصاص كل من	114
11.	السلطتين التشريعية والتنفيذية	
	- القوانين - لا تعتبر من القرارات الادارية -	111
	للمحكمة عدم تطبيقها عند مخالفتها للدستور دون	
11.	الغائها( قبل إنشاء المحكمة الدستورية العليا )	
• •	- طبيعة كل من الأعمال التشريعية واللوائح	17.
	<b>C</b>	
	التنفيذية واللوائح المستقلة واللوائح التفويضية	

	111	التي تتولاها السلطة التنفيذية		
		- أحوال إنقلاب القرار التفسيري التشريعي إلى قرار	171	
	114	إداري	1	
		- أعمال البرلمان ، وما يعتبر منها من الأعمال	144	
	112	التشريعية ، وما يعتبر من الأعمال الإدارية		
		- سلطة تشريعية - تصرفات أوجب المشرع عرضها	178	
		على البرلمان - تشريع من حيث الشكل فقط - هو		
	110	في الحقيقة عمل اداري		l
		- أعمال البرلمان وما يعتبر من الاعمال التشريعية	172	
1	117	وما يعتبر من الأعمال الإدارية		1
		<ul> <li>قرارات مجلس الشورى بتعيين رؤساء مجالس</li> </ul>		
		إدارات الصحف القومية ورؤساء تحرير الصحف		1
		بها وإنهاء خدمتهم ليست أعمالاً برلمانية وإنما		
	114	هي قرارات إدارية ،		1
1		- قرارات مجلس الشورى بتعيين رؤساء مجالس	140	
		إدارة المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير		
1		الصحف بها، وإنهاء خدمتهم هي بحسب		l
		موضوعها وطبيعتها قرارات إدارية تخضع للرقابة		
ĺ	119	القضائية لمجلس الدولة وليست أعمالا برلمانية		l
		الفصل الخامس - التمييز بين القرار الإدارى والعمل		1
	177	المادي		
		- عمل مادى - تعريف القرار الإدارى - التمييز بين	177	
	174	العمل المادي والقرار الإداري- تطبيق		
		- قييز القرار الإداري عن العمل المادي - تنفيذ	177	
	1	الادارة للحقوق المستمدة من القانون مباشرة يعتبر		
1	175	من قبيل الأعمال المادية	- 1	

١٢٤	- التفرقة بين القرار الإدارى وبين العمل المادى في	١٢٨
	مجال نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة	
176	- مدى الفصل بين القرار الإداري وعملية تنفيذه	179
170	- تشهير الوزير بالمدعى عن طريق النشر في الجرائد	۱۳۰
	والمجلات عمل مادى لا يرقى إلى مرتبة القرار	
	الإدارى	
170	- نشر إعلان صادر عن الحاجة إلى موظفين لا يعد	۱۳۱
	قرارا إداريا	
117	- تنفيذ إخطارات الهدم مجرد عمل مادى لا يرقى	١٣٢
	إلى مرتبة القرار الإداري	
177	- الترخيص يعتبر قرارا إداريا - تسليمه يعتبر عملا	١٣٣
	ماديا تنفيذيا	
144	- ضم أوراق المدعى إلى بعضها في ملف إنما هو	188
	عمل مادی	
177	- عملية نقل التكليف تعتبر إجراء ماديا وليست	١٣٥
	قرارا إداريا	
١٢٨	- التأشير على أوراق تعيين أحد الموظفين عمل	187
	مادي ليست له مقومات القرار الإداري	
179	- الخطاب الموجه من الإدارة المختصة بخصم ما قبضه	١٣٧
	المرظف زيادة على إستحقاقه القانوني ليس قرارا	
	اداریا	
144	<ul> <li>نشوء المركز الذاتى من القاعدة القانونية العامة</li> </ul>	144
	مباشرة وإقتصارعمل الإدارة على تطبيق القاعدة	
	القانونية العامة على الوقائع المطروحة يؤدى إلى	
	إعتبار عملها ماديا كاشفا لمركز قانونى وليس	
	قرارا إداريا	

	- قيد المحررات بسجلات مصلحة الشهر العقاري	144
	وفقا لتاريخ وساعة تقديمها عمل مادى وليس	
141	قرارا اداریا	
	- قيام الإدارة بتنفيذ حكم شرعى بالرؤية في مقر	16.
	البوليس ورفضها أن تكون الرؤية بمنزل والد الطفل	
171	- عمل مادي وليس قرارا إداريا	
İ	- القرار الصادر بنقل مصباح للإتارة من مكان معين	151
١٣٢	هو قرار إداري نهائي وليس عملا ماديا	
	- تحرير كشوف المرشحين للعمدية وعرضها - ليس	164
١٣٢	قراراً إداريا بل مجرد وقائع مادية	
	<ul> <li>قرار الوزير بحرمان طالب من الحصول على شهادة</li> </ul>	124
	لسوء سلوكه هو قرار إداري مستند إلى سلطة	
١٣٣	تقديرية وليس عملا ماديا	
	- قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية للعقارات	122
140	المبنية هي قرارات إدارية	
	- القرار الصادر بإعلان نتيجة الامتحان هو القرار	120
	الذى يستمد منه صاحب الشأن مركزه القانوني في	
	النجاح - أى مستخرج من هذا القرار هو مجرد	
	عمل مادی لا یعتد به فی حد ذاته فی إنشاء	
	المركز القانوني أو تعديله - الخطأ في هذا	
	المستخرج يجوز تصحبحه في أي وقت دون أن	
180	يحتج صاحب الشأن بأى حق فى هذا الخصوص	
	- عملية تحصيل الضرائب عمل مادى ، بينما قرار	157
	ربط الضريبة هو القرار الإدارى ، ولا يسوغ النظر	
	إلى واقعة تحصيل الضريبة مستقلة عن القرار الذي	
١٣٥	وقعت تنفيذا له	

140	- تطبيق الإدارة للقاعدة العامة المجردة التي ينشأ	١٤٧
'''	المركز القانوني عنها مباشرة لا يعتبر قرارا إداريا	,
147	- قرار الوحدة المحلية بقيام إتحاد ملاك وقيده في	١٤٨
'' `	السجل ، أو عدم قيامه ورفض قيده ، يعتبر قرارا	1211
120	إداريا الفصل السادس - التمييزبين القرار	
'''	الفضل الشادس - التحديد ربين الشرار الإداري والأعمال التحضيرية	
189	1	169
1173	- قرار القيد على الدرجة وكذلك قرار الغائه يعتبران	127
	من الاجراءات التمهيدية الوقتية التي لا ترقى إلى	
	مرتبة القرار الإداري النهائي	
189	- قرار الجمعية العمومية للمحاكم الابتدائية بشأن	10.
	تعیین حارس قضائی هو قرار تحضیری ولیس	
	نهائيا	
١٤.	- قرار لجنة التطهير باقتراح تنحية موظف عن	101
	وظيفته إلى وظيفة أخرى غير رئيسية قرار	
	استشاری تحضیری	
١٤.	- جميع الاجراءات السابقة على قرار التجنيد ليست	107
i	الا إجراءات تحضيرية لا يجوز الطعن فيها بالالغاء	
	وما يجوز الطعن فيه هو القرار النهائي الصادر	
	بالتجنيد	
١٤.	- إقتراح مجلس إحدى كليات الجامعة ترقية احد	108
	مدرسیه إلى درجة استاذ (ب) لا یعتبر قرارا	
	اداریا واغاً هو محض اجراء تمهیدی	
121	- القرارات الصادرة من مجالس تأديب العاملين	102
	بهيئة النقل العام بالقاهرة مجرد أعمال تحضيرية	
	تخضع لتصديق السلطة الرئاسية - أثر ذلك	

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
127	- طبيعة القرارات التأديبية الصادرة من دائرة الأحوال	100
1	الشخصية بالمحكمة الابتدائية الخاصة بالمأذونين،	j
	منها العمل التحضيري ومنها القرار الإداري -	
1	تطبيق	}
127	- تأشيره رئيس المصلحة على شكوى موظف	107
	بالترقية - لا يعتبر قرارا إداريا نهائيا بالترقية-	Ì
	هو من القرارات التحضيرية لم يقصد به مصدره	
	تحقيق أثر قانونى	}
124	- القرارات الصادرة من لجان مشكلة لتنفيذ القانون	104
	- هي قرارات تحضيرية - لا تكسب قوة تنفيذية	
	الا من تاريخ إعتمادها من الوزير	
154	- صدور القرار الإدارى - معلقا على شرط قبول	104
	الموظف يعنى القرار غير نهائى - عدم تحقق	
	الشرط يسقط القرار	
122	- إشتراط إجتياز العامل إمتحانا أمام لجنة فنية	109
ł	لامكان النظر في ترقيته - قرار اللجنة لا يعد	
	قرارا إداريا نهائيا - جواز سحبه دون التقيد	
	بميعاد الستين يوما	
155	الفصل السابع - التمييزبين القرار	
İ	الإدارى والمستسورات	
	والتعليمات الداخلية	
167	- التعليمات الداخلية لا تقوم مقام القرار الإدارى	17.
	وتختلف عنه	1
124	- التعليمات الداخلية مجرد رأى لا يقبل دعوى	171
	الالغاء	{
127	- التعليمات الداخلية لا تقوى على ترتيب حقوق	177

154	أكثر أو بالمخالفة لما ترتبه القوانين	
	- المنشورات والأوامر المصلحية والتعليمات التي	178
	تصدر من الرؤساء إلى مرؤسيهم متضمنة تفسير	
	القانون واللوائح القائمة وكيفية تنفيذها لا تعد من	
	القرارت الإدارية بالمعنى الإدارى ولا يجوز قبل	
181	الدعوى بطلب إلغائها لإنتفاء القرار الإداري	
	- توجيهات رئيس الوزراء توجيهات ادارية لا ترقى	178
169	إلى مرتبة القانون أو القرار الإداري بالمعنى الفني	
	- تأشيرة الوزير بالترقية عند خلو درجة لا تعد قرارا	170
169	إداريا، بل هي من قبيل التعليمات الإدارية	
	- الملاحظات التي يوجهها الرؤساء من الموظفين إلى	177
	مرءوسيهم فيما يتعلق بأعمالهم والتي تودع ملغات	
10.	خدمتهم لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية	
	<ul> <li>♦ طبيعة قرارات إتحاد الاذاعة والتليفزيون</li> </ul>	
	بعرض برامج معينة (فوازير رمضان/ أثف ثيلة	
10.	وليلة):	
	<ul> <li>قرار لجنة إتحاد الاذاعة والتليفزيون بعرض برنامج</li> </ul>	177
	معین لیس سوی قرار تنظیمی داخلی ملزم قانونا	
	فقط للأجهزة المختصة فنيا وإداريا في إتحاد	
	الاذاعة والتليفزيون لتحديد الخريطة الاذاعية	
	للارسالة المرثى- هذه القرارات الداخلية غير ملزمة	
	بمقتضى السلطة الإدارية للجهة المختصة باتحاد	
	الاذاعة والتليفزيون لأى فرد من الأفراد المنتفعين	
	بخدمات الاذاعة والتليفزيون وبرامجهما بل إنها	
	موجهة للقائمين على وضع البرامج وملزمة لهم	
	إداريا وفنيا بصلاحية إنتاج وعرض هذه البرامج	
	L	

	1 1 111 1 1 1 1 1 1 1	T
ļ	على المشاهدين - حيث لا يترتب على ذلك أى	ļ
	التزام قانوني وحتمي لأي من المشاهدين بمشاهدة	
	هذه البرامج الأمر الذي ينتفي معه وجود ما يعد	İ
	كيان القرار الإدارى النهائي الجائز قانونا الطعن	
101	عليه بالالغاء	
	الفصل الثامن - التمييز بين القرار	ì
١٥٨	الأداري وأعمال السيادة	
104	- أساس نظرية أعمال السيادة	
17.	- معيار أعمال السيادة	
	- الاتجاهات الحديثة في شأن نظرية أعمال	
171	السيادة	
	- موقف مجلس الدولة المصرى من أعمال	
177	السيادة	
	البحث الأول - ماهية أعمال السيادة والتمييز بينها	
170	وبين أعمال الأدارة	
	- أعمال السيادة - تعريفها - لا يدخل فيها	178
	القرارات التى تصدرها الحكومة تنفيذا للقوانين	
170	واللوائح - اقتراح القوانين من أعمال السيادة	
177	- تعريف أعمال السيادة	179
	- أعمال السيادة تصدر عن الحكومة باعتبارها سلطة	17.
177	حكم لا سلطة إدارة	
	- معيار التفرقة بين أعمال السيادة والأعمال	171
177	الادارية	
	- معيار التفرقة بين أعمال الادارة وأعمال السيادة	177
	مرده إلى القضاء الذي ترك له المشرع سلطة تقرير	
174	الوصف القانوني للعمل المطروح عليه	
	- E3 <b>C</b>	

	المبحث الثانى - التمييز بين أعمال السيادة وأعمال	
178	الضرورة	
	- إختلاط أعمال السيادة في بعض التطبيقات مع	۱۷۳
۱٦٨	نظرية أعمال الضرورة - المميز بين النظريتين	
174	– أعمال الضرورة تخضع لرقابة القضاء	145
	- نظرية الضرورة - أركانها - اذا نظم المشرع بعض	140
179	حالاتها لا يجوز للادارة الخروج على هذه الاحكام	
	- أعمال الضرورة - خضوعها في جميع الأحوال	177
	لرقابة القضاء - إذا لم تتوافر أركانها فلا تكون	
	هناك ضرورة ويكون عمل الادارة موجبا للمسئولية	
١٧.	إذا كان عملا ماديا - وباطلا إذا كان قرارا اداريا	
۱۷۰	- سلطة الحكومة في حالة الصرورة	177
۱۷۱	- حدود السلطة التقديرية في حالة الضرورة	۱۷۸
	المبحث الثالث - تطبيقات لما يعتبر من أعمال	
177	السيادة .	
	- إن التدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة	174
	التى تعتبر من أعمال السيادة طبقا للمادة السادسة	
	من قانون انشاء مجلس الدولة هي تلك الاجراءات	
	العليا التي تتخذها الحكومة بموجب سلطتها العليا	
	في حفظ الامن واستتبابه ورده إلى نصابه. أما	
	تلك التى تتخذها تطبيقا لنصوص القوانين	
	واللوائح ومباشرة لتفاصيل سلطتها في هذا الشأن	
	فهى من القرارات الادارية العادية التي تخضع	
177	لرقابة محكمة القضاء الادارى إلغاء وتعويضا	
	<ul> <li>التدابير الخاصة بالأمن الداخلي للدولة - متى</li> </ul>	۱۸۰
	تعتبر من أعمال السيادة ومتى تعتبر من أعمال	
	_	

	الادارة ؟ الأمر الصادر من وزير الداخلية	-
	لرجال البوليس بمقاومة جنود الجيش البريطاني	
	بالقنال إثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ يعتبر عملا	
177	من أعمال السيادة	
	- التدابير التي تراها الثورة ضرورية لحماية نفسها	141
	والنظام القائم عليها تندرج ضمن أعمال السيادة -	
	قرار الاستغناء عن عدد من الضباط الذين لا	
۱۷۳	يتلاحون مع الثورة من قبيل هذه الأعمال	
	- تدابير حماية أمن الثورة - قرار رئيس مجلس	141
	قيادة الثورة بالاحالة إلى المعاش عمل من أعمال	
145	السيادة	
	- قرار إعلان حالة الطوارئ من أعمال السيادة، بينما	۱۸۳
	التدابير التى يتخذها القائم على اجراء النظام	
	العرفى تنفيذا لهذا النظام سواء كانت تدابير فردية	
	أو تنظيمية لا تجاوز دائرة القرارات الادارية ولا	
140	تنأى عن رقابة القضاء	
	- النزاع في تفسير المعاهدات وتطبيقها على الدولة	186
	أو الأفراد هو من الأمور السياسية التي تعد من	
۱۷٦	قبيل أعمال السيادة	
	- عملية تفتيش السفن وضبط الغنائم في أوقات	140
۱۷۸	ألحرب هي من أعمال السيادة	
	المبحث الرابع - تطبيقات لما لا يعتبر من أعمال	
179	السيادة	
	- إمتناع حكمدار البوليس عن تنفيذ أمر النيابة	141
179	العمومية لا يعتبر من أعمال السيادة	
	- منع طالب محبوس إحتياطيا من أداء الامتحان لا	144
	<u></u>	

14.	يعد من أعمال السيادة	
	- تدابير الأمن التنظيمية العامة - أعمال السيادة -	۱۸۸
	القرارات الفردية التنفيذية للأحكام العرفية -	
١٨٠	قرارات ادارية	
	- أعمال الدولة في حدود سلطتها الادارية لا تعتبر	۱۸۹
	أعمال سيادة - مثال : منع مواطنه من السفر لا	
۱۸۱	يعتبر من أعمال السيادة	
	- معارضة في اصدار جريدة - لا يعتبر من أعمال	11.
١٨١	السيادة – تعريف أعمال السيادة	
	- تصرفات الادارة في تعطيل الصحف أو الغائها أو	111
	المعارضة في صدورها تعتبر قرارات ادارية وليست	
١٨٢	من أعمال السيادة	
	- أعمال السيادة - لا يدخل فيها أوامر رجال الري	197
	للوقاية من غوائل الفيضان - تعتبر من الأعمال	
	الادارية العادية تنفيذا للقوانين - متى يجوز	
١٨٢	الطعن فيها	
	- أعمال السيادة - ليس منها القرارات الادارية	198
	العادية التي تتخذ تنفيذا للقوانين واللوائح -	
	يندرج في دائرة أعمال الحكومة العادية - حتى لو	
١٨٣	كان القرار تطبيقا لاجراء يعتبر من أعمال السيادة	
	- أعمال السيادة - ليس منها القرارات الصادرة	198
١٨٣	تنفيذا للقوانين بسحب رخص إحراز السلاح	
	- قرار اداری باعادة مأذونیة - صدوره مخالفا	190
	لأحكام القانون الذي رسم طريق انشائها - هو من	
	القرارات المتعلقة بتنفيذ القانون وتطبيقه- ليس من	
۱۸٤	أعمال السيادة	

		117
	- أعمال السيادة - القرار الصادر بضم بلدة إلى	,,,,
	أخرى - من أعمال الحكومة العادية التي تتعلق	- 1
146	بتنفيذ القوانين - وليس من أعمال السيادة	
	- القرار الصادر باعتقال أحد الأشخاص من قائد	144
	الشورة بوصفه حاكما عسكريا عاما واستنادا إلى	1
	قانون الأحكام العرفية يعتبر قرارا إداريا ولا يعد	
140	من أعمال السيادة	1
	- التدابير التي تتخذها الحكومة تطبيقا لنصوص	144
	القوانين واللوائح تعتبر قرارات ادارية - القرار	
147	الصادر بهدم زريبة لا يعتبر من أعمال السيادة	
	- إحالة أعمال عمدية على عمدة آخر لا تعد من	144
١٨٦	أعمال السيادة	
	- القرار الصادر من نائب الحاكم العسكرى بتوزيع	۲
	مياه البنابيع في المناطق الواقعة على حدود	
	فلسطين المحتلة بقصد صيانة الأمن لا يعتبر من	
۱۸۷	أعمال السيادة	
	- أعمال لجان تصفية الاقطاع قرارات ادارية وليست	7.1
۱۸۷	من أعمال السيادة	
	- أمر الابعاد من التدابير الخاصة بالأمن الداخلي	4.4
۱۸۸	وليست من أعمال السيادة واغا هي أوامر ادارية	
	- قرار إبعاد - للحكومة الحق في إبعاد الأجانب-	۲۰۳
۱۸۹	ولها حجزه إلى أن يتم ابعاده	
,	- قرار ابعاد أجنبى- حق للدولة - يتعلق بسيادة	4.2
184	الدولة - ولها سلطة تقديرية في اصداره	
	- قرار إبعاد الاجنبى في ضوء أحكام القانون	4.0
19.	الدولي	
, , ,		

	<del>,</del>	
	- إبعاد الاجانب - حق للحكومة - لا معقب عليها	۲.٦
	ما دام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة	
141	ويستند إلى أسباب تبرره	
	- إبعاد الأجانب - سلطة واسعة للحكومة -	Y.Y
111	خضوعها لرقابة المحكمة	
	<ul> <li>إبعاد الأجانب- حق مقرر للدولة - للادارة تقدير</li> </ul>	4.4
191	ملاحمة اصدار قرارها – حدود سلطتها	
144	- حق الإبعاد مقيد بمراعاة قواعد القانون الدولي	4.4
	- إبعاد الأجانب - حق للدولة - مقيد بأن يقوم على	۲۱.
	أسباب جدية تبرره - خضوعه لرقابة المحكمة	
197	لتتبين مدى مطابقة الأسباب للقانون والواقع	
	- إبعاد مصرى-عدم جوازه رغم خطورته على الأمن	411
198	العام	
	- عدم جواز إبعاد أي مصري عن البلاد المصرية-	414
198	أساس ذلك	
	- قرار إستيلاء وحدات القوات المسلحة على قطعة	414
198	أرض هو قرار اداري ولا يعتبر من أعمال السيادة	
	- معيار أعمال السيادة - تطبيقه على أعضاء	412
196	السلك الدبلوماسي والقنصلي	
	- التمييز بين إختصاصات رئيس الجمهورية ذات	110
	الطابع السياسي والسيادي واختصاصاته بصفته	
	رئيساً للسلطة التنفيذية - قرار بإحالة قضايا	
	محددة إلى القضاء العسكرى هو قرار إداري وليس	
190	من أعمال السيادة	
	البحث الخامس - طبيعة قرارات رئيس الجمهورية	
	الصادرة وفقا لحكم المادة (٧٤) من	

الدستور (دراسة حول قرارات سبتمبر ۱۹۸۱)	(
	ł
· ·	
المطلب الأول - تطبيق المادة (٧٤) من الدستور	
بمناسبة أحداث يومي ١٩ و ١٩ يناير	ĺ
197	1
المطلب الثاني - ظروف وملابسات استعمال رثيس	
الجمهورية للمادة (٧٤) من الدستور	}
(قرارات سبتمبر ۱۹۸۱)	}
المطلب الثالث - القرارات بقوانين والقرارات التي	
أصدرها رئيس الجمهوريةوفقا للمادة	}
(٧٤) من الدستورفي سبتمبر ١٩٨١	
المطلب الرابع - أسباب الطعن على قرارات سبتمبر	
۱۹۸۱ أمام مجلس الدولة المصرى	
المطلب الخامس - دفاع هيئة قضايا الدولة - الدفع	
بعدم إختصاص المحكمة تأسيسا على	Į
اعتبار قرارات رئيس الجمهورية	
الصادرة وفقا للمادة (٧٤) من أعمال	
السيادة ٢٠٨	
المطلب السادس - تقرير هيئة مفوضى الدولة	
الصادر في شأن تحديد طبيعة قرارات	
سبتمبرسنة١٩٨١ ١٩٨١	
<ul> <li>♦ الرأى القانوني</li> </ul>	
القسم الأول- في نظرية أعمال السيادة	
أولا -أساس النظرية	
<b>ثانیا - معیار أعمال السیادة</b>	

44.	القسم الثاني - في نظرية الضرورة	
177	أولا - موقف الفقه من نظرية الضرورة	
770	ثانيا - موقف القضاء من نظرية الضرورة	
j	القسم الثالث - حالة الضرورة في فرنسا وفقا	
779	للمادة(١٦)	
	القسم الرابع - حالة الضرورة في مصر وفقا	
144	للمادة(٧٤)	
	القسم الخامس- طبيعة القرار المطعون فيه ومدى	
789	خضوعه لرقابة مجلس الدولة	
	المطلب السابع - المبادئ القانونية التي قررتها	
	محكمة القضاء الإدارى بشأن طبيعة	
	قرارات رئيس الجمهورية الصادرة	
	إستنادا للمادة (٧٤) من الدستور	
404	دقرارات سبتمبر سنة ۱۹۸۱،	
	<ul> <li>مدى إختصاص مجلس الدولة بالطعن على</li> </ul>	
704	القرارين بالقانونين رقمي ١٥١ ، ١٥٦ لسنة ١٩٨١؛	
	- القرارات بالقوانين الصادة إستنادا للمادة (١٤٧)	717
	من الدستور لا تختص محكمة القضاء الإدارى	
	ينظر الطعن فيها - النظر في الطعن في هذه	
	القرارات بقوانين يكون من إختصاص المحكمة	
404	الدستورية !لعليا	
	<ul> <li>مدى إختصاص مجلس الدولة بنظر</li> </ul>	
	القرارات الجمهورية الصادرة إستنادا للمادة (٧٤)	
400	من الدستور؛	
100	- معيار التمييز بين أعمال السيادة وأعمال الادارة	414
	- طبيعة قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٦ لسنة	414
	•	

	١٩٨١ بتشكيل وتحديد إختصاصات اللجنة العليا	
	للوحدة الوطنية - قرار إنشاء اللجنة يعتبر بطبيعته	İ
}	عملا سياسيا عاما يستهدف الحفاظ على كيان الدولة	
	ومصالحها العليا الأساسية وبالتالى يعد من أعمال	
707	السيادة	
	- طبيعة قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى	414
ļ	الاستفتاء على القرارات الصادرة منه إستنادا إلى	j
	المادة ٧٤ من الدستور - هو قرار سياسي	
1	يستهدف مشاركة الشعب لرئيس الجمهورية في	
	تقدير ملاءمة اصدار القرارات وبالتالى يعتبر من	
707	أعمال السيادة	
	- قرارات رئيس الجمهورية بنقل بعض الصحفيين	44.
	ونقل بعض أعضاء هيئات التدريس وبالغاء قرار	
	تعيين الأنبا شنودة وبحل بعض الجمعيات	
	وبالتحفظ على بعض الاشخاص وقراراته بالغاء	
	تراخيص بعض الصحف والمطبوعات وبالتحفظ على	
	أموال بعض الهيئات والمنظمات والجماعات هي	
	قرارات إدارية - إستناد رئيس الجمهورية في	
	إصدارها إلى المادة ٧٤ من الدستور لا يغير من	
	طبيعتها حتى ولو كان الباعث عليها سياسيا -	
404	أساس ذلك	
	- النص في قانون حماية القيم من العيب على	441
	إختصاص محكمة القيم بنظر التظلم من الاجراءات	
	المتخذة طبقا للمادة ٧٤ من الدستور ينفى عن	
404	القرارات المذكورة صفة أعمال السيادة	
	- أثر موافقة الشعب على قرارات سبتمبر ١٩٨١	777

	<b>***</b>	
	فى الاستفتاء - دور الشعب فى الاستفتاء دور	
	سياسى لا يغير من الطبيعة القانونية لهذه	
	القرارات كما لا يغير من مشروعيتها - الاستفتاء	
	لا يطهر القرارات غير المشروعة من العيوب -	1
ł	الشعب في مصر لا يمارس حقه في التشريع	
	مباشرة وإنما بواسطة السلطة التشريعية أو التنفيذية	
17.	في بعض الأحوال	
	- إباحة التظلم من القرارات الصادرة إستنادا للمادة	774
	٧٤ من الدستور إلى محكمة القيم لا يؤثر على	
	إختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعن	
	على هذه القرارات - التظلم إلى محكمة القيم لا	
	يعتبر طريق طعن مقابل ولا يحقق للمدعين مزايا	
۲٦.	قضاء الالغاء وضماناته	
470	الفصل التاسع - تطبيقات لما يعتبر قراراً إداريا	
	- قرار مجلس الوزراء بتحديد المواسم والأعياد	277
470	الرسمية هو قرار منشئ لحالة قانونية جديدة	
	- إعتماد وزارة الشئون الاجتماعية تكوين نقابة	440
***	يعتبر من قبيل القرارات الإدارية	
	- رفض الاذاعة طلبا باذاعة الصلوات والأحاديث	777
	الدينية المسيحية كل صباح يعتبر قرارا إداريا	
777	نیائیا	
	- القرار الصادر من الحاكم العسكرى بتوزيع مياه	777
	الينابيع على الأهلين درءا للخطر الذي يهدد الأمن	
	من جراء منع ماء الشرب والرى عن الفلاحين -	
177	يعتبر قرار إداريا	
	- قرار التكليف مفادرة البلاد نهائيا هو مثابة إبعاد	774

777	فعلى - يعتبر قراراً إدارياً	
774	- قرار عصادرة سبائك الذهب يعثبر قرار إداريا	444
	- الحرمان من حق الأولوية في الحصول على أرض	44.
171	هو قرار نهائی	
}	- قرار وزير التموين الصادر إستنادا للأحكام العرفية	771
774	يعد قرار إداريا	
	- قرار القومسيون الطبي العام هو قرار إداري	747
474	والنص على كونه نهائيا لا يغير من طبيعته	
	- شطب اسم المدعى من عداد القاولين في أعمال	777
779	مجلس المديرية يعتبر قرارا إداريا	
	- قرارات المجلس الاكليريكي التأديبية تعتبر قرارات	225
17.	إدارية	
	- القرار الصادر بإعتماد نتبجة انتخاب أعضاء	240
17.	مجلس ملی فرعی یعتبر قراراً إداریا	
	- إشتمال القرار الإدارى على عدة مواد كل منها	741
	يعتبر قرارأ إداريا منشئا لمركز قانوني خاص يؤدي	
	إلى جواز الطعن في كل جزء منه من كل ذي	
171	مصلحة	
171	- أوامر الضبط والابعاد والترحيل قرارات إدارية	747
	- وضع المدعى في كشف الأقدمية بقصد تحديد	747
	أقدسيته في الدرجة ينطوى على تحديد لمركزه	
141	القانوني - يعتبر قرار إداريا	
	- قرار الوزير في حدود السلطة المخولة له بالأمر	744
777	العسكرى يعتبر قرارا إداريا	
	- قرار بتعطيل الصحف أو إلغائها أو المعارضة في	76.
777	صدورها قرار إدارى	Ì

	The second secon	
	- المؤسسة العامة هي مصلحة عامة إدارية من	761
777	أشخاص القانون العام قراراتها قرارات إدارية	
	- البنك العقارى الزراعى مؤسسة عامة وقراراته	727
245	قرارات إدارية	
	- قرار مجلس تأديب الخبراء - يعتبر قرارا إداريا	724
274	برغم تكوين المجلس من عناصر قضائية	
	- لجان تقدير أجر المبانى والعوائد ومجالس المراجعة	722
440	هيئات إدارية وقراراتها إدارية	
	- لجان الحصر وتقدير الرسوم البلدية قراراتها إدارية	720
777	نهائية	
	- لجنة الطعون في كشوف المرشحين للعمدية لجنة	757
777	إدارية وقراراتها إدارية	
	- لجنة الفصل في الطعون الخاصة بالعمد والمشايخ	727
	<ul> <li>هيئة إدارية وقراراتها إدارية نهائية قابلة للطعن</li> </ul>	
777	بالالغاء	
**	- قرارات المجالس العسكرية كسلطات تأديبية	454
	- الغرف التجارية كهيئة إدارية ~ قراراتها إدارية	769
244	قابلة للطعن بالالغاء	
	- قرارات بطركخانة الأقباط الأرثوذكس والهيئات	Y0.
444	المتفرعة منها	
	- قرارات مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط	701
۲۸.	الأرثوذكس قرارات إدارية	
	- القرارات الصادرة من المجلس الصوفى الأعلى	707
	قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإدارى ولو	
141	كانت بصفة روحية	
	- قرار المجلس الملي الانجيلي العام هو قرار إداري	707

141	نهائی ولیس قرار دینی أو قضائی	
ļ	- قرار مصلحة الأملاك بعدم إعتماد البيع الصادر	102
747	للمدعى هو قرار إداري نهائي	
	- قرارات إدارة أموال الوقف الخيرى واستثمارها أو	100
747	التصرف فيها ليست قرارات إدارية	
ł	- القرار الصادر باحالة الموظف إلى التقاعد لبلوغة	707
	السن القانونية هو قرار إدارى منشئ لمركز قانونى	
	- الطعن عليه يكون بدعوى الإلغاء في الميعاد	
747	القانوني دون دعوى التسوية - أساس ذلك	
	- القرار الصادر من الادارة بالقبض على شخص	404
784	لاعتبارات تتعلق بالأمن العام هو قرار ادارى	
	- قرار لجنة شئون الموظفين بالترقية المعتمد من	404
	الوزير - هو قرار إداري نهائي منبعث عن سلطة	
	تقديرية في اصداره وصدوره إثر قرار آخر أشار	
	مفوض الدولة بإلغائه إلغاء مجردا لا يجعل منه	
445	قرارا تنفيذيا	
440	- قرار لجنة حصر تجار القطن والسماسرة قرار إدارى	404
	- قرارا لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في	۲٦.
	قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤	
	هى قرارات إدارية نهائية صادرة من جهات إدارية	
440	ذات اختصاص قضائی	
	- قرار لجنة الاعتراضات بتأييد إستبعاد إسم من	171
	كشوف المرشحين لانتخابات مجلس الشعب يعد	
440	قرارا إداريا يختص بالتعقيب عليه مجلس الدولة	
	- قرار لجنة الاعتراضات برفض الطعن في صفة أحد	777
	المرشحين لعضوية مجلس الشعب قرار ادارى	

747	يختص بالفصل فيه مجلس الدولة	
	- قرار لجنة فحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس	774
	الشعب باعتبار صفة أحد المرشحين فثات في حين	
	أن صفته فلاح هو قرار اداری صادر من لجنة	
	إدارية تختص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعن	
۲۸٦	نبه	
	- قرارات اللجان الاستئنافية للجان الفصل في	175
YAY	المنازعات الإدارية قرارات إدارية	
	- قرارات لجان نظر الطعون في تقدير مقابل	440
444	التحسين قرارات إدارية	
	- قرارات هيئات التمثيل المهنى في شأن تأديب	777
444	الأعضاء والقيد في السجلات قرارات إدارية	
	- القرارات الفردية الصادرة من وزير التموين	777
	تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هي	
***	قرارات إدارية	
	<ul> <li>– قرارات القيد في سجل الخطرين على الأمن العام</li> </ul>	474
***	تعتبر قرارات إدارية	
	- قرارات مدير الجمارك بفرض غرامة عن مخالفة	774
444	جمركية قرارات إدارية	
	- قرار وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته	44.
444	للشهر يعتبر قرارا إداريا	
	- قرار المحافظ بنقل تلاميذ مدرسة إلى أخرى قرار	441
44.	اداری	
	- إمتناع جهة الادارة عن تنفيذ حكم قضائى واجب	444
14.	النفاذ قرار ادارى	
	- قرارات الاعتقال إستنادا لقانون الطوارئ قرارات	777

14.	إدارية	
	- القرارات الصادرة من لجنة الأحوال المدنية قرارات	445
791	إدارية	
	- المجالس الطبية المتخصصة هي الجهة الإدارية	440
	المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبي العلاج في	
	الخارج على نفقة الدولة - ما تصدره من تقارير	
	تنطري على قرار اداري نهائي يجوز الطعن عليه	
791	بالالفاء استقلالا	
	- قرار اعلان نتيجة الامتحان في شتى صوره لا	777
	يعدو أن يكون قرارا إداريا نهائيا بالمعنى الفني	
	الدقيق - يصدر تتويجا لمجموعة من القرارات	
	والاجراءات المركبة التي تمارس فيها الجهة الإدارية	
	سلطتها التقديرية في الحدود المقررة قانونا – قرار	
	إعلان النتيجة هو قرار ايجابي ينشئ مركزا	
	قانونيا جديدا هو إعتبار الطالب ناجحا أو راسبا	
	- لا يؤثر في طبيعة هذا القرار أو نهائيته كونه	
141	كاشفا عن حقيقة اجابة الطالب	
	<ul> <li>قرار الجهة الإدارية المختصة بمنح براءات الاختراع</li> </ul>	777
	سواء بالنسبة للشروط الشكلية أم بالنسبة للشروط	
	الموضوعية هو قرار ادارى مثل غيره من القرارات	
496	يخضع لرقابة الالغاء والتعويض	
	<ul> <li>قرار المجلس الشعبى المحلى فيما يتصل بسقوط</li> </ul>	777
	أو إسقاط العضوية يعتبر قرارا إداريا نهائيا دون	
	توقف لنفاذه أو صيرورته نهائيا على تصديق أي	
	من المجلس المحلى للمركز أو المدينة أو المجلس	
	الشعبى المحلى للمحافظة – يعتبر المجلس وفقا	

لصحيح تفسير المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه هو صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بإسقاط العضوية - مادام قد إستوفى الإجراءات التي تطلبها القانون لاصداره هذا القرار أ ٢٩٥ - القرارات الصادرة من لجان التحكيم الطبية تعتبر قرارات إدارية توافرت لها عناصر القرار الإداري وأركانه ٥ قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة إنتخابات مجلس الشعب المبنى على تصرف اللجنة الثلاثية الختصة بإعداد نتيجة الإنتخابات قرار إداري : قرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة العامة للاتتخابات - مفاد نصوص الدستور وقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أن اللجنة الثلاثية المختصة باعداد نتيجة الانتخابات هي لجنة إستحدثت بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وتطلب تشكيلها العمل بنظام الانتخابات بالقوائم الحزبية المهام التي تتولاها اللجنة لا تتصل بصميم العملية الانتخابية ذاتها واغا يبدأ عملها بعد إنتهاء عملية الانتخاب بمعناها الدقيق- ما تقوم به هذه اللجنة الفرعية تحت إشراف اللجان العامة والرئيسية طبقا للمادتين ٢٤ و ٣٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ - ما تقوم به هذه اللجنة الثلاثية هو تصرف إداري محض. وما تصدره من قرارات في هذا الشأن هو قرارات صادرة من سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون في شأن تحديد

الأحزاب التي تمثل في مجلس الشعب وتوزيع المقاعد عليها وتنتهى إلى ترتيب مركز قانوني لكل حزب منها بتحديد عدد المقاعد التي حصل عليها وبيان أسماء الفائذين بها - أعمال اللحنة ا الثلاثية تتوج بإعتماد وزير الداخلية لها - يصدر وزير الداخلية قرارا باعلان النتيجة العامة للانتخاب - هذا القرار قرار اداري يقيل الطعن فيه - يتعلق الطعن حينئذ بقرار صدر من الجهة الإدارية وعبر عن إرادتها كسلطة عامة بعد الانتهاء من العملية الانتخابية بالمعنى الدقيق ورتب الآثار على نحم ما كشفت عن الارادة أ الشعبية وتطبيقا لحكم القانون تحت رقابة قاضى 444 المشرعية قرار الأمين العام للجمعية التأسيسية لجامعة الشعوب العربية والاسلامية بانهاء خدمة أحد موظفيها المصريين قرار إداري ولا وجه للقول بإعمال إتفاقية حصانات وامتيازات الجامعة العربية على الموظفين السابقين الموجودين بمصر بعد ٣.٣ نقل مقر الجامعة الى تونس قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية هي قرارات إدارية - يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة نظر الدعاوي المتضمنة طلبات بالغائها ووقف تنفيذها لعدم مشروعيتها لا يغير من طبيعة القرار الإداري أن يصدر من رئيس الجمهورية سواء بصفته رئيسا للدولة أو للسلطة التنفيذية أو رئيسا للمجلس

	الأعلى للهيئات القضائية أو بصفته سلطة إحالة	
٣.٥	للقضاء العسكرى	
۳.۸	الفصل العاشر- تطبيقاتٍ لما لا يعتبر	
1.7		
1	قرارا إداريا	
ļ	- القرار الادارى الجائز طلب الغائه هو القرار الذي	444
}	ينشئ مركزا قانونيا لذى الشأن فيه - كتاب	
	الادارة بتناول إستمرار العمل بقواعد قائمة لا	
٣٠٨	یعتبر قراراً إداری	
	- صدور كتاب من الادارة بالتنبيه إلى حكم القانون	445
W. A	لا يعتبر قرارا إداريا	
	- تكليف الموظف بالتوجه إلى القومسيون الطبى	440
٣.٩	لتقدير سنه لا يعتبر قرارا إداريا	
	- لا يعتبر قرارا إداريا الخطأ في تطبيق قواعد نقل	747
	موظفي مجالس المديريات إلى درجات الكادر العام	
٣١.	- هو مجرد خطأ مادی	
	- عدم إعتداد أحد المأذونين بشهادة طبية بسن أحد	YAY
	الزوجين لتقديمها من طبيب غير موظف - تقيده	
٣١.	في ذلك بلائحة المأذونين لا يعتبر قرارا إداريا	
	- التصديق على الحكم الملى - لا يعتبر قرارا	444
311	إداريا	
711	- نشر بيان الوزير في الصحف ليس قرارا إداريا	444
	- قرارات تسوية حالات العاملين ليست قرارات	44.
414	إدارية تكتسب حصانة بمضى الميعاد المحدد للطعن	
	- عقد الاشتراك التليفوني - إخلال المشترك بشروطه	741
217	- فسخ العقد وقطع المواصلة لايعتبر قرارا إداريا	
	- لا يعتبر قرارا إداريا خطاب مدير عام مصلحة	797
	•	

Γ	الضرائب بأن الرأى إستقر على إخضاع الصيادلة	
414	للضريبة	ł
' ''	- الوعد بالترقية لا ينشئ مركزا قانونيا بمجرد	794
717	- '	' ''
, , , ,	صدوره	792
	- قرارات ادارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني	112
	ليست من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن	
418	فيها بالالغاء	
	- عملية رصد المكلفين قانونا بأداء الضرائب ليست	440
410	قرارا إداريا	
	- قرار الاحالة إلى الكشف الطبّى لا يعتبر قرارا	797
411	إداريا	
	- تصريف شئون الوقف وإنفاق غلاته في المصارف	147
	التى نص عليها كتاب الوقف ليس قرارا إداريا	
417	وإن صدر من هيئة إدارية عامة	
	- القرار الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي	444
218	لا يعد قرارا إداريا	
	- قرار الوزير المختص أو الجمعية العمومية لإحدى	799
	شركات القطاع العام بتنحية كل أو بعض أعضاء	
414	مجلس إدارة الشركة لا يعتبر قرارا إداريا	
	- رفض وزير العدل صراحة أو ضمنا لطلبات الأفراد	٣
	أو الهيئات المتعلقة بطلب إتخاذ إجراءات تفسير	
	نصوص قانونية ما لا يعتبر قرارا إداريا لافتقاده	1
٣٢.	ركن المحل	
	- قرار الوزير المختص بتعيين أحد وكلاء النيابة من	۳.۱ [
	الفئة المتازة في وظيفة مدير عام بإحدى الشركات	
441	التابعة للوزارة لا يعتبر قرارا إداريا	
. , ,	العابعة تقورونا والمسيو عراره إدارو	

	<ul> <li>الأعمال الصادرة من مأموريات الشهر العقارى</li> </ul>	4.4
441	من قبيل الأعمال المادية وليست قرارات إدارية	
	- قرار مجلس نقابة أطباء الأسنان بعدم صلاحية	٣.٣
	احدى المواد أو المستحضرات الصيدلية للاستعمال	
441	لا يعد قرارا إداريا	
444	- الحجز الاداري - ليس قرارا إداريا	7.8
	- قرارات توقيع الحجز الادارى ليست من قبيل	7.0
444	القرارات الإدارية	
	- القرار الصادر بشأن مسألة من مسائل القانون	7.7
	الخاص أو يتعلق بإدارة شخص معنوى خاص ليس	
444	قرارا إداريا	
	- صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل	٣.٧
	الأحوال وصف القرار الادارى إذا صدر قرار في	
	مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة	
	شخص معنوی خاص ذلك يخرجه من عداد	
	القرارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان	
	موقعه في تدرج السلم الاداري – القرار الذي	
	يصدر من جهة إدارية بنقل عامل أو عضو مجلس	
	إدارة من المعينين في إحدى شركات القطاع العام	
	يتعلق بمسألة من مسائل القانون الخاص وهمي علاقة	
	عقدية تربط شركات القطاع العام وهى أشخاص	
	معنوية خاصة بالعاملين فيها - الطعن في هذا	
	القرار يخرج عن الاختصاص الولائي المعقود لمحاكم	
444	مجلس الدولة	
	- قرار وزير الزراعة بإنهاء علاقة عقدية في نطاق	٣٠٨
۳۲٤	منازعات القانون الخاص لا يعتبر قرارا إداريا	

	<ul> <li>♦ التصالح وعدم رفع الدعوى الجنائية مقابل</li> </ul>	
l	التنازل عن المضبوطات ليس من القرارات	j
440	الإدارية ،	
	- طلب رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجراثم النقد	7.4
ł	الأجنبي أو مخالفة أحكام قانون تنظيم التعامل	İ
	بالنقد الأجنبى الخاصة بتصدير وإستيراد سبائك	
	المعادن الثمينة والمسكوكات والأحجار الكريمة -	
	هذا الطلب لايعتبر من القرارات الإدارية ولايتوافر	l
777	له مقومات القرار الإداري - أساس ذلك	
	- التصالح مقابل تنازل المخالف عن السبائك الذهبية	٣١.
	المضبوطة ومصادرتها وعدم طلب تحريك الدعوى	
	الجنائية هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى	
	الجنائية والمسقط لها بشروطه المقررة قانونا،	
	وكلاهما لايصدق عليه وصف القرار الإدارى	
417	بالمفهوم الإصطلاحي – تطبيق	
	- التصديق على الأحكام العسكرية الصادرة من	۳۱۰م
	القضاء العسكرى لا تندرج ضمن القرارات	
۳۲۸	الإدارية التى يختص بها مجلس الدولة	
	الباب الثاني	
441	أنواع القرارات الإدارية	
	<u></u> , 33 <u></u>	
777	الفصل الأول- القرار التنظيمي العام	
	المبحث الأول - طبيعة القرار التنظيمي والتمييز	
777	بينه وبين القرار الفردى	
444	- التفرقة بين القرار التنظيمي العام والقرار الفردي	411
	·	

	- قرار إدارى تنظيمى عام - التفرقة بينه وبين	717
445	القرار الإداري الفردي	
770	<ul> <li>القرار اللاتحى العام يسرى على الكافة</li> </ul>	717
	- التفرقة بين المراكز القانونية التي تنشأ عن	418
	القرارات التنظيمية العامة ، وتلك التي تنشأ عن	
1	القرارات الإدارية الفردية - تطبيق : القرار الفردى	
	المنشئ لقاعدة عامة لا يمنع من أن يكون في نفس	
770	الوقت منشئاً لمركز قانوني خاص – مثال	
	- قرار إداري يتضمن قاعدة تنظيمية - نفاذه من	710
777	تاريخ نشره في الجريدة الرسمية	
	- قرار اللجنة بحصر تجار القطن والسماسرة تمهيدا ا	717
•	لتدبير أعمال لهم - ليس قرار تعيين عما يجب	
444	التظلم منه قبل رفع دعوى الإلغاء	
	- قرار نزع الملكية ليس قرارا تنظيميا عاما - لا	414
	يكفى نشره بالجريدة الرسمية لافتراض العلم به -	
	وجوب إتباع إجراءات لصقه التي حددها القانون -	
777	القرار المنعدم لا تلحقه حصانة	
	- القرار الإدارى الصادر بتحديد درجات بعض	414
	الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف	
	من حالة إلى أخرى لا يستخلص منه قواعد	
	تنظيمية عامة منضبطة يفيد منها غير من ورد	
444	إسمه بهذا القرار	
	- قاعدة تنظيمية عامة - تعتبر كذلك إذا كانت	414
	قاعدة موضوعية تنطبق على أشخاص معينين	
٣٤.	بأوصافهم لا بذواتهم	
	- القرارات التنظيمية الصادرة تنفيذا لقانون معين	44.
	·	

	تتمتع بكيان ذاتي مستقل عن المصدر الذي نشأت	
451	منه	
	- القرار التنظيمي العام تترخص الإدارة في إصداره	441
	ولا رقابة للمحكمة عليه بشرط عدم إساءة	
451	استعمال السلطة	
	- النظام الذي تضعه الإدارة للسير عليه في أمر	444
457	معين يجب الإلتزام به وعدم الإنحراف عنه	
	- القرار التنظيمي تترخص الجهة الإدارية في	444
457	إصداره في أي وقت لعدم وجود نص قانوني يلزمه	
	- قرار تنظيمي - تطبيقه في غير الحالات التي	445
464	تنطوى تحت أحكامه عن طريق القياس لا يجوز	
,	- إذا إستمد الموظف حقد من قاعدة تنظيمية عامة	440
	فإن ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات لا	
	تعدو أن تكون أعمالاً تنفيذية تهدف إلى تطبيق	
727	القاعدة التنظيمية	}
,	- للسلطة صاحبة الاختصاص في الترقية أن تضع	444
727	لها أصولا وقواعد ما دامت لم تقيدها سلطة أعلى	ŀ
,	- عدول الإدارة عن الترقية بالاختيار واجراؤها	777
	بالأقدمية طبقاً لضوابط معينة - جوازه - وجوب	ĺ
466	مراعاة هذه الضوابط في التطبيق الفردي	}
1 , 55	- قاعدة تنظيمية عامة - وضعتها السلطة المختصة	444
}	بإجراء الترقيات - وجوب التزامها في التطبيق	ł
722	بربره معرف وبوب عراسه في المعبيق	
'**	- ترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للإدارة بشرط عدم	444
}	إساءة إستعمال السلطة - غير أنها إذا وضعت	
1	ضوابط معينة وجب أن تلتزم في وضعها القوانين	
	طوابعه معید رجب ۱۰ سرم می رصب اسوایی	
L		

720	واللوائح ، ويجب مرعاتها في التطبيق الفردي	
	- قاعدة تنظيمية عامة - أنشأت حقاً لكل من	<b>TT</b> .
	توافرت فيه الشروط المنصوص عنها - يستمد	
	الموظف حقه من القاعدة ذاتها - ليس للإدارة	
720	سلطة تقديرية - يكتسب الموظف حقا في التسوية	
	على مقتضى القاعدة - عدم جواز المساس بالمركز	
467	القانوني إلا بقانون	
	- قاعدة تنظيمية عامة (كادر عمال) - إكتساب	441
	العامل مركزاً قانونياً ذاتباً طبقاً لأحكامها -	·
	الخطأ في تسوية حالته - لا يملك مجلس الوزرء	
457	بقرار منه إهدار المراكز القانونية الذاتية المكتسبة	
	<ul> <li>قاعدة تنظيمية عامة وضعها مجلس الوزراء - لا</li> </ul>	444
	يمكن أن تمس بالانتقاص حقوقاً مكتسبة أو مراكز	
867	قانونية ذاتية ترتبت من قواعد سابقة	
	-لا يضار الموظف من تأخر الحكومة في تسوية حالته	777
257	طالما يستمد حقه من قاعدة تنظيمبة عامة	
	- قاعدة تنظيمية عامة - الحق لا يكتسب في ظل	٣٣٤
	تطبيقها إلا بتطبيقها تطبيقا فردياً - الفرق بين	
257	المركز القانونى الخاص والمركز القانون العام	
	- عرف إداري إستقر - هو قاعدة تنظيمية -	440
٣٤٨	مخالفته مخالفة للنظام المتبع	
	- قرار إداري تنظيمي - لا يجوز أن يكون له أثر	441
	رجعي لما في ذلك من المساس بالحقوق المكتسبة –	
۳٤٨	الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص في قانون	
	- قاعدة تنظيمية عامة - الخلاف حول تفسيرها -	227
	صدور قرار مفسر للقرار الأول موضوع الخلاف –	

	هو كاشف للحق وليس مقرراً لحق جديد - يسرى	
70.	بأثر رجعي من تاريخ القرار الأول	
'	- قاعدة تنظيمية عامة لتعديل المرتبات - جواز	777
	صدورها في أي وقت - عدم جواز المساس بالحقوق	
	الذاتية المكتسبة إلا بنص في قانون - لا تأثير	
	القرارات التي تصدر على الحق الذاتي المستمد من	
٣٥.	1	
10.	القوانين واللوائح	444
	- قاعدة تنظيمية عامة - تعطى حقاً لمن يقوم بعمل	117
l	معين - قيام الموظف بالعمل بدون استئذان المالية	
201	حسب القاعدة الموضوعية - لا يحرم الموظف من	
	حق	
	- قاعدة تنظيمية عامة - المدعى يستمد الحق منها	٣٤.
	مباشرة - لا يجوز تقبيد تطبيقها في حالة فردية	
401	وإلا كان مخالفاً للقانون	
	- قاعدة تنظيمية عامة - وجوب إحترامها والعمل	451
	بها إلى أن يحصل تغييرها بإجراء عام - مخالفتها	
401	وقت سريانها مخالفة للقانون	
	- قاعدة تنظيمية عامة آمرة - مخالفتها عندتطبيقها	454
	على الحالات الفردية - جواز المطالبة بتعديل	
	القرارات الفردية ولو فات مبعاد الطعن لأن الحق	
<b>707</b>	لا يستمد من هذه القرارات	
	- قاعدة تنظيمية عامة في الترقية - تخط لعدم	454
	إنطباق هذه الضوابط على بعض المرشحين . لا	
404	تثريب على الادارة في ذلك	
	- قاعدة تنظيمية عامة - عدم جواز تقبيدها من	٣٤٤
707	سلطة دنيا أو مخالفتها في حالة فردية	
	المستعدد المستعد المستعدد المس	

مصلحة  حقاعدة تنظيمية عامة - لا تأثير لها على الحقوق المكتسبة في ظل قاعدة تنظيمية سابقة حقاعدة تنظيمية عامة - صدورها على خلاف أحكام القانون - بطلاتها لمجاوزة حدود السلطة القانون - بطلاتها لمجاوزة حدود السلطة حقيدة للإدارة بكسب مركزاً قانونياً متى كان مبنيا على سلطة مقيدة للإدارة المتناء من ذلك حواحة أو ضمناً - الاستثناء من ذلك المناوزة على المحرف بنشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر العرف بنشرها - إذا لم يحدد ميعاد لنفاذها العنونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس القانونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس المحدد أي رتب حقاعدة تنظيمية عامة - بثابة اللاتحة أو القاعدة أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من المناوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها التنطيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها حقيدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها حقاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حقاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حقاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حقاعة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حقاعة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حقاعة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الحدود المحدود المحدود المحدود المحدود المحدود المحدود العدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبية المحدود المحدود المحدود العدود المحدود العدود ا
تاعدة تنظيمية عامة - لا تأثير لها على الحقوق المكتسبة في ظل قاعدة تنظيمية سابقة حاعدة تنظيمية عامة - صدورها على خلاف أحكام القانون - بطلاتها لمجاوزة حدود السلطة القانون - بطلاتها لمجاوزة حدود السلطة حاعدة تنظيمية عامة - تطبيقها تطبيقاً خاطئاً لا يكسب مركزاً قانونياً متى كان مبنيا على سلطة مقيدة للإدارة وتحمناً - الاستثناء من ذلك الموضناً - الاستثناء من ذلك العرف بنشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر العرف بنشرها - إذا لم يحدد ميعاد لنفاذها العرف بنشرها - إذا لم يحدد ميعاد لنفاذها القانونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس حاعدة تنظيمية عامة - بثابة اللائحة أو القاعدة أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من التانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومحكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - لا يترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب علي تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها العدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبية الها العدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبية الميترك المتحدد العدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبية العدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبية العدة العدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبية العدة العدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبية العدة تنظيمية العدة العدة العدة تنظيمية العدة
المكتسبة في ظل قاعدة تنظيمية سابقة حقاعدة تنظيمية عامة - صدورها على خلاف أحكام القانون - بطلاتها لمجاوزة حدود السلطة حقاعدة تنظيمية عامة - تطبيقها تطبيقاً خاطناً لا شخد مقيدة للإدارة متى كان مبنيا على سلطة مقيدة للإدارة مقيدة للإدارة الاصمال بها مادامت لم تلغ صراحة أو ضمناً - الاستثناء من ذلك من تاريخ نشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر العرف بنشرها - إذا لم يحدد مبعاد لنفاذها فيعتبر تاريخ صدورها القانونية - يلزم براعاتها الرئيس والمرؤوس القانونية - يلزم براعاتها الرئيس والمرؤوس أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من التنظيم إلا من التاريخ المعين لنفاذه أثرها القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ويمكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب علي تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبية المينوني
تاعدة تنظيمية عامة - صدورها على خلاف أحكام القانون - بطلاتها لمجاوزة حدود السلطة حامدة تنظيمية عامة - تطبيقها تطبيقاً خاطئاً لا كيكسب مركزاً قانونياً متى كان مبنيا على سلطة مقيدة للإدارة مقيدة للإدارة العمل بها مادامت لم تلغ صراحة أو ضمناً - الاستثناء من ذلك العمل بها لا يفترض إلا من تاريخ نشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر العرف بنشرها - إذا لم يحدد ميعاد لنفاذها فيعتبر تاريخ صدورها القانونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس القانونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس اعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من التانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ويمكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها حامدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامدة تنظيمية عامة - يترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامدة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد الاعتماد اللازم لتنفيذها حامدة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد الاعتماد اللازم لتنفيذها حامدة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد اللاحمدة عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد اللاحمدة المناحدة عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد اللاحمدة المنطيمة عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد اللاحمدة المنطيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد اللاحمدة المنطيمة عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد اللاحمدة المنطيمة عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد اللاحمدة المنطيمة عامة - يترتب على تطبيقها الاحمد اللاحمدة المنطيمة عامة - يترتب على تطبيقها المنطية المنطي
القانون - بطلاتها لمجاوزة حدود السلطة حاعدة تنظيمية عامة - تطبيقها تطبيقاً خاطئاً لا يكسب مركزاً قانونياً متى كان مبنيا على سلطة مقيدة للإدارة مقيدة للإدارة الاتحدة - يستمر العمل بها مادامت لم تلغ صراحة أو ضمناً - الاستثناء من ذلك العرف بنشرها - قاعدة تنظيمية عامة - العلم بها لا يفترض إلا العرف بنشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر العرف بنشرها - إذا لم يحدد ميعاد لنفاذها فيعتبر تاريخ صدورها القانونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس القانونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس حاعدة تنظيمية - استحدثت مركزاً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من التانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ويمكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الميتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الميتر الميترب الميتر
تاعدة تنظيمية عامة - تطبيقها تطبيقاً خاطئاً لا يكسب مركزاً قانونياً متى كان مبنيا على سلطة مقيدة للإدارة     حاستمر العمل بها مادامت لم تلغ صراحة أو ضمناً - الاستثناء من ذلك     حاعدة تنظيمية عامة - العلم بها لا يفترض إلا من تاريخ نشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر العرف بنشرها - إذا لم يحدد مبعاد لنفاذها فيعتبر تاريخ صدورها     حاعدة تنظيمية عامة - بثابة اللاتحة أو القاعدة القانونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس اعدة تنظيمية المتحدث مركزاً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من التانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها حاصة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها حاصة تنظيمية عامة - يترتب علي تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حاصة حاصة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حاصة حاصة على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حاصة حاصة حاصة حاصة على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حاصة حاصة حاصة حاصة حاصة على تطبيقها الاعتماد اللازم لتنفيذها حاصة حاصة حاصة حاصة حاصة حاصة حاصة حاص
بكسب مركزاً قانونياً متى كان مبنيا على سلطة مقيدة للإدارة  - لاتحة - يستمر العمل بها مادامت لم تلغ صراحة أو ضمناً - الاستثناء من ذلك  - قاعدة تنظيمية عامة - العلم بها لا يفترض إلا العرف بنشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر فيعتبر تاريخ نشرها - إذا لم يحدد ميعاد لنفاذها ليعتبر تاريخ صدورها  - قاعدة تنظيمية عامة - بثابة اللاتحة أو القاعدة القانونية - يلزم براعاتها الرئيس والمرؤوس القانونية - يلزم براعاتها الرئيس والمرؤوس أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من هذا التنظيم إلا من التاريخ المعين لنفاذه القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومحكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها حامدة تنظيمية عامة - يسترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - يسترتب على تطبيقها المحدد القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومحكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - يسترتب على تطبيقها المحدد المحد
مقيدة للإدارة مدت من الله المدامت لم تلغ صراحة أو ضمناً - الاستثناء من ذلك أو ضمناً - الاستثناء من ذلك أو ضمناً - الاستثناء من ذلك أو ضمناً المنطبعة عامة - العلم بها لا يفترض إلا العرف بنشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر فيعتبر تاريخ صدورها أو القاعدة تنظيمية عامة - بثابة اللاتحة أو القاعدة القانونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس أعياء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من أعياء مالية على الحزانة العامة - عدم الإفادة من أعياء مالية على الحزانة العامة - عدم الإفادة من التانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - لا يترتب عليها أثرها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب علي تطبيقها الإفادة من الاعتماد اللازم لتنفيذها الاعتماد اللازم لتنفيذها حامة - يترتب على تطبيقها المود الله المناسبة عامة - يترتب على تطبيقها المود المناسبة عامة - يترتب على تطبيقها المود المناسبة عامة - يترتب على تطبيقها المود المناسبة
Ten     Ten
أو ضمناً - الاستثناء من ذلك  70 - قاعدة تنظيمية عامة - العلم بها لا يفترض إلا من تاريخ نشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر العرب بنشرها - إذا لم يحدد مبعاد لنفاذها فيعتبر تاريخ صدورها  700 - قاعدة تنظيمية عامة - بثابة اللاتحة أو القاعدة القانونية - يلزم براعاتها الرئيس والمرؤوس - قاعدة تنظيمية - استحدثت مركزاً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من المنا المنا المنافذة من التانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب علي تطبيقها المنافذة المنافذة اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها المنافذة اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها - ٣٥٧
70 - قاعدة تنظيمية عامة - العلم بها لا يفترض إلا العرف بنشرها - قرارات مجلس الوزراء لم يجر العرف بنشرها - إذا لم يحدد ميعاد لنفاذها فيعتبر تاريخ صدورها - قاعدة تنظيمية عامة - بثنابة اللائحة أو القاعدة القانونية - يلزم بجراعاتها الرئيس والمرؤوس - قاعدة تنظيمية - استحدثت مركزاً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من المناويخ المعين لنفاذه - قاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومحكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها المحتود المحتود اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها - ٣٥٧
من تاریخ نشرها - قرارات مجلس الوزراء لم یجر العرف بنشرها - إذا لم یحدد مبعاد لنفاذها فیعتبر تاریخ صدورها - قاعدة تنظیمیة عامة - بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونیة - یلزم براعاتها الرئیس والمرؤوس - قاعدة تنظیمیة - استحدثت مرکزاً جدیداً یرتب أعباء مالیة علی الخزانة العامة - عدم الإفادة من هذا التنظیم إلا من التاریخ المعین لنفاذه - قاعدة تنظیمیة عامة - لا یترتب علیها أثرها القانونی إلا بعد أن یصبح ذلك جائزاً ویمکنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفیذها - قاعدة تنظیمیة عامة - یترتب علی تطبیقها - ۳۵۷
العرف بنشرها - إذا لم يحدد ميعاد لنفاذها فيعتبر تاريخ صدورها و قاعدة تنظيمية عامة - بثابة اللاتحة أو القاعدة القانونية - يلزم بمراعاتها الرئيس والمرؤوس - قاعدة تنظيمية - استحدثت مركزاً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من هذا التنظيم إلا من التاريخ المعين لنفاذه و قاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها المحدد المناهدة عامة - يترتب على تطبيقها - ٣٥٧
قيعتبر تاريخ صدورها - قاعدة تنظيمية عامة - بثنابة اللاتحة أو القاعدة القانونية - يلزم براعاتها الرئيس والمرؤوس - قاعدة تنظيمية - استحدثت مركزاً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من هذا التنظيم إلا من التاريخ المعين لنفاذه - قاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومحكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها - ٣٥٧
تاعدة تنظيمية عامة - بثابة اللائحة أو القاعدة القانونية - يلزم براعاتها الرئيس والمرؤوس - قاعدة تنظيمية - استحدثت مركزاً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من هذا التنظيم إلا من التاريخ المعين لنفاذه - قاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً وممكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها - ٣٥٧
القانونية - يلزم براعاتها الرئيس والمرؤوس - قاعدة تنظيمية - استحدثت مركزاً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من هذا التنظيم إلا من التاريخ المعين لنفاذه - قاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً وممكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها - ٣٥٧
تاعدة تنظيمية - استحدثت مركزاً جديداً يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم الإفادة من هذا التنظيم إلا من التاريخ المعين لنفاذه - قاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومحكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها - ٣٥٧
أعباء مالية على الخزانة العامة – عدم الإفادة من هذا التنظيم إلا من التاريخ المعين لنفاذه – قاعدة تنظيمية عامة – لا يترتب عليها أثرها القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً ومكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها – قاعدة تنظيمية عامة – يترتب على تطبيقها – ٣٥٧
هذا التنظيم إلا من التاريخ المعين لنفاذه - قاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها القانوني إلا بعد أن يصبح ذلك جائزا ومحكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها - ٣٥٧
تاعدة تنظيمية عامة - لا يترتب عليها أثرها القانوني الا بعد أن يصبح ذلك جائزاً وممكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها
القانونى إلا بعد أن يصبح ذلك جائزاً وممكنا بفتح الاعتماد اللازم لتنفيذها - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها
الاعتماد اللازم لتنفيذها الاعتماد اللازم لتنفيذها الاعتماد اللازم لتنفيذها الاعتماد اللازم لتنفيذها الله المتعلق الله المتعلق الله الله الله الله الله الله الله ال
٣٥٤ - قاعدة تنظيمية عامة - يترتب على تطبيقها
تحميل الخزانة العامة أعباء مالية - وجوب

	تفسيرها تفسيراً ضيقاً - ويكون التفسير عند	
201	الشك أو الغموض أو لسكوت لصالحها	
	- قاعدة تنظيمية عامة - نفاذها بمجرد صدورها -	400
	ليس في التشريع ما يوجب نشر قرارات مجلس	
209	الوزراء	
	- قاعدة تنظيمية عامة - وجود صعاب تحول دون	707
	تنفيذها لا شأن للمدعى بها - عدم جواز المساس	
709	بالحق المستمد من القاعدة	
	- قاعدة تنظيمية عامة - خضوعها عند تطبيقها	<b>707</b>
	على الحالات الفردية لرقابة المحكمة -لا يملك	
	مجلس الوزراء تقرير مسئولية الحكومة عن	
	التعويض على خلاف أحكام القانون وإن قرر شيئاً	
41.	من هذا فلا يلزم هذه المحكمة	
	- قرار من مجلس الوزراء بحساب مدة خدمة	204
	باليومية في المعاش لثلاثين موظفاً بوزارة العدل -	
	لا يقر قاعدة تنظيمية بل صدر لحالات فردية	
٣٦.	لموظفين بذواتهم	
	- القواعد التنظيمية العامة المتسمة بطابع العمومية	404
	والتجريد تكون ملزمة للإدارة في الحالات الفردية	
271	شأنها في ذلك شأن اللاتحة التنفيذية للقانون	
411	المبحث الثاني - تعديل القرار التنظيمي العام	
411	- قاعدة تنظيمية عامة - جواز تعديلها من السلطة	٣٦.
1	التى أصدرتها- جواز أن يكون التعديل شاملاً أو	
411	قاصراً على فئة بذاتها	
	- قاعدة تنظيمية عامة - للجهة الإدارية وضع	771
	القواعد اللازمة لسير المرفق وتعديلها أو إلغائها	

	فى أى وقت ولا معقب عليها فى ذلك ما دام	
777	قرارها خلا من سوء استعمال السلطة	
	- لائحة - جواز تعديلها في أي وقت - دون تحدى	411
	بفقدان مزايا مادام القصد من التعديل تحقيق	
777	الصالح العام	
	- قاعدة تنظيمية عامة - جواز تعديلها في أي وقت	414
777	- عدم جوز المساس بالحقوق المكتسبة	
	<ul> <li>قاعدة تنظيمية عامة - جوز تعديلها بإجراء</li> </ul>	475
	تشریعی أو لاتحی دون أن يعد ذلك مساساً بحق	
777	مكتسب	
	- قاعدة تنظيمية عامة - جواز تغييرها في أي وقت	410
	- التفرقة بين المراكز القانونية العامة والمراكز	
	القانونية الذاتية - عدم جواز المساس بهذه الأخيرة	
478	إلا بقانون	
	- قرار تنظیمی باطل - جواز سعبه فی أی وقت -	411
478	أثر السحب يمتد إلى تاريخ صدور القرار	
	- قرار إداري عام - صدوره بناء على تفويض من	414
	الشارع لتحقيق مصلحة عامة – مقيد لسلطة	
	الإدارة – عدم جواز مخالفته في الحالات الفردية	
470	<ul> <li>جواز تعدیله بأمر عام فی حدود القانون</li> </ul>	
	- حق السلطة التنفيذية في تعديل اللوائح والقرارات	778
	الإدارية العامة في أي وقت تشاء مراعاة للصالح	
470	العام ولحسن سير العمل	
770	- لاتحة - جواز تعديلها في أي وقت	779
	- علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - حق	٣٧.
	الإدارة فى وضع وتعديل القوانين والقرارات	

	<del></del>	T
777	واللوائح في أي وقت تشاء	1
1	- قاعدة تنظيمية عامة - جواز تعديلها للصالح	471
777	العام - بشرط ألا تمس حقوقاً ذاتية	1
	- علاقة الموظف بالحكومة - علاقة تنظيمية تحكمها	477
	القوانين واللوائح - جواز تعديلها في أي وقت -	ł
777	ليس للموظف الإدعاء بحق مكتسب	
İ	- القاعدة التنظيمية العامة لا تعدل إلا بقاعدة أخرى	474
	بأداة من ذات المستوى الذي أصدر القاعدة الأصلية	
	وهي لا يجوز مخالفتها في التطبيق الفردي - ولا	
	يجوز القول أن جهة الإدارة بمخالفة القاعدة	
	التنظيمية العامة بتطبيق فردى إغا تقصد تعديل	
777	القاعدة المذكورة	
	المبحث الثالث - طرق الطعن في القرار التنظيمي	1
474	العام	i
	- طرق الطعن في القرارات التنظيمية العامة :	472
274	طريقين	
	- قرار تنظيمي عام - الطعن فيه بأحد طريقين -	440
	طريق مباشر بطلب إلغائه - طريق غير مباشر	
779	بطلب إلغاء القرار الفردي الصادر تطبيقاً له	
	- جواز الطعن في قرار عام بمناسبة تطبيقه تطبيقاً	777
414	خاصاً على أشخاص بذواتهم	
۳٧.	- الطعن في القرارات التنظيمية - طرقه	444
	- لصاحب الشأن التمسك ببطلان اللائحة التنظيمية	444
۳٧.	للتوصل إلى عدم تطبيقها عليه	
	- القرارات التنظيمية العامة هي التي يسري ميعاد	779
	الطعن فيها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.	
		İ

	أما القرارات الفردية التي قس مراكز قانونية ذاتية	
	فيسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلاتها إلى	
	أصحاب الشأن ويقوم مقام النشر والاعلان تحقق	
	علم صاحب القرار به علما يقينيا لا ظنيا ولا	
44.	افتراضيا	
477	الفصل الثاني - القرار السلبي	
	- القرار السلبى يجب أن تكون الإدارة ملزمة	٣٨.
777	بإصداره	
	- إمتناع الإدارة عن عرض موضوع كانت ملزمة	441
777	بعرضه على مجلس الوزراء يعد قراراً سلبيا	
	- عدم موافقة لجنة شنون الموظفين على تحويل أوراق	441
444	المدعى إلى الجامعة هو قرار إداري بالامتناع	
	- إمتناع الوزير عن إستعمال سلطته يعتبر بمثابة قرار	444
	إداري سلبي بالإمتناع عن مباشرة سلطة مخولة له	
	بموجب القانون - يأخَّذ حكم قرار الرفض الصريح	
274	- يجوز الطعن عليه بالإلغاء	
	- المقصود بالقرار الإدارى السلبى والتغرفة بين	387
440	القرار الحكمي بالرفض والقرار السلبي	
	- إمتناع إدارة الكهرباء والغاز عن تزويد التقسيم	440
	المملوك لإحدى الشركات بالتيار الكهربائي - قرار	
**	اداری سلبی	
	- القرار الإدارى السلبى هو قرار أوجب القانون	787
***	إصداره	
	- إمتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي يعتبر قرارا	۳۸۷
۳۷۸	و إداريا سلبيا خاطئا	
	- إمتناع وزارة عن تنفيذ حكم بغير حق واستمرار	711

l	امتناعها عن تنفيذه مدة بلغت حوالى أربع سنوات	İ
771	<ul> <li>يعتبر بثابة قرار إدارى سلبى مخالف للقانون</li> </ul>	
	- قرار إدارى - مفهوم القرار السلبى - أن يكون	744
	هنالك ثمة قاعدة قانونية عامة تقرر حقا أو مركزا	
	قانونيا لاكتساب هذا الحق أو المركز القانوني	
	يكون تدخل الإدارة لتقريره أمرا واجبا متى طلب	
779	منها وان امتناعها يشكل مخالفة قانونية	
	- قرار إدارى - مفهوم القرار السلبى - سكوت	49.
	الإدارة عن إتخاذ قرار يلزمها القانون باتخاذه -	
۳۸۰	حتى لو لم يحدد القانون مدة معينة لاتخاذه	
	- مفهوم القرار السلبي - عدم تقديم المستندات التي	791
	تطلبها قانون التخطيط العمراني - إنتفاء القرار	
441	السلبي	
	- القرارات السلبية التي يختص القضاء الإداري	444
	بنظرها - طبيعة الإمتناع عن تمكين الطاعن من	
	إستلام مبنى نقابة المحامين - طبيعة القرارات	
۳۸۱	الصادرة من الحراس القضائيين على نقابة المحامين	
	- الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية - قرار سلبي	444
۳۸۳	<ul> <li>أثر ذلك</li> </ul>	
	- قاعدة عدم تقييد دعوى إلغاء القرار السلبى	387
i	بالامتناع بالميعاد طالما أن الامتناع مستمر -	
	قيامها على فكرة الاستمرار وعدم الإنتهاء -	
	إنتفاء ذلك بتمام التنفيذ وبدء ميعاد الطعن فيه من	
۳۸۳	ذلك الوقت	
	- سكوت الإدارة عن إتخاذ قرار لا يوجب القانون	440
	عليها إتخاذه لا يعتبر قراراً إدارياً سلبياً مما يمكن	- 1
		j

445	الطعن فيه	
	- رفض الجهة الإدارية إتخاذ قرار أوجبه القانون	797
TAE	يعتبر قراراً سلبياً	
	- قرارات الترقية لا إلزام على جهة الإدارة	797
	بإصدارها قانونا فلا تدخل في عداد القرارات	
۳۸٤	السلبية -	
	- إمتناع الإدارة عن إصدار قرار بالترقية لا يعتبر	444
440	قرارأ سلبيأ بالمعنى المقرر قانونأ	
	- الامتناع عن الترقية إلى وظيفة مستشار في تاريخ	444
	ترقية زملاته هو قرار سلبي بالامتناع عن الترقية	
440	يظل مبعاد الطعن فيه مفتوحا مادام الامتناع قائما	
	- قرار إداري سلبي - شروطه - إذا تخلف القرار	٤
۳۸۷	تخلف مناط قبول الدعوى	
	- عدم عرض وزارة السياحة الطلب على وزير المالية	٤٠١
٣٨٨	لينظر في قرار الإعفاء يمثل قرارا سلبيا	
	- إمتناع أقلام الكتاب عن إعطاء صورة الحكم	٤٠٢
	الجنائى لمن يطلبها متى قام بأداء الرسوم المقررة	
	يعتبر قرارأ سلبيأ بالامتناع يقبل الطعن عليه	
444	بالإلغاء	
	- إمناع جهة الإدارة عن إنهاء التكليف بعد زوال	٤٠٣
	حالة الضرورة يشكل قرارأ سلبيا بالإمتناع يصلح	
44.	أن يكون محلاً للطعن بالإلغاء	
	- سكوت الإدارة عن الرد على شكارى أو تظلمات	٤٠٤
	أو طلبات الأفراد لا يعتبر في جميع الحالات بمثابة	
441	قرار سلبي بالإمتناع - أساس ذلك	_
	- إمتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم الصادر من القضاء	٤٠٥

هو بمثابة قرار سلبى خاطئ - الإمتناع عن عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون التأمين	٦.
عليها في المادة ١٥٧ من قانون التأمين	7
	v
	V
الإجتماعي يعتبر من القرارات السلبية بالإمتناع ٢٩٤	v
٤٠ - القرارات السلبية بالامتناع عن إنهاء الخدمة	•
تطبيقاً لحكم المادة ٩٨ من قانون العاملين المدنيين	
بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - لا ينطبق عليها	
الحكم الوارد بنص المادة ١٢ من قانون مجلس	
الدولة ولا تخضع لقيد التظلم الوجوبي قبل إلغائها	
ويقبل طلب وقف تنفيذها مؤقتاً لحين الفصل في	
موضوع الدعوى المقامة بإلغائها 💮 💮 🌱 🔻	
٤٠ - إمتناع جهة الإدارة عن تسليم العامل شهادة تفيد	٨
إنهاء خدمته ومدة خبرته وخلو طرفه قرارات سلبية	
يجوز الطعن عليها ٢٩٦	
٤٠ - أحوال تدخل الجهة الإدارية للشباب والرياضة -	٩
متى تعتبر قرارات إدارية سلبية	
٤١ - القرارات السلبية بالامتناع عن إنها، الخدمة	.
وإعطاء شهادة بذلك	
٤١ - طبيعة القرارات الصادة بالإمتناع عن تطبيق	١
قراعد الرأفة	
٤١ - القرار الإداري السلبي يتحقق عندما ترفض الجهة	۲
الإدارية أو تمتنع عن إتخاذ إجراء كان من الواجب	
عليها إتخاذه بحكم القانون - إذا لم يكن إصدار	
مثل هذا القرار واجباً فإن إمتناعها عن إصداره لا	
يشكل قراراً سلبياً عا يقبل الطعن فيه بالإلغاء ٤٠٢	-
٤١ - القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن إتبان فعل	۳

	كان يجب عليها أن تفعله يعتبر حالة مستمرة	
	ومتجددة ويمتد الطعن عليه ما بقيت الإدارة على	
٤.٢	موقفها	
	- لكى نكون بصدد قرار إدارى سلبى يتعين أن	٤١٤
	يكون القانون قد فرض على الإدارة إتخاذ قرار	
	معين بلا أدنى تقدير لها في هذا الشأن رغم توافر	
	الشروط المقررة لاتخاذ القرار على النحو المحدد	
	تشريعاً بإن تكون جهة الإدارة قد أصمت أذنيها	
	عن نداء القانون والتزمت السلبية ولم تنهض	
٤٠٣	لاتخاذ القرار الذي فرض عليها المشرع اتخاذه	
	- يكون القرار سلبياً عند رفض السلطات الإدارية	٤١٥
	إتخاذ قرار أو إمتناعها عن إتخاذ قرار أوجبت	
٤.٣	القوانين واللوائح عليها إتخاذه	
٤٠٥	الفصل الثالث-القرارالضمني	
	<ul> <li>♦ التمييزبين القرار السلبى والقرار الضمنى أو</li> </ul>	
٤٠٥	الحكمي	
	<ul> <li>♦ طبيعة سكوت الإدارة المثل للقرار الضمنى</li> </ul>	
٤.٦		
1.3	بالرفض أو الموافقة	
٤.٦		٤١٦
2.7	بالرفض أو الموافقة	٤١٦
2.7	بالرفض أوالموافقة قرار رفض حكمى - محله أن يكون القرار الإداري	٤١٦
٤٠٨	بالرفض او الموافقة قرار رفض حكمى - محله أن يكون القرار الإدارى قابلاً للتظلم منه - النص على أن القرار نهائى أو	٤١٦
	بالرفض أو الموافقة قرار رفض حكمى - محله أن يكون القرار الإدارى قابلاً للتظلم منه - النص على أن القرار نهائى أو قطعى لا يعتبر معه سكوت الإدارة عن الرد على	٤١٦
	بالرفض أو الموافقة قرار رفض حكمى - محله أن يكون القرار الإدارى قابلاً للتظلم منه - النص على أن القرار نهائى أو قطعى لا يعتبر معه سكوت الإدارة عن الرد على التظلم فى حكم قرار بالرفض	
	بالرفض أو الموافقة قرار رفض حكمى - محله أن يكون القرار الإدارى قابلاً للتظلم منه - النص على أن القرار نهائى أو قطعى لا يعتبر معه سكوت الإدارة عن الرد على التظلم فى حكم قرار بالرفض - تظلم - إذا كان الطلب لازال قيد البحث فى	
٤٠٨	بالرفض أو الموافقة قرار رفض حكمى - محله أن يكون القرار الإدارى قابلاً للتظلم منه - النص على أن القرار نهائى أو قطعى لا يعتبر معه سكوت الإدارة عن الرد على التظلم فى حكم قرار بالرفض - تظلم - إذا كان الطلب لازال قبد البحث فى الوزارة - لا وجه للقول بأن سكوت الإدارة فى	
٤٠٨	بالرفض او الموافقة قرار رفض حكمى - محله أن يكون القرار الإدارى قرار رفض حكمى - محله أن يكون القرار الإدارى قابلاً للتظلم منه - النص على أن القرار نهائى أو قطعى لا يعتبر معه سكوت الإدارة عن الرد على التظلم فى حكم قرار بالرفض - تظلم - إذا كان الطلب لازال قيد البحث فى الوزارة - لا وجه للقول بأن سكوت الإدارة فى حكم قرار سلبى بالرفض	

حكمى بالرفض يبدأ بعد إنقضائها مبعاد رفع الدعرى الدعرى الدعرى الوزارة إجراءات إيجابية في شأن التظلم الوزارة إجراءات إيجابية في شأن التظلم الإدارية اقتنعت بوجاهته وسعت بجد لاجابته الجهة الإدارية اقتنعت بوجاهته وسعت بجد لاجابته للمتظلم ويظل المبعاد مفتوحاً حتى تعلن الوزارة قرارها المتظلم المتجابت الوزارة إلى التظلم وأعادت الحال إلى ما الستجابت الوزارة إلى التظلم وأعادت الحال إلى ما كانت عليه من قبل على تقديم التظلم دون رد - صدور قرار صريع في التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن الدفض - إحالة طلب المدعية التعبين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية التعبين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية بالإدارة عن الرفض - يستفاد من فوات المبعاد بالإدارة المنازية المن دون أن تجبب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم المؤرا الضمني بالرفض - متى يفترض قيامه المقدم المؤرا المنهنة المهر لا يعبتر قراراً ضمنياً بالرفض - متى يفترض قيامه أربعة أشهر لا يعبتر قراراً ضمنياً بالرفض المناز المؤسل المؤرا المنهنة أسهر لا يعبتر قراراً ضمنياً بالرفض المناز المؤسل المؤرا المنهنة أسهر لا يعبتر قراراً ضمنياً بالرفض المناؤيل المؤسل المؤسلة المؤرا المنهنة أسهر لا يعبتر قراراً ضمنياً بالرفض المناؤيل المؤسل المؤسلة ا			
		حكمى بالرفض يبدأ بعد إنقضائها ميعاد رفع	
الوزارة إجراءات إيجابية في شأن التظلم الله الجهة الإدارية اقتنعت بوجاهته وسعت بجد لاجابته ويقل الجهة الإدارية اقتنعت بوجاهته وسعت بجد لاجابته للمتظلم المتغلد القرار الضمني برفض التظلم إذا المتظلم المتغلد القرار الضمني برفض التظلم إذا الستجابت الوزارة إلى التظلم وأعادت الحال إلى ما كانت عليه من قبل على تقديم التظلم دون رد - صدور قرار صريح في التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن التطلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن الحكمة إلى النباية الحسبية التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النباية الحسبية يعتبر قراراً برفض تعيينها في وظيفة محامية بالإدارة الما المؤرات المبعاد التنابة الحسبية المؤرار أبوفض تعيينها في وظيفة محامية الإدارة المنابق الإدارية عن التظلم المقدم المؤرار الضمني بالرفض - يستفاد من فوات المبعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم البيها المؤرار الضمني بالرفض - متى يفترض قيامه المؤرار الضمني بالرفض - متى يفترض قيامه المؤرار المنابق المهاد قرارها مدة تزيد على المؤرا المؤرار المنابقة في إصدار قرارها مدة تزيد على المؤرا المؤرا المؤرا المؤرات المؤراد قرارها مدة تزيد على المؤرا المؤراد المؤراد المؤراد قرارها مدة تزيد على المؤرا المؤراد المؤراد المؤراد قرارها مدة تزيد على المؤرا المؤراد المؤراد المؤراد قرارها مدة تزيد على المؤرا المؤراد المؤراد المؤراد قرارها مدة تزيد على المؤرا المؤراد ا	٤.٩	الدعوى	
- ۲ يستفاد القرار الضمني برفض التظلم إذا كانت الجهة الإدارية اقتنعت بوجاهته وسعت بجد لاجابته للمتظلم - يظل المبعاد مفتوحاً حتى تعلن الوزارة قرارها للمتظلم - لا يستفاد القرار الضمني برفض التظلم إذا استجابت الوزارة إلى التظلم وأعادت الحال إلى ما كانت عليه من قبل - القرار الضمني بالرفض يستفاد من مضى المبعاد على تقديم التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطمن التظلم - قرار حكمي برفضه - شرط توافره الا التعبين بإدارة قضايا الحكومة إلى النبابة الحسبية يعتبر قراراً برفض تعبينها في وظيفة محامية بالإدارة وزاراً برفض - يستفاد من فوات المبعاد وزن أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم اليها حتى التظلم المقدم البها المقدم التقرار الضمني بالرفض - يستفاد من فوات المبعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم اليها - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي المبارة - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي المبارة -		- لا يستفاد القرار الضمني بالرفض - إذا إتخذت	٤١٩
الجهة الإدارية اقتنعت بوجاهته وسعت بجد لاجابته للمتظلم - يقل المبعاد مفتوحاً حتى تعلن الوزارة قرارها للمتظلم - لا يستفاد القرار الضمنى برفض التظلم إذا إستجابت الوزارة إلى التظلم وأعادت الحال إلى ما كانت عليه من قبل - القرار الضمنى بالرفض يستفاد من مضى المبعاد على تقديم التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به مبعاد الستين يوما المقررة للطمن التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به مبعاد الستين يوما المقررة للطمن الحكومة إلى النبابة المسببة - قرار ضمنى بالرفض - إحالة طلب المدعية التعبين بإدارة قضايا الحكومة إلى النبابة المسببة يعتبر قراراً برفض تعبينها في وظيفة محامية بالإدارة - قرار ضمنى بالرفض - يستفاد من فوات المبعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم اليها - قرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قبامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على	٤١.	الوزارة إجراءات إيجابية في شأن التظلم	
- يقل المبعاد مفتوحاً حتى تعلن الوزارة قرارها للمتظلم المتظلم - لا يستفاد القرار الضمنى برفض التظلم إذا استجابت الوزارة إلى التظلم وأعادت الحال إلى ما كانت عليه من قبل - القرار الضمنى بالرفض يستفاد من مضى المبعاد على تقديم التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن يوما المقررة للطعن - تظلم - قرار حكمى برفضه - شرط ترافره المعينة التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية يعتبر قراراً برفض تعيينها في وظيفة محامية بالإدارة الرائس منى بالرفض - يستفاد من فوات المبعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم اليها دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم اليها المؤلس المؤلس متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على		- لا يستفاد القرار الضمني برفض التظلم إذا كانت	٤٢٠
المتظلم المتظلم المتعلد المتع		الجهة الإدارية اقتنعت بوجاهته وسعت بجد لاجابته	
- لا يستفاد القرار الضمنى برفض التظلم إذا استجابت الوزارة إلى التظلم وأعادت الحال إلى ما كانت عليه من قبل     - القرار الضمنى بالرفض يستفاد من مضى الميعاد على تقديم التظلم دون رد - صدور قرار صريح في يوما المقررة للطعن يوما المقررة للطعن التظلم - قرار حكمى برفضه - شرط ترافره المدعية التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية بالإدارة وزاراً برفض تعيينها في وظيفة محامية بالإدارة وزار شمنى بالرفض - يستفاد من فوات الميعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم اليها - قرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي المتحدد - تراخي اللجنة في إصدار قرارها - تراخي اللجنة في الميناء - تراخي المتحدد - تراخي المت		- يظل الميعاد مفتوحاً حتى تعلن الوزارة قرارها	
استجابت الوزارة إلى التظام وأعادت الحال إلى ما كانت عليه من قبل حالة من من قبل على تقديم التظام دون رد - صدور قرار صريح في التظام - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن على تقديم المقررة للطعن - تظلم - قرار حكمي برفضه - شرط توافره المعيد على التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية يعتبر قرارا برفض تعيينها في وظيفة محامية بالإدارة وزا شمني بالرفض - يستفاد من فوات الميعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم اليها - قرار الضمني بالرفض - متى يفترض قبامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على	٤١.	للمتظلم	
استجابت الوزارة إلى التظلم وأعادت الحال إلى ما كانت عليه من قبل على تقديم الشغاء من مضى الميعاد على تقديم التظلم دون رد - صدور قرار صريح فى التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن - تطلم - قرار حكمى برفضه - شرط توافره الاعدية - قرار ضمنى بالرفض - إحالة طلب المدعية التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية يعتبر قراراً برفض تعيينها فى وظيفة محامية بالإدارة - قرار ضمنى بالرفض - يستفاد من فوات المبعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم اليها - دالقرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة فى إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة فى إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة فى إصدار قرارها مدة تزيد على		- لا يستفاد القرار الضمنى برفض التظلم إذا	٤٢١
- القرار الضمنى بالرفض يستفاد من مضى المبعاد على تقديم التظلم دون رد - صدور قرار صريح فى التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن - تظلم - قرار حكمى برفضه - شرط ترافره الدعية التعبين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية يعتبر قراراً برفض تعبينها في وظيفة محامية بالإدارة - قرار ضمنى بالرفض - يستفاد من فوات المبعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم . اليها - القرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على			
على تقديم التظام دون رد - صدور قرار صريح في التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن - تظلم - قرار حكمي برفضه - شرط ترافره - قرار ضمني بالرفض - إحالة طلب المدعية التعبين بإدارة قضايا المحكومة إلى النيابة الحسبية يعتبر قراراً برفض تعبينها في وظيفة محامية بالإدارة - قرار ضمني بالرفض - يستفاد من فوات المبعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم . إليها - القرار الضمني بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على	٤١١	كانت عليه من قبل	
على تقديم التظلم دون رد - صدور قرار صريح في التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن - تظلم - قرار حكمي برفضه - شرط توافره - قرار ضمني بالرفض - إحالة طلب المدعية التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية يعتبر قراراً برفض تعيينها في وظيفة محامية بالإدارة - قرار ضمني بالرفض - يستفاد من فوات الميعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم - ورائيها - القرار الضمني بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على		- القرار الضمني بالرفض يستفاد من مضى الميعاد	٤٢٢
التظلم - يبدأ من تاريخ العلم به ميعاد الستين يوما المقررة للطعن - تطلم - قرار حكمى برفضه - شرط توافره - قرار ضمنى بالرفض - إحالة طلب المدعية التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية يعتبر قرارأ برفض تعيينها في وظيفة محامية بالإدارة - قرار ضمنى بالرفض - يستفاد من فوات المبعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم - رايها - القرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على			
يرما المقررة للطعن ( ۲۳ اظلم - قرار حكمى برفضه - شرط ترافره ( ۲۲ ال ۲۳ الله - قرار ضمنى بالرفض - إحالة طلب المدعية التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية يعتبر قراراً برفض تعيينها في وظيفة محامية بالإدارة - قرار ضمنى بالرفض - يستفاد من فوات الميعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم إليها - القرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه ( ۲۱۳ القرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على			
ترار ضمنى بالرفض - إحالة طلب المدعية التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية يعتبر قراراً برفض تعيينها في وظيفة محامية بالإدارة و قرار ضمنى بالرفض - يستفاد من فوات الميعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم إليها - القرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على	٤١١		
التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النبابة الحسببة يعتبر قراراً برفض تعيينها في وظيفة محامية بالإدارة الإدارة حرار ضمني بالرفض - يستفاد من فوات الميعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم إليها - القرار الضمني بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على	£17	- تظلم - قرار حکمی برفضه - شرط توافره	٤٢٣
عتبر قراراً برفض تعبينها في وظيفة محامية بالإدارة بالإدارة - قرار ضمنى بالرفض - يستفاد من فوات المبعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم إليها - القرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على		- قرار ضمنى بالرفض - إحالة طلب المدعية	٤٤٤
بالإدارة البعاد من فوات الميعاد المدار البعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم إليها البهاء المقدر التصمنى بالرفض - متى يفترض قيامه المجاز اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على المجاز اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على		التعيين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية	
قرار ضمنى بالرفض - يستفاد من فوات الميعاد دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم إليها اليها - القرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه 127 127 148		يعتبر قرارا برفض تعبينها في وظيفة محامية	
دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم إليها - القرار الضمنى بالرفض - متى يفترض قيامه - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على	٤١٣	بالإدارة	
إليها 213 – القرار الضمنى بالرفض – متى يفترض قيامه 273 – تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على		- قرار ضمني بالرفض - يستفاد من فوات الميعاد	٤٢٥
إليها 213 – القرار الضمنى بالرفض – متى يفترض قيامه 273 – تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على		دون أن تجيب الجهات الإدارية عن التظلم المقدم	
٤٢٧ - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على	٤١٣	l' '	
٤٢٧ - تراخي اللجنة في إصدار قرارها مدة تزيد على	٤١٤	- القرار الضمني بالرفض - متى يفترض قيامه	٤٢٦
أربعة أشهر لا يعبتر قراراً ضمنياً بالرفض			٤٢٧
	110	1	l

	<del></del>	
	- لجنة - لم يحدد القانون ميعاد معيناً تصدر فيه	£YA
	قراراتها - عدم إصدارها القرار لا يعتبر قرارا	
1	ضمنيا بالرفض - الطعن بالإلغاء لابد أن يتناول	
į	موضوعاً فصلت فيه اللجنة بقرار نهائى وإلا كان	
217	سابقاً لأوانه	
	- موقف الإدارة السلبي إزاء تصرف إداري يدخل	244
}	في إختصاصها يعد قراراً ضمنياً - استطالة هذا	
	الموقف دون مبرر معقول مؤداه أن ثمة قرارا إداريا	
٤١٧	ضمنيا بالرفض	
	- مرور أربعة أشهر على التظلم المقدم للإدارة دون رد	٤٣.
٤١٧	يعتبر قرارأ ضمنيأ بالرفض	
٤١٨	- مناط توافر القرار الحكمي بالرفض	٤٣١
	- تحديد القرار الإدارى الصريع بالرفض لتمييزه عن	٤٣٢
٤١٩	القرار الضمني بالرفض	
	- قرينة الرفض الحكمى بعد إنقضاء شهرين من	٤٣٣
	تاريخ تقديم التظلم - انتفاؤها في حالة إتخاذ	
	الإدارة مسلكا إيجابيا واضحا نحو الاستجابة إليه	
	- حساب الميعاد في هذه الحالة من تاريخ إخطار	
619	المتظلم برفض تظلمه	
	- قرار ضمني بالموافقة على منح ترخيص - افتراض	٤٣٤
	الموافقة بمرور وقت معين على تقديم الطلب -	
	مناطه أن يكون الطلب مستوفياً للشروط الواردة	
	بالقانون - تخلف أحد الشروط لا يمنع الإدارة من	
	سحب الموافقة الضمنية دون تقيد بميعاد أسرة بما	
٤٢.	لها من حق سحب القرارات الصريحة	
	- قرار إداري ضمني بالقيد بالسجل العام لزاولة	٤٣٥
	,	

	مهنة يتم بمضى أربعة أشهر على تقديم الطلب إلى	
173	اللجنة المختصة دون الفصل فيه	ŀ
	- امتناع الإدارة عن إتخاذ إجراء أوجب القانون	٤٣٦
	إتخاذه خلال فترة معينة يعد قرارا ضمنيا بالامتناع	
	يتقيد بالميعاد المقرر للطعن بالإلغاء في حالة النص	
٤٢١	على مهلة محددة لاتخاذ الإجراء	
٤٢٣	الفصل الرابع - القرار المستمر	
٤٢٤	- القرار الصادر بوضع الشخص في قوائم المنوعين	٤٣٧
	- إمتناع الإدارة عن إصدار قرار بالإفراج عن مريض	٤٣٨
]	بمستشفى الأمراض العقلية هو قرار مستمر يتجدد	
٤٢٥	عند تقديم كل طلب بالإفراج	
	- القرار السلبي بالامتناع عن إصدار قرار معين هو	٤٣٩
٤٢٥	قرار إداري مستمر يبقى ميعاد طلب إلغائه مفتوحا	
	- القرار الإداري بالامتناع عن إصدار ترخيص ما	٤٤.
	هو قرار مستمر يتجدد عند تقديم كل طلب	
	بالترخيص وبالتالى يبقى ميعاد طلب إلغائه	
٤٢٦	مفتوحا	
	- قرار الوزارة بالامتناع عن تطبيق قرار وزارى هو	٤٤١
٤٢٦	قرار إداري مستمر يظل ميعاده مفتوحا	
	- قاعدة عدم تقيد دعوى إلغاء القرار السلبي	٤٤٢
	بالامتناع بالميعاد طالما أن الامتناع مستمر -	
	قيامها على فكرة الاستمرار وعدم الإنتهاء -	
	انتفاء ذلك بتمام التنفيذ وبدء ميعاد الطعن فيه من	
٤٢٧	ذلك الوقت	
	<ul> <li>إشغال طريق - الترخيص بأشغال الطريق رخصة</li> </ul>	٤٤٣
	مؤقتة - لا وجود لمبدأ التجديد الضمني للرخصة	
		ĺ

	ومرور خمسة عشرة يوما على تقديم الطلب	
	للترخيص أو التجديد دون إستجابة من الجهة	
٤٢٧	الإدارية يعتبر رفضا للطلب ولا يعد موقفا سلبيا	
	- محال صناعية وتجارية - ترخيص - موقع المحل	٤٤٤
	- قرينة القبول الحكمي للموقع - مرور ستين يوما	
	من تاريخ دفع رسوم المعاينة بشرط ألا يكون هناك	
	قرار من المحافظ المختص بحظر اقامة نوع المحال	
	المطلوب ترخيصه في المنطقة أو الحي الكَّائن به	
٤٢٨	المحل	
٤٣.	الفصل الخامس - القرار المنفصل	
٤٣.	<ul> <li>ماهية نظرية الأعمال المنفصلة</li> </ul>	
	<ul> <li>تطبيقات لفكرة القرر النفصل في غير مجال</li> </ul>	
٤٣١	العقود الإدارية	
	<ul> <li>أثر الطعن في القرار المنفصل عن العقد المرتبط</li> </ul>	
٤٣٢	به أو على القرار القائم عليه	
	- القرار المنفصل هوقرار يسهم في تكوين العقد	٤٤٥
	ويستهدف اتمامه إلا أنه ينفصل عن العقد وينفرد	
٤٣٢	عنه في طبيعته ، فيجوز الطعن فيه استقلالاً	
	- التعاقد بالطريق المباشر يعتبر قراراً إدارياً مثل	٤٤٦
	القرار الصادر بإرساء المناقصة أو المزايدة من حيث	
٤٣٣	انفصاله عن العملية العقدية ذاتها	
	- التمييز بين القرار المنفصل والقرار التنفيذي للعقد	٤٤٧
٤٣٤	الإداري	
	- القرارات الإدارية السابقة على إبرام العقد أو	٤٤٨
1	اللاتحة ، كوضع شروط المناقصة أو المزايدة ،	
	وكقرارات لجنة فحص العطاءات ولجنة البت ،	

وكقرارات إرساء المناقصة أو المزايدة تعتبر قرارات إدارية منفصلة عن العقد عبر الحرار صادر من مصلحة الأملاك باعتماد رسو مزاد يعتبر قرارا إداريا منفصلا علم مناقصة – هر قرار إداري نهائي الشخصل المسادس – القرار المتحول القصل المسادس – القرارات الإدارية في الفقه الإداري ♦ فكرة تحول القرارات الإدارية في الفقه الإداري ♦ موقف قضاء مجلس الدولة المصري من نظرية التحول التعبين في وظيفة ( مبخر ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إداري صحيح بالتعبين في وظيفة ( مبخر ) متى موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار إداري موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار الداري محيح بالتعبين في وظيفة ( يراد سويتش ) غير اداري صحيح بالتعبين في وظيفة ( عامل تليفون) متى ترافرت شروط تحول القرار الإداري الاداري حتى ترافرت شروط تحول القرار الإداري حتى تصحيح خطئها لا يعدو أن يكون متى تصحيح أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح تصحيح التعبين في وظيفة مقررة فحسب تصحيح الإدارة بتصحيح خطئها لا معدو أن يكون ليس لد صفة الإنشائية وإغا لد صفة مقررة فحسب تصحيح أو توبلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح وهو ما يعرف بالاثر الرجعي للتحول ليس لد صفة الإنشائية وإغا لد صفة مقررة أحسب الحرمة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين بالمكافأة بالمكافأة المنائية أن القطاع الحاص إلى بالمكافأة			
عدر صادر من مصلحة الأملاك باعتماد رسو مزاد يعتبر قرارا إداريا منفصلا – قرار برسو عطاء مناقصة – هو قرار إداري نهائي الفصل السادس – القرارالتحول (دارية) (٢٩٤ ♦ مكرة تحول القرارات الإدارية في الفقه الإداري (٢٩٤ ♦ موقف قضاء مجلس الدولة المصرى من نظرية التحول – قرار التعبين في وظيفة ( مبخر ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إداري صحيح بالتعبين في وظيفة ( مباعد مبخر ) متى موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار إداري موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار إداري موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار الدوري محتى موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار محتى الدين محتى توافرت شروط تحول القرار الإداري الدوري متى الدوري محتى متى توافرت شروط تحول القرار الإداري الدوري محتى حوار الإدارة بتصحيح خطنها لا يعدو أن يكون ليس له صفة الإنشائية وإنما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول الميار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المكورة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المحلول المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المحلود المحدود		وكقرارات إرساء المناقصة أو المزايدة تعتبر قرارات	i
عتبر قرارا إداريا منفصلا و قرار إدارى نهائى المنصل السادس - القرار المتحول الفصل السادس - القرارات الإدارية الإدارية المحكرة تحول القرارات الإدارية في الفقه الإدارية المحكرة تحول القرارات الإدارية في الفقه الإدارى المحقف قضاء مجلس الدولة المصرى من نظرية التحول التحول التعبين في وظيفة ( مبخر ) غير مرجردة بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إدارى صحيح بالتعبين في وظيفة ( مساعد مبخر ) متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى مرجردة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار الدورى محيح بالتعبين في وظيفة ( براد سويتش ) غير مرجردة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار محتى توافرت شروط تحول القرار الإدارى الدورى متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى الدورى متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى الدورة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون السعيا أن تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول القرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين الخورة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين المحردة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين المحردة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين المحردة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين المحردة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين المحردة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين المحردة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين المحردة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين المحرد المحرد المحردة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين المحرد ال	٤٣٥	إدارية منفصلة عن العقد	
• قرار برسو عطاء مناقصة - هو قرار إدارى نهائى  الفصل السادس - القرارات الإدارية)  ♦ هكرة تحول القرارات الإدارية في الفقه الإدارى  ♦ موقف قضاء مجلس الدولة المصرى من نظرية  التحول  - قرار التعبين في وظيفة ( مبخر ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إدارى صحيح بالتعبين في وظيفة ( مساعد مبخر ) متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى  - قرار التعبين في وظيفة ( براد سويتش ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم - يتحول إلى قرار الادارى محبح بالتعبين في وظيفة ( عامل تليفون) متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى  - قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون مصعيح السله صفة الإنشائية وإقا له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول القرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعبين الكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعبين الكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعبين الكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعبين المتورد المتحديد التكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعبين المتحدا المتحديد التكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعبين المتحدد التكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعبين المتحدد		- قرار صادر من مصلحة الأملاك باعتماد رسو مزاد	٤٤٩
الفصل السادس - القرار المتحول  المحول القرارات الإدارية في الفقة الإداري المحرق القرار الإداري المحرق القرار الإداري المحوق فضاء مجلس الدولة المصرى من نظرية المحوق التعبين في وظبفة ( مبخر ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إداري صحيح بالتعبين في وظبفة ( مساعد مبخر ) متى توافرت شروط تحول القرار الإداري موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار محتى الدي متى توافرت شروط تحول القرار الإداري المحيح التعبين في وظبفة ( عامل تليفون) متى توافرت شروط تحول القرار الإداري المحيح التعبين في وظبفة ( عامل تليفون) متى توافرت شروط تحول القرار الإداري المحيح التعبين في وظبفة المحت أخرا وحجيح المحيد أن يكون المحيد المحيد أن يكون المحيد أن يكون المحيد وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول القرار الإعارة غير جائز من القطاع الحاص إلى المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين	٤٣٥	يعتبر قرارا إداريا منفصلا	
	٤٣٦	- قرار برسو عطاء مناقصة - هو قرار إداري نهائي	٤٥.
♦ هكرة تحول القرارات الإدارية في الفقه الإداري  ♦ أركان وعناصر تحول القرار الإداري  ♦ موقف قضاء مجلس الدولة المصرى من نظرية  التحول  - قرار التعبين في وظيفة ( مبخر ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إداري صحيح بالتعبين في وظيفة ( مساعد مبخر ) متى توافرت شروط تحول القرار الإداري  - قرار التعبين في وظيفة ( براد سويتش ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار معدم متى توافرت شروط تحول القرار الإداري  - قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون مصيح حرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون ليس له صفة الإنشائية وإنما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول  - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين المكورة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين		الفصل السادس - القرار المتحول	
♦ أركان وعناصر تتحول القرار الإدارى  ♦ موقف قضاء مجلس الدولة المصرى من نظرية التحول  - قرار التعبين فى وظيفة ( مبخر ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إدارى صحيح بالتعبين فى وظيفة ( مساعد مبخر ) متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى  - قرار التعبين فى وظيفة ( براد سويتش ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار متى متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى  - قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح وهو ما يعرف بالأثر الرجعى للتحول وهو ما يعرف بالأثر الرجعى للتحول القرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الكورة ، والتكبيف القانونى أنه قرار تعيين المعرب التكوية والتكبيف القانونى أنه قرار تعيين	٤٣٧	(تحول القرارات الإدارية)	
	٤٣٧	<ul> <li>♦ فكرة تحول القرارات الإدارية في الفقه الإداري</li> </ul>	
التحول التعبين في وظيفة ( مبخر ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إداري صحيح بالتعبين في وظيفة ( مساعد مبخر ) متى توافرت شروط تحول القرار الإداري موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار متى توافرت شروط تحول القرار الإداري متى توافرت شروط تحول القرار الإداري ٢٤٤ - قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإنما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول المحودة الإنارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحردة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين الحردة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين	٤٣٨	<ul> <li>♦ أركان وعناصر تحول القرار الإدارى</li> </ul>	
قرار التعبين في وظيفة ( مبخر ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إداري صحيح بالتعبين في وظيفة ( مساعد مبخر ) متى توافرت شروط تحول القرار الإداري موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار متى متى توافرت شروط تحول القرار الإداري ٢٤١ – قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإنما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول الخار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين		<ul> <li>موقف قضاء مجلس الدولة المصرى من نظرية</li> </ul>	
بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إدارى صحيح بالتعيين في وظيفة ( مساعد مبخر ) متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى  - قرار التعيين في وظيفة ( براد سويتش ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم - يتحول إلى قرار متى الدارى صحيح بالتعيين في وظيفة (عامل تليفون) متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى  - قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار الميب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإنما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول  - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين	٤٤.	التحول	
صحيح بالتعبين في وظيفة ( مساعد مبخر ) متى توافرت شروط تحول القرار الإداري - قرار التعبين في وظيفة ( براد سويتش ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم - يتحول إلى قرار اداري صحيح بالتعبين في وظيفة (عامل تليفون) متى توافرت شروط تحول القرار الإداري - قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإغا له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين الحكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين		- قرار التعيين في وظيفة ( مبخر ) غير موجودة	٤٥١
توافرت شروط تحول القرار الإدارى  - قرار التعبين فى وظيفة ( براد سويتش ) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار محتى توافرت شروط تحول القرار الإدارى  - قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإغا له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول  - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين		بالميزانية ، قرار معدوم ، يتحول إلى قرار إداري	
قرار التعبين في وظيفة (براد سويتش) غير موجودة بالميزانية ، قرار معدوم - يتحول إلى قرار معدوم - يتحول إلى قرار محيع بالتعبين في وظيفة (عامل تليفون) متى توافرت شروط تحول القرار الإداري - قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين الحكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعبين		صحيح بالتعيين في وظيفة ( مساعد مبخر ) متى	
موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار المدوم – يتحول إلى قرار معدوم – يتحول إلى قرار معدوم متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى – قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول – قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين	٤٤١	توافرت شروط تحول القرار الإدارى	
إدارى صحيح بالتعبين فى وظيفة (عامل تليفون) متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى - قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإنما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين		- قرار التعيين في وظيفة ( براد سويتش ) غير	204
متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى متى توافرت شروط تحول القرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإقا له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعى للتحول - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكبيف القانونى أنه قرار تعيين		موجودة بالميزانية ، قرار معدوم – يتحول إلى قرار	
- قرار الإدارة بتصحيح خطئها لا يعدو أن يكون تصحيح أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحيح ليس له صفة الإنشائية وإما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين			
تصعبحا أو تحويلاً للقرار المعيب إلى آخر صحبح ليس لد منه الإنشائية وإنما له منه مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين	EEY	متى توافرت شروط تحول القرار الإدارى	
ليس له صفة الإنشائية وإنما له صفة مقررة فحسب وهو ما يعرف بالأثر الرجعى للتحول حقرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانونى أنه قرار تعيين			٤٥٣
وهو ما يعرف بالأثر الرجعي للتحول - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين	ĺ		
٤٥٤ - قرار الإعارة غير جائز من القطاع الخاص إلى الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين		ليس له صفة الإنشائية وإنما له صفة مقررة فحسب	
الحكومة ، والتكبيف القانوني أنه قرار تعيين	٤٤٧	وهو ما يعرف بالأثر الرجعى للتحول	
1 1			٤٥٤
بالمكافأة		الحكومة ، والتكييف القانوني أنه قرار تعيين	
i i i	103	بالمكافأة	-

	♦ مدى إنطباق فكرة تحول القرارات الإدارية على	
٤٥١	الحكم	
204	<ul> <li>♦ تطبيق حديث لنظرية تحول القرارات الإدارية</li> </ul>	
	- تحول القرار الإدارى الباطل إلى قرار آخر صحيح	٤٥٥
	- أساسه وجود تصرف قانونی باطل أو معدوم	
	لسبب أو لآخر ، وتضمنه رغم ذلك عناصر تصرف	
	قانوني آخر ، فيتحول التصرف الأول الباطل إلى	
	تصرف آخر صحيح قانوناً - أركان نظرية تحول	
	القرارات الإدارية - تطبيق قرار الجهة الإدارية	
	بقيد إبنة المدعى بالصف الثاني الإبتدائي وسداد	
	الرسوم المدرسية والسماح لها بالإنتظام بالدراسة	
	مع بداية العام الدراسي وإن كان قراراً باطلاً في	
	ذاته ، إلا أنه توافر له أركان التحول إلى قرار	
	إدارى آخر صحيح بقيد التلميذة بالصف الأول	
	الإبتدائى بالمدرسة ذاتها بحسبانه تولد عن قرار	
٤٥٤	باطل	
٤٥٧	الفصل السابع - القرار المضاد	
٤٥٧	<ul> <li>♦ تعریف القرار المضاد</li> </ul>	
	- القرار الصادر بتعيين وكيل الجامعة في ظل نظام	٤٥٦
	معين ، يجوز إنهاء آثاره عن طريق تعيين وكيل	
£OA	جديد في ظل النظام الجديد	
	- القرار المضاد الصادر إلغاءً لقرار إدارى سابق	٤٥٧
£OA	يجب أن يكون بنفس الأداة	
	الفصل الثامن - القرار المنعدم	
٤٦.	دشبهة القرار ،	
٤٦.	<ul> <li>♦ موقف الفقه من القرار المنعدم</li> </ul>	

		Γ
٤٦٢	<ul> <li>النتائج التي يرتبها الفقه على فكرة الإنعدام</li> </ul>	ļ
	- القرار الإدارى المنعدم لا يكون كذلك إلا إذا كان	٤٥٨
٤٦٣	مشوبا بمخالفة جسيمة	
	- من صور القرار الإدارى المعدوم المشوب بمخالفة	٤٥٩
	جسيمة القرار الصادر من سلطة في شأن إختصاص	
٤٦٤	سلطة أخرى	
	- القرار الإداري يكون منعدما في أحوال غصب	٤٦.
٤٦٤	السلطة	
	- القرار الإداري المنعدم ينتج عن غصب السلطة أو	٤٦١
272	إنعدام المحل	
	- إنعدام القرار الإداري لإنعدام المحل لاستحالة	٤٦٢
٤٦٥	تحقق الأثر القانوني	
270	- القرار الإداري يكون منعدما إذا لم يصادف محلا	٤٦٣
	- إعتداء سلطة على إختصاصات سلطة أخرى يعدم	٤٦٤
٤٦٥	القرار	
٤٦٥	- إغتصاب السلطة يعدم القرار	٤٦٥
	- القرار الصادر بغصب سلطة المحكمة التأديبية	173
٤٦٦	يتحدر إلى درجة العدم	
	- قرار الترقية قبل صدور الاعتماد الخاص بها	٤٦٧
٤٦٦	يعتبر قرارأ معدوما	
	- القرار الإدارى الصادر نتيجة تفريض باطل هو	٨٦٤
٤٦٦	قرار منعدم	
	- القرار الصادر من سلطة تأديبية إعتداء على	279
٤٦٧	إختصاص سلطة تأديبية أخرى هو قرار معدوم	{
	- إعتداء الرئيس الإداري على إختصاص ديوان	٤٧.
٤٦٨	المحاسبة هو قرار معدوم	1
	,	- 1
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	

	- إعتداء رئيس إداري على سلطة مجلس التأديب	٤٧١
٤٦٨	يعتبر قراراً معدوماً لصدوره من سلطة غير مختصة	
	- الخطأ في تكبيف الذنب الإداري يعتبر قرارا إداريا	٤٧٢
٤٦٩	معدوما	
	- إعتداء سلطة إدارية دنيا على سلطة إدارية عليا	٤٧٣
679	يؤدى إلى إنعدام القرار	
	- عدم مراعاة القانون في تشكيل لجنة معينة يرتب	٤٧٤
٤٦٩	الإنعدام	
٤٧.	- إنعدام المحل يؤدى إلى إنعدام القرار	٤٧٥
٤٧.	- إنعدام القرار الإدارى لفقدان ركن النية	٤٧٦
	- قرار التعيين الصادر على فهم توافر شروط معينة	٤٧٧
	في العين في حين أنه فاقدها هو قرار منعدم	
٤٧١	لغقدان ركن النية	
	- إنعدام القرار الإداري عند تخلف ركن النية فيه -	٤٧٨
٤٧٢	تطبيق : قرار ترقية	
	- تصرف الجهة الإدارية في الاتهام المسند إلى	٤٧٩
	المخالف بعد إحالته للمحكمة التأديبية قرار معدوم	
٤٧٢	لا يرتب أثرا	
	- قرار جهة الإدارة باعتبار العامل المنقطع مستقيلاً	٤٨٠
	بعد إتخاذ الإجراءات التأديبية وقبل البت فيها	
٤٧٣	نهائياً قرار معدوم	
	- قرار رئيس الجمهورية بفرض الحراسة على أحد	٤٨١
	المواطنين المصريين استنادأ إلى أحكام قانون	
	الطوارئ قرار ينطوى على مخالفة صارخة بالغة	
	الجسامة تنحدر بالقرار إلى مرتبة الفعل المادى	
٤٧٣	المعدوم الأثر	

	- القرار المنعدم يخول الإدارة حق سحبه في أي وقت	EAY
٤٧٤	تشاء دون التقيد بالميعاد	
	- القرار المنعدم لا تلحقه حصانة ، ولا يكون قابلاً	٤٨٣
٤٧٥	للتنفيذ المباشر	1
	- القرار المعدوم عدم والعدم لا يقوم وساقط والساقط	٤٨٤
£YO	Y sage	•
	- القرار المنعدم لفقدان ركن النية لا يكتسب أية	٤٨٥
٤٧٥	حصانة ويجوز الرجوع فيه وإلغاؤه في أي وقت	
٤٧٦	- القرار المنعدم ليس في حاجة إلى قرار إداري يبطله	٤٨٦
٤٧٦	- القرار المعدوم لا تلحقه الاجازة	٤٨٧
	- القرار الإدارى المعدوم يعتبر مجرد واقعة مادية لا	٤٨٨
	يلزم الطعن فيه قضاء وإغا يكفى إنكاره وعدم	
٤٧٦	الاعتداد به	
	- جمارك - القرار الصادر من مدير عام الجمارك	٤٨٩
	بفرض الغرامة الجمركية لوجود نقص في الشحنة	
٤٧٧	للسفينة - قرار منعدم	
	البابالثالث	
	أركان القرار الإدارى وعيوبه	
٤٨١	(أوجه الإلغاء)	
٤٨٣	الفصل الأول - عيب الشكل والإجراءات	
٤٨٣	<ul><li>الفرض من الشكليات</li></ul>	
٤٨٥	المبحث الأول - أحوال خضوع القرار لشكل معين	
٤٨٥	- قرار إدارى - لايشترط فيه صيغة أو شكل معين	٤٩.
	- الأوامر الإدارية ليس لها أشكال ولا أنواع	113
٤٨٥	تحصرها	
	- قرار إدارى شكله - فتوى إدارة الرأى - إعتناق	193

٤٨٦	جهة الإدارة المذهب الذي تضمنته يعتبر قراراً لها	
	<ul> <li>القرار الإدارى قد يكون مكتوباً كما يكون شفوياً</li> </ul>	٤٩٣
	- الأصل أن جهة الإدارة غير مقيدة بشكل معين	
٤٨٦	للإقصاح عن إرادتها ما لم يلزمها القانون بذلك	
	<ul> <li>قرار رئيس الجمهورية بفصل الموظف بغير الطريق</li> </ul>	٤٩٤
	التأديبي - لايلزم له شكل معين - لجهة الإدارة	
£AY	أن تثبت صدوره بكافة طرق الإثبات	
	- القرار الإداري ليست له صيغ معينة لابد من	٤٩٥
٤٨٧	إنصبابه في إحداها بصورة إيجابية	
	- ليس للأوامر الإدارية أشكال ولا أنواع تحصرها -	197
	يتوفر للأمر الإدارى قوامه بمجرد صدوره بطريقة	
	قاطعة وتنفيذية - قد يستنتج الأمر الإدارى من	
٤٨٨	مجرد أعمال التنفيذ المادية	
٤٨٨	المبحث الثاني - تسبيب القرارات الإدارية	
٤٨٨	<ul> <li>♦ مفهوم وشروط تسبيب القرار الإدارى</li> </ul>	
	- الأصل عدم تسبيب القرار الإدارى ما لم ينص على	٤٩٧
٤٨٩	غير ذلك	
	- الإدارة غير ملزمة بتسبيب قراراتها ما لم يلزمها	٤٩٨
	القانون - إذا ذكرت أسباباً للقرار خضعت لرقابة	
٤٨٩	المحكمة	
	- قرار إدارى - إشتراط تسبيبه - خلوه من	٤٩٩
٤٩.	الأسباب – يطلانه لعيب شكلي	
	- عدم تسبيب القرار الإدارى حيث يوجب القانون	٥٠٠
٤٩.	ذلك يعتبر عبباً شكلياً جوهرياً يبطل القرار	
	- تسبيب القرار الإدارى يجب أن يكون كافياً منتجاً	٥٠١
٤٩.	ف <i>ي</i> فهم الواقع	

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
	- التسبيب لايكون إلا بالقدر الذي تحتمله طبيعة	0.4
٤٩١	القرار أو تتسع له	
	- القرار الإداري المبنى على أسباب غامضة يعتبر	٥٠٣
298	قراراً خالياً من الأسباب	
1	<ul> <li>التسبيب يجب أن يكون واردأ في صلب القرار،</li> </ul>	٥٠٤
}	ولايكفى لقيام التسبيب الإحالة إلى أوراق أو	
194	وثائق أخرى	
	- التسبيب الذي أوجبه المشرع على لجنة شئون	0.0
	العاملين يلزم الرئيس المحلى ورئيس المصلحة من	
٤٩٣	باب أولى	
	- تسبيب القرار لايكون لازما إلا إذا إستلزمه	٥٠٦
	صريح نص القانون يفترض في القرار غير المسبب	
	أنه قام على سبب صحيح وعلى من يدعى العكس	
٤٩٣	أن يقيم الدليل عليه	
	- التفرقة بين وجوب تسبيب القرار الإداري كإجراء	0 · Y
	شكلى قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيام القرار	
	الإدارى على سبب يبرره كركن من أركان وجوده	
	وترتيب آثاره - خطأ جهة الإدارة في ذكر سبب	
	القرار لايحول دون قيام جهة الإدارة بإعادة إعلان	
	صاحب الشأن بالسبب الحقيقي وراء ذلك القرار -	
	طالما إستطاعت جهة الإدارة أن تثبت أن هذا	
	السبب كان قائماً في تاريخ إصدار القرار وأنه كان	
٤٩٤	بالفعل هو المبرر في تقدير جهة الإدارة لإصداره	
2 12	ب الزم المشرع صراحة في القوانين واللوائح جهة	٥٠٨
	الإدارة بتسبيب قراراتها وأوجب ذكر هذه الأسباب	
297	التي بني عليها القرار واضحة جلية	
211	اللق بنی سیه اسار واضحه جنید	

	البحث الثالث - التمييز بين الشكليات الجوهرية	
697	والشكليات الثانوية	
	♦ الفرق بين الشكليات الجوهرية والشكليات	
٤٩٧	الثانوية	
	- قرار إدارى عيب الشكل - بطلان - عدم إستيفاء	٥٠٩
	القرار الإدارى للشكليات المقررة في القوانين	
	واللوائح أو مخالفته لها - الأصل أن يكون	
	نتيجته البطلان ولو لم ينص على ذلك - تخفيف	
	القضاء من شدة هذا الأصل وخروجه عليه في	
	بعض الحالات - لا بطلان عند مخالفة الشكليات	
	المقررة لصالح الإدارة أو الشكليات الثانوية	
]	والشكليات التي يتنازل عنها من شرعت لمصلحته،	
ĺ	ولا عند ما تصحح الإدارة الشكل الباطل بإجراء	
697	لاحق	
	- القرار الإدارى لايبطل لعيب شكلى إلا إذا نص	٥١٠
	القانون على البطلان عند إغفال الإجراء أو كان	
۰۰۰	الإجراء جوهريأ	
	- التفرقة بين الشكليات الجوهرية والشكليات	٥١١
	الثانوية غير الجوهرية وأثر تخلف كل منهما على	
٥٠١	القرار الإدارى	
	- الشكل الجوهرى وغير الجوهرى وأثره على مدى	٥١٢
٥٠١	مشروعية القرار	
	- قرار إدارى - قواعد الشكل في إصداره -	٥١٣
	التفرقة بين الشكليات الجوهرية والثانوية -	
	البطلان لعيب شكلى يكون بنص في القانون أو	
	كان الإجراء جوهريا يترتب على إغفاله تفويت	

		T
ļ	المصلحة التي عنى القانون بتأمينها حسب قصد	
0.7	المشرع	}
	البحث الرابع - أحوال عدم تأثير عيب الشكل على	
0.4	مشروعيةالقرار	
	المطلب الأول - الشكليات الثانوية	
٥٠٤	(الشكليات غيرالجوهرية)	
	- لايبطل القرار الإدارى لعيب شكلى إلا إذا نص	١٥١٤
	القانون على البطلان لدى إغفال الإجراء أو كان	
	الإجراء جوهرياً في ذاته بترتب على إغفاله تفويت	
	المصلحة التي عني القانون بتأمينها - أساس ذلك	
	- تطبيق على قرار بتقرير المنفعة العامة على عقار	
٥٠٤		
	- عدم ذكر إسم القائم بالتحقيق لايرتب البطلان	٥١٥
٥٠٥	لكونه شكلأ ثانويا	
	- تحقق الفرض من الشكل أو الإجراء يغنى عن	٥١٦
٥٠٥	وجوب إتخاذه	
	- تحقق الغاية من عرض الكشوف في مقر العمدية	٥١٧
	يجعل عرضها في أماكن أخرى من قبيل	
٥٠٦	الشكليات الثانوية	
	<ul> <li>شرط تكليف المحقق بأن يتلو على الموظف ملخص</li> </ul>	٥١٨
	ما أسفر عنه التحقيق من الشكليات الثانوية التي	
	لايترتب على إغفالها أى بطلان ما لم يثبت أنه	
0.7	كان إجراء جوهرياً	
	- الشكل المتضمن توزيع العمل بين الأعضاء	011
0.4	لايعتبر شكلأ جوهريأ	
	- إعداد درجات كفاية الموظفين في شهر معين ليس	٥٢٠
1		1

م المكلاً جوهرياً - لايترتب البطلان على إغفاله - تحقيق - قضائى أو إدارى - وسبلة لإظهار الحقيقة وليس هدفاً - تحقيق قضائى يغنى عن الإدارى - عدم إجراء هذا الأخير - لايعيب القرار المطلب الثانى - المضرورة القاهرة - وجوب العرض على قسم التشريع بمجلس الدولة - (الظرف الإستثنائي) - ٥٠٥ المطلب الثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة القرار - عدم إخراج العميد للطالب المتلبس بالغش في وحدها الإمتحان لايرتب البطلان لكون الإجراء مقرر المصلحة الإدارة - إخطار النبابة الإدارية الوزير قبل إجراء التحقيق على إغفاله هو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله أو إجراءات - قرار معيب في شكله على إغفاله أو إجراءات - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أساس ذلك السنان المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب المطلب الرابع - إستحالة اتخاذ الشكل المطلوب المطلان شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء - إذا كان خطاء - إذا ك			
الحقيقة وليس هدفاً - تحقيق قضائي يغني عن الإداري - عدم إجراء هذا الأخير - لايعبب القرار الطالب الثانق - المضرورة القاهرة (القطلب الثانق - المضرورة القاهرة مخالفته لضرورة قاهرة لا تؤثر على مشروعية القرار مخالفته لضرورة قاهرة لا تؤثر على مشروعية القرار القطلب الثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة الإمتحان لايرتب البطلان لكون الإجراء مقرر الإمتحان لايرتب البطلان لكون الإجراء مقرر المصلحة الإدارة الوزير قبل إجراء التحقيق مو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله على إغفاله أو إجراءات - قرار معيب في شكله أو إجراءات - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أساس ذلك أساس ذلك المسائلة المشكل المطلوب أسانيع - إستازام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شباخته شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان	٥٠٨	شكلاً جوهرياً - لايترتب البطلان على إغفاله	
الإدارى – عدم إجراء هذا الأخير – لايعبب القرار الاطلب الثائدى – الشرورة القاهرة وجوب الطرف الإستثنائي)    7		- تحقيق - قضائى أو إدارى - وسيلة لإظهار	٥٢١
- لا مخالفة - لا مخالفة المطلب الثانى - المضرورة القاهرة المطلب الثانى - المضرورة القاهرة - وجوب العرض على قسم التشريع بمجلس الدولة - مخالفته لضرورة قاهرة لا تؤثر على مشروعية القرار القرار المطلب الثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة المعبد للطالب المتلبس بالغش في الإمتحان لا يرتب البطلان لكون الإجراء مقرر المصلحة الإدارة الإدارة الزرة وحدها فلا بطلان على إغراء التحقيق مو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغناله على إغناله الرابية الإدارة المقبد في شكله الواجراء تدار وجراء تدار وجراء تدار معبب في شكله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أساس ذلك المساس ذلك المتحالة إتخاذ الشكل المطلوب المنان مناخته الإدارة منه يستعيل معه إقام الشكلية - إهمالها لا يرتب البطلان		الحقيقة وليس هدفأ - تحقيق قضائي يغنى عن	
المطلب الثانى - المضرورة القاهرة و وجوب العرض على قسم التشريع بمجلس الدولة - وجوب العرض على قسم التشريع بمجلس الدولة - القرار مخالفته لضرورة قاهرة لا تؤثر على مشروعية القرار المطلب الثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة وحدها الإمتحان لابرتب البطلان لكون الإجراء مقرر المصلحة الإدارة الإدارة البطلان لكون الإجراء التحقيق المصلحة الإدارة الزارة وحدها فلا بطلان على إغناله على إغناله على إغناله الرادي - إجراءات - قرار معيب في شكله الواجراء اته - لا يصححه قبول ذرى الشأن - أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذرى الشأن - أساس ذلك الستحالة إتخاذ الشكل المطلوب المسادة المستحالة المخاذ الشكل المطلوب المسادة المستحالة المنازم تصديق شيغ على طلب نقل بينما شياخته العربة بالبطلان المالها المسادة المستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان		الإداري - عدم إجراء هذا الأخير - لايعيب القرار	
(الظرف الإستثنائي)         - وجوب العرض على قسم التشريع بمجلس الدولة - مخالفته لضرورة قاهرة لا تؤثر على مشروعية القرار القرار الطلب المثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة الإمتحان لايرتب البطلان لكون الإجراء مقرر المصلحة الإدارة المصلحة الإدارة الوزير قبل إجراء التحقيق المصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله على إغفاله على إغفاله الوزير قبل درار إدارى - إجراءات - قرار معيب في شكله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذرى الشأن - أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذرى الشأن - أساس ذلك المساس ذلك المتحانة المشكل المطلوب الرابع - إستانام تصديق شيغ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان	۸۰۵	- لا مخالفة	
- وجوب العرض على قسم التشريع بمجلس الدولة - مخالفته لضرورة قاهرة لا تؤثر على مشروعية القرار القرار المطلب المثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة الإمتحان لابرتب البطلان لكون الإجراء مقرر المصلحة الإدارة المسلحة الإدارة المنابة الإدارية الوزير قبل إجراء التحقيق مو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله على إغفاله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذرى الشأن - أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذرى الشأن - أساس ذلك المساس ذلك المتحالة إتخاذ الشكل المطلوب الرابع - إستارام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لابرتب البطلان		المطلب الثانى - الضرورة القاهرة	
مخالفته لضرورة قاهرة لا تؤثر على مشروعية القرار القرار وحدها وحدها وحدها الإمتالات - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة الإمتحان لابرتب البطلان لكون الإجراء مقرر لصلحة الإدارة الإدارة الوزير قبل إجراء التحقيق مو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله على إغفاله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أساس ذلك أساس ذلك المتحلية المتحلة ال	٥٠٩	(الظرف الإستثنائي)	
القرار المطلب الثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة وحدها المصلب الثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة الإمتحان لابرتب البطلان لكون الإجراء مقرر لصلحة الإدارة الإدارة البطلان لكون الإجراء التحقيق الحطار النبابة الإدارية الوزير قبل إجراء التحقيق الحواء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغناله على إغناله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن الساس ذلك المساس ذلك المتلاية - إستلزام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان		- وجوب العرض على قسم التشريع بمجلس الدولة -	٥٢٢
المطلب الثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة وحدها  م عدم إخراج العميد للطالب المتلبس بالغش في الإمتحان لابرتب البطلان لكون الإجراء مقرر المصلحة الإدارة الجراء التحقيق هو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله على إغفاله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أساس ذلك المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب المنازم تصديق شيغ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان		مخالفته لضرورة قاهرة لا تؤثر على مشروعية	
حدها     حدم إخراج العميد للطالب المتلبس بالغش في الإمتحان لايرتب البطلان لكون الإجراء مقرر المسلحة الإدارة الوزير قبل إجراء التحقيق هو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله على إغفاله أو إجراءات - قرار إداري - إجراءات - قرار معيب في شكله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أساس ذلك المساس ذلك المتلاب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب المنازم تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان	٥٠٩	القرار	
حدم إخراج العميد للطالب المتلبس بالغش في الإمتحان لايرتب البطلان لكون الإجراء مقرر لصلحة الإدارة وطار النبابة الإدارية الوزير قبل إجراء التحقيق هو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله على إغفاله و ار إداري - إجراءات - قرار معيب في شكله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أساس ذلك المساس ذلك المتلاب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب المنازم تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان		المطلب الثالث - الشكليات المقررة لمصلحة الإدارة	
الإمتعان لابرتب البطلان لكون الإجراء مقرر لصلحة الإدارة الإدارة الإدارة الإدارة الإدارة الإدارة التحقيق هو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله المارة وادر معيب في شكله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أساس ذلك المسلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب الرابع - إستلزام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إتمام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان	٥١.	وحدها	
الملحة الإدارة الوزير قبل إجراء التحقيق حواجاء التحقيق مو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله على إغفاله حوار إدارى - إجراءات - قرار معيب في شكله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذرى الشأن - أساس ذلك أساس ذلك المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب الرابع - إستازام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إتمام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان		- عدم إخراج العميد للطالب المتلبس بالغش في	٥٢٢
- إخطار النيابة الإدارية الوزير قبل إجراء التحقيق     هر إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان     على إغفاله     - قرار إدارى - إجراءات - قرار معيب في شكله     أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذرى الشأن - أساس ذلك     أساس ذلك     المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب     ما - إستلزام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته     شاغرة منه يستحيل معه إتمام الشكلية - إهمالها     لايرتب البطلان		الإمتحان لايرتب البطلان لكون الإجراء مقرر	
هد إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا بطلان على إغفاله  - قرار إدارى - إجراءات - قرار معبب فى شكله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذرى الشأن - أساس ذلك أساس ذلك المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب - إستلزام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحبل معه إتمام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان	٥١٠	لمصلحة الإدارة	
على إغفاله على إغفاله - قرار معيب في شكله أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - أساس ذلك أساس ذلك المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلب - إستلزام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إتمام الشكلية - إهمالها لا يرتب البطلان		- إخطار النيابة الإدارية الوزير قبل إجراء التحقيق	072
حَرَّارُ إِدَارِي – إِجِرا الله – قرار معيب في شكله أو إجرا الله – لا يصححه قبول ذوى الشأن – أساس ذلك المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب الرابع - إستلزام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إتمام الشكلية – إهمالها لايرتب البطلان		هو إجراء شرع لمصلحة الإدارة وحدها فلا يطلان	
أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن - الساس ذلك الساس ذلك المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب المناخمة استخارام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إتمام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان	٥١١	على إغفاله	
أساس ذلك  المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب  المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب  - إستلزام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحبل معه إتمام الشكلية - إهمالها لا يرتب البطلان		- قرار إدارى - إجراءات - قرار معيب في شكله	070
المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب - إستازام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان		أو إجراءاته - لا يصححه قبول ذوى الشأن -	
- إستلزام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته شاغرة منه يستحيل معه إتمام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان	017	أساس ذلك	
شاغرة منه يستحيل معه إقام الشكلية - إهمالها لايرتب البطلان	٥١٢	المطلب الرابع - إستحالة إتخاذ الشكل المطلوب	
لايرتب البطلان ١٣٥		- إستلزام تصديق شيخ على طلب نقل بينما شياخته	770
- ' '		شاغرة منه يستحيل معه إتمام الشكلية - إهمالها	
۱۲۷ - إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء	٥١٣	لايرتب البطلان	
		- إذا كان نظام العمل لايوجد به سلسلة الرؤساء	٥٢٧

الذين حددهم القانون لإعداد تقارير الكفاية، فإن التقرير يستوفى أوضاعه القانونية بحكم الضرورة	
, , ,	
	- 1
واللزوم بتقدير الرؤساء الموجودين بنظام العمل ولا	
بطلان ۱۳ م	- [
إستحالة أخذ رأى مجلس القسم في تشكيل اللجنة	- 074
العلمية بسبب الخلافات الشديدة لا يؤثر إهمال هذه	
الشكلية على مشروعية القرار	
الضرورة في إهمال الشكلية المقررة تقدر بقدرها ما ٥١٤	- 079
إمتناع الموظف عن الإدلاء بدفاعه أثناء التحقيق	- 07.
لايرتب البطلان لأنه هو الذي فوت على نفسه	]
فرصة الدفاع ١٥٥	
طلب الخامس - تدارك الشكل الناقص	ži į
(إتمام الشكلية بعد إهمالها) ٥١٥	
إهمال شكلية وجوب عرض أمر فصل الموظف على	- 041
لجنة شئون العمال لاترتب البطلان لإمكان إتمامها ١٦٥	
إن عيب مخالفة الشكل لايحدث أثره إذا تداركت	- 077
الإدارة ما فاتها بشأنه	
طلب السادس - مدى تغطية رضاء صاحب الشأن	tı
لعيبالشكل ١٧٥	
ليس لصاحب الشأن التمسك بمخالفة الشكل بعد	- 077
رضائه ما ۱۷	
القرار المعيب في شكله أو إجراءاته لايصححه	- 082
قبول ذوی الشأن	
بُحِث الخامس - أحوال تأثير عيب الشكل على	<b>u</b>
مشروعيةالقرار	

	المطلب الأول - إغضال الإجراءات التمهيدية والمدد	
011	الجوهرية	
	- قرار إنهاء الخدمة يقع باطلاً إذا لم يسبقه إنذار	٥٣٥
٥١٩	العامل الكتابي لفقدانه شكلاً جوهرياً للقرار	
	- الإعلان بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة إجراء جوهري	٥٣٦
٥٢٠	تخلفه يرتب عيب الشكل	
	- إغفال إجراء جوهري من إجراءات مراحل إعداد	٥٣٧
84.	التقارير السنوية يبطل القرار	
	- إغفال إجراء جوهري من إجراءات إصدار قرار	٥٣٨
٥٢١	الترقية تبطل القرار	
	- إعلان العمدة أو الشيخ بالتهمة قبل الجلسة من	٥٣٩
	الإجراءات الجوهرية التي ينتج عن تخلف إعمالها	
٥٢١	البطلان	
İ	- عدم مراعاة الإجراءات التي أوجبها المشرع يترتب	08.
٥٢٢	عليها بطلان عملية الإنتخاب	
	المطلب الثاني - إهمال وجوب أخذ رأى فرد أو هيئة	
٥٢٢	مقدما	
	- إغفال أخذ رأى لجنة شنون الموظفيين ولو كان	۱٤٥
	إستشاريا يترتب عليه إهدار الضمانات التي كفلها	
٥٢٣	القانون - بطلان القرار	
	- نقل - من هبئة التدريس بالجامعة إلى كلية	027
	الصناعات - عدم أخذ رأى مجلس الجامعة -	
٥٢٣	مخالفة قرار النقل للقانون	
	- قرار إدارى - إشتراط القانون أخذ رأى جهة معينة	028
	قبل إصدار القرار - يجعل القرار معيباً إذا لم	
	يؤخذ رأى هذه الجهة - حتى ولو كان رأى الجهة	

014	استشارياً	
İ	- إغفال أخذ رأى لجنة حددها القانون - ولو كان	011
1	إستشارياً - يعتبر إهدارا لضمانة أوجدها القانون	
OYE	يودي إلى بطلان القرار	
	- وجوب عرض أمر إبعاد الأجانب ذوى الإقامة	010
	العادية على لجنة إستشارية لإبداء الرأى في	
	الإبعاد وفحص مبرراته إجراء جوهرى يتخلف عن	
070	إغفاله بطلان القرار لعبب في الشكل	
	- لوائح وقرارات تنفيذية - وجوب عرضها على	٥٤٦
	قسم التشريع لصباغتها - البطلان جزاء عدم	
070	العرض عليه - الحكمة من العرض	
	<ul> <li>تعذر عرض القرارات التنفيذية على قسم التشريع</li> </ul>	٥٤٧
۸۲۵	بمجلس الدولة لضرورة قاهرة لا تبطل هذه القرارات	
	- وجوب صياغة المراسيم بقسم التشريع بمجلس الدولة	٥٤٨
	إلا ما تعلق منها بحالات فردية	·
0 7 9	<ul> <li>عدم صیاغة القرار الإداری ومراجعته یجعل القرار</li> </ul>	069
	باطلاً من ناحية الشكل	
٥٣٠	- صدور لائحة المناقصات والمزايدات دون تولى	00.
	مجلس الدولة صياغة اللائحة يجعلها مشوبة بعيب	
	الشكل ولاتعد نافذة ولايحتج بها على الأفراد	j
	لعدم نشرها	1
٥٣١	المطلب الثالث - مخالفة قواعد الشكل والإجراءات	l
٥٣٢	بالنسبة للجان	j
٥٣٢	الفرع الأول - مجال تشكيل اللجان والمجالس	
	<ul> <li>تشكيل لجنة شئون الضباط إجراء شكلى جوهرى</li> </ul>	001
٥٣٢	لايجوز مخالفته	

	- قواعد تشكيل مجالس التأديب من النظام العام	007
٥٣٣	لايجوز مخالفة هذه القواعد	
	- قرار صادر من لجنة - دعوة بعض الأعضاء دون	٥٥٣
٥٣٣	الباقين – إنعقادها باطل وكذا قراراتها	
	- قرار إدارى بالإحالة إلى المعاش - إستناده إلى	001
	قرار لجنة طبية تشكيلها باطل ولم توقع الكشف	
	على المدعى مما أخل بالضمانات المقررة قانوناً -	
٥٣٣	بطلاته لمخالفته للقانون	
	- قرار صادر من لجنة بعد إقصاء أحد أعضائها -	000
٥٣٤	هو قرار باطل لبطلان تشكيل اللجنة	
	- لجنة شئون الموظفين - عدم حضور أحد أعضائها	700
٥٣٤	الإجتماع - بطلان تشكيلها	
	- صدور قرار من بعض أعضاء اللجنة المختصة -	004
	عدم دعوة باقى الأعضاء كان لإعتبارات أملتها	
000	الضرورة - صحة التشكيل	
	- قرار إدارى - صدوره من هيئة غير مشكلة	۸۵۸
	تشكيلاً قانونياً - بطلانه لعيب جوهري - لا محل	
٥٣٥	لبحث أوجه الطعن الأخرى	
	- مجلس تأديب قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية	٥٥٩
	بالنسبة لأحد الأعضاء - وجوب تنحيه وإلا كان	
٥٣٦	التشكيل معيباً	
	- مجلس تأديب - عدم دعوة جميع أعضائه رغم	۰۲۰
٥٣٧	إشتراط ذلك قانونأ يعبب تشكيل المجلس	
	الضرع الثاني - مجال القواعد التي تحكم جدول	
٥٣٧	أعمال الإجتماع	
	- حظر النظر في أية مسألة غير واردة في جدول	170

	أعمال إجتماع الجمعية العمومية من القواعد	ł
	العامة المسلمة ولا ضرورة للنص عليها في القانون	
٥٣٧	الأساسي للجمعية	
	- يعتبر إجتماع الجمعية العمومية منفضاً بمجرد	۲۲٥
	الإنتهاء من جدول أعمال الجلسة - ولاتعتبر	
	الجلسة مستمرة ببقاء فريق من الأعضاء -	
	القرارات التي يتخذها هذا الفريق في إجتماعه	
	تعتبر مجرد إتفاق يعد معدوماً بالنسبة للجمعية	
٥٣٨	العمومية	
	- إذا كانت مسألة إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة لم	٥٦٣
	تكن مدرجة في جدول الأعمال فإن الإنتخاب يكون	
089	منعدماً	
089	الفرع الثالث - مجال المداولة والتصويت	
	- الأصل صدور القرارات بعد مناقشة وتمحيص يتم	٤٢٥
	في الإجتماع ، والإستثناء أن تتم القرارات بطريق	
٥٣٩	الموافقة «بالتمرير» - شرط ذلك الإجماع	
	- قرار - الموافقة عليه بطريقة التمرير - متى تتم -	٥٢٥
٥٤.	بتوقيع جميع الأعضاء عليه	
٥٤.	- القرار الصادر بالتمرير يستلزم لصحته الإجماع	۲۲٥
	- لجنة - صحة إنعقادها - قبام عضو بأداء فريضة	۷۲٥
	الصلاة - لايعتبر غائباً عن الجلسة - وجوب أخذ	
٥٤.	صوته	
	- إشتراك موظف في لجنة شئون العاملين عند عرض	۸۲۵
0 £ 1	أمر ترقيته لايرتب البطلان	
	- لجنة - ولو أن رأيها إستشارى - وجود أحد	079
	الأعضاء له مصلحة - حتى ولو إنسحب أو إمتنع	

٥٤١	عن إبداء رأيه – يبطل قراراتها	
021		۵۷.
	- لجنة - حضور موظف من غير أعضائها - لايؤثر	04.
0 6 7	فى قراراتها بالبطلان مادام رأيه ليس مرجحاً	
	المطلب الرابع - مخالفة قواعد الشكل والإجراءات	
027	بالنسبة للقرارات التأديبية	
	- تحقيق الصمان وتوفير الإطمئنان لذوى الشأن من	٥٧١
	القواعد الإجرائية التي يتعين مراعاتها عند إصدار	
٥٤٣	قرار الجزاء	
	- يجب أن يمكن الفرد من الدفاع عن نفسه ببيان	٥٧٢
	التهمة الموجهة إليه وإلا كان تخلف الإجراء مبطلأ	
٥٤٣	للقرار	
	- التحقيق القانوني يجب أن يكون صحيحاً له كل	٥٧٣
٥٤٣	مقوماته فإذا خلا من هذه المقومات كان باطلا	
	- يجب إحاطة الموظف بالتهم الموجهة إليه ، تخلف	٥٧٤
011	ذلك يبطل المحاكمة	
	- إستدعاء الموظف للمحاكمة دون بيان موضوع	٥٧٥
011	التهمة ومحاكمته رغم ذلك مخالف للقانون	
	- المحاكمة التأديبية يجب أن تجرى على أصول	۲۷٥
٥٤٤	وضوابط تكفل سلامة القرارات التى تصدرها	
	البحث السادس - مدى صلاحية عيب الشكل	
010	كأساس للمطالبة بالتعويض	
	- قرار إداري - عيب الشكل الذي يشوب القرار	٥٧٧
į	الإداري - لا يصلح أساساً للمطالبة بالتعويض وإن	
0 £ 0	كان يعتبر سندأ للقضاء بإلغائه - مثال	
	- قرار إداري - عدم مشروعيته - لاتوجب الحق في	٥٧٨
	التعويض إذا كان عدم المشروعية لعبب في الشكل	
	·	
	The state of the s	

057	دون الموضوع	
	- التعويض عن قرار إداري معيب شكلاً - مشروط	٥٧٩
	بشرطين - الأول : ألا يكون في إمكان جهة	
	الإدارة تداركه - والثاني : أن يكون العيب قد بلغ	
	مبلغ الخطأ الجسيم بحيث يؤثر في موضوع القرار	
۷٤٥	وجوهره	
	- القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء	۰۸۰
	بالإلغاء فلكل من القضائين أساسه - عيب عدم	
	الإختصاص أو عيب الشكل الذى يشوب القرار	•
	الإدارى فيؤدى إلى إلغائه لايصلح حتما ويالضرورة	
	أساساً للتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في	
٥٤٧	موضوع القرار	
	- عبب الشكل أو عدم الإختصاص الذي يشوب	٥٨١
	القرار الإدارى لايصلح حتما وبالضرورة أساسا	
	للتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع	
٥٤٨	القرار	
	- عيب الشكل أو عدم الإختصاص الذي قد يشوب	۲۸۵
	القرار الإداري فيؤدي إلى إلغائه لايصلح حتماً	
	وبالضرورة أساساً للتعويض ما لم يكن العيب	
٨٤٥	مؤثراً في موضوع القرار	
	- العيب الشكلَّى الذي يشوب القرار الإداري	٥٨٣
	لايصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض إذا كان	
019	القرار سليماً محمولاً على أسبابه المبررة الإصداره	
	<ul> <li>القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء</li> </ul>	٥٨٤
	بالإلغاء، ورغم مخالفة قاعدة الإختصاص أو	
	الشكل فإنه لايكون ثمة موجب للقضاء بالتعويض	

	لو كان القرار سيصدر صحيحاً على أية حال بذات	
019	المضمون لو روعيت القاعدة الشكلية أو الإجرائية	
00.	البحث السابع - تطبيقات قضائية متنوعة	
١٥٥	المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري	
	- بطلان قرار الإزالة والتصحيح لمخالفته إجراءً	٥٨٥
	جوهرياً هو عدم أخذ رأى لجنة فنبة من غير	
١٥٥	العاملين بالجهة الإدارية	
	- عدم أخذ رأى لجنة فنية من المهندسين المعماريين	۲۸ه
	والمدنيين من غير العاملين بالجهة الإدارية يعد	
٥٥١	مخالفة لإجراء جوهري يبطل القرار	
	- تقاعس الإدارة عن إتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام	٥٨٧
	عملية نزع الملكية خلال مدة السنتين من تاريخ	
	نشر القرار المقرر للمنفعة العامة يسقط مفعولا	
007	القرار	
	<ul> <li>سقوط قرار تقرير المنفعة العامة إذا لم تودع</li> </ul>	٥٨٨
	النماذج أو القرار مكتب الشهر العقارى خلالًا	
000	سنتين من نشر القرار بالجريدة الرسمية	
	- بطلان قرار الإزالة إذا إفتقد الإجراء الجوهرى	٥٨٩
00£	المتعلق بتسبيب القرار	
000	- عدم توقيع أعضاء اللجنة الفنية يبطل القرار	٥٩٠
	- عدم العرض على اللجنة الفنية مخالفة لإجراء	٥٩١
000	جوهري يبطل القرار	
007	المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا	
	- بطلان القرار الإداري لإغفال إجراء معين - وجوب	047
	أن يكون البطلان منصوصاً عليه في التشريع ، أو	
007	يكون الإجراء جوهريأ	

		- الغاية من قواعد الشكل ، والتمييز بين الشكليات	094
	007	الجوهرية والشكليات الثانوية	
		- التفرقة بين الشكليات الجوهرية والشكليات	092
	٥٥٩	الثانوية وتطبيقه على قرار تقرير المنفعة العامة	
		- إستلزام تقديم تقرير بالموضوع من لجنة محددة قبل	090
	٥٦.	إصدار قرار إزالة التعدى إجراء جوهرى	
ı		- موافقة لجنة التموين العليا شرط جوهرى لصحة	٥٩٦
1	170	قرار الإستيلاء لضمان تموين البلاد	
ı		- إذا إستلزم القانون إخطار صاحب الشأن قبل شهر	094
ı	170	على الأقل من الإزالة فإنه يعد إجراءً جوهريا	
1		- وجوب عرض التعبين في وظيفة أستاذ على	۸۹۵
١		مجالس القسم والكلية والجامعة إجراء جوهرى	
		يترتب على مخالفته بطلان القرار - وجوب عرض	
l		توصية مجلس المعهد بعدم الصلاحية للتعيين على	
ı	170	مجلس الجامعة - أثر ذلك	
		- إنذار الجمعيات بإزالة المخالفات قبل صدور قرار	099
ı	750	حلها إجراء جوهري يترتب البطلان على مخالفته	
		- المعاينة للترخيص بفتح صيدلية يوجب حضور طالب	٦
		الترخيص أو من ينيبه بعد دعوته وإلا كانت	
	٥٦٣	المعاينة باطلة	
		- إجراء إيداع النماذج أو القرار الوزارى المقرد	7.1
		للمنفعة العامة خلال سنتين من نشره بالجريدة	
	٦٢٥	الرسمية وسقوط قرار المنفعة العامة بتخلف الإجراء	1
		- لايبطل القرار لعيب شكلى إلا إذا نص القانون	7.7
		على البطلان عند إغفال الإجراء أو كان الإجراء	1
		جرهرياً في ذاته يترتب على إغفاله تفويت المصلحة	- 1
_			

]	التى عنى القانون بضمانها وبتأمينها للدولة أو	
	للأفراد - إذا حدث خلل أو مخالفة للإجراءات	
	الشكلية فإنه يترتب البطلان - إذا تحققت رغم	ĺ
	المخالفة الغاية والحكمة التي إبتغى المشرع تحقيقها	
	من الإجراء الشكلي الذي نص عليه فلا يترتب	
٥٦٤	البطلان	
ĺ	- المواعيد والقواعد والإجراءات المقررة في قانون	7.8
	مباشرة الحقوق السياسية بشأن حق الناخب في	
	الإدلاء بصوته وجمعية الإنتخابات هي إجراءات	
٥٢٥	جوهرية يترتب على مخالفتها البطلان	
1	- عدم عرض أمر المتقدمين لشغل وظيفة عضو هيئة	٦٠٤
	التدريس بأكاديمية الشرطة على لجنة فحص	
	الإنتاج العلمي ولو كان رأيها إستشاريا يعتبر	
	مخالفة لإجراء شكلي جوهري يترتب عليها البطلان	
	- وجوب الحصول على موافقة مجلس الجامعة	
٥٢٥	المختصة التي ينتمي إليها الأساتذة أعضاء اللجنة	
	- وجوب مراعاة الإجراء الشكلى المتعلق بإنذار	7.0
	العامل قبل إنهاء خدمته بسبب الإنقطاع عن	
۸۲۵	العمل	
	- مناط إعمال حكم المادة (٩٨) من نظام العاملين	1.1
	المدنيين بالدولة بإنهاء خدمة العامل للإنقطاع	
	إتخاذ الإجراء الجوهري الذي تطلبه القانون بإنذاره	
079	كتابة في المدد المقررة	
	- شرط الإنذار لإنهاء خدمة العامل بقرينة الإستقالة	٦.٧
۰۷۰	الضمنية - إثباته	
	<ul> <li>الشروط الشكلية والإجرائية الجوهرية في تقرير</li> </ul>	7.4

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
۵٧٠	الكفاية	
	- الإلتزام بعناصر تقدير كفاية العامل المبينة	7.4
٥٧١	بالنموذج إجراء جوهرى يتعين الإلتزام به	
	- قواعد الشكل والإجراءات في إصدار القرار	71.
٥٧٣	التأديبي - تطبيق	
٥٧٤	الفصل الثاني - عيب عدم الإختصاص	
٥٧٤	♦ تعريف عيب عدم الإختصاص	
	♦ النتائج المترتبة على إعتبار عيب عدم	
٥٧٤	الإختصاص من النظام العام	
٥٧٦	المبحث الأول - مصادر الإختصاص	
٥٧٦	المطلب الأول - النص التشريعي	
	- إسناد النص التشريعي الإختصاص إلى هيئة معينة	711
	لها أن تباشره بواسطة الموظف المختص حتى ولو لم	
٥٧٧	يحدد النص التشريعي الموظف المسئول	
	- تحديد الإختصاص بإصدار القرار من ناحية الشكل	717
٥٧٧	والموضوع منوط بالمشرع	
٥٧٨	المطلب الثاني - التفويض والحلول والانابة	
۸۷۸	(١) التفويض	
٥٨٠	(٢) الحلول	
٥٨١	(ד) ואָנוּגָב	
	- التفويض في الإختصاص لا يكون مشروعاً إلا إذا	718
۲۸٥	أجازه القانون	
	- الانابة في القانون الإداري لا تجوز إلا بنص	716
٥٨٢	القانون	
	- إذا إشترط القانون الإختصاص لجهة معينة فلإ	710
	تجوز الانابة إلا بنص صريح من الجهة المختصة	

OAY	بهذه السلطة	
	- سلطة ادارية حدد القانون إختصاصها - لا يجوز	717
٥٨٣	لها تفويض غيرها فيه	
	- الإختصاص المحدد قانونا لا يجوز النزول عنه أو	717
٥٨٣	الإنابة أو التغويض فيه	
	- إذا أعطى القانون إختصاصا معينا لجهة ادارية	718
	معينة - لايجوز لهذه الجهة أن تتنازل عن	
٥٨٣	إختصاصها لغيرها أو تنيب أحدا عنها في ممارسته	
	- الغياب مانع من ممارسة الإختصاص يؤدى إلى	714
٥٨٤	حلول من يقوم مقام الغائب في العمل	
	- مناط انتقال الإختصاص إلى القائم بالعمل ضرورة	٦٢.
٥٨٤	قيام المانع	
	- علة إنتقال الإختصاص عند قبام العذر إستمرار	771
٥٨٥	سير المرافق العامة	
	- صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا الأصل	777
	أن يوقعها رئيس هيئة مفوضى الدولة، وعند قيام	
}	المانع أو العذر ينحدر هذا الإختصاص إلى من يليه	
	في الهيئة ، فلرئيس هيئة المفوضين أن يندب أحد	
ĺ	معاونيه لإتخاذ سبيل الطعن، سواء وقع هذا الندب	
٥٨٥	كتابة أو شفها	
	- لا يجوز لغير صاحب الاختصاص إصدار القرار	777
	المنوط به أو الحلول محل صاحبه إلا بناء على حكم	
٥٨٧	القانون وإلاكان مغتصبا للسلطة	
	- طالما وجد تنظيم خاص بتحديد الإختصاصات	772
	للسلطة التأديبية فلا يسوغ الأخذ بنظام التفويض	
	العام المنصوص عليه في القانون رقم ٤٢ لسنة	

٥٨٧	1977	
۸۸ه	- الأحرال التي يجرز فيها الإنابة	770
	- حدود تغويض الوزير لوكيل الوزارة أو الوكيل	777
۸۸۵	المساعد	
	- إختصاص وكيل الجامعة بتعيين جميع العاملين في	777
	إتحادات طلاب الجامعة من فنيين ومدربين وخبراء	
	- إختصاص مجالس الاتحادات بتعيين من عدا	
	ذلك كصبية الملاعب - وجوب الحصول على إذن	
	من الجامعة عند إستعانة هذه المجالس بمثلين أو	
٨٨٥	مطربين محترفين	
	- حدود الإختصاص والتفويض في الترخيص بأعمال	778
٥٩٠	الوساطة لإلحاق المثلين والمثلات وغيرهم بالعمل	
	- تفويض سلطة التصرف في التحقيق- يستتبع	774
	بالضرورة تخويل المفوض صلاحية وقف الموظف	
091	الذي يجري معه التحقيق	
	- النص في القرار الوزاري على تكليف وكلاء	74.
	الوزاره المساعدين بتنفيذه - لا يعنى تفويض	
	هؤلاء في تعديل القرار أو إضافة شروط جديدة لم	
091	ترد فیه	
	- سلطة البت في التظلمات الإدارية وحدود	781
097	التفويض في هذه السلطة	
	- حدود إختصاص رئيس الجمهورية بإصدار اللوائح	744
	التنفيذية لتنفيذ قانون المؤسسات العامة وشركات	
098	القطاع العام	
	- إختصاصات المحافظين - مقصورة على ما نص	788
	عليه في قانون الإدارة المحلية ولاتحته التنفيذية	

	وما يفوضون فيه من الوزارة في بعض	
	إختصاصاتهم - غلق المدارس الخاصة اداريا طبقا	
	للمادة ٢٨ من قانون التعليم الخاص - عدم	
090	إختصاصهم به	
	- تطور إختصاص المحافظين فيما يتعلق بالمحافظة	748
	على الأمن - إنتقال هذا الإختصاص بعد صدور	
	قانون نظام الإدارة المحلية إلى مديري الأمن	
	بالمحافظات - ليس للمحافظ تأسيسا على ذلك	
	سلطة إصدار تدابير الضبط الفردية في مجال	
097	المحافظة على الأمن العام	
}	- إذا غاب المحافظ أو قام به مانع يحول دون	740
	مباشرته إختصاصاته أو شغر منصبه بسبب الوفاة	
	أو الإحالة إلى المعاش حل محله في مباشرة	
	إختصاصاته مدير الأمن في المحافظة فإذا قام هذا	
	المانع أيضا بمدير الأمن حل محله الحكمدار في	
	مباشرة كافة إختصاصاته الأصلية منها وتلك	
094	المحالة إليه بحكم القانون	
	- النص في القانون على صدور اللاتحة بقرار من	747
	رئيس الجمهورية لا يعتبر تفويضا لرئيس	
	الجمهورية بإصدار اللاتحة وإنما هو تقرير لحق	
091	مخول له بمقتضى الدستور	
	- المجلس الأعلى للأزهر يجوز له أن يفوض في	744
	بعض إختصاصاته رئيسه فضيلة الإمام الأكبر شيغ	
	الأزهر - أساس ذلك أنه مع خلو القانون رقم	
	١٠٣ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الأزهر ولاتحته	
	التنفيذية من أي نص على جواز هذا التفويض	
	~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~	

	تعتبر هذه المسألة مسكوتا عن حكمها وتعين	
{	إلتماس الحكم الخاص بها (بإعتبار أن الأزهر هيئة	
	عامة) في قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة	
	١٩٦٣ الذي يجيز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى	
099	رئيس المجلس ببعض إختصاصاته	
	- عدم جواز تفويض مجلس جامعة الأزهر رئيس	٦٣٨
	الجامعة في إختصاصاته المقررة بالقانون رقم ١٠٣	
	لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر وهيئاته أو	
7.1	في لائحته التنفيذيه	
	- منصب نائب الوزير هو منصب سياسي - تحديد	784
	إختصاصاته يتم بقرار من رئيس الجمهورية -	
٦.٤	يجوز للوزير التفويض في بعض إختصاصاته	
	- التفويض في الإختصاص لا يفترض ولا يستدل	٦٤.
	عليه بأدوات إستنتاج لا تعبر عنه صراحة ولا تؤدى	
	إليه باليقين إذ أنه اسناد للسلطة ونقل للولاية ومن	
	ثم يتعين افراغه في صيغة تقطع بإرادته وينتج	
	التعبير عنه أن يكون صحبحا لا تشوبه مظنة ولا	
	تعتريه خفية وأن يكون إستظهاره مباشره من	1
٦.٥	مستده	
7.7	- حق الوزير في التفويض في بعض إختصاصاته	761
	- يجوز لوزير المالية تفويض رئيس مصلحة الضرائب	767
	في مباشرة الإختصاصات المنصوص عليها في	1
٦.٦	قانون الضرائب على الدخل	
٦.٧	- تفويض المحافظ لغيره في بعض إختصاصاته	728
	- ناط المشرع بالمحافظين الإختصاص بازالة التعدى	766
	على أملاك الدولة - يجوز التفويض في هذا	

	الإختصاص - إذا وضع صاحب الإختصاص قيدا	
	على إختصاصه في هذا الشأن بتشكيل لجنة على	
	نحو معين لتقديم تقرير بالموضوع قبل إصدار	
	القرار فإن هذا القبد يسرى على من فوض في	
	مباشرة هذا الاختصاص - صدور قرار إزالة	
	التعدى دون مراعاة هذا القيد يصم القرار بعيب	
	الشكل وهو شكل جوهري لازم للتحقق من التعدي	
7.7	في حد ذاته	
	- حدود مسئولية المفوض في بحث مدى مشروعية	760
71.	قرار التفويض	
	- وجوب إستمرار سير المرافق العامة بإنتظام وإطراد	767
	توجب حلول نائب رئيس الجامعة محل رئيس	
	الجامعة في مباشرة إختصاص إحالة عضو هيئة	
	التدريس المحقق معه إلى مجلس التأديب إذا	
71.	سكتت النصوص عن تنظيم الحلول	
.	- وجوب التعبير عن التفويض صراحة وعدم إفتراضه	757
717	أو إستنتاجه	
ŀŀ	<ul> <li>لا يجوز النزول أو التفويض في الإختصاص إلا</li> </ul>	768
.	إذا تضمن القانون نصاً يأذن بذلك، إذا فوض وزير	
	الأوقاف بعض إختصاصاته بموجب قانون	
.	المناقصات والمزايدات إلى المحافظ فليس للأخير	
ا ا	أن يفوض مديريه الأوقاف فيما فوض فيه من	
	إختصاص وزير الأوقاف إذ لا يرد تفويض على	
717	تفريض	
	- عدم جواز تفويض مجلس الدراسات العليا	759
	إختصاصه لنائب رئيس الجامعة للدراسات العليا	

المحافظ تفويض نائب المحافظ في سلطة حل باطل مجالس إدارة الجمعيات الخاصة مجالس إدارة الجمعيات الخاصة مجالس إدارة الجمعيات الخاصة اصلطة المحافظ في تغويض من ينرب عنه في اصدار قرارات الإزالة أو تصحيح الأعمال ليست مطلقة وإنما يحدها ويقيدها قانون الإدارة المحلية التي حددت من يجوز تغويضهم وليس من بينهم مستشار المحافظ للشئون الهندسية والفنية - بطلان القرار لبطلان التغويض المبحث الثاني - صور عيب عدم الإختصاص المبحث الثاني - عدم الإختصاص الزمني المسرة الإختصاص من حيث الزمان لا يجوز الإتفاق على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه يوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك المبطود المخصص لإختصاص هبئة التحكيم بنظر المناس عند إعداد المخصص هبئة التحكيم بنظر المناس عند إعداد المخصص هبئة التحكيم بنظر
- للمحافظ تغويض نائب المحافظ في سلطة حل مجالس إدارة الجمعيات الخاصة مجالس إدارة الجمعيات الخاصة اصدار قرارات الإزالة أو تصحيح الأعمال ليست مطلقة وإنما يحدها ويقيدها قانون الإدارة المحلية التي حددت من يجوز تغويضهم وليس من بينهم مستشار المحافظ للشئون الهندسية والفنية - بطلان القرار لبطلان التغويض المبتحث الثاني - صور عيب عدم الإختصاص الزمني المحث الأول - عدم الإختصاص الزمني المحرز الإتفاق على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة على مخالفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه يوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباش عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
مجالس إدارة الجمعيات الخاصة - سلطة المحافظ في تفويض من ينوب عنه في إصدار قرارات الإزالة أو تصحيح الأعمال ليست مطلقة وإنما يحدها ويقيدها قانون الإدارة المحلية التي حددت من يجوز تفويضهم وليس من بينهم مستشار المحافظ للشئون الهندسية والفنية - بطلان القرار لبطلان التفويض المجتصاص المحافظ للشئون المختصاص المحافظ المحتصاص المحافظ المحتصاص المحافظ الإختصاص المحافظ المحافزة الإنفاق على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوي هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباش عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
- سلطة المحافظ في تفريض من ينوب عنه في إصدار قرارات الإزالة أو تصحيح الأعمال ليست مطلقة وإنما يحدها ويقيدها قانون الإدارة المحلية التي حددت من يجوز تفويضهم وليس من بينهم مستشار المحافظ للشئون الهندسية والفنية - بطلان القرار لبطلان التفويض المبحث الثاني - صور عيب عدم الإختصاص المبحث الثاني - عدم الإختصاص الزمني المطلب الأول - عدم الإختصاص الزمني على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوي هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس اللباش عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
إصدار قرارات الإزالة أو تصحيح الأعمال ليست مطلقة وإغا يحدها ويقيدها قانون الإدارة المحلية التى حددت من يجوز تفويضهم وليس من بينهم مستشار المحافظ للشئون الهندسية والفنية - بطلان القرار لبطلان التفويض المبحث الثانى - صور عيب عدم الإختصاص المبحث الإختصاص المحلف الإختصاص من حبث الزمان لا يجوز الإتفاق على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوى هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
مطلقة وإنما يحدها ويقيدها قانون الإدارة المحلية التي حددت من يجوز تفريضهم وليس من بينهم مستشار المحافظ للشئون الهندسية والفنية - بطلان القرار لبطلان التفريض المبحث الثاني - صور عيب عدم الإختصاص المبحث الثاني - عدم الإختصاص الزمني - مبدأ الإختصاص من حيث الزمان لا يجوز الإتفاق على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوي هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
التى حددت من يجوز تفريضهم وليس من بينهم مستشار المحافظ للشئون الهندسية والفنية - بطلان الترار لبطلان التغويض المبحث الثائل - صور عيب عدم الإختصاص المبطلب الأول - عدم الإختصاص الزمنى - مبدأ الإختصاص من حيث الزمان لا يجوز الإتفاق على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوى هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
مستشار المحافظ للشئون الهندسية والفنية - بطلان القرار لبطلان التفويض المبحث الثاني - صور عيب عدم الإختصاص المبطأ المبالأول - عدم الإختصاص الزمني - مبدأ الإختصاص من حيث الزمان لا يجوز الإتفاق على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوي هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
بطلان الترار لبطلان التغويض اللبحث الثانى - صور عيب عدم الإختصاص المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك المبلك
اللبحث الثانى - صور عيب عدم الإختصاص اللبحث الثانى - صور عيب عدم الإختصاص الزمنى المطلب الأول - عدم الإختصاص الزمنى الإبعان على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوى هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المياش عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
المطلب الأول - عدم الإختصاص الزمنى المحدد الإتفاق المحدد الإختصاص من حيث الزمان لا يجوز الإتفاق على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوى هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
- مبدأ الإختصاص من حيث الزمان لا يجوز الإتفاق على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك  - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوى هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
على مخالفته - لا يجوز للموظف مباشرة إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوى هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك - ٦١٨
إختصاص وظيفته بعد الأجل الذي يجوز له فيه ذلك دلك - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوى هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
ذلك - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوى هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك - ٦١٨
70۱ - العبرة في الإختصاص بإعداد التقرير السنوى هي بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
بوقت هذا الإعداد وليس لمن زايلته صفة الرئيس المياشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
المباشر عند إعداد التقرير أي ولاية في ذلك
1 1 -
٦٥١ - الميعاد المخصص لإختصاص هيئة التحكيم بنظر
النزاع لا يترتب على مخالفته البطلان ١١٩
٦٥٠   - الميعاد التنظيمي لا يترتب على مخالفته أي إهدار
لقواعد الإختصاص الزمنى
٦٥ - تجاوز هيئة التحكيم الميعاد المقرر لنظر الفصل في
المنازعة لا يترتب عنه البطلان ٢٢٠
٦٥١ - صدور قرار إداري من أحد الوزراء بعد تقديم

	إستقالته - النعى على هذا القرار بعيب عدم	
	الإختصاص - غير سليم ما دام القرار قد صدر	
77.	قبل قبول الإستقالة - مثال	
771	المطلب الثاني - عدم الإختصاص المكاني	
ĺ	- الإختصاص الوظيفي للموظف منوط بالمكان المعين	704
771	ل - با	
777	المطلب الثالث - عدم الإختصاص الموضوعي	
777	الفرع الاول - حالات اغتصاب السلطة	
	الحالة الأولى - حالة القرار الإدارى الصادر من فرد	
778	عادى	
	- عمل إداري. متى يفقد صفته الإدارية التي تجعله	704
772	معدوما	
	الحالة الثانية - حالة إعتداء الإدارة على	}
772	إختصاصات السلطة التشريعية	
	- ليس للسلطة التنفيذية تعديل تشكيل لجنة مقرر	77.
	بحكم القانون وإلا كان تصرفها من قبيل إغتصاب	
375	السلطة	
	- قرار وزارة الأوقاف بتعبين فرد في وظيفة غير	771
	موجودة بالميزانية لا تملك خلقها إلا بإذن البرلمان	
770	يمثل إعتداء على إختصاص السلطة التشريعية	
	- تصرف وزير المالية بتوزيع أراضي من أموال الدولة	777
	لا يجوز التصرف فيها إلا بناء على إذن سابق من	
770	البرلمان يعتبر نوعا من غصب السلطة	
	- مباشرة السلطة التنفيذية عملا من أعمال السلطة	778
	التشريعية يعدم القرار باعتباره نوعا من غصب	
770	السلطة	]
		ļ
	<del></del>	

	7	r
	- عيب عدم الإختصاص - لا يؤدى إلى اعتبار القرار	776
	معدوما إلا إذا بلغ درجة إغتصاب السلطة -	
	تحصنه بفوات مبعاد ستين يوما من تاريخ صدوره	i
777	متى كان لمن أصدره شبهة إختصاص بذلك	İ
İ	- غصب سلطة المشرع يترتب عليه انعدام القرار	770
ĺ	لاصابته بعيب جسيم - التأميم قرار إداري - ما	
777	لم ينص القانون على تأميمه قرار معدوم	
	- تقرير رئيس مصلحة الضريبة العامة على المبيعات	777
	زيادة بعض أسعار فئة الضريبة على بعض	
	المنتجات يعد غصبا لسلطة التشريع وإعتداء من	
	السلطة التنفيذية على إختصاصات السلطة	
777	التشريعية	
	الحالة الثالثة - حالة اعتداء الإدارة على	
777	إختصاصات السلطة القضائية	
	- قرار رد المبالغ المستولى عليها من إعانة غلاء بما	777
	يتعدى أثرها إلى الفصل في منازعة لا يملك	
777	الفصل فيها - إعتبار ذلك غصبا لسلطة القضاء	
	- قرار الإزالة الصادر قبل الفصل في النزاع الجدى	774
778	حول الملكبة يعد غصبا لسلطة القضاء	
	- قرار النيابة العامة بإخلاء المدعى وتمكين آخر من	779
	العين محل النزاع - صدوره في غير نطاق وظيفة	
	النيابة العامة القضائبة - إنطواؤه على غصب	
	لسلطة القضاء المدنى الذي يختص وحده بالفصل	
778	في منازعات الحيازة - إنعدام قرار النيابة العامة	
	- قرار لجنة مخالفات الري بالتصدي لمسألة أولية هي	٦٧.
	ملكية الأرض موضوع المخالفة قرار مشوب بعيب	

779	عدم الإختصاص ومخالف للقانون	
	- صدور قرار الفصل من الجهة الرئاسية رغم	171
	إختصاص المحكمة التأديبية وحدها بتوقيع هذا	1
74.	الجزاء يجعل القرار مشوب بعيب عدم الإختصاص	
	- القرار الصادر من جهة الإدارة بوقف تنفيذ حكم	777
	صادر من محكمة القضاء الإداري لحين الفصل في	
	الطعن المقام ضده أمام المحكمة الإدارية العليا هو	
	قرار منعدم - أساس ذلك : أنه قد إنطوى على	
	غصب إختصاص مقصور على دائرة فحص الطعون	
	بالمحكمة الإدارية العليا - لا تملك جهة الإدارة أية	
	سلطة تقديرية في هذا الشأن لتعلق الموضوع	
74.	بالنظام العام القضائي	
	- متى إتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة	٦٧٣
i	تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها -	
	لا تملك الجهة الإدارية اثناء نظر الدعوى إتخاذ أي	
	قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة	
	التأديبية فى محاكمة المحال إليها. إذا إتخذت	
	الجهة الإدارية ذلك القرار فإن ذلك يمثل عدوانا	
	على إختصاص المحكمة التأديبية وغصبا لسلطتها	
781	- يتعين على المحكمة ألا تعتد به	
	- بناء على الأرض الزراعية - إزالة المبانى منوط	٦٧٤
	بالمحكمة الجنائية - صدور قرار إزالة المبانى على	
ļ	الأرض الزراعية من وزير الزراعة يكون مشوبا	
	يعدم الاختصاص الجسيم لتضمنه غصبا لسلطة	
747	لقضاء	
	·	ĺ

	الحالة الرابعة - حالة إعتداء الإدارة على	
	إختصاصات سلطة إدارية لا	
777	ت <i>ىت لھ</i> ا بصلة	
	- صدور القرار الإدارى من سلطة غير مختصة	740
	بإصداره قانونا إفتئاتا على سلطة أخرى لها	
	شخصيتها المستقلة يعد إغتصابا للسطة ينحدر	
788	بالقرار إلى حد العدم	
	- صدور القرار من جهة غير منوط بها إصداره قانونا	777
-	بعيب جسيم ينحدر به إلى حد العدم - إمكان	
782	الطعن فيه دون التقيد بميعاد	ļ
	- قرار إدارى - قصد به إقصاء الموظف من منصبه	777
	الأول - هو بمثابة التعيين في وظيفة أخرى - كون	l
	الوظيفة الجديدة أدنى في مستواها ودرجتها-	
	انطواؤه على جزاء تأديبي مقنع - وجوب صدوره	
782	من هيئة تأديبية	Ì
	- صــدور القــرار الإدارى من سلطــة لا	٦٧٨
	إختصاص لها بإصداره - إنعدامه - ما يترتب	
740	على ذلك	
	- قرار رئيس الوزراء بفصل عضو من أعضاء مجلس	779
	الدولة قرار ينطوى على غصب للسلطة يكون عيب	
740	عدم الإختصاص الجسيم	
	- إعتداء سلطة إدارية هى مجلس تأديب الموظفين	٦٨٠
	على إختصاصات سلطة إدارية أخرى هي جماعة	
	كبار العلماء والتي لا تمت لها بصلة يعتبر إغتصابا	
777	للسلطة	
	- إنعدام الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ يفرض	141

الحاسة على الأشخاص الطبيعيين لمخالفتة لقانون الطوارئ وخروجه عليه وإنطوائه على إعتداء على الحرية الشخصية والملك الخاص بما ينحدر به إلى أ مرتبة الفعل المادي معدوم الأثر قانونا - إذا كان القرار الإداري قد صدر من غير مختص فإنه يتعين التفرقة بين عيب عدم الإختصاص البسيط وبين عيب عدم الإختصاص الجسيم -العيب الاول يصم القرار بالبطلان ومن ثم فإنه يتحصن عرور ستين يوما على صدوره أما العيب الثاني فيسم القرار بالانعدام مما يسوغ معه سحبه في أي وقت دون إلتزام بالمدة المشار إليها- تطبيق | ٦٣٩ غصب سلطة المشرع يترتب عليه إنعدام القرار 787 لإصابته بعيب جسيم - تطبيق على قرارات التقييم - الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا - نص المادة الثامنة منه على أن يقر مجلس الرياسة جميع المسائل والموضوعات التي ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على إختصاص رئيس الجمهورية - مؤدى هذا أن رئيس، الجرمورية إذا ما تصدى لاصدار أية مسألة من هذه المسائل دون أن يسبق هذا الاصدار اقرار أو أ موافقة مجلس الرياسة فإن هذا الاصدار يكون في الواقع قد انصب على مضمون يخرج عن دائرة اختصاص رئيس الجمهورية وينطوى على إغتصاب لاختصاص مجلس الرئاسة المقرر بالاعلان الدستورى ويفقد هذا الاصدار بالتبعية مبرر وجوده

		بعد أن فقد ركيزة قيامه ويضحى بهذه المثابة عملا		
	751	من أعمال الفصب لا يرتب أثرا قانونيا		
		- قرار وزير الداخلية بالفصل بغير الطريق التأديبي	740	
		ينطوي على غصب للسلطة ويعتبر القرار هو مجرد		
	760	عمل مادی لا أثر له		
	767	الفرع الثاني - حالات عدم الإختصاص البسيط		
		الحالة الأولى - حالة إعتداء سلطة إدارية على		١
	767	إختصاص سلطة إدارية موازية		
1		- قرار وزير الحربية بترقية موظف منقول إلى ديوان	787	1
ı		الموظفين باطلا لصدوره مشوبا بعيب عدم		ı
	727	الإختصاص		
I		الحالة الثانية - حالة إعتداء سلطة إدارية أدنى		ı
	٦٤٧	على إختصاص سلطة إدارية أعلى		
		- لا يجوز للسلطة الأدنى أن تعطل أو توقف تنفيذ	747	ı
l	٦٤٧	قرار صادر من السلطة الإدارية الأعلى		ı
l		- القرار الصادر من مرس وكيل الوزارة المساعد	244	ı
l		في إختصاص وكيل الوزارة باطل لصدوره مشوبا		ı
	727	بعيب عدم الإختصاص		l
		- قرار الاحالة إلى مجلس التأديب الصادر من وكيل	7.84	l
		الوزارة المساعد باطل لصدوره مشويا بعيب عدم		
		الإختصاص طالما كان المختص باصدار قرار الاحالة		
•	128	هو وكيل الوزارة		l
		- قرار إداري - صادر من سلطة عليا - لا تملك	74.	
٠	128	سلطة دنيا أن تلغيه		
		- قرار صادر من سلطة عليا لا تملك سلطة دنيا وقفه	791	
		أو تعديله إلا بتغويض من السلطة العليا أو من		
_				

	<del></del>	
75	القوانين واللواثح	
	- القرارات الإدارية التنظيمية الصادرة من سلطة	197
1	عليا لا يجوز للسلطة الدنيا تعديلها أو وقفها إلا	
75	بتلويض من استطه النبيا	
1	- قرار صادر من سلطة عليا لا قلك سلطة دنيا	798
70.	تعديله بغير تفريض	1
	- قرار إداري - صادر من سلطة عليا - لا تملك	198
70.	سلطة دنيا تعديله إلا بتغويض	
	- قرارات إدارية صادره من سلطة عليا - لاتملك	190
70.	سلطة أقل منها تعديلها	
l	- قرار من سلطة عليا لا تملك سلطة دنيا تعديله -	797
	قواعد الانصاف - سربانها على الموظفين سواء	
701	من عين قبل صدورها أم بعد ذلك	
	- سلطة عليا - قرار لها - لا قلك سلطة دنيا تقييده	797
101	أو تخصيصه	
707	- قرار من سلطة عليا - لاقلك سلطة دنيا تفسيره	794
	- قرارات إدارية - صادرة من مجلس الوزراء لا	744
707	يملك وكيل وزارة المالية وقفها	
	- قرار بتعيين موظف في وظيفة أدنى في مستواها	٧
	ودرجتها من وظيفته - هو جزاء تأديبي مقنع	
	لصدوره من غير الهيئة التأديبية المختصة وبدون	
707	إتباع الاجراءات المقررة قانونا	
	- قرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل بازالة مجلس	V.1
	ادارة جمعية الهلال الأحمر السورية - مخالفته	·
	لقرار رئيس الجمهورية القاضى باستمرار مجلس	l
	إدارة هذه الجمعية قائما - أثر ذلك - إنعدام قرار	

,			
1.	102	وزير الشئون الاجتماعية - أساس ذلك	
		- قرار إدارى - صدوره ممن لا يملكه قانونا -	. V.Y
7	101	يجعله باطلا معدوم الأثر	
		- موظف - تصرفه متجاوزا حدود إختصاصه	٧.٣
7	00	وبالمخالفة للوائح . لا يلزم المصلحة التي يتبعها	
		- صدور قرار من مدير ادارة الرقابة على المصنفات	۷.٤
1		الفنية برفض الترخيص في الإشتغال بأعمال	
		الوساطة دون أن يكون مفوضا في ذلك من الوزير	
٦	٥٥	المختص يجعله مشوبا بعيب عدم الإختصاص	
		<ul> <li>قرار إداری - صدوره عن لا يملکه يجعله مشوبا</li> </ul>	V.0
٦	٥٧	بعيب عدم الإختصاص	l
		الحالة الثالثة - حالة اعتداء سلطة إدارية أعلى	
٦.	٥٧	على إختصاص سلطة إدارية أدنى	
		– ليس لوكيل الوزارة القيام بالإختصاص المخول	٧.٦
		للجنة مشايخ الحصص برئاسة العمدة لما في ذلك	
70	۸۱	من إعتداء للرئيس على المرءوس في إختصاصه	
		- ليس للمديرية - السلطة الأعلى - الإعتداء على	7.7
		إختصاص لجنة الشياخات- السلطة الأدني - ما	
70		دام القانون قد أعطى الإختصاص للسلطة الأدنى	
	10	الحالة الرابعة - حالة إعتداء هيئة مركزية على	
٦٥	` }	إختصاصات الهيئات اللامركزية	
		- قرار وزير الشئون البلدية والقروية الصادر في	٧٠٨
	نا	مسألة من إختصاص المجلس البلدي قرار صادر مم	
٦٥	· 1	لا يملكه فيلحقه عيب عدم الإختصاص	
		- مباشرة وزارة التربية والتعليم بداء لحق جامع	7.4
	Į.	القاهرة في التقاضي ينطوى على مخالفة صريح	

	~ <del>~</del>	
1	لقانون الجامعة وتجاوز من جانبها في استعمال	
77.	حقها في الإشراف على الجامعة	
	- علاقة الحكومة المركزية بالمجالس البلدية والقروية	۷۱۰
	هى علاقة وصاية إدارية وليست سلطة رئاسية	
	وبالتالى ليس لها حق تعديل قرارات المجالس	
77.	البلدية والقروية	1
	- التعديل الذي يدخله الوزير على قرار المجلس	711
	البلدى إذا باعد بين ما قرره المجلس وبين التعديل	
771	كان باطلا لتجاوز السلطة	
	المبحث الثالث - حالات تغطية عيب	
777	عدم الإختصاص	
	المطلب الأول - مدى إمنان تصحيح عيب عدم	
	الإختصاص بصيرورة مصدر القرار	
777	مختصاً بإصداره	
	<ul> <li>هل يمكن تصحيح عيب عدم الإختصاص</li> </ul>	l
777	بصيرورة مصدر القرار مختصا بإصداره؟	
775	الفرع الأول - موقف الحكمة الإدارية العليا	
	- صدور قرار الفصل - الذي تختص به المحكمة	717
	التأديبية - من الجهة الرئاسية يجعله مشويا بعيب	
	عدم الإختصاص - اعتبار العامل من شاغلى	
	المستوى الثالث وتخويل الجهة الرئاسية سلطة	
	فصله من الخدمة طبقا لأحكام القانون رقم ٦١	
778	لسنة ١٩٧١ يزيل عيب عدم الإختصاص	
	- صدور القرار التأديبي من السُلطة الرئاسية وقت أن	718
	كان ينعقد الإختصاص بإصداره للمحكمة التأديبية	
	يؤدى إلى بطلان القرار - صدور قانون يسند هذا	

	الإختصاص للسلطة الرئاسية يؤدى إلى تصحيح	
	القرار فلا يكون هناك جدوى من إلغاء القرار ولا	
770	مناص من مراقبة أركانه الأخرى	
	الضرع الثاني - موقف محكمة القضاء الإداري	
777	الدائرة الاستئنافية	
	- صدور قرار مشوب بعيب عدم الإختصاص ثم	416
	صدور قانون يعطى لرئيس مجلس الادارة سلطة	İ
	توقيع جزاء الفصل من الخدمة لا يؤدى إلى	
	تصحيح القرار وازالة عيب الإختصاص الذي	
777	إعتوره	
	المطلب الثانى - مدى إمكان تصحيح عيب عدم	
	الإختصاص بالإجازة اللاحقة أو	
778	الإعتماد اللاحق من الختص	
	<ul> <li>هل يمكن تصحيح عيب عدم الإختصاص</li> </ul>	
	بالإجازة اللاحقة أو الإعتماد اللاحق من	
778	الختص٩	
778	الفرع الاول - موقف المحكمة الإدارية العليا	
	- صدور قرار مدير التربية والتعليم لمنطقة دمياط	۷۱٥
	بتوقيع الجزاء على الموظف إذ صدر من غير	
	مختص فإنه يكون باطلا لصدوره مشوبا بعيب عدم	
	الإختصاص - إعتماد مدير عام التعليم الثانوي	
	صاحب الإختصاص لقرار الجزاء المشار إليه من	
778	شأنه تصحيح العيب	
	- تصحيح جهة الادارة لما شاب القرار من عيب عدم	717
	الإختصاص قبل صدور الحكم - جوازه - بشرط	
	ألا يتضمن تغييرا في مضمون القرار أو ملاحة	

779	إصداره	
	- صدور القرار ممن لا يملك إصداره مشوبا بعيب عدم	717
	الإختصاص - تصحيح هذا العيب باعتماد القرار	
	عن يختص بإصداره - أساس ذلك : أن تصحيح	
	عيب عدم الإختصاص قبل صدور الحكم بالغاء	
	القرار جائز قانونا ويترتب أثره طالما إحتفظ القرار	
٦٧٠	بمضمونه دون تعديل	
	- قرار إدارى - عيب عدم الاختصاص - تغطية	<b>Y1</b> A
	عيب عدم الإختصاص - إذا تم تصحيح هذا العيب	
	وتدارك العوار من السلطة المختصة قبل صدور	
	حكم في الدعوى فلا إختصاص للمحكمة بإلغاء	
771	القرار المطعون عليه	
777	الفرع الثاني - موقف محكمة القضاء الإداري	
	- إختصاص محدد في القانون لجهة معينة - لا	Y14
	يجوز لها تفويض غيرها فيه - قرار اداري صادر	
	من غير مختص - لا يصححه إحاطة الجهة	
	المختصة علما به أو إعتمادها له - لصحة القرار	
777	يجب صدوره إبتداء من الجهة المختصة	
	- قرار اداری - صدوره عن لا يملکه - قرار معدوم	77.
777	- لا تلحقه الإجازة اللاحقة من الجهة المختصة	
	البحث الرابع - مدى صلاحية عيب عدم	
	الإختصاص كأساس للمطالبة	
345	بالتعويض <sub>.</sub>	·
	- عيب عدم الإختصاص أو الشكل يصلح لالغاء	771
	القرار المطعون قيه، ولكنه لا يصلح أساسا	
375	للتعويض إلا إذا كان مؤثرا في موضوع القرار	

	- صدور القرار من غير مختص أو مفوض بإصداره	777
	بالمخالفه للقانون وغير مسبب ولم يؤخذ رأى اللجنة	
	المختصة يجعل القرار صادرا بالمخالفة لأحكام	
	القانون ومشوبا بعيب عدم الإختصاص مكونا ركن	
770	الخطأ	
	- عيب عدم الإختصاص - القرار الصادر من جهة	774
	الادارة بإنهاء خدمة العامل أثناء محاكمته وبعد	
	إحالته إلى المحاكمة التأديبية يعتبر منعدما ينحدر	
	إلى مجرد العمل المادي - إستحقاق التعويض عن	
	ذلك الخطأ لانحداره إلى درجة الإنعدام ولكونه	
	ليس عيبا متعلقا بالشكل أو الإختصاص - أساس	
777	ذلك	
	- إذا كان القرار سليما في مضمونه محمولا على	445
	أسبابه المبررة له رغم مخالفة قاعدة الإختصاص أو	
774	الشكل فإنه لا يكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض	
	المبحث الخامس - تطبيقات قضائية متنوعة في	
779	عيب عدم الإختصاص	
	- صدور القرار الإدارى معيبا بعيب عدم الإختصاص	۷۲۵
	- بطلاته - الغاؤه الغاء كاملا - مثال - صدور	
	قرار من وزارة الحربية بترقية رئيس قسم	
	المستخدمين بمصلحة الموانئ والمنائر التابع لديوان	
779	الموظفين	
	- صدور القرار من جهة غبر منوط بها إصداره	777
	قانونا يعيبه بعيب جسيم يتحدر به إلى حد العدم	
774	- إمكان الطعن فيه دون التقيد بميعاد	
	- قرار النيابة العامة باخلاء المدعى وتمكين آخر من	777

	العين محل النزاع - صدوره في غير نطاق وظيفة	
	النيابة العامة القضائبة - إنطراؤه على غصب	
]	لسلطة القضاء المدنى الذي يختص وحده بالفصل	
٦٨٠	في منازعات الحيازة - إنعدام قرار النيابة العامة	
	- البت في منح تراخيص الاشتغال بأعمال الوساطة	444
	في إلحاق الفنانين بالعمل هو من إختصاص وزير	
}	الإرشاد - صدور قرار من مدير إدارة الرقابة على	
Ì	المصنفات الفنية برفض الترخيص في الاشتغال	
	بأعمال الوساطة دون أن يكون مفوضا في ذلك من	
}	الوزير المختص يجعله مشويا بعيب عدم	
٦٨٠	الإختصاص	
	- تصدى مجلس المراجعة لتقدير القيمة الايجارية	<b>Y</b> 1
	بالنسبة إلى باقى الوحدات السكنية التي لم يتظلم	
	مستأجروها - مخالفة القانون في هذه الحالة لا	
787	تنحدر بقرار مجلس المراجعة إلى درجة الانعدام	
	- إذا كان القرار الإداري قد صدر من غير مختص	۷۳۰
	فإن يتعين التفرقة بين عيب عدم الإختصاص	
	البسيط وبين عيب عدم الإختصاص الجسيم-	
	العيب الاول يصم القرار بالبطلان ومن ثم فإنه	
	يتحصن بمرور ستين يوما على صدوره أما العيب	
	الثاني فيصم القرار بالانعدام عما يسوغ معه سحبه	
	فى أى وقت دون التزام بالمدة المشار إليها -	
787	تطبيق	
	- إذا فقد القرار أحد أركانه الأساسية إعتبر معيبا	781
	- سواء إعتبر الإختصاص أحد أركان القرار أو	
	أحد مقومات الارادة التي هي ركن من اركانه -	

	<del></del>	
1	صدور القرار من جهة غير منوط بها إصداره	ł
	قانونا يعيب ركن الإختصاص لما في ذلك من	ĺ
٦٨٣	إفتثات سلطة على سلطة أخرى	1
	- للمحافظ سلطة إصدار قرار بتحديد مناطق الصيد	٧٣٢
	في بحيرة السد العالى - أثر التفويض الصادر من	
	وزير التعمير والمجتمعات الجديدة بتفويض محافظ	
	أسوان في مباشرة كافة إختصاصاته بالنسبة	
İ	لأعمال الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى	
788	والعاملين فيها	
	- مجلس عمداء الكليات ليس من بين المجالس	٧٣٣
	والقيادات المسئوله بالجامعة - بطلان قراراته	
786	لمخالفتها للقانون وصدورها ممن لا يملك إصدارها	
	- الإختصاص بتسعير أصناف الأدوية والمستلزمات	٧٣٤
	الكيماوية والطبية للجنة يشكلها وزير الصحة	
	بالاتفاق مع وزيرى الصناعة والتموين - صدور	
	قرار التسعير من مديرية التموين يجعله معيبا	
385	بعيب عدم الإختصاص - أثر ذلك	
	- إزالة التعدى على أملاك الدولة العامة والخاصة	۷۳٥
	ير . يتم بقرار من الوزير المختص أو المحافظ - قرار	
	مدير عام المنطقة المركزية بهيئة سكك حديد مصر	
7.47	صادر من غير مختص	
	- قانون الطرق العامة رقم A£ لسنة ١٩٦٨ وقانون	٧٣٦
	الرى والصرف رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ - السلطة	,,,
	المختصة بإزالة المخالفات التي تقع على خلاف	****
	أعكامهما معقودة للهيئة العامة للطرق والكبارى	
	ولوزارة الرى كل في حدوده ولاصفة لرئيس الوحدة	
	ولورارهٔ الری دن فی حدوده ود صعه تربیس الوحده	

	المحلية مفوضاً من المحافظ في شأن أي من هذين	
787	القانونين	
	- عبب عدم الإختصاص الذى قد يشوب القرار	٧٣٧
	الإداري فيؤدى الى عدم مشروعيته لا يصلح حتما	
	وبالضرورة أساسا للتعويض ما دام لم يكن عيبا	
787	مؤثرا في موضوع القرار	
	- عدم كفاية الإشارة إلى حصول التفويض في	٧٣٨
	الإختصاص وإنما يتعين تحديد قرار التفويض	
٦٨٨	ورقمه ومضمونه	
	<ul> <li>خلو قرار التفويض من توقيع المفوض يكشف عن</li> </ul>	744
7.84	عدم صدور القرار من السلطة المختصة	
	- إقتصار التفويض الممنوح من المحافظ لرؤساء	٧٤.
	الأحياء على منع التعديات على أملاك الدولة لا	
	يمنحهم سندأ في إصدار قرارات إزالة التعديات -	
74.	أثر ذلك	
797	الفصل الثالث - عيب مخالفة القانون	
796	المبحث الأول - في مجال التعيين	
196	- مدلول مخالفة القوانين واللوائح	751
	- قرار تعيين مأذون سبق الحكم عليه في جناية قتل	757
	عد قرار مخالف للقانون حتى ولو كان قد حكم	
	برد إعتباره الشخصى - أساس ذلك : رد الإعتبار	
790	لا ينفى إفتقاد شرط حسن السيرة والسمعة	
	- قرار تخطى المدعى في وظيفة مساعد نيابة ادارية	٧٤٣
	تعللا بالمركز الاجتماعي للمدعى يعتبر قرارا باطلا	
	لإخلاله بالحكم الدستوري الذي يقضى بالمساواة في	
797	الحقوق العامة ومن بينها حق تولى الوظائف العامة	

	- عدم استيفاء العامل لشرط المدد المطلوبة لشغل	755
	الوظيفة من الشروط الجوهرية المحددة ببطاقة	1
747	وصفها - إغفالها - وأثره	
	- سلطة الادارة في التعيين في غير أدنى الدرجات	720
	مقيدة سلفا بحدود وضوابط لا يجوز مخالفتها أو	
	تجاوزها إذ أن شروط التعبين لا تملك جهة الادارة	
	فيها أي تقدير أو ترخيص إذا أغفلت إستيفاء	
ĺ	شرط منها فيمن رشح لشغل إحدى الوظائف بها	
	كان قرارها الصادر بالتعيين منعدما لا أثر له	
	قانونا ويجوز سحبه وتصحيحه في أي وقت دون	
794	التقيد بميعاد	
	- تمتع الجهة الادارية بسلطة تقديرية في شغل	767
	الوظائف الخالية بها - إما بالتعيين أو بترك هذه	
İ	الوظائف خالية - متى قررت الجهة الادارية شغل	
	هذه الوظائف بالتعيين إلتزمت الضوابط والأحكام	
	التي وضعها القانون في هذا الشأن - من بينها	
	الالتزام بالأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج	
744	الامتحان في حالة إجرائه	
	- التعيين طبقا لنص المادة ٢٥ مكررا من القانون	757
	رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥	
	لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين المدنيين بالدولة هو	
	من قبيل الملاسات المتروكة للسلطة الادارية	
	المختصة - القرار الادارى بتعيين العامل طبقا	
	لهذه المادة المشار إليها هو الذي ينشئ له مركزه	
	القانوني الجديد - منازعة العامل في الوظيفة	
	والدرجة المعين عليها هو من قبيل دعاوي الالغاء	

799	بإعتبارها بمثابة طعن في قرار التعيين	
	<ul> <li>قرار مجلس الجامعة بالموافقة على ما قرره مجلس</li> </ul>	454
	العمداء من أنه يشترط فيمن يعين بالجامعة من	
	خارجها سواء كان عضو هيئة تدريس أو مدرسا	
	مساعدا أو معيداً أن تتوافر فيه عدة شروط منها	
	ألا يقل التقدير العام في الدرجة الجامعة الأولى	
	عن جيد، ضابط مشروع لأنه متسم بالعمومية	
	والتجريد وليس فيه أدنى مخالفة للقانون ولا يجوز	
	لمجلس الجامعة الخروج على هذا الضابط بشأن	
799	الحالات الفردية وإلاكان قراره مخالفا للقانون	
	- عدم جواز الاعتداد عند تعبين المعيدين بالجامعات	769
	بمجمرع الدرجات عند التساوي في التقدير العام	
	وأنه في حالة التساوي في هذا التقدير العام فإنه	
	يتعين الرجوع إلى الضوابط المنصوص عليها في	
	نظام العاملين المدنيين بالدولة ( قبل تعديل قانون	
٧٠١	تنظيم الجامعات)	
	- التعيين في وظيفة مندوب بمجلس الدولة، سلطة	١٠٠
	الادارة في التعبين لبست سلطة تقديرية بل هي	
	سلطة مقيدة بنصوص القانون الذي يحتم عليها	
	إجراء هذا التعيين طالما توافرت الشروط الثي	
	يتطلبها - المقصود بعبارة « متى كانت التقارير	
٧.٣	المقدمة عنه مرضيه ، .	
٧٠٤	المبحث الثاني - في مجال الترقية	
	- قرار اداری - إستناده إلى قاعدة عامة مخالفة	401
٧٠٤	للقانون – يعيب القرار	
	- قرار بالترقية مخالف للقانون - لا يكسب غير من	404

الوزارة في ضم مدة خدمته السابقة وبالتالى يقع قرار تخطية في الترقية مخالفا للقانون حراخي الادارة في تسوية حالة الموظف وحساب مدة الترقية بإطلامخالفا للقانون حنطي المدعى في الترقية إلى الدرجة الرابعة - الترقية الحكم الصادر بتعديل أقدميته في المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية المنزية	٧.٥	شملهم حقا في الترقية قياسا	1
قرار تعظية في الترقية مخالفا للقانون  705  706  706  707  707  707  707  708  708		- لا يتحمل الموظف النتائج المترتبة على تراخى	704
		الوزارة في ضم مدة خدمته السابقة وبالتالي يقع	
خدمتة السابقة في أقدميته يجعل قرار تخطية في الترقية باطلا مخالفا للقانون   700 - تخطى المدعى في الترقية إلى الدرجة الرابعة - إستنادا إلى أن الحكم الصادر بتعديل أقدميته في الدرجة الخامسة لاحق للقرارات الصادرة بالترقية - مخالفة ذلك للقانون لأن الحكم كاشف للأقدمية لا منشئ لها   70 - تخطى في الترقية - بسبب الامتناع عن ضم مدة خدمة سابقة - فيه مخالفة للقانون واساءة استعمال   70 - تراخي الادارة وإمتناعها عن الاعتراف بحق الموظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق الموظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق الموظف في الترقية عند إستحقاتها   70 - قرار اداري بتقرير حق المدعى في تعديل أقدميته   71 - تخطى في الترقية - يسبب فقد ملف خدمة المدعية   71 - تخطى في الترقية - يسبب فقد ملف خدمة المدعية   71 - تخطى في الترقية - لعدم ورود ملف الموظف - مخالفة القرار للقانون - لا يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقانون مغالفة هذا السبب والقرار الذي يبني عليه للقرار الذي يبني عليه للقرار الذي يبني عليه للقرار الذي يبني عليه للقرار الذي يبني عليه للقرار الذي يبني عليه للقرار الذي يبني عليه للقرار الذي يبني عليه للقرار الذي يبني عليه للترار الذي يبني عليه للقرار الذي يبني عليه للترار الذي يبني عليه السبب القرار الذي يبني عليه المنار الشبور القرار الذي يبني عليه السبور المنار الذي يبني عليه المنار الذي يبني عليه المنار الذي يبني عليه السبور السبور المنار الذي يبني عليه السبور السبور المنار الذي يبني عليه السبور المنار الذي السبور المنار الذي المنار الذي السبور المنار الذي السبور المنار الذي المنار الذي المنار الذي	V.0	قرار تخطية في الترقية مخالفا للقانون	1
الترقية باطلا مخالفا للقانون   - تخطى المدعى فى الترقية إلى الدرجة الرابعة - إستنادا إلى أن الحكم الصادر بتعديل أقدميته فى الدرجة الخامسة لاحق للقرارات الصادرة بالترقية - مخالفة ذلك للقانون لأن الحكم كاشف للأقدمية لا منشئ لها   - تخطى فى الترقية - بسبب الامتناع عن ضم مدة السلطة   - تراخى الادارة وإمتناعها عن الاعتراف بحق الموظف فى ضم مدة خدمتة لا يؤثر فى حق الموظف فى الترقية عند إستحقاقها   - قرار ادارى بتقرير حق المدعى فى تعديل أقدميته   - قرار ادارى بتقرير حق المدعى فى تعديل أقدميته   - تأخير الوزارة فى الإقرار به   - تخطى فى الترقية - بسبب فقد ملف خدمة المدعية   - مخالفة القرار للقانون   - تخطى فى الترقية - لعدم ورود ملف الموظف   - تخطى فى الترقية - لعدم ورود ملف الموظف   - مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية القرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية القرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون   - ك المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية ا		- تراخى الادارة في تسوية حالة الموظف وحساب مدة	YOL
- تخطى المدعى فى الترقية إلى الدرجة الرابعة - الستادا إلى أن الحكم الصادر بتعديل أقدميته فى الدرجة الخامسة لاحق للقرارات الصادرة بالترقية - مخالفة ذلك للقانون لأن الحكم كاشف للأقدمية لا منشئ لها      - تخطى فى الترقية - بسبب الامتناع عن ضم مدة السلطة حدمة سابقة - فيه مخالفة للقانون واساءة استعمال السلطة - تراخى الادارة وإمتناعها عن الاعتراف بحق الموظف فى ضم مدة خدمتة لا يؤثر فى حق الموظف فى الترقية عند إستحقاقها - قرار ادارى بتقرير حق المدعى فى تعديل أقدميته طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب تأخير الوزارة فى الإقرار به - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذى يبنى عليه للقانون مخالفة السبب والقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى عليه للقرار الذى يبنى السبب والقرار الذى يبنى عليه للقرار الدى يبنى المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك ا		خدمتة السابقة في أقدميته يجعل قرار تخطية في	) ·
استناداً إلى أن الحكم الصادر بتعديل أقدميته في الدرجة الخامسة لاحق للقرارات الصادرة بالترقية - مخالفة ذلك للقانون لأن الحكم كاشف للأقدمية لا منشئ لها حدمة سابقة - قيه مخالفة للقانون واساءة استعمال السلطة السلطة المناون واساءة استعمال المرطف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق الموظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق الموظف في الترقية عند إستحقاقها حقرار اداري بتقرير حق المدعى في تعديل أقدميته طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب تأخير الوزارة في الإقرار به حمخالفة القرار للقانون - لا يجوز أن يضار بسبب مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - لا يخم ورود ملف الموظف - مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون	٧.٥	الترقية باطلا مخالفا للقانون	
الدرجة الخامسة لاحق للقرارات الصادرة بالترقية - مخالفة ذلك للقانون لأن الحكم كاشف للأقدمية لا منشئ لها حدمة سابقة - بسبب الامتناع عن ضم مدة خدمة سابقة - فيه مخالفة للقانون واساءة استعمال السلطة حران الادارة وإمتناعها عن الاعتراف بحق المرظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق المرطف في الترقية عند إستحقاتها حقرار اداري بتقرير حق المدعى في تعديل أقدميته طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب حليق لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب حنظى في الترقية - يسبب فقد ملف خدمة المدعية حمظالفة القرار للقانون حمظالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون		- تخطى المدعى في الترقية إلى الدرجة الرابعة -	V00
		إستنادا إلى أن الحكم الصادر بتعديل أقدميته في	
		الدرجة الخامسة لاحق للقرارات الصادرة بالترقية -	ĺ
		مخالفة ذلك للقانون لأن الحكم كاشف للأقدمية لا	
خدمة سابقة - فيه مخالفة للقانون واساءة استعمال السلطة - تراخى الادارة وإمتناعها عن الاعتراف بحق الموظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق الموظف في الترقية عند إستحقاتها - قرار اداري بتقرير حق المدعى في تعديل أقدميته طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب تأخير الوزارة في الإقرار به - تخطى في الترقية - يسبب فقد ملف خدمة المدعية - مخالفة القرار للقانون - لا يحم ورود ملف الموظف - حافلفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون	٧.٦	منشئ لها	
السلطة الدارة وإمتناعها عن الاعتراف بحق الموظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق الموظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق الموظف في الترقية عند إستحقاقها حوار اداري بتقرير حق المدعى في تعديل أقدميته طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب تأخير الوزارة في الإقرار به حالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون		- تخطى في الترقية - بسبب الامتناع عن ضم مدة	707
- تراخى الادارة وإمتناعها عن الاعتراف بحق الموظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق الموظف في الترقية عند إستحقاقها حوار ادارى بتقرير حق المدعى في تعديل أقدميته طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب تأخير الوزارة في الإقرار به حالفة القرار للقانون - تخطى في الترقية - يسبب فقد ملف خدمة المدعية - مخالفة القرار للقانون - تخطى في الترقية - لعدم ورود ملف الموظف - تخطى في الترقية - لعدم ورود ملف الموظف - مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون		خدمة سابقة - فيه مخالفة للقانون وأساء استعمال	
المُوظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق المُوظف في الترقية عند إستحقاقها  • قرار اداري بتقرير حق المدعى في تعديل أقدميته طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب تأخير الوزارة في الإقرار به حنظى في الترقية - بسبب فقد ملف خدمة المدعية - مخالفة القرار للقانون - مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون	<b>Y . Y</b>	السلطة	
في الترقية عند إستحقاقها     حقرار اداري بتقرير حق المدعى في تعديل أقدميته طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب تأخير الوزارة في الإقرار به حنطى في الترقية - يسبب فقد ملف خدمة المدعية - مخالفة القرار للقانون - مخالفة من الترقية - لعدم ورود ملف المرظف - مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون		- تراخى الادارة وإمتناعها عن الاعتراف بحق	Y0Y
حَرَار ادَّارِي بِتَقْرِيْر حَنَّ الْمُدَّعِي فِي تَعْدِيلِ أَقَدْمِيتُهُ طِبِقاً لأَحْكَام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب تأخير الوزارة في الإقرار به حنظى في الترقية - بسبب فقد ملف خدمة المدعية - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - تخطى في الترقية - لعدم ورود ملف الموظف - مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون - ٧٠٨		الموظف في ضم مدة خدمتة لا يؤثر في حق الموظف	
طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب تأخير الوزارة في الإقرار به ٧٠٧ - تخطى في الترقية - بسبب فقد ملف خدمة المدعية - مخالفة القرار للقانون ٧٦٠ - تخطى في الترقية - لعدم ورود ملف الموظف - مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون	<b>Y</b> . <b>Y</b>	في الترقية عند إستحقاقها	
تأخير الوزارة في الإقرار به  709 - تخطى في الترقية - بسبب فقد ملف خدمة المدعية - مخالفة القرار للقانون - مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون - ٧٠٨ مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون - ٧٠٨		- قرار اداری بتقریر حق المدعی فی تعدیل أقدمیته	٧٥٨
Voq		طبقا لأحكام القانون - لا يجوز أن يضار بسبب	
- مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - تخطى في الترقية - لعدم ورود ملف المرظف - مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون 4.٨	٧.٧	تأخير الوزارة في الإقرار به	
<ul> <li>٧٦٠ - تخطى في الترقية - لعدم ورود ملف الموظف -</li> <li>مخالفة هذا السبب والترار الذي يبنى عليه للقانون</li> </ul>		- تخطى في الترقية - بسبب فقد ملف خدمة المدعبة	709
مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون ٧٠٨	<b>Y · X</b>	- مخالفة القرار للقانون	}
مخالفة هذا السبب والقرار الذي يبنى عليه للقانون ٧٠٨		- تخطى في الترقية - لعدم ورود ملف الموظف -	٧٦٠
٧٦١ - قرار اداري - إستناده إلى خطأ الموظف المختص	٧.٨		1
1		- قرار اداري - إستناده إلى خطأ الموظف المختص	771

	V 1	
	فى عدم اثباته التاريخ الصحيح الأقدمية المدعية -	
7.4	يجب ألا تضار المدعية بهذا الخطأ	
	- تلكؤ الوزارة في إسترداد ملف خدمة الموظف من	777
	الجهة المنقول منها لا أثر له في حقه الثابت في	:
V.4	الترقية - قرار تخطيه مخالف للقانون	
	- تخطى في الترقية - بسبب عدم تصحيح أقدمية	778
	المدعى في الدّرجة - لا يجوز أن يضار به المدعى	
	- كان يتعين ترشيحه ضمن المرشحين لاجراء	
	المفاضلة بينهم - أما إختياره بعد ترشيحه فهذا	
٧١.	متروك لتقدير الادارة	
	- تخطى في الترقية - لجزاءات بسيطة أو قديمة لا	778
٧١.	تبرر الترك – مخالفة النار للقانون	
	- قرار تخطى في الترقية - نتيجة الخطأ في فهم	770
711	الواقع – مخالفة القرار للقانون	
	- تخط - نتيجة خطأ الادارة - بطلان القرار	777
<b>Y11</b>	لمخالفته للقانون	
	- تخطى فى الترقية - سببه مجرد إهمال يجاوز	777
	الخطأ في حقيقته ونتائجه يعيب القرار ويبطله	
717	لمخالفته للقانون	
	- إختيار الموظفين لشغل الدرجات العليا - عمل	۸۲۷
:	إداري - الخطأ في إجراء الإختيار - إندراجه تحت	
717	مخالفة القانون واللوائح	
	- قرار إدارى نهائى بالترقية - صدور قرار آخر	714
	بالترقية إلى الدرجة ذاتها من تاريخ لاحق وبعد	
	فوات ميعاد السحب . مخالفة القرار الثاني	
718	للقانون	İ

	·	
	- قرار تخطى فى الترقية بالأقدمية - عدم استناده	77.
717	إلى مبررات كافية - بطلانه	
	- قرار تخطى في الترقية - إستناده إلى واقعة غير	771
	صحيحة هي عدم تمضية المدعى المدة القانونية في	
	الدرجة لترقيته حالة كونه قد أمضاها - بطلان	
V12	القرار	
	- ترقية بالاختيار - عدم ترشيح المدعى للترقية في	777
	نسبة الاختبار بسبب تأخبر تسوية حالة المدعى	
	وتعديل أقدميته في الدرجة - بطلان الترشيح	
	وبطلان الترقية المترتبة عليه - يتعين إلغاء القرار	
412	لتتولى الإدارة إعمال سلطتها في الاختيار	
	- قرار تخطى في الترقية - قيامه على سبب غير	777
٧١٥	صحيح - بطلاته	
	- قرار تخط في الترقية - إستناده إلى ما جاء في	445
	التقرير السنوى للمدعى من مآخذ توجب التحقيق	
	- عدم ثبوت هذه المآخذ على المدعى طبقا	
۷۱٥	للاجراءات القانونية - بطلان القرار	
717	- قرار إداري خاطيء - لا يقاس عليه	440
	- القرار الإدارى الصادر بترقية الموظف الاحدث	777
717	بالاختيار عند تساوى الكفاية قرار مخالف للقانون	
	- قرار ترقية الموظف دون إستكماله للمدد المقررة	777
	كحد أدنى للترقية قرار مشرب بعيب مخالفة	
717	القانون .	
	- عدم جواز تخطى الأقدم وترقية الأحدث بالاختيار	YYA
	في حالة تساويهما في مرتبة الكفاية – عدم جواز	
	تخطى الأقدم بسبب إعارته إلى إحدى الدول	
	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
	العربية - أساس ذلك أن مدة الاعارة تدخل ضمن	
	مدة الخدمة ومن ثم يجب ألا تحرم العامل من أحد	
717	حقوقه الوظيفية	
	- الترقية بالاختيار تتم على أساس درجة الكفايه	<b>YY1</b>
	المستقاة من التقارير السنوية وغيرها من العناصر	
	- تقدير الكفاية في حالة حصول العامل على	
	أجازة بدون مرتب - لا يصح غمط العامل حقه في	
	الترشيح للترقية بسبب إستعماله رخصة أقامها له	
	القانون - جواز الإسترشاد بالتقارير السابقة على	
	الأجازة وما وصل إليه من مزايا وصفات وما كسبه	
	من خبرة ودراية على مدى حياته الوظيفية وما	
	يتجمع لدى الادارة عن ماضيه وحاضره - أساس	
V11	ذلك - مثال	
	- عدم جواز إبعاد مرشح حل عليه الدور في الترقية	۸۸.
٧٢.	بحجة عدم تقدير كفايته – أساس ذلك – مثال	
	- تخطى العامل لأسباب لا ترجع لكفايته - بطلان	۸۸۱
٧٢.	القرار إذا ثبت عدم صحة هذه الأسباب - مثال	
	- ترقية المدعى بعد تخطيه في حركة الترقيات	744
	المطعون فيها، جريان قضاء المحكمة الإدارية	
	العايا على الحكم برد أقدميته إلى تاريخ قرار	
	التخطى المطعون فيه- عدول المحكمة عن هذا	
	الاتجاه - الإكتفاء بتقرير إلغاء القرار المطعون فيه	
	فيما تضمنه من تخطى المدعى بالمخالفة لحكم	
771	القانون - أساس ذلك	
	- الترقية تعتبر نافذة من تاريخ القرار الصادر بها	۸۸۳
	من السلطة المختصة- لا يشترط في القرار	

	1.4	T
	الإدارى أن يصدر في صيغة معينة أو في شكل	l
777	معين	1
	- القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانوني فيها	YAE
	بآثاره في نواح عده - سواء من ناحية تقدم	
	الموظف إلى الوظيفة الأعلى أو من ناحية الموازنة	
İ	فى ترتيب الأقدمية بين ذوى الشأن - يجب أن	
	يكون القرار الإدارى في هذه النواحي المتعددة	
	للمركز القانوني موزونا بميزان القانون فيها جميعا	
٧٢٢	- وإلا كان مخالفا للقانون	
1	- القرار الصادر بالترقية يشكل قرار إداريا منشئا	۷۸٥
ĺ	لمركز قانونى ذاتى لا يجوز سحبه إلا خلال	
	المواعيد المقرره للطعن القضائى- يتحصن القرار	
	بالترقية بفوات المواعيد المقرره مهما كان وجه	
	الخطأ أو مخالفة القانون في شأنه بشرط ألا تنحدر	
	المخالفة به إلى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار	
٧٢٣	الإداري	
	- مُعَالِفة القرار الإداري لشرط النصاب الزمني (المدة	787
	البينية والكلية) المقررة قانونا لشغل الوظائف -	
٧٢٣	لا يترتب عليها إنعدام كل القرارات	
	- ترقية عامل محال الى المحاكمة التأديبية مخالفة	YAY
	للقانون وعلى جهة الادارة سحب قرار الترقية خلال	
	المدة المقررة للسحب إذ العبب الذي شاب القرار	
	المسحوب لا يبلغ من الجسامة حدا ينحدر بالقرار	
	إلى درجة الانعدام - فوات الميعاد القانوني	
	لسحب يحصن القرار الساحب ولا يجعله قابلا	
VY£	للسعب	
	·	
	·	

	- موانع الترقية هي أسباب تقوم بالعامل وتحول دون	AVA
	ترقيته - هذه الموانع لا تقوم إلا بنص في القانون	
	- أساس ذلك : من حق العامل أن يزاحم زملاء	
	في الترقية إلى الوظيفة الأعلى سواء كانت الترقية	
	بالأقدمية أم بالإختيار طالما توافرت في حقه	
	شرائطها وتكاملت عناصرها ولا يجوز إستبعاده من	
	هذا التزاحم إلا بنص القانون - لا يجوز للجهة	
	الإدارية تخطى العامل في الترقية إلى درجة مدير	
	عام بمقولة أنه وقت صدور القرار المطعون فيه كان	
	باجازة خاصة بالخارج. أساس ذلك : أن الوجود	
	باجازة خاصة لم يرد ضمن موانع الترقية المنصوص	
VYE	عليها قانونا	
	- استبعاد الحاصلة على أجازة خاصة لمرافقة زوجها	444
	المعار للخارج من الترشيح للترقية بالاختيار	
	والمفاضلة لمجرد ذلك - قبل تعديل المادة ٣٧ من	
	القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالقانون رقم ١١٥	
	لسنة ١٩٨٣ - فيه مخالفة للتنظيم القانوني	
	للترقية بالاختيار الذي أورده المشرع في القانون	
	٤٧ لسنة ١٩٧٨ وحرمان غير جائز من أجازة	
	العامل من رخصة مقررة له بالحصول على أجازات	
440	خاصة قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣	
	- عاملون مدنيون - ترقية - الإجازة لمرافقة الزوج	٧٩.
	ليست من موانع الترقية حتى بالنسبة للترقية إلى	
777	درجات الوظائف العليا	
	- مناط الترقية بالاختيار أن تستمد الإدارة قرارها	741
	من عناصر صحبحة، وأن تجرى مفاضلة حقيقية	

	وجادة بين العاملين المرشحين للتعرف على مدى	
	تفاوتهم في مضمار الكفاية تحت رقابة القضاء	
777	الإداري	
	- القضاء الإدارى يجب أن يتصدى لتقارير الكفاية	744
	التى إشترطها القانون كشرط من شروط الترقية	
	من تلقاء ذاته ولو لم يثره المدعى في عريضه دعواه	
	لأنه يتصل مباشرة بإستظهار أن المطعون على	
444	ترقيتهم قد توافرت لديهم شرائط الترقية من عدمه	
	- الغاء القرار الصادر بتخطى المدعى وما يترتب	744
	على ذلك من آثار من شأنه جبر الضرر المادى	
	والأدبى معا بما لا وجه معه للحكم بالتعويض عن	
779	التخطى الذي جرى في حقه	
	- مناط الترقية بالإختيار إلى الوظائف الرئيسية أن	446
	يكون هذا الإختيار قد إستمد من عناصر صحيحة	
	مؤدية إلى صِحة النتيجة التي إنتهت إليها الجهة	
	الإدارية ، وأن تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين	
	العاملين على أساس ما تحويه ملفات خدمتهم وما	
	يبديه الرؤساء عنهم ، وذلك للتعرف على مدى	
	تفاوتهم في مضمار الكفاية بحيث لا يتخطى	
٧٣٠	الأقدم إلا إذا كان الأحدث أكثر كفاية منه	
	- الترقية إلى الوظائف العليا ومناط توافر إشتراط	440
	شغل الوظيفة المطلوب الترقية إليها ، وأساس	
	الترقية بالإختيار ، وضوابط عدم مخالفة القانون ،	
	والندب إلى الوظيفة لايكسب الحق في الترقية	. 1
۷۳.	إليها	
	- الترقية لشغل الوظائف القيادية العليا، أساس	747

سلطة الإدارة في ذلك، مفهوم الصلاحية عند الترقية بالاختيار، الترقية إلى وظيفة لوا، وما يعلوها بهيئة الشرطة ومجردة ومعلومة سلفاً لأصحاب الشأن وغير معالفة للقانون، وموانع الترقية لا تتقرر إلا بنص مخالفة للقانون، وموانع الترقية لا تتقرر إلا بنص المبحث الثالث في مجال النقل والندب التحرج الإداري - جزاء مقنع دون إتباع الإجراءات التأديبية - مخالفة القرار للقانون التأديبية - مخالفة القرار للقانون التي يشغلها - في حقيقته قرار تأديبي مرتبة من الوظيفة التي إلكتسبه برفع درجة وظيفته وهو شاغل لها - اللي إكتسبه برفع درجة وظيفته وهو شاغل لها - بطلان القرار اللاجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار المعب لمحدوره من الجهة الإدارية محلب لصدوره من الجهة الإدارية محل المدعي - بطلاته يستنبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعي - بطلاته يستنبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعي - بطلاته ستنبع بطلان قرارات ترقية أخرى دون معقب عليها ما دام أنها قد تغيت من أخرى دون معقب عليها ما دام أنها قد تغيت من أخرى دون معقب عليها ما دام أنها قد تغيت من			
		سلطة الإدارة في ذلك، مفهوم الصلاحية عند	
		الترقية بالاختيار، الترقية إلى وظيفة لواء وما	
	٧٣٢	1	
۱۳۹۸ مخالفة للقانون، وموانع الترقية لا تتقرر إلا بنص في القانون ۱۸۹۸ عليمحث الثالث في مجال النقل والندب ۱۸۹۸ عرار نقل موظف من وظيفة إلى أخرى أدنى في التدرج الإدارى - جزاء مقنع دون إتباع الإجراءات التأديبية - مخالفة القرار للقانون اللقانون اللقانون التي سلفلها - في حقيقته قرار تأديبي - مخالفته التي يشغلها - فيه مساس بمركز المدعى الذاتي الذي إكتسبه برفع درجة وظيفته وهو شاغل لها - بطلان القرار اللرجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية معيب لصدوره من الجهة الإدارية محل المدعى من طمحل المدعى من طمحل المدعى من طمحل المدعى من طمحل المدعى من حل محل المدعى المالم من وحدة إلى المامل من وحدة إلى المامل من وحدة إلى المامل من وحدة إلى المامل من وحدة إلى المامل من وحدة إلى		<ul> <li>الترقية بالإختيار تستلزم أن تكون ضوابطها عامة</li> </ul>	747
		ومجردة ومعلومة سلفأ لأصحاب الشأن وغير	
		مخالفة للقانون، وموانع الترقية لا تتقرر إلا بنص	
حرار نقل موظف من وظیفة إلى أخرى أدنى فى التدرج الإدارى - جزاء مقنع دون إتباع الإجراءات التدرج الإدارى - جزاء مقنع دون إتباع الإجراءات للتأنين - قرار نقل - فى حقیقته قرار تأدیبی - مخالفته للقانون - قرار نقل - إلى وظیفة أدنى مرتبة من الوظیفة التى یشغلها - فیه مساس بمرکز المدعی الذاتی التسبه برفع درجة وظیفته وهر شاغل لها - بلطلان القرار الدرجة - تنزیل فی الوظیفة جزاء تأدیبی مقنع لا یجوز إلا بقرار تأدیبی من الجهة المختصة - قرار معیب لصدوره من الجهة الإداریة معیب لصدوره من الجهة الإداریة محل المدعی - بطلاته یستتبع بطلان قرارات ترقیة من حل محل المدعی - من حل محل المدعی - للجهة الإداریة من حل محل المدعی - للجهة الإداریة من حل محل المدعی - للجهة الإداریة من حل محل المدعی - للجهة الإداریة ساته من حل محل المدعی - للجهة الإداریة ساته من حل محل المدعی - للجهة الإداریة ساته تقل المامل من وحدة إلی	۷۳٤	في القانون	
التدرج الإدارى - جزاء مقنع دون إتباع الإجراءات التأديبية - مخالفة القرار للقانون حرار نقل - في حقيقته قرار تأديبي - مخالفته للقانون للقانون حرار نقل - إلى وظيفة أدنى مرتبة من الوظيفة التي يشغلها - فيه مساس بمركز المدعى الذاتي التسبه برفع درجة وظيفته وهر شاغل لها - بقل من وظيفة فنية إلى أخرى كتابية في نفس المرجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية معيب لصدوره من الجهة الإدارية محل المدعى - بطلاته يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى - من حل محل المدعى - للجهة الإدارية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سنتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى	٧٣٦	المبحث الثالث - في مجال النقل والندب	
التدرج الإدارى - جزاء مقنع دون إتباع الإجراءات التأديبية - مخالفة القرار للقانون - قرار نقل - في حقيقته قرار تأديبي - مخالفته للقانون - قرار نقل - إلى وظيفة أدنى مرتبة من الوظيفة التي يشغلها - فيه مساس بمركز المدعى الذاتي الذي إكتسبه برفع درجة وظيفته وهو شاغل لها - بقل من وظيفة فنية إلى أخرى كتابية في نفس المرجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية معلى المحل المدعى - بطلاته يستتبع بطلان قرارات ترقية محل المدعى - معل محل المدعى - للجهة الإدارية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية المناصل من وحدة إلى من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى		<ul> <li>قرار نقل موظف من وظیفة إلى أخرى أدنى في</li> </ul>	744
التأديبية - مخالفة القرار للقانون - قرار نقل - في حقيقته قرار تأديبي - مخالفته للقانون - قرار نقل - إلى وظيفة أدنى مرتبة من الوظيفة التي يشغلها - فيه مساس بمركز المدعى الذاتي الذي إكتسبه برفع درجة وظيفته وهو شاغل لها - بقل من وظيفة فنية إلى أخرى كتابية في نفس المرجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية معلى المدى حل المدعى - بطلاته يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى - من حل محل المدعى - للجهة الإدارية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى			
	777		1
كالقانون حقوار نقل - إلى وظيفة أدنى مرتبة من الوظيفة التى يشغلها - فيه مساس بمركز المدعى الذاتى الذى إكتسبه برفع درجة وظيفته وهر شاغل لها - بطلان القرار - نقل من وظيفة فنية إلى أخرى كتابية في نفس المرجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية معيب لصدوره من الجهة الإدارية معيب لصدوره من الجهة الإدارية محل المدعى - بطلاته يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى - من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى		- قرار نقل - في حقيقته قرار تأديبي - مخالفته	744
التى يشغلها - فيه مساس بمركز المدعى الذاتى الذاتى يشغلها - فيه مساس بمركز المدعى الذاتى الذي إكتسبه برفع درجة وظيفته وهر شاغل لها - بقل من وظيفة فنية إلى أخرى كتابية في نفس اللرجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية معيب لصدوره من الجهة الإدارية معيب لصدوره به تحقيق مصلحة للموظف الذي حل محل المدعى - بطلاته يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى	٧٣٦		1
الذي إكتسبه برقع درجة وظبفته وهو شاغل لها - بطلان القرار بطلان القرار الدرجة - تنزيل في الوظبفة جزاء تأديبي مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية معيب لصدوره بم الجهة الإدارية محل المدعى - بطلائه يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى من حل محل المدعى		- قرار نقل - إلى وظيفة أدنى مرتبة من الوظيفة	A
بطلان القرار      منقل من وظيفة فنية إلى أخرى كتابية في نفس     اللرجة – تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقتع لا     يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة – قرار     معيب لصدره من الجهة الإدارية      معيب لصدره به تحقيق مصلحة للموظف الذي حل     محل المدعى – بطلاته يستتبع بطلان قرارات ترقية     من حل محل المدعى     من حل محل المدعى      ۸۰۳		التي يشغلها - فيه مساس بمركز المدعى الذاتي	
اللرجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا اللرجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية - نقل مقصود به تحقيق مصلحة للموظف الذي حل محل المدعى - بطلاته يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى		الذي إكتسبه برفع درجة وظيفته وهو شاغل لها -	
الدرجة - تنزيل فى الوظيفة جزاء تأديبى مقنع لا يجوز إلا بقرار تأديبى من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية - نقل مقصود به تحقيق مصلحة للموظف الذى حل محل المدعى - بطلاته يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى ۸۰۳	٧٣٧	بطلان القرار	
بجوز إلا بقرار تأديبى من الجهة المختصة - قرار معيب لصدوره من الجهة الإدارية - نقل مقصود به تحقيق مصلحة للموظف الذى حل محل المدعى - بطلائه يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى		<ul> <li>نقل من وظیفة فنیة إلى أخرى كتابیة في نفس</li> </ul>	۸۰۱
معيب لصدوره من الجهة الإدارية معيب لصدوره من الجهة الإدارية حل انقل مقصود به تحقيق مصلحة للموظف الذى حل محل المدعى - بطلاته يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى ٨٠٣		الدرجة - تنزيل في الوظيفة جزاء تأديبي مقنع لا	
۸۰۲ - نقل مقصود به تحقیق مصلحة للموظف الذی حل محل المدعی - بطلاته یستتبع بطلان قرارات ترقیة من حل محل المدعی - مدی المدعی - للجهة الإداریة سلطة نقل العامل من وحدة إلی ۸۰۳		يجوز إلا بقرار تأديبي من الجهة المختصة - قرار	
محل المدعى - بطلائه يستتبع بطلان قرارات ترقية من حل محل المدعى - للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى ٨٠٣	٧٣٧	معيب لصدوره من الجهة الإدارية	
من حل محل المدعى من حل محل المدعى من حلمة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى ٨٠٣		- نقل مقصود به تحقيق مصلحة للموظف الذي حل	A.Y
من حل محل المدعى من حل محل المدعى من حلمة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى ٨٠٣		محل المدعى - بطلانه يستتبع بطلان قرارات ترقية	
1 -	٧٣٨		
أخرى دون معقب عليها ما دام أنها قد تغيت من	}	- للجهة الإدارية سلطة نقل العامل من وحدة إلى	۸۰۳
		أخرى دون معقب عليها ما دام أنها قد تغيت من	

<u> </u>	إصدار قرار النقل إعتبارات المصلحة العامة وقامت	[
	بنقل العامل إلى وظيفة مساوية في درجتها	
779	بعض العامل إلى وطيعة مصاوية في درجتها الله ظبقة المنقدل منه	ł
\ ''`	سوطينه المعول المنه - نقل الدرجة يخول العامل المنقول الإفادة من حقوق	۱ ۸. ۵
		,,,,
ŀ	وظيفته بحسبانه داخلا في عداد العاملين بالجهة	
	المنقول إليها وهو أمر توجبه أحكام قوانين	
٧٤.	العاملين وقواعد الميزانية	
	- يشترط لصحة نقل العامل من وظيفة لأخرى ألا	۸۰٥
	يكون النقل إلى وظيفة من درجة أقل مما يشغلها	
	وألا يفوت عليه النقل دوره في الترقية بالأقدمية	
	ما لم يكن النقل بناء على طلبه - أما ماعدا ذلك	
	فقد جعله الشارع موكولا للسلطة التقديرية للجهة	
	الإدارية تجريه وفق ما تراه محققا الصالح العام –	
	سكوت المشرع عن النص على عدم جواز نقل	1
	العامل إلى وظيفة أعلى إلا أن هذا الحكم أمر	
	تفرضه طبائع الامور وتوجبه مقتضيات التنظيم	
	الإداري والتسلسل الهرمي للوظائف فضلا عن	
	قواعد التوصيف والتقييم التي تحدد الشروط	l
	والمواصفات الخاصة بكل وظيفة على نحو يمتنع	
	معه نقل العامل إلى وظبفة تعلو وظبفته أولا	j
	يتوافر فيه شروط شغلها - علة التفرقة بين النقل	
	والندب أن الأول يتم على أساس إستقرار العامل	İ
	في الوظيفة المنقول إليها بينما يتم الندب على	1
٧£.	أساس التوقيت وليس القرار والإستمرار.	
	- الندب أو النقل لا يجوز قانونا إلا إلى وظيفة من	4.3
	التعدب أو التعمل في يجوز كانوف إنه إلى وحيت من ذات مستوى وظيفة المنتدب أو المنقول – النقل أو	,,,,
	ا دات مستوی وطیعه استدب او استون استنا او	

الندب مقصود بهما التحريك المكانى للعامل لصالح العمل من وظيفة إلى وظيفة أخرى، وليس المساس عركز قاندني أو مجازاته أو عقابه - فإذا لم ينطو القرار على تحديد وظيفة محددة ومناسبة ومن ذات مستوى وظيفة المنتدب أو المنقول منها كان مخالفا للقانون مخالفة جسيمة، لانفصام محله الى حزئين أحدهما منصوص عليه ويقضى بايعاده عن وظيفته المنقول أو المنتدب منها، والثاني مجهول وغير محدد وهو الوظيفة التي كان يتعين النقل أو الندب اليها - أثر ذلك مدادئ الحكمة الإدارية العليا في مجال النقل: النقل يتعين أن يكون إلى وظيفة قاثل الوظيفة التى كان يشغلها الموظف أو تعادلها وأن ينص على مسمى هذه الوظيفة صراحة في قرار النقل 711 وإلا وقع مخالفا للقانون النقل من وظيفة إلى وظيفة أخرى - أمر تترخص. فيد الإدارة - تجريه كلما استوجبته المصلحة العامة وحسن سير العمل في المرفق - ليس للعامل أصل حق في أن ينقل الى وظيفة معينة استنادا إلى أنه مستوفيا شروط شغلها - استيفاء العامل للشروط اللازمة لشغل الوظيفة لا يجعله مستوفيا لها -بل مستوفيا شرائطها فحسب - تترخص الادارة عالها من سلطة تقديرية في شغلها بطريق التعيين أو الترقية أو النقل - قرارها في ذلك يكون سليما طالما أنه استهدف المصلحة العامة وخلا من عيب

إسامة استعمال السلطة  - نقل العامل من جهة إلى أخرى فى ذات درجته يعد  من قبيل النقل المكانى الذى يدخل فى نطاق  السلطة التقديرية لجهة الإدارة تجريه وفقا لمتطلبات  صالح العمل ودواعيه دون معقب عليها من جهة
من قبيل النقل المكانى الذي يدخل في نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة تجريه وفقا لمتطلبات
السلطة التقديرية لجهة الإدارة تجريه وفقا لمتطلبات
1
صالح العمل ودواعيه دون موقب عاروا من جوتا
ا ساع المصل ودوالية الروا مصبة حليقة عن جهدا
القضاء مادام قد خلا قرارها من شائبة الانحراف
بالسلطة ولم تتعسسف في اصداره أو تهدر حقا
للعامل المنقولُ كأن تفوت عليه دوره في الترقية ٧٤٧
<ul> <li>♦ مبادئ المحكمة الإدارية العليا في مجال</li> </ul>
الندب، ۲٤۲
٨١٠  - الندب موقوت بطبيعته - يتم على أساس التوقيت
وليس على أساس القرار والاستقرار- يتم اجراء
بواسطة السلطة المختصة وحدها دون أن يستوجب
العرض على لجنة شنون العاملين ومن ثم فإن قرار
الندب عرضه للإلغاء في أي وقت - لا تثريب على
جهة الإدارة إن هي أعملت سلطتها التقديرية في
شغل الوظيفة ندبا مؤثرة الأقدم أو الأحدث بحسب
ما تلمسه من قدرة وكفاية بلا معقب عليها طالما
خلا تصرفها من إساءة إستعمال السلطة ٧٤٢
٨١١ - ندب العامل إلى وظيفة من درجته أو تعلوها
مباشرة أمر مؤقت لا يكسب هذا العامل أي حق
أو مركز قانوني - للإدارة وهي بصدد ادارتها
للمرفق العام الحق في إختيار أفضل العناصر
لشفل هذه الوظائف بطريق الندب دون أن تتقيد
بقواعد الأقدمية ودون معقب عليها من القضاء
طالما كان قرارها غير مشوب بعيب إساءة إستعمال

724	السلطة أو الانحراف بها	
j	- ندب العامل في الأحوال المشار إليها إنما هو أمر	۸۱۲
	متروك لتقدير السلطة المختصة ومن المستقر عليه	
	فى أحكام الندب أنه يظل مؤقتا ولو استطالت	
	مدته باعتباره طريقا مؤقتا لشغل الوظائف والندب	
	لوظيفة معينة لا ينشأ معه حق فيها للعامل	
724	المنتدب وان تُوافرت في شأنه شروط شغلها	
	- الندب طريق مؤقت لشغل الوظائف بالجهاز الإدارى	۸۱۳
	للدولة - يترتب على الندب أن العامل يعتبر	
	شاغلا للوظيفة المنتدب إليها ويقوم بمباشرة	
	اختصاصاتها ومسئولياتها كما لوكان معينا فيها	
	- أثر ذلك يتعين أن يتم الندب ليس فقط لوظيفة	
	لها مسمى وممولة بل يتعين أن تكون أيضا في	
l	ذات مستوى الوظيفة التي يشغلها العامل بصفة	
728	أصلية	
	- الندب هو أمر موقوت بطبيعته ويكون لشغل	٨١٤
	وظيفة بصفة مؤقتة داخل الوحدة أو خارجها	
	وتترخص في إجرائه جهة الإدارة بمالها من سلطة	
	تقديرية بمراعاة حاجة العمل في الوظيفة الأصلية -	
	يتعين أن يتم الندب بمراعاة القواعد والحدود	
	المنصوص عليها في القانون ، وأن تستهدف به	
	جهة الإدارة صالح العمل وألا تنحرف باستعمالها	
	سلطتها بشأنه عن غايات الندب وما شرع له ،	
	ومن ثم فلا يجوز الندب إلى وظيفة أدنى أو	
	وظيفة من مجموعة نوعية أخرى أو إلى غير وظيفة	
724	أو إتخاذ الندب ساترا لجزاء تأديبي	

المعدد الله المامل إلى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة المتعدن أن يتوافر في العامل المنتدب وجه أفضلية له على أقرانه - لا يجوز شغل الوظيفة الأعلى مباشرة إلا بمن هو أقدم ما دامت قد وافرت فيه اشتراطات شغلها من ناحية والكفاء من ناحية أخرى المنامل للقيام بعمل وظيفة أخرى داخل الوحدة لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل - يتعين ألا تسئ إستعمالها - يتعين أن يتضمن قرار على السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من يالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بدة لا تجاوز بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بدة لا تجاوز بعد انتضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعجوز يعجوز النقل التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل يجوز شغلها بطريق النقل المناس له من الصحة المادوم - قرار فصل بني على إتهام لا أساس له من الصحة اللازمة - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء المحاكمة - لا سند لها من الأوراق - تعيب القرار المحاكمة - لا سند لها من الأوراق - تعيب القرار المحاكمة - لا سند لها من الأوراق - تعيب القرار المحاكمة - لا سند لها من الأوراق - تعيب القرار المحاكمة - لا سند لها من الأوراق - تعيب القرار المحاكمة - لا سند لها من الأوراق - تعيب القرار			
الأعلى مباشرة إلا بمن هو أقدم ما دامت قد الأعلى مباشرة إلا بمن هو أقدم ما دامت قد توافرت فيه اشتراطات شغلها من ناحبة والكفاءة من ناحبة أخرى  ۱۹ - ندب العامل للقيام بعمل وظيفة أخرى داخل الوحدة أو خارجها - أمر تترخص فيه السلطة المختصة بما لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل - يتعين ألا تسئ إستعمالها - يتعين أن يتضمن قرار الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن ينس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز يعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انتضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل يجوز شغلها بطريق النقل عموال الفصل من الخدمة المدة أمرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات - مخالفة القرار للقانون التلازمة - مخالفة القرار للقانون المدة أثناء اللازمة - مخالفة القرار للقانون المحة أثناء اللازمة - مخالفة القرار للقانون المحة أثناء المرادي - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		<ul> <li>عند ندب العامل إلى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة</li> </ul>	410
الأعلى مباشرة إلا بمن هو أقدم ما دامت قد من ناحية أخرى من ناحية أخرى من ناحية أخرى من ناحية أخرى من ناحية أخرى داخل الوحدة أو خارجها - أمر تترخص فيه السلطة المختصة بما لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل - يتعين ألا تسئ إستعمالها هذه السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من تكون حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة يجوز شغلها بطريق النقل عجوز شغلها بطريق النقل من الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل من الوظائف التي المبحث المرابع - هي مجال الفصل من الوظائف التي المبحد المنانون - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون التحقيقات - ماللازمة - مخالفة القرار للقانون التحقيقات - قرار إداري - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		- يتعين أن يتوافر في العامل المنتدب وجه	
توافرت فيه اشتراطات شغلها من ناحية والكفاءة من ناحية أخرى من ناحية أخرى من ناحية أخرى الدين أو خارجها - أمر تترخص فيه السلطة المختصة بما لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل - يتعين ألا تسعى السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة المنتسئ ألا تسعى إستعمالها - يتعين أن يتضمن قرار الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن تكون حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة يجوز شغلها بطريق النقل يجوز شغلها بطريق النقل يجوز شغلها بطريق النقل المناس له من الصحة المرابع - قرار فصل بني على إتهام لا أساس له من الصحة اللازمة - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - قرار إداري - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		أفضلية له على أقرانه - لا يجوز شغل الوظيفة	
من ناحبة أخرى  - ندب العامل للقيام بعمل وظيفة أخرى داخل الوحدة أو خارجها - أمر تترخص فيه السلطة المختصة بما على السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة المختصة عند إستعمالها أو تكون من الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة بعوز شغلها بطريق النقل يجوز شغلها بطريق النقل بعد ألفائل التحديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل من الصحة المرابع - قي مجال الفصل من الخدمة المدة حرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		الأعلى مباشرة إلا بمن هو أقدم ما دامت قد	
- ندب العامل للقيام بعمل وظيفة أخرى داخل الوحدة أو خارجها - أمر تترخص فيه السلطة المختصة بما على السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة المندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل يجون الفصل من الخدمة المدة حرار فصل بني على إتهام لا أساس له من الصحة المرا فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات - مخالفة القرار للقانون - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		توافرت فيه اشتراطات شغلها من ناحية والكفاء	
أو خارجها - أمر تترخص فيه السلطة المختصة بالها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل - يتعين على السلطة المختصة عند استعمالها هذه السلطة الا تسئ إستعمالها - يتعين أن يتضمن قرار الندب تحديد الرظيفة المنتدب إليها وأن تكون من نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن تكون حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل يجوز شغلها بطريق النقل المحدة المرابع - في مجال الفصل من الخدمة المرابع - قرار فصل بني على إتهام لا أساس له من الصحة اللازمة - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون التدوية المرابع المنافقة القرار للقانون المنافقة القرار القانون المنافقة القرار القانون المنافقة القرار القانون المنافقة القرار القانون المنافقة القرار القانون المنافة القرار القانون المنافة القرار القانون المناء قرار إداري - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء	455	من ناحية أخرى	
لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل - يتعين على السلطة المختصة عند استعمالها هذه السلطة المختصة عند استعمالها هذه السلطة الا تسئ إستعمالها - يتعين أن يتضمن قرار الندب تحديد الرظيفة المنتدب إليها وأن تكون من نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن تكون حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل يجوز شغلها بطريق النقل المحدة المرابع - في مجال الفصل من الخدمة المرابع على إتهام لا أساس له من الصحة حرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات - مخالفة القرار للقانون المدين الترمة - مخالفة القرار للقانون الترمة - مخالفة القرار للقانون المدينة وقرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		- تدب العامل للقيام بعمل وظيفة أخرى داخل الوحدة	718
على السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة الا تسئ إستعمالها - يتعين أن يتضمن قرار الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن تكون حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل يجوز الفطائف التي المبحث الرابع - هي مجال الفصل من الخدمة المبحث الرابع - هي مجال الفصل من الخدمة - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات - مخالفة القرار للقانون - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات - قرار إداري - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		أو خارجها - أمر تترخص فيه السلطة المختصة بما	
ألا تسئ إستعمالها - يتعبن أن يتضمن قرار الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن تكون حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل يجوث المؤلفة التقال من الخدمة مرا فصل بني على إتهام لا أساس له من الصحة حرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات حرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات اللازمة - مخالفة القرار للقانون حرار إداري - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل - يتعين	
الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن تكون حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل بيجوز شغلها بطريق النقل من الخدمة المبحث المرابع - هي مجال الفصل من الخدمة - قرار فصل بني على إتهام لا أساس له من الصحة - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون التحقيقات اللازمة - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		على السلطة المختصة عند إستعمالها هذه السلطة	
نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن تكون حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل الملاحث المرابع - في مجال الفصل من الخدمة من الصحة حرار فصل بني على إتهام لا أساس له من الصحة - مزار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات - مخالفة القرار للقانون اللازمة - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		ألا تسئ إستعمالها - يتعين أن يتضمن قرار	
تكون حاجة العمل فى الوظيفة الأصلية تسمح بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التى يجوز شغلها بطريق النقل يجوز شغلها بطريق النقل من الخدمة المرابع - في مجال الفصل من الخدمة ما المبحث الرابع - في مجال الفصل من الخدمة - مراد فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات - مخالفة القرار للقانون اللازمة - مخالفة القرار للقانون الكارمة - مخالفة القرار للقانون المدينة وقرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		الندب تحديد الوظيفة المنتدب إليها وأن تكون من	
بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي يجوز شغلها بطريق النقل المبحث الرابع - في مجال الفصل من الخدمة منا الصحة حرار فصل بني على إتهام لا أساس له من الصحة - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات اللازمة - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		نفس درجة وظيفته أو من درجة تعلوها مباشرة وأن	
سنة ولا يمكن تجديده سرى لأربع سنوات ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التى يجوز شغلها بطريق النقل المبحث الرابع - في مجال الفصل من الخدمة - قرار فصل بنى على إتهام لا أساس له من الصحة - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات اللازمة - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		تكون حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح	
بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التى يجوز شغلها بطريق النقل اللبحث الرابع - هى مجال الفصل من الخدمة - قرار فصل بنى على إتهام لا أساس له من الصحة - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات اللازمة - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		بالندب منها وأن يكون الندب موقوتا بمدة لا تجاوز	
تستدعى ذلك التجديد ولعدم تواقر الوطائف التى يجوز شغلها بطريق النقل المبحث الرابع - في مجال الفصل من الخدمة - قرار فصل بنى على إتهام لا أساس له من الصحة - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات اللازمة - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		سنة ولا يمكن تجديده سوى لأربع سنوات ولا يجوز	
بجوز شغلها بطريق النقل بجوز شغلها بطريق النقل المبحث الرابع - في مجال الفصل من الخدمة المبحث الرابع - في مجال الفصل من الخدمة - مرا فصل بني على إتهام لا أساس له من الصحة - مخالفة القرار للقانون - مرا فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات اللازمة - مخالفة القرار للقانون - قرار إداري - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		بعد انقضاء هذه المدة تجديد الندب إلا لضرورة	
اللبحث المرابع - في مجال الفصل من الخدمة         - قرار فصل بنى على إتهام لا أساس له من الصحة         - مخالفة القرار للقانون         - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات         اللازمة - مخالفة القرار للقانون         - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		تستدعى ذلك التجديد ولعدم توافر الوظائف التي	
- قرار فصل بنى على إتهام لا أساس له من الصحة - مخالفة القرار للقانون - مخالفة القرار للقانون - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات اللازمة - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء	Y££	يجوز شغلها بطريق النقل	
	Y£0	المبحث الرابع - في مجال الفصل من الخدمة	
۸۱۸ - قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات اللازمة - مخالفة القرار للقانون - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء - مرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء			۸۱۷
اللازمة - مخالفة القرار للقانون - ما اللازمة - مخالفة القرار للقانون - ما - قرار إدارى - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء	V£0		
۸۱۹ - قرار إداري - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء		- قرار فصل من العمدية دون إستيفاء التحقيقات	۸۱۸
المانا المواري المستعدد إلى فهم المحتد المدا	757	اللازمة - مخالفة القرار للقانون	
المحاكمة - لا سند لها من الأوراق - تعيب القرار		- قرار إداري - إستناده إلى تهم أقحمت أثناء	414
		المحاكمة - لا سند لها من الأوراق - تعيب القرار	

757	وتبطله	
	- قرار بالفصل - إستناده إلى مذكرة مختصرة	۸۲۰
	بالتحقيقات التي أجريت بمعرفة النيابة - مخالفته	
757	للقانون لعدم إستناده إلى أساس سليم	
	- قرار فصل - الخطأ في تطبيق القانون - لا محل	۸۲۱
757	لبحث عيب اساءة إستعمال السلطة	
	- قرار إدارى بالفصل - إستناده إلى الحكم الجنائى	۸۲۲
	الصادر ضد الموظف قبل فوات مواعيد الطعن فيه	
757	– مخالفة القرار للقانون	
	- قرار إداري بالفصل - إغفال اللجنة الاطلاع على	۸۲۳
	التحقيقات القضائية والإدارية التى بنى عليها	
754	القرار - يبطل القرار .	
	- قرار فصل - مخالفة أسبابه للوقائع - بطلائه	AYE
711	ومخالفته للقانون	
	- قرار فصل - إستناده إلى ثبوت تهمتى الرشوة	۸۲۵
	والتزوير رغم أن النبابة رأت أن الوقائع لا تكون	
454	جريمة – بطلانه	
	- فصل العامل من الخدمة بسبب تملكه أرضا زراعية	۸۲٦
769	مخالف للقانون	4 101.4
	- القرار الصادر بانهاء خدمة العامل بعد إحالته	AYV
	للمحاكمة التأديبية مخالف للقانون ومشوب	
۷٥٠	بعيب عدم الاختصاص الجسيم	
	- قرار الجزاء يتعين أن يجرى على تناسب الجزاء مع	AYA
	الذنب الإداري وأن يخلو من الإسراف في الشدة	
۷٥١	أو الإمعان في إستعمال الرأفة - أثر ذلك	
	- جزاء الفصل من الخدمة إذا إنطوى على شدة بالغة	۸۲۹

701	وقع مخالفا للقانون	
	- جزاء الفصل من الخدمة بما فيه من إنهاء للمستقبل	۸۳۰
	الوظيفي وتشريد الأسرة إذا إتسم بالغلو خرج عن	
707	دائرة المشروعية إلى دائرة عدم المشروعية	
	<ul> <li>عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب</li> </ul>	۸۳۱
	الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره - ركوب متن	
	الشطط في القسوة والإفراط في الشفقة وأثر كل	
708	منهما	
	- مجازاة الطاعن بالفصل من الخدمة يمثل بالنظر	۸۳۲
	للمخالفات المرتكبة غلوا في إستعمال سلطة	
Voi	العقاب بما يشوبه بعيب مخالفة القانون	
Y00	المبحث الخامس - في مجال التأديب	
	- قرار تأديب - ينطوى على إخلال بحق الدفاع -	۸۳۳
Y00	مخالفته للقانون	
	- قرار تأديبي - تستقل السلطة التأديبية بتقدير	۸۳٤
	الجزاء في الحدود القانونية - إذا ثبت عدم صحة	
	الوقائع التي إستند إليها - كان القرار مخالفا	
Y00	للقانون	
	- قرار تأديبي - عدم مواجهة الموظف بالتهمة وعدم	۸۳٥
707	سماع أقواله وتحقيق دفاعه - بطلاته	
	- قرار تأديبي - تخلف المتهم عن حضور المحاكمة	۸۳٦
	لمرض شديد - سير المحاكمة رغم ذلك فيه إخلال	
707	بحق الدفاع - بطلان القرار	
	- قرار تأديبي - عدم إستناده إلى أصل صحيح ثابت	۸۳۷
707	فى الأوراق – بطلانه	
	- جزاء - توقیعه بسبب سبق طعن المدعی فی قرار	۸۳۸

YOY	اِداری – بطلاته	
	- عدم ثبوت الخطأ أو الإهمال في جانب العامل	۸۳۹
	يجعل قرار الجزاء الصادر بتحميله عبء الأضرار	
	التي لحقت بالإدارة غير قائم على سند من القانون	
V0A	مخالفا له	
	- القرار الإداري الصادر بمجازاة عضو هيئة تدريس	٨٤.
	بالإبعاد عن أعمال التدريس والبحث العلمي قرار	
Y0A	مخالف للقانون	
	- قرار إستبعاد أحد المرشحين لمنصب العمدة لسبق	٨٤١
	إتهامه في جناية قتل وثبوت أن النيابة أمرت بألا	
	وجه لإقامة الدعوى فيها ومضى إثنى عشر عاما	
	على ذلك أثره إعتبار قرار الاستبعاد من الترشيح	
709	مخالف للقانون	
	- لا يجوز إنزال أية عقوبة على الموظف متى تعدى	A£Y
	أثرها إلى ما يعتبر جزاء آخر لم يرد بشأنه نص	
	في القانون إذ أن الجزاء الإداري شأنه شأن الجزاء	
٧٦.	الجنائي لا يوقع بغير نص	
	- إعمال جزاء الخفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى	٨٤٣
	مباشرة يتطلب ألا يكون العامل في أدنى درجات	
٧٦.	السلم الوظيفي	
٧٦.	- عدم جواز معاقبة العامل بجزاء لم يرد باللاتحة	A££
	- عدم جواز تضمن اللائحة تحديدا للإختصاص	٨٤٥
	بتوقيع الجزاءات على نحو مخالف لما أورده	
771	القانون	
771	- الإخلال بضمانات التحقيق وأثرها على قرار الجزاء	۸٤٦
	- حق الدفاع ضمانه أساسية فى مجال التأديب،	٨٤٧

۷٦٨	الجامعات الخاصة :	
	<ul> <li>الإختصاص بنظر القرارات الصادرة من</li> </ul>	
<b>X</b> /Y	والجامعات	
	المبحث السادس - في منازعات طلبة المدارس	
777	المداولة اللازمة قانونا	
	الجزاء إذا شابه عيب مخالفة القانون بإفتقاده	
	المتعلقة بالمحاكم على مجالس التأديب فيبطل قرار	
	- ضمانات المحاكمة التأديبية توجب سريان القواعد	AOY
777	أساس ذلك	
	التدريس بمعرفة المستشار القانوني للجامعة -	
	- عدم الإعتداد بالتحقيقات التي تجرى مع عضو هيئة	٨٥١
٧٦٥	ومحاكمته بما يتفق وصحبح أحكام القانون	
	وحق الجامعة في إعادة التحقيق مع الطاعن	
	المستشار القانوني لجامعة الأزهر - أثر البطلان	
' ' '	- بطلان التحقيق مع أعضاء هيئة التدريس بمعرفة	٨٥.
٧٦٤	بعادل التحقيق الذي يجريد المستعمار العانوني لرئيس الجامعة مع عضو هبئة التدريس	
* ``	الناديبي الصادر فيها - بطلان التحقيق الذي يجريه المستشار القانوني	٨٤٩
V74	الجامعة وأثر ذلك بطلان التحقيق والمحاكمة والقرار التأديبي الصادر فيها	1
}	التدريس بالجامعة المستشار القانوني لرئيس	
	- لا يجوز أن يتولى التحقيق مع عضو هيئة	٨٤٨
777	بالجامعة ،	
	الجامعة التحقيق مع أعضاء هيئة التدريس	}
	<ul> <li>♦ مبدأ عدم جواز تولى الستشار القانوني لرئيس</li> </ul>	
777	لصدوره مشوبأ بعيب مخالفة القانون	
	بطلان التحقيق يؤدى إلى بطلان القرار التأديبي	

	- قرار فصل صادر من إحدى كليات جامعة السادس	٨٥٣
1	من أكتوبر الخاصة - الإختصاص بنظره لمجلس	
	الدولة بهيئة قضاء إداري بحسبان الجامعات	
	الخاصة تقوم على مرفق قومي هو مرفق التعليم -	
774	أساس ذلك	
' '''	مسطى دنه - ضوابط منع الطلاب فرص أداء الامتحان وفقا	AOL
	للمادة (٨٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم	
V14	الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق	
' ' '	- قرار سلبی بالإمتناء عن قبول طالبة إنتسابا بكلية	۸۵۵
	الحقوق وأثر خطأ الحاسب الألى بمكتب تنسيق	,,,,,
	القبول على حق الطالب في الإلتحاق بالكلية التي	
VVY	يؤهله للالتحاق بها مجموعه	
'''	وصد بارتمان بها مبطوت - قواعد وشروط إستنفاد مرات الرسوب بجامعة	۸۵٦
777	الأزهر، وقواعد تقديم الأعذار المرضية	,,,,,
'''	- قواعد التيسير السابقة واللاحقة بجامعة الأزهر	٨٥٧
٧٧٣	ومدی سریان کل منها	,,,,,
	و سلطة جهة الإدارة في وضع إمتحانات الطلاب	٨٥٨
	وحدودها، وعدم جواز وضع أسئلة من خارج المنهج	
VV£	وأثر ذلك على قرار إعلان نتيجة الإمتحان	
VVV	ورو دعت على مرور إعدان عبية المعاملة ، المتحاذات شهادة الثانوية العاملة ،	
	- إمتحانات شهادة الثانوية العامة - التفرقة بين	۸۵۹
	حالتي الغياب بعذر مقبول والغياب بغير عذر	
	مقبول – في حالة الغياب بعذر مقبول عن أداء	
	إمتحان الدور الثاني، للطالب الحق في الحصول	:
VVV	على كامل الدرجة التي تقدر له عن إمتحانه	
774	<ul> <li>♦ الإلتحاق بمعهد الدراسات التعاونية ،</li> </ul>	
,		

	<del></del>	
	- حق التعليم - معيار المفاضلة بين المتقدمين	۸٦٠
	للإلتحاق بالتعليم بالمعاهد العليا عند التزاحم -	
774	تطبيق على المعهد العالى للدراسات التعاونية	
747	<ul> <li>♦ القيد بشعب كليات الجامعة ،</li> </ul>	
	- التقدم بطلب القيد بشعبة اللغة الإنجليزية بكلية	471
	التجارة - لا يترتب على تأخر مكتب تنسيق	
	القبول في البت في الطلب حرمان الطالب من القيد	
	بتلك الشعبة متى توافرت له شروط القيد بهذه	
YAY	الشعبة	
784	<ul> <li>♦ شهادات الثانوية الأجنبية ،</li> </ul>	
	<ul> <li>فرارات تعديل نظم قبول الطلاب</li> </ul>	
	الحاصلين على الشهادات الثانوية	
744	الأجنبية بالجامعات المصرية	
	- عدم مشروعية وجود مدارس مصرية تدرس المناهج	778
	الأجنبية التي تؤهل طلابها من المصريين للحصول	
	على شهادات أجنبية - مشروعية قرار المجلس	
	الأعلى للجامعات المؤرخ ١٩٩٩/٨/٢٦ بقواعد	
	وشروط القبول بالجامعات المصرية ، إعمالاً لما	
	حرصت عليه الدساتير المصرية المتعاقبة والتي	
	نصت صراحة على أن التعليم حق تكفله الدولة	
	ويخضع لإشرافها عن طريق إشراف وزارة التعليم	
	على التعليم كله - هذا الحق قرره الدستور الحالي	
	في المادة ١٨ منه ، وتقتضيه سيادة الدولة ،ومن	
	ثم لا قلك أية جهة التنازل عن هذا الحق أو	
	التفريط فيه أو الإكتفاء ببعض عناصره دون	
	البعض الآخر ، لأن في ذلك تفريط في سيادة	

	الدولة ومخالفة للدستور وهو أمر جلل يستحيل	
٧٨٣	تقريره أو الإعتراف به	
744	<ul> <li>طبيعة المركز التنظيمي للطالب :</li> </ul>	
	- طالب - جامعة - مركز الطالب هو مركز تنظيمي	۸٦٣
	عام - ليس للطالب حق في تطبيق قاعدة تنظيمية	
	سابقة إذا عدلت عنها الجامعة لقاعدة تنظيمية	
749	أخرى	
٧٩.	<ul> <li>تصحيح الإسم بالشهادات الدراسية :</li> </ul>	
	- حالة مدنية - تصحيح اسم - إثبات التصحيح في	475
	شهادة المؤهل - الامتناع من جانب جهة الإدار	
٧٩.	يشكل قرارا سلبيا مخالفا للقانون يتعين إلغاءه	
741	♦ الزي المدرسي والزي الجامعي:	l
	- قرار وزير التعليم رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم	١٦٤م
	الزى المدرسي معدلاً بالقرار رقم ٢٠٨ لسنة	
}	١٩٩٤ - يسرى على مراحل التعليم قبل الجامعي	l
1	الثلاث الابتدائى والإعدادى والثانوى بما تضمنه	
	القرار المذكور من حق أى تلميذة في أى مرحلة من	
1	هذه المراحل الثلاث في إرتداء الحجاب بمراعاة	
1	الضوابط التي قررها القرار سالف الذكر عا في	1
741	ذلك تلميذات المرحلة الابتدائية	}
	- تعليم - الزى المدرسي - قرار وزير التربية	۸٦٥
	والتعليم بتوحيد الزي المدرسي صورة من عارسة	1
	الوزارة لتنظيم مرفق التعليم ويجد سنده في قانون	}
	التعليم وقرار رئيس الجمهورية بإنشاء المجلس	
794	الأعلى للتعليم ولا يتعارض مع حرية العقيدة	
	- تعليم - الزي المدرسي - قرار وزير التربية	777

	والتعليم بتوحيد الزي المدرسي صورة من عارسة	
	الوزارة لتنظيم مرفق التعليم ويجد سنده في قانون	
	التعليم وقرار التعليم وقرار رئيس الجمهورية	}
	بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم ولا يتعارض مع	
448	حرية العقيدة	
	- زى جامعى - منع المنقبات من دخول الجامعة -	۸٦٧
	للجامعة أن تضع من الضوابط التي يلتزم بها	
	الطلبة بما يحفظ للجامعة قداستها وللطلبة الاحترام	
440	والتقدير	
	<ul> <li>حق الطالب في الإلتحاق بالتعليم</li> </ul>	
	الجامعي وحق الإنتقال بين كلياته	
747	والتحويل :	
	- جامعات - طالب -حق الطالب في الإلتحاق	٨٦٨
	بالتعليم الجامعي والانتقال بين كلياته -السبيل	
797	إلى فض التزاحم بين الطلبة على الفرص المحدودة	
	- جامعات - طالب - تحويل بين كليات جامعة	474
	بيروت إلى كليات جامعة الإسكندرية - تقديم	
	طلب الإلتحاق إلى الجامعة الخاصة مستوفياً	
	شروطه وضوابطه وفقا لأحكام القانون وقت تقديمه	
	بالحصول في الثانوية العامة على مجموع لا يقل	
	عن الحد الأدنى للقبول في الكلية التي يرغب في	
	التحويل إليها وأن يتم التحويل إليها عن طريق	
<b>Y1Y</b>	مكتب التنسيق	
<b>Y</b> 4A	♦ سلطة تحديد مدة الدراسة بالكليات :	
	- جامعات - تحديد مدة الدراسة بالكليات - لا	۸٧٠
	ينبغى للائحة الداخلية أن تتناول بالتعديل مدة	

	الدراسة بإحدى الكلبات عما ورد باللائحة	
	التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة	
[	١٩٧٢ بشأن تحديد مدة الدراسة وإلا غدا ذلك	
	غصبا للسلطة ويتعين طرحه جانبا والإعتداد بالمدة	
744	الواردة باللائحة التنفيذية	
V44	<ul> <li>♦ قيد الطلاب بمرحلة الدراسات العليا :</li> </ul>	
	- قيد الطلاب في مرحلة الدراسات العليا بكلية	۸۷۱
	أصول الدين لا يستوجب حصول الطالب على	
	شهادة الثانوية الأزهرية - أثر تطلب مثل هذا	
744	الشرط	
	- السلطة التقديرية لمجلس الكلية في قبول حملة	AYY
۸	بعض المؤهلات العلبا بكلية الصيدلة - حدودها	
	<ul> <li>تنافر الطبيعة الخاصة لجامعة الأزهر مع</li> </ul>	
	قبول استمرار طالبة تمتهن الرقص	
٨٠٠	الشرقى :	
	- الطبيعة الخاصة لجامعة الأزهر وخصوصبة الدراسة	۸۷۳
	بها - أثر تحول جنس الطالب إلى أنثى وإحترافها	
	مهنة الرقص الشرقى على إستمراها بالدراسة	
	بالجامعة - مفهوم منازعات التنفيذ الموضوعية -	
	عدم جواز تنفيذ الحكم القاضى بإلحاقها طالبة	
۸	بجامعة الأزهر - أساس ذلك	
A - Y	<ul> <li>حق الكفيف في التعليم :</li> </ul>	
	- حق التعليم - حق الكفيف في الإلتحاق بنوع	AY£
	التعليم الذي يرغب فيه - بطلان قرار جامعة	
	الأزهر برفض قيد الكفيف بقسم الشريعة والقانون	
	بكلية الشريعة والقانون لمخالفته للدستور والقانون	

	- 1- 11: 1 1	T
A.T	- أساس ذلك : تطبيق	
Ì	<ul> <li>أحوال القبول بمراحل رياض الأطفال</li> </ul>	ł
۸.٤	والتعليم قبل الجامعي:	ł
	<ul> <li>قبول الأطفال بمرحلة رياض الأطفال - ثبوت قبول</li> </ul>	۸۷۵
1	من يقل سنهم عن سن إبنة المدعى يوجب قبولها	1
۸.٤	إعمالا لمبدأ تكافو الفرص	
	- شروط وأحوال القيد والقبول في مرحلة التعليم	۸۷٦
ļ	الأساسي – كثافة الفصول – لا يجوز الإمتناع عن ا	
1	قبول الطلاب متى توافرت الأماكن وفقا للكثافة	
۸٠٥	المقررة للفصول	
	- قواعد قبول الطلاب المتفوقين رياضيا بكليات	۸۷۷
۸۰٥	التربية الرياضية - تطبيق	
	<ul> <li>طالب - تحويل الطلاب - وجوب موافقة ولى</li> </ul>	۸٧٨
	الأمر على النقل من المدرسة قبل تسليم الملف إلى	
	المدرسة المطلوب النقل إليها - لا يكفى طلب الأم	
۸۰٦	الحاضنة	
	- يكتسب الطالب بقيده في الصف الثالث الثانوي	AY4
	العام في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ مركزا	1
	قانونيا ذاتيا للقيد في هذا الصف وعند رسوبه	
	يتعين إعادة قيده في ذات الصف وفقا للقرار	1
	الوزاري السابق رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٨ الذي	
	يعتبر مادة اللغة الأجنبية الأولى مادة واحدة في	
4.7	المرحلتين - أثر ذلك - تطبيق	
	<ul> <li>أحوال وضع المدارس تحت الإشراف المالي</li> </ul>	
A.V	والإدارى :	
	- قرار وضع مدارس تحت الإشراف المالي والإداري-	۸۸.

	<del></del>	
}	مخالفة القرار للقانون لعدم ثبوت المخالفات	}
	المنسوبة إلى المدارس - ترديد نداء " الله أكبر "	
}	هو ترديد لنداء الحق ، ولا يتصور أن يأثم مردده،	
	ثمة تقاليد مازال معمولا بها في بعض أنحاء	}
}	الوطن ، وبخاصة في المناطق الريفية تجعل الحجاب	}
j	زيا تتزين به النساء ولا يرضين عنه بديلا ، إنتفاء	
۸.٧	المخالفة ويطلان القرار	
۸.٩	<ul> <li>مراكز التقوية ( الدروس الخصوصية ) :</li> </ul>	
,	- حظر إدارة مركز تقوية ودروس خصوصية بدون	۸۸۱
	ترخيص	
	<ul> <li>منازعات الإتحادات الطلابية ،</li> </ul>	1
	- اتحادات طلابية - تشكيل الاتحادات الطلابية-	۸۸۱م
	شرط ألا يكون المرشح قد سبق الحكم عليه بعقوبة	<b>'</b>
	مقبدة للحرية أو تقرر إسقاط أو وقف عضويته	
	بأحد الاتحادات الطلابية أو لجانها - جزاء تأديبي	
	موقع على الطالب يتعين أن يكون الجزاء من	
	الجزاءات الواردة في البند السادس من المادة ٣٣٤	
۸۱.	من اللاتحة على سبيل الحصر	
	<ul> <li>الرقابة على شرط " النشاط الطلابي</li> </ul>	
414	الملحوظ في مجال عمل اللجان ":	
	- الترشيح لعضوية لجان مجالس الاتحادات - من	۸۸۲
	بين شروطها أن يكون المتقدم للترشيح طالبا	
	نظاميا مستجدا في فرقته غير باق للإعادة فيها	
	لأى سبب من الأسباب وأن يكون من ذوى النشاط	
	الملحوظ في مجال عمل اللجنة التي يرشح نفسه	
	فيها وألا يكرن قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة	
	'	

للحربة أو تقرر اسقاط أو وقف عضويته بأحد الاتحادات الطلابية أو لجانها وأن يكون متصفا بالخلق القويم والسمعة الحسنة - تقدير أن يكون المتقدم للترشيح من ذوى النشاط الملحوظ في مجال عمل اللجنة التي يرشح نفسه فيها تترخص فيه جهة الإدارة عالها من سلطة تقديرية - يجب أن يكون تقديرها مستندا إلى عناصر صحيحة مستمدة من أصول ثابتة تنتجها وتسيغها ماديا وقانونيا 411 - شرط أن يكون المتقدم للترشيح لعضوية اللجان من 884 ذوى النشاط الملحوظ في مجال عمل اللجنة التي يرشح نفسه لها - يتحقق النشاط الملحوظ بتحقق مساهمة الطالب في مجال عمل اللجنة - لايشترط أن يكون هذا النشاط بارزا - يكفى لقيام النشاط الملحوظ مجرد التدليل عليه بأي دليل - هذا الشرط ينصرف إلى طلبة الكليات فيما عدا طلبة السنة الأولى المستجدين ۸۱٤ - الشروط التي تطلبتها المادة ٣٣٤ للترشيح لعضوية ۸۸٤ لجان مجالس الاتحادات - الهدف منها - يشترط أن يكون المتقدم للترشيح لعضوية اللجان من ذوي النشاط الملحوظ في مجال عمل اللجنة التي يرشح نفسه فيها - يتحقق النشاط الملحوظ عساهمة الطالب ينشاط في مجال عمل اللحنة - لا يشترط أ أن يكون هذا النشاط بارزا - يكفى لقيام النشاط الملحوظ وبالتالي توافر هذا الشرط مجرد التدليل عليه بأي دليل - ينصرف هذا الشرط الى طلبة|

	الكليات فيما عدا طلبة السنة الأولى المستجدين -	
	تقدم أحد طلبة السنة الأولى للترشيح - لا يطالب	
۸۱۷	باثبات نشاط ملحوظ في مجال عمل اللجنة	
	المبحث السابع - تطبيقات قضائية متنوعة في	
۸۲۰	عيبمخالفةالقانون	
۸۲.	<ul> <li>♦ الترشيح للبعثات الخارجية :</li> </ul>	
	- بعثات - شروط الترشيح للبعثات الخارجية -	٨٨٥
	فساد معيار الأصغر سنا الذي قررته إدارة البعثات	
	للمفاضلة بين المتقدمين للبعثات الخارجية -	
۸۲۰	مخالفة القانون - أساس ذلك : تطبيق	
	- مؤسسات وجمعيات خاصة - المحافظ هو المختص	744
	بتعيين مجلس إدارة مؤقت إذا تحققت أسباب من	
	بينها إرتكاب الجمعية لمخالفات تستوجب ذلك -	
	ممارسة الجهة الإدارية للإشراف والرقابة على تلك	
	الجمعيات ينبغى أن يكون منتظما ومحددا	
	بضوابط تتبع ممارسة الجمعيات لأعمالها دون أن	
	تترك لها حبل الرقابة على الغارب ثم تفاجئها وقد	
	أحاطت بها خطيئتها فتصيدها بالحل أو تغيير	
۸۲۲	مجلس إدارتها – قرار الحل – مخالفته للقانون	
	- رخصة - الإمتناع عن إعطائها دون مسوغ قانوني	۸۸۷
۸۲۳	<ul> <li>يعتبر قرارا إداريا مخالفا للقانون</li> </ul>	
	- تصرف خاطئ - على خلاف أحكام القانون - لا	۸۸۸
۸۲۳	يترتب عليه حق – بطلانه	
	- علاوة دورية - إستحقاقها بحلول موعدها ما لم	444
	يصدر قرار بالحرمان منها أو تأجيلها - صدور	
AYE	قرار بتأجيلها بعد إستحقاقها - مخالفته للقانون	

	- قرار إبعاد - عدم إتفاق أسبابه مع الواقع -	۸۹۰
AYE	يطلانه	
	- أمر بتعطيل إجتماع ديني - عدم إخلال الاجتماع	۸۹۱
	بالنظام العام - إخلال الأمر بحرية الاجتماع التي	
AYE	كفلها الدستور - بطلاته	
	- قرار إدارى - إستناده إلى أسباب غير صحيحة -	۸۹۲
٨٢٥	بطلان القرار لمخالفة القانون	]
	- قرار إداري - عدم إستناده إلى أسباب جدية - بل	۸۹۳
ATO	صدر تنفيذا لرغبة حزبيه - بطلانه	
	- قرار إداري معيب بخطأ فني جسيم - بطلاته	۸۹٤
۸۲٦	ويطلان ما ترتب عليه	
	- قرار المحافظ بالاستبلاء على القطن المملوك	۸۹٥
	للمدعى دون مسوغ قرار مشوب بعيب مخالفة	
ATY	القانون	
	- قرار إداري - عدم إلتزامه الأصول والضوابط التي	۸۹٦
	قررها الشارع - مخالفة للقانون - خضوع القرار	
۸۲۸	لرقابة المحكمة	
	- قرار إداري تنفيذي - مخالفته - لا يكون سببا في	۸۹۷
۸۲۸	بطلان الإجراءات - لا بطلان بغير نص	
	- قرار بقبول إستقالة معلقة على شرط - دون تحقيق	۸۹۸
۸۲۸	الشرط – مخالفته للقانون	
	- إستقالة - وجوب قيامها على طلب صادر عن	۸۹۹
	رضاء صحيح - إذا شابه إكراه بطل الطلب وبطل	
AYA	قبول الاستقالة	
	- قرار بإيفاد مبعوث لا تتوافر فيه الشروط قرار	۹
AYA	فاقد لركن المحل مخالفا للقانون	

1	- القرار الإدارى الصادر بالترقية بالاختيار دون	4.1
]	إعتداد بالتقارير الدورية مشوب بعيب مخالفة	
۸۳۰	القانون	
	- إذا شاب التحقيق خطأ جوهرى أدى إلى إهدار	4.4
	الدفاع ترتب على ذلك بطلان التحقيق وما ترتب	
	عليه من إجراءًات المحاكمة، وعدم جواز مباشرة	
	التحقيق مع عضو هيئة التدريس بعرفة المستشار	
۸۳۰	القانوني لرئيس الجامعة	
	- إنتها، الخدمة القائمة على قرينة الاستقالة	9.8
	الضمنية - إنتفاء الاستقالة الضمنية عند ثبوت	
۸۳۱	إقتران الإنقطاع بالمرض - تطبيق	
	- إنتفاء قرينة الاستقالة الضمنية عن حالة إنقطاع	4.1
	الزوجة عن العمل لثبوت عذر قهري حال بينها وبين	
	العودة للعمل وثبوت ذلك يحكم محكمة القضاء	
	الإدارى الدائرة الإستئنافيه يحوز حجية أمام	
	المحكمة الإدارية العليا في طعن الزوج يؤكد عدم	
	عودته لتسلم عمله بسبب العذر القهرى لتواجد	
	الزوجة خارج البلاد بما يؤدى إلى بطلان قرار إنهاء	
۸۳۲	خدمته لمخالفته للقانون	
	- إنتفاء قرينة الاستقالة الضمنية إذا قام عذر	4.0
	المرض، شروط قبام العذر، قرينة الاستقالة	
٨٣٤	الضمنية لا تقوم على الظن والتخمين	
	- بطلان قرار تحويل قيد الطالب بالماجستير من قسم	1.7
	الدراسات الإنسانية إلى قسم الاقتصاد والقانون	
	والتنمية الإدارية طالماً توافرت له شروط القيد في	
٨٣٤	القسم الأول وترتب له مركزاً قانونياً فيه	
	·····	

	* التاريخ الذي تصبح فيه جداول الانتخابات	
٨٣٥	نهائية	1
1	- مدى ثبوت القيد بالجداول الانتخابية -وأثر تغيير	4.4
1	الموطن الانتخابي بالجداول عام ١٩٩٧ على الحق	
۸۳٦	في الانتخاب والترشيح	l
	♦ أداء الخدمة العسكرية أو الإعضاء من أدائها	
٨٤.	شرط لعضوية مجلس الشعب	
131	أولا - موقف محكمة القضاء الإداري	1
	- أداء الخدمة العسكرية الالزامية أو الاعفاء من	4.4
	أدائها طبقا للقانون شرط لعضوية مجلس الشعب،	
	تأدية الخدمة العسكرية شرف لا يدانيه شرف ، لا	
	يتصور أن يكون ممثل الشعب هاربا أو متخلفا عن	
138	أداء هذا الواجب الوطني - أساس ذلك	
AEY	ثانيا - موقف الحكمة الإدارية العليا	
	- أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء من أدائها طبقا	4.4
	للقانون شرط لعضوية مجلس الشعب - قضاء	
	سابق للمحكمة الإدارية العليا مفاده أنه لا يجوز	
	التسليم بأن من يتخلف عن أداء الخدمة العسكرية	
i	يحرم بصفة دائمة من مباشرة هذه الحقوق – تسليم	
	المحكمة الإدارية العليا بهذا القضاء في ظل	
	ظروف الاستعجال وهي تنظر الشق العاجل من	
	الطعن - الإشارة بالحكم إلى أنها بسبب ظروف	
	الاستعجال لم تخض في أمر إعمال أحكام المادة	
	السنعجان م تحص في امر إعمان الحولة الخاصة	
	بالإحالة إلى دائرة توحيد المبادئ للعدول عن	
	القضاء السابق للمحكمة ، والإشارة إلى شبهة	

	المخالفة لحكم المادة ٩٦ من الدستور عند إعمال	
l	حكم البند ٥ من المادة الخامسة والفقرة الأخيرة من	
	المادة السادسة من قانون مجلس الشعب معا -	
AEY	مؤدى ذلك وأثره	
l	ثالثا - التعقيب على حكم الحكمة الإدارية العليا	
	حول شرط إداء الخدمة العسكرية لعضوية	
ALE	مجلسالشعب	
AEA	رابعا - موقف دائرة توحيد المبادئ	
	<ul> <li>حكم دائرة توحيد المبادئ في الطعن رقم ١٩٧٣</li> </ul>	
٨٥.	لسنة ٤٧ ق عليا بجلسة ٧ من ديسمبرسنة	
	٧	
l	- فيما يتعلق بالإختلاف بين الأحكام الصادرة عن	
l	المحكمة الإدارية العليا بشأن تفسير المادة الخامسة	
1	بند (٥) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن	
	مجلس الشعب ؛ بأنه يشترط فيمن يرشح لعضوية	
	مجلس الشعب أو يستمر في عضويته أن يكون قد	
	أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من	
	أدائها طبقا للقانون ، ولا يعتبر التهرب من أداء	
	الخدمة العسكرية الإلزامية حتى تجاوز سن التجنيد	
	بثابة الإعفاء قانونا من أدائها في مفهوم تطبيق	
	حكم المادة الخامسة بند (٥) المشار إليها وذلك	
۸٥.	على الوجه المبين بالأسباب	
۸٥.	<ul> <li>♦ صفة العامل والفلاح في عضوية مجلس الشعب</li> </ul>	
	- التثبت من توافر صفة الفلاح أو العامل إنما يكون	41.
	بالتحقق من إكتمال الشرائط المتطلبة قانونا وفقا	
	لنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة	
	١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدلة بالقانون	
٨٥٠	رقم ۱۳ لسنة ۲۰۰۰ وقت تقديم طلب الترشيح	

	♦ ازدواج الجنسية مانع من الترشيح لعضوية	
۸۵۱	مجلس الشعب	
"	- عدم جواز الترشيع لعضوية مجلس الشعب	۹۱۰م
	لزدوجي الجنسية -لا يتصور أن يكون الولاء	۲.,
	للوطن شركة مع وطن آخر غيره أو شعب خلاف	
	شعب مصر - الجنسية المصرية المتطلبة للترشيح لا	
Ì	تحتمل شركة مع غيرها ولا تقبل معها في القلب	
101	والنفس منافسا أو شريكا - أثر ذلك	
AOE	والنفس ساطية او شريحا الردادي بالمنصورة أولا - قضاء محكمة القضاء الإداري بالمنصورة	
1	اود - قصاء محتجه القصاء الرداري بالتصورة موجز الحكم :	
	موجر اربعهم: - طالما كان المرشح مصرى الجنسية من أب مصرى ،	
	_	
	فإنه يتعين قبول طلب ترشيحه ، ولا ينال من الحق	
	المقرر له في الترشيح أن يكون قد إكتسب جنسية	
	أخرى بالإضافة إلى جنسيته المصرية ، طالما أنه	
	لازال محتفظا بها ، والقول بعكس ذلك من شأنه	
	إضافة شرط جديد إلى شروط الترشيح لم يتضمنه	
	النص - قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج	
	يحتفظ للمتجنس بجميع حقوقه الدستورية	
	والقانونية التي كان يتمتع بها قبل التجنس طالما	
405	احتفظ له بالجنسية المصرية	
400	ثانيا - قضاء الحكمة الإدارية العليا	
	تفاصيل الحكم	
	- يشترط أن يكون المرشح لعضوية مجلس الشعب	
	المصرى صاحب جنسية وحيدة هي الجنسية المصرية	
	- المشرع يتطلب فيمن يرشح نفسه للنيابة عن	
	الشعب المصرى أن يكون إنتماؤه عميق الجذور في	
	·	

تربة الوطن ، مهموما بمشاكله وقضاياه - حيازة المصرى لجنسية أخرى يعنى أن الولاء المطلق والكامل لمصر قد إنشطر قانونا إلى ولائين أحدهما لمصر وثانيهما لوطن أجنبي آخر ، بينما النيابة عن الشعب تتطلب ولاء كاملا لمصر -الهدف من السماح بإزدواج الجنسية - دلالة إستثناء المصرى مزدوج الجنسية من أداء الخدمة العسكرية وإنعكاسه على مرشحي مجلس الشعب مزدوجي الجنسية - دلالة المادة (٥٨) من الدستور - دلالة قوانين بعض الجهات التي تشترط للتعيين بها عدم الزواج بأجنبية - دلالة عبارة القسم المنصوص عليها بالمادة (٩٠١) من الدستور - لا يستقيم للمواطن من وطنين في قلبه يستويان لديه -الجنسية في تعريفها الأصولي رابطة ولاء وواجب حماية للدولة المنتمى إليها الشخص بجنسيته -عدم تعلق الأمر بالولاء الفعلي وإثباته في كل حالة على حدة ، وإنما الأمر يتعلق بالحكم الموضوعي القائم من مفاد أحكام الدستور ، فالجنسية الأجنبية إ تفترض قانونا ولاء وإنتماء يتصادم مع متطلبات الحكم الدستوري - عدم تعارض ذلك مع حكم الماد: (٤٠) من الدستور - مكتسب الجنسية المصرية ليس من حقه الترشيح لعضوية مجلس الشعب لأنه لم يولد لأب مصري - جمع المصري بين الجنسية المصرية وجنسية أجنبية يفقده الحق في الترشيح - شرط الجنسية المصرية الوحيدة هو شرط للإنتساب إلى مجلس الشعب وهو أيضا

شرط صلاحية الإستمرار في عضوية المجلس ، كا يتمين معه أن يصاحب العضو طبلة فترة عضويته.  • مدى مشروعية إستمرار شغل مناسب رؤساء مجالس إدارة المصحف ورؤساء تحريرها بعد مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس تحرير صحيفة الأهرام بعد بلوغه سن الستين وتحقق الأسباب المرجبة لإنها، خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن المرجبة لإنها، خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن المرجبة الصحافة والطباعة والنشر؛  • حرية الصحافة والطباعة والنشر؛ المرافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة والمجلات بالمنطقة الحرة - أثر الترخيص الصادر ضمانات وحوافز الاستثمار - حرية الطباعة والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - تطبيق الرأى، فلا يجوز تقبيد محارستها إكتفاء بتقرير السنولية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم الرأى، فلا يجوز تقبيد محارستها أكتفاء بتقرير الإ بالقدر الضروري لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغبير التي الصحيفة - أحوال إعتبار الترخيص كأن لم يكن			
مدى مشروعية إستمرار شغل مناصب رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها يعد للوغهم سن الستين مبلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس تحرير صحيفة الأهرام بعد بلوغه سن الستين وتحقق الأسباب المرجبة لإنهاء خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن المرجبة لإنهاء خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن تعيين بديل له - أساس ذلك		شرط صلاحية للإستمرار في عضوية المجلس ، مما	
مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها بعد للوغهم سن الستين مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس تحرير صحيفة الأهرام بعد بلوغه سن الستين وتحقق الأسباب المرجبة لإنهاء خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن المرجبة لإنهاء خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن تعيين بديل له - أساس ذلك حدية الصحافة والطباعة والنشر؛ عدم مشروعية قرار حظر طباعة الجرائد والصحف والمجلات بالموافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقييده أو وقفه وفقاً لقوانين والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقييد عارستها إكتفاء بتقيير عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها المستورة والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي اللستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تظرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس	٨٥٥	يتعين معه أن يصاحب العضو طيلة فترة عضويته.	Ì
بلوغهم سن الستين  عدم مشروعية بقاء وإستمرار شغل منصبى رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس تحرير صحيفة الأهرام بعد بلوغه سن الستين وتحقق الأسباب للمربة لإنهاء خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن تعيين بديل له – أساس ذلك  ◄ حرية الصحافة والطباعة والنشر؛  ٩١٢ – عدم مشروعية قرار حظر طباعة الجرائد والصحف والمجلات بالمنطقة الحرة – أثر الترخيص الصادر بالمرافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقييده أو وقفه وفقاً لقوانين والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقييد مجارستها إكتفاء بتقرير عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها المستورة والقانون – تطبيق على حالة التغيير التي بالدستور والقانون – تطبيق على حالة التغيير التي تظرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		<ul> <li>♦ مدى مشروعية إستمرار شغل مناصب رؤساء</li> </ul>	
- عدم مشروعية بقاء وإستمرار شغل منصبى رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس تحرير صحيفة الأهرام بعد بلوغه سن الستين وتحقق الأسباب تعيين بديل له - أساس ذلك  - حدية الصحافة والطباعة والنشر؛ - عدم مشروعية قرار حظر طباعة الجرائد والصحف والمجلات بالمنطقة الحرة - أثر الترخيص الصادر بالمزافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقبيده أو وقفه وفقاً لقوانين والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقبيد مجارستها إكتفاء بتقرير عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقبيدها المستوية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم الدستور والقانون - تطبيق على حالة التغبير التي بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغبير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس	1	مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها بعد	
مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس تحرير صحيفة الأهرام بعد بلوغه سن الستين وتحقق الأسباب المرجبة لإنهاء خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن تعيين بديل له – أساس ذلك  • حرية الصحافة والطباعة والنشر؛  - عدم مشروعية قرار حظر طباعة الجرائد والصحف والمجلات بالمنطقة الحرة – أثر الترخيص الصادر بالمزافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقبيده أو وقفه وفقاً لقوانين والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - تطبيق الرأى، فلا يجوز تقبيد ممارستها إكتفاء بتقرير الرأى، فلا يجوز تقبيد ممارستها إكتفاء بتقرير عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقبيدها المستورة والقانون – تطبيق على حالة التغيير التي بالدستور والقانون – تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس	۸٦٣	بلوغهمسنالستين	
الأهرام بعد بلوغه سن الستين وتحقق الأسباب الموجبة لإنهاء خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن تعيين بديل له - أساس ذلك  • حرية الصحافة والطباعة والنشر؛  - عدم مشروعية قرار حظر طباعة الجرائد والصحف والمجلات بالمنطقة الحرة - أثر الترخيص الصادر بالمرافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقبيده أو وقفه وفقاً لقوانين ضمانات وحوافز الاستشمار - حرية الطباعة والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقبيد محارستها إكتفاء بتقرير الماستولية عن إسامة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم الماستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس	·	- عدم مشروعية بقاء وإستمرار شغل منصبى رئيس	111
الموجبة لإنها، خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن تعيين بديل له - أساس ذلك  حرية الصحافة والطباعة والنشر:  عدم مشروعية قرار حظر طباعة الجرائد والصحف والمجلات بالمنطقة الحرة - أثر الترخيص الصادر بالموافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقييده أو وقفه وفقاً لقوانين وضمانات وحوافز الاستشمار - حرية الطباعة تطبيق والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقييد عارستها إكتفاء بتقيير المسئولية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها إلا بالقدر الضروري لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس تحرير صحيفة	
مرية الصحافة والطباعة والنشر؛  حدية الصحافة والطباعة والنشر؛  حدم مشروعية قرار حظر طباعة الجرائد والصحف والمجلات بالمنطقة الحرة – أثر الترخيص الصادر بالمنطقة الحرة – أثر الترخيص الصادر في حظر النشاط أو تقبيده أو وقفه وفقاً لقوانين وضمانات وحوافز الاستشمار – حرية الطباعة تطبيق والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقبيد مجارستها إكتفاء بتقرير الرأى، فلا يجوز تقبيد مجارستها إكتفاء بتقرير عالستولية عن إساءة إستعمالها – يتعبن لدى تنظيم الستورية عن إساءة إستعمالها – يتعبن لدى تنظيم الا بالقدر الضروري لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون – تطبيق على حالة التغبير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		الأهرام بعد بلوغه سن الستين وتحقق الأسباب	
♦ حرية الصحافة والطباعة والنشر:  - عدم مشروعية قرار حظر طباعة الجرائد والصحف والمجلات بالمنطقة الحرة – أثر الترخيص الصادر بالمنافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقبيده أو وقفه وفقاً لقوانين وانشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى – تطبيق الرآى، فلا يجوز تقبيد محارستها إكتفاء بتقرير الرآى، فلا يجوز تقبيد محارستها إكتفاء بتقرير عامارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقبيدها إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون – تطبيق على حالة التغبير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		الموجبة لإنهاء خدمته وعدم مشروعية الإمتناع عن	
- عدم مشروعبة قرار حظر طباعة الجرائد والصحف والمجلات بالمنطقة الحرة - أثر الترخيص الصادر بالموافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقبيده أو وقفه وفقاً لقوانين ضمانات وحوافز الاستشمار - حرية الطباعة تطبيق والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - تطبيق الرآى، فلا يجوز تقبيد ممارستها إكتفاء بتقرير المسئولية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم السنولية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقبيدها إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس	۸٦٣	تعيين بديل له - أساس ذلك	
والمجلات بالمنطقة الحرة - أثر الترخيص الصادر بالمرافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقبيده أو وقفه وفقاً لقوانين ضمانات وحوافز الاستشمار - حرية الطباعة تطبيق الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقبيد محارستها إكتفاء بتقرير المسئولية عن إساء إستعمالها - يتعبن لدى تنظيم عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقبيدها إلا بالقدر الضروري لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس	۸٦٨	<ul> <li>حرية الصحافة والطباعة والنشر؛</li> </ul>	
بالموافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة في حظر النشاط أو تقييده أو وقفه وفقاً لقوانين ضمانات وحوافز الاستشمار - حرية الطباعة والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقييد عارستها إكتفاء بتقيير المسئولية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها إلا بالقدر الضروري لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		- عدم مشروعية قرار حظر طباعة الجرائد والصحف	414
فى حظر النشاط أو تقبيده أو وقفه وفقاً لقوانين ضمانات وحوافز الاستشمار – حرية الطباعة والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقبيد ممارستها إكتفاء بتقرير المسئولية عن إساءة إستعمالها – يتعبن لدى تنظيم عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقبيدها إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفى الحدود المقررة بالدستور والقانون – تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		والمجلات بالمنطقة الحرة - أثر الترخيص الصادر	
ضمانات وحوافز الاستشمار - حرية الطباعة والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - تطبيق حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقبيد ممارستها إكتفاء بتقرير المسئولية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم مارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقبيدها إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفى الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		بالموافقة على نشاط الطباعة ومدى سلطة الإدارة	
والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى - تطبيق تطبيق - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقييد محارستها إكتفاء بتقرير المسئولية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم مارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفى الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التى تطرأ على البيانات التى تضمنها الإخطار بتأسيس		في حظر النشاط أو تقبيده أو وقفه وفقاً لقوانين	
تطبيق - حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرأى، فلا يجوز تقييد محارستها إكتفاء بتقرير المسئولية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها إلا بالقدر الضروري لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس	:	ضمانات وحوافز الاستثمار - حرية الطباعة	
حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن الرآى، فلا يجوز تقييد ممارستها إكتفاء بتقرير المسئولية عن إساءة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		والنشر وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى -	
الرأى، فلا يجوز تقييد ممارستها إكتفاء بتقرير المسئولية عن إساء إستعمالها - يتعين لدى تنظيم مارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفى الحدود القررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التى تطرأ على البيانات التى تضمنها الإخطار بتأسيس	۸٦٨	تطبيق	
المسئولية عن إسامة إستعمالها - يتعين لدى تنظيم عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفى الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		<ul> <li>حرية الصحافة بوصفها أحد مظاهر التعبير عن</li> </ul>	918
مارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقبيدها إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		الرأى، فلا يجوز تقبيد ممارستها إكتفاء بتقرير	
إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفي الحدود المقررة بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		المسئولية عن إساء إستعمالها - يتعين لدى تنظيم	
بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		عارستها ألا يترتب على ذلك حظرها أو تقييدها	
تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس		إلا بالقدر الضرورى لحمايتها وفي الحدود المقررة	-
		بالدستور والقانون - تطبيق على حالة التغيير التي	
الصحيفة - أحوال إعتبار الترخيص كأن لم يكن		تطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار بتأسيس	
		الصحيفة - أحوال إعتبار الترخيص كأن لم يكن	

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
1	ووجوب صدور القرار من المجلس الأعلى للصحافة	
1	بناء على تقرير تعده لجنة شئون الصحافة	1
AVV	والصحفيين	
	- حرية الصحافة - التعديلات التي تجرى على	116
	البيانات التي صدر على أساسها الترخيص تأخذ	
]	حكم طلب الترخيص المبتدأ فيكون القرار بالرفض	
Ì	واجب التسبيب وإلا كان مخالفاً للقانون ، ويتعين	}
1	الرد عليه خلال مدة لا تجاوز أربعين يوماً وبالتالي	
	يعتبر إنقضاء مدة الأربعين يومأ دون إصدار قرار	
1	من المجلس بشابة عدم إعتراض على تغيير دورية	
۸۸.	الجريدة من أسبوعية إلى يومية - تطبيق	
٨٨٢	<ul> <li>حماية مجلس الدولة لعرية الصحافة والنشر:</li> </ul>	
	<ul> <li>موقف محكمة القضاء الإداري من حماية حرية</li> </ul>	
AAY	الصحافة	
	- إسباغ المشرع على الصحافة وصف السلطة الشعبية	410
	المستقلة ينطوى على وصف ثقيل المضمون وعظيم	
	الشأن الدستوري - المجلس الأعلى للصحافة هو	
	الجهة التي تقوم على شئون الصحافة - تطلب	
	قانون الشركات المساهمة موافقة مجلس الوزاء	
	على إصدار الصحف دون ضابط أو قيد ينطوى	
	على إطلاق يتأباه كون إصدار الصحف من الحريات	
1	العامة التي نص عليها الدستور فيتصادم ويتضاد	
- 1	مع صريح حكم المواد ٤٧ و ٤٨ و ٢٠٦ و ٢١١	
1	من النستور - إسباغ إختصاص غير مقيد لجهة	
	الإدارة لتقدير الموافقة أو عدم الموافقة على إنشاء	
	شركة غرضها إصدار صحيفة لممارسة الحق	
- 1		
		l

	الدستوري في حرية التعبير هو من جنس حظر	
	الصحيفة أو إلغائها المنهى عنه دستوريا - السلطة	
	التنفيذية نتاج للقوى السياسية في المجتمع	
	ومجلس الوزراء قمة الجهاز التنفيذي يمثل التيار	
	الحزبي الغالب - الإحالة إلى المحكمة الدستورية	
۸۸۳	العليا - تطبيق	
	<ul> <li>موقف الحكمة الإدارية العليا من حكم القضاء</li> </ul>	
۸٩.	الإداري بحماية حرية الصحافة والنشر:	
۸٩.	- مضمون حكم العليا والتعقيب عليه	
	<ul> <li>الطعن على قرار إحتفالات الألفية الثالثة</li> </ul>	
	واحتفالات تنصيب هريم ذهب على قمة	
446	الأهرام	
	- الأهرامات والمنطقة المحيطة بها لها مكانة لا	417
	تقتصر على النطاق المحلى والوطني وإنما تتعداها	
	إلى أن تكون تراثا إنسانيا يخاطب الإنسانية	
	جمعاء - ضرورة مراعاة ألا تكون هذه الآثار	
	عرضة للعبث بها أو تشويه قدرها وهيبتها - على	
	جهات الإدارة أن تحفظ للآثار طابعها فإن هي	
	نكلت عن ذلك تراخباً أو أقدمت على فعل من	
	ذلك عن نية وإرادة كان القرار في كلا الحالين	
	مخالفاً لأحكام التشريعات المصرية - إن أي تغيير	
	بالإضافة أو بالسلب يؤثر على أصالة الأهرامات	
	هو أمر يُخل بقيمة وتاريخ الأثر فيكون وضع "	
	هريم " أو غيره مما يتأبّي مع صحيح حكم	
	التشريعات السارية، كما أن تركيب أجزاء من أية	
	مادة كانت تتضمن تغييراً ولو مؤقتاً للأثر	

التاريخي هو مخالفة بواح لإلتزامات مصر الدولية الناشئة عن إتفاقية حماية التراث الإنساني العالمي، كما أن في ذلك امتهاناً لقيمة الأثر واستهانة بشموخه وعظمته وتفرده دليلأ قائما على عظمة وشموخ الإنسان المصرى - وجوب عدم تعريض الأهرامات للمؤثرات الصوتية والضوئية ومنها أشعة الليزر إذا ثبت تأثيرها على الآثار على أى وجه - أثر عدم ثبوت ذلك الإضرار -تطبيق ♦ ملحق إضافي حكم الحكمة الإدارية العليا ، دائرة توحيد المبادئ ، في شأن ، شرب أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء من أدائها للترشيح لعضوية مجلس الشعب أو الإستمرار في عضويته 4 فهرس الحزء الأول

444

## المبادئ القانونية الجزء الثاني

9.1	الفصل الرابع-عيب السبب	
4.4		
1	المبحث الأول - تعريف السبب في القرار الإداري	417
9.4	- تعريف السبب في القرار الإداري	
	- تعريف السبب في القرار الإداري - السبب في	414
	الجزاء التأديبي - رقابة المحكمة رقابة قانونية	}
9.4	وليست موضوعية	
	- القرارات الإدارية يجب أن تقوم على أسباب	414
	تبررها صدقاً وعدلاً، ماهية السبب كركن من أركان	
	1	
1.2	القرار الإدارى	1
1	المبحث الثاني - شروط تحقق السبب	
4.0	فىالقرارالإدارى	
	- قرار إدارى - أسبابه - وجوب تحقق وجودها	44.
9.0	وقيامها وقت طلب إصداره	
	- قرار إدارى - شرط صحته - قيامه على وقائع	441
4.7	صعيحة ثابتة	
1	- قرار إداري - وجوب قيامه على وقائع صحيحة	977
4.4		
```	مستفادة من أصول ثابتة في الأوراق	978
	- قرار إداري - أسبابه - عدم إستخلاصه الوقائع	,,,
4.7	إستخلاصاً صحيحاً من الأوراق - إلغاؤه	
	- إستقالة - القرار الصادر بقبولها - ركن السبب	۹۲۳م
	فيه هو الطلب المقدم بها - وجوب قيام الطلب	
4.7	مستوفياً شرائط صحته إلى وقت صدور القرار	
		946
	- قيام القرار الإدارى على عدة أسباب - إستبعاد	

	أى سبب من هذه الأسباب - لايجعل القرار غير	
	قائم على سببه طالما أن الأسباب الأخرى تؤدى إلى	
4.4	نفس النتيجة	
	- سبب القرار الإدارى - ذكر الإدارة عدة أسباب	940
	لإصدار القرار - تخلف بعضها لايؤثر مادام	
4.4	الباقي يكفي لحمل القرار على وجه صحيح - مثال	
	- إشارة مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على	977
	بعض المذكرات والأوراق – مفاد ذلك أنه إنما إتخذ	
4 - 8	منها أسباباً لقراره	
	- سبب القرار الإدارى - وجوب إستخلاص النتيجة	444
4 · A	من وقائع صحيحة منتجة	
4.4	- قرار إداري ووجوب قيامه على سببه المبرر له	444
	- قرار إزالة التعدى إدارياً يجب أن يكون قائماً على	171
4.4	سبب يبرره	
	- شرط حسن السمعة وطبب السبيرة - تقدير توافر	94.
	هذا الشرط - من الأمور التي تترخص فيها	
	الإدارة - وجوب أن تكون النتيجة التى تصل	
	إليها مستخلصة إستخلاصاً سائغاً من وقائع	
41.	صحيحة منتجة في الدلالة على هذا المعنى	
	- القرار التأديبي شأنه شأن أي قرار إداري يجب أن	981
	يقوم على سبب يبرره – سببه بوجه عام هو إخلال	
	الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه عملاً من	
11.	الأعمال المحرمة عليه	
	- إذا قام القرار الإداري على أكثر من سبب واحد	144
	فإن إستبعاد أي سبب فيه لايبطل القرار ولا يجعله	
ĺ	غير قائم على سببه طالما كان السبب الآخر يؤدى	
	'	
	***	

	إلى النتيجة ذاتها فضلاً عن تناسب الجزاء مع	
	الذنب الإداري	
111		
	- تخلف أحد السببين اللذين قام عليهما القرار وهو	177
	السبب المهم - بطلان القرار - إدراج إسم أحد	
	أعضاء هيئة التدريس السابقين بكلية الطب في	
	قائمة المنوعين من السفر على أساس أنه تلاعب	
	في درجات الطلبة - عدم إستخلاص هذا السبب	
411	من أصول تنتجه – بطلان	
	- تذرع الإدارة في محضر جلسة مجلس الإدارة بأن	948
	الفصل كان بناء على طلب الموظف - علم الموظف	
	بذلك وتظلمه منه حتى قبل أن يخطر بالقرار على	
	أساس أنه لم يقدم إستقالته - إبلاغ الموظف بقرار	
	الفصل بعد ذلك دون الإشارة إلى أنه كان بناء	
	على طلبه - محاولة الإدارة إسناد هذا القرار إلى	
	أسباب أخرى ثبت عدم صحتها - ذلك يدل على	
918	أن قرار الفصل قد صدر مفتقداً ركن السبب	
	- قرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من	940
	شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها	
	ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة	
	وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى	
	الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس	
	الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة	
	العامله - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته	
914	لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام	
	- في الحالات التي لا يشترط فيها القانون وجوب	944
	قيام سبب أو أسباب معينة لإصدار القرار يكون	

	للإدارة الحرية في إختبار السبب الذي تراه صالحاً	
	لبناء قرارها - عدم إعلان جهة الإدارة عن سبب	
	إصدار قرار معين لعدم وجود نص يلزمها بذلك -	
1	إفتراض أن القرار قام على سببه الصحيح ما لم	
1	يثبت من يدعى العكس أنه مشوب بعيب إنحراف	
1	السلطة - إيضاح جهة الإدارة عن السبب في	
	مرحلة لاحقة - رقابة الحكمة صحة قيام هذا	
916	السبب - أساس ذلك - تطبيق	
	- إذا ثبت عدم صحة أحد الأسباب التي بني عليها	444
	القرار الإداري وكانت الأسباب التي ثبت صحتها	
	كافية لحمل القرار على نتيجته فلا يجوز إلغاء	
	القرار الإدارى ويظل سليماً محمولاً على سببه	
110	الصعيح	
	- إذا ذكرت جهة الإدارة عدة أسباب لإصدار قرارها	944
	وتخلفت بعض هذه الأسباب فإن تخلفها هذا لا	
	يؤثر مادام أن الباقى من الأسباب يكفى لحمل	
117	القرار على وجهه الصحيح	
	- يحمل القرار الإدارى على سببه الصحيح - ما لم	141
	يقم الدليل على عدم صحته - وأنه لا إلزام على	
	جهة الإدارة بتسبيب قراراتها ما لم يلزمها القانون	
	بذلك. إذا لم تفصح جهة الإدارة عن أسباب قرارها	
	- يحمل على الصحة - وإذا قدمت السبب - فإن	
	القضاء الإدارى يملك رقابة هذا السبب والحكم	
	ببطلاته إذا كمان غير مشروع وبالتالى إلغاء القرار	
117	– تطبیق	
	- قرار إدارى - ركن السبب - للقضاء الإدارى	98.

	إعمال رقابته على الحالة القانونية أو الواقعية	[ · · · · · ·
414		
111	التي تكون ركن السبب	
	- رقابة القضاء الإداري على الحالة القانونية أو	161
414	الواقعية التي تكون ركن السبب	
44.	المبحث الثالث - شروط تسبيب القرار الإداري	
	- قرار إدارى - إشتراط تسبيبه - وجوب أن يكون	984
44.	التسبيب كافيا ومنتجأ في فهم النتيجة	
	- قرار إدارى - إشتراط تسبيبه تسبيباً كافياً -	964
441	تسبيب يشوبه القصور - مخالفته للقانون	
	- عدم إلزام الإدارة بتسبيب القرار لا يعنى إستقلالها	966
111	بسلطة الفصل دون قيد أو شرط	
	- قرار إداري - عدم إشتراط تسبيبه - لايعني أن	960
	سلطة الإدارة تحكمية - سلطتها تقديرية حدها	
977	المصلحة العامة	
	- قرار إداري - عدم تسبيبه حيث لا نص يلزم	964
444	بالتسبيب - لايعيب القرار	
	- قرار إداري - عدم إلتزام الإدارة ببيان أسبابه -	127
	إذا ذكرت أسباباً للقرار خضعت لرقابة المحكمة -	
	يحق للمحكمة الحكم بإلغائه إن كانت الأسباب غير	
974	صحيحة أو مخالفة للقانون	
	- قرار إدارى - صدوره خلواً من ذكر الأسباب -	364
	إفتراض إستناده إلى دواع إقتضت إصداره - مدى	,,,,
974	ومراض إستناده إلى دواع إقتصت إصفاره المناد	l
111	_	969
942	- قرار إداري - نص الشارع على وجوب تسبيبه -	וייי
712	وجوب ذكر الأسباب واضحة جلية - رقابة المحكمة	
	- قرار لجنة القيد في جدول المحاسبين - وجوب	90.

940	تسبيبه تسبيباً كافياً	
	- قرار في المعارضة بإصدار جريدة - لايعيبه أن	901
}	يكون غير مسبب - المادة ١٧ من قانون	
1	المطبوعات - تفرض على الإدارة قيداً موضوعياً لا	
940	قيداً شكلياً	
	- تسبيب - صيّاغة أسباب القرار بإيجاز وإجمال	907
	ليس فيه إخلال - والأسباب مستنتجة إستنتاجاً	
	مقبولاً من أصول ثابتة في الأوراق - القرار	
177	الصادر على أساسها قرار مشروع	
	- عدم إلتزام جهة الإدارة بتسبيب القرارات الإدارية	908
	لايعنى إلا عدم قبول الدفع قبل هذه القرارات	
1	ببطلانها شكلاً - ولكن - الإدارة ملتزمة بببان	
	أسباب القرار أمام المحكمة المختصة عند نظر	
	الدعوى، وإمتناعها عن بيان الأسباب يجعل القرار	
444	غير قائم على سبب يبرره	
	- جهة الإدارة غير ملزمة بذكر أسباب لقرارها إن لم	908
	يلزمها القانون بذلك - خلو القرار الإدارى من	
	أسبابه - حمله على القرينة العامة وإفتراض قبامه	
}	على سبب صحيح - على من يدعى العكس إثبات	
117	ناك	
	- الأصل أنه لا إلزام على الإدارة بتسبيب القرار	900
	الإدارى - القرار غير المسبب يفترض قيامه على	
	سببه الصحيح - عب، إثبات العكس يقع على	
	مدعيه - تسبيب الإدارة لقرارها - خضوع	
	الأسباب لرقابة القضاء الإدارى - حدود هذه	
444	الرقابة	

	- الأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبيب القرار	107
}	الإدارى - قيامها بتسبيبه - خضوع الأسباب	Ì
444	لرقابة القضاء الإدارى	
	- ليس ثمة مايلزم جهة الإدارة بإبداء أسباب لقرارها	407
	- إقامة القرار الإدارى على أسباب معينة -	
	للقضاء في هذه الحالة تمحيص الأسباب وتبين مدى	
944	موافقتها للقانون	
	- قرار تأدیبی - سببه بوجه عام - متی یجب	401
	تسبيبه - سلطة الإدارة التقديرية في هذا الشأن -	
979	حدودها	
	- قرار تأديبي - مدى الإلزام بالتسبيب - الرقابة	909
94.	على القرار وحدودها	
	- وجوب التفرقة بين تسبيب القرار الإدارى كإجراء	41.
	شكلي قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على	
	سبب يبرره - التسبيب لايكون لازماً إلا حيث	
	يوجبه القانون - السبب يجب أن يكون قائماً	
981	وصحيحاً سواء كان التسبيب لازما أو غير لازم	
	- تسبيب القرار لايكون لازما إلا إذا إستلزمه صريح	471
	نص القانون - يغترض في القرار غير المسبب أنه	
	قام على سبب صحيح وعلى من يدعى العكس أن	
	يقيم الدليل عليه - إذا أفصحت جهة الإدارة عن	
	سبب قرارها أو كان يلزمها بتسبيبه فإن ما تبديه	
988	يكون خاضعاً لرقابة القضاء الإدارى	
	- خطأ جهة الإدارة في ذكر سبب القرار لايحول دون	477
	قيام جهة الإدارة بإعادة إعلان صاحب الشأن	
i	بالسبب الحقيقي وراء ذلك القرار - طالما	ĺ

	<del></del>	
ĺ	إستطاعت جهة الإدارة أن تثبت أن هذا السبب كان	
	قائماً في تاريخ إصدار القرار وأنه كان بالفعل هو	
}	المبرر في تقدير جهة الإدارة لإصداره - إذا كان	
l	هذا السبب الحقيقى ثابتاً ومبرراً قانوناً لصدور	
	القرار الإداري كان هذا القرار بريئاً من عيب عدم	
1	قيامه على سببه - يتعين رفض الطعن عليه	
944	بالإلغاء	
	- وجوب قيام القرار على سبب يبرره يحمل الإدارة	478
	على التدخل بقصد تحقيق الصالح العام - خضوع	
	الإدارة لرقابة القضاء في إستخلاص الوقائع	
440	إستخلاصاً سائغاً من أصول ينتجها	
	- إلزام الشرع صراحة في القوانين واللوائح جهة	476
	الإدارة بتسبيب قراراتها يوجب ذكر هذه الأسباب	
	التى بنى عليها القرار واضحة جلية حتى إذا ما	
	وجد فيها صاحب الشأن مقنعاً تقبلها وإذا لم	
	يتقبلها كان له أن يمارس حقه في التقاضي	
	ويسلك الطريق الذي رسمه له القانون - رقابة	
	القضاء الإدارى ومحاكم مجلس الدولة على	
	القرارات الإدارية هي رقابة مشروعية تسلطها على	
	القرارات المطعون فيها لتزنها بميزان القانون	
	والشرعية والمصلحة العامة فتلغيها أو توقف	
947	تنفيذها	
	- إلزام المشرع صراحة في القوانين واللوائع جهة	970
	الإدارة بتسبيب قراراتها يوجب ذكر هذه الأسباب	
144	التى بنى عليها القرار واضحة جلية	
96.	المبحث الرابع - عبء إثبات تحقق عيب السبب	
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	

	- قرار بالإحالة إلى المعاش - غير مسبب - إفتراض	477
	صدوره صحبحاً - يقع على الموظف عب، إثبات	
	سوء إستعمال السلطة - وما لم يثبت ذلك يظل	
121	القرار صحيحاً منتجاً لأثره	
	- قرار إداري - غير مسبب - المفروض أنه صدر	177
	صحيحاً وفي حدود المصلحة العامة - من يطلب	
	إلغاؤه لسوء إستعمال السلطة عليه إقامة الدليل -	
121	إذا أخفق يستمر القرار سليماً منتجاً لأثره	
	- قرار إداري - عدم تسبيبه - المفروض أنه صدر	478
	وفقاً للقانون - يقع على المدعى عب، إثبات عدم	
964	مشروعية أسبابه	
964	- إفتراض صحة القرار ما لم يقم الدليل على العكس	171
	- يفترض قيام القرار على أسباب صحيحة - من	44.
924	يدعى العكس يقع عليه عبء الإثبات	
	- إذا إتضح من الأوراق وجود إعتبارات تزحزح قرينة	141
	الصحة المفترضة في قيام القرار الصادر بنقل	
	سكرتير ثان بوزارة الخارجية إلى وظيفة بالدرجة	
	الرابعة الإدارية بوزارة الخزانة - إنتقال عب،	
954	الإثبات على جانب الحكومة	
	- نكول الحكومة عن تقديم الأوراق والمستندات	477
	المتعلقة بموضوع النزاع وسببه والمنتجة فى إثباته	
	إيجابا ونفيأ يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء	
966	الإثبات على عاتق الحكومة	
	- زعزعة قرينة الصحة المفترضة في القرار الإداري	478
	تنقل عبء الإثبات من المدعى إلى جهة الإدارة	
166	مصدرة القرار	

	- قرار إداري - قرينة الصحة - لا تزعزع هذه	145
960	القرينة إلا بإثبات ما ينقضها	
	المبحث الخامس - حدود الرقابة القضائية على	
120	عيبالسبب	
124	المطلب الأول - ضوابط الرقابة على عيب السبب	
"	- سلطة القضاء في الرقابة على السبب الذي أدي	940
	إلى إصدار القرار من حيث قيام هذا السبب	
ļ	وصحته ومطابقته للقانون - تقدير أهمية السبب،	
164	وضعت ومصابعت للعالون عليه السبب،	
127	و و و القرار الإداري تتحدد بالأسباب التي قام	4 4
}	11	,,,
1	عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة	
	نى الأوراق وقت صدور القرار ومدى مطابقتها	
	للنتيجة التي إنتهت إليها - بحث ذلك من صميم	
464	إختصاص القضاء الإداري	
	- رقابة القضاء الإدارى لركن السبب - حدودها -	477
	لجهة الإدارة حربة تقدير أهمية الحالة والخطورة	
964	الناجمة عنها والتصرف الذي تتخذه حيالها	
	- رقابة القضاء الإدارى على القرارات الإدارية -	444
	لايسوغ أن يقوم الفضاء الإدارى مقام الإدارة في	
964	إحلال سبب آخر محل السبب الذي قام عليه القرار	
	- فصل الموظف بغير الطريق التأديبي - سببه -	171
969	رقابة القضاء الإداري له - حدودها	
	- إخفاء الجهة الإدارية للسبب الحقيقي لقرارها بنقل	۹۸.
	الموظف وهو عدم صلاحيته لتولى وظائف السلك	
	الديلوماسي وإعلانها سببأ وهميأ هو كونه زائدا	
	عن حاجة العمل - جائز ما دامت تبتغي بذلك	
	3. 3. 3	

	مصلحة مشروعة للموظف - رقابة المحكمة مناطها	
169	السبب الحقيقي	]
	- مراقبة أسباب القرار متى أبدتها جهة الإدارة -	141
90.	مراقبة قيام الأسباب وتكييفها	ļ
	- عند بحث مشروعية القرار الإدارى فإن دور القضاء	444
	يقتصر على مراقبة صحة السبب الذي أسندت إليه	j
	جهة الإدارة قرارها - لا يسوغ للقضاء الإداري أن	ĺ
	يتعداه إلى ما وراء ذلك بإفتراض أسباب أخرى	
	يحمل عليها القرار - صحة القرار الإداري تتحدد	
	بالأسباب التى قام عليها ومدى سلامتها على	
	أساس الأصول الثابتة بالأوراق وقت صدور القرار أ	
90.	ومدى مطابقتها للنتيجة التي إنتهى إليها	
	- تسبيب القرار لا يكون لازماً إلا إذا إستلزمه	944
	صريح نص القانون - يغترض في القرار غير	
	المسبب أنه قام على سبب صحيح وعلى من يدعى	
	العكس أن يقيم الدليل عليه - إذا أفصحت جهة	
	الإدارة عن سبب قرارها أو كان القانون يلزمها	
	بتسبيبه فإن ما تبديه يكون خاضعاً لرقابة القضاء	
	الإدارى - للقضاء الإدارى فى سبيل مباشرة	
	ولايته في تسليطه الرقابة القضائية على	
	القرارات الإدارية لتمحيص مشروعيتها إن يكلف	
	جهة الإدارة الإفصاح عن سبب قرارها - إمتناع	
	الإدارة عن الإقصاح عن سبب قرارها قرينة على	
101	عدم قیام القرار علی صحیح سببه	
	- يجب التفرقة بين وجوب تسبيب القرار الإدارى	986
	كإجراء شكلى قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيام	

القرار الاداري على سبب بيرره كركن من أركان وجوده وترتيب آثاره - القرار الإداري سواء أكان لازما تسبيبه كإجراء شكلي أم لم يكن هذا التسبيب لازماً يجب أن يقوم على سبب يبرره في الواقع والقانون - ذلك كركن من أركان وجوده ونفاذه - العبرة في تقدير مدى مشروعية السبب الذي بني عليه القرار يكون عراعاة السبب الحقيقي الذي صدر استناداً البه القرار المطعون فيه - خطأ جهة الإدارة في ذكر سبب القرار لا يحول دون قيام جهة الإدارة بإعادة إعلان صاحب الشأن بالسبب الحقيقي وراء ذلك القرار - طالما استطاعت جهة الإدارة أن تثبت أن هذا السبب كان قائماً في تاريخ إصدار القرار وأنه كان بالفعل هو المبرر في تقدير جهة الإدارة لاصداره - إذا كان هذا السبب الحقيقي ثابتاً ومبرراً لصدور القرار الإداري كان هذا القرار بريئاً من عبب عدم قيامه على سببه -يتعبن وفض الطعن عليه بالالغاء - رقابة القضاء الإدارى ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فيها لتزنها بميزان القانون والشرعبة والمصلحة العامة فتلغيها أو توقف تنفيذها حرية الإدارة في تقدير مناسبة إصدار القرار وتقدير ملاسة أو عدم ملاءمة إصداره يحدها فيها إلتزامها بأن تضع نفسها في أفضل الظروف وأنسب الحلول للقيام بهذا التقدير الذي يجب أن

907	يقوم على أسباب مقبولة	
904	المطلب الثاني - الرقابة على قرارات إزالة التعدي	
	- مناط رقابة القضاء الإدارى على القرارات الإدارية	444
	بإزالة التعدى هو قيام القرار على الأسباب المبررة	
	له قانوناً وقت صدوره - ويجب أن تكون الأسباب	
	قائمة وسابقة على صدور القرار وإلا فقد مبرر	
904	إصداره	
	- صدور قرار وزير الإسكان بإعتماد التخطيط	444
	العمراني ليس من شأنه أن ينزع ملكية العقارات	
	اللازمة للتخطيط بل يلزم إتباع الإجراءات المقررة	
	قانوناً لنزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة - أثر	
904	ذلك بطلان قرار الإزالة (تطبيق)	
	- الحيازة الصحيحة الهادية المستقرة تنفى صفة	444
	الغصب أو الإعتداء على أملاك الدولة بما لايسوغ	
	معه لجهة الإدارة اللجوء إلى الطرق الإدارية في	
904	إزالة التعدي	
	- عدم جواز إصدار قرار إزالة التعدى أثناء سريان	44.
101	الترخيص الإدارى	
	- قرارات إزالة التعدى ومايرتبط بإشغال الطريق	441
	العام مخوله للإدارة إذا تحقق لها سبب من	
171	الأسباب المحددة بالقانون	
	- حالات عدم تجديد الترخيص بإشغال الطريق العام	444
	أو إلغائه - أحوال إصدار قرارات إزالة التعدى	
477	على الطريق العام	
	- أملاك دولة خاصة - إزالة وضع البد الذي لا	998
	يستند إلى ما يبرره - أحوال الغصب الموجب	

978	עאָנוע	
	- مناط سلطة الإدارة في إزالة التعدى على أملاكها	112
	بالطريق الإداري وفقاً للمادة ٩٧٠ من القانون	
	المدنى توافر حالة الإعتداء الظاهر على ملك الدولة	
972	أو محاولة غصبه - أحوال ذلك	1
	- وضع البد للذي يظاهره دلائل جادة ويؤيده	990
	مستندات تنفى شبهة التعدى لا تجيز إصدار قرار	
476	بإزالة التعدى	
	- قيام ملكية الأرض على أساس جدى ينفى عنه	117
	شبهة التعدى ومن ثم يفقد قرار إزالة التعدى سببه	
470	المبرر له قانوناً	
	- المقصود بالتعدى الذي يخول السلطة المختصة	117
470	إصدار قرارات إزالة التعدى - تطبيق	
977	المطلب الثالث - رقابة شرط حسن السيرة والسمعة	Ì
		(
	· ♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية الجالس	
477		
977	<ul> <li>♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس</li> </ul>	111
477	<ul> <li>شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس</li> <li>النيابية ،</li> </ul>	114
411	<ul> <li>♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس</li> <li>النيابية:</li> <li>حقوق سياسبة - الترشيح لعضوية المجالس النيابية</li> <li>- شرط حسن السمعة - هو أمر ينبغى توافره فى</li> <li>كل من يشغل عملا عاما شعبيا كان أو وظيفيا</li> </ul>	11/
	<ul> <li>♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس</li> <li>النيابية:</li> <li>حقوق سياسية - الترشيح لعضوية المجالس النيابية</li> <li>- شرط حسن السمعة - هو أمر ينبغي توافره في</li> </ul>	111
477	<ul> <li>♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس</li> <li>النيابية:</li> <li>حقوق سياسبة - الترشيح لعضوية المجالس النيابية</li> <li>- شرط حسن السمعة - هو أمر ينبغى توافره فى</li> <li>كل من يشغل عملا عاما شعبيا كان أو وظيفيا</li> </ul>	444 1
477 477	♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس النيابية ،  - حقوق سياسية - الترشيح لعضوية المجالس النيابية  - شرط حسن السمعة - هو أمر ينبغى توافره فى  كل من يشغل عملا عاما شعبيا كان أو وظيفيا  - التمييز بين الإهمال والتقصير وبين سوء السمعة	
477 477	♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس النيابية ،  - حقوق سياسية - الترشيح لعضوية المجالس النيابية  - شرط حسن السمعة - هو أمر ينبغى توافره فى  كل من يشغل عملا عاما شعبيا كان أو وظيفيا  - التمييز بين الإهمال والتقصير وبين سوء السمعة  - علاقة سوء السمعة بصدور الأحكام الجنائية  - الطرد من الخدمة العسكرية المقترن بالإختلاس ينفى  حسن السيرة والسمعة	1
417 417 417	♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس النيابية ،  - حقوق سياسية - الترشيح لعضوية المجالس النيابية  - شرط حسن السمعة - هو أمر ينبغى توافره فى  كل من يشغل عملا عاما شعبيا كان أو وظيفيا  - التمييز بين الإهمال والتقصير وبين سوء السمعة  - علاقة سوء السمعة بصدور الأحكام الجنائية  - الطرد من الخدمة العسكرية المقترن بالإختلاس ينفى	1
477 47 <i>Y</i> 47 <i>Y</i>	♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس النيابية:  - حقوق سباسبة - الترشيح لعضوية المجالس النيابية  - شرط حسن السمعة - هو أمر ينبغى توافره في  كل من يشغل عملا عاما شعبيا كان أو وظيفيا  - التمييز بين الإهمال والتقصير وبين سوء السمعة  - علاقة سوء السمعة بصدور الأحكام الجنائية  - الطرد من الخدمة العسكرية المقترن بالإختلاس ينفى  - حريمة التبديد من الحارس على أمواله لبست مخلة  بالشرف	1
417 417 417	♦ شرط حسن السيرة والسمعة لعضوية المجالس النيابية،  - حقوق سياسية - الترشيح لعضوية المجالس النيابية  - شرط حسن السمعة - هر أمر ينبغى توافره في  كل من يشغل عملا عاما شعبيا كان أو وظيفيا  - التمييز بين الإهمال والتقصير وبين سوء السمعة  - علاقة سوء السمعة بصدور الأحكام الجنائية  - الطرد من الخدمة العسكرية المقترن بالإختلاس ينفى  حسن السيرة والسمعة  - جريمة التبديد من الحارس على أمواله لبست مخلة	1

	صبى صغير قبل حلها لا يفقده شرط الصلاحية	
	لتولى الوظائف العامة وهو شرط حسن السمعة	
474	والسيرة	
	- لعب القمار يعتبر من كبائر الإثم الذي نهت	١٠٠٤
	الشريعة عن إقترافها، ويشكل جريمة وضعية	
	فرض فيها الشارع عقوبة جنائية، إلا أنها مع ذلك	
	لا تعتبر في نظر الشارع الوضعي بصغة عامة	
	ومطلقة من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة	
171	بالمعنى المقصود في قانون التوظف - أساس ذلك	
1	- جريمة التسول التي يرتكبها العامل لبست مخلة	١٠٠٥
171	بالشرف أو الأمانة - أساس ذلك	
	- تقاضى رجل شرطة (جندى متطوع) مبالغ من	17
	الصيادين نظير عدم تحرير محاضر مخالفات لهم	
444	يفقده الثقة والإعتبار	
	- طالب بكلية الشرطة - الحكم على عمه وأبناء	14
	عمومته في جناية مخدرات وإخفاء هذه المعلومات	
	عند تحرير إستمارة القبول - أثره تخلف شرط	
977	المسلك الحميد وحسن السمعة عند الطالب	
	♦ أثر جريمة إصدار الشيك بدون رصيد على شرط	
	حسن السمعة ومدى إعتبارها من الجرائم المخة	
448	بالشرف	
	- العبرة في إعتبار الشيك بدون رصيد من الجراثم	14
	المخلة بالشرف بظروف وملابسات كل واقعة على	
	حدة وما إذا كان من شأن الواقعة أن تؤكد ضعف	
	فى الخلق أو إنحراف في الطبع من عدمه لدى	
940	مرتكبها	

	- الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة لم تحدد في	14
İ	قانون العقوبات أو أي قانون آخر سواه تحديدا	
	جامعاً مانعاً، كما أنه من المتعذر وضع معيار	
	مانع في هذا الشأن، وإصدار شيك بدون رصيد في	
1	ضوء الظروف والملابسات التي أحاطت به لايعتبر	
177	مخلاً بالشرف والأمانة - أساس ذلك	
}	- شرط حسن السمعة وطيب الخصال من الصفات	1.1.
	الواجبة في الموظف العام وخاصة عضو الهيئة	
	القضائية ويشمل ما يصدر عنه من أفعال	
	وتصرفات خارج نطاق وظيفته فيلتزم بمستوى من	
ĺ	السلوك يليق بكرامة الوظيفة إذ لا يقوم بين الحياة	
	العامة والخاصة عازل سميك يمنع كل تأثير متبادل	
474	بينهما	
	♦ إصدار شيك بدون رصيد لا يمنع من الترشيح	
44.	لعضوية المجالس النيابية	
	- اضطرار المحكمة الإدارية العليا في ظروف	
	الاستعجال إلى مسايرة حكم سابق لها بدائرة	
	مغايرة لم يمنع من الترشيح لعضوية مجلس الشعب	
	لمن إرتكبوا جرائم إصدار شيك بدون رصيد -	
	الإشارة إلى الرغبة في العدول عن الحكم وإعمال	
	حكم المادة (٥٤) مكررا ، وشبهة عدم الدستورية	
	التي تلحق بالمادة ٢/٥ من قانون مباشرة الحقوق	
	السياسية	
44.	<ul><li>♦ التعقيب على الحكم</li></ul>	
141	المطلب الرابع - رقابة قرارات المنع من السفر	
141	الفرع الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري	

المواطنين كما أن تنفيذ الأحكام الجنائية هو مظهر من مظاهر سيادة الدولة، الإعتباد على إرتكاب نوع محدد من الجرائم مع المديونية لمصلحة الجمارك اسباب تبرر المنع من السفر البلاد البلاد التحريات غير الجادة لاتكفى سنداً لقرار المنع من السفر السفر السفر التحييات غير الجادة لاتكفى سنداً لقرار المنع من السفر الإتهام بأى من جرائم المخدرات لا يجوز معه الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر الرتكابه لها وإعتناق الشخص لفكر معين لا يصلح صورة نشاط خارجي ملموس يهدد الأمن العام والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية المسمعة البلاد في الخارج المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المنز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز ال
من مظاهر سيادة الدولة، الإعتباد على إرتكاب نوع محدد من الجرائم مع المديونية لمصلحة الجمارك أسباب تبرر المنع من السفر البلاد البلاد البلاد البلاد التحريات غير الجادة لاتكفى سنداً لقرار المنع من السفر السفر الإتهام بأى من جرائم المخدرات لايجوز معه الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر الرتكابه لها وإعتناق الشخص لفكر معين لايصلح صورة نشاط خارجي ملموس يهدد الأمن العام سبباً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم الأدلة على ذلك تسوع المنع من السفر للمعام الأدلة على ذلك تسوع المنع من السفر حماية المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة المنوعين من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة المنوعين من السفر بمناسبة المنوعين من السفر بمناسبة المناسبة المنوعين من السفر بمناسبة المناسبة المنوعين من السفر بمناسبة المناسبة المنوعين من السفر بمناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة الم
البداد عدود من الجرائم مع المديونية لمصلحة الجمارك السباب تبرر المنع من السفر البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد السفر السفر السفر السفر السفر المناقب البلاد السفر المناقب المناقب المناقب المناقب المناقب المناقب الإتهام بأى من جرائم المخدرات لابجوز معه الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر الرتكابه لها واعتناق الشخص لفكر معين لايصلح الببا لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في السبا لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من السفر بمناسبة المناوعين من المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعين المناوعي
البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد البلاد ا
۱۰۱۲ - حدود حقوق الدولة في مراقبة سلوك رعاياها خارج البلاد البلاد السفر السفر السفر السفر السفر الإتهام بأى من جرائم المخدرات لايجوز معم الإدراج على قوائم المنوعين من السفر الإدراج على قوائم المنوعين من السفر المنكاد إلى المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع من السفر والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية المنافع المنافع المنافع المنافع من السفر عماية المنافع المنافع من السفر عماية المنافع المنافع من السفر منافع المنافع المنافع من السفر منافع المنافع المنافع من السفر منتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة المنافعين من السفر بمناسبة
البلاد التحريات غير الجادة لاتكفى سنداً لقرار المنع من السفر السفر الاتهام بأى من جرائم المحدرات لايجوز معه الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر مجرد إتهام الشخص في واقعة معينة لايعني ارتكابه لها وإعتناق الشخص لفكر معين لايصلح سبباً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم لايكنى للمنع من السفر للايكنى للمنع من السفر السفر اللاد في الخارج الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد في الخارج المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة المنوعين من السفر بمناسبة المناسبة المنوعين من السفر بمناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة
۱۰۱۳ التحريات غير الجادة لاتكفى سنداً لقرار المنع من السفر الاتهام بأى من جرائم المحدرات لايجوز معه الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر مجرد إتهام الشخص فى واقعة معينة لايعنى ارتكابه لها وإعتناق الشخص لفكر معين لايصلح سبباً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر فى والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم لايكنى للمنع من السفر السفر لايكنى للمنع من السفر السفر الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية المحدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن المنب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة بمناسبة المنوعين من السفر بمناسبة المناسبة المنوعين من السفر بمناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة
السفر الإتهام بأى من جرائم المخدرات لايجوز معه الإتهام بأى من جرائم المخدرات لايجوز معه الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر معينة لايعنى الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر الرتكابه لها وإعتناق الشخص لفكر معين لايصلح سبباً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في صورة نشاط خارجي ملموس يهدد الأمن العام والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم الايكنى للمنع من السفر المعام الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد في الخارج المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بخالفة القانون من السفر بمناسبة
1 ١٠١٤   الأقوال المرسلة وعدم وجود دليل على سابقة الإتهام بأى من جرائم المخدرات لايجوز معم الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر معينة لايعنى إرتكابه لها وإعتناق الشخص لفكر معين لايصلح سببأ لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في صورة نشاط خارجي ملموس يهدد الأمن العام والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم الايكنى للمنع من السفر المعام الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية المناد في الخارج المنعاء الدليل على قيام المدعى عزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً عخالفة القانون من السفر عناسبة السبب على قوائم الممنوعين من السفر عناسبة السبب على قوائم الممنوعين من السفر عناسبة السبب على قوائم الممنوعين من السفر عناسبة المنابق المنوعين من السفر عناسبة المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المناب
الإتهام بأى من جرائم المخدرات لايجوز معه الإدراج على قوائم المنوعين من السفر محرد إتهام الشخص فى واقعة معينة لايعنى إرتكابه لها وإعتناق الشخص لفكر معين لايصلح سبباً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم لايكفى للمنع من السفر المنع من السفر الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد فى الخارج لسمعة البلاد فى الخارج المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة
الإدراج على قوائم المنوعين من السفر - مجرد إتهام الشخص فى واقعة معينة لايعنى ارتكابه لها وإعتناق الشخص لفكر معين لايصلح سبباً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر فى صورة نشاط خارجى ملموس يهدد الأمن العام والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم لايكفى للمنع من السفر المسهد الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد فى الخارج - انتفاء الدليل على قبام المدعى بمزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة
مجرد إتهام الشخص في واقعة معينة لايعنى ارتكابه لها واعتناق الشخص لفكر معين لايصلح سبباً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في صورة نشاط خارجي ملموس يهدد الأمن العام والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم لايكفي للمنع من السفر الدعارة وقيام الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية الشعة البلاد في الخارج المتعام الدليل على قبام المدعى بمزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة
إرتكابه لها وإعتناق الشخص لفكر معين لايصلح سبباً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في صورة نشاط خارجي ملموس يهدد الأمن العام والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم لايكفى للمنع من السفر الدعارة وقيام الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد في الخارج لسمعة البلاد في الخارج انتفاء الدليل على قيام المدعى عزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً عخالفة القانون من السفر عناسبة
سبباً لتوقيع جزاء عليه إلا إذا ترجم ذلك الفكر في صورة نشاط خارجي ملموس يهدد الأمن العام والسكينة، وإنتماء المدعي إلى جماعة أو تنظيم لايكني للمنع من السفر الدعارة وقيام الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد في الخارج ابتفاء الدليل على قبام المدعي عزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً عخالفة القانون السفر عنى السفر عنى السفر عنى السبب معيباً عامة القانون من السفر عناسبة
صورة نشاط خارجى ملموس يهدد الأمن العام والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم لايكنى للمنع من السفر الدعارة وقيام الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد فى الخارج ايتغاء الدليل على قيام المدعى بمزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة المناع من السفر بمناسبة
والسكينة، وإنتماء المدعى إلى جماعة أو تنظيم لا يكنى للمنع من السفر البتهام فى قضايا عارسة وتسهيل الدعارة وقيام الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السغر حماية لسمعة البلاد فى الخارج ايتغاء الدليل على قيام المدعى بمزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون السفر بمناسبة المناعين من السفر بمناسبة
الأدلة على ذلك تسوغ السفر الدعارة وقيام الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد في الخارج انتفاء الدليل على قيام المدعى بمزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون السبب معيباً بمخالفة القانون من السفر بمناسبة
الإتهام في قضايا عارسة وتسهيل الدعارة وقيام الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد في الخارج     - إنتفاء الدليل على قيام المدعى عزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً عخالفة القانون السبب معيباً عجالفة القانون من السفر عناسبة
الأدلة على ذلك تسوغ المنع من السفر حماية لسمعة البلاد في الخارج لسمعة البلاد في الخارج - إنتفاء الدليل على قيام المدعى بمزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون
السمعة البلاد في الخارج انتفاء الدليل على قيام المدعى بمزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون السبب معيباً عالى قوائم الممنوعين من السفر بمناسبة
۱۰۱۷ - إنتفاء الدليل على قبام المدعى بمزاولة تهريب المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون السفر بمناسبة الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر بمناسبة
المخدرات يجعل قرار المنع من السفر مفتقداً لركن السبب معيباً بمخالفة القانون السبب معيباً بمخالفة القانون السفر بمناسبة الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر بمناسبة
السبب معيباً بمخالفة القانون السبب معيباً بمخالفة القانون السبب معيباً على قوائم الممنوعين من السفر بمناسبة
١٠١٨ - الإدراج على قرائم الممنوعين من السفر بمناسبة
, , ,
الإتهام في قضية إصدار شيك بدون رصيد من

	الملاحمات التى تخضع لطالب الإدراج وهو النائب	
444	العام	
	- صدور حكم البراءة في الإتهام الذي منع المدعى من	1.14
	السفر بسببه يوجب رفع الإدراج والمنع والسماح له	
141	بالسفر - أساس ذلك	
	- الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر وترقب	1.4.
	الوصول لبس إدراجاً أبدياً وإنا هو إدراج ينقضى	
	أثره بإنقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الإدراج ما لم	
	تطلب الجهة المختصة الإدراج لمدة أخرى بناء على	
	أسباب سائغة أو تطلب رفع الإدراج قبل مضى	
44.	مدته لزوال سببه	
	- الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر لايكفى	1.41
	صدوره بناء على طلب إحدى الجهات المحددة بقرار	
	وزير الداخلية وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك قيامه	
111	على سبب يبرره قانوناً	
	- تجاوز الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر المدة	1.44
	المقررة له قانوناً دون طلب إستمرار الإدراج من	
	الجهة المختصة يجعل الإدراج قائماً على غير سبب	
441	يبرره قانونا	l
	- سبق إتهام المدعية وإدانتها في قضية تسهيل	1.77
	دعارة وتحريض على الفسق والتحريات الجادة	1
	تكفى لمنعها من السفر حفاظاً على سمعة ومصلحة	1
111	البلاد في الخارج	- 1
	- إستمرار التحقيقات في إتهامات بالإستيلاء على	1.46
117	الأموال العامة تبرر قرار المنع من السفر	- 1
	- براءة المدعى من الإتهام بالإنضمام إلى جماعة	1.40
		İ

116	مناهضة لنظام الحكم يزيل سبب المنع من السفر	
	- رابطة القرابة بين المدعيتين بإعتبارهما شقيقتا	١٠٢٥م
	صاحب شركة الريان لتوظيف الأموال لاتكفى	
	لتقييد حريتهما الشخصية ومنعهما من السفر طالما	
	لم يثبت في حقهما ما يسئ إليهما أو يبرر هذا	
	التقييد فالأصل أن للإنسان ما سعى وأن لا تزر	
990	وازرة وزر أخرى	
	- مديونية الشخص لأى جهة عمل لا تصلح مبررا	1.17
	لتقييد حريته في السفر لعدم وجود تناسب بين	
	الإجراء المتخذ والحق المقصود حمايته بهذا الإجراء	
444	- تقاضى أموال من المواطنين لتوظيفها مقابل عائد	۲۲۰۱م
	شهرى والإمتناع عن ردها يبرر المنع من السفر	
	حفاظأ على المصالح المالية والاقتصادية ومصالح	
997	المودعين	
	- الإدراج على قوائم الوصول والتفتيش الجمركي	1.44
	وترقب سفر هو قرار صحيح إذا قام على تحريات	
	جادة - تهريب المشغولات الذهبية والتهرب من	
	الرسوم الجمركية وتهريب سبائك الذهب الخام وإن	
	كانت لاتبرر الحد من حرية المدعى إلا أنها تبرر	
	وضعه تحت الملاحظة والدقة في التفتيش تبرئة	
117	لساحته وإطمئنانأ لنزاهته	
	- الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر بسبب	1.44
	إتخاذ العمل بالملاهى الليلية بإحدى الدول العربية	
	ستاراً لممارسة الدعارة. قرار صحيح طالما بني على	
	تحريات جادة ولم تعقب المدعية على ذلك رغم	1
114	إتاحة الفرصة لها	

	- الإساءة إلى سمعة البلاد بالخارج مبرر للمنع من	1.44
,,,,	السفر	
]	- الإساء إلى سمعة البلاد بالخارج بالإتصال ببعض	1.7.
	البلاد وطلب معونات مالية يبرر قرار المنع من	
١٠	السفر	
	- سقوط قرار الإدراج على قوائم المنوعين من السفر	1.71
	بإنقضاء ثلاث سنوات وفقأ لقرار وزير الداخلية	l
	وعدم تجديد الإدراج يجعل قرار الإستمرار على	
11	قوائم الممنوعين فاقدأ ركن السبب المقيم له	ļ
Ì	- سلامة قرار الإدراج على قوائم المنوعين من	1.44
]	السفر الصادر حماية لاقتصاديات البلاد وحفوق	]
1	المودعين بشركات توظيف الأموال	l
	- ضرورات التحقيق في قضايا أمن الدولة التي لم	1.77
l	يفصل فيها بعد تبرر قرار المنع من السفر وتقيمه	ĺ
1	على أسبابه المبررة له قانوناً	
	- للدولة وبالقدر الضروري اللازم للحفاظ على سمعة	1.45
	البلاد ورعاية للصالح العام وصالح المجتمع حق	
	تقدير منع رعاياها من السفر إلى الخارج، إنتماء	
	المدعى لعناصر النشاط المتطرف وعزوف المدعى	
	عن إنكار ذلك رغم منحه الأجل المناسب لذلك،	
1	قيام القرار على سببه المبرر له قانوناً	
	- صدور أحكام بالحبس للإتهام بالإختلاس والتبديد	1.00
	تبرر طلب النائب العام إدراج المدعى على قوائم	1
	المنوعين من السفر وترقب الوصول حتى ولو كانت	
1 ٤	الأحكام غيابية، أساس ذلك	
	- إدراج الأشخاص على قوائم المنوعين من السفر	1.77

وقوائم ترقب الوصول التي هي الوجه الآخر للمنع من السفر يستمر لمدة ثلاث سنوات ما لم يرفع قبل ذلك أو يجدد وإلا وجب رفعه تلقائباً - أساس ذلك وتطبيق سابقة إتهام المدعى في عدة قضايا جنايات مخدرات يتوافر به جدية التحريات المبررة لقرار إستمرار إدراج المدعى على قوائم الممنوعين من السف الخروج على القواعد المنظمة للسفر إلى اسرائيل والعمالة والحاسوسية لصالح مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية والتحسس على منظمة التحرير الفلسطينية يتضمن مساسأ بسمعة البلاد وإضرارا بمصالحها وسياستها الخارجية يبيح للإدارة المنع من السفر | ١٠٠٨ - للدولة عالها من سيادة على رعاياها حق مراقبة سلوكهم سواء داخل البلاد أو خارجها للتثبت من التزامهم الطريق السوي في مسلكهم والتعرف على مدى إدراكهم لمسئولباتهم الوطنية وما تغرضه عليهم من الأخذ بأسباب النهج القويم في تحركاتهم وتجنب ما من شأنه الإساءة إلى سمعة الوطن أو كرامته أو يؤثر بأي وجه على علاقته بالدول الأخرى - خروج المدعى على القواعد المقررة للإتصال بالجهات الأجنبية والقواعد المنظمة للسفر إلى إسرائيل من شأنه الإساءة إلى سمعة الوطن وكرامته ولايغير من ذلك ما أورده بحافظة مستنداته من عمالته أو تجسسه لصالح مكتب

	\$	
	التحقيقات الفبدرالية الأمريكية أو مساهمته لجمع	
	أدلة ضد منظمة التحرير الفلسطينية إذ أن في ذلك	
İ	مايؤكد تورطه في أمور من شأنها التأثير على	
	علاقات البلاد بالدول الأجنبية والإساءة إلى سمعة	
1	البلاد وكرامتها في الخارج - قرار منعه من السفر	
14	صحيح وقائم على سببه المبرر له قانوناً	
	- التحريات الجادة عن إستمرار مزاولة نشاط تجارة	1.49
	المخدرات والاعتقال عدة مرات لذات السبب تسوغ	
	للإدارة الإدراج على قوائم المنع من السفر حماية	
1.11	لأمن المجتمع وسلامته	
	<ul> <li>♦ مدى إختصاص محكمة القضاء الإدارى</li> </ul>	
	بنظرالطعون على قرارات النائب العام بالمنع من	
1-17	السفر	
	- القرارالصادر من النائب العام بمنع شخص من السفر	1.2.
	- باعتباره عملاً من أعمالُ التحقيق معه بشأن	
	إتهام منسوب إليه - يعد عملاً قضائياً من أعمال	
	وظيفته القضائية التي خوله إياها القانون ، مما	]
	ينحسر عنه إختصاص محكمة القضاء الإداري ،	
	وإستنادأ إلى السلطة المخولة للنائب العام بموجب	
	المادة (٤١) من الدستور ،والتي تجيز للنيابة	
	العامة المنع من التنقل إذا استلزمت ضرورات	
	التحقيق ذلك ، وعليه فإن ما يصدره وزير الداخلية	
	بعد ذلك من الإدراج على قوائم الممنوعين من	
	السفر ، ما هو إلا قرآر تنفيذي لقرار النائب العام،	
1	وذلك بحسبان وزارة الداخلية هي التي تتولى تنفيذ	
	قرار الإدراج المشار إليه عن طريق إداراتها	
	- <del></del>	

		T
l	المختلفة (مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية	j
11.11	ومصلحة أمن الموانى )	
1	<ul> <li>حالة منع الزوجة من السفر بناء على</li> </ul>	
1.17	طلب الزوج	
1	♦ عرض للمبادئ القانونية قبل صدور حكم	
	المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية منع	l
	الزوجة من السفر	
	- قرار إدراج إسم الزوجة على قوائم المنوعين من	1.51
	السفر يتحقق ركن السبب فيه بطلب الزوج، ويتعين	
	على الجهة الإدارية الإستجابة له وسلطتها في	
	إصدار هذا القرار لبست سلطة تقديرية وإنما هي	
	سلطة مقيدة ، علاقة الزوجية لها من الخصوصية ما	
ł	ينأى بالجهة الإدارية عن التدخل فيها، وليس	
	للمحكمة وهي تراقب مشروعية ذلك القرار أن	
	تستطيل رقابتها إلى قرار الزوج ذاته بمنع زوجته	
	من السفر ومدى تعسفه في ذلك الحق، فذلك يدخل	
	في نطاق علاقة الأحوال الشخصية والتي تخرج	
1.19	عن ولاية القضاء الإداري - أساس ذلك	
	- حق الزوجة في إستخراج جواز سفر وإضافة أولادها	1.27
	إليه بموافقة الزوج، عدم جواز سحب الجواز والمنع	[
1.44	من السفر طالما لم يسحب الزوج موافقته	1
	- إلغاء منح جواز السفر وإلغاء التصريح بالسفر	1.28
	سببه مجرد طلب الزوج وسلطة الإدارة في	
1.77	الإستجابة إليه سلطة مقيدة	
	- إستخراج الزوجة جواز سفرها حال كونها مطلقة، ثم	1.22
	واجها وعلم الزوج بحملها جوازسفر واستمرار	
	23 23 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	İ
	L	

سفرها به ينطوى على موافقة منه وإقرار لها ولجهة	l
سفرها به ينظوي على موافقه منه وإفرار لها وجهه	l
الإدارة على منحها جواز السفر وتصريحاً منه لها	
بالسفر طوال مدة صلاحية الجواز ١٠٢٤	
♦ إنجاهات مبشرة بحماية حقوق الزوجة في	
التنقل بمراعاة حقوق الزوجية	
- عدم جواز منح الزوجة جواز سفر إلا بموافقة كتابية	1.20
من الزوج يقتصر فحسب على جوازات السفر	
العادية دون غيرها من الجوازات الأخرى سواء في	
ذلك الجوازات الدبلوماسية والخاصة ولمهمة، وليس	
في ذلك إخلال بالحقوق المترتبة على الزوجية ولا	
ينتقص منها ومن ببنها حق الزوج في الإمتناع عن	
نفقة زوجته إذا ما تبين له أن إستعمالها لحق	
الخروج للعمل الذي أجازه لها المشرع الخاص	
بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية	
مشوب بإساءة إستعمال الحق أو مناف لمصلحة	
الأسرة وذلك بتحريك ولاية القاضى المختص	
بمسائل الأحوال الشخصية وبحسبان ما لكل من	
علاقة العمل وعلاقة الزوجية من أحكام	
♦ حق الزوجة الريضة في السفر رغم معارضة	
ا زوجها	
- الزوج في إستعماله لحقوقه الزوجية مسئول عن	1.27
الرعاية الاجتماعية والصحبة لزوجته فإذا تعرضت	
حياة الزوجة للخطر نتبجة مرض عضال فإن	
الضرورات تبيح المحظورات، ومن ثم لايجوز	
الحيلولة دون زوجته والحباة التى صارت قرين	
السفر للخارج للعلاج - قرار وزير الداخلية	

بالاستجابة لطلب الزوج بمنع زوجته من السفر مخالف للقانون وغير قاثم على سبب يبرره قانونأ ويتعين وقف تنفيذه ورفع إسم الزوجة من قوائم الوثائق والمنع من السفر وعدم سحب جواز سفرها | والسماح لها بالسفر حق الزوجة في السفر إلى حيث يقيم زوجها رغم معارضته يتعين النظر إلى القيود المفروضة على الزوجة في السفر إلى الخارج في إطار الحقوق والإلتزامات التي يفرضها عقد الزوجية - هذه القيود تستهدف بقاء الزوجة إلى جوار زوجها وأولادها لرعابة شئونهم وحفاظاً على كيان الأسيرة من التفرق والتشتت، وهي غايات يتحقق بها صالح المجتمع وتقوى من أساسه وتدعم بنيانه شريطة ألا تتخذ أداة عسف في بد الزوج وطريق عنت وإرهاق -الزوجة التي تبغى السفر إلى حيث يقيم زوجها بالخارج إقامة مستقرة لمدة طويلة لايرفض طلبها، ولاينبغي منعها ولو بناء على طلب زوجها-سلطات الدولة لم تقرر لكي تعين الزوج على تحقيق مآربه والتحلل من التزامات الزوجية، ومادامت العبلاقة الزوجيسة قائمية فالإلبتزام بالمساكنة لايجوز التحلل منه كما لايحق للزوج استنهاض سلطات الدولة للحيلولة دون اعمال التزام المساكنة - الإقامة مع الزوج حق أصيل ا للزوجة لايتوقف على إذن من الزوج عدم جوازمنع الزوجة من السفر بعد طلاقها

1.44

1.47	بحكم إستئناهي ولوطعن عليه بالنقض	
	<ul> <li>إنفصام عرى العلاقة الزوجية بحكم تأيد إستئنافياً</li> </ul>	1.54
	يخلع عن المدعى وصف الزوج فلا يكون له حق	
	إستعمال الحقوق الزوجية بعد أن صارت من كانت	1
	زِوجة له غريبة عنه بما لايحق له منعها من السفر	
1.47	أو من إستخراج جواز سفر	
	<ul> <li>عدم جواز إستخراج جواز سفر للقاصر إلا</li> </ul>	
1.44	بموافقة الممثل القانوني وعدم جواز التبني	
	- إستخراج جوازات السفر وتجديدها لايتم بالنسبة	1.69
	لغير كاملى الأهلية إلا بموافقة عثلهم القانوني -	
	طالما لم تثبت تنحية الوالد عن الولاية بإذن	
	المحكمة فتظل ولاية الطفل لأبيه - التبني نظام	
1.7%	باطل حرمه الشرع والقانون	
	- الممثل القانوني للقاصر - حق الأم في إضافة إبنها	1.0.
	إلى جواز سفرها متى ثبت توقيع الحجر على والده	
1.5.	للجنون وتعيينها وصية عليه بلا أجر	
	- حق التقاضي مكفول للقاصر للمطالبة بحقوقه	1.01
	الدستورية أمام قاضي المشروعية - الدعوى المقامة	
	من قاصر لم تكتمل أهليته بعد للمطالبة بحق	
1.51	السفر تكون متعينة القبول	
	<ul> <li>مدى دستورية قرارات وزيـر الداخليـة</li> </ul>	
	بمنع الزوجة من السفر بناء على طلب	
1.87	الزوج:	
	- مدى دستورية كل من المادسين ٨ ، ١١ من القانون	1.07
	رقم ۹۷ لسنة ۱۹۵۹ فى شأن جوازات السفر	1
].	اللتين تستند إليهما المادة الثالثة من قرار وزير	ļ

الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ الذي ترتكن إليه الجهة الإدارية في منع الزوجة من السفر وحظر منحها جواز سفر أو تجديده إلا عوافقة الزوج - | القرار المطعون فيه يستند الي نص تحيط به ظلال كثيفة من عدم الدستورية - أساس ذلك - وقف تنفيذ قرار منع الزوجة من السفر حيث لا تعارض بين القضاء بوقف التنفيذ ووقف الدعوى واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية للفصل في مدى دستورية النصوص القانونية التي يستند إليها 1.£4 القرار المطعون فيه - حق الزوجة في السفر - حق القاصر في السفر وأحواله - شبهات مخالفة الدستور تحيط بكل من المادتين ٨ ، ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر - رقابة مجلس الدولة على تصرف وزير الداخلية عند عارسة الاختصاص في منح أو منع أو سحب جواز السفر تمتد إلى فحص ركن السبب الذي يقوم عليه القرار بوزنه عيزان ترتيب المصالح ودفع الضرر وحماية الأسرة والتوفيق بين مختلف حقوقها التي هي في الدستور نقطة التوازن بين حقوق وواجبات الولاية والحضانة ضماناً وصوناً لمصلحة المحضون -تطبيق على حالة القاصر المقيدة بالدراسة خارج ٧٠٤٧ حكم الحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية منع الزوجة من السفر مضمون الحكم:

1.01	<ul> <li>البادئ القانونية التي قررها الحكم:</li> </ul>	T
' ' '	- حق المواطن في إستخراج وحمل جواز السفر هو	1
	رافد من روافد الحريات الشخصية التي يكفلها	1
1.01	ويصونها الدستور .	1
' ' '	- حرية الإنتقال من الحريات العامة التي لا يجوز	ĺ
1.01	تقبيدها دون مقتضى مشروع .	1
' ' '	- للسلطة التشريعية دون غيرها تحديد شروط إصدار	
	وثيقة السفر ، والأصل فيها المنح والإستثناء هو	1
1	المنع ، والمنع لا يكون إلا بأمر القاضى أو النبابة	ł
١٠٥١	العامة دون تدخل من السلطة التنفيذية .	l
, , ,	- الدستور لم يعقد للسلطة التنفيذية إختصاصا ما	}
	بتنظيم شيء مما يقيد الحقوق التي كفلها الدستور	
1.01	من الهجرة وحرية التنقل.	
,	س بهبرد ورفي التنصل من وضع الأسس العامة	
۱۰۵۱	المنظمة لموضوع جوازات السفر	
	- سقوط نص المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية	}
	التي تجيز لوزير الداخلية منع الزوجة من السفر بناء	
	على طلب الزوج لا يحول دون أن يتولى المشرع	
	بتشريع أصلى تنظيم منع وتجديد جواز السفر	
	للزوجة وسحبه منها موازنا بين حرية التنقل	
	وواجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع	
- {	ووببات المراه حواله المراكب على المبيعة ومساواتها بالرجل دون إخلال بأحكام الشريعة	
1.01	الإسلامية	
1.07	ا بسرحب الفرع الثاني - ميادئ المحكمة الإدارية العليا	
	- حقوق وحريات - حرية التنقل - الترخيص للمواطن	1.06
	للسفر إلى الخارج - سلطة تقديرية لجهة الإدارة في	
	الترخيص من عدمه - للإدارة تقدير الصالح العام	
	الترخيص من عدمه بيرداره معاير الساح الحام	

	وصالح المجتمع وهي تخضع في ذلك لرقابة القضاء	i
1.07	الإداري لوزنه بميزان المشروعية	ł
	- جواز سفر - موافقة الزوج - استخراج جواز سفر	1.00
	للزوجة أو سحبه أو إدراجها على قوائم المنوعين	<u> </u>
	من السفر يتعين أن يكون في إطار ما تضمنه	
	الدستور والقانون من مبادئ وما تقرره الشريعة	
1.08	الإسلامية من أحكام	
	- حرية التنقل من مكان إلى آخر والسفر خارج البلاد	١٠٥٦
	حق دستوری لایجوز المساس به دون مسوغ ولا	
	الإنتقاص منه بغير مقتضى ولا تقييده إلا لصالح	
	المجتمع وحمايته وفي حدود التشريعات المنظمة	
	لهذا الحق، قرار الإدارة بسحب جواز سفر مواطن	
	وعدم تجديده بسبب وجوده ببيروت دون أن تتوافر	
	لديه نفقات العودة إلى أرض الوطن وتردده بين	
	سوريا ولبنان أثناء الحرب الأهلية لاتعتبر أسبابأ	
1.00	تصلح للمنع من السفر أساس ذلك	
	- سابقة إتهام الشخص في جرائم تتعلق بنشاط	1.04
	تهريب المخدرات وثبوت ذلك بالتحريات الجادة	
	والأدلة المؤكدة له أسباب سائغة لقرار الإدراج على	
1.07	قوائم المنوعين من السفر	
	- سوء السلوك والسمعة في الخارج من الأسباب	١٠٥٨
	المبررة لسحب جواز السفر وعدم تجديده، وإذا كان	
	من اللازم ثبوت وقائع معينة لوصم الشخص بسوء	
	السلوك أو الإنحراف، فإن هذا القول لايستقيم	
	على إطلاقه عندما يتعلق الأمر بسمعة وسلوك	
1.04	المصرى في الخارج	

	- لايتحتم لصحة القرار الصادر بسعب جواز السفر	1.01
	والإدراج على قوائم الممنوعين من السفر توافر	1
	الأدلة القاطعة ضد من صدر في شأنه القرار، وإغا	1
	يكفي لقيام القرار على سببه المشروع إستناده إلى	1
	دلائل جدية أو قرائن مادية من شأنها أن تؤدي إلى	
	قيام الحالة الواقعية الداعية إلى إصداره - القيام	
	بدور العمالة لدى أجهزة الأمن في بلد عربي في	
	أوساط الجالية المصرية وتلقيه رشاوى وإستغلال	
	نفوذه لإبتزاز المصريين والإيقاع ببعض المصريين	
	وتقديمهن لرجال الأمن في تلك الدولة تأكيداً	
	لولاته لها تعد دلائل جدية تقيم القرار على سببه	
1.78	المشروع	
	<ul> <li>السلوك الشائن بالخارج بما يسئ إلى كرامة الوطن أ</li> </ul>	1.7.
1.76	وسمعته يغدو سبباً مبرراً للمنع من السفر – تطبيق	
	- الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر بسبب	1.71
	التحريات الجادة بممارسة نشاط تهريب المخدرات	
	صحيح - سماح الجهة الإدارية للشخص بالسفر	
	أكثر من مرة ثم رفض التصريح له بالسفر يجعل	
1.77	قرارها على غير أساس من القانون	
	- سلامة قرار الإدراج على قوائم المنوعين من	1.78
	السفر إذا صدر بقصد حماية أموال المودعين	İ
	وحماية لموارد البلاد من النقد الأجنبي - أساس	
1.74	ذلك	
	- كفاية الدلائل الجدية لتبرير طلب الإدراج على	1.78
1.7.	قوائم الممنوعين من السفر	
	- كَغَايَةُ الدَّلَالُ الجَادةَ على النشاط المؤثم في مجال	1.76

جارة المخدرات ولايشترط الإدانة الجنائية لصدرر قرار المنع من السفر – أساس ذلك – تطبيق مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم بالقيم الأخلاقية، وحرية التنقل تجد حدها الطبيعي في ألا تؤدي عارستها إلى الإساءة إلى الطبيعي في ألا تؤدي عارستها إلى الإساءة إلى بالحارج لإغراء السيدات المصريات للتغرغ لأعمال تكفي سبباً لإدراجها على قوائم الممنوعين من السفر تكفي سبباً لإدراجها على قوائم الممنوعين من عدم مباشرته قوائمة على زوجته على العلمي المعلان والإعلان عدم مباشرته قوائمة على زوجته الدلية للحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق الإدراج على قوائم المنع من السفر – ضعف الزوج أمام المسار الحاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطع يجعله مرتكبا فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتباً غير المسوب للزوجة يشكل في حقه ما الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المناع قوائم المنع من السفر المناع أو المناع من السفر المناع قوائم المناع أو المناع من السفر المناعة قوائم المناع أو المناعة من السفر المناعة قوائم المناع من السفر المناعة قوائم المناع من السفر المناعة قوائم المناع من السفر المناعة قوائم المناع من السفر المناعة قوائم المناع من السفر المناعة قوائم المناع من السفر المناعة قوائم المناع من السفر المناعة قوائم المناع من السفر المناعة قوائم المناع من السفر المناعة قوائم المناعة المناطقة قوائم المناعة المناعة المناعة المناطقة قوائم المناعة المناعة المناطقة المناطقة قوائم المناعة المناطقة المناعة من السفر المناعة المناعة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة	- 1			
<ul> <li>الدولة بما لها من سبادة على رعاياها الحق في مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم بالقيم الأخلاقية، وحرية التنقل تجد حدها الطبيعى في ألا تؤدى عارستها إلى الإساءة إلى سمعة المجتمع المصرى، إستغلال الطاعنة وظيفتها بالخارج لإغراء السيدات المصريات للتغرغ لأعمال تكفى سبباً لإدراجها على قوائم الممنوعين من السفر السفر بسبب الإدراجها على قوائم الممنوعين من عدم مباشرته قوامته على زوجته عدم مباشرته قوامته على زوجته العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتباً غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما لزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المنع من السفر المناع من السفر المناع قوائم المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع أو المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من الم</li></ul>			• •	
مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم بالقيم الأخلاقية، وحرية التنقل تجد حدها الطبيعى في ألا تؤدى ممارستها إلى الإسامة إلى سمعة المجتمع المصرى، إستغلال الطاعنة وظيفتها بالخارج لإغراء السيدات المصريات للتفرغ لأعمال تكفى سبباً لإدراجها على قوائم الممنوعين من السفد السفر السفر السفر السفر السفر بسبب الإدراج الزوج بقوائم المنع من السفر بسبب عدم مباشرته قوامته على زوجته العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا وصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك خطأ ذاتباً غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المنع من السفر المنع من السفر المنع من السفر المناع قوائم المنع من السفر المناع قوائم المنع من السفر المناع قوائم المنع من السفر المناع قوائم المنع من السفر المناع قوائم المنع من السفر المناع قوائم المنع من السفر المناع قوائم المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من المناع من السفر المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المنا		1.71	قرار المنع من السفر - أساس ذلك - تطبيق	1
التزامهم بالقيم الأخلاقية، وحرية التنقل تجد حدها الطبيعى في ألا تؤدى عارستها إلى الإساءة إلى سمعة المجتمع المصري، إستغلال الطاعنة وظيفتها بالخارج لإغراء السيدات المصريات للتفرغ لأعمال تمس السمعة والشرف وتتسم بالفساد والإنحراف السفر تكفى سبباً لإدراجها على قوائم الممنوعين من السفر بسبب السفر الدواج الزوج بقوائم المنع من السفر بسبب عدم مباشرته قوامته على زوجته المدنية للحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتباً غير النسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك النع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع م	1		- للدولة بما لها من سيادة على رعاياها الحق في	1.70
الطبيعي في ألا تؤدى عارستها إلى الإساءة إلى سمعة المجتمع المصرى، إستغلال الطاعنة وظيفتها بالخارج لإغراء السيدات المصريات للتفرغ لأعمال تمس السمعة والشرف وتتسم بالفساد والإنحراف السفر تكفى سبباً لإدراجها على قوائم الممنوعين من السفر عدم مباشرته قوائم المنع من السفر يسبب عدم مباشرته قوائم المنع من السفر يسبب العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق الادراج على قوائم المنع من السغر - ضعف الزوج الملادراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا فصم على الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من المناع من المناع من السفر المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من	1		مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من	
سعة المجتمع المصرى، إستغلال الطاعنة وظيفتها بالخارج لإغراء السيدات المصريات للتفرغ لأعمال تمس السمعة والشرف وتتسم بالفساد والإنحراف السفر تكفى سبباً لإدراجها على قوائم الممنوعين من السفر عدم مباشرته قوائم المنع من السفر بسبب عدم مباشرته قوائم المنع من السفر بسبب العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا فصم على الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك المنع من السفر المنام من السفر المنام من السفر المنام من السفر المنام من السفر المنام من السفر المنام من السفر المنام من السفر المنام من السفر المنام المنام المنام المنام المنام من السفر المنام المنام من السفر المنام من السفر المنام المنام المنام المنام من السفر المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام من السفر المنام من السفر المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام من السفر المنام من السفر المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام من السفر المنام من السفر المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنا			التزامهم بالقيم الأخلاقية، وحرية التنقل تجد حدها	]
بالخارج لإغراء السيدات المصريات للتغرغ لأعمال قس السمعة والشرف وتتسم بالفساد والإنحراف المغنى سبباً لإدراجها على قوائم الممنوعين من السفر السفر بسبب عدم مباشرته قوائم المنع من السفر بسبب عدم مباشرته قوائم المنع من السفر بسبب العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا الما المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا فصم على الأقبل بالمسايرة أو التأييد لمسلك خطأ ذاتباً غير المسوب للزوجة يشكل في حقه ما الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من الشفر المناع من الشغر المناع من الشفر المناع من الشفر المناع من الشفر المناع من الشغر المناع من الشغر المناع من الشغر المناع من الشغر المناع من السفر المناع من الشغر المناع من السفر المناع من الشغر المناع من الشغر المناع من الشغر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع مناع مناع المناع من المناع مناع مناع المناع مناع المناع مناع المناع المناع المناع المناع				
قس السمعة والشرف وتتسم بالفساد والإنحراف المغنى سبباً لإدراجها على قوائم الممنوعين من السفر السبب الدراج الزوج بقوائم المنع من السفر بسبب عدم مباشرته قوامته على زوجته حرية التنقل وأحكامها في الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من المناع من المناع من السفر المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع من المناع مناع مناع مناع مناع مناع مناع مناع			سمعة المجتمع المصري، إستغلال الطاعنة وظيفتها	]
السفر السفر السفر المنوعين من السفر السفر السفر السفر السفر السفر السبب عدالة إدراج الزوج بقوائم المنع من السفر بسبب عدم مباشرته قوامته على زوجته الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية – كفاية الدلائل الجدية سببا للإدراج على قوائم المنع من السفر – ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك المنع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية قرارات المتع من السفر المنافية المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المناف	١		بالخارج لإغراء السيدات المصريات للتفرغ لأعمال	
السفر  حالة إدراج الزوج بقوائم المنع من السفر بسبب عدم مباشرته قوامته على زوجته  حرية التنقل وأحكامها في الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا الملاراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر  * إشكالات التنفيذ هي أحكام إلفاء قرارات المنع من	١		تمس السمعة والشرف وتتسم بالفساد والإنحراف	
<ul> <li>◄ حالة إدراج الزوج بقوائم المنع من السفر بسبب عدم مباشرته قوامته على زوجته</li> <li>◄ حرية التنقل وأحكامها في الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر</li> <li>♦ إشكالات التنفيذ هي أحكام إلفاء قرارات المنع من السفر</li> </ul>	I		تكفى سبباً لإدراجها على قوائم المنوعين من	
عدم مباشرته قوامته على زوجته - حرية التنقل وأحكامها في الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سببا الإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر  * إشكالات التنفيذ في أحكام إلفاء قرارات المنع من	I	۱۰۷۳	السفر	
العالمى لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سبباً للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتباً غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من الشغو من السفر المناع المناع المناع من الشغو المناع المناع المناع المناع المناع المناع من السفر المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناع			<ul> <li>حالة إدراج الزوج بقوائم المنع من السفر بسبب</li> </ul>	
العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية - كفاية الدلائل الجدية سبباً للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر	ļ	۱۰۷۵	عدم مباشرته قوامته على زوجته	
المدنية والسياسية - كفأية الدلائل الجدية سبباً للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكباً خطأ ذاتياً غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من الشغر هي أحكام إنفاء قرارات المنع من	l		- حرية التنقل وأحكامها في الدستور والإعلان	1.77
للإدراج على قوائم المنع من السفر - ضعف الزوج أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع منع منع منع منع منع منع منع منع منع	l		العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية للحقوق	
أمام المسار الخاطئ للزوجة في العمل السياسي وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المناع المناع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع من المنع منع المنع من المنع منع منع منع منع منع منع منع منع منع			-	
وسكوته عن مباشرة حق التقويم إن إستطاع أو فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكبا خطأ ذاتيا غير المنسوب للزوجة يشكل فى حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المناع من السفر المناع من السفر المكام إنفاء قرارات المتع من				
فصم عرى الزوجية إن لم يستطع يجعله مرتكباً خطأ ذاتياً غير المنسوب للزوجة يشكل فى حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المناع من السفر إلى المناع من التناهيذ هى أحكام إلفاء قرارات المنع من				
خطأ ذاتباً غير المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر المنع من السفر إشكالات المتنفيذ في أحكام إلفاء قرارات المنع من				
يوصف على الأقل بالمسايرة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر   † إشكالات التنفيذ في أحكام إلفاء قرارات المنع من		- 1		
الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم المنع من السفر ♦ إشكالات التنفيذ في أحكام إلفاء قرارات المنع من				
المنع من السفر ♦ إشكالات التنفيذ في أحكام إلفاء قرارات المنع من	l			1
لمن من المنافية في أحكام إلغاء قرارات المتع من المنافع من المنافقة في أحكام إلغاء قرارات المتع من المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة ال			الزوجة غير القويم ويبرر قرار إدراجه على قوائم	
		1.77	المنع من السفر	
السقر ١٠٨٣		1	<ul> <li>♦ إشكالات التنفيذ في أحكام إلغاء قرارات المنع من</li> </ul>	1
		1 - 12	السقر	
	L			

	- إمتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائى واجب النفاذ	1.77
}	مخالفة قانونية صارخة، ولايليق بحكومة في بلد	
1	متحضر الإمتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية بغير	
	وجه حق لما يترتب على ذلك من إشاعة للفوضى	
1	وفقدان للثقة في سيادة القانون وإنكار لمبدأ الفصل	
	بين السلطات - لايسوغ للإدارة وهي الأخبر بحدود	
	الإختصاص بمنازعات الإشكالات في التنفيذ أن	
ĺ	تعمد إلى تعطيل حجية الحكم القاضي بوقف تنفيذ	
	قرار المنع من السفر ذلك أن أُمر الإخلال بمقتضيات	
	الإحتياطات الأمنية كسبب لمنع المستشكل ضده من	
	السفر كان سببأ سابقاً على صدور الحكم فلا يجوز	
	معاودة إثارته من جديد كسبب للإشكال - أساس	
١٠٨٣	ذلك (تطبيق)	
	المطلب الخامس - رقابة القرارات المتصلة بحقوق	
1.47	المسجونين والمعتقلين	
	الضرع الأول - حق المسجون في التعليم وأداء	
1.47	الإمتحانات	
	- الإعتقال من قبيل القوة القاهرة والعذر القهرى،	1.78
	وهو عذر يرفع عن المعتقل التكليف بحضور النسبة	
	المقررة للدروس بالمدرسة ولايجوز منع المعتقل من	
	دخول الإمتحان المقرر بسبب عدم حضور النسبة	
1.47	المقررة في الدروس	
	- التعليم حق لكل مواطن تكفله الدولة، والحفاظ	1.74
	على كرامة وآدمية الإنسان المحبوس ولو كان	
	الحبس تنفيذا لعقوبة جنائية واجب، وحبس المواطن	
	على ذمة إحدى القضايا أو إعتقاله لايسقط حقه	

	<u> </u>	
	في التعليم بما لايتعارض مع موجيات الحبس	
	وضوابطه، جواز أداء المسجون الإمتحان في مقار	
	اللجان، وإمتناع الجهة الإدارية عن تمكين المحبوس	
	من أداء الإمتحان بمقر الكلية ينطوى على مخالفة	
1.44	للقانون	
	<ul> <li>بطلان قرار الإمتناع عن تمكين الطالب المحبوس</li> </ul>	1.7.
	من أداء الإمتحانات بقر لجان الإمتحانات بكليته،	
	عدم حضور الإمتحان لهذا السبب عذر قهرى	
	لايترتب عليه إعتبار الطالب مستنفدا مرات	
1.44	الرسوب	
	- حق المسجون في معاملته بما يحفظ عليه كرامة	1.41
	الإنسان ، وحق أهله وذويه في زيارته ، وحدود	
	المنع – والتعليم حق لكل مواطن تكفله الدولة وهو	
	لا يسقط بالحكم على الشخص بعقوبة مقيدة	
	للحرية - بطلان قرار إدارة السجن بمنع دخول كتب	
1.41	دراسية للسجين للإستذكار	
	- على إدارة السجن السماح للمسجونين بتأدية	1.77
	الامتحانات الخاصة بهم بمقار اللجان شريطة أن تتم	
1.44	في المواعيد المقررة لهذه الامتحانات	
	- الحق في التعليم - حق المسجون في مواصلة	1.78
1.44	الدراسة وتأدية الامتحانات	
	- حق المسجون في التعليم - وحقه في تأدية	1.45
	الامتحانات في مقار اللجان وحقه في إجراء	
1.96	الأبحاث العملية بالكلية المقيد بها	
	- حق المعتقل في التعليم وحقه في مناقشة رسالة	1.40
	الدكتوراه - المناقشة لا تعدو في حقيقتها أن	

ſ	تكون في صحيح الواقع والقانون أداءً لإختبار	
	لازم للحصول على الدرجة العلمية	
1	_ ' '	
1.34	الفرع الثاني - حق المسجون في الزيارة	
l	- حق المسجون في التراسل وزيارة ذويه له حق كفله	1.41
	القانون، بطلان حظر زيارة المسجون لوروده مطلقاً	
1.44	وغير محدد بمدة زمنية معينة	
	- لمواجهة العمليات الإرهابية أساليب وإجراءات	1.77
l	أمنية لاتقتضى منع زيارة المسجون أو المعتقل	
l	بصفة مطلقة إحتراما للدستور والقانون	
	والإعتبارات الإنسانية وبإعتبار الزيارة أيضأ حق	
1.44	من حقوق ذویه لایجوز حرمانهم منه دون مقتضى	
}	- حق زيارة المسجون مقرر لذويه ومحاميه، ضوابط	1.44
	تنظيم الزيارة، المنع من الزيارة لايكون مطلقاً أو	
	غير محدد بدة معينة، مفهوم المنع المؤقت والمنع	
1.44	الطلة،	
, , , ,	- حق المحكوم عليه بعقوبة في الزيارة هو حق	1.74
	مزدوج مقرر للمحكوم عليه ولذويه، طبيعة الإذن	, , , ,
	,	
	بالزيارة الخاصة، جواز المنع من الزيارة السباب	
	صحية أو أمنية هو إستثناء لايجوز إطلاقه أو عدم	
	تحديده بمدة زمنية، حرمان الإنسان الذي تسلب	
	حريته من زيارة أهله وذويه في حبسه يمثل إهدارا	
	لآدميته، وإيذاء معنوياً له وحرمانه من حق طبيعي	
11	مقرر له ولذویه	
	- حق المسجون أو المعتقل في زيارة محاميه له في	١٠٨٠
	السجن لايرد عليه قيد، وذلك بدون حضور أحد أو	
	على إنفراد، ولايتحقق ذلك إلا بتواجدهما في	

	مكان واحد لايفصل بينهما عائق يحول دون تبادل	
	الحديث بينهما، ومن ثم فإن زيارة المسجون أو	
	المعتقل لا تؤتى أكلها إذا ما وجد مانع أو عازل	
	يحول دون لقائهما، لايجوز أن يفصل بين المحامى	
11.4	والمسجون فاصل من السلك	
	- أحكام الزيارة والمراسلة للمحكوم عليهم	۱۰۸۱
	والمحبوسين إحتياطيا والمعتقلين وللقضاء الإداري	
	تكليف الإدارة بالإفصاح عن سبب قرارها وبأن	
	تطرح في ساحته الأصول التي إستمدت منها هذا	
	السبب، بحيث يعتبر إمتناعها عن الإفصاح عن	
	سبب قرارها أو حجب الأصول التي إستمدت منها	
	قرينة على عدم قيام القرار على صحيح سببه،	
	الإكتفاء بصدور القرار لأسباب متعلقة بالأمن هو	
	قول مرسل يتعين الإلتفات عنه ويقيم قرينة على	
	قيام قرار منع الزيارة على غير سند من القانون	
11.0	وعلی غیر سبب صحیح	
	المطلب السادس - رقابة قرارات قيد طلبة كلية	
111.	الشرطة وفصلهم وقبول إستقالاتهم	
111.	الفرع الأول - قبول الطلاب وقيدهم بكلية الشرطة	
	<ul> <li>استبعاد نجل المدعى من عداد المقبولين بكلية</li> </ul>	١٠٨٢
	الشرطة رغم إجتيازه الإختبارات المقررة بسبب عدم	
	توافر مقومات الهيئة العامة وإتزان الشخصية	
	صحيح طالما لم يقدم المدعى دليلاً قاطعاً على أن	
	إستبعاد نجله جاء على خلاف الواقع أو أن جهة	
	الإدارة تغيت خلاف الصالح العام أو أنها أساءت	
111.	إستعمال السلطة	

	- إستبعاد الطالب من كشوف المقبولين لعدم توافر	١٠٨٣
	مقومات الهيئة العامة وإتزان الشخصية صحيح ما	
	لم يثبت المدعى أن الإستبعاد على خلاف الواقع أو	
1111	أنه إنطوى على إساءة لإستعمال الحق	
	<ul> <li>المشرع حدد وسائل إنتقاء المقبولين بكلية الشرطة</li> </ul>	1.46
	من خلال لجان التثبت من الصلاحية، فلا يجوز	
	للكلية إستبعاد الذين إجتازوا الإختبارات المقررة	
	وإلا إتسم تصرفها بمخالفة القانون وإفتقر قرارها	
	لصحيح سببه ولحقه البطلان - إجتياز الإختبارات	
	الطبية والنفسية والرياضية التى تشكل مقومات	
1118	الهيئة وإتزان الشخصية يكفى لقبول الطالب	
	- سلطة الإدارة في إستبعاد الطلبة لعدم توافر	۱۰۸۵
	مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية ليست	
	سلطة مطلقة من كل قيد وإنما هي سلطة تقديرية	
	في نطاق وظيفتها الفنية لإختيار أفضل العناصر	
	من بين المتقدمين الذين إجتازوا الإختبارات	
	المختلفة في ضوء الإحتياجات الفعلية وهي سلطة	
	تمارسها تحت رقابة القضاء في حدود ألا تتنكب	
	وجه المصلحة العامة أو يصدر قرارها بباعث لايمت	
1116	للمصلحة العامة أو أن تنحرف بالسلطة - تطبيق	
	<ul> <li>سلطة الإدارة في إستبعاد الطلبة لعدم توافر</li> </ul>	1.47
	مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية عما	
	تترخص في تقديره بلا معقب عليها في ذلك طالما	
	خلا تقديرها من إساء إستعمال السلطة أو	
	الإنحراف بها، لم يحدد القانون أي إطار أو ضابط	
	خاص يتعين على اللجنة الإلتزام به عند قيامها	

	بإستبعاد من ترى عدم توافر مقومات الهيئة العامة	
	أو إتزان الشخصية في شأنهم فيما عدا الضابط	
	العام الذي يحد كافة تصرفات الإدارة وهو واجب	
1117	عدم الإنحراف بالسلطة - تطبيق	
	<ul> <li>اتجاه الحكمة الإدارية العليا في شأن قبول</li> </ul>	
1114	واستبعاد طلاب كلية الشرطة ،	
	- سلطة الإدارة في إستبعاد من لم تتوافر فيهم	1.44
	مقومات الهيئة العامة أو إتزان الشخصية عما	
	تترخص في تقديره بلا معقب عليها في ذلك طالما	
	خلا تقديرها من إساءة إستعمال السلطة أو	
	الإنحراف بها، ولم يحدد القانون أي إطار أو	
	ضابط خاص يتعين على اللجنة الإلتزام به عند	
	قيامها بإستبعاد من ترى عدم توافر مقومات الهيئة	
	العامة أو إتزان الشخصية في شأنهم فيما عدا	
	الضابط العام الذي يحد كافة تصرفات الإدارة وهو	
1114	واجب عدم الأنحراف بالسلطة - تطبيق	
	<ul> <li>حدود السلطة التقديرية للإدارة في استبعاد</li> </ul>	
	الطلاب من القبول بكلية الشرطة لأسباب	
1111	مرضية	
	- النتيجة التي ينتهي إليها القومسيون الطبي في	1.44
	تحديد الحالة المرضية لا تعدو أن تكون أمرأ فنيأ	
	تترخص فيه ليس للمحكمة التدخل فى تقديره	
1177	طالما أنه خلا من سوء إستعمال السلطة	
	<ul> <li>كلية الشرطة - شروط قبول الطلبة الجدد - شرط</li> </ul>	1.41
	اللياقة الصحية والبدنية - ناط المشرع بالجهة	
	الطبية المختصة تقرير لياقة الطالب الصحية	

	وقرارها من أعمال الخبرة والدراية بالأمور الطبية	
	في مسألة فنية فلا يجوز التعقيب عليه مادام قد	
1	التزم حدود القانون وضوابطه وخلا من شبهة	
1117	الإنحراف بالسلطة أو إساءة إستعمالها	
	- كلية الشرطة - شروط القبول - شرط مقومات	1.4.
	الهيئة العامة وإتزان الشخصية - للإدارة سلطة	
	تقديرية بلا معقب عليها في ذلك مادام تقديرها قد	
1172	خلا من إساء إستعمال السلطة أو الانحراف بها	
1170	الفرع الثاني - فصل طلاب كلية الشرطة	
	- ضوابط فصل طلاب كلية الشرطة عند الحصول	1.41
	على درجات تقل عن ٥٠٪ من درجات السلوك أو	
	المواظبة، لكل من العنصرين ذاتيته الخاصة، رقابة	
	القضاء للدرجات وتحديدها بطلان قرار الفصل	
1177	لمخالفته لتلك الضوابط – تطبيق	
	- قيام الدلائل الجدية على إتيان الطالب بكلية	1.44
	الشرطة أفعالاً وألفاظاً تنبئ عن إنحراف في الطبع	
	وشذوذ المسلك يجعل قرار الفصل مستندأ إلى	
1174	صحيح سببه متفقأ وأحكام القانون	
	- حدود السلطة التقديرية للإدارة في تقدير مدى	1.98
	صلاحية طالب الشرطة لتحمل الحياة النظامية	
	والعسكرية، إرتكابه للعديد من المخالفات التي	
	تدل على إعوجاج الطبع وتدنى الخلق سبب صحيح	
1174	لقرار الفصل	
118.	<ul> <li>تطبيق هام لفهوم شرط حسن السيرة والسمعة</li> </ul>	
	- شرط حسن السيرة والسمعة ورقابة المحكمة عليه	1.98
	- لا يؤاخذ المرء إلا بسلوكه هو لا بسلوك أبيه أو	

	ذويه طالما لا ينعكس شئ منه على سلوكه ،	
	فمجرد قیام صلات القربی لا یدل بذاته علی حسن	
	السمعة أو سومها - المستولية شخصية ، ولا	
	يحمل أحد وزر أحد ، ولايدان شخص بجريرة سواه	
	- عدم جواز التساهل في إسقاط حسن السيرة	
	والسمعة الثابت لطالب الشرطة لمحض قول أو فعل	
j	منسوب إلى غيره ولو كان أحد ذويه - مسئولية	
	المرأة مسئولية مستقلة عن الرجل ، لا يؤثر عليها	
}	وهي صالحة ، فساد الرجل أو خلل عقيدته ، ولا	
	ينفعها وهي فاسدة العمل صلاح الرجل - تطبيق	
	على قرار فصل طالب كلية الشرطة بسبب ما نُسب	
118.	إلى أحد ذويه	
	- إهمال طالب الشرطة في تدوين بيانات تخص	1.40
	أعمامه وخالاته لا ترقى وحدها لإصدار قرار	
1187	بفصله من الكلية	
	- شرط حسن السيرة والسمعة هو شرط قبول للقيد	1.47
	بكلية الشرطة وشرط إستمرار بها - أثر ذلك :	
	يتعين إستمرار الشرط طوال مدة الدراسة بالكلية	
1187	ويترتب على فقده فصل الطالب من الكلية	
	- شرط قبول الطلاب بكلية الشرطة - شرط اللياقة	1.44
	الصحية والبدنية هو شرط قبول وشرط إستمرار -	
	فقد الطالب لشرط اللياقة الصحية يعد سببا لفصله	
1127	من الكلية – تطبيق	
	- طالب الشرطة - شرط حسن السيرة والسمعة -	1.44
	ثبوت عدم صحة البيانات التي قدمها الطالب وولي	
	أمره إلى الكلية يعد إخلالا بما أقرا به من أنهما لم	

	يغفلا ذكر اسم أحد من الأقارب ، ويفسد قرار	
	اللجنة المنوط بها قبول الطلبة الجدد لأن قرارها	
1	إستند إلى بيانات تبين بعد قبول الطالب بالكلية	
]	عدم صحتها ، فيفتقد الطالب بثبوتها أحد شروط	
1144	قبوله بالكلية	
	- شرط حسن السمعة في طالب الشرطة - حيازة	1.44
İ	الطالب لمواد مخدرة دون موجب قانوني تعتبر	
•	جريمة جنائية وإنضباطية تفقده شرط حسن السمعة	
	الذي يجب أن يتحلى به طالب الشرطة وتسوغ	
1	فصله من الكلية لا يغير من ذلك تبرئة الطالب	
	جنائيا طالما قامت الجريمة الإنضباطية التي يحاكم	
1161	عنها مستقلة عن الجريمة الجنائية - تطبيق	
	- طالب شرطة - الفصل من الكلية - تقدير الجزاء	11
	في إطار المشروعية بأن يتناسب الجزاء مع المخالفة	
	في ضوء التحديد الدقيق لوصف المخالفة بالنظر	
1166	إلى الظروف والملابسات المكونة لأبعادها - تطبيق	
	- طالب شرطة - رقابة المشروعية التي تمارسها	11.1
	المحكمة على القرار التأديبي الصادر من المحكمة	
	العسكرية الخاصة بطلبة كلية الشرطة تجد حدها	
	الطبيعى في التحقق من توافر أركان المخالفة	
	النأديبية ، وألا يكون الجزاء الموقع عنها قد شابه	
	غلو في التقدير يخرج به عن نطاق المشروعية التي	
	تتطلب تناسبا معقولا بين خطورة المخالفة والجزاء	
1160	المرقع عنها - تطبيق	
	- طالب الشرطة - تأديب - إخراج الطالب الغاش	11.4
	وحرمانه من إستكمال الامتحان وإعتباره راسبا في	

	جميع مواده هو الحد الأدنى من الإجراءات التي	
	تتخذ قبله عند ضبطه متلبسا بالغش أو بالشروع	
	فيه ، ويظل حق المحكمة العسكرية في معاقبته	l
	عن الواقعة قائما لتوقع عليه أحد الجزاءات	l
	المنصوص عليها في اللاتحة ومن بينها الحرمان من	
	التقدم لإمتحان المواد الشرطية والمواد القانونية	
1164	دورا أو دورين ، لا وجه للقول بإذدواج الجزاء	
1169	الفرع الثالث- إستقالة طلاب كلية الشرطة	1
Ì	أولاً ، مبادئ قانونية في عدم ثبوت الإكراه المفسد	)
1169	للرضا والمبطل للإستقالة:	İ
	- الإستقالة عمل إرادي تصدر عن صاحبها بنية	11.4
	إحداث أثر قانوني هو ترك المركز القانوني المحدد	
	له والخروج عن نطاقه والتحلل من إلتزاماته،	
	ويجب صدورها عن إرادة سليمة غير معيبة خالية	
1169	من الإكراه - تطبيق	
	ثانياً ، مبادئ قانونية في ثبوت الإكراه المفسد	
1101	للرضا والمبطل للإستقالة:	
	- قرار قبول الإستقالة بجب أن يقوم على طلب	11.2
	يتقدم به أصحاب الشأن بإرادتهم الصريحة الحرة،	
	تقصير جهة الإدارة في علاج الطالب وتركه ليقدم	
	إستقالته تحت وطأة المرض وظروف الهياج النفسي	
	والعصبى يجعل قرار قبول الإستقالة معيباً لصدوره	
	بناء على طلب لايعبر صدقة وعدلاً عن إرادة	
1101	للطالب أو ولى أمره	
	- الظروف والملابسات المحيطة بقبول إستقالة الطالب	11.0
	المتمثلة في إتهامه بواقعة تنال من عرضه وشرفه	
		-

	دون تحقيق أوقع الطالب في رهبة من إشاعة	
	الإتهام وإلحاق الأنى به فآثر دون روية تحت تأثير	
	الرهبة تقديم طلب الإستقالة ووافق والده على	
	الطلب تحت سلطان الرهبة أيضا يجعل قرار قبول	
1100	الإستقالة واردأ على غير محل	
	- تعريف الإكراه المفسد للإرادة، وقوع إكراه على	11.7
	الطالب ووالده بث في نفسيهما الرهبة نتيجة حالة	
	الهياج العصبي والتشنج التي إنتابت نجل المدعى	
ĺ	والتي كان يتعين على الكلية إحالتها إلى الطبيب،	
	تقديم الإستقالة في هذه الحالة يكون قد صدر عن	
1107	إرادة غير صحيحة	
	- تعريف الإكراه، إغفال نجل المدعى ذكر بيان أحد	11.7
	أخواله غير الشقيق في كراسة شروط الإلتحاق	
	بالكلية وإستدعائه وتهديده بتقديم إستقالته وإلا	
	إتخذت ضده إجراءات أخرى أوجدت الرهبة في	
	نفسه ونفس ولى أمره بما يبطل الإستقالة لصدورها	
1101	عن إرادة غير حرة	
	- الإكراه المفسد للرضا إغا يكون بناءً على رهبة	11.4
	حقيقية تتملك الشخص بسبب موقف جائر إتخذته	
	الإدارة حياله لا يستطيع دفعه ولا قبل له يتحمله	
	يهدده في النفس أوالجسم أو الشرف أو المال ،	
	ويراعى في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه وسنه	
	وحالته الإجتماعية والصحية - ظروف إصطحاب	
	الطالب ليلأ لتوقيع الكشف الطبي عليه وإنتهاء	
	الكشف بنتائج سلبية وعدم إخطاره بالنتيجة وتركه	
	تحت وهم تصور نتائج مغايرة تجعله في حالة إكراه	

117.	مفسد للرضا	
1177	المطلب السابع - الرقابة على قرارات تأديب الطلاب	
	- تأديب طلاب الجامعات - قرارات مجلس تأديب	11.4
	الطلاب - ليست أحكاما تأديبية بل هي من	
ļ	القرارات الإدارية النهائية الصادرة من جهات	
Ì	إدارية ذات إختصاص قضائي - ينعقد الاختصاص	
	بالفصل في الطعون المقامة بطلب إلغائها لمحكمة	
1177	القضاء الإداري وليس للمحكمة الإدارية العليا	
	- دعوى - إختصاص - قرارات مجلس التأديب	111.
	الأعلى لطلاب الجامعة - ليست أحكاما تأديبية	
	بل تعد من القرارات الإدارية النهائية الصادرة من	
	جهات إدارية ذات إختصاص قضائى - ينعقد	
	الاختصاص بالفصل في الطعون المقامة بطلب	
	الغانها لمحكمة القضاء الإدارى - الطعن على	
	قرار مجلس التأديب الطلابي الابتدائي - عدم	
1178	قبول الدعوى لإنتفاء القرار	
	- القرار الصادر من مجلس التأديب الأعلى هو القرار	1111
	التأديبي النهائي الذي يشكل إفصاح الجامعة عن	
	إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني معين هو	
	توقيع الجزاء التأديبي للغاية التي استهدفها	
	المشرع وهي إنتظام مرفق الدراسة بالجامعة -	
	مؤدى ذلك : أن كل ما يسبق هذا القرار النهائي	
	من قرارات بما في ذلك القرار الصادر من مجلس	
	تأديب الطلاب بحرمان المدعى من أداء الامتحان	
	وهو مازال إجراء تحضيريا للقرار النهائى الذى	
	يصدر من مجلس التأديب الأعلى ، يكون غير قائم	
L		

	Y	
1178	على سند صحيح من القانون	
	- الحق في التقاضي - حق ناقص الأهلية في	1111
	التقاضى - المستولية التأديبية شأنها شأن	
	المسئولية الجنائية هي مسئولية شخصية - مناط	
1170	توقيع الجزاء التأديبي على الطالب	
1177	<ul> <li>الإستبعاد من التسكين بالدينة الجامعية</li> </ul>	
	- قرار الإستبعاد من التسكين بالمدينة الجامعية	1118
	مخالف للقانون إذا قام على قول مرسل هو دواعي	
	الأمن طالما لم يظاهره دليل من الأوراق يشين	
	مسلك الطالب أو ينبئ عن خطورة السماح له	
1177	بالإقامة بالمدينة	
	- أركار التحقيق القانوني كضمانة من ضمانات	1112
1177	تأديب الطلاب	
	- قرار الحرمان من الإقامة بالمدينة الجامعية -	1110
	إستناد القرار إلى صدور قرار مجلس التأديب	
	بالفصل لمدة شهر - حرية التعبير عن الرأى من	
	خلال مسيرة سلمية بالجامعة للمطالبة بنصرة	
	الإسلام والمسلمين في بقعة من بقاع أرض الإسلام	
	وبغير إخلال بالنظام العام أو إهدار للآداب العامة	
1177	- لا مخالفة في ذلك للقانون أو اللاتحة	
	- نأديب طلاب المعاهد العليا - حدود الجزاء	1117
	المترتب على الغش في الإمتحان – عدم حضور	
	الطالب في المعاد المحدد للتحقيق مع صحة إعلاته	
1174	به يسقط حقد في سماع أقواله أمام المحقق	
	- بطلان قرار فصل الطالب إذا لم يقم على أساس	1117
	تحقيق كامل مستوف لإجراءاته - عدم كفاية	
	3.1. 3 . 0 . 0.2	
	<u></u>	

	الإستناد إلى قرارات النيابة العامة بالحبس على	
1174	ذمة التحقيق	
	- تقويم السلوك الطلابي يتعين أن يتم بغير إستخدام	1114
	العنف أو إيذاء الطالب بدنيا - دور المعلم في	
	تربية النشء - ركوب من الشطط في القسوة	
	يؤدى إلى خلق جيل من الطلاب منطو على نفسه	
	تابع ذليل محجم عن تحمل المسئولية - المعلم	
	المخاطب بأحكام المادتين ١ ، ٢ من قرار منع	
Ì	العنف في المدارس هو المعلم القادر على ترسيخ	
	القيم النبيلة والقدوة الصالحة للطلاب في كل	
1174	سلوكياته وتصرفاته - تطبيق	
	<ul> <li>- تمزيق كراسات الإجابة أو نزع أحد صفحاتها -</li> </ul>	1111
	ثبوت إرتكاب الطالب للمخالفة وأنه صاحب	
	المصلحة الوحيد في ذلك - قيام القرار على أساس	
1171	صحيح من القانون	
	- إعتداء الطالب بالضرب والسب على مدرسه	114.
	ينطوى على إنحراف في السلوك ويتسم بروح	
	الإستهتار بالواجب والإستهانة بالعلم والمعلمين	
	والإستخفاف بحرمة محراب العلم وهيبته - جزاء	
1177	الفصل يتناسب مع المخالفة ولم يخالطه غلو	
	- القرار الإداري الذي يصدر بفصل الطالب فصلا	۱۱۲۰م
	نهائيا من المدرسة يجب أن يقوم على الجزم واليقين	
	لا على الإحتمال والتخمين - حالة لجوء الطالب	
	إلى دفع الإيذاء الواقع عليه من مدرسه بمبادلة	
	المعتدى ضربا بضرب ليس من حالات الفصل	
1174	الوجوبى – تطبيق	

1186	هی القرار الإداری	_
	المبحث السابع - تطبيقات تحقق ركن السبب	
114.	تطبيق	
	يلحقه بسبب من أضرار مادية وأدبية، أساس ذلك	
	يرتب لصاحب الشأن حقاً في التعويض عما قد	
	الشعب يعتبر قرارا إداريا سلبيا مخالفا للقانون	
	بعام إعلان فوز المدعى في إنتخابات مجلس	
	تنفيذ الإدارة للحكم القضائي الصادر بإلغاء قرارها	
	قانون مجلس الدولة، وان يحبق بصاحب الشأن ضرر تربطه علاقة السببية بخطأ جهة الإدارة، وعدم	
	مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها في	
	هو قبام خطأ من جانبها بأن يكون قرارها غير	
	- مناط مستولية الإدارة عن القرارات الصادرة منها	1172
1174	الموظف في التعويض عن الفصل التعسفي	
	- قرار فصل عدم إلزام الإدارة بتسبيب القرار - حق	1178
1174	الفصل في وقت غير لاتق أو بغير مبرر شرعي	
	استعمال السلطة - حقه في التعويض إذا كان	
	للصالح العام - على الموظف يقع عب، إثبات سوء	
	الإدارة غير ملزمة بتسبيب قراراتها إفتراض أنه	,,,,
11177	البحث السادس - التعويض عن تحقق عيب السبب - قرار فصل - حق للحكومة للصالح العام -	1177
1177	ان وجدت	
	ويواجه بما نُسب إليه من مخالفات ويأدلة الثبوت	!
	الأركان تسمع فيه أقوال الطالب ويحقق فيه دفاعه	
	الفصل النهائي إذا صدر بغير تحقيق مستكمل	
	- تأديب الطلاب - ضمانات التأديب - بطلان قرار	1111

1146	المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري	
	- قرار إداري - صدوره بناء على مذكرة أوضحت	1170
1116	فيها الأسباب تعتبر أسبابا للقرار	
ļ	- قرار تأديبي - إستناده إلى نتيجة التحقيقات	1117
١١٨٤	والمستندات - إعتبارها أسباباً للقرار	
	- قرار بالتخطى في الترقية - وجوب إستناده إلى	1177
	أسباب تؤثر في صلاحية الموظف - ولها أصل	
۱۱۸۵	ثابت في الأوراق	
	- قرار ترك في الترقية - قيامه على أسباب تجعله	1114
1140	غير جدير بالترقية - صحته	
	- قرار ترقية - إرجاء النظر فيها الأسباب تبرره -	1179
۱۱۸۵	جواز <b>ه</b>	
	- قرار تخطى في الترقية - صحته مادام قد قام	118.
1147	على أسباب تبرره لها أصل ثابت في الأوراق	
	- قرار إحالة إلى المعاش - قيامه على سبب يبرره	1171
1144	صحته	
	- قرار إدارى - بنى على أسباب لها أصل ثابت فى	1188
	الأوراق ومؤدى إلى النتيجة التي إنتهي إليها -	
	مبنى على سلطة تقديرية وغير مشوب بسوء	
1144	إستعمال السلطة – صحته	
	- قرار إدارى - قيامه على أسباب صحيحة تبرره	1186
	مستفادة من أصول تنتجها عِراعاة الصالح العام -	
1144	<b>סשפד</b> א	
	- قرار إدارى - إبتناؤه على أصول ثابتة في الأوراق	1188
1188	ومؤدية إلى النتيجة التي بني عليها - كفاية ذلك	
	- قرار إدارى - قيامه على وقائع مستمدة من	1140

	·	
	الأوراق ولأمور تستوجب الجزاء - عدم رسم	
	القانون طريقاً معيناً للتحقيق - قرار سليم - طلب	j
1144	إلغائه - رفضه	}
	- قرار إداري - حمله على وقائع كشفتها أوراق	1177
	الدعوى غير تلك التي صدر على أساسها -	
1141	صحيع	
	- قرار إداري - سبب القرار الإداري - القرار	1177
	الصادر من نائب الحاكم العسكري بتقسيم المحصول	
	بين المالكين والفلاحين في المناطق الخاضعة للحكم	
	العرفي والمتاخمة لحدود فلسطين المحتلة - إتخاذ	
	هذا التدبير تحت ظروف إستثنائية تتصل بأمن هذه	
1144	المناطق - قيامه على ربب صحيح	
	- قرار إدارى - إستناده إلى مصادر ثابتة في	1144
	الأوراق ومؤدية إلى النتيجة المستخلصة. عدم	
114.	جواز الطعن فيه	
	- قرار إداري - أسبابه - قيامها على وقائع	1149
114.	صحيحة مشتقة من الأوراق - سلامته	
	- قرار إداري - بالإمتناع عن إعطاء ترخيص	116.
	للمدعى في الإنجار في بذرة القطن - قيامه على	
	أسباب صحيحة إستخلصت من أصول ثابتة - قرار	
114.	صحيح	
	- قرار إدارى - صحة القرار القائم على عدة أسباب	1181
1111	ثابتة بحسب الظروف والملابسات لكل منها	
	- قرار إداري - مناسبة إصداره - ترخص الجهة	1164
	الإدارية - شرطه - إستناده إلى أسباب لها أصول	
1197	في الأوراق - صورة لتوافره	
- 1		
	<del></del>	

۱۱۶۳ حترار إدارى – أدى إلى نتيجة لها أصل ثابت في أوراق التحقيق – سلامة القرار التحقيق – سلامة القرار الحقيق بعد ذلك – لا يؤثر في سلامة هذا القرار التحقيق بعد ذلك – لا يؤثر في سلامة هذا القرار التحقيق بعد ذلك – لا يؤثر في سلامة هذا القرار التحقيق بعد ذلك – لا يؤثر في سلامة هذا القرار المدون أصحيح المحتمدة من أصول ثابتة – قرار صحيح عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر – قرار حرمان طالب من الإمتحان يجب أن يقوم على سبب يبرره قانونا المحكمة الإدارية العليا المحتمد القرار في ديباجته إلى إطلاعه على المناب الثاني – مبادئ المحكمة الإدارية العليا المحتمد أبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها الأسباب القائم عليها المنابة عليها المنابة توبيا المحتمد ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وأيقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطاً إعادته إلى الخدمة الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطاً إعادته إلى الخدمة الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة الم الم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة الم الم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة الم الم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة الى الخدمة الم الم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة الى الخدمة الى الخدمة الى الخدمة الى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة الى الخدمة الى الخدمة الى المعدمة الى المعدمة الى الخدمة الى الخدمة الى الخدمة الى الخدمة الى الخدمة الى المعدمة الى الخدمة الى الخدمة الى المحتمدة الى الخدمة الى المحتمدة الى الخدمة الى المحتمدة الى المحتمدة الى المحتمدة الى الخدمة الى المحتمدة الى المحتمدة الى المحتمدة الى المحتمدة الى المحتمدة الى المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة	أوراق التحقيق - سلامة القرار  حقرار إدارى - فصل طالب - إستنده إلى المقتلة التوري إلى هذه النتيجة - مجرد إختفاء التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار حصيحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحيح عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر - قرار صحيح صدر - قرار صحيح على أساسها المسلب ببرره قانونا على أسباب المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية العليا المحكمة الإدارية المحكمة الإدارية العليا المحكمة أحد منها أسباباً لقراره المحكمة الإدارية المحكمة أحد الأسباب القائم عليها الشرطة إلى الإحتياط - من الأسباب القائم عليها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى ورابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى ورابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى ورابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى ورابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى ورابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى ورابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى ورابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى ورابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الإحتياء المدينة المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء المحتياء الم			
۱۱۶۵ - قرار إداري - فصل طالب - إستناده إلى أحقيقات تؤدي إلى هذه النتيجة - مجرد إختفاء التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار صحيح صحيحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحيح عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر - قرار صحيح مسلام الدعوى غير تلك التي على أساسها على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المالم منها أسبابا لقراره بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما إتخذ منها أسبابا لقراره الأسباب القائم عليها حقرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتباط - من الأسباب القائم عليها وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى الجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى المعاش بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى المعاش بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى المعاش بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إعادته إلى المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إلى المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إلى المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ إلى المعاش من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ والمنار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطأ والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا و	۱۱۶۵ حقرار إداری - فصل طالب - إستناده إلی التحقیقات تؤدی إلی هذه النتیجة - مجرد إختفاء التحقیق بعد ذلك - لا یؤثر فی سلامة هذا القرار التحقیق بعد ذلك - لا یؤثر فی سلامة هذا القرار حصیح صحیحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحیح عنها أوراق الدعوی غیر تلك التی علی أساسها صدر - قرار صحیح صدر - قرار صحیح علی أساسها حلی سبب ببرره قانونا علی سبب ببرره قانونا المطلب الثانی - مبادئ المحکمة الإداریة العلیا المحالم المثارة مصدر القرار فی دیباجته إلی إطلاعه علی منها أسباباً لقراره المحتمة ثبوت صحة أحد منها أسباباً لقراره المحتمة ثبوت صحة أحد الأسباب القائم علیها حقرار إحالة ضابط الشرطة إلی الإحتباط - من ومزایاها وإعتبار الرتبة التی کان یشفلها شاغرة ومزایاها وإعتبار الرتبة التی کان یشفلها شاغرة الخدمة یحال بعدها إلی المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی الأعلی للشرطة ما لم یقرر قبلها إعادته إلی الخدمة یحال العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار یتعین أن تثبت ضرورته العام العی العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار العرار الع		- قرار إدارى - أدى إلى نتيجة لها أصل ثابت في	1128
التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار الحديث صحيحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحيح عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر - قرار صحيح صدر - قرار صحيح على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المالة مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على منها أسباباً لقراره بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إفا إتخذ منها أسباباً لقراره الأسباب القائم عليها الأسباب القائم عليها الأسباب القائم عليها ويتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة والقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً عادته الى المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً وابقرار من المجلس المعاش وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربط وابقاؤه مدة لاتزيد على المناؤه المناؤه المناؤه المناؤه المناؤه المناؤه المناؤه المناؤه المناؤه المناؤه المناؤه المناؤه	التحقيق تؤدى إلى هذه النتيجة - مجرد إختفاء التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار صحيح صحيحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحيح عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر - قرار صحيح صدر - قرار صحيح على أساسها على أساسها على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المدارة مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على منها أسبابا لقراره مناد ذلك أنه إنما إتخذ منها أسبابا لقراره المسلمة إلى الإحتياط - من الأسباب القائم عليها وعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ورأياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورة المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المناح المنا	1198	أوراق التحقيق - سلامة القرار	
التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار المرار إداري - بالفصل - إستناده إلى أسباب صعبحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحبح عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر - قرار صحبح صدر - قرار صحبح على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المالة على سبب يلادة والقرارة في ديباجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما أتخذ منها أسباباً لقراره المساب القائم عليها الأسباب القائم عليها الشرطة إلى الإحتباط - من الأسباب القائم عليها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإيقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الجلس وإيقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى	التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار الداري - بالفصل - استناده إلى أسباب صحيحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحيح عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها مسر - قرار صحيح صدر - قرار صحيح صدر - قرار صحيح على أساسها على رقائع كشفت صدر - قرار صحيح على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا مالطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المحلم المنازي معنى أسباباً لقراره بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما إتخذ منها أسباباً لقراره الأسباب القائم عليها المحتمة ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها وعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لا تزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العالملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورة المحاد - خرار المحاد - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورة المحاد - خرار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار المحاد - كليار ال		- قرار إدارى - فيصل طالب - إستناده إلى	1122
۱۱۶۵ - قرار إداری - بالفصل - إستناده إلی أسباب صحیح مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحیح ادار إداری - إمکان حمله علی وقائع کشفت عنها أوراق الدعوی غیر تلك التی علی أساسها صدر - قرار صحیح علی أساسها مداره قانونا ملی سبب بیره قانونا علی سبب بیره قانونا المطلب الثانی - مبادئ المحکمة الإداریة العلیا ۱۱۹۸ مصدر القرار فی دیباجته إلی إطلاعه علی بعض المذکرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما إتخذ منها أسباباً لقراره المساب القائم علیها حرار إجالة ضابط الشرطة إلی الإحتیاط - من الأسباب القائم علیها حرار إحالة ضابط عن وظیفته وسلبه حقوقها ومزایاها وإعتبار الرتبة التی کان یشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی الجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی المعلس بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی المعاش بقرار من المجلس المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً وابت وابقاؤه مدة لاتربط وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً وابت وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً وابت وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً وابت وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً وابقاؤه مدة لاتزید وابقاؤه مدة لاتزید و ابتران وابقاؤه مدة لاتزید و ابتران وابقاؤه مدة لاتربط وابقاؤه وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران وابتران واب	۱۱۶۵ حرار إداری - بالفصل - إستناده إلی أسباب صحیحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحیح حرار إداری - إمكان حمله علی وقائع كشفت عنها أوراق الدعوی غیر تلك التی علی أساسها صدر - قرار صحیح حلی سبب بیرره قانونا علی سبب بیرره قانونا حلی المطلب الثانی - مبادئ المحکمة الإداریة العلیا المطلب الثانی - مبادئ المحکمة الإداریة العلیا بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما إتخذ منها أسباباً لقراره المساب القائم علیها حرار إحالة ضابط الشرطة إلی الإحتباط - من الأسباب القائم علیها ومزایاها وإعتبار الرتبة التی كان یشفلها شاغرة ومزایاها وإعتبار الرتبة التی كان یشفلها شاغرة الحدمة یحال بعدها إلی المعاش بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربصاً إعادته إلی الأعلی للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلی العلمة المالملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته المعاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن الق		تحقيقات تؤدى إلى هذه النتيجة - مجرد إختفاء	
الاداري معيحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحيح الهدار الداري - إمكان حمله على وقائع كشفت عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر - قرار صحيح الامتحان يجب أن يقوم على سبب يبرره قانونا المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المثاني مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما إتخذ منها أسبابا لقراره المراة الموسحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها الشرطة إلى الإحتباط - من الأمناب القائم عليها المراة الى الإحتباط - من وراياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة والقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس العدمة بحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس المعاش بقرار من المجلس المعاش بقرار من المجلس المعاش بقرار من المجلس	المجلحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحيح حوار إداري - إمكان حمله على وقائع كشفت عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر - قرار صحيح حلى المحلم المجلس من الإمتحان يجب أن يقوم على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المحلم المخاب المناني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المحلم القرارة مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على منها أسباباً لقراره مناد ذلك أنه إنما إتخذ منها أسباباً لقراره المحتمة ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها المحتمة ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة والقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العالملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته المعاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العرب المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة – في المعاملة –	1198	التحقيق بعد ذلك - لا يؤثر في سلامة هذا القرار	
۱۱۶۸ حترار إداری - إمكان حمله علی وقائع كشفت عنها أوراق الدعوی غیر تلك التی علی أساسها صدر - قرار صحیح حقل الامتحان یجب أن یقوم علی سبب یبرره قانونا المطلب الثانی - مبادئ المحكمة الإداریة العلیا المال مصدر القرار فی دیباجته إلی إطلاعه علی بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إفا إتخذ منها أسباباً لقراره الاعداد شبوت صحة أحد الأسباب القائم علیها المسابط الشرطة إلی الإحتباط - من الأساب القائم علیها حقرار إحالة ضابط الشرطة إلی الإحتباط - من ورزياها وإعتبار الرتبة التی كان یشغلها شاغرة وباقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً إعادته إلی وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً إعادته إلی المعلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً إعادته إلی المعلس بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزید علی سنتین متربطاً إعادته إلی المعلس بقرار من المجلس	۱۱۶۲ - قرار إدارى - إمكان حمله على وقائع كشفت عنها أوراق الدعوى غير تلك التى على أساسها صدر - قرار صحيح - قرار حرمان طالب من الإمتحان يجب أن يقوم على سبب يبرره قانونا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المحلمة المنازة مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسبابا لقراره المجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها الشرطة إلى الإحتياط - من الأسباب القائم عليها من وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التى كان يشغلها شاغرة ورايقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة المالسلة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته			1150
عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها صدر – قرار صحيح – قرار صحيح على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المدارة مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق – مفاد ذلك أنه إنما أتخذ منها أسباباً لقراره المداره المساب القائم عليها الأسباب القائم عليها المساب القائم عليها المساب القائم عليها المدارة الى الإحتياط – من المأند تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المحلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعلس بقرار من المجلس المعاش بقرار من المجلس	عنها أوراق الدعوى غير تلك التى على أساسها صدر - قرار صحيح المراحمان طالب من الإمتحان يجب أن يقوم على سبب يبرره قاتونا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المحلم المناز مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على منها أسباباً لقراره المنها أسباباً لقراره المناز المناز المحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها الأسباب القائم عليها المناز إلى الإحتباط - من الأساب القائم المناط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة والمقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة المالسروته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية - المالية	1198	صحيحة مستمدة من أصول ثابتة - قرار صحيح	
صدر - قرار صعبع - قرار صعبع - قرار حرمان طالب من الإمتحان يجب أن يقوم على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا - المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا - اشارة مصدر القرار فى ديباجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما إتخذ منها أسباباً لقراره - مناد ذلك أنه إنما إتخذ الأسباب القائم عليها - قرار إجالة ضابط الشرطة إلى الإحتباط - من أسأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التى كان يشغلها شاغرة وإيقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربطاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس المعاش بقرار من المجلس	المحلر - قرار صحيح على سبب يبرره قانونا على سبب يبرره قانونا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المحلم الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المحلم المناز المحلمة الإدارية العليا المحلم المناز المحلمة المدارية العليا المحتمان المناز المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان		- قرار إدارى - إمكان حمله على وقائع كشفت	1157
۱۱۹۷ حقرار حرمان طالب من الإمتحان يجب أن يقوم على سبب يبرره قانونا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المدخذ بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما إتخذ منها أسباباً لقراره حقاد ذلك أنه إنما إلخاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها المساب القائم عليها حقرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتباط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس المعاس بقرار من المجلس المعاش بقرار من المجلس	۱۱۹۷ حرار حرمان طالب من الإمتحان يجب أن يقوم على سبب يبرره قانونا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المختلفة الإدارة بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسباباً لقراره المحتمة ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها الأسباب القائم عليها المتحتمة وسلبه حقوقها مأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المحلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى المحلس العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته الميارة - عدال القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن تثبت ضرورته الميارة - عداله القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار الميارة - عداله القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار الميارة - عداله القرار يتعين أن القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرار الميارة - عداله القرارة - عداله القرار الميارة - عداله القرارة - عداله القرارة - عداله القرارة - عداله القرارة - عداله القرارة - عداله الميارة - عداله الميارة - عداله القرارة - عداله الميارة - عدال		عنها أوراق الدعوى غير تلك التي على أساسها	
على سبب يبرره قانونا  المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا  المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا  المحل المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسباباً لقراره  المثا أسباباً لقراره  الأسباب القائم عليها  المشباب القائم عليها  توار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من أسأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس	على سبب يبرره قانونا  المطلب الثانى - ميادئ المحكمة الإدارية العليا  المطلب الثانى - ميادئ المحكمة الإدارية العليا  بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسباباً لقراره  قرار الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها  الأسباب القائم عليها  الأسباب القائم عليها منائد تنحية الضابط الشرطة إلى الإحتياط - من مأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العدمة العدمة القرار يتعين أن تثبت ضرورته العدمة القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن تثبت ضرورته المنائد - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن تثبت ضرورته القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين أن القرار يتعين القرار يتعين المرار القرار القرار القرار يتعين القرار القرار القرار القرار القرار القرار القرار القرار	1198	صدر - قرار صعیع	
المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المارة مصدر القرار فى ديباجته إلى إطلاعه على المدكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إفا إتخذ منها أسباباً لقراره حوار الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها حوار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التى كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس المعاش بقرار من المجلس	المطلب الثانى - مبادئ المحكمة الإدارية العليا المارة مصدر الترار في ديباجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسباباً لقراره المراة عليها حرار الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها الأسباب القائم عليها حرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المجلس وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعلى الشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العالى العائم المنافرة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته		<ul> <li>قرار حرمان طالب من الإمتحان يجب أن يقوم</li> </ul>	1154
۱۱٤۸ - إشارة مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما اتخذ منها أسباباً لقراره - قرار الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها - قرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتباط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإيقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس العلمة بحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس	۱۱۶۸ - إشارة مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على بعض المذكرات والأوراق - مغاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسباباً لقراره - مغاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسباباً لقراره الجزاء يكفي لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها - قرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته	1140	على سبب يبرره قانونا	
بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسباباً لتراره منها أسباباً لتراره ورام الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها ورام المرامة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس	بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إغا إتخذ منها أسباباً لقراره - قرار الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها - قرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتباط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته	1117		
المنها أسباباً لقراره منها أسباباً لقراره المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء ا	منها أسباباً لقراره  حرار الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها  حرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته		- إشارة مصدر القرار في ديباجته إلى إطلاعه على	1154
۱۱٤٩ - قرار الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها - قرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الحدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس	۱۱۶۹ - قرار الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد الأسباب القائم عليها - قرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته		بعض المذكرات والأوراق - مفاد ذلك أنه إنما إتخذ	
الأسباب القائم عليها الشرطة إلى الإحتياط - من المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المر	الأسباب القائم عليها المرطة إلى الإحتياط - من حرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته	1147	منها أسبابا لقراره	
ا حرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس	ا حرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصا إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته		- قرار الجزاء يكفى لصحته ثبوت صحة أحد	1189
شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المناس بقرار من المجلس	شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة – هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته	1147	الأسياب القائم عليها	
ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المعاس بقرار من المجلس	ومزاياها واعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته	1	- قرار إحالة ضابط الشرطة إلى الإحتياط - من	110.
وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى المجلس الجدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس	وإبقاؤه مدة لاتزيد على سنتين متربصاً إعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته		شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها	
الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس	الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته		ومزاياها وإعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة	
	الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته			
الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة	العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته		الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من الجلس	
			الأعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها إعادته إلى الخدمة	
العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته	لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام المام		العاملة - هذا القرار يتعين أن تثبت ضرورته	
لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام المام		1117	لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام	

	<del></del>	
	- حل رابطة مرشدى هيئة قناة السويس لما ثبت من	1101
	إشتراك أعضائها في الإضراب وممارسة الضغوط	
	على الزملاء منحرفين بذلك عن الهدف الاجتماعي	
	المحدد للرابطة يكون قرارأ قائماً على سبب سليم	
1147	مستخلص إستخلاصا سائغا من الأوراق	
	- قرار غلق الكازينو وإتخاذ إجراءات إلغاء	1107
	الترخيص لعدم سداد الإيجار المتأخر وعدم إزالة	
	المخالفات المنسوبة للمرخص له قيام قرار الغلق	
1147	على سببه المبرر له قانوناً	
	المبحث الثامن - تطبيقات تخلف ركن السبب	
14	هی القرار الإداری	
14	المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري	
	- قرار إدارى - يشترط أن يتسم بالجدية لتحقيق	1100
17	المصلحة العامة - صوريته تفقد سببه القانوني	
	- قرار إدارى - قيامه على أسباب غير صحيحة -	1108
14	مخالفته للقانون	
	- قرار إدارى - إنتزاع أسبابه من عناصر غير	1100
	صحيحة وغير ثابتة ولا سند لها من الأوراق -	
14	بطلان القرار لبطلان الأساس الذي قام عليه	
	- قرار تأديبي – وجوب إستناده إلى أصول ثابتة في	1107
	الاوراق - إذا كانت المقدمات لاتؤدى إلى النتيجة	
14.1	التي إنتهي إليها - يفقد القرار أساسه القانوني	
	- قرار بإحالة إلى المعاش - إستناده إلى أسباب غير	1107
	صحيحة ليس لها أصل في الأوراق - بطلانه	
	لمخالفته للقانون بلا حاجة لبحث عبب إساء	
17.7	إستعمال السلطة	
17.7	صحيحة ليس لها أُصل فى الأرراق - بطلائه لخالفته للقانون بلا حاجة لبحث عبب إساء:	1107

	**************************************	
	- قرار إدارى - إستناده إلى أسباب - وجوب أن	1104
	تكون صعبعة منتجة لهذا القرار - للمحكمة	
	الرقابة على الأسباب - ثبوت عدم صحة الأسباب	
14.4	يفقد القرار سنده القانوني	
	- قرار تأديبي - وجوب إستناده إلى أسباب	1109
	صحيحة - قيامه على أسباب غير مؤكدة (شكوك	
17.4	وأوهام) – بطلانه	
ĺ	- قرار إداري بتخطى في الترقية بالأقدمية - جواز	117.
	الطعن فيه بالإلغاء عند مخالفته للحقيقة والواقع	
17.4	أو عدم كفاية الأسباب	
	- قرار إداري - قصور أسبابه بحيث لاتصلح سندا	1171
17.2	للقرار – تعيب القرار	
	- قرار إدارى - خلوه من ركن السبب - إلغاء القرار	1177
17.2	- مثال	
	- قرار إداری - يتضمن جزاء - قيامه على سبب	1178
17.2	خاطئ – إلغاء	
	- قرار إداري مبنى على سبب معين. لايجوز إضافة	1176
17.0	أسباب جديدة إذا كان السبب الأول غير صحيح	
	- قرار إداري بناؤه على سبب أو سند تبين فساده -	1170
	لايجدى في تصحيح القرار تغيير هذا السبب أو	
14.0	السند في تاريخ لاحق	[
	- قرار إدارى - تسبيبه - قيامه على أسباب عامة	1177
11.7	أو غامضة أو مجهلة - إعتباره خالياً من الأسباب	
	- قرار إدارى - الخطأ في إستظهار الوقائع - عدم	1177
11.7	القطع بصحتها - يعيب القرار	ļ
	- قرار إداري - أسبابه - إنتزاعها من عناصر غير	1174
		ļ

	<u>, ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,</u>	
	صحيحة لا سند لها من الأوراق لعدم تأديتها إلى	
	النتيجة التي إستخلصتها الوزارة - إلغاؤه - خطأ	
17.7	في فهم الواقع - مخالفة للقانون	
	- قرار إداري - أسبابه - تخط في الترقية - بناؤه	1179
	على ضعف السمع - عدم منعه من الترقية في	
17.7	الماضي - عدم جدية السبب	
	- قرار إداري - صدوره من غير مبرر - إلغاؤه قرية	117.
	- ضمها إلى البلدة المفصولة منها - عدم قيام	
14.4	مبرر – قرار غیر سلیم	
	- قرار إداری - بتوقیع جزاء - وجوب قیامه علی	1171
	مصادر ثابتة إستخلصت منها النتيجة إستخلاصا	
14.4	سائغاً - قيامه على تنم غير ثابتة - بطلانه	
	<ul> <li>قرار إداری – أسبابه – سوق – تعطیله بدعوی</li> </ul>	1177
	المعافظة على الأمن - قدرة الإدارة على إتخاذ	
	إجراءات كفيلة لمنع الحوادث بدلاً من التعطيل -	
14.4	إلغاء قرار التعطيل	
	- قرار إدارى - إبتناؤه على حكم جنائى غير قائم	1178
14.4	لسبق نقضه - إلغاؤه	
	- قرار إدارى - أسبابه - وجوب إستقائها من أصول	1146
14.4	ثابتة بأرراق التحقيق	
	- ترار إدارى - أسبابه - قرار لجنة الطعون برفض	1140
	قيد ترشيح للعمدية لأنه دون السن رغم طلبه مهلة	
	لتقديم الدليل الرسمى – ثبوت بلوغه هذا السن –	
14.4	مخالفة القرار للقانون	
	- قرار إداری - أسبابه - وجوب قیامها علی	1177
111.	عناصر ثابتة ومنتجة في الأوراق	

f	- قرار إداري - أسبابه - عدم إستقائها من أصول	1177
	ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي إنتهي	,,,,,
	إليها القرار - الأسباب لاتجيز للجنة الشياخات	i
	العدول عن إختيار المدعى لوظيفة العمدية في	
	مدلول المادة ١٠ من القانون رقم ١٤١ لسنة	
171.	١٩٤٧ - قرار باطل - إلغاء	
	- قرار إدارى - أسبابه - حفظ النيابة إدارياً للتهم	1144
	التى أدانت من أجلها لجنة الشياخات المدعى دون	
]	أن تطلب حتى مجرد النظر في الأمر إدارياً - عدم	
1711	توافر الدليل هنا - إلغاء القرار	
	- قرار إداري - قرار للجنة الشياخات بفصل عمدة	1174
	- قيامه على ملخص من التحقيقات مخل -	
1711	الغاؤه	
	- قرار إداري - قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة -	114.
	تعارضه مع قرار النيابة يجعله قائماً على غير	
1717	أساس صحيع	
,,,,	- قرار إداري - قيامه على تهم غير صحيحة ولا	1141
	سند لها من الأوراق - ثبوت تدخل أحد النواب -	
1414	مخالفة ذلك للقانون - إلغاء	
1111	•	
	- قرار إدارى - أسبابه - إفتراض لجنة الشياخات	11/1
	صحة التهم رغم إطلاعها على تحقيقات النيابة	
	العامة وقراراتها بعدم صحتها - تنافيه مع الواقع	
1717	- مخالفته للقانون	
	- قرار إدارى - أسبايه - وجوب إستيفائها من	١١٨٣
	أصول ثابتة في الأوراق ومنتجة - قرار لجنة	
	تأديب غير سليم - تصديق الوزير عليه - يقع	
	·	

	<del></del>	
1718	باطلاً بدوره – إلغاء	
	- قرار إداري - أسبابه - قيامه على تهم غير	1146
	صحيحة لعدم صحة الواقعة أو لعدم مساءلة	
1717	المدعى عنها - مخالفته للقانون - إلغاء	
	- قرار إدارى - بالتخطى فى الترقية - قيامه على	1140
1712	سبب غير صحيح - مخالفته للقانون	
	- قرار إدارى - إستناده إلى عناصر غير ثابتة ولا	1147
1712	سند لها في الأوراق - باطل	
	<ul> <li>قرار إدارى - بإختيار بلدة مقرأ للمركز - العدول</li> </ul>	1144
	عن ذلك - شرطه - أسباب جدية طارئة - إعادة	
1710	المفاضلة بين بلدتين لا تعد كذلك	
	- قرار إدارى - سبب القرار الإدارى - قرار بإحالة	1144
	الموظف على المعاش بغير الطريق التأديبي - خلوه	
	من أسباب الفصل - القول بأن السبب هو الصالح	
	العام - الصالح العام هو غاية القرار ولا يصلح	
1710	سبباً له	
	- صورية - قرار برفض طلب ترخيص فى تسيير	1184
	سيارة - رفضه إبتداء بغير بحث - يعد قراراً	
1717	صورياً لاينتج إثراً - العبرة بالرفض الموضوعي	
	<ul> <li>قرار إعتقال مواطن غير قائم على مايبرره قانونا أ</li> </ul>	114.
1717	باطل	
	- قرار إستبعاد مرشح من عضوية مجلس إدارة	1111
	جمعية تعاونية زراعية لمجرد إتهام أحد أفراد	
1117	عائلته بتبديد أموال الجمعية قرار مخالف للقانون	
1717	المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا	
	- تذرع الإدارة في محضر جلسة مجلس الإدارة بأن	1144

	<del></del>	
	الفصل كان بناء على طلب الموظف - علم الموظف	1
	بذلك وتظلمه منه حتى قبل أن يخطر بالقرار على	}
	أساس أنه لم يقدم إستقالته - محاولة الإدارة	
1	إسناد هذا القرار إلى أسباب أخرى ثبتت عدم	l
	صحتها - ذلك يدل على أن قرار الفصل قد صدر	
1717	مفتقدا ركن السبب	l
	- قيام الممثل بتمثيل أحد شخصيات المجتمع	1198
	السيئة لايصمه بسوء السمعة ، وبالتالي فإن عدم	ļ
	ثبوت جميع المخالفات في حق المدعية يجعل جزاء	ĺ
1714	الفصل غير قائم على كامل سببه متعين الإلغاء	1
	- قرار نقل أحد أعضاء السلكين الدبلوماسي	1198
	والقنصلي إلى مصلحة الضرائب بناء على تقرير	
	مكتب المخابرات العامة دون تحقيق الوقائع	
	المنسوبة للمدعى يجعل القرار غير قائم على سبب	
1719	صحيح	
	- أوامر القبض والإعتقال الصادرة من رئيس	1190
	الجمهورية وفقأ لقانون الطوارئ يتعين أن تستند	
	إلى وقائع حقيقية ومبررات قانونية مشروعة وإلا	
177.	فقدت ركن السبب	
	- عدم ذكر الإدارة لأسباب فصلها للعامل وعدم	1117
	وجود سبب بالأوراق يبرر القرار يجعله غير قائم	
1771	على سبب مخالفاً للقانون	
	- إنتفاء ركن السبب يبطل القرار الإداري، ولايضفى	1149
	عليه المشروعية والسلامة إكتفاء الجهة الإدارية	
1771	بالإدلاء بأقوال مرسلة في دعم قرارها	
	- ألزم المشرع صراحة في القرانين واللوائح جهة	1144
_		

	الإدارة بتسبيب قراراتها وأوجب ذكر هذه الأسباب	
1777	التي بني عليها القرار واضحة جلية	
	- وضع المشرع عدة قيود للترخيص بفتح صيدلية ومن	1111
İ	بين هذه القيود شرط المسافة بين الصيدلية المطلوب	
ļ	الترخيص يشأنها وأقرب صيدلية لها، هذا الشرط	1
	تطلبه المشرع عند الترخيص إبتداء ولم يتطلب	
	المشرع هذا الشرط في حالة نقل ترخيص صيدلية	
	قائمة بمكان تهدم أو إحترق ولايجوز الترخيص	
	بفتح صيدلية في عقار مهدد بالخطر توصلاً لنقل	
ļ	الصيدلية بعد ذلك لمكان آخر أو تحايلاً على شرط	
1778	المسافة - تطبيق	
	- مسئولية الجهات المنوط بها حفظ الأمن والنظام	17
Ì	العام تقوم دون أن تنخذ من إجرا عات المنع والحظر	
l	والتقييد للحريات العامة أسلوبا للحفاظ على	
	الأمن، عدم جواز إلغاء الترخيص لهذا السبب -	
١٢٢٣	تطبيق	
	الفصل الخامس - عيب الانحراف بالسلطة	
1770	دعيبإساءة إستعمال السلطة،	
	المبحث الأول - تعريف عيب الانحراف بالسلطة	
1770	وخصائصة	
1777	- تعريف عيب الانحراف واساءة استعمال السلطة	14.1
	- التعريف- إتخاذ الإدارة قرارا لحماية أغراض غير	17.7
1777	التي قصدها المشرع - إنحراف بالسلطة	
	- التعريف - مخالفة الإدارة لروح التشريع والغاية	17.8
1777	التي يبتغيها الشارع - إنحراف بالسلطة	
	- التعريف - سوء إستعمال السلطة نوع من سوء	17.5

1777	إستعمال الحق	
	- التعريف الخروج على روح وأهداف القانون ،	17.0
	وتسخير السلطة لتحقيق أغراض ومآرب بعيدة عن	
1777	الصالح العام – إنحراف بالسلطة	
	- التعريف- عبب الإنحراف بالسلطة لا يكون فقط	14.7
1774	حيث يصدر القرار لغايات شخصية ترمى إلى	
	الانتقام أو تحقيق نفع شخصي ، وإنما يكون أيضا	
1774	عند الخروج على قاعدة تخصيص الأهداف	
	- التعريف - هو من العيوب القصدية في السلوك	14.4
1774	الادارى - يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يفترض	
	- عيب إساءة إستعمال السلطة من العيوب القصدية	14.4
1774	في السلوك الاداري	
	- قرار إدارى - عيب إساء إستعمال السلطة أو	14.4
	الانحراف بها - من العيوب القصدية التي يجب	
1779	اقامة الدليل عليها	
	المبحث الثاني - شروط قيام عيب الإنحراف	
۱۲۳۰	بالسلطة	
۱۲۳۰	- عيب سوء إستعمال السلطة - شروط توافره	141.
	- عيب إساءة إستعمال السلطة يجب أن ينطوى فى	1711
	القرار ذاته لا في وقائع سابقة عليـه أو لاحقة له –	
1781	شروط توافره	
	- قرار إدارى - معيب بسوء إستعمال السلطة -	1717
	الدوافع الشخصية وجوب أن تكون قائمة بمن أصدر	
1777	القرار	
1747	- عيب إساءً إستعمال السلطة- متى يتحقق؟	1718
	- سوء إستعمال السلطة - تحقيق أغراض خاصة دون	1712

1777	مبرر من المصلحة العامة - بطلان القرار	
1	- قرار اداری - بجب أن يكون دافعه تحقيق مصلحة	1710
1777	عامة وألا يكون صوريا	1
	- قرار ادارى - مخالفته لقاعدة تخصيص الأهداف	1717
	- إنطواؤه على عيب الانحراف ولو كان هدفه	
1777	تحقيق المصلحة العامة في ذاتها- بطلان القرار	
١٢٣٤	- قرار إداري - سوء إستعمال السلطة - شرطه	1717
	- قرار إدارى - عيب إساءً إستعمال السلطة -	1714
	وجوب أن يحصل ممن أصدر القرار أو إشترك فيه	
1745	أو كان له تأثير في إنحرافه	l
]	- عيب إساءة إستعمال السلطة المبرر لالغاء القرار	1714
	الادارى أو التعويض عنه - وجوب أن يشوب	
	الغاية منه - بأن تتنكب الادارة وجه المصلحة	
1740	العامة التي يجب أن يتغياها القرار	
	- عيب الانحراف في القرار الاداري - صورة إنعدام	177.
1740	السبب	
1747	- إساءة إستعمال السلطة من العيوب القصدية	1771
	- القرارات الصادرة من جهات إدارية ذات إختصاص	1777
	قضائى يجوز الطعن فيها إستنادا إلى عيب	
1787	الانحراف	
1744	البحث الثالث - حالات عيب الانحراف بالسلطة	
	المطلب الأول - حالة الأغراض الخالفة للمصلحة	
1777	العامة	
1747	الفرع الأول - إستعمال السلطة بقصد الانتقام	
	- فصل أحد العاملين لضغائن شخصية بقصد الانتقام	1778
	يجعل القرار الصادر به مشوبا بعيب الانحراف	

1747	بالسلطة	
	- إحالة عامل إلى المعاش بقصد الانتقام - إنحراف	١٢٢٤
1744	السلطة	
	- قرار إداري صادر للتنكيل بالطاعن مشوب بسوء	1770
1744	إستعمال السلطة	
	الفرع الثاني - إستعمال السلطة بقصد تحقيق نفع	
1744	شخصى لمدر القرار أو لغيره	
	- نقل الموظف إلى وزارة أخرى لترقيته بها ثم إعادته	1777
	إلى الوزارة الأولى التي كان يعمل بها مشوب	
1744	بإساءة إستعمال السلطة	
	- نقل الموظف بقصد إفادته بذاته بغية ترقيته يجعل	1777
1749	القرار مشويا بعيب إساءة إستعمال السلطة	
	الفرع الثالث - إستعمال السلطة تحقيقا لغرض	
1744	سياسي أوحزيي	
	- إتخاذ القرار من أجل تحقيق هدف سياسي يجعله	1777
1749	مشوبا بالانحراف بالسلطة	
	- قرار فصل العمدة والتصديق عليه في ظل ظروف	1779
	سياسية جسيمة تمر بها البلاد يدل على إستهداف	
178.	تحقيق غرض حزبى	
	- صدور القرار بباعث حزبى يجعله مشوبا بعيب	178.
١٢٤٠	إساءة إستعمال السلطة	
	الطلب الثانى - حالة مخالفة قاعدة تخصيص	
1751	الأهداف	
	الفرع الأول - حالة الخطأ في تحديد الأهداف	
1751	المنوط بالموظف تحقيقها	
	- إستعمال الادارة سلطتها بقصد فض نزاع ذى صبغة	1741
`		

l	خاصة بين الأفراد يعتبر خطأ في تحديد الأهداف	1
	التى نيط بالموظف تحقيقها ويعد خروجا على قاعدة	l
1751	تخصيص الأهداف	
	- الانحراف في إستعمال سلطة الاستيلاء ينطوي	١٢٣٢
1727	على تسخير لأحكام القانون في غير ما أعد له	
	- منع إحدى الادارات خدماتها عن أحد المواطنين	1744
	لأجباره على القيام بتصرف معين ينطوى على	
	إنحراف بالسلطة مرده الخروج على قاعدة تخصيص	1
1727	الأهداف	[
	الفرع الثاني - حالة الخطأ في إستعمال رجل	
1724	الادارة لوسائل تحقيق الأهداف	
	- قرار رفض الترخيص بالاستيراد قيامه على باعث	١٢٣٤
	مفاده الخوف من بوار سلعة محاثلة ينطوى على	
	إنحراف بالسلطة لمواجهة الموقف بوسيلة غير المقررة	
1728	قانونا	
	- قرار برفض الترخيص بفتح دار للسينما رغم توافر	1740
	كافة شروط الترخيص بهدف شراء وزارة الأشغال	
	للأرض خالية من البناء بثمن بخس ينطوي على	
	إنحراف بالسلطة لإستعمال وسيلة غير المقررة	
1722	قانونا	
	- سوء السمعة لا يجوز أن يكون سببا للنيل من	1447
	كفاية الموظف ما لم يكن قد تمت محاكمته قانوناً	
	وثبت في حقة هذا الوصف - الهبوط بتقرير كفاية	
1722	العامل لهذا السبب دون تحققه إنحراف بالسلطة	
	- إستعمال أداة قانونية في غير ما شرعت له-	1777
1766	إنحراف بالسلطة	
		}

	- التلويع لموظف بتطبيق قانون لا يعد إنحرافا	1744
1750	بالسلطة « عكسه المبدأ السابق والمبدأ اللاحق»	
	- إستعمال أداة قانونية في غير ما شرعت له يعد	1789
1750	إنحرافا بالسلطة	
1757	المبحث الرابع - إثبات عيب الانحراف بالسلطة	
1727	المطلب الأول - عبء إثبات عيب الانحراف	
	- قرار إدارى - فى حدود سلطة الادارة التقديرية -	148.
	على من يدعى سوء إستعمال السلطة في جانب	
1727	الادارة – إقامة الدليل	
	- عدم إقامة المدعى الدليل الايجابى على عيب	1721
1757	الانحراف يجعل القرار حصينا من الالغاء	
1454	المطلب الثاني - القرائن الدالة على الانحراف	
	أولا - قرينة التفرقة في المعاملة بين المحالات	
1464	المائلة	
	شانيا - قرينة ظروف وملابسات إصدار القرار	ĺ
1464	وتنفيذه	1
1464	ثالثا  - قريئة إنعدام الدافع المعقول	
1769	رابعا - قرينة الموقف السلبي من الإدعاء	
	خامسا - قرينة عدم اللائمة الصارخة" قرينة	
1464	الغلو"	ĺ
140.	الضرع الأول - ملف الخدمة والأوراق	ļ
	- قرار اداری - عیب سوء إستعمال السلطة - إثباته	1727
	عن طريق ملف الخدمة والأوراق والظروف المحيطة	
140.	بالقرار	
	- ملف الخدمة وعناصر الدوسيه وسائل إثبات	1454
140.	الانعراف	l

	<del></del>	
	- عيب الانحراف وإساءً إستعمال السلطة - مجرد	1722
1	الزعم بصدور القرار بدافع حقد شخصي - لا يعتبر	}
1	دليلا على هذا العيب ما لم يؤيد صحته دليل من	
1701	الأوراق	
	- ملف الخدمة وظروف الحال وملابساته - للمحكمة	1720
1701	أن تتبين منها الانحراف بالسلطة	
1701	الفرع الثاني - التّمييزبين الأفراد في المعاملة	
	- يجب على الادارة المساواة بين الناس في المعاملة	1727
1	متى اتحدت ظروفهم - إغفال ذلك إنحراف	
1101	بالسلطة	
]	- قرار بحظر العمل بمطحن دون سواه مع تساوى	1727
1707	الظروف ينطوى على إنحراف بالسلطة	
1707	الفرع الثالث - طريقة إصدار القرار	
	- صدور قرار رفض طلب الترخيص بتسيير سيارة	1728
	دون بحثه ينطوى على عيب الانحراف - طريقة	
1707	إصدار القرار قرينة على ذلك	
	- إصدار الوزير لقرار بعد تقديم إستقالته وقبل	1464
	قبولها يثير الشبهة ويمكن أن ينطوى على إنحراف	
1707	بالسلطة	
	- تصديق وزير الداخلية على قرار عمدة في ظل	170.
j	ظروف وأحداث جسام تمر بها البلاد - طريقة	
1704	إصدار القرار وظروفه تنبئ بالانحراف بالسلطة	- 1
	الفرع الرابع - الظروف المحيطة بالقرار وكيفية	Ì
1700	تنفيذه	1
	- صدور القرار كرد فعل لاقامة دعوى أمام القضاء	1701
1708	تجعل القرار منطويا على عيب الانحراف بالسلطة	
		1

	- صدور القرار للتخلص من الموظف بعد أن إلتجأ	1404
1404	إلى القضاء ينبئ عن الانحراف بالسلطة	
	- إحاطة صدور القرار وتنفيذه بسلسلة من التصرفات	1404
1402	الادارية المريبة يكشف عن الانحراف بالسلطة	
1402	الفرع الخامس - انعدام الدافع المعقول	
	- قرار الفصل بعد بضعة أشهر من تجديد التطوع	1702
	دون وجود دافع معقول لاصدار القرار يشويه	
1702	بالإنحراف	
	- رفض قبول طالب بأحد الكلبات وهو مستوف	1700
	شروطها مع وجود مكان خال ينطوى على إنحراف	
1700	بالسلطة لإتعدام الدافع المعقول	
1700	الفرع السادس - عدم الملاءمة الظاهرة	
	- إستناد قرار الفصل إلى إتهام المدعى في قضيتين	1407
	لا يبررا الفصل ينطوى على إنحراف بالسلطة سنده	
1707	عدم الملاسة الظاهرة	
	- إتسام تقدير العقوبة للذنب الاداري بعدم الملاسمة	1404
	الظاهرة يجعله منطريا على عبب الانحراف	
1407	بالسلطة	
	المبحث الخامس - تطبيقات تحقق عيب الانحراف	
1707	بالسلطة	
	- قرار ترقية بالاختيار - تخطى صاحب الأقدمية مع	1404
	ترشيح لجنة شئون الموظفين وإقرار المدير للترشيح	
	- دون مبرر- يجعله مشويا بسوء إستعمال	
1707	السلطة	
	- عدم الملاسة الظاهرة بين الجريمة وبين الجزاء -	1709
1707	يعيب القرار يعيب الانحراف	

تخطى في الترقية - سلطة تقديرية - حدودها -	-  ۱۲٦.
	-  '''
صورة لسوء إستعمال السلطة ١٢٥٨	
· قرار نقل - بسبب مقاضاة المدعى للوزارة لتخطية	- 1771
في الترقية - قرار مخالف للقانون ومشوب بسوء	
إستعمال السلطة	-
قرار نقل - لم يتوخ مصلحة عامة - يجعله مشوبا	- 1777
بعيب سوء إستعمال السلطة ١٢٥٨	
و ترقية بالاختيار - حدها في اختيار أكفأ وأجدر	- 1778
الموظفين - وجوب إستناد الاختيار لعناصر ثابتة	1
فى الاوراق - وإلا كان القرار مشوبا بسوء	-
إستعمال السلطة	1
- ترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة - يحدها	- 1772
إختيار أصلح الموظفين مستندة في ذلك إلى وقائع	
صحيحة - إذا تنكبت هذه الغاية كان القرار معيبا	
بسوء إستعمال السلطة	
· ترقية بالاختيار - وجوب مراعاة الاقدمية مع	- 1770
الجدارة - عدم جواز تخطى الأقدم إذا كان أجدر	
من الأحدث أو يتساوى معه وإلا كان القرار	
مشويا يعيب الانحراف بالسلطة	1
- قرار فصل – صدوره يوم عطلة وإحتواء ملف	- 1777
الدعوى على استعداءات النواب الحزبيين ضد	1 1
المدعى يشوب القرار بعيب سوء إستعمال السلطة   ١٢٦١	
- قرار فصل بالطريق غير التأديبي - رخصة للجهة	- 1814
الادارية حدها المصلحة العامة - الانحراف عن هذه	
الغاية يجعل القرار مشويا يعيب إساءة إستعمال	
السلطة السلطة	

	T	
	- قرار فصل لتهم غير صحيحة ولا سند لها في	1778
	الأوراق - مخالفته للقانون- صدوره تحت تأثير	
İ	تدخل ناثب المنطقة يجعله مشويا بسوء إستعمال	
1777	السلطة	
	- قرار لجنة شئون الموظفين إستشاري - للوزير الأخذ	1779
	به أو صرف النظر عنه- شرط ذلك قيام المبرر من	
	إهدار ترشيحاتها دون الرجوع اليها والاستئناس	
	برأيها - يجعل القرار مشوبا بسوء إستعمال	
1778	السلطة	
	- قرار بتحديد الأعمال التي يباشرها المهندسين-	177.
	إيراده قيودا لم يذكرها القانون ومحاباته ذوى	
	المؤهلات العالية على غيرهم - قرار مشوب بإساء	
1776	إستعمال السلطة	
	- رفض قبول طالب بالكلية وهو مستوف للشروط -	1441
	مع وجود محل خال – ينطوى على سوء إستعمال	
1776	السلطة	
	- قرار إدارى بالفصل – لعجز المدعى صحيا عن	1777
	أداء واجباته - تقدير هذا العجز بواسطة لجنة	
	الشياخات دون الجهة الطبية المختصة - سوء	
1770	إستعمال السلطة	
	- وزير لا يحد من سلطته تقديم الوزارة إستقالتها	١٢٧٣
	وقبل أن تقبل - يظل حقه قائما في أن يباشر	
	إختصاصاته - قد يتخذ تصرفه في هذا الوقت	
1777	قرينة على سوء إستعمال السلطة	}
	- قرار إدارى - لا يهدف إلى مصلحة عامة -	1448
1777	تعويض	
		]

	T	
	- قرار إدارى - مناسبة إصداره - ترخص الجهة	1440
1777	الادارية - إساءة إستعمال السلطة - مثال لها	
	- قرار ادارى - أسبابه - إحالة إلى المعاش بناء على	1777
	الأسباب ذاتها التي من أجلها حصل الترقى وحكم	
	من هذه المحكمة باستحقاق المدعى للترقية -	
	إنطواؤها على سوء إستعمال السلطة - إلغاء قرار	
1777	الاحالة	
	- قرار إداري - المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥	1777
	الخاص بشئون التموين معدلا بالقانون رقم ٣٨٠	
	لسنة ١٩٥٦ - تخويله وزير التموين حق إتخاذ	
	قرارات منها الاستيلاء على أي عقار لضمان تموين	
	البلاد- الاستيلاء على أحد المنازل لإستعماله مقرا	
1777	لمصلحة حكومية فيه تجاوز للسلطة	
	- قرار إدارى - عيب إساءة إستعمال السلطة - نقل	۱۲۷۸
	أستاذ مساعد باحدى الجامعات إلى وظيفة	
	أخصائى بوزارة الصحة - ثبوت أن الجامعة	
	إستندت في قرارها إلى فقدان الانسجام بينه وبين	
1	زملاته - يجعل القرار معيبا بعيب إساءة إستعمال	
1774	السلطة	
	- إساءة إستعمال السلطة - صدور قرار الصرف من	1774
	الخدمة لغاية حزبية يصمه بعيب إساءة إستعمال	
1774	السلطة	
	- إساءة إستعمال السلطة - مطاحن - حظر تشغيلها	144.
	ليلا - لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم يجب أن	
	یکون فی شکل قرار تنظیمی عام یسری علی	
	المطاحن كافة - حظر تشغيل مطحنة بذاتها ليلا	

	بقرار فردى قبل أن يصدر هذا التنظيم العام-	
177.	يصمه بعيب إساءة إستعمال السلطة – مثالً	
	- قرار إداري بندب عضو هيئة تدريس لستر جزاء	1441
	تأديبي يكون عيبي الإنحراف في استعمال السلطة	
1777	ومخالفة القانون	
	المبحث السادس - تطبيقات عدم تحقق عيب	
1774	الانحراف بالسلطة	
	- عيب سوء إستعمال السلطة - علاقة المصاهرة بين	1444
	وكيل الوزراء والمطعون في ترقيته - لا تصلح	
	بمفردها سببا للقول بانحراف السلطة - يجب أن	
١٢٧٣	تكون هذه العلاقة هي الدافع لإصدار القرار	
	- قرار إدارى - بعدم تجديد إقامة المدعى - خلاف	١٢٨٣
	بينه وبين أحد الضباط - ليس دليلاكافيا على	
]	سوء إستعمال السلطة – ما دام مستندا إلى وقائع	
177	صحيحة تبرره	
	- عيب سوء إستعمال السلطة - على صاحب الشأن	1446
۱۲۷٤	إثباته وبيان الأسباب التي إستند إليها	
	- عيب سوء إستعمال السلطة - لا يستفاد من	1440
	مجرد نشاط الإدارة في أداء واجبها في الوقت	
1772	المعقول	
	- قرار نقل لم يهدف لتحقيق مصلحة عامة - قصد	1787
	به مصلحة شخص معين - إنطوائه على عيب سوء	
1770	إستعمال السلطة	
	- إساءة إستعمال السلطة - إصدار وزير الشنون	1747
	الاجتماعية والعمل قرارا بفصل الكنيسة عن	
	الجمعية الخيرية واعانة البطريرك على إستردادها –	

	Y	
	عدم تطبيق هذا القرار على الكنائس الاخرى - لا	
	يجعله مشوبا بعيب التعسف أو إساءة إستعمال	
	السلطة - أساس ذلك - هو حرية البطريرك في	
	تفويض أية جمعية في إدارة الكنيسة في الحدود	
	المرسومة لها والاستمرار في إدارتها طالما أنها	
1770	تتمتع برضائه	
	- قرار آداری - یمنع استیراد کتاب دینی - صدوره	١٢٨٨
	عن باعث صيانة النظام العام وإحترام العقائد	
1777	الدينية لا يجعله مشويا بعيب الانحراف بالسلطة	
	- تقرير مصلحة السكك الحديدية - إقامة محطة	1744
	عند مكان معين - استهدافها في ذلك مصلحة	
1777	عامة - قرارها بذلك صحيح	
	- قرار إداري - أسبابه - خلوها من الدوافع	174.
1777	الشخصية - سلامته	
	- قرار اداری - أسبابه - قرار بإنشاء مسقی -	1741
1777	دافعه المصلحة العامة - قرار سليم	
	- قرار اداری - تعیین عمدة - اساءة استعمال	1747
1774	السلطة	
	- قرار إداری - بسحب ترخیص تسییر سیارات	1798
	اتوبيس بمدينة السويس - إستهدافه مصلحة مالية	
	للبلدية - الطعن باساءة إستعمال السلطة - لا	
	محل له - موازنة ميزانية البلدية - من أغراض	
1771	المصلحة العامة	
	- قرار إداري- طعن فيه يتناول موضوعه - قيام	1746
	القرار على وقائع صحيحة مستقاة من أصول ثابتة	
	في الأوراق وإستخلاصه للنتيجة سليم - لا محل	
	<del></del>	

1774	للقول يسوء إستعمال السلطة	
1	- قرار إداري - الطعن عليه باساءة إستعمال السلطة	1790
	نتيجة لتدخل أعضاء البرلمان - إستناد القرار على	
1774	فتوى لقسم الرأي - صحته	
	- قرار تأديبي - بعقوبة تأديبية في حدود إختصاص	1797
	مصدره - لا معقب عليه - الاستدلال على سوء	
1	إستعمال السلطة لابد أن يرتكز على وقائع معينة	
۱۲۸۰	محددة	
	- قرار إدارى عيب إساءة إستعمال السلطة - من	1797
	العيوب القصدية - لا وجه للتحدى في مقام إثباته	
۱۲۸۰	بوقائع جدت بعد صدور القرار المطعون فيه	
	- عيب إساءة إستعمال السلطة - قوامه - أن يكون	1444
	لدى الادارة قصد إساءة إستعمال السلطة بباعث	
	من هوى أو تعد أو إنتقام - كون القرار يلقى	
	الغرم كله على فرد معين ويعطى الغنم كله لآخر-	
	ليس دليلا على إساءة إستعمال السلطة – أساس	
	ذلك - أن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا	
	تتوازيان في مجال الروابط القانونية التي تنشأ	
1441	بين الادارة والأفراد	
	- عيب الانحراف هو عيب من العيوب القصدية في	1799
	السلوك الاداري قوامه أن يكون لدى الادارة قصد	
	إساءة إستعمال السلطة - عرض الاستقالة على	
	موظف وتبصيره بأحكام القانون رقم ٦٠٠ لسنة	
	١٩٥٣- إعتقاد الادارة وقتئذ أنه غير صالح -	
1777	مشروعية هذا المسلك	
	- عيب إساءة إستعمال السلطة هو من العيوب	۱۳۰۰

	القصدية في السلوك الاداري قوامه أن يكون لدى	
1		1
1	الادارة قصد إساءة إستعمال السلطة أو الانحراف	l
	بها بأن تكون قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي	
	يتغياها القرار - أو أصدرت القرار بباعث لا يمت	
	لتلك المصلحة - عيب إساءة إستعمال السلطة يجب	
	إقامة الدليل عليه - مشروعية القرار الادارى	
	توزن بمجموع الظروف والأوضاع القائمة وقت	
1747	اصداره دون تلك التي تطرأ بعد ذلك	
	- الانحراف بالسلطة وإساءة إستعمالها - قوام هذا	18.1
	العيب هو إستعمال السلطة للانتقام والتنكيل	
	بالموظف - لا جناح على المتظلم وهو بصدد	
	اختصام القرار المتظلم منه أن ينعته بهذا العيب -	ł
	إستعمال الموظف العبارات والمصطلحات المتعارف	
	عليها قانونا لنعت القرار لا يعد خروجا على	
	مقتضيات الوظيفة ولا يصع سببا يستوجب	
	المساءلية - أساس ذلك : أن إستخدام تلك	
] ]	العبارات لا يحمل معنى التجريع والتشكيك في	
1744	جهة الادارة.	
]	- إساءة إستعمال السلطة أو الاتحراف بها هما من	18.8
	العيرب القصدية في السلوك الاداري - قوامها أن	
1 1	يكون لدى الإدارة قصد إساءة إستعمال السلطة أو	
1 1	يحون ندى الإدارة قصد إساءة إستعمال السلطة الذي	
1		
	يبرر الغاء القرار الادارى أو التعويض عنه يجب	
1 1	أن تكون جهة الادارة قد تنكبت وجه المصلحة	
, ,	العامة التي يجب أن يتغياها القرار وأن تكون قد	
	أصدرت القرار بباعث لا يمت لتلك المصلحة -	
1		

عيب إساءة إستعمال السلطة يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يفترض بل هو من العيوب القصدية - إذا تبين أن جهة الادارة تستهدف صالحا عاما فلا	
, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	
أ اذا تبين أن جهة الإدابة تستهدف ما لما عاما فلا	
ا بن جين ان جهه انداره مستهد حدث عال مرا	
يكون مسلكها معيبا بهذا العيب	
١ - عيب إساءة إستعمال السلطة - قوامه أن يكون	۳.۳
لدى الادارة عند اصدارها قرارها قصد إساءة	
إستعمال السلطة والإنحراف بها - لاوجه للتحدي	
في مقام إثبات هذا العيب بوقائع عامة بعيدة عن	
الغاية من القرار وأسبابه	
الباب الرابع	
نفاذ القرارات الإدارية وسريانها ١٢٨٧	
الفصل الأول - نفاذ القرارات الإدارية ١٢٨٩	
المبحث الأول - متى يتولد عن نفاذ القرار الإداري	
اشره ۱۲۹۰	
۱ - متى يتولد عن القرار أثره	٣ . ٤
١ - قرار نقل - يتم النقل وينتج أثره بمجرد صدور	۳ - ٥
القرار به - إجراءات إستيفاء ملف خدمة الموظف	
المنقول لا تعدو أن تكون إجراءات تنفيذية مادية لا	
تؤثر على المركز القانوني المكتسب ١٢٩٠	
۱ – قرار إداری – متی یتوافر وجوده القانونی ۱۲۹۱	٣.٦
	٣.٧
كان ذلك ممكنا وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك   ١٢٩١	
١  - أثر القرار الإداري لا يتولد حالاً ومباشرة إلا حيث	٣٠٨
تتجه إرادة الإدارة لإحداثه على هذا النحر ،	
ويكون ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح	
کذلك کذلك	
i i	

	المبحث الثاني - متى ينفذ القرار الإداري في حق	
1798	الجهة الإدارية	
1	- قرارات تنظيمية عامة - الأصل أن العلم بها لا	18.9
Ì	يفترض إلا من تاريخ نشرها - صدورها في شئون	
	الموظفين من سلطة عليا كمجلس الوزراء – عدم	
	تحديد موعد يبدأ منه تطبيقها - وجوب إعتبارها	
1798	نافذة من تاريخ صدورها	
	- قرارات مجلس الوزراء - نفاذها من تاريخ	171.
1792	صدورها – إبلاغها ونشرها – لا يلزم	
•	- قرار من مجلس الوزراء - خاص بشئون الموظفين	1711
	- متى يسرى - بمجرد إصداره - النشر بالجريدة	
1790	الرسمية - ليس شرطاً لازما لبدء سريان القرار	
}	- قاعدة تنظيمية - قرار من الوزير يصدر بها -	1811
	نفاذه من يوم صدوره دون توقف على نشره - جواز	
	ذلك إذا كان نفاذ القاعدة غير رهين بقبول من	
1790	تسری فی حقه	
	- قرار إداري - ينتج أثره من يوم صدوره بالنسبة	1818
	للإدارة - إحتجاج الإدارة بعدم نشر القرار - لا	
1747	يجوز	
	- قرار إدارى - قرار يصدر من ناظر مدرسة حرة	1712
	بفصل طالب تطبيقاً للإتابة الواردة في قرار وزير	
1747	المعارف يعد قرارا إداريا نافذ المفعول فورا	
	- عدم جواز الاستناد إلى لائحة تم تعطيلها بأمر	1710
	عسكرى في إصدار قرار بإخلاء سكن إحدى	
	العاهرات - الأمر العسكرى نافذ من وقت صدوره	
	فيها عدا ما نصت عليه المادة الأولى من جعل	İ

LVAV	الاغلاق بعد شهرين من تاريخ نشره	
' ' ' '	- قرار إداري " نشره " وجوب إذاعة النشرات	1417
l		
	المصلحية حتى يتحقق العلم بما تضمنته من قرارات - مثال	
1177		
	المبحث الثالث - مدى نفاذ القرارات الإدارية العلقة	
1794	على شرط	
	المطلب الأول - حالة القرارات الإدارية المعلقة على	
1744	شرطواقف	
	- القرار الصادر بترقية موظف محال إلى المحكمة	1810
	التأديبية هو قرار معلق على شرط واقف هو ثبوت	
1799	عدم إدانته	
	<ul> <li>القرارات التنظيمية الصادرة في شئون الموظفين</li> </ul>	1814
	والتى ترتب أعباء مالية على الدولة يتوقف نفاذها	
18	على شرط واقف مفاده وجود الإعتماد المالي	
	المطلب الثاني - حالة القرارات الإدارية المعلقة على	
18.1	شرطفاسخ	
	<ul> <li>قرار تعيين الموظف تحت الإختبار لمدة معينة هو</li> </ul>	1814
	قرار معلق على شرط فاسخ مفاده ثبوت عدم	
	صلاحيته للبقاء في الوظيفة - أثر ذلك نفاذ القرار	
18.1	الإداري منذ صدوره ما لم يتحقق الشرط الفاسخ	
	- التعيين تحت الاختبار - قرار معلق على شرط	144.
18.1	فاسخ	
	ب المبحث الرابع - مدى نفاذ القرارات الإدارية	
17.7	ולמדתוב ולא	
	المطلب الأول - حالة القرارات الإدارية	
18.8	المقترنة بأجل فاسخ	
,, ,	<u></u> , ,	
	L	

	,	
	- إقتران القرار الصادر بمد خدمة متطوع بأجل قدره	1441
	أربع سنوات - مفاده نفاذ القرار حتى يتحقق	l
	الأجل الفاسخ فتنتهى خدمته دون حاجة لصدور	ĺ
18.4	قرار بذلك	1
	المطلب الثاني - حالة القرارات الإدارية	ĺ
18.8	المقترنة بأجل موقف	
	<ul> <li>قرار بترقية الموظف عند إقامه المدة القانونية هو</li> </ul>	1777
	قرار بالترقية مقترن بأجل موقف - الغرض منه	
	المباعدة بين الموظف والترقية قبل هذا التاريخ -	
18.2	مخالفته للقانون	
	<ul> <li>اقتران القرار الإدارى بأجل موقف جائز شريطة</li> </ul>	1848
18.0	إستهداف الصالح العام بإرجاء آثار القرار	
	- القاعدة العامة هي نفاذ القرارات من تاريخ	١٣٢٤
	صدورها - أثر ذلك : وجوب الرجوع إلى تاريخ	
	صدور القرار دون ما يصدر من قوانين لاحقة أو ما	
	يستجد من ظروف يكون من شأنها زوال السند	
	القانوني للقرار أو تعديل المركز الذي أنشأه -	
	يجوز لجهة الإدارة أن تؤجل آثار قراراتها شريطة	
18.0	أن يكون رائدها في ذلك تحقيق المصلحة العامة	
	المبحث الخامس - مدى إرتباط نفاذ القرار الإداري	
18.7	بالإعتماد المالي	
	المطلب الأول - عدم إرتباط نفاذ القرار الإداري	
18.4	بالإعتماد المالي	
	- قرار من مجلس الوزراء - إفتقاره إلى المال - لا	1840
	يتوقف نفاذه على تقرير الإعتماد المالي اللازم -	
	يعتبر قرارا إداريا نهائياً - لا أثر لتدبير المال على	

14.4	صحة ونفاذ القرار	
	- قرار إداري - إعتماد مالي - نفاذ الإعتماد	1777
	المالى اللازم لتنفيذه أو عدم كفايته أو رفض	
	الموظف المختص الإذن - لا يترتب عليه إلا مجرد	
14.4	تأخير الصرف – مثال	
	- قرار إدارى - صدوره من السلطة الإدارية يرتب	١٣٢٧
	عليها التزامها بتنفيذه - عدم جواز التحلل من	
	ذلك بعدم وجود الاعتماد المالي إلا إذا لم يوافقها	
	البرلمان على إعتماده أو إذا كان المال شرطاً لنفاذ	
14.4	القرار	
	- قرار إدارى - منشئ لمراكز قانونية لا يجوز	١٣٢٨
	المساس بها - يدخل في إختصاص السلطة	
	التنفيذية في حدود القوانين واللوائح - لا يحول	
	دون تنفيذ القرار عدم موافقة البرلمان على الإعتماد	
14.4	اللازم - مدى رقابة البرلمان في هذه الناحية	
	- عدم إرتباط نفاذ القرار الإداري بتوفير الإعتماد	1444
	المالى - وجوب إحترام القاعدة القانونية وتطبيقها	
181.	دون التعلل بعدم توافر الإعتماد المالي	
	المطلب الأول - إرتباط نضاذ القرار الإدارى	
1811	بالإعتماد المالي	
1717	الفرع الأول - موقف محكمة القضاء الإداري	
	<ul> <li>قرار إدارى - تنفيذه يحمل خزانة الدولة عبئاً</li> </ul>	۱۳۳۰
	مالياً - عنم جواز مطالبة السلطة التنفيذية بالعمل	
	بالقرار قبل إعتماد البرلمان للمال اللازم له -	
	السلطة التنفيذية لا تملك قانوناً الصرف من الأموال	
	العامة إلا في حدود الأبواب الواردة بالميزانية	

	العامة للدولة كما أقرها البرلمان - عدم موافقة	
1414	البرلمان – سقوط ما للقرار من قوة عملاً	
	- مجلس الوزراء - سلطته في وضع قواعد تنظيمية	1881
	عامة في شأن الوظائف والموظفين - ما يحتاج	
1414	منها إلى مال يتوقف نفاذه على موافقة البرلمان	
	<ul> <li>قرار مجلس الوزراء عنح الوعاظ الحاصلين على</li> </ul>	١٣٣٢
	شهادة العالمية مع الإجازة للقضاء أو التدريس	
	ماهية من بدء التعبين لا ينفذ إلا بفتح الإعتماد	
1818	المالئ	
	- قانون - النص على أن ينفذ من تاريخ نشره في	١٣٣١
	الجريدة الرسمية - تأخير إعتماد المال اللازم لا	
	يؤثر على المراكز القارنية التي رتبها القانون	
١٣١٥	لذوى الشأن	
1817	الفرع الثاني - موقف المحكمة الإدارية العليا	
	- ترتيب القرار الإدارى أعباء مالية جديدة على	1771
	عاتق الخزانة - عدم تولد أثره حالاً ومباشرة إلا	
	بوجود الإعتماد المالي - عدم كفاية الإعتماد المقرر	
1817	- وجوب إلتزام حدوده وعدم مجاوزتها	
	- ترتيب القرار الإداري لأعباء مالية على الزانة -	144
	وجوب أن يعتمد المال اللازم حتى يصبح القرار	
	جائزاً قانوناً - إذا وضع من ظاهر الإعتماد أنه	
	قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية	
1817	حالات سابقة تعين نفاذه على هذا الوجه	
	- ترتيب القرار الإداري لأعباء مالية جديدة على	144
	عاتق الخزانة - عدم تولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا	
	كان ذلك مكنا وجائزا قانونا أو أصبع كذلك	

1414	بوجود الإعتماد المالى اللازم لتنفيذه	
l	- قرار بمنع مكافأة - تقيده بالاعتمادات الواردة	١٣٣٧
1	بالميزانية - وجوب إلتزام الإدارة حدود الإعتماد	
1714	فيما تصدره من قرارات	
	- ترتيب القرار الإدارى أعباء مالية على الخزانة -	١٣٣٨
	عدم تحقق أثره الحال والمباشر إلا بقيام الإعتماد	
	المالى اللازم - ليس للوزارات والمصالح الإرتباط	
	بمكافأة إضافية لموظفيها عند إنعدام الإعتماد	
	المالي قبل الحصول على الترخيص مقدماً من وزارة	
1814	المالية	
	- ثبوت أن القرار الإدارى يرتب أعباء مالية على	1444
	الخزانة – وجوب أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك	
	الأعباء حتى يصبح القرار ممكنا وجائزا قانونا -	
	إذا كان واضحاً من الإعتماد أنه قصد أن ينفذ من	:
	تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة تعين نفاذه على	
144.	هذا الوجه - مثال - حالات الانصاف	
	<ul> <li>قرار وزير الصحة بتقرير بدل عدوى لا يرتد بأثر</li> </ul>	188.
۱۳۲۰	رجعى لتاريخ يسبق إدراج الإعتماد المالي	
	- نفاذ القرار الإدارى يتوقف على وجود الإعتماد	1881
1444	المالي اللازم لجعل هذا القرار نمكن النفاذ	
	- القرار الإدارى لا يتحقق أثره إلا إذا توافر	1858
	الإعتماد المالى اللازم لتنفيذه - إمكان تنفيذ	
	القرار الإدارى إبتداء من تاريخ إدراج الإعتماد	
	المالى ليس من شأنه تنفيذ القرار بأثر رجعى -	
	أساس ذلك : عدم تحميل الميزانية بأعباء مالية لم	
1444	يدرج لها إعتماد	

}	- القرارات الإدارية التي ترتب أعباء مالية يتعين	
	لنفاذها توافر الإعتماد المالي - وجود إعتماد مالي	1828
l	غير كاف يقتضى تنفيذ القرار في حدوده وعدم	
1848	تجاوزه	
1440	الفصل الثانى - سريان القرارات الإدارية	
1770	المبحث الأول - وسائل العلم بالقرارات الإدارية	
1770	١ - النشر	
1770	٢ - الإعلان	
1440	٣ - العلم اليقيني	
	البحث الثاني - مبدأ عدم رجعية القرارت الإدارية	
1444	وإستثناءاته	
1777	المطلب الأول - مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية	
	<ul> <li>عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز</li> </ul>	1886
	القانونية التي قت سواء أكان اكتسابها بقانون أو	
1844	بقرار تنظيمي عام إلا بقانون	
١٣٢٨	- عدم سريان القرارات الإدارية بأثر رجعي	1820
	- عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة إلا بقانون	1887
	ينص على الأثر الرجعى - القرارات الإدارية لا	
1771	يجرز تضمينها أثرأ رجعيا	
	- عدم جواز إهدار المراكز القانونية الذاتية إلا بنص	1828
1444	خاص في قانون وليس بأداة أدنى منه كاللاتحة	
	- صدور القرار متضمناً أثرا رجعياً لسريانه يجعله	١٣٤٨
188.	مخالفا للقانرن واجب الإلغاء	
	- قرار إداري - عدم سريانه بأثر رجعي إلا بنص	1861
188.	خاص في قانون	
	- قرارات إدارية - عدم جواز سريانها على الماضي	180.
	,	

الا في حالتين: (١) تطبيقا لقانون . (٢) نفاذاً الاحكام مجلس الدولة الإحكام مجلس الدولة إذا كان هناك غموض يدعو إليه الاتحة متى يكون له أثر رجعي الاتحة متى يكون له أثر رجعي الاتحة من تاريخ صدورها - الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح عدم سريان أحكامهما على الماضي إلا بنص صريح وفقاً لحكم الدستور الاتحة - سريانه من تاريخ صدورها الاثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح - مثال الآداري - الاتحة - سريانه من تاريخ صدورها - الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح - مثال - الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح - مثال - الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح - مثال - الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح - مثال - الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح - مثال
۱۳۵۱ - قرار تفسيرى له أثر رجعى - متى يعتبر كذلك - إذا كان هناك غموض يدعو إليه الرام مجلس الوزراء بتعديل لاتحة متى يكون له أثر رجعى الاسمال القرارات واللوائح من تاريخ صدورها - الأثر الرجعى لا يكون إلا بنص صريح الأثر الرجعى لا يكون إلا بنص صريح - قرار تنظيمي - لاتحة - مثلهما مثل القوانين - عدم سريان أحكامهما على الماضى إلا بنص صريح عدم سريان أحكامهما على الماضى إلا بنص صريح الاستور وفقاً لحكم الدستور الاستور الاستور الاستور الاستور الاستور الاستور الاستور الاستور الاستور الاستور الاستور الاستور الاستور الله المنطق الاستور الله المنطق الله المنطق الله المنطق الله المنطق الله المنطق الله الله المنطق الله المنطق الله المنطق الله المنطق الله المنطق الله المنطق الله الله الله الله الله الله الله الل
ا إذا كان هناك غموض يدعو إليه السلام المراراء بتعديل لاتحة متى يكون له السلام الوزراء بتعديل لاتحة متى يكون له الشر رجعى السلام القرارات واللواتح من تاريخ صدورها - الأثر الرجعى لا يكون إلا بنص صريح التقيمي - لاتحة - مثلهما مثل القرانين - قرار تنظيمي - لاتحة - مثلهما المن إلا بنص صريح عدم سريان أحكامهما على الماضى إلا بنص صريح وفقاً لحكم الدستور الستور السلام المن تاريخ صدورها السلام السلام السلام المن تاريخ صدورها السلام السلام السلام المن تاريخ صدورها السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام السلام
۱۳۵۲ - قرار مجلس الوزراء بتعديل لاتحة متى يكون له أثر رجعى - سريان القرارات واللوائح من تاريخ صدورها - الأثر الرجعى لا يكون إلا بنص صريح - قرار تنظيمي - لاتحة - مثلهما مثل القرانين - عدم سريان أحكامهما على الماضى إلا بنص صريح وفقاً لحكم الدستور - قرار إدارى - لاتحة - سريانه من تاريخ صدورها - قرار إدارى - لاتحة - سريانه من تاريخ صدورها
اثر رجعی اثر رجعی اثر رجعی اثر رجعی اثریخ صدورها - سریان القرارات واللوائح من تاریخ صدورها - الأثر الرجعی لا یکون إلا بنص صریح استان القوانین - قرار تنظیمی - لائحة - مثلهما مثل القوانین - عدم سریان أحکامهما علی الماضی إلا بنص صریح وفقاً لحکم الدستور الستور اداری - لائحة - سریانه من تاریخ صدورها
اثر رجعی اثر رجعی اثر رجعی اثریخ صدورها - سریان القرارات واللوائح من تاریخ صدورها - الأثر الرجعی لا یکون إلا بنص صریح استان القوانین - قرار تنظیمی - لائحة - مثلهما مثل القوانین - عدم سریان أحکامهما علی الماضی إلا بنص صریح وفقاً لحکم الدستور الستور اداری - لائحة - سریانه من تاریخ صدورها
الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح  - قرار تنظيمي - لاتحة - مثلهما مثل القوانين - عدم سريان أحكامهما على الماضي إلا بنص صريح وفقاً لحكم الدستور  1887 - قرار إداري - لاتحة - سريانه من تاريخ صدورها
۱۳۵٤ - قرار تنظيمي - لاتحة - مثلهما مثل القرانين - عدم سريان أحكامهما على الماضي إلا بنص صريح وفقاً لحكم الدستور ۱۳۵۵ - قرار إداري - لاتحة - سريانه من تاريخ صدورها
عدم سريان أحكامهما على الماضى إلا بنص صريح وفقاً لحكم الدستور ١٣٥٥ - قرار إدارى - لاتحة - سريانه من تاريخ صدورها
وفقاً لحكم الدستور ۱۳۵۵ - قرار إداري - لاتحة - سريانه من تاريخ صدورها
وفقاً لحكم الدستور ۱۳۵۵ - قرار إداري - لاتحة - سريانه من تاريخ صدورها
(35.1.2)
NWW   114
- 11 1   11   11
١٣٥٦ - قرار إدارى - أثر مباشر - الأثر المباشر للقرار
الصادر بإلغاء كلبة الفنون والصناعات - نطاق
مذا الأثر ١٣٣٣
١٣٥٧ - تقرير سريان القواعد القانونية على الماضي بما من
شأنه المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز
القانونية - عدم جوازه إلا إذا كانت القرارات
صادرة تنفيذا لقانون ، نص فيه على ذلك أو
رخص للإدارة به
۱۳۵۸ - الأصل أن القرارات تسرى من تاريخ نفاذها ولا
يجوز أن تنفذ بأثر رجعي إلا إذا نص فيها على
ذلك ١٣٣٥
١٣٥٩ - النص في القرار الإداري على سريان آثاره على
الماضي لا ينتج أثرأ قانونياً متى إكتملت شروط

1770	مبدأ عدم الرجعية	
1	- صدور قرار مجلس القسم بكلية الأداب جامعة	187.
ł	الاسكندرية بوضع نظام جديد للقبول في شعبة	
Ì	الآثار المصرية المنبثقة عن هذا القسم بعد أن تم	
	قبول الطالب – لا يسرى على الماضى فلا يمس	
	المراكز الذاتية التي نشأت قبل صدورها - سريانه	
Ì	فحسب على حالات الطلبة الذين لم يتم بعد قبولهم	
1770	في الشعبة كأثر حال للتنظيم الجديد	
Ì	<ul> <li>لا يجوز على أى وجه تقرير أثر رجعى للقرارات</li> </ul>	1871
ļ	الإدارية إلا لو نص القانون على ذلك - على	
	القضاء الإدارى عدم الإعتداد بأى أثر رجعى	
	للقرارات الإدارية اللائحية أو التنظيمية لانعدام	
	أى حكم يقرر الأثر الرجعى لانطوائه على إغتصاب	
ļ	إختصاص السلطة التشريعية أو للمخالفة الجسيمة	
1777	للدستور	
	المطلب الثانى - الاستثناءات التى ترد على مبدأ	
1444	هدم رجعية القرارات	
1884	١ - إباحة الرجعية ينص تشريعي	
1880	٢ - إباحة الرجعية في تنفيذ الأحكام	
1884	٣ - جواز رجعية اللوائع الأصلع للمتهم	
	- سريان القرارات الإدارية من تاريخ صدورها	1821
	كأصل عام - سريانها بأثر رجعي إستثناء - مثال	
	بالنسبة للقرارات الصادرة تنفيذاً للحكم بالإلغاء -	
1884	الرجعية في هذه الحالة	
	<ul> <li>القرارات الإدارية واللوائح لا تسرى إلا على ما</li> </ul>	1272
	يقع من تاريخ صدورها - لا يترتب عليها أثر فيما	

وقع قبلها إلا في حالتين الأولى: أن تكون القرارات واللوائع صادرة تنفيذاً لقوانين ذات أثر رجعى ، والشانية : أن تكون هذه القرارات واللوائح تنفيذاً لأحكام صادرة من مجلس الدولة بإلغاء قرارات إدارية وقعت مخالفة القانون مجردا يوجب على جهة الإدارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ المراكز القانونية للعاملين الذين ألفيت ترقيتهم المراكز القانونية للعاملين الذين ألفيت ترقيتهم مراعية وضع كل عام في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه القانوني الصحيح - تكون رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعى وتريخ الحكم بإلغائه - ليس للإدارة بعد أن أفسحت عن نيتها في إجراء الترقية في - وقت أفسحت عن نيتها في إجراء الترقية في - وقت ولاية إختيارية في هذا الصدد ولاية إختيارية في هذا الصدد بأثر رجعى ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - لأحكى بكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد - يتعين على الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد - يتعين على الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد - يتعين على الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد - يتعين على			
رجعی ، والثانية : أن تكون هذه القرارات واللوائح تنفيذاً لأحكام صادرة من مجلس الدولة بإلغاء قرارات إدارية وقعت مخالفة القانون مجردا يوجب على جهة الإدارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعی من تاريخ صدوره حتی تاريخ المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم مراعية وضع كل عام فی المركز القانونی الذی يستحقه علی الوجه القانونی الصحيح - تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعی يرتد إلی الفترة ما بين تاريخ صدور القرار أقصحت عن نيتها فی إجراء الترقية فی - وقت الملغی وتاريخ الحكم بإلغائه - ليس للإدارة بعد أن ولاية إختيارية فی هذا الصدد عين أثر رجعی ومنها القرارات التی تصدر تنفيذا - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات لاحكام صادرة عن جهات القضاء الإداری بإلغاء بأثر رجعی ومنها القرارات التی تصدر تنفيذا يضحی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضعی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضعی القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً يكن ، ولا يحتج به فی مواجهة أحد ويستفيد ذوو		وقع قبلها إلا في حالتين الأولى: أن تكون	
واللوائح تنفيذاً لأحكام صادرة من مجلس الدولة بإلغاء قرارات إدارية وقعت مخالفة القانون محدور حكم بإلغاء قرار ترقية بعض العاملين إلغاء مجردا يوجب على جهة الإدارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه – على الإدارة أن تعبد النظر في مراعية وضع كل عام في المركز القانوني الذي مستحقه على الوجه القانوني الصحيح – تكون يستحقه على الوجه القانوني الصحيح – تكون رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار إلفني وتاريخ الحكم بإلغائه – ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في – وقت أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في – وقت ولاية إختيارية في هذا الصدد ولاية إختيارية في هذا الصدد عن بأثر رجعى ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا – استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) – ليضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) – يضمى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) بكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو		القرارات واللوائح صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر	
الماء قرارات إدارية وقعت مخالفة القانون محردا يوجب على جهة الإدارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه – على الإدارة أن تعبد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين أنغيت ترقيتهم مراعبة وضع كل عام في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه القانوني الصحيح – تكون يستحقه على الوجه القانوني الصحيح – تكون رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار المني وتاريخ الحكم بإلغائه – ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في – وقت أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في – وقت ولاية إختيارية في هذا الصدد ولاية إختيارية في هذا الصدد عن بهات القضاء الإداري بإلغاء بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) – يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو		رجعى ، والثانية : أن تكون هذه القرارات	
۱۳۹٤ - صدور حكم بإلغاء قرار ترقية بعض العاملين إلغاء مجردا يوجب على جهة الإدارة عند تنفيذ هذا المكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه - على الإدارة أن تعبد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم مراعية وضع كل عام في المركز القانوني الذي يستحقه على الرجه القانوني الصحيح - تكون رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار المنفي وتاريخ الحكم بإلغائه - ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في - وقت ولاية إختيارية في هذا الصدد ولاية إختيارية في هذا الصدد بيش القرارات التي تصدر تنفيذا - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات لاحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو		واللوائح تنفيذاً لأحكام صادرة من مجلس الدولة	
مجردا يوجب على جهة الإدارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه – على الإدارة أن تعبد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم مراعبة وضع كل عام في المركز القانوني الذي يستحقه على الرجه القانوني الصحيح – تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في – وقت أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في – وقت ولاية إختيارية في هذا الصدد ولاية إختيارية في هذا الصدد عن القرارات التي تصدر تنفيذاً – استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات في أثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذاً عرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) – قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) – يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً أو نسبياً ) – يضعى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو	1444	بإلغاء قرارات إدارية وقعت مخالفة القانون	
الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه – على الإدارة أن تعبد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم مراعية وضع كل عام في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه القانوني الصحيح – تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في – وقت أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في – وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بمالها من ولاية إختيارية في هذا الصدد		- صدور حكم بإلغاء قرار ترقية بعض العاملين إلغاء	١٣٦٤
من آثار بأثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بالغائه – على الإدارة أن تعبد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم مراعبة وضع كل عام في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه القانوني الصحيح – تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعى يرتد إلى الفترة ما يين تاريخ صدور القرار الملغي وتاريخ الحكم بإلغائه – ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في – وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بمالها من ولاية إختيارية في هذا الصدد		مجردا يوجب على جهة الإدارة عند تنفيذ هذا	
الحكم بإلغائه - على الإدارة أن تعبد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم مراعية وضع كل عام في المركز القانوني الذي يستحقه على الرجه القانوني الصحيح - تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغي وتاريخ الحكم بإلغائه - ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في - وقت أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في - وقت ولاية إختيارية في هذا الصدد ولاية إختيارية في هذا الصدد باثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو		الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه	
المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم مراعية وضع كل عام في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه القانوني الصحيح - تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغي وتاريخ الحكم بإلغائه - ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في - وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بمالها من ولاية إختيارية في هذا الصدد - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو			
مراعبة وضع كل عام في المركز القانوني الذي يستحقه على الرجه القانوني الصحيح - تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه - ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في - وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بمالها من ولاية إختيارية في هذا الصدد - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبباً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو			
يستحقه على الوجه القانونى الصحيح - تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه - ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها فى إجراء الترقية فى - وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بمالها من ولاية إختيارية فى هذا الصدد - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يضعى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم		,,	
إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه - ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها فى إجراء الترقية فى - وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بالها من ولاية إختيارية فى هذا الصدد - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به فى مواجهة أحد ويستفيد ذوو		مراعية وضع كل عام في المركز القانوني الذي	
رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور الترار الملغى وتاريخ الحكم بإلفائه - ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نبتها فى إجراء الترقية فى - وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بمالها من ولاية إختيارية فى هذا الصدد - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به فى مواجهة أحد ويستفيد ذوو			
الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه - ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها فى إجراء الترقية فى - وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بمالها من ولاية إختيارية فى هذا الصدد - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به فى مواجهة أحد ويستفيد ذوو		إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر	
أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في - وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بمالها من ولاية إختيارية في هذا الصدد - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو		رجعى يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار	
معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بالها من ولاية إختيارية في هذا الصدد - استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو			
المدد ولاية إختيارية في هذا الصدد المتثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) – يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو			
استثناء من الأصل يجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) – يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو		معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بمالها من	
بأثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلفاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسيباً ) – يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكني ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو	١٣٤٠	ولاية إختيارية في هذا الصدد	!
لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإدارى بإلغاء قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكني ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو			1870
قرارات إدارية ( إلغاء مجرداً أو نسبياً ) - يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو			
يضحى القرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو			
یکن ، ولا یحتج به فی مواجهة أحد ویستفید ذوو			
الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد - يتعين على			
		الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد - يتعين على	

	<del></del>	
1	جهة الإدارة عند تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء القرار	ł
1	إلغاء مجرد أن تزيل القرار الملغى وكافة ما يترتب	l
	علیه من آثار بأثر رجعی من تاریخ صدوره حتی	
1451	تاريخ الحكم بإلغائد	1
	- الأصل في نفاذ القرارات الإدارية أن تقترن	1877
	بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة إلى المستقبل	
	ولا تسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة على	
	تاريخ صدورها . وذلك إحتراماً للعقوق المكتسبة	
	أو المراكز القانونية الذاتية - يرد على هذا الأصل	
	بعض الاستثناءات فيجوز إصدار قرارات إدارية	
1	بأثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذا	
1	لأحكام صادرة من جهات القضاء الإدارى بإلغاء	
1828	قرارات إدارية بالترقية	
	الباب الخامس	
	السلطة التقديرية والسلطة المقيدة	
1824	في إصدار القرارات الادارية	
١٣٤٨	<ul> <li>حدود التقدير والتقييد في القرارات الإدارية</li> </ul>	
1824	(١) بالنسبة لركني الشكل والاختصاص	
1869	(٢) بالنسبة لركن الغاية	
1869	(٣) بالنسبة لركن السبب	
180.	(٤) بالنسبة لركن المحل	
	الفصل الأول - السلطة التقديرية في إختيار	
	وقت ومناسبة إصدار القرار	
1808	الاداري	
	- قرار اداری - تترخص الادارة فی تعیین الوقت	1877

	الملائم لاصداره - لامعقب عليها مادام قرارها خلا	
	من إساء إستعمال السلطة - وطالما لم يحدد	
1707	القانون ميعادا لاصداره	
]	- تحديد وقت شغل الوظيفة - من الملاسمات التي	۱۳٦٨
1808	تترخص فيها الادارة	
1	- ترقية - تحديد الوقت الملائم لاجرائها - سلطة	1879
}	تقديرية للادارة - مادام لم يثبت سوء استعمال	
1808	السلطة	
	- تحديد وقت إتخاذ القرار- سلطة تقديرية للادارة	187.
	دون معقب عليها الا اذا كان الغرض من تراخى	
	اصداره تفويت حق الموظف في الترقية فانه يخضع	
1802	لرقابة المحكمة	
	- اختيار الوقت لاجراء الترقية- لا إلزام على الادارة	1871
	باجرائها في تاريخ معين - ترخصها في إختيار	
180 £	الوقت الملائم- شرطه عدم اساءة استعمال السلطة	
	- تحديد وقت أجراء الترقيه - من الملاسمات التي	1877
	تترخص فيها الادارة - خلو احدى الدرجات وتوافر	
1800	شروط الترقية - لا إلزام على الادارة باجرائها	
}	- اختيار الوقت الملائم لاصدار القرار- سلطة تقديرية	1444
	للادارة – ليس هناك ما يلزم الادارة بشغل	
1800	الدرجات في تاريخ معين	
	- ترقية حتمية - الادارة ليست ملزمه باجرائها بمجرد	1445
	توافر شروطها - وجوب صدور قرار بالترقية من	
	جانب الادارة - ملاحة الوقت المناسب للترقية أمر	
1807	تترخص فيه الادارة	
	- قرار ادارى - تستقل الادارة بوزن مناسبات قرارها	1440

1401	وتقدير ملاسة أو عدم ملاسة اصداره	
	- قرار ادارى - تقدير ملاحة شغل الوظيفة الشاغرة	۱۳۷٦
1401	- سلطة تقديرية – حدها	
	- قرار نقل - تقدير ملاسته تستقل به الادارة -	1877
1404	مادام خلا تقديرها من سوء استعمال السلطة	
}	- ملاسة اصدار القرارات الادارية بالترقية -	١٣٧٨
Ì	تترخص فيها الادارة حسبما تقتضيه المصلحة	
1804	العامة	
	- تقدير مناسبة إصدار القرار - تستقل به الادارة -	1779
1804	مادام للأسباب وجود في الأوراق	
	- شغل الوظيفة بطريق التعيين أو الندب - من	١٣٨
1404	الملاسات التي تترخص الادارة في تقديرها	
	- قرار اداری - تقدیر مناسبة اصداره - سلطة	١٣٨١
	تقديرية للادارة - حدودها - مدى رقابة المحكمة	
1804	عليها	
	- قرار إدارى - تقدير مناسبة إصداره من سلطة	1841
	الادارة التقديرية - وجوب استناده إلى وقائع	
	صحيحة لها أصل ثابت في الأوراق ومؤدية	
1804	للنتيجة التي انتهى اليها	
	- تقدير ملاحة إصدار القرار الادارى - سلطة	١٣٨٣
1809	تقديرية للإدارة – حدودها	
	- وزن مناسبات القرار - سلطة تقديرية للادارة -	١٣٨٤
187.	مدى رقابة المحكمة	
	- قرار اداری - مناسبة إصداره من ملاسات الإدارة	1840
1821	يشرط عدم إساءة إستعمال السلطة	
	- قرار إدارى - مناسبة إصداره - من الملاسات	1841

1771	التى تترخص فيها الإدارة	
	- قرار إداري - مناسبة إصداره - متروك للإدارة -	1444
1771	شرطه عدم إساءة إستعمال السلطة	
	- قرار اداري - مناسبة اصداره - ترخيص الجهة	١٣٨٨
1877	الادارية - شرطه	j
	- مناسبة إصدار القرار الإدارى توجب أن يكون	1844
1411	للأسباب أصل ثابت في الأوراق	
	- قرار ادارى - سلطة الإدارة فى تقدير مناسبة	189.
	إصداره - وجوب أن يكون الباعث إبتغاء مصلحة	
1414	عامة	
	- قرار اداری - مناسبة اصداره - متروك للادارة -	1891
	شرطه - ١ - خلوه من اساءة استعمال السلطة -	
	٢ - قيامه على وقائع صحيحة مستفادة من	
1414	الأوراق ومؤدية للنتيجة التي انتهى اليها	
	- قرار اداری - ترخص الجهة الاداریة فی تقدیر	1841
١٣٦٤	ملاسمة اصداره – شروط ذلك	
	- قرار اداری - استقلال الادارة بوزن ملابساته	1848
	بشرط الاستناد إلى وقائع صحيحة وباعث من	
١٣٦٤	المصلحة العامة	
	- قرار اداری – تقدیر ملاسته من حق الجهة	1898
1770	الادارية	
	- قرار ادارى - مناسبة إصداره - من الملاسات	1890
1870	التى تترخص فيها الادارة	
	- قرار اداری - مناسبة اصداره - استقلال الجهة	1847
	الادارية به ولامعقب من المحكمة - قرارات لجنة	
1870	الحيراء	Ì

	- قرار اداری - وقت اصداره - ترخص السلطة	1844
1822	الادارية	
	- قرار اداری - مناسبة اصداره - ترخص جهة	1847
	الأدارة - لامعقب من المحكمة - شرطه - تعيين	
	القانون ميعادا - عدم اصدار القرار خلاله -	
1877	مخالفة للقانون	
	- قرار اداری - إختيار الوقت الملائم لاصداره دخوله	1899
	في السلطة التقديرية المطلقة للجهة الادارية -	
	تأجيل إصدار القرار إلى وقت معين لايمنع الادارة	
	من العدول وإصداره قبل ذلك - مثال بالنسبة	
1877	لتقسيم المأذونيات	
	- قرار اداري - حرية الادارة في إختيار الوقت	16
	الملائم لإصدار القرار - تجد حدها الطبيعي في	
1414	الوقت المعقول - مثال	
	- قرار اداری - الخطأ فی تقدیر ظروف ومناسبات	16.1
	إصداره أو عدم اصداره - تعلقه بملاسة الأمر	
1414	للمصلحة العامة - لايعد مخالفة قانونية	
	- قرار اداري - العبرة في تقدير دواعيه - بالحالة	16.4
١٣٦٨	الموجودة فعلا وقت صدوره	
	- قرار اداری - الوقائع التی بنی علیها - تقدیرها	18.4
1774	- تستقل به السلطة المختصة	
	- قرار اداري - خلاف حول المسوغ الفني لاصداره	16.6
	مبناه الاجتهاد أو تقدير الظروف والملابسات	
	الملائمة - استقلال السلطة الادارية به - لامعقب	
1874	من المحكمة - شرطه	
	- قرار اداری - ابتناؤه علی أصول مستمدة من	12.0
	5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5	

	<del></del>	
l	الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى اليها	
	وباعثه المصلحة العامة – كفايته – تقدير ملاسته	İ
	أو مناسبة اصداره - ترخص الجهة الادارية -	
187.	لامعقب عليها	
	- قرارات ادارية - حق السلطة الادارية في تقدير	16.7
	المناسبات لاصدارها وجوب قيام القرار على وقائع	
144.	صحيحة مستقاة من مصادر ثابتة في الأوراق	
	- قرار اداری - ملاحة تقديرية - لاتحة الجبانات -	12.4
	دفن الموتى - النهى في لاتحة الجبانات عن دفن	
	الموتى في غير الجبانات العمومية فيما عدا من	
	ترى وزارة الصحة دفنه في مكان خاص تعظيما	
	لشأنه - ترخصها في ذلك سلطة تقديرية -	
	لامعقب على قراراها مادام خلا من اساء استعمال	
144.	السلطة – مثال	
	- قرار إدارى- تعيين - استقلال الادارة بوزن	16.4
	مناسبة التعيين في الوظائف وتحديد زمان إجرائه	
	ومن تحتاج اليهم - وجوب اتباعها حكم القانون	
1271	بعد انتهائها من إعمال سلطتها في هذه النواحي	
	- مناسبة اصدار القرار ليست شرطاً من شروط	16.4
1272	صحته ولا ركنا من أركان انعقاده - مثال	
	- حالة الضرورة - طريق إستثنائي محض لا يلجأ	181.
	اليه إلا في حالات محددة على سبيل الحصر-	
١٣٧٣	أركان حالة الضرورة	,
	- اذا لم يفرض المشرع على الادارة ان تتدخل بقرار	1611
	خلال فترة معينة فانها تكون حرة في إختيار وقت	
	تدخلها حتى لو كانت ملزمة أصلا باصدار قرار	

1475	على وجه معين - أساس ذلك	
Ì	- الوقت المناسب لاصدار القرار لا يمكن تحديده سلفا	1817
	في معظم الحالات - يحد حرية الادارة في اختيار	
İ	وقت تدخلها شأن اية سلطة تقديرية الا تكون	
	مدفوعة في اختيارها بعوامل لاتمت الى المصلحة	
	العامة- مثال ذلك: الا تحسن الادارة اختيار وقت	
l	تدخلها فتتعجل اصدار القرار أو تتراخى فى	
	اصداره مما يضر بالأفراد نتيجة صدور القرار في	
1440	وقت غير ملائم	
	<ul> <li>السلطة التقديرية في مجال ، تقدير الخطورة</li> </ul>	
1440	الناجمة عن الحالة الواقعية،	
	<ul> <li>أجهزة الأمن تترخص في تقدير الخطورة الناشئة</li> </ul>	151.
ļ	عن الحالات الواقعية التي تواجهها والتي توجب	
1	عليها أن تتدخل لمواجهتها حماية للأمن العام	
	وبالاجراء الضبطى المناسب- هذا التقدير لا يكون	
	مشروعا إلا لو إستند الى حالة واقعية لها وجود	
	حقيقي وتتوفر لها الشروط والأوصاف التي حددها	
1840	القانون لتبرر تدخل الادارة	
	<ul> <li>السلطة التقديرية في مجال وتقدير إعتبارات</li> </ul>	
1877	الص لحالعام ،	
1877	<ul> <li>حكم عزية خير الله بمنطقة دار السلام:</li> </ul>	
	- تتحقق عدم المشروعية للقرار الإداري بأن يتنكب	1818
	غايات الصالح العام التي يحددها القانون ويتحرف	
	عنها ويكون القرار الإدارى أيضا غير مشروع إذا	
	إستند الى غاية من غايات الصالح العام يكون	
	ظاهرا أو مؤكدا انها ادنى في أولويات الرعاية	

من غايات وصوالح قومية أسمى وأجدر بالرعابة وترتبط بالقيم والمبادىء الأساسية للمجتمع تكون أساسا لسلامة الكيان القومي - اذا تعارضت غاية القرار في الظروف والتوقيت الذي يراد تنفيذه فيه مع السلامة القومية العليا أو مع الوحدة الوطنية أو مع السلام الاجتماعي أو الأمن العام كان القرار غير مشروع - يؤكد هذا المبدأ وذلك التفسير لأحكام الدستور وحدود المشروعية ماهو مسلم به من مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع طبقا للمادة (٥) من الدستور من أن دفع الضرر مقدم على جلب المنافع وأن الضرورات تبيح المعظورات وأن الضرورة تقدر مقدارها عند التصرف لرفعها- وجود التجمع السكاني واستقراره على أرض الدولة مند ثمانية عشر عاما لم ينشأ فجأة وعلى حين غرة ، أو خفية عن جهات الإدارة وأجهزتها ، ولكنه مجتمع نشأ وأسهمت في وجوده عندما لم تمنعه في بادئ الأمر ، ومن ثم فإن تدميره الآن ، وقد إستفحل يعد إخلالا بالحفاظ على أمن وسلامة المواطنين وحماية السلام الإجتماعي - تطبيق على عزبة خير الله عنطقة دار | السلام

1441

- لا يوجد مايسمى بالسلطة المطلقة للجهة الإدارية -

لا شبهة فى خضوع القرارات الإدارية بما فيها القرارات التى تصدر عن الجهات الإدارية العاملة

العرارات التى تصدر عن الجهات الإدارية العاملة عالها من سلطة تقديرية وفقا للقوانين واللوائح لرقابة القضاء من حيث المشروعية وسيادة القانون

١٣٨٢

...

	<del></del>	
	- مدى وحدود السلطة التقديرية لجهة الإدارة في	1517
1444	شأن تنظيم رحلات الحج البرى	ĺ
	- مدى السلطة التقديرية للجهة الإدارية في توحيد	1514
1740	الرقم الكودي للنداء الآلي لبعض المراكز والقرى	
	- الترخيص للخبراء الأجانب من الأطباء بمزاولة	1514
	مهنة الطب في مصر - شروطه - حدود ومدى	
1740	السلطة التقديرية لنقابة الأطباء في منح الترخيص	
	<ul> <li>حق تكوين الجمعيات - رقابة القضاء على سلطة</li> </ul>	1519
	الإدارة التقديرية حول مدى ملاسة المكان المتخذ	
1747	مقرأ للجمعية	
1	- ملكية - التخصيص للنفع العام - إختيار الموقع أ	154
	وتحديد العقارات - سلطة تقديرية لجهة الإدارة بما تراه	
	محققا للصالح العام وينأى عن تعقيب القضاء الإدارى	
	مادام لم ينهض ما ينبئ عن إنحراف الإدارة بذلك	
1844	وتنكبها وجه المصلحة العامة	1
	الفصل الثاني - السلطة التقديرية في مجال	
1844	منح التراخيص ورفضها وسحبها	
	المبحث الأول - الضوابط العامة لأحكام الترخيص	
1749	الإدارى	
	- منح الترخيص أو رفضه أو سحبه - سلطة تقديرية	1571
	للإدارة - دون معقب مادامت لم تتعسف في	
1744	إستعمال سلطتها	
	- ترخيص - سلطة الإدارة مقيدة بتوافر الشروط	1277
	المُقررة قانوناً - ليس للإدارة أن تضيف إليها	
1444	شروطأ جديدة	
	- ترخيص - منحه أو رفضه سلطة تقديرية للإدارة -	1578

149.	القيود التي ترد عليها	
'' ''	- قرار إدارى - سلطة تقديرية في منح الترخيص	1646
		,,,,,
	ليست مطلقة - وجوب استناده إلى وقائع صحيحة	
189.	وتقديرها تقديرا سليما	
	- رخصة - للإدارة الحق في منحها أو رفض المنح أو	1270
	تحديد مدتها أو تقبيدها بشروط - سلطة تقديرية	
1841	<b>- حدها</b>	
1891	- ترخيص سلطة تقديرية للإدارة - حدودها	1647
	- منح الترخيص أو رفضه - سلطة تقديرية للإدارة -	1277
1444	حدها عدم إساءة إستعمال السلطة	
	- طبيعة الترخيص - الفرق بينه وبين القرار الإدارى	1274
	- جواز سحبه أو تعديله في أي وقت لدواعي	
1897	المصلحة العامة	
	- ترخيص بفتح المحلات المقلقة للراحة والمضرة	1279
1898	بالصحة والخطرة - مدى سلطة الإدارة في منحه	
	- سلطة الإدارة التقديرية في تحديد مدة الترخيص -	124.
	وجوب تقيدها بالغرض الذي منح من أجله	
1898	الترخيص – مثال	
	- إلغاء الترخيص دون مخالفة المرخص له لشروط	1281
1898	الترخيص لايجوز	
	- شروط الترخيص للبمبوطية بالصعود على البواخر	1244
	- سلطة الإدارة التقديرية في رفض الترخيص	l
1890	استناداً إلى رأى المباحث العامة - مثال	
	- تذرع الإدارة في رفضها الترخيص بسبب من	1244
	الأسباب الداخلة في الظاهر استناداً إلى سلطتها	
	المقيدة - رقابة القضاء الإدارى على صحة هذا	
1	3 - 0,5	İ

	السبب - ليس له أن يتعداها إلى ما وراء ذلك من	
	أسباب ظنية أو افتراضية قد تحمل عليها سلطتها	
1447	التقديرية في الترخيص - أساس ذلك	
	- محال صناعية وتجارية - إلغاء الترخيص إذا كان	1585
	فى إدارة المحل خطر على الأمن العام - أجهزة	
	الأمن هي التي تترخص في تقدير هذه الخطورة	
	ولجهة الإدارة وفقا لطبيعة الحالة وطبقا لظروف	
1	البيئة من حيث المكان والزمان وبقيام الأساس	
	الواقعي المبرر لتدخلها ان تقوم والحالة هذه بإلغاء	
1844	الترخيص	
1844	المبحث الثاني - تراخيص الأسواق والباعة الجائلين	
1844	المطلب الأول - تراخيص الأسواق	
	- الترخيص بفتح الأسواق وإستمرارها وإلغاءها	1240
	وتقرير بدائل عنها مما يندرج في نطاق السلطة	
	التقديرية لجهة الإدارة التنفيذية العاملة والتي	
	تباشرها على مسئوليتها السياسية والجنائية	
}	والمدنية والتأديبية دون رقابة من محاكم مجلس	
	الدولة مادام قد خلا تصرفها من إساءة استخدام	
1899	السلطة - تطبيقه على سوقي روض الفرج وغمرة	
	- السطة التقديرية للإدارة باصدار تراخيص جديدة	1247
	منوطة بوجود مكان دائم وثابت بالسوق، ولها	
	تقدير حالة زحام الباعة ومدى سهولة مباشرة	
	النشاط التجاري بالسوق، كما لها حق إيجاد	
	الأماكن البديلة - إلغاء الأسواق بأحد الأحياء	
	سلطة تقديرية للإدارة يترتب عليها حقها في عدم	
16.5	منح تراخيص جديدة بالحي الذي ألغيت الأسواق به	

16.4	المطلب الثاني - تراخيص الباعة الجاثلين	,
	- شروط مزاولة حرفة بائع متجول، وحدود السلطة	1547
	التقديرية لإدارة شئون الأسواق بالحي في صرف	
	تراخيص مزاولة هذه الحرفة وإنشاء وإقامة أسواق	
	جديدة وتسكين الباعة الجاثلين - التمييز بين	
	سلطتين للإدارة في هذا المجال، الأولى المتعلقة	
	بمنح الترخيص للبائع الذى تتوافر فيه الشروط	
	المتطلبة قانونا، وثانيها تحديد أماكن ومواقع	
	تسكين الباعة الجائلين الذين ترخص لهم بمزاولة	
l	تلك الحرفة - توافر الشروط في البائع ينشئ له	
	حقاً في منحه الترخيص دون إرتباط بسوق معينة	İ
16.4	أو مكان محدد بذاته	
	- ترخيص باعة جائلين - إدارة الأسواق بالحي -	1544
	القيام بالمسح الميداني للباعة الجائلين وتسكينهم	
	ومنحهم التراخيص اللازمة لمزاولة الحرفة بعد	
	التيقن من توافر الشروط المطلوبة فيهم – والمساواة	
181.	بين أصحاب المراكز المتماثلة	
	المبحث الثالث - تراخيص الحال الصناعية	
1611	والتجارية	
	- سابقة الموافقة على موقع المحل ينشئ لطالب	1544
1611	الترخيص مركزاً قانونياً لايجوز المساس به	
	- سلطة الإدارة التقديرية في منح تراخيص المحال	155.
	الصناعية والتجارية يحدها ألا تهدر المراكز	
	القانونية المستقرة المترتبة على الترخيص إلا بناء	
1211	على أسباب قانونية صحيحة	
	- سلطة الإدارة التقديرية في إلغاء التراخيص المتعلقة	1551

	al: ( ) al a al al al al	
į .	بالمصانع التى لاتستجيب لتعديل مواصفات	
l	وخامات إنتاج الصابون مناطها مراعاة إعتبارات	
l	المصلحة العامة وكفالة تطوير صناعة الصابون في	
1617	البلاد	
}	- قرار الجهة الإدارية بالموافقة على موقع المحال	1887
ĺ	موضوع طلب الترخيص وإعلان الطالب	
	بالاشتراطات المطلوبة وبتنفيذها خلال الأجل المحدد	
	يحول بينها وبين العدول عن السير في إجراءات	
1617	الترخيص - أساس ذلك	
	- محال صناعية وتجارية - إلغاء الترخيص إذا كان	1228
	في إدارة المحل خطر علي الأمن العام أجهزة الأمن	
	هي التي تترخص في تدير هذه الخطورة ولجهة	
	الإدارة وفقا لطبيعة الحالة وطبقا لظروف البيئة ن	
	حيث المكان والزمان وبقيام الأساس الواقعى المبرر	
1515	لتدخلها أن تقوم والحالة هذه بإلغاء الترخيص	
1610	المبحث الرابع - تراخيص حمل السلاح	
	- إعتقال المواطن لشبهة نسبت إليه في ظل قانون	1222
	الطوارئ لايصلح بذاته سببأ مبررا لإلغاء الترخيص	
1610	الصادر له يحمل السلاح	
	- عدم حرص المواطن على المحافظة على السلاح	1220
	المرخص له به وثبوت فقده أكثر من مرة يبرر قرار	1
1617	رفض منحه الترخيص بحمل السلاح	
	- للجهة الإدارية حق إلغاء التِراخيص بحمل السلاح	1557
1617	حماية للأمن العام ووقاية للمجتمع – تطبيق	
	- سلطة الإدارة التقديرية واسعة النطاق في مجال	1554
	الترخيص في حيازة أو إحراز أو حمل الأسلحة	
		1

	النارية تترخص فيها حسيما تراه كفيلاً بحماية	
	المجتمع وإستتباب الأمن ولايقيدها في ذلك سوى	
	وجوب تسبيب قراراتها برفض منع الترخيص أو	
	بسحبه أو بإلغائه، ولامعقب على قراراتها مادامت	
	مطابقة للقانون خالية من التعسف واساء استعمال	
1514	السلطة	
	- سلطة الإدارة التقديرية في منح الترخيص بحمل	1221
	السلاح أو تجديده أو سحبه مؤقتاً أو إلغاء من	
	الملاممات المتروكة لتقدير الإدارة تترخص فيها	
	حسبما تراه كفيلاً بحماية المجتمع واستتباب الأمن	
	العام - عدم الاحتياط في إستعمال السلاح	
	لايصلح سبباً إذا ثبت أن إطلاق الأعيرة النارية	
	كان للدفاع الشرعي، وعدم كفاية المبررات لمنح	
	السلاح لاتصلح سندأ لذلك إذا ثبت سابقة منحه	
1577	ترخيصاً بحمل السلاح	
	- لايتحتم لصحة قرار رفض ترخيص السلاح أو	1669
	سحبه أو إلغاؤه توافر الأدلة القطعية على الخطورة	
	على المجتمع وتهديد الأمن العام وإنما يكفى قبام	
	القرار على سببه المشروع إستنادا إلى دلائل جدية	
	أو قرائن مادية من شأنها دعوة الإدارة إلى إتخاذ	
1575	هذا القرار - تطبيق	
	- لايلزم تقديم السلاح لمطابقته للأوصاف الواردة	160.
	بالترخيص عند تقديم طلب التجديد، وإنما يلزم ذلك	
	عند تسليم الترخيص مجدداً - قرار إلغاء ترخيص	
	السلاح لعدم تقديم طلب التجديد في الميعاد لايقوم	
1240	على أساس صحيح من القانون - تطبيق	

	- ترخيص سلاح - منح الترخيص أو سحبه أو إلغائه	1601
j	من الملائمات المتروكة لجهة الإدارة - تسبيب	
	القرار تترخص جهة الإدارة في تقدير حالة الخطورة	
1	الناشئة عن الحالة الواقعية لتتدخل بالإجراء	
1274	الضبطى المناسب	
	- ترخيص أسلحة وذخائر - الترخيص في حيازة أو	1607
	إحراز أو حمل الأسلحة النارية - سلطة تقديرية	
	لجهة الإدارة لا قيد عليها سوى وجوب التسبيب	
	فى حالة رفض الترخيص أو سحبه أو إلغائه ولا	
	معقب عليها في هذا الشأن مادامت مطابقة	
	للقانون وخالية من التعسف وإساءة استعمال	
1649	السلطة	
	المبحث الخامس - تراخيص مزاولة إلحاق العمالة	
l	المصرية للعمل بالخارج	
	- طبيعة الترخيص عزاولة نشاط إلحاق العمالة	1200
	المصرية للعمل في الخارج - لا وجه للقول بأنها	
}	تراخيص مؤقتة يجوز سحبها أو تعديلها في أي	
	وقت ، رفض تجديد الترخيص يجب أن يقوم على	
128.	سببه الميرر له	
	- السلطة الجوازية للجهة الإدارية في تجديد	1606
	الترخيص بمزاولة إلحاق المصريين للعمل بالخارج -	
	لايتحتم لصحة القرار برفض تجديد الترخيص	
	الاستناد الى أصول ثابتة في الأوراق تتضمن أدلة	
	قاطعة وإنما يكفى قبام القرار على سبب مشروع	
	يستند إلى دلائل جدية أو وقائع مادية من شأنها	
154.	أن تؤدى إلى قيام الحالة الواقعية أو القانونية	
	,	
	<del></del>	

	- رقابة سبب قرار إلغاء الترخيص عزاولة إلحاق	1200
	العمالة المصرية بالخارج، عدم ثبوت تقاضى	
	المرخص له مبالغ مالية نظير تيسير فرص العمل	
154.	للمواطنين - عدم مشروعية القرار المطعون فيه	
	المبحث السادس - تراخيص عرض الأفلام	
1244	السينمائية	
	- تراخيص عرض الأفلام السينمائية - حرية الإبداع	1607
	الفنى في مجال الفن السينمائي - سحب الترخيص	
1244	یکون بقرار مسبب	
	الفصل الثالث - السلطة التقديرية في	
	مجال إقامة الأجانب	
1287	وإبعادهم	
l	- إبعاد الاجنبي عن البلاد ومنعه من دخولها دراً	1604
	لخطر إخلاله بالآداب العامة - قيامه على سببه	
1547	المبرر له قانونا	
	- إقامة الأجانب بالبلاد تتم كقاعدة عامة على سبيل	1604
	التسامح وللإدارة السلطة المطلقة في الإذن للأجنبي	
	بدخول البلاد أو الإقامة على أراضيها - الخطورة	
	على الأمن العام والنظام العام أو الأداب العامة	
1547	سبب مشروع للإبعاد	
	- بقاء الأجنبي صاحب الإقامة المؤقته في البلاد أو	1609
	عدم التصريح له بالإقامة فيها بعد أن أحاطت به	
	شبهات الإتهام تتمتع فيه الدوله بسلطة مطلقة	
	حسبما يتراءى لها محققا للمصلحة العامة، ما دام	
1244	قرارها خلا من إساءة إستعمال السلطة	
	- الاشتراك في جلب أوراق نقدية أجنبية مزيفة مع	157.

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
	آخرين وترويجها بالبلاد تكفى سببأ لمشروعية قرار	
1274	الإيعاد عن البلاد	
	- التعاون مع أجهزة مخابرات دولة أجنبية سبب	1571
1289	مبرر لإيعاد المدعى عن البلاد	
	- إقامة الأجانب في البلاد تقوم على مجرد التسامح	1577
ļ	الودى من جانب الدوله المتروك تقديره لسلطتها	
	إستنادا إلى سيادتها على إقليمها وحقها في	
	إتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للمحافظة على	
	كيانها ومصالح رعاياها وصيانة النظام العام	
	والآداب فيها - إرتباط الأجنبية صاحبة الإقامة	
	بروابط وثيقة بالبلاد وزواجها من أهلها يقيد جهة	
1	الإدارة في إتخاذ مثل هذا الإجراء استنادا إلى	
	شبهات عاطلة من الدليل أو تحريات تفتقر إلى	
	السند المؤيد لها أو إلى مجرد قرائن - أحكام	
1289	الشريعة الغراء تلزم الزوجة أن تتبع زوجها	
	- الترخيص للأجانب بالاقامة المؤقته في البلاد من	1578
i	المسائل الجوازية وتتمتع فيه الجهة الادارية بسلطة	
	تقديرية واسعة - حصول أحد الأجانب على إقامة	
	مؤقته بالبلاد بسبب زواجه من إحدى المصريات	
	وبكفالة هذه الزوجة المصرية - إنفصام هذه الرابطة	
	لأى سبب من الأسباب يزيل مبرر منح الأجنبي	
1227	الإقامة المؤقته	
	- الإدعاء بصورية زواج الأجنبية من مصرى لا يصلح	1575
	سبباً لإبعاد الزوجة طالما لم ينسب لها أمراً أو فعلاً	
	من شأنه إدراجها ضمن الخطرين على أمن وسلامة	
	المجتمع أو إخلالها بالنظام العام أو الآداب العامة	

أو الصحة أو السكينة العامة الاجانب على أراضى الدولة سلطة عامة مطلقة في الاجانب على أراضى الدولة سلطة عامة مطلقة في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام وتغليب جانب الأمن وضروراته وسلامة البلاد أن يكون للأجنبي مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن التطرق إلى بحث ملاحمة الإبعاد الذي كشفت الجهة الاداري في حدود رقابته القانونية التطرق إلى بحث ملاحمة الإبعاد الذي كشفت الجهة الادارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة التي تملكها الادارة منفردة وبغير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون مخالفة القانون مخالفة القانون علي إخام أو الآداب العامة والصحة مايهده أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطري والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤتنة واليحدها إلا إساء أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء أسحال السلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أسحو السون السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق المؤقتة – العاد أصحاب الإقامة المؤتنة العادة أصحاب الإقامة المؤتة والعادية والمؤتة والعدارة المؤتة والعدارة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة والمؤتة والمحاب الإقامة المؤتة والمؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤتة المؤت			
الاجانب على أراضى الدولة سلطة عامة مطلقة في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام وتغليب جانب الأمن وضروراته وسلامة البلاد أن يكون للأجنبي مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن المصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن التطرق إلى بحث ملاسمة الابعاد الذي كشفت الجهة الادارية عن سببه أو أن يتلخل في تقدير خطورة التي تلكها الادارة منفردة ويغير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون منافذة أو التي المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطري على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤتة والمعادة والمعادة والمعادة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء أسحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق الموداء المؤتنة أبعاد أصحاب الإقامة المؤتة أبعاد أصحاب الإقامة المؤتة أبعاد أسحاب الإقامة المؤتمة أبعاد المعملة في البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد أصحاب الإقامة المؤتاء أبعاد أصحاب الإقامة المؤتاء أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد أصحاب الإقامة المؤتاء أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد أصحاب الإقامة المؤتاء أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد أسحاب الإقامة المؤتاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء ألفاء أ	1227	أو الصحة أو السكينة العامة	
حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام  - لا يحول دون إيثار الصالح العام وتغليب جانب الأمن وضروراته وسلامة البلاد فترة من الزمن مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن التطرق إلى بحث ملاسمة الابعاد الذي كشفت الجهة الادارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة التي تملكها الادارة منفردة وبغير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون منافذ أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطري على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤتتة الموامة والمعادية والمؤتة والمؤتة المؤتة المسلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساءة السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد الموصورات الإقامة المؤتة أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الموصورات الإقامة الموصورات المعاد أو المعاد الإقامة المؤتمة الموصورات المعلة في البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد المعاب الإقامة الموصورات المعاد الإقامة الموصورات المعاد الإقامة الموصورات المعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد الأجنبي عن البلاد المعرب على المورد المعرب المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المور			1570
۱٤٦١ - لا يحول دون إيثار الصالح العام وتغليب جانب الأمن وضروراته وسلامة البلاد أن يكون للأجنبي مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن التطرق إلى بحث ملاسة الابعاد الذي كشفت الجهة التدارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة التي تملكها الادارة منفردة وبغير معقب عليها ما التي تملكها الادارة منفردة وبغير معقب عليها ما مخالفة القانون مخالفة القانون مخالفة القانون مايهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطوي على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة المسلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إسا السلطة السلطة - نشاط الإنجار بالعملة في أسسوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق الهدداء الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤتدة - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدون السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدون السوداء يبرر قرار الإبعاد المجتمد الإقامة المؤتدة - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤتدة أبعاد أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤتدة أبعاد ألحدارة المدونة علية المدونة أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أمياد المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة المؤتدة			
الأمن وضروراته وسلامة البلاد أن يكون للأجنبي مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن التطرق إلى بحث ملاسة الإبعاد الذي كشفت الجهة الادارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب عا يدخل في نطاق الملاسة التقديرية التي تملكها الادارة منفردة ويغير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون حيام إعتبارات جدية تجعل في إقامة الأجنبي مايهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطري على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة الإقامة المؤقتة سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء إستعمال السلطة – نشاط الإنجار بالعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق	1666	حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام	
مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن النطرق إلى بحث ملاسة الابعاد الذي كشفت الجهة الادارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة الادارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة التي تملكها الادارة منفردة وبفير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون مخالفة القانون مخالفة القانون منافذة الأجنبي عليها ما الميلاد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطوي على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة والعادية والمؤقتة ملوقتة ولايحدها إلا إساء أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أضحاب الإقامة المواداء أبعاد أصحاب الإقامة المؤلد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة أبعاد أسحاب الإقامة المؤلدة أبعاد ألميا المؤلدة أبعاد ألميا المؤلدة أبعاد ألميا المؤلدة أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد ألميا المؤلدة ألميا المؤلدة أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد ألفياء المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤ		- لا يحول دون إيثار الصالح العام وتغليب جانب	1577
التطرق إلى بحث ملاسة الابعاد الذي كشفت الجهة الاحرارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة الادارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة السبب عما يدخل في نطاق الملاسة التقديرية التي تملكها الادارة منفردة وبفير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون مخالفة القانون مخالفة القانون عليها أو الآداب العامة الأجنبي مايهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطوي على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة - شروط منح الإقامة المؤتتة والمعادية والمؤتة مسلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المهاد الإقامة المؤتاء أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أضحاب الإقامة المؤتاء أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤتاء أبعاد أصحاب الإقامة المؤتاء أبعاد أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤتاء أبعاد أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أرساء أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أسحاب الإقامة المؤتاء أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد ألعملة أسمة المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء المؤتاء الم		الأمن وضروراته وسلامة البلاد أن يكون للأجنبي	
التطرق إلى بحث ملاسة الإبعاد الذي كشفت الجهة الادارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب عما يدخل في نطاق الملاسة التقديرية التي قلكها الادارة منفردة ويفير معقب عليها ما مخالفة القانون مخالفة القانون حيام إعتبارات جدية تجعل في إقامة الأجنبي علي إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة حروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة حروط منح الإقامة المؤقتة والعدية والمعدة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إسامة السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد ح تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد ح تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد ح تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد ح تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد ح تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد ح تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد ح تطبيق الهدواء المؤلمة المؤلمة أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد أصحاب الإقامة المؤلمة أبعاد أصحاب الإقامة المؤلمة أبعاد المحاب الإقامة المؤلمة أبعاد أصحاب الإقامة المؤلمة أبعاد أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد أصحاب الإقامة المؤلمة أبعاد المحاب الإقامة المؤلمة أبعاد المحاب الإقامة المؤلمة أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد ألعداد الإقامة المؤلمة أبعاد المحاب الإقامة المؤلمة أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد الأجنبي عن البلاد ح أبعاد الأجنبي عن البلاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد الأجنبي عن البلاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد المؤلمة أبعاد ا	1650	مصلحة شخصية في البقاء بالبلاد فترة من الزمن	
الادارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب عا يدخل في نطاق الملامة التقديرية التي تملكها الادارة منفردة ويغير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون - قيام إعتبارات جدية تجعل في إقامة الأجنبي على إخلا بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة - شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة - شلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء أستعمال السلطة - نشاط الإنجار بالعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة الموقتة والعادية المحتاب الإقامة الموقتة والعملة في المحتاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المحتاب الإقامة الموقتة ولايحدها الإقامة الموقتة ولايحدها الإقامة الموقتة المحتاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلاقامة الموقتة المحتاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إلى المحتاب الإقامة الموقتة ولايحدها الإقامة الموقتة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة الموقتة ولايحدها الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب الإقامة المحتاب المحتاب الإقامة المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب المحتاب ا		- ليس للقضاء الادارى في حدود رقابته القانونية	1577
هذا السبب عما يدخل في نطاق الملاسة التقديرية التي تملكها الادارة منفردة وبغير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون - قيام إعتبارات جدية تجعل في إقامة الأجنبي مايهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطوي على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة - شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة - شلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء إستعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد ألماء المؤلدة - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد ألماء المؤلدة - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلدة - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد ألماء المؤلدة - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد الأجنبي عن البلاد الأجلد المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة ال		التطرق إلى بحث ملاحة الابعاد الذي كشفت الجهة	
التى قلكها الادارة منفردة وبغير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون - قيام إعتبارات جدية تجعل فى إقامة الأجنبى مايهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطرى على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبى صاحب الإقامة المؤقتة - شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة - شروط منح الإقامة المؤقتة ولايحدها إلا إساء أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء إستعمال السلطة - نشاط الإنجار بالعملة فى السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق - إبعاد الأجنبى عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلد - أبعاد ألحد المؤلد - أبعاد ألحد المؤلد - أبعاد ألحد المؤلد المؤلد - أبعاد ألحد المؤلد المؤلد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤلد - أبعاد ألحد المؤلد - أبعاد ألحد المؤلد - أبعاد ألحد المؤلد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد ألحد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد الأجنبى عن البلاد - أبعاد ألحد المؤلد - أبعاد ألحد المؤلد - أبعاد الأجنبى عن البلاد - أبعاد ألحد المؤلد - أبعاد الأجنبى عن البلاد - أبعاد ألحد المؤلد - أبعاد الأجنبى عن البلاد - أبعاد المؤلد - أبعاد الأجنبى عن البلاد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد الأجنبى عن البلاد - أبعاد الأجنبى عن البلاد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد المؤلد - أبعاد		الادارية عن سببه أو أن يتدخل في تقدير خطورة	
دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن مخالفة القانون  - قيام إعتبارات جدية تجعل في إقامة الأجنبي مايعدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطوى على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة - سروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة - سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساءة السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة الموقتة وسحاب الإقامة الموقتة والعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة الموقتة المعاب الإقامة الموقتة العداد المعملة في البلاد - أبعاد المعملة الإقامة الموقتة المعاب الإقامة الموقتة المعاب الإقامة الموقتة المعاب الإقامة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة المعاب الإقامة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الموقتة الم		هذا السبب عا يدخل في نطاق الملاسة التقديرية	
مخالفة القانون - قيام إعتبارات جدية تجعل في إقامة الأجنبي مايهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطوي على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة - شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة - سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إسامة إستعمال السلطة - نشاط الإنجار بالعملة في السوق السودا- يبرر قرار الإبعاد - تطبيق - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة		التى تملكها الادارة منفردة ويغير معقب عليها ما	
كيام إعتبارات جدية تجعل في إقامة الأجنبي مايهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطوى على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبي صاحب الإقامة المؤقتة - شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء إستعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة في السوق السودا- يبرر قرار الإبعاد - تطبيق السودا- يبرر قرار الإبعاد - تطبيق - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة الموقاء أبعاد أصحاب الإقامة الموقاء المحاب الإقامة الموقاء أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة الموقاء أبعاد أصحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب الإقامة المحاب المحاب المحاب الإقامة المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحاب المحا		دام قرارها قد خلا من إساءة إستعمال السلطة ومن	
مايهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطرى على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبى صاحب الإقامة المؤقتة – شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة – سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء إستعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد أصحاب الإقامة المؤلد – أبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد أصحاب الإقامة	1887	مخالفة القانون	
على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبى صاحب الإقامة المؤقتة – شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة – سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء أستعمال السلطة – نشاط الإنجار بالعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق – إبعاد الأجنبي عن البلاد – أبعاد أصحاب الإقامة		- قيام إعتبارات جدية تجعل في إقامة الأجنبي	1574
والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبى صاحب الإقامة المؤقتة - الإقامة المؤقتة - شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة - سلطة الإدارة التقديرية واسعة فى شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إسامة استعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة فى السوق السودا - يبرر قرار الإبعاد - تطبيق الدولة المؤتنى عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة المؤتنة المعاب الإقامة المؤتنة المعاب الإقامة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتنة المؤتن		مايهدد أمن الدولة أوسلامة إقتصادها أو ماينطوى	
الإقامة المؤقتة - شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة - سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء إستعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق - إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة		على إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة والصحة	
المناطقة الإدارة التقديرية والعادية والمؤتنة - سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقنة ولايحدها إلا إساء إستعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدداء يبرد قرار الإبعاد أبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة		والسكينة العامة يبرر قرار إبعاد الأجنبى صاحب	
سلطة الإدارة التقديرية واسعة فى شأن إبعاد أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء إستعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة فى السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدداء يبرر قرار الإبعاد أصحاب الإقامة الاجتماع عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة	1224	الإقامة المؤقتة	
أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء المتعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة في السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدداء الإقامة العمار الإقامة المدداء العمار الإقامة المدداء العمار الإقامة المدداء العمار المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدد		- شروط منح الإقامة الخاصة والعادية والمؤقتة -	1679
إستعمال السلطة - نشاط الإنجار بالعملة فى السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدد المعاد الأجامة المدار الإقامة المدد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعاد المعا		سلطة الإدارة التقديرية واسعة في شأن إبعاد	
السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد - تطبيق المدداء المرداء الإبعاد - تطبيق المدداء الإقامة المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدداء المدد		أصحاب الإقامة الموقتة ولايحدها إلا إساء	
١٤٧٠ - إبعاد الأجنبى عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة		إستعمال السلطة - نشاط الإتجار بالعملة في	
	1664	السوق السوداء يبرر قرار الإبعاد – تطبيق	
المؤقنة - سلطة تقديرية لوزير الداخلية طالما خلا		- إبعاد الأجنبي عن البلاد - أبعاد أصحاب الإقامة	۱٤٧٠
		المؤقتة - سلطة تقديرية لوزير الداخلية طالما خلا	

	<del></del>	
	من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف -	
	وبالنسبة لإبعاد أصحاب الإقامة الخاصة تكون هذه	
l	السلطة مقيدة بالعرض على اللجنة المشكلة لهذا	
120.	الغرض وفي حالات معينة	1
	الفصل الرابع - السلطة التقديرية في مجال	
1207	قرارات التجنس	
ļ	- منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس أمر	1641
	جوازي للحكومة تتمتع فيه بسلطة تقديرية واسعة	
	وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة لا يحدها	
1607	سوى إساءة إستعمال السلطة	
	- توافر الشروط المتطلبة لمنح الجنسية المصرية لا	1544
	يلزم الإدارة بمنح الجنسية فلها أن تمتنع عن ذلك إذا	
	قدرت أن مصلّحة البلاد تتطلب ذلك ومنه الزيادة	
	المطردة في عدد السكان والظروف الاقتصادية التي	
1208	غريها البلاد	
	- عدم إلتزام الجهة الادارية بمنع الجنسية المصرية	1277
'	لمجرد توافر شروط منحها فلها تقدير ذلك في	
1208	ضوء إعتبارات الصالح العام	
	- رفض منح الجنسية المصرية لا يكون غير مشروع	1575
	إلا إذا شابه عيب إساءة استعمال السلطة أو	
	الانحراف بها، ولا يكفى لوصم القرار بذلك	
	الأعمال التي بذلها الطاعن في المجال القومي أو	
	سابقة صرف جوازات سفر مصرية له أو منح غيره	
1606	الجنسية	
	- جنسية - الجنسية المكتسبة - منع الجنسية	1240
	للأجنبي - تمتع جهة الإدارة بسلطة تقديرية في	

	منحها أو منعها ما لم يشب هذا التقدير تعسف	
1207	رسوء نية	
	الفصل الخامس - السلطة التقديرية في	
	مجال تصحيــح أوراق	
1204	الامتحانيات	
	- عملية تصحيح أوراق إجابة الطالب في الامتحان	1577
	وتقدير الدرجة التي يستحقها عنها هي من المسائل	
	الفنية التى تستقل بها الجهة الادارية بأجهزتها	
	المتخصصة وتترخص في تقييمها، دون معقب	
	عليها من القضاء الادارى إلا إذا شاب التقدير	
l	عيب إساءة إستعمال السلطة أو خطأ مادى –	
1604	تطبيق	
]	- عملية تصعيع إجابات أوراق الامتحانات -	1544
	تخفيض درجات الطالب بعد رفعها مخالفة صارخة	
	لقواعد وضوابط التقدير والمراجعة ولا تندرج في	
	نطاق تقدير الإجابة - التقدير الفنى لإجابات	
	الطلاب ليس تقديرا جزافيا تحكمه الأهواء	
	وإنما هو تقدير منضبط بمراعاة القواعد والأصول	
1609	القانونية التي ألزمت بها الادارة نفسها - تطبيق	
	- المفارقة في تقدير السؤال الواحد بين مصحح يضع	1544
	الدرجة ومراجع يرفعها ثم مراجع آخر يخفضها من	
	شأنها أن تلقى بظلال كثيفة من الشك على التقدير	
	بما يجعل قرار منح الدرجة وإعلان النتيجة على	
	هذا الأساس مخالفاً للقانون - أثر ذلك: المحكمة	
	لا تحل نفسها محل الإدارة في تقدير الدرجة	
	المستحقة وإغا تعيد الأمر للإدارة بما تتمتع به من	

	التزام بمراعاة الصالح العام، وبعد عن اللدد في	
	الخصومة لإعادة تصعيح السؤال من جديد في	
	ضوء الأصول الفنية والمعايير العلمية والاجابات	1
	النموذجية وبمراعاة السرية اللازمة وتطبيق قواعد	
	المراجعة النهائية على الطالب عند توافر	
1570	مقتضباتها	
	- إغفال تصحيح سؤال أو جزء منه يجعل قرار	1244
	إعلان النتيجة مشوبا بعيب مخالفة القانون ،	
	وليس من سلطة الإدارة التقديرية رصد درجة	
	للطالب عن سؤال متروك منه وإغفال وضع الدرجة	
1678	على سؤال غيره إختار الإجابة عنه ، أثر ذلَّك	}
	- للمحكمة سلطة تصويب الأخطاء المادية التي	۱٤٨.
	تشوب عملية التصحيح بإضافة الدرجات المستحقة	•
1271	للطالب على وجهها الصحيح - تطبيق	
	- سلامة جمع ورصد الدرجات وخلو عملية التصحيح	1641
	من الأخطأ ، المادية وعدم إساحة إستعمال السلطة -	
1278	أثر ذلك على سلامة قرار إعلان نتيجة الإمتحان	
	- التناسب بين إجابة الطالب والدرجة التي قدرت له	1647
	عن الإجابة عا يدخل في سلطة الإدارة التقديرية	
	باعتبارها من الأمور الفنية التي لا معقب عليها	
	فيها طالما خلا تقديرها من إساءة إستعمالالسلطة	
1646	أر الانحراف يها	
	- إنكار الطالب نسبة كراسة الإجابة إليه ، وثبوت	1688
	تطابق خط الطالب المدون على وجه كراسة الإجابة	
	مع الخط المدون بداخلها يكفى دليلاً على أن	
	الكراسة تخص الطالب بما لا جدوى معه من	

	إستكتابه أو ندب خبير - إنكار نسبة الكراسات	1
1	إلى الطلبة تبرير للعجز عن النجاح يتنافى مع	
1640	الأخلاق ودور الأسرة في تنشئة الأبناء	
	<ul> <li>موقف الحكمة الإدارية العليا من إنكار الطالب</li> </ul>	
1647	نسبة أوراق الإجابة إليه:	
	- إيضاح ما إذا كانت أوراق الإجابة المقدمة من	١٣٨٤
	الجهة الإدارية هي بذاتها أوراق إجابة إبنة الطاعن	
	وأنها هي التي قامت بتحريرها - هو من المسائل	
1277	الفنية - يستلزم الاستعانة بأهل الخبرة	
	- إيضاح ما إذا كانت أوراق الإجابة المقدمة من	1540
	الجهة الإدارية هي بذاتها أوراق اجابة ابنة الطاعن	
	وأنها هي التي قامت بتحريرها ولم تحرر بمعرفة	
	شخص آخر - تعد من المسائل الفنية التي تتطلب	
1	الاستعانة بأهل الخبرة - ثبوت أن كراسة الاجابات	
	لم تترك اجابة فيها دون تصحيح وتقدير الدرجة	
	التي تستحقها الطالبة وأنه لم يحدث خطأ في	
	عملية رصد الدرجات وجمعها – يؤدى إلى قيام	
	قرار إعلان النتيجة على سببه الصحيح من الواقع	
1577	والقانون	
	- تصعيع كراسة أجابة الطالب - لا يجوز للقاضى	1687
	الإدارى أن يتدخل بالموازنة والترجيح أو بالرقابة	
	والتعقيب على ما تم تقييمه من إجابات وردت	
	بكراسة الاجابة - طالما لم يثبت من الأوراق أن	
	التقدير جاء مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة	
	أو الانحراف بها وطالما لم يثبت أيضا أن خطأ	
1644	ماديا شاب عملية التصحيح أو رصد الدرجات	

	<del></del>	
	- فعوى ومضمون القرار الصادر باعلان نتيجة	1544
ľ	الامتحان - الوقائع المادية التي يقوم عليها ركن	
ĺ	السبب في هذا القرار - حدود السلطة الفنية	
	التقديرية المخولة للجامعة في تصحيح اجابات	
ĺ	الطالب وتحديد الدرجة المستحقة له - إستنفاد	
	الإدارة لسلطتها التقديرية بتصحيحها لورقة	
	الإجابة ولا يجوز لها بعد ذلك إعادة تصحيحها	
1641	غلقا لأبواب العبث والتلاعب بنتائج الطلاب	
	<ul> <li>♦ طبيعة قواعد التيسير والرأفة وضوابط</li> </ul>	
	تطبيقها ،	
ĺ	- جامعات - قواعد الرأفة - هي قواعد عامة مجردة	1644
1644	تسری بأثر فوری	
	- السلطة المختصة بوضع قواعد التيسير والرأفة -	1684
	دورمجالس الكليات في ذلك - ليس الهدف من	
	قواعد الرأفة إنجاح طالب لا يستحق النجاح وإنما	
١٤٨٤	تلانى الإختلاف في التقدير بين الأساتذة	
	- المركز القانوني للطالب هو مركز تنظيمي يجوز	164.
	التعديل فيه دون التحدى بفكرة الحق المكتسب	
١٤٨٤	وبحيث يسرى هذا بأثر فورى - نتيجة ذلك	
	- القرار الصادر بإعلان نتيجة الامتحان - قرار	1291
	إدارى نهائى بالمعنى الفنى الدقيق نتيجة إجراءات	
	مركبة - إعتباره قرارا سلبيا بالإمتناع هو زعم لا	
1647	سند له من القانون	
	الفصل السادس - السلطة التقديرية في	
	مجال منح الدرجات	
1644	العلمية	
	-	

	- فحص أوراق الامتحانات والبحوث والتقويم الفني	1697
	والعلمى لها وتحديد ما تستحقه من درجات	
	وتقديرات مما تملكه جهات الفحص العلمى دون	
	معقب عليها من القضاء إلا في إطار مراقبة	
	الإنحراف في إستعمال السلطة – تعريف التدليس	
1644	والغش المفسد لقرار منح الدرجة العلمية	
	- توافر شروط معادلة المؤهل الدراسي توجب على	1598
1	جهة الإدارة إجراء معادلته وإمتناعها عن ذلك قرار	
1598	مخالف للقانون	
	- سلطة الادارة التقديرية في تحديد تقديرات منح	1696
	درجة الدكتوراه - منح الطالب درجة ودكتور في	
	الحقوق، تعنى حصوله على أدنى مراتب التقدير	
	المقررة باللاتحة وليس ضروريا أن يطلق عليها	
1696	صراحة لفظ مقبول	
	<ul> <li>عملية تصحيح أوراق الإختبار التحريري لنيل</li> </ul>	
1696	درجةالدكتوراه	
	- يتعين لنيل درجة الدكتوراه في الطب والجراحة أن	1690
	يجتاز الطالب الإختبارات التحريرية والإكلينيكية	
	والشفهية وأن ترضى عن اجاباته لجنة الإمتحان	
	المشكلة لذلك - لا يجوز بعد أن صارت ورقة	
	الإجابة في حوزة الكنترول المساس بها على أي	
	نحو باضافة درجات من غير الأساتذة الثلاثة	
	الموقعين عليها وإلا كان ذلك إهدار لقواعد	
1297	تصحيح الامتحانات	
	- للإدارة في مجال المسائل العلمية والفنية سلطة	1697
	تقديرية يحدها الإلتزام بأحكام القانون وعدم إساءة	
	1, 22 12. 12. 12. 12. 12. 12. 12. 12.	

	إستعمال السلطة ومنها أمر تحديد عدد الأقسام في	
	كل كلية وتحديد نطاق إختصاصها ومقرراتها	
	الدراسية ومحتواها العلمي وتخضع لرقابة المجالس	
1	المختصة وفقا لتلزج الموافقات ، ولا يحد التقدير	
	في ذلك سوى عدم إساءة إستعمال السلطة	
1277		1440
•	- السلطة التقديرية للجان فحص الانتاج العلمي في	12.17
	تقدير الأبحاث ومدى كفايتها لترقية أساتذة	
l	الجامعة - تطبيق لإستيفاء شروط التعيين بوظيفة	
10.1	أستاذ مساعد الهندسة الميكانيكية	
	- الإختصاص بتقييم البحوث والأعمال التي يقدمها	1544
	المرشح للتعيين في وظيفة أستاذ منوط باللجنة	
	العلمية الدائمة لفحص الانتاج العلمي، ومجلس	
	الجامعة في اختياره للأصلح للتعيين يترخص في	
	تقدير النواحي العلمية المتصلة بالكفاية ويتمتع	
	بسلطة تقديرية لا يحدها إلا إساءة إستعمال	
10.4	السلطة	
	- السلطة التقديرية للمجلس الأعلى للجامعات في	1644
10.4	تقييم المؤهلات العلمية	
	- قرار مجلس الجامعة عنع الطالب الدرجة العلمية	10
	هو نتاج التعبير المتلاحق والمتساند للارادات	
	السابقة على قراره وخاصة إرادة لجنة الحكم وهي	
	حجر الأساس في تكوين ذلك القرار لا يجوز	
۱ ۵ س	الإخلال بكل إرادة ترتب عليها القرار - تطبيق	
10.1		10.1
	- قرار منح الدرجة العلمية (الدكتوراه) هو قرار	, , , ,
	مركب تشارك في تكوينة عدة جهات رسمها	
	القانون - تقرير لجنة الحكم على الرسالة هو ركن	
	! 	

	القرار الركين وحجر الزواية الرئيسى فيما يسبقه	
	من إجراءات وما يلحقه منها - منح الشهادة	
1	الدراسية يكشف عن مركز قانوني للطالب نشأ من	
	واقع إجاباته ودرجاته الحاصل عليها كما ينشأ من	
	تأدية الإمتحان بنجاح - القضاء أيضا يلزم جهات	
	الادارة ألا تترخص في إعادة الفحص والمراجعة	
	والتقدير بواسطة أفراد أو هيئات أو لجان لم تنص	
	على تشكيلها القواعد القانونية اللاتحية - أثر	
	ذلك بطلان تشكيل تلك اللجنة وإقرار تقرير لجنة	
10.9	الحكم	
	- المؤهل الدراسي لخريجي كليات التربية تعليم	10.7
	أساسى - تحديد شعبة للتعليم الإبتدائي فقط دون	
1	المرحلة الإعدادية يعد إستحداثا لمرحلة من التعليم	
1017	لم يعد يعرفها قانون التعليم العام - أثر ذلك	
ĺ	- حالة مدنية - تصحيح اسم - إثبات التصحيح في	10.4
1017	شهادة المؤهل	
	- حدود السلطة التقديرية للجان الحكم على الرسائل	10.8
1014	العلمية - حدود تقدير الدرجة العلمية	
	- مراحل منح درجة الدكتوراه - صدور قرار لجنة	10.0
	الحكم على الرسالة - لا يجوز للجان والمجالس	
	التالية للجنة الحكم على الرسالة أن تستأنف النظر	
	بالموازنة والترجيح فيما انتهت إليه لجنة الحكم	
	وبنيت عليه قرارها ولما في ذلك من افتئات على	
	اختصاص ناطه القانون باللجنة المذكورة بصفتها	
	صاحبة الاختصاص بالنظر والفحص والتقييم الفني	
	والعلمي للرسالة وإغا تقتصر على العناصر	

1019	الخارجية للقرار	
ł	الفصل السابع - السلطة التقديرية في	l
1011	مجال الوظيفة العامة	
Ì	البحث الأول - السلطة التقديرية في مجال	Ì
1011	التعيين	
	- للادارة سلطة تقديرية في الاختيار للوظائف	10.7
1011	العمومية	
	- قصر التعيين في بعض الوظائف على الرجال -	10.4
	سلطة تقديرية للادارة تترخص فيه لملائمة التعيين	
	في وظيفة بذاتها - لا معقب عليها متى خلا من	
1011	سوء إستعمال السلطة	
	- إختيار شخص معين لشغل الوظيفة - سلطة	10.4
1077	تقديرية للادارة	
	- شغل الوظائف الرئيسية متى كان غير متصل	10.4
	بدرجة مالية - سلطة تقديرية للادارة - لا معقب	
1077	عليها ما خلا قرارها من سوء إستعمال السلطة	
	- سلطة تقديرية - اختيار الموظف للوظيفة متروك	101.
	لتقدير الادارة في حدود القانون - لا معقب عليها	
1078	إلا لعيب إساءة إستعمال السلطة	
	- التعيين في الوظائف العامة - متروك أصلا لتقدير	1011
	الجهة الإدارية - حدود سلطة الادارة التقديرية في	
1072	هذا الشأن	
	- التعيين من الملاحمات التقديرية التي تترخص فيها	1017
	جهة الادارة - مشروط بمراعاة ما نص عليه	
	القانون فيما لو حدد شروطاً للصلاحية- رهين عند	
	التزاحم في مجال الاختيار بين المرشحين بالتزام ما	

	<u> </u>	
	يحدد المشرع من عناصر لازمة في تبين أوجه	
1045	الترجيع	
	- ترخص جهة الادارة في إجراء التعيين في وظيفة	1017
1	وكيل وزارة - ممارسة الادارة سلطتها التقديرية	
	عند وزن الكفاية تنأى عن رقابة القضاء طالما لم	
	يقم الدليل على أنها في اجراء الفاضلة كانت	
1070	مدفوعة بغير اعتبارات الصالح العام	
	- التعبين في وظائف مجلس الدولة يستند إلى	1012
	السلطة التقديرية للجهة الادارية ولزوم توافر	
	الشروط القانونية في المرشح - الرقابة القضائية	
	على تصرفات الادارة في هذا المجال التقديري هو	[
	فى التحقق من أن القرار الصادر في هذا الشأن	[
	يستند إلى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا وأنه	
1017	صدر مستهدفا الصالح العام - أساس ذلك	
	- السلطة التقديرية للأدارة في تحديد أقدمية من	1010
104.	يعينون من خارج مجلس الدولة	
	البحث الثاني - السلطة التقديرية في مجال	
1081	قرارات الترقية	
1044	المطلب الأول - سلطة الادارة في إجراء الترقية	
1044	- ولاية الترقية إختيارية للادارة - حدود هذه الولاية	1017
	- ترقية - سلطة تقديرية للادارة - إذا التزمت قاعدة	1017
	تنظيمية عامة كان لزاما عليها أن تطبقها في شأن	
	الجميع وإلا كان في مخالفتها في التطبيق الفردي	
	مخالفة للقانون – في حالة عدم وجود قانون أو	
	لائحة أو قاعدة تلتزمها - يجب أن تتوخى	
1000	المصلحة العامة	
,		

ĺ	- تحديد عدد من تشملهم الترقية بالاختيار - يدخل	1014
1000	في سلطة الادارة التقديرية - حدودها	
	- ولاية الترقية قبل نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة	1014
	١٩٥١ كانت ولاية اختيارية مناطها الجدارة	
	حسبما تقدره جهة الادارة مع مراعاة الاقدمية -	
	تقدير الكفاية لم يكن يستمد من التقارير السرية	
1000	وحدها	
	- مبعاد الترقبة - مدى ترخص جهة الادارة في	104.
	تحديد ميعاد الترقية - متى كشفت الادارة عن	
	نيتها في اصدار الترقية في وقت معين فليس لها	
	أن تعود بعد الغاء هذه الحركة وتتمسك بحقها في	
1082	اختيار ميعاد الترقية	
	- ولاية الترقية في ظل القوانين واللواتح السابقة	1071
	على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولاية	
	اختيارية مناطها الجدارة مع مراعاة الأقدمية - لا	
	جُناح على جهة الادارة إذا وضعت قاعدة تلتزمها	
	في الترقية طالما أطردت في تطبيقها ( بصورة	
1000	شاملة) ولم تخالفها في حالات فردية - مثال	
	- توجيهات رئيس الوزراء توجيهات ادارية لا ترقى	1077
	إلى مرتبة القانون ولا تشكل قيدا على حق الادارة	
1087	في اجراء الترقيات ما دامت مطابقة للقانون	
	- وضع شروط للترقية من بينها ترشيح العامل من	1078
	الجهة التي يعمل بها - حكمة هذا الشرط وأثره	
1044	على سلطة الإدارة في إجراء الترقية	
	- عدم تقديم تقارير سرية خلال السنتين السابقتين	1045
	على قرار ترقية الموظف - يقوم تقدير لجنة شئون	

	الموظفين مقام هذه التقارير في تقدير الكفاية	
1	والصلاحية للترقية - رقابة القضاء الادارى في	
1044	هذا الشأن	
	- ترقيات - شروط شغل وظائف التدريس بوزارة	1070
1044	التربية والتعليم	
	المطلب الثاني - سلطة الادارة في اجراء الترقية	
1089	بالاقدمية	
1089	- سلطة الإدارة التقديرية في الترقية بالاقدمية	1017
	- حدود سلطة الإدارة في الترقية بالاقدمية ورقابة	1044
108.	القضاء على تلك السلطة	
	- حدود الترقية بالاقدمية ومدى ترخص الإدارة في	1074
1051	التقدير	
	المطلب الثالث - سلطة الادارة في اجراء الترقية	
1061	بالاختيار	
	- ترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة بلا معقب	1079
	عليها ما دام خلا إختيارها من سوء إستعمال	
1051	السلطة - وما دام لها أصل ثابت في الأوراق	
	- ترقية بالاختيار - عقد الادارة مقارنة بين المدعى	108.
	وبين جميع من يسبقونه في ترتيب الاقدمية -	i
1027	اختيار الأصلح سلطة تقديرية للادارة	
	- ترقية بالاختيار للكفاية المتازة- سلطة تقديرية	1081
	للادارة- يتعين المفاضلة بين المرشحين - مناط	ĺ
1027	الاختيار هو تقدير الأفضل ولو كان الأحدث	]
	- ترقية بالاختيار - تخطى الأحدث للأقدم لا يكون	1044
1028	إلا إذا كان أجدر	l
	- ترقية بالاختيار - قول المدعى أنه أولى وأجدر	1000

	~	
	بالاختيار من المطمون عليه - مجادلة في تقدير	ļ
	الحكومة لكفاية الموظفين - سلطة تقديرية للادارة	
	بغير معقب عليها ما دام يستند إلى وقائع صحيحة	
1028	ثابتة في الأوراق	
	- ترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة - لا	1045
	معقب إلا إذا شابها عيب إساءة إستعمال السلطة	
	- والقاعدة الأصلية في الترقية مراعاة الأقدمية	
1058	مع الكفاية وصالح العمل	Ì
	- ترقّبة بالاختيار - ترخص الجهة الادارية - شرطه-	1000
	تساوى اثنان من المرشحين في الجدارة- وجوب	
1055	ترقية الأقدم	)
	- ترقية بالاختيار - الغرض منها- وجوب إستناده	1047
	لعناصر ثابته في الأوراق - عدم جواز تخطى	
1020	الأقدم إلا لمبررات قوية	1
	- قرار تخطى عند الترقية بالاختيار - لا وجه للطعن	1000
	فيه إلا إذا استند إلى وقائع غير صحيحة أو كان	}
1020	بدوافع شخصية	
	- ترقية بالاختبار - سلطة تقديرية للادارة - القيد	1074
1057	القانوني المستفاد من القوانين واللوائح	
	- أساس الترقية بالإختيار - مدى سلطة الادارة	1044
1027	التقديرية عند الترقية بالاختيار	
	- ترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة وجوب	102.
1024	استناد الترجيح إلى وقائع صحيحة تؤدى إليه	
	- ترقبة بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة بلا معقب	1051
	عليها - مادام خلا تصرفها من سوء إستعمال	
j	السلطة - شرطها أن يستخلص من عناصر	
	~~~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~	

	صحيحة مؤدية إلى صحة النتيجة التي إنتهت	
LACY	اليها	
'**'	و ترقية بالاختيار – تقدير الاختيار سلطة تقديرية	1067
1	رب با حيار المعارف المعارف المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار المعارف اللافتيار اللافتيار المعارف اللافتيار الافتيار اللافتيار الافتيار اللافتيار اللافتيار الاف	,
}	وجب عليها أن تتقيد بها وإلا تكون قد خالفت	
LACA	وبب حبيه ال حبيد به ورد حول ما حصور	Ì
1021	المتعون - ترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للادارة لا معقب	1058
	عليها ما دامت إستندت إلى وقائم ثابتة - نسبة	,,,,
	المين المرقى تالية للترقية لا تأثير لها في سلامة	
1069	امور شعرفی تابیه شرفیه د تابیر به کی سرمه الاختیار	
1021	- ترقية بالاختيار - سلطة تقديرية - حدها الطبيعي	1066
	مرية بالوعبيار - منطقة المدينة المعلقة الطبيعي . هو تفضيل الأحدث إذا كان هو الأجدر- وإلا	,,,,,
	مو تعصیل الاعداد الله الله الماله الماله الماله الماله الله ال	
1021	وجبت ترفيه الاختيار - سلطة تقديرية للادارة في	1060
		1020
}	حدود المصلحة العامة إذا استندت الادارة في	
	تقديرها إلى عناصر صحيحة وثابتة في الأوراق	
	فإن الزمالة أو الصداقة بين الموظف المرقى وبين	
	الوزير لا تعيب القرار لأنهما لم تكونا الباعث	
1027	عليه	
	- ترقية بالاختيار إلى الدرجات العليا - سلطة	1027
100.	تقديرية للإدارة – حدودها والغرض منها	
	- قرار تخطى في الترقية - الاختيار سلطة تقديرية مدينة من المرادة المرا	1027
	للادارة - عدم جواز تخطى الأقدم إن كان أجدر	
1001	وإلا كان القرار مخالفا للقانون	
	- ترقية بالاختيار - سلطة تقديرية للإدارة - مناطها	1054
1001	وحدودها	ł

	Y	
	- ترقية الموظف بالاختيار للكفاية ليس حقا مكتسبا	1069
1007	للموظف - تقديرها منوط بالجهة الادارية	
	- مناط ترخص جهة الادارة في الترقية بالاختيار أن	100.
	يكون الاختيار قد إستمد من عناصر صحيحة وأن	
}	يجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين الموظفين على	
1	أساس ملفات خدمتهم وما يبديه الرؤساء عنهم- لا	
	يجدى الادارة مجرد تمسكها بما لها من سلطة	
	تقديرية دون أن تقدم ما يهون من كفاية المدعى-	
1007	مثال	
	- مناط ترخص جهة الادارة في الترقية بالاختيار -	1001
	أن يكون تقديرها غير مشوب بسوء إستعمال	
	السلطة وأن تكون قد استمدت اختيارها من	
	عناصر صعيحة مؤدية إلى صحة النتيجة التى	
	انتهت اليها - إذا لم يقع الأمر على هذا الوجه	
	فسد الاختيار وفسد القرار الذي اتخذ على أساسه	
1002	- بيان ذلك - تطبيق	
1000	- ترقية - ضوابط الترقية بالاختيار	1007
	- ترقية بالاختيار - الاعتداد فيها بالكفاية مع	1004
	التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية - ليس	
	لجهة الادارة أن تضع قاعدة تؤدى إلى المفاضلة	
	على أساس الدرجات الرقمية في ذات مرتبة	
1000	الكفاية – بيان ذلك	
	- للجهة الادارية أن تضع قواعد تنظيمية عامة	1001
	لمارسة سلطتها التقديرية في مجال الترقية	
	بالاختيار - مناط ذلك ألا تكون هذه القواعد	
1007	مخالفة للقانون - مثال	

- وضع ضوابط أو معايير للترقية بالاختيار بجانب الشروط المنصوص عليها - يجب أن تكون التواعد أو الضوابط عامة التطبيق ولا تطبق على الترقيات إلا بعد نشرها على العاملين حتى يصدر نشاطهم وهم على بيئة من الشروط اللازمة لترقيتهم فيتدبروا أمرهم على مقتضاها والتجريد وعدم مخالفة القانون - بطلان الضابط الندي يقصر الترشيح لها على بعض الفئات من العرجة الثانية المنابية وإنائية المنابية وإنائية الإختيار - سلطة الادارة التقديرية في المراها - دور لجنة شئون العاملين في حالة عدم الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار وتابية القضاء الاداري لأسباب على الترقية بالاختيار ورقابة القضاء الادارة لصلاحية الثرقي ملك الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الثرقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الشرع - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرقية من الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيع مجال الترقية مالة نسبية تتحدد عند الترشيع مجال الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار - الأثر المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار الأثر المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار الأثر المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار الأثر المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار الأثر المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار الأثر المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار الأثر المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار الترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار المترتب على إسابه المترتب على إسابه المترتب على إلى المترتب على المترتب المترب المترتب المترتب المترب المترتب المترب المترب المترب المترب المترب المترب المترب المت			
القواعد أو الضوابط عامة التطبيق ولا تطبق على الترقيات إلا بعد نشرها على العاملين حتى يصدر نشاطهم وهم على بيئة من الشروط اللازمة لترقيتهم فيتدبروا أمرهم على مقتضاها الترقيتهم فيتدبروا أمرهم على مقتضاها والتجريد وعدم مخالفة القانون – بطلان الضابط الذي يقصر الترشيح لها على بعض الفئات من العاملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف الدرجة الثانية المراحة الثانية المراحة التانية المراحة المراحة الترقية بالإختيار – سلطة الادارة التقديرية في المراحة الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار المراحة التانية التقرير فسد الإختيار المرحة التانية إلى وظائف الدرجة التولية التولي المراحة التولية المرحة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى – أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المراحة معلى الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح حوابط الترقية ما الاختيار – الفرق بين الضابط المرقية بالاختيار – الفرق بين الضابط المراحة المادي المراحة المادي المراحة المادي المراحة الترشيح ميان ذلك – ضوابط الترقية بالاختيار – الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار – الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار – الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار – الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار – الفرق بين الضابط المراحة بالاختيار – الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار – الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار – الفرق بين الضابط المراحة الم			1000
الترقيات إلا بعد نشرها على العاملين حتى يصدر نشاطهم وهم على بيئة من الشروط اللازمة لترقيتهم فيتدبروا أمرهم على مقتضاها والتجريد وعدم مخالفة القانون – بطلان الضابط والتجريد وعدم مخالفة القانون – بطلان الضابط الذي يقصر الترشيح لها على بعض الفئات من المدرجة الثانية العاملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف الدرجة الثانية اجراءها – دور لجنة شئون العاملين في حالة عدم الماملين في حالة عدم الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار والكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى – أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشع – لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرشع – لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح حوابط الترقية مالاختيار – الفرق بين الضابط المرقية بالاختيار – الفرق بين الضابط المرقية بالاختيار – الفرق بين الضابط المرقية مالاختيار – الفرق بين الضابط المرقية مالاختيار – الفرق بين الضابط وطائف الدرجة المامل في المرقية بالاختيار – الفرق بين الضابط الترقية وقت معين – بيان ذلك		الشروط المنصوص عليها - يجب أن تكون	
نشاطهم وهم على بينة من الشروط اللازمة لترقيتهم فيتلبروا أمرهم على مقتضاها الترقيتهم فيتلبروا أمرهم على مقتضاها والتجريد وعدم مخالفة القانون – يطلان الضابط الذي يقصر الترشيح لها على بعض الفئات من العاملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف اللرجة الثانية البرجة الثانية اجراها – دور لجنة شؤن العاملين في حالة عدم الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار 1000 محدود سلطة الادارة التقديرية في إجراء الترقية بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح – لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرشح – لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح حوابط الترقية مالاختيار – الفرق بين الضابط المرقية بالاختيار – الفرق بين الضابط		القواعد أو الضوابط عامة التطبيق ولا تطبق على	
الترقيتهم فيتدبروا أمرهم على مقتضاها والتجريد وعدم مخالفة القانون - بطلان الضابط الترقية بالإختيار العمومية والتجريد وعدم مخالفة القانون - بطلان الضابط الماملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف الدرجة الثانية الدرجة الثانية حروبة بالاختيار - سلطة الادارة التقديرية في اجراءها - دور لجنة شئون العاملين في حالة عدم الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار والكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى - أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح حوابط الترقية مالاختيار - الفرق بين الضابط المرقية بالاختيار - الفرق بين الضابط		الترقيات إلا بعد نشرها على العاملين حتى يصدر	
- يشترط في ضابط الترقبة بالإختيار العمومية والتجريد وعدم مخالفة القانون - يطلان الضابط الذي يقصر الترشيح لها على بعض الفئات من العاملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف الدرجة الثانية الراحة الثانية اجراءها - دور لجنة شئون العاملين في حالة عدم المراحقة بالإختيار تقوم على أساس ما ورد بتقارير الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأرلى أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح حوابط الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح حوابط الترقية ما الاختيار - الفرق بين الضابط حوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط	[	نشاطهم وهم على بينة من الشروط اللازمة	
والتجريد وعدم مخالفة القانون - بطلان الضابط الذي يقصر الترشيح لها على بعض الفئات من العاملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف الدرجة الثانية الدرجة الثانية اجراءها - دور لجنة شئون العاملين في حالة عدم المرقية بالإختيار تقوم على أساس ما ورد بتقارير الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب التحقي من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأرلى أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح حوابط الترقية ما الاختيار - الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط	1004	لترقيتهم فيتدبروا أمرهم على مقتضاها	
الذي يقصر الترشيح لها على بعض الفنات من العاملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف البرجة الثانية البرجة الثانية المرجة الثانية اجراءها - دور لجنة شنون العاملين في حالة عدم ١٥٥٨ - الترقية بالإختيار تقوم على أساس ما ورد بتقارير الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار ١٥٥٩ محدود سلطة الادارة التقديرية في إجراء الترقية بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى - أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه مبال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح حوابط الترقية موات معين - بيان ذلك - ضوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط		- يشترط في ضابط الترقبة بالإختيار العمومية	1007
العاملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف المرجة الثانية الدرجة الثانية اجراءها - دور لجنة شؤن العاملين في حالة عدم اجراءها - دور لجنة شؤن العاملين في حالة عدم الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب التخطى في الترقية بالاختيار الترقية الادارة التألية إلى وظائف الدرجة الأولى - أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيع مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيع حوابط الترقية مالاختيار - الفرق بين الضابط المرقية بالاختيار - الفرق بين الضابط		والتجريد وعدم مخالفة القانون - بطلان الضابط	
الدرجة الثانية - ترقية بالاختيار - سلطة الادارة التقديرية في اجراءها - دور لجنة شئون العاملين في حالة عدم الرقية بالإختيار تقوم على أساس ما ورد بتقارير الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب التوقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى - أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح - لا وحد الخيار - الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط - موابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط - موابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط		الذي يقصر الترشيح لها على بعض الفئات من	
اجراها- دور لجنة شنون العاملين في حالة عدم اجراها- دور لجنة شنون العاملين في حالة عدم الحقاير التوقية بالإختيار تقوم على أساس ما ورد بتقارير الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقير فسد الإختيار المحدود سلطة الادارة التقديرية في إجراء الترقية بالاختيار بالاختيار ورقابة القضاء الاداري لأسباب التحقي في الترقية بالاختيار الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى- أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح صوابط الترقية مالاختيار - الفرق بين الضابط المرقية بالاختيار - الفرق بين الضابط		العاملين دون البعض الآخر الشاغلين لوظائف	
اجراءها - دور لجنة شئون العاملين في حالة عدم الترقية بالإختيار تقوم على أساس ما ورد بتقارير الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار ١٥٥٩ - حدود سلطة الادارة التقديرية في إجراء الترقية بالاختيار ورقابة القضاء الادارى لأسباب التخطى في الترقية بالاختيار - الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأرلى - أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشع - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح حرابط الترقية مالاختيار - الفرق بين الضابط المرقية بالاختيار - الفرق بين الضابط	1004	الدرجة الثانية	
۱۵۵۸ - الترقية بالإختيار تقرم على أساس ما ورد بتقارير الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار بالاختيار ورقابة القضاء الادارى لأسباب التخطى في الترقية بالاختيار الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى- أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح للترقية مى وقت معين - بيان ذلك - ضوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط - موابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط - 1071		- ترقية بالاختيار - سلطة الادارة التقديرية في	1004
الكفاية فإذا تبين فساد هذا التقرير فسد الإختيار - حدود سلطة الادارة التقديرية في إجراء الترقية بالاختيار - ورقابة القضاء الادارى لأسباب التخطى في الترقية بالاختيار - الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى- أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح للترقية في وقت معين - بيان ذلك - ضوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط - موابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط - موابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط	1001	اجرا ماه دور لجنة شئون العاملين في حالة عدم	
۱۵۹۸ - حدود سلطة الادارة التقديرية في إجراء الترقية يالاختيار ورقابة القضاء الادارى لأسباب التخطى في الترقية بالاختيار التخطى في الترقية بالاختيار الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح للترقية في وقت معين - بيان ذلك - ضوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط - موابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط		- الترقية بالإختيار تقوم على أساس ما ورد بتقارير	1001
التخطى في الترقية بالاختيار التخطى في الترقية بالاختيار التخطى في الترقية بالاختيار الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى- أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح للترقية في وقت معين - بيان ذلك الترقية في وقت معين - بيان ذلك المرابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط	1001	الكفاية فإذا تبين فسأد هذا التقرير فسد الإختيار	
التخطى في الترقية بالاختيار الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأرلى- أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشع - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح للترقية في وقت معين - بيان ذلك - ضوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط - ١٥٦١		- حدود سلطة الادارة التقديرية في إجراء الترقية	1001
- الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة الأولى- أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح للترقية في وقت معين - بيان ذلك - ضوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط		بالاختيار- ورقابة القضاء الادارى لأسباب	
الأولى- أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح للترقية في وقت معين - بيان ذلك الترقية في وقت معين - الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط	107.	التخطى في الترقية بالاختيار	
المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح للترقية في وقت معين - بيان ذلك المترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط		- الترقية من الدرجة الثانية إلى وظائف الدرجة	107.
ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل فى مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيع للترقية فى وقت معين - بيان ذلك - ضوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط 1871		الأولى- أساسها تقدير جهة الادارة لصلاحية	
مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح للترقية في وقت معين - بيان ذلك الاحتيار - الفرق بين الضابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط		المرشح - لا وجه للاعتماد فيها على ما يتضمنه	
للترقية في وقت معين - بيان ذلك ١٥٦١ - ضوابط الترقية بالاختيار - الغرق بين الضابط		ملف خدمة العامل وحده - صلاحية العامل في	
١٥٦١ - ضوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط ١٥٦٢		مجال الترقية مسألة نسبية تتحدد عند الترشيح	
1	1071	للترقية في وقت معين - بيان ذلك	
١٥٦٢ - الأثر المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار	1077	- ضوابط الترقية بالاختيار - الفرق بين الضابط	1071
		- الأثر المترتب على إضافة ضابط للترقية بالاختيار	1077

1077	مخالف للقانون	
	- ترقية بالاختيار - ضوابط الترقية - مدى إتفاقها	1078
1074	مع أحكام القانون	
	البحث الثالث - السلطة التقديرية في مجال	
1076	قرارات النقل	
	- قرار نقل - سلطة تقديرية للإدارة - في حدود	1078
1076	الصالح العام وعدم إساءة إستعمال السلطة	
l	- قرار نقل بطريق التبادل - سلطة تقديرية للإدارة -	1070
Ì	لا معقب عليها ما دامت قد راعت فيه صالح	
1070	العمل	
	<ul> <li>نقل مكانى فى نفس الدرجة المالية والوظيفة - لا</li> </ul>	1077
	يعتبر تنزيلا في الوظيفة - ترخص الجهة الادارية	
1070	في إجرائه إبتفاء مصلحة عامة	
l	- نقل الموظفين - حق لجهات الادارة وفقا لمقتضيات	1077
	العمل والمصلحة العامة- لا يغير من طبيعته أن	
	يكون في أعقاب تحقيق عن أخطاء نسبت إلى	
1077	الموظف	
	- نقل من وزارة أو مصلحة إلى أخرى نقلا نوعيا أو	1074
1077	مكانيا - سلطة تقديرية للادارة - شروطها	
	- قرار نقل - لا مسئولية على الحكومة - سلطة	1074
1077	تقديرية - في حدود المصلحة العامة	
	- قرار نقل - سلطة تقديرية لصالح العمل - تجنب	104.
1077	هذه الغاية يجعل القرار مخالفا للقانون	
	- قرار نقل - من الملاسات المتروكة لتقدير الادارة	1041
1074	في حدود الصالح العام	
	- نقل الموظف لمخالفة توجيهات رئيسه المباشر	1077

		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
i		وتخطيه إياه إلى رئيسه الأعلى - وهو نقل مكانى	
ı	1074	مبنى على سلطة تقديرية متفقة وحكم القانون	1
١		- عدم دستورية النص على حظر الطعن على قرارات	1044
١		نقل وندب أعضاء مجلس الدولة - النقل المكانى	
ı		سلطة تترخص فيها الجهة الادارية - حدودها عدم	
ı	1079	إساءة إستعمال السلطة	
ı		- ليس للموظف حق مكتسب في البقاء في وظيفة	1042
ı		بعينها تأسيسا على أنه لم يطلب نقله منها أو على	
I		أنه يفيد منها خبرة معينة لا تتوافر في الوظيفة	
ı	1079	التي سينقل البها	
l		- تلاحق قرارات النقل وصدورها بغير مقتض من	1040
l		الصالح العام- عدم جواز إتخاذ سلطة النقل	
١	۱۵۷.	المكاني أداة للمجازاة	
l		- صدور قرار بنقل أحد العاملين والطعن فيه أمام	1047
		المحاكم التأديبية - يكفى أن تتبين المحكمة من	
ı		ظروف الأحوال وملابساتها أن نية مصدر القرار	
		اتجهت إلى عقاب العامل دون إتباع الاجراءات	
		المقررة فينعقد لها الاختصاص بنظر الطعن والفصل	
l	104.	فيه	
l		- أساس إختصاص محكمة القضاء الإدارى أو	1077
		المحكمة الإدارية بالطعن في قرارات النقل في ظل	
		حكم دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا	
		- وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم	
		التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون	
		على سبيل الحصر وبالتالي فلا ينعقد الاختصاص	
		لهذه المحاكم إلا إذا كان الطعن موجها إلى ما	1

1044	وصفه صريح نص القانون بأنه جزاء.	
	- سلطة الادارة التقديرية في نقل العامل منوطة	1044
	بتحقيق مقتضيات الصالح العام وحسن سير المرافق	
1044	العامة وألا تنحرف في إستعمال سلطتها	
	البحث الرابع - السلطة التقديرية في مجال	
1077	قرارات الاعارة	
1	- تجديد عقد العمل في جامعة أجنبية بغير موافقة	1071
}	الجهة المعيرة يعد تعاقدا شخصيا - تجديد الاعارة	
1044	من الأمور التي تترخص فيها الجهة المعيرة	
	- مدة إعارة الموظف إذا بلغت حدها الأقصى فلا	104.
	يجوز مدها إلا على الوجه المبين بالقانون ولا	
	يسوغ للجهة التى يتبعها الموظف أن تتخذ اجراء	ļ
	ينطوى على مد الاعارة ضمنا متجاوزة حدها	
1044	الأقصى على خلاف أحكام القانون - أساس ذلك	
	- الغاء قرار الاعارة عا تترخص فيه جهة الادارة	1041
	بسلطة تقديرية واسعة - ومع ذلك يجب أن يقوم	
	قرار الالغاء على أسباب تبرره صدقا وحقا-	
	للْفضاء الادارى التحقق من مدى مطابقة هذه	
	الأسباب للقانون - مثال - إستحقاق التعويض عن	
1040	قوار إلغاء الاعارة الخاطئ	
	- إعارة أعضاء مجلس الدولة - مدة الاعارة - سلطة	1047
	رئيس الجمهورية التقديرية في مد الإعارة - حدود	
1047	هذه السلطة	
	- السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية في مد إعارة	1015
	عضو مجلس الدولة - أثر قرار تجديد الاعارة بعد	
1047	المدة الأصلية	

	T	
1	- الإعارة وإستمرارها وتجديدها من الملاسات التي	1046
	تترخص فيها الجهة الادارية المختصة بما لها من	
	سلطة تقديرية طالما خلا قرارها من إساءة إستعمال	
1044	السلطة	
	البحث الخامس - السلطة التقديرية في مجال	
1077	قرارات إنهاء الخدمة	
	<ul> <li>♦ موقف الحكمة الادارية العليا من سلطة الادارة</li> </ul>	
	التقديرية في إنهاء خدمة العامل خلال فترة	
1044	الإختبار	
	- تقدير صلاحية الموظف تحت الاختبار متروك للسلطة	1040
	التى قلك التعيين - لها وحدها تقدير صلاحيته	
	للوظيفة من عدمه - إستنادها في هذا التقدير إلى	
	أية عناصر تستمد منها قرارها بلا معقب عليها ما	
1044	دام قرارها يجئ خالبا من إساءة إستعمال السلطة	
	- إرتكاب المدعى العديد من المخالفات التي تنطوى	1047
	على إهمال وعدم دقة في العمل وعدم طاعة أوامر	
	الرؤساء كاف لأن يستخلص منه إستخلاصا سائغا	
1071	ثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار	
	- يكفى لصحة قرار الفصل أن يثبت عدم الصلاحية	1044
	خلال فترة الإختبار - لا بطلان إذا تراخى صدوره	
1049	بعد إنقضاء مدة الاختبار أمدا معقولا	
	- تراخى صدور قرار الفصل إلى ما بعد إنقضاء فترة	١٥٨٨
	الإختبار لا يعيب القرار ما دامت عدم الصلاحية	
104.	قد تقررت قبل إنقضاء هذه الفترة	
	- السلطة التقديرية لانهاء خدمة العامل المعين تحت	1041
1041	الاختيار	
	34	
	L	

	- لا يسوغ لجهة الادارة سحب القرار الصادر بإنهاء	104.
1	الخدمة أستناد إلى الاستقالة الصريحة أو الضمنية	1
	- لا يجوز القياس في هذه الحالة على ما هو مقرر	i
	بالنسبة إلى القرارات الصادرة بالفصل، أساس	
1041	ذلك	ļ
	<ul> <li>موقف الحكمة الادارية العليا من حدود سلطة</li> </ul>	
	الادارة التقديرية في إنهاء خدمة العامل	
1041	للانقطاع والاستقالة الحكمية ،	}
	(أ) المبادىء القانونية قبل صدور حكم دائرة	1
1047	توحيد الباديء ،	}
	- الاستقالة طبقا للأصول العامة للوظيفة - لا تنتج	1091
	بذاتها أثرها القانوني في فصم رابطة التوظف -	
	ترتب هذا الأثر- يتوقف على القرار الصادر من	1
	الجهة الادارية بقبولها صراحة أو على مضى المدة	
	التي تعتبر بعدها مقبولة حكما - سريان هذا	
1687	الحكم على عمال المرافق العامة كافة	
	- القانون ترك لجهة الادارة أن تترخص في إعتبار	1097
	الموظف المنقطع عن عمله دون أذن مدة خمسة عشر	
	يوما متتالية مستقيلا من الخدمة طبقا لما تراه	
١٥٨٣	محققا للمصلحة العامة	
	- القرينة التي جاء بها المشرع لإعتبار الموظف	1098
	مستقيلا مقررة لمصلحة جهة الأدارة - للجهة	
	الادارية إعمالها وإعتباره مستقيلاً أو إهمالها	
	وتمضى في مساطته تأديبيا - الافصاح عن ذلك	
	یتم فی صورة قرار إداری ولیس فی صورة قرار	
1016	تنفیذی	

	- إنتهاء خدمة العامل، عا يعتبر إستقالة ضمنية، إذا	1096
	انقطع عن عمله بغير إذن خمسة عشر يوما متتالية	
	المصح على علما بعير إدان عصد عسر يوف عصابية الأيار المائة الأبالقرار المائة الأبالقرار المائة الأبالقرار المائة الأبالقرار المائة الأبالقرار المائة	
1	الصادر بقبول الاستقالة - القرينة القانونية على	
	الاستقالة الضمنية المستفادة من إنقطاع العامل	
		ĺ
	بدون إذن عن عمله مقررة لصالح الادارة لا العامل	}
1082	– أساس ذلك	
	- إنقطاع العامل عن عمله بغير إذن وبدون عذر -	1030
	يعتبر قرينة قانونية على الاستقالة - هذه القرينة	l
	مقررة لصالح جهة الادارة فلها أن تعتبر العامل	
	مستقيلا ولها أن تتخذ ضده اجراءات تأديبية وفي	İ
	هذه الحالة لا يجوز اعتباره مستقبلا - قرار جهة	{
	الادارة باعتباره مستقبلا بعد إتخاذ الاجراءات	
	التأديبية وقبل البت فيها نهائيا – قرار معدوم –	
1040	بيان ذلك	
	(ب) المبادىء القانونية بعد صدور حكم دائرة	
1014	توحید المباديء ،	
	- إعتبار العامل المنقطع عن عمله المدد المنصوص	1097
	عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة	
	١٩٧٢ مقدما إستقالته إذا لم تكن الاجراءات	
	التأديبية قد إتخذت ضده خلال الشهر التالي	
١٥٨٧	لإنقطاعه عن العمل	
1091	- عناصر وأركان الإستقالة الضمنية	1097
	- إقتران إنقطاع العامل بتقديم طلب في اليوم	1094
	التالي لإحالته إلى القومسيون الطبي - إنتفاء	
1097	قرينة الإستقالة الضمنية	

	- إقرار القومسيون الطبى للعامل على مرضه	1011
	وموافقته على إحتساب مدة الإنقطاع أجازة مرضية	
1098	- إنتفاء الإستقالة الضمنية	
	- الإستقالة الصريحة والإستقالة الضمنية أساسها	17
	إرادة العامل - وجوب إنصراف نية العامل إلى	
	الرغبة في هجِر الوظيفة والعزوف عنها - إنتفاء	
	القرينة يترتب عليها إستمرار بقاء رابطة التوظف	
1098	داثمة	
	المبحث السادس - السلطة التقديرية في مجال	
1092	القرارات التأديبية	
	<ul> <li>مدى تناسب الجرم مع العقوبة التأديبية ،قضاء</li> </ul>	
1090	الغلوء:	
	المطلب الأول - استقلال جهة الادارة في تقدير	
1097	التناسب بين الجزاء والخالفة	
	- قرار تأديبي- عدم تناسب الجزاء مع الفعل- ليس	17.1
	للمحكمة أن تعقب على مقدار الجزاء- هذا	
1097	التناسب متروك لتقدير الإدارة	
	- تقدير الجزاء المناسب - سلطة تقديرية للادارة ما	17.4
1097	دام في حدود القانون	
1097	- تقدير الجزاء المناسب من السلطات التقديرية للادارة	17.8
	- قرار إدارى بالفصل - بعد إستيفاء الأوضاع	17.6
	الشكيلة وسماع دفاع الموظف - تقدير العقوبة لا	
	معقب عليه من هنه المحكمة إلا لعيب سوء	
1097	إستعمال السلطة	
	- قرار تأديبي - استناده إلى عناصر ثابته في	17.0
	الأوراق - تقدير الجزاء من السلطة الادارية	

	التقديرية - لا معقب عليها ما دامت لم تخالف	
1044	القانون وقدرت الجزاء في الحدود القانونية	]
	- قرار تأديبي - تناسب الجزاء مع الفعل - سلطة	17.7
1094	تقديرية للمجالس التأديبية	
	- قرار تأديبي - سلطة تقديرية - ما دام له أصل	17.7
1099	ثابت في الأوراق ولم يشبه سوء إستعمال السلطة	
	- قرار تأديبي - للادارة حرية تقدير الخطورة الناجمة	17.4
1099	عن الخطأ – وتقدير ما يناسبه من جزاء	
	- قرار تأديبي - متى يجوز للادارة إصدار قرارها -	17.4
17	ومدى رقابة القضاء عليها	
	- إستقلال جهة الادارة بتقدير التناسب بين الجزاء	171.
17	والمخالفة	
	- حرية الإدارة في تقدير الجزاء المناسب - الغلو في	1711
17.7	تقدير الجزاء – مناطه – مثال	
	المطلب الثاني - والغلو، يحد سلطة الادارة في	
17.8	تقدير التناسب بين الجزاء والخالفة	
	<ul> <li>المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء</li> </ul>	
	الإداري والحكمة الإدارية العليا في «رقابة	
17.0	الغلوءه	
	- فصل أحد العمد لمخالفته في التبليغ عن حادث	1717
	سرقة - عدم الملاحة الظاهرة بين المخالفة والجزاء	
17.0	– إلغاء	
	- مناط مشروعية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى	1718
	وما يناسبه من جزاء ألا يشوب إستعمالها «غلو»	{
	– من صور الغلو عدم الملامة الظاهرة بين درجة	
	خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره -	

	I	
1	معيار عدم المشروعية في هذه الصورة ليس معيارا	
	شخصیا وإنما هو معیار موضوعی قوامه أن درجة	
	خطورة الذنب الإداري لا تتناسب البته مع نوع	
17.7	الجزاء ومقداره	
	- الجزاءات التأديبية التي توقع على الموظفين -	1712
	سلطات الجهات التأديبية في تقديرها عا يتناسب	
17.4	مع المخالفات - رقابة المحكمة لها - حدودها	
	- الجزاءات التأديبية التي توقع عن المخالفات	1710
171.	التأديبية - تقدير السلطات التأديبية لها - حدوده	
	- سلطة جهة التأديب في تقدير خطورة الذنب الإداري	1717
	وما يناسبه من جزاء بذير معقب عليها - مناط	
171.	مشروعية هذه السلطة - ألا يشوب إستعمالها غلو	
	- عدم التناسب الظاهر بين الجزاء والمخالفة - إلغاء	1717
	القرار - حق الشركة في توقيع الجزاء المناسب -	
1711	مثال	
	<ul> <li>هل تقتصر رقابة القشاء لعدم تناسب الجزاء مع</li> </ul>	
	الذنب على حالات الغلو فقط؟ أم تمتد إلى	
	حالات رالتهوين، أي حالات تخفيف الجزاء مع	
1717	<b>جسامةالذنب</b> 9	
	- عدم التناسب الظاهر بين الجزاء الإدارى والذنب	1714
	الموقّع عنه - مثال - مجازاة العامل المختلس	
1717	بخصم شهر من مرتبة - عدم مشروعيته	
	- فصل العامل من الخدمة - إعتباره جزاء لا يتناسب	1714
	مع ما ارتكبه من مخالفة لما أحاط به من ظروف	
1718	وملاہسات - ہیان ذلك	
	- إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر إدانة	177.
	,	
	·	

	العامل فيما نسب إليه من إستيلاته على بعض	
	قطع الحديد المملوكة لشركة النحاس فإن الحكم	İ
1	يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عندما إنتهى	
	إلى عدم تناسب جزاء الفصل مع المخالفة التي	}
	إقترفها العامل توقيع جزاء الفصل على العامل	}
	المستولى على قطع الحديد المملوكة للشركة يتناسب	
1716	عدلا وقانونا مع ما إقترفه العامل - أساس ذلك	ł
	- رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم	1771
l	التأديبية وما تقضى به من جزاءات لتحقيق	
l	التناسب بين درجة خطورة الذنب الإداري مع	
	المخالفة المنسوبة إلى المحال إلى المحاكمة،	
	وللمحكمة إذا شاب ترقيع الجزاء غلو في التقدير	
1710	أن تنزل بالجزاء إلى القدر المناسب	
	<ul> <li>وجوب تناسب الجزاء مع الذنب الإدارى وأن يكون</li> </ul>	1777
}	عادلاً خالياً من الإسراف في الشدة أو الإمعان في	
1717	إستعمال الرأفة	
	- عدم تناسب جزاء الفصل من الخدمة مع المخالفة	1778
1717	المنسوية للطاعن	
	- الفصل من الخدمة جزاء يتضمن إنهاء للمستقبل	1776
	الوظيفي وهو جزاء مشوب بعيب الغلو في تقدير	
1717	الجزاء بالنظر إلى حجم المخالفة المنسوية للطاعن	
	<ul> <li>مناط مشروعية السلطة التقديرية في توقيع</li> </ul>	1770
	الجزاءات التأديبية ألا يشوب إستعمال هذه السلطة	
	غلو ومن صوره عدم الملائمة الظاهرة بين درجة	
1714	خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره	
	- حجم الذنوب الإدارية الثابتة في حق الطاعن وإن	1777
	<u>'</u>	

	مست أمانته ونزاهته إلا أن جزاء الفصل من	
	الخدمة ينطوى على غلو في إستعمال سلطة العقاب	
	يسترجب الإلغاء والاكتفاء بمجازاة الطاعن بالإحالة	
1714	إلى المعاش	
	البابالسادس	
1778	نهاية القرارات الادارية	
1777	<ul> <li>النهاية الطبيعية للقرار الإدارى</li> </ul>	
1778	<ul> <li>النهاية بالطريق القضائي</li> </ul>	
1778	<ul> <li>نهایة القرار الإداری بغیر إرادة الإدارة</li> </ul>	
1776	<ul> <li>نهایة القرار الإداری بعمل الإدارة</li> </ul>	
1770	الفصل الأول - ميعاد سحب القرار الاداري	
1770	المبحث الأول - علة ميعاد سحب القرار الادارى	
1777	المبحث الثاني - بدء سريان ميعاد السحب	
1777	* متى يبدأ سريان ميعاد السحب	
	- قرار إدارى فردى - سعبه - ميعاد السعب -	1777
1744	متى يبدأ – علة ذلك	
	- قرار ترقية خاطئ - سحبه في خلال الستين يوما	1774
	- العبرة في حساب الميعاد بتاريخ القرار المسحوب	
	لا بالتاريخ الذي أرجعت إليه الترقية قرار السحب	
1777	صعيع	
	- قرار ترقية مخالف للقانون - جواز سحبه خلال	1774
1774	ستين يوما	
	- ترقية بالإختيار - بناؤه على عناصر ثبت عدم	175.
1774	صحتها – جواز سحب الترقية خلال ستين يوما	
	- سحب القرار الإداري - لمخالفته للقانون - جوازه	1781
1779	خلال الستين يوما - الحكمة منه	

174.	- حكمة السحب خلال ميعاد الطعن بالطريق القضائي	1744
''''		1788
1	<ul> <li>قرار إداری - جواز سحبه - مادام میعاد رفع</li> <li>الدعوی مازال مفتوحاً</li> </ul>	' '''
174.		۱٦٣٤
]	- سحب القرار الإداري يجوز - شرطه : قامه في	1112
1781	ميعاد الطعن القضائى	
1781	المبحث الثالث - بدء إجراءات السحب خلال الميعاد	
1	- قرار إداري - جواز سحبه خلال الستين يوما	١٦٣٥
1	التالية لصدوره - لا يتحتم صدور قرار السحب	
1744	فى الميعاد بل يكفى بدء إجراءاته خلاله	
1744	المبحث الرابع - إيقاف سريان ميعاد السحب	
	- قرار إدارى - إعتراض الجهة الإدارية عليه -	1787
	يوقف ميعاد السحب - قياسه على التظلم المقدم	
1788	من الأفراد	
	- قرار إداري - سحبه خلال الستين يوما - لأسباب	1780
	كانت موجودة وقت صدور القرار المسحوب إلا أنها	
	كانت خافية على الإدارة ولم تعلم بها إلا بعد	
	صدوره ولو علمت بها في الوقت المناسب لما	
178	أصدرته – قرار السحب صحيح	
1786	- حق الإدارة في سحب القرار الإداري – ميعاده	1784
	- سحب القرار الإداري الباطل يكون خلال المدة	1789
	المحددة لطلب الإلغاء - ليس بلازم أن يتم السحب	
	كلياً أو جزئياً خلال هذه المدة المقررة له - يكفى أن	
	تكون إجراءات السحب قد بدأت خلال الميعاد	
	المذكور - إستمرار حق السحب قائماً آنذاك طوال	
١٦٣٤	المدور - إستمرار عن السحب قابت الداق طوات الدام	
1112		,,,
	- التظلم من القرار الإدارى يخول للجهة الإدارية	112.

	سحبه بشرط أن يتم السحب خلال المدة المقررة	-
	لطلب الإلغاء - يكفى أن تكون إجراءات السحب	
l	بإفصاح الإدارة عن إرادتها في هذا الخصوص قد	
	بدأت خلال الميعاد المذكور بأن تكون الهيئة	
1	الإدارية قد قامت ببحث التظلم بحثا جديا أو	
}	سلكت مسلكا إيجابيا نحو التحقق من مطابقة أو	
1	عدم مطابقة القرار الإدارى للقانون إلى أن تحدد	
1787	موقفها منه نهائياً	
	- صدور قرار إدارى مخالف للقانون وإعتراض	1751
1	الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عليه -الميعاد	
	المقرر لإعتراض الجهاز في هذه الحالة لا يبدأ من	
ĺ	تاريخ صدور القرار وإنما من تاريخ علم الجهاز به	
1744	- تطبيق	
	- التظلم من القرار الساحب لا يعتبر تظلما ثانيا ،	1727
	بل هو تظلم أول بإعتبار أن القرار السابق هو قرار	
1789	جديد غير القرار المسحوب	
	- القرارات المخالفة للقانون يجب على الإدارة الرجوع	1764
	فيها وسحبها بقصد إزالة آثار المخالفة وتجنب	
	الحكم بإلغائها قضائيا - بشرط أن يتم السحب	
	فى خلال المدة المحددة لطلب الإلغاء – يجب	
	التوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في	
	إصلاح ما إنطوى عليه قرارها من مخالفة قانونية	
	وبين ضرورة إستقرار الأوضاع القانونية المترتبة	
	على القرار الإدارى - لا يشترط أن تكتمل كافة	
	إجراءات السحب خلال المدة المقررة له - يكفى في	
	ذلك أن تكون إجراءات السحب بإفصاح الإدارة	

عن إرادتها في السحب قد بدأت خلال الميعاد	i
المحدد للسحب المحدد الم	
- إذا صدر قرار إداري فردي معيب قانونا من شأنه	1766
أن يولد حقا سواء لجهة الإدارة أو للأقراد فإن هذا	
القرار يتحصن ويستقر عقب إنقضاء فترة ستبن	
يوماً على نشره أو العلم به - يسرى على هذ	]
القرار ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر	
في الموضوع ذاته - إذا إنقضت فترة الستين يوما	
المذكورة إكتسب القرار حصانة من أي إلغاء أو	]
تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب	
فيما تضمنه القرار - لا تسرى هذه الحصانة في	
حالة ما إذا كان القرار المعيب معدوما أى لحقت به	ĺ
مخالفة جسيمة للدستور أو القانون	
المبحث الخامس - السلطة الختصة بسحب القرار	
الإدارى ١٦٤٢	ĺ
- السلطة التي قملك سحب القرار الإداري النهائي	1750
المشوب - هي الجهة التي أصدرته أو الجهة	
الرئاسية لها - سحب القرار الإداري الباطل بموجب	
قرار آخر من مصدره خلال الميعاد المقرر للطعن	
القضائي - صحيح	
- التظلم إلى مجلس الشعب أو غيره من المؤسسات	1757
السياسية من قرار إدارى معيب بطلب إلغائه ليس	
بديلاً للتظلم الإداري الذي يجب أن يقدم إلى الجهة	
مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية . لأن هاتين	
الجهتين فحسب تملكان قانونا سحب القرار أو	- 1
المهين حسب سادن دعود ساله معودادا	j.
تعديله أو إلغاء - ولهما طرح توصيات الهيئات	1

1757	السياسية عند الإقتضاء	
	المبحث السادس - أثر سحب القرار المعيب بعدميعاد	
1758	السحب	
	- سحب القرار الإدارى المعيب بعد مضى المدة	1764
	القانونية المقررة للسعب يجعل القرار الساحب	
	باطلاً - ليس من شأن البطلان في هذه الحالة أن	
	ينحدر بالقرار الساحب إلى مرتبة العدم أثر ذلك -	
1766	مثال	
	الفصل الثاني - القرارات الادارية غير الجائز	
1760	سحبها	
1767	المبحث الأول - القرارات الادارية السليمة	
	- قرار إداری - عدم جواز سحبه متی ترتب علیه	١٦٤٨
	حق للغير وانقضت مواعيد الطعن بالالغاء.	
1727	اكتسابه حصانة	
1768	- قرار إداري صحيح - عدم جواز سحبه أو تعديله	1769
	- قرار إداري مطابق للقانون - ليس لجهة الادارة	170.
	سعبه بحجة أنها أخطأت في تقدير الظروف التي	
	أدت إلى إصداره - السحب لايكون الا بالنسبة	
1764	للقرارات المخالفة للقانون	
	- سحب القرار - الحكمة منه - قرار صحيح - عدم	1701
1764	جواز سحبه	
	- قرار إداری صحیح - عدم جواز سحبه ولو فی	1707
170.	خلال الستين يوما التالية لصدوره	
	- قرار فصل - جواز سعبه سواء کان صعیحا أو	1708
	غير صحيح في الميعاد - لو إعتبر مخالفا للقانون	
	يجرز سعبه ولو إعتبر مطابقا للقانون فالسحب	

1701	جائز إستثناء - سبب ذلك	
	- قرار إداري بالفصل - سحبه لايجعل له وجود	1702
Ì	صدور قرار بإعادة الموظف إلى عمله لايعتبر تعيينا	Ì
1707	جديدا بل تصحيحا لوضع خاطيء	1
İ	- قرار بإعادة المدعى إلى العمل بعد أكثر من ستين	1700
	يوما على صدور قرار صحيح بالفصل - ليس	
1708	سحبا للقرار - يعتبر تعيينا جديدا	
	- قرار فصل - سحبه وإعادة الموظف للخدمة -	1707
1708	يترتب عليه عدم المساس براتبه	
	- الأصل عدم جواز سحب القرارات الإدارية متى	1707
	صدرت مشروعة - إستثناء قرارات الفصل من هذا	
	الأصل فيجوز سعبها في خلال ستين يوما من	
	تاريخ صدورها ولو تمت صحيحة ولو كان السحب	
	قبل إنشاء قضاء الالغاء في مصر – القرار	
	الساحب لقرار الفصل يجعله كأنه لم يكن - وجوب	
	إعتبار خدمة المفصول الذى سحب قرار فصله	
1708	متصلة مع مايترتب على هذا من آثار	
	- جِواز سعب قرار فصل الموظف سواء أكان صحيحاً	1701
1700	أو غير صحيح	
	- التفرقة بين قرارات العزل وقرارات الإحالة إلى	1709
1707	المعاش من حيث جراز سحبها	
]	- لايسوغ لجهة الادارة سحب القرار الصادر بإنهاء	177.
	الخدمة إستنادا إلى الاستقالة الصريحة أو الضمنية	
	- لايجوز القياس في هذه الحالة على ماهو مقرر	
1707	بالنسبة إلى القرارات الصادرة بالفصل أساس ذلك	
	- قرار إدارى مبنى على سلطة تقديرية للإدارة -	1771

	إستعمال سلطتها - عدم جواز العدول عن تقديرها	1
1707	إلا لأسباب جوهرية	
	- لايجوز لجهة الإدارة أن تسعب القرار التأديبي	1777
1704	المشروع لتوقيع جزاء أشد منه - أساس ذلك	ļ
	<ul> <li>سلطة مجلس إدارة الهيئة العامة للاصلاح</li> </ul>	1778
)	الزراعى فى التصديق على قرارات اللجان	
	القضائية - سلطة تقديرية - عدم جواز سحب قرار	
	التصديق إلا إذا بني على غش - القرار الساحب	
	للتصديق في غير حالة الغش يعتبر معدوما -	
1	إعتبار قرار اللجنة القضائية سارى المفعول –	
1704	أساس ذلك - مثال	
	- القرارات الإدارية التي ترلد حقا أو مركزا شخصيا	1776
	للأفراد لايجوز سعبها في أي وقت متى صدرت	
	سليمه - القرارات الفردية غير المشروعة يجب على	
	الإدارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون -	
	دواعى المصلحة العامة تقتضى إذا صدر قرار	
	معيب من شأنه أن يولد حقا أن يستقر هذا القرار	
	عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما	
	يسرى على القرار الصحيح وهذه الفترة هي ستين	
	يوما من تاريخ نشر القرار واعلانه إذا إنقضت هذه	
	الفترة إكتسب القرار حصانه من أي إلغاء أو	
177.	تعديل	
	– القرار الإدارى السليم لايجوز سحبه إعمالالمبدأ	1770
	عدم رجعية القرارات الإدارية - طبيعة القرار	
1777	السأحب	
	- القرارات الإدارية السليمة التي ترتب مراكز	1777

	قانونية لأصحاب الشأن تتحصن منذ صدورها	
}	فلايجوز للإدارة سحبها - إذا خالفت الإدارة هذه	
	القاعدة وقامت بسحب القرار السليم ولو خلال	
]	الستين يوما التالية لصدوره فان قرارها الساحب	
	يكون قد جاء على خلاف المبادىء القانونية المقررة	
1777	مشوبا بالبطلان حقيقا بالالغاء	
	المبحث الثاني - القرارات الإدارية التي تحصنت	
1778	بفوات ميعاد الطعن القضائي	
	- سحب القرارات الإدارية - مخالفة للقانون -	1777
	ميعاد سحب القرارات الإدارية - تحصن القرار بعد	
	فوات الميعاد - عدم المساس بالمراكز القانونية	
1772	المكتسبة - حكمة ذلك - مثال	
	- قرار إداري - عدم الطعن عليه في الميعاد -	1778
	صيرورته نهائيا - عدم جواز المساس به أو العدول	
1770	عنه إلا لأسباب طارئه	
	- قرار منح العلاوة هو قرار إداري ينشيء مركزا	1774
	قانونيا لصالح الموظف - عدم جواز سحبه الا خلال	
1770	ميعاد الطعن	
	- قرار بمنح علاوة - مخالفته للقانون - عدم جواز	177.
1770	سحبه بعد فوات الميعاد	
	- لايجوز سحب القرارات الإدارية بدعوى مخالفتها	1771
	للقانون بعد مضى ميعاد الستين يوما حفاظا على	
	إستقرار المراكز القانونية للأفراد بعد إنقضاء زمن	
1777	واحد	'
	- قرار إدارى - عدم جواز سعبه بعد إنقضاء أكثر	1777
	من ستين يوما - لامحل للتذرع بالخطأ - الحكمة	

1777	من ذلك	
1	- مضى المدة المقررة قانونا للسحب - تكسب القرار	1778
1	حصانة تعصمه من الالغاء - عدم جواز المساس	
1777	بالحق المكتسب	
1	- قرارادراری - عدم جواز سحبه بعد فوات ستین	1772
1774	يوما	
	- قرار إدارى فردى - عدم جواز سحبه إلا فى	1770
	الميعاد القانوني - قرار إداري تنظيمي جواز سحبه	
1779	فی أی وقت	
	- قرار إداري - على فرض عدم صحته - لايجوز	1777
	سحبه إلا خلال الستين يوما المنصوص عليها في	
177.	قانون مجلس الدولة	
Ì	- لايجوز للجهة الإدارية سعب القرارات الفردية	1777
	بدعوى مخالفة القانون بعد مضى ميعاد الستين	
177.	يوما	
]	- القرار الباطل يتحصن بعدم الطعن عليه في الميعاد	1778
177.	القانوني	
	- القرار الساحب يجب التظلم منه والطعن عليه في	1774
1771	الميعاد المقرر قانونا للتظلم والطعن القضائى	
	- وجوب التظلم من القرار الساحب في الميعاد -	174.
Ì	حصانة القرار المعيب بفوات الستين يوما يسرى	
1771	في شأن كل من الإدارة والأفراد	
	- إعادة الموظف المفصول إلى الخدمة إنما هو إستثناء	1781
	من أصل فلايجوز التوسع في هذا الإستثناء	į
	وقياس الإستقالة عليه - الفارق بين الاستقالة	
1777	والفصل	

	T	
	- القرارات الإدارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا	1787
	للأقراد لايجوز سحبها في أي وقت متى صدرت	
	سليمة ومطابقة للقانون - أساس ذلك- إذا صدر	
	قرار ساحب لقرار إداری سلیم أو قرار إداری	
]	مخالف للقانون فات ميعاد سحبه فإن القرار	
	الساحب يكون باطلا - ليس من شأن بطلان القرار	
	الساحب أن ينحدر به إلى مرتبه العدم بل يتحصن	
	بعدم الطعن عليه أو سحبه خلال الستين يوما -	
	تحصن القرار الساحب بغوات ميعاد الطعن أو	
1778	السحب ولو كان مخالفا للقانون	
	- القرارات الإدارية التي تلحقها الحصانة بفوات	١٦٨٣
	المواعيد فتعصمها من السحب أو الإلغاء هي تلك	
	القرارات التي يشوب صدورها عيب من العيوب	
	المقررة في القانون للقرار الإداري - إذا فات	
	الميعاد المقرر قانونا لسحب القرار الإدارى المخالف	
	للقانون أو للطعن فيه بالالغاء أمام محاكم مجلس	
	الدولة إكتسب القرار حصانة تعصمه من السحب	
1746	إداريا أو الالغاء	
	- مخالفة القرار الإدارى للقانون تستتبع البطلان لا	١٦٨٤
	الانعدام - القرار المنعدم يمكن سحبه في أي وقت	
	وفى كل وقت - بالنسبة للقرار الباطل فالأمر	
	يختلف فيزول أثر البطلان بإنقضاء أكثر من ستين	
	يرما عليه دون مساس به - بإنقضاء هذه المدة	
	يصبح القرار نهائيا وحصيناً - سحب القرارات	
	المشوية بالبطلان بعد إنقضاء هذه المدة يشكل	
	إنتهاكا خطيرا لآثار القرارات الفردية وماتولد عنه	

	من مراكز قانونية مما يجعل القرارات الساحبة لها	
1777	غير جائزة من الناحية القانونية	
	- عدم جواز سحب القرارات الإدارية المخالفة	1780
	للقانون إلا خلال الستين يوماً المقررة ما لم يكن	
	القرار قد صدر نتيجة غش أو تدليس من جانب	
	المستفيد - قرار إعلان نتيجة إمتحان وسحبه بعد	
1774	الميعاد - أثر ذلك : تطبيق	
	- القيد الخاطئ بأحد الفرق الدراسية بسبب مخالفة	1787
	شرط السن لا يجوز سحبه بعد الميعاد متى ثبت أن	
	السن ليس شرطاً إلا في القيد بالفرقة الأولى ومتى	
1774	تم سداد المصروفات وأداء إمتحان أحد الشهور	
	- قرار إدارى - سحب القرارات الإدارية غير	178
	المشروعة – تحصن هذه القرارات بمضى ستين يوما	
	من تاریخ نشر القرار أو إعلانه به قیاسا علی مدة	
174.	الطعن القضائي	
	- طالب - القيد بالفرقة الأعلى رغم عدم نجاحه -	AAFI
	مضى أكثر من ستين يوما على صدوره يجعله	
174.	حصينا من السحب أو الإلغاء	
	- قرار إدارى – الميعاد المقرر لسحب القرارات غير	1744
	المشروعة - ستين يوما من تاريخ نشر القرار أو	
	إعلاته بحيث إذا انقضت هذه الفترة اكتسب هذا	
1781	القرار حصانة من أي إلغاء أو تعديل	
	- قىرار إدارى - سحب القرارات الإداريية غيير	174.
	المشروعة - تحصن هذه القرارات بمضى ستين يوما	
	من تاریخ نشر القرار أو إعلانه به قیاسا علی مدة	
	الطعن القضائى - لصاحب الشأن حق مكتسب	

1777	وكل إخلال به بقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون	
	الفصل الثالث - القرارات الادارية الجائز	
1788	سحبها دون تقيد بميعاد	
1786	المبحث الأول - القرارات المنعدمة	
	- متى يكون العمل الادارى معدوما يجوز سحبه	۱۶۹۰م
1786	دون التقيد بميعاد الطعن القضائي	
	- المخالفة الجسيمة للقانون تجعل القرار منعدما عما	1741
1747	يجوز سحبه دون التقيد بميعاد الطعن القضائي	
	- عدم جواز سحب القرار الادارى بعد فوات ميعاد	1797
	الطّعن فيه بالالغاء دون حصول طعن فيه –	
1747	إستثناء القرارات المنعدمة من ذلك	
	- ميعاد سحب القرارات الادارية - تحصن القرار بعد	1798
	فوات الميعاد - الاستثناءات على هذه القاعدة -	
	حالة إنعدام القرار الادارى، وحالة صدوره بناء	
	على غش أو تدليس - خطأ الادارة وهي يصدد	
1747	استعمال سلطتها التقديرية لايبرر لها	
	- إنعدام القرار - أسبابه - القرار الصادر من جهة	1796
	الادارة نتيجة غش أو تدليس من جانب الأفراد	
	لايكتسب حصانة تعصمه من الالغاء - جواز	
	السحب دون التقيد عميعاد الستين يوما - أساس	
۱٦٨٨	ذلك	
	- قرار التعبين على درجة مشغولة - عدم إمكان	1790
	تحقيق أثره قانونا - إنعدام المركز القانوني الذي	j
	يمكن أن يرد عليه التعيين - أثر ذلك - عدم	
	تقيد الادارة بالميعاد المقرر لسحب القرارات	j
174.	الادارية	

	- قرار الترقية القائم على درجات غير موجودة يجوز	1747
174.	سحبه دون تقيد عيعاد الستين يوما	
	- إنجاه الادارة عند النعيين في وظيفة ملاحظي	1747
	مراجعة إلى إشتراط الحصول على شهادة الدراسة	
	الثانوية - أثر فقدان هذا الشرط في أحد عن	
	شملهم التعيين - إعتبار القرار منعدما لتخلف	
	ركن النية فيه - عدم إكتسابه أية حصانة وجواز	
1747	سحبه أو إلغائه في أي وقت	
	- التفرقة بين عيب عدم الاختصاص البسيط وعيب	1794
	عدم الاختصاص الجسيم. يترتب على العيب	
	الجسيم إنعدام القرار وجواز سحبه في أي وقت	
1797	دون تقيد عيعاد الستين يرما	
	- قرار الإدارة بفصل العامل المريض بأحد الأمراض	1799
	المزمنة يعتبر قرارا معدوما ولايتقيد بميعاد الطعن	
	بالالغاء حتى لو كان قد بنى على قرار من	
	القومسيون الطبي بعدم اللياقة الصحية للبقاء في	
1798	الخدمة	
	- لايجوز أن يتم السحب على قرار قد تحصن وأصبح	١٧
	في حكم القرار الصحيح - حيث لايرد السحب بعد	
	تحصن القرار - القرار المنعدم يتعين إعتباره كأن لم	
	يكن دون التقيد بمواعيد سحب القرارات الادارية -	
1792	فیجوز سحیه فی أی وقت	
	المبحث الثاني - القرارات الادارية الصادرة بناء على	
1790	غش او تدلیس	
	- إبعاد أجنبى - قرار بمنع إقامة بعد ذلك نتيجة	17.1
	لغش صادر منه جواز سحب القرار الأخير دون	
	ا عمل معیر سے بور سے بعور د چر دی	
	L	

1797	تقيد بميعاد	
	- قرار إداري - لامحل للقول بأنه أصبح حصينا من	14.4
	الالغاء بعد مضى ستين يوما على صدوره إذا كان	İ
1744	القرار قد بني على غش - الغش لايكسب حقا	
	- قرار التعيين الصادر بناء على غش يسوغ لجهة	14.4
1747	الادارة سحبه دون تقيد بالميعاد	
	- الغش والتدليس لايرتبا أى حق - جواز سحب	١٧٠٤
	القرار الادارى الصادر نتيجة غش أو تدليس دون	
1744	تقید برأی میعاد	
	- لايجوز للشخص الافادة من غشه وسوء نيته -	14.0
	جواز سحب القرار المبنى على غش أو تدليس دون	
1744	تقيد بالميعاد	
	- العمل السلبي الصادر من المستفيد والذي يؤثر في	14.7
	صدور القرار على غير أساس يأخذ حكم التدليس	
1799	ويجيز للإدارة سحب القرار دون تقيد بالميعاد	
	<ul> <li>شروط الغش أو التدليس المبيح لسحب القرار</li> </ul>	
١٧٠٠	الادارى:	
17	الشرط الأول - صدور الغش أو التدليس من المستفيد	
17	<ul> <li>أثر إستفادة الفرد من تدليس أو غش غيره</li> </ul>	
17.8	♦ تطبیق ، تزویر شهادات المیلاد ،	
	- القيد بصفوف دراسية أعلى نتيجة الغش أو	14.4
	التزوير لا يكتسب أي حصانة ويتم النزول بهم إلى	
	الصفوف الدراسية التى تتفق مع مستنداتهم	
17.8	الحقيقية	
	الشرط الثاني- أن تكون الأعمال الصادرة من	
14.4	المستفيد هي التي أدت إلى إصدار القرار	

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
	- حق الادارة في سحب القرارات الادارية غير	14.4
	المشروعة مرهون بأن تنشط الإدارة إلى ممارسة هذا	
	الحق خلال ميعاد الطعن القضائى وهو ستون يوما	
	من تاريخ صدور القرار الادارى المعيب أو إلى	
	ماقبل صدور حكم في دعوى طلب إلغائه المقامه	
	في الميعاد - من الاستثناءات التي ترد على هذه	
	القاعدة حالة حصول أحد الأفراد على قرار إداري	
	نتبجة تدليسه فلايكتسب هذا القرار أي حصانة	
	تعصمه من السحب بعد إنقضاء المواعيد القانونية	
	- الشروط التي يجب توافرها في التدليس الذي	
14.6	يترتب عليه الأثر المتقدم	
	- حق الإدارة في سحب القرارات الادارية غير	17.4
1	المشروعة وتصحبح الأوضاع المخالفة للقانون أصل	
	مسلم به - هذا الأمر مرهون بان تنشط الادارة إلى	
]	عارسته خلال الميعاد المقرر للطعن القضائي -	
	حالات لايخضع سحبها لميعاد الستين يوما المقررة	
	لسحب القرار الاداري المعيب - حالة ما إذا حصل	
	أحد الأفراد على قرار إدارى نتيجة التدليس أو	
	الغش - لايكتسب هذا القرار أية حصانة تعصمه	
	من السحب أو الالغاء بعد إنقضاء المواعيد المقررة	
14.0	قانونا بسحب القرارات الادارية.	
}	- القرارات التي تلحقها الحصانة بفوات المواعيد	171.
	تعصمها من السحب أو الالفاء هي تلك القرارات	
	التي يشوب صدورها عيب من العيوب المقررة في	
	القانون للقرار الاداري - سواء في الاختصاص أو	
	الحل أو السبب - إذا فات الميعاد المقرر قانونا	
L		

	لسحب القرار الإدارى المخالف للقانون أو الطعن	
	فيه بالالفاء امام المحكمة المختصة اكتسب حصانة	
	تعصمه من السحب أو الإلغاء - القرارات الإدارية	
	التى تقوم على الغش والخطأ الإدارى الفاحش	
	والجسيم والاغتصاب الظاهر للحقوق العليا	
	للجماعة يعد غدرا بالمصالح العلبا والعامة لمجموع	
	المواطنين - لما ينطوي عليه من اعتداء غير مبرر	
ļ	على قيم المجتمع ومقوماته ومصالحه العليا -	
	لايوجد أى سند فى إطار الشرعية وسيادة القانون	
	لان تكسب أية حصانة تعصمها من السحب أو	
	الإلغاء - نص الدستور على تطبيق هذا الأصل	
	العام في المادة ٥٧ منه اذ تقضى بان كل إعتداء	
	على الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة	
	للمواطنين أو غيرها من الحقوق والحريات العامة	
	التى يكلفها الدستور والقانون جريمة لاتسقط	
14.4	الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم	
	المبحث الثالث - التسويات الخاصة للمرتبات وما في	
171.	حكمها	
	- تسوية حالة المدعى لا تكسبه حقا - جواز	1711
	تصحيحها طبقا للقانون الذي يستمد منه الحق دون	
1411	القرار التنفيذي - عدم تقيدها بميعاد الستين يوما	
1414	- تسوية خاطئة - جواز الرجوع فيها	1414
	- تسوية خاطئة - جواز العدول عنها دون تقيد بميعاد	1717
1414	الالغاء	
	- مركز قانوني ينشأ بقوة القانون - لايسرى عليه	1415
	ميعاد السقوط وإنما يخضع لمدة التقادم المعتادة -	

	T	r
	يجوز إجراء التسويات وتعديلها دون تقيد بميعاد	
1717	الستين يوما	
	- تسوية خاطئة في شأن المرتب - لاتنشى، حقا -	1710
1718	جواز تصحيحها بعد مضى الستين يوما	
	- تسوية خاطئة - العدول عنها بتسوية أخرى بعد	1717
1415	مضى أكثر من ستين يوما أمر جائز	
	- تسوية حالة خَطأ - لاتكسب حقا - جواز نقضها	1717
1416	وتصحيحها في أي وقت	
	- التسوية الخاطئة لاتلحقها حصانة تعصمها من	1414
1710	السحب الاداري أو الالغاء القضائي	
	- قرار الترقية المبنى على تسوية خاطئة لايجوز	1714
1717	سحبه الا في المواعيد المقررة للطعن القضائي	
	- قرار الترقية المبنى على تسوية خاطئه لا يجوز	177.
	سحبه بعد إنقضاء ميعاد الستين يومأ حتى ولو	
1717	سحبت التسوية	
	- القرار الادارى بترقية الموظف - تحصنه بفوات	1771
	ميعاد السحب، حتى ولو كان قد بنى على تسوية	
1414	خاطئة لحالته مما يجوز سحبها في أي وقت	
	المبحث الرابع - القرارات العيبة المبنية على سلطة	
1414	مقيدة	
	- القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة يجوز	1777
1714	سحبها فی أی وقت	
	- القرارات الادارية الصادرة تطبيقا لقواعد آمرة	1778
	مقيدة يجوز سحبها في أي وقت متى كانت مخالفة	
1414	للقانون	
	- الترخيص الصادر بناء على سلطة مقيدة يجوز	1772

1414	سحبه في أي وقت متى ثبت مخالفته لحكم القانون	
	- القرار الصادر بناء على سلطة مقيدة يجوز سحبه	1770
	في أي وقت - أساس ذلك : أنه قرار كاشف لحق	1
177.	الفرد المستمد من القانون	Í
	- القرارات المنشئة لمراكز قانونية هي التي يرد عليها	1777
	حكم السحب في الميعاد القانوني - القرارات	
]	التنفيذية المنية على سلطة مقيدة يجوز سحبها في	ļ
177.	أي وقت	İ
	- قرار مبنى على سلطة مقيدة - مخالفة القرار	1777
1771	للقانون - جواز سحبه والعدول عنه في أي وقت	
	- قرار بمنع علاوة - حق الموظف مستمد من القانون	1774
	- قرار مبنى على سلطة مقيدة - من حق الموظف	
	المطالبة بالعلاوة المستحقة له دون التقيد بميعاد	
	الطعن - للجهة الادارية أن تلغى أو تسحب	
	القرارات إذا ثبت لها عدم إستحقاق الموظف	
1771	للعلارة دون تقيد بميعاد	
	- قرار إدارى - قرار الاعفاء من الخدمة العسكرية	1774
	– جواز سعبه بعد انقضاء المواعيد – شهادة	
	المعافاة - كاشفة للحق - إن كان الحق غير موجود	
1777	- إنعدمت قيمتها - لايعد هذا سحبا لقرار اداري	
	- قرار اداري - مبنى على سلطة مقيدة - خطؤه -	۱۷۳۰
	لايعتبر أنه قد نشأ قرار اداري - العدول عنه	
	لايعتبر سحبا - قرار إدارى مبنى على سلطة	
	تقديرية جواز سحبه فى خلال ستين يوما وإلا	
1777	إكتسب حصانة نهائية	
	- قرار منح شهادة الثانوية العامة قرار إداري صادر	1741

	بناء على سلطة مقيدة جواز تصويبه أو سحبه في	
İ	أى وقت دون تقيد بميعاد السحب متى ثبت	1
1774	مخالفته لحكم القانون	1
	- التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة	1777
	مقيدة والمبنية على سلطة تقديرية - جواز سحب	
	النوع الأول دون التقيد بمواعيد السحب متى كانت	
1772	معيبة	
1	- قرار تقييم المؤهلات الدراسية - يصدر بناء على	1744
	سلطة مقيدة - جواز تعديله أو سحبه ولايجوز	}
1770	التمسك بالحق المكتسب	
	- القرار الصادر بمنح الدرجة العلمية للطالب - سلطة	١٧٣٤
1	الجهة الادارية في إصداره - سلطة مقيدة - إقتران	
1	صدوره بمسلك غير قويم من المدعى ومخالفته	
	للقانون في أمر يتصل بالنظام العام - جواز سحبه	
1777	دون تقيد بالميعاد	
	- تسوية حالة العامل - هذه التسوية وماتضمنته من	1740
	ترقية وفقا لقواعد الرسوب الوظيفي يجوز سحبها	
	في أي وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة	
	لسحب القرارات الادارية - أساس ذلك التمييز	
	بين القرارات الصادرة عن سلطة تقديرية والقرارات	
1717	الصادرة عن سلطة مقيدة	
	<ul> <li>جواز سحب قرارات الترقية الوجوبية طبقا للقانون</li> </ul>	1777
	رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ متى كانت هذه القرارات	
	مخالفة للقانون ودون التقيد بمواعيد السحب المقررة	
	قانونا باعتبارها قرارات مبنية على سلطة مقيدة -	
	أحقية جهة الادارة في إسترداد ماصرف للعامل	

	الذي سحبت ترقيته على مقتضى ذلك من فروق	
1774	مالية دون وجه حق	
	تعقيب ، مبررات إستثناء القرارات العيبة المبنية	
1774	على سلطة مقيدة من ميعاد السحب	
	التبرير الأول - إنكار صفة القرار الادارى عن القرار	1
1444	المبنى على سلطة مقيدة	
1774	** مضمون التيرير	
1779	** رأينا في التيرير	1
	التبرير الثاني - إعتبار القرار المبنى على سلطة	
	مقيدة عنصرا من عناصر دعوى	
۱۷۳۱	التسوية	
1741	** مضمون التيرير	
1747	** رأينا في التبرير	
	البحث الخامس - القرارات الإدارية الكاشفة	
1777	للحقوق	
	- القرارات الكاشفة للحقوق يجوز لجهة الادارة	١٧٣٧
1744	سحبها في أي وقت	
	- التمييز بين القرارات المنشئة لمراكز قانونية	١٧٣٨
	والقرارات الكاشفة - جواز سحب القرارات	
	الكاشفة للحقوق - متى كانت معيبة - في أي	
1448	وقت	
	- القرار الكاشف لحق تقرر بحكم القانون يعد منشئا	1744
	لمركز قانوني في آن واحد - أثر ذلك: بصدوره	
1787	سليما وقائما على سببه يمتنع سحب	
	- القرارات الكاشفة تنطوى في ذاتها على قرارات	۱۷٤٠
1727	منشئة	l

	المبحث السادس - القرارات الادارية الصادرة تنفيذا	
1747	للقانون	
۱۷۳۸	(أ)سحب مرسوم التجنس	
	- مرسوم السحب ليس سحبا للتجنس بالمعنى المفهوم	1481
ļ	وإنما هو إعمال للتفويض التشريعي المخول للمرسوم	
1744	بمقتضى القانون	
	- قرارات سحب الجنسية تسرى بأثر فورى ومباشر	1484
1749	من تاریخ صدورها	
	(ب) سحب القرارات الادارية بواسطة السلطة	
145.	التشريعية	
	* مناقشة فقهية لفكرة سحب القرارات	
	الإدارية يواسطة السلطة التشريعية ومدى	
۱۷٤٠	مشروعية ذلك	
	المبحث السابع - القرارات التي تعارض حجية الأمر	
1421	المقضىبة	
	- القرار المحكوم بالغائه والقرارات المترتبة عليه	1454
1424	يجوز سحبها دون التقيد عيعاد الستين يوما	
	- القرار الادارى الساحب يترتب عليه سحب القرارات	١٧٤٤
1424	الفردية المترتبة عليه	
	- سحب القرار الادارى تنفيذا لحكم قضائى جائز بعد	1450
1466	إنقضاء ميعاد الستين يوما المقرر لطلب الالغاء	
1450	الفصل الرابع - آثار سحب القرارات الإدارية	
1767	المبحث الأول - أنواع سحب القرار الإداري	l
	- القرار الساحب قد يكون كليـاً شامـلاً جميع	1767
į	محتويات القرار ، وقد يكون جزئياً مقصوراً على	
1767	بعض الآثار دون غيرها	

1467	- القرار الساحب قد يكون صريحاً وقد يكون ضمنيا	1454
	- القرار الضمني يجوز سعبه مثله مثل القرار	1454
1454	الصريح الجائز سحبه قانونا	
1	- جواز سحب القرار الإداري ضمناً - أساس ذلك	1464
1454	ومثال	
	المبحث الثاني - التمييزبين القرار الساحب	
1454	والتصرف الإنشائي	
1454	- التمييز بين القرار الساحب والتصرف الإنشائي	140.
	البحث الثالث - مدى شرعية القرارات المبنية على	
	قرارات معيبة تحصنت بفوات	
170.	الثواعيد	
	الإنجاه الأول : إستقرار القرار الإداري الميب لا	
	يصلح إلا لترتيب الأثار الساشرة	
1701	للقرار فقط دون الأثار غير الباشرة،	
1701	أ - مرقف مجلس الدولة اليوناني	
1404	ب - موقف يعض فتاري مجلس الدولة المصري	
	ج - موقف بعض قضاء محكمة القضاء الإداري	
1404	المرية	
Ì	- القرارات المعيبة التي تحصنت بفوات مواعيد	1401
1404	السحب لا ينتج عنها غير آثارها المباشرة فقط	
1404	د - موقف المحكمة الإدارية العليا	
	- قرار إداري - تحصن القرار الخاطئ لا يعني تحوله	1401
	إلى قرار صحيح وإغا يرتب آثاره المترتبة عليه	
1404	مباشرة - فلا يجوز اتخاذه أساسا لقرار إداري آخر	
1408	ه - رأينا في هذا الإهجاء	
	الإنجاه الثاني : إستقرار القرار الإداري الميب يصلح	
	<u> </u>	

	أساسا لإصدار القرارت التي تترتب عليه	
1402	كما ثوكان سليماً ؛	
1400	أ - موقف يعض فتاوى مجلس الدولة	
1400	ب - موقف بعض أحكام المحكمة الإدارية العليا	
{	- الترقيات اللاحقة على ترقيات قت بقرارات إدارية	1404
1400	تحصنت هي ترقيات صحيحة	
	- صيرورة القرار الإدارى حصيناً ضد الإلغاء	1402
	والسحب يجعله في حكم القرار المشروع - أثر	
	ذلك : صيرورته لنفس السبب مصدراً يعتد به	
	شرعا لترتيب مراكز قانونية صحيحة جديدة مبنية	
1400	عليه	
1707	جـ - رأينا في هذا الإنجاء	
1404	المبحث الرابع - الأثار الناجمة عن القرار الساحب	
	- سحب القرار الإدارى أو إلغاؤه قضائياً - أثره -	1400
1404	إنهاء القرار بأثر رجعي من تاريخ صدوره	
	- القرار الساحب كالحكم بالإلغاء يضع على عاتق	1401
	الإدارة واجبين: سلبي بعدم ترتيب أي آثار للقرار	
	المسحوب ، وإيجابي بإعادة الحال إلى ما كان عليه	
1404	قبل صدور القرار المسحوب	
	- تتحمل الجهة الإدارية بإلتزامين حيال القرار	1404
	الساحب أو حكم الإلغاء أولهما سلبي بالإمتناع	
	عن ترتيب أى أثر للقرار المسعوب وثانيهما	
	إيجابي بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى	
1404	الحكم أو القرار الساحب	
1404	المطلب الأول - الأثار الهادمة للقرا رالساحب	
	<ul> <li>القرار الساحب يترتب عليه رد الموظف المبالغ التي</li> </ul>	1404

1404	تقاضها بطريق الخطأ	
	- لا يسترد من العامل ما سبق صرفه إليه إذا ما	1404
	تبين خطأ التسوية أو القرار ما لم يقترن ذلك بغش	
l	أو سعى غير مشروع من جانبه أو مجاملة من	
	القائمين على أمره بالجهة الإدارية وذلك حتى لا	
1777	تضطرب حياته ويختل أمر معيشته وأسرته	
	- إذا كان ما سبق صرفه للعاملين من وجبات غذائية	177.
Ì	أو مقابلها النقدى قد تم نفاذا لحكم قضائى تم	
	إلغاؤه وليس نتيجة غش أو مجاملة أو سعى غير	
	مشروع من جانبهم فإنه يجوز التجاوز عن إسترداد	
1778	ما سبق صرفه لهم في الحالة المعروضة	
1775	المطلب الثاني - الأثار البناءة للقرار الساحب	
	- سحب القرار الصادر بإلغاء الترقية يترتب عليه	1771
	صيرورة قرار الترقية قائماً منتجأ آثاره منذ صدوره	
1770	- قرار ساحب - كونه صحيحاً يترتب عليه إعتبار	1777
	القرار المسحوب كأن لم يكن - مخالفة هذا الأثر	
1770	يترتب عليه بطلان القرارات المخالفة	
	المطلب الثالث - أثر فوات ميعاد الطعن على القرا ر	
1777	الساحب	
	- قرار إدارى - أنشأ مركزاً قانونياً إيجابياً هو	1778
	الترقية - سحب هذه الترقية بقرار آخر - صدور	
	السحب بعد الميعاد – فوات ميعاد الطعن في	
1777	القرار الأخير يجعله حصيناً	
	- سحب القرار الإدارى سحباً كلياً بغية إعادة	1778
	إصداره على الأساس السليم - إعتبار القرار	
1	المسحوب كأن لم يكن - ترخص جهة الإدارة في	
L	L	

	تقدير الوقت الملائم لإصدار القرار الجديد – المراكز	
	القانونية الناشئة عن هذا القرار الجديد تتحدد من	
1777	تاريخ العمل به وليس من تاريخ سابق	
	- مقتضى إلغاء أو سعب قرار الفصل أن تصبح	1770
	الرابطة الوظيفية وكأنها لازالت قائمة منتجة	
	آثارها ليس من شأن ذلك أن يعود للعامل حقه في	
	المرتب طول مدة الفصل - أساس ذلك أن الأصل	
	فى المرتب أنه مقابل العمل - مؤدى ذلك ينشأ	
	للعامل حق في التعويض عن الفصل غير المشروع	
1777	إذا ما توفرت عناصره ومقوماته	
1774	المطلب الرابع - عدم جواز سحب القرا رالساحب	Ì
l	- سحب القرار الإداري يعني إعدامه من تاريخ	1777
	صدوره - عدم جواز سحب قرار السحب - إذا	1
1	صدر قرار بسحب قرار السحب فإنه يتعين إعتباره	
1774	کأن لم یکن	]
177.	♦ خاتمة	
	<ul><li>* محتویات الکتاب</li></ul>	1
	<ul><li>الفهرس التفصيلي</li></ul>	
Ì		
}		
		1
		1
1		
}		1
		L

## فهرس الجزء الثاني<sup>(۱)</sup>

الصفحة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
4.1	الفصل الرابع-عيب السبب
4.4	المبحث الأول - تعريف السبب في القرار الإداري
1.0	المبحث الثاني - شروط تحقق السبب في القرار الإداري
44.	المبحث الثالث - شروط تسبيب القرار الإداري
96.	المبحث الرابع - عب، إثبات تحقق عيب السبب
964	المبحث الخامس - حدود الرقابة القضائية على عيب السبب
124	المطلب الأول - ضوابط الرقابة على عيب السبب
404	المطلب الثاني - الرقابة على قرارات إزالة التعدى
477	المطلب الثالث - رقابة شرط حسن السيرة والسمعة
441	المطلب الرابع – رقابة قرارات المنع من السفر
441	الفرع الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري
941	<ul> <li>مبادئ قانونية متنوعة</li> </ul>
	<ul> <li>مدى إختصاص المحكمة بنظرالطعون على قرارات النائب</li> </ul>
1.17	العام بالمنع من السفر
1.17	<ul> <li>منع الزوجة من السفر بناء على طلب الزوج</li> </ul>
	* إتجاهات مبشرة بحماية حقوق الزوجة في التنقل بمراعاة حقوق
1.40	الزوجيــة
1.44	* حق الزوجة المريضة في السفر رغم معارضة زوجها
1.77	<ul> <li>حق الزوجة في السفر إلى حيث يقيم زوجها رغم معارضته</li> </ul>
1.47	<ul> <li>أثر الطلاق على حقوق الزوجة في السفر</li> </ul>

(١) يراجع الفهرس التفصيلي \* فهرس المبادئ القانونية \* في نهاية الجزء الثاني من هذا المؤلف.

1.44	<ul> <li>* جوازات سفر ناقصی الأهلیة</li> </ul>
, . , ,	
	* مدى دستورية قرارات وزير الداخلية بمنع الزوجة من السفر
1.27	بناء على طلب الزوج
	* حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية منع الزوجة من
1.0.	السفر
1.07	الفرع الثاني - مِبادئ المحكمة الإدارية العليا
	* مدى الحق في منع الزوج من السفر بسبب عدم قوامته على
1.40	زوجته
1.48	* إشكالات التنفيذ في أحكام إلغاء قرارات المنع من السفر
	المطلب الخامس - رقابة القرارات المتصلة بحقوق
1.47	المسجونين والمعتقلين
	الفرع الأول - حق المسجون في التعليم وأداء
1.47	الإمتحانات
1.44	الفرع الثاني - حق المسجون في الزيارة
	المطلب السادس - رقابة قيد طلبة كلية الشرطة وفصلهم
111.	وقبول إستقالاتهم
111.	الفرع الأول - قبول الطلاب وقيدهم بكلية الشرطة
1170	الفرع الثاني - فصل طلاب كلية الشرطة
1164	الفرع الثالث - إستقالة طلاب كلية الشرطة
1177	المطلب السابع - الرقابة على قرارات تأديب الطلاب
1174	المبحث السادس - التعويض عن تحقق عيب السبب
1116	المبحث السابع - تطبيقات تحقق ركن السبب في القرار الإداري
1116	المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإدارى
1147	المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا
	المبحث الثامن - تطبيقات تخلف ركن السبب في القرار
17	الإداري
1	03.7

17	المطلب الأول - ميادئ محكمة القضاء الإداري
1717	المطلب الثاني – ميادئ المحكمة الإدارية العليا
l ''''	الفصل الخامس - عيب الانحراف بالسلطة
1770	رعبب إساءة إستعمال السلطة ،
1770	المبحث الأول - تعريف عيب الانحراف بالسلطة وخصائصه
174.	المبحث الثاني - شروط قيام عيب الإنحراف بالسلطة
1777	المبحث الثالث - حالات عيب الانحراف بالسلطة
1777	المطلب الأول - حالة الأغراض المخالفة للمصلحة العامة
1777	الفرع الأول - إستعمال السلطة بقصد الانتقام
,,,,,	الفرع الثاني - إستعمال السلطة بقصد تحقيق نفع
1784	العرع النائي - إسعمان السمة بعضد حيق تعم شخصي لمصدر القرار أو لغيره
1117	الفرع الثالث - إستعمال السلطة تحقيقا لفرض
1749	الغرج النائك - إستعمال السلطة تحقيقا لغرض سياسي أو جزبي
1761	
1121	المطلب الثاني - حالة مخالفة قاعدة تخصيص الأهداف
	الفرع الأول - حالة الخطأ في تحديد الأهداف المنوط
1721	بالموظف تحقيقها
	الفرع الثاني - حالة الخطأ في إستعمال رجل
1728	الادارة لوسائل تحقيق الأهداف
1757	المبحث الرابع - إثبات عيب الانحراف بالسلطة
1767	المطلب الأول - عب، إثبات عبب الانحراف
1754	المطلب الثاني - القرائن الدالة على الانحراف
140.	الفرع الأول – ملف الخدمة والأوراق
1401	الفرع الثاني - التمييز بين الأفراد في المعاملة
1707	الفرع الثالث – طريقة إصدار القرار
	الفرع الرابع - الظروف المحبطة بالقرار وكيفية
1707	تنفيذه

1702	1 - 10 - 10.10 10 - 10 (4.1 - 10)
	الفرع الخامس - انعدام الدافع المعقول
1400	الفرع السادس – عدم الملاممة الظاهرة
1401	المبحث الخامس - تطبيقات تحقق عيب الانحراف بالسلطة
١٢٧٣	المبحث السادس - تطبيقات عدم تحقق عيب الانحراف بالسلطة
	الياب الرابع
1747	نفاذ القراراتُ الإدارية وسريانها
1749	الفصل الأول - نفاذ القرارات الإدارية
174.	المبحث الأول - متى يتولد عن نفاذ القرار الإدارى أثره
1798	المبحث الثاني - متى ينفذ القرار الإداري في حق الجهة الإدارية
1744	المبحث الثالث - مدى نفاذ القرارات الإدارية المعلقة على شرط
	المطلب الأول - حالة القرارات الإدارية المعلقة على شرط
1799	واقف
	المطلب الثاني - حالة القرارات الإدارية المعلقة على شرط
18.1	فاسخ
18.1	المبحث الرابع - مدى نفاذ القرارات الإدارية المقترنة بأجل
14.4	المطلب الأول - حالة القرارات الإدارية المقترنة بأجل فاسخ
	المطلب الثانى - حالة القرارات الإدارية المقترنة بأجل
18.8	موقف
	المبحث الخامس - مدى إرتباط نفاذ القرار الإدارى بالإعتماد
18.7	ווונ,
	المطلب الأول - عدم إرتباط نفاذ القرار الإدارى بالإعتماد
18.4	المالي
1	المطلب الثاني - إرتباط نفاذ القرار الإداري بالإعتماد
1811	المالي
1414	الفرع الأول - موقف محكمة القضاء الإداري

1817	الفرع الثاني - موقف المحكمة الإدارية العليا
1440	الفصل الثاني - سريان القرارات الإدارية
1840	المبحث الأول – وسائل العلم بالقرارات الإدارية
1444	المبحث الثاني - مبدأ عدم رجعية القرارت الإدارية وإستثناءاته
1844	المطلب الأول – مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية
	المطلب الثاني - الاستثناءات التي ترد على مبدأ عدم
1444	رجعية القرارات
	الباب الخامس
	السلطة التقديرية والسلطة المقيدة
١٣٤٧	في إصدار القرارات الادارية
	الفصل الأول - السلطة التقديرية في إختيار وقت ومناسبة
1801	إصدار القرار الادارى
	الفصل الثاني - السلطة التقديرية في مجال منح التراخيص
١٣٨٨	ورفضها وسحبها
1844	المبحث الأول - الضوابط العامة لأحكام الترخيص الإداري
1844	المبحث الثاني - تراخيص الأسواق والباعة الجائلين
1844	المطلب الأول - تراخيص الأسواق
16.7	المطلب الثاني - تراخيص الباعة الجائلين
1811	المبحث الثالث - تراخيص المحال الصناعية والتجارية
1210	المبحث الرابع – تراخيص حمل السلاح
	المبحث الخامس - تراخيص مزاولة إلحاق العمالة المصرية للعمل
124.	بالخارج
1241	المبحث السادس - تراخيص عرض الأفلام السينمائية
	الفصل الثالث - السلطة التقديرية في مجال إقامة الأجانب
1247	وإيعادهم
	,

1607	الفصل الرابع - السلطة التقديرية في مجال قرارات التجنس
	الفصل الخامس - السلطة التقديرية في مجال تصحيح
1204	أوراق الامتحانيات
	الفصل السادس - السلطة التقديرية في مجال منح
1844	الدرجات العلمية
1071	الفصل السابع - السلطة التقديرية في مجال الوظيفة العامة
1011	المبحث الأول - السلطة التقديرية في مجال التعبين
1081	المبحث الثاني - السلطة التقديرية في مجال قرارات الترقية
1047	المطلب الأول - سلطة الادارة في إجراء الترقية
1049	المطلب الثاني - سلطة الادارة في اجراء الترقية بالاقدمية
1051	المطلب الثالث - سلطة الادارة في اجراء الترقية بالاختيار
1072	المبحث الثالث - السلطة التقديرية في مجال قرارات النقل
1044	المبحث الرابع - السلطة التقديرية في مجال قرارات الاعارة
	المبحث الخامس - السلطة التقديرية في مجال قرارات إنهاء
1044	الخدمة
	المبحث السادس - السلطة التقديرية في مجال القرارات
1092	التأديبية
	المطلب الأول - استقلال جهة الادارة في تقدير التناسب
1097	بين الجزاء والمخالفة
	المطلب الثاني - الغلو يحد سلطة الادارة في تقدير
17.2	التناسب بين الجزاء والمخالفة
	البابالسادس
1778	نهاية القرارات الادارية
1770	الفصل الأول - ميعاد سحب القرار الاداري
1777	المبحث الأول - علة ميعاد سحب القرار الادارى
1	

المبحث      المبحث      المبحث      المبحث      المبحث      المبحث      المبحث
المحث ال المحث ال المحث ال القصل ا المحث ال
البحث ا البحث ال الفصل ا البحث ال
المبحث ال الفصل ا المبحث ا المبحث ا
الفصل! المبحث الا المبحث ا
المبحث ا المبحث ا
المبحث ا
الفصل
الفصل
- 1
المبحث ا
المبحث ا
- 1
المبحث ا
المبحث ا
[المبحث ا
المبحث ا
المبحث ا
الفصل
المبحث ا
المبحث ا
المبحث
- 1
المبحث ا
المبحث ا الم

1778	المطلب الثانى - الآثار البناءة للقرار الساحب المطلب الثالث - أثر فوات ميعاد الطعن على القرا ر
	المطلب الثالث - أثر فوات ميعاد الطعن على القرا ر
1777	الساحب .
1774	المطلب الرابع - عدم جواز سحب القرا ر الساحب
į į	♦ خاتمة
ļ .	<ul><li>فهرس الجزء الثاني</li></ul>
	<ul> <li>الفهرس التفصيلي "فهرس المبادئ القانونية "</li> </ul>
1	

## للمؤلف

١ - إجراءات الدعوى الإدارية ( الهيئة العامة للكتاب ) ١٩٨٣ (نفد)
<ul> <li>٢ - القرار الإدارى فى قضاء مجلس الدولة (منشأة المعارف بالإسكندرية)</li> <li>- الطبعة الأولى ١٩٨٧ (نفد)</li> </ul>
<ul> <li>٣ - قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية (تنقيع وتجديد لمؤلف المستشار / محمد عبد اللطيف - نقابة المحامين) ١٩٩٢ (نفد)</li> </ul>
2 -المرافعات الإدارية في قضاء مجلس الدولة ( مجلد يحوى ثلاث
كتب ) ( ١٩٩٧ )
<ul> <li>٥ - الأحكام الإدارية في قضاء مجلس الدولة</li> <li>( منشأة المعارف بالإسكندرية )</li></ul>
٦ - العقود الإدارية فى التطبيق العملى ( المبادئ والأسس العامة ) ( منشأة المعارف بالإسكندرية )

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

33841

دار (أبوالمجد) للطباعة بالهرم





